

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.



السياسة الاستعمارية الفرنسية (1919 - 1939) وتأثيراتها السياسية
والاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية.

إشراف الأستاذ الدكتور:

معمر العايب.

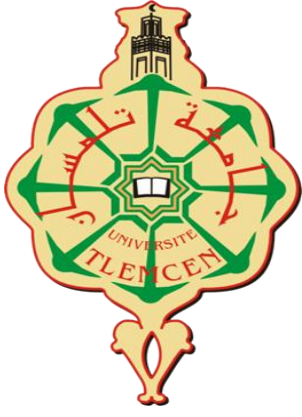
إعداد الطالب:

إسماعيل العربي.

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د شعيب مقنونيف
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د معمر العايب
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د مصطفى حجازي
عضوا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د محمد مجاود
عضوا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د ودان بوغفالة
عضوا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د محمد بوشنافي

السنة الجامعية: 1440هـ - 1441هـ / 2019م - 2020م.



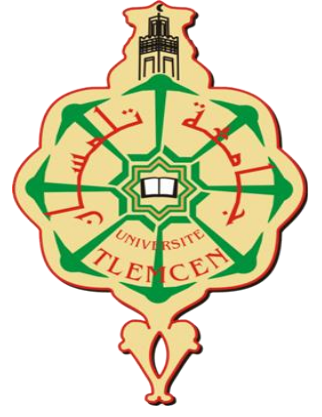
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.



السياسة الاستعمارية الفرنسية (1919 - 1939) وتأثيراتها السياسية
والاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية.

إشراف الأستاذ الدكتور:

معمر العايب.

إعداد الطالب:

إسماعيل العربي.

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د شعيب مقنونيف
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د معمر العايب
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د مصطفى حجازي
عضوا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د محمد مجاود
عضوا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د ودان بوغفالة
عضوا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د محمد بوشنافي

السنة الجامعية: 1440هـ - 1441هـ / 2019م - 2020م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ



صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

- الآية 114، من سورة طه.

شُكْرُكَ رَبِّ

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي وَأَدْخِلْني فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

- الآية 19، من سورة النمل.

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾

- الآية 07، من سورة إبراهيم.

مصداقا للآية الكريمة، أشكر الله عز وجل على توفيقه، والذي بنعمته تتم الصالحات.

أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى فضيلة المشرف الأستاذ الدكتور معمر العايب، الذي أشرف على البحث من أوله إلى آخره وعلى صبره معي وتقديمه للنصائح والتوجيهات، وإلى أعضاء اللجنة الموقرة المشرفة على مناقشة العمل وتصويب الأخطاء الموجودة فيه.

كما لا أنسى جزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، من مكاتب ومراكز بحثٍ ودور أرشيفٍ، خاصة موظفي مكتبة قسم التاريخ جامعة أبي بكر بلقايد وموظفي مكتبة محمد ديب بتلمسان، وموظفي مكتبة ابن سينا، بالإضافة إلى القائمين على مكتبي جامعتي عبد الحميد مهري والأمير عبد القادر بقسنطينة، زيادة على موظفي مركز الأرشيف بتونس العاصمة، والذين ساهموا بقدر كبير في تقديم تسهيلات كثيرة من أجل الحصول على المادة العلمية التي أحتاجها في بحثي، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة ولم ييخلوا علي بنصائحهم وتوجيهاتهم، فبارك الله في الجميع، وإلى هؤلاء جميعا أجدد شكري وامتناني.

إِهْدَاء

إلى من قال الله فيهما: ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾
- الآية 24، من سورة الإسراء.

والديَّ الكريمين أطال الله عمرهما وحفظهما.

إلى الإخوة والأخوات وأبنائهم.

إلى من إرْتَوَتْ هذه الأرض بدمائهم الطاهرة، شهداؤنا الأبرار.

إلى جميع أساتذتي الكرام الذين درّسوني طيلة مشواري.

إلى أساتذة قسم التاريخ بجامعة أبي بكر بلقايد، وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل والأساتذات الفضليات: معمر العايب، علي العبيدي، بلقاسم الطاهر، الجيلالي عبد القادر بلوفة، عبد المجيد بوجلة، جبلي الطاهر، حياة ثابتي، رشيد يماني، مصطفى أوعامري، عبد الرحمن بالأعرج، هاشمي مريم، أحمد ونصر الدين بن داود، والأخ محمد بومديني.

إلى أساتذتي الكرام الذين أحاطوني بنوع من الرعاية: محمد كراغل، اليامين بن تومي، أمجد الزعبي، عبد الرزاق بلعقروز، هند سعدوني، صبرينة الواعر، منتهى الشامي، كلثوم بن اعراب.

إلى كل طالب علم وباحث.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

المختصرات المستعملة باللغة العربية:

أ و ت.	الأرشيف الوطني التونسي.
ت.	توفي.
تح.	تحقيق.
تر.	ترجمة.
تص.	تصدير.
تع.	تعريب.
تق.	تقديم.
ج ع م ج.	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
ح.	حافضة.
د ت ن.	دون تاريخ نشر.
د د ن.	دون دار نشر.
د م أ.	دون معلومات أخرى.
د م ن.	دون مكان نشر.
د و م ج.	الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
سل.	سلسلة.
ش و ن ت.	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
ع.	عدد.
ق م.	قبل الميلاد.
ق.	قنطار.
م أ ت ح و.	المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.
م ت و.	مركز التوثيق الوطني (تونس).
م د ب إق إج.	مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
م د و ع.	مركز دراسات الوحدة العربية.
م م و م.	منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

م و د ب ح و ث ت.	المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.
مج.	مجلد.
مل ف.	ملف فرعي.
مل.	ملف.
موفم.	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
هك.	هكتار.
الو م أ.	الولايات المتحدة الأمريكية.
و.	وثيقة.

liste des abréviations:

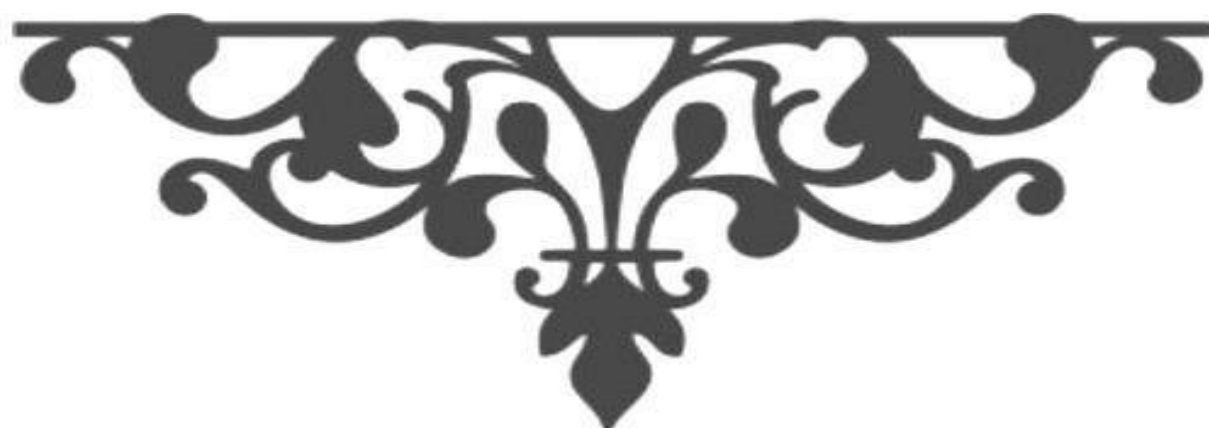
المختصرات المستعملة باللغة الفرنسية:

ANA.	Archive nationales de l'Algérie.
ANEP.	Agence national d'édition et de Publicité.
ANT.	Archives nationales de la Tunisie.
AWC	Archive de la wilaya de Constantine.
car.	Carton.
CND.	Centre Nationale de document.
doc.	Document.
dos.	Dossier.
éd.	édition.
ENA.	Etoile nord Africaine.
ENL	Entreprise nationale des livres.
FGGA.	fond du gouvernement générale de l'Algérie.
Imp.	Imprimerie.
ISHMN.	Institut supérieur d'histoire du mouvement national.
Lib.	Libraire.
MN.	Mouvement nationale.
pp.	De la page à la page
PPA.	Parti populaire Algérien.
Pré.	Préface.
Pub.	Publication.

rev.	Revue.
S d.	Sans date.
S l.	Sans lieu.
s/dos.	sous Dossier.
s/sér	sous Série.
sér.	Série
SG.	Secrétariat générale.
SNED.	Société National d' Edition et de Diffusion.
T.	Tome.
vol.	Volume.



مقدمہ



تتميز منطقة المغرب العربي منطقة يُعدها الجيواستراتيجي، اعتباراً من الموقع الهام الذي تحتله هذه المنطقة، زيادة على المكانة التاريخية والحضارية التي اكتسبتها عبر تاريخها، من منطلق توغلها في القارة الإفريقية، وانفتاحها على أوروبا، بالإضافة إلى اتصال البلاد بالشرق العربي والعالم الإسلامي، كما أن المنطقة ليست بمعزل عن باقي التيارات والقوى الدولية في العالم المعاصر، وكل هذا ساهم في جعل المنطقة منطقة استقطاب حضاري واستغلال اقتصادي عبر تاريخها، وذلك من خلال المهجرات التي شهدتها البلاد أو الاستعمار الذي تعرضت له.

ولعل الاستعمار الذي تعرضت له أقطار المغرب في ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين، قد شكل احتلالاً قاسياً واستغلالاً مُجحفاً للخيرات والطاقات البشرية، كما سعى إلى مد رواقه وترسيخ أقدامه بأشكال مختلفة ومغايرة للأشكال والأنواع القديمة، بِسَعْيِهِ إحلال الاستعمار القديم والاستعمار المعهود، وذلك من خلال اصطباغ الاستعمار الجديد بصبغة السيطرة الاقتصادية، حيث أن الأمر لم يتوقف عند حدود الاستلاب السياسي والاقتصادي، بل مارس ذلك الاستعمار عدواناً، استهدف المكون الحضاري والقومي للمنطقة وتقويض دعائم الأمة وأركانها.

وعليه، يعتبر موضوع الاستعمار من المواضيع القديمة الحديثة، وخاصة فيما تعلق بالاستعمار الفرنسي لأقطار المغرب العربي، من منطلق اتباعه لأبشع الطرق والوسائل، رغم اختلاف صيغته في تلك الأقطار من استعمارٍ عسكريٍّ مباشرٍ إلى حمايةٍ مفروضةٍ، وإن اختلفت الأوجه، فالهدف من ذلك الاستعمار هو هدف واحد، حاولت من خلاله فرنسا تحقيق مشروعها الاستعماري، ولم يقف الأمر عند هذا الحد- بل تعداه إلى محاولة رسم اختيارات المنطقة وتطلعاتها وسياساتها المستقبلية- وهذا من خلال اتباع سياسة كان لها التأثير البالغ على تلك البلدان.

وبالتالي، فإن المتتبع لسياسة الاستعمار الفرنسي طَوَالَ فترة تواجده في هذه الأقطار واحتلاله لها، سيقف عند السياسة التي اتبعتها سُلْطَةُ- الاستعمار- الفرنسي في المنطقة في فترة ما بين الحربين بصفة خاصة، لعدة اعتبارات منها:

* - قوة فرنسا في هذه الفترة-، وما ترتب عنه من اتباعها لسياسات متعددة الجوانب لإحكام قبضتها على بلدان المغرب والسيطرة أكثر عليها.

* استغلال سلطات الاحتلال الفرنسي للمجال المغاربي (تونس والجزائر والمغرب الأقصى) من خلال استغلال الموارد الطبيعية والخيرات والثروات التي تحتويها المنطقة (= شمل ذلك الاستغلال استغلال الأرض ومن عليها).

* اتباع سياسة المراوغة بجلب بعض الإصلاحات التي أكثر ما يقال عنها أنها إصلاحات هزيلة، كما أنها دَرَّ للرماد في الأعين، زيادة على أن تلك الإصلاحات تم التراجع عنها، أو أنها لم تُطَبَّقْ، لِتَظَلَّ حَبْرًا على ورق.

* اعتبار فترة ما بين الحربين فترة مهمة بالنسبة لتاريخ المغرب العربي، كَوْنَهَا مرحلة ترتيب القوى الاستعمارية على العموم وخاصة فرنسا، الأمر الذي ترتب عنه ظهور مرحلة جديدة من تاريخ هذه الدول ضمن ما يعرف ببداية التكوينات السياسية في المغرب العربي.

* التأثيرات والتداعيات الكبرى التي خلفتها تلك السياسات، والتي اتبعتها إدارة الاحتلال الفرنسي وعلى الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية في بلدان المغرب العربي أهمية بالغة، على اعتبار أن الموضوع حيوي يميّط اللثام عن محاولات فرنسا لإحكام سيطرتها المطلقة على أقطار المغرب من جهة، كما أنه يكشف النقاب عن نضال المغاربة ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته من جهة أخرى وَفَقًا للتداعيات والآثار المترتبة عن تلك السياسة، فالحديث عن السياسة الاستعمارية في المغرب العربي في فترة ما بين الحربين هو حديث عن- حُبْث- ممارسات الاستعمار الفرنسي، زيادة على الحديث عن فترة حساسة بالنسبة لأقطار المغرب الثلاث، كونها عاشت في تلك الفترة أحداثًا مصيرية جعلت من المنطقة منطقة نشاطٍ للنضال السياسي في إطار ما يعرف بالحركات الوطنية ضد

الاستعمار الفرنسي وسياسيته، والدَّيْن كانا القاسم المشترك فيما بينها (= فيما بين تلك الأقطار)، أو تغييرٍ في بنية ذلك النشاط ومكوناته.

كما أن موضوع الدراسة يكتسي أهمية لا تقل عما ذكرناه سابقا، وذلك من منطلق أن المنطقة (=أقطار المغرب الثلاث) قد عرفت في فترة ما بين الحربين، تحولات عميقة فيما تعلق بالمنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا في إطار الخطوط العريضة التي فرضتها الظاهرة الاستعمارية كمنحرفة لتطور الرأسمالية، في ظل الاشتراك فيما هو جوهرى بين هذه الأقطار، والاحتفاظ ببعض الخصوصيات التي فرضتها طبيعة الاستعمار في كل قطر من الأقطار الثلاثة (= تدخل عسكري مباشر في الجزائر، وحماية مفروضة على كل من تونس والمغرب الأقصى).

أسباب اختيار الموضوع:

من الطبيعي أن تكون لكل باحث في مجال التاريخ أسبابٌ تحركه لاختيار موضوعٍ ما دون غيره، وفي قضية اختياري للموضوع، فقد تماثلت أمامي الأسباب الذاتية والموضوعية الآتية:

* الرغبة الخاصة والدافع الشخصي في تناول مثل هذه المواضيع، والتي تتعلق بالظاهرة الاستعمارية وسياسات الاحتلال، خاصة فيما تعلق الأمر بأقطار المغرب، اعتبارا من وحدة المصير (= تعرض أقطار المغرب العربي إلى نفس المستعمر عبر التاريخ، كما أن استقلال قطر من تلك الأقطار كان مرهوناً بالآخر، الأمر الذي يتجلى في التضامن والدعم التونسي والمغربي للثورة الجزائرية التحريرية)، بالإضافة إلى الوحدة الجغرافية (= التشابه في المظاهر التضاريسية والأقاليم المناخية السائدة)، زيادة على وحدة اللغة والدين والعادات والتقاليد.

* محاولة إضافة لبنة جديدة إلى المكتبة الجزائرية وإثرائها وكُو بالقسط القليل.

* الرغبة في تناول موضوع يُلمُّ بمختلف جوانب المغرب العربي في الفترة المعاصرة.

* الوقوف عند سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي في فترة ما بين الحربين وتحديد الآثار والانعكاسات والتداعيات والنتائج المترتبة عن تلك السياسات.

* التزاماً مني بمتطلبات المشروع الذي سجلت فيه، وهو تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كما أن اختياري للموضوع كان تلبيةً لطلب سعادة السيد المحترم رئيس فريق التكوين في الدكتوراه، والذي أشار علي بتناول موضوع كان عنوانه كما هو مُدونٌ على غلاف الأطروحة وواجهتها.

الإشكالية:

في الموضوع الذي اعتمدناه بحثاً لأطروحتنا، ننتقل من إشكالية معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية في بلدان المغرب العربي في فترة ما بين الحربين، والتداعيات والتأثيرات التي خلفتها هذه السياسة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، آثرنا طرح العديد من التساؤلات التي من شأنها تسهيل الدراسة التاريخية للموضوع وتوضيح حدود الإشكالية الجوهرية له، وقد شكلت هذه التساؤلات عصب الأطروحة ومرتكزاتها، وهي من قبيل:

* ماهي معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في فترة ما بين الحربين؟ وماهي تداعيات تلك السياسات على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؟

* ماهي استراتيجيات الاستعمار الفرنسي في البلاد التونسية في الفترة الممتدة ما بين 1919م-1939م؟ وكيف أثرت تلك الاستراتيجيات على مسار النضال السياسي والحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك؟

* ماهي سياسات الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مباشرة إلى غاية بداية الحرب العالمية الثانية؟ وكيف كانت انعكاسات تلك السياسات على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

مشروع البحث وتصميمه:

بالعودة إلى الإشكالية الجوهرية للبحث، ومحاولة للإجابة عن التساؤلات المطروحة، واستناداً إلى ما تقدم بين أيدينا من مادة علمية تخص الموضوع، توصلنا إلى إعداد مشروع بحث (خطة) تكوّن من مقدمة وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وختمنا البحث بخاتمة، ودعمنا البحث بمجموعة من

الملاحق التي ساهمت هي الأخرى في توضيح بعض الجوانب، بالإضافة إلى وضع قائمة للمصادر والمراجع وقائمة لفهرس والمحتويات.

بالنسبة للمقدمة، فإننا تطرقنا فيها إلى التعريف بالموضوع ثم توضيح أهميته، كما ذكرنا فيها أسباب اختيار الموضوع، الذاتية منها والموضوعية، موضحين كذلك إشكالية الدراسة وأهم التساؤلات الفرعية، كما أبرزنا فيها خطة أو مشروع البحث والمناهج المتبعة في الدراسة، لنستعرض بعدها ونصّف أهم المصادر والمراجع، لنهني مقدمة البحث تلك، بجملة الصعوبات التي اعترضتنا.

تطرقنا في الفصل التمهيدي الذي كان بعنوان: مدخل مفاهيمي إلى التعريف بمنطقة المغرب من حيث التسمية والموقع، مع إبراز الخصائص الطبيعية للمنطقة، بالإضافة إلى التعريف بأقطار المغرب العربي الثلاث، بتحديد موقع الجزائر وتونس والمغرب الأقصى وذكر أهمية موقع كل من هذه الدول، كما عالجنا في هذا الفصل الظاهرة الاستعمارية بين المصطلح والمدلول، زيادة على الحديث عن أسباب الاستعمار ودوافعه وأشكاله، مبيّنين وقوع أقطار المغرب الثلاثة في برائين الاستعمار الفرنسي.

أما الفصل الأول الذي جاء بعنوان: السياسة الاستعمارية في الجزائر 1919-1939

وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد اندرج تحته ثلاثة عناصر، تطرقنا في الأول إلى السياسية الاستعمارية وتأثيراتها السياسية، بينما عالجنا في الثاني سياسة الاستعمار الفرنسي وتأثيراتها الاقتصادية، أما فيما يخص العنصر الثالث، فقد حاولنا فيه تبيين سياسة الفرنسيين في المنطقة بين الحربين وتأثيراتها على الجانب الاجتماعي.

كما أبرزنا في الفصل الثاني، سياسة الاستعمار الفرنسي في فترة ما بين الحربين وتأثيراتها

السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد التونسية، وهو الأمر الذي حثّم علينا التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر، تطرقنا في العنصر الأول إلى سياسة الحماية الفرنسية وتأثيراتها على الحياة السياسية في تونس في فترة ما بين الحربين، كما تعرضنا في العنصر الثاني، لسياسة الفرنسيين وتأثيراتها الاقتصادية، أما العنصر الثالث، فقد تناولنا فيه السياسة الاستعمارية وتأثيراتها الاجتماعية في الفترة المدروسة دوما (= فترة ما بين الحربين).

هذا، وقد خصصنا العنصر الثالث والأخير للحديث عن السياسة الاستعمارية في الفترة الممتدة بين 1919م إلى غاية 1939م، إلى جانب تأثيرات تلك السياسة على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالطريقة نفسها التي اتبعناها في الفصلين الأول والثاني من الدراسة، فإن هذا الباب قد قسمناه هو الآخر إلى ثلاثة عناصر، عاجلنا في الأول سياسة الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى فيما بين الحربين العالميتين وتأثيراتها السياسية، بينما خصصنا الحديث في العنصر الثاني عن السياسة التي اتبعها الفرنسيون في المنطقة بين 1919م إلى غاية 1939م، وتأثيرات ذلك على الجانب الاقتصادي في المنطقة، كما تضمن العنصر الأخير من هذا الفصل الكلام عن إستراتيجيات فرنسا وتأثيراتها في الجانب الاجتماعي.

وفي خاتمة البحث، ركزنا على النتائج والاستنتاجات التي استُخلصت جراء البحث في موضوع السياسة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين، وتأثيراتها على الحركة الوطنية والحياة الاقتصادية وعلى الميدان الاجتماعي كذلك، وقد كانت تلك الاستنتاجات والخلاصات في مجملها إجاباتٍ عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية التي طرحت في مقدمة البحث.

مناهج البحث:

استعملنا على مستوى كل أبواب البحث وفصوله المنهج التاريخي الوصفي، وهذا من خلال استعراض ووصف الأحداث التاريخية الخاصة بالسياسة الاستعمارية الفرنسية في مغرب ما بين الحربين، كما استندنا إلى مناهج أخرى، كالمناهج التحليلي الذي وظفناه من أجل تحليل وتفسير ما أوردته المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع، وهذا بُعِيَةً فهم الماضي والحاضر، ومحاولة استشراف المستقبل من خلال فهم تلك الظواهر والأحداث التاريخية، زيادة على المنهج الإحصائي، وهذا بالرجوع إلى إيراد بعض الإحصائيات التي تعلق بالدراسة، وفي جميع الجوانب، بالنسبة للجانب السياسي وخاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي كذلك، كما استعملنا المنهج المقارن بحكم طبيعة بعض القضايا التي تطلبت منا إجراء مقارنة، خاصة فيما تعلق بسياسة الاستعمار الفرنسي في الجانب الاقتصادي في أقطار المغرب العربي الثلاث.

حدود الدراسة:

بالنسبة لحدود الدراسة المكانية، فإننا في موضوعنا هذا نختص في دراستنا بأقطار المغرب العربي الثلاث وهي تونس والجزائر والمغرب الأقصى، أما بالنسبة لحدود الدراسة الزمانية، فإننا حصرنا فضاء البحث وموضوعه بين الفترة الممتدة من سنة 1919م إلى غاية العام 1939م، وهذه الفترة ليست بالفترة القصيرة ولا السهلة في مجال البحث التاريخي، على اعتبار أنها من دون شك فترة حساسة، نتيجة الأحداث الزاحرة التي شهدتها أقطار المغرب العربي.

الدراسات السابقة:

في الموضوع الذي نبحت فيه، لم نقف على دراسة تناولت الموضوع بعنوان السياسة الاستعمارية الفرنسية في فترة ما بين الحربين وتداعياتها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما كان بين أيدينا من دراسات، فقد تناول جزئيات من الموضوع، وعلى هذا الأساس نجد العديد من الدراسات التي تناولت بعض النقاط التي تطرقنا إليها في بحثنا هذا، حيث عالج الطالب محمد كراغل في رسالة ماجستير: قضايا المغرب العربي من خلال صحيفة الشهاب 1925م-1939م، والتي ركز فيها على القطر الليبي والتونسي والمغربي، دون التطرق إلى سياسة الاستعمار واكتفى فيها باستعراض ما تطرقت له صحيفة الشهاب من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، كما نجد رسالة ماجستير للطالبة عايدة حباطي والتي تناولت فيها موضوعاً حول التجنس وموقف الجزائريين منه، 1919م-1939م، حيث تطرقت فيها إلى مشاريع التجنس من إصلاحات 1919م إلى مشروع فيوليت (1931م-1935م) إلى جانب مشروع بلوم فيوليت (1936م-1938م)، و بحكم العنوان، فقد تطرقت فيه إلى التجنيس كسياسة استعمارية وتأثيراته في الجزائر، دون الحديث عن التجنيس في البلاد التونسية والمغرب الأقصى بحكم عنوان الرسالة، كما نجد في هذا الصدد دراسة أخرى للطالب محمد بكار بعنوان: نواب الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1919م-1956م، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تطرق فيها كذلك إلى مشاريع التجنس واكتساب صفة المواطنة في الجزائر دون غيرها من أقطار المغرب الأخرى، زيادة على هذا نجد دراستين

تعلقتا بالسياسة الاستعمارية في الجزائر حول الاحتفالات المئوية في الجزائر لكل من الطالب نايت قاسي إلياس في رسالة ماجستير بعنوان: الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي في الجزائر، وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية، والطالب علالي محمود الذي عالج الموضوع من زاوية أخرى في أطروحة دكتوراه، كانت بعنوان: دراسة لكتابات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وقد رصد فيها الطالبين الاحتفال المئوي من حيث الأسباب والإعداد له ومظاهر تلك الاحتفالات، في حين تطرق الأول إلى تأثيرات الاحتفال على الحياة السياسية في الجزائر، بينما رصّد الثاني مختلف الكتابات والأدبيات التي تناولت موضوع الاحتفالات، زيادة على هذه الدراسات، نجد أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تعلقت بالقطر التونسي للطالب الفلاحي حمادي حسن حول تونس أثناء الحرب العالمية الثانية (1919م-1939) - دراسة اقتصادية اجتماعية-، وقد تطرق فيها لأوضاع تونس في فترة ما بين الحربين، حيث ركز في الفصل الأول على استعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفترة الممتدة ما بين 1919م إلى 1939م دون الحديث عن السياسة الاستعمارية المتبعة لإحكام الفرنسيين لقبضتهم على البلاد، هذا ونجد دراسة أخرى تعلقت بالحركة الوطنية في البلاد التونسية أعدها الطالب نحلة محمد يوسف، وهي رسالة ماجستير في الدراسات القومية والاشتراكية بعنوان: تطور الحركة الوطنية التونسية (1881م-1956م)، حيث تناول فيها مسار النضال السياسي التونسي منذ إمضاء عقد الحماية الفرنسية إلى تحقيق الاستقلال، على غرار تأسيس الحزب الدستوري الحر القديم وحزب الدستور الجديد المنشق عن الحزب الأول، وكما سبق وأن أشرنا، فإن هذه الدراسات ودراساتٍ أخرى قد تناولت في معظمها بعض الجزئيات التي تخص بحثنا، ولم نجد موضوعا بالعنوان نفسه الذي تطرقنا إليه.

وصف المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

تنوعت المادة العلمية المستعملة في البحث، وفي وصفنا لأهم المصادر والمراجع التي استخدمت في البحث فإننا سنقف عند البعض منها، والتي شكلت عصب المادة العلمية والعمود الفقري الذي استند عليه البحث، كما مثّلت نموذجاً يتناغم مع أهداف البحث ونتائجه، حيث تعددت وتلوّنت

من وثائق أرشيفية إلى مصادر ومراجع مكتوبة، فبالنسبة للمادة الأرشيفية، فقد استفدنا من بعض الوثائق المتواجدة في أرشيف تونس العاصمة، بالإضافة إلى وثائق محدودة جداً من أرشيف ولايتي قسنطينة والجزائر، في حين أمدنا البعض بوثائق أرشيفية متنوعة كانت في حوزتهم، زيادة على ما احتوى عليه مركز التوثيق الوطني بتونس العاصمة، حيث كان ذلك المركز قمة في التنظيم والترتيب، ونجد من بين تلك الوثائق، مراسلات وتقارير وإحصاءات ودراسات للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لُتمثل تلك الوثائق مادة خصبة، اعتباراً من قيمتها العلمية التي أعطت البحث قيمة خاصة.

بالإضافة إلى الوثائق الأرشيفية، استخدمنا في بحثنا العديد من المذكرات الشخصية التي لا تقل أهمية عن الأرشيف من حيث القيمة العلمية، اعتباراً من أن أصحابها كانوا مشاركين في الأحداث التي عُنيَتْ بالدراسة، وكمثال عن ذلك مذكرات أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، حيث مثلت مصدراً لكتابة تاريخ الجزائر والبلاد التونسية في فترة الدراسة، إلا أن ما يعاب على كتابات المدني طغيان الذاتية التي أُنْتُقِدَ فيها من طرف البعض انتقاداً لاذعاً، إلى جانب هذا استعملنا كذلك مذكرات عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، والتي جاءت بعنوان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، وقد أفادتنا في بعض جزئيات البحث التي تعلق بالقطر الجزائري، اعتباراً من أنها احتوت على مادة خصبة فيما تعلق بتأثيرات مئوية الاحتفال وتأسيس ج ع م ج..، بالإضافة إلى مذكرات الحبيب بورقيبة التي كانت بعنوان: حياتي أرائي، جهادي، وقد رصدت هذه المذكرات نضال صاحبها ضمن حزب الدستور الجديد إلى تحقيق الاستقلال، إلى جانب هذا فقد تضمنت هذه المذكرات مادة علمية خصبة بالنسبة للقطر التونسي اعتباراً من معايشة صاحبها لمختلف الأحداث والتطورات التي حدثت في تونس، كما استعملنا مذكراتٍ أخرى، مثل مذكرات أبو بكر القادري والتي جاءت بعنوان: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، وهي لا تقل أهمية عما ذكر سابقاً من المذكرات، حيث أفادتنا فيما تعلق برد الفعل تجاه الظهير البربري إلى جانب قيام الحركة الوطنية المغربية، وقد تناول فيها المؤلف تاريخ المغرب المعاصر في شكل مذكرات شخصية وردت في 06 أجزاء، هذا وقد استعملنا

العديد من المذكرات التي ساهمت في إثراء البحث وإعطائه صبغة خاصة، وهذا بفعل الآراء والمواقف التي احتوتها تلك المذكرات تجاه قضايا تاريخية معينة، خاصة وأنها عايشت تلك الأحداث والقضايا.

ولإثراء البحث، فقد استعنا بقائمة طويلة من المصادر التي عايشت الأحداث، والتي لا يسعنا المقام لذكرها كلها، لذلك سنقتصر في هذا الصدد على ذكر البعض منها حسب أهميتها في البحث، ومما نجد من المصادر العامة، كتاب: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى للمؤلف أبو خالد السلاوي الناصري، حيث أفادنا في التعريف بالمغرب العربي من حيث التسمية والموقع وبعض المحددات التاريخية التي تخص المغرب العربي، وفي هذا الصدد فقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر المماثلة على غرار كتاب أبو القاسم الرعيني القيرواني: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، وكتاب أبو عبيد الله البكري الذي جاء تحت عنوان: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، زيادة على سفر عبد الرحمن ابن خلدون المعنون ب: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، هذا وقد استعملنا إلى جانب ذلك كُتُباً في الجغرافيا، نفعتنا كذلك في محاولة ضبط التسمية والحدود في الفصل التمهيدي من الدراسة، وهي كذلك قائمة طويلة، نجد من أهمها: ميسور صورة الأرض، لمؤلفه ابن حوقل أبو القاسم، زيادة على كتاب محمد بن عبد المنعم الحَمِيرِيّ: الروض المعطار في خبر الأقطار، كما نجد كتاب الزهري أبو بكر بعنوان: الجغرافيا، ومؤلف الشريف الإدريسي بعنوان: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس)، وكل هذه الأسفار أفادتنا كما سبق القول في تحديد موقع المغرب وأقطاره وضبط تسميته.

كما استعنا بمجموعة كبيرة من المصادر التي اقتصت بالمغرب العربي المعاصر، ومن أهمها كتاب علال الفاسي الذي كان بعنوان: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ويعتبر هذا السفر من أهم المصادر التي عالجت تاريخ المغرب العربي المعاصر ككل، وهذا اعتباراً من الرصيد النضالي لمؤلفه ومواكبة صاحبه لمختلف التطورات والأحداث التي عرفتها المنطقة، وخاصة فيما تعلق بتاريخ المغرب الأقصى، كما نجد من بين المصادر الأخرى ذات الأهمية الكبيرة، مثل كتاب أحمد توفيق المدني: هذه

هي الجزائر، والذي تناول فيه بعض القضايا التاريخية التي تعلق بالجزائر المعاصرة، بالرغم من تحدّثه عن بعض النقاط التي تخصّ التعريفَ بالجزائر من حيث الموقع والمساحة والخصائص الطبيعية، وهو الشيء الذي نلمسه بالنسبة لكتابي كُلٌّ من عبد المجيد بن جلون: هذه مراكش، والحبيب ثامر: هذه تونس، حيث تعرّضَ الأول للمغرب الأقصى، بينما عني الثاني بدراسة القطر التونسي بالطريقة نفسها التي عالج فيها أحمد توفيق المدني القطرَ الجزائريّ في كتابه هذه هي الجزائر، كما اعتمدنا على كتاب أحمد مهساس الذي اندرج تحت عنوان: الحركة الثورية في الجزائر من ح 1ع إلى الثورة المسلحة، والذي استفدنا منه في نظرة الاستقاليين لمختلف القضايا التي شهدتها الجزائر جراء سياسة الاستعمار الفرنسي، في إطار خلق الأحزاب ذات التوجه الثوري الاستقالي، من حركة الأمير خالد إلى حزب الشعب الجزائري، مروراً بحزب النجم الشمال الإفريقي، وردود فعل الوطنيين الجزائريين الذين انطوا تحت راية هذا الحزب والتوجه والتيار الذي يسير فيه.

كما استعنا في البحث كذلك بكتاب شارل أندري جوليان بعنوان: إفريقيا الشمالية تسيير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، والذي يعتبر مصدراً مهماً لكتابة تاريخ المغرب العربي المعاصر، اعتباراً من المادة المهمة التي يحتوي عليها الكتاب بين دفتيه، زيادة على معايشة ومواكبة صاحبه لمختلف الأحداث والتطورات التي عرفتها المنطقة، زيادة على كتاب الجيلاني الفلاح الذي تناول فيه موضوعاً حول: الشعب التونسي والتجنس، حيث قدم الكتاب دراسة قيمة عن قضيتيّ التجنيس والتجنس في البلاد التونسية، كما أورد حكم التجنس بذكر الفتاوى المتعلقة بالقضيتين، إلى جانب ردود الفعل تجاه تلك السياسة، ومن بين المصادر التي تناولت القطر التونسي فقد اعتمدنا كذلك على كتاب محمد علي بلحولة الذي جاء تحت عنوان: زمن العسر (1930م-1940م)، والذي تناول فيه بإسهاب كبير البلاد التونسية في الفترة الممتدة ما بين 1930م إلى غاية 1940م، حيث تطرق فيه إلى سياسة الاستعمار الفرنسي في المنطقة، إلى جانب نشاط الوطنيين التونسيين تجاه الاستعمار وسياسته، وما يعاب على الكتاب طغيان السرد على التحليل والتمحيص والنقد في ظل غلو الطابع الأدبي، إلى جانب ذلك فقد استعنا كذلك بمصدر مهم بالنسبة للقطر التونسي دائماً،

ويتعلق الأمر بالكتاب الذي عُنونَ ب: ظاهرة مربية في سياسة الاستعمار الفرنسي، هل تمثل مأساة الأندلس من جديد في شمال إفريقيا؟- الحملة الصليبية التاسعة في المؤتمر الأفخارستي-.

لِمُحَيِّ الدين القليبي، وقد أفادنا هذا السِفْرُ كثيرا في استعراض سياسة الاستعمار الفرنسي في سنوات الثلاثينات من تنصيب تمثال الكاردينال لافيحري في باب المدينة الإسلامية في تونس، كما تطرق الكتاب إلى إقامة المؤتمر الأفخارستي والأطراف المشاركة فيه، وردود الفعل تجاهه وآراء الصحف نحوه، إلى جانب القمع الممارس ضد الوطنيين التونسيين الذين نظموا مظاهرات رافضة لذلك المؤتمر، زيادة على علاقة الكنيسة بالاستعمار.

هذا، وقد استعملنا جملة من المصادر التي اهتمت بالقطر المغربي على غرار الكتاب الذي أصدره مكتب المغرب العربي في القاهرة، والذي جاء بعنوان: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، حيث تعرض الكتاب إلى المغرب الأقصى في ظل الحماية الفرنسية، إلى جانب كتاب الحاج حسن بوعيداد الذي تناول فيه الظهير البربري وآثاره وتداعياته على المجتمع المغربي والحياة السياسية في المغرب الأقصى، ومن هذا المنطلق أخذ الكتاب عنوان: الحركة الوطنية والظهير البربري- لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج- (1348هـ / 1930م)، إلا أن الكاتب أطنب بصفة كبيرة جدا في ذكر ردود الفعل تجاه هذا الظهير، وخاصةً ذِكرُ ما تطرقت إليه الصحافة العربية وخاصة المصرية منها حول هذا الظهير وتلك الردود، إلى جانب ذلك، نجد كتاب عبد الكريم غلاب الذي تناول فيه الحركة الوطنية المغربية، الذي أفادنا بصفة كبيرة جدا في التطرق للأحداث التي ارتبطت بتاريخ المغرب الأقصى المعاصر وهو كتاب مهم، كَوْنُ صاحبه من الشخصيات الوطنية التي كان لها يد في النضال السياسي المغربي ضد سلط الحماية الفرنسية، هذا وقد احتوى الكتاب على دراسة اقتصادية اجتماعية للمغرب- المحمي-، بالإضافة إلى كتاب: التطورات السياسية في المملكة المغربية، لكاتبه دوجلاس آي أشفورد، الذي تضمن العديد من القضايا والمسائل التاريخية التي تخص المغرب الأقصى.

أما بالنسبة للمراجع، فقد ضم البحث قائمة طويلة، فرضها مجال البحث الواسع جغرافياً (=) لضمه الأقطار الثلاثة للمغرب العربي)، ومما نجده من المراجع التي تناولت المغرب العربي بصفة عامة، كتاب عبد الله العروي: مجلد تاريخ المغرب، بثلاثة أجزاء، تناول المؤلف فيه مختلف المحطات التي طبعت المنطقة، وقد استعملنا في بحثنا الجزء الأول والثالث من هذا الكتاب، بالإضافة إلى كتاب أحمد إسماعيل راشد بعنوان: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، وهو عبارة عن كتاب تناول فيه الباحث التاريخ السياسي للمغرب ككل في الفترة المعاصرة، وبالتالي، أفادنا كثيراً فيما تعلق بالنضال السياسي للوطنيين المغاربة ضد الاستعمار الفرنسي، كما نجد مؤلفَ محمد مالكي الذي تناول فيه: الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، وبالرغم من تخصص المؤلف في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إلا أنه طرَح العديد من القضايا من وجهة تاريخية، كما أبرزَ الكتابُ نضال البلدان المغاربية ضمن الأطر الحزبية في قالب سياسيٍ شيقٍ وبعبارات فلسفية رائعة.

وفيما تعلق بالمراجع التي اختصت بكل قطر من أقطار المغرب الثلاث، فنجد من الدراسات والأدبيات التي اهتمت بتاريخ الجزائر والتي استعملناها بدرجة كبيرة في البحث، كتاب: الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1930م) -ج2-، لصاحبه أبي القاسم سعد الله، حيث استعنا بالكتاب في البحث، فيما تعلق بمختلف جوانب الفصل الأول من الدراسة، اعتباراً من تَصْمُن الكتاب لتفاصيل الأحداث التي تمنا في بحثنا، وهو الأمر عَيْنُهُ بالنسبة لكتاب محفوظ قداش الذي تطرق فيه إلى: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939) -ج2-، زيادة على تطرق صاحبه لمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتوازي مع بعض موضوعات وقضايا بحثنا.

أما فيما يخص القطر التونسي، فقد تنوعت المراجع هي الأخرى كذلك وكثرت، بحيث لا يسعنا ذكرها كلها، وهي موجودة في قائمة الببليوغرافيا، ومما نذكر كِتَابِي علي المحجوبي بعنوان: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، وجذور الحركة الوطنية التونسية، واللَّذَيْنِ أفادنا في دراسة كل ما تعلق بالبلاد التونسية، من السياسة الاستعمارية الفرنسية وردود الفعل تجاه تلك السياسة

ونشاط الوطنيين والمناضلين السياسيين التونسيين، إلى جانب هذا، تعرّض الكتاب الثاني إلى ذكر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما استعنا كذلك بكتاب خولة لعيرج الذي جاء تحت عنوان: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية -مقاربة- (1881م-1964م)، حيث أفادنا في العديد

من القضايا التي تعلق بالفضال السياسي جراء سياسة الحماية الفرنسية في البلاد التونسية.

الأمر نفسه نجد بالنسبة للمغرب الأقصى، حيث نجد من الكتابات والأدبيات التي اهتمت بالمنطقة وأفادتنا بدرجة كبيرة في البحث كتاب: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912م-

1939م)، لصاحبه محمد خير فارس، والذي حوى بين دفتيه، على مادة علمية مهمة في دراسة

الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر نفسه نجد في كتاب روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، إلى جانب هذا، نجد كذلك بعض الكتب التي اهتمت بدرجة كبيرة

بنضال الوطنيين المغريين في الشمال والجنوب ومنها كتاب محمد ضريف بعنوان: الأحزاب السياسية

المغربية، كما قدم الباحث أحمد تفاسكا دراسة قيمة عن الأوضاع الاقتصادية عن المغرب الأقصى في

فترة ما بين الحربين كانت في الأصل رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة من جامعة الجزائر، طبعت

من طرف دار ابن خلدون ببيروت، والتي جاءت بعنوان: تطور الحركة العمالية في المغرب

(1919 - 1939).

أما بالنسبة للمراجع الأجنبية التي استخدمناها في البحث، فهي كثيرة ومتنوعة ومنها، كتاب:

هذا الكتاب المصدري في العديد من القضايا التي اختص بها المغرب العربي في فترة ما بين الحربين، خاصة

فيما تعلق بالاحتفالات المنوية وتحديد الميزانية المخصصة لها، بالإضافة إلى حديثه عن السياسة البربرية

في المغرب الأقصى..، بالإضافة إلى كتاب شارل رويبر آجرون، الذي جاء بعنوان: politique

coloniale au Maghreb الذي تناول فيه كذلك السياسة البربرية في المغرب الأقصى، بالإضافة

إلى تعرض الكاتب إلى نشاط الأمير خالد والأزمة الاقتصادية العالمية لسنوات الثلاثينات، لكن

الكاتب في هذا المؤلف قد أسهب بدرجة كبيرة في التحدث عن الشيوعية الفرنسية في الجزائر، كما

تطرق بدرجة كبيرة إلى الجزائر في السنوات التي سبقت ح 1ع، في حين لم نجد أثرا في الكتاب عن القطر التونسي على اعتبارا أن الكاتب يتحدث في مؤلفه عن سياسة فرنسا في المغرب ككل، كما نجد من بين الكتب التي كانت باللغة الأجنبية التي استعملناها كتاب الباحث Jean DESPOIS الذي كان بعنوان: **l'Afrique du nord** حيث أفادنا الكتاب بدرجة كبيرة خاصة فيما تعلق بالجانب الاقتصادي في أقطار المغرب الثلاث، وهذا كَوْنُ الكتاب قد تضمن العديد من الإحصائيات التي خصّت الزراعة والصناعة والتجارة في المنطقة.

ومن بين المراجع التي اختصت في الدراسة بكل قطر من الأقطار، والتي كانت كذلك باللغة الأجنبية، نجد كتاب المؤرخ الفرنسي Charles ROBERT AGERON، بعنوان: **histoire de l'Algérie contemporaine (1871- 1954)**، بجزأيه، حيث أفادنا هذا السفر في الحديث عن مختلف القضايا التي مست الجزائر، وبصفة خاصة القضايا والمسائل السياسية، بالإضافة إلى تطرقه كذلك إلى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما نجد كتاب:

Mahfoud KADDACHE، **la vie politique à Alger de 1919 à 1939**، حيث قدم الكاتب والكتاب معلومات قيمة بخصوص الحياة السياسية في جزائر ما بين الحربين، وهذا بالرجوع إلى تأسيس الأحزاب والجمعيات، بالإضافة إلى الحديث عن نشاط الوطنيين الجزائريين في الفترة الممتدة ما بين 1919م إلى غاية 1939م.

أما بالنسبة للقطر التونسي، فقد كانت الكتب كثيرة منها، كتاب:

Habib BOULARES الذي تناول فيه مجمل تاريخ تونس، والذي جاء بعنوان: **histoire du la Tunisie, les grandes dates de la préhistoire à la révolution** وقد استخدمنا هذا الكتاب فيما تعلق بالفترة المعاصرة فقط، زيادة على سفر Rouger LE TOURNEAU وقد حمل الكتاب عنوان: **Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920- 1961)** والذي أفادنا في الفصل الثالث من البحث والذي

خص المغرب الأقصى، كما يقدم مادة علمية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ المغرب العربي المعاصر ككل من زاوية أجنبية.

وفي سياق الحديث عن وصف المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، فقد استعملنا العديد من المقالات والدراسات التي اختصت بمعالجة ما له صلة بموضوعنا، من جرائد ومجلات ودوريات علمية، إلى جانب هذا، فقد استعملنا كذلك العديد من الدراسات الأكاديمية من رسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه، وقد سبق ذكر العديد منها في سياق الحديث عن الدراسات السابقة، ووقفا عند بعض المصطلحات والشخصيات التي احتاجت توضيحاً أو تعريفاً، فقد استعملنا العديد من القواميس والموسوعات التي مثلت دليلاً أماناً للتعريف بتلك المصطلحات وهؤلاء الأعلام والشخصيات.

صعوبات البحث:

كأنيّ بحث، وخاصة في مجال العلوم الإنسانية، فإنه لا يخلو من صعوبات متعددة خاصة فيما تعلق بالتداخل بين الحقول المعرفية من تاريخ وفلسفة وسياسة واقتصاد، وفي دراستي هذه واجهتني العديد من الصعوبات والعوائق والتي تتلخص في:

* مجال البحث الكبير وفضاؤه الواسع من حيث الامتداد الزمني والمكاني، زمانيا من حيث طول الفترة المدروسة 1919م- 1939م (= 20 سنة كاملة، بحيث أن تخصيص الدراسة لسنة واحدة يمكن أن يكون موضوع بحث في الدراسات العليا)، بالإضافة إلى الحدود المكانية التي تحتص بثلاثة أقطار الجزائر وتونس والمغرب الأقصى.

* التداخل الكبير في جوانب الأطروحة، وخاصة أن بعض الكتابات تناولت موضوعا واحدا في المغرب ككل (= بعض الإحصائيات في المجال الاقتصادي مثلا، لنحاول الفصل بينها فيما بعد)، بالإضافة إلى التداخل والترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل الأمر معقدا من حيث تناول كل جانب على حِدا.

* وجود صعوبة كبيرة في ضبط بعض الجوانب والتأثيرات التي نتجت عن بعض سياسات الإدارة الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة للجانب الاقتصادي، الأمر الذي دفعنا إلى البحث في ذلك الجانب

خارج تلك التشريعات والقوانين التي فرضتها الإدارة الفرنسية وسياستها، وكمثال عن ذلك نجد أن الظهير البربري قد أثر على الحياة السياسية حيث اعتبر الكثير من المؤرخة أن صدور ظهير 16 ماي 1930م كان بمثابة الانطلاقة الفعلية للحركة الوطنية المغربية، كما كان له تأثيرات اجتماعية من خلال ما أحدثه المغاربة من مظاهرات واحتجاجات رافضة له، امتد صداها إلى خارج المغرب من أقطار عربية وإسلامية، أما فيما يخص التأثيرات الاقتصادية فإننا لا نجد أية تأثير أو إشارة لهذا الجانب في هذا الظهير.

* صعوبة ضبط بعض المصطلحات التاريخية، فعلى سبيل المثال، نذكر ما تعلق بتسمية وضبط مجال الدراسة الجغرافي: المغرب، المغرب الكبير، شمال إفريقيا، إفريقيا الشمالية، المغرب العربي..، لنستعمل في الأخير مصطلح المغرب العربي الذي رأينا فيه نوعا من الدقة، اعتبارا من استعماله المتكرر من طرف العديد من الباحثين، بالإضافة إلى توجيه المشرف لاستعمال هذا المصطلح.

* صعوبة إطلاق بعض الأحكام، خاصة فيما تعلق ببعض القضايا.

* الانسياق وراء الذاتية في الطرح وفي استعراض بعض القضايا التي اكتست نوعا من الحساسية والتي تولد نوعا من الحماسة أو الاستغاضة بفعل ممارسات الفرنسيين المشينة، بالإضافة إلى الوقوع في فخ تمجيد الاستعمار بالحديث عن السياسة الاستعمارية.

* كثرة المادة العلمية وغزارتها في بعض جوانب الدراسة خاصة في الجانب السياسي، الأمر الذي ساهم في تشتيت الأفكار واختلاط الأمور، مما دفع بنا إلى أخذ الأهم من المهم، وخاصة فيما تعلق بالقطر التونسي، وفي المقابل نجد شح المادة العلمية في بعض جوانب الدراسة، خاصة في الجانب الاقتصادي، وأيضا بالنسبة للقطر المغربي.

* صعوبة الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية، خاصة من مركز أرشيف ولايتي الجزائر وقسنطينة رغم الزيارات المتعددة والإلحاح الكبير.

* تشعب الموضوع وتناوله عدة جوانب متداخلة، بالإضافة إلى قلة الخبرة في مجال البحث العلمي.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشكر الله عز وجل على توفيقه لي، كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور معمر العايب، الذي قبل الإشراف على هذا البحث وصبره معي، كما أتقدم بشكري الخالص لكل من قَدَّمَ لي مساعدةً من أجل إعداد هذا العمل، ولا يفوتني في هذا المقام، أن أتقدم بأسمى كلمات الاحترام وأرقى عبارات الشكر إلى اللجنة الموقرة التي حملت عبئ قراءة ومناقشة هذا العمل، والتي ستساهم من دون شك بتلك النصائح والإرشادات والتوجيهات في سد الثغرات والخلل والنقائص، فلجميع جزيل الشكر والامتنان مجددًا.

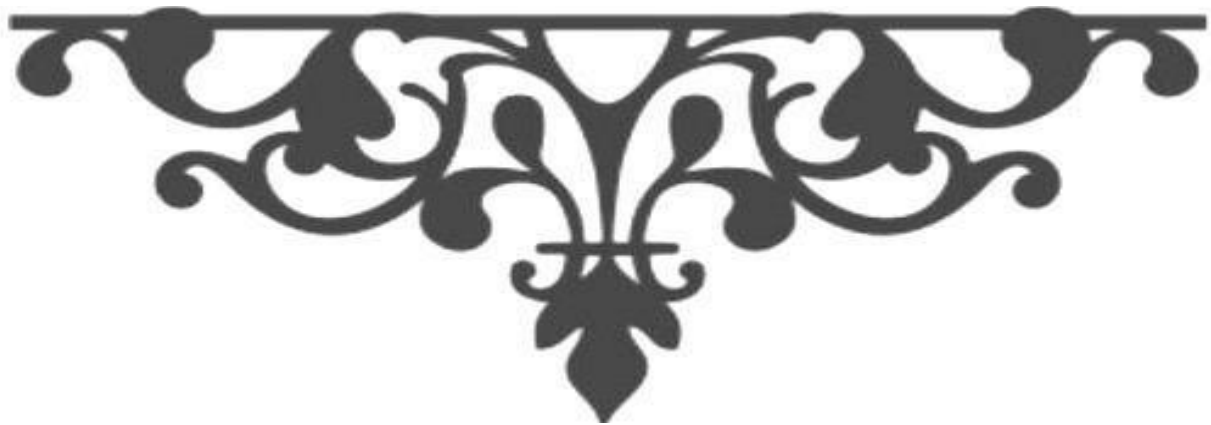
إسماعيل العربي.

سطفيف، في 28-12-2019.



الفصل التمهيدي

مدخل مفاهيمي



أولاً: المغرب العربي - دراسة للملامح الطبيعية والبشرية -

1- المغرب، محاولة في ضبط التسمية والموقع وأهميته:

المَغْرِبُ [بفتح الميم] عكس المَشْرِقِ، والمغرب بلاد وعشاء شاسعة، اعتبر بعض الباحثين أن حدها من مدينة مليانة وهي آخر حدود إفريقية إلى غاية السوس التي يحدها المحيط الأطلسي، وتدخل ضمنها الأندلس - إذا ما أضفنا لها صيغة المغرب الإسلامي -، وامتداد ذلك البرّ مسيرة شهرين.⁽¹⁾ ولفظ المغرب يطلق على جزء من إفريقيا، حدوده الغربية المحيط الأطلسي، ومن الشرق بلاد برقة وما دونها من الأقاليم، أما من جهة الشمال، فنجد البحر الأبيض المتوسط والمتفرع عن المحيط الأطلسي، ومن الجنوب جبال الرمال الفاصلة بين السودان وشمال إفريقيا، وتعرف عند الرحالة العرب بالعزق، وتشتمل المنطقة على ثلاثة - ممالك - مختلفة.⁽²⁾

كما تستعمل كلمة المغرب للدلالة على المنطقة الممتدة من برقة إلى حدود السنغال، فإذا أضفنا إليها الأندلس قلنا المغرب الإسلامي، وإذا أردنا ما يسميه المشاركة مراكش ترجمة عن كلمة إفريقية قلنا المغرب الأقصى، وعلى هذا الأساس يسمى سكان المنطقة بالمغاربة.

نتساءل عن تسميات المغرب المتعددة⁽³⁾ عبر عديد الاستفسارات والفرضيات، هل يجوز التأريخ للمغرب كوحدة؟ أي بقعة أرضية تعنون؟ إذا اعتبرناها شمال إفريقية اعترض علينا الجغرافيون لعدم إدراج مصر ضمن هذا القطر، وإذا اعتبرت المنطقة غرب إفريقيا كنا أقرب إلى الواقع لكن هذا

(1) - ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج 05، دار صادر، بيروت، 1986، ص 161.

(2) - أبو خالد السلاوي الناصري: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 1، دار الكتاب، المغرب، 1954، ص ص 34-35.

(3) - لماذا تعددت تسميات المغرب حيث يصعب ضبط تسمية معينة وواحدة؟، يمكن القول أن وحدة أسماء المواقع تأتي شاهدا على التواصل الطوبونومي ببلاد المغرب عبر الزمان والمكان، ذلك أن عددا كبيرا من الأسماء المعربة ذات الأصول والمشتقة من ألفاظ لوبية، بربرية أو فينيقية أو إغريقية لاتينية تشترك فيما بينها، كما أن هذا التواصل يبرز وحدة الأسماء الموقعية في المجال المغربي وهو يعني وحدة الحضارة، ولنا أن نفتح أي كتاب من كتب الرحلة والمسالك حتى نتأكد من ذلك، وثُقِّسَتُ الأسماء المشتركة في أقطار المغرب العربي في بعض الحالات بانتمائها إلى القبيلة، وفي حالات أخرى بوحدة اللسان ووحدة اللغة..، للتدقيق في الموضوع ينظر محمد حسن: الجغرافية التاريخية لإفريقية (ق1م - ق9م) فصول في تاريخ المواقع والمسالك والمجالات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ط 1، 2004، ص ص 10-11.

الوصف يعبر عن حالة سياسية معاصرة، وإذا استعملنا كذلك كلمة أرض البربر نكون قد استعملنا كلمة ذات دلالة عرقية، أما كلمة مغرب ذات المعنى المطاط فإنها تفيد في اللغات الأجنبية، ولا تفيد في اللغة العربية حتى وإن أضفنا إليها كلمة عربي أو إسلامي، واستعمال كلمة مغرب لا يوجد أدق منها- لا بمعنى جغرافي بل بمعنى تطوري حركي- يمكن التمييز من خلالها بين القاعدة والمحيط (الحاضرة والأحواز)، فالحاضرة مركز التاريخ و الأحواز هي ميدان ما قبل التاريخ".⁽¹⁾

وعليه، لعل أقدم ما جاء في النقوش للدلالة على اسم المغرب هي كلمة "أمنت-imnet"⁽²⁾ التي وردت عند قدماء المصريين، والتي تعني الغرب أو أرض الغروب، وهي المناطق الواقعة بعد نهر النيل مباشرة من ناحية الغرب⁽³⁾ وهذه المنطقة، أطلق عليها البعض تسمية إفريقية نسبة إلى "إفريقيش"- البطل الأسطوري- الذي أخذت المنطقة تسميتها منه.⁽⁴⁾

وبالتالي، أطلق المؤرخة لفظ المغرب على المنطقة الواقعة غرب مصر، لكن هذا اللفظ قد ظل غامضاً حتى وإن حدد بعربي أو إسلامي، كما سمي المستعمر الفرنسي (= المؤرخة الفرنسيون) المغرب بشمال إفريقيا، كما ظهرت العديد من المصطلحات الأخرى منها مصطلح مغرب Maghreb الذي يشاع في العصر الحديث ويشمل أقطار المغرب الثلاث الرئيسية⁽⁵⁾ أو الخمسة المكونة له.⁽⁶⁾

(1) - عبد الله العروي: مجلد تاريخ المغرب، ج1، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، ط6، 2000، صص 33-34.

(2) - إبراهيم زرقانة: الحضارات المصرية في فجر التاريخ، دار المعارف، القاهرة، 1948، ص152.

(3) - مصطفى بازما: ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، مكتبة الفكر، طرابلس، 1975، ص65.

(4) - عبد الرحمن ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج6، جمال للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص79.

(5) - صلاح العقاد: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص204.

(6) - بعض الباحثين، يعتبر أن المغرب العربي يتكون من ثلاثة أقطار وهي تونس والجزائر والمغرب الأقصى، في حين يرى البعض الآخر أنه يتكون من خمسة أقطار (= بالإضافة إلى البلدان التي سبق ذكرها نجد ليبيا وموريتانيا)، وربما يرجع الأمر في ذلك إلى المحطات التاريخية الهامة التي طبعت الأقطار الثلاثة، أو وزن تلك الأقطار في مجال العلاقات الدولية، دون القطرين المتبقين (= ليبيا وموريتانيا)..، للتدقيق والتعمق في هذه المسألة ينظر، عبد العزيز شرابي: اتحاد المغرب العربي- الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية-، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع5، 2008، ص12.

كما سُمِّيَ المغرب العربي بشمال إفريقيا لدى الجغرافيين والعسكريين الفرنسيين، وهي المنطقة التي تشمل المغرب وتونس والجزائر⁽¹⁾ وعليه أضحت لفظة مغاربي لفظة معهودة لأنها تشير إلى جمع كبير من المهاجرين الذين يشكلون جزءا هاما من السكان في فرنسا⁽²⁾، كما سُمِّيَ المستعمرون المنطقة في التاريخ القديم ببلاد البربر وهذا لكُونِ سكان المنطقة لم يَنْطُؤُوا تحت لواء- الحضارة الرومانية-!⁽³⁾ كما اتخذت المنطقة اسم ليبيا⁽⁴⁾ التي تعود جذورها إلى كلمة ليو-LBW، والتي وردت في النصوص الهيروغليفية للدلالة على الشعوب التي تسكن غرب النيل، وبذلك تكون المصادر المصرية هي أقدم الشواهد التاريخية على تسمية المنطقة بليبيا أو لوبا⁽⁵⁾ أما عند قدماء المؤرخة مثل-هيرودوت- Hérodote فقد أورد المنطقة باسم ليبيا، واعتبرها قارة ثالثة من قارات العالم القديم بمعنية آسيا وأوربا⁽⁶⁾ ونَسَبَ اليونان التسمية إلى السكان البيض، وقابلوا بين المنطقة وبين الصحراء بلاد السودان.⁽⁷⁾

فكان المغرب العربي يسمى في القرن 9 ق.م ليبيا، وقد سمي بهذا الاسم من أقصاه إلى أدناه ويطلقون عليه تلك التسمية في كل نواحيه، وأصبح الاسم في عهد البونيقين يطلق على طرابلس الغرب وبرقة، وقد قسم هؤلاء البونيقين والإغريق واللاتين شمال المغرب إلى ليبيا وإفريقية ونوميديا

(1) -Jean François TRAOIN: **le Maghreb -Hommes et espaces-**, éd- Armand COLIN, Paris, 1985, p27.

(2) - عبد العزيز شرابي: المرجع السابق، ص 12.

(3) - محمد ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، مج 1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1999، ص 96.

(4) - يرى كل من فرونسا دوكري ومحمد فنظر أن اسم ليبيا يؤكد على الانتماء أكثر من أي شيء آخر، و يولد نوعا من الاعتزاز من خلال تمجيد الأصل (=الليبيين هم السكان الأصليين للمنطقة)، وهذه التسمية (= الليبيون أو اللويون على السكان، و ليبيا على المنطقة) تعود للمؤرخة الرومان الذين أطلقوا تسمية ليبيا على المناطق التي احتلوها في شمال إفريقيا وهي المناطق التي تقع غرب النيل مباشرة، وبعدها شملت التسمية المناطق كلها والممتدة من إقليم طرابلس الغرب حتى المحيط الأطلسي غربا...، للتدقيق ينظر:

François DECRET et Mohamed FANTAR, **l'Afrique du nord dans l'Antiquité**, éd- Payot, Paris, 1998, p 19.

(5) - السعيد قعر المترد: الزراعة في بلاد المغرب القديم، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص ص 07-08.

(6) -Hérodote, **histoire 2**, eta- par Ph, Legrand, éd- les belles lettres, paris, 1960, p32.

(7) - عبد الحميد حسين حمودة: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2006، ص 11.

وموريتانيا الشرقية وموريتانيا الغربية، لكن المغرب كله من أدناه إلى أقصاه، هو وطن واحد ذو طبيعة واحدة، يدين بدين واحد ولا فرق بين أقطاره ولا اختلاف بين أجزائه، فلا فرق بين أنحاءه في الطبيعة⁽¹⁾، وإذا كان هناك فرق، فهو كالفرق الموجود في الجسد الواحد لتقوم كل ناحية بوظيفتها لخير المغرب كله، وليؤدي المغرب واجبه في كل الميادين.⁽²⁾

ولعل تسمية شمال إفريقيا مصطلح عام، وبالتالي، يجب التدقيق في المنطقة الجغرافية المقصودة في الدراسة، ولذلك فالمصطلح الأنسب هو المغرب العربي الذي استعمله الجغرافيون والمؤرخة العرب، على اعتبار وصفهم معظم المناطق التي تمتد من الحدود الغربية لمصر إلى شواطئ المحيط الأطلسي، كإشارة إلى كل الأراضي التي تضم اليوم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا.⁽³⁾

هذا، وقد كان الجغرافيون في العصور الوسطى يدرجون المغرب فيما يسمونه بالإقليم الثالث⁽⁴⁾ وهذا بالاستناد إلى تقسيم الحسن الوزان لإفريقيا في القرن 10م حين قسمها إلى ثلاثة أقسام وهي: بربريا، شمال الأطلس وتضم فاس ومراكش، جنوب الأطلس حيث يضم هذا القسم درعة وسجلماسة وتوات - ليبيا - في الصحراء الشرقية، بالإضافة إلى بلاد السودان أو كتاوة.⁽⁵⁾

(1) - هل ذُكر المغرب والمشرق العربيين فيه نوع من التقسيم داخل الوطن العربي؟ ليس الهدف هنا هو تقسيم وطن واحد إلى شطرين اثنين، فالعلاقة بين المشرق والمغرب ظلت قائمة، وظلت وطيدة وبقي المغرب مرتبطا بالمشرق باسم الدعوة الإسلامية، وامتداد الإشعاع الثقافي والحضاري، فالمغرب لم يفقد صلاته بدار الإسلام، سواء عند محاولة بناء ذاته - أي الاستقلال عن الخلافة - أو حتى حين تفككت وحدته التاريخية مع محاولات الاستعمار، ولعل أبرز دليل على ذلك هي قوافل الحجيج من المغرب العربي باتجاه المشرق، التي توضح التماسك وواجب الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية في مظهر من مظاهر التواصل الروحي والديني..، للتعلم ينظر احمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، م د و ع، بيروت، ط2، 1994، ص81.

(2) - محمد علي دبو: تاريخ المغرب الكبير، ج1، مؤسسة تاوالت الثقافية، (د م ن)، 2010، ص ص 11 - 12.

(3) - عبد الواحد دنون طه: الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال إفريقيا والأندلس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2004، ص ص 39 - 40.

(4) - محمد محي الدين المشيربي: تاريخ إفريقيا الشمالية في العصر القديم، دار الكتب العربية، (د م ن)، ط4، 1969، ص7.

(5) - الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ج1، تر- محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983، ص ص 31 - 32.

كما سُمِّي المغربُ بجزيرة المغرب نظراً لميزاتها الحضارية والثقافية⁽¹⁾، وعليه فقد اختلف السياسيون والباحثون حول دلالة مفهوم المغرب العربي من حيث التسمية والدول المكونة له منذ نشأة الفكرة (= فكرة تأسيس وحدة مغربية) وتطورها، كما أن هذا الاختلاف لا يزال قائماً بين حكومات ودول المغرب العربي ومفكريها وزعمائها إلى يومنا هذا!⁽²⁾

كما أن الجغرافيين سموا المناطق الموالية لمصر من الغرب إلى المحيط الأطلسي، باسم المغرب العربي⁽³⁾، ولم تكن هذه التسمية بدعاً من القول لأنها تستند إلى حقائق إنسانية ذات مظاهر سياسية واقتصادية واجتماعية وعوامل تاريخية موعلة في القدم، لم تتمخض عن وحدة الفكر والتراث ووحدة الهدف والمصير⁽⁴⁾، ولعل تسمية المغرب بهذا الاسم مرتبطة - بحادثة الفتنة الكبرى -، أي قبل منتصف القرن الأول للهجرة، حين استعمل المصطلح للدلالة على الجزء الغربي من العالم الإسلامي.⁽⁵⁾

هذا وقد عُرف المغرب كذلك بتسميات عديدة منذ أقدم العصور، منها "آفري" التي أخذ منها اليونان وسموا بها الأراضي الممتدة من غرب مصر حتى المحيط الأطلسي، لاشتقاقهم اسم إفريقية من كلمة "آفري"، ومع الفتح الإسلامي للمنطقة أُطلِقَت تسمية "إفريقية" على المناطق التي تلي ليبيا غرباً، ثم تحدد مدلولها لتخصّص بذلك المنطقة المسماة بالمغرب الأدنى والتي كانت عاصمتها القيروان.⁽⁶⁾

هذا، وتؤلف بلاد المغرب العربي ابتداءً من خليج سرت إلى غاية المحيط الأطلسي بأقاليمها المختلفة، وحدة جغرافية وبشرية مميزة عن باقي الأقطار الإفريقية، حتى أن المنطقة عُرفت في القرن 19م

(1) - الحسن السائحي: الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط2، 1986، ص121.

(2) - محمد بن عبود: الجدور التاريخية لوحدة المغرب العربي - مكتب المغرب العربي بالقاهرة أنموذجاً -، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، الرباط، يناير 2002، ص47.

(3) - عبد الحميد سعد زغلول: تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979، ص61.

(4) - مجموعة من الباحثين: موسوعة الأندلس والمغرب، ج4، دار المدار الثقافي، البلدة، ط1، 2009، ص11.

(5) - موسى لقبال: المغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص14.

(6) - حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1947، ص ص02-03.

باسم إفريقيا الصغرى من منطلق المقومات ومعالم الوحدة التي تجمعها، زيادة على تسمية بلاد الأطلس، كإشارة إلى الطابع الذي يميز المنطقة والغالب عليها من خلال سطحها الجبلي.⁽¹⁾

ولنا أن نعرج على اختلاف المؤرخة والجغرافيين والرحالة في ضبط موقع المغرب العربي، بحيث لا يميز البكري (ت 487هـ) بين المغرب وإفريقية ويمنح للمنطقة دلالة واحدة فيما تعلق بالموقع⁽²⁾، كما أشار في هذا الصدد ابن يعقوب (ت 284هـ) إلى امتداد حدود المغرب، واعتبره منطقة تبدأ من برقة إلى المحيط الأطلسي⁽³⁾ الأمر الذي يتوافق فيه مع ابن أبي دينار (ت 1110هـ)، الذي حصر الحدود بين مصب نهر النيل من الشرق وساحل البحر المحيط (= المحيط الأطلسي) من جهة الغرب.⁽⁴⁾

كما اعتبرها القزويني بلادا واسعة تمتد من برقة إلى آخر بلاد المغرب وهو البحر المحيط⁽⁵⁾، كما تناول ابن حوقل (ت 367هـ) موقع المغرب وحُدُودَهُ نحو قوله: "ثم ذكرت المغرب ورسمته في وجهين، وبدأت بشكل ما حَارَ منه أرض مصر إلى المهديّة ثم طنجة وأزيلي، وصورت على بجره مدنه الساحلية، وشكَّلتُ طُرُقَهُ إلى جميع أنحاءها، وكَيَّفْتُهَا مغرباً ومشرقاً في سائر جهاتها..".⁽⁶⁾

وقد ذكر الإدريسي (ت 560هـ) أن حدود المغرب غربا، البحر الغربي المسمى ببحر الظلمات، وحدوده من الشرق مصر⁽⁷⁾، ويشمل ثلاث مناطق هي إفريقية والمغرب المتوسط والسوس الأقصى.⁽⁸⁾

(1) - مجموعة من الباحثين: تاريخ المغرب العربي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط 1، 2004، ص 14.

(2) - للإشارة فإن البكري يؤكد في هذا تحديده لموقع المغرب على المنطقة التي تمتد من القيروان إلى طنجة فقط، للتدقيق في هذا الصدد ينظر أبو عبيد الله البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، (د د ن)، الجزائر، 1875، ص 103.

(3) - أحمد ابن يعقوب: صفة جزيرة العرب، تح- محمد ابن علي الأكوغ، مكتبة الإرشاد، اليمن، ط 1، 1991، ص ص 64-65.

(4) - ابن أبي دينار القيرواني: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، دار المسيرة، بيروت، 1993، ص 30.

(5) - محمد بن محمود القزويني: آثار البلاد والعباد، دار صادر، بيروت، (د ت ن)، ص ص 163-164.

(6) - أبو القاسم ابن حوقل: ميسور صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص 64.

(7) - الشريف الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس)، مطبعة بريل، ليدن، 1863، ص 1.

(8) - علي الجزنائي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح- عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1991، ص 6.

كما ذكر ابن عذاري (ت القرن 7 هـ) أن امتداد المغرب من ضفة النيل التي تلي بلاد المغرب إلى آخر البلاد وحدها مدينة سلا، ثم يضيف الأندلس إلى المنطقة- المغرب الإسلامي⁽¹⁾، وتشتمل منطقة المغرب العربي⁽²⁾ على كل من تونس، الجزائر والمغرب الأقصى- حاليا-، فيما يرى أبو بكر الزهري أن حدود جزيرة المغرب⁽³⁾ أولها من جبال برقة في الشرق إلى جبال أوثان في أقصى السوس، والتي تمثل الحدود الغربية لبلاد المغرب العربي⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن السلاوي قد وضع حدودًا أخرى للمغرب، من منطلق تقسيمه للمنطقة إلى ثلاثة ممالك، مملكة المغرب الأدنى (تونس) وسميت بالأدنى لقربها من عاصمة الخلافة، زيادة على مملكة المغرب الأقصى نظرا لبعدها عن العاصمة، وأخيرا مملكة المغرب الأوسط باعتبارها تتوسط المملكتين، المغرب الأدنى والمغرب الأقصى، وبالتالي، حَصَرَ المنطقة بين الحدود التونسية شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا.⁽⁵⁾

هذا، وتنحصر بلاد المغرب بين خطي طول⁰⁴⁸ شرقا و⁰¹² غربا، وبين دائرتي عرض⁰¹⁹ و⁰³⁷ شمالا، وعليه يمر مدار السرطان بالجنوب وخط غرينتش بالمغرب الجزائري، وهو ما منح المنطقة موقعا

(1) - محمد ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، مج2، تح- بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2013، ص36.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه أن هناك اختلافا كبيرا بين المؤرخة والجغرافيين في ضبط أقطار المغرب العربي وأجزائها المكونة له وفي ضبط حدودها كذلك، فمما يبدو متفقا عليه من الناحية الذهنية هو في الواقع محط نزاع شديد وكبير من ناحية المضمون، فكل دراسة تتناول هذا المجال الواسع من بلاد المغرب، وتجزم بوضع حدود مضبوطة تكون تلك المحاولات، قد انطلقت من قناعات شخصية وذاتية، تعكس فكر الباحث ووجهة نظره ورأيه الشخصي... للتدقيق والتعمق في هذا الصدد ينظر، عبد العزيز غوردو: الفتح الإسلامي لبلاد المغرب- جدلية التمدين والسلطة-، تق- عبد الرحيم تحري، دار الشرق للنشر الإلكتروني، (د م ط)، ط2، 2011، ص ص 11- 12.

(3) - سمي العرب في القديم بلاد المغرب بجزيرة المغرب على اعتبار أن المياه تحيط بالمنطقة من الشمال، الشمال الشرقي والشمال الغربي كما نجد الرمال (= الصحراء) من الجهة الجنوبية، وعليه، لا يوجد فرق بين بحر المياه الذي تتعدم فيه الحياة البشرية والصحراء التي تشترك في نفس الخاصية- وتحتفي- بها الحياة أيضا... للاستزادة في الموضوع راجع أبي الحسن علي بن سعيد: كتاب الجغرافيا، تح وتع- إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2004، ص ص 39- 40.

(4) - أبو بكر الزهري: الجغرافيا، تح- حاج محمد صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006، ص134.

(5) - أبو خالد السلاوي الناصري: المصدر السابق، ص ص 31-32.

كان له الأثر البالغ في تنوع المناخ⁽¹⁾، وعلى أساس ذلك الموقع الهام، أصبح المغرب العربي محطة مركزية في جميع التحولات التاريخية والحضارية التي شهدتها العالم ماضيا وحاضرا، اعتبارا من أن المنطقة بمثابة همزة وصل بين أوروبا من الشمال وإفريقيا من الجنوب وآسيا من الشرق.⁽²⁾

فالخارطة السياسية للعالم توضح خصائص موقع المغرب، باعتباره يتوغل في إفريقيا في ظل انفتاحه على أوروبا، واتصال البلاد بالعالم الإسلامي والمشرق العربي، كما أن المغرب العربي ليس بمعزل عن باقي القوت-الدولية في العالم المعاصر باعتبار مركزها، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان ودول أمريكا اللاتينية، وهذا ما جعل البلاد تكتسي أهمية بالغة وبُعْدًا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية.⁽³⁾

وعلى هذا الأساس، وعلى اعتبار أن المنطقة ذات أهمية بالغة في التوازنات الدولية، فهي تلعب دور المد والجزر على الصعيدين السياسي والاقتصادي لبلدان المنطقة، وبالتالي فالمغرب ذو بُعد جيو-استراتيجي بالنسبة للدول المكونة له و- الدول الأوروبية على وجه الخصوص-، وهذا راجع إلى المصالح الاقتصادية واكتسائها أهمية بالغة في الحقل السياسي، الأمر الذي دفعها إلى الاندماج وإحداث تكتلات إقليمية وتجمعات جهوية- إذ يصعب على أية دولة أن تدير سياستها الاقتصادية بمعزل عن سياسة التعاون مع بقية الدول المجاورة، لتأمين تسويق المنتجات وتحقيق الأمن والسلم.⁽⁴⁾

كما يمكن القول أن المغرب بمركزه الاستراتيجي، قد لعب دورا في تمكين الدول التي قامت قربه، أو تكونت فيه من كل تلك المميزات والمصالح على حساب المنطقة وأهلها، فقد مكّن للفينيقيين من

(1)- إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج 1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000، ص ص 09-10.

(2)- مجموعة من الباحثين: اتحاد المغرب العربي (الوحدة التاريخية والجغرافية)، مركز زايد للبحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 05.

(3)- عبد الحميد إبراهيمي: المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، م د و ع، بيروت، 1996، ص ص 29-30.

(4)- أمين البار ومنير بسكري: مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، ط 1، 2004، ص 45.

بعث حضارتهم من جديد⁽¹⁾، كما مكن للرومان أن يُكوّنوا إمبراطورية ضخمة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط في استناد لإمبراطوريتهم شماله، كما مكن للوندال أن يحكموا منطقة كانت بعيدة عن متناولهم، وكذلك هو الحال بالنسبة للروم البيزنطيين الذين دافعوا عن -الحضارة- الرومانية ضد هجمات الوندال، أما بالنسبة للمسلمين فقد اتخذوا من موقعه نقطة انطلاقٍ لفتح الأندلس ومنه إلى القارة الأوروبية ككل، لولا معركة بواتيه (= معركة بلاط الشهداء)⁽²⁾ وما تبعها.⁽³⁾

ولعل التواصل الحضاري عبر التاريخ بين بلدان المغرب العربي والخارج، جاء بحكم الموقع باعتباره بوابة لإفريقيا⁽⁴⁾، فمضيق جبل طارق⁽⁵⁾ يُسهّل التنقل بين القارتين، أما بالنسبة لميناء بنزرت والذي أضفى على المنطقة أهمية كبرى بحكم الموقع القريب من صقلية ومنه أوروبا، زيادة على المرسى الكبير

(1) - تجدر الإشارة إلى إعادة بعث الحضارة الفينيقية من جديد مع انتقال الكثيرين من فينيقيا - البلد الأصلي - إلى قرطاج والاستيطان في المنطقة، خاصة بعد التحديات التي واجهها الفينيقيون في موطنهم بعد فرار الملكة عليسا من أخيها بجماليون، واستيطانها في شمال إفريقيا ومنه تكوين دولة - وحضارة - عمّرت لقرون وأحقاب طويلة، للتعمق في الموضوع ينظر:

Fitory DEARBORN, encyclopedia of African history, vol 3, éd -Kevin SHILLGTON, New York, 2005, p 245.

(2) - معركة بواتيه: هي معركة قامت في 02 رمضان 114هـ/ الموافق ل10 أكتوبر 732م، بين مدينتي تور و بواتيه الفرنسيتين بين قوات المسلمين بقيادة عبد الرحمن الغافقي من جهة وقوات النصارى بقيادة شارل مارتن من جهة أخرى، انتهت بهزيمة المسلمين و توفّف مدّ الفتوحات الإسلامية في أوروبا، سميت بعدة تسميات منها معركة بلاط الشهداء..، للتعمق أكثر في الموضوع ينظر كلا من عبد الحميد حسين أحمد السامرائي: معركة بلاط الشهداء بوابة الحضارة الإسلامية في أوروبا 114هـ/732م، مجلة التربية والعلم، مج15، العدد4، 2008، ص10، وكذلك ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2013، ص50.

(3) - عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2005، ص54.

(4) - إذا ما رجعنا إلى موقع المغرب العربي الاستراتيجي بين البلدان الإفريقية، فإننا سنقف عند الأهمية التي جُلب بها، من خلال الأدوار التي اكتسبها، وذلك عبر حراسته مدخل البحر الأبيض المتوسط من الغرب كما تحرسه - مصر من الشرق -، كما أن قربه من أوروبا جعله ينقل إليها شيئا من حضارته عبر التاريخ، خاصة في القرون الوسطى بالاشتراك مع الأندلس، أين ازدهرت حضارة المغرب، زيادة على استزادته من حضارات الشرق الأصيلية (= علاقة التأثير والتأثر)، إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص09.

(5) - مضيق جبل طارق: هو المضيق الفاصل بين أوروبا (إسبانيا) وإفريقيا (المغرب الأقصى)، سمي بالعديد من التسميات منها أعمدة هرقل عند الغرب، بالإضافة إلى ذلك سمي ببحر الزقاق عند العرب، كما أن المضيق أخذ اسم القائد طارق بن زياد عندما اجتاز ذلك المضيق مع جيشه من أجل فتح الأندلس..، للاستزادة في الموضوع ينظر، شكيب أرسلان: تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسويسرا وإيطاليا وجزائر المتوسط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1966، ص ص 44 - 45.

القريب من إسبانيا، وبالتالي فإن المنطقة ذات بُعد حيوي وبعُد استراتيجي منذ القدم، ولعل التحكم في هذه المناطق يعني التحكم في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو الشيء الذي تفتن له المستعمر عبر التاريخ وحاول الاستفادة منه.⁽¹⁾

2- الملامح الطبيعية للمغرب: إذا ما رجعنا إلى البنية الجغرافية للمغرب العربي، فإننا سنقف عند وحدة البلاد الطبيعية من خلال التشابه والتجانس السائد على المنطقة، وخاصة انفصالها عن المظاهر الطبيعية التي ضربت حولها نطاقا من العزلة حتى تبدو المنطقة عالما مستقلا، وقد تعدى هذا التشابه الذي يسود المنطقة من الناحية الطبيعية، إلى التشابه فيما له صلة بالظروف الإنسانية والبشرية، وهذا فيما تعلق بالتاريخ، والسياسة والثقافة، والعادات والتقاليد...⁽²⁾

من هذا المنطلق، تعتبر بلاد المغرب العربي من الناحية الطبيعية والجغرافية والمناخية إقليمياً واحداً، تتمتع بخصائص ومميزات طبيعية واحدة، - مما يصعب تقسيمه إلى وحدات سياسية متميزة- فالمنطقة إقليمٌ مستعرضٌ يسير من الشرق إلى الغرب، حيث يتميز بظاهرة جغرافية واضحة، هي جبال الأطلس (= سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي)، والتي تقسم بلاد المغرب إلى منطقتين مختلفتين.⁽³⁾

فبلاد المغرب هي على شكل رباعي الأضلاع غير منتظم، والمشهور في الشمال بالجبال المسننة التي يتجاوز ارتفاعها 2000م المعروفة بجبال - الأطلس -، ساحلية والأخرى داخلية حيث تشكل جبال تسالا Tssala ومرتفعات الونشريس والبيبان أهم حلقاتها، تتخلل هاتين السلسلتين سهول⁽⁴⁾ شبه

(1) - عبد العزيز جراد: البعث الجيوسياسي للمغرب العربي، د م ج ، الجزائر، 1986، ص 54.

(2) - مجموعة باحثين: جغرافية العالم دراسة إقليمية-أستراليا وإفريقيا-، ج 2، مطبوعات عين شمس، مصر، 1967، ص 102.

(3) - مجموعة باحثين: المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية، دار الرشد للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط 5، 2000، ص ص 26-27.

(4) - السهل: في علم أشكال الأرض هو مساحة قارية ممتدة ومسطحة قليلة الارتفاع، يتراوح ارتفاعه من 0م إلى 500م عن مستوى سطح البحر، ويتميز السهل المرتفع بمضبة ما بوجود تضاريس أكثر ارتفاعا تشرف على السهل أو تحيط به... للاستزادة في هذا الصدد ينظر، بيار جورج: معجم المصطلحات الجغرافية، تر-محمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 2002، ص 469.

ساحلية، أما من الجنوب فنجد سلسلي الأطلس⁽¹⁾، تشكل الأولى بسبب ارتفاعها الشديد حاجزاً أمام الرياح المحملة ببخار الماء، مما يساهم في جفاف المنطقة، بينما تتميز الثانية بقلة الانحدار واتصالها بالبحر في الشمال والصحراء في الجنوب دون قطع الاتصال بينهما.⁽²⁾

ومن هذا المنطلق، يعتبر المغرب العربي مجالاً أراضٍ مرتفعة، هذا وتغطي الجبال ثلث المساحة كما تتراوح من حيث الارتفاع قرابة 300 و400 م، وتمتد على ما يزيد 2000 كلم، ويعتبر متوسط الارتفاع عالياً إذ يبلغ بالمغرب الأقصى 800 م وبالجزائر 900 م، ويقارب الكثير منها 2000 م، بينما يقارب ارتفاع البعض الآخر منها 3000 م، وعليه، يتجاوز الارتفاع في الأطلس الكبير 4000 م في قمتي جبل طوبقال 4165 م، و4071 م، وتمتد من شرق المغرب الأقصى إلى وسط الجزائر سهول عالياً - يتجاوز ارتفاعها 1000 م-⁽³⁾، وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الكتل الجبلية في المنطقة عديدة ومتميزة في الشكل والشدة (= الارتفاع).⁽⁴⁾

وبناء على المظاهر التضاريسية الغالبة على المغرب العربي، يمكن تقسيمه طبيعياً إلى 03 مناطق:

* المنطقة الساحلية: وتُمثّل منطقة الاتصال بين اليابس والماء، تتخللها الرؤوس والخلجان.

(1) - الأطلس: بمعنى الجبال، والجبل في علم أشكال الأرض يدل أيضاً على الهضاب البسيطة، وهو قسمان ناتئ وبارز من القشرة الأرضية، مرتفع غالباً (أمتاراً غالباً فوق قاعدته الأساسية)، له سفوح منحدرّة ويمتد على مساحات واسعة، كما يزيد ارتفاعه عن 1200 م عن سطح الأرض، للاستزادة ينظر بيار جورج: المرجع السابق، ص ص 250-251.

(2) - محمد الهادي حارش: التاريخ المغربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، وحدة بن بولعيد، الجزائر، (د ت ن)، ص 13.

(3) - أنرت هذه التضاريس بخاصيتين جوهريتين على مصير المنطقة تأثراً حاسماً، فتَجَرُّوُ المنطقة إلى قسمين متعارضين من حيث البنية الجغرافية لم يشكل خطراً على الوحدة السياسية للبلاد عبر العصور فقط، بل إنه ساعد في الأوراس أو في بلاد القبائل على تكوين مجموعات لها خصائصها الذاتية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاتجاه العام للجبال باتجاه خطوط العرض سَهَّلَ من الاتصال بين المشرق والمغرب، وفي المقابل صعب من التنقل بين المناطق الداخلية والمناطق السهلية، باستثناء ساحل المغرب الأقصى المشرف على الأطلسي والساحل الشرقي في تونس، وهو ما يبين دخول الغزاة المختلين من هاتين المنطقتين باستثناء الاستعمار الفرنسي... للاستزادة في الموضوع ينظر، شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، منذ البدء حتى الفتح الإسلامي 647م)، تر- محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1969، ص 15.

(4) - Jean François-TRAOIN: Op- Cit , pp 43- 44.

*- المنطقة الشمالية: تتضح بها السلاسل الجبلية الممتدة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وتنحصر بينهما الهضاب العليا (1)، وتتخلل سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي الموازيان لبعضهما البعض سهولاً (2) مرتفعة نسبياً في المغرب المحيطي (= المناطق المغربية المُطلة على المحيط الأطلسي) وكذلك الحال بالنسبة لتونس الشرقية، أما بالنسبة لسهول الجزائر فهي سهول ضيقة. (3)

*- المنطقة الجنوبية أو الصحراوية: وتسودها الشطوط والحّمادات، إضافة إلى الرق والعرق. (4)

هذا وتنوع التضاريس بالمغرب العربي من سهول وهضاب وجبال، زيادة على المجاري المائية، لاحتوائها على شبكة هيدروغرافية كبيرة من خلال الأنهار الموجودة بالمنطقة، وإن كانت هي أقرب إلى الأودية، حتى وإن كانت غزيرة أو دائمة الجريان، فالأهم هو مصدر تلك الأودية، على غرار مياه الأمطار والثلوج (5)، ومن هذا المنطلق، يتضح جلياً أن هناك من الأودية من يكثر مياهه في الشتاء ويجف في الصيف كواحي ملوية، التافنة، الشلف وغيرها، زيادة على ذلك هناك العديد من البحيرات تكون مغمورة بالمياه طوال السنة ومنها ما يجف مشكلاً بذلك - سبخات وشطوط-. (6)

وأهم ما يميز منطقة المغرب العربي مناخها، وبالتالي، نجد أن الأمطار في فصل الشتاء، والجفاف في فصل الصيف، إضافة إلى الحرارة السائدة، هي أبرز العناصر التي تميز مناخ المنطقة (7)، ولعل التباين

(1) - يسرى الجوهري: جغرافية البحر الأبيض المتوسط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص ص 12 - 13.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه أن تلك السهول، تشتهر بزراعة الموالح والخضر والفواكه والمنتوجات الريحية بصفة عامة، ومن أشهر هذه السهول سهول مراكش وتمتد هذه السهول من وادي سوس إلى مدينة طنجة هذا عن الواجهة الأطلسية، أما عن الواجهة المتوسطية فتمتد السهول من مدينة سبة غرباً إلى الرأس الطيب في تونس شرقاً، وتمتاز بضيق المساحة والتقطع المستمر، وهي عبارة عن نطاقات ضيقة محصورة بين شواطئ البحر الأبيض المتوسط وسلسلة الجبال الساحلية، أغلبها يمتد على منحفضات الأودية،

ولعل ما تتميز به هذه السهول شدة خصوبتها.. ينظر: Jean François TRAOIN: Op- Cit, p 46.

(3) - E- ALBERTINI et Autre, l'Afrique de nord française dans l'histoire, éd- Archat, Lyon, 1937, p 28.

(4) - Jean François TRAOIN: Op- Cit, pp 46- 47.

(5) - مجموعة باحثين: جغرافية المغرب العربي، المرجع السابق، ص 16.

(6) - عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، ج 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص ص 72 - 73.

(7) - يسرى الجوهري: جغرافية المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 82.

الحاصل في هذه العناصر من حيث الارتفاع والانخفاض والاعتدال، ساهم في تقسيم منطقة المغرب العربي إلى الأقاليم المناخية الثلاثة الآتية:

*- مناخ المناطق الساحلية: يسود المناطق المشرفة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، يسمى كذلك بمناخ المناطق البحرية، يتميز بغزارة الأمطار والحرارة المعتدلة، كما يتميز مناخ هذه المناطق، بانخفاض الفوارق الحرارية على اعتبار قربها من الساحل.⁽¹⁾

*- مناخ منطقة الهضاب: يسود المناطق المنحصرة بين المنطقة الساحلية والمنطقة الصحراوية، تتداولها المؤثرات البحرية من جهة والصحراوية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس اعتبرها الجغرافيون منطقة صراع مناخي، بين مناخ البحر الأبيض المتوسط ومناخ الصحراء، وتتراوح كمية الأمطار في هذه المنطقة بين 200 إلى 400 ملم، وبذلك تكون أقل مطرا من المنطقة الساحلية، أما بالنسبة للحرارة⁽²⁾ فهي شديدة في فصل الصيف ومنخفضة جدا في فصل الشتاء.⁽³⁾

*- مناخ المنطقة الجنوبية: يحتل هذا المناخ أكبر مجال في منطقة المغرب العربي، باعتباره يسود المناطق التي تشغل أكبر جزء في المنطقة، حيث يمتاز بالحرارة الشديدة ويسمى كذلك بالمناخ المتطرف كونه شديد الحرارة، نظراً لبعده عن المسطحات المائية، وهذا ما جعل المنطقة نادرة التساقط⁽⁴⁾، بحيث لا تزيد كمية الأمطار عن 200 ملم سنويا، وتعتبر هذه الأمطار فجائية، وهو ما يتسبب في أودية

(1)- اصطيفان أكصيل: تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج1، تر- مسعود محمد التازي ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2007، ص57.

(2)- نشير إلى بعض معدلات الحرارة الخاصة بهذه المنطقة من خلال الأمثلة التالية والتي سجلت في بعض مدن المغرب العربي، فمثلا في فصل الصيف، تم تسجيل درجات حرارة زادت عن 30⁰ في الصيف في كل من وجدة، الشلف، قفصة، في حين أن معدلات الحرارة الدنيا، والتي وصلت إلى ما دون الصفر في فصل الشتاء في كل من قفصة، سطيف، وجدة..، للاستزادة في الموضوع ينظر لاصطيفان أكصيل: المرجع نفسه، ص57.

(3)- السعيد قعر المشرّد: المرجع السابق، صص19-20.

(4)- يمكن الإشارة إلى أن منطقة المغرب العربي عرفت أدواراً مطيرة- périodes pluvial استمرت من البلايوسين الأعلى إلى نهاية البلايستوسين، وانقسمت إلى فترتين مطيرتين استغرقت كل منهما فترة طويلة من الزمن، وامتازت أساسا بحفر الأودية في الصخور التي تغطي سطح الصحراء، إلى جانب تكوين مدرجات نهرية كبيرة، للاستزادة والتعمق في هذا الصدد ينظر، يسرى الجوهري: شمال إفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص65.

فجائية أو كاذبة، وإن كانت تلك الأمطار في فصل الشتاء، فهي جهة البحر الأبيض المتوسط (= شمالا)، وإن كانت في فصل الصيف فهي جهة السودان (=جنوبا).⁽¹⁾

ولعل الجفاف السائد في الصحراء التي تغلب على سطح المغرب العربي، حتى تلك المناطق الرطبة القليلة التي تبدو فيها معدلات التساقط مرتفعة، لا تفلت من تأثيرها، وإن كان هذا التأثير لأشهر قليلة، فالقحولة السائدة تحددها قيم تظهر بمظاهر نوعية مثل الغطاء النباتي وأنواع النباتات وهذه القحولة تفرض على الإنسان في هذا المجال المغاربي وعلى مبادراته ضغوطا شديدة بوسعها أن تؤدي إلى مخاطر وكوارث.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس تم إدراك الاحتياجات المائية للزراعة منذ أحقاب طويلة، فخلافا لمنطقة الشرق الأوسط فإن منطقة المغرب العربي تخلوا من الأنهار - الاحتياطات المائية-، كما أن الإمكانيات الطبيعية تتفاوت بدرجة كبيرة، وبالتالي التفاوت في درجة الاستغلال كما هو مبين في الجدول الآتي⁽³⁾:

الأقطار:		الإمكانيات القابلة للتعبئة:		الاقتطاعات:		توزيع الاقتطاعات:	
المياه السطحية	المياه الباطنية	المجموع	بالمليار متر ³	بالمائة	المياه السطحية	المياه الباطنية	المياه الباطنية
22.5	07.5	30	10	33	07.5	02.5	المغرب الأقصى:
13.5	03.5	17	03.4	20	01.9	01.5	الجزائر:
01.5	01.5	03	1.865	62	0.940	0.925	تونس:

جدول يمثل احتياطي المياه واستغلالها السنوي في المغرب العربي (بالمليار متر مكعب)

3- أقطار المغرب العربي الثلاثة - دراسة في الحدود والخصائص الطبيعية:-

نحاول في هذا الصدد التعرّيج عن موقع أقطار المغرب العربي الثلاث (= تونس - الجزائر - المغرب الأقصى)، بالإضافة إلى الخصائص الطبيعية وأهمية الموقع.

(1) - محمد الهادي حارش: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر وبلدان المغرب في العصور القديمة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص 37-38.

(2) - Jean François TRAOIN, **Op- Cit**, p 53.

(3) - Jean François TRAOIN, **Ibid**, pp 163 -164.

3-1- تونس: كلمة تونس⁽¹⁾ مشتقة من الأُنس و المُؤانسة، وكل مأنوس ضد الوحشة⁽²⁾، وتونس هي قاعدة بلاد إفريقية⁽³⁾، وهي من الدول العربية التي تقع في شمال إفريقيا⁽⁴⁾، وبالضبط في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي⁽⁵⁾، هذا وتعتبر تونس أصغر تلك الدول مساحةً بما يقارب 163610 كلم²⁽⁶⁾ وأقلها جبالا وأكثرها تنوعا من حيث مظاهر السطح واختلاف الجو (= المناخ)، تكوّن كما سبق الذكر إلى جانب الجزائر والمغرب الأقصى دول المغرب العربي⁽⁷⁾.

وقد ذكر مارمول كربخال أن: "مملكة تونس هي رابع ممالك البربر، وهي في أقصى تلك الممالك من جهة الشرق، حدودها الغربية موريتانيا القيصرية وإقليم بجاية عند نهر امساية، وتحدها من الشرق مصر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، أما من الجنوب نجد الأطلس الكبير إلى طرفه الشرقي"⁽⁸⁾ كما أوردتها الحِميرِي (ت 900هـ) على أنها: "عمل كبير عظيم غرب ديار مصر"⁽⁹⁾.
وتفصيلاً لحدود تونس، فإننا نجد من الغرب والجنوب الغربي الجزائر ومن الجنوب الشرقي ليبيا، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁰⁾، أما عن الموقع الفلكي فتتحصّر تونس بين خطي طول 9⁰

(1) - تونس: وهي تلك البلاد الصغيرة "إفريقية" قديما أو القطر التونسي اليوم، فبمنزلتها الطبيعية كانت من أول الدنيا مسلك الذاهبين ومورد الوافدين باعتبارها همزة وصل، كما أن هذا الموقع نصّبها لآمال الفاتحين كونها نقطة انطلاق وتوسع في المغرب ثم أوروبا، للتعلم ينظر حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ط3، (د ت ن)، ص4.
(2) - محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تح- مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005، ص 531.

(3) - محمد بن يعقوب الفيروزبادي: المرجع نفسه، ص 535.

(4) - أحمد مصطفى أحمد وحسام الدين إبراهيم: الموسوعة الجغرافية، ج1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص 30.

(5) - جمال عبد الناصر مانع: اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004، ص 35.

(6) - إسماعيل العربي: حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص76.

(7) - عاطف عبد وآخرون: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس والجزائر)، مج21- 22، منشورات edito creps، بيروت، 1999، ص 7.

(8) - مارمول كربخال: إفريقيا، ج3، تر- محمد حجي وآخرون، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1988، ص 5.

(9) - محمد بن عبد المنعم الحِميرِي: الروض المعطار في خبر الأقطار، تح- إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2، 1984، ص47.

(10) - Jean DESPOIS, la Tunisie, lib-Armand COLIN, Paris, 2^{eme} éd, 1961, p7.

و¹² شرقا وبين دائرتي عرض ³⁰ و³⁷ شمال خط الاستواء⁽¹⁾، وبالتالي، كان لوضعها الجغرافي أثر عميق فيما طرأ عليها من أحداث عبر الزمن، مما طبع تاريخها وأوضاعها بطابع خاص.⁽²⁾

وعليه، اكتست تونس مكانة هامة والدليل على ذلك سؤال الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور إذا قدم عليه رسول صاحب القيروان بقوله: " ما فعلت إحدى القيروانين؟ وهو يعني تونس تعظيما لها" كما يضيف أنها سميت تونس بإفريقية، باعتبارها فرقت بين المشرق والمغرب، - ولا يفرق بين الاثنين إلا أحسنهما-، وإفريقية أوسط بلاد المغرب وخير الأمور أوسطها⁽³⁾، ومن المميزات التي تتميز بها والخصائص التي تختص بها تونس وقوعها على شبه جزيرة، الأمر الذي ساهم في جعلها منطقة محصنة طبيعيا، كما ساهم ذلك في تكوين مجموعة من الحواضر.⁽⁴⁾

واعتبارا من الموقع الهام، واعتبارا من أنها مفترق للطرق، فقد كانت قاعدة للغزو والفتح عبر مختلف المحطات التاريخية، لإشرافها على حوض البحر الأبيض المتوسط⁽⁵⁾، وكونها تشرف على مجموعة جزر تابعة لها، حيث تقرب هذه الجزر تونس من جزيرة صقلية الإيطالية، مكونة بذلك مضيق صقلية - تونس (140 كلم)، الذي يعتبر بمثابة الحد الفاصل بين حوضي البحر المتوسط الشرقي والغربي.⁽⁶⁾ زيادة على الموقع، تشترك تونس مع بقية دول المغرب العربي في كثير من المقومات، فهي كذلك تُكوّن جزءا من الحضارة العربية، بالإضافة إلى التشابه في عدة خصائص، ورغم هذا التقارب إلا أن تونس أصغر مساحة وأقل مطرا، لكنها تتمتع بظروف طبوغرافية أفضل وسهول أوسع.⁽⁷⁾

(1) - محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 93.

(2) - الحبيب تامر: هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، (د ت ن)، ص 1.

(3) - أبو القاسم الرعيني القيرواني: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، تونس، ط 1، 1286 هـ، ص ص 6-7.

(4) - زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 448.

(5) - محمد سعودي: الوطن العربي دراسة لملامحه الجغرافية، دار النهضة العربية، بيروت، (د ت ن)، ص 661.

(6) - Elisée RECLUS, nouvelle géographie universelle (la terre et les Hommes), T 6, lib- Hachette et C^{ie}, Paris, 1886, p 135.

(7) - يسرى الجوهري: جغرافية البحر المتوسط، المرجع السابق، ص 284.

ولعل تلك السهول ساهمت في انتعاش الزراعة وعى أنواعها، خاصة زراعة الحبوب في الجهة الشمالية والكروم والزيتون في الجهة الشرقية، زيادة على النخيل في الجنوب بمساحة مزروعة فاقت 13 مليون كلم²، كما تحتوي على المعادن ومناجم الفوسفات والزنك والرصاص مما ساهم في عدة صناعات، كصناعة العطور والصابون، إلى جانب عصر الزيتون والنسج الأقمشة والزراي⁽¹⁾.

3-2- الجزائر:

الجزائر⁽²⁾ هي إحدى الدول والأقطار العربية والإفريقية، تتربع على مساحة 2381741 كلم²، وبهذه المساحة تعتبر الجزائر ثاني قطر⁽³⁾ في القارة بعد السودان⁽⁴⁾، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا، غرباً المغرب الأقصى وموريتانيا، وتتوغل جنوباً حتى الصحراء الكبرى⁽⁵⁾. هذا وتقع الجزائر في القسم الشمالي من القارة الإفريقية وهي بذلك تعتبر بوابة لها بساحل بلغ 1200 كلم⁽⁶⁾، حدودها من مدينة بجاية شرقاً إلى وادي ملوية وجبال تازة غرباً، كما أن البحر الأبيض المتوسط هو الواجهة الشمالية للمغرب الأوسط⁽⁷⁾، أما من الجهة الجنوبية فهي حدود صحراوية⁽⁸⁾.

(1) - أحمد توفيق المدني: قرطاجنة في أربعة عصور، المرجع السابق، ص 11.

(2) - أخذت البلاد هذه التسمية، نسبة إلى جزائر بني مرغنة، وهي مجموعة من الجزر الصغيرة التي تشكل منطقة جغرافية تتوسط الساحل، سكنها الأتراك العثمانيون الذين كانوا يستعملون المنطقة لحماية البلاد، والذين أخذوا في تعمير هذه المدينة حتى صارت من أكبر مدن إفريقيا، وصارت تسمى بمدينة الجزائر لتعمم التسمية بعدها على كل البلاد، كما اتخذت الجزائر اسم جزائر السعادات، ينظر كلا من أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 96، وكذلك زكرياء محمد بن محمود القزويني: آثار البلاد والعباد، دار صادر، بيروت، (د ت ن)، ص 29.

(3) - مما تجدر الإشارة إليه أن الجزائر أصبحت أكبر الدول في إفريقيا من حيث المساحة، وذلك بعد انقسام السودان.

(4) - فؤاد اليوسفي: اتحاد المغرب العربي، ليبيا، ط 1، 1989، ص 25.

(5) - العربي إسماعيل: حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص 96.

(6) - Marc COTE, l'Algérie, éd- Armand COLIN, Paris, 2^{ème} éd, 1996, p 6.

(7) - هي تسمية قديمة للجزائر وردت عند ابن خلدون، فأغلب الروايات التاريخية تُرجّح أن تكون التسمية قد لحقت البلاد في العهد الإسلامي، وربما بعد العهد الموحدية تحديداً، ولعل البعض من المؤرخة يذكر أن بلكين بن زيري هو باني قسبة الجزائر وقد تكون هذه التسمية تكرست للبلاد منذ ذلك الحين، ولذلك يربط بعضهم بابن زيري والجزائر (دزاير)، وبالتالي يرون أنها علاقة تحوير ناتج عن الاستخدام... للتدقيق ينظر كلا من عبد الرحمن ابن خلدون: العبر، مج 6، المصدر السابق، ص 1600، وكذلك سليمان عشراي: الشخصية الجزائرية (الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية)، د م ج، الجزائر، 2007، ص 196.

(8) - أبو عبيد الله البكري: المصدر السابق، ص 86.

بغض النظر على - أن الجزائر هي القلب النابض - للمغرب العربي⁽¹⁾، فهي تُكوّن مع تونس والمغرب الأقصى وحدةً جغرافيةً وعنصريةً (= بشرية) وتاريخيةً، وعليه فطبيعة الأرض واحدة⁽²⁾، هذا، وتتوسط الجزائر الأقطار السالفة الذكر، وهي بذلك تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كلم⁽³⁾. وعلى هذا الأساس، فالجزائر حلقة وصل بين أوروبا وبقية الدول الإفريقية⁽⁴⁾، كما أن الآثار العجيبة الموجودة بها⁽⁵⁾ تدل على أنها كانت دار مملكة لسالف الأمم⁽⁶⁾، وكما أن الجزائر وسط في موقعها فهي وسط في سطحها⁽⁷⁾، في ظل وجود إقليمين متناقضين هما التل والهضاب العليا⁽⁸⁾. وبالتالي فتاريخ الجزائر مرتبط بموقعها الجغرافي⁽⁹⁾، على اعتبار أنها تحتل الجزء الأوسط من المغرب العربي وتمتد على شريط ساحلي يمتد على 1200 كلم وتتوغل في الصحراء بمسافة 2000 كلم⁽¹⁰⁾ أما بالنسبة للشريط الساحلي فقد شُيِّدَتْ عليه من الشرق إلى الغرب جدران وسدود سميقة، ومن أهم المدن والمراسي البحرية: عنابة، سكيكدة، بجاية، الجزائر، وهران وجيجل⁽¹¹⁾، ومن خلال استقراء

(1) - للتعقّب ينظر، كمال بو شامة: الجزائر أرض عقيدة وثقافة، تر- محمد المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 51.

(2) - الفضيل الورثاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى عين امليلة، 2009، ص 319.

(3) - السعيد مربعي: التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 13.

(4) - أحمد مصطفى أحمد وحسام الدين إبراهيم: المرجع السابق، ص 33.

(5) - J- B Abble CHABOT, recueil des inscriptions Libyques, Paris,(sd), p 142.

(6) - محمد بن عبد المنعم الحميري: المصدر السابق، ص 163.

(7) - إسماعيل العربي: مذكرات وليام شارل، قنصل أمريكا في الجزائر (1816م-1824م)، ش و ن ت، الجزائر، (د ت ن)، ص ص 27-28.

(8) - P- ZACCANE, réflexions sur la colonisation en Algérie, lib- Challomel, Paris, 1872, p 5.

(9) - رغم العصور السحيقة التي مرت بها الجزائر والتي كانت فيها مهدا لأشكال من الحضارات البدائية على غرار الحضارة العاترية في الشرق الجزائري، إلا أن تاريخها لم يبدأ إلا مع احتكاكها بالرومان! أين تشكلت عبر ذلك التاريخ ثلاثة مناطق: مغرب شرقي، أوسط ومغرب أقصى..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001، ص 11.

(10) - عبد القادر حليمي: جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية واقتصادية)، المطبعة العربية، الجزائر، ط1، 1968، ص 11.

(11) - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والطبع، القاهرة، (د ت ن)، ص 11.

خارطة الجزائر بالنسبة للعالم، ندرك الموقع الاستراتيجي للجزائر فهي تتوسط العالم بين أمريكا وآسيا وإفريقيا، وهذا من منطلق أن إفريقيا في قلب العالم، والجزائر هي بوابة إفريقيا.⁽¹⁾

فموقعها هذا، جعل منها أهم وأكبر البلدان خاصة البلدان العربية منها، بالإضافة إلى تنوعها في جميع المجالات⁽²⁾، فالإشراف على البحر الأبيض المتوسط، يعني التواصل مع الدول الأوروبية كفرنسا، ألمانيا وإسبانيا..، ودول أخرى ذات أهمية بالغة في مجال العلاقات الدولية كمصر، وهو ما جعل من المنطقة محطة ومركزاً لأبرز الأحداث التاريخية عبر العصور.⁽³⁾

3-3- المغرب الأقصى:

يقع المغرب الأقصى على الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية⁽⁴⁾، وبذلك يحتل أقصى جزء غربي من العالم العربي، وبالتالي فلا غرابة أن يسميه أهله بالمغرب الأقصى⁽⁵⁾، وهي التسمية التي أطلقت عليه بحكم بعده عن مركز الخلافة الإسلامية في العصور الوسطى⁽⁶⁾، والمملكة المغربية من بين أكبر الدول الإفريقية العربية، تحتوي على ساحل شمالي على البحر الأبيض المتوسط، كما لها ساحل غربي على المحيط الأطلسي، يفصل بين الساحلين مضيق جبل طارق.⁽⁷⁾

(1) - علي موسى: جغرافية العالم الإقليمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1981، ص 317.

(2) - تنوع الجزائر في عديد الأوجه والمجالات، فهي تتنوع من حيث الأقاليم المناخية كما أنها تنوع حضاريا وثقافيا بحكم موقعها، فلطالما كانت محط العديد من الحضارات وتمازج الشعوب، وهو الأمر الذي أدى إلى ثرائها ثقافيا وحضاريا وعلى جميع الأصعدة، للتعلم والاستزادة ينظر: الأطلس العالمي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، (د ت ن)، ص 12.

(3) - Pierre FONCIN, géographie générale, lib- Armand COLIN, Paris, 5^{eme} éd, 1899, pp 78 -79.

(4) - يسرى الجوهري: شمال إفريقيا، المرجع السابق، ص 204.

(5) - فؤاد اليوسفي: اتحاد المغرب العربي، ليبيا، ط1، 1989، ص 25.

(6) - جودة حسين جودة وعلي أحمد هارون: جغرافية الدول الإسلامية، منشأة المعارف للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999، ص 409.

(7) - عبد العزيز بن عبد الله: جغرافية المغرب، مطابع لانسكي إخوان، الدار البيضاء، (د ت ن)، ص 11.

كما اضطلع على تسمية المغرب الأقصى بمملكة مراكش، التي تمتد على أقصى جزء من بلاد المغرب العربي بمساحة تقدر بـ 659970 كلم² (1)، يحدّها من جهة الغرب المحيط الغربي، ووادي سوس جنوباً، وجبل الأطلس من الشرق، ووادي أم الربيع من الشمال، وتدخل في هذه المنطقة سبعة أقاليم: جزولة، حاحا، سوس، دكالة، هسكورة، تادلا، ومراكش. (2)

هذا، وتمثل دولة المغرب إحدى الوحدات السياسية في شمال غرب إفريقيا أو ما يعرف بالمغرب العربي، وهي في ذات الوقت تمثل قسماً من الإقليم الطبيعي الأطلسي، كما يتميز هذا الإقليم بُوُوعِهِ في العروض المعتدلة، وبنظام جبلي التوّائِي مُعَقَّدٍ، وبأمطار شتوية وجفاف صيفي. (3)

ويمكن تحديد مجال المملكة كذلك بإبراز حدودها التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى -الصحراء الغربية جنوباً- (4)، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن جهة الشرق الجمهورية الجزائرية، وتمتد في الشمال على واجهة متوسطة بمسافة 537 كلم، وفي الجهة الغربية بواجهة أطلسية على مسافة 2496 كلم، كما أن هذه المملكة تواجه شبه الجزيرة الأيبيرية (ومنه أوربا) عبر مضيق جبل طارق والذي لا يزيد عن 20 كلم. (5)

(1) - إسماعيل العربي: حاضر الدول الإسلامية.. المرجع السابق، ص 136.

(2) - مارمول كاربخال: إفريقيا، ج 2، تر- محمد حجي وآخرون، مطبعة المعارف الجديدة، (د م ن)، 1988، ص 5.

(3) - محمد رياض وكوثر عبد الرسول: إفريقيا (دراسة لمقومات القارة)، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1973، ص 366.

(4) - جدير بالذكر أن الحدود البرية التي تفصل بين المغرب الأقصى عن جيرانه ليست حدوداً جغرافية واضحة المعالم كالجبال والأنهار مثلاً، لذلك بقيت دائماً محل نزاع بينها وبين الدول المتاخمة، فالحدود الشرقية مع الجزائر تم رسمها وفق اتفاقية لالة مغنية عام 1845م بعد هزيمة مراكش في نزاعها مع إسبانيا، مع أن هذا الاتفاق الذي اكتسى غموضاً خاصة بالنسبة للجنوب، حيث ذكر فيه أن فجيح تتبع المغرب الأقصى، أما بالنسبة لجنوب المغرب الأقصى فنجد كذلك غموضاً في رسم الحدود، إذ ترتب على الاتفاق الفرنسي الإسباني عام 1912م أن أُعْطِيَتْ إسبانيا الحق في حماية الجزء المحصور بين المجرى الأدنى لنهر درعا ونقطة التقاء خط عرض 40° و 28° شمالاً، ومن ثمة فالحدود بين إسبانيا وإفريقيا ونقطة الالتقاء السابقة غير محددة في الاتفاق، وعلى هذا الأساس فقد استند المغرب الأقصى في تعيين حدوده في مطالبها بموريتانيا وريو دي أورو، كما كان هذا سبباً في الخلاف بين إسبانيا وفرنسا من جهة والمغرب من جهة أخرى عند رسم حدودها الجنوبية بعد الاستقلال.. للتدقيق في الموضوع ينظر يسرى الجوهري: شمال إفريقيا، المرجع السابق، ص ص 201-202.

(5) - جمال عبد الناصر مانع: اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004، ص 23.

أما عن الموقع الفلكي، فينحصر المغرب الأقصى بين دائرتي عرض⁰³⁵ و⁰²⁹ شمال خط الاستواء، بهذا الموقع، وبالإضافة إلى إشرافه على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ساعد كل ذلك على طغيان المناخين المتوسطي شمال البلاد والمحيطي في الغرب، زيادة على المناخين الجبلي (= نسبة إلى جبال الأطلس)، والمناخ الصحراوي في الجنوب.⁽¹⁾

هذا ويمكن تقسيم المغرب الأقصى إلى ثلاثة نطاقات رئيسية تختلف من حيث العمر والتركيب الجيولوجي، فالجزء الشمالي يعتبر جزءاً مُتمماً لتضاريس أوروبا، أما أقصى الجزء الجنوبي للمملكة فتتبع صخوره الكتلة الصحراوية القديمة، فيما يعتبر الوسط منطقة انتقالية من حيث العمر والموقع والنظامين السابقين للذكر (= منطقة انتقالية بين المنطقة الأولى والمنطقة الثانية).⁽²⁾

وإذا كان المغرب العربي يمتاز بأنه أقصى امتداد غربي للوطن العربي، فإن المملكة المغربية تقع في أقصى هذا الامتداد، وبالتالي احتلالها موقعاً فريداً على مرّ العصور، فقد كان لتطرف موقعها في أقصى الجزء الغربي للعالم العربي أثره البالغ على مسيرتها التاريخية، على اعتبار أنها تأثرت بالمؤثرات الصحراوية، كما كانت أقل تأثراً عن جيرانها مصر وتونس والجزائر بالاحتلال الروماني - والتركي.⁽³⁾ كما لا يمكن أن ننفي أنه وبسبب الموقع الاستراتيجي للمغرب الأقصى وأهميته البالغة، تعرضت المنطقة لعدة تحرّشات، وهو الأمر الذي يفسره تأسيس الإسبان والبرتغال لمراكز وحاميات ساحلية لهم هناك، انتهت بانتهاك نفوذهم العسكري، في ظل بقاء طنجة تحت السيطرة الأجنبية لفترة طويلة من الزمن، وبقاء سبتة ومليلة كذلك تحت نفوذ الأوربيين إلى حد الساعة.⁽⁴⁾

وقد اضطلع الموقع الاستراتيجي للمغرب بدور هام في التاريخ، من خلال فسح مجال واسع للنشاط التجاري والسياسي ولعل ذلك يرجع إلى طول الشريط الساحلي، فعن طريق المغرب دخل

(1) - Emile LARASE, **renseignements économiques**, office du protectorat de la république Française au Maroc, Paris, (sd), p 01.

(2) - محمد الفاسي: **التعريف بالمغرب**، مطبعة لجنة البيان المغربي، بيروت، (د ت ن)، ص 9.

(3) - محمد مسعودي: **المرجع السابق**، ص ص 665-666.

(4) - يسرى الجوهري: **جغرافية البحر الأبيض المتوسط**، المرجع السابق، ص 267.

العرب إلى إسبانيا- ومنه أوروبا- فاتحين، ومن المغرب الأقصى كذلك، واصل العرب المسلمون حركة الفتوحات إلى غرب إفريقيا، في إطار ما يسمى بإفريقيا جنوب الصحراء.⁽¹⁾

وبالتالي، فإن المملكة من الناحية الجغرافية، تحتل موقعا فريدا يميزها عن غيرها من دول شمال غرب إفريقيا- بالرغم من الاتفاق مع تلك الدول في كثير من الظروف الجغرافية من امتداد للتضاريس والمناخ والحياة البرية-، كما أنها الدولة الوحيدة التي تحتوي على واجهتين بحريتين على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي⁽²⁾، الأمر الذي جعل منها منطقة استقطاب حضاري.⁽³⁾

ثانيا- الظاهرة الاستعمارية مفهومها ومدلولها:

1- الاستعمار في اللغة:

الاستعمار⁽⁴⁾ كلمة مشتقة من الفعل عمّر يعمر إعماراً، نقول أعمره المكان واستعمره فيه، جعله يعمره، والعمارة ما يُعمّرُ بها المكان⁽⁵⁾، والاستعمار كذلك من الفعل عمّر، يعمر أي ملاً فراغاً أو أرضاً لم تكن أهلاً بالسكان، ويُفضّل المفكر مولود قاسم نايت بلقاسم استعمال كلمة استعمار بدل الاستعمار من منطلق أن الاستعمار يعني التخريب والتدمير أما الاستعمار فيعني البناء و التعمير.⁽⁶⁾ وهي الصورة التي حاول غلاة الاستعمار تلميعها من خلال تهذيب اللفظ، ذلك أن لفظ الاستعمار مشحون- بالعواطف والأحاسيس-، على اعتبار أن هذه الكلمة يتناقض فيها المعنى

(1)- راشد البراوي: اقتصاديات العالم العربي، القاهرة، 1973، ص 430.

(2) - François BERNARD, le Maroc économique et agricole, éd- Coulet et fils, Montpellier, 1917, p 15.

(3)- دنيا نوان: التوزيع الجغرافي لسكان المغرب، مجلة الجمع العلمي، الرباط، السنة الأولى، ع2، 1964، ص 65.

(4)- عكسه السيادة وهي سلطة الدولة على إقليمها، تونسي بن عامر: قانون المجتمع الدولي، دم ج، الجزائر، 1998، ص90.

(5)- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تح- مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة للنشر، القاهرة، ط8، 2008، ص445.

(6)- إذا ما رجعنا إلى لفظة الاستعمار عند مولود قاسم نايت بلقاسم، فإننا سنقف عند الاستعمال لهذا اللفظ على حد تعبيره وفي الكثير من كتاباته من خلال الألفاظ الكثيرة والمتعددة المستعملة في ذلك مثل: الظاهرة الاستعمارية، المستدمر، المستدمر، الاستدمار، الاستدمار الفرنسي..، للتدقيق ينظر، مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة

نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط2، 2002، ص ص 16- 17.

اللغوي مع المعنى السياسي، وبالتالي، فإن المعنى اللغوي يفيد التعمير والمعنى السياسي يفيد أبشع الكلمات من استعمار وخراب وقتل...⁽¹⁾، ولهذا فإن الواقع لا علاقة له بالمعنى اللغوي مطلقاً⁽²⁾، والاستعمار هو استغلال شعب لشعب، أو احتلال بلادٍ أو حكم أو ظلم أو حتى مجازر وحشية.⁽³⁾ وقد اعتبر الشيخ محمد البشير الإبراهيمي لفظ الاستعمار من الكلمات المظلومة، ومما قال: "مادة هذه الكلمة - أي الاستعمار - من العمارة، ومن مشتقاتها التعمير وال عمران"، وفي القرآن الكريم وَرَدَتْ هذه الكلمة بمفهومها الإيجابي نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾⁽⁴⁾ زيادة على الآية الكريمة كذلك: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا﴾⁽⁵⁾، فأصل هذه الكلمة في اللغة العربية أصل طيب وفروعها طيبة، وإخراجها من معناها العربي ظلم لها.⁽⁶⁾ كما أخذ الاستعمار عبارة كولونيالية colonialisme المشتقة من كلمة Colonia، والتي تدل على المستعمرة أو المزرعة، واسم الفاعل colonisateur أو colonist⁽⁷⁾ أي المُستعمر، وورد اللفظ كذلك عبر coloniser، بمعنى الشعب المُستعمر أو الأرض التي تخضع إلى تسيير دولة خارجية - métropole.⁽⁸⁾

(1) - جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق، القاهرة، 1983، ص 41.

(2) - السعيد بوخاوش: الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيلت للطباعة، (د ت ن)، ص 15.

(3) - البشير بومعزة: الاستعمار جريمة ضد الإنسانية... وجريمة حرب، الندوة الوطنية الأولى حول جرائم الاستعمار، 15 مارس 1997، (د م أ)، ص 12.

(4) - الآية 61 من سورة هود.

(5) - الآية 9 من سورة الروم.

(6) - عبد الملك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 - 1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، (د ت ط)، ص ص 18 - 19.

(7) - أنور محمود زناقي: المرجع السابق، ص 86.

(8) - la rousse, imp- Maury à Malesherbes, Paris, 1997, p 79.

كما أن الاستعمار كلمة مشتقة من كولونيا *colonia* والتي تعني المزرعة أو المستعمرة⁽¹⁾ للدلالة على الرومان الذين استقروا في أراضٍ خارج بلادهم⁽²⁾، ومنه فالاستعمار إخضاع جماعة من الناس لحكم أجنبي، وعليه يسمى سكان البلاد بالمستعمرين، وتسمى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال بالبلاد المستعمرة⁽³⁾، ومن الواضح أن المفهوم ينطبق في الأساس على عدم المساواة⁽⁴⁾.

وفي هذا السياق، برزت مفاهيم أخرى للاستعمار، على اعتبار أن هذه الكلمة تقتضي وجود - فراغ أو تأخر- في منطقة ما، وبالتالي فالمستعمير يخلق الذرائع للقدوم إلى هذه المناطق واحتلالها بهدف إعمارها!، وكذلك بحجة محاولة دفع أهل تلك المنطقة وسكانها نحو حالة من التقدم والتحضر! عبر العديد من مشاريع البناء والتعمير!!.

ومنه، فهذا التعريف يتجنب الكثير وبشكل لافت للنظر تماما أي إشارة إلى أناس آخرين سوى المستعمرين، والأناس الذين كانوا يعيشون في تلك الأماكن من قبل حيث تم تأسيس المستعمرات، ومن ثمة فهو يُفرغ كلمة استعمار من أي معنى للصدام بين الشعوب، أو غزو أو سيطرة⁽⁵⁾.

وفي الواقع، الاستعمار هو استغلال بشع للمنطقة ومن عليها (= استغلال للطاقات والموارد الطبيعية والطاقات البشرية)، أو احتلال البلاد أو حكم أو ظلم أو حتى مجازر وحشية⁽⁶⁾، أما أصلها

(1) - وليام توردوف: الحكم والسياسة في إفريقيا، تر- كاظم هاشم نعمت، أكاديمية الدراسات العليا للنشر والتوزيع، طرابلس، ط1، 2004، ص 42.

(2) - oxford, learner's Pocket dictionary, 4th éd, p 81.

(3) - مجموعة باحثين: الموسوعة العالمية العربية، أعمال الموسوعة للنشر، المملكة العربية السعودية، ط1، 1996، ص 683.

(4) - غراهام إيفانز، وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004، ص 112.

(5) - آنيا لومبا: في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، تر- محمد عبد الغني غيوم، الحوار للنشر، سوريا، 2007، ص 17.

(6) - البشير بومعزة: الاستعمار جريمة ضد الإنسانية... وجريمة حرب، الندوة الوطنية الأولى حول جرائم الاستعمار، 15 مارس 1997، ص 12.

فهي كلمة سياسة حديثة في اللغة الفرنسية من اللاتينية التي تسربت إليها في القرن 16م، وبعد ذلك استعملوا منها الفعل (= استعمر) في نهاية القرن 18م.⁽¹⁾

2- الاستعمار في الاصطلاح: الاستعمار في الاصطلاح ظاهرة سياسية، اقتصادية، وعسكرية⁽²⁾،

والمعنى السياسي للكلمة هو استعمار بلد من البلدان لاستغلال ما فيه من ثروات، فالاستعمار يعني إذًا في مفهوم معظم اللغات الغربية، استغلال الأرض ليس لغاية وفائدة أهلها، ولكن لفائدة الطارئ عليها، لاستنزاف ما فيها من كنوز وخيرات، ولإقامة القواعد العسكرية- المشبوهة-⁽³⁾.

كما أن الاستعمار هو العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أو على سكان تلك الأرض باستعمال وسائل السيطرة أو وسائل الضغط.⁽⁴⁾

وبالتالي، فالاستعمار قيام دولة بفرض سيطرتها الكاملة خارج حدودها على دولة أخرى دون موافقة أهلها، وتقوم هذه السيطرة على استغلال المستعمرة وشعبها، وعليه يفقد هذا الإقليم سيادته فيصبح إقليمًا مستعمرًا وليس دولة، وعلى هذا الأساس نستطيع القول أن الاستعمار امتداد نفوذ لدولة على دولة أخرى، على أن يصحب هذا النفوذ استغلال الأرض والشعب لصالح الدولة صاحبة النفوذ⁽⁵⁾، هذا وقد ادعت الدول الاستعمارية في تبرير غزوها لتلك المناطق بوجود شرعية في الأمر.⁽⁶⁾

(1) - R.J. Harrisan CHRUCH, modern colonisation, London, 1951, p 18.

(2) - مارك فيرو: الكتاب الأسود للاستعمار ق16م- ق21م (من الإبادة إلى التوبة)، ج1، تر- محمد أحمد صبح، دار الكتاب للنشر، (د ت ن)، ص12.

(3) - عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دزائر إنفو، الجزائر، 2013، ص41.

(4) - علي مدوني: قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص140.

(5) - Albert MEMMY, portrait du colonisé, éd- Payot, Paris, 1973, p 14.

(6) - حسن سيد سليمان: ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات إفريقية، المركز الإسلامي الخرطوم، ع2، أبريل 1986، ص55.

كما يمكن القول أن الاستعمار هو إخضاع شعوب المستعمرات إخضاعاً سياسياً، ما يؤدي إلى الاستغلال الأقصى للشعوب والموارد الطبيعية⁽¹⁾، الشيء الذي أُعْتُبِرَ حسب مُنْصَرِي الاستعمار ضرورةً اقتصاديةً لاستغلال المواد الأولية في الدول غير الأوربية، واستثمار خيرات تلك الدول ما دامت شعوبها قاصرة عن استغلالها بنفسها!، ثم إن هذه الخيرات في المفهوم الاستعماري ليست ملكاً للشعوب الآسيوية والإفريقية وحدها، بل هي ملك للإنسانية كلها.⁽²⁾

هذا ويعتبر الاستعمار قديماً قَدَمَ الإنسان لكونه بدأ مع بداية هذا الأخير، وذلك بالرجوع إلى قضية وَكَدَيّ- آدم عليه السلام- حينما قتل أحدهما الآخر⁽³⁾، كما أن الاستعمار قديم قدم المجتمع، وهو كائن طالما هناك دول ضعيفة تملك شيئاً ما، ودولة قوية لا تملك ذلك الشيء وتود الاستفادة منه⁽⁴⁾، ولذلك فإن طبيعة المسعمرين ليست سجينة محدثة، فهم يسرون على النهج الذي سلكه آباؤهم، ومنه فتلك الأقوام لا تعرف للحرب قِيماً ولا للرحمة موقعا.⁽⁵⁾

ومن هنا يتضح أن الاستعمار في منطق العلاقات الدولية لا يحتكم إلى القانون، بل إلى القوة التي هي مصدر البقاء⁽⁶⁾، على اعتبار أنه فَرَضُ لمبادئ مستحدثة والتي تتصف بالازدواجية في المعايير، وفقاً للمبادئ التي تراها الدول الرأسمالية والتي توجه هذه السياسات، وذلك من خلال خلق الذرائع التي من شأنها فسح المجال للتدخل في أي دولة وفي أي وقت وبأية طريقة.⁽⁷⁾

(1)- عبد الرحمن حبنكة الميداني: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، دار القلم، دمشق، ط8، 2000، ص51.

(2)- عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، دم ج، الجزائر، 2009، ص ص 20- 21.

(3)- للتعلم والاستزادة في قضية إِبْنِ آدم عليه السلام، ينظر عبد الحميد جودة السحار: قبايل وهابيل، مكتبة مصر للنشر، الفجالة (مصر)، (د ت ن)، ص ص 9- 10.

(4)- زاهر رياض: استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 5.

(5)- محمد الغزالي: الاستعمار أحقاد وأطماع، نخضة مصر للطباعة، الإسكندرية، ط4، 2005، ص ص 25- 26.

(6)- محمد الطاهر عديلة: تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014- 2015، ص 207.

(7)- فوزي الإخناوي: دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص ص 111- 112.

في سياق ذلك، وكمحاولة لتلميع صورة المستعمر بكسبه نوعاً من الشرعية تم استعمال شعارات براقية، بالإضافة إلى خلق منظمات دولية لتطبيق تلك الشعارات، وقد صاحب ذلك مخططات تهدف إلى تحويل الشعب عن دينه ومفاهيمه، وأخلاقه، وسلوكه الفردي والاجتماعي إلى ما عليه دولة الغالب والمستعمر من مبادئ ونظم وعادات.⁽¹⁾

وبالوقوف عند تاريخ الاستعمار الحديث، يمكن القول أنه مقسم إلى مرحلتين أساسيتين، تغطي الأولى القرنين السادس والسابع عشر، واتجهت أساساً إلى العروض المعتدلة والبلاد الجديدة ولهذا اتسمت بالاستعمار الاستيطاني⁽²⁾، أما المرحلة الثانية فقد غطت القرن التاسع عشر، وقد انصرفت في جوهرها إلى العروض المدارية والبلاد القديمة، ولذلك فقد سادها الاستعمار الاستغلالي⁽³⁾ الذي غذته عمليات السلب والنهب والاعتصاب⁽⁴⁾، وفي أعقاب هذا التأصيل النظري للدور الذي يضطلع به المستعمر لإحكام السيطرة على الدول الضعيفة، اتخذ الاستعمار مفاهيماً وأشكالاً جديدة⁽⁵⁾ منها:

(1) - تدخل كل تلك الأعمال في إطار ما اصطلح عليه بالغزو الفكري أو الثقافي، والذي يعتبر من المصطلحات الحديثة فقد ظهر القرن 14م، وهو محاولة لإخضاع دولة لأخرى عن طريق التصرف في مقوماتها إلى جانب اتباع أفكار الدولة الغازية واستهداف البنية المعنوية لها، ينظر محمد أمين الإسماعيلي: جوانب من الغزو الفكري المعاصر، مطبعة فضالة، المغرب، (د ت ن)، ص 11.

(2) - الاستعمار الاستيطاني: ينبغي أن نميز بين ظاهرتين بارزتين في القرن 19م، الأولى هي التعمير أي خروج أوربا إلى القارات والأقطار الجديدة بقصد السكنى والإقامة الدائمة فيها استبدالاً لوطن بوطن آخر، في إطار ما يسمى بالاستعمار الاستيطاني، والثانية هي الاستعمار بمعنى الغزو والتملك السياسي بقصد استغلالها لا التوطن الدائم فيها... للتدقيق في موضوع الاستعمار الاستيطاني راجع جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق، بيروت، ط 1، 1983، ص ص 108 - 109.

(3) - الاستعمار الاستغلالي: في ضوء هذا التحديد والتوجيه، أصبح حجر المغناطيس في العصر الصناعي هي الموارد الخام الثمينة منها والرخصية، زراعية ومعدينية، غابية أو حيوانية وحتى البشرية، على اعتبار أن ميكانيكية الاستعمار هي مضخة ماصة في المستعمرات، وبالتالي فالاستغلال هو بوصلة الاستعمار... ينظر جمال حمدان: المرجع نفسه، ص ص 117 - 118.

(4) - فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر، الإسكندرية، ط 1، 2008، ص 137.

(5) - نركز أساساً هنا على بعض المظاهر والأشكال الجديدة للاستعمار ووسائله على اعتبار أنه أخذ العديد من الأساليب منها: الوكالات، المعاهدات، الشركات، الضم، التفرقة العنصرية، التبشير والتعليم الأجنبي، والتي تؤدي إلى الإخضاع وتؤكد على الحرب عن طريق المصطلحات... للتوسع في هذه المصطلحات ينظر فرغلي علي تسن هريدي: المرجع نفسه، ص 232 وما بعدها.

* الغزو - l'invasion: نعني بالغزو قيام دولة أجنبية بالاستيلاء على وطن الغير والسيطرة على شعبه عنوة وإلغاء سلطاته السياسية، في ظل إحكام قبضتها على أهله وتقرير ما يكون وما لا يكون، وقد تعدى الأمر إلى محاولة رسم سياسات ومستقبل تلك الشعوب.⁽¹⁾

* الاحتلال- occupation: يستعمل المحدثين السياسيين مصطلح الاحتلال للدلالة على السيطرة والآليات الفاعلة فيها، كما يحمل هذا المصطلح في طياته أعمال القمع والمس بالحقوق ومصادرتها.⁽²⁾

* الحماية- protectorat: هي الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياسيتها الخارجية، والحماية لا تختلف عن الاستعمار في الهدف، انطوت ضمن ترك البلاد الحماية للشعب المحمي تحت وهم الاستقلال ومن ثمة، استغلاله تجاريا واقتصاديا في الوقت نفسه، ويطبق هذا النظام بدلا من الضم مباشرة خوفا من إثارة المقاومة⁽³⁾، كما تعتبر الحماية من المهام التي تأخذها مؤسسات الدولة الحامية على عاتقها لدى بعض الأمم، والتي لا تستطيع هذه الأمم الدفاع وحماية نفسها.⁽⁴⁾

* التدخل - intervention: المقصود به تعرض دولة لدولة أخرى، بحق أو بغير حق لتغيير أوضاع أو الإبقاء عليها⁽⁵⁾، كما يعتبر أيضا حلول دولة محل دولة أخرى بشكل قسري أو برضاها، والتدخل في سياستها وإجبارها على فعل أمر أو تركه.⁽⁶⁾

* الوصاية- tutelle: مبادرة للاستعانة بالنظام الدولي الحديث لتجاوز الاستعمار، أما في الحقيقة فهو نظام يهدف إلى إنشاء رقابة دولية تُحوّل التملك الاستعماري إلى مسؤولية أخلاقية.⁽⁷⁾

(1) - ينظر كلا من صالح بلحاج: الحركة الوطنية الجزائرية بين الحريين 1910م-1939م، منشورات بن مرابط، قسنطينة، 2015، ص ص 15-16، وكذلك عبد الرحمن حسن جبنكة: المرجع السابق، ص ص 23-24.

(2) - أرييلا أزولاي وعدي أوفير: نظام ليس واحدا، تر- نبيل الصالح، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 18.

(3) - عصام العطية: القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، ط6، 2006، ص ص 433-434.

(4) - Pierre GHALEB, protectorat religieux de la France en orient, lib-Aubanel frères, (sd), p111.

(5) - محمد طلعت الغنيمي: الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 292.

(6) - محمد عبد الوهاب الساكت: دراسات في النظام الدولي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 116.

(7) - محمد المجذوب: التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط8، 2006، ص 288.

* الاستشراق - orientalisme: فيما يبدو هو ذلك الشعور المستمر إلى حد بعيد بالمواجهة الذي يخامر الغربيين الذين يتعاملون مع الشرق في مجال دراسة كل ما يخص هذه المنطقة⁽¹⁾، وكان هدف هذه الدراسات التي مست الشرق والشرقيين، مسلمين أو غير مسلمين، أن يكون غطاءً للهدف الأساسي وهو دراسة كل ما تعلق بالإسلام والمسلمين⁽²⁾، لخدمة أغراض التبشير من جهة، وأغراض الاستعمار الغربي للبلدان الإسلامية من جهة أخرى في - إطار الغزو الثقافي -⁽³⁾.

* الانتداب - mandat: يقوم نظام الانتداب في الظاهر على أساس مثالي هو مساعدة الشعوب - المتأخرة - وتمكينها من الاستقلال بأمورها والنهوض بها، وفي حقيقة الأمر هو نظام يفتح المجال أمام الاستعمار، ولعل فرض هذا النظام على دولة ما هو وجه من أوجه الاستعمار.⁽⁴⁾

* العولمة - mondialisation: نجد أن مصطلح العولمة في اللغة هو تعميم الشيء وتوسيع دائرته إلى أن يشمل العالم⁽⁵⁾، وقد ارتبط نظام العولمة في التاريخ المعاصر بالنظام العالمي الجديد **new world order**، وبالتالي فالعولمة آلية للانتقال من الدولة القومية إلى الدولة العولمية، بحيث يتم إزالة جميع الحواجز وفي شتى المجالات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهو ما يفسح المجال

(1) - إدوارد سعيد: الاستشراق (المفاهيم الغربية للشرق)، تر - محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص 317-318.

(2) - Desmond HOSFORD and J.Chong WOJTKOSKI, **French Orientalism**, Cambridge Scholars Publishing, United Kingdom, 2010, p p1-2.

(3) - نتساءل هنا عن العلاقة بين الغزو الفكري والاستشراق؟ اعتبارا من أن الغزو الفكري كما سبق ذكره يهدف إلى ضرب كيان الأمة، فهو يشترك مع الاستشراق في الهدف، ولكن ليس كل الاستشراق استعمارا وغزوا ولكن في معظمه هو كذلك، ولذلك فقد حظيت دراسته بأهمية كبيرة لدى المسلمين، وذلك لفهم الظاهرة الاستشراقية من جهة ومواجهة تأثيرها السلبي في الفكر الإسلامي بما تثيره من شكوك في الدين الإسلامي وما تسببه من تشويه لهذا الدين، فضلا عن تأثيره على بعض المفكرين، وهي أهداف وظف لها الاستشراق كل الإمكانيات العلمية وطاقاته البشرية والبحثية، فأقام لها مراكز البحث والأقسام العلمية والمكاتب الضخمة، وخصص لها الدوريات والنشرية العلمية، وعقد لها المؤتمرات...، للاستزادة في الموضوع ينظر مازن بن صلاح مطبقاني: الاستشراق والاتجاهات الفكرية في التاريخ الإسلامي - دراسة تطبيقية على كتابات برنارد لويس -، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1995، ص13.

(4) - غالب الداودي: نظام الانتداب وجريمة فلسطين، دار الطباعة الحديثة، عشار، 1965، ص7.

(5) - نور الدين زمام: عولمة الثقافة (المستحيل والممكن)، مجلة العلوم الإنسانية، ع1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001، ص 137.

لسيادة نموذج واحد، ومنه فالعولمة هي سيادة نظام واحد يتم فرضه على العالم في ظل إلغاء الآخر من الحسابان، وهو ما يفسر نوعا من السيطرة الغير مباشرة.⁽¹⁾

وبالحديث عن الظاهرة الاستعمارية، والتي هي ظاهرة اجتماعية، تاريخية وسياسية تمخضت عن حالة التطور الرأسمالي في أوربا عقب الثورة الصناعية⁽²⁾، نجدتها كذلك، ظاهرة شائعة في العلاقات الدولية، من منطلق أن القوة هي محرك العلاقات، على اعتبار أن الدول تسعى دائما إلى زيادة قوتها بهدف تحسين وضعها الدولي في مواجهة غيرها من الدول.⁽³⁾

كما أن الاستعمار قد اضطلع بأهمية خاصة في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنه يسلط الضوء على كيفية ممارسة القوة على حساب الشعوب الأضعف، ويبدو هذا الاهتمام واضحا لدى الدول التي تمارسه، ويبدو أكثر وضوحا في العصر الحديث في الدول النامية التي وقعت غلبتها تحت وطأة تلك الظاهرة- الظاهرة الاستعمارية-⁽⁴⁾.

3- في أسباب الاستعمار ودوافعه: خلال النصف الثاني من ق 19م وأوائل القرن 20م، تجددت

النزعة الاستعمارية واشتد المد الاستعماري بدرجة واسعة لعدة اعتبارات وأسباب منها:

* النزعة الدينية: من منطلق الصراع الديني بين الشعوب، وعليه أخذ الاستعمار شكلا دينيا، فرأت أوربا واجب نشر المسيحية خارج نطاقها، وبالتالي أخذت من ذلك سببا ومبررا للغزو والاستعمار.⁽⁵⁾

* نشر- الحضارة-: اتخذت الدول الأوربية من مبدأ نشر الحضارة والفكر الحديث ذريعة لتبرير مواقفها الاستعمارية، إلى جانب تذرعها بالدوافع الإنسانية، زيادة على واجب الأخذ بيد تلك الشعوب إلى

(1)- حسن سيد سليمان: العولمة وآثارها على إفريقيا، ندوة الجامعات والعمل الإسلامي، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، مارس 2004، ص 2.

(2)- عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دزير انفو، الجزائر، 2013، ص 41.

(3)- حورية توفيق مجاهد: الاستعمار كظاهرة عالمية (حول الاستعمار والامبريالية والتبعية)، عالم الكتاب، القاهرة، 1975، ص 9.

(4)- هاري ماجدوف: الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص 115.

(5)- وعلى اعتبار أن موجة الاستعمار اتخذت صبغة صليبية من خلال مباركة البابوية لهذا العمل العدائي ضد المسلمين، للتدقيق

ينظر كلا من عبد الرزاق إبراهيم: المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص 87، وكذلك

يجي بوعزيز: تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع ق 16م إلى مطلع ق 20م، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 12.

الوصول إلى مرحلة من الوعي والتقدم الحضاري!⁽¹⁾ ولكن لم تكتف أوروبا باستغلال الثقافات والجوانب الحضارية لتلك الشعوب، بل عملت على طمس هويّاتها.⁽²⁾

* البحث عن المواد الأولية والأسواق الخارجية واستثمار الرساميل: كنتيجة للنهضة الأوربية وما صاحبها من تطورات خاصة في الجانب الصناعي، والتي ساهمت في زيادة الطلب على المواد الأولية قصد تزويد المصانع بما تحتاجه، وبالتالي تسابقت الدول الاستعمارية إلى السيطرة على المناطق الغنية بتلك الموارد⁽³⁾، زيادة على إيجاد منافذ لتصريف تلك المنتوجات⁽⁴⁾، وهو ما يحقق التراكم الرأسمالي.⁽⁵⁾

* تصريف الفائض السكاني وبناء القواعد العسكرية: اعتبرت القوى الاستعمارية الدول المستعمرة مجالا هاما لفائض السكان، أو مصدر إرضاء لأنانية قومية، زيادة على اعتبار تلك المنطقة نواة لدول مستقلة جديدة⁽⁶⁾، بالإضافة إلى محاولة استثمار الموقع الجيوستراتيجي للمستعمرات وبناء المناطق العسكرية، إلى جانب استنزاف القوى البشرية في إطار ما يسمى بتجارة الرقيق في بعض المناطق.⁽⁷⁾

ولعل كل هذه الأسباب، قد مهدت الطريق أمام الاستغلال المفرط والاستنزاف المححف لثروات الدول النامية، والتي من خلالها اتضحت أهداف الاستعمار، غير أن الرؤى اختلفت في ذلك، وبالتالي اعتبر البعض أن أهداف الاستعمار أهدافاً اقتصادية، والتي تجلت في سلب ونهب الثروات كما سبق الذكر، فيما ذهب البعض الآخر إلى الاعتبار الاستراتيجي من خلال الاستفادة من الموقع الهام.⁽⁸⁾

(1) - محمد علي القوزي: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 12.

(2) - عبد المجيد قدوري: المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15م-18م، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص 7.

(3) - محمد بومدين: إفريقيا والأقنعة الجديدة للاستعمار، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص 78.

(4) - سعدون بوكابوس: محاضرات في الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، 1997-1998، ص 3.

(5) - محمد سعد أبو عامر: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 17.

(6) - ماتيون أندرسون: تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا، تر- نورالدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، 1977، ص 365.

(7) - عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعني: التاريخ المعاصر لأوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار

النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 310.

(8) - عبد العزيز بن عثمان التويجري: العالم الإسلامي والغرب (التحديات والمستقبل)، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية

والعلوم والثقافة، (د م ن)، 2007، ص 16.

هذا، وقد اعتبر الاستعمار في العصور الحديثة تدعيماً لطبقة البرجوازيين، والتي رأت في الاستعمار سيطرة على المراكز التجارية والاستفادة من مناطق تنشط لصالحها، وعليه، أقامت ما يشبه الحكومات، من منطلق أنها رأت في الاستعمار فرصة لتأسيس - دول وإمبراطوريات-⁽¹⁾. ولعلنا بالحديث عن الاستعمار نجد، الإمبريالية⁽²⁾ التي لم تَسعَ إلى كسب الصراع في إطار البقاء فقط، بل من أجل مصادر المواد الخام، وتصدير رأس المال قصد الربح والحصول على مناطق النفوذ، وبالتالي وجهت الرأسمالية⁽³⁾ اهتمامها ليس فقط إلى مصادر تلك المواد، بل إلى كل مصدر موجود.⁽⁴⁾ هذا ويمكن القول أن الاستعمار من الموضوعات القديمة الجديدة، على اعتبار أنه لا يرتبط بالقرن التاسع عشر أو القرن العشرين، وإنما هو ظاهرة أَلَمَّتْ باهتمام كبيرٍ تحريراً تلك الظاهرة من مفهومها القديم، والذي يُعَبَّرُ عنها بالاستعمار التقليدي، والذي تبلور فيما بعد، ليصاغ في قالب

(¹) - Guy PERVILLE, **qu'est- ce que la colonisation**, revue d'histoire moderne et contemporaine, T 22, juillet-septembre 1975, pp 323- 324.

(²) - الإمبريالية: كلمة مشتقة من empire (إمبراطورية) وتعني السياسة التوسعية لتكوين إمبراطورية، لقيت الكلمة - رواجاً- كبيراً خاصة في القرن 19م، ويعود ذلك إلى هستيريا التنافس حول المستعمرات الذي استبد بالدول الرأسمالية آنذاك، وقد انتقد لينين بشدة الأساس الاقتصادي لهذه الظاهرة التاريخية العالمية، وخصه في الطفيلية والتعفن الملازمين للرأسمالية في أعلى مراحلها التاريخية، أي في مرحلة الإمبريالية..، للتدقيق في الموضوع راجع كلا من الهادي التيمومي: **مفهوم الإمبريالية من عصر الاستعمار العسكري إلى العولمة**، تق- سمير أمين، دار محمد علي للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2004، ص71، وكذلك فلاديمير لينين: **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، (د م أ)، ص6.

(³) - الرأسمالية: يشير معظم الكتاب إلى أن الرأسمالية هي نتاج تطور تاريخي طويل، ولذلك فهي ظاهرة تاريخية وليست نظرية علمية، حيث تعتبر ظاهرة عالمية، اقتصادية واجتماعية، تجمعت عناصرها في لحظة تاريخية، حيث ارتبط بزوغ النظام الرأسمالي بدءاً مع الثورة الزراعية والثورة الصناعية، وبالتالي، تطور هذا النظام من رأسمالية تجارية إلى صناعية ثم مالية، ولقد ارتبط بهذا التطور الرأسمالي العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، والمزيد من التطور التكنولوجي، كما عرفها الخبير الاقتصادي شومبيتر على أنها "منظومة من القيم وموقف من الحياة وحضارة اللامساواة ونصيب الأسرة في المصير"، للتعلم ينظر كلا من حازم البلاوي: **النظام الرأسمالي ومستقبله**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2011، ص3، وكذلك جوزيف شومبيتر: **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، تر- حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، البصرة، ط1، 2011، ص17.

(⁴) - ي ساقلييف و ج فاسلييف: **موجز تاريخ إفريقيا**، تر- أمين الشريف، مؤسسة العصر الحديث للنشر، القاهرة، (د ت ن)، ص 42.

الاستعمار الحديث والمقنع، والذي أخذ عدة مفاهيم - براءة ذات طابع إنساني مشحون بالعواطف -، من أجل تحقيق حلم الثروة، ولذلك اندفع المستعمرون نحو تلك المستعمرات للسيطرة عليها بالقوة.⁽¹⁾ ولذلك، فإنه من الواضح أن أوروبا المستعمرة قد هدمت وقتلت ونفت الكثيرين على أوسع نطاق ولمدة قرون طويلة، وهذا في سبيل تأكيد - المغامرة - الاستعمارية، والتي كانت في إطار ما يسمى بالتوسع الأوربي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الصناعي وعصر استخدام الآلة.⁽²⁾

4- مؤتمر برلين الثاني 1884م-1885م⁽³⁾ وعلاقته بالتكالب الأوربي على القارة الإفريقية:

شهد العالم خلال القرن 19م أحداثا جديدة على مستوى العلاقات الدولية، وهذا في ظل ارتفاع حمى الاستعمار والتكالب الأوربي على الدول الضعيفة الإفريقية والآسيوية⁽⁴⁾، وعليه عرف القرن الماضي ارتفاعا شديدا للمد الاستعماري بين مجموعة من القوى، والتي شكَّلت الإمبراطوريات الاستعمارية التي تصارعت فيما بينها على المناطق الحيوية ذات البعد الاستراتيجي.⁽⁵⁾ وبالنظر إلى ذلك التدافع الاستعماري الذي وُجِّه بالأخص إلى القارة الإفريقية، فالهدف الأساس كان من أجل تأسيس إمبراطوريات استعمارية، وهي العملية التي أطلق عليها تسمية التكالب الاستعماري على إفريقيا *the scramble for Africa*⁽⁶⁾، وقد كان مؤتمر برلين سنة 1884م تجسيدا لذلك المشروع (= تأسيس الإمبراطوريات الاستعمارية) في إفريقيا، والتي خضعت من - خلاله جميع دولها إلى تلك الحملة الاستعمارية المسعورة باستثناء ليبيريا وإثيوبيا.⁽⁷⁾

- (1) - باسيل دايفيدسون: إفريقيا القديمة تكتشف من جديد، تر- نبيل بدر وسعد زغلول، الدار القومية للطباعة، (د م أ)، ص 124.
- (2) - كلود غونيه: إفريقيا للإفريقيين، تر- أحمد كمال يونس، دار المعارف، القاهرة، (د ت ن)، ص 144.
- (3) - للإشارة فإن هناك عديد المؤتمرات الاستعمارية، وقد ركزنا هنا على مؤتمر برلين 2 لتبيان جدّة التنافس الأوربي في إفريقيا.
- (4) - عمر عبد العزيز عمر وجمال محمود حجر: صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2004، ص 92.
- (5) - صلاح الدين حافظ: صراع القوى الأوربية حتى القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 60.
- (6) - عزيز عبد الله مظلوم: سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص 5.

(7) - E- Sybille GROW, the Berlin West African conference 1884-1885, London, 1942, p 45.

وقد وجه الأوروبيون أنظارهم إلى آسيا وإفريقيا، لتكون هذه الأخيرة مسرحاً للأحداث، فمنذ 1870م، عرفت المنطقة تطورات سياسية جديدة، بحيث توغل الفرنسيون في أواسط إفريقيا وحاولوا ربط السنغال بالنيجر، وهو ما تعارض مع مصالح الانجليز هناك، على اعتبار أن ممثلي التجارة البريطانية أرادوا التوغل من الجنوب مع نهر النيجر، كما أن بلجيكا حاولت هي الأخرى إيجاد موطأ قدم لها في المنطقة، وذلك بمحاولة السيطرة على حوض الكونغو، وفي المقابل، كانت كل خطوة تقوم بها إيطاليا أو فرنسا أو ألمانيا تهدف إلى تغيير أوضاع أوروبا السياسية حينئذ.⁽¹⁾

كما أن ألمانيا لم تكن بمعزل هي الأخرى عن هذا التسابق إلى السيطرة على بعض المناطق ومحاولة امتلاك مناطق النفوذ، كنتيجة حتمية للتطورات السياسية التي عرفتها ألمانيا بعد توحيدها⁽²⁾ وما انجر عنه من تراكمات اقتصادية كان لها الأثر البالغ في دخول غمار المنافسة الأوربية في استعمار إفريقيا وتوزيعها فيما بينها، فبعد عشر سنوات أصبحت إفريقيا مستعمرات تابعة للدول الأوربية.⁽³⁾ ضمن تلك الأحداث وذلك التكالب والتنافس ارتأت ألمانيا أن تمهد لعقد مؤتمر يحقق التقارب بين تلك الدول المتنافسة واقتسام الإرث فيما بينها، في إطار تحقيق المصالح والتفاهم بين الدول الأوربية، وبعد أخذٍ وردٍ، أُختيرت برلين لتكون مقراً لذلك المؤتمر.⁽⁴⁾

وفي أعقاب ذلك، عُقد هذا المؤتمر ببرلين من 15 نوفمبر 1884م إلى غاية 30 جانفي 1885م استجابةً لرغبة بعض الدول الأوربية في إكساب نشاطها الاستعماري المتزايد منذ 1871م صبغة شرعية، دون حدوث صدام مع الدول الأوربية الأخرى وخاصة إنجلترا، كما كان انعقاد المؤتمر والذي أفصح عن قراراته في 26 فيفري 1885م تحقيقاً لرغبة البعض الآخر من الدول الأوربية، كمبادرة لتجنب صدامات على الأرض الإفريقية، على اعتبار أن كل الدول المشاركة في فعاليات المؤتمر كانت

(1) - عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة 1815م-1960م، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 68.

(2) - محمد قاسم وحسين حسني: تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا (منذ عهد الثورة الفرنسية حتى الحرب العظمى)، مكتبة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط6، 1929، ص ص 173-174.

(3) - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المسلمون والاستعمار الأوربي في إفريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 10.

(4) - عبد الأمير نجم الأنباري، مؤتمر برلين (1884-1885) والصراع الأوربي للسيطرة على القارة الإفريقية: مجلة كلية الآداب، ع 95، (د ت ن)، ص 694.

تسعى إلى تحقيق مكاسب وغايات خاصة بها، وبالتالي تضاربت المصالح هناك⁽¹⁾ وقد حضر المؤتمر- من القارة الأوروبية ودولها كل من ألمانيا، النمسا، بلجيكا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، السويد والنرويج، بالإضافة إلى الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

بناءً على المؤتمر، تمخضت مجموعة من القرارات، أبرزها المادة 34 التي نصت على إعلام أي دولة بقية الدول عند استيلائها على مناطق ساحلية إفريقية خارج حدود ممتلكاتها، وهذا من أجل أخذ الدول الأخرى احتياطاتها في الدفاع عن ملكيتها الجديدة، إلى جانب اكتساب الصبغة القانونية في ادعائها أمام بقية الدولية الأوربية المشاركة في المؤتمر.⁽³⁾

وبعد هذا المؤتمر، شهدت إفريقيا عمليات الضم السريع في إطار اقتسام مناطق النفوذ، وفي ظل التكاليف الاستعماري كان الساسة والدبلوماسيون الأوروبيون يتقابلون في أي مكان لوضع خطوط على خرائط لا يفقهون شيئاً في دقتها (= حمى الاقتسام)، وبعد دخول الاستعمار عقده الثاني كان الوضع بالنسبة إلى الحدود الداخلية يتوقف على أحد الجانبين على جعل احتلاله أكثر واقعية.⁽⁴⁾

هذا وقد تأكدت مقتضيات مؤتمر برلين أكثر من خلال الشرعية على الاحتلال الفعال الأوربي السابق للمستعمرات في إفريقيا، وأرسيت التجارة الحرة في جميع أنحاء حوض الكونغو - Congo basin، كما فُتِحَ نهري النيجر والكونغو أمام حركة الملاحة الدولية، وأُعلنت شكلياً سيادة دولة الكونغو الحرة Congo free state، وهي نظام سياسي ظل تحت سيطرة بلجيكا.⁽⁵⁾

(1) - محمود متولي ورأفت الشيخ: إفريقيا في العلاقات الدولية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1975، ص 96.

(2) - Jean ZIEGLE, de colonisation instabilité et famines en Afrique(100ans après la conférence de berline), imp- solidarité, (sl), (sd), p 27- 28.

(3) - Eugène Leonard GUERNIER, l'Afrique champ d'expansion de l'Europe, éd- Armand COLIN, Paris, 1938, p64.

(4) - فاروق عبد الجواد شويق وآخرون: الموسوعة الإفريقية، مج1، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 1997، ص 632- 633.

(5) - كايل لاسكورتيس: نظام دولة الوفاق الأوربي وحوكمة القوى العظمى اليوم، مؤسسة RAND، 2017، ص 25.

ضمن سياق ذلك، وكإشارة إلى الصراع المحتدم بين الدول الأوربية في مجال كسب مناطق النفوذ، يمكن القول أن تلك القوى المتصارعة استطاعت اقتسام- الكعكة- فيما بينها بطرق سلمية دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية، والسبب في ذلك هو إلتقاء المصالح بينها، وكل هذا من أجل تجاوز كل المشاكل والعقبات.⁽¹⁾

وبالتالي، فقد تم في هذا المؤتمر الأوربي تعيين مناطق النفوذ لكل دولة على قاعدة التراضي فيما بينها، وتم تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوربية على حساب شعوبها، دون مراعاة لحقوقهم واحترام أملاكهم و تقاليدهم ومعتقداتهم ومقدساتهم الشخصية والقومية.⁽²⁾

كما تم في هذا المؤتمر بزوغ سياسات جديدة أقرها هذا المؤتمر، من خلال ظهور سياسة الانقلابات، وهو ما ساهم في إشعال نار الفتنة التي جرّت البلدان إلى حروب أهلية طاحنة، كما ساهم المؤتمر في تغيير البنيات الاجتماعية، زيادة على الحدود السياسية وهو الأمر الأهم الذي ميز عديد البلدان الإفريقية⁽³⁾، وأمام الحروب الداخلية فإن الدول الأوربية سعت إلى هدم البنية الأساسية للدول المستعمرة، بفرضه لثقافته وفرض حضوره في القارة.⁽⁴⁾

ثالثا- فرنسا في أقطار المغرب الثلاث:

1- الاستعمار الفرنسي للجزائر: احتلت الأرض مكانة هامة لدى كتاب الفترة الاستعمارية⁽⁵⁾، باعتبارها فضاء ضروريا لتنفس الاقتصاديات الرأسمالية، فهي سوق للاستهلاك ومصدر للمواد الأولية،

(1)- محمد علي بركات: السياسة البريطانية واسترداد السودان، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977، ص 187.

(2)- رضوان شافو: الحرب البكتريولوجية.. الاستعمار الناعم لإفريقيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، ع 20، سبتمبر 2015، ص 76.

(3)- محمد عاشور مهدي: التحولات السياسية في القارة الإفريقية وتأثيراتها السلبية، مجلة قراءات إفريقية، ع 3، 2012، ص 2.

(4)- أمين أسير: إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق للنشر، بيروت، 1985، ص 126.

(5)- نقصد هنا المستعمرات الفرنسية في المغرب (= أقطار المغرب الثلاث)، ونخص بالذكر أساسا بعض المؤرخة الفرنسيين أمثال: شارل أندري جوليان، أرنست فيليكس غوتيه، شارل روبر آجرن، جاك بيرك وغيرهم...

وهي معًا شرطًا لمضاعفة قوة وسلطان الدول، وبالتالي فإن محصلة تطور النظام الرأسمالي، كان هاجسها الاستراتيجي احتلال الأرض⁽¹⁾ وما اشتملت عليه، وبالتالي الاستغلال المححف للمنطقة وما فيها.⁽²⁾ فبداية مع القرن 19م، وجهت فرنسا أنظارها لبناء-إمبراطورية- تكون مصدرًا للمواد الأولية وسوقًا لتصريف المنتجات، كمبادرةٍ لتعويض مستعمراتها التي فقدتها في حرب السبع سنين ضد بريطانيا العظمى، بالسيطرة على المتوسط وجعله بحيرة فرنسية، وخصوصًا إلى المغرب العربي.⁽³⁾ ومنه، فقد كان للجزائر بالغ الأهمية عند فرنسا، بحكم موقعها على الطرف الآخر من البحر الأبيض المتوسط زيادة على الموقع القريب منها، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الهام الذي يسمح للأسطول الفرنسي ببناء قواعد عسكرية تساهم في السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وهذا كله في ظل الخيرات والثروات التي تزخر بها الجزائر والمناخ المعتدل والمساحة الشاسعة.⁽⁴⁾ هذا، وتعتبر فكرة استعمار فرنسا للجزائر مشروعًا قديمًا، سبق حادثة المروحة بحوالي 3 قرون، منذ زمن فرونسوا الأول-François 1^{er}⁽⁵⁾ وذلك من أجل تجسيد مشروع إنشاء إمبراطورية قريبة من

(1) - نتساءل بداية عن السياسة الفرنسية المنتهجة في احتلال أراضي المغرب العربي؟ تم اعتماد سياسة الاستيطان بكل مظاهره البشرية الزراعية والمادية، وسياسة الاستعمار الحر القاضي بتشجيع المبادرات الفردية عبر انتقال الرساميل والأشخاص والقيم بداية مع 1880م، ومنه فإن الجزائر تعرضت بحكم قدم احتلالها وبحكم موقعها ضمن الإستراتيجية العامة للاستعمار الفرنسي، لأقصى طرق التوسع مقارنة بتونس والمغرب الأقصى، حتى وإن كان الهدف واحدًا- على اختلاف الأدوات-، رغم خطورة الشروخ التي أحدثتها في جسد الدول المغربية الثلاث...، للتعمق والتدقيق في الموضوع راجع احمد مالكي: المرجع السابق، ص 134.

(2) - احمد مالكي: المرجع نفسه، ص 132-133.

(3) - عبد اللطيف الصباغ: تاريخ أوروبا المعاصر، (د م أ)، ص 8.

(4) - محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص 76.

(5) - فرنسوا الأول-François 1^{er}: ولد في سبتمبر 1494م بمدينة كونيكا، أبوه شارل دي فالوا وأمه لويس دي سافوا وهذه الأخيرة التي كان لها فضل كبير في أن يصبح فرونسوا ملكًا حيث بعد وفاة أبيه رفضت الزواج مرة أخرى من ملك إنجلترا هنري السابع لرعاية فرنسوا، عين من قبل دوقًا على فالو، ورث الحكم عن عمه لويس 12 حيث حكم فرنسا ما بين 1515م-1547م، توفي في مارس 1547م، للتدقيق ينظر كلا من يونس عباس نعمة: حركة الإصلاح الديني 1515م-1560م، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مج4، ع1، (د ت ن)، ص 178، وكذلك:

Desmond STEWARD, François1 Prince of renaissance, NewYork, 1973, p14

الوطن الأم- فرنسا- وكان أمل نابليون بونابرت-Napoléon BONAPARTE⁽¹⁾ تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية⁽²⁾ وعليه شغلت الجزائر وضعية خاصة في منظومة الاستعمار الفرنسي باعتبارها بوابة تسللت منها إلى بقية بلدان المغرب، ورأت فيها- امتدادها الطبيعي- لقرنها منها.⁽³⁾ كما يمكن القول أن استعمار الجزائر من طرف فرنسا هو رد فعل لفقدانها جزءاً من مستعمراتها فيما وراء البحار، كما يمكن اعتباره رداً على هزيمة نابليون الأول سنة 1815م، وهو ما نلمسه في عبارات التفاخر التي كان الفرنسيون يطلقونها على- إمبراطوريتهم-، فيسمونها فرنسا ذات المائة مليون نسمة تارة، وتارة فرنسا العظمى، وتارة أخرى فرنسا الممتدة في بقاع العالم.⁽⁴⁾ وقد ازداد الصراع بين الفرنسيين والجزائريين تطوراً منذ القرن 16م ضمن ما يعرف بالصراع الحضاري، الذي تباين بين الطرفين، وهذا من منطلق حالة الركود والجمود التي آلت إليها الدول الإسلامية عامة والجزائر خاصة، وبالتالي فسُخِّح المجال أمام النكسات المتكررة التي حلت بها وفتحت المجال أمام الاحتلال في ظل- تفوق فرنسا على الجزائر وامتلاكها ما يضمن لها النصر-.⁽⁵⁾ وقد بَيَّنَّتْ فرنسا نيتها في السيطرة على الجزائر، حيث تجلّت أطماعها في ذلك قبل 1830م⁽⁶⁾ وبالتالي لم يكن غزو فرنسا للجزائر فعلاً ظرفياً، ليتحول بعدها باستعمال قوة السلاح إلى احتلال -

(1)- نابليون بونابرت Napoléon BONAPARTE: ولد في سنة 1769م بجزيرة كورسيكا، أبوه شارل دي بونابرت وأمه ماري لیتسيا رامولينو، أظهر نابليون منذ صغره حبه وشغفه للحروب، وهو الأمر الذي أدى به إلى الدخول في الجندية، عين في 1793م قائداً للجيش الفرنسي في إيطاليا، وحاض عدة معارك في أوروبا وخارجها، هذا وقد أعلن إمبراطوراً على فرنسا في 1804م-1815م، هُزم من طرف القوات البريطانية بمعية الجيش الروسي شر هزيمة، أين تم أسره ثم نُفِيَ إلى جزيرة سانت هيلانا جنوب المحيط الأطلسي إلى أن توفي بها في 05 ماي 1821م، حول شخصية نابليون بونابرت راجع أيمن أبو الروس: نابليون بونابرت، مطابع العبور الحديثة، القاهرة، (د ت ن)، ص 8 وما بعدها.

(2)- صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر، عنابة، 2005، ص 178.

(3)- أحمد طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاسها على الثورة 1956م-1958م، دار الهدى، عين مليلة، 2013، ص 22.

(4)- محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي، م و ك، الجزائر، ط4، 1986، ص 12.

(5)- مسعود عثمان: الثورة التحريرية، دار الهدى، عين مليلة، 2012، ص ص 16-17.

(6)- زاهية قدورة: المرجع السابق، ص 493.

نهایی-، وهو الأمر الذي يؤكد نابليون بونابرت نحو قوله: "إذا سألني فيها"، بالإضافة إلى أن شارل العاشر- Charles x⁽¹⁾ قد استفاد أكثر من سياسته في الحكم من الظروف الداخلية والخارجية، والتي سمحت بتحقيق المشروع الذي كان مسطرا منذ زمن بعيد في نوايا فرنسا التوسعية.⁽²⁾

وبالحديث عن جذور الحملة الفرنسية على الجزائر⁽³⁾، سنقف عند المخطط الاستعماري الذي تزامن مع الثورة الفرنسية سنة 1789م، والذي أقر طموحات وآمال رواد الحركة الاستعمارية، من خلال المحاولات الأولى لاستعمار المنطقة وفرض السيطرة عليها⁽⁴⁾ وقد ظهر استيلاء فرنسا على الجزائر⁽⁵⁾ بوصف المؤرخة الفرنسيين على أنه أول سيف دُق في الإسلام⁽⁶⁾، في ظل اعتبار ملك فرنسا على حد تعبير القنصل بيير دو فال- Pierre Duval⁽⁷⁾ الابن البكر للكنيسة، وبالتالي يظهر المشروع في إطار الصراع الديني وصدام الحضارات.⁽¹⁾

(1) - شارل العاشر- Charles x: ولد شارل العاشر سنة 1757م، وهو أحد ملوك أسرة آل بوريون، تولى حكم فرنسا عام 1824م، ويعتبر شارل من مؤيدي النظام الرجعي المتطرف ما أدى إلى معارضته بشدة، هذه المعارضة دفعت به إلى إعطاء المزيد من الامتيازات لطبقة النبلاء و الأسياد، كانت معه بداية عهد الاستعمار الفرنسي، توفي سنة 1836م، للاستزادة ينظر الطيب بن إبراهيم: الشعر الأبيض من شارل العاشر إلى شارل ديغول، جريدة الحوار، ع385، 12 نوفمبر 2017م، ص 12.

(2) - جمال خرشى: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830م-1962م، دار القصة للنشر، الجزائر 2009م، ص 28.

(3) - يمكن القول أن محاولات استعمار فرنسا الجزائر كانت قد بدأت منذ عهد لويس الرابع عشر 1498م-1515م إلى غاية عهد نابليون بونابرت، ولكن الظروف حالت دون تحقيق فرنسا لمشروعها الاستعماري...، للتعلم في الموضوع ينظر مولود قاسم نایت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج2، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2007، ص 26.

(4) - Alphonse ROUSSEAU, chronique de la régence d'Alger, imp du gouvernement, Alger, 1841, p132.

(5) - جمع الأستاذ محمد الهادي حسني مجموعة من الوثائق والنصوص المتمثلة في مجموعة من التقارير والشهادات والمذكرات لقادة وعسكريين، والتي تبرز حيثيات الحملة الفرنسية على الجزائر، وللتفصيل والاطلاع على تلك النصوص ينظر محمد الهادي حسني: الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، الجزائر، 2007. ص 10 وما بعدها.

(6) - le M^{is} De MONTPEZAT, domination Française en Algérie, éd- Henri PLON, (sl), 1865, pp 5- 6.

(7) - بيير دو فال- Pierre Duval: ولد بيير دو فال بمدينة اسطمبول سنة 1760م، تعلم بمدرسة لويس الكبير بعد انتقاله من اسطمبول إلى باريس، عمل في مدارس الترجمة في القنصليات الفرنسية في كل من حلب ومصر، كما أظهر براعة كبيرة في النشاط الدبلوماسي حيث عين قنصلا في عدة دول على غرار سوريا والجزائر، وأهم طابع تميز به دو فال في هذا النشاط هو المكر والخداع وحب المكائيد، تنسب إليه حادثة وذريعة المروحة المشهورة، للتعلم في الموضوع راجع كلا من فريد بنور: المخططات

كما يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي للجزائر هو في الحقيقة تمهيد للطريق أمام استكمال استعمار الأقاليم المجاورة، ثم التوغل أكثر في القارة الإفريقية⁽²⁾ على اعتبار أن الجزائر بوابة لإفريقيا، وهذا ما يعتبر من أسباب احتلال فرنسا للجزائر الذي لم يأت من فراغ، وإنما كانت له دوافعه.⁽³⁾ والحقيقة أن هناك البعض من المؤرخة الذين يعطون انطبعا في تحليلهم لتاريخ الجزائر، خاصة فيما تعلق بالاستعمار الفرنسي للمنطقة، حيث يرون بأن سبب إقدام فرنسا على احتلالها للجزائر والقضاء على أركانها وتعويض دعائمها، واستبدال كل ذلك بسلطة استعمارية جديدة، يرجع إلى حادثة المروحة بين الداي وقنصل فرنسا بالجزائر عام 1827م.⁽⁴⁾ ومع تسليمنا بأن جميع الظروف كلها كانت مواتية والتي تعكس الحالة التي كانت تعيشها هذه الأخيرة⁽⁵⁾، زيادة على التطورات التي تتعلق بالأوضاع الداخلية لفرنسا، في ظل سيرها نحو فكرة الاستعمار والتي تبنتها في علاقاتها الخارجية خاصة مع بعض الدول الآفروآسيوية.⁽⁶⁾ ففي الفترة الأخيرة من عهد الدايات، شهدت البلاد حالة من الفوضى والاضطراب، لاسيما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وبالتالي كانت الدول الاستعمارية وعلى رأسها فرنسا تسعى إلى الظفر بها من خلال عدة مشاريع، ولعل رغبة فرنسا في ذلك لم تأت من فراغ بل لعدة دوافع.⁽⁷⁾

الفرنسية اتجاه الجزائر 1782م-1830، كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 527، وكذلك علي تابلت: الحكم الاستعماري الفرنسي للجزائر، مجلة أول نوفمبر، ع 164، 2000، ص 48.

(1) - شوقي أبو خليل: الإسلام وحركات التحرر العربية، دار الأنوار للطباعة، دمشق، (د ت ن)، ص 246.

(2) - قارة فاطمة: مؤتمر فينا 1881 والحركة الاستعمارية في المغرب، مجلة تاريخ المغرب العربي، ع 1، جوان 2015، ص 113.

(3) - أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 133.

(4) - إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ش و ن ت، الجزائر، ط 2، 1982، ص 11.

(5) - عبد اللطيف بن اشنهو: الدولة الجزائرية في 1830م (مؤسساتها في عهد الأمير عبد القادر)، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص ص 44-45.

(6) - الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر (الخلفيات والأبعاد)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 65.

(7) - أحمد محمد عاشوراكس: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جيروت الاستعمار الفرنسي

الاستيطاني 1500م-1962م، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، ط 1، 2009، ص 94 وما بعدها.

فمن جملة الذرائع التي تحججت بها فرنسا لاحتلال الجزائر قضية المروحة⁽¹⁾، والتي أُنجرت عن مسألة الديون⁽²⁾، والتي كانت محصلة لمطالبات الثورة الفرنسية وطلبات نابليون لغزو مصر وإيطاليا واحتياجات فرنسا تمويلاً وتمويلاً، واستمر ذلك إلى غاية تغلبها على مجاعتها وانتصارها في ثورتها.⁽³⁾ ولعل أزمة الديون تلك والتي كانت على عاتق فرنسا، تعود إلى القرن 18م، في عهدي الداوي حسن باشا ثم الداوي مصطفى باشا، وكان اليهود من بيت بكري وسطاء في العمليات التجارية بين الجزائر وفرنسا، وقد توفي الداوي مصطفى باشا سنة 1805م دون تسوية مسألة الديون مع فرنسا والوسطاء التجاريين.⁽⁴⁾

ومع حلول عيد الفطر المصادف لـ 30 أبريل 1827م قدم القناصل الأوربيين لتهنئة الداوي بهذه المناسبة، وهو ما استغله الداوي حسين لتذكير قنصل فرنسا بموقف بلده حول مسألة الديون، وعن عدم قيامها بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية عقدت بين البلدين منذ ربع قرن، واحتدم النقاش بين الطرفين إلى أن ضرب الداوي القنصل دوفال بمروحة من الريش على وجهه⁽⁵⁾، الأمر الذي اعتبره القنصل إهانة، ليس له فقط بل للملك وفرنسا ككل، كما تلقى أيضاً تعليمات بمغادرة الجزائر في حالة عدم تلقي تسويات بشأن الحادثة، والتي مثلها قنصل مشكوك في علاقاته وأخلاقه غير النزبهة.⁽⁶⁾

(1) - تعتبر هذه القضية عذراً أبيض من ذنبٍ واعتبارها ذريعة ليس لها أساساً من الصحة، فإذا ما تتبعنا سير القضية فإننا سنفندها برمتها، على اعتبار أن الحادثة كما يزعم قد وقعت في 30 أبريل، فبالحصول نستنتج أن الوقت ليس بوقت تستعمل فيه المروحة.

(2) - تعرض إسماعيل العربي في كتابه المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، بصورة مفصلة لأزمة الديون الفرنسية مع الجزائر تحت رعاية التاجران اليهوديان بكري وبوشناق، للتعلم ينظر إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص 7 وما بعدها.

(3) - Louis JEROME, La question d'Orient sous Louis-Philippe, éd- Ecole pratique des hautes études, Paris, 2011, p 14.

(4) - عبد العزيز فيلاي: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830م - 1850م، دار الهدى، عين مليلة، 2012، ص 16.

(5) - جميل بيضون وآخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1992، ص 104.

(6) - عمار بلخوجة: الاستعمار جرائم دون عقاب، تر - عبد القادر بلعربي، منشورات ألفا، الجزائر، ط 1، 2015، ص 114.

ومن دون شك أن كل هذه- الترهات-، كانت تجري تحت ستار شرف فرنسا الذي يغطي الدوافع الحقيقية، والتي عكست اعتبار الجزائر قلب المنظومة الاستعمارية الفرنسية⁽¹⁾، ولعل أبرز الدوافع هو الدافع الديني، والذي انطوى تحت لواء الحقد الصليبي الدفين، وكدليل على ذلك رجال الدين الذين رافقوا جيش الحملة والإرساليات التبشيرية التي أعقبت الحملة⁽²⁾، ضف إلى ذلك العوامل الاجتماعية العديدة، كان أبرزها الغليان الاجتماعي الذي تجلى كنتيجة للصراع الطبقي داخل المجتمع، زيادة على الحاجة الماسة إلى تفريغ الفائض من السكان.⁽³⁾

وباعتبار العوامل الاقتصادية أساسا للغزو، من خلال ما تزخر به الجزائر من موارد متعددة⁽⁴⁾ ومنه توسيع عمليات فرنسا الاقتصادية خدمةً للمشروع الاستعماري⁽⁵⁾، وهو ما يفتح المجال أمام استغلال الثروات والسيطرة الاقتصادية على البلد⁽⁶⁾ في إطار التصرف في الإنتاج الفلاحي والموارد المتعددة التي تمتلكها الجزائر⁽⁷⁾ بالإضافة إلى ثراء الخزينة الجزائرية.⁽⁸⁾

وعلى غرار الدوافع السالفة الذكر، لا يمكن غض النظر عن الأسباب السياسية التي شكلت لبنة أساسية في موضوعٍ لطالما هدفت إليه فرنسا بكل الوسائل، ولعل الظروف السياسية التي مرت بها فرنسا في عهد نابليون ثم شارل العاشر، والتي تمثل محصلة الأخطاء المتكررة في التصرف⁽⁹⁾، وبالتالي

(1) - زاهر رياض: المرجع السابق، 155.

(2) - صالح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر 1830م-1962م، الزيتونة للنشر، الجزائر، 1985، ص 69.

(3) - M- DOPIGEZ, aumônier de l'armée d'Algérie, souvenir de l'Algérie, éd-Bettune, Paris, 1840, p 28.

(4) - لوتيسكي: تاريخ الأقطار- العربية الحديث، تر- فارس غصوب، دار الفرابي للنشر، بيروت، ط8، 1985، ص 184.

(5) - محمود باشا محمد: الاستيلاء على أقاليم الجزائر أو ذريعة المروحة، تر- عزيز عثمان، دار الأمل للنشر، الجزائر، ط2، 2005، ص 9.

(6) - Achille De VAULABELLE, chute de l'empire histoire des deux restaurations jusqu'à la chute de Charles x, T7, éd- méthode Wilhem, Paris, 1852, p323.

(7) - الهادي بكوش: الاستعمار والمقاومة بين الأمس واليوم، أوراق الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، فندق الهيلتون، الجزائر، 2-3 جويلية 2006، ص 31.

(8) - أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830م-1855م، م و ك، الجزائر، 1989، ص 36.

(9) - علي تابليت: تاريخ أسطورة المروحة 1827م، مجلة الذاكرة التاريخية، ع1، م و م، الجزائر، 1994، ص 106.

مثلت الحملة بالنسبة لشارل أداة لتغطية تلك الأزمات والأخطاء والغليان السياسي⁽¹⁾، وهو ما وجدته في توجيه الرأي العام الفرنسي نحو الخارج باستعمار الجزائر.⁽²⁾

ولعل ما ذكرناه سلفاً، من الحجج والذرائع التي اتخذتها فرنسا حجة لشن حملتها المسعورة على الجزائر⁽³⁾، جَسَّدَ ما تبناه مجلس الوزراء الفرنسي كمحاولة منه لمعاقبة الداوي على - إهانتته للقنصل والفرنسيين معاً⁽⁴⁾، ليبدأ المشروع بحصار الجزائر⁽⁵⁾ لمدة 3 سنوات من عام 1827م إلى غاية سنة 1830م⁽⁶⁾، وقد سبق ذلك تمهيدا دوليا برسالة بولينياك-POLIGNAC⁽⁷⁾ التي شرحت عجز فرنسا في تسوية الأزمة مع الجزائر، واعتبار الحملة خدمة للمصلحة الأوربية والمسيحية.⁽⁸⁾

غادر الأسطول الفرنسي ميناء طولون بقيادة دي بورمون في 25 ماي 1830م⁽⁹⁾، ليصل ميناء سيدي فرج ما بين 14-18 جوان 1830م⁽¹⁰⁾، حيث وطئت أرض الجزائر أول فرقة من المشاة بقيادة

(1) - عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر 1830م-1962م، د م ج، الجزائر، 2005، ص 49.

(2) - إدريس خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م-1962م، ج 1، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005، ص 21.

(3) - جعلت هذه الحملة من المشروع الفرنسي يتجسد بعد محاولات عدة، وبالتالي تحول - الحلم إلى حقيقة -، من حملة عسكرية عابرة إلى احتلال - دائم -، وتحول معه تأديب الداوي إلى تأديب شعب وأرض! وبالتالي نستنج التخطيط المسبق للسلطات الفرنسية ورغبتها في فرض السيطرة على الجزائر..، للاستزادة ينظر حنيفي هلايلي: المترحمون في الجيش الفرنسي، آليات وركائز الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1830م-1962م، مجلة الحوار المتوسطي، ع 11-12، مارس 2016، ص 176.

(4) - Gabriel ESQUER, l'apprise d'Alger 1830, Paris, 1929, p 138.

(5) - نتساءل هنا عما إذا كان الداوي على علم بما تخططه فرنسا؟، مثلما خصصت فرنسا الجواسيس في مشروعها الاستعماري، فإن الداوي حسين هو الآخر كان قد خصص مرتبات لعدد من الجواسيس من إيطاليا وطولون وباريس ومرسيليا، من خلال نقلهم له خبر الإعداد الفرنسي لحملة على الجزائر، والذي سيبلغ البلاد شهر ماي 1830م..، للتفصيل في الموضوع ينظر سيمون بفايفر: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق - أبو العيد دودو، م و ن ت، الجزائر، 1974، ص 62.

(6) - أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ش و ن ت، الجزائر، ط 3، (د ت ن)، ص 33.

(7) - ألبرنس دو بولينياك prince DE POLIGNAC: سياسي فرنسي، رئيس الوزراء بين 1829-1830، أدت سياسته الرجعية إلى نشوب ثورة عام 1830م، وعليه تم سجنه حتى 1836م وإبعاده عن البلاد حتى عام 1845م، ينظر منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 122.

(8) - يحي بوعزيز الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، د و م ج، الجزائر، ط 2، 1999، ص 136.

(9) - جمال قنان: دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د ت ن)، ص 25.

(10) - كريم يونس: على أبواب المستقبل، تر - مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013، ص 252.

بيرتيزان-BERTHEZENE⁽¹⁾، وقد سبق ذلك الإنزال عمليات القنبلة التي طالت المدينة⁽²⁾، ولم تكن خيبة الأمل بعد، إلا عند دخول الجيش الفرنسي وسقوط قلعة الإمبراطور⁽³⁾، وبذلك فُتِح الباب على مصراعيه أمام الجيش الفرنسي على الجزائر⁽⁴⁾، ما أجبر الداي على توقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830⁽⁵⁾، مما اعتبر إيذانا بسقوط العاصمة⁽⁶⁾، في ظل مساعي الدولة العثمانية لاستردادها، والتي باءت بالفشل الذريع⁽⁷⁾، لتترك الجزائريين أمام مقاومة الفرنسيين⁽⁸⁾.

2- انتصاب الحماية الفرنسية على تونس 12 ماي 1881م:

ساهمت المقاومة الشعبية الجزائرية في تأخير توسع فرنسا في احتلال الجزائر (= تونس والمغرب الأقصى)، إلى أن امتد النفوذ الفرنسي إلى تونس سنة 1881م⁽⁹⁾، ولعل الاستعمار الذي أخذ صبغة نظام الحماية⁽¹⁰⁾ قد وقعت تجربته الأولى على تونس من طرف الفرنسيين، وبعد ارتياحهم لهذا النظام تم تطبيقه في عدة مستعمرات على غرار الهند الصينية، المغرب، مدغشقر... وغيرها⁽¹⁾.

(1) -Le baron BERTHEZENE, souvenirs militaires, lib-militaire, Paris, p 185.

(2) -Louis JEROME, Op- Cit, p 31.

(3) -Léon GALIBERT, histoire de l'Algérie ancienne et moderne, imp- de H, FOUNNIER, Paris, 1848, pp 314- 315.

(4) - صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514م-1830م، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص 256-257.

(5) - حول نص الاتفاقية، ينظر:

Egène PLANTET, histoire de l'Algérie ancienne et moderne, imp- de H, FOUNNIER, Paris, 1848, pp 314- 315.

(6) - وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تر- عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 221.

(7) - أرجند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي 1827-1847، تر- عبد الجليل التميمي، ط2، (د ت ن)، تونس، ص 58.

(8) - يحي بوعزيز: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، مجلة الثقافة، ع55، السنة10، جانفي- فيفري 1980، ص 12.

(9) - رامي سيدي محمد: قراءة في أسباب فشل المقاومات الشعبية في طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر، مجلة قضايا تاريخية، ع7، 2017، ص ص 130- 131.

(10) - لعل انتقال الاستعماري الفرنسي من الإلحاق إلى الحماية عكس ما حدث في الجزائر، قد خضع لاعتبارات أمنية وفعالية، من أجل إبراز الآليات الإدارية والقانونية التي تحكمت بها فرنسا على الشعب التونسي لتواري سلطتها الأحادية الفعلية عن التونسيين وراء أشباح بايات تونس، والتعرف على هذه الآليات هو تعرف على الاستعمار بعمق من جهة، واكتساب منهج علمي

وكما هو معروف، فإن الدول التي تصاب بالضعف والوهن فمصيرها الاضمحلال (= الاستعمار)، وعليه، ففي أواخر العقد الثامن من القرن 19م أصبحت الأراضي التونسية مرتعا للأجانب، كما أن استقلال الباي فيها هو استقلالٌ شكليٌّ في ظل إهماله لواجباته الإدارية⁽²⁾، ورغم محاولات الإصلاح التي قام بها محمد باي⁽³⁾، إلا أن هذا الأخير قد زاد من أعباء دولته من خلال تلك الإصلاحات التي كانت على حساب الخزينة⁽⁴⁾، ضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية التي مرت بها تونس جراء الأوبئة والمجاعات التي أصابت البلاد، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في استنزاف الخزينة التونسية.⁽⁵⁾

وفي خضم تلك الأحداث وجدت تونس نفسها أمام سيف الديون المتراكمة، والمقدرة بأزيد من 35 مليون فرنك بنسبة زيادة 12% سنويا، لاسيما وأن ذلك العصر هو عصر إفلاس تونس

لمقاومة الاستعمار بتعطيل هذه الآليات بعد التعرف عليها من جهة أخرى، للتدقيق ينظر شاوش حباسي: فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي منها 1881م-1883م، مجلة الدراسات التاريخية، (د م أ)، ص 92.

(1) - صلاح العقاد: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 39.

(2) - كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، تر- نبيه فارس ومنير البعلبكي، منشورات دار العلم للملايين، بيروت، 1948، ص 629.

(3) - محمد باي: ولد في 07 فيفري 1813م، وصل إلى سدة الحكم سنة 1855م، يختلف هذا الباي عن من سبقه من البايات من حيث الشخصية والتكوين على اعتبار أنه قريب من الأمية، ولذلك لم يكن له من الطموح والأعمال والآمال ما لم يكن لسابقه، تميز عهد مجديين بارزين، أولهما صدور عهد الأمان والثاني إنقاص الجيش، وفي ظل هذا لا يمكن أن ننفي ما للرجل من إصلاحات جدية من خلال اهتمامه برعيته بتخفيض الضرائب وحرصه على خزينة الدولة واهتمامه بالجوانب الثقافية والعلمية والاجتماعية وغيرها، للتعلم حول شخصية محمد باي ينظر كلا من الشيباني بنبليغيث: الجيش في عهد محمد الصادق باي 1859م-1882م، تق- عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي، صفاقس، 1995، ص 58، وكذلك علي سلطان: تاريخ العرب الحديث 1516م-1918م، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس، (د ت ن)، ص 35.

(4) - نتساءل عن مدى إدراك الباي لنتائج تلك الإصلاحات؟ نتج عن أعباء تلك الإصلاحات مضاعفات خطيرة من خلال ما قام به في مجال الفلاحة اعتبارا من أنها إصلاحات واهية، وذلك من خلال محاولته نقل مياه زغوان إلى المرسى والحاضرة، ولعل هذا المشروع زاد من حدة أزمة الديون المتراكمة على عاتق تونس لفرنسا، على اعتبار أن الشركة التي تكفلت بالمشروع شركة فرنسية، وهذا كله في ظل الفوائد الربوية جراء تلك الديون..، للتفصيل أكثر في هذه المسألة ينظر أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج4، تح- لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، المطبعة الأساسية، تونس، (د ت ن)، ص 263-264.

(5) - محمد الخامس بريم: صفوة الاعتبار لمستودع الأمصار والأقطار، دار صادر، بيروت، 1948، ص 35.

ودخولها تحت الوصاية المالية الأوربية⁽¹⁾، وبذلك لم تكن تونس أمام مواجهة تلك الديون فحسب بل أمام مواجهة تكاليف مظاهر السيادة.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس، تم تحويل السيطرة المالية إلى سيطرة كاملة وفقا للتدخل العسكري⁽³⁾، ما مَهَّدَ الطريق أمام فرنسا للتدخل في المنطقة في صورة الحامي، على اعتبار أن الدولة الحامية تتحمل تكاليف الاحتلال ومصاريف- الإصلاحات- في جميع القطاعات، وهذا اعتبارا مما تقتضيه حالة الدولة التي تغط في أزمة الديون (= أي القطاعات التي استنزفت الأموال).⁽⁴⁾

ومثلما تذرعت فرنسا لتبرير احتلالها للجزائر، فقد كان عليها أن تسلك النهج نفسه بالنسبة لتونس⁽⁵⁾، وهو ما وجدته في أحداث الحدود الجزائرية التونسية- قصد حماية الحدود بين الدولتين-⁽⁶⁾، ولكن الحقيقة عكس ذلك، فمشكل الحدود كان بالنسبة للفرنسيين نعمةً، فقد عملوا على إثارة مشكل القبائل الحدودية وإذكاء الصراع فيما بينها⁽⁷⁾، والذي سبقه تهيئة دولية لذلك التدخل.⁽⁸⁾

(1)- شاولس حباسي: الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية 1860م-1881م، مجلة الدراسات التاريخية، ع6، 1992، جامعة الجزائر، ص142.

(2)- إسماعيل العربي: حاضر الدول الإفريقية..، المرجع السابق، ص 78.

(3)- Jean DESPOIS, Op- Cit, pp 43- 44.

(4)- Paul Henri d'Estourelles DE CONSTANT, La Conquête de la Tunisie 1852-1924, éd- SFAR, (sl), 2002, p358.

(5)- علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر- عمر بن ضو وآخرون، سراس للنشر، تونس، 1986، ص40.

(6)- G- MESSUD, France et Tunisie (les origines du protectorat), rev- Le Monde, 10 juin 1950, p 2.

(7)- اختلف المؤرخة في أصل الأزمة التي كانت على الحدود الجزائرية التونسية، حيث أرجع علي المحجوبي سبب تلك الأزمة إلى اغتيال شاب من قبيلة خمير التونسية من طرف أفراد من قبيلة أولاد سدرة الجزائرية، والذي كان على علاقة بفتاة من القبيلة المذكورة، وقد ضبط هذا الشاب في موعد غرامي مع إحدى الفتيات، وعلى إثر ذلك حدثت مناوشات بين القبيلتين، كانت كفيلا بالسماح لفرنسا بالتدخل في المنطقة قصد حماية الحدود، فيما يرى البعض الآخر من الباحثين أن السبب في ذلك يعود إلى مساندة قبائل خمير للمقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين، وفي حقيقة الأمر أن كل ذلك كان مجرد ذريعة لتبرير فرنسا تدخلها في تونس، للتعمق والتدقيق، ينظر كلا من علي المحجوبي: المرجع نفسه، ص40، وكذلك محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد المكاتب العربي، دمشق، 2004، ص41.

(8)- مهدت فرنسا لفرض الحماية على تونس من خلال ما أقره مؤتمر برلين الأول 1878م وتحيية العالم لذلك...، ينظر سالم برقوق: الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010، ص49.

بتلك المناوشات ودخول قبائل خمير الأراضي الجزائرية، استبشرت فرنسا من أجل التدخل في تونس قصد تبرير موقفها، وهو ما دَعَمَهُ جول فيري-Jule FERRY⁽¹⁾ بطلبه من البرلمان الفرنسي منح الاعتماد المالي للقيام بحملة عسكرية لمعاينة القبائل المتمردة وردعها على الحدود المذكورة آنفا.⁽²⁾ وفي ظل ذلك، أرسل الباي مجموعة من الجند لمعاينة القبائل المتمردة كمحاولة منه لاستدراك الوضع، لكن فرنسا كانت نواياها أبعد من ذلك فقررت معاقبتها بنفسها، وهو ما يؤكد أن الطرف موافق لتدخل فرنسا، وأنها وجدت من المبررات ما يكفيها لذلك الأمر.⁽³⁾

هذا وقد رفعت الجالية الفرنسية لحكومتها عريضة طالبتها من خلالها بالتدخل لوضع حدٍ لعدم تملك الفرنسيين للأراضي في تونس، زيادة على عراقيل الحكومة التونسية لاستغلال التعهدات التجارية والعمرانية التي تحصلوا عليها، في ظل عدم نيلهم لحقوقهم لدى المحكمة التونسية إن كان الطرف المنازع تونسيا، بالإضافة إلى الإهانة والاحتقار الذي لحق الفرنسيين في البلاد، وقد أشارت تلك العريضة إلى أن الوضع خطير، ولذلك طالبت بالتدخل.⁽⁴⁾

وفي 24 أبريل 1881م تسربت كتيبة فرنسية من الجزائر قوامها 35000 رجل إلى البلاد التونسية، وسيطرت على مدينة الكاف في 26 أبريل وسوق الأربعاء في 29 منه بعد عمليات القنبلة التي طالت المدينتين⁽⁵⁾، واستسلمت في 01 ماي مدينة بنزرت، وفي 08 منه زحف الجنرال بريار-BREART على

(1) - جول فيري: (1832-1892)، سياسي فرنسي، عرف بسياسته الاستعمارية وتصديه لليسوعيين (= بسبب الاختلاف المذهبي)، احتل الفرنسيون في عهده تونس، كما فرض التعليم الإلزامي...، ينظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 338.

(2) - محمود عصفور سلمان: الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني و الأوربي منها، مجلة ديبالي، ع 56، السنة 2012، ص 5.

(3) - Andre RYMOND, Les Liberaurs anglais et La question de 1880-1881, éd- Les Cahiers de Tunisie , Tunisie, 1955, p 25.

(4) - نقولا زيادة: تونس في عهد الحماية، سلسلة الأعمال الكاملة، ج 8، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، (د ت ن)، ص 99.

(5) - Narcisse FAUCON, La Tunisie Avant et Apres l'occupation française Histoire et Colonisation, T2, lib- coloniale, Paris, 1893, pp 326- 327.

مدينة تونس - العاصمة-(1)، وفي 12 من الشهر نفسه دخلت القوات الفرنسية بسرية إلى قصر باردو "قصر سعيد"، ما مهد الطريق أمام الفرنسيين للتدخل في تونس ككل، إلى جانب تسهيل الإجراءات التي يتحتم على السلطات الفرنسية القيام بها والتدخل في الصلاحيات.(2)

وقد تزامن ذلك مع تقديم القنصل الفرنسي روستان لباي تونس نص معاهدة الحماية(3) وتحت ضغوط شديدة أذعن الباي للفرنسيين ووقع المعاهدة في 12 ماي 1881م(4)، حيث نصت على أن الاحتلال ظريفي، وأن العملية تمس المناطق الحدودية فقط للمحافظة على الأمن(5) في ظل غموض المعاهدة التي لم تحمل عنوان الحماية، لكنها قضت على السيادة في البلاد التونسية، وحتى مع إذعان الباي، فإن الشعب تزعم مقاومة عنيفة كَرَدَ فِعْلٌ لتلك المعاهدة التي بموجبها أصبحت تونس محتلة.(6)

وأمام محاولات الدولة العثمانية لاستدراك الوضع، تدخل الباب العالي بزعامه عاصم باشا-وزير الخارجية التركية- لدى سفير الدولة في كل من باريس وإنجلترا من أجل معرفة وجهات نظر البلدين حول المسألة(7)، لكن الوضع زاد سوءاً من خلال فرض العديد من الاتفاقيات والتي مست السيادة

(1) - سيدي محمد رامي: سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس - دراسة مقارنة-، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع9، السداسي الأول (جانفي - جوان) 2017، ص 221.

(2) - Charles Henry LAVANZELLE, l'expédition militaire en Tunisie, Paris, 1881, p 153.

(3) - إثر هذه المعاهدة (= معاهدة باردو أو معاهدة قصر سعيد)، وقّعت تونس تحت الحماية الفرنسية، حيث هدفت فرنسا إلى فرض وصاية سياسية وإدارية على البلاد، بالإضافة إلى الوصاية السياسية التي تُقرّها هذه المعاهدة، ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من تخطي العديد من العقبات التي فرضها الوضع في تونس خاصة والعالم عامة، من خلال عدم رضوخ حكومة وجزء من سكان تونس لسلطة فرنسا، في ظل وجود نظام الامتيازات واللجنة المالية الدولية...، ينظر علي المحجوبي: المرجع السابق، ص84.

(4) - سيدي محمد رامي: المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس - دراسة تاريخية مقارنة- أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص 30.

(5) - Jean GANIAGE, les origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881, pré- Khalifa CHATER, éd- BERG, Tunis, 2015, pp 398- 399.

(6) - J- SARZEAU, les français aux colonies, Sénégal-Soudan français-Dahomey-Madagascar-Tunisie, lib- Blood et Barral, Paris, (sd), p 358.

(7) - عبد الرحمن التشايحي: المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881م-1913م، تر- عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، ط1، 1973، ص69.

التونسية⁽¹⁾، وفي 08 جوان 1883م أمضى علي باي الثالث⁽²⁾ معاهدة المرسى، والتي قضت على البقية الباقية من السيادة التونسية، وعليه دخلت تونس عهداً جديداً، هو عهد الحماية الفرنسية.⁽³⁾

3- فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 30 مارس 1912م:

خلافًا للجزائر وتونس، فقد احتفظ المغرب الأقصى باستقلاله الشكلي طيلة القرن 19م⁽⁴⁾، إلا أنه في غضون ذلك القرن تحول إلى شبه مستعمرة أوروبية وهذا بالاستناد على العديد من المؤتمرات والاتفاقيات، في ظل ذلك التكالب عليه من طرف فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وإسبانيا⁽⁵⁾، ومع بداية القرن 20م واجه المغرب تحديات خطيرة، ما أدى إلى أزمة داخلية متعددة الجوانب⁽⁶⁾ كان أبرزها في الجانب الاقتصادي⁽⁷⁾ عبر الانفتاح على الاقتصاد الأوربي الرأسمالي، والذي فرض على المغرب بمقتضى معاهدة مدريد 1880م⁽⁸⁾، وهو ما يفسر تغير العلاقات من علاقات متكافئة إلى علاقات هيمنة⁽⁹⁾.

(1) - بصدد تلك المعاهدات والاتفاقيات، ينظر علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 85 وما بعدها.

(2) - علي باي الثالث: سياسي تونسي (1817م-1902م)، تولى الخلافة بعد وفاة أخيه الصادق باي سنة 1882م، و يعتبر بذلك الباي 13 في تونس، اقترن اسمه بمعاهدة المرسى.. للبحث حول هذه الشخصية ينظر فؤاد صالح السيد: معجم السياسيين

المتقنين في التاريخ العربي والإسلامي، مكتبة العضدية للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص ص 741-742.

(3) - محمد المرزوقي: صراع مع الحماية، سلسلة معارك وأبطال، ج2، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص 353.

(4) - محمد العربي الزبيدي: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ش و ن ت، الجزائر، ط2، 1985، ص 21.

(5) - محمد بن عبود: دراسات مغربية، محاضرات في التاريخ، شعبة التاريخ بتطوان، 1992، ص 70.

(6) - M- GOLDMAN: Prelude to entente Cordial The ene of Anglos French rivalry in Morocco and the origins of Morocco- Egypt bater (1900-1903), rev- of history Maghrébine, 6^{ème} year, n^o 15-16, Tunis, June 1988, p 65.

(7) - نلاحظ بأن الاضطرابات الداخلية والفوضى المتفشية في مختلف القطاعات، أسهمت بشكل كبير في جعل المغرب الأقصى لقمة صائغة للدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا وإسبانيا، ولعل الدليل على ذلك سوء التسيير وغياب الحنكة السياسية لدى المولى عبد العزيز، وانصرافه إلى حياة الترف، وهو ما أثر على الأوضاع باندلاع عديد الثورات، للاستزادة ينظر إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، ج3، دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء، ط1996، ص3، 288.

(8) - جمال قنان: المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة الهري 1911م-1914م، دار هومة، الجزائر، 2008، ص7.

(9) - دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، (د م ن)، 2003، ص 324.

هذا، وقد خَلَفَ مؤتمر مدريد نتائج وخيمة على المجتمع المغربي وسلطة المخزن معا⁽¹⁾، في ظل اكتساب ذلك المؤتمر للصبغة الشرعية الدولية، حيث لعبت فيه الدبلوماسية دورا فعالا، من خلال سعي فرنسا وإسبانيا للانفراد بالمغرب الأقصى.⁽²⁾

وأكثر من ذلك، وقَصَدَ كسب اعتراف الدول الأوروبية الأخرى، فقد سعت فرنسا عبر الاتفاق مع إيطاليا في 1902م، وتفاهمها مع بريطانيا عام 1904م، لتستغل ذلك التفاهم للتفرد بالمنطقة، زيادة على فرض اقتراضٍ بشروط تسعى للتدخل الفرنسي⁽³⁾، بالإضافة إلى عديد الاتفاقيات الفرنسية الإسبانية في كل من العامين 1904م-1905م.⁽⁴⁾

بالتزامن مع تلك الاتفاقيات الأوروبية والتي أُقصيت فيها ألمانيا، على اعتبار أن فرنسا لم تستطع الاتفاق مع ألمانيا مثلما اتفقت مع إسبانيا، وأمام هذا الوضع عارضت ألمانيا جميع الاتفاقيات مع فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وحاولت إثارة زوبعة مُعبرَةً على لسان إمبراطورها غليوم الثاني⁽⁵⁾ عن محاولتها لإيجاد موطئ قدم في المنطقة، ما دفع بها إلى إعلان تأييدها المطلق لسلطة المولى عبد العزيز⁽⁶⁾ الشرعية ضد أي تدخل أجنبي، وهو الموقف الذي أسفر عن عقد مؤتمر بالجزيرة الخضراء بإسبانيا في العام 1906م.⁽⁷⁾

- (1) - هند محمد العبد الله المطلق: الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب 1856م-1912م، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007-2008، ص 11.
- (2) - عبد المجيد القدوري: المغرب وأوروبا مابين القرنين 15م-18م، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص 321.
- (3) - علال الخديمي: مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905م، الملتقى الدولي حول الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19م، جامعة محمد الخامس، الرباط، 20-23 أبريل 1983، ص ص 261-262.
- (4) - عبد الهادي التازي: رسائل مخزنية، ج 1، مطبعة أكسال، الرباط، (د ت ن)، ص 70.
- (5) - غليوم الثاني: (1859-1941) عين أميراً على بروسيا وفي سنة 1880م، وزيراً للخارجية ثم قيصر ألمانيا بين (1880-1918) ينظر: مذكرات غليوم الثاني، تر- اسعد داغر ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، (د ت ن)، ص 2 وما بعدها.
- (6) - المولى عبد العزيز: هناك اختلاف في تحديد تاريخ مولده (1880م-1881م-1864م)، وهو ابن السلطان الحسن، بويع بعد وفاة أبيه سنة 1894م، تنازل عن الحكم لأخيه المولى عبد الحفيظ في 1908م، توفي بفاس ودفن بها سنة 1943م... حول هذه الشخصية ينظر عبد الرحمن بن زيدان: العزُّ والوصولُ في معالم نظم الدولة، ج 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص 150.
- (7) - يحي بوعزيز: تاريخ إفريقيا الغربية... المرجع السابق، ص 39.

وهو المؤتمر الذي انطلقت أشغاله في 16 جانفي 1906م، وعلى اعتبار الجلسات والورشات العديدة التي ضمها المؤتمر، فإن أشغاله قد انتهت في السابع أفريل من السنة نفسها⁽¹⁾، حاولت من خلاله الدول الأوربية دراسة وضع المغرب الدولي، ومع أنه وُطد تدخل الدول المؤتمرة في المغرب إلا أنه حافظ نوعا ما على سيادة البلاد واستقلالها، ولعل التسليم لفرنسا الذي ارتضته الدول في 1902م و1904م ببعض الامتيازات السياسية والعسكرية⁽²⁾ هو إرشاد من الحكومة الشريفة لتحقيق الإصلاح الواجب، وفي ظل ذلك يؤسست فرنسا في ضم البلاد دبلوماسيا لتقرر ضمها بالقوة.⁽³⁾

وعلى هذا الأساس، وفي السنة التي أعقبت انعقاد مؤتمر الجزيرة، عمدت فرنسا إلى احتلال وجدة والدار البيضاء دون مقاومة تُذكر من طرف السلطان عبد العزيز، وهو ما أثار سخطا عارما في الأوساط الشعبية، بإحداث عديد الثورات⁽⁴⁾، الأمر الذي استغله السلطان عبد الحفيظ⁽⁵⁾ في الثورة

(1) - بيجحة سيمو: الإصلاحات العسكرية في المغرب 1844م-1912م، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط، 2000، ص 168.

(2) - بخصوص هذه الامتيازات التي كان سلاطين المغرب الأقصى يمنحونها دون إدراك أو إدراك أبعاد بعض المطالب التي تحمل في طياتها شرًا، فقد أثرت على استقلال المغرب الأقصى وسيادته، وعليه، كانت هذه الامتيازات تمنح للدول الأجنبية بمعاملة وتكرما أو غفلة وجهلا واستخفافا بأمور بدت أنها غير ذات أهمية...، للتدقيق في الموضوع ينظر، مصطفى بطراوي: الامتيازات الأوربية في المغرب الأقصى - ظهورها وتطورها خلال القرنين 18م-19م، مجلة الحكمة، ع12، السداسي الثاني 2017، ص 140.

(3) - علال الفاسي: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط1، 1948، ص 11-12.

(4) - قامت العديد من الثورات سواء ضد الفرنسيين أو ضد السلطان الذي تقاعس في تأدية مهامه، بالإضافة إلى اتخاذه في حق الشعب انتهاكات صارخة من خلال إتهال كاهل العامة بالضرائب قصد تسديد ديون وتعويض خسائر فرنسا في الدار البيضاء ولعل أشهر هذه الثورات ثورة بوحمارة، وانتفاضة الشاوية...، للتعمق ينظر كلا من أحمد زيادي: انتفاضة الشاوية 1907م، دار قرطبة للنشر، الدار البيضاء، 1986، ص9، وكذلك جعفر الكتاني: الأزهار العاطرة الأنفاس بذكر مناقب قطب المغرب وتاج فاس، الرباط، (د م أ)، ص 31.

(5) - المولى عبد الحفيظ: هو المولى عبد الحفيظ بن الحسن الأول الحسيني، ولد في 1863م، وهو السلطان ال16 في دولة الأشراف العلويين بالمغرب، انتدبه السلطان عبد العزيز عاملا على مراكش، ثم استعان بالفرنسيين لعزل أخيه، اقترن اسمه بمعاهدة الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى لتجيزه السلطات الفرنسية على الاستقالة وتم نقله إلى مرسيليا، توفي في 1937م، للتدقيق حول هذه الشخصية ينظر فؤاد صالح السيد: المرجع السابق، ص 375-376.

على أخيه عبد العزيز، لينتهي الأمر بخلع هذا الأخير⁽¹⁾، ومثلما تذرعت فرنسا لاحتلال الجزائر على الجزائر وتونس بأسبابٍ واهيةٍ، فالأمر نفسه بالنسبة للمغرب الأقصى، وهو ما وجدته في تطبيق مقررات مؤتمري مدريد والجزيرة الخضراء أولاً، ومقتل الطبيب الفرنسي في مراكش ثانياً.⁽²⁾ وبالتالي، فقد حاولت فرنسا الانطلاق من هاتين النقطتين لتجسيد مشروعها الاستعماري، حيث أغارت على المغرب الأقصى، وقامت على إثر ذلك باحتلال وجدة وقسم كبير من المغرب، وهو دليل على الرغبة الملحة من طرف الفرنسيين في احتلال المغرب بعد فشل المساعي السلمية للظفر بها، فلا يمكن أن نتصور احتلال بلدٍ وهلاك العديد من الأفراد في سبيل الثأر لطبيب فرنسي - قُتِلَ من طرف بني جلده-.⁽³⁾

ومن المؤكد أن دخول فرنسا لفاس، زاد من حدة التوتر في العلاقات الفرنسية الألمانية، رغم التسويات التي قامت بها فرنسا مع ألمانيا بسبب الأزمة المالية التي تمر بها ألمانيا، فقد مثَّلَ احتلال فاس القطرة التي أفاضت الكأس بالنسبة للألمان⁽⁴⁾، وهو ما تمخض عنه ما يسمى بأزمة أغادير.⁽⁵⁾ هذا، وما زاد من الأمر تعقيداً مقتل ثلاثة عمال فرنسيين بميناء الدار البيضاء، وهي الفرصة التي انتهزتها فرنسا لتشير حملة عسكرية على منطقة - الشاوية - لتبرير هدفها وتطبيق مقررات مؤتمر الجزيرة، وتمكنت من دخول فاس وإخضاع السلطان عبد العزيز وانتهاء الأمر إلى المولى عبد الحفيظ

(1) - إسماعيل العربي: حاضر الدول الإسلامية...، المرجع السابق، ص 141.

(2) - للتعلم في هاذين السنين، ينظر عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة...، ج3، المرجع السابق، ص ص 175 - 176.

(3) - جاك هيبيير وآخرون: الحماية الفرنسية بدؤها نهايتها من خلال إفادات معاصرة، تع- عبد الهادي التازي، دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1980، ص ص 06 - 11.

(4) - طه نمير ياسين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفكر، الأردن، ط1، 2010، ص 106.

(5) - نجمت هذه الأزمة عن شدة التنافس الألماني الفرنسي في المغرب الأقصى، مما أدى بألمانيا إلى نصب مدافعها في سواحل أغادير في حالة عدم خروج فرنسا من المنطقة، ولم ينته الصراع إلا بعد التسوية الألمانية الفرنسية من خلال التخلي عن جزء من الكونغو - الفرنسي - لألمانيا، للاستزادة في مسألة أزمة أغادير ينظر كلا من:

-Louis BARRTHOU, La Bataille du Maroc, Lib- ancienne honoré champion, (sl), 1919, p193.

- Jean Claude ALAIN, Agadir1911, pub de la Sorbonne, Paris, 1976, p 253.

الذي سرعان ما خضع للفرنسيين الذين استمروا في الضغط عليه بمختلف السبل⁽¹⁾، وأمام تصفية فرنسا لجميع العلاقات التي من شأنها أن تعرقل انفرادها بالمنطقة⁽²⁾، أصبح الجو ملائماً، ولم يبق أمام احتلال فرنسا للمغرب إلا اكتساب الصبغة القانونية من خلال عقد الحماية⁽³⁾.
 وتحت ضغوطات فرنسا، وقّع السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م، والتي بموجبها خضع المغرب للإدارة الفرنسية⁽⁴⁾ وهو ما سمح لفرنسا بالتدخل في المنطقة والتصرف كما تشاء، كما مهّدت معاهدة الحماية لفرنسا الطريق لاحتلال أي جزء في البلاد لاستتباب الأمن!⁽⁵⁾
 وعليه سعت فرنسا إلى تخنيط المغرب بشتى الطرق والوسائل⁽⁶⁾، كما تم تعيين المارشال ليوتي- LYAUTEY⁽⁷⁾ كأول مقيم عام في المغرب الأقصى⁽⁸⁾، وأمام ما أقدمت عليه فرنسا وفي ظل

(1) - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، د م ج، الجزائر، 2014، ص ص 208-209.
 (2) - paul EUZIERE, **Tunisie et Maroc de la colonisation à la mondialisation**, rev- recherches internationales, n^o77, 2006, p50.

(3) - عثمان أشقرا: الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب من 1930م إلى 1956م، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2007، ص 33.

(4) - Michael Jeremy REEVES, **modernity and the jewish question (perspectives on Jewish modernity in morocco- before and during protectorate)**, a thesis of doctorat, (without place), June 2015, p 32.

(5) - Lyautey louis HUBERT, **Paroles d'action Madagascar sud-Oranais Oran Maroc (1900-1926)**, pré- M. Louis Barthou, éd- Armand Colin, Paris, p 425.

(6) - أسامة الزكاري: سياقات التحول السياسي بالمغرب الراهن بين منطلق التاريخ وثوابت التقليد، مجلة الرهانات، ع23، صيف 2012، ص 2.

(7) - ليوتي لويس هوبير غونزالف-Louis Hubert Gonzalve Lyautey: (1854م-1934م) مارشال فرنسي عمل في البداية في الجزائر، وبالتحديد في عين الصفراء ووهران.. ثم الهند الصينية ومدغشقر، ومع فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى عين أول مقيم عام في المنطقة بداية من 1912م إلى غاية 1925م، باستثناء ما بين 1916م إلى 1917 حيث كُلفَ بوزارة الحربية..، للتفصيل أكثر ينظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 402.

(8) - Gerand François DUMANT et Yves MONTENAY, **le Maghreb une géopolitique éclatée**, rev- géostratégique, n^o32, 3^{eme} trimestre, 2011, p36.

تخاذل المولى عبد العزيز الذي لم يحرك ساكنا أمام توقيع عقد الحماية بينه وبين الوزير رينو-Regnault، طلب المغاربة من الإمام حمايتهم وتنظيم الحرب ضد الفرنسيين.⁽¹⁾

بعد سيطرة فرنسا على المغرب بمقتضى معاهدة فاس⁽²⁾، دخلت مع إسبانيا في محادثات بشأن تنفيذ الاتفاقية المبرمة بينهما في نوفمبر 1912م، والتي وضعت المغرب تحت سكين التقسيم بين فرنسا وإسبانيا وبقاء طنجة كمنطقة دولية، لتتفرغ كل منهما في التوسع وبسط نفوذها على المناطق المقتسمة بينهما، وتسوية قضية المغرب⁽³⁾، وهو ما أدى إلى ثورة أهل فاس التي وُصفت بأيام فاس الدامية.⁽⁴⁾

وعلى اعتبار أن المغرب تعرض إلى الحماية الثنائية الفرنسية⁽⁵⁾ والإسبانية، إلى جانب سقوط مؤسسة المخزن في أسرها، فإن كل ذلك أدى إلى ثورة المغاربة التي عمّت أرجاء البلاد، ما ترتب عنه بروز قيادات شعبية واصلت النضال ضد الفرنسيين إلى غاية 1935م، أما في الشمال المغربي الخاضع للإدارة الاستعمارية الإسبانية فقد قامت ثروات عنيفة، أبرزها ثورة أحمد الريسوني⁽⁶⁾، وقد كانت تلك

(¹) - Henry AVELOT et autres, **la renaissance de Maroc (dix ans de protectorate 1912-1922)**, résidence générale république Française au Maroc, paris, (sd), p 98.

(²) - مما تجدر الإشارة إليه أن السلطان عبد الحفيظ قد ربط توقيع معاهدة الحماية بشروط أصّرَ عليها وطلب من السفير التعهد بتطبيقها، فقد طالبت الرسالة الأولى بضمان وضعية لائقة بشخص السلطان، وهو ما ترجمه تعهد السفير بصب 500 ألف فرنك في البنك تحت تصرف السلطان، الأمر الذي اعتبره البعض شيكا مقابل توقيعه لمعاهدة الحماية مما وضعه محل خيانة السلطان لشعبه ووطنه، كما استفسر السلطان عن محل إعرابه في المغرب الأقصى المحمي..، للتدقيق في الموضوع ينظر عمال الخديمي: الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية (الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية)، دار أبي رفاق، الرباط، ط1، 2009، ص ص 539-540.

(³) - الصديق بن العربي: كتاب المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، (دم ن)، ط3، 1984، ص 32.

(⁴) - أمين الريجاني: المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، دار المعارف، مصر، 1952، ص 367.

(⁵) - نركز في مسألة الحماية على المغرب الأقصى، على بسط الحماية الفرنسية باعتبار طبيعة بحثنا الذي يختص بالدراسة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب الأقصى.

(⁶) - الشريف أحمد الريسوني: ولد الشريف أحمد بن محمد بالتقريب (= في يوم مجهول وعام لا يعرف بالتحديد) في عام 1870م بقرية الزينات من قبيلة بني عروس، ولد زعيما وولد فارسا حيث تميز بأنه شخصية فذة كما تميز ببركات كثيرة في حياته، نال قسما من العلوم الدينية والشريعة، حكم باسم المولى عبد العزيز ومن خلال ذلك ساهم في الكثير من أعمال الإصلاح في الدولة خاصة بين تطوان وطنجة، كما عرف بعدله في التسيير..، للتعمق ينظر أمين الريجاني: المصدر نفسه، ص 360 وما بعدها.

الثورات قائمة على أسس فكرية وتنظيمية استوعبت طبيعة عملها وأهدافها⁽¹⁾ على اعتبار أن الحماية لم تكن في جوهرها خدمة البلاد والأخذ بيد أهله إلى بر الأمان، بل كانت عرقلة للتطور والتقدم.⁽²⁾

(1) - محمد علي داهش: محمد بن عبد الكريم الخطابي (صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص70.

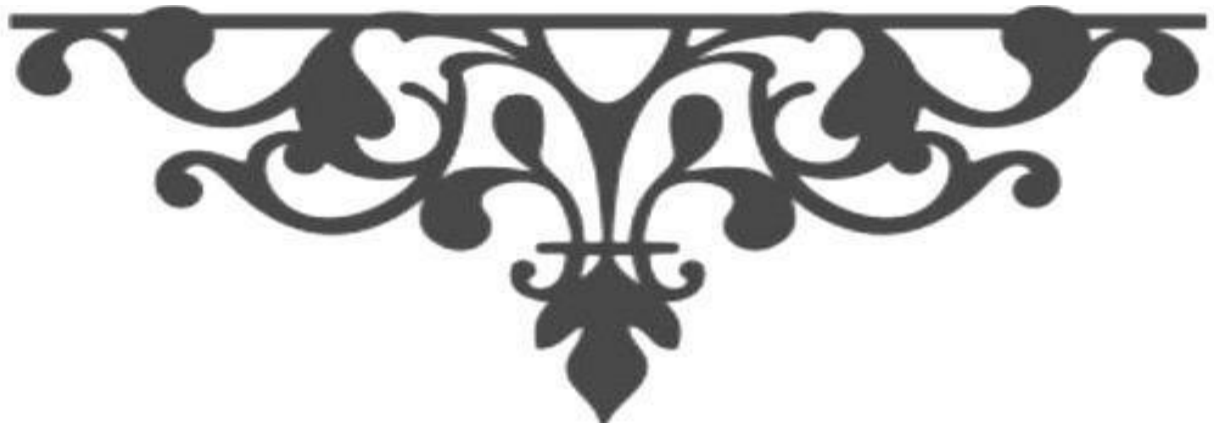
(2) - عبد الوهاب بن منصور: مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1985، ص47.



الفصل الأول

السياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919م - 1939م

وتأثيراتها سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا



مقدمة الفصل الأول:

تحتل الجزائر موقعا هاما، اعتبارا من أنها تمثل قلب المغرب العربي، هذا، وتعتبر الجزائر همزة وصل بين أقطار المغرب والمشرق، من منطلق أنها تمثل جسرا طبيعيا بين الأقطار المغربية والمشرقية، زيادة على كونها بوابة للقارة الإفريقية، فقد اضطلعت بالدور الأساس والبالغ الأهمية في مجال العلاقات بين دول القارة وتوازناها عبر التاريخ (= اعتبارها إلى جانب أقطار المغرب منطلقا للفتح..، تعرضها أولا للظاهرة الاستعمارية التي سادت فيما بعد جميع دول القارة..، اعتبارها مقراً لبعض التظاهرات والمنظمات الإفريقية...).

بالإضافة إلى الموقع الهام، نجدها تزخر بالعديد من الثروات والخيرات والمواد الأولية، حيث أكسبتها تلك الثروات والخيرات بُعْداً اقتصاديا خاصة مع الأوربيين، كما أن تلك الثروات والخيرات قد مثلت فضاء لتنفس الاقتصاديات الرأسمالية باعتبارها مصدرا (= الجزائر) للمواد الأولية من جهة وسوقا لتصريف المنتوجات من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس، وبناء على الثروات والخيرات التي تزخر بها، بالإضافة إلى انتعاش الزراعة والصناعة، فإن كل هذا ساهم في جعل الدول تتكالب عليها وتحاول الظفر بها عبر التاريخ لاستغلال تلك الثروات والخيرات، ولعل الضعف الذي آلت إليه الجزائر في آخر أيام فترة ارتباطها بالدولة العثمانية، قد ساهم في وقوعها في براثن الاستعمار الفرنسي، الذي اتبع في تحقيق السيطرة على المنطقة وترسيخ أقدام هناك مجموعة من السياسات والاستراتيجيات.

وفي هذا الباب من الدراسة، سنقف عند سياسات الاستعمار الفرنسي واستراتيجياته في الجزائر في إطار المشروع الاستعماري، وسنختص في هذه الدراسة، بدراسة الفترة الممتدة ما بين 1919م- 1939م، وتبيان تأثيرات تلك السياسة على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أولا: سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1919م-1939م وتأثيراتها السياسية.

1- إصلاحات 1919م:

1-1 السياق العام لاستصدار قانون الإصلاحات 04 فيفري 1919م:

من المعلوم أن لكل حادثٍ تأثيره النفسي والاجتماعي في حياة الفرد، مثلما هو الحال بالنسبة للحرب العالمية الأولى⁽¹⁾، والتي شكلت نقطة مفصلية في مسار ووقائع الأحداث في تاريخ الجزائر، حيث تركت آثاراً وانعكاساتٍ على مظاهر الحياة في المنطقة، وبالرغم من إسهامات الجزائريين الفعالة في الحرب⁽²⁾ إلا أنها كانت بعيدة عن المسرح السياسي العالمي، على اعتبار أن الجزائر مستعمرة فرنسية وأن كل ما تقدمه ينطوي تحت خدمة- الوطن الأم-⁽³⁾.

ومع نهاية الحرب، وعودة الجزائريين المشاركين فيها إلى بلادهم، حيث ساهمت تلك الحرب في تخمر الأفكار، الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى التفكير في مستقبلهم ومستقبل وطنهم، عبر ركوب أمواج النشاط السياسي، الأمر الذي ساهم في ظهور شخصيات تأثرت بتجارب الحرب أولاً، كما أثرت كل

(1)- لسنا بصدد ذكر وقائع الحرب ولا مجرياتها، ولكن ما يهمنا اعتبار الجزائر طرفا مشاركا في الحرب التي أقيمت فيها، من خلال مشاركة أبنائها في هذه الحرب التي لا ناقة ولا جمل لهم فيها، وذلك بموجب قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912م، فمع بداية ح ع 1 عبر جيش من المسلمين البحر الأبيض المتوسط وأظهر بسالة لا مثيل لها، وبالموازاة مع هذا فقد حلّ الكثير من العمال ب "الميتروبول" واكتشفوا فرنسا أخرى ووسائل عمل أخرى، مما ساهم في تحريك الضمائر على شكل ثورة اجتماعية، والتي ساهمت في تنوير الفكر وبلورته ولو بالشيء القليل، الأمر الذي دفع بالجزائريين إلى اتخاذ خطوة سياسية نحو الأمام...، للتعمق والتدقيق في هذا الموضوع راجع، فرحات عباس: الشباب الجزائري 1930م، تر- أحمد منور، م و د ب ح و ث أن، (د ت ن)، ص 23.

(2)- لم تكثف إدارة الاحتلال الفرنسي باستغلال الطاقات البشرية الجزائرية في تلك الحرب فقط، فعلى اعتبار الخيرات والثروات التي تزخر بها الجزائر، جعلت فرنسا من الجزائر مصدرا للتموين بكل ما تحتاجه في الحرب، وفي هذا الصدد نجد أن فرنسا قد قامت بجلب العديد من رؤوس الماشية (= خاصة الحزاف)، تزويدا لمتطلبات الجيش الفرنسي المتواجد على جبهات القتال...، للتدقيق في هذا الصدد، ينظر: ANA, FGGA, fond 5 E, boite 280, date de 1915- 1919

(3)- محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجنودون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830م- 1918م، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص 456.

تلك الأحداث على الحياة السياسية الجزائرية⁽¹⁾ إلى جانب ذلك نجد نشوء الصحافة⁽²⁾ (= بداية النشاط الصحافي كوسيلة من وسائل الحركة الوطنية) في الجزائر ثانيا.

فالمتتبع لمجريات الأحداث ووقائع الحرب وانعكاساتها على الجزائريين، سيلاحظ التطورات السياسية التي عرفتها البلاد جراء الأحداث التي تزامنت مع تلك الحرب الضروس، من الثورة البلشفية وهجرات العمال ونشاط نقاباتهم، زيادة على انتصارا القوميات الأوربية بفعل ما أقرته مبادئ ويلسن Wilson⁽³⁾ الأربعة عشر، وهو ما ساهم في تعيُّر مجريات الأحداث في جزائر ما بعد الحرب.⁽⁴⁾

وفي خضم تلك الأحداث، طالب- الأهالي- جمعية المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي بالحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، وهي الفكرة التي تحمّرت مع نهاية الحرب، وقد تعدى الأمر إلى المطالبة بصورة خاصة في إشراك ممثليهم في الحياة السياسية، بإدراجهم في المجالس المنتخبة، خاصة المجالس المحلية منها، وهذا بانتخاب ممثلين ونوابٍ يتمتعون بما يتمتع به الممثلون والنواب الفرنسيون.⁽⁵⁾ وقد وجد البعض في إقرار مبدأ الخدمة العسكرية بمقتضى قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م، حجة متينة للمطالبة بإدخال إصلاحاتٍ في الجزائر، موازاةً مع مشاركة الجزائريين في الحرب دفاعا عن

(1)- أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 149.

(2)- ارتبط نشوء الصحافة الجزائرية بالحملة الفرنسية على الجزائر، ولعل أحسن دليل على ذلك صدور صحيفة l'Estafette de Sidi Faruch التي كانت تصدر في بواخر الحملة العسكرية، ولكن بعد ح ع 1 ظهرت الصحافة كوسيلة للنضال والأمر يعود في ذلك إلى تشكيل الأحزاب والجمعيات التي كانت الصحافة منبرا لها، زيادة على الحرب العالمية وما أحدثته من مآسي واستفادة الوطنيين من تجربتها في الحياة السياسية..، للتعلم ينظر محمد كراغل: صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي 1925م-1939م، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص4.

(3)- مبادئ ويلسن: نسبة للرئيس 28 للولايات المتحدة الأمريكية ويلسن وودرو- Woodrow Wilson، فقد صاغ هذا الرئيس مجموعة من المبادئ التي حاولت فرض السلام في أوربا، لكن معاهدة فرساي في 1919م خيبت آماله في ذلك، حاول ويلسن من خلال هذه المبادئ منح حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن من خلال قراءة في تلك المبادئ نستشف أن هذه المبادئ تُعنى بشعوب أوربا عامة وأوربا الشرقية خاصة وليست الشعوب ككل..، ينظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص496.

(4)- Ferhat ABBAS, la nuit coloniale, pré- Abderrahmane RABAHI, éd- Alger livres, (sl et sd), p 115.

(5)- Charles Robert AGERON, histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954), T 2, éd- PUF, Paris, 1979, pp 335- 336.

فرنسا، ولذلك خصصت جريدة الوقت- le temps عديد المقالات التي كان لها الأثر البالغ في كل من فرنسا والجزائر، حيث طالب بعض المعتدلين في تلك المقالات بالتساوي في الحقوق بين الفرنسيين والجزائريين، إلى جانب المطالبة بحق التمثيل كما سبق القول.⁽¹⁾

وبالتالي، فإن انخراط الجزائريين في الحرب وتعليق المجندين من-الأهالي- آمالا كبيرة على جهودهم المبذولة فيها، كان الهدف منه تحقيق- نوع من الإيجابية-، الشيء الذي جسده الأمير خالد⁽²⁾ من خلال العريضة⁽³⁾ التي تقدم بها رفقة وفدٍ إلى الرئيس الأمريكي ويلسن، بمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919م بباريس، والتي ظلت حبرا على ورقٍ بالنسبة للرئيس المذكور⁽⁴⁾، وبالتالي خاب أمل الوفد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث وصل إلى تهديد أعضائه بالمتابعة القضائية.⁽⁵⁾ هذا، ولم تُعَدّل ح 1 ع مواقف الفرنسيين، فقد مُدِح الجزائريون المجنودون من غير الاعتراف بما أكسبتهم تضحياتهم من حقوقٍ سياسية، ففي هذا الصدد صرّح مارسيل سان جرمان- Marcel

⁽¹⁾- عبد القادر بلجة: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907م- 1945م، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2015- 2016، ص ص 225- 226.

⁽²⁾- الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر، ولد في 20 فيفري 1875م بدمشق بعد استقرار الأمير عبد القادر هناك، ومع حلول 1892م انتقل مع والده إلى الجزائر، وبعد سنة فقط دخل المدرسة العسكرية الفرنسية وترقى فيها إلى أن وصل رتبة نقيب، وقد شارك الأمير بين سنتي 1915م- 1916م في الحرب العالمية الأولى مجندا في الجيش الفرنسي، دخل معترك السياسة بداية مع 1914م من خلال المحاضرات التي كان يلقيها طوال تلك السنة للتعريف بقضية بلاده...، للتعلم ينظر كلا من:

Mahfoud KADDACHE, l'Emir Khaled (documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme Algérienne), OPU, Alger, 2009, pp 11- 12.

محفوظ قداش: الأمير خالد و نشاطه السياسي بين 1919-1925، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، ع4، جانفي 1968، ص 25.

⁽³⁾- ضمت هذه العريضة مجموعة من المطالب، نجد من أهم ما تضمنته: * الاعتراف باستقلال الجزائر * انتخاب مجلس ينبثق عنه حكومة البلاد * وضع الجزائر تحت رعاية عصبة الأمم المتحدة، زيادة على التخفيف من الضرائب ورفع القوانين الخاصة والاستثنائية...، بصدد هذه الطالب التي تضمنتها هذه العريضة راجع، محفوظ قداش: جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830م-1954م)، تر-محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008، ص ص 265- 266.

⁽⁴⁾ - Amir Khaled, **lettre au président Wilson et autre texte**, éd- ANEP, 2005, p 37.

⁽⁵⁾- كلثومة بن رمضان: بوادر الكفاح السياسي وجذور الإصلاحات الفرنسية 1830م- 1923م، مجلة القرطاس، ع8، جانفي 2018، ص 15

SAINT GERMAIN (= نائب وهران بمجلس الشيوخ) قائلا: " قام الأهالي بواجبهم نحونا واستحقوا المجازاة، ولكن، هل من الضروري أن نلتجئ من أجل ذلك إلى إجراءات التهور؟! ".⁽¹⁾

وبالرغم من معاناة الجزائريين وما قدموه من تضحيات في الحرب، فيمكن القول أنهم انتفعوا من ذلك، عبر اكتساب المزيد من الوعي السياسي، ما يفسره- بروز الحركة الوطنية بقيادة الأمير خالد- مؤرزةً بالأفكار السياسية الجديدة التي ملأت العقول، عند انتهاج الأمير خالد نهجاً مُكَمِّلاً لحركة الشباب الجزائري⁽²⁾ قصد التخلص من سياسة الإقصاء- والإدماج- المنتهجة من طرف الفرنسيين.⁽³⁾

هذا، وقد أطلقت السلطات الفرنسية خلال الحرب العديد من الوعود للجزائريين، بتوسيع دائرة الهيئة الانتخابية وتخفيف الضرائب إضافة إلى تمثيلٍ أوسع..، وقد بقيت كل هذه الإصلاحات محل انتظارٍ، وما تم إدخاله منها فهو ضمن سياسة فرنسا المحمفة⁽⁴⁾، الأمر الذي يفسره مرسوم 30 نوفمبر 1918م، والذي أسس للمساواة الضريبية عن طريق إلغاء الضرائب العربية.⁽⁵⁾

وبالموازاة مع الظروف والأسباب والأحداث (= على المستوى الداخلي) المذكورة آنفاً، لا يمكن إغفال ما كان يتزامن مع تلك الأحداث على المستوى العالمي، والتي أدت بفرنسا إلى إقرار- الإصلاح- في الجزائر، وهو ما نلمسه في الضغوطات الخارجية من أجل ذلك (= تلك الإصلاحات) كضغوطات الدعاية الألمانية والعثمانية، زيادة على بعض الثورات التحريرية وإقرار مبدأ تقرير المصير.⁽⁶⁾

(1)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير..، المصدر السابق، ص 130.

(2)- حركة الشباب الجزائري: حركة سياسية تأسست سنة 1902م على يد مجموعة من النخبة الجزائرية المتفرنسة والتي آمنت بفكرة الاندماج، اهتمت هذه الحركة التي لعب فيها الأمير خالد دورا بارزا بالنشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

(3)- محمد بكار: نواب الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1919م- 1956م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2013-2014، ص ص 40- 41.

(4)- نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض السياسات الفرنسية المحمفة في الجزائر والتي أنقلت كاهل الجزائريين مثل قانون الأهالي-، ونظام الاحتجاز السري والمحاكم الرادعة، زيادة على قانون حالة الطوارئ...

(5)- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين..، المرجع السابق، ص 272.

(6)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900م- 1930م)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط4، 1992، ص 257.

وفي هذا الإطار، أقرت السلطات الاستعمارية مجموعة من المراسيم والقوانين مثل مرسوم 07 سبتمبر 1916م⁽¹⁾، وبعده بأسبوع صدر مرسوم يقضي بتزويد فرنسا بـ 78 ألف عامل، الأمر الذي أثار حفيظة الجزائريين الذين رفضوا التجنيد، ورفضوا خدمة بلدٍ يرفض إنصافهم ومنحهم حقوقهم السياسية، وعلى هذا الأساس قامت عدة ثورات متفرقة في الجزائر كرد فعل عن تلك السياسة.⁽²⁾

هذا، ولعل ما ساهم في إدخال بعض- الإصلاحات- كذلك من عوامل وأسباب تخص الجزائر، تلك الثورات والانتفاضات التي خاضها الجزائريون ضد الفرنسيين إلى جانب اللوائح والعرائض المطالبة التي رفعها الشباب الجزائري إلى السلطات الفرنسية في العاصمة باريس، والتي تضمنت مجموعة من المطالب المتنوعة التي تهدف إلى إصلاح أوضاع الجزائريين، وتحقيق آمالهم وطموحاتهم.⁽³⁾

كما سبق تلك الاحتجاجات وُقُودٍ وعرائضٍ أُرسِلَ بها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بوانكاريه- POINCARÉ⁽⁴⁾ حيث اتسمت بلهجة الاعتدال في مخاطبة السلطات الفرنسية، زيادة على استخدام الصحافة للتعبير عن الوضع (= وخاصة الفرنسية منها)، وقد تزامن ذلك مع اتساع دائرة الاحتجاج والمظاهرات كما سبق الذكر⁽⁵⁾، وهو ما- أفتع فرنسا بأن دوام الحال في الجزائر من المحال، على اعتبار أن الاحتفاظ بالحالة الراهنة غير ممكن-، وأن كل هذا سوف يؤدي إلى - خسارة- فرنسا للجزائر.⁽⁶⁾

(1)- يقضي هذا القانون بإجبارية التجنيد بالنسبة للجزائريين المولودين سنة 1890م، مع عدم منح الإعفاء لأي شخص كان.

(2)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص 213-214.

(3)- أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري- جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي-، م و ك، الجزائر، 1986، ص 67.

(4)- ريمون بوانكاريه-Raymond POINCARÉ: (1860م-1934م)، سياسي فرنسي، ترأس الجمهورية الفرنسية بين 1913م إلى غاية 1920م، يعتبر من بين المحافظين، ورغم ذلك لم تبلغ تلك المحافظة حد الرجعية، كل ما كان يصبوا إليه هو صيانة فرنسا وحمايتها من الخطر الألماني، عمل طوال ح ع 1 على الحفاظ على الوحدة الوطنية..، حول هذه الشخصية ينظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 116.

(5) - Mahfoud KADDACHE, histoire du nationalisme Algérien (question nationale et politique Algérienne 1919- 1951), T1, éd- SNED, 1981, p75.

(6)- عبد القادر جغلول: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر- سليم قسطون، دار الحداثة للنشر، بيروت، ط1، 1984، ص221.

وبهذا، وُضعت فرنسا أمام الأمر الواقع، اعتبارا من الوقائع والظروف التي دفعت بها إلى إدخال بعض-الإصلاحات- إلى الجزائر، الشيء الذي انتقد فيه سعد الله وبشدة كلام توينبي-Toynbee⁽¹⁾ حول تلك الإصلاحات التي اعتبرها نتيجة للمبادرة الفرنسية، وليست نتيجة لأي ضغط من أي حركة سياسية منظمة من طرف -الأهالي-، واعتبر سعد الله أن تلك الإصلاحات هي في الأساس محطة وصولٍ لرحلةٍ بدأت سنة 1914م.⁽²⁾

ومن هذا المنطلق، فقد كانت وزارة الحرية أول من فكر في منح الجنود الجزائريين صفة المواطنة الفرنسية التي وُعدوا بها منذ أوت 1914م، ولهذا سجل كاتب الدولة للشؤون الخارجية آبل فيري- Abel FERRY⁽³⁾ القضية في جدول الأعمال لتاريخ 31 ديسمبر 1914م، فيما نَوّه بالدور البارز للجنود الجزائريين في سبيل فرنسا، مذكراً بأن بلده تَعْتَبِر ذلك دَيْناً على عاتقها.⁽⁴⁾

وعلى هذا الأساس، سجلت السنوات العشر الأولى بعد نهاية الحرب (1919م-1929م)- تطورا ملموسا بالنسبة للأهالي- كما سبق الذكر تحت تأثير الإقامة في فرنسا جراء التجنيد والهجرة للعمل والانخراط في النقابات، وأصبح هؤلاء (= الأهالي) أكثر تفتحاً مما كانوا عليه سابقا، الأمر الذي أدى إلى نوع من الوعي، من منطلق الاعتراض بالحجج والعرائض والوفود إلى جانب الانخراط في الجمعيات- والشعب الحزبية-.⁽⁵⁾

(1)- جوزيف أرنولد توينبي- Joseph Arnold TOYNBEE: (1889م- 1975م)، مؤرخ وفيلسوف بريطاني، صاحب نظرية التحدي والاستجابة، عالج مشكلة الحضارة التي لا تنشأ حسب رأيه إلا في البيئة الصالحة لتحدي شعبٍ ما، له العديد من المؤلفات أشهرها دراسة للتاريخ A study of History، ينظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 147.

(2)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية...، ج 2، المرجع السابق، ص 257.

(3)- آبل فيري- Abel Ferry: (1881م-1918م)، ولد بباريس، سياسي من عائلة عريقة، عين أمينا للجمهورية الفرنسية من 13 جوان 1914م إلى 29 أكتوبر 1915م، يعتبر فيري حجر الأساس في اللجنة العسكرية للغرفة البرلمانية، ينظر: Baumont MICHEL, Abel Ferry et les étapes du Contrôle aux Armées (1914 – 1918), Rev- d'Histoire Moderne et Contemporaine, vol-15, janvier –mars 1968, p 162.

(4)- شارل روبر آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م، ج 2، تر- م. حاج مسعود و ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 857.

(5)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير..، المصدر السابق، ص 131.

وعليه، ففي سنة 1918م قدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية، مشروعاً خاصاً يقضي بإدخال بعض الإصلاحات إلى الجزائر، والذي (= المشروع) كان قد سبقه العديد من المشاريع التي تصب في قالب واحد، أبرزها مشروع موتيه⁽¹⁾ - MOTET⁽²⁾، والذي تمخض عنه إصلاحات 1919م، حيث فتحت تلك الإصلاحات المجال أمام النخبة الجزائرية للتعبير عن مواقفها.⁽³⁾ وعلى هذا الأساس، ومع مستهل السنة البرلمانية، درست غرفة النواب في 07 نوفمبر 1918م مشروع جونار - JOUNARD⁽⁴⁾ الذي دار نقاش كبير حوله بين مؤيِّدٍ ومعارضٍ، حيث نادى البعض من مؤيدي المشروع بالسماح للمنتخبين - الأهالي - بالتصويت في نفس القائمة الانتخابية الفرنسية، ويبدو أن ليس للأمر أهمية، اعتباراً من زيادة القاعدة الانتخابية لا زيادة أو إدراج نوابٍ من الجزائريين في المجالس المنتخبة، ولعل في ذلك تعبير عن تأسف أنصار الاندماج.⁽⁵⁾

(1) - موريس موتيه - Mouris Motet: ولد في عام 1876م، عمل في بداية الأمر كمحام، يعتبر موتيه من بين مؤسسي رابطة حقوق الإنسان عام 1898م، انتخب كنائب اشتراكي لمقاطعة رون - Rhône بين سنتي (1914م - 1929م) كما أصبح وزيراً للمستعمرات في حكومة الشعبية..، للاستزادة حول هذه الشخصية ينظر، سباعي سيدي عبد القادر: مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية (1870م - 1940م) الجزائر أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 152

(2) - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 70.

(3) - محمد ناصر: المقالة الصحفية في الجزائر، (نشأتها، تطورها، أعلامها 1903م - 1931م)، ش و ن ت، الجزائر، 1978، ص 44.

(4) - سيلستين شارل أوغست جونار - célestin Charles August JOUNARD: ولد سنة 1857م، درس في سان أومار - Saint Omer، لينتقل فيما بعد إلى باريس لإتمام دراسته في كلية الحقوق، ترأس وزارة الأشغال العامة، كما عين نائباً لجمهورية مواليا للحكومة سنة 1889م، عُيِّن حاكماً عاماً على الجزائر لثلاث مرات، كان آخرها بين سنتي 1918م - 1919م، للاطلاع أكثر حول هذه الشخصية راجع كلا من، حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين 1870م - 1895م، دار الهدى عين مليلة، 2012، ص 243، وكذلك :

Louis MILLOIT: Le gouvernement de l'Algérie, pub- du comité nationale métropolitain du centenaire de l'Algérie, Algérie, (sd), p 37.

(5) - عبّ مولييه - Mullet عن تأسفه في جريدة l'Humanité (08 نوفمبر 1918م) نحو قوله: " بالتأكيد كلنا نريد أكثر من ذلك...، كلنا نسعى لتمكين - الأهالي - من أن يصبحوا مواطنين دون أن يتخلوا عن قانونهم الخاص...، وكلنا نرغب في أن نضمن لهم تمثيلاً في الغرفة ومجلس الشيوخ،.. سنتوصل إلى ذلك فيما بعد" ..، للتدقيق راجع، شارل روبيير آجرون: الجزائريون المسلمون..، المرجع السابق، ص 867.

وعليه، وبفضل نضال الحركة الوطنية الجزائرية⁽¹⁾، وضغوطات بعض الفرنسيين ذوي الضمائر الحية، خاصة بعد مشاركة الجزائريين في ح ع 1 إلى جانب فرنسا و- كمكافأة⁽²⁾ - على ذلك، تم إدخال بعض الإصلاحات⁽³⁾ إلى الجزائر متمثلة في قانون إصلاحات 04 فيفري 1919م، والذي جاء ببعض المبادئ الخاصة بالعلاقات الجديدة بين الجزائريين وفرنسا.⁽⁴⁾

1-2 قانون 04 فيفري 1919م، سؤال المحتوى:

أدت جهود العمال والجنود الجزائريين وتضحياتهم خلال ح ع 1 بالإضافة إلى موجة الغضب التي سادت الجزائر في ظل قيام اليسار الفرنسي⁽⁵⁾ بتأييد حركة الإصلاح في الجزائر، ورَفُض جورج كليمنصو-Georges CLEMENCEAU⁽⁶⁾ الإذعان لسلطة الكولون وضغوطاتهم⁽¹⁾ إلى إدخال ما يعرف بإصلاحات 1919م⁽²⁾ التي أكثر ما يقال عنها أنها - معتدلة-⁽³⁾.

(1) - نقصد بالحركة الوطنية الجزائرية هنا، الإطار الضيق لها من خلال نشاط الأمير خالد وبعض المنتورين، وهذا عبر العرائض واللوائح التي رفعوها إلى سلطات الاستعمار الفرنسي قصد تحسين الأوضاع، بالإضافة إلى مجموعة الاحتجاجات والمظاهرات التي قامت في الجزائر، على اعتبار أن كلا من هذه النشاطات تدخل ضمن المقاومة السياسية في إطار الحركة الوطنية.

(2) - هناك من المؤرخة من اعتبر أن هذه الإصلاحات هي مكافأة للجزائريين جزاءً تجنيد البعض في ح ع 1 إلى جانب فرنسا، وهناك من أرجع سببها إلى انسداد الوضع حيث يستحيل استمرار الوضع السائد آنذاك على تلك الحالة دون إدخال إصلاحات.

(3) - عبّر كثير من المؤرخة الجزائريين عن هذه الإصلاحات بنوع من السلبية واعتبرها إصلاحات واهية، ولا ترقّ حتى لتسميتها إصلاحات، وهذا من منطلق ما جاءت به، فقد عبّر عنها محفوظ قداش وسمّاها الإصلاحات الهزيلة، أما أبو القاسم سعد الله فقد عبّر عن تلك الإصلاحات بسياسة ذر الرماد في الأعين.

(4) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المرجع السابق، ص 272.

(5) - يتجلى هذا التيار في كل من الحزب الشيوعي إلى جانب الحزب الاشتراكي الفرنسيين، ويرتكز هذا التيار على مبادئ متعددة تصب في مناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر في العالم، وقد بقيت أحزاب اليسار الفرنسية وفيه لمبادئها وتوجهاتها خاصة بعد نهاية ح ع 2 وبداية الثورة التحريرية، اللهم إذا استثنينا الأحزاب اليسارية الفرنسية المتطرفة..، ينظر زبير رشيد: موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 9، 2013، ص 144.

(6) - جورج كليمنصو - Georges Clemenceau: (1841م - 1929م)، سياسي راديكالي فرنسي، درس الطب قبل دخوله غمار السياسة، وبذلك يعتبر أحد أبرز رجالات السياسة الفرنسية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، ترأس مجلس الوزراء بين سنوات (1906م - 1909م) و(1918م - 1920م)، كما ترأس الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح المنعقد في 1919م في فيرساي والذي قدم فيه كليمنصو تسهيلات أو تنازلات بشأن مناطق في الشرق الأوسط بالنسبة للبريطانيين مقابل مناطق أخرى، يعرف بالنمر le Tigre، ترك آثارا وكتبا عديدة أهمها: ديموستين - Démosthène، للتعقق والاستزادة في هذه الشخصية ينظر كلا من ماجد حلاوي: فرنسا والبحث عن موقف من قضية سوريا خلال ح ع 1، صحيفة البناء، السنة 7، ماي 2015،

هذا، وقد أدخل كليمنصو بعض التعديلات على القانون⁽⁴⁾ من أجل - تحسين العلاقة الفرنسية الجزائرية التي سادها التوتر طيلة القرن 19م-، وقُدِّم القانون على أساس أنه هدية للجزائريين ومكافأة لهم جراء تفانيهم في جبهات القتال في ح 1ع، حيث يُمكن هذا القانون لهؤلاء من دخول- الحظيرة- الفرنسية، وهي في الأصل محاولة لتسهيل مهمة الاستعمار، على اعتبار أن من أدججوا تم توظيفهم في خدمة إدارة الاحتلال.⁽⁵⁾

= ص 12، صباح كريم رياح الفتلاوي وباحث إيمان نصيف جاسم: مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام 1919م (دراسة تحليلية)، مجلة دراسات الكوفة، الكوفة، ع 6، 2008، ص 267، وكذلك:

Maurice LE BLOND, **Georges Clemenceau (biographie critique)**, éd-E.SANSOT C^{ie}, Paris, (s d), pp 8- 9.

(1) - لقي ذلك القانون وتلك الإصلاحات، معارضة أيضا من طرف حكام المقاطعات الثلاث (قسنطينة، الجزائر، وهران)، ولهذا يمكن اعتبار أن محاولة إدخال هذه الإصلاحات (= قانون فيفري 1919م) هي انتصارٌ على اللوبي الكولونيالي ذو الأيدي الضاغطة في دوايب السلطة الفرنسية، وهي الفئة التي ترفض إدخال كل إصلاح إلى الجزائر، على اعتبار أن كل ذلك يضر بمصالحهم الشخصية في ذلك البلد، وعليه، أمام ذلك التعاطف وذلك الموقف من كليمنصو سَيَقِفُ بَرِّمَانِيُو الجزائريين من الأوربيين - كحاجز وسد منيع- ضد وصول كليمنصو إلى رئاسة الجمهورية..، للاستزادة ينظر، فرحات عباس: المصدر السابق، ص 23.

(2) - يرتكز الكولون في سياستهم القائمة على الضغط ورفض الإصلاحات في الجزائر على قرار 23 أوت 1898م، والذي أعطى للحاكم كل السلطات بخصوص المشاكل العسكرية والمدنية باستثناء وزارتي العدل والتربية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق حلم الكولون لما يملكونه من ضغط في المجلس الوطني والدوائر المالية، وبناء على هذا القرار، فقد أصبح الحاكم العام يستند في حكمه إلى مجلس استشاري (= مجلس الحكومة الأعلى) إلى جانب نواب ماليين منهم جزائريين موالين لفرنسا ومعروفين بخدمتهم لها..، للتعلم في هذا الصدد ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج 2، المرجع السابق، ص 28.

(3) - بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي الجزائري (سلسلة جهاد شعب)، دار النفائس، بيروت، ط 2، 1984، ص 51.

(4) - يعتبر قانون فيفري 1919م من بين التشريعات- الهامة- الصادرة في الجزائر بعد القرار المشيخي - Sénatus Consulte الصادر في 22 أبريل 1863م، والذي يمكن اعتباره تعويضا لقانون 1919م من منطلق أنه بقي مشروعا دون تطبيق منذ جويلية 1865م، من خلال عدم منح الجنسية الفرنسية لجموع الجزائريين بالمقارنة مع قانون كريميو-Cremieux- الصادر في 24 أكتوبر 1870م، والذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر..، للتدقيق في هذه النقطة ينظر كلا من:

Rodolphe Darest DE LA CHAVANNE, **de la propriété en Algérie**, loi de 16 juillet 1851, Sénatus -Consulte du 22 avril 1863, 2^{eme} éd, 1864, p 242.

وكذلك محمد الوكيل: تاريخ اليهود في القارة الإفريقية، ج 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 161.

(5) - كمال خليل: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر- التأسيس والتطور (1850م- 1951م)، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008، ص ص 146- 147.

هذا وقد قام كليمنصو بتعديل القانون، وخاصة فيما تعلق الأمر بعلاقة الجزائريين بفرنسا والتي عرفت تفهقرا طيلة ق19م، واعتبر القانون- هدية- للجزائريين المشاركين في ح ع1⁽¹⁾، فبعد مشاورات عديدة بين الحاكم العام في الجزائر وكليمنصو، بادرت الحكومة الفرنسية في فيفري 1919م إلى اتخاذ قرارات سياسية لترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بإصلاحات من جهة، وتتعترف لهم بالدور الفعال الذي قاموا به خلال ح ع1 من جهة أخرى، وتمثل هذا القرار في منح التصويت في الانتخابات المحلية لقرابة 421000 جزائري، وإعطائهم ما كان للفرنسيين من امتيازات.⁽²⁾

أصدرت إدارة الاستعمار الفرنسي قانون فيفري 1919م والذي يتضمن شطين اثنين، يضم كل شطر مجموعة من المواد، فبالنسبة للشطر الأول من القانون الذي حمل عنوان: "كيفية تَمَتُّع الجزائريين بالمواطنة الفرنسية" ضمَّ هذا الشطر 11 مادة، أما بخصوص الشطر الثاني فقد جاء بعنوان: " النظام السياسي - للأهالي - المسلمين الجزائريين غير المواطنين الفرنسيين" ضم هو الآخر 5 مواد.⁽³⁾

وقد صدر القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية ليوم 6 فيفري 1919م، حيث ضم المواد الآتية⁽⁴⁾ والتي تسمح - للأهلي - الجزائري التمتع بالمواطنة الفرنسية، ومنه الحصول على حق الانتخاب⁽⁵⁾:

- * السماح للجزائريين بالتجنس بالجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية.
- * إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب. * إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.
- * إلغاء القانون التعسفي الذي كان يمنع الجزائريين حق الرعي في الغابات، ويفرض عليهم حراستها بجانا، وغرامة جماعية ما إن حدث حريق مهما كان السبب.
- * وضع حد لنهب الأراضي الشخصية وأراضي القبائل والأعراش الجماعية.

(1) - Charles Robert AGERON, de l'Algérie Française à l'Algérie algérienne, éd- BOUCHENE, Paris, 2000, p 142.

(2) - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 216.

(3) - ANT, sér A ,car 278, dos 19, date de (1919).

(4) - journal officiel de la république Française, n^o 68, 51^{eme} année, 06 février 1919, pp 1358- 1359.

(5) - حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: الجزائر بين الأمس والغد، دار القاهرة، مصر، (د ت ن)، ص 38.

* منح حق الانتخاب والترشح لكل جزائري مستوفٍ لجملة من الشروط منها⁽¹⁾:

- تأدية الخدمة العسكرية. - حامل للنياشين أو مالك للأرض.

- أن يكون موظفا أو تاجرا أو حاملا لشهادة تعليم متوسطة أو عُلْيَا.

* وقد نص قانون فيفري 1919م كذلك بالسماح لبعض الجزائريين بالتجنس بالجنسية الفرنسية، مع

التخلي عن أحوالهم الشخصية⁽²⁾، وبخصوص التجنس فقد اشترط:

- بلوغ سن 25 سنة من العمر، كما يجب أن يكون أعزبا أو متزوجا من زوجة واحدة.

- التمتع بالحقوق السياسية بعدم محاكمته من قبل بجرمة.

- المكوث في بلدية الإقامة أو في مستعمرة أو مقر محمي فرنسي لمدة سنتين.⁽³⁾

وقد بدت هذه الشروط بسيطة في ذهن المشرع الفرنسي، الأمر الذي أدى به إلى صياغة شروط

أخرى مكملة للشروط السابقة الذكر، والتي يجب توفر أحدها لطلب المواطنة الفرنسية⁽⁴⁾، منها⁽⁵⁾:

- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك تمنحها له السلطات العسكرية.

- معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، وأن يكون من أصحاب الأملاك، مزارع في الريف أو مالك

من الملاك في المدينة بتقديم عقود تثبت ذلك، أو إيصالات عن دفع الضرائب لمدة سنة.

- أن يكون موظفا أو متقاعدا، أو من المنتخبين لشغل منصب عام، وأن يكون حائزا على أحد

الأوسمة الفرنسية.

- أن يبلغ 21 سنة من العمر، وأن يكون لأب جزائري هو الآخر تجنس بالجنسية الفرنسية.

(1) - Augustin BERQUE, écrits sur l'Algérie, pré- Jacques BERQUE, éd- édu-sud, Aix en Provence, 1986, pp 158- 159.

(2) - Sylvie THENAULT, violence ordinaire dans l'Algérie coloniale, éd- Média Plus, Constantine, 2012, pp 238- 239.

(3) - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 273.

(4) - عايدة حباطي: التجنس وموقف الجزائريين منه 1919م- 1939م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003 - 2004، ص 98.

(5) - Claude COLLOT et Jean Robert HENRY, Le mouvement national algérien 1912-1954 (textes), éd- L'harmattan, 1990, pp 23- 24.

3-1 قراءة في قانون الرابع فيفري 1919م:

تميز في هذا القانون شقين اثنين، بين توسيع الدائرة الانتخابية⁽¹⁾ من جهة، واكتساب المواطنة الفرنسية بالنسبة للجزائريين الذين تخلو عن أحوالهم الشخصية من جهة أخرى، فبالحديث عن الانتخابات يمكننا القول أن القانون قد وسع قليلا من التمثيل النيابي⁽²⁾ بالمجالس المنتخبة خاصة منها المجالس البلدية⁽³⁾، وبالوصول على صفة المواطنة لدى البعض، ترتب عنه زيادة في القاعدة الانتخابية، يمكن تفسيرها بالجدول الآتي⁽⁴⁾:

السنة:	في عام 1914م:	مع حلول سنة 1919م:
الناخبون:	719 ناخبا.	917 ناخبا.
المستشارون في البلدية:	6 مستشارين.	12 مستشاراً
المستشارون العامون في المحافظة:	6 مستشارين.	10 مستشارين.

* جدول يمثل عدد الناخبين والمنتخبين من الجزائريين بين 1914م و 1919م *

(¹) - مما تجدر الإشارة إليه أن مرسوم 06 فيفري 1919م قد رفع من عدد المستشارين العامين المسلمين من 18 إلى 29 (أي ربع العدد الإجمالي)، وعليه ارتفعت الهيئة الناخبة من 5090 منتخب إلى 103149 منتخب، كما استُثني الناخبون المسلمون الجزائريون من قانون - الأهالي-، بالإضافة إلى ذلك سمح قانون 1919 بتقلد الوظائف العمومية الفرنسية، باستثناء 42 وظيفة تتعلق بالحكم والسلطة، والتي تم تحديدها في مرسوم 26 مارس 1919م..، للاستزادة في هذا الموضوع ينظر، شارل روبر آجرون: المرجع السابق، ص ص 278 - 279.

(²) - كرس قانون 04 فيفري 1919م هيمنة الكولون على الحياة السياسية، إلا أنه سمح للنخبة الجزائرية بانتزاع عدة عهد بعد ترشحهم في الهيئة الثانية، كانت هذه العهد قبل هذه الإصلاحات حكراً على مرشحي الإدارة (= بني وي- وي)، غير أن حركة الشباب الجزائري وهي في عز نشاطها سنة 1919م أصيبت بزعة في صفوفها، ويرجع الأمر في ذلك إلى الاختلافات الأيديولوجية والنزاعات الشخصية..، للتعلم في هذا الشأن ينظر، غي برفيلي: النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880م- 1962م)، تر- محمد حاج مسعود وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 142.

(³) - إبراهيم مهديد وحليمة مولاي: النشاط السياسي للنواب الجزائريين بمدينة تلمسان فيما بين 1919م- 1925م في ظل إصلاحات 1919م، مجلة الحكمة، ع10، السداسي الأول (جانفي- جوان 2017)، ص 308.

(⁴) - Mahfoud KADDACHE, la vie politique à Alger de 1919 à 1939, éd-ENAG, Alger, 2009, p 38

لا يمكن - إغفال ما جاءت به هذه الإصلاحات-، من رفع عدد الناخبين الجزائريين من 40 إلى 400 ألف منتخب، وعلى هذا الأساس، أصبح للجزائريين الحق في انتخاب ممثلهم في المجالس الانتخابية العامة⁽¹⁾، وقد أصبح - الأهالي - بمقتضى ذلك ينتخبون مستشاريهم في المجالس العامة، شريطة ألا يتجاوز عدد المنتخبين الربع.⁽²⁾

كما أن هذه الإصلاحات - زادت - من عدد النواب المسلمين⁽³⁾ في المجالس البلدية إلى 04 نواب لكل بلدية تضم بين 100 و1000 نسمة، في ظل عدم تجاوز عدد النواب المسلمين 1/3 نواب المجلس، مقارنة مع 1884م، حيث لم يكن العدد يتجاوز 1/4 نواب المجلس، وإذا رفع القانون من عدد النواب في المجالس العامة، فقد تم تحديده أيضا بعدد لا يتجاوز 12 نائبا في كل مجلس عام، وبالتالي كرس القانون طرح الإدارة الاستعمارية دون تحقيق الديمقراطية.⁽⁴⁾

وعلى هذا الأساس، فقد تضاربت الآراء حول هذه الإصلاحات التي اعتبرها البعض إصلاحا هاما، فيما اعتبرها البعض الآخر عملا ضئيلا، فمن جهة زادت من القاعدة الانتخابية، وبالمقابل وضع قانون الإصلاحات عراقيل كثيرة أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية، فيما اعتبره المؤرخ الإنجليزي تُوَيْني تشريعا محافظا، في ظل عزوف البعض عن التجنس بحكم رؤية الجزائريين لذلك المتجنس الذي يعتبر خسيساً.⁽⁵⁾

(1) - Guy PERVILLE, La politique algérienne de la France (1830-1962), éd- Le Seuil, Paris, (s d), p 29.

(2) - كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930م إلى سنة 1939م، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 1983 - 1984، ص 37.

(3) - تتساءل عما إذا كانت تلك الزيادة زيادة فعلية؟ مثَلت الزيادة في عدد الأعضاء زيادة رمزية فقط، وهذا بالاستناد إلى معدل ترشح الجزائريين الذي انخفض ضمن القوائم الانتخابية من منطلق الشروط التعجيزية (والتي سبق ذكرها في إطار التمتع بالمواطنة الفرنسية)، فالمتبع للعملية يلمس أن عدد المترشحين الذين كانت تقبل ترشيحاتهم غالبا ما كانت بين المترشح الواحد إلى الأربع مترشحين فقط، بالمقارنة مع عدد الفرنسيين الذي طغى القوائم الانتخابية، ينظر عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 238.

(4) - محمد بكار: المرج السابق، ص ص 44 - 45.

(5) - منع قانون 1919م الجزائريين من الحقوق السياسية على اعتبار أن قانون - الأهالي - لم يُلغ بعد، كما حرم هذا القانون من التجنيس كل من تنقل خارج بلديته وفقا لشرط الإقامة فيها لمدة سنتين، ينظر أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 276.

غير أن فرحات عباس⁽¹⁾ عبّر عن قانون 1919م أو قانون الإصلاحات أنه بمثابة المتنفس للتمثيل الإسلامي، على اعتبار أنه فسّح المجال أمام الجزائريين لتمثيلهم من طرف جزائريين يدافعون عن مصالحهم ويتولون انشغالاتهم، وهو الأمر الذي عبّر عنه فرحات عباس في العديد من المقالات الصحفية، وهذا من خلالها عن استبشاره بهذه المبادرة.⁽²⁾

إلا أنّ ما يعاب على القانون عدم التساوي في أعضاء المجالس المنتخبة وهو ما اعتبر إجحافا، من منطلق أن عدد النواب في تلك المجالس لا يمثل سوى 3/1 من النواب في المجلس البلدي ككل، أي 12 نائبا من أصل 48 نائبا مسلما والبقية هم نواب فرنسيون، وهذا دليل على الإجحاف الممارس من طرف الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين، بالإضافة إلى اعتبارها إصلاحات واهية.⁽³⁾

وبالتالي، جاء قانون 1919م بإصلاحات محدودة، فقد وسع فقط كما سبق الذكر من الهيئة الانتخابية وزاد من عدد النواب المسلمين إلى 4 أعضاء لكل 100 إلى 1000 نسمة إلى غاية 20 عضوا في البلديات التي بلغت 15001 فأكثر⁽⁴⁾، كما زاد من سلطات النواب، في ظل عدم السماح للنواب المسلمين المشاركة في انتخابهم لتلك المناصب السلطوية، كما بقيت نسبة 3/1 إلى غاية 1944م.⁽⁵⁾

(1) - فرحات عباس مكّي: (1899م - 1985م)، ولد بدوار الشحنة في البلدية المختلطة الطاهير التابعة لولاية جيجل، من أسرة فلاحيّة ميسورة الحال، انتقل من المدرسة القرآنية إلى المدرسة الحديثة ليتحقّق فيا بعد بالسوربون لدراسة الحقوق، حيث تأثر بالفكر التحرري في ظل ما كان يعانيه الشعب الجزائري من ظلم وتعسف، ركب أمواج السياسة في سن العشرين من خلال نشاطه الصحفي في الجرائد والمجلات خاصة جريدة الإقدام، الأمر الذي جعله من بين أبرز سياسيي الجزائر، ترأس الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى والثانية بين (19 سبتمبر 1958م و 27 أوت 1961م)...)، للتعلم في هذا الشخصية ينظر كلا من علي تابلت: فرحات عباس رجل دولة، مؤسسة ثالة للنشر، الجزائر، 2007، ص 3-4، وكذلك:

Benjamin STORA et Zakya DAOUD, Ferhat Abbas une autre Algérie, éd kasbah, Alger, (sd), p 18.

(2) - فرحات عباس: الشباب الجزائري..، المصدر السابق، ص 25.

(3) - إبراهيم مهديد: انتخابات الأهالي في وهران (1919م-1939م)، رسالة في الدراسات المعمقة، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 1978 - 1979، ص 22.

(4) - Augustin BERQUE, Op- Cit, p 160.

(5) - صالح بلحاج: الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1910م-1939م)، مطبوعات بن مرابط، قسنطينة، 2015، ص 21 - 22.

أما بالنسبة للشطر الثاني من القانون، والذي يخص التجنس⁽¹⁾ أو ما يعرف بدخول المواطنة الفرنسية، فقد جاء قانون 1919م مكملا للقرار المشيخي 1865م، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهذا بالرجوع إلى المادة الأولى من هذا القانون (= قانون 04 فيفري 1919م)، والتي جاءت كما يلي: "يمكن - لأهالي- الجزائر الحصول على صفة المواطن الفرنسي بموجب إجراءات القرار الصادر في 14 جويلية 1865م، وهذا القانون (= قانون 04 فيفري 1919م)".⁽²⁾

وقد منح قانون 04 فيفري 1919م- حق المواطنة- بالنسبة للجزائريين المسلمين الراغبين في التجنس والذين تتوفر فيهم مجموعة من الشروط⁽³⁾، والتي تجعل من هؤلاء مواطنين فرنسيين بالتجنس بناء على طلب التجنس، بعد استيفاء الشروط التي وضعت في إطار هذا القانون، على غرار شرط السن، كما أنه احتوى على مجموعة من الشروط الأخرى، والتي مثَّلت حجر عثرة في طريق الجزائريين لدخول- الحظيرة الفرنسية-، مقارنة مع قانون 1870م.⁽⁴⁾

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن قانون 04 فيفري 1919م، قد أعطى- متنفسا- لبعض الجزائريين الذين أرادوا الدخول ضمن المواطنة الفرنسية من خلال التجنس بالجنسية الفرنسية، وهو الأمر الذي فشل فيه (=منح الجنسية الفرنسية) القرار المشيخي -السيناتوس كونسيلت- 1865م، وبناء على تلك الجنسية، تم منح بعض الحقوق- للأهالي-، بدءا من حق الانتخاب.⁽⁵⁾

(1)- على اعتبار أن التجنس مسألة مسّت الجانب الاجتماعي، فإننا سنعالج تلك النقطة بالتفصيل في سياسة فرنسا في الجزائر في شقها الاجتماعي وتأثيراتها وتداعياتها.

(2)- وقوفا عند هذا القرار- أي القرار المشيخي 1865م- وعلاقته بقانون 04 فيفري 1919م في مسألة التجنس ومنح صفة المواطنة الفرنسية - لأهالي- الجزائر، فإننا نستنتج أن قرار السيناتوس كونسيلت كان فاشلا ولم يحقق شيئا بالنسبة للجزائريين، وهذا اعتبارا من صياغة قانون جديد (= قانون 04 فيفري 1919م) يتضمن الفحوى نفسها بالنسبة لتجنيس الجزائريين في ظل التخلي عن أحوالهم الشخصية...، للتدقيق في الموضوع ينظر، سيدي عبد القادر سباعي: المرجع السابق، ص 155.

(3) - Laure BÉLIVES, les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes d'une catégorisation, droit et société, N° 48, 2001, p596.

(4) - Shepard TODD, The Invention of Decolonization The Algerian War and the Remaking of France, University Press, New York, 2006, p 27.

(5) - Patric WEIL, le statut des Musulmans en Algérie coloniale (une nationalité Française dénaturée), EUI working paper, n° 3, 2003, p 14.

1-4 تأثيرات قانون 04 فيفري 1919م على الحياة السياسية في الجزائر:

يتضح مليا أن إصلاحات 1919م كانت هزيلة جدا، اعتبارا من أن السلطات الفرنسية قد صاغت بعض الإصلاحات بداية من 1900م لتهدئة الحركة الوطنية الجزائرية⁽¹⁾ في أوقات كانت عصبية بالنسبة لفرنسا، خاصة بين 1914م- 1918م حيث كانت الإصلاحات- واعدة- أما وبعد تحقيق فرنسا للنصر واستتباب الأمن، فقد أصبحت تلك الإصلاحات مخيبة للآمال.⁽²⁾ وبالتالي فإن الإصلاحات السياسية الهزيلة لسنة 1919م، قد خلقت إحباطا كبيرا لدى المثقفين الجزائريين وخاصة حركة الشبان الجزائريين⁽³⁾ الذين كانوا يتطلعون إلى محاولة الضغط على الأوربيين في الجزائر عبر حكومة باريس، زيادة على المطالبة بتمثيل نيابي أكبر وأحسن في البرلمان الفرنسي اعتبارا من أنه الجانب الأساس بالنسبة للجزائريين وهي النقطة التي أهملتها الإصلاحات تماما.⁽⁴⁾ ومما لا شك فيه أن التمثيل الجزائري داخل المجالس النيابية كان ضعيفا ومجحفا في ظل سيطرة ممثلي الكولون على أغلبية المقاعد، وبالموازاة مع استحواذهم على جل المقاعد النيابية، نجد القلة القليلة

(1)- الحركة الوطنية هي نضال خاضه أبناء البلد ضد المستعمر، قصد تحصيل بعض الحقوق خاصة في المجال السياسي، هذا وقد اختلف المؤرخة الجزائريون في ضبط تاريخ محدد لبداية الحركة الوطنية الجزائرية، فأبو القاسم سعد الله لا يفرق بين النضال السياسي في إطار الحركة الوطنية الجزائرية والنضال العسكري الذي تمثل في المقاومات الشعبية المسلحة، أما محفوظ قداش فقد اعتبر بداية الحركة الوطنية مع ظهور حركة الأمير خالد وعليه فهذه الحركة أمضت شهادة ميلاد الحركة الوطنية بالنسبة له، كما أنها رد فعل طبيعي على مجموعة من القوانين الاستثنائية أبرزها قانون التجنيد الإجباري 1912م..، وللتعمق ينظر كلا من عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 98، وأبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 77- 78، وكذلك يوسف منصارية: تطور الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919م- 1939م، م و ك، الجزائر، 1988، ص ص 9- 10.

(2)- أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص 279.

(3)- حركة الشباب الجزائري: أطلقت هذه التسمية في البداية على الشباب المثقف من طائفة اليهود في الجزائر، وفي حقيقة الأمر أن هذه الحركة قد مست الشباب الجزائري المتفرنس المدارس بالمعاهد الفرنسية حيث شغل معظمهم وظائف مرموقة، ظهرت هذه الحركة بداية القرن 20 م متأثرة بحركة الشباب التونسي وحركتي تركيا الفتاة وشباب مصر، ومع مرور الوقت اصطبغت هذه الحركة بالطابع الإسلامي الإصلاحي من خلال الدعوة إلى قيام نهضة عربية إسلامية في الجزائر، وللتعمق حول حركة الشبان الجزائريين ينظر كلا من الجمعي خري: حركة الشبان الجزائريين (1900م- 1939م)، ج 1، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 1993- 1994، ص 70، وكذلك عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 205- 206.

(4)- جمال قنان: المرجع السابق، ص ص 217- 218.

للجزائريين وهذه الفئة تعرف بـ " بني وي وي⁽¹⁾"، وبالتالي، يمكن القول أن الإدارة الفرنسية قد سيطرت على الوضع في الجزائر، ما ترتب عنه نوع من العقم السياسي في المنطقة بعدم وجود معارضة، ويعزو ذلك إلى تحكم نواب الكولون في قرارات المداولات داخل المجالس المنتخبة.⁽²⁾

وبمقارنة التضحيات الجسام للجزائريين في ح 1 ع بتلك الإصلاحات، فإن آمال هؤلاء قد خابت، كَوْنَهُمْ كانوا يطمحون ويطمعون للارتقاء إلى مصاف- المواطنة الفرنسية- بما تقتضيه سياسة التجنس، في ظل الحفاظ على أحوالهم الشخصية⁽³⁾، وفي ظل ذلك، نشط الأمير خالد عبر عديد المحاولات الرامية إلى توحيد صفوف المناضلين الجزائريين وتشجيعهم على خلق حزب موحد، وذلك قبل المشاركة في الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في نوفمبر من 1919م، ولعل هذه الإستراتيجية جعلت من والي الجزائر لوفيبور- Lefebure الذي تخوف من تلك الوحدة، يعمل على زرع التفرقة بين الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين، لاسيما بث الشتات بين المثقفين.⁽⁴⁾

وعليه فقد انقسمت النخبة على نفسها حول قضية الاندماج، وقد ظهر ذلك الانقسام جلياً في قيادة النخبة أثناء الانتخابات البلدية في العاصمة 1919م، والتي كانت تحصيل حاصل بالنسبة لإصلاحات 1919م، وعليه فقد كان الصراع محتدماً بين جبهتين اثنتين، نادى الأولى بالاندماج بزعامة ابن تامي⁽⁵⁾، فيما نادى الثانية بالمساواة في ظل الأحوال الشخصية بزعامة الأمير خالد.⁽⁶⁾

(1) - بني وي- وي: يمثلون كتلة الموالين لفرنسا من الأغنياء والمرابطين والمتقاعدين (الحزب المحافظ)، والذين لا يردون بلا أبداً.

(2) - جمال قنان: المرجع السابق، ص 218.

(3) - كلثومة بن رمضان: المرجع السابق، ص ص 16- 17.

(4) - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 220.

(5) - أبو القاسم ابن تامي: ولد في 1873 بمدينة مستغانم، من عائلة عريقة اعتباراً من أن والده كان باشا، درس الطب بمعهد مونتبلييه- Montpellier، ورغم كونه طبيباً إلا أنه ضلع في السياسة التي دخلها قبل ح 1 ع من خلال نشاط الانتخابات التي خاض غمارها في كل من 1903م- و 1913م، تجنس بالجنسية الفرنسية وطالب في ظل ذلك بإصلاح أوضاع الجزائريين توفى في 1937م، ينظر كلا من عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر في القرنين 19م- 20م، ج 2، منشورات مخبر الدراسات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 30، وكذلك الجمعي خمري: حركة الشبان...، ج 2، المرجع السابق، ص 242.

(6) - كلثومة بن رمضان: المرجع السابق، ص 17.

وعلى إثر هذا الانقسام، ظهر قطبان للحركة الوطنية الجزائرية⁽¹⁾، بالإضافة إلى مساعي الأمير خالد في البحث عن نضالين بآتم معنى الكلمة، لا منحرفين يكتفون بالمطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب الجزائري، في ظل الاختلاف بين القطب الأول من جماعة الشبان والقطب الثاني أنصار الأمير خالد، نادى الأول بالإدماج، بينما طالب الثاني بالمساواة.⁽²⁾ وبالتالي، شكلت الجبهة الثانية- أي حركة الأمير خالد- أول حركة سياسية طالب من خلالها الأمير خالد بأن يصبح الجزائري- ذو قيمة-⁽³⁾، كما عارض من خلالها كذلك وبشدة كل الشروط التي تتعلق بالتخلي عن الأحوال الشخصية من أجل تطبيق مقررات قانون 04 فيفري 1919م، وقد أطلق سعد الله على هذه الحركة تسمية "الحزب الإصلاحى".⁽⁴⁾

وقد شكلت هذه الحركة (= حركة الأمير خالد) والتي كانت استمرارا لحركة الشبان الجزائريين منعطف الانبعاث السياسي في الجزائر خلال القرن 20م، فمع 1919م ازدهرت حركته السياسية على إثر 03 أحداث بارزة كان لها الأثر البالغ في ذلك الازدهار الذي طال تلك الحركة⁽⁵⁾ وهي:

* انعقاد مؤتمر الصلح- قصر فيرساي- في باريس 1919م.

(1)- تتساءل عن أسباب ذلك الانقسام؟ على اعتبار التباين في الرؤى حول قانون 04 فيفري 1919م بالنسبة للمسلمين، وخاصة الأطراف التي- ستأخذ على عاتقها مهمة النضال السياسي-، فقد اعتبره البعض خدمة لمصالح الجزائريين فيما اعتبره الأمير خالد المتحدث باسم "حركة الشبان الجزائريين" وهما لأن الشعب الجزائري لم يقتنع به وما جاء به من إصلاحات، ولعل هذا التضارب جسد الانقسام...، للتعلم في هذا الصدد ينظر هدى معزوز: الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830م - 1962م، مجلة المصادر، ع11، (عدد خاص حول المقاومة والحركة الوطنية)، السداسي الأول 2015، ص ص 202-203.

(2)- أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 76.

(3)- Charles ROBERT AGERON, politiques coloniales au Maghreb, presses universitaire de France, paris, 1972, p 254.

(4)- سمي بعض المؤرخة من الفرنسيين هذه الحركة بالحزب الوطني الإسلامي الاشتراكي (P.N.M.S)، كما سميت كذلك بكتلة المنتخبين الجزائريين (F.E.A)، للتدقيق ينظر سليمان قريبي: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940م- 1954م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011، ص 60.

(5)- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م- 1962م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006، ص 22.

* صدور قانون 04 فيفري 1919م.

* انتخابات مجلس بلدية الجزائر العاصمة في نوفمبر من عام 1919م.

في هذه الانتخابات⁽¹⁾ سعى الأمير خالد جاهدا للفوز فيها، وهو ما حدث، حيث فازت قائمة الأمير خالد التي دعت إلى التمسك بالأحوال الشخصية في ظل الهوية العربية الإسلامية، ورفضت التخلي عن كل ما يمس بتلك الهوية، ضد قائمة بن تامي الداعية إلى الاندماج.⁽²⁾

رغم النجاح الباهر الذي أحرزه الأمير خالد في الانتخابات كما سبق الذكر، إلا أن إحساسه تجاه كلمته الغير مسموعة والارتجالية في القرارات التي تخص الجزائر من طرف النواب الآخرين، دفعه بالاستقالة سنة 1921م⁽³⁾ من المجلس المنتخب، إلا أنه لم يمه نشاطه، بل ناضل من جديد وبجهد عن مناضلين جدد أكثر عزيمة وحزما، وهو ما تكفل بتشكيل حزب الأخوة أو الإخاء الجزائري La Algérienne Fraternité في 23 جانفي 1922م.⁽⁴⁾

(1) - فاز الأمير خالد بقائمه في الانتخابات الأولى لسنة 1919م والتي أُلغيت بسبب تقرير ابن تامي الذي رفعه والي الجزائر إلى باريس، والانتخابات التي أُجريت في أبريل - جوان 1920م والتي حقق فيها الأمير خالد نجاحا باهرا على منافسيه، خاصة وأن البعض من المنافسين كان مدعوما من طرف الإدارة الاستعمارية، حيث تمكن بذلك من الحصول على مقعد في المجلس المالي، ورغم فوزه إلا أنه أحس بأن كلمته غير مسموعة في ذلك المجلس الذي لا يريد خيرا للجزائر والجزائريين، ما أدى به إلى الاستقالة في 1921م ثم العودة إلى نشاطه ليستقبل بعدها سنة 1929م...، ينظر عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 221 - 222.

(2) - Pierre BERTE, genèse du code de la nationalité Française (1789- 1927), thèse de doctorat en droit, université Montesquieu, Bordeaux, 2010-2011, p597.

(3) - نساءل عن حقيقة الاستقالة، أكانت طوعية أم مفروضة؟ اعتبارا من النجاح الباهر للأمير خالد في الانتخابات زيادة على الشعبية التي يحظى بها في الأوساط الجزائرية، خاصة بعد الخطاب الحماسي والجياش التي ألقاه أمام الرئيس " ألكسندر ميلران" بمناسبة زيارته للجزائر، والذي عبر فيه الأمير خالد عن آهات وآلام الجزائريين ومعاناتهم وطموحاتهم مما أثار الخطاب حماس الشعب الجزائري الذي قابله بالتصفيق الحار والهتاف والمتواصل وزغاريد النسوة، الأمر الذي أثار حفيظة السلطات الاستعمارية التي لم تغفر له ذلك، بحيث صارت تضيق عليه وعلى أنصاره الذين تخلو عنه بفعل تلك المضايقات، حيث وجد بذلك نفسه وحيدا، زيادة على المساومات التي عرضت عليه من خلال الاختيار بين السجن والاستقالة مع تسديد ديونه المتركمة بسبب الإنفاق عن نشاطه السياسي زيادة على استمرار دفع الجراية التي كان يتقاضها باعتباره متقاعدا من الجيش والجراية الأخرى على اعتباره حفيد الأمير عبد القادر...، حول هذه النقطة ينظر أحمد النوي: افتتاحية اليوم الدراسي حول شخصية الأمير خالد الجزائري بمناسبة

الذكرى 50 لوفاته، الأحد 23 نوفمبر 1986م، نشر المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص ص 6-7.

(4) - سليمان قريبي: المرجع السابق، ص 61.

هذا وقد اختلفت تسمية هذه الجمعية أو هذا الحزب بين الأخوة الجزائرية أو الأخوة الإسلامية، حيث انخرط فيه مختلف شرائح المجتمع على اختلاف أعمارهم ونشاطاتهم، كما أنها مثّلت إحدى حلقات النضال السياسي ضد الإدارة الاستعمارية والكولون في الجزائر، كما كانت خطوة مهمة في التأسيس لظهور حزب سياسي جديد فيما بعد.⁽¹⁾

وقد طالبت هذه الحركة بـ⁽²⁾:

* تحسين أوضاع الجزائريين في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهيئة ظروف الجزائريين.

* مقاومة سياسة اللامساواة والظلم والتعسف، والدعوة إلى المساواة مع الفرنسيين.

* المطالبة برفع القوانين الاستثنائية والدعوة إلى العمل بالقوانين العامة (= المدنية).

* تطبيق فحوى قانون 04 فيفري 1919م.

* التمثيل النيابي للجزائريين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية.

* تأكيد البعد الواقعي للمطالب الجزائرية.

كل النشاط الحماسي السياسي للأمير خالد وجراته في طرح القضايا الوطنية وباعتباره خطيبا بليغاً، جعل كل ذلك منه محط متابعة الفرنسيين⁽³⁾، ونتيجة لنشاطه المضاد للسلطة الاستعمارية الفرنسية والكولون معا، فقد نفي إلى مصر سنة 1923م ومنها إلى باريس، إلا إن ذلك لم يثن من عزيمته وواصل مسار النضال مع المغتربين⁽⁴⁾، ليعود بعدها إلى سوريا موطنه بالولادة.⁽⁵⁾

(1) - نعني بالحزب الجديد حزب نجم شمال إفريقيا (E.N.A)، للتعمق ينظر كريم بن الشيخ: التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد (1912م - 1936م)، المجلة المغربية للدراسات التاريخية، مج 9، ع 1، 2018، ص ص 99 - 100.

(2) - كريم بن الشيخ: المرجع نفسه، ص ص 100 - 101.

(3) - بسام العسلي: المرجع السابق، ص 172.

(4) - هل واصل الأمير خالد نشاطه في أوربا؟ وما هي وسائل النضال؟ فعلا، بعد انتقال هذا الأخير من منفاه، قام بوضع برنامج سياسي لمتابعة حركته في تحرير الجزائر، وقد وسع نشاطه في أنحاء مختلفة من أوربا، حيث قام بالاجتماع بمبعوثي الحكومة السوفياتية الذين أكدوا له عطفهم ومساندتهم له في تحرير بلاده، زيادة على عقده لاجتماع مع القادة الشيوعيين بضواحي روما أواخر سنة 1923م... للتدقيق في الموضوع راجع أحمد النوي: المرجع السابق، ص 9.

(5) - محمد بكار: المرجع السابق، ص 66.

ولملاء الفراغ الذي تركه الأمير خالد حاول أنصاره مواصلة النشاط السياسي⁽¹⁾، حيث ظهروا في قسمين اثنين: كانت مطالب القسم الأول إصلاحية في ظل الإدماج متمثلة في " فيدرالية نواب مسلمي الجزائر"، وكان من أقطابها بن جلول⁽²⁾ وفرحات، بينما كانت مطالب القسم الثاني استقلالية وهي ما شكلت النواة الأولى لحزب نجم شمال إفريقيا- ENA.⁽³⁾

ولكن بعد نفي الأمير خالد، تبنى أصدقاؤه في مدينة الجزائر سكوتا حذرا حول المسألة الوطنية، فعلى عكس المودة التي عبّرت عنها الجماهير الشعبية للأمير الخطابي⁽⁴⁾ في الريف المغربي، فإن بعض المناضلين قد حادوا عن الطريق الذي حذّوه وقاموا بتدعيم إدارة الاحتلال، فالمنتخبون الذين استهوتهم الهبة الوطنية للأمير خالد في وقت ما، تخلّوا فيما بعد عن النهج الذي سطره لهم.⁽⁵⁾

(1) - بعد نفي الأمير خالد في جوان 1923م، تضعض أنصاره وأصيبوا بالهلع، وعليه فقد توقف البعض عن طرح القضية الجزائرية بصورة علنية، وفيما يبدو أن البعض قد تنكر للأفكار والمبادئ التي نادى بها الأمير خالد، وبناء على ذلك فقد تغير حتى موقف هذا التيار من تيار معارض للاستعمار الفرنسي إلى تيار ينادي بالاندماج، إلا أن القليل منهم ظل متمسكا بالمبادئ والأهداف التي رسمها الأمير خالد ولم يجد عنها، واختار هؤلاء الطريق الثوري في مواجهة سلطات الاستعمار الفرنسي، وأسسوا النواة الأولى لحزب نجم شمال إفريقيا...، للتعلم في هذا الصدد ينظر، أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص 80 - 81.

(2) - محمد الصالح ابن جلول: (1894م - 1985م)، مولود لأسرة ميسورة الحال بالأوراس أين تلقى تعليمه الأولي، لينتقل فيما بعد إلى قسنطينة لتلقي تعليمه الثانوي، ومنها انتقل إلى الجامعة وقد تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1924م، ولم يمنعه كونه طبيبا من خوض غمار السياسة حيث انتخب مستشارا بلديا، كما ترأس جمعية النواب المسلمين وعين نائبا لشيخ بلدية قسنطينة، زيادة على ترشيحه من طرف ابن باديس لرئاسة المؤتمر الإسلامي في جوان 1936م، أسس التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري في 1938م، إضافة إلى الحياة السياسية فقد شارك في الحياة الجمعوية عبر انخراطه في عديد الجمعيات الخيرية كما أسس الهلال الأحمر الجزائري- فرع قسنطينة-...، للاستزادة ينظر، ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ص 194 - 195.

(3) - شوب محمد: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م - 1945م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران 01، 2014 - 2015، ص 11.

(4) - عبد الكريم الخطابي: هناك اختلاف في ضبط تاريخ مولده، ولكن من المرجح أنه ولد في 1860م بأغادير، وهو زعيم مغربي من بين الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن المغرب الأقصى...، مؤسس جمهورية الريف التي تعتبر مثالا للمقاومة، اعتبارا من الحرب الضروس التي قادها الخطابي ضد الإسبان في المنطقة الخليفية، وهو ما أدى بالإسبان والفرنسيين إلى التحالف ضده، ليكون مصيره النفي، ثم لجأ في 1948م إلى القاهرة التي اتخذ منها محطة لمواصلة نضاله السياسي في الدفاع عن المغرب ككل...، ينظر أكرم بوجمعة: محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب الأقصى)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016 - 2017، ص ص 131 - 132.

(5) - محفوظ قداش: جزائر الجزائريين...، المرجع السابق، ص ص 276 - 277.

2- الاحتفالات المئوية باحتلال الجزائر:

1-2 التحضير للاحتفالات:

بعد حلول سنة 1930م⁽¹⁾ كان قد مرَّ على - التواجد- الفرنسي بالجزائر قرنا كاملا، وهي مناسبة ليست كسائر المناسبات على اعتبار الحدث- العظيم- الذي أحاطت به تلك السنة ومن ثم المكانة العظيمة للجزائر، ولذلك فقد احتفلت سلطات الاحتلال الفرنسي بمرور مائة سنة كاملة على احتلالها للجزائر حاولت من خلالها إظهار أنها قهرَ العروبة والإسلام، وبقاء فرنسا والصليب.⁽²⁾

وقد جرى التفكير في الذكرى المئوية والتحضير لها خلال عَقْدِ العشرينات ككل، إذ أن الحاكم العام ستيغ- Théodore STEEG⁽³⁾ بدأ ينشغل بالموضوع منذ سنة 1923م عند تشكيله للجنةٍ مهمتها إعداد برنامج لإحياء الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر عام 1930م، وكذلك هو الحال بالنسبة للحاكم موريس فيوليت- Maurice VIOLETTE⁽⁴⁾ الذي خلفه في ذلك، زعما منه بتحرير -الدول البربرية من الهيمنة التركية-.⁽⁵⁾

(1) - في عام 1930م، بلغ عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر مائة عام كاملة، مما دفع فرنسا إلى إقامة احتفالات ضخمة بتلك المناسبة إحياءً للذكرى، وقد أعدت سلطُ الاستعمار الفرنسي لهذه الاحتفالات العدة ودعت إليها- الدنيا- على حد تعبير البعض..، للتعلم في هذا الصدد ينظر، شارل رويير آجرون: تاريخ الجزائر..، ج2، المرجع السابق، ص641.

(2) - بشير كاشة الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م- 1962م، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 2007، ص112.

(3) - تيودور ستيغ- Théodore STEEG: الحاكم العام للجزائر ما بين 1921 إلى غاية 1925، عرفت فترة حكمه مجاعة كبيرة بسبب الجفاف وتضاؤل المنتج سنة 1921م، كما عُرف بإعادة صياغة قانون الأهالي..، للاستزادة حول هذه الشخصية ينظر، محمود علالي: دراسة لكتابات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2008- 2009، ص47.

(4) - موريس فيوليت- Maurice VIOLETTE: ولد بفرنسا سنة 1870م، زاول تعليمه الأولي إلى غاية دخول الجامعة أين درس الحقوق، وبذلك عُيِّنَ على رأس نقابة المحامين، كما تقلد العديد من المناصب الهامة على غرار رئاسة بلدية درو- Dreux، زيادة على تعيينه حاكما عاما على الجزائر في الفترة ما بين 1925م- 1927م، حول هذه الشخصية ينظر:

Alain LARDILLIER, le peuplement française en Algérie (1830- 1900), éd- l'atlantrophe, Paris, 1992, p104.

(5) - شارل رويير آجرون: تاريخ الجزائر..، ج2، المرجع السابق، ص641.

وعلى هذا الأساس، لم تكن فكرة تنظيم تلك الاحتفالات بطريقة عفوية، بل إن التفكير فيها جرى منذ زمن بعيد، بدليل أن الإعلاميين والمفكرين الفرنسيين في الجزائر ومنذ 1922م شرعوا في نشر المقالات في الصحف والجرائد التي حملت في طياتها فكرة- التفوق والإشادة بالإنجازات الفرنسية في الجزائر المستعمرة على حساب التخلف والممجية الأهلية-.(1)

وكان الغرض من نشر تلك المقالات هو الدعاية، والتي كانت في قمة التنظيم ووصلت درجتها إلى الدعاية الحربية، ففي هذا الصدد صرح بول كروزي-Paul Cruizy (2): "إن محاولة الدعاية التي سبقتها في الأوقات الأكثر خطورة...، ربما لم تكن هناك قط أي دعاية تضاهي الدعاية الجزائرية الأخيرة في كثافتها وفي مداها، وربما لم يكن لها قط هذا الترحيب المنقطع لدى فرنسا".

فقد نشرت وكالة هافاس-Havas (3) 352 مقالا، تدعمت بأكثر من 14 ألف إعلان صحفي و1200000 من كتاب دفاتر الذكرى المئوية التي وزعت على المكتبات والمؤسسات المدرسية ثمن ميزانية قدرت بحوالي 93 مليون فرنك خصصت منها 6 ملايين و 3مائة ألف فرنك للدعاية، وتم استدعاء 800 ألف شخص من فرنسا إلى الجزائر من بينهم 306 نواب برلمانيون.(4)

ولعل هذه الدعاية المنقطعة النظر، تُنم عن النزعة الاستعمارية الفرنسية(5) من جهة، ودور الصحافة الاستعمارية في الترويج لفكرة الاحتفالات من جهة أخرى، قصد تحضير الرأي العام وكذلك

(1)- إلياس نيت قاسي: الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2002-2003، ص 37.

(2)- بول كروزي-Pole Cruizy: مفتش بوزارة المستعمرات، حول هذه الشخصية ينظر محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، ج2، تر- أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008، ص 338.

(3)- وكالة هافاس - Havas: أول وكالة أنباء في العالم تأسست على يد شارل لويس هافاس في باريس سنة 1835م، وتحولت فيما بعد إلى وكالة الأنباء الفرنسية سنة 1944م، ثم حملت بعد ذلك اسم فرونس براس (A.F.P).

(4)- محفوظ قداش: تاريخ الحركة ..، ج2، المرجع السابق، ص 338.

(5)- تتجلى تلك النزعة الاستعمارية وتظهر مليا في برنامج الاحتفالات، بدءا من الميزانية المخصصة لتلك الاحتفالات، إلى جانب البرامج المتنوعة التي تضمنها الاحتفال المقوي، والتي سنقف عندها في العنصر الخاص بمظاهر الاحتفالات المئوية.

الضغط على السلطات الفرنسية لتبني المسألة وتنظيم احتفالات رسمية بطابع جماهيري تجسد الأهداف والأبعاد الاستعمارية⁽¹⁾ التي حققها جيش الحملة في 1830م لتعاد صورة سيدي فرج في 1930م.⁽²⁾ ففي خريف 1927م، أبدلت سلطات الاستعمار الحاكم العام فيوليت بالحاكم بيير بورد- Pierre Bord⁽³⁾، والذي يعتبر المنظم للاحتفالات المئوية⁽⁴⁾ وهو الاحتفال الذي صحبته دعاية واسعة⁽⁵⁾، حيث اكتست صبغة قانونية في التحضير لها، وهذا من خلال مختلف المشاريع كقانون 25 مارس 1928م، وتأسيس المجلس الأعلى للذكرى المئوية، زيادة على المحافظة العامة للذكرى المئوية.⁽⁶⁾

***- قانون 25 مارس 1928:**

أشار هذا القانون إلى الخطوط العريضة لعمل الأجهزة المذكورة أدناه، وقضايا التمويل والميزانية وتحديد صلاحيات كل جهاز، ولم تتطرق مواد هذا القانون إلى تفاصيل عملها ولا إلى تركيباتها، تاركاً (= القانون) للوالي العام مهمة النظر في ذلك.

***- المجلس الأعلى للذكرى المئوية:**

يمثل أعلى سلطة مكلفة بالتنظيم ومراقبة تطبيق البرامج الاحتفالية وتم تحديد صلاحياته في المصادقة على مشاريع البرامج المقترحة للاحتفالات وما تعلق بالميزانية وقضايا التمويل، وقصد تنظيم

(1) - إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 37.

(2) - Jacques BERQUE, le Maghreb entre deux guerres, éd- le SEUIL, Paris, 1962, p 233.

(3) - بيير بورد- Pierre BORD: ولد في 28 ديسمبر 1870م درس الحقوق في بوردو- Baurdoux تقلد مناصب هامة في فرنسا، شغل منصب عامل عمالة الجزائر، وكان بورد سنة 1917م (= سنة العمليات التنظيمية) في منطقة الأوراس بعد ثورة سنة 1916م يشغل عامل عمالة قسنطينة التي كانت تضم منطقة الأوراس، وبين سنتي 1919م- 1920م شغل منصب الكاتب العام للإدارة الفرنسية في الجزائر، كما عرف بورد بحبه من طرف الكولون على اعتبار سوابقه في معارضة الحركة الوطنية وهو ما يتناسب مع مصالحهم، زيادة على ذلك، فإن بيير بورد قد عرف بأنه هو المنظم للاحتفالات المئوية التي نحن بصدد ذكرها، ينظر أبي القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج2، المرجع السابق، ص 305، وإلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 44.

(4) - المقصود هنا بالمنظم للاحتفالات المئوية أي الترتيبات والاستعدادات الأولية لهذه الاحتفالات.

(5) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج2، المرجع السابق، ص 305.

(6) - شارل روبيير آجران: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج2، المرجع السابق، ص 641.

المجلس الأعلى للذكرى المئوية وتفادي أخطاء تجارب اللجان التحضيرية الأولى كلجنة ستينغ، وقد أصدر بيير بورد تعليمة تهدف إلى ضرورة إشراك كل الشرائح في الساحة الجزائرية من كولون وفرنسيين و- أهالي-، وتحديد عدد أعضاء المجلس بشكل يسهل اجتماع أعضائه وبالتالي تسريع وتيرة عمله.

*- المحافظة العليا للعيد المئوي:

بتاريخ 19 ماي 1928م، أصدر الحاكم العام قرارا قصد تنظيم محافظةً عليا للعيد المئوي، ورتبت المسؤوليات في المحافظة على الشكل التالي: المحافظ العام، رئيس السكرتارية العامة، رئيس مكاتب المحافظة، أمين عام المحافظة، كما منح القرار إمكانية استخدام موظفين مؤقتين حسب الحالة الخاصة، فأوكلت المهمة لشارل برونار لكنه استقال فاسحا المجال لقوستاف مرسيه ليكون المحافظ العام.⁽¹⁾

2-2 سير الاحتفالات وتظاهراتها:

مما تجدر الإشارة إليه أن بدأ التحضيرات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر، وما رصد لها من إمكانيات مالية وبشرية وغيرها، والتي من شأنها- إنجاح- تظاهرات الاحتفالات المئوية، قد تم رصد ميزانية ضخمة⁽²⁾، وُضع تحت تصرف الوالي العام فقط 7 ملايين فرنك، وهي بصفة مصاريف لاستعراضات الحفلات الرسمية فقط.⁽³⁾

في هذه الاحتفالات، أظهر الفرنسيون حقدا دينيا، أو رغبة في الرجوع إلى الصليبية، ولعل ما جاء على لسان أحد القادة أكبر دليل على ذلك من خلال قوله: "إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور قرن على احتلالنا للجزائر، وإنما هو احتفال بتشييع جنازة الإسلام"، وكذلك ما عبر به حاكم تبسة نحو قوله: "إننا جننا (= أي الفرنسيين) إلى الجزائر لندفن القرآن لا ليحيا".⁽⁴⁾

(1)- إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 44 وما بعدها.

(2)- تضاربت الآراء حول الميزانية المخصصة لتلك الاحتفالات، فنجد أن محفوظ قداش حددها بـ 132 مليون سنتيم، فيما حددها جاك بيرك بـ 100 مليون سنتيم، ولكن المتفق عليه هو ضخامة الميزانية التي خصصت لتلك الاحتفالات...، ينظر كلا من محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 338، وكذلك: Jacques BERQUE, Op- Cit, p 233.

(3)- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (الفترة الأولى، 1920م-1936م)، ج 1، م و ك، الجزائر، 1984، ص 305.

(4)- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د ت ن)، ص 131.

وخصّصَ لهذه الاحتفالات ميزانية كبيرة⁽¹⁾، كلفت في الأخير من الخزينة ما لا يقل عن 132 مليون فرنك، كما اقترح وزير الداخلية في بادئ الأمر تخصيص مبلغ 20 مليون فرنك كمساعدة من الميتروبول لتلك الاحتفالات، ليتم عرض ذلك المشروع على غرفة البرلمان في 30 مارس 1929 م⁽²⁾، هدفت فرنسا من ورائها، الاحتفالَ باحتلالِ - قوّضَ - أركانَ دولةٍ كانت مصدرَ - إخراجٍ للكثير من الدول في البحر الأبيض المتوسط عبر ثلاثة قرون، من خلال عمليات - القرصنة - التي مارستها.⁽³⁾

بدأت الاحتفالات براليات صحراوية من الجزائر إلى غاو ذهابا وإيابا من فيفري إلى أفريل، وإعادة تشكيل جيش إفريقيا في زِيَّه القديم، وكانت مناسبةً لكل الجمعيات والتجمعات الأوربية لتلتقي طول السنة، وكانت الفرصة لكل فئة لتقديم خلاصة - إيجابية - ولتشير إلى المحاسن والإنجازات الفرنسية في الجزائر، وتحدث كل المقررين عما أُجْرَ في الجزائر من قبل - المعمر - والمبشر والطبيب والمعلم..، غافلين عن الوضعية التي كان يعيشها - الأهالي - متجاهلين مطالبهم.⁽⁴⁾

ففي مدينة الجزائر وحدها، أقيمت معارضٌ متعددة، كمعرض للصناعات وعمال المدرسة التجارية، ومعرض لوثائق القرن philatélique واللاسلكي TSF والماضي الفني ومعرض الاستشراق المعاصر والفن الطبي والصحة والتصوير وغيرها من المعارض، كما أقيم 56 مؤتمرا جمع مختلف الجمعيات وأنواعها، اقتصادية وثقافية وتاريخية وصحافة وأسقفية وغيرها من الجمعيات الأوربية.⁽⁵⁾

ولكي يعطي المحتفلون صورة من - إنجازات - فرنسا في الجزائر، تولت أكاديمية الجزائر العاصمة طبع سلسلة من الأعمال تحت عنوان: مطبوعات العيد المنوي، ومما قامت بإنجازه هذه الأكاديمية

⁽¹⁾ - Pierre BORDES, **projet de budget**, imp- Emile PFISTER, Alger, 1928, p 4.

⁽²⁾ - Gaston DOUMERGUE et autre, **projet de loi**, rev- sénét, n^o 295, 1929, p 2.

⁽³⁾ - إسماعيل العربي: السياسة الاستعمارية..، المرجع السابق، ص 58.

⁽⁴⁾ - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 338.

⁽⁵⁾ - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 305.

إصدار العديد من الكتب التي ضمت بين دفتيها دراسات تتعلق بالجزائر وفي جميع المجالات والميادين، في الجانب السياسي والتاريخي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي...⁽¹⁾

كما تم تأسيس العديد من مدارس الفنون ومؤسسات وتظاهرات فنية (= معارض، قاعات عرض، وجوائز ومنح مختلفة..)، ولعل المذكرة الداخلية للحكومة العامة والمؤرخة في 06 جانفي 1924م تؤكد على أهمية الآثار في بالنسبة للإدارة الاستعمارية، وعلى هذا الأساس، أقحمت جانبا من الأمر في تلك الاحتفالات، من خلال المعارض والتحف الفنية والأثرية المختلفة، زيادة على النصب التذكارية والتماثيل الأثرية المتنوعة التي عُرضت ونُصبت من طرف الإدارة الاستعمارية.⁽²⁾

هذا وقد تنوع برنامج الاحتفالات ومظاهرها، ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

*- النصب التذكارية: تم إقامة عديد النصب التذكارية المخددة للذكرى منها النصب التذكاري ببوفاريك، والذي يحمل الجزء الأعلى منه أوجهاً من كبار المستعمرين يتوسطهم وجه المارشال بيجو-BUGEAUD⁽³⁾ وإلى الأسفل عبارة "إلى عبقرية الاستعمار الفرنسي" إضافة إلى نصب سيدي فرج، والذي يخلد عملية الإنزال ونُصبت بُونَن- BUTANE⁽⁴⁾ وغيرها من النُصب.

(1)- بلقاسم ميسوم: التطورات السياسية في الجزائر خلال 1926م-1936م، مجلة المصادر، ع19، 2009، ص 150.

(2)- كميل ريسلر: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر، أهدافها وحدودها 1830م-1962م (تعليقات جزائرية على شبه اعتراف فرنسي)، تر- نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر، (د م ن)، ط1، 2016، ص 258.

(3)- توماس روبر بيجو دولا بيكونيري- Thomas Robert Bugeaud de la Piconnerie المعروف بالدوق دي زلي: ولد سنة 1784م بليمونج، عين حاكما عاما على الجزائر فيما بين 1840م إلى غاية 1847م حيث عرفت سنوات حكمه القسوة والبطش والقهر، لما مارسه من سياسة قمعية في حق الشعب الجزائري من خلال إصدار العديد من القوانين قصد مصادرة الأراضي، كما سعى إلى محاربة الشخصية الوطنية ومقوماتها، في إطار سياسته الرامية إلى ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كما أنه ارتكب مجازر ضد الجزائريين أشهرها ما يسمى بالمدخنة في مستغانم، توفي في باريس سنة 1849م، حول هذه الشخصية ينظر Charlotte M YONGE, memoirs of Marishal Bugeaud, vol-1, Hust and Blacgett publishers, London ,1884, p 1.

(4)- فانس إيف بُونَن- Vance IVE BUTANE: (1772م-1838م) ولد بـ نانت -Nantes بفرنسا دخل المدرسة العسكرية الهندسية، ليشارك بعدها في العديد من الحروب، عُيِّن سنة 1795م نقيباً ثم رئيساً للجيش الموجود في سويسرا في السنة نفسها، كُلفَ بمهمة الجوسسة وإعداد تقرير مفصل لاحتلال الجزائر... ينظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 92.

*- زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الجزائر: حَضَرَ هذه الاحتفالات رئيس الجمهورية قاستون دوميرق-Gaston DOUMERGUE⁽¹⁾ إلى الجزائر⁽²⁾، وذلك حرصا من السلطات الاستعمارية التي أرادت أن تحضر الاحتفالات شخصيات - مرموقة-، ولعل تلك الزيارة كانت جارحة للجزائريين بدرجة كبيرة، اعتبارا من مغادرة الرئيس من باريس في 02 ماي 1930 ووصوله ميناء طولون في الثالث من الشهر نفسه، وهو ما يتوافق مع وقائع الحملة العسكرية على الجزائر ومجرباتها في وضعية مهينة لكرامة الجزائريين وكبريائهم.⁽³⁾

وبعد وصول رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الجزائر، تم تسليمه جواد " غادة "⁽⁴⁾، كما كانت له العديد من النشاطات المتنوعة والمختلفة، حيث تخلت زيارة الرئيس للجزائر زيارات أخرى عبر مختلف ربوع الوطن، من خلال قيامه بزيارة مدينة بوفاريك - البليدة- لينتقل بعدها إلى الغرب الجزائري ليحل بمدينة وهران، وقد تخلت هذه الزيارات أعمال تدشين كبيرة لعديد المشاريع.⁽⁵⁾

*- المنشآت الجديدة: من خلال خلق وتدشين مؤسسات جديدة كمحطة البث الإذاعي⁽⁶⁾ بالكاليتوس، والتي تأسست في 19 نوفمبر 1929م، واعتبارها وسيلة لنشر التأثير بين الجزائريين

(1)- قاستون دوميرق - Gaston DOUMERGUE: ولد في أوت 1863م عين رئيس الوزراء بين 1913م- 1914م، كما تم تعيينه رئيسا للجمهورية الفرنسية بين 1924م إلى غاية 1931م، توفي في جويلية 1937.

(2)- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 306.

(3)- إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص ص 72 - 85.

(4)- حصان " غادة" - أو بما يعرف بجواد " القعدة"، وهو جواد عربي أصيل تم- إهداؤه- لرئيس الجمهورية الفرنسية بمناسبة حلوله بالجزائر ومشاركته في الاحتفالات المقوية لاحتلال الجزائر، ينظر:

Laurence Bertrand DORLEAC, L'art de la défaite 1940-1945, rev- le Monde, 15-16 juin, 2008, p12.

(5)- L'illustration, n°4551, mai 1930.

(6)- ما السبب في الاهتمام البالغ بالإذاعة؟ خططت الإدارة الاستعمارية لكي تجعل من الإذاعة وسيلة لنشر التأثير بين الفرنسيين والجزائريين، حيث نادى الباحثون الفرنسيين بضرورة نشر أفكار الفرنسيين بلغة- الأهالي- من خلال عديد البرامج الإذاعية المتنوعة، ولذلك فقد رأى بعض الجزائريين أن المراد من وراء هذه الإذاعة هو محاربة التأثير العربي (المصري- المشرقي)، بعد تشجيع المنتج المحلي من الأغاني والموسيقى، كما أن الإذاعة فتحت عهدا جديدا للتمثيل من خلال ما أصبح ييثر من مسرحيات مسموعة..، حول هذه النقطة ينظر، أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1830م- 1954م)، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998، ص ص 300 - 301.

باللغات لما لها من الأثر البالغ في الإقناع وتوجيه الرأي، إضافة إلى دور المؤتمرات والفلاحة والمتاحف، وأهمها متحف قسنطينة، وهران، ومتحف الجزائر التاريخي.

*- المدارس والمساعدات الاجتماعية: في هذا الصدد تم إنشاء العديد من المدارس ذات الطابع الاجتماعي في مناطق متفرقة ومختلفة من الجزائر، مثل مدارس الزرابي والفخار والنسيج، كما تم إقامة مشاريع - خيرية - كالميتم الذي أقيم في قسنطينة، إلى جانب تخصيص ميزانية بقيمة 25000 فرنك لتجديد زرابي المساجد⁽¹⁾، فمن أجل السهر على تلك الاحتفالات تم تخصيص ميزانية ضخمة⁽²⁾، لمشاريع لم تكن في سواد أعين الجزائريين، وإنما كانت من أجل إظهار - الإنجازات التي حققتها فرنسا في الجزائر - بعد قرن من الاستعمار! اعتبارا من حالة الشعب الجزائري الذي كان يُرمى به في الفقر والمرض والجهل، وتسليمه إلى حياة البؤس والهوان والذل.⁽³⁾

*- الاستعراضات العسكرية والأهلية: تعددت الاستعراضات العسكرية ومنها: الاستعراض العسكري بالعاصمة، الذي كان عبر إعادة بعث الجيش الفرنسي في الصورة التي دخل بها الجزائر سنة 1830م إضافة إلى الاستعراض الأهلي بالحروب وغيرها من الاستعراضات.⁽⁴⁾

*- مجموعة كتابات الذكرى المئوية⁽⁵⁾: وتمثل أبحاثا - لإنجازات فرنسا بالجزائر - بما توصلت إليه الدراسات الفرنسية بالمنطقة، وقد كانت محاولات فردية لإثراء الساحة الفكرية، ومن أهمها: مجموعة المؤسسات الجزائرية، وتناولت في مجملها دراسة لتطور الإدارة ومؤسساتها بالجزائر مثل الانجاز التشريعي

(1) - Raymond BONZE, **l'Algérie du centenaire (vue par l'Université de France)**, publications du comité national Métropolitain du centenaire de l'Algérie (sd et sl), p14- 15.

(2) - **bulletin municipal officiel**, 05- 30 Avril 1928, p 31.

(3) - عبد الرشيد زروق: **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913م-1940م)**، دار الشهاب، بيروت، ط1، 1999، ص 124.

(4) - إلياس نايت قاسي: **المرجع السابق**، ص 65.

(5) - حول مجموعة مطبوعات العيد المئوي، ينظر الأطروحة التي أعدها الطالب محمود علالي بعنوان: دراسة لكتابات الذكرى المئوية، والتي فَصَّلَ فيها في مسألة مطبوعات الذكرى المئوية والمنشورات الخاصة بالاحتفال وهي سابقة الذكر.

بالجزائر، إلى جانب مجموعة الجغرافيا، واشتملت على مؤلفات خاصة ببعض مناطق الجزائر طبيعيا واقتصاديا وبشريا منها: كتاب "القبائل" إضافة إلى مجموعة التاريخ والآثار.⁽¹⁾

*- الأفلام: تم عرض العديد من الأفلام، ونذكر منها فيلم "البلد"، الذي أخرجه جون رينوار- John RENOIR لحساب الحكومة العامة، وفي بداية الفيلم يخرج جنود الحملة (= حملة 1830م) من البحر وتحل محلهم الآلات الفلاحية، وهي تتقدم على جبهة محيط غامر بالقمح، وبطل الفيلم هو أحد الكولون وهو في مزرعته، حيث يجلس-الأهالي- والأوريين إلى نفس الطاولة بالطعام والخمر! وقد أثار هذا الفيلم استياء لويس ماسينيون- Louis MASSIGNON⁽²⁾، إلا أن الجمهور الفرنسي كان أقل حساسية من لويس ماسينيون.⁽³⁾

كما أقام الفرنسيون عدة مسرحيات تستحضر صور الإنزال في سيدي فرج، في مشهد صارخ وجِدِ حساس، كان القصد من ورائه جرح مشاعر الجزائريين والمساس بكرامتهم، ذلك أن تلك المسرحيات أحيّت جرحاً قديماً وهو سقوط الجزائر⁽⁴⁾، وفي ظل هذا كله، لا يمكن تناسي مظاهر الأبهة والبذخ التي شهدتها الاحتفال المئوي اعتباراً من الميزانية المخصصة والتي قدرت بحوالي 132 مليون فرنك!⁽⁵⁾، ولعل ضخامة الميزانية وتعدد الفعاليات⁽⁶⁾ يدل على حجم الاحتفالات لدى الفرنسيين.

(1)- إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص ص 89 - 90.

(2)- لويس ماسينيون- Louis Massignon، ولد سنة 1883م، في نورجان سورمان لأب نحّات، مستشرق فرنسي آمن بالترعة الروحانية، زار عدة بلدان عربية على غرار العراق والجزائر حيث كرس نفسه لدراسة اللغة العربية واللغات الشرقية، رأى في التصوف- خاصة لدى الحلاج- مناجاةً إلهيةً موحدةً في كل الأديان والملل والنحل، ومن الواضح أن ماسينيون قد اتخذ من الاتجاه الأسراري في الإسلام صورة تتجاوز المعتقدات التقليدية والجمادة..، حول هذه الشخصية ينظر، علي بدر: ماسينيون في بغداد (رسائل المستشرق لويس ماسينيون إلى الأب أنستاس ماري الكرملي 1908م- 1919م)، منشورات الحمل، ألمانيا، ط 1، 2005، ص 57 وما بعدها.

(3)- شارل روبر آجرون: تاريخ الجزائر...، ج 2، المرجع السابق، ص 346.

(4)- بشير بلاح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830م- 1989م، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 369.

(5)- عبد الرشيد زروقة: المرجع السابق، ص 123.

(6)- للتدقيق في هذا الصدد ينظر، إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 65 وما بعدها.

وقد وصف توفيق المدني الاحتفاليات التي كانت في قمة الاستفزاز والصخب بقوله: " واحتفلوا احتفالا صارخا وأكلوا وشربوا وسكروا وعربدوا واختلط حابلهم بنابلهم، ثم أحيوا ليلةً حتى الصباح وسط أنوار كأنها من قلب القمر، كانت عندهم ليلة العمر، وكانت عندنا ليلةً نحسٍ مستمرٍ..".⁽¹⁾ كما تجدر الإشارة إلى أن طابع الاحتفالات أخذ منحرجا آخرا، وذلك بعد اكتساء تلك الاحتفالات صبغة دولية، اعتبارا من أن امتداد الاحتفال كان خارج الجزائر، وامتد إلى باريس التي شهدت هي الأخرى الاحتفال وشاركت فيه، والتي خلدت الاستعمار الفرنسي للجزائر.⁽²⁾

3- تداعيات الاحتفالات المثوية لاحتلال الجزائر على الحركة الوطنية الجزائرية:

بقدر ما كانت الاحتفالات نقمة على الجزائريين كانت نعمة في الوقت عينه، على اعتبار أن الحياة السياسية في الجزائر قد تبلورت في حدود الذكرى المثوية، من منطلق ما ميّز مسار النضال السياسي، لاسيما وسائل العمل، والقوى التي مثلته، فضلا عن أهدافه المتنوعة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وكل هذا هو مرآة عاكسة لواقع التبلور الجزائري إلى حد ما⁽³⁾، انطلاقا من الشعارات والعبارات التي كانت تنادي ب: "...لقد احتفلوا بالقرن الأول، و لكنهم لن يحتفلوا بالقرن الثاني...".⁽⁴⁾ والحق أن تلك الاحتفالات، قد ساعدت على مضاعفة جهود الحركة الوطنية الجزائرية⁽⁵⁾، فلم تحن سنة 1931م حتى بدأ ميزان القوى يتغير لصالح الحركة الوطنية، في ظل الضغوطات الدائمة طبعاً، ولهذا نستطيع القول أن الوجه السياسي للجزائر قد تغير مع مطلع الثلاثينات، في ظل عدم تغير النموذج الاستعماري القديم الذي ظل على ما كان عليه.⁽⁶⁾

(1) - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح 1925م-1954م، ج2، ش و ن ت، الجزائر، 1977، ص 170.

(2) - Pierre Godin, proposition tendant à faire participer la ville de Paris aux fêtes du centenaire Algérien de 1930, conseil municipal, n^o 136, 1931.

(3) - عبد الكريم بوالصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931م-1954م)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 86.

(4) - أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر (1830م-1954م)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 100.

(5) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 308.

(6) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج2، المرجع السابق، ص 16-17.

فالحديث عن الاحتفالات لم يكن القصد منه تتبع برامجها واستعراضاتها، وإنما تبيان الأثر الذي خلفته على مسار النضال السياسي الجزائري، وما نتج عن ذلك من إنشاء ج ع م ج، وازدياد روح النضال لدى أعضاء النجم، حتى أن بعض المؤرخة قال: "إن احتفال الفرنسيين بمرور قرن على احتلالهم أرض الجزائر، قد قدم القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل...".⁽¹⁾

وعليه، فبهذه الاحتفالات، تكون فرنسا قد دخلت دوامة الصراع مع الجزائريين، انطلاقا من النشاط الذي بدأه هؤلاء، على اعتبار أن تلك الاحتفالات قد أيقظت النفوس وأحيت القلوب، الأمر الذي أكدته بعض الصحف التي حثت وحرضت الجزائريين على نوع من الثورة على الفرنسيين، وهذا ما جسده صحيفة الدفاع-la défense اعلى لسان رئيسها الأمين العمودي⁽²⁾، نحو قوله: "...إن هدف الفرنسيين هو التدخل في حياتكم...، وعلى هذا الأساس دافعوا عن أنفسكم".⁽³⁾ ومن هنا، بدأ الشعب الجزائري الذي نخر في جسده الاستعمار، بإعادة التفكير مليا في سياسة فرنسا وتوجهاتها إزاء الشعب الجزائري، ولعل أبرز دليل على ذلك مجهودات الشيخين الإبراهيمي⁽⁴⁾

(1) - عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص ص 86-87.

(2) - محمد الأمين العمودي: (1890-1957)، محام، كاتب وصحفي ومن أشهر رجالات الإصلاح في الجزائر، زاول تعليمه الأولي في مسقط رأسه في وادي سوف ثم انتقل إلى مدينة قسنطينة للنهل أكثر هناك، حيث نال شهادة المحاماة والترجمة، إلى جانب هذا، فقد شارك العمودي في الحياة السياسية حيث اختير أمينا عاما لـ ج ع م ج سنة 1931م، أنشأ جريدة la défense، للدفاع عن حقوق الجزائريين، كما شارك في أغلب الصحف الإصلاحية، اغتالته اليد الحمراء حيث وجد أشلاء مقطعة في صورة جد بشعة..، للاستزادة حول هذه الشخصية ينظر عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام إلى الوقت الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والنشر والترجمة، بيروت، ط2، 1980، ص 243.

(3) - La défense, n⁰ spécial, 19 mai 1930.

(4) - محمد البشير بن عمر الإبراهيمي: (1889م-1965م)، وُلِدَ بأولاد براهيم في دائرة- سطيف-، حيث تلقى تعليمه الأولي على يد أبيه وعمه، هاجر إلى المدينة المنورة لإتمام دراسته لينتقل بعدها إلى دمشق أين عمل كأستاذ في المدرسة السلطانية، هذا وقد شارك الإبراهيمي في تأسيس الجمع العربي سنة 1921م، تولى رئاسة جريدة البصائر كما يعتبر من مؤسسي ج ع م ج حيث اختير نائبا لرئيسها الإمام ابن باديس وبعد وفاة هذا الأخير عين رئيسا لتلك الجمعية وهو في منفاه، اعتقل لمدة فاقت 03 سنوات وعذب هناك لينفى بعدها، كانت مسيرته حافلة بالإنجازات العلمية الزاخرة من خلال تأسيس العديد من المدارس، ترك العديد من المؤلفات التي شكلت بصمة معرفية..، حول هذه الشخصية ينظر، عادل نويهض: المرجع السابق، ص ص 12-13.

وابن باديس⁽¹⁾ في تنوير فكر الجزائريين حول تلك الاحتفالات ومقاطعتها، الشيء الذي أضفى نوعا من الاستياء لدى الفرنسيين بعدم مشاركة- الأهالي- في تلك الاحتفالات.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس، فإن عقد الثلاثينات قد شكل منعرجا حاسما بالنسبة للجزائريين، وهذا على اعتبار حالة الغليان التي أدت إلى أزمة، عمجت فرنسا من خلالها في السيطرة على الموقف، رغم تجربة الاستعمار الطويلة في الجزائر، وعليه كان التيار الوطني أقوى من الوسائل التي استخدمت ضده، انطلاقا من نشاطه الوافر.⁽³⁾

1-3- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ج ع م ج هي مولودٌ لمخاضٍ طويلٍ للحركة الإصلاحية في الجزائر، والتي تعود إلى العقد الأول من القرن 20م، لتتبلور فيما بعد على يد ابن باديس وتلاميذه وأنصاره في الثلاثينات من ذلك القرن، من خلال تضافر الجهود والنشاط العلمي الدءوب للمدارس الحرة، إلى جانب الدور الذي اضطلعت به مساجد الوعظ والإرشاد والنوادي العلمية والثقافية.⁽⁴⁾

(1)- الإمام عبد الحميد ابن باديس: (1889- 1940)، هو عبد الحميد ابن محمد ابن المصطفى ابن مكّي، ولد بقسنطينة لأسرة مشهورة بالعلم والجاه، تعلم بمسقط رأسه ثم انتقل إلى جامع الزيتونة من أجل إتمام دراسته، ليعود بعدها إلى الجزائر ويعمل كمدرس في الجامع الكبير غير أن الماكّد حالت دون إكمالهِ لمهمته، وهو الأمر الذي دفع به إلى الهجرة نحو الحجاز أين إحتك بعديد العلماء هناك، وبعد عودته إلى الجزائر أخذ يعلم الناشئة، أشرف على مجموعة ضخمة من الجرائد والمجلات على غرار المنتقد الشهاب وغيرها، امتد نشاطه إلى خارج مقاطعة قسنطينة حيث وصل بنشاطه إلى الجزائر العاصمة وهران وتلمسان، ترك العديد من المؤلفات والآثار العلمية كمجالس التذكير والعقائد الإسلامية..، ينظر كلا من مسعود جباري: الفكر السياسي عند الشيخ عبد الحميد بن باديس، رسالة ماجستير في أصول الدين، جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص35، وكذلك مازن صلاح مطبقاني: عبد الحميد ابن باديس، العالم الرباني والزعيم السياسي، دار القدس، دمشق، ط2، 1999، ص27.

(2)- النجاح: التذكار المتوي للجزائر، ع 924، 29 أفريل 1930م.

(3)- تؤكد الكتابات التاريخية المعاصرة أن حالة التوتر التي لم تهدأ منذ الاحتلال، وازدادت حدةً منذ 1930م مع احتفالات الذكرى المئوية، فمنذ هذه السنة بدأ الجزائريون في مقاطعة البضائع الفرنسية اتباعاً لمذهب المهاتما غاندي من جهة، والمجاهرة بالمشاعر الوطنية، في ظل التعصب العرقي وكره الجنس الفرنسي كجنس معادي للحضارة الإنسانية من جهة أخرى، لتفصيل في هذه النقطة ينظر، أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 37.

(4)- Paul BALTA et Claudine RULLEAU, l'Algérie des Algériens, éd-ouvrières, Paris, 1981, pp 18- 19.

ولعل تأسيس ج ع م ج حسب البعض من الباحثين، جاء إثر الاحتفالات الفرنسية بمئوية احتلالها للجزائر، كمحاولة للحفاظ على العناصر الشخصية الجزائرية ومقوماتها، اعتبارا من المظاهر الاحتفالية التي أقامتها والفخفخة واستعراضات القوة كما ذكرنا سلفاً، والتي لا تعتبر فقط احتفالا بمرور قرن على احتلال الجزائر، وإنما احتفال بالقضاء على مقومات وأركان ذلك البلد.⁽¹⁾

ظهرت ج ع م ج تحت إمرة ابن باديس كجمعية ثقافية إسلامية، بهدف نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجزائريين، متأثرة في ذلك بالنهضة الإصلاحية في المشرق⁽²⁾، بالإضافة إلى تحرير العقول من الجهل والامية اللذين يتماشيان مع مخططات فرنسا الاستعمارية، وتَفَشَّيًا في المجتمع، زيادة على إحياء الحس التاريخي الإسلامي، بتنبية الجزائريين الغافلين وإخراجهم من بوتقة العبودية الفكرية.⁽³⁾

وقد ضمت هذه الجمعية علماء الجزائر من كل حذب وصوب، والذين نظموا أنفسهم تحت لواء جمعية محددة ورسمية، بعد أن نجحوا سنة 1931م في خلق منظماتهم - الخاصة - التي كان مقدرها لها أن تؤثر على حياة الثقافة في الجزائر لعدة عقود⁽⁴⁾، زيادة على استقطاب الجماهير وهيكلتهم في صفوفها بالمساجد والمدارس ودور العلم والتعلم والمعرفة.⁽⁵⁾

هذا، وقد تضاربت الآراء واختلفت في تأسيس ج ع م ج، وفي هذا الصدد نجد أن الأستاذ أحمد توفيق المدني⁽⁶⁾ قد اعتبر نفسه مؤسساً لتلك الجمعية⁽¹⁾، وهذا بعد الاجتماع الذي جمعه بنادي

(1) - محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830م حتى ثورة نوفمبر 1954م، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1985، ص 107.

(2) - عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة.. المرجع السابق، ص 297.

(3) - محمد الطاهر فضلاء: دعائم النهضة الوطنية الجزائرية (التعليم الديني، الإصلاح الديني، جمعية العلماء)، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ط1، 1984، ص 82.

(4) - Ali MERAD, le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1945, éd-Essaid histoire religieuse et sociale, paris, 1967, p 124.

(5) - علي غنابزي: علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحزب الشعب الجزائري (1936م - 1954م)، مجلة المصادر، ع21، السداسي الأول، 2010، ص 63.

(6) - أحمد توفيق المدني: (1899م - 1984م) ولد بمدينة تونس العاصمة، من أصول جزائرية، زعيم سياسي حيث انقسم نشاطه السياسي بين الجزائر تحت لواء ج ع م ج، وتونس ضمن الحزب الدستوري، سجن عدة مرات، له عدة مؤلفات منها

الترقي⁽²⁾ رفقة ثلاثة من أصحابه⁽³⁾، بينما يعود ذلك (= تأسيس الجمعية) إلى تصريح الشيخ ابن باديس للإبراهيمي الذي أقرَّ فيه بعزمه على تأسيس تلك الجمعية.⁽⁴⁾

وقد تم ذلك التأسيس في 5 ماي 1931م، بنادي الترقي بالعاصمة، وكانت الغاية من ذلك محاربة الآفات الاجتماعية وكل ما ينكره العقل ويجرمه الشرع وتحجره القوانين المعمول بها⁽⁵⁾، والبحث في سبل تحقيق التقدم والتطور والنهضة للجزائر⁽⁶⁾، وقد تم تعيين ابن باديس رئيسا لها رغم غيابه يوم التأسيس⁽⁷⁾، بالإضافة إلى وضع قانون أساسي خاص بهذه الجمعية، سطر أهدافها ومبادئها.⁽⁸⁾

= كتاب الجزائر 1931، وكتاب هذه هي الجزائر 1957، و كتاب حياة كفاح في ثلاثة أجزاء، إلى جانب نشاطه السياسي والتأليف فقد نشط كذلك في المجال الصحفي... للاستزادة حول شخصية توفيق المدني ينظر كلا من محمد الطاهر العدواني: كلمة التأبين بمناسبة الأربعين، مجلة التاريخ، ع 18، الجزائر، 1985، ص 169، وكذلك عبد القادر خليفني: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر (1899م-1983م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 48.

(1) - هل تعود فعلا فكرة تأسيس الجمعية إلى الأستاذ توفيق المدني؟ يعارض مجموعة من الباحثين ما ذهب إليه توفيق المدني في مسألة تأسيس الجمعية، على اعتبار أنها وليدة سلسلة من المحاولات التي تمخضت عن الحركة الإصلاحية، والتي تأثرت بنظيرتها من الحركة الإصلاحية والنهضة العربية في المشرق العربي، بل إن المدني قد تعرض إلى انتقاد لاذع من طرف محمد الطاهر فضلاء ووصل به الحد إلى الهجاء...، للتعلم في هذا الصدد ينظر، محمد الطاهر فضلاء: التحريف والتزييف في كتاب حياة كفاح، دار البعث للنشر، قسنطينة، ط 1، 1982، ص ص 298-299.

(2) - نادي الترقي: يعتبر هذا النادي ولادة طيبة لمخاض الحركة الإصلاحية التي تزعمها رجال العلم والدين في الجزائر، وقد أفضت تلك الحركة الإصلاحية إلى بروز نوع من الوعي بسبب جهود هؤلاء العلماء في نشر العلم والمعرفة وتعاليم الدين الإسلامي والتي تكلفت بتأسيس النادي في 1926م، حول هذه النقطة ينظر، الطاهر بن عيشة: نادي الترقي و الحركة الإصلاحية (الشيخ الطيب العقبي و الشيخ السعيد الزاهري) جريدة المحقق، سل 02، ع 58، 27 أبريل 2007، ص 15.

(3) - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج 2، المصدر السابق، ص ص 172-173.

(4) - للتدقيق في مسألة تأسيس ج ع م ج، ينظر محمد خير الدين: مذكرات (ومشاركة في جمعية العلماء وجهة التحرير الوطنية ومجلس الثورة الجزائرية)، ج 2، م و ك، الجزائر، ص ص 104-105.

(5) - عبد الرحمن شيبان: من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، (د ت ن)، ص 18.

(6) - يحي بكلي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (النشأة والتاريخ)، ندوة وطنية، جامعة الجزائر، جانفي 2018، ص 6.

(7) - في هذا الصدد يقول ابن باديس في خطاب له أمام مجلس الإدارة: "إخواني إنني ما كنت أعد نفسي أهلا للرئاسة لو كنت حاضرا يوم الاجتماع الأول، فكيف تخطر لي بالبال وأنا غائب، لكنكم بتواضعكم وسلامة صدوركم وشمؤ أنظاركم جئتم بخلاف اعتقادي في الأمرين، فانتخبتموني وأنا غائب"، ينظر الشهاب، ج 6، مج 7، جوان 1931، ص 351.

للتعلم في قانون التأسيس ينظر: Claude COLLOT et Jean-Robert HENRY, Op- Cit, p35 - (8)

هذا، وتعتبر هذه الجمعية جمعية دينية تهذيبية تعليمية، تعلم وتدعو إلى العلم وتعمل على تمكينه في النفوس، كما ترغب فيه بوسائل علنية لا تستر في ذلك⁽¹⁾، زيادة على أنها جمعية دينية باعتبارها تعلم الدين واللغة العربية، بالإضافة إلى ذلك فهي تحارب الرذائل والأخلاق السيئة، وتدعو إلى مكارم الأخلاق وفضائلها.⁽²⁾

وبالتالي، فقد حملت ج ع م ج على عاتقها عبء نهضة الإسلام ومحاربة أصحاب الزوايا والطرفيين المتواطئين مع الاستعمار⁽³⁾، زيادة على محاربة سياسة الإدماج والتجنيس والفرنسة والقضاء على المقومات الشخصية⁽⁴⁾، وهو ما تصدى له ثلة من علماء الجزائر وساهموا في نهضتها.⁽⁵⁾ ولعل تلك النهضة، لا تتحقق إلا بتوثيق عُرى الإخاء ونَبذ أسباب الشقاق وكل ما يدعوا إلى التفرق ونسيان ما هبت به الأفكار مما يدعوا إلى فُرقةٍ أو عصبية، لذلك اتخذت الجمعية من التواصي بالحق والتواصي بالصبر سلاحا، كما أنها عملت على التشهير بنفسها وتحبيب الناس فيها.⁽⁶⁾ ولذلك سعت الجمعية إلى نشر الرُقْيِّ والأخوة على أساس الإسلام والقومية، وهذا عبْرَ ترقية أخلاق وأعمال الجزائريين المسلمين ليكونوا عاملا صالحا للتعاون، كما أرادت هذه الجمعية نشر المحبة بين سائر أفراد المجتمع، على اعتبار أن التعاون الصادق لا يكون إلا بالمحبة والأخوة، ولمَّا كان أساس كل رقي هو التهذيب والتعليم فقد ابتدأت الجمعية أعمالها بهما.⁽⁷⁾

(1) - البشير الإبراهيمي: اجتماع ج ع م ج، مجلة الشهاب، مج7، ج6، جوان 1931، ص ص 351 - 352.

(2) - سارت الجمعية في جميع فروع الإصلاح التي شملها برنامجها، ومن منطلق البرنامج الإصلاحي العلمي الذي سطرته، تم توزيع أعمالها على فصوله، معطية بذلك كل فصل ما يستحقه بكل ما يتوفر من وسائل وما يتيسر من أسباب، وبالرغم مما اصطدمت به من عقبات متنوعة ومكاره متعددة، فقد سارت في طريقها قصد بناء العقول والأفكار إلى جانب تحرير الإنسان من ذل الخنوع والجهالة.. ينظر ج ع م ج: سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، (د ت ن)، ص 49.

(3) - البصائر: ع29، 24 جويلية 1936، ص 5.

(4) - جاك كاري: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تر- عبد الرزاق قسوم، عالم الأفكار للنشر، الجزائر، 2015، ص 58.

(5) - الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 131.

(6) - الشهاب: ج5، مج7، محرم 1350هـ، ماي 1931م.

(7) - علي مرحوم: جمعية العلماء (مرور خمسين عاما على تأسيسها 1931م - 1981م)، مجلة الثقافة، ع66، السنة 11، نوفمبر - ديسمبر 1981، ص ص 22 - 23.

وبالرجوع إلى الطُرُقِيَّة والدروشة التي ساهمت فرنسا في تفشيها، زيادة على سياسة التجهيل المنتهجة من طرف فرنسا، خاصة في المجال التعليمي، وسياسة الفرنسة كمحاولة منها (= فرنسا) لطمس هوية الجزائر الشخصية، فقد ركزت ج ع م ج على التعليم، باعتباره الدافع الأساسي لتحقيق النهضة والتقدم ومواجهة الاستعمار.⁽¹⁾

ومن هذا المنطلق، حددت الجمعية أهدافها التي سعت من خلالها إلى تحقيق الاستقلال بإيمانٍ قوي، وأن ذلك لا يتحقق إلا بتضافر الجهود نحو خدمة الجزائر عن طريق محاربة أعدائها، مركزة في هذا الجانب على التعليم دائما⁽²⁾، وهو ما قوبل من طرف الإدارة الاستعمارية فيما بعد⁽³⁾ بالقمع ومحاولة عرقلة النشاط التعليمي عبر غلق المدارس الحرة.⁽⁴⁾

وبالمقابل، فقد شجعت الإدارة الفرنسية الجمعيات التي قام الطرقيون بإنشائها، وهذا من أجل منافسة جمعية العلماء⁽⁵⁾ مثل جمعية علماء السنة التي كان نشاطها مضادا لنشاط ج ع م ج، كما شجعت الصحافة المعارضة للعلماء بكل ما تملك، وجعلت أجهزة الشرطة على أهبة الاستعداد

(1) - مازن صلاح حامد مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931م-1939م)، تق- أبو القاسم سعد الله، عالم الأفكار للطباعة، الجزائر، (د ت ن)، ص ص 46-47.

(2) - زيلوخة بوقرة: سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر (ج ع م ج أنموذجا)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 125.

(3) - تعاملت الإدارة الفرنسية مع الجمعية بنوع من المرونة والسلاسة في البداية، والدليل على ذلك منح الترخيص من طرف دار عمالة الجزائر العاصمة - préfecture d'Alger - والسماح للعلماء بتأسيس جمعيتهم، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى مبادئ الجمعية التي كانت بعيدة عن العمل السياسي والذي أقرته في قانونها الأساسي..، للاستزادة ينظر، أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، م و ك، الجزائر، 1985، ص 112.

(4) - Ammar BENTOUMI, Crime et Infamie la colonisation vécue par un Algérien (1923-1962), éd- casbah, Alger, 2013, p 182.

(5) - أدرك علماء الجمعية مراقبة الإدارة الفرنسية، ولذلك فقد أبدى هؤلاء نوعا من التحفظ من خلال إظهار أشياء وإخفاء أخرى، مكتفين في تصريحاتهم الرسمية على إعلان الدعوة إلى الإصلاح الديني والتعليمي، وهو ما أكده الشيخ ابن باديس من خلال قوله: "أن الجمعية لا تكون إلا جمعية هداية وإرشاد للترقية من ظلال الجهل والانحلال الأخلاقي، إلى أوج العلم ومكارم الأخلاق، في نطاق دينها الذهبي ونبينا الأُمِّي.."، للتعلم أكثر ينظر، صادق بلحاج: الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحي والتقليدي (1919م-1939م)، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، جامعة أحمد بن بلة 01، وهران، 2011-2012، ص 31.

دائما، وهذا في ظل تحريض الكولون دائما، والذين رأوا في نشاط العلماء وجمعيتهم تهديدا لمصالحهم في المنطقة.⁽¹⁾

واعتبارا من النشاط الكبير لتلك الجمعية وأهدافها وأسسها التي قامت عليها، وهو ما يبرزه شعارها "الإسلام ديننا- العربية لغتنا- الجزائر وطننا"، فقد قامت ببناء المدارس الحرة غير الخاضعة للإدارة الفرنسية، من أجل تعليم النشء الجزائري اللغة العربية وعلوم الدين الإسلامي الحنيف⁽²⁾، إلى جانب محاولة انتشار الجزائر من قسر التحهيل والتفرنس والتنصير.⁽³⁾

وفي ظل نشاط الجمعية الزاخر الذي استطاعت من خلاله إعادة بعث الأمة الجزائرية وإقامة نهضتها- وضلوعها في السياسة⁽⁴⁾، فإن إنشاءها في هذا الظرف التاريخي المميز يُعدُّ إجابة على إدارة الاحتلال وردا على احتفالاتهم التي قالت عنها: "لقد انتهى الإسلام وانتهت العروبة في الجزائر ولم يبق سوى فرنسا والصليب" والتي حاولت تحطيم نهضة الجزائر.⁽⁵⁾

3-2 تداعيات الاحتفالات على الاستقلاليين والشيوخيين: على إثر حل فرنسا لحزب نجم شمال إفريقيا⁽⁶⁾ مع نهاية العام 1929م، لم يتمكن هذا الحزب من التعبير بفعالية عن اعتراضه على الذكرى

(1) - ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918م-1939م، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص ص 254-255.

(2) - يتم ذلك بغرس العقيدة الإسلامية في عقول الأطفال الصغار وتنشئتهم على الاعتزاز بدينهم ولغتهم، وعلى هذا الأساس كانت هذه الجمعية تتحين الفرص من أجل فتح المدارس العربية الحرة من منطلق الدور الفعال الذي اضطلعت به هذه الأخيرة، ينظر محمد زرمان: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومنهجها في تجديد العقيدة الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، ع7، دار البعث، قسنطينة، مارس 2001، ص 80.

(3) - محمد رشيد رضا: جمعية علماء المسلمين في الجزائر، مجلة المنار، مج 32، ج 8، ص 554.

(4) - مازن صلاح مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931م-1939م)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، 1984-1985، ص 73.

(5) - أحمد حماني: صراع بين السنة والبدعة، ج 1، دار البعث، الجزائر، (د ت ن)، ص ص 317-318.

(6) - نجم شمال إفريقيا (ENA): هناك اختلاف بين المؤرخة حول تأسيس هذا الحزب، فأبو القاسم سعد الله يؤكد أن هذا الحزب قد تأسس في باريس سنة 1926م، حيث كان يضم العمال المغاربة وبذلك فقد كان هدفه الدفاع عن هؤلاء العمال، كما أن له هدف أسمى وهو تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية، تزعم هذا الحزب حاج علي عبد القادر، أصبح هذا الحزب

المئوية لاحتلال فرنسا للجزائر، على الأقل قبل إعادة بعثه تحت تسمية "نجم شمال إفريقيا المجيد"، وقد دعا إلى احتفال الجزائريين بطريقتهم الخاصة من خلال التظاهر ضد الاستعمار وسياسته، أو ما يعرف بالامبريالية.⁽¹⁾

وبالموازاة مع الميزانية الكبيرة التي خصصتها الإدارة الاستعمارية من أجل إحياء الذكرى المئوية، ضاعف الاستقلاليون من حملتهم المعادية للاستعمار الفرنسي وأعوانه من الجزائريين بدءا من الاستعدادات، وكنتيجة لهذا النشاط الذي قام به هؤلاء، فإن سلطات الاحتلال قد أصدرت قرار حل الحزب عشية الاحتفالات، بالإضافة إلى منع صحفه من الصدور.⁽²⁾

ويمكن القول أن الاحتفال بالذكرى المئوية، قد قوبل بالاستنكار في فرنسا والجزائر من طرف نجم شمال إفريقيا، وأجمع كل المناضلين على إدانة الاستفزات الوقحة التي تمثلها أعياد تلك الذكرى ومعاداة الاستعمار، وهو ما تفسره الشعارات المختلفة التي تدعوا إلى استقلال الجزائر، وانسحاب قوات الاحتلال، وإدانة الإقطاعيين الموالين للمحتلين ومجلس النواب...⁽³⁾

ومع نهاية المعرض الاستعماري، بدأ النجم في بعث نشاطه، في قالب كان فيه أكثر حرية واستقلالا من ذي قبل في حركاته وأنشطته مع الإبقاء على علاقات - الصداقة - مع الحزب الشيوعي الفرنسي، بهدف بناء الحزب وتحكيم الانضباط لخلق حزب يكون - معصوما-⁽⁴⁾، وهو ما جسده

= جزائريا بجنا مع سنة 1927م بانسحاب التونسيين والمغاربة منه وانضمامهم إلى منظماتهم المحلية..، للتعلم والاستزادة حول هذا الحزب ينظر، أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 118 - 119.

(1)- شارل روبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 664.

(2)- ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ص 164.

(3)- محمد قناش ومحفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي (1926م - 1937م)، وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية، د م ج، الجزائر، (د ت ن)، ص 48 - 49.

(4)- مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج (1898م - 1938م)، تر- محمد المعراجي، تص- عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 33 - 34.

المرحلة المسماة بمرحلة التخلص من التبعية بين 1929م-1933م⁽¹⁾ بفرض رقابة على المنتمين للحزب ومنعهم من الانخراط في أحزاب أخرى.⁽²⁾

ففي ذلك الترتيب الجيد تكمن خطوة الحزب في المواجهة، وعليه فإن هذا الأخير قد أظهر نوعا من الرفض وعدم الخضوع والخنوع للسلطات الاستعمارية، ولعل أحسن دليل على ذلك ردود الفعل التي أبدتها النجم تجاه الاحتفالات المثوية للاحتلال، حيث أنه وبمجرد التحضير لتلك الاحتفالات قام بالنجم بمضاعفة نشاطه العدائي تجاه فرنسا وسياستها.⁽³⁾

اعتبارا من التوجهات الثورية الاستقلالية للنجم، لم يكن له رد فعل تجاه الاحتفالات فحسب، بل استنكر الاستعمار وأفعاله الشنيعة، من منطلق أن تلك الاحتفالات هي احتفالات ساخرة⁽⁴⁾، وهو ما أكدته العرائض التي رفعها والمناشير التي وزعها، زيادة على المقالات العديدة في جريدة الأمة، والتي حاولت إثارة الشعب الجزائري وعواطفه تجاه قضيته.⁽⁵⁾

بالإضافة إلى ذلك، وجهت اللجنة المركزية للحزب رسالة وُصفت بأنها " توثيق حول الجزائر " إلى عصبة الأمم، وقد احتجت لدى المنظمة الدولية على الاحتفال بذكرى مرور مائة سنة على الاحتلال، وكأن التاريخ كما يراه الوطنيون يُظهر في المقام الأول الدوافع الحقيقية للغزو الفرنسي، ويمثل الحجة الرئيسية ضد الاحتلال الاستيطاني.⁽⁶⁾

(1) - يمكن القول، أن حزب نجم شمال إفريقيا في هذه الفترة هو في الحقيقة حزب منحل، وبالتالي انقطع عن العمل في إطار الحياة السياسية، لكن مناضليه بقوا في نشاط دائم، وهذا ما يفسره عودة الحزب إلى النشاط سرا، كما أنه مع حلول العام 1933م قد ظهر في ثوب جديد باسم نجم شمال إفريقيا المجيد...، للتعلم والاستزادة في هذا الصدد ينظر، عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون: المصدر السابق، ص 304.

(2) - محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت ن)، ص 22.

(3) - صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر، الجزائر، (د ت ن)، ص 246.

(4) - Mahfoud KADDACHE, histoire du nationalisme Algérien Question nationale et politique Algérienne (1919-1951), T 02, SNED, Alger, 1980, p254.

(5) - Mohamed GUENANECH, le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres (1919-1939), tr- Sid Ahmed Bouali, ENAL, Alger, 1990, p49.

(6) - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية..، ج 2، المرجع السابق، ص 356.

ولعل الدعاية المناهضة للاستعمار الفرنسي واحتفالاته المئوية من طرف الحزب، زيادة على المطالب الثورية له، قد كانت سببا في التعجيل بحله، حيث سبق حله، ضغطٌ كبيرٌ عبر توقيف صحفه عن الإصدار ومراقبة المنخرطين فيه، كما تعرض أعضاؤه وعلى رأسهم مصالي الحاج⁽¹⁾ إلى حملة اعتقالٍ واسعة⁽²⁾، انطلاقا من نشاط النجم المعادي لفرنسا ومشروعها الاستعماري⁽³⁾. أما بالنسبة لموقف الحزب الشيوعي⁽⁴⁾ بخصوص الاحتفالات المئوية فهو جدير بالذكر، ففي ماي 1930م أصدر الحزب تصريحاً في أربع صفحات بصدده هذه المناسبة، وقد خاطب هذا التصريح بالخصوص الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي، ومما نجده في هذا الصدد: " من أجل بلدكم، ومن أجل مطالبكم تأخروا مع العمال...".⁽⁵⁾

ويعد الحزب الشيوعي الفرنسي، من الأحزاب التي عارضت بشدة الاحتفالات، حيث دعت صحيفة الحزب عبر جريدة *l'humanité* إلى التضامن مع الجزائريين، وهذا كَرَدٍ فِعْلٍ من الحزب

(1) - أحمد مصالي بن الحاج: (1898م - 1974م)، ولد بحي الرحبية بتلمسان، من أسرة بسيطة، تعلم في زاوية الحاج محمد بن يلس ليُدخل بعدها المدرسة الفرنسية، امتحن عدة حرف في صغره، عاد إلى المدرسة في سن متأخرة ليُطرد منها فيما بعد بسبب موافقه، تميز بطفولة كان لها دور في بناء شخصيته ويظهر ذلك في مشاركته في المظاهرات التي أقيمت بتلمسان ضد قانون التجنيد الإجباري، استدعي للخدمة العسكرية في 1918م وترقى في ذلك من جندي إلى رتبة عريف إلى أن سرح من الخدمة العسكرية في 1921م، كسب في المهجر وعيا وطنيا كبيرا ساهم من خلاله في النضال السياسي، توفي رحمه الله سنة 1974م، ينظر كلا من محمد قنانش: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة، الجزائر، 2007، ص30، وكذلك بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898م - 1974م)، تر- الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، ص 15.

(2) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ..، ج2، المرجع السابق، ص376.

(3) - André NOUSCHI, la naissance du nationalisme Algérien (1914- 1954), éd- de Minuit, Paris, 1^{er} éd,1962, p 64.

(4) - بدأ التيار الشيوعي بالنشاط في الجزائر بعد ح 1ع وهذا بعد تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي لفيدرالية تابعة له في الجزائر في 1924م ليُحوّلها إلى الحزب الشيوعي الجزائري في 1936م، والشيوعية في الجزائر ليست كما في أوروبا هي تعبير عن الحركة العمالية، بل هي نتيجة لتطور الجناح الراديكالي داخل الفيدرالية الجزائرية للحزب الاشتراكي الفرنسي وأعضاؤه كانوا مناضلين في هذا الحزب.. للاستزادة في موضوع الحزب الشيوعي في الجزائر ينظر، مصطفى أوعامري: الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية (1920 - 1954)، مجلة الحضارة الإسلامية، ع29، جوان 2016، ص452 وما بعدها.

(5) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ..، ج2، المرجع السابق، ص 308.

على تلك الاحتفالات الاستفزازية، وفي السياق نفسه، دعا الحزب الجزائريين إلى الرد على هذه الاستفزازات التي صاحبت أعياد تلك الذكرى بإقامة العديد من المظاهرات.⁽¹⁾

ومما كان من نشاطات الحزب الشيوعي تنظيم الاتحاد الجمهوري لمؤتمر سري للعمال في الجزائر، شارك فيه 69 مندوبا أهليا و6 أورييون⁽²⁾، وقد طالب المؤتمر بالتذكير بالحالة المزرية والسيئة للشعب الجزائري بعد قرن كامل من الاحتلال، فهو- أي الحزب- مطالب بتحسين هذه الحالة، وهذا من خلال منح برنامج من الإصلاحات الواجبة، وأن يلفت الرأي العام إلى خطورة الاحتفالات.⁽³⁾

وفي إطار نشاط الشيوعيين، القيام بحملات مناهضة للاحتفالات ومنذدة بها لإدانتها، من خلال المناشير العديدة⁽⁴⁾ كون تلك الاحتفالات ليس لها في الجزائر من مبرر، وأنها من صنع الرأسمالية الفرنسية-⁽⁵⁾، زيادة على الدعوة من خلال العديد من المناشير والدعاوي، إلى التظاهر ضد المتعوية في أول ماي وبالتآخي بين العمال الجزائريين والفرنسيين⁽⁶⁾، وبالتالي فقد نادى الحزب الشيوعي الجزائريين إلى أن يسيروا جنبا إلى جنب مع العمال الفرنسيين قصد الدفاع عن مصالحهم، وكي يساعدوا الشعب الجزائري في كفاحه ضد الامبريالية، ومن ثم تحقيق استقلال الجزائر.⁽⁷⁾

3-3 انعكاسات الاحتفالات على النواب والاندماجين: انتهزت النخبة فرصة الاحتفالات،

وطالبت الإدارة الفرنسية بتطبيق المبادئ الخاصة بإعلان حقوق الإنسان، كما قدم بعض النواب المسلمين احتجاجا بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية دوميرق-DOUMERGUE ضد موقف عامل عمالة الجزائر لرفضه تعيين نواب مسلمين لشيخ المدينة- رئيس البلدية الفرنسي- واعتبارهم-

(1)- كريمة ابن حسين: المرجع السابق، ص 35.

(2)- إلياس نايت قاسي، المرجع السابق، ص 111.

(3)- عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون: المصدر السابق، ص 312.

(4) - Jacques FOURNIER, l'Algérie retrouvée (1929- 2014), éd- Média Plus, Blida, 2015, p 50.

(5)- شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، المرجع السابق، ص 650-651.

(6)- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين..، المرجع السابق، ص 302.

(7)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 309.

قائمين بأعمال- فقط، وذهب البعض إلى إنقاص قيمة-الأهالي- بدعوى أنهم ينقصهم النضج، واعتبارهم-أهليين- قاصرين.⁽¹⁾

هذا، وقد اعتبر هؤلاء المنتخبون الذكرى المثوية فرصة للتذكير بعدم وفاء الفرنسيين بوعودهم رغم تواضعها، وعليه تم تذكير هؤلاء (= الحكام الفرنسيين) بمطالب- الأهالي-⁽²⁾ والتي كانت في مجملها مطالب اجتماعية كنشر التعليم باللغتين العربية والفرنسية، إلى جانب المساواة في الخدمة العسكرية والوظائف المدنية والعسكرية، إلى جانب قضية تمثيل- الأهالي- في مختلف المجالس.⁽³⁾ ورغم فقدان المصادقية بالنسبة لهؤلاء (= المنتخبون، بسبب مواقفهم)، إلا أنهم لم يياسوا وقاموا بتأسيس اتحادية النواب الجزائريين المسلمين القسنطينية في 20 جوان 1930م، وعلى شكلها تأسست اتحاديات أخرى بالجزائر ووهران، والتي تعتبر خطوة نحو ظهور حركة سياسية أكثر حزما وأكبر حيوية⁽⁴⁾ ومع ذلك، مرّت سنة 1930م دون أن تكون هناك بعض الإصلاحات التي تَمَنَّاها الجزائريون.⁽⁵⁾ أما بالنسبة لبعض النواب "بني وي وي" فقد نظروا إلى القضية من زاوية إيجابية- وأشادوا بإنجازات فرنسا-⁽⁶⁾، ولعل تصريح الباشاغا بوعزيز بن قانة" الملقب بشيخ العرب" في سيدي عقبة دليل على ذلك: "لو أن العرب عرفوا الفرنسيين في 1830م، لاستقبلوهم ببنادق مملوءة بالزهور!"⁽⁷⁾ كما أن فئة الاندماجين اغتنمت الفرصة للمطالبة بالإدماج الكامل للجزائر وإلحاقها بفرنسا، وهو ما فسرتة خلايا التيار من جمعية المعلمين الأهالي على لسان أحد زعمائها: "إن سياسة الأهالي

(1) - عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون: المصدر السابق، ص 309.

(2) - بخصوص مسألة مطالب الجزائريين، فقد قدم ممثلو- الأهالي- جملة من المطالب وكمثال عن ذلك، المطالب التي قُدمت بمجلس بلدية الجزائر، حيث قوبلت هذه المطالب بالرفض من طرف النواب الفرنسيين ورئيس البلدية "برينال- Brinell"، واعتبرت تلك المطالب- سخرية- مثل اقتراح ودادية النساء الجزائريات للمشاركة في الانتخابات، على اعتبار أنه حق خاص بالفرنسيات فقط...، للتعمق ينظر، عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون: المصدر السابق، ص 310.

(3) - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 309.

(4) - إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 101-102.

(5) - Jacques FOURIER, Op-Cit, p 52.

(6) - عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون: المصدر نفسه، ص 311.

(7) - Jacques BERQUE, Op-Cit, p 234.

في الجزائر لا يمكن أن تكون إلا سياسة إدماجية⁽¹⁾، وأكد فرحات عباس ذلك بقوله: " لا يبدو الطالب الشاب إلا أملا واحدا وهو الاندماج في الأسرة الفرنسية الكبرى".⁽²⁾

ورغم مساوئ الاحتفالات إلا أن ففة الاندماجين اغتنموا كذلك الفرصة لتدعيم مراكزهم⁽³⁾ وتحقيق أهدافهم السياسية، رغم ما خلفته من حالة الذهول ومن آثار اجتماعية، فرغم ما بذلوه من جهود لم يشفع لهم لدى السلطات الفرنسية في تحقيق مآربهم.⁽⁴⁾

كما أنهم تعلموا من تلك الصفحة التي تلقوها من حكومة باريس، خاصة بعد عدم استقبال الوفد الذي أرسل للضغط من أجل الإصلاح برئاسة ابن جلول، وبالتالي أدركوا أن الوقت قد حان للعمل الموحد والتحول نحو الوسط على الأقل، وبعد سنة واحدة أصدر فرحات عباس كتابه "الشباب الجزائري" الذي أثار كثيرا من الجدل.⁽⁵⁾

4- مشروع مورييس فيوليت (1931م - 1935م):

1-4 السياق العام لإقرار المشروع:

قبل الخوض في هذا المشروع يتوجب علينا العودة إلى عام 1929م⁽⁶⁾، والوقوف عند النقطة التي عرض فيها الحاكم العام فيوليت (= باعتباره مسؤولا سابقا في الجزائر) مشروعا لإدماج بعض-

(1) - شارل روبري آجرون: تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 652.

(2) - فرحات عباس: ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها، تر- أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 85.
(3) - Mohamed TEGUIA, l'Algérie en guerre, éd- OPU, Alger, 1988, pp 22- 23.

(4) - إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص ص 98 - 99.

(5) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج 3، المرجع السابق، ص 411.

(6) - سبق هذا المشروع، العديد من المشاريع التي باءت كلها بالفشل مثل مشروع سوليبي - Soulier، ومشروع فيرنو - Guernut، زيادة على مشروع دوريو - doroit، وغيرها من المشاريع، اعتبارا من أنها أقيمت في المهدي أو تم إجهاضها، وحتى أنها لم تُعارض قولا فقط، بل تم صياغة العديد من المشاريع التي من شأنها عرقلة تلك المشاريع وتبسيطها والوقوف ضدها، ومما نجده في هذا الصدد، مشروع كيتولي - Cuttoli في جوان 1933م، ومشروع ديفو - Devaud في فيفري 1938م...، للتعمق في هذا الصدد ينظر، عايدة حباطي: المرجع السابق، ص ص 106 - 107.

الأهالي-⁽¹⁾ في الحظيرة الفرنسية مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية حسب ما جاء في المشروع، كما نص قانون المشروع على أن إدماج هؤلاء (= الأهالي) يكون تدريجيا.⁽²⁾ وعليه، فمشروع بلوم فيوليت هو من بين المشاريع التي كانت قد أقيمت من طرف برلماني و سياسيّ فرنسيّ المساندين - للأهالي- les indigénophiles والذين كانوا قد تعاطفوا مع الجزائريين بدءاً من سنة 1931م بعد إقرار مشروع موريس فيوليت، والذي (= المشروع) قامت فيما بعد حكومة الجبهة الشعبية بإعادة بعثه سنة 1936م⁽³⁾ في قالب جديد، باسم مشروع بلوم فيوليت.⁽⁴⁾ وبموجب هذا المشروع، ووفقاً للاندماج التدريجي للجزائريين في-الحظيرة- الفرنسية، يصبح هؤلاء الذين اندمجوا ما للمواطنين الفرنسيين من الحقوق السياسية، من دون تغييرٍ في أحوالهم الشخصية أو حقوقهم المدنية، وهو ما يسمح للجزائريين بممارسة حقوقهم في كنف نظام فرنسا.⁽⁵⁾ ولعل هذا المشروع قد سيطر على الساحة السياسية الجزائرية خلال فترة الثلاثينات⁽⁶⁾، فبعد تلك الاحتفالات الصاخبة للفرنسيين بمئوية الاحتلال كما سبق الذكر، ترأس موريس فيوليت لجنة من

⁽¹⁾ - يتم في هذا القانون، منح الجنسية الجزائرية والتي بموجبها يكتسب المتجنس صفة المواطنة الفرنسية، وقد حدد فيوليت الشريحة المستهدفة في هذا القانون حيث تضم القائمة المعنية رؤساء الغرف الفلاحية والتجارية، المندوبين الماليين، الباشاغاوات، الأغاوات بعض المهنددين في الجيش الذين أحيلا على التقاعد بعد أداء مدة 15 سنة من الخدمة في الجيش، الضباط القداماء، زيادة على مجموعة من الفلاحين والتجار، بالإضافة إلى حاملي الشهادات الابتدائية وشهادات المدارس الحرة... حول هذه النقطة ينظر محمد بكار: المرجع السابق، ص 143.

⁽²⁾ - Blévis LAURE, Op- Cit, p 173.

⁽³⁾ - بعد وصول الجبهة الشعبية التي تضم الأحزاب اليسارية وخاصة بين الشيوعيين و الاشتراكيين برئاسة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم في 1936م إلى سدة الحكم، قامت هذه الحكومة بإدخال- نوع من الإصلاحات-، ومما نجده في هذا الصدد أنها قامت بإحياء مشروع موريس فيوليت لسنة 1931م في قالب جديد، اصطلاح على تسميته بمشروع بلوم فيوليت لسنة 1936م، ينظر: André NOUSCHI, Op- Cit, p 124.

⁽⁴⁾ - Blévis LAURE, Ibid, pp 173- 174.

⁽⁵⁾ - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية.. المصدر السابق، ص 148.

⁽⁶⁾ - بالإضافة إلى ما أحدثته تلك مئوية الاحتلال في نفوس الجزائريين من أثر بليغ، فإن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى محاولة ضرب الجزائريين هويتهم من خلال هذا المشروع... ينظر جريدة: البصائر، ع66، الجمعة 07 ماي 1937م، ص 02.

مجلس الشيوخ الفرنسي، أوكلت لها مهمة دراسة الأوضاع الجزائرية بعد تلك الاحتفالات، وتقديم توصيات عن الإصلاحات التي يجب إدخالها.⁽¹⁾

كما أن احتفال الفرنسيين بمئوية احتلال الجزائر، وما صاحب ذلك من استهتار واستفزاز للجزائريين⁽²⁾، في ظل الظلم المسلط عليهم من طرف الإدارة الاستعمارية والكولون الذين أبؤ إلا أن يبق الجزائريون تحت سلطتهم ووطأتهم، السبب في دفع الوالي العام فيوليت إلى التخفيف من وطأة الإرهاب والعنف والتعسف، وعزّم أن تكون سنة 1930م نقطة انطلاق لسياسة جديدة!⁽³⁾

وبصدد تلك الاحتفالات التي أساءت للشعور الوطني لدى الجزائريين ومست بكرامتهم كما سبق الذكر، فإن السلطات الفرنسية ممثلة في الوالي العام موريس فيوليت قد فكرت في مراجعة حساباتها من خلال- التفكير- في الجزائريين⁽⁴⁾، وفي مصالح الفرنسيين في الجزائر وهذا بالعودة إلى كلام فيوليت الذي قال فيه: " .. من الواجب اتخاذ الإجراءات والتدابير التي كنا قد وعدنا - الأهالي- ومما يتضح مليا بخصوص الاحتفالات التي أقيمت، والتي تم فيها عدم إشراك هؤلاء (= الجزائريين)

(1) - بصدد هذه المسألة، فإننا نجد أن أنصار الإدماج، قد استهوتهم مثل هذا الشخصيات التي كانت تهدف إلى إدماج الجزائريين في الحضيرة الفرنسية، ولعل الدليل على ذلك خطاب فرحات عباس على لسان اتحاد المنتخبين المسلمين وأمام وزير الداخلية الفرنسي نحو قوله: " لم يبق هناك شيء في هذه البلاد إلا الاتفاق على سياسة الإدماج وذوبان العنصر المحلي في المجتمع الفرنسي"، كما بيّن ذلك في مقال له في جريدة الوفاق - l'Entente سنة 1936م، أكد فيه النظرة نفسها والتي كان يحلم فيها دائما بإدماج الجزائريين والتساوي في الحقوق مع الفرنسيين... ينظر محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 477 - 478.

(2) - Robert LOUZON, cent ans de capitalisme en Algérie, éd- Acratie, (sd et sl), p120.

(3) - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 110.

(4) - جرى ذلك التفكير في إدخال مجموعة من الإصلاحات أبرزها مشروع موريس فيوليت، الذي أعيد صياغته فيما بعد في إطار مشروع قانون الحكومة أو مشروع بلوم فيوليت، وفي هذا الصدد يمكننا التعرّيج على مسألة مهمة وهي وجود فرق بين برنامج فيوليت الذي جاء به في عام 1931م غداة الاحتفالات المئوية مباشرة، والذي (= البرنامج) نال رفضا قاطعا من طرف الحكومة، وبالتالي تم إجهاض هذا المشروع وإقباره، وكذلك هو الحال بالنسبة لمشروع بلوم فيوليت الذي نادى من خلاله بإدماج الجزائريين في- الحضيرة- الفرنسية..، للتعمق ينظر عمار عمورة: المرجع السابق، ص 351.

وعلى هذا الأساس، لا بد من تحقيق بعض الأشياء تجاههم، ولعل البعض من الجزائريين الذين طالبوا بحق إدماجهم في - الحضيرة - الفرنسية، لم يكن ذلك إلا لمصلحة فرنسا...⁽¹⁾.

فمن الواضح عن فيوليت تعاطفه مع الجزائريين وقضاياهم، ما أدى إلى إظهار الجزائريين لنوع من الود والحب⁽²⁾ - واعتراف بالجميل - اتجاه هذا الشخص، وهذا من منطلق الخطوات والتصرفات التي قام بها اتجاه الجزائر والجزائريين - ومواقفه - في ميدان المطالبة بالحقوق⁽³⁾، الأمر الذي أدى إلى تسميته بالعديد من التسميات على غرار "حبيب الجزائريين" أو "فيوليت العربي"⁽⁴⁾.

وقد كان موريس فيوليت إداريا - محنكاً - استطاع الإمام بما يلزم الجزائريين، كما كان - متعاطفا - مع النخبة الجزائرية، وكل هذا في ظل حدِّه الشديد، كما كانت أفكاره تتفق مع الأفكار التي تعترى تلك النخبة وخاصة فيما تعلق بمسألة الإدماج⁽⁵⁾، وبالتالي اعتبرته النخبة نصيرا لها.⁽⁶⁾

وعلى هذا الأساس، وبمقتضى المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ يومي 21 و 22 مارس 1935م، بمناسبة الاستجابات التي تقدم بها فيوليت عن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للوفاء

(١) - Maurice VIOLLETE, **l'Algérie vivra -t- elle? notes d'un ancien gouverneur général**, éd- Félix ALCAN, Paris, 1931, pp 147- 148.

(٢) - سعد بو الشعير: **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، ط2، 1993، ص 15.

(٣) - لمياء بوقريوة: **مشروع موريس فيوليت، مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائريين**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع04، ديسمبر 2012، ص 316.

(٤) - وصف الشيخ البشير الإبراهيمي فيوليت نحو قوله: "لم يظفر سياسي فرنسي يمثل ما ظفر به من حب الجزائريين وتقديرهم وامتلاك قلوبهم، كل ذلك لكلمة خير قالها فيهم وسعي صالح سعاد في مصلحتهم على ما يتطرق ذلك السعي من شكوك واحتمالات، وعلى أنه لم ينجز من سعي قليل ولا كثير"، ولعل هذا القول هو قول سائد لدى عامة أوساط الشعب الجزائري خلال فترة الثلاثينات..، للتدقيق ينظر أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية..**، ج3، المرجع السابق، ص 17 - 18.

(٥) - نلاحظ بعض الاختلاف لدى المؤرخة، خاصة منهم الفرنسيين بشأن المشروع وحق الانتخاب الذي جاء به، فلم يكن الجزائريون يمتلكون حق الانتخاب - وإن كان هناك حق فقد منحه تلك الإصلاحات الهزيلة بموجب قانون 1919م - وتبرير ذلك أنهم مسلمون غير فرنسيين، ولكن بعد ذلك، تمكن البعض من الحصول على ذلك الحق بطرق معقدة، أحد شروطها هو التخلي عن الأحوال الشخصية - العقيدة الإسلامية -، كي يصبحوا مواطنين من الدرجة الأولى، ومع ذلك فالقليل من الجزائريين فقط من رضي بهذه الإهانة، كما أن فئة الكولون وإدارة الاحتلال قد عملا المستحيل لتقليل عدد الجزائريين الحاملين لحق الانتخاب..، للتدقيق ينظر إيفه بريستير: **المرجع السابق**، ص 125.

(٦) - ناهد إبراهيم دسوقي: **المرجع السابق**، ص 218.

بالوعود المعطاة- للفرنسيين المسلمين بالجزائر-(1)، والتي قوبلت بنوع من المماطلة واتباع سياسة الهروب إلى الإمام من طرف المستجوبين والذين أشاروا فقط، بالتيسير على- الأهالي- للدخول في الوظيفة العمومية، وقانون الربا، وفتح حظائر، وربما المساواة في أداء الخدمة العسكرية!(2)

وبالموازاة مع ذلك، تم تكليف أحد النواب الفرنسيين بإعداد تقرير مفصل حول المشروع، وإن كانت علامات الرفض تلوح من بعيد، وهو ما تأكد في رأي ذلك النائب، وهذا من خلال تصريحه الذي بين فيه أنه لا يستطيع التأكيد أن المشروع سيلقى التأييد بالمرّة.(3)

أمام هذا الوضع، دعا فيوليت إلى عدم المماطلة في اتخاذ تدابير من شأنها إدخال بعض الإصلاحات، وهذا من خلال قوله:"...من الواجب المحتوم على فرنسا إدخال بعض الأعمال المستعجلة، فقد تنورت أفكار الجزائريين...، ولا بد من تحقيقها وعدم غض النظر عنها، طالبوا فقط بحقوقهم التي وجدوا بصددها وعودا كثيرة"(4)، وخاصة منهم النخبة المثقفة.(5)

وبالموازاة مع ذلك، خَطَبَ الحاكم فيوليت أمام السلطات الفرنسية قصد تبريره لمشروعه الذي جاء به، نحو قوله:"..إذا رفض- الأهالي- تنزعجون منهم، وإذا قبلوا تفرحون، وإذا سكتوا تخافون، لا يملك الجزائريون وطنٌ خاص بهم، وفي ظل ذلك، لا يمكنهم التخلي عن أحوالهم الشخصية، وما يطالبون به فقط، أن يدمجوا في مجتمعكم...، ولعل رفضكم لذلك، هو القضاء على الجزائر".(6)

(1)- في هذا الصدد استجوب الحاكم فيوليت عمال العملات الثلاث في الجزائر- (بول كوتولي) قسنطينة، (جاك دورو) الجزائر، (بيار رو- فراسينان) وهران-، والذين أبدوا رفضا قاطعا لإدخال أي إصلاح في الجزائر، وفي ظل ذلك بسطوا بطبيعة الحال - المزاي- التي يوفرها قانون الإصلاحات لـ 1919م الذي أصبح ميثاقاً- أهلياً-، ولذلك فقد أكد برلمانو فرنسا أنه (= مشروع فيوليت) يشكل خطرا على فرنسا في الجزائر، ينظر شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير.. المصدر السابق، ص 147.

(2)- شارل أندري جوليان: المصدر نفسه، ص 147.

(3)- النجاح: ع 1963، 03 مارس 1937م.

(4)- النجاح: ع 1152، 10 ماي 1931م.

(5)- بإمعان النظر في المشروع، نلمس سياسة فرنسا القائمة على محاولة استنزاف الطبقة المثقفة في الجزائر والعاملة في الإدارة الطامعين في الإدماج، ينظر محمد العربي الزيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1984، ص 25.

(6)- Maurice VIOLLETTE, Op- Cit, p 149.

في السياق نفسه، اعتبر الأمين العمودي أن المشروع، هو مشروع مهم، يساعد في دفع حركة- التقدم وهضبة- الجزائر وفرنسا معا، وهذا اعتبارا من محاولة الجزائريين الاندماج في- الحضيرة- الفرنسية، وخاصة فيما تعلق بالتجنس واكتساب صفة المواطنة الفرنسية في ظل التمسك بالأحوال الشخصية، على اعتبار أنه منح حق الترشح للجزائريين.⁽¹⁾

2-4 في مساءلة المشروع:

نشرت وسائل الإعلام مشروع فيوليت على مسامع الجزائريين والفرنسيين على حد السواء، هذا المشروع الذي بدأت النقاشات والمراجعات حوله بداية من 1931م إلى غاية 1935م، من أجل تجسيده على أرض الواقع.⁽²⁾

هذا، وقد خصَّ المشروع بالإدماج فئاتٍ من المجتمع دون جميعه، اعتبارا من أن المشروع يهدف إلى دمج بعض الجزائريين بصفة تدريجية مثلما سبق الذكر، ومن تلك الفئات:
أ- المشتغلون بالجيش الفرنسي ويتعلق الأمر بـ:

*- الأهالي- الذين أُنهوا الخدمة العسكرية برتبة ضابط، *- الأهالي- الذين غادروا الجيش برتبة رقيب أول، أو رتبة أعلى منها بشرط العمل في الجيش مدة 15 سنة وحازوا على شهادة حسن السلوك.
*- الأهالي- الحائزون على ميدالية عسكرية أو الصليب الحربي، وأصحاب رتبة جوقة الشرف، أو الذين أُهلوا لنيل مرتبة من رتبها بشرط أن يكون نيلهم لها أثناء الخدمة العسكرية.

ب- الفئة المتنورة الحائزة على إحدى الشهادات التالية: التعليم، البكالوريا، الشهادة العليا، الشهادة الثانوية، شهادة التخرج من المدارس الوطنية أو الخاصة بتعليم الصنائع والحرف والتجارة والفلاحة، والموظفون الذين نالوا وظيفتهم عن طريق الامتحانات أو المسابقات.

ج- بالإضافة إلى الفئة المنتخبة ضمن الهيئات الفرنسية من المنتخبين في الغرفة التجارية، والفلاحية والنواب الماليين، والنواب في المجالس العامة في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، زيادة على ممثلي

(1) - la défense, n° 147, vendredi 30 avril 1937.

(2) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية..، ج3، المرجع السابق، ص ص 112 - 113.

الجماعات الذين شغلوا مناصبهم طيلة المدة التي أوكلت لهم، بالإضافة إلى البشاغوات والأغوات والقياد الذين قاموا بوظيفتهم مدة أربع سنوات على الأقل، كما خص المشروع فئة العمال الذين استحقوا وسام العمل والمسعدين في النقابات العمالية الذين شغلوا مناصب لمدة 10 سنوات.⁽¹⁾ وفي السياق نفسه، نصَّ المشروع⁽²⁾ على 08 فصول واحتوت هذه الفصول على 50 مادة⁽³⁾، خُصَّ الفصل 01 بالمستعمرة (= الجزائر)، الفصل 02 بالمدارس والمستشفيات، بينما الفصل 03 فقد خُصَّ إصلاحات - الأهالي-، وفيما يخص الفصل 04 فقد اهتم بالجيش والبحرية، كما اهتم الفصل 05 هو الآخر بالتمثيل النيابي، أما عن الفصل 06 فقد اهتم بالتنظيم العام، فيما عَنَّا الفصل 07 بالتجمعات الجزائرية، وأخيرا الفصل 08 اختص بالجنوب.⁽⁴⁾

4-3 انعكاسات مشروع فيوليت على الحياة السياسية في الجزائر:

بالعودة إلى انعكاسات المشروع على الحياة السياسية في الجزائر، فإننا سنقف عند ردود الفعل من طرف التيارات والأحزاب التي مثلت الحركة الوطنية الجزائرية، وعليه فإن هذا المشروع قد ترك الأثر البالغ في مسار النضال السياسي الجزائري، وبالتالي يمكن القول أن النخبة الجزائرية قد رَحَّبَتْ بالمشروع

(1) - يُمنَحُ حق المواطنة الفرنسية بعد سنةٍ من تطبيق هذا المشروع لـ 200 من - أهالي- الجزائر في كل عمالة من بين التجار والحرفيين بمقتضى قرار يصدره الوالي العام، وتمنح نفس الصلاحيات للغرف الفلاحية الثلاث تحت الشروط نفسها صلاحيةً مُنَح حقوق المواطنة لـ 200 فلاح بينما يصبح هذا العدد في كل سنة 50، تمنحه الغرفة التجارية للتجار وأرباب العمل والغرف الفلاحية لمن تختارهم من الفلاحين..، حول مسألة العناصر المدججة في الحظيرة الفرنسية، ينظر عايدة حباطي: المرجع السابق، ص 111-112.

(2) - للتعلم في نص المشروع، ينظر الملحق رقم 13.

(3) - هذا وقد أُحِقَّ المشروع بمذكرتان تتعلقان بالجزائر، تقترح الأولى محاولة إيجاد مجموعتين انتخابيتين في الجزائر، فيما تضمنت الثانية تقريرا مفصلا عن مشاكل الميزانية الجزائرية، كما دعت إلى تأكيد السيادة التامة لفرنسا في الجزائر، ولعل هاتين المذكرتين قاسمت فيوليت وجهة النظر في أن السياسة الفرنسية في الجزائر ينبغي أن تكون إدماجية، وبالتالي فقد نادى المذكرة الأولى بدمج الجزائريين تدريجيا وهو الهدف الأول للاستعمار، أما الثانية فقد طالبت بضرورة مزج الأوربيين والمسلمين نفسيا وعقليا وأن تصبح اللغة الفرنسية هي اللغة الأم..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 221.

(4) -Maurice VIOLLETTE, Op- Cit, pp 475- 495.

أشد الترحيب، على اعتبار أنها رأت في تحقيق المشروع وتجسيده خلاصا لها وللجزائر من حالة- الأهلية، الأندجينا- التي تعيشها⁽¹⁾، بالإضافة إلى ذلك فإن المشروع يحقق طموحاتها السياسية.⁽²⁾

فعلاً، لم يلق مشروع فيوليت الدعم والتأييد من طرف الحكومة الفرنسية، الأمر الذي دفع بالمنتخبين الجزائريين ونوابهم في المجالس المنتخبة⁽³⁾ إلى تشكيل لجنة، ليتم بعدها إيفاد تلك اللجنة إلى باريس مع مستهل جوان 1933م⁽⁴⁾، من أجل الإلحاح على حكومة باريس لتطبيق ما جاء في المشروع، حيث لم تحظ تلك اللجنة حتى بالاستقبال، ليعود الوفد خالي الوفاض.⁽⁵⁾

وبالنسبة للتيار الاستقلالي، فقد عارض النجم مشروع فيوليت معارضة تامة لأنه يربط الجزائر بفرنسا باسم الإدماج⁽⁶⁾، كما تم معارضة المشروع اعتباراً من أن هذا الإدماج يتنافى مع مبادئ النجم وبرنامجه الذي يهدف إلى استقلال الجزائر استقلالاً تاماً، ففي هذا الصدد صرح مصالي الحاج قائلاً: "لا يمكن لسياسة الاندماج أن تتحقق، فهي مرفوضة عقلاً وعدالةً وتاريخاً، والحل الوحيد هو تحرير شمال إفريقيا تحريراً كاملاً..، إننا نعلنها صراحة بأننا نرغب ونأمل في رؤية هذا التحرير يتحقق بالمساعدة الفعلية لفرنسا، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة..".⁽⁷⁾

(1) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 19.

(2) - أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري..، ج1، المرجع السابق، ص 191.

(3) - مما تجدر الإشارة إليه، أن هؤلاء المنتخبين قد كانوا في وقت من الأوقات - عملاء - لفرنسا، كما أن دخولهم مختلف المجالس المنتخبة كان سياسة مقصودة من طرف سلط الاستعمار الفرنسي، وهذا من منطلق أن هؤلاء لم يجرؤوا ساكناً في قضية بلدهم، ولم يدافعوا أبداً عن حقوق الجزائريين، ولهذا عُرفوا بـ: "بني وي وي" (= لا معارضة للإدارة الفرنسية وبرامجها في مداولات المجالس المنتخبة مطلقاً)، ولكن، مع مطلع الثلاثينات أين عرفت الجزائر نوعاً من النمو الوطني، أو ما يعرف باشتداد ساعد الحركة الوطنية، فقد أصبح هؤلاء المنتخبون أكثر تحملاً مما سبق، وأصبحوا يجاهرون ويطالبون بحقوق الجزائريين وتحسين أوضاعهم.

(4) - كما أرسل الجزائريون وفداً من أجل تحقيق ذلك المشروع، فإن الأوربيين كذلك أرسلوا وفداً إلى حكومة باريس (= رئيس الحكومة ليون بلوم) وقد بُلغ الوفد أنهم لن يقبلوا أبداً بأن يكون أي مسلم رئيساً ولو لبلدية صغيرة، كما حذروه من مغبة المساواة بين الأوربيين والمسلمين، حتى في التصويت، اعتباراً من أن كل ذلك سيؤدي إلى فقدان السيطرة على الجزائر، وبالتالي ضياعها..، للتدقيق والتعمق ينظر، عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 283.

(5) - لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص 317.

(6) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 19.

(7) - أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري..، ج1، المرجع السابق، ص 191 - 192.

أما بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد اتخذت موقفا معارضا للمشروع هي الأخرى لعدة اعتبارات، وهذا من منطلق ما جاء به المشروع من اللامساواة بين الجزائريين والفرنسيين وحتى بين الجزائريين أنفسهم في مختلف الحقوق، بالإضافة إلى معارضة جمعية العلماء للمشروع اعتبارا من أنه يدعو إلى دمج العديد من الجزائريين في العائلة الفرنسية، وبمقتضى ذلك يتخلى المسلم الجزائري ويتجرد من قيمه الدينية وأحواله الشخصية.⁽¹⁾

كما لقي المشروع معارضة شديدة من طرف سُلطِ الاستعمار الفرنسي التي ترفض أي إصلاح في الجزائر⁽²⁾، وعليه، ظل المشروع بين مدِّ وجزرٍ في قبة البرلمان الفرنسي إلى غاية العام 1935م، أين استجوب موريس فيوليت عن الإجراءات التي يجب اتخاذها⁽³⁾، حيث وجد نفسه أمام خيارين، أحدهما يقضٍ بمنح حق الانتخاب لكلِّ الجزائريين، في ظل بقائهم في هيئة انتخابية، حتى لا ينافسون الكولون، فيما يقضي الخيار الثاني بمنح القلة منهم حق الانتخاب، وتصنيفهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية كما لو كانوا متجنسين، في ظل احتفاظهم بأحوالهم الشخصية.⁽⁴⁾

هذا، وقد اختار فيوليت الخيار الثاني⁽⁵⁾ اعتبارا من أن خلق هيئتين انتخابيتين تشجعان على الانفصال، وأن خلق هيئة انتخابية واحدة يساعد على دمج الجزائريين في العائلة الفرنسية⁽⁶⁾، وبالموازاة

(1) - الشهاب، مج 12، ج 4، 20 جويلية 1936، ص ص 214 - 215.

(2) - Mahfoud KADDACHE, **Histoire du Nationalisme..**, T 2, Op- Cit, p 535.

(3) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير.. المصدر السابق، ص 146.

(4) - لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص ص 317 - 318.

(5) - نتساءل هنا عن موقف النواب من هذا الطرح؟ اتخذ كل من جاك دورو من عمالة الجزائر وبيار رو فرانسيس وبول كوتولي، موقفا واحدا رافضا لذلك المشروع وما جاء به، وفي هذا الصدد فقدوا أشاروا بالعمل بمقتضى قانون الرابع فيفري 1919م على اعتبار ان هذا القانون قد وفر بعض المزايا التي تضمنها هذا المشروع، في ظل بقاء ذلك القانون- دستورا- بالنسبة - للأهالي- الجزائريين، كما اقترح العديد من البرلمانيين برنامج الكولون الذي يتضمن قانون الريا، دخول الوظيفة العمومية إلى جانب فتح حظائر، والتخلي بالسلوك الحسن اتجاه المواطنين الفرنسيين الذين هم من أصل أهلي..، لتتعمق في هذا الصدد ينظر، شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير.. المصدر السابق، ص 146.

(6) - عايدة حباطي: المرجع السابق، ص 109.

مع ذلك، حذر فيوليت رفاقه في خطبة البرلمان تِلْكَ من مغبة بقاء الحالة الراهنة في الجزائر⁽¹⁾، اعتبارا من معاناة الجزائريين المتعددة، في ظل التأثيرات والتداعيات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المجحفة التي أثقلت كاهل الجزائريين وساهمت في سُخْطِ - الأهالي - على الإدارة الفرنسية.⁽²⁾

وإزاء ذلك المشروع، صرح وزير الداخلية مارسيل ريني-Marcel REGNIER في خطاب له صادف انعقاد جلسة مناقشة مشروع فيوليت، ومما جاء فيه: " إن فرنسا منذ 1919م استجابت لمطالب الجزائريين، فممنحتهم النيابة في جميع المجالس المحلية المنتخبة، وعلى هذا الأساس، فإن أي طلب يرمي إلى زيادة من هذه الحقوق لن يحظَّ بالقبول، ومن أراد الزيادة من هذه الحقوق، فما عليه ألا إن يتجنس بالجنسية الفرنسية مع تركه الأحوال الشخصية..".⁽³⁾

وبهذا التصريح يكون هذا الأخير (= مارسيل ريني) قد وضع حدا لمشروع فيوليت⁽⁴⁾، وبالموازاة مع ذلك فقد أصدر في 05 أبريل 1935م أمراً، عرف بأمر ريني الذي يعتبر قرارا دكتاتوريا⁽⁵⁾، يجمع

(1) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 20.

(2) - كريمة ابن حسين: المرجع السابق، ص 85.

(3) - عايدة حباطي: المرجع السابق، ص ص 109 - 110.

(4) - نتساءل هنا عن كيفية فشل مشروع جاء به رئيس الحكومة والسبب في ذلك إلغاؤه من طرف وزير ضمن تلك الحكومة؟! فالقرار أو المشروع الوزاري لا يلغيه إلا القرار الوزاري أو سلطة أعلى منه، وهذا ما يفسر النية الحقيقية للفرنسيين إزاء هذا المشروع، والذين كانوا لا يرجون أي إصلاح للجزائريين، والدليل على ذلك قول البعض منهم: " ربما كان تسرعنا السخفي هو الذي حرك شهوات أخرى"، "قمنا بأقصى الجهود منذ 1919م، فلا يُطلب منا الذهاب الى أبعد من ذلك لأنه من المستحيل"، للتدقيق ينظر شارل أندري جولييان: إفريقيا الشمالية تسير..، المصدر السابق، ص 147.

(5) - يحتوي هذا القرار على مادتين اثنتين، نصت الأولى على تتبع فرنسا بكل وسيلة لمحاولات الاستفزاز التي تصدر عن الوطنيين الجزائريين أو من الوطنيين في المستعمرات أو الحميات الفرنسية، أو من الخارجين الذين يلجأون إلى الجزائريين، وخاصة إذا قام هؤلاء بمظاهرات ضد السيادة الفرنسية، في ظل محاولتهم لإعاقة تطبيق القوانين والتنظيمات والأوامر الخاصة بالسلطات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن تثبت إدانته يتعرض إلى السجن لمدة تتراوح بين 3 أشهر إلى سنتين وغرامة مالية ما بين 500 إلى 5000 فرنك فرنسي، وعن المادة الثانية فقد نصت على أنه إذا كان الشخص الذي تثبت إدانته من الموظفين سيكون العقاب مضاعفا، وسيحرم من ممارسة وظيفته العامة لفترة تتراوح بين 5 و10 سنوات، ينظر ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 217.

من الحريات الأساسية والمظاهرات ضد السيادة الفرنسية، وقام فيه بالتشديد على - الأهالي -⁽¹⁾، وكان ترسانة القوانين المحرفة التي صاغتها فرنسا لم تكن كافة!⁽²⁾

5- مشروع بلوم - فيوليت (1936م-1938م):

1-5 السياق العام لتبني المشروع، ومضمونه:

مَثَّل وصول حكومة الجبهة الشعبية - Front populaire⁽³⁾ إلى الحكم في 1936م متنفساً للجزائريين بعد خيبة الأمل في حكومات اليمين الفرنسية⁽⁴⁾ ورأوا في انتصارها بعد الانتخابات التي جرت بين نهاية أبريل وبداية ماي من العام 1936م وحصولها على 368 مقعدا في البرلمان من أصل

(1) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير...، المصدر السابق، ص ص 147 - 148.

(2) - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 113.

(3) - الجبهة الشعبية - Front populaire: يمثلها التيار اليساري الفرنسي الذي يعتبر تيارا ديمقراطيا وليبراليا وتيارا اشتراكيا وتحرييا، وقد مثل هذا التيار كل من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي الفرنسيين، وقد ضمت الجبهة حتى الحاملة بطريقتها لأفكار يسارية...، للتعلم ينظر كلا من جورج أوفيد: اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905م-1955، تر - محمد الشركي ومحمد بنيس، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1987، ص 9، وكذلك أحمد بهاء عبد الرزاق: الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا 1935م-1938م، مجلة كلية التربية للبنات، ع 17، 2015، ص 354 وما بعدها.

(4) - بالنسبة إلى التيار اليميني الفرنسي، يمكن القول أن هذا الأخير قد سلك الطريق الذي اتخذته حكومة الجبهة الشعبية ممثلة في الأحزاب اليسارية من خلال التقرب إلى - الأهالي - المسلمين ومحاولة كسبهم إلى صفها، لكن السياسة التي انتهجتها هذه الجبهة فقد كانت مغايرة تماما للأحزاب اليسارية، ويتمثل هذا التيار في الحزب الاجتماعي الفرنسي - PSF ويعتبر هذا الحزب امتدادا لحركة صلبان النار - les croix de feu المنحلة في 28 جوان 1936م، وقد عرف هذا الحزب تطورا سريعا في الجزائر كما أظهر نوعا من التباين في مواقفه تجاه القضايا - الأهلية - الجزائرية على اعتبار أنه منذ تأسيسه إلى غاية 1938م كُرست صحافة هذا الحزب للحديث عن مشروع بلوم - فيوليت والذي خاض ضده حملة شرسة، في حين أن اهتماماته كانت مُنصَبَةً على المشاكل السياسية والاجتماعية للمسلمين واقترحت جريدة "شعلة الجزائر" الحل على - الأهالي - الذي تقدم به الحزب المذكور وهو الاندماج، زيادة على هذا الحزب فقد كان هناك أيضا الحزب الشعبي الفرنسي - PPF والذي كان آلة حرية حقيقية ضد مشروع بلوم - فيوليت وقد أدان سياسة الإدماج، الأمر الذي يبين لنا توجهات الحزب والتي لم تخرج عن سياق الحزب الأول، حيث نادى هذا الحزب بضرورة المحافظة على السيادة الفرنسية على اعتبار أن كل هذه التنازلات هي مساس بتلك السيادة، وفي ظل هذا كله أظهر هذا الحزب نوعا من اللين والتعامل باللطف مع الجزائريين في إطار سياسة الكيل بمكيالين، من خلال مناداته بتحرر - الأهالي - تدريجيا في ظل السلطة الفرنسية - العطوفة -، كما طالب في المؤتمر الثاني الذي عقده سنة 1937م من الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المجاعة التي كانت تهدد الآلاف من المسلمين، متباهيا بذلك كونه أول من نبه إلى مأساة - الأهالي - الجزائريين، للتدقيق ينظر محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص ص 582 - 583.

618⁽¹⁾ انتصارا عظيما لهم، وهذا من منطلق التحركات التي قامت بها لصالح الجزائريين وعطلت جزئيا قانون- الأهالي- زيادة على العفو العام، وإدخال العديد من الإصلاحات الاجتماعية.

وفي هذا الصدد فقد قامت حكومة الواجهة الشعبية- بالاهتمام- بشؤون المستعمرات وبلدان الحماية على غرار أقطار المغرب العربي الثلاث، وبالتالي فقد اقترحت الحكومة المذكورة- البحث- في الرغائب الشرعية مع اقتراح الإصلاحات التي تراها مناسبة⁽²⁾، وذلك في ظل الاحتفاظ بحقوق الأمراء الذين هم تحت حماية فرنسا بفرنسا، وفي هذا الصدد فقد حصل مجلس الحكومة على لائحة الإصلاحات وهو ما يبين- صدق- النوايا لتلك الحكومة⁽³⁾، وبهذا تكون هذه الأخيرة قد أعادت بعث مشروع فيوليت من جديد، من خلال تبني رئيس الحكومة ليون بلوم- Leon BLUM⁽⁴⁾ للمشروع الذي سبق ذكره، وعلى هذا الأساس فقد حمل المشروع اسم الشخصين معاً بلوم فيوليت، والذي أُعلنَ عنه في 30 ديسمبر 1936م، والذي منح (= المشروع) الجنسية الفرنسية- للأهالي- الجزائريين وقد خص المشروع الفئات التالية⁽⁵⁾:

* المشتغلين بالجيش الفرنسي، ويتعلق الأمر بـ:

- الأهالي- الذين أنهبوا الخدمة العسكرية برتبة ضابط.

(1)- أحمد بهاء عبد الرزاق: المرجع السابق، ص 355.

(2)- تميزت هذه الإصلاحات بطابع اجتماعي، حيث نجد أن سلطات الاستعمار الفرنسي قد أدخلت إصلاحات في مجال التوظيف عبر توفير وسائل العيش والرعاية إلى جانب تقديم تسهيلات للنازحين في طلب الرزق، كما نجد في السياق نفسه محاولة تحسين حال الشعوب واتخاذهم أحلافا وأخذانا وفي الكوارث أعوانا، ينظر في هذا الصدد: م ت و، قسم الحركة الوطنية، سل: أ- مل2، و17.

(3)- المصدر نفسه، الوثيقة نفسها.

(4)- ليون بلوم- Leon BLUM: (1870م- 1950م) رجل سياسي واشتراكي فرنسي، اشتغل في بداية الأمر في مجال التحرير والكتابة بمجموعة من الصحف أهمها: le matin, la Blanche, populaire، دخل معترك الحياة السياسية بداية من 1899م، إلى أن ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936م كما تولى رئاسة الوزارة للمرة الثانية فيما بين (1946م- 1947م) قاوم حكومة فيشي- Vichy المتعاونة مع النازيين مما أدى به إلى الاعتقال عام 1940، ليطلق سراحه فيما بعد الحرب العالمية، حول هذه الشخصية ينظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 110.

(5)- عائدة حباطي: المرجع السابق، ص 111- 112.

- الأهالي- الذين غادروا الجيش وهم في رتبة رقيب أول أو رتبة أعلى منها، شريطة خدمتهم في الجيش لمدة تجاوزت 15 سنة، ونالوا شهادة حسن السلوك.
- الأهالي- الحائزون على ميدالية عسكرية أو الصليب الحربي.
- أصحاب رتبة الجوقة أو الذين أُهّلوا لنيل رتبة من رتبها.
- * الفئة المنتورة الحائزة على إحدى الشهادات في التعليم، والبكالوريا، والشهادة العليا، والشهادة الثانوية، وشهادة التخرج من إحدى المدارس الوطنية أو الخاصة بتعليم صنائع الحرف والفلاحة والتجارة، والموظفون الذين نالوا وظيفتهم عن طريق الامتحانات والمسابقات.
- * الفئة المنتخبة ضمن مختلف الهيئات الفرنسية، من المنتخبين في الغرفة التجارية والفلاحية، والنواب المليون، والنواب في المجالس العامة في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، وممثلو الجماعات الذين شغلوا مناصبهم طيلة المدة التي أوكل لهم فيها هذا المنصب، بالإضافة إلى الباشوات والآغوات والقياد الذين قاموا بتأدية وظيفتهم على الأقل مدة أربع سنوات.
- * فئة العمال الذين استحقوا وسام العمل والمساعدين في النقابات، والذين شغلوا مناصبهم لمدة 10 سنوات.

هذا، وتمنح الحقوق نفسها التي تضمّنها مشروع فيوليت، اعتبارا من أن مشروع بلوم فيوليت هو إعادة بعث مشروع فيوليت (= تضمن 08 فصول هي نفسها التي جاءت في المشروع السابق)، وتمنح تلك الحقوق بمقتضى قرار يصدره الوالي العام، وتمنح الصلاحيات نفسها للغرف الفلاحية الثلاث بعدد يبلغ 200 فرد، وكذلك بالنسبة لما تمنحه الغرفة التجارية للتجار وأرباب العمل لمن تختارهم.⁽¹⁾

5- 2 قراءة في نص المشروع، ومدى نجاحه:

إذا ما رجعنا إلى ما جاء في هذا المشروع وحاولنا أن نسلط الضوء على محتواه، فإننا سنقف عند المنحنى الذي خلفه من خلاله ما جاء به في إطار السياسة الرامية إلى إدماج الجزائريين⁽²⁾، وفي

(1) - عايدة حباطي: المرجع السابق، ص 112.

(2) - محمد المختار اسكندر: الحركة الوطنية ما بين 1920م-1954م، مجلة التراث، ع7، نوفمبر، 1994، ص 28.

هذا الصدد تم عرض ذلك المشروع على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936م، ليس سوادا في أعين الجزائريين وإنما تماشيا وتحقيقا لمآرب الاستعمار وسياسته.⁽¹⁾

صحيح أن المشروع قد منح صفة المواطنة لـ 24046 من - الأهالي - الجزائريين بصفة تدريجية بعد عملية دمجهم في العائلة الفرنسية، وبذلك يكون لهم حق التصويت ليرتفع هذا العدد بشكل تدريجي في الانتخابات التشريعية اللاحقة - يعني سنة 1940م - إلى 30546 ناخب، فبموجب المادة 06 من الفصل الأول من هذا المشروع يكون تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي نائبا واحدا عن كل 20000 ناخب، - وهذا كله كان قبل إنهاء العمل به وإقباره نهائيا طبعا.⁽²⁾

وبالتالي، أسال هذا المشروع الكثير من الحبر، انطلاقا من الدراسة المقدمة لـ: 30546 عدد الناخبين لسنة 1940م موعد الانتخابات التشريعية المقبلة، فإذا تم طرح 4229 وهو عدد المنتخبين الذين سينهون عهدتهم في 1940م، سينزل عدد الناخبين إلى 26317، فما بوسع الناخبين الجدد العمل وعددهم لا يتجاوز 26317؟ وماذا سيقدمون لأكثر من 423000 ناخب - أهلي - من الهيئة الثانية المسجلين سنة 1936م؟ وكيف يمكنهم مواجهة مايفوق 202246 مواطن فرنسي؟.⁽³⁾

بالمقارنة مع سنة 1935م أين كان 113833 مواطنا فرنسيا مسجلا ضمن القوائم الانتخابية لانتخاب المندوبيات والمستشارين العامين، أمام وجود 25000 مسلم - أهلي - ناخب قادرين على القيام بدور الحكم في التنافس، وحتى فرض مرشحيهم في بعض الدوائر الانتخابية، أما بالنسبة للمجالس البلدية، فإن الناخبين الجزائريين الجدد كانوا بصدد تعديل تركيبة المجالس التي هم ضمنها، وكان في وسعهم الحصول حتى على ما يقارب نصف المقاعد.⁽⁴⁾

(1) - **la défense**, n° 141, vendredi 19 mars 1937.

(2) - عايدة حباطي: **المرجع السابق**، ص ص 112 - 113.

(3) - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية..**، المرجع السابق، ص 579.

(4) - شارل روبيير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، ج2، المرجع السابق، ص ص 736 - 737.

في خضم هذا، وفي سياق الحديث عن المشروع فإن الحكومة عينت لجنة بحثٍ مهمتها دراسة الأوضاع في الجزائر، والتقصي عن مدى تأثير المشروع⁽¹⁾ على الجزائريين ومدى تمسكهم له، وقد ضمت هذه اللجنة مجموعة من النواب⁽²⁾، كانت قد خلصت في الأخير إلى أن المشروع يمثل أفضل حاجز أمام الوطنية الجزائرية، كما حذرت في تقريرها تماطل الحكومة في الوفاء بوعودها!⁽³⁾، وعليه أراد فيوليت الدفاع عن المشروع الذي جاء به، وقد قال في هذا الصدد: "... مهمتي الدفاع عن الفرنسيين وعن الاستعمار الفرنسي..، ولعل فقدان الجزائر هو وصمة عارٍ لفرنسا، وعلى هذا الأساس، لن تكون هناك أبدا إفريقيا فرنسية ولا حتى جزائر فرنسية..".⁽⁴⁾

وهنا يمكننا أن نتساءل عن فشل المشروع⁽⁵⁾ وخاصة وأن الحكومة⁽⁶⁾ كانت وراءه، فما محل إعراب فيوليت أمام مجلس البرلمان الذي عجز عن إقناعه بمشروعه ومحاولة تطبيقه فعليا؟ بالنظر إلى كليمنصو الذي استطاع إجبار المجلس على المصادقة على قانون 1919م، فَلَو طلب ليون بلوم الاقتراع على الثقة فيه بمناسبة المشروع، لكان من العسير قلب حكومته، وهو دليل على عجزها.⁽⁷⁾

(1) - عبر المستشار العام بورتود - BORETEAUD عن المشروع في تقريره الصادر في جريدة l'Echo d'Alger لسنة 1936م، قائلا: "كانت ميزة المشروع المنح التدريجي للحقوق السياسية - للأهالي - الراقين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، تشجيع التقارب وتحضير ذلك الاندماج الذي سيتمخض عنه جنس قوي وسليم فرنسي بكل أليافه، والذي لن تكون له إسهاماته الفكرية والمادية إلا لتثري العبقورية الفرنسية في العالم.."، لامية بوقريوة: المرجع السابق، ص 319.

(2) - فرحات عباس: ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 153.

(3) - عابدة حباطي: المرجع السابق، ص ص 114 - 115.

(4) - Maurice VIOLLETTE, Op- Cit, p 151.

(5) - في هذا الصدد شهدت بداية 1938م مناقشات برلمانية واسعة بخصوص المشروع، ظهرت فيها اقتراحات مختلفة كإدخال تغييرات عليه، بحيث يتم الاحتفاظ بالمشروع كما هو وتعديل محافظة - الأهالي - على أحوالهم الشخصية، ليلقى هذا الاقتراح تساويا في عدد المصوتين من حيث عدد المؤيدين والمعارضين (18 صوتا مقابل 18) كما ظهرت مشاريع أخرى خلال جلسات البرلمان اللاحقة، لكن في الأخير فشل المشروع وتم دفنه كسابقه من المشاريع، ينظر عابدة حباطي: المرجع السابق، ص 115.

(6) - تجدر بنا الإشارة في هذا الصدد إلى توالي سقوط الحكومات الفرنسية، خاصة مع سقوط حكومة الجبهة الشعبية في 22 جوان 1937م، لتخلفها بعد ذلك حكومة شوتون - CHAUTEMPS، والتي لم تعمر سوى مدة ثمانية أشهر من جوان 1937م إلى غاية مارس 1938م، لتعود بعد ذلك حكومة الجبهة الشعبية إلى الواجهة من جديد من مارس إلى غاية 08 أبريل 1938م، لتتولى حكومة دلادييه - DALADIER زمام الأمور فيما بعد...، ينظر كريمة بن حسين: المرجع السابق، ص 197.

(7) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية..، المصدر السابق، ص ص 51 - 52.

وبالمقابل هناك من دعا إلى اتباع سياسة ليبرالية أكثر⁽¹⁾، ليؤكد ذلك مدير المعهد الاستعماري في تقريره ليوم 16 جوان 1936م نحو قوله: "يجب التحلي بحكمة متبصرة وجرأة ملائمة..، وما دُمنّا لم نعرف كيف نمنح في الوقت المناسب فإننا نضطر إلى التنازل، ويصبح ما تم منحه عندئذ هزيمة".⁽²⁾ ومن هذا المنطلق، وجد المشروع معارضة شديدة من طرف الفرنسيين، ولعل الدليل على ذلك عدم تصويت البرلمان عليه⁽³⁾، الأمر الذي أقلق مؤيدي هذا المشروع وأصحابه خوفاً من إجهاضه مثل المشروع الذي سبقه (= مشروع فيوليت)⁽⁴⁾، وهذا بالرجوع إلى محاولات النواب الذين يغطون نسبة كبيرة من الأحزاب الفرنسية اليسارية داخل الجبهة الشعبية التي تحتوي على 380 نائباً من أصل 618 نائب⁽⁵⁾.

وبالتالي فقد كان مشروع بلوم- فيوليت محل رفض قاطع من طرف رجال السياسة الفرنسيين، وهو ما أراده الكولون وممثليهم عبر الضغط على هؤلاء الساسة من أجل رفض فكرة الإصلاح في الجزائر دائما، على اعتبار أن في ذلك تهديداً لمصالحهم، في ظل تزايد الوعي و النشاط الوطني.⁽⁶⁾

(1) - شارل روبري آجرون: تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ص 728.

(2) - في هذا الصدد يمكننا الوقوف على خيبة أمل النخبة الجزائرية ، وخاصة بعد ح 1ع في الإدارة الاستعمارية التي سيطر عليها الكولون، إذ لم تحصل منها سوى على بعض الإصلاحات القليلة والتي لا معنى لها في عدد الناحيين الجزائريين، وبقي عدم المساواة بين الجزائريين والكولون القاعدة الأساسية في تشريعات الإدارة الاستعمارية..، حول هذه النقطة ينظر الطاهر عمري: النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900م-1940م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003-2004، ص 238.

(3) - عايدة حباطي: المرجع السابق، ص 114.

(4) - تجدر الإشارة إلى أن المشروع قد رُفضَ مرة أخرى في 22 مارس 1935م، وذلك بعد خطاب النواب الفرنسيين في الجزائر، وفي هذا الصدد صرّح مارسيل رينيه قائلا: "منذ 1919م بذلنا ما في وسعنا..، لا تطلبوا منا الذهاب إلى أبعد من هذا لأنه ببساطة مستحيل"، وهذا بإيعاز من المعمرين وممثليهم الذي ضغطوا ألا يكون في الجزائر أي إصلاح، وهذا من منطلق حساسيتهم للإصلاح في الجزائر، ويرفضون فكرة منح أية حقوق للجزائريين..، حول هذه النقطة ينظر خميسة مدور: مشروع بلوم- فيوليت للإصلاحات الضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936م-1938م)، مجلة المعارف، ع7، نوفمبر 2016، ص ص 115-116.

(5) - النجاح: ع1947، 15 جانفي 1937م.

(6) - Mahfoud KADDACHE et Mohamed GNENECHÉ, Op- Cit, p 149.

وأمام هذا الوضع لاح فشل المشروع في الأفق و- خاب- ظن فيوليت في تحقيق مشروعه الإدماجي الذي عبّر عنه بقوله: " لا توجد في الجزائر سياسة، سوى سياسة الاندماج"⁽¹⁾، وفي هذا الصدد حذر كذلك من مغبة عدم تطبيق المشروع وخاصة من لدن الطبقة المثقفة، حيث قال: " إذا استمرت فرنسا في التماطل في اتخاذ الإجراءات اللازمة، سيؤدي ذلك إلى متهات في الجزائر، وخاصة من الطبقة المثقفة التي تأثرت بالأحداث التي تحيط بها، وبالتالي، لا بد من إدماجها في-الحظيرة- الفرنسية" وكأنه أراد هنا يجذب الطبقة المثقفة دون أخرى⁽²⁾، وفي هذا الصدد يمكن أن نرى موقف النخبة وبقية التيارات الوطنية تجاه ذلك المشروع في إطاره تأثيره على الحياة السياسية:

3-5 تداعيات المشروع وَوَقَعِهِ عَلَى الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ: بالعودة إلى هذا المشروع، والذي

أسال الكثير من الحبر خلال فترة الثلاثينات من القرن 20م، على اعتبار ما خلفه وما أحدثه من حراك على مستوى مجلس البرلمان، بالإضافة إلى الآثار التي ترتبت عن هذا المشروع على الحياة السياسية الجزائرية التي انقسمت على نفسها.⁽³⁾

تمثل الموقف داخل الجزائر إزاء المشروع في ثلاث اتجاهات هي: الكولون، والنخبة الجزائرية والشيوعيين⁽⁴⁾ زيادة على ج ع م ج التي كان لها هي الأخرى رأي في المشروع، فبالنسبة للكولون فقد سبق وأن أشرنا إلى موقفهم الراض لإدخال أي إصلاح من شأنه أن يؤثر على مصالحهم، وعلى هذا

(1) - Maurice VIOLLETTE, **Op- Cit**, p 229.

(2) - **Ibid**, p 230.

(3) - انقسمت تيارات الحركة الوطنية بصدد هذا المشروع إلى ثلاثة أقسام، بين التأييد واعتبار المشروع فرصة لدخول- الحظيرة- الفرنسية وهو ما نجده عند النخبة والنواب المسلمين الجزائريين والمتأثرين - بالحضارة الفرنسية- ، وبين رافض تام للمشروع واعتباره من بين مخططات فرنسا التي تندرج ضمن سياسة القضاء على القومية والحس الوطني، وهو ما نجده لدى التيار الاستقلالي ممثلا في زعيمه مصالي الحاج، أما التيار الذي اختار- التريث- فهو التيار الإصلاحى، فقد بقيت ج ع م ج تتفرج على ذلك المشروع واتخذت موقف المحايد منه..، للتعمق في باب تأثير المشروع على تيارات الحركة الوطنية ينظر كلا من، شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية.. المصدر السابق، ص 43، وكذلك شايب قدارة: الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية

(1939م-1945م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1990- 1991، ص83.

(4) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية.. المصدر السابق، ص 52.

الأساس، يعتبر نجاح المشروع قضاءً على نظرية التفوق العنصري⁽¹⁾ ومن شأن ذلك النجاح أيضا أن يؤثر على الوطنية الفرنسية.⁽²⁾

أما بالنسبة للنخبة ممثلة في اتحاد المنتخبين المسلمين⁽³⁾ فقد أيدت مشروع الإدماج وتوسيع باب التمثيل أمام الجزائريين، ولعل كلام فرحات عباس في جريدة الوفاق في مقال بعنوان: "فرنسا هي أنا"، خير دليل على ذلك حيث قال: "... ومع ذلك لن أموت دفاعا عن الجزائر، لأن هذا الوطن غير موجود ولم أستطع أن أكتشفه، وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر ولم يحدثني أحد عن هذا الوطن..، لنربط إلى الأبد بين مستقبلنا وما تحققه فرنسا في هذه البلاد...".⁽⁴⁾

كما رأت النخبة في المشروع تحقيقا للحلم الذي راودها وفرصة لدخول- الحظيرة- الفرنسية، على اعتبار موافقة المشروع لسياسة فرنسا الإدماجية، والدليل على ذلك نشاط النواب دفاعا عنه، وهو ما جسده تلك الاجتماعات والندوات والمؤتمرات والوفود⁽⁵⁾، مثل وفد ابن جلول إلى باريس والذي (= الوفد) قوبل بالمماطلة والوعود المضللة.⁽⁶⁾

(1) - تدعيما للرفض القاطع للمشروع، قام مجموعة من غلاة الاستعمار بعقد مؤتمر سنة 1936م، ضم 300 قائد استعماري بما فيهم رؤساء العمالات الثلاث، حيث عاجلت جلسات المؤتمر قضية المشروع، وتم في الأخير التصويت عليه بالرفض التام، انطلاقا من النتيجة التي أسفرت عن 298 صوتا ضد المشروع و2 معه، ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 221.

(2) - Mohamed Tahar BENSADA, le régime politique Algérien, ENL, Alger, p42.

(3) - ضم هذا الاتحاد أشهر المثقفين الجزائريين، مثل فرحات عباس وابن جلول وغيرهم..، في البداية لم يكن لهم حزب يجمعهم، والشيء المشترك بين هؤلاء هو الثقافة الفرنسية، زيادة على إيمانهم بضرورة التعاون مع فرنسا بشرط أن تضع حدا للنظام الاستعماري في الجزائر، كما كان معظم هؤلاء، منتخبون في المجالس البلدية أو مجالس الوفود المالية أو موظفين في الإدارة الفرنسية، وبالتالي ألقوا سنة 1930م اتحاداً سموه باتحاد المنتخبين المسلمين بزعامة ابن جلون الذي كان يرأس جماعة قسنطينة، وكان الهدف الأساسي لهذا الاتحاد هو الاندماج التدريجي تحت قيادة النخبة المختارة من المثقفين- les évolués في الحياة الفرنسية وتحسين أحوال جميع الجزائريين..، للتعلم والتدقيق في هذا الصدد ينظر، محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 474.

(4) - l'Entente, n° 24, 27 février 1936.

(5) - انطلاقا من النشاط الذي تمتعت به تلك الفئة، والذي أفضى إلى اعتقاد الجميع، سواء منهم النواب أو المثقفين، أن مطالب هؤلاء المنتخبين ستتحقق، والتي يرون فيها خلاصا لها وجميع الجزائريين من حالة- الأهلية- السائدة في الجزائر..، ينظر لامية بوقريوة: المرجع السابق، ص 330.

(6) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية.. ج3، المرجع السابق، ص 76.

وعندما شعر المنتخبون بفشلهم المرتقب، عمدوا إلى انتهاج سياسة أكثر حدة⁽¹⁾، ولذلك فقد كان لأنصار الاندماج رد فعل عنيف، حيث هاجم ابن جلول الإدارة الفرنسية بدعوته جميع الموظفين إلى الاستقالة إذا لم يتم الاقتراع على المشروع، وعلى هذا الأساس لجّى حوالي 3000 جزائري النداء من عمالة قسنطينة وغادروا مكاتبهم (رغم الاستجابة الضعيفة في المناطق الأخرى).⁽²⁾

لكن هؤلاء المنتخبون، عادوا إلى مراكزهم في جانفي 1938م من جديد بعد تلقيهم تأكيدات بأن اقتراحات مشروع بلوم- فيوليت ستُبحث في جلسات البرلمان الفرنسي وسيجري النظر في تلك المسألة، ولكن فرص النجاح تلاشت بسقوط حكومة الجبهة الشعبية وتعاقب الحكومات اليمينية.

وبالرغم من جهود النخبة المتفرنسة لتطبيق المشروع، ورغم ولائهم لفرنسا، لم يشفع لها ذلك أمام قرارات الكولون، وشكّل فشله صدمة لكل من فرحات عباس وابن جلول، وأنصار الإدماج ككل⁽³⁾ أما بالنسبة لجمعية العلماء، فمنذ وقت مبكر اتخذت موقف المحايد وموقف المتفرج على المشروع، وهذا راجع إلى الحذر والتخوف الشديدين تجاهه، من منطلق الغموض الذي اكتنفه، ولذلك فقد كانت مواقف جمعية العلماء غامضة⁽⁴⁾، وبالتالي لم تتخذ موقفا ظاهرا تجاه المشروع.⁽⁵⁾

كما يمكن القول أن هناك تباينا في الآراء والمواقف من طرف الجمعية حول المشروع، حيث انتقد الإمام ابن باديس سنة 1936م مشروع فيوليت وما جاء فيه، كما أنه ركز عن مساوئه التي ينجر عنها فصل النخبة الجزائرية- بعد عملية الاندماج⁽⁶⁾- عن الجماهير الشعبية.⁽¹⁾

(1)- شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج2، المرجع السابق، ص746.

(2)- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص476.

(3)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص235.

(4)- أحمد الخطيب: جمعية العلماء..، المرجع السابق، ص244.

(5)- كريمة ابن حسين: المرجع السابق، ص231.

(6)- بالرجوع إلى القانون الأساسي لجمعية العلماء والميثاق الذي تأسست من أجله، وأنها جمعية تهادنية إصلاحية تهدف إلى محاربة البدع والخرافات التي دبت في المجتمع الجزائري، زيادة على محاولتها في المحافظة على الهوية الشخصية والمقومات الوطنية فإن ج ع م ج قد رفضت التجنس واعتبرته محرما، وهو ما تؤكد على لسان الشيخ الطيب العقبي في جريدة البصائر نحو قوله: "التجنس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام، والإقبال عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه، ومن استحل استبدال حكم واحد من

كما أن السياسة المتبعة من طرف العلماء المسلمين في مجاهدة فرنسا، قائمة على الحفاظ على مقومات الشعب الجزائري وشخصيته الوطنية⁽²⁾، واعتبروا الاندماج مع فرنسا هو نوع من الانسلاخ عن تلك المقومات، ولذلك أبدوا نوعا من الحذر، أكده الشيخ البشير الإبراهيمي نحو قوله: "مشروع فيوليت من أبرز المشتغلين بالسياسة- الأهلية- في الجزائر..، لا يفهم ذلك إلا الراسخون في السياسة، وأفرغه في قالب لفظي مستهوي ينطوي على معانٍ غامضة، ويحمل وجوها كثيرة من التفسيرات..".⁽³⁾

كما أن العلماء كانوا يرون في المشروع أكبر خطورة، على اعتبار أنه طريق لتحقيق التطور الاجتماعي على عكس الشعب إذا تمسك بمقوماته وهويته، والذي سيمس (= المشروع) كافة الشعب الجزائري بالتدريج- انطلاقا مما جاء في مواد المشروع-، والاندماج مع فرنسا لن يتعد مجال التعاون، ولعل هذا الأمر يفسر نظرة الجمعية للإدماج.⁽⁴⁾

بداية من 1937م أين تم تقديم المشروع أمام البرلمان الفرنسي⁽⁵⁾، ظهر موقف العلماء ملياً اتجاهه، حيث أعرب هؤلاء عن شكرهم للحكومة الفرنسية، كما عبروا عن موافقتهم عما جاء في المشروع من مقررات ومن إصلاح انتخابي ومن - منح للحقوق-، وعلى هذا الأساس، أظهر العلماء دعمهم للمشروع، حيث اعتبروه خطوة لا بد منها!⁽⁶⁾

=أوضاع البشر بحكم الشرع الإسلامي، فهو كافر مرتد عن دينه بإجماع المسلمين، ولا يرجع إلى دائرة الإسلام..، حتى يرفض كل حكم وشريعة تخالف حكم الله وشرعه المستبين.."، ينظر البصائر: ع77، 30 جويلية 1937م، ص 213.

(1)- شارل رويير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج2، المرجع السابق، ص 746.

(2)- كريمة ابن حسين: المرجع السابق، ص 132.

(3)- الشهاب، ج5، مج 12، جويلية 1936م، ص 205.

(4)- علي مراد: المرجع السابق، ص 474.

(5)- ذكر محفوظ قداش أن المشروع قد طُرح مع نهاية سنة 1936م قبل طرحه في العام 1937م، وقد تضمنت المادة الأولى الترتيبات الرئيسية، وكانت هذه المادة تُعدُّ فئات- الأهالي- الجزائريين والفرنسيين المدعويين إلى ممارسة الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين، دون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في الأحوال الشخصية..، للاستزادة في هذا الصدد ينظر محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية..، ج2، المرجع السابق، ص 579.

(6)- كريمة ابن حسين: المرجع السابق، ص 232.

وفي هذا السياق، كان الشيخ ابن باديس يرى في المشروع خطوةً في طريق تحقيق المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين، وهو شرط أساسي لتحقيق نوع من الوحدة والوفاق⁽¹⁾، زيادة على ذلك كان ابن باديس يدرك تماما عدم تصويت البرلمان على المشروع بالموافقة⁽²⁾ وعلى هذا الأساس حذر من مغبة فشله⁽³⁾، كما حذر تحذيرا شديدا من اليأس وخيبة الأمل قائلا: "إن قُوبِلَتْ آمالنا بمثل هذه الزرابة، فإننا لن نتأخر عن وقوف المواقف التي تجبرنا هذه الحالة الجديدة على وقوفها.."⁽⁴⁾، ومن هذا المنطلق، لماذا دعت ج ع م ج للإدماج وهي من أكبر محاربيه؟ وكيف كانت نظرتها لذلك الإدماج؟ في هذا الصدد، يمكن القول أن ج ع م ج، قد وضعت استثناءات على موافقتها على المشروع، وتتمثل بصفة خاصة في احترازها حول منح حق الانتخاب⁽⁵⁾ لمن يتجنسون بالجنسية الفرنسية⁽⁶⁾، واعتبرت المشروع مرحلةً لسلسلةٍ من المراحل الأخرى التي تليه، وهذا من منطلق خُلُوه من المطالب التي نادى بها الجمعية، كالتعليم والقضاء الإسلامي وفصل الشؤون الدينية عن الدولة.⁽⁷⁾

(1) - كنا قد أشرنا إلى موقف الجمعية الرافض للإدماج سابقا، فلماذا طالب رئيس الجمعية الشيخ ابن باديس بتطبيق ما جاء به مشروع بلوم فيوليت؟ لا يمكن تفسير تضارب آراء الجمعية حول الإدماج، إلا من خلال التعرّيج عن نظرة ذلك الإدماج لدى تلك الجمعية، حيث لا يتجاوز الإدماج رغم الاحتفاظ بالأحوال الشخصية في نظرها، التعاون فقط بين الفرنسيين والجزائريين.

(2) - شارل روبري آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج 2، المرجع السابق، ص 742.

(3) - لم تدرك نقطة القطيعة هنا، وبالتالي فإن الجمعية ظلت توجه التحذيرات للإدارة الممزوجة بعبارات-الإخلاص-، ولعل هذه السياسة نابعة من طموحها في خدمة مصالح الأمة الإسلامية..، للتعلم أكثر ينظر علي مراد: المرجع السابق، ص 478.

(4) - الشهاب: مج 13، ج 12، السنة 13، 18 فيفري 1938م، ص 324.

(5) - في هذا الصدد، استدعت لجنة الانتخابات العامة الفرنسية كل من موريس فيوليت ومستشار الحكومة وزير الشؤون الداخلية م دورمو، وهذا من أجل الاستماع إليهما حول مشروع الحكومة المتعلق بإعطاء حقوق سياسية لبعض الطبقات من الرعايا الفرنسيين بالجزائر، وعلى هذا الأساس فقد تم جدولة جلستها (= لجنة الانتخابات العامة) يوم الثلاثاء 03 مارس 1937م..، للتعلم في هذا الصدد ينظر النجاح، ع 1964، السنة 16، الجمعة 05 مارس 1937م.

(6) - تجدر الإشارة إلى ما سبق ذكره عن التباين في موقف الجمعية حول المشروع، وهو ما نستشفه في مقالاتها العديدة في لسان حالها مجلّة الشهاب، والتي عرجت في إحدى المقالات على مسألة التجنس من خلال موافقتها على المشروع، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث اعتبرته دستورا للجزائر، وأنها تبنى آمالا كبيرة عليه وتطمح إلى تنفيذه، ولكن كان كل هذا في ظل بعض الاستثناءات التي وضعتها ج ع م ج ف موافقتهم على المشروع، فالمشروع حسب تصور الجمعية مشروع يستجيب لبعض آمال وتطلعات المسلمين الجزائريين..، ينظر أحمد الخطيب: جمعية العلماء..، المرجع السابق، ص 244.

(7) - عايدة حباطي: المرجع السابق، ص 214.

وفي سياق تأثيرات المشروع على الحياة السياسية في الجزائر، تجدر بنا الإشارة إلى موقف شيوعيي الجزائر الذين وافقوا موافقة تامة على المشروع⁽¹⁾ وكان هذا التأييد في كل من باريس والجزائر، ويتم بناء على تعليمات صريحة من موسكو بضرورة التعاون مع الجماعات الوطنية الاشتراكية لضرب العناصر الفاشستية-fashistique⁽²⁾ وهو ما أكدته التعاون الشيوعي الجزائري-الفرنسي لخلق جزائر حرة.⁽³⁾ وبخلاف الشيوعيين والإدماجين الذين أبدوا رغبةً جامحةً في التجنس، حيث أيدوا المشروع تأييدا مطلقا، فإن الاستقلاليين عارضوه واعتبروه خطة للقضاء على عزيمة الشعب الجزائري⁽⁴⁾ وعليه، فقد دافع زعيم الحزب مصالي الحاج، عن الشخصية العربية الإسلامية للجزائريين، وعرَّج عن دور الإسلام في مجابهة المبشرين وفي قضائه على كل المحاولات الرامية للإدماج.⁽⁵⁾

وعليه فقد ناهض مصالي المشروع مناهضةً كبرى⁽⁶⁾ من منطلق أن المشروع قد عنى فئات من المجتمع فقط دون كافته⁽⁷⁾ على غرار المعلم والطبيب والمثقفين والمرابطين..، وعليه، فإن هذه السياسة

(1)- قبل أن يتأسس الحزب الشيوعي الجزائري في أكتوبر 1936م، كانت حركة الشيوعيين مهيكلة منذ 1920م في شكل "الناحية الجزائرية" التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي المنخرط في الأمية الشيوعية، وعلى الرغم من أن الشرط الثامن للانخراط في الأمية كان يفرض على الأحزاب الشيوعية المساندة الفعالة لحركات التحرر في المستعمرات من أجل تحقيق استقلالها وطرد المستعمر، إلا أن شيوعيي الجزائر لم يمثلوا لهذا الشرط بالاستناد إلى قاعدة "طبقة ضد طبقة" واعتبروا أن تحرر الجزائر واستقلالها يبقى معلقا وموقوفا على إقامة الشيوعية بفرنسا..، حول هذه النقطة ينظر أحمد عبيد: التمائل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010، ص ص 109 - 110.

(2)- الفاشستية: هي نتاج ح ع1، وهي تدين لفكرة التنوير التي ترى بأن التقليد لايشكل المجتمع، وهي نتيجة لخيانة الإصلاحيين للانتفاضة البروليتارية الإيطالية..، ينظر كيفن باسمور: الفاشية، تر- رحاب صلاح، هندايو للنشر، القاهرة، 2013، ص 39.

(3)- ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 223.

(4)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص 124 - 125.

(5)- صاغ الشاعر مفدي زكرياء أبياتا شعرية- وهي مقتطفة من النشيد الوطني "فداء الجزائر"، والذي صدر في 17 نوفمبر 1936م، حيث تترجم تلك الأبيات قول مصالي الحاج، نحو قوله (= قول مفدي زكرياء): فلسنا نرضى الامتزاجا*** ولسنا نرضى التحنيسا، ولسنا نرضى الاندماجا*** ولا نرتد فرنسيسا..، ينظر عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 299.

(6)- ارتكز مصالي في ذلك على أفكار المشروع الخطرة على الجزائريين، اعتبارا من أنه يعرض مسألتين، تتعلق الأولى بالإدماج والأخرى بالوطنية وعزل النخب الجزائرية وفكرة الاستقلال، وكله يصبُّ في محاولة القضاء على تلك الوطنية وفضل النخب عن عامة الشعب وجعلها أداةً في خدمة الاستعمار..، راجع في هذا الصدد لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص 329.

(7)- Mohamed Tahar BENZAADA, Op- Cit, p 42.

في نظر النجم، هي سياسة توسع كبيرة في إطار الاستعمار⁽¹⁾، زيادة على محاولة تعزيز الفرنسيين لسطوتهم الكولونيالية.⁽²⁾

كما اعتبر مصالي أن المشروع ضد الديمقراطية لأنه يتجاهل التاريخ!، كما هدف إلى تعزيز الاستعمار بزيادة 2000 تابع، وبالتالي استبعاد هؤلاء أكثر مما منح لهم، بالإضافة إلى ازدياد تفاقم مصير 6 ملايين ونصف مليون من الفلاحين والعمال وصغار التجار وقدماء العسكريين، هذا وقد اعتبر مصالي المشروع فتنة، لأنه يهدف إلى خلق طبقة مزدوجة الامتياز وطبقة مزدوجة الحرمان.⁽³⁾ وبهذا، فقد عارض النجم (= الاستقاليون) منذ 1936م أي شكل من أشكال الإدماج⁽⁴⁾، وحتى التمثيل الجزائري في باريس، لِمَا في ذلك من تهديد للاستقلال والحرية الوطنية للشعب الجزائري، زيادة على منح حق التصويت لـ 25 ألف برجوازي وتترك الجزائريين عُرضة للبؤس والجهل.⁽⁵⁾ كما لا يمكن إغفال نظرة حزب الشعب⁽⁶⁾ للمشروع، والتي يمكن أن نستشفها من نظرة النجم اعتبارا من أنه سليله، والذي لطالما دعا إلى التمسك بالهوية الوطنية وحذر من السياسة الرامية إلى ذوبان الجزائر في فرنسا، واعتبرها خطة للقضاء على عزيمة الجزائريين، وهو ما يتوافق مع نظرة حزب الشعب.⁽⁷⁾

(1) - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 594.

(2) - أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 194 - 195.

(3) - La justice, 4^{eme} année, n^o2, 02 janvier 1937, p1 نقلا عن خميسة مدور: المرجع السابق، ص 28 - (3)

(4) - EL-OUMA, avril 1936.

(5) - شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج 2، المرجع السابق، ص 737.

(6) - بتاريخ 11 مارس 1937م، تقدم كل من مصالي الحاج وعبد الله فيلاي إلى محافظة الشرطة مصحوبان بطلب تأسيس حزب سياسي يدعى حزب الشعب الجزائري PPA وأرفقا الطلب بالمستندات اللازمة من نظام أساسي وبرنامج ولائحة بأسماء أعضاء الهيئة التأسيسية والهيئة الإدارية، والتي ضمت أغلب مسؤولي الحزب السابق - النجم-، وبهذا فقد حافظ الحزب على نفس التنظيم والتوجه الذي كان قد تبناه النجم في مجال الدعوة إلى الاستقلال، أما الاختلاف فيكمين في أن حزب الشعب كان جزائريا بجنا أما النجم فقد دافع عن مسلمي شمال إفريقيا..، حول هذه النقطة ينظر، عبد القادر جيلالي بلوفة: الحركة الاستقلالية في عمالة وهران خلال ح 2 (1939م - 1945م)، الألفية للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط 1، 2011، ص 19.

(7) - Paul BALTA, l'Algérie des Algériens (Vingt ans après..), Les éditions ouvrières, Paris, 1981, p 20.

4-5 المؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936م، محاولة في تجسيد قرارات مشروع بلوم فيوليت:

شجع انتصار حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا الوطنيين الجزائريين على عقد مؤتمر إسلامي خلال جوان من العام 1936م⁽¹⁾، وقد تبنت الدعوة- جماعة النخبة- وشاركهم في ذلك كل من الشيوعيين والعلماء⁽²⁾، وكان الأمل في موافقة حكومة الجبهة في تحقيق مطالب هؤلاء الجزائريين. ففكرة عقد مؤتمر يضم كل التيارات تعود إلى جانفي 1936م، وقد مهدت له المحاولات التي قام بها الجزائريون في سبيل تحقيق مطالبهم والدفاع عنها التي تجلت خلال أوائل القرن 20م⁽³⁾، وعليه، فقد شهد شهر جوان 1936م أول تكتل سياسي عرفته الجزائر المستعمرة، وبالتالي يعتبر هذا المؤتمر بمثابة التجربة الأولى التي خاضتها الجزائر في سبيل توحيد مناداتها بمطالبها والدفاع عنها⁽⁴⁾، وقد انطلقت فكرة المؤتمر من قسنطينة لتشمل فيما بعد كل العمالات الثلاث.⁽⁵⁾ ولعل هذا الوفاق التاريخي الذي تخطى كل الاعتبارات⁽⁶⁾، كان بدعوة تقدم بها الشيخ ابن باديس بهدف ضم قادة الرأي في الجزائر لتقرير خطة موحدة تجمع فيها الأمة على رأي واحد⁽⁷⁾،

(1) - ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 223.

(2) - إلى من تعود فكرة الدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري؟ تجدر بنا الإشارة إلى الاختلاف بين المؤرخة في مسألة الدعوة إلى عقد المؤتمر، فقد رأى البعض منهم أن الدعوة إلى ذلك تعود إلى مساهمة ابن جلول، فيما يرى البعض الآخر أن الدعوة تعود إلى الظروف التي كانت قد مرت بها كل من الجزائر وفرنسا، والتي مهدت الطريق أمام انعقاده، وهناك من المؤرخة من كان يرى بأن إقامة المؤتمر تعود إلى العلماء المسلمين الجزائريين حيث دعا الشيخ عبد الحميد ابن باديس إلى عقد ذلك المؤتمر، ومنهم من أرجعها إلى أعقاب ح 1 في إطار الحركة التي قادها الأمير خالد، ومنهم من نسبها إلى دعوة الحزب الشيوعي لذلك.

(3) - Mahfoud KADDACHE, la vie politique à Alger de 1919 à 1939, SNED, Alger, 1970, p 297.

(4) - Jean Pierre PEYROULOU et Autre, histoire de l'Algérie au période coloniale, éd- la découverte, (SL), 2014, p 502.

(5) - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص 156 - 157.

(6) - نستثني هنا من هذا الوفاق (= والمقصود به تكتل وتجمع تيارات الحركة الوطنية في المؤتمر الإسلامي) نجم شمال إفريقيا من حضور المؤتمر، والذي برر عدم حضوره ورفضه التام لهذا المؤتمر لمطالبه المحصورة في الاستقلال التام والتي تتناقض تماماً مع مبادئ المشروع الذي يدعوا أساساً إلى تجسيد فكرة الإدماج، وسيسعى هذا المؤتمر للمصادقة عليها وليس لمناقشتها... ينظر يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912م - 1948م)، د م ج، الجزائر، (د ت ن)، ص 52.

(7) - بلقاسم ميسوم: المرجع السابق، ص ص 158 - 159.

وكانت النقطة التي اجتمع حولها الجميع هي مشروع بلوم- فيوليت⁽¹⁾، فقد تكلل النشاط الدؤوب⁽²⁾ لابن باديس وفريق الشهاب كله في 1936م⁽³⁾ بنتيجة، تجسدت في انعقاد المؤتمر الإسلامي في 7 جوان 1936م بقاعة الماجستيك بالجزائر العاصمة.⁽⁴⁾

وفي هذا اليوم، التأم شمل هذا المؤتمر والذي تحمس فيه فرحات عباس وابن جلول لمشروع بلوم- فيوليت وأيده الشيوعيون، بينما ألحت جمعية العلماء على ضرورة الحفاظ على عروبة الجزائر وإسلامها، كما نادى بضرورة تبني المؤتمر للقضايا الدينية وإدراجها ضمن مقرراته.⁽⁵⁾

تم إسناد رئاسة المؤتمر إلى السيد ابن جلول، وتم وضع مكتب من النواب (= نوابا من العمالات الثلاث) والعلماء والشبان، زيادة على الشيخ ابن باديس، الإبراهيمي، والطيب العقبي⁽⁶⁾، كما حضر عن الشبان والهيئات الاجتماعية جماعة منهم كذلك، وما كادت الساعة المقررة لافتتاح المؤتمر تدق حتى اكتظت القاعة⁽⁷⁾ وقد اقترح المؤتمر في هذا الصدد جملة من المطالب الإصلاحية وهذا من منطلق أن المؤتمر قد انعقد لمعالجة المسائل السياسية التي شغلت الجزائريين، وحقوقهم السياسية.⁽⁸⁾

(1) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 153.

(2) - باعتلاء الجبهة الشعبية الحكم، تم منح الجزائريين نوعاً من الحرية وهو ما ساهم في تفعيل النشاط السياسي، ومنه الدفاع عن حقوق الجزائريين، وهذا كله أسهم في تزايد المظاهرات والتجمعات، الأمر الذي تمخض عن إعلان البعض لنشاطهم علانية مثلما هو الحال بالنسبة للحزب الشيوعي..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، كريمة بن حسين: المؤتمر الإسلامي الجزائري وموقف الأحزاب السياسية منه، بحث في الإجازة، جامعة منتوري، قسنطينة، 1978 - 1979، ص 11.

(3) - علي مراد: المرجع السابق، ص 518.

(4) - Ferhat ABBAS, Op- Cit, p 70.

(5) - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 52.

(6) - الطيب ابن محمد ابن إبراهيم العقبي: ولد في 15 جانفي 1890م بسيدي عقبة (بسكرة)، انتقل في سن مبكرة إلى الحجاز رفقة عائلته أين تلقى تعليمه الأولي كما حفظ القرآن الكريم- ليعود إلى الجزائر بعد نهاية الثورة العربية-، ولعل هذه التربية الدينية، جعلت من العقبي من بين رواد الحركة الإصلاحية على اعتبار أنه طرف فاعل في ذلك، كونه من مؤسسي الجمعية، كما كان له باع صحفي من خلال الكتابة في عدة صحف ورئاسة البعض منها، توفي في 21 ماي 1960 بعد صراع مرير مع المرض، ينظر كلا من محمد الطاهر فضلاء: الطيب العقبي رائد لحركة الإصلاح الديني في الجزائر، مطبعة الجيش، الجزائر، 2007، ص 15، وكذلك أحمد عيساوي: أعلام الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ج2، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص 613.

(7) - محمد المليي: المؤتمر الإسلامي، دار هومة للنشر، الجزائر، (د ت ن)، ص ص 443 - 444.

(8) - ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ص 223 - 224.

وقد احتوى ميثاق المطالب التي حررتها لجنة التنسيق، وتبنتها بعد أن وافقت عليها جميع الأطراف الفاعلة في المؤتمر، على مطالب إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية ودينية⁽¹⁾، ليتم بعد ذلك تعيين وفدٍ مكلف بتقديم تلك المطالب إلى رئيس الحكومة ليون بلوم في جويلية سنة 1936م، حيث وعدهم بتحقيق تلك المطالب - التي لا يمكن تصور قبولها! -⁽²⁾.

وفي شهر أوت 1936م، اكتظ الملعب البلدي بالجزائر بقرابة 10 آلاف شخص ليس لمباراة وإنما لمصير أمة⁽³⁾ حيث ضم المؤتمر الشيوعيون وزعماء من الجمعية والنواب والنجم، على اعتبار أن مصالي رفض تبني وجهة نظر المؤتمر ومطالبه، كما لم يسكت عن معارضتها منتقدا إياه بشدة⁽⁴⁾.

اعتبارا من ذلك النقد اللاذع الذي وجهه مصالي للمؤتمر ككل، الأمر الذي دفع بين جلول الى انتقاد وطنية مصالي واعتبرها خطرا يهدد الجزائريين، وأنه سيعرقل تطوره ضمن الإطار الفرنسي، وفي ظل هذا التضارب، زيادة على حادثة اغتيال المفتي كحول⁽⁵⁾، كل ذلك عَصَفَ بالمؤتمر الإسلامي.

(1) - تطرق المؤتمرون في الجانب الإداري إلى ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وإلغاء منصب الحاكم العام وإحقاق الجزائر رأسا وإلغاء مجلس النواب العامة، أما في الجانب السياسي، فقد عَرَّجُوا عن حق التمثيل البرلماني مع الحفاظ على الأحوال الشخصية، وبالنسبة للجانب الاقتصادي، فقد تناولوا فيه مسألة التساوي في الأجور من منطلق التساوي في العمل والترتبة والكفاءات وتوزيع الأراضي البور الشاسعة على الفلاحين، كما طُرِحَ في الجانب الاجتماعي تعميم التعليم الإجباري وزيادة معاهد الصحة، كما تطرقوا في الجانب الديني، إلى الحرية التامة في تعلم اللغة العربية وحرية الصحافة وفصل الدين عن الدولة وحق المسلمين في إلقاء الخطب في المساجد...، للتعلم في مسألة مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، ينظر كلا من أنيسة بركات: الحركات السياسية في الجزائر سنة 1936م - القسم الثاني-، مجلة التاريخ، النصف الأول من 1981، ص 63، وكذلك عماد ابن عبد السلام: بين ابن باديس وخصومه... المؤتمر الإسلامي 1936م، جريدة المستقبل، 07 أوت 2017، ص 14.

(2) - Charlotte COURREYE, L'école musulmane algérienne de Ibn Badis dans les années 1930, de l'alphabétisation de tous comme enjeu politique, rev- de monde musulman et de la méditerranée, n°136, Novembre 2014, pp 7-8.

(3) - إسماعيل سامعي: قضايا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة، ط1، 2013، ص 36.

(4) - محمد الميلي: المرجع السابق، ص ص 456 - 457.

(5) - تتمثل في مقتل مفتي الجزائر ابن دالي محمود المسمى بكحول، صاحب البرقية التي بعثها إلى الحكومة الفرنسية والتي تبرأ فيها من الوفد، وقد وقعت هذه الجريمة أثناء تجمعهم في الملعب البلدي وهذا بعد عودته من فرنسا، ودون أي مبرر اتهمت السلطات الاستعمارية العلماء أنهم هم المخططون لهذه الجريمة وألقي القبض على الشيخ العقبي، بهدف تشويه سمعة جمعية العلماء وتفتيت وحدة المؤتمر الإسلامي...، للتعلم أكثر في هذا الصدد ينظر كريمة ابن حسين: المؤتمر الإسلامي... المرجع السابق، ص 22.

وفي هذا الإطار، فقد قامت جمعية الأميار في عمالة وهران بصب جام غضبها على منظمي المؤتمر الإسلامي، وهذا من منطلق أن هؤلاء، هم سياسيين فاشيين وأعداء- للأهالي-، كما قامت بالاحتجاج على مشروع بلوم فيوليت، وهذا من خلال عقد اجتماع لها في 5 جانفي 1937م تنديدا بما جاء في المشروع.⁽¹⁾

زيادة على ذلك، أدلى بن جلول ببعض التصريحات التي كانت معادية للعلماء الشيوعيين، اعتبارا من منافسة الجمعية له في الزعامة، في ظل تزايد نشاط الحزب الشيوعي وخاصة بعد فتح فروع له في أنحاء الجزائر، وعلى هذا الأساس، فإن تلك التصريحات، قد زادت من الطين بلة وساهمت في إخفاق المؤتمر وعجلت بفشله.⁽²⁾

ويبدو أن الحكومة الفرنسية التي عجزت عن المصادقة على مشروعها في البرلمان، أخذت تماطل أعضاء ذلك المؤتمر، والذين كانوا يترجونها ويراجعونها بإلحاح، وأمام هذا الوضع، عقد هؤلاء مؤتمرا ثانيا في شهر جويلية 1937م، كما أعلنوا فيه عن تمسكهم بمطالب المؤتمر الأول.⁽³⁾ وعليه فقد انعقد المؤتمر الثاني بنفس مطالب المؤتمر الأول في جويلية 1937م بنادي الترقى بالجزائر، تحت رئاسة الدكتور بشير، وقد شاركت فيه جميع التيارات السياسية في البلاد ماعدا نجم شمال إفريقيا،- رغم إظهاره لرغبته في المشاركة إلا أن المؤتمرين رفضوا ذلك على ما يبدو-⁽⁴⁾، بحكم النفوذ الذي يتمتع به كل من الحزب الشيوعي وج م ع ج في المؤتمر.⁽⁵⁾

(1)- النجاح: ع 1944، السنة 16، جانفي 1937م

(2)- كريمة ابن حسين: المؤتمر الإسلامي..، المرجع السابق، ص 33.

(3)- أحمد الخطيب: حزب الشعب..، المرجع السابق، ص ص 196 - 197.

(4)- لم يتردد الدكتور بشير رئيس المؤتمر في رسالة استقالته في التشديد على الوحدة الوطنية ومتطلباتها نحو قوله: "إن موضوع الساعة هو وحدة المجتمع، واعتقد أنه من الإجماع في السياق الراهن أن تُترك التشكيلات الإسلامية تتخاصم فيما بينها، مهما كانت طبيعة برامجها وتوجهاتها.."، ينظر la Dépêche Algérienne, 29 octobre 1937، نقلا عن نور الدين ثنيو: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للبحوث، بيروت، ط1، 2015، ص 414.

(5)- Claude MARTIN, histoire de l'Algérie Française, éd- fils Aymon, (sl), 1963, p 32.

ويبدو أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة في دواليب السلطة قد أهملت مطالب المؤتمر الإسلامي⁽¹⁾ وبالتالي فقد كان آخر لقاء لوفد المؤتمر برئيس الحكومة الفرنسية دلاديه-DALADIER⁽²⁾ عام 1938م⁽³⁾، حيث عبّر هذا الأخير لأعضاء الوفد أن البرلمان معارض تماما لمشروع فيوليت، ولا يظهر عليه أنه يعتبر المواطنة الفرنسية متناسب مع الحالة الشخصية الإسلامية.⁽⁴⁾

زيادة على خيبة الأمل التي تلقاها أعضاء وفد المؤتمر الذي أرسل إلى باريس، فإن مجموعة من الظروف تربصت بالمؤتمر وزعزعت كيانه، وذلك من خلال الاتهامات المتبادلة ما بين أعضاء المؤتمر ومصالي الحاج الذي اعتبر أن العلماء في هذه المرة قد أقاموا هذا المؤتمر بإيعاز من الحزب الشيوعي ولذلك فإن هذا المؤتمر هو تجمع شيوعي بحت.⁽⁵⁾

وفي خضم تلك الاتهامات، فإن المؤتمر واصل فعالياته وقد كانت اهتماماته كلها منصبه على تحويل ذلك المؤتمر إلى حزب سياسي فانقسمت الآراء حول هذه النقطة، وعليه فبعد مناقشة المؤتمر

(1) - ردت فرنسا على مطالب الجزائريين بالمماثلة واتباع سياسية الهروب إلى الأمام، وفي هذا الصدد نجد أن الشيخ عبد الحميد ابن باديس قد دعا إلى اتخاذ موقف حازم تجاه الحكومة الفرنسية بصدد حقوق الجزائريين، ولذلك دعا إلى اجتماع يجري فيه اتخاذ القرارات الفورية لإرغام فرنسا على الاستجابة لتلك المطالب والتي تمدت في تجاهلها باعتبارها قضية هامة..، ينظر أنيسة بركات: الحركات السياسية.. المرجع السابق، ص 55.

(2) - إدوارد دلاديه- Édouard DALADIER (1884م - 1970م)، زعيم الحزب الراديكالي في فرنسا، ترأس الوزارة بين جانفي إلى غاية أكتوبر من عام 1933م، وبين جانفي وفيفري 1934م، وبين 1938م إلى 1940م، عين وزيرا للحربية ووقع اتفاقية ميونيخ في 1938م، ليعلن الحرب على ألمانيا بعد نقض هتلر لاتفاقية سبتمبر 1939م، اعتقلته حكومة فيشي بعد هزيمة فرنسا في جوان 1940م ظل سجيناً بألمانيا إلى نهاية الحرب، ينظر كلا من منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 183، وكذلك:

Bulletin Quotidien de Presse Étrangère, n° 6838, vendredi 06 mai 1938.

(3) - رغم الأمل الذي لاح في الأفق بالنسبة لدعاة حركة المؤتمر الإسلامي، عند عودة الجبهة الشعبية إلى الحكم لمدة قصيرة خلال مارس 1938م، إلا أن ليون بلوم قد صرح الوفد الجزائري الذي توجه إليه باسم المؤتمر، بأنه من " المستعجل الانتظار!"، لتسقط حكومة بلوم من جديد وتخلفها حكومة دلاديه ونخب الآمال معها..، ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية.. ج 3، المرجع السابق، ص 170.

(4) - أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.. المرجع السابق، ص 249.

(5) - Mohammed OUELD CHIKH, Un Romancier Algérien des années trente, O P U, Alger, 1985, pp 12- 13.

لهذه المسألة تقرر إبقاء المؤتمر على هيئة تجمع شعبي⁽¹⁾، وبالرغم من جهود المؤتمرين فإن وحدة المؤتمر سرعان ما تصدعت⁽²⁾، وتوزع زعماءه وأصبح البعض منهم يخشى الآخر، في ظل تهديد الكولون، إلى جانب فشل مشروع بلوم- فيوليت وتضعف الجبهة الداخلية⁽³⁾ فكل هذا الإخفاق⁽⁴⁾ (=الإخفاق هنا زاد من عزيمته المؤتمرين ونضالهم) كان سببا في انشقاق المؤتمر على نفسه، وهو ما تجلّى في تأسيس فرحات عباس لحزب الاتحاد الشعبي⁽⁵⁾، وأسس ابن جلول حزبا جديدا سمّاه التجمع الفرنسي الإسلامي، كما خاب أمل الشيخ ابن باديس في ديمقراطية فرنسا⁽⁶⁾، وبالتالي فقد أخفق المؤتمر الإسلامي وتلاشت معه آمال الوطنيين في تحقيق مطالبهم⁽⁷⁾.

(1) - عمر بن قينة: صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام.. وقضايا.. ومواقف)، د م ج، الجزائر، 1993، ص ص 151 - 152.

(2) - René GALLIUSOT, après l'illusion du projet Blum- Violette et sous la pression de colonial (difficile de penser la nation Algérienne 138- 2939), les actes du colloque "la pensée politique algérienne 1830- 1962" 25-26 Septembre 2005 ,éd- ANEP, Alger, 2005, p 20.

(3) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 168.

(4) - من منطلق أن التيار الاستقلالي هو الفائز في القضية اعتبارا من معارضته الشديدة للإدماج، ونهاية المؤتمر دون تحقيقه لمطالبه التي انطوت في إطار مشروع بلوم- فيوليت، كله كان في صالح ذلك التيار (=النجم وبعده حزب الشعب)، وبذلك يكون قد وضع حدا لأسطورة الجزائر الفرنسية أو اندماج الجزائر مع فرنسا..، ينظر نور الدين ثنيو: المرجع السابق، ص ص 191 - 192.

(5) - Messaoud JENNAS, Algérie résistance et épopée, éd- Casbah, Alger, 2009, p 93- 94.

(6) - أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص 140.

(7) - كريمة ابن حسين: المؤتمر الإسلامي..، المرجع السابق، ص 168.

ثانيا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م وتأثيراتها في الجانب الاقتصادي.

1- الفلاحة: إن الحديث عن السياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي هو حديث بالدرجة الأولى عن النشاط الزراعي، وهذا لعدة اعتبارات منها أن الزراعة قد مثلت القطاع الأكثر حيوية بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، زيادة على أنها القطاع الذي نال حصة الأسد في الاقتصاد- الجزائري- طيلة عهد الاحتلال الفرنسي، وهذا بحكم توفر كل الشروط الضرورية.⁽¹⁾

وفي سياق ذلك، وبالحديث عن النشاط الزراعي في الجزائر، لا يمكننا إغفال الحديث عن الأرض التي مثلت أساس هذا النشاط، وعليه، فقد عملت السلطات الاستعمارية منذ الوهلة الأولى من دخولها إلى الجزائر وعبر تاريخها- الطويل- في المنطقة على إحكام سيطرتها على تلك الأرض، فقبل 1940م تعسف إدارة الاحتلال في تملك الأراضي الزراعية.⁽²⁾

هذا، وقد شكلت الأرض بالنسبة للجزائري عبر التاريخ مصدر الرزق الذي يعيل به من هم تحت كفالته، ولذلك فقد كانت العلاقة بين ذلك الجزائري والأرض وطيدة لارتباطه بها بدرجة كبيرة⁽³⁾ واعتبارا من أن الأرض هي أساس النشاط الزراعي الذي يعتبر عماد- الاقتصاد الجزائري-⁽⁴⁾ فإن فرنسا قد ركزت في سياسيتها الاقتصادية على الأرض في إطار عملية الاستيطان.⁽⁵⁾

(1) - خثير عزيز: قضايا في تاريخ الحركة الوطنية، دار الخليل العلمية، الجلفة، (د ت ن)، ص31.

(2) - Mohamed TAGUIA, Op- Cit, p112.

(3) - Enfantin, colonisation de l'Algérie, lib- P BERTRAND, Paris, 1843, p80.

(4) - نساءل هنا، هل كان للجزائر اقتصاد نصلح عليه بالاقتصاد الجزائري؟ أولا، لطالما شكلت الزراعة دعامة أساسية في اقتصاديات الدول من جهة، زيادة على أن الزراعة في الفترة الاستعمارية كانت عماد الاقتصاد في الجزائر ولذلك فقد ركزت فرنسا على الأرض وصاغت مختلف القوانين التي من شأنها تسهيل عملية الاستغلال لتلك الأرض من جهة أخرى، كما أن السلطات الاستعمارية عملت على ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، وبالتالي لا يمكن أن نؤسس لوجود اقتصاد جزائري بحت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي الذي عمل على نخب الخيرات والثروات، ومحاولة بناء اقتصاد كولونيالي يخدم الفرنسيين بالدرجة الأولى... ينظر عماري أحمد: النظام القانوني للوحدات الاقتصادية في الجزائر، د م ج، الجزائر، 1984، ص1.

(5) - في هذا الصدد، مع حلول 1925م، خلق الفرنسيون (= الكولون) لجنة للدعاية والعمل لإفريقيا الشمالية، تهدف إلى دراسة المسائل المتعلقة بالإبقاء على النظام الاستعماري القائم في الجزائر، ومحاولة مساعدة وتطوير الصناعة والزراعة والتجارة الاستعمارية بكل الوسائل ثم مواصلة العمل الاستعماري، ينظر أحمد سميج حسن: الاستيطان اليهودي في الجزائر (1830م- 1962م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014، ص 112.

وعليه، شكلت أيديولوجية الاستيطان-La Colonisation⁽¹⁾ وليس القصد هنا الاستيطان بمعنى الإسكان، بل السيطرة على ملكية الأرض - Propriétaire de terre مرتبط الفرس بالنسبة للسياسة الفرنسية التي هدفت من ورائها إلى أحكام القبضة على الاقتصاد الجزائري.⁽²⁾

وبالتالي، فعملية الاستيطان التي قامت بها فرنسا قد قسمت إلى قسمين، بداية مع الاستيطان الرسمي والذي امتد من 1830م إلى 1840م، حيث قامت الإدارة الاستعمارية بتشجيع الهجرة الأوربية ومنح الامتيازات وخاصة فيما تعلق الأمر بمنح الأراضي⁽³⁾، ولم تكتف السلطات الاستعمارية بمنح الأرض للأشخاص فقط، بل قامت باستحداث شركات لتمليك الأراضي، تم من خلالها منح آلاف الهكتارات، وكمثال عن تلك الشركات، نجد الشركة السويسرية في سطيف.⁽⁴⁾

كما قامت سلطات الاستعمار الفرنسي بممارسة سياستها الاستيطانية في شقها الثاني، والذي يعرف بالاستيطان الحر الذي بدأ مع تقلد الجنرال بيجو - Bugeaud لزام الأمور في الجزائر بداية مع العام 1840م، ودام العمل بقوانين نزع الملكية إلى 1950م⁽⁵⁾، وهذا من خلال العديد من المراسيم والقوانين التي قامت سلطات الاستعمار بصياغتها.

(1) - تطلبت هذه السياسة، انتزاع ملكية الأراضي الزراعية والأراضي الخصبة من الجزائريين عنوة وتعويضها بملاك من أوروبا بصفة عامة، ولعل النتائج المترتبة عن هذه السياسة كانت لها خطورة بالغة على الحياة الاجتماعية للسكان الجزائريين من خلال اعتبار أن الأرض هي مصدر الرزق الوحيد لهم من منطلق أن نسبة المزارعين الجزائريين تبلغ 70% من إجمالي السكان، وبالتالي فقد أحدثت هذه السياسة خلخلة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وحتى السكاني للبلاد من خلال عملية الهجرة التي عرفتها البلاد وامتدت آثارها لفترة طويلة من الزمن، حول هذه المسألة ينظر عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة-)، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 21.

(2) - دحمان تواتي: جماعة الملاك الكبار ودورهم في توجيه القرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر (1900م-1954م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2016 - 2017، ص 22.

(3) - مجموعة باحثين: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، (د م ن)، 1998، ص ص 108 - 109.

(4) - direction de l'agriculture, du commerce et de le colonisation, **la colonisation en Algérie (1830- 1924)**, imp- administrative Émile Pfister, Paris, 1924, p7.

(5) - Amar AMOURA, résumé de l'histoire de l'Algérie, éd- Raihana, Alger, 2002, pp 174- 175.

في إطار الاستيطان، تم مصادرة مساحات واسعة من أراضي - الأهالي - و إدعت فرنسا لنفسها حقوقا ليست لها على أرض الجزائر ودعمت بها الكولون⁽¹⁾، كما ساهمت الترويج واجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة من دونهم، لهذا تورطت الإدارة الاستعمارية في فيما يسمى بـ "لعبة التشريع" وسن القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب.⁽²⁾

وعليه، فقد عملت الإدارة الاستعمارية على مصادرة أراضي الجزائريين بكل الطرق، ولعل أيادي الفرنسيين قد طالت حتى أراضي الوقف والحبوس والتي تعتبر خطأ أحمرًا بالنسبة للجزائريين، وهذا كله في ظل التشريع العقاري بموجب قوانين مختلفة، نذكر منها القرار المشيخي 1863م وقانون وارنييه⁽³⁾ - WARNIER في 1873م⁽⁴⁾، حيث تطورت مصادرة الأرض من 1847000 هك سنة 1910م إلى 2344000 هك سنة 1929م لتصل إلى 2720000 هك سنة 1940م⁽⁵⁾ وكل هذا في ظل السيطرة على الأراضي الخصبة دون غيرها من البور التي طُرد إليها السكان.⁽⁶⁾

(1) - حسينة حماميد: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954م - 1962م، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 21.

(2) - إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830م - 1962م، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 121.

(3) - أوغيست أوبرت وارنييه - August Hubert Warnier (1810م - 1875م): طبيب وسياسي فرنسي، كما أنه نائب عام عن الجزائر ما بين 1871م - 1875م، اهتم بالزوايا والطرق الصوفية التي حاربت الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كانت له توجهات اقتصادية من خلال امتلاكه لضيعات زراعية بالخروب في قسنطينة ومؤسسات منجمية في إيدوغ، زيادة على اهتمامه بالسكك الحديدية الجزائرية، عرف بسياسته المعادية للجزائر والجزائريين ولعل الدليل على ذلك استنطاقه للأسرى في سانت مارغريت بالإضافة إلى دفاعه المستميت عن الكولون ومصالحهم، كما اعتبر من أنشط العناصر التي اهتمت بمصادرة الأراضي ضمن اللجنة المكلفة بذلك، حول هذه النقطة ينظر عيسى يزيد: السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830م - 1914م، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، 2008 - 2009، ص 74 - 75.

(4) - رغم القرارات التعسفية في نزع الملكية، إلا أن الجزائريين بقو متشبثين بتلك الأرض، الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى استصدار بعض القوانين لانتزاع الملكية ومن بين تلك القوانين قانون وارنييه - WARNIER الذي يعتبر من بين أخطر الإجراءات التي قامت بها الجمهورية الفرنسية - الثالثة - وذلك عبر الاستنزاف الناتج عن البيع القصري، وهو ما يفسر تحول ملكية قرابة 432388 هك إلى يد الكولون في ظرف 20 سنة، حيث وصلت ملكية الكولون في حدود 1930م إلى 2720000 هك.

(5) - Marcel EGRETAUD, réalité de la nation Algérienne, éd- sociales, Paris, 1961, pp 90- 91.

(6) - Jules DUVAL, l'Algérie et les Colonies Françaises, lib- Guillaumin et Cie, Paris, 1877, p 40.

وعليه فالسبب الرئيسي في بؤس - الأهالي - هو انتزاع مساحات كبيرة من أجود أراضيهم⁽¹⁾، على يد فرنسا عبر الحجز أو المصادرة أو التنازل الإداري⁽²⁾، وهي الظاهرة التي لطالما بقيت بقاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والتي تندرج تحت نزع الملكية⁽³⁾ - la dépossession، حيث مارستها سلطات الاحتلال بكل وسائل التهيب والعنف العسكري والزجر الإداري⁽⁴⁾.

يَفْتَرِضُ هذا الاستغلال منذ بداياته - عنصريين أساسيين -، يتمثل الأول في ترسيخ العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، وبالتالي تحطيم العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية (البنى الأصلية) من جهة، إضافة إلى إخضاع هذه الأخيرة للبنى الرأسمالية الجديدة، وهو شرط لاستمرار الوجود الاستعماري⁽⁵⁾.

فبالرجوع إلى قانون 1919م الذي خص التتر القليل جدا بالنسبة للميدان الاقتصادي، من خلال منح صفة المواطنة الفرنسية لاعتبارات اقتصادية قصد المساهمة في الاقتصاد الفرنسي وذلك

(1) - في هذا السياق، كان كاهل الجزائري يزرع تحت ثقل الضرائب المفروضة عليه، وأمام تلك الضرائب إلى جانب الديون الربوية التي لطالما عجز عن تسديدها والتي لعب فيها المرابون اليهود دورا مخزيا، فإن كل ذلك ساهم في لجوء الجزائريين إلى بيع أراضيهم، لدفع تلك الديون وبأثمان بخسة، والتي لجأت من خلالها سلطات الاستعمار إلى حد نزع أسقف المنازل زيادة على احتجاز عائلاتهم قصد الضغط عليهم من أجل دفع الديون، ولعل ما يهمننا هنا هو اتخاذ تلك الضرائب والديون كدافع للضغط على الجزائريين على التحلي على أراضيهم والتنازل عنها...، للتدقيق في الموضوع أكثر ينظر جمال قنان: التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، الجزائر، 02-03 جويلية 2006، ص ص 63 - 64

(2) - أسامة صاحب منعم مساعد: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية (1830م-1962م) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع3، مج4، ص223.

(3) - تندرج هذه السياسة في إطار ما يعرف باستراتيجيه الاستعمار الغربي في القضاء على المقومات الاقتصادية - وخاصة منها تلك الدول التي يعتمد شعوبها على الأرض كمصدر رزق - وتحطيم البنية الاجتماعية، والتي وقعت فريسة أمام التوسع الفرنسي ضمن سياسة الملكية العقارية، والتي ترتب عنها تغيير ملامح المجتمع بعد تشويه ذلك الاستعمار لأبنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية..، بصدد هذه النقطة ينظر عبد العالي رزافي: الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسة)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص4.

(4) - Djillali SARI, La Dépossession des Fellahs (1830-1962), éd-SNED, Alger, 2e édition, 1978, P 167.

(5) - الطاهر عمري: الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر، الندوة العلمية الدولية الأولى حول آليات الاستعمار الاستيطاني الأوربي في الجزائر وليبيا، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ماي 2008، ص 140.

للملاك الكبار والتجار وأعضاء غرفة الفلاحة، والذي فازوا في مسابقات الفلاحين أو مسجلين في قائمة دافعي الضرائب التي هي على كواهلهم.⁽¹⁾

واعتبارا من أن القانون ذو طابع إصلاحي، فإنه نص كذلك على إلغاء القانون التعسفي الذي كان يمنع الجزائريين من حق الرعي في الغابات، ويفرض عليهم حراستها مجانا، ويغرم جميع من هم قريبين من الغابة التي شهدت حريقا، زيادة على حد وضع لنهب الأراضي الشخصية- ممتلكات الأشخاص من الأراضي- وأراضي العروش وأراضي القبائل- ممتلكات جماعية-⁽²⁾.

وعليه، فقد قام نواب المسلمين برفع اهتمامات الفلاحين، وهذا ما ترجمه اجتماع المندوبيات المالية فرع-الأهالي العرب- في ماي 1920م، حيث طرح المشاكل التي يعاني منها الفلاحون الأهالي- كما دعا في هذا الصدد إلى رفع القروض، وطالب الشركات الأهلية للاحتياط بتقديم تسهيلات.⁽³⁾ أما فيما يخص سياسة فرنسا في إطار الاحتفالات المثوية في الجانب الاقتصادي فقد نوّهت - بمجهودات الكولون الجبارة- في مجال الفلاحة⁽⁴⁾، الذي أشار له سياسيو فرنسا في سبيل خدمة الوطن- الأم- فرنسا بمناسبة الاحتفالات المثوية، هو دليل على التعتن الفرنسي ضد شعب أعزل تم مصادرة أرضه ومنحها للكولون وتمجيد مساعيهم.⁽⁵⁾

(1)- محمد بكار: المرجع السابق، ص ص 42 - 43.

(2)- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص 39.

(3)- بشير سحولي: المرجع السابق، ص 185.

(4)- بالنسبة للفلاحة وقصد تطويرها- في سبيل خدمة الكولون ومصالحهم وليس في سواد أعين الجزائريين-، فإن سلط الاستعمار الفرنسي قد أنشأت في ذلك الصدد مدرسة الفلاحة التحريية بمبادرة من الولاية العامة في الجزائر، وينتهي ذلك التعليم بإعطاء معارف نظرية تحول لصاحبها كيفية فهم الأساليب الفلاحية، وقد كانت هذه المدرسة تستعمل نواب أرباب أملاك أو مكررين لتقلم تلك الدروس التي تساهم في ترقية الفلاحة الجزائرية، فالتعليم في تلك المدرسة اختباري تعلم الفلاحة وتربية المواشي ومسح الأرض قيمتها والحداثة والنجارة، زيادة على ذلك فإنها تقدم دروسا في اللغة الفرنسية..، حول هذه المدرسة ولمعرفة المزيد عنها ينظر جريدة النجاح، ع 985، السنة العاشرة، 19 جويلية 1930.

(5)- كإشارة إلى القضاء على بنية المجتمع فإن فرنسا وبصدد هذه الاحتفالات، ركزت في سياستها على جميع الجوانب سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الدينية أو غيرها، فمثلا عن الجانب الديني اعتبرت تلك الاحتفالات كما سبق الذكر احتفال بتشييع جنازة الإسلام وإحلال محله المسيحية التي حاولت فرنسا إحياءها، أما في الجانب الاجتماعي فإنه من أبشع صنيع فرنسا أن تحتفل بمجدها في الجزائر في ظل القهر الذي يتعرض له الشعب بسبب تلك الاحتفالات الاستفزازية.

وعن سيطرة الفرنسيين على أراضي الجزائريين في إطار مشروع فيوليت، والمشروع الذي يمتد ضمنه، مشروع بلوم- فوليت، فإنه لا تستند أي حصة مما تم استلابه من الممتلكات الريفية إلا إذا كانت أقل من 100هك، ليعاد النظر مستقبلا في المستعمرات المنوحة داخليا، ويضاف لهؤلاء المالكين لهذه الحصص، أراضٍ أخرى تصل إلى 100هـ تحت اسم الممتلكات العامة.⁽¹⁾

وبخصوص تلك التوسعات، فإن الأراضي ستضم إلى أملاك الدولة، وهذا من دون أن تكون تلك الأرض المنزوعة ملكا أو عرشا- بمعنى أن ملكية تلك الأرض ليست ملكا لعرش-، كما أن الأراضي الهامة ستؤخذ تخصيصا للمحيط الغابي، وهذا لاقتطاعات تكون على الغابات في كل العمالات الثلاث كما تؤخذ مصاريف قطع الأشجار بعين الاعتبار من طرف الدولة.⁽²⁾

ولعل فرنسا قد انصب نظرها على الاقتصاد الجزائري منذ القدم، وبالخصوص في فترة ما بين الحربين العالميتين (1919م- 1939م)، وبالتحديد في الفترة التي أعقبت ح ع1، من أجل تعويض الخسائر التي شهدتها في تلك الحرب، مركزة على الملكية العقارية التي تشكل دعامة الاقتصاد.⁽³⁾

وبالحديث عن سيطرة الفرنسيين على الأراضي الزراعية، فإن الفلاحة في الجزائر الكولونالية تميزت بالتركيز المتزايد في القطاع الأوربي⁽⁴⁾، هذا التركيز أدى إلى تعزيز التوجه نحو تصدير الإنتاج

(1) -Maurice VIOLLETTE, **Op- Cit**, p 93.

(2) - منذ 1926م ظهرت هناك- امتيازات- جديدة تم توزيع من خلالها 225000 هك على 1200 من الكولون وهو ما زاد من عدد الفلاحين الأوربيين، الأمر الذي ساهم كذلك في ارتفاع عدد الضيعات الفلاحية- les domaines والتي زادت ملكياتها عن الـ 500 هك من الأراضي الخصبة... حول هذه النقطة ينظر: E- ALBERTINI et autre,

L'Afrique du nord française dans l'histoire, éd- Archat, Paris, 1937, p 304.

(3) - حياة ثابتي: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929م- 1954م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010- 2011، ص 4.

(4) - قدرت مساحة الأراضي بـ 16,8 مليون هك منها 6,8 مليون هك من الأراضي الزراعية، بما يقارب نصف هكتار لكل نسمة في الوجه العام، أما في الحقيقة فإن تلك الأراضي كلها قد كانت بيد الكولون الذين تحصلوا عليها بموجب قرارات وقوانين تعسفية في إطار السياسة المعروفة بانتزاع الملكية الزراعية، وعليه فالأراضي الزراعية التي كان يملكها الكولون في النصف الأول من القرن 20م وصلت في حدود 1940م 2720000 هك، كانت كلها في سياق تحطيم روح الملكية الزراعية الجماعية الجزائرية في ظل القضاء على الزراعة السائدة وتعويضها بزراعات أخرى وخاصة منها الكروم وذلك بعد وباتّي- الميلديو والفلوكسيرا- اللذين

الفلاحي⁽¹⁾، وهو ما مثله تبني إنتاج كروم جزائري ابتداء من 1890م، وعليه تم تخصيص قرابة 273000 هك لذلك سنة 1917م لتصل إلى 400000 هك في 1940.

وفي هذا السياق، إدعت سلط الاستعمار الفرنسي المكلفة بوضع برامج الإصلاحات في إطار الزراعة الكولونيلية، بتوزيع أراضي على الفلاحين الجزائريين في الظاهر، لكنها في الحقيقة لم تساهم إلا في تكريس البؤس في العالم الريفي، حتى وإن شكل ذلك تدابير تهدئة سياسية تجاه العالم الفلاحي في الجزائر، والذي تبني الوطنية الريفية أسلوبا له لرد الفعل تجاه الصدمة الزراعية في فرنسا.⁽²⁾ وباعتبار أن الجزائر بلد زراعي، فإن سلطات الاستعمار الفرنسي قد قامت باستغلال أراضي الجزائر في إطار استغلال الموارد الطبيعية خدمة للمشروع الاستعماري، ومما دل على ذلك التقارير العديدة التي صيغت حول الموضوع، ومما نجده في هذا الصدد تقرير، ومن أهم جاء فيه مايلي: "إن الجزائر ذات مناخ جميل وأرضها طيبة توجد فيها مراعي واسعة وسهول فسيحة، تكثر فيها منتوجات أمريكا والهند...".⁽³⁾

فبالحديث عن الزراعة، فقد شكلت زراعة الحبوب مربط الفرس في الزراعة الكولونيلية- في بداية الأمر-، من منطلق أن الحبوب- القمح بالدرجة الأولى-⁽⁴⁾ كانت سببا من أسباب الاحتلال

=لحقا زراعة الكروم في فرنسا..، حول هذه النقطة ينظر إسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)، ج2، SNED، الجزائر، (د ت ن)، ص ص 112 - 113.

(1)- يمكن تفسير عامل التركيز في الفلاحة الأوربية بفشل الاستيطان الفلاحي، كما تم تصوره في الأصل في أول الأمر من خلال تولى السلطات الاستعمارية بنفسها مهمة إقامة الفلاحين الأوربيين، غير أن التكلفة الباهظة أجبرتها على التخلي عن العملية =لصالح شركات خاصة بدءا من العشرينات، حول هذه النقطة ينظر هارتموت إرنهاس: فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر- أحمد ابن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015، ص 60.

(2)- محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والسمود، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 77 - 78.

(3)- محمد العربي الزيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د م ن)، 1999، ص ص 42 - 43.

(4)- تتمثل زراعة تلك الحبوب في القمح - سواء الصلب منه أو اللين- بالدرجة الأولى كما سبق وأن أشرنا، زيادة على ذلك نجد من الحبوب الجزائرية الشعير بالإضافة إلى الخرطال والذرى، كما لا يمكن في هذا الصدد إهمال زراعة البقوليات من الفول والعدس والفاصوليا، لكن تبقى مساحات هذه الزراعات- أي زراعة الحبوب- قليلة بالمقارنة مع المساحات المخصصة لزراعة الكروم، ولتعويض خسائرها في هذه الزراعة في الأراضي الفرنسية بعد المرض الذي أصيبت به مثل تلك الزراعات.

الفرنسي للجزائر (= قضية الديون)، ولذلك شجعت سلطات الاستعمار على هذه الزراعة خاصة بعد ارتفاع أسعارها وارتفاع إنتاجها من 08 قناطر في هك الواحد سنة 1920م إلى 12 قنطارا في هك الواحد سنة 1935م.⁽¹⁾

وبالتالي، هذا ما يفسر لنا أن زراعة الحبوب⁽²⁾ قد لقيت حظها ضمن الزراعة الكولونيالية، بحيث تم تخصيص 835000 هك وهو المتوسط السنوي لزراعة الحبوب طيلة العشرية الممتدة من 1915م إلى 1924م، وبعدها أصبح هذا المتوسط 815000 هك في العشرية الممتدة من 1925م - إلى 1934م، ليصل إلى 862000 هك ما بين 1935م - 1944م.⁽³⁾

(1) - عبد الحكيم رواحة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م - 1930م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013 - 2014، ص 98.

(2) - تجدر الإشارة إلى أن الزراعة كانت تحت يد المستعمرين الذين يملكون أخصب الأراضي وبالرغم من نقص التقاويم وعدم توافقها وهي تصدر عن الأقسام الإدارية للولاية العامة، فإن أقل نظر بالإمعان في الأعداد الواردة في تلك التقاويم والتي تمثل مفارقة كبرى بين الجزائريين وما يملكونه من أراضي و الكولون وما يملكونه بالعودة إلى الـ 5780000 هك لملاك فرنسيين بالمقارنة مع 2300000 هك بيد 687000 - أهلي - مسلم، وبالتالي فقد تحول نمط الإنتاج بحكم تحول الملكية الزراعية للأراضي من خلال تغير الإنتاج من إنتاج معاشي - حبوب - إلى إنتاج ربحي - زراعة الكرمة -..، للتعلم في هذا الصدد راجع يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، ويليه السياسة الاستعمارية من خلا

مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830م - 1954م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 77.

(3) - لا يبنى الإنتاج المحسوب بالمتوسط السنوي للفترات المذكورة إلا باختلافات طفيفة، فقد كان في فترة من 1915م إلى 1934م يقارب 6700000 ق وبلغ 7129439 ق في الفترة من 1935 إلى 1944م، وبالتالي لا تبدو هذه الزيادات في إنتاج الحبوب بذات أهمية إطلاقا ولا تبرر التصريحات الحماسية لعدد من المهندسين الفلاحين الجزائريين في فترة الاحتلال، وإذا كان التقدم الملحوظ فيما بين 1900م - إلى 1939م في إنتاج القمح اللين ليس محل شك، فإنه لا شك أيضا في أن هذا التقدم لم يكن في مستوى ضرورات الوضعية ولأن الجزائريين أصبحوا من مستهلكي الخبز الأوربي فقد كان استهلاك القمح مرتفعا دائما إلا أن العادات لم تتغير إطلاقا، فبالرغم من التقدم التقني والارتفاع الطفيف في استعمال الأسمدة فقد ظلت في حدود 08 ق للهكتار الواحد لكل أنواع الحبوب (= 8.6 ق في العشرية الممتدة من 1930م - إلى 1939م بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين على حد سواء)، للتفصيل ينظر شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص 789 - 790.

في ظل هذا، فقد اتبعت الإدارة الاستعمارية ما يعرف بالحماية للقمح⁽¹⁾، من منطلق الرسوم الباهظة التي فرضت في ذلك الصدد لتخفص فيما بعد، بحيث تم فرض رسوم وصلت إلى 5 فر للقطار في ظل الضغط السياسي لمزارعي الحبوب الفرنسيين، إلى جانب التحالف على هذه القاعدة بين البورجوازية الفرنسية والقرويين الفرنسيين إلى جعل الرسم 7 فرنكات على القطار الواحد، وهو التدبير الذي سمح في الأخير باستئناف زراعة الحبوب قمحا.⁽²⁾

ولنا أن نوضح إنتاج الحبوب في الجزائر بين 1928م - 1935م وفق الجدول الآتي⁽³⁾:

السنوات:	1928 -	1929 -	1930 -	1931 -	1932 -	1933 -	1934 -	1935 -
المساحة هك:	3193198	3328807	39565156	3026745	3158542	3049768	3035905	17221502
الإنتاج بالقطار:	19907031	19393877	14042488	15801513	17773901	23060696	17221502	17221502

أما بالنسبة للشعير الذي يعتبر المنتج الثاني بعد القمح فقد نال حصته هو الآخر، على اعتبار الاستخدام الواسع له حيث يستعمل كعلف للحيوانات وغذاء للإنسان وللتصدير من أجل صناعة الجعة، وعلى هذا الأساس أولت الإدارة الفرنسية أهمية بالغة بهذا المنتج هو الآخر، الأمر الذي أسفر عن إنتاج بلغ قرابة 8500000 ق في مساحة 1300000 هك.⁽⁴⁾

وبالنسبة للحوامض، فقد شكلت هي الأخرى نوعا من أنواع -المزروعات- التي اندرجت ضمن سياسة فرنسا الاستعمارية في شقها الاقتصادي من خلال -محاولة تطوير- غراسة أشجار الحوامض والتي حظيت بعناية تامة، هذه العناية التي أولها الجزائريون قبل الفرنسيين، انطلاقا من الإنتاج الوافر، ودليل ذلك ما أدلى به أحد الضباط حيث أنهم كانوا قرابة 8 آلاف جندي، وكان معدل الاستهلاك أو

(1) - شجعت زراعة القمح، اعتبارا من أن زراعته قد عوضت فيما بعد بزراعة الكروم التي عرفت تضاعفا للمساحات المزروعة فيما بين الحربين، والتي كانت قد عرفت تطورا من ذي قبل في خضم ارتفاع أسعار التجهيزات والآلات الزراعية..، ينظر أحمد بلعكي: المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1985، ص 66-67.

(2) - عبد اللطيف ابن اشنهو: تكوين التخلف في الجزائر - محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م - 1962م، تر- مجموعة من الأساتذة، ش و ن ت، الجزائر، 1979، ص 150.

(3) - عابدة حباطي: المرجع السابق، ص 66.

(4) - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د ت ن)، ص 116 - 117.

إفساد الجندي الواحد للبرتقال في مزارع البلدية حوالي 50 برتقالة يوميا، وتم مغادرة المنطقة لتبقى الأشجار على حالها وكأنها لم تمس مطلقا.⁽¹⁾

إلى جانب زراعة الحمضيات، فقد اهتمت سلطات الاحتلال كذلك بزراعة التبغ، ونسجل في ذلك المزرعة المخصصة لأحد الكولون المسمى "مانك- Manque"، فقد استثمر هذا الأخير رفقة عدد من أصدقائه في غراسة التبغ اعتبارا من أنها زراعة ربحية، والتي لقيت رواجاً كبيراً خاصة في الفترة الممتدة من 1917م - إلى غاية 1932م، في ظل تشجيع سلطات الاحتلال.⁽²⁾

كما لا يمكننا في هذا الصدد إغفال إنتاج التمور، والتي أولت سلطات الاحتلال أهمية بالغة بها خدمةً لمشروعها الكولونيالي، ولذلك فقد عملت على تثبيت الكولون في الواحات بعد منحهم امتيازات الأراضي⁽³⁾ ولذلك قام هؤلاء باستغلال المياه الجوفية بشكل مفرط، وهو ما أدى إلى تضاعف عدد الآبار وتضاعفت معه عدد أشجار النخيل.⁽⁴⁾

ولعل هدف الكولون الذين استوطنوا الواحات من هذه الأعمال كلها، هو إنتاج المزيد من التمور وتصديرها إلى فرنسا ثم أوربا ككل، وهو ما نوضحه - الإنتاج المُسَوَّق - عبر الجدول الآتي⁽⁵⁾:

السنوات:	1926 - 1930	1931 - 1940	1941 - 1945
الإنتاج بالقنطار:	1560000 ق	1093000 ق	1327000 ق

(1) - عبد الله شريط ومحمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث للنشر، قسنطينة، ط1، 1965، ص ص 244-245.

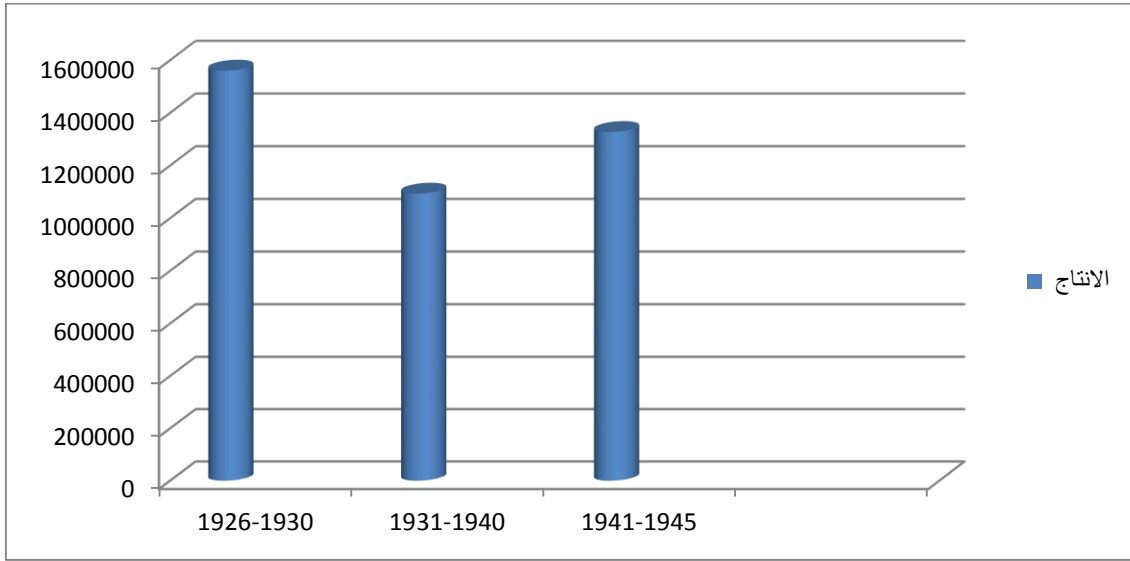
(2) - René BOUYAC, histoire de Bone, imp -courier de Bone, (sl), 1941, p 227.

(3) - مما تجدر الإشارة إليه أنه في إطار السياسة الاستعمارية ضمن مئوية الاحتفالات، اهتمت فرنسا بالمسائل الاقتصادية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع مصالحها، ولذلك اهتمت بالطرق والمعايير والمواصلات في الصحراء التي تعتبر هي الأخرى مصدراً للثروة، كما لم تهمل المشاكل الفلاحية المتعلقة بالزراعة الكولونيالية، وهو ما يؤكد استثمار الكولون في تلك الاحتفالات اعتباراً من الكفة التي مالت لصالحهم فيها، ينظر إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 92.

(4) - J. P- KBEMER, projet de colonisation de l'Algérie, ed- dusacq, Paris, 1848, p 23.

(5) - عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1830م - 1962م)، ج1، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2015، ص ص 207 - 208.

وللتوضيح أكثر نحول معطيات الجدول إلى الرسم البياني الآتي:



من خلال الأعمدة البيانية لكمية التمور المسوقة نحو - فرنسا ومنه أوروبا- نستشف أن سلطات الاستعمار الفرنسي قد عملت على استغلال ثروات الجزائر بكل أنواعها، وقد سجلت فترة ما بين الحربين استغلال ما يزيد عن 3653000 قنطار من التمور، حيث بلغت قيمة التصدير ما بين 1926م - 1930م الذروة بـ 1560000 قنطار للتراجع فيما بين 1931م - 1940م بسبب ضالة المنتج، ليعرف بعدها (1941م - 1945م) ارتفاعا في إطار تلبية متطلبات فرنسا وتمويلها في الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة لزراعة الخمر (= زراعة الكروم المستفاد منها في صناعة الخمر) فقد شهدت هي الأخرى تطورا معتبرا في فترة ما بين الحربين العالميتين، فقد كانت تبدو أكثر مما كانت عليه سنة 1914م، وكأنها الأساس الاقتصادي للجزائر الفرنسية، وفي هذا السياق عبّر لويس برتران - Louis BERTRAND سنة 1931م عن الثروة التي تزخر بها الجزائر في مجال غراسة الكروم، نحو قوله:

"..إن الجزائر مزرعة كروم واسعة تغطي بلدا كبيرا كفرنسا، ولذلك فهي نُهرٌ خمرٍ حقيقيٍّ..".⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس، تتضح مليا رغبة فرنسا في زراعة الكروم، والتي كانت (= زراعة الكروم) أحد العوامل الهامة وراء استحوادها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزراعها كروماً، يُحوّل عنبها إلى

(1) - شارل روبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج2، المرجع السابق، ص 792.

خمور، ومن هذا المنطلق، احتل هذا النوع الزراعات (= زراعات صناعية ربحية) مكانة هامة في المشروع الاقتصادي الاستعماري الفرنسي.⁽¹⁾

وعليه، يمكن القول أن الزراعة الرئيسية في هذا القطاع، هي زراعة الكرمة التي عرفت انطلاقة كبيرة منذ 1880م على إثر مرض الفلوكسييرا- phylloxera الذي أصاب زراعة فرنسا، ولعل هذه الزراعة قد شغلت سنة 1930م 25000 هكتار من الأراضي⁽²⁾، الأمر الذي ساهم في إنتاج 12 مليون هكتولتر من النبيذ على اعتبار أن تلك الكروم في غالبيتها موجهة لإنتاج الخمر.⁽³⁾ ولعل الجدول الآتي يوضح لنا ذلك⁽⁴⁾:

السنة:	المساحة: (هك)	الإنتاج: (هكتولتر)	التصدير: (هكتولتر)
1921م	168742	7034267	/
1924م	180757	10141589	7394048
1927م	207367	8402618	7121531
1930م	234916	12821141	10939304
1934م	373292	16631032	11625304

أما فيما يخص مردود الكروم والتي وجهت لصناعة الخمر، فإن الوضع كان أفضل مما كان عليه في فرنسا، والجدول الآتي يوضح لنا ذلك⁽⁵⁾: (الوحدة= هكتولتر في الهكتار)

(1) - عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 209.

(2) - أدركت الجمهورية الفرنسية الثالثة أهمية زراعة الكروم وخاصة بعد ما أصاب تلك الزراعة في فرنسا، فقامت بإدخال زراعة الكروم وهذا كله في ظل إهمال إنتاج القمح الذي هو غذاء الجزائريين، ولذلك فإن سنة 1880م قد مثلت نقطة مهمة في تاريخ زراعة الكروم في الجزائر نتيجة تطور المساحات المخصصة لها الأمر الذي أسهم كذلك في تطور إنتاج الخمر والنبيذ، للتدقيق في هذا الصدد راجع:

Jules CARLONAL, l'Algérie et ses produit, lib- Editeur, Alger, 1922, p177.

(3) - عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830م- 1960م)، تر-

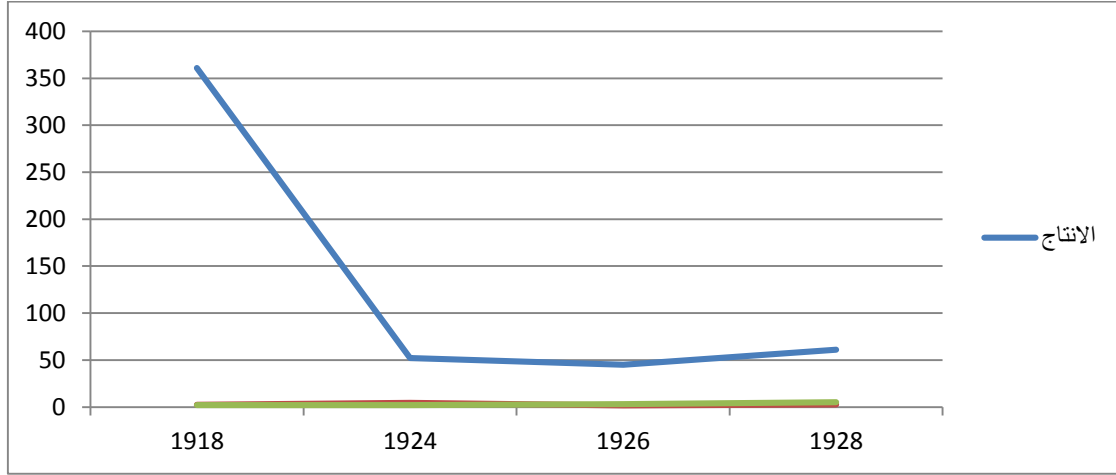
جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1983، ص 158.

(4) - عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 166.

(5) - عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع نفسه، ص نفسها.

السنة:	1918م	1924م	1926م	1928م
الإنتاج:	361	52	45	61

ولدراسة قيم الجدول، تمثل تلك القيم في المنحنى البياني الآتي:



من خلال المنحنى البياني نلاحظ التراجع الكبير لصناعة الخمر، حيث سجلت سنة 1918م 360 هكتولتر في الهكتار، لتصل سنة 1928م إلى 61 هكتولتر في الهكتار، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى العامل الطبيعي - من خلال الجفاف - بالدرجة الأولى الذي أثر على المحصول، زيادة على الأمراض والطفيليات التي أصابت الأشجار وما ترتب عنه من رداءة للمنتوج.

وفي هذا الصدد، لا يمكن إهمال الزراعة المتعددة التي قامت إدارة الاحتلال بتوفير كل الظروف التي تساهم في النهوض بقطاع تلك الزراعة، على غرار الاهتمام بسياسة الري، وهذا كله خدمة لمصالحها، ولعله من الواجب ذكر الزراعات المتعددة من حبوب، خضار جافة، زراعات صناعية، زراعة العلف، الخضار، الفواكه⁽¹⁾، بالإضافة إلى زراعة القطن والتي اهتمت بها خاصة في فترة ما بين الحربين (1919م - 1939م) حيث عوضت نقص الصوف نتيجة تراجع تربية المواشي.⁽²⁾

(1) - عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، منشورات مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، (د ت ن)، ص 31.

(2) - عدة بن داهاة: المرجع السابق، ج2، ص 218.

وبالحديث عن المواشي⁽¹⁾ بصفة خاصة، والثروة الحيوانية بصفة عامة، فقد لقيت المصير نفسه في "بلد الأغنام" الذي لقيته الأراضي ومعها أشجار الزيتون والحوامض، حيث ظل - الإنتاج الحيواني الأغنام- في تذبذب متواصل، ولعل الجدول الآتي يبين لنا ذلك⁽²⁾: (الوحدة مليون رأس).

السنة:	1917م	1923م	1927م	1931م	1936م
رؤوس الأغنام:	في حدود:	أكثر بقليل من	5000000	9500000	بين 5 و6 مليون
	8000000	5000000			

فمن خلال معطيات الجدول، نلاحظ أن هناك تراجعاً مستمراً في تربية الأغنام إلى غاية 1927م، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها تطويق سلط الاحتلال الفرنسي لتربية هذه الحيوانات لدى - الأهالي - بطريقة أو بأخرى من أجل كسر المنافسة، حيث سجل قرابة 05 مليون رأس، ليعرف بعدها ذلك النوع من الماشية ارتفاعاً طفيفاً حيث تم تعداد 9500000 رأس سنة 1931م، ليعود التراجع من جديد في - الإنتاج - مع 1936م بتسجيل عدد قارب 6 مليون رأس.

أما بالنسبة لعدد الأبقار⁽³⁾ فقد انخفض هو الآخر جراء سياسة الاستنزاف المتبعة من طرف الإدارة الاستعمارية، وذلك من خلال عمليات التصدير التي طالت اللحوم الحمراء، من أجل تموين فرنسا بصفة خاصة وأوروبا بصفة عامة بهذه المادة (=اللحوم)، وعليه فقد انخفض من 1071000 رأس سنة 1887م، ليصل إلى 792000 رأس سنة 1937م.⁽⁴⁾

(1) - تبقى تربية الماشية على الرغم من ضعفها مهمة جداً بالنسبة لطبيعة الزراعة - زراعة الأعلاف - والتي تهدف إلى تغذية السكان، حيث أن أهميتها تزداد كلما اتجهنا نحو السهوب على حساب النشاط الزراعي، كما أننا نجد تربية الماعز في أمكنة التل وضواحي الجبال، أما تربية الأبقار في هذه المناطق فهي قليلة جداً بحكم ضعفها في إنتاج الحليب، أما تربية الطيور الداجنة فهي نشاط نسائي لا تمثل إلا التتر القليل جداً هي الأخرى..، حول هذه النقطة ينظر عدي الهواري: المرجع السابق، ص 90.

(2) - عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914م - 1939م)، د م ج، الجزائر، 2010، ص 42.

(3) - لعل تربية الماشية بصفة عامة، أضحيت تنعدم انطلاقاً من أن فرنسا قد بسطت يدها على الأراضي وطرقت الجزائريين إلى الأراضي (البور) في ظل ارتفاع الضرائب المفروضة على الجزائريين مقابل الرعي من جهة، ووضع قوانين تمنع الرعي في الغابات، ينظر: Lucien HUBERT, une politique coloniale, lib- Félix ALCAN, Paris, 1918, p18.

(4) - عبد الحميد زوزو: المرجع نفسه، ص 42.

وكذلك هو الحال بالنسبة للماعز والإبل، حيث سجلت ولاية وادي سوف⁽¹⁾ تذبذبا بالنسبة لمجال تربية هذه الحيوانات، ولعل الجدول الآتي يفسر لنا ذلك⁽²⁾: (الوحدة= رأس)

السنة:	1915م	1921م	1925م	1927م	1930م	1933م	1935م
الماعز:	40147	49239	48853	51495	45337	45389	46263
الإبل:	8641	9587	8826	8067	8188	8446	8761

بالرجوع إلى ما تطرقنا إليه سابقا، وبالتمعن في الجداول المعروضة، نجد أن ما يلفت النظر فيها هو عام 1930م، وما ميزها نوع من التذبذب في الإنتاج على جميع الأصعدة سواء الإنتاج النباتي أو الحيواني، ولعل ذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول في مشارق الأرض ومغاربها.⁽³⁾

أما فيما يتعلق بالصيد البحري⁽⁴⁾، فإن الجزائر وبشرطها الساحلي الممتد على 1200 كلم جعل من المنطقة تزخر بثروة بحرية كبيرة، وخدمة للمشروع الاستعماري، عملت فرنسا على استغلال

(1) - ركزنا على هذه الولاية في مجال تربية الماعز والإبل لعدة اعتبارات منها أنها ولاية صحراوية، وبالتالي فترية هذا النوع من الحيوانات يتركز بدرجة كبيرة في البيئة الصحراوية، كما أننا لم نجد إحصائيات رسمية في هذا الصدد في ولايات أخرى.

(2) - موسى بن موسى: التغلغل الاستعماري بوادي سوف بين المقاومة والتأقلم (1854م-1947م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015-2016، ص ص 289-290.

(3) - بعد ح 1ع، انهارت أوروبا على جميع المستويات، الأمر الذي سمح بغزو المنتوجات الأمريكية للأسواق الأوربية، ما ساهم في تحقيق نوع من الرخاء الذي عاشته الو م أ، ولعل هذا الرخاء أدى إلى الاقتراض لمسيرة منحني تلك الرفاهية فزاد من حدة الديون في ظل التوسع النقدي الذي عرفه البنك الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وهو ما أدى إلى تضارب البنوك بأموال الزبائن، لتبدأ الأزمة من بورصة وول ستريت يوم الخميس "الخميس الأسود" 24 أكتوبر 1929م وذلك بعد انخيار أسعار الأسهم، ليتم تسجيل عجز في تسديد الديون وإفلاس البنوك ما أدى إلى عجز في جميع القطاعات من فلاحية وصناعة، لتعم آثار هذه الأزمة كافة أمريكا مرورا بأوروبا وإفريقيا وصولا إلى اليابان، ينظر كلا من لبيب عبد الستار: المرجع السابق، ص 78، وكذلك

François LENGLET, la crise des années 30 est devant nous, éd- PERRIN, paris, 2008, p 53.

(4) - بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر فقد أصدرت لجنة الاحتفالات مجموعة من الكتب ذات الطابع الاقتصادي الذي تشيد من خلالها بثروة الجزائر، وبالنسبة للصيد البحري فإننا نجد من هذه الكتب:

Jean BLOTTIETRE, Les productions algériennes, pub- comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie.

Dhé et Jean DENIZET, Les liaisons maritimes aériennes et terrestres de l'Algérie, pub- comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie.

تلك الثروة فقامت بتوسعة الموانئ وإنشاء مراكز لتعليم حرفة الصيد، بالإضافة إلى الصيد البري الذي ضببت له قوانين خاصة لتنظيمه قصد الاستغلال الأمثل لتلك الثروة.⁽¹⁾

2- الصناعة:

تحتم على فرنسا في إطار سياستها الاستعمارية في شقها الاقتصادي، وبالضبط في مجال الصناعة، أن تفكر في ما يتلاءم مع مشروعها الاستعماري، ولأن الجزائر بلد زراعي فقد أهملت فرنسا الصناعة الجزائرية⁽²⁾، فالهدف هو خدمة مصالحها وليس محاولة تطوير الجزائر.⁽³⁾ لذلك فإن الاستعمار الفرنسي قد تعمد إعدام كل حركة صناعية في الجزائر، فهو يستثمر في الأرض وما تحتها لفائدته قصد تحقيق الفائدة والترف، ولا فائدة من التصنيع في الجزائر، على اعتبار أن الصناعة كانت قد أقيمت في الميتروبول، من منطلق أن إحداث صناعة في الجزائر يزاحم المعامل والمصانع في الوطن- الأم-، كما أن ذلك يصرفهم عن العمل في حقول الكولون.⁽⁴⁾ وعلى هذا الأساس، لم يكن قطاع الصناعة أحسن حال من قطاع الفلاحة⁽⁵⁾، وما كان من صناعة، فهو ذو اختصاصات بسيطة ومحدودة جدا تعتمد على معامل وورشات صغيرة لا ترقى إلى حجم المصانع التي كانت بفرنسا! واقتصرت فقط على المانفاكتورا- mini factura.⁽⁶⁾

(1) - محمود علالي: المرجع السابق، ص ص 195 - 199.

(2) - بالحديث عن الصناعة التي أهملت في الفترة الاستعمارية، فإنها قبل الاحتلال قد عرفت تطورا وازدهارا كبيرين من منطلق تعدد الحرفيين والصناع الذين برعوا في عدة حرف منها صناعة الأسلحة والذخيرة إلى جانب صناعة السفن وصناعة الحلي، كما كانت هناك الصناعة المعدنية والتي كان أساسها النحاس والفضة، ينظر. Ferhat ABBAS, Op- Cit, p60.

(3) - أحمد مالكي: المرجع السابق، ص 111.

(4) - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 38 - 39.

(5) - ما وجد من الصناعة كان ضعيفا جدا، وقد كان في خدمة المستوطنين، ولذلك فقد كان الوضع الصناعي في الجزائر متدهورا للغاية، وظلت الصناعة فيما بين الحربين محتشمة، على اعتبار أن ح ع 1، لم تغير في سياسة التصنيع أمام منافسة المواد المستوردة، ولذلك ظلت بعد الحرب مقتصرة على بعض الوحدات الصغيرة فقط من مدايع ومطاحن وصناعة التبغ والكبريت والزيت، تفاديا للوقوع في المنافسة لصناعات- الوطن الأم-، ينظر محمد آيت مدور: الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري (1830م-1962م)، دار هومة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، 2015، ص 50.

(6) - أحميدة عميراي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، منشورات م و د ب ح و ث أ ن، الجزائر، 2007، ص ص 38 - 39.

ولعل اهتمام فرنسا بالجانب الزراعي وإهمال الجانب الصناعي يعود إلى محاولة جعل الجزائر مملكة زراعية لا صناعية، من خلال جعلها سوقا لتصريف المنتوجات الفرنسية دون منافسة في ظل توفر اليد العاملة الرخيصة في الميدان الزراعي.⁽¹⁾

وفقا لما سبق، فإن إدارة الاحتلال قد عملت على محاربة التصنيع بشتى الطرق والوسائل، ولعل ما يؤكد ذلك، تصريح مدير الشؤون الاقتصادية في الإدارة الفرنسية نحو قوله: " ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر..، فهذا من شأنه أن يضعنا في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية".⁽²⁾

وبالتالي، فإن الإدارة الاستعمارية قد أرادت لطبقة الفلاحين - الأهالي - ألا تجد توازنها ولا الوصول إلى استيعاب مراحل التصنيع، بسبب سياسة التثتيت التي أحدثتها - عدم مجارة الصناعة الفرنسية - في إطار النمو الرأسمالي، وجعلها في مدار مُدْنِه تابعة له، بدلاً من أن تجد مركز ثقلها بنفسها، أو حتى خلق قاعدة صناعية تكون موازية للصناعة الفرنسية بالجزائر.⁽³⁾

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه وبمناسبة الاحتفالات المئوية فقد قامت سلط الاستعمار الفرنسي - بتشجيع - بعض الصناعات المحلية من خلال إنشاء العديد من المدارس التي بتعليم صناعة المنتوجات، كالزراي والحلي والأواني الفخارية..⁽⁴⁾، ومنها مدرسة الزراي التي تأسست بتلمسان إلى جانب مدرسة الفخار بتيزي وزو، ومدرسة الحلي التقليدية في الجزائر العاصمة.⁽⁵⁾

(1) - علي حشلاف: المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها (1931م - 1939م)، رسالة ماجستير، معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1993 - 1994، ص 52.

(2) - عبد الحفيظ منصور: الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية (1954م - 1962م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 - 2012، ص 11.

(3) - أندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر - رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، د م ج، الجزائر، 1984، ص 31.

(4) - إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 83 - 84.

(5) - من الملاحظ أن فرنسا قد قامت هنا بإنشاء العديد من المدارس التكوينية، ولعل تلك المدارس تساهم في الحفاظ على العادات والتقاليد والثقافة الشعبية، وهو الأمر الذي يتنافى مع سياسة فرنسا الاستعمارية التي تقوم على القضاء على كل ما يرتبط بالجزائر والجزائريين، وعليه فإن إنشاء تلك المدارس ليس هو إنشاء في سواد أعين هؤلاء الجزائريين وإنما محاولة للفت الانتباه والظهور بمظهر الكرم من جهة، كما أن إنشاء تلك المدارس هو خدمة لمصالح فرنسا على اعتبار أن تلك الحرف لا يتقنها إلا الجزائريين.

وبحكم غنى الجزائر بمجموعة من الثورات المتعددة، فإن فرنسا قد تطلعت إلى ما يعرف بتصنيع الجزائر (= إقامة المصانع هنا لا تتعدى استغلال الوعاء العقاري في الجزائر)، وذلك قصد تعويض العجز المسجل، كما أن الظروف كلها كانت مهيأة لإقامة صناعة جزائرية من منطلق اليد العاملة الرخيصة⁽¹⁾ زيادة على أن الفلاحة لم تكن قادرة على احتواء الجزائريين كلهم، ولا حتى على إطعامهم كلهم.⁽²⁾ ولعل الصناعة التي أحدثتها فرنسا في الجزائر تماشياً مع سياستها الاستعمارية، قد كانت صناعة غذائية وفلاحية تخدم الزراعة الأوربية⁽³⁾، زيادة على وجود ورشات تصليح أو ورشات إنتاج وليست مصانع، ويمكن أن نوضح ذلك عبر الجدول الآتي⁽⁴⁾:

السنة:	1933م	1934م	1935م	1936م	1937م
المؤسسات:	443	471	523	524	516
العمال:	35924	37396	42469	39272	39304

فالقضاء على الصناعة الجزائرية (= التقليدية، وما كان موجودا من صناعات)⁽⁵⁾ بدأ بجلب المنتوجات المصنعة من أوروبا لما فيه من تحقيق لفوائد استعمارية، إلا أن بعض الصناعات بقيت صامدة

(1) - ذكرت جريدة الوقت - le temps في مقال لها عن اليد العاملة في الجزائر، حول قيام فرنسا باستخدام تلك اليد بأزهد الأثمان، كما تحدثت عن المكاتب الأهلية التي وظفت الجزائريين في حرب قاتلوا تحت الراية الفرنسية التي توفي تحت ظلها 293000 مدافعين عن ذلك البلد، (قامت هنا جريدة النجاح بالتعقيب على هذا المقال، ينظر: النجاح، ع 982، السنة العاشرة، 16 جويلية 1930)، وفي السياق نفسه فقد أصدرت النجاح مقالا حول اليد العاملة الجزائرية بعنوان: أولادنا المشردون بفرنسا، تناولت فيه استخدام الجزائريين كأجراء في مجال الفلاحة الذي يعرف نشاطا أفضل من الدول الأخرى، كما أشارت الجريدة إلى القرار الصادر للولاية العامة بتاريخ 10 ديسمبر 1926م الذي يبين كيفية الإحالة على التقاعد وتعيين الوظائف الشاغرة المخصصة للمترشحين من قدماء العساكر، ينظر كذلك: النجاح، ع 977، السنة العاشرة، 10 جويلية 1930.

(2) - شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص 816.

(3) - André Nouschi, Op- Cit, p 71.

(4) - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 44.

(5) - في هذا الصدد يمكن لنا أن نتساءل عن الإمكانيات التي تحتوي عليها الجزائر في ظل غياب صناعة، ومثال ذلك أن الجزائر بلد منتج للصوف إلا أنها تعاني من نقص في الأقمشة، زيادة على ذلك فإن الجزائر بلد منتج للحلفاء إلا أنها تعاني من نقص في الورق، وتعتبر المنتج الكبير للفوسفات إلا أنها سجلت عجزا كبيرا في توفير الأسمدة، وهذا بالاستناد إلى التحقيق الذي جرى بعد ح ع1، حول هذه النقطة ينظر شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص 816.

على غرار الصناعات الجلدية والنحاسية وصناعة الزرابي والصياغة، فعلى سبيل المثال كانت مقاطعة الجزائر سنة 1925م، تنتج بين 1200 و1500 حذاء في اليوم، وفي وهران 600 حذاء في اليوم.⁽¹⁾

كما أن الجزائر بقيت من دون صناعة، لاسيما الصناعات الثقيلة اللهم إذا استثنينا بعض معامل الزيت والصابون وصناعة التبغ والسجائر - مصنع ابن جيكو للتبغ-، وما بقي بأيدي الجزائريين من صناعات، فهي صناعات محلية، كصناعة الزرابي والسجاد وحياسة الأصواف لسد الاحتياجات.⁽²⁾

وفي السياق نفسه، فقد قامت الصناعة الأوربية على المنتج الأوربي مثل المطاحن التي بلغ عددها 150 مطحنة، والتي تُشغَلُ قرابة 4600 عامل، بالإضافة إلى معامل العجين ومعاصر الزيتون والدخان والأسماك والخضر المعلبة والمصبرة، والتي اعتمدت فيها السلطات الاستعمارية على يد عاملة أجنبية في هذا الميدان من إيطاليين وإسبان ومالطيين.⁽³⁾

وكما هو معروف عن سياسة فرنسا الاستنزافية، فإن يدها طالت كذلك المواد الاستخراجية من أجل توفيرها للصناعة الثقيلة، كما يوضحه الجدول الآتي عن المعادن المنتجة في فترة ما بين الحربين⁽⁴⁾:

السنة:	فوسفات:	حديد:	رصاص:	زنك:	فحم:
1920م	502200	105932	13600	27360	5997
1921م	398300	707043	10400	14360	9290
1922م	449277	1013300	13300	41759	8857
1925م	467384	1780142	17513	56200	10037
1927م	919105	2004189	15100	47895	21269
1929م	/	/	/	/	/
1930م	846000	2324900	12800	32600	17193

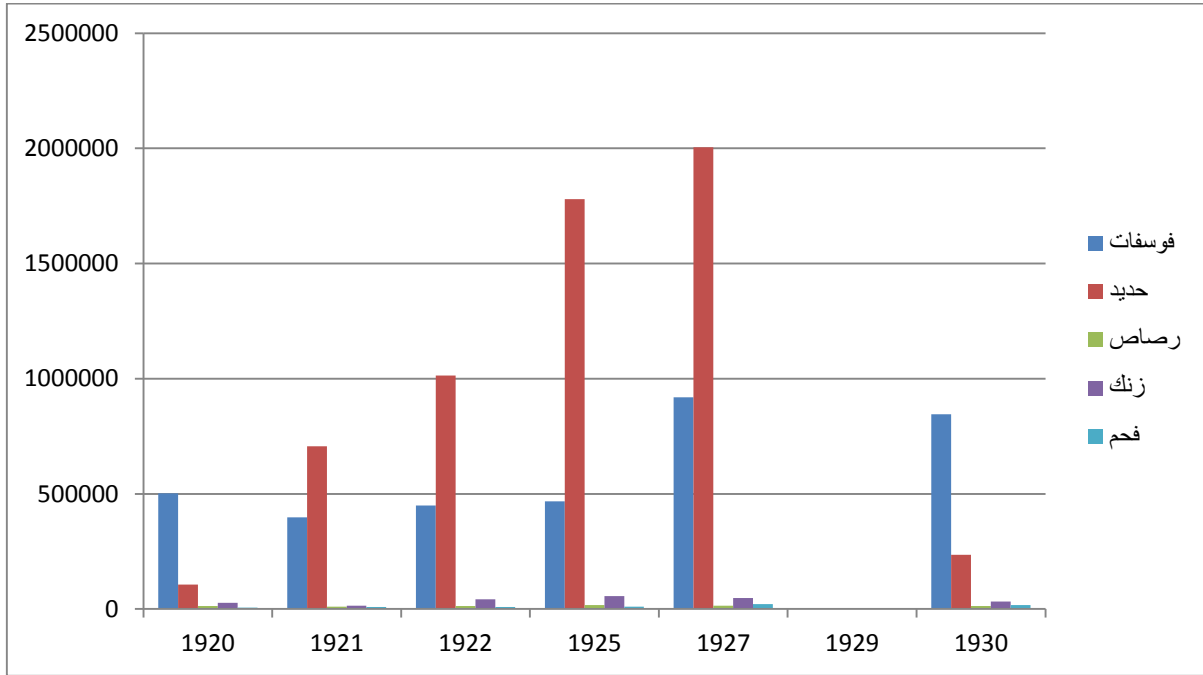
(1) - أحمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 80.

(2) - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 126.

(3) - عايدة حباطي: المرجع السابق، ص 68.

(4) - لم تُذكر هنا الوحدة، ينظر عبد اللطيف بن أشنهو: تكوّن التخلف...، المرجع السابق، ص 162.

وللتوضيح أكثر، نترجم معطيات الجدول في شكل أعمدة بيانية كما هو موضح كآتي:



من خلال الرسم البياني نلاحظ - تمويل - الجزائر للمصانع الفرنسية عبر ما تحتاجه من معادن، ولذلك عمد الاستعمار الفرنسي إلى استغلال معادن الجزائر، حيث نلاحظ الاستغلال المفرط للحديد والذي بلغ نسبة الاستخراج الذروة في 1927م بـ 2004189 طن-، زيادة على استغلال الثروات الأخرى وبدرجات متفاوتة وحسب الاحتياج، حيث أن استغلال الفوسفات كان كبيرا ليقارب حجم الاستخراج سنة 1927م 919105 طن- إلى جانب المعادن المتبقية التي سجلت سنة 1927م أعلى مستويات الاستخراج.

تعقبا على الجدول، فإن الإنتاج المعدني يقوم على استخراج مادتين رئيسيتين: الفوسفات والحديد، وتماشياً مع سياسة فرنسا القائمة على استنزاف تلك الموارد واستغلالها في التصنيع كمتطلب من متطلبات الصناعة الثقيلة، فإنها سجلت نمواً في هذا الحيز بالنسبة للفوسفات وصل إلى 850000 طن سنة 1939م، أما الحديد فقد سجل تضاعفاً فيما بين الحربين إلى 200000 طن.⁽¹⁾

(1) - يوجد الفوسفات في شرق الجزائر، من أصل 8 مناجم عام 1930م نجد منها أربعة ترتبط فيما بينها "منجم الكوييف، توكيفيل، برج الغدير ومزاعتا"، ولذلك حاولت إدارة الاحتلال استغلال تلك الثروة حيث وظفت من أصل 850000 طناً يجري استخراجها 70000 طناً فقط منها توجه تستعمل من أجل صناعة السوبر فوسفات المستخدم في الزراعة، أما الباقي فيتم تصديره

كما تجدر الإشارة إلى صناعة البناء، فبين 1919م و1925م تم بناء 3226 وحدة- كانت حكرًا على الأوربيين في إطار المشروع الاستيطاني- في المدن الرئيسية الثلاث، وما يهمنا تبعات تلك المؤسسات من مصانع للأجر والقرميد بـ84 مصنع، والجص بـ12 مصنعا و الطلاء بـ235 مصنعا، أما بالنسبة لتحويل الخشب فقد سجلت مجموعة من المصانع المخصصة لصناعة صناديق الخضر والفواكه والتمر والحوامض، بالإضافة إلى صناعة البراميل والأثاث والأبواب والمنازل.⁽¹⁾

بالرغم من وجود بعض الصناعات والتي تعد صناعات تقليدية⁽²⁾، فإن فرنسا حاولت القضاء على الصناعة التي أعطت الوهم بأنها لا تهتم بقدر كاف بالصناعة، فقد كانت تفترض أيضا تحولات عميقة في شروط النشاط الفلاحي على الأقل، والذي في النهاية يتطلب تحويلا في العقلية.⁽³⁾

وفي إطار مثنوية الاحتفالات، اهتمت فرنسا بالمسائل الاقتصادية التي ترتبط مع مصالحها، فاهتمت بشق الطرق والمواصلات في الصحراء التي تعتبر مصدرا للثروة كذلك، كما لم تهمل مشاكل الفلاحة، خاصة فيما تعلق بالزراعة الكولونيالية⁽⁴⁾، كما قدمت مجموعة من-الإعانات- لإنقاذ الصناعات الحرفية.⁽⁵⁾

3- التجارة: مثلما هو الحال بالنسبة للفلاحة والصناعة التي سيطرت عليهما سلط الاستعمار الفرنسي⁽⁶⁾، وذلك في إطار سيادة الاقتصاد الفرنسي على الجزائر- القائمة على الاستغلال المجحف

= نحو الوطن- الأم-، أما بالنسبة للحديد فإننا نجد من المناجم منحوم الوزنة في تبسة، وبني صاف والذي عرف ارتفاعا خاصة ما بين 1920م و1928م كما سبق الذكر.. للاستزادة والتعمق ينظر عدي الهواري: المرجع السابق، ص 160.

(1)- عدي الهواري: المرجع نفسه، ص ص 161- 162.

(2)- André NOUSCHI, Op- Cit, p 73.

(3)- شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج2، المرجع السابق، ص ص 820- 821.

(4)- إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 92.

(5)- شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج2، المرجع نفسه، ص 823.

(6)- يذكر الأستاذ أحمد توفيق المدني أن التجارة معول هدام مخرب، يحطم كل يوم شيئا من بقايا الكيان الجزائري ويحكم على الأمة الجزائرية كل يوم حكما جديدا بالإفلاس والإملاق، من منطلق الميزان التجاري الذي لطالما دوما يسجل عجزا (وعلى سبيل المثال لا الحصر سجلت سنة 1954م الواردات 218مليار فرنك مقابل الصادرات 140 مليارا فقط)، وعليه يمكن القول أن فرنسا قد أقامت نوعا من الحجر الاقتصادي على الجزائر، ينظر أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 128.

والسلب والنهب- ومحاولة تحطيم اقتصاد هذه الأخيرة، فإن فرنسا عملت كذلك على احتكار التجارة حتى لا يعود أي نشاط اقتصادي بالنفع على الجزائريين.

تكتسي دراسة تجارة الجزائر⁽¹⁾ بين الحربين أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية، وهذا من منطلق أنه من خلال تلك الدراسة تتبين القوى والعوامل المتحركة في اقتصاد المنطقة، ولعل في دراسة التجارة في الجزائر المستعمرة سنركز على التجارة الخارجية، كونها مرآة واضحة للاقتصاد الوطني وتطوره والسياسة التي توجهه، والأهداف التي يخدمها، وعلاقة هذا الاقتصاد بالأسواق الخارجية وطبيعتها.

وتجارة- الجزائر مع الخارج- أي مع فرنسا ومستعمراتها تتم في إطار العقود التي تبرمها فرنسا مع الدول الأخرى، وهي في الغالب عقود تجارية مع تبادل القوائم، وإلى جانب عقود الدفع توجد أحيانا عقود مالية تفتح في الغالب قروضا فرنسية، وهذه العقود تدخل ضمن الصادرات والواردات، وهو ما يسمح باستعمال موارد العملة الصعبة لتزويد فرنسا وتجهيزها خدمة لمشروعها الاستعماري.⁽²⁾

في السياق نفسه، كانت معظم المبادلات التجارية تتم مع فرنسا ومنطقة الفرنك- الدول التي تتعامل في مبادلاتها التجارية على الفرنك الفرنسي، والتي هي في الأصل مستعمرات فرنسية- ولعل طبيعة المواد التي كانت تبادل بها تكشف الطابع الاستعماري لهذه المبادلات، فالصادرات كانت عبارة عن مواد أولية واستهلاكية (خمر، حوامض، ..) والواردات⁽³⁾ مواد مصنعة أو نصف مصنعة.⁽⁴⁾

(1)- نركز هنا في تجارة الجزائر على التجارة الخارجية وهذا راجع إلى ميزتين أساسيتين، تعود الأولى إلى كون الجزائر مستعمرة فرنسية وهذه التجارة هي تجارة محتكرة من طرف الدولة المستعمرة واحتكارها لجل المبادلات التجارية في إطار الاحتكار الاقتصادي، أما الثانية فهي لكون التجارة الداخلية تجارة جد بسيطة إن لم نقل عنها أنها تجارة- بدائية- من منطلق الهدف الذي تصبوا إليه وهو سد رمق العيش فقط.

(2)- عبد الرحمن رزاقى: تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين)، ش و ن ت، الجزائر، (د ت ن)، ص 41.

(3)- بالنسبة للواردات فإن نجد من واردات الجزائر، الآلات الحديدية والسيارات والمنسوجات والقهوة والسكر، بالإضافة إلى الأخشاب والأواني والوقود وبعض الكماليات على غرار العطور مثلاً...، ينظر أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر..، المرجع السابق، ص 129.

(4)- خثير عزيز: المرجع السابق، ص 31.

أما بالنسبة للصادرات فقد تنوعت، نبينها في الجدول الآتي⁽¹⁾:

نوع المنتج:	الكمية:	نوع المنتج:	الكمية:
الخمور:	10 ملايين هكتولتر	الدخان:	130000 ق
الغنم:	650000 رأس	التمور:	700000 ق
الصفوف:	120 الف ق	الزنك:	64000 ق
الفلين:	50000 طن	الرصاص:	330000 ق
الحلفاء:	200000 طن	الحديد:	2300000 ق
السماذ:	880000 طن	الزيت:	60000 - ق! -

من السهل أن نفهم أن الرأسماليين الفرنسيين يسعون وراء أقصى الأرباح - ولذلك لم يصنعوا الجزائر- وهذا يتيح لهم نهب الثروات في باطن الأرض لمصلحة صناعتهم في فرنسا، كما يتيح لهم من جهة أخرى تصريف المنتوجات من السيارات والآلات من فرنسا، فبفضل التنظيم الضريبي والاقتصاد المفروض على الجزائر فإن تجارة الجزائر كلها مع فرنسا.⁽²⁾

بمحاولة قراءة نسبة صادرات المنتوجات الزراعية لمجموع الزراعة (القطعان مضاف إليها منتجات الغابات) فإننا ندرك احتكار فرنسا لتلك التجارة، وذلك من خلال ما يعادل 85% من قيمة مجمل

⁽¹⁾ - لو تمعنا في هذه الحركة التجارية بين صادر ووارد، فإننا سنلاحظ الغياب التام لأبناء الجزائر في هذه العملية اعتبارا من سيطرة فرنسا على القطاعين الزراعي والصناعي، وفي هذا الصدد فإن المراسي وعلى طول الجزائر تعرف حركة تجارية كبيرة ولا يعرف أبناء الجزائر فيها يدا أبدا إلا من كان حمالا ف تلك المراسي والموانئ، حول هذه النقطة يراجع أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر.. المرجع نفسه، ص ص 129 - 130.

⁽²⁾ - عدي الهواري: المرجع السابق، ص 158.

صادرات الجزائر بين عامي 1919م و1928م⁽¹⁾، وقد كانت حصة كل هذه المنتوجات من مجموع الصادرات - الفلاحية - كالأتي⁽²⁾:

المنتوج:	النسبة المئوية:
نبيذ وخمور:	40% من مجموع الصادرات الزراعية.
حبوب:	19% من مجموع الصادرات الزراعية.
منتجات الماشية:	15% من مجموع الصادرات الزراعية.
تبغ، قطن، العطور:	8% من مجموع الصادرات الزراعية.
خضار طازجة وفواكه:	6% من مجموع الصادرات الزراعية.
منتجات الغابات (حلفاء وفلين):	5% من مجموع الصادرات الزراعية.
زيت الزيتون:	3% من مجموع الصادرات الزراعية.
خضار مجففة وبطاطا:	3% من مجموع الصادرات الزراعية.

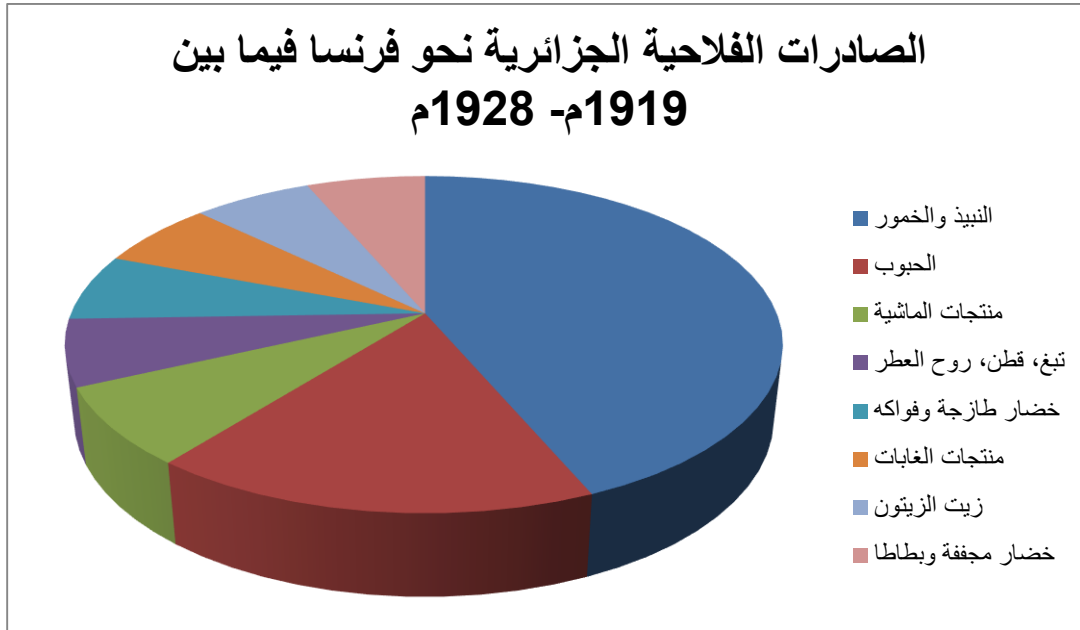
من خلال الجدول ندرك شيئين اثنين، الأول أن فرنسا حاولت استنزاف ثروات الجزائر، ولعل نسب الجدول وتعدد المنتوجات التي تضمنها ذلك الجدول يدل على ذلك، أما بالنسبة للثاني فإن الجزائر قد مثلت بالنسبة للفرنسيين رأس المال، كما تمنى ذلك جنرالات الاحتلال عام 1830م، فقد صَدَّرت 400 ألف طن من البرتقال سنة 1919م زيادة على 3200000 طن من الحديد الخام و3300000 طن من الفوسفات.⁽³⁾

ويمكننا تحويل معطيات الجدول إلى الرسم البياني الآتي لدراسته:

⁽¹⁾ - Gilbert MEYNIER, l'Algérie révélée, éd- Elmaarifa, Alger, 2010, p307.

⁽²⁾ - بلغت قيمة المبادلات التجارية إلى غاية 1935م بين فرنسا والجزائر 266 مليار من الفرنكات، ولعل مجموع هذه الأرباح كلها لصالح فرنسا باعتبار سيطرتها على الحركة التجارية بينها وبين الجزائر - إن لم نقل أنها تجارة داخلية بحكم تلك السيطرة -، حول هذه النقطة ينظر ليون فيكس: الجزائر حتف الاستعمار، تر- محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، (د ت ن)، ص 10.

⁽³⁾ - ليون فيكس: المرجع نفسه، ص ص 10 - 11.



* دائرة نسبية لبعض صادرات - الجزائر - نحو فرنسا فيما بين 1919م - 1928م*

من خلال الرسم البياني لقيمة الصادرات الفلاحية نحو فرنسا، ندرك الاستغلال المححف للثروة الجزائرية، وخاصة بالنسبة للخمور التي سجلت أعلى مستوياتها 40% وعلى هذا الأساس اعتبرت الجزائر الممول الأول لفرنسا بتلك المادة⁽¹⁾، بالإضافة إلى الحبوب التي احتلت المرتبة الثانية بـ 19% من قيمة الصادرات اعتبارا من المساحات المخصصة لذلك، إلى جانب المواد الأخرى التي غطت الصادرات.

وبالنسبة للواردات، فيمكن اعتبار الجزائر سوقا لتصريف المنتوجات الفرنسية من منطلق نسبة المبادلات التي بلغت 11.3% من مجمل المبادلات مع الدول الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة.⁽²⁾ فمداخيل مبيعات القمح والخمور والنبيذ بأسعار محمية في فرنسا لفائدة الاستيطان الكبير، قد نجمت عن دخول الصناعة الفرنسية في السوق الجزائرية⁽³⁾، ونظرا لعائدات فوائد الإيداع المصرفي فإن

⁽¹⁾ - نشير إلى نقطة أساسية وهي أن الاستعمار الفرنسي رأى في الجزائر - عمالة وهران - بيئة ملائمة لإنتاج الخمور خاصة بعد مرض الفلوكسيرا الذي أصاب أشجار الكروم في فرنسا، وهو الأمر الذي عوّضت به ذلك النقص في الكروم ومنه الخمور.

⁽²⁾ - André NOUSCHI, Op- Cit, p 85.

⁽³⁾ - la vie agricole, l'Avenir, samedi 12 janvier 1935.

تكاليف عوامل الإنتاج المحلي الجزائري دوليا قد ظلت نسبيا مرتفعة بالرغم من ضعف عائدات الجزائريين، ولذلك كانت الجزائر بعد العشرينات - من القرن 20م - تعاني من المرض الهولندي.⁽¹⁾

ولعل لكل هذا انعكاساته، فسيطرة الكولون على الأراضي الخصبة في الجزائر ساهم في فقر الجزائريين⁽²⁾، وقد ذلك حال دون بروز صناعة صغيرة حيوية قائمة على أساس فوائد زراعية وعائدات جماهيرية، ولم يساهم الانتقال من الاستيطان الفلاحي إلى الملكية الكبيرة في إنشاء ما يكفي من الوظائف التي من شأنها أن تمتص الكادحين من الجزائريين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.⁽³⁾

وكما سبق الذكر، فإن دراسة اقتصاد الجزائر فيما بين الحربين تكتسي أهمية بالغة، اعتبارا من النتائج والانعكاسات، فقد كان للحرب ع1 نتائج متناقضة، ففي حين سرعت تلك الحرب تراكم رأس المال، كشفت في الوقت نفسه عن طابع التبعية الذي تتسم به، كما كانت قد فتحت الطريق أمام تركيز رأس المال وفرضت تعميقا في سيوروات التمايز الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري.⁽⁴⁾

وعليه، ساهمت فرنسا في هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، حيث نجد أنها فككت القبيلة ليحقق ذلك بعدا سياسيا عبر القضاء على الفئة المسيطرة، واجتماعيا بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع الأفراد، وبذلك زالت الروابط بين هذه الأخيرة⁽⁵⁾ وتفككت أواصرها.⁽⁶⁾

(1) - المرض الهولندي - Dutch disease : هو ظاهرة اقتصادية ترتبط بين استغلال الموارد الطبيعية وتدني الصناعة المحلية، والمرض الهولندي عبارة مقتبسة من الأراضي المنخفضة في الستينات من القرن 20م، توسع استعمالها لتشير إلى العواقب الضارة الناجمة عن زيادة هامة لصادرات الموارد الطبيعية لبلد ما... ينظر هارتموت إلزهانس: المرجع السابق، ص 63 - 64.

(2) - إلى غاية 1930م استفاد هؤلاء وبدرجة كبيرة من خيرات الجزائر، ولم تسهم حتى ضائقة الأزمة الاقتصادية لذلك العام، لسيطرتهم على الأرض، ينظر. Catherine Belvaude, l'Algérie, éd- Karthala, Paris, 1991, p43.

(3) - Benjamin STORA, histoire de l'Algérie coloniale (1830- 1954), éd- la découverte, Paris,(sl), pp 48- 49.

(4) - فرضت حاجات الحرب تبعية المنتجات الجزائرية، سواء بالشراء أو المصادرة، فالطلب على الحبوب والخمور والفواكه والخضار والصوف والجلود تزايد بسرعة، وغداه في ذلك طلب نقدي كثيف منشأه القطاع الخاص أو الموازنة العامة..، حول هذه النقطة وللتعمق أكثر فيها ينظر عبد اللطيف بن أشنهو: تكوّن التخلف...، المرجع السابق، ص 154.

(5) - لم يمس ذلك التفكيك الجزائر فقط، بل جميع دول المغرب اعتبارا من سياسة الاستعمار، حيث أن الإستراتيجية الاستعمارية اعتمدت ذلك كأداة لتعميق الصدع وتفكيك الوحدة الوطنية للمغرب عامة..، ينظر محمد مالكي: المرجع السابق، ص 121.

(6) - عدة بن داهة: المرجع السابق، ج2، ص 24 - 25.

ونتيجة لعملية الاستيطان الفرنسي في الجزائر، فقد الفلاح الجزائري⁽¹⁾ أرضه بسبب انتزاعها بالقوة، مما جعله يعيش أوضاعا جد مزرية من خلال حالة البؤس والفقر والغبن التي طبعت يومياته⁽²⁾، كما أنه أصبح فلاحاً من دون أرضٍ والتي تعتبر مصدر رزقه، ولذلك فقد حتمّ عليه الأمر الهجرة⁽³⁾ خارج الجزائر، إلى بلدان مشرقية ومغربية وحتى منها الأوربية.⁽⁴⁾

فإجراءات السياسة الاقتصادية الفرنسية، القائمة على استغلال المحيط والفرد، في إطار استغلال أقلية أوربية لخيرات الجزائر⁽⁵⁾، دفعت بالجزائريين إلى الهجرة في ظل المتغيرات التي أدخلها الاستعمار في الجزائر ولاسيما في الفلاحة- الأرض- التي غيرت كل بُنى المجتمع الجزائري واقتصادها.⁽⁶⁾

فبالحديث عن الهجرة، وبالتعمق في أسبابها، ندرك أن الجانب الاقتصادي كان سبباً بالغ الأثر في هجرة الجزائريين، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري كان اقتصادا استعماريا، حيث مثل هذا الأخير عاملا طاردا- طرد الجزائريين من موطنهم- في ظل التفجير والاحتقار والاضطهاد الضريبي.⁽⁷⁾

(1)- انطلاقا من طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعتبر مجتمعا ريفيا بالدرجة الأولى، فإن انتزاع تلك الأرض التي كان يملكها أدخله في بوتقة الفقر، كما أن ذلك دفع إلى ظهور فئات اجتماعية أبرزها فئة العمال الخماسة عند فرنسا..، للتعلم في مسألة العمال الخماسة راجع كلا من عبد المجيد شيخي: التطور التاريخي للأسرة الجزائرية ومكانة المرأة في المجتمع، دراسات وبحوث المنتدى الوطني الأول حول كفاح المرأة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ص 192، وكذلك شارل رويير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة..، ج2، المرجع السابق، ص 835.

(2)- رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 37.

(3)- الهجرة: ظاهرة ديموغرافية تمثل التحرك السكاني من منطقة إلى منطقة أخرى، وقد ميزت هذه الظاهرة المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا، غير أن ظروف المعيشة والأسباب تتغير في تلك الهجرة ولعل تلك الأسباب قد فرقت بين الهجرة (طوعية) والتهجير (قسري)، حول موضوع الهجرة ينظر أحمد بن جابو: المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830م-1954م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 20.

(4) - Michel CORNATON, les camps de regroupement de la guerre du l'Algérie, éd- l'harmattan, Paris, 1998, p 53.

(5) -Thomas OPPERMANN, le problème Algérien, éd- François MASPERO, Paris, 1961, pp 28- 29.

(6)- محفوظ سماتي: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر- محمد الصغير بناني، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 152.

(7)- عبد السلام فيلاي: الجزائر- الأمة والمجتمع-، دار الوسام العربي، الجزائر، ط1، 2013، ص 141.

وقد أصبحت الهجرة فيما بين الحربين العالميتين أصعب مما كانت عليه في السابق⁽¹⁾، انطلاقا من السياسة الاستعمارية التي مارستها في الجزائر قصد الحد من تلك الظاهرة من جهة⁽²⁾، وإبقاء الجزائريين كمزارعين في حقول الكولون تجنباً لخسارة اليد العاملة من جهة أخرى، في ظل - مشاريع الاندماج التي جاءت بها في إطار حركتها الإصلاحية-⁽³⁾.

وفي خضم كل هذا، فإن الجزائريين قد خاضوا معركة ضد سياسة فرنسا الاقتصادية، اكتست تلك المعركة عدة مظاهر للمقاومة منها المقاطعة والحصار الاقتصادي، زيادة على العرائض والمذكرات، بالإضافة إلى العصيان الشعبي العنيف وضرب رؤوس الطواغيت وغلاة الكولون، إلى جانب قطع سبل المعيشة الاقتصادية مع المستوطنين الأوربيين.⁽⁴⁾

فالاستعمار الفرنسي لم يقدم للجزائر إلا التخلف، في الوقت الذي كانت فيه تمتلك إمكانيات ضخمة تؤهلها لأن تكون بلدا من أكبر البلدان، ولكن فرنسا عملت في جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة منها التجارة على أن تبقي الجزائر سوقا لمنتجاتها المصنعة، ومصدرا تنزود بالمواد الأولية، وفقا للطابع الاستغلالي الذي تميزت به والنظرية الاستعمارية.⁽⁵⁾

(1) - في هذا السياق لا يمكن إغفال محاولات تضيق السلطات الاستعمارية على الجزائريين في مجال الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية منها، وبالمرافقة مع ذلك فقد قدمت تسهيلات لهجرة الأوربيين إلى الجزائر، ضمن ما يعرف بالمشروع الاستعماري في إطار ما يعرف بفك- تفتيت- النسيج الاجتماعي..، ينظر عميرايو احميدة: أوراق تاريخية، دار الهدى، عين مليلة، 2006، ص10.

(2) - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 114.

(3) - سيد أحمد نقاز: الأسرة الجزائرية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، ع13، السداسي1، 2006، ص ص 190 - 191.

(4) - دحو فغرور وآخرون: فلسفة المقاومة، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص ص 321 - 322.

(5) - عبد الرحمن رزاق: المرجع السابق، ص 127.

ثالثا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م في الجانب الاجتماعي وتأثيراتها.

1- الإدماج من الإلحاق إلى مسخ الهوية:

شكلت مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية - أهمية - بالنسبة للمجتمع الجزائري، وخاصة النخبة منهم، فإذا كانت هذه القضية - أي قضية التجنس - لم تلق في البداية الاهتمام اللازم والعناية الكافية لاقتصارها على فئة محدودة، فإنها في السنوات اللاحقة خاصة مع بداية القرن 20م⁽¹⁾ قد ظهرت نخبة جزائرية متفرنسة طالبت بالحقوق السياسية، ولارتباط هذه الحقوق بالتجنس، فإن الدعوة إليه كانت صريحة، وهو ما يؤدي من دون شك إلى الذوبان والانصهار في - العائلة - الفرنسية.⁽²⁾

وعلى اعتبار أن قانون 1919م قد تضمن تجنيس الجزائريين، فإنه لا يختلف عن قانون 1865م، إلا من حيث إجراءات طلب التجنس، كما أن التجنس بموجب هذا القانون يخضع للسلطة الإدارية (=التنفيذية) أما التجنس بمقتضى قانون 1919م فهو خاضع إلى السلطة القضائية⁽³⁾ ولذلك فَمَنَحُ الجنسية حسب القانون الأول يعتبر مَنَّةً تتكرم بها السلطات الاستعمارية على من تشاء من - الأهالي -، فيما اعتبر منح صفة المواطنة الفرنسية وفق القانون الثاني - حقًا.⁽⁴⁾

(1) - كإشارة فقط لمسألة التجنس والتي قلنا عنها أنها في البداية ثم في السنوات اللاحقة، فالمقصود بالبداية هنا، القرار المشيخي 1865م باعتباره تعرض للمسألة، أما السنوات اللاحقة فالمقصود بها مسألة التجنس التي انطلقت مع عشرينات القرن 20م بداية من قانون 04 فيفري 1919م وما شمله من إصلاحات في مجال التجنس علاوة على المشاريع الأخرى على غرار مشروع فيوليت في الثلاثينات وبلوم فيوليت سنة 1936م، وكل هذه المشاريع كانت تدور حول مسألة التجنس - رغم فشلها طبعًا.

(2) - أحمد صاري: مسألة التجنس وموقف الجزائريين منها خلال العشرينات، أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات، (يومي 05 - 06 ماي 2000)، جمع وتنسيق الهادي جلاب، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2001، ص 170

(3) - نتساءل عن إجراءات التجنس بحسب هذه القوانين؟ حسب المادة الأولى من قانون 1865م يكتفي - الأهلي - بالتقدم أمام رئيس البلدية أو المتصرف الإداري ببلديته، والذي يجري معه تحقيقا ويكون ملفا، ليصدر بعد ذلك مجلس الدولة مرسوما في هذا الشأن، أما بالنسبة للتجنس وفق قانون 1919م فإن - الأهلي - الذي تتوفر فيه الشروط التي سبق ذكرها يتقدم في هذه الحالة أمام قاضي الصلح بملفه، حيث يقوم بتحويل الملف إلى المحكمة التي تثبت القبول خلال شهرين إن لم يكن هناك اعتراض من الحاكم العام أو النائب العام للجمهورية.. للاستزادة والتعمق ينظر سباعي سيدي عبد القادر: المرجع السابق، ص 163.

(4) - عايدة حباطي: المرجع السابق، ص 104.

جاءت إصلاحات 1919م بعد ح ع1 مباشرة، وعليه، إذا ما تتبعنا حالة فرنسا بعد الحرب التي خرجت منها منهارة، فإننا سنقف عند مسعاها في محاولة تحقيق الاستقرار من جديد خاصة في الجزائر والنهوض باقتصادها واسترجاع هيبتها بين الدول، وبذلك فإصلاحات 1919م ليست سوى اتباع لسياسة الهروب إلى الأمام وما هي إلا مراوغة من فرنسا لشعب أنهكتته تلك الحرب.

وبالتالي، لم ترعِ هذه الإصلاحات عمق الأمة الجزائرية كما لم تقدر حجم المعاناة والمأساة التي تجرع مرارتها الشعب الجزائري، في ظل انعكاسات وأوزار الحرب المادية والبشرية على المجتمع، وعليه يمكن القول أن التجنس بمقتضى ذلك القانون، قد أفرغ جنسية المسلم من الحقوق الأساسية ومن معناها، بحيث لا تكون - كاملة- إلا بإجراء يُمكن من الحقوق الفرنسية للأجنبي الأقل إدماجاً.⁽¹⁾

وبمجرد صدور قانون الإصلاحات حتى ثارت ثائرة الرأي العام الفرنسي بالجزائر، ذلك أنه وسّع من الحقوق السياسية- للأهالي-، اعتبارا من أن هذا القانون سيترتب عنه المساس بالسيادة الفرنسية، لاسيما في مسألة إشراك الجزائريين في المجالس الانتخابية بعد تجنسهم- ودخول أشد العناصر رجعية إلى مجالس الجمهورية وزرع الفتنة والفرقة والرجوع إلى التطاحن والثورة-.⁽²⁾

وفي حقيقة الأمر فإن القانون وما جاء به من إصلاحات، لم يُرضِ لا الكولون⁽³⁾ الذين يعارضون كل إصلاحات في الجزائر على اعتبار أنها فتحت- بابا واسعا أمام الأهالي-، ولا الجزائريين الذين رأوا بأن هذه الإصلاحات غير كافية بالمقارنة مع ما قدموه خلال ح ع1 من تضحيات جسام، لأنهم كانوا يأملون في الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية.⁽⁴⁾

(1)- محمد بكار: المرجع السابق، ص 46.

(2)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية..، المصدر السابق، ص 50.

(3)- كان الاستعمار الفرنسي ينظر إلى الجزائر بمنظار الكولون، وعليه،- فالأهالي- هم في النهاية أدوات تشتغل وتساعد في استثمار خيرات البلاد، كما أنهم (= الأهالي) في منظور الفرنسيين رعايا لا يستحقون أية حقوق سياسية أو مدنية، وما وُجدوا إلا لخدمة الكولون ومن ورائهم خدمة الإدارة الاستعمارية، ولكي يحافظ الفرنسيون على هذه الوضعية فقد عمدوا إلى قمع كل حركة تسعى إلى المساس بامتيازات الكولون ومحاولة مساواتهم- بالأهالي-، وهو ما جسده في قمعها للأمير خالد وحركته والوطنيين والحركات التالية..، لتتعمق في هذا الصدد ينظر محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 495.

(4)- أحمد صاري: المرجع السابق، ص 178.

أما بالنسبة للجزائريين فقد مثل التجنس في ظل التخلي عن الأحوال الشخصية وفقا لقانون الإصلاحات، مربط الفرس في القضية برمتها، لما يتضمنه من تعارض مع الشريعة الإسلامية، ففي ظل ذلك حاول البعض التهرب مبيّنين أن التجنس لا يتعارض مع الإسلام وخير دليل على ذلك القول الآتي: "...إن التجنس لا يؤدي بالمرء إلى تغيير شريعته، لأن القانون الفرنسي لا يجبر أحدا على تغيير دينه واعتناق دين آخر، ولكن ما يطلبه القانون هو احترام أحكامه التي تؤهله إلى حياة متحضرة".⁽¹⁾ في المقابل، طالب البعض الآخر(= المقصود هنا هم النخبة المتفرنسة) بصفة المواطنة الفرنسية، ومن أمثال هؤلاء بن جلول وفرحات عباس..، والذين لم يجدوا مكانا بين هؤلاء الفرنسيين بداية من طلب التجنس، ولعل قول السيد الفاسي- وهو معلم بمدرسة الأهالي- خير دليل على ذلك من خلال رد الموظف عليه لحظة طلبه للتجنس: "كيف؟ أنت من- الأهالي-⁽²⁾! ألا يكفيك ذلك؟.. وهل تعتقد أنه لا يوجد فرنسيون كفاية من دونك".⁽³⁾

وأكدت تلك النخبة تمسكها بالتجنس والدخول في- الحضيرة- الفرنسية، استنادا إلى اعتبار التجنس الحل الوحيد والكفيل بتحسين الأوضاع الجزائرية المزرية التي كان يعيشها- الأهالي- ومما جاء على لسان البعض: "إن الإسلام لم يكن عائقا في الحصول على هذه الجنسية، فنحن لا نخش أن نقول الحقيقة الثابتة وهي أنه يجب أن تصبح الجزائر فرنسية.."، وعلى هذا الأساس، اعتبر أن معارضة التجنس دليل على قمة الرجعية الجهل والتعصب الديني.⁽⁴⁾

(1)- بشير سحولي: مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية (1900م- 1930م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015، ص ص 97- 98.

(2)- نتساءل هنا، هل تقتصر صفة البشري على الفرنسي فقط حتى يوصف ويعامل الجزائري بهذه الطريقة؟ هذه واحدة من الإهانات الكبيرة التي تعرض لها الجزائريون إلى جانب هزالة تلك الإصلاحات التي- ندم- الفرنسيون على إقامتها رغم فشلها أساسا، والدليل على ذلك التصريحات المختلفة لرجال السياسة ورجال الدولة الفرنسية من خلال أقوالهم "ربما كان تسرعنا السخمي هو الذي سيحرك شهوات أخرى.."، "..قمنا بأقصى الجهود منذ سنة 1919م، ولذلك لا ينبغي أن يُطلب منا الذهاب إلى أبعد من ذلك لأنه مستحيل"، للاستزادة ينظر شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير.. المصدر السابق، ص 147.

(3)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ..، ج 3، المرجع السابق، ص 61.

(4)- كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة..، المرجع السابق، ص 51.

وهو ما نجده كذلك عند فرحات عباس الذي عبر عن صعوبة الحصول على المواطنة الفرنسية (= الجنسية الفرنسية)، بقوله: "هل من المعقول لشخص ولد في فرنسا وكبر وترعرع هناك وَشَبَّ على المسيحية، أن يطلب الجنسية الجزائرية ويصبح مسلما ببساطة..".⁽¹⁾

فَلَوْ كان هناك تجنس فسيكون في ظل التخلي عن الأحوال الشخصية والعقيدة الإسلامية كي يصبح الجزائريون مواطنين فرنسيين، ولذلك فهي إهانة كبيرة⁽²⁾، ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار أن المطالبة بالتجنس ومنه امتلاك حق التصويت إهانة، كَوْنُ أن سلطات الاحتلال، قد عملت ما في وسعها لتقليل الجزائريين الذين يحملون حق الانتخاب، على اعتبار أنهم مسلمون غير فرنسيين.⁽³⁾

على العكس تماما بالنسبة لأفكار الديمقراطية التي عبر عنها الرئيس الأمريكي ويلسن التي أثرت في الجزائريين، فبالرجوع إلى اعتبار الجزائر منطقة لا تعرف حقوق الإنسان..، منطقة تسود فيها القوانين الاستثنائية كما أن العواطف الوطنية مضطهدة، فالأفكار كانت قد جذبت الجزائريين وبدرجة كبيرة، وعليه فقد رفض الكثير إصلاحات 1919م، وطالبوا بحق تقرير المصير باسم مبادئ ويلسن 14.⁽⁴⁾

ولعل تسلط فرنسا وتعتتها في مسألة تجنيس - الأهالي - والشروط المحففة لنيل المواطنة الفرنسية يبين نية فرنسا السيئة واتباعها سياسية المراوغة، ومن ثمة فلم يكن قانون 04 فيفري 1919م بالطابع الإصلاحية بقدر ما كان سوى - عملية جراحية طفيفة -، أراد رئيس الوزراء الفرنسي من ورائها إبداء رغبته في أن تكون فرنسا عند وعودها السابقة!!⁽⁵⁾.

هذا، وقد أتبعت فرنسا هذا القانون بمرسومين آخرين (06 فيفري و 28 أفريل 1919) لتوضيحها للجزائريين طلب المواطنة الفرنسية ومنه التجنس بجنسيتها، على اعتبار أن هذا القانون كان

(1) - **La défense**, n^o 140, Vendredi 12 mars 1937.

(2) - إيفه بريستير: **في الجزائر يتكلم السلاح**، تر- عبد الله كيحل، دار نور شاد، الجزائر، 2013، ص 125.

(3) - Adel FETHI, **un indigène indigné**, rev- Mémoire, n^o46, avril 2016, p 13.

(4) - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية..**، ج2، المرجع السابق، ص ص 285 - 286.

(5) - أحمد مريوش: **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900م - 1954م**، ج2، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،

ط1، 2013، ص156.

نوعا ما غامضا، ولكن الهدف من سن هذين المرسومين تعقيد الأمور، كَوْن قانون 04 فيفري كان سهلا على الجزائريين⁽¹⁾، وبالتالي أصبح التجنس بمقتضى المرسومين مشروعًا خياليًا.⁽²⁾

فسياسة التجنيس تلك، لم تكن سوى مَعْوَلٍ استخدم لهدم أركان الهوية، بالتلويح لدخول- المدنية الفرنسية- عبر بوابة التساوي في الحقوق، غير أن- الأهالي- لم يحصلوا على تلك المساواة باستثناء من قايسوا بتجنسهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية، ونكروا انتمائهم للإسلام وقطعوا كل ما له صلة بما كانوا عليه سابقا، الأمر الذي جعل منهم- مرتدين ومارقين خارجين عن الدين-.⁽³⁾

وفي ظل ذلك، شكلت الوطنية الجزائرية للجزائريين دينا جديدا وبعدها حياتيا غمر هؤلاء، فمع القرن العشرين كانت الجزائر تقبع وسط مفترق الطرق، اعتبارا من الحالة التي كانت تعيشها آنذاك، وهو ما أدى إلى طرح العديد من الأسئلة التي كانت تخالج الجزائريين بدءا من السؤال عن الهوية من نحن؟ وأي سبيل نتبع؟ وكلها أسئلة دلت على حالة التيه التي كانت في تعاني منها الجزائر.⁽⁴⁾

ورغم هزالة المشروع، فإن الفرنسيين اعتبروا قانون الإصلاحات ذلك معجزة كبيرة جاءوا بها، وهو ما دَلَّ عليه الحاكم جوناك في قوله: "لقد اكتسبت الإصلاحات أهمية قصوى..، وجميعها يدور حول تحسين القوانين المتعلقة بالوطنيين ومنحهم حقوقهم السياسية..، وقد تضمنت منح الجنسية الفرنسية التامة المشروطة بإلغاء الحالة الشخصية-*statu personnel*، فقد كانت تلك الجنسية نعمة وستصير حقا من الحقوق لكثير من الجزائريين..".⁽⁵⁾

ومما تجدر الإشارة إليه، أن قانون الإصلاحات، قد كان له الأثر حتى على الجزائريين الموجودين في المغرب الأقصى، من منطلق أن الجزائريين المستقرين هناك كانوا يرون في حضورهم وتشغيلهم في

(1) -Adel FETHI, Op- Cit, p 15.

(2) -Mahfoud KADDACHE, l'Emir Khaled..., Op- Cit, p 34.

(3) - أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر 1914م-1954م، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 106-107.

(4) - أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 185.

(5) -ANT, section d'état, sér A, car 278, dos 19, doc n°3 (1919).

مؤسسات الإقامة العامة يشكل عنصرا فعالا في استراتيجية سلطات الحماية، وبالتالي كانوا يرون أنه من الواجب تصحيح منفرد لهذا التشريع.⁽¹⁾

2- انعكاسات وقائع الاحتفالات المئوية على الحياة الاجتماعية الجزائرية:

2- 1 الاستفزات:

دامت الاحتفالات المئوية بالجزائر مدة ستة أشهر كاملة، بداية من جانفي إلى غاية جوان من سنة 1930م، حملت هذه الأشهر جميع مظاهر الاستفزاز تجاه الجزائريين المغلوبين على أمرهم⁽²⁾ ولذلك فقد كانت احتفالات مهينة جراء الآثار النفسية المترتبة والمعاملة اللاإنسانية التي طبعتها.⁽³⁾ ولعل الفرحة الغامرة للفرنسيين واستعداداتهم لهذا الاحتفال خير دليل على النزعة العنصرية الفرنسية زيادة على اعتبار أن قرنا من الزمن قد مر على احتلال الجزائر هو انجاز عظيم بالنسبة للفرنسيين، وبالتالي فالاستعدادات الدقيقة والتي كانت على أتمها من البداية إلى النهاية، هو شكل من أشكال الإهانة للشعب الجزائري.⁽⁴⁾

وقد عايش الشعب الجزائري قساوة الاحتلال ومرارة التمييز العنصري وآلامه، زيادة على الإهانات التي كان يتلقاها باستمرار..، ولعل أكبرها وأخطرهما، كانت تلك الإهانات الناتجة عن مئوية الاحتفالات الصاخبة باحتلال الجزائر (1830 - 1930)، على اعتبار أنها أقامت هذه الاحتفالات تخليدا للذكرى وما تحمله من جرح للجزائريين من جهة، وإهانتهم بأنها قهرتهم من جهة أخرى.⁽⁵⁾

(1) - محمد أمطاط: الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830 - 1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، تق - محمد كنيب، دار أبي رقراق للنشر، الرباط، ط1، 2008، ص 266.

(2) - إسماعيل العربي: السياسة الاستعمارية في المغرب العربي سنة 1930م، مجلة القرطاس، ع8، جانفي 2018، ص 58.

(3) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 60 - 61.

(4) - بالنسبة لهذه النقطة وفيما يخص الاستعدادات، يتضح مليا إهانة الشعب الجزائري من خلال الميزانية التي خصصت لهذه الاحتفالات والتي فاقت 132 مليون فرنك حسب أبي القاسم سعد الله كما سبق الذكر، والتي كان الشعب الجزائري في أمس الحاجة إلى مثل هذا المبلغ الذي صُرف في مهرجانات ومجموعة تهريجات كانت الغاية الوحيدة منها تجديد الشعور بالمأساة التي حلت بالبلاد، وما حملته من إهانة للجزائريين وإذلالهم..، للتعلم ينظر ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 156.

(5) - مؤامرة من خلف الستار (مسيرة بوضياف وقصة اغتياله)، مطبعة النخلة، الجزائر، (د ت ن)، ص 14 - 15.

فَبَدَل أن تعمل الإدارة الفرنسية على مراجعة حساباتها جراء السياسة الاستدمارية التي قامت بها ضد الجزائريين، من خلال بتحسين أوضاعهم وفي جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، راحت تنبش من جديد في جراح الشعب، مستغلة الاحتفال لتجعل منه حربا نفسية وتحديا سافرا لمشاعر الجزائريين.⁽¹⁾

وعليه، فإن فرنسا فتحت بهذه الاحتفالات جروحا قديمة، ووجهوا ضربة صادمة للشعب المقهور مرة ثانية، وقد دفع الفرنسيون بأفراحهم ومهرجاناتهم واستعراضاتهم، الجزائريين الذين لم ينسوا أبدا أنهم كانوا قد هُزموا، والذين كانوا يعيشون في عهدٍ وصفه بعض المعاصرين بأنه عهد بعث وطني، إلى المطالبة بحقوقهم وشد أحزمتهم لبدء عهد جديد مع الاستعمار الفرنسي.⁽²⁾

كما أن فرنسا، دفعتها غطرستها المعروفة لتؤجج من جديد شعلة الحقد على الاحتلال الأجنبي، فتقيم احتفالاتها المثيرة بمرور قرن كامل على احتلال الجزائر، وتبدأ بالتحضيرات لها باكرا، وفي أثناء ذلك تتجلى أحقاد الفرنسيين على العنصر - الأهلي - في بلادة متناهية، وتظهر سوء نيتهم نحو المطالب الجزائرية حتى المتواضعة منها.⁽³⁾

فحسب عبد الله العروي، مثل الاحتفال المئوي باحتلال الجزائر فتور تفاؤل الاستعمار حول مستقبل الجزائر بصفة خاصة والمغرب العربي بصفة عامة، وهذا اعتبارا مما إنجر عن تلك الاحتفالات، حيث عمّ التشاؤم في أوساط المعمرين بعد تلك الاحتفالات، لما أحدثته من ثورة نفسانية في قلوب الجزائريين، من خلال تلك التهاريج التي أيقظت القلوب وفتحت العيون.⁽⁴⁾

ولعل الذكرى المئوية التي جعلت منها فرنسا نقطة انطلاق لاعتبار الجزائر مقاطعة أبدية تابعة للوطن الأم، انطلاقا من الأعمال الدائمة التي أرادت أن تقيمها في الجزائر، وقد اعتبرت في هذا الشأن أن على تلك الأعمال أن تمكن من تقريب - الحاضرة الفرنسية - من الجزائر وتبين - طابعهما

(1) - ميسوم بلقاسم: المرجع السابق، ص 149.

(2) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج 2، المرجع السابق، ص 309 - 310.

(3) - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 301.

(4) - عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب..، ج 1، المرجع السابق، ص 43.

الذي لا يقبل الانفصال- وتبين للجزائر المسلمة أو الجزائر الأوربية- " أن كل واحدة تبقى كبيرة بالأخرى"، وعلى هذا الأساس اعتبرت أن الاستقلال يعتبر خطراً كبيراً.⁽¹⁾

أضطر المجتمع الجزائري إلى الانطواء على نفسه بعمق، بعد أن فرض عليه الرضوخ بحد السلاح إلى نظام سياسي واقتصادي لا يرحم، وإلى دونية اجتماعية وثقافية دائمة، غير أن ذلك لم يجل دون حفاظه على قدر من الطاقة والذاكرة الجماعية لربط حاضره بماضيه، رغم درجة الانسحاق التي أصبح بمقتضاها أشبه بلحمة يصعب تمييزها عن النسيج الطبيعي للبلاد، وقد سمح له ذلك بضمان حد من الاستمرارية التاريخية والحفاظ على شخصيته، وإعداد الشروط الضرورية لقوته مجدداً إلى الساحة السياسية، وبفضل هذه المقاومة، ظل المجتمع الجزائري بعد قرون من الاحتلال يطرح باستمرار المشكلة نفسها على النظام الاستعماري، لكن بصيغ جديدة وفي مختلف الميادين.⁽²⁾

وإذا كانت الاحتفالات المئوية الفرنسية قد عبرت عن- عظمة الاستعمار وقوته-، فإن هذه الاحتفالات نفسها قد جرحت قلوب الجزائريين وداست كرامتهم، وحركت مشاعرهم الوطنية وعواطفهم الدينية، فرجال الفكر والسياسة الفرنسيون كانوا مخطئين عندما لم يقرؤوا للعنصر الوطني أي حساب لأنهم كانوا مغترين بقوتهم، فجاءت احتفالات 1930م وبالأعلى على أصحابها.⁽³⁾

2-2 الاحتجاجات:

هذا وقد أثرت الاحتفالات المئوية بشكل كبير على الحياة الاجتماعية في الجزائر، اعتباراً من أن الجزائريين كانوا يرون في تلك الاحتفالات الخلاص من الحالة- الأهلية- وحالة البؤس التي كانوا يعيشونها جراء سياسة الاستعمار الفرنسي التي تميزت بالإجحاف والسيطرة والاستغلال المجحف، وهو الأمر الذي ترتب عنه دخول- الأهالي- في موجة من الغضب والتظاهر والاحتجاج، قصد تحقيق نوع من الإصلاحات التي هي من الضروريات.⁽⁴⁾

(1)- كميل ريسلر: المرجع السابق، ص ص 259 - 260.

(2)- أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 99.

(3)- شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 651.

(4) - la défense, 6 juillet 1934.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن فرنسا قد حاولت إدخال بعض الإصلاحات وتقديم بعض المساعدات للمتضررين والمعارضين، لكن الملاحظ على تلك الإصلاحات أنها كانت تصب في مجملها في خدمة مصالح الأوربيين والقياد من- الأهالي-⁽¹⁾.

ولعل كل هذا ساهم في غضب الجزائريين الذي أدى إلى إضرابات متعددة، فقد سُجل ما بين 1930م إلى غاية 1936م العديد من الإضرابات والمظاهرات ذات الطابع الاجتماعي⁽²⁾، والتي كانت كثيرا ما تختلط بالمطالب السياسية، حيث قام بهذه الإضرابات العتالون وعمال البناء والمناجم المنخرطون في النقابات المتواجدة بالمدن بصفة خاصة، وكان عدد الإضرابات أقل في قطاع الزراعة.⁽³⁾

وبالحديث عن الاحتجاجات ورد الفعل تجاهها، فإننا نجد في هذا الصدد نجد أن سلطات الاستعمار الفرنسي في 16 فيفري 1933م قد أصدرت منشورا⁽⁴⁾، ألزمت من خلاله السلطات المحلية- بالجزائر- على تشديد المراقبة على العلماء المسلمين، بهدف كبح وتثبيط كل محاولات الإصلاحات في الجزائر، وهذا من منطلق ما رأته من تهديد لمصالحها في المنطقة، زيادة على منعهم من الخطابة في المساجد إلى جانب تشديد الرقابة على تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي.⁽⁵⁾

(1)- شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ص 651.

(2)- مما تجدر الإشارة إليه أن سنة 1936م وحدها قد تم فيها تسجيل 288 إضراب بمشاركة 69523 مضرب، منها 220 إضراب بمشاركة 52885 مضرب، وبذلك تعتبر سنة 1936م سنة الغليان الاجتماعي بامتياز..، للتعلم في هذا الصدد ينظر أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 110.

(3)- إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 117.

(4)- يعرف هذا القرار بقرار ميشال نسبة إلى فيرناند جول ميشال - Jules Michel FERNAND وهو مدير الشؤون الأهلية في الجزائر العاصمة، وقد نشر هذا القرار في جريدة "لافريك فرونساز لسنة 1933م،-240-239، 1933، p 118. "l'Afrique Française"،، للتدقيق في الموضوع ينظر إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 118.

(5) - la défense, 12 mai 1934.

وكتيجة لمنع الشيخ الطيب العقبي⁽¹⁾ من إلقاء درسٍ في الجامع الجديد، جرت مظاهرات عنيفة واستمرت لأيام عديدة، ولقمتها استعمل الفرنسيون جميع الوسائل، هذا ولم تخلوا سنة 1934م من المظاهرات وكان أخطرها مظاهرات عنابة، أرزيو، مستغانم وسعيدة..، كما شهدت الفترة الممتدة ما بين 14 ماي و 30 من سنة 1934م تجمعات عمالية عديدة.⁽²⁾

ولم يقف الحد عند التظاهر في الجزائر فقط، بل تعداه إلى خارجها من خلال ما جسده رحلة وفد من النواب الجزائريين إلى باريس في جوان 1933م، احتجاجاً على إجراءات غلق المدارس القرآنية والمساجد، بالإضافة إلى عرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية المزرية، لكن الوفد رجع خالي الوفاض بسبب رفض استقباله من طرف وزير الخارجية.⁽³⁾

وعليه، صعد الوفد من لهجته، وشنَّ حملةً استقالاتٍ جماعية، كما دعا جميع الجزائريين العاملين في المجالس المحلية إلى الاستقالة الجماعية دعماً ومساندة لهم، وأمام هذا الوضع دعا الحاكم العام النواب إلى سحب استقالاتهم ووعدهم بإدخال مجموعة من الإصلاحات.⁽⁴⁾

هذا وقد أصبح معظم الفرنسيين الرسميين يتحاشون الحديث عن الوعود المقدمة من طرف السلطات الاستعمارية للمسلمين بمناسبة الاحتفالات المنوية، من منطلق أن إصلاحات 1919م هي أقصى ما يمكن أن تقدمه الإدارة الاستعمارية الفرنسية للجزائريين، وفي هذا الصدد، صرح رينيه⁽⁵⁾ أمام مجلس الشيوخ بعد زيارته إلى الجزائر، نحو قوله: "لا بد من احترام السلطة"، موضحاً أن فرنسا لن تتردد في استعمال القوة عند الضرورة.⁽⁶⁾

(1) - الشيخ الطيب العقبي: هو الطيب بن محمد بن إبراهيم ولد في مدينة سيدي عقبة بيسكرة 1898، هاجر إلى المدينة المنورة مع عائلته، وهو ابن خمس سنوات، تلقى العلم في الحرم النبوي الشريف، بالإضافة إلى ذلك، فقد عمل في جريدة القبلة، عاد إلى الجزائر سنة 1920م، وكان من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..، أنظر عادل نويهض، المرجع السابق، ص 321.

(2) - إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 118-121.

(3) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 44.

(4) - Jacques FOURNIER, Op- Cit, p 65.

(5) - ينظر نص القرار في الجريدة الرسمية الفرنسية، 57^{eme} année, jeudi 4 avril 1935, journal officiel.

(6) - Mahfoud KADDACHE, Op- Cit, p 228.

ومن هذا المنطلق، تنكشف السياسة القمعية، ومحدودية الإصلاحات التي جاءت بها فرنسا في الجزائر، وفي مقابل ذلك، لم تفت عزيمة الحركة المطالبة والاحتجاجية، وكان من نتائجها تقارب القوى الاجتماعية السياسية من أوريين ومسلمين، شيوعيين واشتراكيين، وطنيين (= الاستقاليين)، علماء ومنتخبين.⁽¹⁾

3-2 حوادث قسنطينة 1934م⁽²⁾:

مثلت الجزائر عبر التاريخ نموذجا لتعايش اليهود⁽³⁾ مع المسلمين في المنطقة، فمنذ غابر الزمن نجد هجرات اليهود إليها، والتي تعود لهجرات الفينيقيين إلى المنطقة زيادة على هجراتهم مع الاحتلال الروماني⁽⁴⁾، أما بالنسبة للعصر الوسيط فقد مثل القرن 10 أكبر العهد التي شهدت تسامحا وتكافلا وتعاوننا بين العرب واليهود في الجزائر.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ - Mahfoud KADDACHE, **Op- Cit**, p 228.

⁽²⁾ - نحن هنا بصدد دراسة هذه الحوادث لتبيان حالة الغليان والحراك التي عرفها المجتمع كمضاعفات لتلك الاحتفالات الاستفزازية التي يمكن القول أنها- قسمت- ظهر الجزائريين.

⁽³⁾ - اليهود: هم من بني إسرائيل ينتسبون إلى يعقوب عليه السلام، سموا بهذا الاسم نسبة إلى "يهوه"، أما عن اليهودية كدين فنسبة إلى كتاب التوراة المنزل، وهي تسمية سماها اليهود المتأثرون بالثقافة الهلينستية، وقد عاش هؤلاء متفريقين حول العالم، وقد كانت شمال إفريقيا من بين المناطق التي هاجر إليها هؤلاء منذ قدم الزمن، على اعتبار أن معظم الكتابات في هذا المجال تقر بأن هجرة اليهود إلى المنطقة كانت مع هجرة الفينيقيين أو مع القرن 3 ق.م، وقد اختار هؤلاء اليهود منطقة شمال إفريقيا عامة والمغرب الكبير خاصة على اعتبار أن المنطقة زاخرة بالثروات والخيرات زيادة على رواج التجارة هناك، أما بالنسبة للجزائر فقد كانت هناك عدة طوائف وهي: الطوشافيم وهم اليهود الأهالي، والميغوراشيم وهم يهود الأندلس وينقسمون إلى السفارديم والأشكيناز، زيادة على الليفورنيون... حول هذه الطائفة وحضورها في الجزائر ينظر كلا من ناصر الدين سعيدوني: يهود الجزائر وموقفهم من الحركة الصهيونية، مجلة الثقافة، ع77، سبتمبر- أكتوبر 1983، ص 107، وكذلك

Henry GARROT: Les juifs Algériens et Leur origines, lib- Louis RELIN, Alger, 1898, p10.

⁽⁴⁾ - يستند المؤرخة في التأريخ لهجرات اليهود إلى الجزائر خلال العهد الروماني، إلى تلك النقوش التي كانت باللغة اللاتينية واليونانية التي تم العثور عليها في كل من قورينا، نوميديا، سطيف وسيرتا، وبذلك تكون هجرات هؤلاء إلى الجزائر خلال العهد الروماني، للتدقيق في المسألة ينظر فاطمة بوعمامة: اليهود في المغرب الإسلامي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2009، ص 17.

⁽⁵⁾ - عيسى شنوف: يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، (د ت ن)، ص 34.

أما عن علاقتهم بالحكام، أي البايات في الفترة العثمانية، فقد اختلفت من باي لآخر، إذ نجد أنه في عهد صالح باي⁽¹⁾، قد أقام ما عُرف بِحَاوِزَةِ اليهود بتخصيص أرض واسعة وتقديم مساعدات لهم في إنشائها، كما منحهم نوعا من الاستقلال في ممارسة نشاطاتهم بصورة طبيعية.⁽²⁾ وقد عاشت التجمعات اليهودية في الجزائر في المناطق الشمالية وبالخصوص المناطق الساحلية، زيادة على تمركزهم في المناطق الجنوبية والواحات على اعتبار بُعدها من اضطرابات وكوارث الشمال، وهو ما ساهم في نوع من الاستقرار الديمغرافي وديمومة التوطن.⁽³⁾

نخص هنا بالذكر قسنطينة التي ضمت فئتين اجتماعيتين من الجزائريين المسلمين واليهود، حيث كان اليهود يمثلون نسبة 12% من إجمالي السكان (99600 نسمة من السكان سنة 1931م في قسنطينة)، وقد سكن اليهود القسم الأعلى من المدينة في الأحياء العربية والأوربية، لكن المسلمين واليهود كانوا يتعايشون بسلام في قسنطينة كباقي المدن.⁽⁴⁾

فبعض المؤرخة اعتبر أن قسنطينة هي "أورشليم المغرب" بالعودة إلى الثقافات التي عرفتها المدينة، في ظل الفسيفساء الإثنية من عرب وزنج ومورسكيين⁽⁵⁾، واعتبارا من احتكار اليهود للنشاط التجاري فقد مثلت قسنطينة بالنسبة لهم طريقا تجاريا لإيصال سلعهم إلى تونس وجربة وطرابلس وغيرها.⁽⁶⁾ زيادة على أنهم كانوا باعة متوجلين في الشوارع، ورغم ذلك فقد عاش يهود قسنطينة وضعية حرجة وحالة من البؤس التي عاشها هؤلاء بقسنطينة سنة 1850م، وهو ما أدى إلى انتشار الآفات

(1) - صالح باي: هو صالح بن مصطفى الأصل من أصل تركي، تقلد منصب قياد العواسي، ليتقلد فيما بعدها منصب خليفة، ليتم تعيينه فيما بعد بايّا على قسنطينة في الفترة الممتدة بين 1771م إلى غاية 1792م... للاستزادة ينظر فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة في عهد صالح باي، دار مداد يونيفارستي براس، قسنطينة، ط2، 2013، ص 138.

(2) - كمال بن صحراوي: يهود الجزائر بين الإدارة الفرنسية والحركة الصهيونية، المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 6، 2013، ص 131.

(3) - فوزي سعد الله: يهود الجزائر (هؤلاء المجهولون)، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2004، ص 138.

(4) - محفوظ قداش: تاريخ الحركة.. المرجع السابق، ص 416.

(5) - صبرينة الواعر: يهود قسنطينة من خلال رحلات الفرنسيين إبان القرن 19م، مجلة عصور، ع18، أوت 2015، ص176.

(6) - عيسى شنوف: المرجع السابق، ص 29.

الاجتماعية، لكن مع التفتاة الإدارة الفرنسية لهم وتحسن وضعيتهم، ازداد نموهم الديمغرافي وتوسع نفوذهم الاقتصادي وأصبحوا يستحوذون على جزء هام من المبادلات التجارية.⁽¹⁾

وكما سبقت الإشارة للمكانة التي تبوءها اليهود في الجزائر تحت راية الفرنسيين الذين منحهم مجموعة من الامتيازات، الأمر الذي جعلهم يتوغلون في الإدارة والجيش والشرطة ومناصب عامة..⁽²⁾ وفي إطار حرب فرنسا على الإسلام، فقد تعاونت المسيحية واليهودية في ذلك، ولعل كل هذا جعل من اليهود يمارسون نوعا من الاستعلاء على المسلمين الجزائريين.⁽³⁾

وعليه، ساهمت كل هذه التراكمات في إحداث خلل في منْحى التعايش بين المسلمين واليهود في الجزائر وتوسيع دائرة الفرقة بينهم، اعتبارا من نظرة الاستعلاء والاحتقار ليس فقط على المسلمين، بل وصل الجراءة بهم إلى سب النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته الأشراف الطاهرين، والتعدي على حرمت المسلمين ومقدساتهم وكرامتهم.⁽⁴⁾

وليست حوادث قسنطينة سنة 1934م⁽⁵⁾ ببعيدة عن تلك الصور التي جسدت هذا الصراع والحقد والكرهية، وفي هذا الصدد نقف عند هذه الحوادث التي كان سببها ذلك اليهودي، المدعو

(1) - يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م-1962م، دار البصائر، حسين داي الجزائر، ط1، 2009، ص 73.

(2) - la question Juive, l'avenir, samedi 8 décembre 1935.

(3) - فوزية لوصيف: تطور الخارطة الدينية بالشرق الجزائري إبان الفترة الاستعمارية (الأسباب والنتائج)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، ص 16.

(4) - محفوظ تاويزة: صدى حوادث قسنطينة سنة 1934م في صحيفتي النجاح القسنطينية والأمة اليقظانية، مجلة قضايا تاريخية، ع06، 2017، ص 116.

(5) - اتخذت تلك الأحداث منْحى آخر لدى المؤرخة الفرنسيين الذين كثيرا ما دونت تلك الحوادث بتأويلات افتراضية، ومن هذا المنطلق فقد أرجع المؤرخ ديارمي الذي أرجع تلك الحوادث إلى العديد من المظاهرات التي سبقت تلك الأحداث والتي حملت في ظاهرها العداء لليهود وفي باطنها كراهية فرنسا، ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص46.

خليفة إياهو، الذي تهجم على المسلمين بالسب والشتيم⁽¹⁾، إلى جانب ذلك فقد قضى حاجته عند حائط الجامع الأخضر بالمدينة المذكورة سلفا.⁽²⁾

وما زاد من الطين بلة، أن اليهودي وزوجته قد أطلقا وابلا من الشتائم في حق المسلمين ودينهم ليرد المسلمون هم الآخرون، على اعتبار مساس اليهودي وزوجته بكرامة المسلمين⁽³⁾، لتتسع دائرة الخلاف إلى أبعد من ذلك من خلال محاولة المسلمين الرد عليهما، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام اليهود برمي المسلمين من نوافذ المنازل بكل أنواع القذائف والعيارات النارية.⁽⁴⁾

وكتيجة لإطلاق اليهود تلك العيارات النارية⁽⁵⁾ ورمي المسلمين بوابل من الرصاص، هاج المسلمون لهذا التصرف من طرف اليهود، ووقعت بينهم وبين مسلمي قسنطينة صراع انتهى عند منتصف الليل⁽⁶⁾، لكن بدايةً مع يوم الأحد اغتال اليهود أحد المسلمين، ما أدى إلى ثورة الجزائريين الذين اصطدموا باليهود في معركة محتدمة، ما أسفر عنه سقوط عديد الضحايا.⁽⁷⁾

(1) - شاهدت إحدى النساء المسلمات ذلك اليهودي يَبْزُولُ على حائط الجامع المذكور، وكان هذا الأخير يتفوه بعبارات السب والشتيم في حق المسجد والإسلام والنبي محمد صلى الله عليه وسلم، مما أثار حفيظة المرأة واستشاطت غضبا، الأمر الذي دفع بها إلى رميه بكانون دون إصابته وهي تصرخ، فسمعها المصلون فهرعوا إلى عين المكان وكادت أن تقع مشادات عنيفة لولا تدخل أحدهم وتبه المسلمين بأن اليهودي سكران، مما اضطر بالمسلمين إلى أخذه إلى بيته، لكن زوجته وبعض جيرانه أطلقوا وابلا من الشتائم في حق المسلمين، لتتطور هذه الشتائم بين يومي 4 و 5 أوت إلى مشادات عنيفة وإطلاق الرصاص من طرف اليهود على المسلمين، كرد فعل على ذلك من طرف المسلمين الذين قاموا بتخريب محلات و بيوت اليهود في قسنطينة، هذا وقد امتدت موجات تلك الأحداث إلى مجموعة من المدن مثل عنابة، سكيكدة، عين البيضاء، باتنة، سطيف، مستغانم، وهران وسيدي بلعباس حول هذه النقطة ينظر نظيرة شتوان: الثورة التحريرية 1954م - 1962م (الولاية الرابعة - نموذجاً)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007 - 2008، ص 13.

(2) - عبد العزيز فيلاي: اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 45.

(3) - André NOUCSHI, Op-Cit, p 75.

(4) - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 418.

(5) - كانت تلك المناوشات في رحبة الصوف بقسنطينة يوم السبت 04 أوت 1934م، وقد اشتكى المسلمون جراء تصرف اليهود إلى محافظة الشرطة لرحبة الصوف، أين وُعدوا بإيجاد حل لتلك التصرفات المشينة واغتيال المسلمين مما قام به خليفة إياهو، فبالرغم من أنه كان سكرانا، فبقية اليهود كانوا في كامل قواهم..، ينظر محفوظ تاونزة: المرجع السابق، ص 117.

(6) - النجاح: ع 1597، 09 أوت 1934م، ص 1.

(7) - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 145.

وقد، كان من المقرر عقد اجتماع بين الجزائريين واليهود للتعبير عن الأسف ومحاولة تصفية الأجواء، وقد تزامن ذلك مع محاولة كل من الدكتور ابن جلول والشيخ ابن باديس على إعطاء تعليمات بالتزام الهدوء⁽¹⁾ أمام تلك الأحداث التي عصفت بالهدوء والأمن في تلك المدينة.⁽²⁾ وأمام هذا الوضع، طوقت سلط الاستعمار الفرنسية المكان بفرقة عسكرية، من أجل عزل المسلمين عن أحياء اليهود، في الوقت الذي هاجم اليهود محلات عربية موجودة في أحيائهم هاتين بعبارات معادية للمسلمين ودينهم والمناداة بموت ابن جلول⁽³⁾، وبالمقابل، انقضت جموع المتظاهرين من المسلمين على اليهود ومحلاتهم وعاثوا في ذلك فسادا وخرابا.⁽⁴⁾

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى معاودة الكرة من طرف اليهود وقيامهم بالتعدي على حرمت المسلمين ومقدساتهم، عبر الاعتداء مجددا على بيوت الله ومساجد قسنطينة، ومنها مسجد سيدي الكتاني الذي تم الاعتداء عليه وكسر أبوابه ونوافذه، فيما فتحت سلطات الاحتلال الفرنسي تحقيقا في المسألة من أجل البحث في القضية.⁽⁵⁾

هذا ولم تقتصر تلك الأحداث على مدينة قسنطينة فقط، بل تعدى الأمر إلى أبعد من ذلك على اعتبار أن تلك الحوادث قد أخذت بُعداً وطنياً، وامتدت تداعيات الحوادث إلى مدن متفرقة في الجزائر من عين البيضاء، عنابة، سكيكدة، الجزائر، سيدي بلعباس، وهران، وكانت أخطرها

(1) - على اعتبار أن المسلم مسالم بطبعه، فبداية من تلك الأحداث وتجروء خليفة إلياهو على سب الدين الإسلامي والملة والرسول صلى الله عليه وسلم وتبوله على حائط المسجد، فقد عمل الجزائريون على الجنوح إلى السلم اعتبارا من أن اليهودي كان سكرانا ولا يؤاخذ على أفعاله، فرغم ما أحدثته تصرفات ذلك اليهودي إلا أنهم استصغروا الأمر ولم يبالغوا فيه تجنبا لخروج الوضع عن السيطرة، وفي ظل هذا كله، كان قد بلغ السيل الزبى لدى الجزائريين بالعودة إلى اعتداءات اليهود المتكررة على الجزائريين ودينهم وكرامتهم ومقدساتهم، ولعل كل ذلك يفسر أن الأمر مدير ولا غبار عليه..، للتعمق في هذا الصدد ينظر عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 204.

(2) - André NOUCSHI, Op- Cit, p 75.

(3) - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية..، ج2، المرجع السابق، ص 418.

(4) - يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر (1897م - 1962م)، دار هومة، الجزائر، 2103، ص 136.

(5) - Eug VALLET, les événements de Constantine, éd- Baconnier, Alger,(sd), pp 7-8.

اضطرابات سطيف، وهو ما جعل من السلطات الاستعمارية تعلن حالة الطوارئ بسبب خروج الأمور عن السيطرة وامتداد الحوادث إلى خارج المدينة.⁽¹⁾

كما اجتمع وفد عن المسلمين في قسنطينة مع الوالي العام، من أجل البحث، حيث أبدى هذا الأخير نوعا من التجاوب كمحاولة منه لتهدئة الوضع في المنطقة والوقوف عليه شخصيا واتخاذ الإجراءات اللازمة اتخاذها في القضية، واستمع للوفد المتكون من ابن جلول وآخرون، داعيا من خلال هذا الاجتماع، أعضاء الوفد بتهدئة الناس!؟، ووعدهم بالتكلم مع اليهود كذلك.⁽²⁾

بصد تلك الأحداث، وكما سبق الذكر فقد تدخل الوالي العام، إضافة إلى شيخ المدينة ووجهائها من أجل وضع حد لتلك الأحداث الدامية، والتي جعلت المدينة تغرق في مستنقع الفوضى والمهرج، كما ساهمت الصحافة في التدخل من أجل فض تلك النزاعات، وهذا من خلال الدعوة إلى ما دعا إليه الوالي العام، في ظل قيام بعض المتعصبين الفرنسيين بدعوة الجزائريين إلى الأخذ بالثأر.⁽³⁾

بالنسبة للحياة السياسية في الجزائر ممثلة في أحزابها، فقد أثارت تلك الحوادث استياء جميع التيارات الجزائرية والمنظمات اليسارية، ولم تتوان بعض التنظيمات مثل نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي في تحميل الإدارة الفرنسية الاستعمارية مسؤولية تلك الأحداث، بعد اتضاح المناورة⁽⁴⁾ التي تستهدف "التلويع بالخطر - الأهلي - المحتمل"، والتذرع بذلك لتشديد القمع السياسي.⁽⁵⁾

(1) - لم تختص تلك الحوادث بمدينة قسنطينة فقط من وجهة دينية على اعتبار أن المسلمين قد ضُربوا في دينهم الذي يعتبر المتنفس الوحيد لهم، ولذلك فقد عكست الحوادث مشكلا عاما وهو مشكل الأمة الإسلامية..، ينظر إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 124.

(2) - النجاح: ع 1597، 09 أوت 1934م، ص 2.

(3) - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 144.

(4) - إن المتتبع لسير تلك الأحداث سقف عند المنحى الذي جبلت عليه وما اكتنفها من غموض، زيادة على المواقف التي اتخذها الإدارة تجاه الطرفين سواء من جانب الجزائريين الذين عوملوا على أساس أنهم ظالمين ولذلك فقد كانت كل الإجراءات التي اتخذت ضدهم، من قمع وتطويق للمدينة وحظر للتجوال وسجن..، أما بالنسبة للإجراءات التي اتخذت في حق اليهودي المتسبب في تلك الأحداث فقد كانت السجن لمدة يومين و15 فرنك كغرامة باعتباره متسببا ومحرضا على الفتنة!!، للاستزادة والتعمق في هذه النقطة ينظر، النجاح، ع 1600، 17 أوت 1934م.

(5) - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 112.

وفي السياق نفسه، أدركت السلطات الفرنسية خطورة الوضع على اعتبار أن تلك الأحداث قد اتخذت منحى آخرًا باتساع دائرة تلك الحوادث خارج قسنطينة، وهو ما بيّن تمسك الجزائريين بدينهم الحنيف من جهة، ووحدهم من جهة أخرى، وعليه، نادى أبو اليقظان⁽¹⁾ في افتتاحية جريدة الأمة بالاستثمار في تلك الأحداث للوحدة من أجل مجابهة الاستعمار.⁽²⁾

لعله من المهم جدا أن نتبين من وجهة نظر تاريخ القضية الوطنية الجزائرية، تفحص تأويل تلك الحوادث في منظور الأحزاب السياسية الوطنية التي أثارت المسألة بطريقتها الخاصة، كما عبّرت عن تلك الحوادث بالمأساة ودعت إلى مجابهة فرنسا، وهو ما قدمته المنظمتان السياسيّتان اللتان كانتا في تلك الفترة تطرح هذه القضية بصفة ملائمة، وهما الحزب الشيوعي ونجم الشمال الإفريقي.⁽³⁾

فالحزب الشيوعي قد عبر عما جرى بين أبناء المدينة الواحدة، بتأسفٍ كبيرٍ على الحويلة المأساوية لتلك الحوادث الأليمة، وفي الوقت نفسه، لم يَنحَزْ إلى هؤلاء ولا إلى أولئك، كما قام بحملة واسعة لصالح الموقوفين في قسنطينة وطالب بإطلاق سراحهم، كما وسع من نشاطه إزاء تلك الأحداث إلى مراسلة مسؤول فرع المستعمرات ببرقية سرّك فيها تفاصيل الأحداث.⁽⁴⁾

(1) - أبو اليقظان إبراهيم ابن عيسى ابن يحيى ابن داود: (1888م - 1973م) ولد بمدينة القرارة في الجنوب الجزائري أين تلقى تعليمه الأولي ليلتحق فيما بعد بالزيتونة حيث عين رئيس لأول بعثة علمية جزائرية سنة 1925م، صحفي و كاتب وشاعر من رجال الإصلاح والتجديد، اهتم بالتاريخ والتراجم والفقهاء، أصدر 08 جرائد باللغة العربية بين سنتي 1926م - 1928م ولتي تم توقيفها كلها من طرف الاستعمار الفرنسي، كما ترك العديد من المؤلفات المتفرقة في الشعر والتراجم والفقهاء، للتعلم حول هذه الشخصية نقرأ لعادل نويهيض: المرجع السابق، ص 356.

(2) - في تلك الافتتاحية كتب أبو اليقظان مقالا حماسي الأسلوب، دعا من خلاله المفكرين والسياسيين الجزائريين إلى الوحدة والانضواء تحت حزب واحد، ليقف أمام دسائس اليهود والكولون والإدارة الاستعمارية جميعهم، وهذا من منطلق أن تلك الأحداث قد دلت على أن الشعب الجزائري شعبٌ محبٌ لدينه متمسكٌ بقيمه ومتحدٌ، وما بقي سوى حزب واحد يجمع شمله ويوحد صفه وقائد سياسي محنك يوجه مساره في النضال ضد الإدارة الاستعمارية الفرنسية حول هذه النقطة ينظر أبو اليقظان: افتتاحية جريدة الأمة، 02 أكتوبر 1934م، نقلا عن إلياس نايث قاسي: المرجع السابق، ص 124.

(3) - Mahfoud KADDACHE, Op- Cit, p 384.

(4) - بن حسين كريمة: الحياة السياسية..، المرجع السابق، ص ص 162 - 163.

كما أن فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في قسنطينة، قد ألقى اللوم على الإدارة الفرنسية في تلك الحوادث، اعتبارا مما بدر من السيد زناتي (= رئيس جريدة صوت الأهالي) الذي لام مهندس السلطات الفرنسية في الجزائر أيضا على ما حدث من تواطؤ، وهو ما تفسره مناقشات ومناورات البرلمانيين الفرنسيين في باريس، والتي شجعت الجزائريين على ما حدث في قسنطينة.⁽¹⁾

وبالتالي، فقد أصبح الشيوعيون يرون في الجزائريين أصحاب عزيمة فذة⁽²⁾، لَمَّا كانوا يُنْفُونَ وجود تلك الإرادة الشعبية الثورية التي تستحق الاعتناء والرعاية، زيادة على نفيهم لوجود حركة وطنية، وقد ثبت العكس تماما مع تلك الحوادث التي أظهرت نوعا من الوحدة والتكاتف، وما بقي سوى تدعيم الحزب لمواصلة الكفاح.⁽³⁾

أما بالنسبة لنجم شمال إفريقيا، فقد رأى في تلك الحوادث بذرة خير واستحسن ما قام به الجزائريون في قسنطينة من خلال إظهارهم لردود الفعل إزاء تصرفات اليهود التي كانت وراء تدنيس المسجد، الشيء الذي أظهر كذلك تمسك الجزائريين بدينهم، كما استحسن النجم تلك النزعة الثورية للجزائريين، في ظل تنديد الحزب باستفزات الإمبريالية.⁽⁴⁾

وعليه، ضاعف النجم نشاطه تزامنا مع تلك الأحداث في قسنطينة في صيف 1934م، وعلى هذا الأساس عقد النجم عدة اجتماعات وأصدر العديد من المنشير، بالإضافة إلى عديد المقالات

(1) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص 50.

(2) - كشفت الحوادث عن طاقات ثورية للجماهير الشعبية، وبالتالي فقد دعا أندري فيرات - André Ferrat وهو ممثل الحزب الشيوعي في خاتمة تحليله الموجودة في دفاتر البلشفية رقم 16، المصادف ل 15 أوت 1935م، الشيوعيين إلى فهم الطابع المناهض للإمبريالية للثورة التي تأتي، ويجب عدم الانبهار بالطابع الوطني الحتمي وبالتأخر الكبير الذي ما زال يسجله الحزب في الجزائر عن الحركة الثورية المناهضة للإمبريالية من الجماهير، ينظر Mahfoud KADDACHE, Ibid, p385.

(3) - بن حسين كريمة: المرجع نفسه، ص 164.

(4) - Mahfoud KADDACHE, Op- Cit, p 385.

التي كُتبت من طرف قيادات الحزب⁽¹⁾، وقد كانت تصب كل هذه المقالات والمناشير ومواضيع الاجتماعات حول استنكار الإمبريالية الفرنسية التي كانت وراء تلك الأحداث الدامية.⁽²⁾

ولذلك، فقد أعطى النجم حوادث قسنطينة بعدا وطنيا انطلاقا من أن اعتداءات اليهود إنما هو فعل مدبر من طرف السلطات الاستعمارية، والتصدي لتلك الاعتداءات هو في الحقيقة تصد للإدارة الاستعمارية، زيادة على اعتبار اليهود مجرد آلة في يد اليهود لقمع النشاط الوطني ولذلك اهتم النجم بهذه الحوادث وأوفد لجنة تحقيق بموجبها تم عقد اجتماع لعرض تقرير تلك اللجنة ودراسته.⁽³⁾

هذا وقد نددت الصحافة بتلك الأحداث، ومما جاء في جريدة الأمة: "نحن المواطنون المسلمون في شمال إفريقيا، إننا مع إخواننا في قسنطينة الذين يكافحون الآن من أجل مطالبهم، من أجل حرية الصحافة والاجتماعات، ومن أجل احترام الإسلام الذي استهزأت به الامبريالية المستفزة، إننا معهم ونحني تماما أمام أرواح كل القتلى والجرحى الذين سقطوا وهم يحاربون من أجل حريتنا".⁽⁴⁾

أما بالنسبة للنواب، فقد سبق وأن ذكرنا دورهم في تلك الأحداث، وذلك من خلال الجهود التي قام بها الدكتور ابن جلول في تهدئة الأوضاع ودور الوساطة بين سكان قسنطينة من اليهود والمسلمين،⁽⁵⁾ كما عرض هذا الأخير نفسه للخطر، من خلال محاولته لتطبيب المتضررين والجرحى من تلك الحوادث، وقد اضطره الأمر إلى اتخاذ إجراء بطولي تجاه مفتش الشرطة بعد عملية

(1) - وفي مقابل ذلك، فقد كانت الفرصة سانحة للنجم للتعبير عن آرائه ومبادئه وما يصبوا إليه من خلال الدعوة إلى التحرر، وكانت المناسبة أيضا فرصة للاحتجاج من اجل إسقاط " قانون الأهالي الفظيع"، زيادة على تنديد صحيفة الأمة بالظلم والتعسف المسلط على الجزائريين الذين عوقبوا من 1 سنة إلى 6 سنوات ودون محاكمة، أما اليهودي فقد حكم عليه بيومين سحنا وغرامة رمزية فقط..، حول هذه النقطة، ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 130.

(2) - أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 151.

(4) نقلا عن محفوظ قداش تاريخ الحركة الوطنية..، ج2، المرجع el Ouma, aout- septembre 1934، ص 432.

(5) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية..، ج3، المرجع السابق، ص 68.

صنعه، وفي ظل كل هذا فقد قام ابن جلول بجعل جميع المنتخبين يمضون على عدة بيانات تندد بالأحداث المأساوية والدامية التي يرفضها كل الناس.⁽¹⁾

وفي سياق الحديث عن دور النواب إزاء تلك الأحداث، فلعل زيارات هؤلاء المتعددة والمتكررة إلى المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة، وذلك من أجل الوقوف على صحة المرضى والجرحى والمصابين جراء تلك الأحداث من اليهود والمسلمين، يبيّن حسن نية الجزائريين من جهة ومدى تسامحهم من جهة أخرى، في ظل الدور الكبير الذي بذلوه في إخماد نار الفتنة التي كانت بين سكان المنطقة الواحدة.⁽²⁾

أما بالنسبة للمسلمين الجزائريين، فقد استطاع هؤلاء المحافظة على رباطة الجأش والمحافظة على برودة الأعصاب أثناء تلك الحوادث نوعا ما⁽³⁾، وهو ما أرادته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ممثلة في رئيسها الشيخ ابن باديس الذي كان له دورٌ هو الآخر خلال تلك الأحداث، حيث سجل فيها مواقف إنسانية شجاعة، واستطاع أن يعقل الناس وأن يساير استفزازات اليهود.⁽⁴⁾

وفي هذا السياق، فقد كان للشيخ ابن باديس خلال تلك الأحداث دور هام، ولعل التقرير الذي نشر في مجلة الشهاب صورة على ذلك، حيث أدان فيه الأعمال الشنيعة لليهود، كما بيّن فيه محدودية دفاع الجزائريين عن أنفسهم في ظل تعسف الإدارة الاستعمارية التي اتخذت موقف المتفرج أمام- سخط- وأعمالهم الوحشية التي يندى لها الجبين⁽⁵⁾، وهو ما أكده النجم عن طريق لجنة التحقيق التي أرسلها إلى المنطقة لمعاينة ذلك وصياغة تقرير عن الحوادث.⁽⁶⁾

(1) - Mahfoud KADDACHE, **Op- Cit**, p 387.

(2) - **النجاح**: ع 1597، 09 أوت 1934 م.

(3) - **الشهاب**، ج 10، مج 10، جمادى الثانية 1353 هـ / سبتمبر 1934 م.

(4) - عبد القادر فضيل ومحمد الصالح رمضان: **إمام الجزائر، عبد الحميد بن باديس**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 160.

(5) - عبد العزيز فيلاي: **المرجع السابق**، ص ص 56 - 57.

(6) - Mohamed GUENANECHÉ, **le Mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres (1919- 1939)**, OPU, Alger, 1999, p62.

وقد برر الشيخ ابن باديس رد الجزائريين على تلك الأحداث بالدفاع عن النفس، حيث قال: "غريزة الدفاع عن النفس فطرية في الإنسان، بل في جميع الحيوان فإذا أحس بالخطر فإنه يعمل أعمالا من غير وعي".⁽¹⁾، كما أراد الجزائريون تمرير رسالة من خلال هذه الأحداث قصد لفت أنظار سُلط الاستعمار الفرنسي إلى مختلف القضايا الجزائرية وأخذها بعين الاعتبار.⁽²⁾ كما لا يمكن نفي الجهود الجبارة لبقية أعضاء الجمعية⁽³⁾، والدور الكبير الذي لعبوه إزاء تلك الأحداث، ومنهم الشيخ العمودي⁽⁴⁾ الذي طلب من اليهود التبرؤ من العصابات التي تقوم بالترويج لمثل هذه الحوادث والكف عن إثارة المشاكل، واثبات حسن النية بالفعل لا بالقول، وتبيان استعداداتهم السليمة ورغبتهم في إقامة حسن الجوار مع المسلمين.⁽⁵⁾

3- تفكيك البنية الاجتماعية:

من البديهي أن نعتبر أن سياسة الإدماج⁽⁶⁾ التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في الجزائر، لم تكن سياسة في سواد أعين الجزائريين، وإنما هي سياسة هدامة أكثر منها بناءة، حيث هدفت إلى حل التركيبية

(1) - محمد المسيلي: ابن باديس وعروبة الجزائر، ش و ن ت، الجزائر، ط2، 1973، ص 25-26.

(2) - Echo d'Alger, n° 24, 06 Aout 1934.

(3) - نوكد على جنوح الجزائريين بصفة عامة والجمعية بصفة خاصة إلى السلم، وهذا من منطلق طبيعة الفرد الجزائري المحب للسلام، بالإضافة إلى كون جمعية دينية تبشر بمستقبل الجزائر العربي المسلم، ودعوتها إلى اتباع أثر الرسول عليه الصلاة والسلام، واتباع دين الله عز وجل الذي يدعو إلى التسامح والتحلي بالخصال الحميدة...، ينظر أمنة بوشراي: أهمية العامل الفكري في تشكيل الهوية واسترجاع الحرية، الجزائر - أنموذجا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 26.

(4) - محمد الأمين العمودي: (1890م-1957م) محام وكاتب وصحفي من رجال الحركة الإصلاحية بالجزائر، ولد بمدينة وادي سوف جنوب الجزائر، تلقى تعليمه الأولي بمسقط رأسه لينتقل فيما بعد إلى قسنطينة لينال منها شهادة المحاماة والترجمة والتي امتحن على أثرها في المحاماة الشرعية حيث ذاع صيته، شارك في الحياة السياسية وقد اختير أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هذا وقد أنشأ جريدة الدفاع- la Défence للدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين إلى جانب مشاركته في أغلب الصحف الإصلاحية الجزائرية، اغتالته "اليد الحمراء" وقد عثر عليه أشلاء مقطعة في أكتوبر 1957م رحمه الله...، للتعلم في شخصية العمودي ينظر عادل نويهض: المرجع السابق، ص 244.

(7) - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية..، ج2، المرجع السابق، ص 422.

(6) - الإدماج هنا إدماج الأرض وليس البشر على اعتبار الأهداف المرجوة منه والتي تتمثل في إلحاق الأرض قصد استغلالها لا التسوية بين الفرنسيين والجزائريين، حول هذه النقطة ينظر محمد حسين: المرجع السابق، ص 36.

الاجتماعية، عبر خلق- طبقة موازية- للطبقة السائدة، اعتبارا من الفروقات التي ستبرز بموجب ذلك الاندماج، وما ينجر عنه من اللامساواة ونكران للمندمج في إطار سياسة المسخ المتبعة.⁽¹⁾

وبالتوازي مع مسخ الهوية الوطنية وهدم مقوماتها الحضارية والتاريخية، فإن التحليل التاريخي للمجتمع أثبت نوعا من التطور يمتد إلى زمن بعيد انطلاقا من الفرضية التي تمنع ذلك (= الفرضية القائلة بأن المجتمعات بدون تاريخ)، وذلك من منطلق تماسك البنى الاجتماعية التي تميز كل مجتمع بإعادة إنتاج نفسه كما هو، لا الخضوع إلى الإثنولوجيا الاستعمارية تحت ستار الإدماج.⁽²⁾

ولذلك، فقد عملت السلطات الاستعمارية على التفرقة والتمييز بين سكان الجزائر، انطلاقا من كون ذلك المجتمع مزيجا بشريا(= تعدد الإثنيات)، ولهذا فقد تم ضرب الجوانب الإنسانية وأواصر المحبة والتعايش السلمي بين الجزائريين وَبَثَّ الفُرْقَة بينهم⁽³⁾- والتي كانت السمة البارزة بينهم بغض النظر عن انتماءاتهم- وبالتالي، فقد قامت السلطات الاستعمارية بتفرقة المجتمع على أسس دينية وعرقية⁽⁴⁾ ومن منطلق التمييز العرقي فإن فرنسا قامت بضرب الجزائريين في الصميم وذلك من خلال اعتمادها لسياسة التمييز بين أبناء الشعب الواحد في إطار ما يعرف بالسياسة البربرية.⁽⁵⁾

وبخصوص السياسة التي اعتمدها الفرنسيون في المجال العقاري، فقد نجم عن سلسلة التشريعات العقارية تحطيم شبه كلي لنظام الملكية القبلية، وهو ما أثر في تفتيت الوحدات الاجتماعية التي قام عليها التنظيم الاجتماعي الجزائري، فكان من نتائج تمزيق هذه الأواصر وكسر هذه العلاقات ظهور

(1) - **la défense**, n^o 129, vendredi 18 décembre 1936.

(2) - عدي الهواري: المرجع السابق، ص 13.

(3) - سعيد مزيان: السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م-1914م)، ج 1، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2012، ص 9.

(4) - بومدين طاشمة: البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر، الوفاء للنشر، الإسكندرية، ط 1، 2015، ص 140.

(5) - بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830م-1930م) وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 76.

الأسر الصغيرة التي ابتعدت عن أصلها المشترك، وبالتالي أصبح لزاما عليها أن تخوض معركة الحياة بمفردها بعد قرون من التضامن العشائري والتكافل الاجتماعي.⁽¹⁾

فحسب التقدير مرت عملية التحطيم⁽²⁾ تلك بمرحلتين اثنتين، كانت الأولى منها نتيجة منطقية للثانية، فقد بدأت الأولى بتحطيم القبيلة وهو ما أدى إلى ظهور الفرد مستقلا عن إطاره الجماعي، من خلال إدراك الاستعمار للمدلول السياسي لهذا التنظيم الاجتماعي، وبالتالي فقد عمل على توزيع الأعراس بعد انتزاع الملكيات وتقسيم الأراضي الجماعية بين الدواوير.⁽³⁾

ولعل كل هذا يندرج ضمن ما يعرف بتحطيم الدولة، والذي كان من بين الوسائل التي أشار إليها منظرو الاستعمار الفرنسي من أجل تفتيت البنية الاجتماعية، قصد تحقيق سهولة الاستغلال الاقتصادي من جهة، ومحاولة للاستعمار الاستفادة من ذلك التفتيت في كسر شوكة الجزائريين ومقاومتهم ضد تلك المخططات الاستعمارية من جهة أخرى.⁽⁴⁾

وفي ظل هذه السياسة فقد شهدت الجزائر مع مطلع القرن 20م، حركة إصلاحية مبشرة بميلاد فجر جديد، ساهمت في الحفاظ على البنية الاجتماعية ضد سياسة المسخ ومنه تفتيت التركيبة الاجتماعية الجزائرية، والتي كادت أن تأتي على ما تبقى من هذا المجتمع المنهك، وذلك من خلال بالاعتماد على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.⁽⁵⁾

(1) - عبد النور بن سليمان: امتلاك الأراضي الفلاحية والرعوية في العرف الجزائري - منطقة ترارا أنموذجا-، أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011- 2012، ص 111.

(2) - دمر التيار الليبرالي - الاستعماري - البنية الأصلية للمجتمع الجزائري بصفة عامة ومجتمع الريف بصفة خاصة، كما قام بقطع النظام الذي يضمن توازنه السابق على دخول الاستعمار، لكونه يهدف إلى فرض السلطة على مجتمع الريف، وكان من نتائج تطبيق القوانين العقارية إحداث تحولات عميقة على مستوى بنية المجتمع الجزائري، انطلاقا من سقوط عائلات الشرفاء الكبرى في الصحراء رغم أنها حافظت على نفوذها لوقت طويل، كما لم تعد الإدارة الاستعمارية تعترف بوجود عائلات كبيرة تستند إلى ملكية الأرض، للتعلم في هذه المسألة ينظر الطاهر عمري: دور بني المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار (1830م- 1900م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1998- 1999، ص 220.

(3) - الطاهر عمري: المرجع نفسه، ص ص 220- 221.

(4) - عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2007، ص 514.

(5) - محمد الأمين بليغث: تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)، دار ابن كثير، بيروت، ط2، 2007، ص 112.

4- التطبيب من عمل إنساني إلى أداة استعمارية:

لعل المتبع لمنحى الأوضاع الاجتماعية المزرية للجزائريين عبر التاريخ، سيقف عند الفترة التي عاشها الجزائريون تحت حكم الاستعمار الفرنسي، والتي تميزت بتفشي الجهل والفقر وسوء المسكن والملبس وسوء التغذية إن لم نقل انعدامها..، ولعل كل هذه التراكمات، قد ساهمت في التأثير على صحة الجزائريين.⁽¹⁾

وبالحديث عن السياسة الفرنسية في المجال الصحي في الجزائر، نجد أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد هدفت من وراء تطبيب هؤلاء الجزائريين، ترسيخ أقدامها في المنطقة أكثر، زيادة على استخدامها للطب كوسيلة لنشر - الحضارة - داخل المجتمع الجزائري، لا سيما محاولة بسط نفوذها للوصول إلى غايتها، معتمدة في ذلك على مبدأ العلاج من أجل الاحتلال، وبالتالي، لم يكن التطبيب في سواد أعين الجزائر بقدر ما كان وسيلة للتغلغل.⁽²⁾

وفي هذا الصدد، صاغت سلط الاستعمار الفرنسي في الجزائر مجموعة من المراسيم والقوانين - منها مراسيم 1907، 1902، 1893، 1883، 1878، 1876، 1874م -، والتي التي تترجم تلك السياسة الصحية، ما يؤكد على ضرورة الاهتمام بالوضع الصحي في الجزائر وخاصة بعد المجاعة التي عصفت بالبلاد في 1867م، وما صاحبها من انتشار رهيب للأوبئة والأمراض.⁽³⁾

(1) - محمد رفاص: الواقع الصحي في القطاع الوهراني (1914م - 1962م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي الياصب، سيدي بلعباس، 2015 - 2016، ص 54.

(2) - صليحة علامة: الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830م إلى 1962م، عمالة وهران - أنموذجاً - (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016 - 2017، ص 312.

(3) - مصطفى خياطي: الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص 45.

هذا وقد، قامت الإدارة الاستعمارية بالجزائر بإنشاء هيئة الطب الاستعماري⁽¹⁾ - *médecin de colonisation*، وهي الهيئة التي وجهت خدماتها للأوروبيين فقط دون غيرهم من الجزائريين، وهو الشيء الذي أثار على الخدمات الصحية في الجزائر، بالموازاة مع عدد أطباء الاستعمار الذين بلغ سنة 1930م 104 طبيبا في حين بلغ سنة 1936م 112 طبيبا وذلك عبر مختلف تراب الجزائر.⁽²⁾ فمن الملاحظ أن الإدارة الاستعمارية قد وضعت نوعا من التفرقة في مجال التطبيب، حيث أنها جعلت مراكز طبية خاصة بالأوروبيين وقد فرضت رقابة إدارية على هؤلاء الأطباء من أجل عدم معالجة المرضى الجزائريين!، كما أنها جعلت للجزائريين مراكز أخرى حاولت من خلالها نيل وُد هؤلاء، لما رأت فيه من منفعة لها، خدمة لمصالحها الاستعمارية ومشروعها التوسعي.⁽³⁾ ورغم الطابع الإنساني الذي ميّز ميدان الطب الفرنسي، إلا أن الشعب الجزائري سجل نوعا من العزوف عن الطب الاستعماري، حتى الربع الأول من القرن 20م، حيث كان الجزائريون يلجؤون إلى الطب البديل - التقليدي⁽⁴⁾، لما في سياسة الطب الفرنسي من - قضاء - على الجزائريين، وهي النظرة التي تؤكد فكرتها الذئب في جلد شاة.⁽⁵⁾

(1) - بالموازاة مع نشاطات التطبيب، لا يمكن إغفال الدور الذي لعبه الاستعمار في تفشي الأمراض، وذلك من خلال إحداث طفرة اجتماعية داخل نسيج مختلف من حيث الثقافة والدين ونمط المعيشة (= ليست سياسة التجويع ببعيدة عن ذلك)، مما أثار = على حال المجتمع الذي زاد تازما عبر الفترة التي مر بها، فكان التأثير مباشرة على صحة الجزائريين من خلال ما أحدثته الماكنة الاستعمارية من تغيرات جذرية مست البنية الاجتماعية والتركيبة البشرية الجزائرية..، ينظر محمد رفاص: المرجع السابق، ص 94.

(2) - صليحة علامة: المرجع السابق، ص ص 331 - 332.

(3) - مصطفى خياطي: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص 45.

(4) - سعيده شين: التصورات الاجتماعية للطب الشعبي (دراسة ميدانية في منطقة الزيان)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015، ص 240.

(5) - يعود ذلك إلى السياسة الفرنسية المنتهجة، والتي تهدف إلى استمالة الجزائريين ومحاولة كسب ودهم والظهور بمظهر الحامي، وهو الشيء الذي تفتن له الجزائريون ولم يتقبلوا فكرة أن فرنسا التي تخوض حربا ضروسا ضد الجزائريين وترتكب في حقهم المجازر والاعتقالات والنفي والسي و...؟! تُقدم على مداواة هؤلاء، زيادة على عدم الثقة في فرنسا وفي طبها وأطبائها، كما أن الجزائريين كانوا يرفضون فكرة الطب الفرنسي أصلا - انطلاقا من أن الطبيب الفرنسي في غالب الأحيان يكون عسكريا لا مدنيا -، تظهر بين الحين والآخر بمظهر إنساني، ولذلك فقد كانت نظرة الجزائريين للطب الفرنسي - الاستعماري - مخييا لآمال فرنسا..، ينظر فرانس فانون: العام الخامس للثورة، تر - ذوقان قرطوط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص 137.

ولعل الشيء الذي دفع بفرنسا إلى إعادة النظر في سياستها الصحية، هو حاجتها إلى عدد الجزائريين المجندين في صفوفها، وخاصة بعد اندلاع ح 1ع، وذلك من منطلق ما واجهته الإدارة الاستعمارية من مشاكل في مجال تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، وهذا بعد رفض العديد الانخراط في صفوف الجند، من منطلق الحالة الصحية التي كانوا يعيشونها.⁽¹⁾

5- الآفات الاجتماعية من سياسة التشويه إلى هدم المجتمع:

من الصعب الإلمام بجميع الآفات والردائل⁽²⁾ وسنقتصر هنا على المتفشي منها وذا التأثير البالغ، وعليه يمكن تصور رغبة فرنسا في ضرب الجزائر في الصميم، وهو ما وجدته في ضرب المجتمع من خلال المساس بسمعته بنشر بعض العادات الغريبة، ولعل الدعارة مظهر من تلك المظاهر التي حاولت فرنسا من خلالها تشويه صورة المجتمع، فبدل تأسيس المصانع والمعامل أسست المقاهي والملاهي. ومما لا شك فيه، أن الدعارة قد ازدهرت بشكل غير مسبوق في العهد الفرنسي ونشرتها كالوباء من خلال العاهرات اللاتي تم جلبهن من أوروبا⁽³⁾ وخاصة في فترة ما بعد ح 1ع، ذلك أنها- كانت تمثل نوعا من المتنفس للجنود- من خلال المساهمة في رفع معنويات هؤلاء مثلها مثل الخمر!!⁽⁴⁾ كما أن هذه الأخيرة (= آفة الخمر) قد نالت نصيبها من المجتمع الجزائري الذي غرق في دوامة الانحلال الخلقي، حيث انتشر داؤها حتى بلغ بعض أشرف البيوت، فدنستها وهدمت صرح الأخلاق فيها، من منطلق ما تلحقه تلك الآفة بالجنس والمجتمع على حد سواء.⁽⁵⁾

(1)- ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ص 81- 82.

(2)- يمكن إجماع تلك الردائل في الصفات القبيحة كالجن والدناءة والكذب والنفاق والغدر والخيانة والسفه والبله والسرقة والخمر والبعاء والحسد والحقد والتكبر والاحتقار وعدم الحياء وذهاب المروءة والوقاحة والشح والتقتير والبخل والسخرية والكبرياء والخيلاء ..، وسنقتصر في دراستنا هنا على الردائل التي ساهمت الإدارة الفرنسية في نشرها في إطار سياستها الاستعمارية وتماشيا مع مشروعها الاستعماري.

(3)- محمد ناصر: المرجع السابق، ص 205.

(4)- مصطفى خياطي: الطب والأطباء ..، المرجع السابق، ص ص 39- 41.

(5)- بوسعيد سومية: القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البصائر- أنموذجا)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلاي اليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015، ص ص 220- 221.

وعلى هذا الأساس "وقف المصلحون صفا واحدا اعتبارا من أن الخمر له مضار كثيرة بغض النظر عن الخصام والنزاع"⁽¹⁾ كما بينوا مضار الخمر والزنا بالاستناد إلى العديد من الآيات الكريمة مثل: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾⁽²⁾ إضافة إلى الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا﴾⁽³⁾ من خلال تبيان عظيم أضراره، اعتبارا من إنه طريق للشور والمفاسد والعذاب الأليم".⁽⁴⁾

كما شغلت هاتين الآفتين بآل المصلحين من العلماء والوعاظ، وبالتالي فقد حارب هؤلاء هذه الظواهر على اعتبار ما لحق بالشعب من مساس بشخصيته وأخلاقه، ولهذا فقد مثلت الصحافة منبرا لذلك من خلال عديد المقالات التي دعت إلى الإلجام والابتعاد عنها، نذكر منها: "إن شبابنا قد فقَدَ التوجيه الصالح، فتَنَكَّبَ طريق الحياة الحقة، وتخبط في معترك حياة لا تُهدِيه فيه إلا حواسه وشهواته"⁽⁵⁾، كما نجد في السياق نفسه على لسان أحدهم: "لا يسعني إلا أن أوجه ندائي إلى السادة الكتاب والعلماء المرشدين، أن يتداركوا الأمر قبل استفحال الداء ويعز الدواء".⁽⁶⁾

ولا يفوتنا في هذا الصدد، الحديث عن مستوى الأخلاق الذي تدنى بحكم السياسة الفرنسية التي كانت تصبوا إلى ذلك، وهذا عبر إدخال نوع من العادات الغربية على المجتمع الجزائري والتي تتنافى مع الدين الإسلامي ولا تمت له بصلة، وهذا عبر اتصافه بنوع من صفات - المدنية - الغربية، واعتبار المحافظين والمتمسكين بدينهم متخلفين رجعيين، الأمر الذي ساهم في الانحلال الخلقي.⁽⁷⁾

(1)- الشهاب، مج9، ج8، جويلية 1933، ص 318.

(2)- الآية 90 من سورة المائدة.

(3)- الآية 32 من سورة الإسراء.

(4)- الشهاب، مج6، ج7، أوت 1930.

(5)- البصائر، ع 66، 07 فيفري 1949، ص 6.

(6)- البصائر، ع 47، 30 أوت 1948، ص 2.

(7)- بوسعيد سومية: المرجع السابق، ص 222.

ولعل الأمر ساهم في ظهور حركة إصلاحية، كانت وليدة حركة عالمية قبل نهاية القرن 20م، منتشرة في بلدان المغرب العربي كافة، اضطلعت هذه الحركة بإصلاح حال المجتمع الجزائري الذي نخرت فيه فرنسا بسياساتها ونالت منه ويلاقتها، وضربت الدين المتنفس الوحيد لذلك الشعب.⁽¹⁾

6- التنصير والتبشير: استكمالا للنقطة التي توقفنا عندها سلفا، فقد حاولت فرنسا نشر المسيحية في إطار سياستها التبشيرية والتي كانت منذ الوهلة الأولى للاستعمار، عبر تحبيب المسيح في نفوس الجزائريين و-التحلي- بالمظاهر الإنسانية كالتطبيب وتقديم الخدمات العلاجية والمساعدات الإنسانية، كان الهدف منها القضاء على طابع الإسلام للجزائر خدمة للمسيحية.⁽²⁾

أما فيما يخص فترة ما بين الحربين، فقد كانت هناك مجموعة من المظاهر التي تؤكد بقاء الروح الصليبية في جيل القرن 20م، حيث ذكر مقال في l'écho d'Alger أنه وبعد 90 سنة من- الثقافة الفرنسية يعارض الجزائريون المذهب الفرنسي بالفكر الفلسفي للقرآن⁽³⁾، كما صرح المستشار غاسير-Gasser أن الجزائري سيبقى متخلفا لتمسكه بالإسلام لأنه لا يتناسب مع التطور! كما أن الإدارة الاستعمارية، وبمناسبة الاحتفال القومي- ودفن الإسلام على حد تعبير غلاة الاستعمار- دافع وزير الخارجية الفرنسي عن جمعيات التبشير حتى تنال حصتها من الميزانية، لنشر سموم التنصير⁽⁴⁾ وهو ما يتوافق مع المضايقات التي تعرضت لها ج ع م ج انطلاقا من أنها تهدد نشاط جمعيات التبشير بالدفاع عن العربية والإسلام.⁽⁵⁾

(1) -Mohamed TAGUIA, l'Algérie en guerre, OPU, Alger, (sd), p 34.

(2) - خديجة بكطاش: المرجع السابق، ص 31.

(3) - في هذا السياق، فإننا نلمس أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد وقفت بسياساتها الثقافية الدينية العالمة، ومحاولة طمس الصورة المقدسة للغة العربية في المخيال الجمعي لما لها من ارتباط بالإسلام... ينظر فريد حاجي: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (1837م-1937م) المنطلق، السيرورة، الآمال، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 324.

(4) - بشير بلاح: المواقف الحركية الإصلاحية من الثقافة الفرنسية (1925-1940)، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 74.

(5) - حباسي شاوش: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830م-1962م)، دار هومة، الجزائر، (د ت ن)، ص ص 39-40.

ولذلك فقد قامت هذه الجمعية بتوعية الشعب الجزائري⁽¹⁾ على لسان حالها- مجلة الشهاب في الثلاثينات- كما بينت خطورة التبشير والمبشرين والتي قد يتجاهلها أكثر المجتمع الجزائري، واعتبار أن هؤلاء الآباء والأخوات البيض، أول من مهّد للاستعمار ومكنوه من الاستيلاء على الجزائر.⁽²⁾ ولعل كل هذا، هو في إطار الحرب على الإسلام والمسلمين، انطلاقا من أن الإسلام- الجزائري- لا تبغه فرنسا كما لا تبغ دين الله ولا تأذن له بالاستقرار في الجزائر⁽³⁾، ولذلك فقد عمل المصلحون كذلك على تبيان أعظم الأجر الأخرويّ لمن تمسك بدينه وأحسن عمله، وبالغ بمن استخف بشيء من تعاليمه الغالية، وكله ضمن سياسة التنصير والتبشير.⁽⁴⁾

7- التفجير والبؤس - الأهلي-: القضية التي تشغلنا في هذا الصدد، تتلخص في التساؤل التالي: لماذا يسيطر الرأسمال الصناعي على المستعمرات عوضا عن الرأسمال التجاري؟ فالرأسمال الصناعي هو الناتج التاريخي الصافي للتقسيم الاجتماعي للعمل الذي لا يفتأ يتعمق في ظل الهيمنة الرأسمالية، وهو ما يعمق التقسيم التقني للعمل فالاثان يسيران في تطور دياكتيكي يعمق أحدهما الآخر.⁽⁵⁾ وعلى هذا الأساس، يمكن تلخيص الوضعية السوسيو- اقتصادية للجزائر الناجمة عن ذلك الحراك الرأسمالي فيما تم إقتباسه من شريط وثائقي بعنوان البرقية الجزائرية، تم عرضه بتاريخ 23 جانفي 1933م: "ماذا يأكلون؟..، إنهم يقتلعون من الأرض جذور تلغودة، كانوا يصنعون منها نوعا من الدقيق..، إنهما من النواحي التي تم فيها ضبط وبيع 3 عنزات وحمار وبقي لهم تسديد الضرائب".⁽⁶⁾

(1)- كمال بوشامة: الجزائر ارض عقيدة وثقافة، تر- محمد المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 185.

(2)- أحمد مرغيت: موقف الشهاب من قضايا معاصرة (1925م-1939م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002-2003، ص 200.

(3)- العربي التبسي: مقالات في الدعوة إلى النهضة الإسلامية في الجزائر، ج1، جمع وتوثيق وتعليق- شرفي أحمد الرفاعي، دار البعث للنشر، قسنطينة، ط1، 1981، ص 104.

(4)- العربي التبسي: مقالات في الدعوة إلى النهضة الإسلامية في الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 41.

(5)- عدي الهواري: المرجع السابق، ص 145.

(6)- يوسف فرحي: فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 سنة من عملية الاستعمار في الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص44.

لعل ذلك هو أحسن تصوير لحالة البؤس الذي أرادته فرنسا للشعب الجزائري من تفجير وتجويع⁽¹⁾، وهذا راجع إلى تراكم أدوات الحكم الكولونيالي، وتراكم مضاعفات ردود الفعل المكبوتة والحقد الدفين المتحكّم فيها بعناء وجدّ كبيرين، وهو ما أدى إلى الفقر المدقع اقتصاديا واجتماعيا⁽²⁾، في ظل سيطرة فرنسا على أراضي الجزائريين التي مثلت مصدر رزقهم الوحيد⁽³⁾.

الأمر الذي أسهم في - مجاعة-⁽⁴⁾، لاسيما بمقاطعتي الجزائر ووهران، والتي أتت على قسم كبير من -الأهالي-، وكثيرا ما حاولت السلطات إخفاء ما حل بهم من البؤس والقهر وإقصائهم إلى حيث لا يسمع لهم صوت، وعليه، فقد كان المتسولون منتشرين في كل الأماكن، ذكرا نأ وإناثا كباراً وصغاراً تقشعر من رؤيتهم الجلود وتذرف العيون الدموع، جلودهم ملتصقة بالعظام وعيونهم غائرة من شدة ما حل بهم من الجوع⁽⁵⁾، في ظل انقطاع التموين واستفحال السوق السوداء التي كانت فوق طاقة الجزائريين⁽⁶⁾.

وما زاد من الوضع سوءا، أن السلطات الاستعمارية أجبرت الجزائريين على العمل عند الكولون في المزارع بعد انتزاع الأرض منه التي كانت مصدر رزقه⁽⁷⁾، وفي المنازل أيضا- الرجل في الحقل والمرأة في المنزل-، ومما لا شك فيه، أن كل هذا الظلم والاحتقار والاستغلال كان في ظل الضرائب المحففة

(1)- في هذا الصدد ينظر عبد الكريم عيون: جغرافية الغذاء في الجزائر، م و ك، الجزائر، 1985، ص ص 20- 21.

(2)- عمار يزلي: الثقافة في مواجهة الاحتلال، منشورات السهل، الجزائر، 2009، ص 194.

(3)- رايح تركي عمارة: ج ع م ج التاريخية (1931م- 1956م) ورؤساؤها الثلاثة، منشورات ENAG، الجزائر، ط1، 2004، ص ص 65- 66.

(4)- تتحمل السلطات الاستعمارية على عاتقها مسؤولية الأوضاع المزرية التي مرت بها الجزائر في عقد العشرينات والتي امتدت آثارها إلى النصف الأول من عشرية الأربعينات، اعتبارا من نقص المواد الغذائية وانتشار السوق السوداء ومسؤولية النظام الاستعماري في تلك الأزمة، وهذا كله بالموازاة مع انتشار الجفاف وتراجع الإنتاج الفلاحي..، للتعلم في هذه المسألة، ينظر عبد السلام عكاش: مجاعة وجفاف 1945 ودورها في انتفاضة 8ماي، الكوارث الطبيعية والمحارق الاستعمارية وأثرها على البنية التحتية للمجتمع الجزائري، سل أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، جوان 2013، ص 86.

(5)- "المجاعة بشمال إفريقيا": الشورى، ع4، 12 نوفمبر 1924.

(6)- الثامن ماي في ذاكرة الشيخ البشير الإبراهيمي، مجلة الذاكرة، س2، ع2، ربيع 1995، ص ص 11- 12.

(7)- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة، ص 107.

التي فُرضت على الجزائريين وأرهقت كاهلهم، حيث وصل الحد بجشاعة الفرنسيين إلى تغريم البعض كونه ركب حماراً أو ذبح ديكاً أو أكل خبزاً في الغابة!⁽¹⁾

ففيما يتعلق بهذه المسألة، فإن منظري الاستعمار يرون أن الزمن كان من الممكن أن يمنح المجتمع الجزائري تكييفاً مع الواقع المطروح الذي اصطبغ بسياسة التفجير⁽²⁾، من خلال القبول بالواقع الاستعماري، لو لم يكن هناك ما يسمونه بالعاطفة الخفية باتجاه الإسلام والتي ظلت تغذي طموحات الاستقلال لدى الجزائريين بصفة خاصة والمغاربة بصفة عامة.⁽³⁾

وبالحديث عن سياسة التفجير وما انجر عنها من بؤس، لا بد من التطرق إلى المسكن، ولعل الحديث عنه يندى له الجبين، اعتباراً من أنه أقرب ما يقال عنه أنه لا يليق حتى بالحيوان!⁽⁴⁾، ومع هذا، فإن المنازل التي سلمت من أيادي الاستعمار تحت طائلة المصادرة والغصب، فإن جزءاً كبيراً منها تعرض إلى التهديم⁽⁵⁾، ما أدى إلى تحول نمط السكن الريفي.⁽⁶⁾

(1) - علي حشلاف: المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها، رسالة ماجستير علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1994 - 1995، ص 69.

(2) - حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: الجزائر بين الأمس والغد، سل الكتب السياسية، (دون معلومات أخرى)، ص 34.

(3) - الطاهر عمري: النخبة الوطنية..، المرجع السابق، ص 295.

(4) - يمكن اعتبار أن السكن في ظروف لائقة وحسب المقاييس الدنيا من وسائل الراحة، هو عنصر أساسي في تحسين المستوى المعيشي، فزوال الأكواخ - كإشارة إلى النمط العمراني المتغير بسبب السياسة الاستعمارية التي ساهمت فيه بشكل فعال في إطار هدم المجتمع وتركيبته - يعد من العلامات التي ستسجل الثورة ضد البؤس..، للتعلم في هذا الصدد ينظر جيلالي بنعمران: أزمة السكن (آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر)، تر- عبد الغني بن منصور، ENL، الجزائر، (د ت ن)، ص 11.

(5) - سليمة بودخانة: الاستعمار الفرنسي وسياسة التدمير والإبادة وتفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي، سل أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث..، المرجع السابق، ص ص 62-63.

(6) - حتى أن البنية السكنية كانت هي الأخرى ضحية للسياسة الاستعمارية، بالاستناد إلى القوانين الفرنسية التي استهدفت المجتمع التقليدي الذي سكن الخيام والتي خضعت إلى تحولات جوهرية، فبناء على عدد الخيام المسجل في منطقة الحضنة مثلا سنة 1911م وهو 2518 خيمة، والذي تراجع إلى 1466 سنة 1938م..، ينظر كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية في فترة الاستعمار الفرنسي (1840م - 1954م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 - 2011، ص 294.

وعليه، فالسكن من بين المشاكل العويصة التي أرقت الجزائريين على عهد الاحتلال الفرنسي، ففي ظل التزايد السريع للسكان بالموازاة مع السياسة العمرانية المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية في إطار ما يسمى بصناعة البناء، تم بناء 3226 عمارة بين سنتي 1919م - 1925م في المدن الرئيسية الثلاث (918 عمارة في الجزائر، 2046 في وهران، 263 في قسنطينة).⁽¹⁾

هذا وقد أخذت تلك المدن الطابع الأوربي بداية من العقد الثاني من القرن 20 م ليس بالنسبة للجانب الشكلي فقط، كذلك هو الحال فيما يخص نمط المعيشة الذي فرض على الجزائريين⁽²⁾، وهذا بعد نزوح أعداد كبيرة من الريف تجاه المدينة وما ترتب عنه من انتشار أحياء الصفيح.⁽³⁾

ولعل كل ذلك كان في ظل ما يعرف بالسوسيولوجيا الكولونيالية، حيث أنه وبعد الاحتفال المؤي تبلور الصراع بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية، والذي (= الصراع) تميّز بتركيز قوى ملكية الأرض بين يدي الكولون، في ظل تزايد أعداد الجماهير الكادحة في الريف وتسارع وتيرة ركود الرساميل نتيجة تراجع إنتاج الكروم⁽⁴⁾، وكل هذا في ظل قانون- الأهالي⁽⁵⁾ - الذي اعتبر مشؤوما.⁽⁶⁾

(1) - تم تخصيص هذه البنايات للكولون، ينظر عددي الهواربي: المرجع السابق، ص 116.

(2) - مصطفى الأشرف: الجزائر، الأمة والمجتمع، تر- حنفي بن عيسى، م و ك، الجزائر، 1983، ص ص 36- 37.

(3) - Kamel KATEB, Européens, Indigènes, et Juifs en Algérie (1830- 1962) représentations et réalités des populations, éd el-Maarifa, Alger, 2010, p278.

(4) - محمد حافظ ذياب وآخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1996، ص 303.

(5) - قانون الأهالي- code de l'indijinat (28 جوان 1881م): في إطار سياسة الزجر التي اتبعتها سلط الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين، فإن السلطات الاستعمارية قد صاغت مجموعة من القوانين، ولعل أشدها هو قانون- الأهالي- الصادر في 28 جوان 1881م، حيث تضمن القانون 41مادة خاصة بمخالفات الجزائريين لتخفيض فيما بعد إلى 21مادة ثم استكمل القانون مع سنة 1897م، وبهذا القانون فإن الإدارة الاستعمارية قد حولت لنفسها معاقبة الجزائريين من دون محكمة، وبذلك فإن هذا القانون يعتبر بمثابة الاسترقاق!، حول هذا القانون ينظر يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر، 2009، ص ص 36- 37.

(6) - Gilbert MEYNIER, L'Algérie et les Algériens sous le système colonial, Approche historico historiographique , Insaniuat, n°65-66, juillet- décembre, 2014, pp 16- 17.

فالمرحلة التاريخية بين 1927م - 1935م مرحلة صعبة للغاية، من منطلق أنها معبرٌ صعبٌ بالنسبة لمشروع المجتمع الجزائري، ذلك أن السلطة الاستعمارية التي تمثل السلطة الفعلية لفئة الكولون في الجزائر، كانت هي سيدة الموقف ولم تعد مطالب المنتخبين والنخبة تهدد شيئا في السيادة الفرنسية بالجزائر⁽¹⁾، ومما لا شك فيه، أن ذلك الاضطهاد الاستعماري قد ولد نوعا من نمو النزعة الوطنية.⁽²⁾

خاتمة الفصل الأول:

نختتم هذا الفصل من الدراسة بمجموعة من الخلاصات مثَّلت حوصلةً لما تم التطرق إليه، حيث تحيل الخلاصات والاستنتاجات المتوصل إليها إلى ممارسة إدارة الاحتلال الفرنسي إلى مجموعة من التدابير والاستراتيجيات في إطار السياسة الاستعمارية، والتي أرادت من خلالها إحكام السيطرة المطلقة على الجزائر، وقد تنوعت هذه الاستراتيجيات والممارسات خاصة في فترة ما بين الحربين.

انطلقنا في الفصل الأول من تأثيرات ح 1ع عبر تجنيد الجزائريين في حرب لم يكن لهم فيها ناقة ولا جمل، ومما لا شك فيه أن تلك الحرب قد أثرت سلباً، من منطلق هلاك العديد من الجزائريين زيادة على استخدام الجزائر كمصدر تموين للحرب، بالإضافة إلى ذلك أثرت تلك الحرب إيجابا اعتبارا من الاحتكاك الذي جرى بين المشاركين في الحرب، وهذا ما ساهم في التشبع ببعض الأفكار الجديدة التي أسهمت هي الأخرى في نمو الوعي في صفوف الجزائريين.

انطلقنا في الفصل الأول من تعدد معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وتعدد جوانبها في فترة ما بين الحربين، فبعد الحرب جاءت الإدارة الفرنسية بإصلاحات 1919م التي جسدها قانون 04 فيفري 1919م والذي عَزَزَ بمرسوم 06 فيفري، حيث جاءت تلك الإصلاحات بمنح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين وتبيان وضعية البعض الآخر من غير المتجنسين.

(1) - الطاهر عمري: النخبة الوطنية..، المرجع السابق، ص 296.

(2) - مجموعة باحثين: الأزمة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 28.

أثرت هذه السياسة على الجانب السياسي وهو ما يفسره نشاط الجزائريين تجاه الإصلاحات خاصة النخبة منهم، كما أثرت هذه السياسة اجتماعيا عبر رفضها، كونها تتعارض وتدعوا إلى التخلي عن الأحوال الشخصية، ورغم هزالة الإصلاحات (=ذر للرماد في الأعين) إلا أنها لم تنجح.

بالرغم من فشل تلك الإصلاحات، إلا أنها تركت الأثر البالغ على الحياة السياسية في الجزائر، وهذا من منطلق الآثار والتداعيات التي خلفتها على مسار النضال السياسي الجزائري، وعليه رأيت النخبة- رغم انقسامه على نفسها- في مشروع الإصلاحات حُلْمًا طالبت بتحقيقه، بالإضافة إلى أنها (=الإصلاحات) ساهمت في بروز أول تنظيم سياسي في الجزائر "حركة الشباب"، كما شهدت الحركة الوطنية نشاطا كبيرا، وهذا من منطلق الاحتجاجات والمظاهرات التي قامت في البلاد، بالإضافة إلى رفع الحجج والمطالب والعرائض إلى رئيس الجمهورية بوانكاريه، وبالموازاة مع ذلك، وظف الجزائريون الصحافة للتعريف بقضيتهم، فكل هذه الوسائل من احتجاجات وعرائض ونشاط صحفي هي من أدوات النضال السياسي، وبالتالي كانت تلك الإصلاحات مبعثا للنضال السياسي الجزائري.

كشفت تلك الإصلاحات مَكْرَ الفرنسيين، وهذا اعتبارا من أن الإصلاحات أثناء ح 1ع كانت- واعدة-، أما بعد نهاية الحرب، أصبحت تلك الإصلاحات هزيلة جدا بالإضافة إلى إبداء الفرنسيين لنوع من التراجع في تطبيق أو حتى إدخال أي إصلاح في الجزائر، وهذا من منطلق أن تلك الإجراءات هي عبارة عن- تهور-، وهو الأمر الذي ترك أثرا على الجانب الاجتماعي عبر جرح الجزائريين الذين اعتُبروا مواطنين من الدرجة الثانية.

في إطار السياسة الاستعمارية، قام الفرنسيون بإحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر التي أثرت على الحياة السياسية في الجزائر، وهذا من منطلق ظهور ج ع م ج كَرْدِ فِعْلٍ كما أثرت تلك الاحتفالات على الاستقلاليين الذين ضاعفوا من نشاطهم، وهو ما قدم القضية الوطنية، كما تم إعادة النظر في الاستعمار وأساليبه، ما أسفر عنه سلسلة من الاحتجاجات لمواجهة الامبريالية.

وفي هذا الصدد، ندد الشيوعيون باحتفالات الذكرى المئوية التي هدفت إلى جرح مشاعر الجزائريين، وعليه، تم عقد المؤثرات وتوزيع المناشير والمطويات التي تشوه صورة المستعمر، وبالموازاة مع

ذلك نشطت النخبة الجزائرية عبر تذكير الفرنسيين بمطالب الجزائريين، بالإضافة إلى تأسيس اتحادية النواب المسلمين الجزائريين في قسنطينة، التي ساهمت في ظهور العديد من الاتحاديات الأخرى، كما اغتتم الاندماجيون- الفرصة- لتدعيم مراكزهم والدعوة إلى إلحاق الجزائر بفرنسا.

أثرت الذكرى المثوية حتى على الفرنسيين أنفسهم، انطلاقا من حالة الانسداد التي آل إليها الوضع في الجزائر، اعتبارا من الأثر السيئ الذي خلفته، ولعل خوف فرنسا من حدوث انزلاقات في المنطقة، دفعها إلى القيام ببعض- الإصلاحات- حفاظا على مصالحها، حيث جاءت بمشاريع تهدف إلى إدماج بعض الجزائريين (= مشروع فيوليت ثم مشروع بلوم فيوليت).

وقد أثرت تلك المشاريع على الحياة السياسية من خلال الحراك الذي شهدته الساحة السياسية بجميع تياراتها وأطيافها، بالإضافة إلى التأثير على الحياة الاجتماعية، كون الجزائريين- رفضوا- الاندماج في- أمة- غير أمتهم، بالإضافة إلى التخلي عن الأحوال الشخصية كشرط للاندماج.

أما الجانب الاقتصادي، فقد قامت سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر على الاستيطان على اعتبار أن هذه السياسة تمثل عماد الاستعمار، كَوْنُ الاستعمار الذي ينقصه الاستيطان هو مجرد استعمار صوري، وبالتالي سعى الفرنسيون إلى ملكية الأرض في الجزائر بكل الطرق.

وفي هذا الإطار، مارس الفرنسيون كل السبل والطرق لانتزاع الأرض من الجزائريين وتحويلها إلى الكولون، ولكسب الصبغة الشرعية في هذا الإطار فقد صاغت العديد من القوانين والمراسيم والتشريعات التي تحول لها انتزاع تلك الأراضي، الأمر الذي ساهم في ترسيخ أقدام الاستعمار في المنطقة لمدة طويلة، ولعل الجانب الاقتصادي قد عُني بدرجة كبيرة في سياسة الاستعمار الفرنسي بدءا من قانون 1919م الذي ألغى قانون التعسف فيما تعلق بحق الرعي في الغابات، بالإضافة إلى وضع حد لنهب الأراضي وإلغاء الضرائب لتلغى هذه السياسة بفشل ذلك القانون.

كما أثرت احتفالات الذكرى المثوية على الجانب الاقتصادي كذلك، اعتبارا من ان تلك الاحتفالات قد نوهت بمجهودات الكولون في الاستغلال الاقتصادي، زيادة على إقامة مؤسسات ذات طابع اقتصادي خدمة للمشروع الاستعماري، وحتى مشروع بلوم فيوليت الذي جاء كمحصلة

لتلك الاحتفالات، ورغم فشله إلا أنه أثر على الجانب الاقتصادي، وهذا من منطلق أن ما جاء في المشروع من نصوص الإدماج، قد دعت إلى الإلحاق التدريجي لبعض الحرفيين والتجار والفلاحين- بالحظيرة- الفرنسية، وعليه فقد استهدفت فرنسا من هذا المشروع استنزاف شريحة من الجزائريين، والعمل على الاستثمار فيها خدمةً للمشروع الاستعماري و تدعيمًا للاقتصاد الفرنسي.

في السياق نفسه، عملت الإدارة الفرنسية على بناء اقتصاد كولونيالي من خلال تحويل الزراعة، إلى زراعة تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الاستعماري أو متطلبات- الوطن الأم-، زيادة على السيطرة على الصناعة رغم أنها حاولت القضاء على الصناعة الجزائرية تجنباً للمنافسة، وبالسيطرة على الزراعة والصناعة فإن فرنسا تكون قد وضعت يدها على التجارة خاصة منها التجارة الخارجية.

لقد لامسنا في التطرق إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر فيما بين الحربين تأثيرات اجتماعية، بدءاً من قانون فيفري 1919م الذي ترك الأثر البالغ على الجزائريين الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض، مؤيد، كَوْنُ التجنس خروجٌ من الأوضاع المزرية، ومعارضٍ، كون القانون يشترط التخلي عن الأحوال الشخصية، وفي ذلك إفراغٌ لجنسية المسلم من محتواها.

وفي السياق نفسه، أثرت الذكرى المئوية التي دامت 06 أشهر من الاستفزاز على الحياة الاجتماعية في الجزائر، اعتبار من أن ذلك الاحتفال قد أعاد صورة الاحتلال في 1830م إلى أذهان الجزائريين بجميع الآلام والتمييز والإهانات، وهذا ما فتح جروحاً قديمة، ومما تجدر الإشارة إليه أن صدى تلك الاحتفالات قد امتد في الجزائر قرابة عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وكمثال عن ذلك، نجد حوادث قسنطينة في 1934م التي امتدت إلى غاية الغرب الجزائري، كما ترك مشروع بلوم فيوليت هو الآخر تأثيرات إجتماعية، وهذا من منطلق تعليق الآمال عليه بعد دعوته إلى تجنيس بعض الجزائريين، فيما اعتبره البعض الآخر حلقة من سلسلة المراوغات الفرنسية، والتي كثيراً ما هدفت إلى كسر عزيمة الجزائريين فقط ولم تهدف إلى الإصلاح مطلقاً.

زيادة على ذلك، اتبعت فرنسا سياسة اجتماعية هدفت من ورائها إلى بسط نفوذها وتقويض أركان المجتمع الجزائري، فقد استعملت الطب كوسيلةٍ للتغلغل داخل المجتمع، وبذلك تحول التطبيق

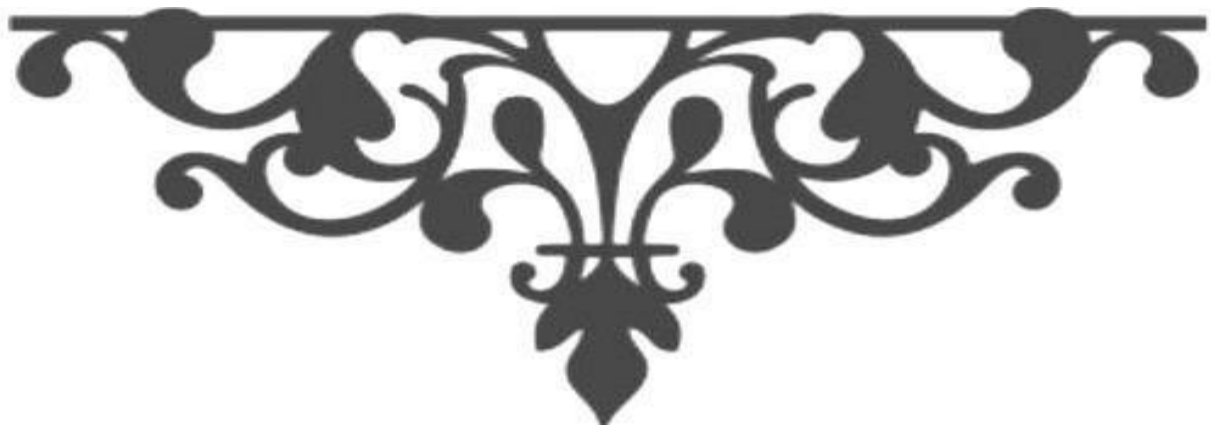
من عمل إنساني إلى أداة استعمارية، بالإضافة إلى نشر الرذائل والموبقات والآفات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، وهذا كله في ظل محاولة القضاء على الدين الإسلامي بنشر المسيحية وعمليات التبشير التي قادتها إدارة الاحتلال الفرنسي وأعدت لها العدة وجندت لها رجال الدين.



الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس 1919م - 1939م

وتأثيراتها سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا



مقدمة الفصل الثاني:

مثل الجزائر، اكتست البلاد التونسية مكانة هامة وعلى جميع الأصعدة، وهذا بالوقوف عند الموقع الجيو- استراتيجي والذي أثر هو الآخر على مسار الأحداث التاريخية التي مرت بها البلاد، وهذا من منطلق تمثيلها لهمزة وصل بين دول المغرب العربي، بالإضافة إلى كونها مفترقا للطرق، ولعل كل ذلك ساهم في اكتساب المنطقة بُعدًا تاريخياً وحضارياً.

ومثل الجزائر تعرضت البلاد التونسية للظاهرة الاستعمارية في العصر الحديث، حيث وقعت في براثن الاستعمار الفرنسي بعد تطبيق معاهدي الحماية، وفي هذا الصدد نتساءل عن معالم السياسة الاستعمارية (= نخص هنا بالذكر فترة ما بين الحربين) التي اتبعتها إدارة الاحتلال في البلاد التونسية لإحكام السيطرة؟ وكيف كانت تأثيرات تلك السياسة على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وهو ما سنعرج عليه في هذا الفصل من الدراسة، حيث خصصنا العنصر الأول لتبيان مختلف السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها فرنسا في البلاد التونسية وتأثيراتها السياسية، بينما عالجنا في العنصر الثاني السياسات نفسها وتأثيراتها الاقتصادية، بينما رصدنا في العنصر الثالث تلك السياسات وتأثيراتها الاجتماعية.

أولا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م في الجانب السياسي وتأثيراتها.

1- سياسة فرنسا بُعيد ح ع 1 وتأثيراتها على العمل الوطني:

كما سبقت الإشارة أن ح ع 1 قد أثرت تأثيرا بالغ الأهمية على مسار الأحداث في الجزائر، فإن تلك الحرب قد تركت الأثر نفسه على مظاهر الحياة في تونس⁽¹⁾، وذلك من خلال ما ترتب عن إقحام أبناء هذا الوطن في تلك الحرب، والتي لم يكن لهم فيها شأن مثلهم مثل أبناء المغرب عامة.⁽²⁾ بعد انتهاء ح ع 1، تأثرت الحركة الوطنية التونسية⁽³⁾ برياح التغيير التي حصلت في العالم والمتمثلة في دعوة الشعوب تقرير المصير والاستقلال، ومن بينها مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسن 14 الداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، كما تأثرت هذه الحركة بأهداف ومبادئ حركات التحرر العالمية ونضالات شعوب العالم من أجل الحرية.⁽⁴⁾

وبالتالي، بدأت فترة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية لامتداد هذه الأخيرة إلى الخارج خاصة في فترة العشرينات، وكان لذلك النشاط مردودٌ واضحٌ على مجريات الأحداث الداخلية.⁽⁵⁾

(1) - مثلما كانت المشاركة في هذه الحرب نقمة على التونسيين من خلال هلاك أعداد كبيرة منهم في هذه الحرب، يمكن اعتبارها - نعمة - عليهم عبر احتكاكهم بأفراد وشعوب أخرى على جبهات القتال، مما ساهم ذلك الاحتكاك في تغيير الذهنيات وتخمر الأفكار لدى هؤلاء، الأمر الذي ساهم في تبلور الوعي الوطني في ظل التفكير في مستقبل البلاد والعباد.

(2) - خلال ح ع 1 (1914م- 1918م)، تراجع النضال التونسي نوعا ما، وما يمكن تسجيله من نشاطٍ، هو مجرد اضطرابات حدثت في جنوب البلاد بين عامي 1914م و 1915م، فاستغل الفرنسيون ذلك الهدوء لاستعباد الشعب التونسي ومحاوله استئصال هويته العربية والإسلامية مع ازدياد الضغوط أثناء الحرب، إلا أن الحركة الوطنية كانت حذرة في تصرفاتها، تراقب نتائج الحرب، وظن الوطنيون أن انتصار الحلفاء- نخص بالذكر هنا فرنسا بالدرجة الأولى- سيدفعهم إلى إعطاء الاستقلال لمستعمراتهم مقابل توضيحات تلك الشعوب إلى جانبهم في الحرب..، ينظر عبد العزيز بن حمد الحسن: مختصر تاريخ البلاد التونسية-

الإنسان والأرض- (من عصور ما قبل التاريخ حتى الاستقلال)، مكتبة الملك فهد، الرياض، (د ت ن)، ص 297.

(3) - إذا ما رجعنا إلى الحركة الوطنية التونسية وقارناها بالحركة الوطنية الجزائرية فإننا سنقف عند اختلاف كبير بينهما، فبالرجوع مثلا إلى نضال الحركة الوطنية من خلال الوسائل والأهداف فإننا نلاحظ الفرق بين الحركتين، فلو رجعنا فقط إلى عدد الأحزاب المؤسسة في الجزائر وتونس فإننا ندرك ضلوع الوطنيين الجزائريين في نضالهم ضد الإدارة الاستعمارية كما أن عامل الزمن الذي طبع تلك الحركات هو الآخر قد ميّز بينها- هذا كنموذج من نماذج عديدة-، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة الاستعمار الذي يختلف بين الاستعمار الاستيطاني والعسكري المباشر في الجزائر ونظام الحماية المفروض على تونس.

(4) - أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 101.

(5) - عبد العزيز بن حمد الحسن: المرجع نفسه، ص 298.

وفي السياق نفسه، وبانتهاء تلك الحرب، باشر الوطنيون ترتيب أمورهم ومطالبهم بحيث تكون قانونية مقترنة بالحجة الدامغة، خاصة أمام الدوائر الغربية وأمام ممثلي الحلفاء والرأي العام والمسؤولين الفرنسيين في باريس، حيث وُكِّلت المهمة⁽¹⁾ إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي⁽²⁾، الذي تزعم الحركة الوطنية بعد وفاة علي باش حامبة⁽³⁾.

(1) - في إطار تلك المطالب التي نادى بها التونسيون، والتي تم عرضها على الحكومة الفرنسية عَبرَ وفدٍ لهم ترأسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي، فإن فرنسا قد لاقت تلك المطالب بنوع من المماطلة ليعود الوفد خالي الوفاض، ونستثني من ذلك نشاطه في المهجر... للتعلم ينظر، حمادي الساحلي: فصول من التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992، ص 87.

(2) - عبد العزيز الثعالبي: ولد بتونس في 05 سبتمبر 1876م من أسرة جزائرية رحلت إلى تونس منذ وقت طويل، زاول تعليمه في جامع الزيتونة حيث نهل من العلم عن مشايخ كبار أمثال إسماعيل الصفايجي، وسالم بوحاجب والمكي بن عزوز، ومع ذلك فقد شق الثعالبي طريقه نحو الفكر والسياسة بعصامية فريدة فكان من بين الشخصيات التي جمعت بين السياسة والدين، اعتبارا من أنه دعا إلى الإصلاح والتجديد والمقاومة، ولعل كل ذلك ساهم في تكوين شخصيته، والتي ساهم بها بشكل منقطع النظير في مقاومة الاحتلال الفرنسي، فقد عاش الثعالبي ناقما على الاستعمار منددا بتجاوزاته، وهو ما أدخله في صراع شديد معه ومع خصومه وحتى البعض من أصدقائه، هذا وقد ظهرت أفكار الثعالبي التجديدية في فترة مبكرة والتي كللها إصداره لجريدة سبيل الرشاد سنة 1895م، التي وُقِّمَتْ عن النشاط فيما بعد من منطلق الأفكار التي نادى بها في مقالاتها، هذه التجربة دفعت بالثعالبي إلى الهجرة إلى المشرق العربي ثم أوروبا حيث التقى بعدد السياسيين ورجال الإصلاح أمثال الشيوخ محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا، ليعود إلى تونس مع حلول عام 1902م وهو مفعم بأفكار جديدة خاض بها معركته ضد سُلْطِ الحماية الفرنسية، حيث كان له الأثر البالغ في النشاط السياسي بداية مع إضراب طلبة الزيتونة في 1910م، زيادة على ضلوعه في أحداث الزلاخ سنة 1911م، كما كان له العديد من الكتابات الصحفية وتكوين نادي القراءة الصحفي، زيادة على بعثه النشاط المسرحي في تونس هاجر مضطرا إلى المشرق مجددا عام 1923م وقد حضر المؤتمر الإسلامي بالقدس سنة 1931م، ليعود بعدها إلى تونس وأقام بها إلى وافته المنية عام 1937م... حول هذه الشخصية ينظر كلا من نور الدين الدقي: حركة الشباب التونسي، منشورات م أ ت ح و، تونس، 1999، ص ص 239-240، وكذلك أحمد الطويلي: الزعيم عبد العزيز الثعالبي - مسيرة نضاله الفكري والسياسي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2012، ص ص 22-23.

(3) - علي باش حامبه: ولد بتونس سنة 1876م ينحدر من أسرة تركية عريقة، زاول تعليمه بالمعهد الصادقي الذي أظهر فيه نوعا من النباهة والذكاء من خلال قدرته على الاستيعاب والاجتهاد في العمل، فبعد حصوله على شهادة ختم الدراسة بتلك المدرسة تولى مهمة إدارتها بصفة وكيل عليها، فقام بالعديد من الإصلاحات لتطوير المعهد، حيث عمل جاهدا لتسجيل العقارات التابعة لأمالك المعهد حتى يضمن السير الحسن والاستمرارية له، وبعد ذلك اعتزل الإدارة وتَفَرَّغَ للتحضير للإجازة في القانون وخدمة قضية بلاده بالرغم من العروض المغربية، ليترك رباح السياسة بداية مع ق 20م من خلال رفع عريضة في المؤتمر الاستعماري بمرسيليا المنعقد في 1906م، ساهم في إصدار جريدة "التونسي"، وفي خضم ذلك نفى إلى مرسيليا سنة 1912م، ليسافر بعد إلغاء أمر النفي إلى إسطنبول حيث مكث فيها إلى أن توفي سنة 1918م، حول هذا الشخصية ينظر، الصادق الزمري: أعلام تونسيون، تق وتر - حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص 141 وما بعدها.

في خضم تلك الأحداث، سافر الثعالبي إلى باريس في جوان 1919م أين بدأ نشاطه السياسي التوعوي، وهذا عبر العديد من النشاطات كإلقاء الخطب والمحاضرات وصياغة المقالات في الصحف والجرائد العربية وحتى- الفرنسية-، وهناك التقى بالزعماء من الوطنيين والثائرين لتتخمر الأفكار، وهناك - أصدر كتاب تونس الشهيدة⁽¹⁾ - للتعريف بالقضية التونسية.

ولعل ذلك النشاط، بالإضافة إلى ما جاء في الكتاب قد تركا الأثر البالغ في نفوس الوطنيين التونسيين الذين تحمسوا لأفكاره وتبنوا المطالب الوطنية التي نادى ب⁽²⁾:

* إنشاء مجلس تشريعي تكون الحكومة مسؤولة أمامه.

* إنشاء مجالس محلية وبلدية منتخبة.

* إقامة سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية.

* نشر التعليم وتعميمه.

* ضمان الحريات العامة لكافة المواطنين.⁽³⁾

(1) - بالنسبة لهذا الكتاب، فقد صدر باللغة الفرنسية تعريفاً بالقضية التونسية كما سبق وأن أشرنا، والحدير بالذكر أن هذا الكتاب الذي يخلو من ذكر اسم مؤلفه كثيراً ما يُنسب إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي، فلم يكن هذا الكتاب الصادر في 212 صفحة خلافاً للرأي السائد من إنتاج الثعالبي، بل يعتبر الكتاب مجهداً وثمرتاً لمساهمة العديد من الشباب التونسي، وفعلاً فإن زعيم الحركة الوطنية التونسية الشيخ الثعالبي قد شرع في باريس بمعية أحمد السقا وكثير من الشباب أبرزهم علي كاهية وحمودة المنستيري والصادق الزمري، وبالاعتماد على التقارير التي تم إرسالها من تونس في الإعداد لهذا المؤلف، حيث أن هذا الكتاب كان موجهاً إلى الرأي العام الفرنسي على وجه الخصوص تعريفاً بالقضية التونسية، ونظراً إلى أن الثعالبي كان يجهد اللغة الفرنسية فإن أحمد السقا هو من قام بتحريره بالفرنسية، وبالتالي كانت مساهمة المحامي أحمد السقا أبرز من مساهمة الثعالبي في الكتاب الذي عادةً ما ينسب إلى هذا الأخير، وللاشارة فإن الكتاب قد حمل أفكاراً - جياشة - مما زاد من حماس الوطنيين ولذلك فإن هذا الكتاب قد تعرض للحجز والمصادرة ما إن ظهر في فرنسا..، للتفصيل في قضية كتاب تونس الشهيدة ينظر كلا من الصادق الزمري: المصدر السابق، ص 17، وكذلك علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية، تر- عبد الحميد الشابي، منشورات بيت الحكمة، تونس، 1999، ص ص 225-226.

(2) - عبد العزيز بن حمد الحسن: المرجع السابق، ص 299.

(3) - يمكن القول أن هذه المطالب معتدلة في عمومها، من منطلق أنها طالبت بمجموعة من الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي والقضائي، وما يمكن أن نلاحظه من خلال هذه المطالب هو حلولها من المطالبة بالاستقلال أو حتى الإشارة إليه، ولعل السبب في ذلك راجع إلى توجهات الوطنيين التونسيين الذين أرادوا- العمل تحت راية الفرنسيين- أم أنه يرجع إلى خوف هؤلاء الوطنيين من الاصطدام مباشرة مع سلطات الحماية الفرنسية أم أن الظروف غير مواتية.

وفي السياق نفسه، فإن الشيخ عبد العزيز الثعالبي قد ألقى خطابا أفضى فيه بكلمات تميزت بنوع من- الحماسية- على رفاقه من الوطنيين التونسيين في فيفري 1920م وضح فيه عدم المطالبة بإلغاء نظام الحماية كما سبقت الإشارة، وما يجب إقامته هو حزب ذو طابع سياسي تتم المطالبة من خلاله بإقامة دستور خاص بتونس، وهو الشيء الذي استحسنه رفاقه.⁽¹⁾

1-1 تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي⁽²⁾:

بداية نتساءل، هل كانت الأمة التونسية تنتظر ببساطة، المكلفين باليقظة القومية ليقظوها من غفلتها؟ أم أنها كانت تواصل عملها وحركتها من تأكيد ذاتها والدفاع عن كيانها منذ زمن؟ مما لا شك أن التواصل أمر واقع في السعي إلى تأكيد شخصية الكيان الموجودة بصفة غير مرئية في أحداث الماضي، ليتم بلوغ درجة متقدمة من النضج بعد ح ع 1، وذلك اعتبارا مما يعرف بالأداة النضالية المتطورة، وهي الحزب السياسي الذي سيعمل على إحياء الرموز الجماعية للأمة وعلى احتواء مطالبها واندفاعها لضمان تأطير وتوجيه مدروس لما تتطلع إليه.⁽³⁾

(1) -Habib BOULARES, histoire du la Tunisie – les grandes dates de la préhistoire à la révolution-, éd- Cérès, Tunis, 2001, pp 551- 552.

(2) - يمكن القول أن الحركة الوطنية التونسية قد ظهرت بداية مع فرض الحماية الفرنسية على تونس، ولكن هذه الحركة لم تصل إلى اعتبارها حركة وطنية في سياق مفهوم واضح المعالم، وأن ما وُجدَ من جهد لا يرتق إلى المستوى الذي يمكن التعبير على أنه حركة مهيكلية، وما كان فهو مجرد- نضال سياسي- تزعمته شخصيات ذات توجه عربي إسلامي، وفي السياق نفسه، لا يمكننا إغفال التنظيم الذي ظهر آنذاك والذي اصطاح على تسميته بحركة الشباب التونسي التي تعتبر أول تنظيم أخذ على عاتقه مجابهة سلط الحماية الفرنسية متأثرة في ذلك بمختلف الحركات العالمية كحركة تركيا الفتاة ومصر الفتاة وغيرها من التنظيمات، ولعل نشاط هذا التنظيم- أي حركة الشباب التونسي- قد اتخذ منهجا في النضال من خلال نشاطه المستوحى من مطالبه ودعواته الإصلاحية التي قام بها هؤلاء الشباب الذين اتحدوا في إطار منظمة عرفت بالحاضرة وكانت لسان حالها جريدة الحاضرة التي اتخذت اسم ذلك التنظيم، وكان من بين مطالب حركة الشباب مسألة إصلاح التعليم إلى جانب الاهتمام بالحالة الاقتصادية عبر الاهتمام بالتعليم الصناعي والزراعي، زيادة على الاهتمام بالقضاء، وقد أشرنا إلى هذه النقطة كتمهيد للحزب الدستوري الحر، اعتبارا من حالة جمود حركة الشباب عام 1914م والركود الذي عرفته الحركة الوطنية التونسية خلال ح ع 1..، ينظر كلا من نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 52، وكذلك كرمال صموت: الاستعمار الرأسمالي الفرنسي وحركة الشباب التونسي (1881م-

1914م)، تر- عبد الحليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع 1، تونس، جانفي 1974م، ص 72.

(3) - سعيدة بحيرة: فكرة الأمة التونسية مدلولها وتجلياتها، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس 1، تونس، 1998- 1999، ص 119- 120.

وفي ظل ذلك، تشكلت القومية الجديدة- ليس المقصود بالقومية هنا منظمةً جماهيرية مهيكلة بل حزبا نخبويا لم يكن يختلف حين تأسيسه عن حركة الشباب التونسي- التي تأسست في ربيع 1919م، والتي ضمت إلى جانب عبد العزيز الثعالبي، أحمد الصافي⁽¹⁾ وحسن قلاطي⁽²⁾ وقدماء أنصار علي باش حامبه بالإضافة إلى وجوهٍ جديدةٍ جُنِدت من بين المحامين والصحفيين والأطباء.⁽³⁾

وفي خضم ذلك كله، زيادة على ظرفية ما بعد ح 1 وانعكاساتها على الحالة الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾، بالإضافة إلى الضرائب وارتفاع أسعار المواد الأساسية وإعادة تطبيق سياسة استعمار الأراضي واستفحال ظاهرة التمييز العنصري، فكرت النخب في طريقة استئناف نشاطها السياسي الداخلي وبلورة مطالبها وتنويع أساليب عملها، قصد تأطير نضالات الشعب التونسي.⁽⁵⁾

(1)- أحمد الصافي: سياسي تونسي، ولد بتونس العاصمة في الفاتح من جانفي 1882م من أسرة تونسية، زاول تعليمه في المعهد الصادقي لينتقل فيما بعد إلى باريس لإتمام مشواره التعليمي في كلية الحقوق، وتحصله على الإجازة في القانون، دخل سلك المحاماة بداية مع 1909م، ويعتبر أحمد الصافي كغيره من الشخصيات التونسية التي لم تمنعه مزاولته للمحاماة أو نشاطه الحقوقي من الضلوع في السياسة خدمةً لوطنه، حيث كان من أبرز المؤسسين للحزب الدستوري الحر (= سكرتيره)، فإلى جانب النشاط السياسي، فقد كان لهذه الشخصية الأثر البالغ في الصحافة التونسية بكتابه عديد المقالات التي عرّف من خلالها بقضية بلده، أُوِّمَّ بجمع التبرعات لثورة الأمير عبد الكريم الخطابي..، حول شخصية أحمد الصافي ينظر محمد كراغل: المرجع السابق، ص 39.

(2)- حسن قلاطي: ولد ببوغاري في الجزائر سنة 1880م، ينحدر من أسرة جزائرية استقرت بتونس مع بداية الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، نشأ حسن في وسط برجوازي، حيث حرص والده علي بن أحمد على إعطائه ثقافة عربية متينة ولذلك فقد أدخله جامع الزيتونة لينتقل فيما بعد إلى معهد كارنو أو ما يعرف بمعهد سان لويس، حيث تحصل منه على شهادة البكالوريا ليسافر بذلك إلى فرنسا لإكمال الدراسة هناك وبالضبط في مدينة تولوز إلى أن تحصل على الإجازة في المحاماة ليصبح بذلك أحد رواد المحاكم البارزين، ومع ذلك لم يمنعه نشاطه من الانخراط في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية وخاصة مشاركته الفعالة في جريدة التونسي - la Tunisien والتي نادى من خلال مقالاته فيها بضرورة إصلاح القضاء، كان له العديد من المواقف على غرار موقفه من الحرب العثمانية الإيطالية في ليبيا وحادثة الزلاج ومقاطعة الترامواي وهو ما دفع بسلطات الحماية إلى إصدار أمر الإبعاد في حقه، عاد إلى تونس بعد رفع قرار الإبعاد وترأس الجمعية الخلدونية، كانت له مساهمة فعالة كذلك في إنشاء الحزب الحر الدستوري القديم، ونظرا لحوضه غمار المجادلات السياسية فقد عاد في جوان 1955 حاملا الحكم الذاتي الذي سيتحول فيما بعد إلى الاعتراف بالاستقلال، توفي في 1966م، ينظر الصادق الزمري: المصدر السابق، ص 333 وما بعدها.

(3)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية..، المرجع السابق، ص 222.

(4)- زين العابدين السنوسي: لطائف العرب، مطبعة العرب، تونس، 1924، ص 294.

(5)- خولة لعرج: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية- مقارنة- (1881م-1964م)، منشورات م أ ت ح و، تونس،

ومع مطلع القرن العشرين تعددت اللقاءات بين الوطنيين التونسيين، وعليه، تكثفت المشاورات من أجل تحديد برنامج⁽¹⁾ بينهم يكون أساسا للحزب المقبل، وسرعان ما وقع الإعلان عن تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي، والذي يعتبر أول حزب وطني بالمعنى الحديث، اعتبارا من أن التنظيمات السابقة لم ترق إلى الشكل الحزبي الكامل.⁽²⁾

وبالتالي يمكن القول أن تأسيس الحزب الدستوري التونسي القديم، كان مولودا لمخاض عسير وكفاح طويل للوطنيين التونسيين⁽³⁾ ونتيجة من نتائج العمل السياسي والفكري في المراحل التي سبقت تأسيسه، حيث أن الحزب المذكور استطاع الوصول إلى مرحلة متطورة من العمل السياسي والوطني، وأخذ على عاتقه مهمة الكفاح وتزعمه للحركة الوطنية في القطر التونسي آنذاك.⁽⁴⁾

(1) - قام الحزب على مبادئ أهمها الوحدة ونبذ الفرقة، بالإضافة إلى التضحية في سبيل الوطن والدفاع عنه...، ينظر الملحق الخاص ببرنامج الحزب الدستوري القديم، أو م ت و: قسم الحركة الوطنية، ب- أ- 4، و 1.

(2) - بالموازاة مع تواجد العديد من التنظيمات السياسية التي لم ترق إلى القول بأنها أحزاب بمعنى الكلمة وما يتضمنه الحزب من هيكلية وتنظيم وبرامج...، فإنه وجب علينا الإشارة إلى الحزب الذي تمخض عنه الحزب الدستوري الحر وهو الحزب التونسي، حيث ترجع بوادر وبواكر نشأته إلى الاجتماعات الأولى التي عقدت في تونس العاصمة بداية من ربيع 1919م، حيث ضمت تلك الاجتماعات نخبة من الوطنيين التونسيين- وهم أنفسهم من ساهموا في تأسيس الحزب الدستوري الحر فيما بعد-، ولهذا فإن فضل منشطيه يكمن في السعي إلى تجديد العهد مع العمل الوطني، وبالتالي فإن هؤلاء قد أكدوا في اجتماعاتهم المنعقدة على ضرورة وضع دستور يضمن حقوق المواطن التونسي، كما أرسلوا مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن أكدوا فيها على حق تقريرهم لمصيرهم، غير أن الحزب فشل في كسب القضية إلى صفة بعد خيبة الأمل التي تلقوها من الرئيس الأمريكي ويلسن بعدم تدخله في المسألة، من منطلق أن القضية هي قضية داخلية تمس فرنسا، وفي خضم ذلك عمل أعضاء الحزب على كسب تأييد الأحزاب اليسارية الفرنسية وراهنوا على تفهمها لمطالبها، ولبلوغ تلك الغاية كلّف الحزب بداية مع شهر أفريل 1919م أحمد السقا بتمثيله في باريس، وقد شرع في الاتصال بالصحف وبعض الأوساط المنتسبة للحزب الاشتراكي، وقد التحق به عبد العزيز الثعالبي في شهر جويلية من عام 1919م...، حول هذه النقطة وللتعمق فيها ينظر خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 59- 61.

(3) - زيادة على العمل الوطني الذي سبق وأن ذكرناه، فيمكن إضافة إلى تلك النقاط المذكورة، انهزام اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية، الأمر الذي أدى بالوطنيين التونسيين ومنهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، إلى تغيير الإستراتيجية المتبعة في النضال، حيث دعا هذا الأخير الوطنيين التونسيين إلى الدخول في معركة مع الاستعمار، تتعمد على المطالبة بدستور يضمن حق التونسيين في تسيير شؤونهم...، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، أحمد خالد: عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي، الدار العربية للكتاب، (د م ن)، 2001، ص 148.

(4) - André RAYMOND et Jean PONCET, la Tunisie, éd- presses universitaire de France, Paris, 1^{er} éd, 1961, p 55.

كما لا يمكن إهمال التراكمات الكثيرة التي ساهمت في تأسيس حزب الدستور، والتي كان من أبرزها الكلمة التي ألقاها شيخ الجامع الأعظم الصادق النيفر⁽¹⁾ أمام المقيم دي كاستيون سان فيكتور DI QUESTION Saint Victor⁽²⁾ بمناسبة قدومه إلى تونس، وقد تحول خطاب النيفر إلى خطاب حماسي في شكل احتجاج صارم على سياسة فرنسا في جميع المجالات.

وفي خضم ذلك الاحتجاج، طالب النيفر بأخذ الاعتبار بالمطالب الوطنية زيادة على المطالبة بمنح البلاد دستورا خاصا بها⁽³⁾، وقد قام هذا الأخير برئاسة وفد إلى الباي محمد الناصر⁽⁴⁾ لتقديم المطالب الدستورية، هذا وقد سافر في الوقت نفسه الشيخ الثعالبي إلى باريس من أجل تقديم برنامج حزب الدستور إلى رئيس مجلس النواب ومجلس الشيوخ والذي تضمن مجموعة من المطالب ذات الطابع الإصلاحية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي.⁽⁵⁾

في هذا الإطار، اتخذ الحزب من بعض الجرائد الوسيلة الفعالة لسطر رغبات الأمة، زيادة على إبلاغ دعايته إلى مختلف طبقاتها، فكان إطلاق عدته ظاهرة انتصارٍ دفعت العناصر الحية إلى مساندة

(1) - الصادق النيفر: (1883م- 1938م) ولد محمد الصادق ابن محمد الطاهر ابن محمود النيفر بتونس، حفظ القرآن على يد والده والتحق فيما بعد بجامع الزيتونة ونهل من العلم على يد مشايخها، وبحصوله على شهادة التطويح أصبح مدرسا بالزيتونة، انخرط في سلك السياسة حيث كان من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، وكتيجة لنشاطه عوقب بالتوقيف عن التدريس رغم محاولات الشيخ بيرم إلا أن سلطات الحماية اعتبرت النيفر دستوريا وهو ما يتناقض مع التدريس، وبذلك تفرغ للكتابة والمطالعة لترك مجموعة من المؤلفات الغزيرة إلى غاية وفاته..، حول شخصية الصادق النيفر، ينظر كلا من محمد بن محمد الحجوي: فتح الملك العلام في تراجم بعض علماء التيجانية الأعلام، تر- أنور ترفاس، مؤسسة ناشرون، بيروت، (د ت)، ص 365 وما بعدها، وكذلك محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص 79-80.

(2) - دي كاستيون سان فيكتور - Di Question Saint Victor: عيّن مقيما عاما على تونس بالنيابة خلفا لإيتيان فلاندا- Étienne Flandin وذلك بعد عطلة مرضية حضي بها بعد أن انتقل من تونس إلى باريس...، ينظر أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881م- 1956م)، تر- حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986، ص 503.

(3) - André RAYMOND et Jean PONCET, Op- Cit, p 56.

(4) - محمد الناصر باي: (1855م- 1922م)، ولد بتونس، التحق بالمعهد الصادقي أين كان له إقبال على العلم، تزعم تونس بعد اعتلائه سدة الحكم في 1906م، أبدى نوعا من المؤازرة لحزب الدستور الحر ونصرة الوطنيين التونسيين.

(5) - ANT, sér MN, car 25, dos 3, doc 15, (1920)

الحزب والالتفاف حوله، ولم تكن أعمال الحزب محصورة فيما وقع التعرض له فقط، بل اجتهدوا من أجل تحقيق رغبات الشعب بواسطة الاتصالات والوفود.⁽¹⁾

هذا، وقد استمر الوطنيون التونسيون في تكثيف نشاطهم السياسي، معتمدين في ذلك على الدعاية في كل الأماكن، بالإضافة إلى محاولات التوعية عبر الصحف والمجلات والجرائد⁽²⁾ العربية منها وحتى الأجنبية، إلى جانب الخطب والمحاضرات للتعريف بقضيتهم، وقد بعث هؤلاء شكوى إلى بعض المنظمات العالمية، وكذلك إلى المقيم العام في تونس والبرلمان الفرنسي.⁽³⁾

1-2 هيكلة الحزب الدستوري الحر وبرنامجه:

بالموازاة مع تلك الدعاية التي قام بها الوطنيون التونسيون، كان الحزب الدستوري⁽⁴⁾ قد بدأ في الانتظام والتهيكل وتعيين القيادات خاصة بعد الإفراج عن الثعالبي⁽⁵⁾، وقد تضمنت اللجنة التنفيذية الثانية 24 عضوا وعُهدَ بالأمانة العامة إلى أحمد الصافي.⁽⁶⁾

ولإن ضمت القيادة الدستورية عناصر عديدة ذات تكوين زَيْتُونِي (= نسبة إلى التنشئة العلمية بجامعة الزيتونة)، إلا أنهم كانوا بعيدين عن التقليدية على اعتبار سيرهم في خط الشباب التونسي لما

(1) - أحمد بن عامر: تونس عبر التاريخ منذ أقدم العصور إلى إعلان الجمهورية، مكتبة النجاح، تونس، 1960، ص 347.

(2) - اعتمد الوطنيون التونسيون الكتابة في المجلات للتعريف بقضية وطنهم، وفي هذا الصدد نذكر مقالا مستفيضا للشيخ الثعالبي في جريدة الوادي المصرية- عقتب عليها جريدة الجامعة العربية- تمحور حول الحركة الاستقلالية في تونس، حيث جاء في هذا المقال: "ليست البلاد التونسية من الممالك الذاتية التي أضاعت استقلالها واندجحت في غيرها من الأمم ..، وإنما هي من الأمم التي تمتعت بالاستقلال من عهد ضحى الإسلام، وحافظت عليه محافظة شديدة خلال هذه القرون الطويلة، فقد كانت هي وغيرها من بلاد إفريقيا الشمالية من العهد الأول للإسلام ولاية متحدة تابعة للخلافة الأموية في دمشق، ولم تخضع لهذا النظام إلا خمسين سنة"، ولعل في ذلك تذكير بنعمة الاستقلال التي كانت تنعم بها المنطقة، زيادة على محاولة إثارة حماس الوطنيين بصفة خاصة والتونسيين بصفة عامة..، ينظر جريدة الجامعة العربية، ع4، 14 رجب 1353هـ/ الموافق ل23 أكتوبر 1934 م

(3) - محمد صالح الجابري وآخرون: تاريخ الأدب التونسي الحديث والمعاصر، بيت الحكمة للنشر، تونس، 1993، ص41.

(4) - أخذ هذا الحزب تسمية الدستور نسبة إلى دستور 1861م، والذي توقف العمل به بعد تجربة قصيرة لكنه أصبح رمزا وسابقة لوطنية تبحث لنفسها عن مستندات تاريخية، زيادة على اعتبار أن الدستور كان عنوانا لبرنامجهم.

(5) - ANT, sér MN, car 25, dos 3, doc 12, (1920) -⁽⁵⁾

(6) - علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 276-277.

قبل الحرب، كما أن قادة الحزب، لم يكونوا مناهضين لكل تجديد، ولكنهم كانوا يهدفون في نطاق النزعة الإصلاحية التونسية إلى التوفيق بين الإسلام والعالم العصري.⁽¹⁾

أما بصدد الانتماء الاجتماعي لقيادة الحزب الدستوري الحر، ودائما في إطار الهيكلية العامة للحزب، فإلى جانب الفئة الزيتونية التي تحدثنا عنها سابقا، فإننا نفكر بالأساس في الطبقة التي كانت تشكل الحزب كذلك، والتي هي في الأساس طبقة برجوازية، وهو ما أدى إلى اصطباغ الحزب بصبغة الارستقراطية، وإن كانت هذه الفئة تمثل قلة قليلة، والتي كثيرا ما حاول الحزب إخفاءها.⁽²⁾

وبالموازاة مع ذلك، فإننا نلمس وجود بعض الأعضاء الذين يميلون إلى الاعتدال واتباع سياسة التعاون مع الفرنسيين، حيث راسل علي كاهية الشيخ الثعالبي بقوله أنه: " يجب أن تقنع الرأي العام الفرنسي بوجوب تغيير حالتنا إما بمحو المؤسسات القائمة أو بإحداث إصلاحات جذرية"، كما راسله الشيخ صالح بن يحيى نحو قوله: "إن التونسيين وبمجرد أن سمعوا بانتهزام الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي ربطوا به قضيتهم، انهارت معنوياتهم وتلاشى حماسهم لمبادئهم وهجروها...".⁽³⁾

وفي إطار برنامج الحزب الدستوري، فإنه يتوجب علينا أن نذكر الأهداف البعيدة التي يصبوا إليها الحزب والتي ترمي إلى إخراج البلاد التونسية من نير الاستعمار والاستعباد، وتحسين مستوى معيشة التونسيين في ظل تمتعهم بكامل الحقوق، ولتحقيق هذه الغاية، فإن الحزب قد عمل بكل ما أتيح له من وسائل، كما اجتهد في وضع دستور يضمن للتونسيين حكمهم الذاتي وتسيير شؤونهم طبقا لمبادئ العدل المتبعة من طرف الشعوب - المتمدنة-.⁽⁴⁾

هذا، وقد ركَّز البرنامج الذي دعا إليه الحزب الدستوري على تأسيس مجلس تشريعي وتأليف حكومة تونسية بحتة، زيادة على دعوة هذا الحزب إلى تكوين جيش وطني، وفي خضم المطالب التي

(1) - علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 278.

(2) - André RAYMOND et Jean PONCET, Op- Cit, p 57.

(3) - يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919م - 1934م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ بجامعة الجزائر، الجزائر، 1985 - 1986، ص 52.

(4) - يوسف مناصرية: المرجع نفسه، ص 58.

دعا إليها الحزب في إطار برنامجه لمجاهة الاستعمار، فإنه طالب كذلك باسترداد الأراضي التي تمت مصادرتها من طرف سلطات الحماية الفرنسية، وفتح باب التوظيف أمام التونسيين.⁽¹⁾

وفي السياق نفسه، إلتمز الوطنيون الأعضاء في الحزب بفصل السلطات بعضها عن بعض، وحصرت السلطة في العائلة الحسينية، بالإضافة إلى ضمان الحريات الشخصية في المسكن والاجتماع والملكية والقول والكتابة والنشر، كما دعا الحزب إلى جعل هذه المطالب حقوقا مقدسة لجميع التونسيين باعتبارها أداة لتحقيق الرقي والازدهار⁽²⁾ وتمثل هذه المطالب⁽³⁾ في:

* تأسيس مجلس تشريعي من التونسيين والفرنسيين ينتخب انتخابا عاما، على أن يكون له الحق في النظر بميزانية الدولة وتشريع القوانين الداخلية.

* تكوين حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

* الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

* إعطاء الأولوية للتونسيين في سائر الوظائف، إذا توفرت فيهم الشروط التي تجب على الفرنسي.

* المساواة في أجور التونسيين والفرنسيين.

* تأسيس مجالس بلدية منتخبة. * التعليم الإجباري.

* إشراك التونسيين في حق شراء الأراضي العائدة لإدارة الفلاحة أو أملاك الدولة.

* حرية الصحافة والاجتماعات.⁽⁴⁾

ولعل هذه المطالب قد دلت على تقهقر المرحلة الأولى من تأسيس الحزب⁽¹⁾، حيث يتضح لنا مليا أنها لم تُقدّم على هذه الصفة، إلا لأنها كانت استغلالاً لوفدٍ أخذ على عاتقه الدفاع عن الوقف

(1) - غيلان سمير طه التكريتي: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين (1918م - 1939م)، مجلة آداب الفراهيدي، ع13، ديسمبر 2012، ص 190.

(2) - تم تقديم نسخة من هذه المطالب إلى رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيتها، لإحالتها على لجنة المستعمرات وبلاد الحماية لدراستها، للتعمق في هذا الصدد ينظر، (sd)، CND, sér MN, A-5-51, doc 7.

(3) - يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 59.

(4) - محمد يوسف نحلة: تطور الحركة الوطنية التونسية (1881م - 1956م)، رسالة ماجستير في الدراسات القومية والاشتراكية، فرع الدراسات التاريخية، الجامعة المستنصرية، العراق، 1980 - 1981، ص ص 87 - 88.

الأهلي، وفعلاً، عاد الوفد من باريس⁽²⁾ دون الحصول على شيء إلا إلغاء مشروع فلاندا في الوقف والقرض⁽³⁾، ليتوجه وفدٌ جديدٌ في ديسمبر من العام 1920م رجع هو الآخر خالٍ الوفاض⁽⁴⁾.
وعليه، فإن أهم ما ميّز الحزب اعتماده على المطالبة وطُغيان الطابع الإصلاحية، وهذا أمرٌ جليٌّ بحكم طبيعة الزعامات وقيادة الحزب التي يميل أغلب أعضائها إلى التيار الإصلاحية، ولعل هذه الفئة، راهنت دوماً على كسب تأييد الأوساط الديمقراطية الفرنسية لتحقيق برنامجها الذي عُدّل في كثير من الأحيان، ليتحلى في النهاية عن كثير مما جاء في كتاب تونس الشهيدة⁽⁵⁾.
وفي سياق الحديث، تميزت سنوات ما بين 1920م إلى 1925م بتعاقب عدة وفود على باريس، بغرض رفع المطالب التونسية إلى الحكومة الفرنسية والدفاع عنها، والتي اصطدمت بقوة

(1)- قدم الأستاذ يوسف مناصرية شرحاً مستفيضاً لتلك المطالب من خلال تقديم محاولة لاستقراءها، حيث اعتبرها مطالباً واقعية، هدفت إلى الرجوع بالحماية الفرنسية إلى الالتزام بما جاء في معاهدة باردو في ظل تصلب سلطات الحماية في موقفها، ولم تكن لها أدنى إرادة في الاطلاع على تلك المطالب، حيث عبّر عن ذلك الأمر، الاشتراكية الفرنسية أندري ديران أنجليفيل- André Duran ANGLIVIEL نحو قوله: "...إنه من الأنفع أن ننظر ملياً في المطالب الدستورية التي يطالبنا بها التونسيون حتى تتمكن من مناقشتها، فهم قابلون بإطار الحماية، وبعبارة أوضح، هم ملتزمون بالواقع ويقفون في مجمل القول عند حدود كيفية التعاون مع سلطة الحماية"، للتدقيق في مسألة المطالب التي أقرها الحزب الدستوري في برنامجه، ينظر يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 65.

(2)- لم تكتفِ حكومة الحماية الفرنسية بالرد على ذلك الوفد بالتماطل فقط، وهي السياسة المتبعة من طرف فرنسا تجاه لوائح وعرائض ومطالب الوطنيين في المغرب العربي بصفة عامة، بل إنهما تعسفت تجاه ذلك الوفد، حيث قامت بإلقاء القبض على الشيخ عبد العزيز الثعالبي في باريس، وبعدها تم نقله إلى تونس، ليُودَع السجن العسكري بتهمة التآمر على أمن الدولة، ليطلق سراحه عقب الحكم القضائي الصادر في 01 ماي 1921م...، للاستزادة ينظر عبد العزيز بن حمد الحسن: المرجع السابق، ص 301.

(3)- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط6، 2003، ص 61.

(4)- نفصّل في مسألة الوقف والأموال ومشروع فلاندا في قضية مصادرة الأراضي الزراعية في العنصر الثاني من هذا الفصل من الدراسة.

(5)- حفيظ طباي: الحزب الحر الدستوري التونسي (1934م-1938م)، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2001، ص 54-55.

المعارضة من لَدُنِ الكولون⁽¹⁾، كما اعتمد الحزب في هذا الصدد على التقرب من الباي ومحاولة نقل مطالبهم إليه لتبنيها أمام حكومة الحماية.⁽²⁾

1- 3 منعرج 1922م و انقسام الحزب الدستوري:

أمام النشاط المتنامي للحركة الوطنية التونسية والتفاف الجماهير حولها، راهنت سُلْطُ الحماية الفرنسية على محاولة إضعاف تلك الحركة، والتي أصبحت تشكل تهديدا لكيانها في المنطقة، مركزة في ذلك على النزعة- المتطرفة- في الحزب من معتدلين وبرجوازيين وصناعيين وموظفين..، التي كان يُرجى الابتعاد عنها⁽³⁾، فإلى جانب ما كانت تصبوا إليه سلط الحماية كمحاولة منها لزعزعة كيان الحركة الوطنية التونسية، نجد أنه قد برزت أعراض التصدع على الحزب الذي كان يمثل تلك الحركة وخاصة بعد الأزمة⁽⁴⁾ التي عصفت به وأدت إلى انقسامه.⁽⁵⁾

وفي خضم هذه الأحداث، ظهرت بوادر الخلاف والشقاق بين من تمسك بما تم ذكره سابقا من مطالب، إقرارا لما جاء في كتاب تونس الشهيدة، وبين من كان يرضى بالإصلاحات التي جاءت بها سلط الحماية الفرنسية، وهو ما أفضى إلى انفصال الشق الأخير عن الكتلة الأولى، والذي رضي بتلك الإصلاحات.⁽⁶⁾

(1)- أحمد خالد: المرجع السابق، ص 151.

(2)- Habib BOULRÉS, Op- Cit, p 553.

(3)- الأزهر الصخراوي: مخطوط السياسة الاستعمارية الفرنسية بتونس من برنار روا إلى شارل سومانييه (1881م-1956م)، دار المسيرة للنشر، تونس، 2018، ص 137.

(4)- في هذا الموقف، وجدت الحركة الوطنية التونسية نفسها تمر بمراحل ومحطات لا تحسد عليها، بالرغم من النشاط المكثف الذي قام به الدستوريون، لتمكين هياكل الحزب من الضلوع في السياسة والتعريف بمطالبه، وفي ظل ذلك تم تعيين المقيم العام سان لوسيان- Saint Lucien والذي استقبل ما يسمى بلجنة الأربعين (= أربعين عضوا) بزعامة أحمد الصافي الذي قدم إليه المطالب الدستورية.

(5)- Hedi SAIDI, histoire Tunisienne, pré- Bernard DOUMERC, éd- l'Harmattan , 2014, p192.

(6)- شايب قدارة: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب (1934م-1954م) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 101.

وقد حصل الانقسام في الحزب بتشجيع من الإقامة العامة بعد انضمام كل من المحاميان محمد نعمان⁽¹⁾ وحسن قلائي من أجل تأسيس حزب جديد هو الحزب الإصلاحية⁽²⁾، وكان الحزب الجديد يؤخذ القادة الدستوريين على عجزهم عن تكييف برنامجهم وفق ظروف البلاد⁽³⁾، هذا وإن لم يرفض الحزب فكرة منح دستور للبلاد، فإنه كان يراها هدفا بعيدا لا يمكن بلوغه إلا بمراحل متتالية.⁽⁴⁾

وفي خضم هذا الانقسام الذي نتج عنه تأسيس الحزب الإصلاحية، تم خروج فرحات بن عياد ممثل الحزب الدستوري في باريس عن صفوف هذا الحزب، ليكوّن عند رجوعه إلى تونس حزبا سماه بالحزب الدستوري المستقل، ولكن سرعان ما اختفيا هذين الحزبين على اعتبار أنهما كانا بمثابة هيئة أركان دون جنود.⁽⁵⁾

(1) - محمد نعمان: (1872م-؟؟؟؟)، ولد محمد نعمان بتونس، دخل المدرسة الفرنسية في بادئ الأمر لينتقل بعدها إلى فرنسا لإتمام دراسته، حيث أحرز بجامعة آكس على الإجازة في الحقوق، ثم انخرط في سلك المحاماة، اشتغل بالسياسية فكانت له مساهمات في الجدل الواقع بين الوطنيين وغلاة الاستعمار، هذا وقد استعمل الكتابة كوسيلة لمجابهة الاستعمار حيث كان يكتب في العديد من المجالات على غرار الاشتراكية منها بالإضافة إلى جريدة التونسي - la Tunisienne، عُرفَ محمد نعمان بمواقفه المتشددة من الحماية، فكانت له مساهمات في الحركة المناهضة لانسلاخ اليهود عن العدالة التونسية، ثم خلال مقاطعة التونسيين للترماوي..، حول شخصية محمد نعمان ينظر، نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 252.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه هنا، أن رياح الانقسام قد هبت في الفترة التي كان فيها الشيخ الثعالبي غائبا، حيث اضطلع بمهمة العمل الوطني زملاؤه الذي خلفوه، حيث ظهر نوع من الانقسام في الحزب من خلال انقسام أعضائه إلى شطري اثنين "الديوان السياسي" و "اللجنة التنفيذية"، لينشغل هؤلاء الأعضاء بمنازلة بعضهم البعض، وبقوا على هذه الحالة حتى عودة الشيخ الثعالبي، حيث اشترك هؤلاء في استقباله فقط..، للتعلم في هذه النقطة ينظر صالح الخريفي: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1995، ص 306.

(3) - لعلها كانت القطرة التي أفاضت الكأس والسبب الرئيسي في انشقاق الحزب، حيث تشكلت الجماعة المنشقة من العديد من المحامين والموظفين منهم محمد نعمان، عكاشة، الصادق الزمري، محمد بن عروس، أحمد بن محمد بورقيبة، علالة جمعة، الحاج محمد سيالة وآخرون، حيث اغتنمت هذه الجماعة فرصة رد المقيم العام سان لوسيان على مطالب حزب الدستور التي اعتبرها أنها تتعارض مع نظام الحماية، وبالتالي اعتبرت هذه الجماعة برنامج الحزب عقبة في وجه التفاهم مع السلطة، وتشددتها هو دافع لرفضها، الأمر الذي دفع بحسن قلائي بالدعوة إلى التنازل عن مبادئ الحزب الرئيسية وتكوين مجلس استشاري يتكون من أعضاء تونسيين وفرنسيين على حد سواء، حيث ركز ذلك المجلس في برنامجه على المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتعاون مع الفرنسيين..، للتعلم في هذه المسألة ينظر، يوسف منصارية: المرجع السابق، ص 185-186.

(4) - علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 297.

(5) - خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 68.

ويمكن تفسير فشل الحزبين المنشقين عن الحزب الدستوري الحر إلى مجموعة من النقاط، لعل أبرزها القاعدة الشعبية التي تمتع بها كل حزب، حيث نلمس رفض المشاركة في الحزبين المنشقين من عموم الناس، اعتبارا من التعاون الصريح للأحزاب المنشقة مع سلطات الحماية، في حين نجد القاعدة العريضة التي تمتع بها حزب الدستور⁽¹⁾، زيادة على محاصرة هذا الأخير للحزبين المنشقين⁽²⁾. ولعل الانقسامات التي حدثت في صفوف الوطنيين⁽³⁾، كانت قد عصفت بالحركة الوطنية⁽⁴⁾ التونسية التي لطالما سعت سلطات الحماية إلى محاولة القضاء عليها نهائيا لما فيه من تهديد لمصالحها عبر انتشار الوعي في أوساط التونسيين، كما أن تلك الانقسامات والأزمات كانت السبب الرئيسي الذي دفع بزعيم الحركة الوطنية التونسية الشيخ الثعالبي إلى مغادرة البلاد لمدة طويلة من 1923م إلى 1937م.⁽⁵⁾

(1) - مما يحسب للحزب الدستوري أنه أتى بالتأثير على الباي محمد الناصر، وذلك من خلال دفعه إلى تهديد المقيم العام في تونس بالتخلي عن الحكم إن لم تؤخذ مطالب الدستور بعين الاعتبار، وهي البادرة التي أقدم عليها الباي بمناسبة جولة الرئيس الفرنسي إلى شمال إفريقيا في أبريل 1922م..، ينظر في هذا الصدد أحمد عبّيد: المرجع السابق، ص 187.

(2) - André RAYMOND et Jean PONCET, Op- Cit, p 58.

(3) - نتساءل، ألم تكن هناك مساعٍ للتقارب بين تلك الأطراف؟ لا يمكن إغفال محاولات هؤلاء الوطنيين للتوفيق بينهم في مسألة الانشقاق، حيث اجتمعوا من أجل وضع حد لتلك الخلافات القائمة بينهم والتي هي في صالح سلطات الحماية أكثر مما تخدّمهم هم، فاقترح حسن قلاّتي تحسين حال الإدارة دون المساس بالحماية، فيما رأى محمد الريحاني، بأنه يعارض أي تعاون بين التونسيين والفرنسيين، مما زاد من حدة الوضع..، للتعلم ينظر عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر وتق - سامي الجندي، دار القدس للنشر، بيروت، ط1، 1978، ص18.

(4) - مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الحركة الوطنية التونسية والتي مرت في مراحلها الأولى من مستوى تأكيد الذات والهوية الوطنية والدفاع عن مقوماتها إزاء سلطات الحماية وسياستها إلى توحيد كل فصائل العمل الوطني ذات التوجهات الثرية والمتنوعة حسب ميدان ممارساتها، انطلاقا من اختياراتها السياسية والفكرية حول مبدأ وإستراتيجية الاستقلال بعد قضائها فترة رفعت فيها شعارات أقل تجذرا، ولعل هذه الحركة قد تعرضت للمكيدة بدعم من سلط الحماية الفرنسية في المنطقة التي حاولت إجهاضها من خلال زرع بذور الفتنة بين الوطنيين التونسيين ومحاولة ضرب الواحد منهم بالآخر..، نقرأ حول هذه المسألة لزهير الذوايدي: شغف الاستقلال، الدار العربية للكتاب، تونس، 2007، ص 108.

(5) - زهير الذوايدي: الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي، دار نقوش عربية للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2014، ص ص110 - 111.

وفي سياق تلك الأزمة، دعا الباي محمد الناصر المقيم العام الفرنسي إلى القصر الملكي يوم الإثنين 13 أبريل 1922م في الساعة الثامنة مساءً، وأعلمه بتخليه عن العرش رافضا إطلاعه على الأسباب التي كان يحتفظ بها لنفسه، الأمر الذي أثار ضجة عند بلوغ الأمر مسامع التونسيين، ودخلوا في موجة إضرابات في كل البلاد بسبب تلك الأزمة، والتي عُرفت بأزمة العرش.⁽¹⁾

فعند إطلاع اللجنة التنفيذية لحزب الدستور على موقف الباي بواسطة مبعوث أوفده إليها الأمير منصف نجل الباي، رأى الدستوريون أن تصريح الباي للجريدة الصغيرة - *petit journal*، والإشهار الذي أحاطه به المقيم العام الفرنسي، يمثل مؤامرة حقيقة تهدف إلى تحقيق نوع من القطيعة بين الشعب والباي وزعزعة كيان الأمة التونسية.⁽²⁾

وفي خضم هذه الأحداث، زار رئيس الجمهورية الفرنسية ألكسندر ميلران - Alexandre MILLERAND⁽³⁾ تونس، وقام باستدعاء الباي إلى مقر إقامته - ولامه - على سلوكه!، كما قام بمكافئة من عارض حزب الدستور، ومن كان ضد تنظيم المظاهرات التي كانت في 05 أبريل 1922م بالموازاة مع محاصرة الحزب الدستوري وملاحقة أعضائه وكبح نشاطه.⁽⁴⁾

وأمام تراجع الباي محمد الناصر عن تنازله على العرش، لاح انفراج الأزمة في الأفق ووقع الباي رفقة الإقامة العامة بياناً في 19 أبريل 1922م، طلب فيه من شعبه الترحيب بزيارة رئيس الجمهورية التي تشرفت بها البلاد، وقام الباي بإعلان هذا البيان عبر صحافة الحزب الدستوري!⁽⁵⁾

⁽¹⁾ - عبد الواحد المكني: النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881م - 1956م) - الأشراف والبلدية مثالاً -، منشورات كلية الآداب بصفاقس، تونس، 2004، ص 294.

⁽²⁾ - علي المحجوبي: المرجع السابق، ص ص 304 - 305.

⁽³⁾ - ألكسندر ميلران - Alexandre MILLERAND: (1859م - 1943م) سياسي فرنسي، دعا إلى تأميم الصناعات الكبرى، تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية بين 1920م - 1924م، فحاول تقوية سلطة الرئاسة بإعادة النظر في الدستور، أتمته أحزاب اليسار بمولاته للمحافظين، عجز عن تأسيس حكومة مقبولة فاستقال من منصبه.. للاستزادة حول هذه الشخصية ينظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 448.

⁽⁴⁾ - أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881م - 1956م)، تر - حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر، تونس، ط 1، 1986، ص ص 517 - 518.

⁽⁵⁾ - André RAYMOND et Jean PONCET, Op- Cit, p 62.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذه الأزمة، هو خروج المقيم العام منها منتصرا، بينما أدرك الباي-الذي توفي بعدها بمدة قصيرة في ظروف غامضة⁽¹⁾- مع الوطنيين التونسيين بأنهم خدعوا، حيث غمرهم الشعور بالأسى والأسف والإحباط، كما استطاع فك التحالف بين الباي والدستوريين.⁽²⁾

2- إصلاحات 1922م بين سياسة ذر الرماد في الأعين وضغط الوطنيين:

لإن تمكن سان لوسيان-Saint Lucien⁽³⁾ من فصل بعض المناضلين عن حزب الدستور زيادة على فصله لجماعة أخرى من الحزب الدستوري المستقل والمنشق عنه، فإن ذلك لم يشن من عزيمته الوطنيين التونسيين ولم يقف في وجوههم ذلك الأمر، بل أكملوا مسيرتهم النضالية ضد سُلط الحماية، مما دفع بالمقيم العام المذكور سلفا، بإحداث مجموعة من الإصلاحات.⁽⁴⁾

وبناء على الأحداث السابقة، والتي زادت من حدة التوتر بين سلط الحماية الفرنسية والوطنيين التونسيين، وتأسيسا على مضمون المطالب التي أطرت تلك الأحداث وعكست مواقف التنظيمات الوطنية- ممثلة في حزب الدستور- منها، يمكن الإقرار بحصول انتقالٍ على صعيدٍ وعيِّ النخب السياسية الذي أسس لحدوث قطيعة مع المنهجية التي حكمت نشاط الحركة الوطنية.⁽⁵⁾

(1)- بعد رجوع الباي محمد الناصر من رحلة وداع رئيس الجمهورية الفرنسي ألكسندر ميلران بميناء بنزرت الحربي، أحس بتورم في إبهامه، دخل على إثرها في صراع مرير مع المرض حيث كان يغمى عليه مرات ويفيق مرات أخرى، وتباينت الآراء هنا في سبب مرض الباي حيث أرجعها البعض إلى مرضه بداء السكري فيما أرجعها البعض الآخر إلى عملية تسميم الباي، وَفَسَّرُوا ذلك بخَلْو القصر الملكي أثناء مرض هذا الأخير من الأطباء، إلا أن قدر الله كان أكبر في موت الباي الذي بكته كل عَيْنٍ في تونس، وكان موته خسارة للبلاد التونسية في الصميم...، حول هذه النقطة ينظر صالح الخريفي: المرجع السابق، ص ص 194-195.

(2)- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص ص 317-318.

(3)- سان لوسيان-Saint Lucien: (1867م-1938م)، سياسي فرنسي عيّن مقيما عاما في كل من تونس والمغرب الأقصى، توافقت فترة توليه الإقامة العامة في تونس نشاطا سياسيا كبيرا، استطاع أن يتكيف مع الوضع وذلك النشاط السياسي للوطنيين التونسيين حيث عرف عهده صياغة إصلاحات 1922م في تونس، والظهير البربري في المغرب سنة 1930م.

(4)- يرى علي المحجوبي أن هذه الإصلاحات التي أقرتها الإقامة العامة الفرنسية في تونس لم تكن إلا فرصة اغتنتها إزاء البلبلة السائدة في الحزب الدستوري إثر أزمة أبريل 1922م، وذلك بإقرار مجموعة من الإصلاحات التي توفر للعديد من- الوطنيين- الوجلين أعدارا ومبررات للابتعاد عن الدستور ليس إلا، للتعمق والتدقيق ينظر علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 331.

(5)- محمد مالكي: المرجع السابق، ص 329.

وفي سياق الحديث عن سياسة الحماية الفرنسية إزاء العمل الوطني التونسي، وبالموازاة مع تحريض الدستوريين على الانشقاق عن الحزب الحر الدستوري، عمل المقيم العام على استمالة البعض منهم من خلال منح البعض، بعض الامتيازات التي نصت عليها إصلاحات 1922م.⁽¹⁾

ولعل السفارة الفرنسية أثناء تلك الأحداث، أخذت تبث بواسطة أبواقها المعروفة دعاية واسعة في كامل الأوساط التونسية، بالعاصمة وجميع الحواضر والبوادي على حد سواء، عن إصلاحات جذرية استقر رأي الخارجية الفرنسية ورأي ممثلها بتونس على إجرائها في البلاد قريبا جدا.⁽²⁾

تتمثل هذه الإصلاحات⁽³⁾ في بعث مجالس القيادات (29 قيادة)، ومجالس الجهات (5 جهات) التي كان يرأسها 05 مراقبين مدنيين، حيث شهدت المجالس أغلبية العضوية للفرنسيين، وكان من الممكن حل هذه المجالس لأسباب تتعلق بالأمن العام⁽⁴⁾ كما تم إنشاء المجلس الكبير الذي عوّض الندوة الاستشارية التي كانت تضم قسمين، 44 من الفرنسيين و18 من التونسيين.⁽⁵⁾

زيادة على أن تلك الترضيات التي منحتها سلط الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، والتي ضمت خلق المجلس الكبير ومجالس جهوية وغيرها من المجالس، إلى جانب ذلك، كانت قد طالبت برفع الأحكام العرفية المعلنة سنة 1911م، وتأسيس وزارة للعدل والفصل بين السلطات العامة.⁽⁶⁾

(1) - خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، ج3، م د ب اق اج، تونس، 2005، ص90.

(2) - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح - مذكرات -، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص363.

(3) - في خضم هذه الإصلاحات، أرسل المقيم سان لوسيان ثلاثة معارضين (أوامر عليّة) سلبت التونسيين حرية الصحافة والتجمع، كما نزع من محاكم تونس القضايا السياسية وإخضاعها للمحاكم الفرنسية، ولعل هذه الأوامر والتي أخفاها محمد الحبيب جعلت المقيم العام يلتمس من الباي التوقيع عليها، وبالموازاة مع طلب المقيم الإمضاء على تلك المعارض، كان الباي قد مجموعة من الجهورات سابقا، تماطل هذا الأخير في دفع ثمنها أو إرجاعها، وهو الموقف الذي حاول المقيم العام الاستفادة منه وأدرك كيفية استغلال ذلك، حيث دفع باليد اليمنى قيمة الجهورات، وأخذ باليسرى المعارض الثلاثة المشار إليها أنفا محتومة بطابع الباي، حيث أصبحت تلك الأوامر عليّة قابلة للتنفيذ، مما أثار سخط واستياء المواطنين التونسيين الذين أطلقوا عليها بالأوامر الأثيمة..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، عبد العزيز الثعالبي: تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، تح- أحمد بن ميلاد ومحمد إدريس، تق- حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987، ص11.

(4) - ANT, sér E, dos 257, doc 223, date de (1922- 1923).

(5) - جريدة: فلسطين، ع259، السنة10، السبت 31 ديسمبر 1932م، ص9.

(6) - عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة..، المصدر السابق، ص88.

ولعل هذه الإصلاحات التي جاء بها المقيم سان لوسيان، كانت هزيلة جدا ولم تترق إلى متطلبات الشعب التونسي الذي كان يطمح إلى تحقيق ما جاء من مطالب تم صياغتها في برنامج حزب الدستور، والتي تَضَمَّنْ له التقدم والازدهار والرقى⁽¹⁾، لهذا، فإن الصدمة كانت عنيفة بالنسبة للنخبة التونسية على اعتبار أن سلط الحماية، استطاعت كيف أن تجرّع التونسيين مرارة اليأس⁽²⁾. رفض حزب الدستور تلك الإصلاحات جملة وتفصيلا، لأنها لا تؤمن الحد الأدنى من متطلبات شعب تونس⁽³⁾، وفي ظل تلك الحركة الراضية لتلك الإصلاحات برز الدعم الذي تعززت به تلك المناهضة من خلال ظهور حركة نقابية بزعامة علي القابسي⁽⁴⁾، والتي كانت قد ساندت الوطنيين التونسيين في مجابهة تلك السياسة- الإصلاحات- التي أكثر ما يقال عنها أنها إصلاحات واهية. وفي ظل رفض الدستوريين لتلك الإصلاحات⁽⁵⁾، نلمس ترحيبا بها من طرف الحزب المنشق عن حزب الدستور الذي يمثله الإصلاحيون، على اعتبار أن تلك الإصلاحات تخدم مصالحهم ورأوا فيها

(1) - Ahmed KASSAB, et Ahmed OUNAIES, histoire générale de la Tunisie à l'époque contemporaine (1881- 1956), T 5, éd- sud, Tunis, 2010, p 125.

(2) - البشير بن سلامة: النظرية التاريخية في الكفاح التحرري التونسي، ج1، منشورات بن عبد الله، تونس، (د ت ن)، ص98.

(3) - أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 103.

(4) - محمد علي الحامي القابسي: (1894م-1928م)، من مواليد قرية الحامة بالقرب من مدينة قابس التونسية، بعد دراسته في الكُتَّابِ في تونس، تعلم الإيطالية والفرنسية والإنجليزية، انتقل إلى ألمانيا ليتحصل هناك على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (تخصص الاقتصاد السياسي)، هذا ويعتبر محمد علي مناضلا وطنيا عربيا من الدرجة الأولى وذلك من منطلق المشاركة الفعالة التي ساهم بها في حرب طرابلس ضد الغزاة الطليان وفي حرب الريف المغربية، يعتبر أحد رواد الحركة النقابية، حيث وبمجرد وصوله إلى تونس بدأ في تأسيس نوع من التعاونيات الاستهلاكية تحت اسم "جمعية التعاون الاقتصادي التونسي" وبذلك تم فتح عهد النقابات التونسية بدءا مع نقابة عمال تونس سنة 1924م..، ينظر عميرة علية الصغير قياديون نقابيون فعلوا في تاريخ تونس الاجتماعي والوطني-تراجم-، مجلة روافد، ع7، جامعة منوبة، تونس، 2002، ص20.

(5) - رغم احتجاجات الدستوريين، جرت انتخابات المجلس الكبير ونجحت سلط الحماية في استمالة العناصر المعتدلة من الوطنيين والدستوريين مثل محمد شنيق والطاهر بن عمار، حيث فتحت لهم أبواب المجالس النيابية، وأمعن المقيم العام سان لوسيان النظر في عزل الدستوريين بإصدار مراسيم تحجر جمع التبرعات دون موافقة الحكومة، ثم إنه استمال العديد من الصحف التي كانت تساند البرامج الدستورية مثل جرائد: الوزير، المنير، المبشر وغيرها..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، نور الدين الدقي: تونس من الأيالة إلى الجمهورية (1814م-2014م)، المنشورات الجامعية بمنوبة، تونس، ط1، 2016، ص ص 122-123.

تكربا من سلط الحماية، زيادة على ذلك، فقد أعلن هؤلاء بأن المؤسسات الإدارية والاقتصادية الجديدة، تمثل مرحلة هامة في طريق تحرير السكان التونسيين.⁽¹⁾

وعليه، لم يكن مشروع الإصلاحات سوى مناورة سياسية حَبَكَ خيوطها المقيم لوسيان، والذي أدرك أن تراجع الحركة الدستورية كفيلاً بجرها إلى التعامل مع هيئة إصلاحات صورية لا سلطة لها بما يتيح إضعاف الحركة النقابية التي بدأت في دك معاقل الاستعمار، وفعلاً، أمضى الحزب الدستوري بياناً تبرأ فيه من جامعة عموم العملة التونسية⁽²⁾، وهكذا تسنى للمقيم العام توريث حزب الدستور⁽³⁾ مع المتعاونين مع الاستعمار من جهة وضرب الحركة النقابية التونسية من جهة أخرى.

3- المؤتمر الأفخارستي بقرطاج 7-11 ماي 1930م أو الحملة الصليبية التاسعة:

3-1 أجواء المؤتمر وفعالياته:

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الدور الحضاري الذي لعبته الزيتونة في تكوين الشخصية التونسية⁽⁴⁾ وخاصة في مجال تكوين النخب التونسية (= نخص بالذكر تلك النخب ذات التكوين

(1) - نور الدين الدقي: تونس من الأيالة..، المرجع السابق، ص 122.

(2) - في ظل الاحتقار والاستغلال المفرط للعمال المغاربة عامة والتونسيين خاصة في فرنسا، فإن التونسيين أمام تفرج النقابة الفرنسية على الوضع المزري، قد قاموا بالانسحاب منها وخلقوا نوعاً من التكتلات والتعاونيات التي دافعت عن هؤلاء العمال المظلومين، وقد شكلت هذه التكتلات والتعاونيات النواة الأولى للنقابة التونسية، والتي أخذت فيما بعد تسمية جامعة عموم العملة التونسية.. ينظر عبد السلام بن احميدة: النقابات والوعي القومي - مثال تونس - (تطور الوعي القومي في المغرب العربي)، م د و ع، بيروت، 1986، ص ص 243-244.

(3) - ألم يُورثُ الباي مثلما وُورث حزب الدستور؟ لعل من المقالات ما يشير إلى ذلك، ومما جاء في هذا الصدد المقال الآتي: ". في اعتقادنا أن الفكر العام الذي أصاب المرمى في هذا الاستياء والقلق، إذا ما سمعنا قط أن سمو الأمير كان فيما سلف يتلقى المقيم العام في عرض البحر..، فلا يليق بالأمير استقبال المقيم بهذه الطريقة، على اعتبار أن هذا الأخير عميد الدولة الفرنسية وفي الوقت نفسه وزير خارجية الباي، فكيف لأمير أن يستقبل وزيره بهذه الطريقة! هذا ولا ريب أن جناب المقيم لا يوافق بهذا السلوك الذي وقع إبان غيابه وبتدبير غير حكيم، وعليه فإن القوم لم يكف عن المرمطة إلا بعد أن يجعلوا التونسيين يزهدون بملكهم ولا يحترمونه حتى إذا رسخ في أذهانهم وألغت فرنسا- الدولة- التونسية وأزالت حكم البايات لا تجد من يعارضها.."، حول هذه النقطة ينظر جريدة كيف يورطون الباي، جريدة الشورى، ع 178، الخميس 26 أفريل 1928م.

(4) - زاهية قدورة: المرجع السابق، ص 484.

العربي الإسلامي)، وبناء على ذلك، فقد حاولت سلط الحماية الفرنسية على محاربة كل ما من شأنه المساهمة في تحقيق النهضة وتنمية الروح التي أفادت بعد نوم عميق.⁽¹⁾

وفي هذا السياق، حاولت سلطات الحماية ضرب الدين الإسلامي في تونس بتنصير شعبها، وخاصة بعد تنصيب تمثال للكاردينال لافيغري⁽²⁾ سنة 1925م بباب المدينة القديمة في تونس⁽³⁾، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت تلك السلطات بتنظيم مؤتمر للدين المسيحي في عقر دار الإسلام⁽⁴⁾ عرف هذا المؤتمر بالمؤتمر الأفخارستي - *congrès Eucharistique*.⁽⁵⁾

ومن المؤكد أن الأفخارستا عند المسيحيين هي سر التقوى، ولذلك فإن الآباء لم يقتربوا منها بطريقة عقلية تحليلية وإنما اقتربوا بحياتهم وقلوبهم بفهم التقوى، وعليه لم يكن تعليمهم عن الأفخارستا

(1) - جريدة: الشورى، ع96، الخميس 09 سبتمبر 1926م.

(2) - نُصِبَ تمثال لافيغري في مدخل المدينة القديمة في تونس في باب البحر قبالة النهج المؤدي إلى جامع الزيتونة، وقد كان يحمل الكاردينال كتاب الإنجيل في يده اليسرى والصليب في اليد اليمنى، ولعل إقامة هذا النصب التذكاري قد أثار حفيظة الشعب التونسي حيث أثار سخط المسلمين هناك، الأمر الذي اعتبره هؤلاء تحديا صارخا لهم في ديارهم، حيث تظاهر الوطنيون إثر ذلك الفعل وحاولوا تحطيمه، فقابلت سلط الحماية ذلك بالقمع عبر سجن العديد ونفي وإبعاد الكثيرين.. ينظر أحمد بن عامر: تونس عبر التاريخ منذ أقدم العصور إلى إعلان الجمهورية، مكتبة النجاح للنشر، تونس، ط1، 1960، ص 384.

(3) - إسماعيل العربي: السياسة الاستعمارية.. المرجع السابق، ص61.

(4) - CND, sér MN, code A-1- 61, doc 66, (1917-1940).

(5) - الأفخارستا: كلمة يونانية تعني الشكر، والأفخارستا هي - الموضوع الشيق بامتياز وعلة الوجود والحياة بالمسيح، مدرسة بكل معنى الكلمة - نظرا لما يتعلمه المسيحي خاصة عند عيش أبعاد هذا السر والاحتفال به، هذا وتشير بعض الكتابات إلى أن الأفخارستا تحيّي وتقّس في احتفال طقسي يرأسه الأسقف أو من ينوبه، وبالتالي يعتبرها المسيحيون دواء! كما يعتبرونها حق جسد المسيح، اتخذت الأفخارستا عدة تسميات منها عُزْفُ السّر، الذبيحة..، والمؤتمر الأفخارستي واحد من سلسلة المؤتمرات الدينية، عقد أولها في مدينة ليل الفرنسية سنة 1881م حيث كان محتشما لتعرف المؤتمرات التي جاءت بعده وافر التنظيم والترتيب، وقد عُقد آخرها بمقاطعة الكيبك في كندا سنة 2008م، ينظر كلا من المطران بطرس الجميل وآخرون: سر الأفخارستا والقداس، منشورات معهد الليتورجيا في جامعة روح القدس، لبنان، 2005، ص1، وكذلك رودلف مرقس مني: الأفخارستا - مقدمة عامة، مجلة مرقس، ع179، فيفري 1976، ص ص 27-28.

تعلّما عقليا مجردا، وإنما كان تعلّما روحيا في نطاق الخبرة الدينية⁽¹⁾، وبالتالي، فإن الدول المسيحية أولت اهتماما بها حيث عقدت العديد من المؤتمرات التي أخذت اسمها، تمجيدا للمسيحية.⁽²⁾

والمؤتمر الأفخارستي⁽³⁾ هو تظاهرة مسيحية⁽⁴⁾، نظمت بقرطاج⁽⁵⁾ بين 7 و11 ماي 1930م⁽⁶⁾ بمساعدة مادية⁽⁷⁾ ومعنوية من حكومة الحماية⁽⁸⁾، ولعل هذه السياسة (= إقامة مؤتمر قرباني) هو حملة

(1) - بنيامين مرجاني باسيلي: الأفخارستا، الجذور الكتابية والآبائية، ج2، كنيسة مارمرقس للنشر، مصر، 2007، ص 57.

(2) - ANT, sér M , s/ sér M5, car 11, dos 699, (1910-1930).

(3) - نلاحظ هنا التداخل الكبير في السياسة الواحدة، فبالرجوع إلى هذا المؤتمر واعتباره سياسة استعمارية في شقها السياسي، فإنه يتوجب علينا الوقوف عند المنحنى الذي خلفه على الحركة الوطنية التونسية اعتبارا من ارتفاع حدة النضال السياسي التونسي بعد انعقاد هذا المؤتمر، وإذا ما اعتبرناه سياسة دينية ثقافية اجتماعية، فإننا سنعرج على الشعور بالأسى الذي تركه في قلوب الشعب من منطلق عقده في بلد إسلامي، وإذا ما تناولنا الموضوع من جانب اقتصادي فإننا سنقف عند الميزانية التي خصصت لهذا المؤتمر، والتي (= الميزانية) كان التونسيين في أشد الحاجة إليها في خضم الأزمة العالمية وسياسة التفقير والتشريد، فقد كان بالإمكان تقليص حجم تلك المهرجانات بتحديد الميزانية التونسية المخصصة للمؤتمر، حول هذه النقطة ينظر:

Roger LETOURNEAU, l'évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, éd- Armand COLIN, paris, 1962, p 74.

(4) - بدأت الأيام الأولى من عام 1930م بظهور كتاب بعنوان "الكنيسة الكاثوليكية في إفريقيا منذ عام 1830" وبالتالي، يدل ذلك على مواصلة حملة التبشير والترغيب في التنصير، وهو الأمر الذي تكلم بالتحضير لعقد المؤتمر الأفخارستي منذ أوائل 1929م وذلك قصد تخليد نزعة صليبية دينية قديمة..، للتعلم أكثر ينظر، محمد علي بلحولة: زمن العسر (1930م-1940م) - صفحات مطوية من تاريخ تونس-، (د م أ)، 1981، ص 29.

(5) - نتساءل هنا عن السبب في اختيار مدينة قرطاج دون غيرها؟ أولاً، يعتبر المؤتمر القرباني أو الأفخارستي بمثابة الحج عند المسلمين، وقد وقع اختيار إقامته على مدينة قرطاج، باعتبارها من أشهر المدن القديمة المتاخمة لروما (= المسيحية)، بالإضافة إلى اعتبار قرطاج مدفنا لروح القديس سان لويس صاحب السلطتين الدينية والسياسة، ولعل مركز المدينة السياسي والديني قد أهلها لأن تكون مقرا لذلك المؤتمر الديني..، ينظر م ت و، قسم الحركة الوطنية، أ-1-61، و1.

(6) - Alexandre Lecoq CHANOINE, XXX^{ème} congrès Eucharistique international Carthage (7-11 mai 1930), éd- Litho, (sl), 1930, p12.

(7) - نتساءل حول صِدْق مشاركة الباي بإعانة مالية للمؤتمر؟ فبالرجوع إلى مجلة الشهاب وفي مقال لها تبين أنه: استطاعت حكومة الحماية الفرنسية اقتطاع جزء من راتب الباي وذلك من أجل إدراجها ضمن ميزانية المؤتمر، وهو ما ينفي الإعانة المباشرة من الباي لتنظيم المؤتمر من جهة ويؤكد غياب سلطته من جهة أخرى، ينظر الشهاب: مج6، ج5، جوان 1930م، ص 328.

(8) - عرّضت الإقامة العامة على المجلس الجديد من أجل تنظيم المؤتمر ميزانية 2 مليون فرنك، ولما رفض الأعضاء المسلمون في المجلس الكبير المصادقة على هذا المبلغ، فإن سلط الحماية منعتهم من المناقشة وأقرت المشروع وفقا لما يخدم مصالحها ويتمشى مع سياستها..، للتدقيق ينظر محي الدين القليبي: ظاهرة مريبة في سياسة الاستعمار الفرنسي، هل تمثل مأساة الأندلس من جديد في شمال إفريقيا الحملة الصليبية التاسعة في المؤتمر الأفخارستي؟، المطبعة السلفية، تونس، 1349هـ، ص 11.

عيفة هذه المرة، لا على السيادة القومية في شمال إفريقيا، ولا على الثروة الشعبية في يد أبنائها، ولكن على العقيدة الإسلامية التي ظلت الغذاء الوحيد للنفوس في البلاد التونسية- المنكوبة-⁽¹⁾. هذا وقد وقع اختيار مدينة قرطاج كمقر لهذا المؤتمر، باعتبارها مدفن روح القديس سان لويس- saint LOUISE⁽²⁾ كمحاولة لبعث كنيسة إفريقيا من جديد كما عبّر عن ذلك الأسقف لوميتير بقرطاج نحو قوله: " قرطاج مدفن روح سان لويس، حيث ترفرف روحه، ولا نخشى أية حساسية.."⁽³⁾ عُقد المؤتمر تذكيرا بماضي المسيحية في شمال إفريقيا والحملة الصليبية الثامنة⁽⁴⁾، وقد تم النظر إلى هذا المؤتمر بوصفه حملة صليبية جديدة وجدت دعمها الرسمي من السلطات الفرنسية التي تحتل البلد آنذاك، حيث تم تخصيص ميزانية كبيرة لإنجاح التظاهرة⁽⁵⁾، واستقبل الرئيس الفرنسي أسقف قرطاج وأعرب عن دعمه⁽⁶⁾، خاصة وأن المؤتمر يُمثّل إحياءً للكنيسة الإفريقية وتجديداً للحملات الصليبية.⁽⁷⁾ وقد ساهمت سلط الحماية في إنجاح المؤتمر بمنحة قدرها 02 مليون فرنك، بالإضافة إلى المقدار نفسه الذي تتحصل عليه كل سنة من ميزانية الدولة، تُدفع تلك الأقساط من جيوب التونسيين، في وقت كانوا فيه في أمس الحاجة إلى المساعدة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.⁽⁸⁾

(1)- علال الفاسي: المصدر السابق، ص 71.

(2)- سان لويس-Sanit LOUISE: قائد الحملة الصليبية الثامنة على تونس سنة 1270م، ولكنه توفي مع عدد كبير من الجنود بمجرد الوصول إثر وباء الطاعون، وفي 1297م قامت الكنيسة بإدراج اسمه ضمن قائمة القديسين، كثيرا ما كان يستعمل الجانب الترفيهي قصد كسب التأييد في شن حروبه..، ينظر إسمت غنيم: تاريخ الحروب الصليبية، (د م أ)، 2007، ص 211.

(3)- علال الفاسي: المصدر السابق، ص 71.

(4)- وُجّهت هذه الحملة نحو بلاد المغرب العربي في تونس بالضبط، بعد أن شهدت بلاد المشرق 7 حملات أسفرت عن تأسيس الإمارات الأربع، ولذلك يعتبر هذا المؤتمر بمثابة الحملة الصليبية التاسعة نظرا للشوارع التي كانت تعج بأفراد بزي الصليبان.

(5)- Ali MAHDJoubi, le congrès eucharistique de Carthage et le mouvement national tunisien, cahiers de tunisien , n°101-102, 1978, p 109.

(6)- نجد في هذا الصدد العديد من المراسلات والدعاوي التي تدعو إلى الإعداد الجيد للمؤتمر من أجل إنجاحه، ينظر على سبيل

المثال الملحق الخاص بالمراسلات والدعاوي لإنجاح المؤتمر، أو ANT, sér M , s/ sér M5, car 11, dos 699

(7)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 532.

(8)- خولة لعيرج، المرجع السابق، ص 28.

وبالموازاة مع ذلك، نجد أن القائمة الشرفية للمؤتمر قد ضمت وجوهاً تونسية ذات وزن ثقيل وخاصة في المجال الديني! وذلك حسب ما جاء في الصحف الفرنسية، ولعل من أبرز تلك الشخصيات نجد شيخ الإسلام محمد بيرم⁽¹⁾ بالإضافة إلى هؤلاء، المفتي المالكي الشيخ الطاهر بن عاشور⁽²⁾ والوزير الأكبر ووزير القلم وغيرهم..!، كما ضم المؤتمر قرابة 200000 شخص من البلاد التونسية!⁽³⁾ هذا، وقد انعقد المؤتمر تحت الرئاسة الشرفية للباي!، وبذلك اكتسب المؤتمر صبغة شرعية لدى سلط الحماية مما سهل من مهمتها.⁽⁴⁾

وهي الصورة التي أرادت فرنسا رسمها من خلال إقامتها لذلك المؤتمر، في ظل محاولة إقناع الشعب التونسي بأن الاحتلال أمر طبيعي، بل إعادة للمسار التاريخي، وتخليص التونسيين من الوجود العربي الذي أتى غازيا للأراضي التونسية الرومانية المسيحية، في ظل الحديث عن مزايا الاستعمار الفرنسي وحضوره الذي يبعث التونسيين إلى أصلهم المسيحي الروماني واعتبار العرب غزاة محتلين.⁽⁵⁾ وعن فعاليات المؤتمر، فقد تضمن برنامجه استعراضا للشبان في زي الصلبان كما سبق وأن ذكرنا سلفاً، سبق ذلك دعاية كبيرة لذلك المؤتمر، حيث تم توزيع البرنامج الرسمي للمؤتمر على نطاق واسع

(1) - محمد بيرم: اعتنى والده بتربيته وتعليمه، وبعد إنهاء المرحلة الابتدائية انتقل إلى المعهد الصادقي فكان من أوائل خريجيهِ، وعند استقرار والده بمصر، التحق به حيث كُلف بتمثيل مصر في مؤتمر الاستشراق بألمانيا سنة 1902م، ترك العديد من المؤلفات منها رسالة الأزهر..، ينظر محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982، ص148.

(2) - الطاهر بن عاشور: (1879م- 1973م)، اجتاز مراحل التعليم الابتدائي بخطى سريعة نظرا لما تمتع به من ذكاء وفطنة ونباهة، ارتقى وهو شاب إلى خطة مدرس ثم أستاذ، ثم شغل مناصب مرموقة في المعهد الصادقي وجامع الزيتونة إلى أن أصبح قاضيا ملكيا، عمل ضد ما كان سائدا عند القضاة المتهاونين الذين سبقوه، ونظرا للكفاءة التي أبدأها، عين شيخا للجامع الأعظم وفروعه، فعمل على إصلاح التعليم الزيتوني والنهوض به..، وقد ترك رحيله فراغا كبيرا بكنه كل عين تونسية..، لتعمق حول شخصية الطاهر بن عاشور، ينظر الصادق الزمري: المصدر السابق، ص 361 وما بعدها.

(3) - ANT, sér M , s/ sér M5, car 11, dos 699, (1910-1930).

(4) - خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 78.

(5) - الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية (1918م- 1956م)، مكتبة الجماهير، بيروت، 1976، ص ص 56-57.

قصد إعطائه بُعداً دينياً كبيراً وجلب أكبر عدد من الحضور⁽¹⁾، الأمر الذي أثار حفيظة التونسيين وذلك للانتهاكات التي حملها هذا المؤتمر، من محاولة لجرح المشاعر وخواطر الشعب التونسي.⁽²⁾

كما انتظرت سلطات الحماية بتونس، أن يبعث المؤتمر على تفاؤلها لما سيتركه المؤتمر من آثار في نفوس التونسيين، باعتباره تحدياً لمشاعرهم الدينية ومعتقداتهم الإسلامية⁽³⁾، ففي هذه الفترة وجهت فرنسا حملتها العدائية على العقيدة الإسلامية التي تعد الفضاء الوحيد الذي يلجأ إليه كل التونسيين في بلدتهم المنكوب، والذي ظل يغذي النفوس.⁽⁴⁾

وقد أرادت سلطت الحماية الفرنسية من خلال تلك التظاهرة، التأكيد على التواجد المسيحي في إفريقيا بصفة عامة والبلاد التونسية بصفة خاصة، وقد جرى التعبير في الوقت نفسه عن المحاولات الرامية إلى التوسع في المنطقة خارج المنطقة، بالإضافة إلى ذلك، فقد سعى الفرنسيون إلى العمل على تجريد تونس من صبغتها الدينية الإسلامية ومحاولة إدخال الشعوب - الضالة - في حظيرتها!⁽⁵⁾

وبعد أن كانت هذه التظاهرات مقتصرة على جهود بعض الحكام العامين المعينين في مختلف المستعمرات، أخذت طابعا رسميا مع تبني الحكومة لذلك، ففي هذا الصدد، أعلن وزير الخارجية الفرنسي في قبة البرلمان تخصيص قسم من الميزانية لدعم جمعيات التبشير⁽⁶⁾، ومعارضة الأحزاب اليسارية، من خلال قوله: "إن فرنسا إذا كانت لا دينية في داخلها، فإنها دينية في الخارج" وبالتالي، لم

(1) - محمد السعيد عقيب: المؤتمر الأفخارستي بقرتاج ماي 1930م وتطور العمل الوطني التونسي، مجلة البحوث والدراسات، ع22، السنة 13، صيف 2016، ص 292.

(2) - **CND**, sér MN, source les annueles coloniales, A-1- 61, date de 16-09-1930.

(3) - محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر- محمد الشاوش ومحمد عجينة، سراس للنشر، تونس، ط3، 1993، ص119.

(4) - محي الدين القليبي: المصدر السابق، ص10.

(5) - Samya ELMACHATI, **le nationalisme Tunisienne, scission et conflit (1934 -1944)**, Paris, 2002, p 268.

(6) - **ANT**, sér M, s/ sér M5, car 11, dos 699, (1910-1930).

تُعَدُّ المسألة إذن قضية بعيدة عن المسؤولية الرسمية للجمهورية الثالثة، التي تعتبر اللائكية من أَجْلِ مظاهرها التي تفتخر بها.⁽¹⁾

2-3 تداعيات المؤتمر الأفخارستي على الحركة الوطنية التونسية:

أمام هذا الصَّلْفُ والكبرياء الذي تمتعت به سُلْطُ الحماية الفرنسية، والذي بلغت به مطلع الثلاثينات عنفوانه الأشد، بدأ الصراع الحقيقي الذي قام به جماعة الحزب الدستوري بعد التفكير مليا في كيفية خوض غمار المعارك مع عدو جائر متكبر، يصول ويجول في أرض- يغط شعبها في سبات عميق مستسلما للرزايا والأقدار-.

ولعل النشاط الوطني الذي ازدهر في مطلع الثلاثينات راجع إلى الحزن العميق الذي خَيَّمَ على تونس، بعد أن كساها جوٌّ من الهم والغم جراء سياسة سلط الحماية وعنادها المستميت، وبذلك ظهرت الرزايا والآلام والآثام التي لا عهد لتونس بها، في ظل تفاقم العمل العدواني ضد أهلها.⁽²⁾ وبناء على ما سبق، فقد بادر الوطنيون بالتحرك، بعد أن عرفت الحركة الوطنية نوعا من الركود وخاصة بعد نفي الثعالبي من تونس (= مع سنة 1926م بدأ نشاط الوطنيين التونسيين يعرف نوعا من السبات والخمول)، ولعل ذلك المؤتمر كان باعثا لتلك الحركة، اعتبارا من النشاط الذي سعت إليه من خلال فضح سياسة الاستعمار، بالإضافة إلى بعث العرائض إلى سمو الباي ولجنة الشرف.⁽³⁾ وبالتالي، كان لقيام المظاهرات والاحتجاجات ضد المؤتمر الأفخارستي، دور هام في إعادة بعث النشاط الوطني من جديد⁽⁴⁾ من خلال استغلال حزب الدستور من انعقاد المؤتمر فرصة للتعبير عن سخطه عن علاقة الاستعمار بالكنيسة، ومساعيه في القضاء على الدين الإسلامي، وقام الحزب بالعديد من الاحتجاجات ونَشْرَ العديد من المقالات الصحفية تعريفا بتجاوزات فرنسا في تونس.⁽⁵⁾

(1)- علال الفاسي: المصدر السابق، ص 73.

(2)- علي بلحولة: المصدر السابق، ص 27.

(3)- محي الدين القليبي: المصدر السابق، ص 15.

(4)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير...، المصدر السابق، ص 99.

(5)- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 158-159.

ومن النشاطات التي قام بها حزب الدستور الحر الدعوة إلى التعقل والتزام الهدوء⁽¹⁾ كما دعا باسم الإسلام الباي إلى رفض الرئاسة الشرفية للمؤتمر، وقد وُجِّهَ النداء في رسالة حُرِّصَ موجهوها على إكسابها صبغة تمثيلية ودعائية، وقد تم تذييل تلك الرسالة بمئات التوقيعات من مدينة تونس وغيرها من المدن الأخرى⁽²⁾ وبالموازاة مع ذلك، نشطَ الحزب الدستوري وكثفَ من اجتماعاته رغم أوامر 1926م، ثم اتحدت الحركة منذ 3 ماي 1930م أي مع قدوم الفرع الأولى من المؤتمرين⁽³⁾، حيث أضرب عمال الرصيف بتونس وبنزرت لئيبينوا معارضة السكان للمؤتمر، وبناء على المظاهرات التي قامت ضد المؤتمر، تم توقيف عديد المتظاهرين، ولم يُطلق سراحهم إلا بعد انتهاء أشغال المؤتمر.⁽⁴⁾ لم يقف حد التظاهر عند جماهير الشعب التونسي فقط، بل تعزز ذلك بعدة مظاهرات قام بها طلبة وتلامذة المعاهد العلمية من مختلف المعاهد الدراسية على غرار طلبة معهد كارنو، وطلبة المدرسة الصادقية⁽⁵⁾ بالإضافة إلى طلبة جامع الزيتونة، حيث كان لتلك المظاهرات الأثر البالغ في تعكير صفو ذلك المؤتمر الذي أحدث - شرحا في الأمة التونسية-⁽⁶⁾.

وبالتالي، يمكن القول أن الحركة الوطنية التونسية قد نشطت في الثلاثينات، وخاصة في مطلع تلك العشرية⁽⁷⁾، اعتبارا من الموقف الذي اتخذته المثقفون التونسيون والذين واجهوا المؤتمر بوعْيٍ وحزمٍ

(1) - ANT, sér MN, car 21, dos 1, s/dos3, (1930).

(2) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية.. المرجع السابق، ص 510.

(3) - Ali EL MAHDJOURI, Op- Cit, p 113.

(4) - علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص 89.

(5) - عادل بن يوسف: النخبة العصرية التونسية - طلبة الجامعات الفرنسية - (1880م-1956م)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2006، ص ص 440-441.

(6) - Mahmoud ABDE EL MAULA, l'université Zaytounienne et la société Tunisienne, éd- centre national de recherche scientifique, Tunis, 1971, p 102.

(7) - عبد العزيز بن حمد الحسن: المرجع السابق، ص 510.

شديدين، وقد عبرت الصحف التونسية الصادرة باللغتين رفضها للمؤتمر ونددوا بالتحالف السفير بين الاستعمار والكنيسة ضد الإسلام والمسلمين.⁽¹⁾

كما عقد الدستوريون العديد من التجمعات وأصدروا الكثير من اللوائح والعرائض، في ظل الحملة الصحفية التي تم شنّها على أوسع نطاق، زيادة على أن الدستوريين قد ضاعفوا من عقد الاجتماعات والندوات رغم القوانين الجائرة للحد منها، والتي تمثلت في عقوبة السجن والاعتقال والتغريم والنفي والإبعاد⁽²⁾، وأمام هذا الوضع، كانت قوافل التونسيين تتوافد يوميا على مقر الحزب للاستفسار عن الوضع.⁽³⁾

وفي سياق الحديث عن نشاط الحركة الوطنية التي نشطت إزاء انعقاد هذا المؤتمر، فقد اتخذت عدة وسائل للمقاومة منها المظاهرات والإضرابات⁽⁴⁾ التي عمت الفضاء التونسي، شاركت فيها جميع الشرائح على غرار الطلبة والتجار والتلاميذ والحرفيين، ومما تجدر الإشارة إليه أن كل تلك التحركات قد قوبلت بالقمع من طرف سلط الحماية الفرنسية.⁽⁵⁾

ومن الوسائل الأخرى التي اعتمدها التونسيون في نضالهم هي الصحافة، حيث نشطت تصديا للمؤتمر ولأعمال فرنسا الشنيعة في بلد مسلم، ومن بين الجرائد التي نشطت في هذا الصدد

(1) - الطاهر المناعي: المثقفون التونسيون والحضارة الغربية فيما بين الحربين العالميتين (1919م- 1939م)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط1، 2001، ص ص 234 - 235.

(2) - خيّرت فرنسا الدستوريين بين التوبة وإظهار الندم أو مغادرة البلاد والبقاء في جحيم المنفى، حيث انقسم هؤلاء بين تائب- بورقيبة وحده-، وغادر البعض البلاد وطلبوا العيش في بلاد الكنانة، وفضل الآخرون البقاء في تونس إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها- محي الدين القليبي وجماعته-، للتعلم ينظر مجلة الشهاب، مج 11، السنة 10، ج1، 1935م- 1936م، ص426.

(3) - في السياق نفسه، وعند قدوم أوائل المؤتمرين اتخذت الحركة شكلا أكثر تصلبا، اعتبارا من الإضراب الذي شنه التونسيون تعبيرا منهم للأساقفة عن رفضهم للمؤتمر على غرار عمال الموانئ والتجار والطلبة، ولعل تدخل أعوان الأمن وشيخ الإسلام جعل من المضربين يعدلون عن إضرابهم، ينظر علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية.. المرجع السابق، ص ص 515-516.

(4) - عرّجَتْ صحيفة الشهاب على المظاهرات التي أقامها التونسيين في مقال لها، ومما جاء فيه: "ولقد قام أهل تونس بعدة مظاهرات احتجاجا على انعقاد هذا المؤتمر بأرض إسلامية، وقد شارك في هذه الاحتجاجات طلاب المدارس الحكومية وطلبة جامع الزيتونة"، للتدقيق ينظر: الشهاب، مج6، ج5، جوان 1930، ص 328.

(5) - Jacques BERQUE, Op- Cit, p 254.

جريدة الزهرة⁽¹⁾ وجريدة صوت التونسي⁽²⁾ *la voix Tunisienne*، وقد حاولت تلك الصحف فضح السياسة الفرنسية عبر العديد من المقالات⁽³⁾، وقد تواصل نشاط الوطنيين التونسيين وذلك عبر الصحافة وتوزيع المناشير من أجل زيادة الوعي، وكل هذا في إطار العمل السري رغم ضغوطات سلط الحماية التي قابلت ذلك بالقمع في حق الناشطين.⁽⁴⁾

4- الاحتفالات الخمسينية لبسط الحماية الفرنسية على تونس (1881م-1931م) وتأثيراتها

على الحياة السياسية:

بالكاد إندمل جرح المؤتمر الأفخارستي الذي أحدث شرخا في قلوب التونسيين، حتى طعنت سلط الحماية الفرنسية تلك القلوب مرة أخرى بسيف تهارج الاحتفالات الخمسينية ببسطها نظام الحماية، فكان من العسير تحمل هذه الظاهرة، لاسيما وأنها قد أُقيمت بعد الاحتفالات المثوية بالجزائر⁽⁵⁾، وهذا أكبر دليل على إرادة فرنسا في أن تجعل البلاد التونسية مستعمرة كالجزائر.⁽⁶⁾

(1) - جريدة الزهرة: من الصحف التونسية التي عرفت نشاطا كبيرا في مجال مقاومة سلطات الحماية عبر مقالاتها، صدر العدد الأول منها سنة 1890م، كان صاحب امتيازها محمد التليلي ثم الشيخ عبد الرحمن الصنادلي، كانت في البداية نصف أسبوعية ثم أصبحت يومية، عرفت متابعة شديدة من طرف الإدارة الاستعمارية نظرا لشدة لهجتها التي تتناول بها مختلف المواضيع في مقالاتها، فعرضت للتوقيف عدة مرات... ينظر محمد كراغل: المرجع السابق، ص ص 205 - 206.

(2) - صوت التونسي - *la voix Tunisienne* من بين الجرائد التونسية بلسان فرنسي، ظهرت في 1930، حظي الشاذلي خير الله بامتيازها ومحمود المطري برأسيتها، تعرضت للتوقيف في عديد المرات، وذلك اعتبارا من مواقفها من مختلف القضايا الوطنية كالمؤتمر الأفخارستي وقضية التجنيس والاحتفالات الخمسينية... ينظر: الشهاب، مج 6، ج 9، أكتوبر 1930، ص 588.

(3) - محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 299.

(4) - م ت و: ملف 30 - 04 - A، و 08.

(5) - نجد في هذا الصدد مقالا بعنوان: "عيد احتلال تونس بعد عيد احتلال الجزائر!"، وما جاء فيه: "وصلتنا الآن صحف تونس تشير إلى أن الحكومة الفرنسية تعتم إقامة احتفال كبير في تونس بمرور نصف قرن على احتلالها لتونس، بعد العيد الذي احتفلت به في الجزائر بمرور قرن من الزمن" وفي هذا الصدد فقد صاغت جريدة السرعة التونسية مقالا بعنوان نحن هنا للأبد وهي الفكرة التي تؤكد استعمار تونس لا حمايتها... راجع جريدة الجامعة العربية، ع 448، السنة 4، الإثنين 20 سبتمبر 1930.

(6) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية.. المرجع السابق، ص 519.

وقد اعتزمت سلط الحماية إقامة تلك الاحتفالات⁽¹⁾ وأبدت تفاؤلا بها⁽²⁾، فبمناسبة المهرجان الذهبي وتخليدا لمعاهدة فرض الحماية، حضر رئيس الجمهورية الفرنسية غاستون دوميرق⁽³⁾ Gaston DOUMERGUE نفسه لتلك الاحتفالات، حيث حل بتونس في أبريل 1931م.⁽⁴⁾ وبصدد تلك الاحتفالات، رصدت فرنسا مبلغ 5 ملايين فرنك لإنفاقه على رصف الطرقات وتمهيد الساحات وتنصيب المظلات للوافدين على تظاهرات تلك الاحتفالات، وشكلت ما يعرف بالهيئة المدنية للمؤتمر الأفخارستي تحت رئاسة أسقف قرطاج، الذي دعا مجموعة من اليهود والمسلمين، ومن بين هؤلاء الشاذلي العقبي⁽⁵⁾ وصلاح الدين البكوش⁽⁶⁾، هذا وقد، أرادت سلط الحماية الفرنسية من وراء تلك الاحتفالات، فرض هيمنتها على تونس وفرض سيطرتها دون رجعة،

(1) - نساءل عن هذا الاحتفال؟ هل هو احتفال بنهاية الحماية التي أقرتها معاهدة باردو 1881م؟ على اعتبار أنها اتفاقية مؤقتة كان الهدف منها حماية دولة ضعيفة تتخبط في الأزمات والازايا ومحاوله إيصال أهل تونس إلى بر الأمان حيث الرقي والتطور!، أم ان ذلك الاحتفال هو نهاية كفاح شعب من منطلق أن فرنسا- رسخت أقدامها بعد 50 سنة على توقيع معاهدة الحماية-؟

(2) - نفكر أساسا هنا حول محل إعراب الشعب التونسي من تلك الاحتفالات! وهل هو احتفال خاص بالفرنسيين فقط؟ وإذا شاركت الأمة التونسية فيها فما هو القصد من تلك المشاركة؟، فالناسي التي يتخبط فيها التونسيين جراء مرارة اليأس من استلاب حريتهم، فإنه من الأحرى أن يقيموا أيام حداد لفقدان استقلالهم في الوقت الذي أراد فيه الفرنسيون اتخاذ عيد لهم يجرحون به هذا الشعب الذي تحدّوه في مشاعره بهذا السلوك..، للتدقيق ينظر جريدة الجامعة العربية، ع448، السنة 4، 20 سبتمبر 1930.

(3) - جدير بالذكر، أن وصول الرئيس الفرنسي إلى مدينة نيس - Nice يكون في 09 أبريل، لينطلق من هناك إلى القطر التونسي، ولن يركب من ميناء طولون مثلما جرت عليه العادة، فهذه المرة سيزور الأراضي الإيطالية أولا ثم القطر التونسي بعدها..، للتدقيق ينظر CND, sér MN, code 62-1-1, doc 10, date de 1931

(4) - بصدد هذه الزيارة، ينظر جريدة: الجامعة العربية، ع574، السنة 5، الخميس 03 أبريل 1931م.

(5) - الشاذلي العقبي: من أبرز السياسيين التونسيين، فبالرغم من تكوينه العربي الإسلامي إلا أن ذلك لم يمنعه من النهل في العلوم الدنيوية حيث حاز على شهادة في الهندسة ليصبح بذلك مهندسا سنة 1891م، وبعد ضلوعه في السياسة عُيِّن قائدا على الوطن القبلي وسوق الأربعاء، ترأس جمعية الأوقاف، كما خلف خليل بوحاجب ليكون شيخ مدينة تونس بين 1926م - 1932م.

(6) - صلاح الدين البكوش: (1883م - 1959م)، سياسي تونسي، يعتبر من بين الوطنيين التونسيين البارزين الذي نشطوا ضد سلط الحماية الفرنسية، ويتجلى ذلك النشاط في مشاركته في الإضرابات والمظاهرات ومحاولته نشر الوعي ضد سياسة الحماية الفرنسية في البلاد، ولعل أبرز المواقف التي تسجل للرجل هي موقفه من المؤتمر الأفخارستي والاحتفالات الخمسينية، هذا وقد تقلد البكوش الوزارة التونسية الكبرى لمرتين (الأولى كانت بين 1943م - 1947م والثانية بين 1952م - 1954م)، للتعمق راجع:

Jean DÉJEUX, dictionnaire de des auteurs Magrébins de langue français, éd- karthal, Paris, 1984, p 271.

كما أرادت من الاحتفالات ومن وراء حملة إعلامية مسعورة منظمة إبراز منجزات فرنسا!، من خلال ما حققته سياستها⁽¹⁾ في إطار ما سمّته بالرسالة الحضارية!⁽²⁾

ومن أجل تلك الاحتفالات، خصصت سلطات الحماية الفرنسية مبلغا لتك التهاريج فاق 300 مليون فرنك⁽³⁾، في فترة كان التونسيون في أشد الحاجة إلى مثل ذلك المبلغ، خاصة وأن تلك الاحتفالات تزامنت مع الأزمة الاقتصادية العالمية.⁽⁴⁾

وعلى هذا الأساس، نلمس أن فرنسا أرادت من وراء الاحتفالات، تبيان عدم استعدادها التام لاتخاذ إجراءات تحررية ولو على المدى البعيد، حيث رأت أن الاستعمار ظاهرة لا رجعة فيها، الأمر الذي خدش شعور التونسيين وأدركوا رهان الموقف، فقاموا بالرد بشدة على تلك الاحتفالات.⁽⁵⁾

ومما تجدر الإشارة إليه، أن فرنسا قد بلغت ذروة قوتها في فترة الثلاثينات، الأمر الذي أدى إلى تسارع نسق التحول داخل المجتمع المحلي تحت تأثير عامل الاستعمار ووقع العالم العصري⁽⁶⁾ فبالعودة إلى مخلفات تلك الاحتفالات، من تفجير الأوضاع وإثارة مشاعر التونسيين ندرك مسعى التونسيين للوقوف ضد فرنسا، ولعل الدليل على ذلك الحملة الإعلامية الكبيرة من أجل فضح الاستعمار والتنديد بمخططاته، حيث اتخذ هؤلاء الوطنيون من الصحافة منبرا لهم، قصد تنوير العقول.⁽⁷⁾

(1) - نتساءل هنا، هل فعلا كانت الاحتفالات احتفالات بما قدمته فرنسا لتونس بعد 50 سنة؟! نبين ذلك من خلال مقال في جريدة الشورى تعقيبا لها عن مقال في جريدة النهضة، ومما جاء فيه: " في الوقت نفسه الذي يقوم فيه الاستعمار بالاستعداد للاحتفال الخمسيني على احتلال البلاد التونسية الذي أعد له الملايين من الفرنكات، كان الشعب يعيش مجاعة، ولم يخف على المراجع العالية وكل من يدب على أديم -المملكة- التونسية شدة الجائحة التي أصابتنا في هذا العام الذي كنا نأمل من صائفته الفارطة أحرار محصول من الزرع يجبر ما خسرنه في الأعوام قبله..، خاب الظن إذأ بنا، عند الحصاد يتم جمع سنابل لا شيء بها من الحبوب وحتى التبن لم نجتمع منه إلا القليل"، ينظر: الشورى، ع 322، الأربعاء 06 ماي 1931م.

(2) - حولة لعيرج: المرجع السابق، ص 33.

(3) - مما نجده في هذا الصدد تقرير يبين مصادر تمويل تلك الميزانية، حيث أقتطع مبلغ من ميزانية التونسيين إلى جانب مبلغ آخر تم اقتطاعه من أوراق اليانصيب، بالإضافة إلى مساهمة إدارة الحماية، ينظر م ت و، قسم الحركة الوطنية، الرقم 62- 1- 1، و 1.

(4) - علي المحجوبي: الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 89.

(5) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 520.

(6) - محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 119.

(7) - Habib BOULARÉS, Op- Cit, p 560.

ومما نجده في هذا الصدد، الحملة الشرسة التي خاضتها جريدة صوت التونسي احتجاجا على ميزانية الاحتفالات، التي شكلت استنزافا مجحفا ونهبيا للميزانية التونسية، وقامت تلك الصحيفة بفضح سياسة فرنسا، وبالمقابل، فنّدت أطروحة رسالة فرنسا الحضارية، كما شملت تلك الحملة الشرسة للجريدة، الرئيس المساعد للمجلس الكبير محمد شنيق⁽¹⁾ على لسان محمود الماطري⁽²⁾، حيث أخذته على تمجيد عمل لم يستفد منه التونسيون إلا بالتر القليل، وذكر مفاخر حضارية لم تصل إلا لأقلية قليلة من التونسيين.

وقد تواصل نشاط الوطنيين التونسيين وذلك عن طريق التوعية عبر الصحافة وتوزيع المناشير، وكل هذا في إطار العمل السري، وبالرغم من ضغوطات سلط الحماية الفرنسية التي قابل كل ذلك النشاط بالقمع في حق هؤلاء الناشطين إلا أن ذلك لم يُثْنِ من عزيمة هؤلاء وواصلوا كفاحهم⁽³⁾، وهو

(1) - محمد شنيق: (1889م - 1976م)، من مواليد تونس العاصمة، من عائلة برجوازية، بدأ تعليمه في المعهد الصادقي الذي توقف عن الدراسة فيه بعد وفاة أبيه، عمل في مؤسسة عبد الجليل الزاوش حيث تحصل هناك على شهادة في المحاسبة، ليبدأ بذلك مسيرته المهنية إلى أن أسس شركة للنسيج في تونس، إلى جانب هذا، فقد امتهن الفلاحة والمقاولة، وبسبب تجارته الخارجية التقى بالثعالي في فرنسا، وهناك بدأت أفكاره تصقل في عالم السياسة، اكتست شخصية محمد شنيق نوعا من الغموض لعدة اعتبارات منها أنه كان ضد حزب الدستور في ظل اعتقاله الوزارة الكبرى لمرتين فيما بين جانفي 1943م و ماي 1943م وبين 17 أوت 1950 ومارس 1952م، للاستزادة حول شخصية محمد شنيق ينظر:

Pierre RONDOT, Mohamed Chenik - Pionnier de l'indépendance Tunisienne (1889-1976), rev- l 'Afrique et l'Asie modernes, n°111, 4^{eme} trimestre 1976, p 38.

(2) - محمود الماطري: (1897م - 1972م)، ولد بمدينة تونس - لعل هناك علاقة بين اسمه ومنطقة ماطر التونسية-، توفي والده وهو في سن مبكرة، دخل الكتّاب ثم انتقل إلى المدرسة الصادقية أين تم منحه شهادة ختم الدروس، وبذلك عُيّن معلما بناحية المرسن وبالموازاة مع ذلك أتم دراسته، لينتقل إلى المعهد الطبي بديجون الفرنسية، أين تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1926م، وهذا لم يمنعه من ولوج عالم السياسة، من خلال الدور الذي لعبه، حيث عُيّن في البداية عضوا بالمجلس الكبير ثم عضوا بالوزارة الكبرى، كان له مساهمة فعالة ضمن حزب الدستور الجديد مما أدى به إلى النفي رفقة مجموعة من أقرانه إلى منطقة البوف الأمر الذي أجبره على التعهد بعدم الخوض في عالم السياسة، وبعد عودته عدل عن موقفه وواصل نشاطه حتى الاستقلال... ينظر كلا من الصادق الزمري: المصدر السابق، ص 355، وكذلك حمادي الساحلي: المصدر السابق، ص 185.

(3) - م ت و: ملف 30-04-A، و 08.

الأمر الذي زاد من السخط على الفرنسيين، جراء تلك السياسة العمياء التي بيّنت من خلالها الشرّ للحركة القومية والحركة الوطنية التونسية.⁽¹⁾

هذا وقد دعا حزب الدستور بمعية الصحافة إلى مقاطعة الاحتفالات⁽²⁾، ومما جاء في إحدى الجرائد: "الاحتفال بالخمسينية يشتمل مظهر تعالٍ على التونسيين غير مرغوب فيه، وليس له ما يردده، ولا سيما أن فرنسا لا تستطيع بعد خمسين سنة من انتصاب الحماية أن تعتبر أنها قامت بواجبها إزاء التونسي الذي مازال محروما من حقوقه وكل الحريات، والذي يعتبر غريبا في بلاده بالذات".⁽³⁾ كما كثّف الدستوريون من اجتماعاتهم، مستعملين في ذلك الجرائد كما سبق الذكر، وبالموازاة مع ذلك، بادرت إدارة الحماية حملتها القمعية، عبر رفع دعوة قضائية ضد جريدة صوت التونسي، بالإضافة إلى توقيف العديد من الصحف التونسية الناطقة بالعربية والفرنسية، والتي نشطت بصدد تلك المناسبة على غرار صحيفتي الوزير⁽⁴⁾ والنهضة.⁽⁵⁾

(1) - محمد محمود السروجي: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية للنشر، ليبيا، (د ت ن)، ص 207.

(2) - مما تجدر إليه الإشارة أنه تم تسجيل بعض الحالات المتخاذلة للتونسيين الذين شاركوا في تلك الاحتفالات عن قصد أو غير قصد، فمما جاء في مقال لجريدة الشورى: "و بعد الاحتفال، يتقدم المواطنون وأعاون المقيم العام وخدام ركابه بتقديم الهدايا إليه وفي ذلك إشارة إلى غيرهم بالاعتداء بهم، فترى الحمير والبغال والجمال والعربات محملة بكل ما سفر وجوبه وارتفع عنه هدية (لوزير فرنسا)، من الزيوت الرفيعة إلى مشروبات الزهور والثمار والفواكه، إلى العطور الثمينة والفواكه الطيبة إلى الأقمشة الحريرية الجميلة إلى الحلبي والمال، ولو أردت الإحصاء ويظن أننا مبالغون ولضاق النطاق عن الإحاطة بكل ما أعطي لهذا الرجل من خيرات، كما تم منحه قصرا من قصور صفاقس العربية الجميلة الذي يحيط به البساتين وكل المستلزمات، والله أعلم بما تكلف به صاحب هذه الدار في إنجاز ذلك القصر.."، ينظر: المقيم العام في الجنوب، جريدة الشورى، ع 144، يوم الخميس 25 أوت 1927م.

(3) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 521.

(4) - جريدة الوزير: صحيفة أصدرها الطيب بن عيسى سنة 1920م، وتعتبر هذه الصحيفة امتدادا لصحيفة المنير عرفت عدة انقطاعات بسبب المحاصرة الفرنسية، أعيد نشرها مرة أخرى بعد نهاية ح ع 2، لتتوقف بعد ذلك عن الصدور لأسباب مادية.

(5) - جريدة النهضة: صدر العدد الأول من هذه الجريدة في 1923م، كانت رئاسة تحريرها للشاذلي القسطلبي واستقل بها هذا الأخير وأصبحت من الصحف الوطنية الاستقلالية ما بين 1930م إلى 1939م، ظلت هذه الجريدة تصدر متقطعة إلى غاية اغتيال صاحبها سنة 1953م، ينظر محمد كراغل: المرجع السابق، ص 209.

وفي السياق نفسه، لا يمكن أن نتغافل عن الدور الذي لعبه كذلك الحزب الشيوعي التونسي والذي نشط في إطار نضال المستعمرات التي تبناه الحزب، من خلال نقاط نذكر منها⁽¹⁾:

* توضيح وتفسير القضايا السياسية الراهنة التي توضع أمام الشيوعيين في المستعمرات

* تنظيم حملات جماهيرية لفضح الاستعمار وسياسته، ومساندة الحركات التحريرية المعادية للامبريالية.

* تنظيم النضال المشترك للعمال الفرنسيين والعمال المهاجرين في فرنسا.

* تنظيم النشر ودعم الصحافة الشيوعية في المستعمرات وتكوين الإطارات الشيوعية من بين الأهالي.

كما لا يمكن إهمال الدور الذي لعبته النقابة العمالية التونسية إزاء هذه الاحتفالات، فبغض النظر عن ارتفاع عدد النقابات وشُعَبِهَا عبر التراب التونسي، فقد سجلت نشاطا مكثفا لها، عبر الإضرابات التي شنتها في مختلف القطاعات تعبيرا عن التجاوزات الفرنسية في حق التونسيين.⁽²⁾

ومن هذا المنطلق، فقد مكن الاحتفال الخمسيني كل الاتجاهات الوطنية من ركوب سفينة المقاومة التي نددت بنظام الحماية وتكذيب الأطروحة الاستعمارية الداعية إلى نشر الحضارة، وهو الأمر الذي ساهم في تبيان الحقائق وفهم متبصر لطبيعة الاستعمار، ومنه تنمية الوعي الوطني بين التونسيين.⁽³⁾

5- سياسة التجنيس في تونس، بين سياسة المسخ الفرنسي والعمل الوطني:

1-5 سياسة التجنيس، محاولة في طمس الهوية:

لم تكن سُلْطُ الحماية الفرنسية بتونس بضرب العقيدة الإسلامية من خلال عقد مؤتمرها القرباني (= المؤتمر الأفخارستي) والذي كان يهدف إلى تنصير التونسيين، بل تعدته إلى محاولة طمس

(1) - حبيب القزدغلي: تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919م - 1943م)، تق- علي المحجوبي، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992، ص 173.

(2) - محمد لطفي الشابي: الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية (1894م - 1956م)، ج 2، مركز النشر الجامعي، تونس، ط 2، 2015، ص 90.

(3) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص 71.

الهوية التونسية بمحو الشخصية الوطنية، وهذا باتباع سياسة الترغيب في الحصول على المواطنة الفرنسية عبر التجنس⁽¹⁾، من خلال وضع تسهيلات للحصول على صفة المواطنة الفرنسية.⁽²⁾ حيث سطر الفرنسيون سياسةً جهنميةً للقضاء على القومية التونسية والشخصية الوطنية في البلاد التونسية، بعد محاولة إقناع وزارة الخارجية الفرنسية بالعمل بقانون 20 ديسمبر 1923م، والذي يقضي بمنح الجنسية الفرنسية للتونسيين⁽³⁾ الذين يطلبونها مقابل شروط هزيلة، في ظل مجموعة من التحفيزات التي قدمتها.⁽⁴⁾

(1) - مما تجدر الإشارة إليه في مسألة التجنيس، أن المتجنس يلتزم باتباع سائر أحكام القوم الذين اختار انضمامه إليهم عن طيب خاطر، وإن خالفت تلك الأحكام ديانتهم، فالمتجنس بالجنسية الفرنسية مثلا لا تجري على فرد في حياته وما يتبعها، إلا الأحكام المسطرة عند الفرنسيين، ولا يمكن فعل شيء إلا ما تسوغه تلك الأحكام، ودليل ذلك أنه يعتزل من ذلك الحين ملك عصمة زوجته الذي جعله الشرع الإسلامي بيده، فيحرم على نفسه تطليقها، وإن طلقها، لا يمضي طلاقه، لأن عقدة النكاح في القانون الفرنسي لا يملك نقضها الزوج ولا الزوجة ولا هما معا، بل يرجع أمر النظر فيها إلى الحاكم العدلي، فهو الذي يحكم بالطلاق أو التفرقة (= هو شيء لا وجود له عندنا نحن كمسلمين) أو الإبقاء على الزوجية حتى وإن حلف يمينا أو تلفظ بالطلاق، ولعل هذا الأمر مماثل في الكثير من القضايا على غرار الميراث..، للتعقق والتدقيق ينظر الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، مطبعة العرب، تونس، 1924، ص 19.

(2) - لم تكتفِ سلط الحماية الفرنسية بتجنيس التونسيين فقط، بل تعداه الأمر إلى محاولة تجنيس المحيط التونسي ككل، ومما نجده في أحد التقارير الذي جاء بعنوان "تجنيس الأرض التونسية" مايلي: "...نشط المستعمر للقضاء على الثروة التونسية من خلال تجنيس الأراضي وإخراجها من أيادي أهلها وإدماجها بمبررات قانونية، ليتصرف فيها أبناء فرنسا على أساس أنها ملك لهم..، ومن التسلف الذي تتسلفه الإدارات نستمد الحجج القاطعة والبراهين الساطعة التي تدل على عدم احترام الفرنسيين للعوائد التونسية والتقاليد الإسلامية في ذلك..، ولذر الرماد في العين، جعلوا قِيَمًا بخسة هي أقرب للتهكم منها لأخذ شيء بعوض أذاتهم..". للتدقيق والاستزادة في الموضوع ينظر: CND, sér MN, code B-37-3, doc 40, date (28Mai 1949).

(3) - في هذا الصدد، عبّرت المجلة الزيتونية في مقال لها عن الجائحة التي ألمت بالبلاد التونسية جراء سياسة سلط الحماية الفرنسية التي تقضي بتجنيس المحيط التونسي، ومما جاء فيه: "...لقد ابتلي المسلمون في هذا الزمان بأنواع من البلايا، لو لا أنهم قابلوها بصدر مُمِلَّتْ بالإيمان وقلوب تدرّعت بالصبر..، ومن تلك المصائب التي ابتلي بها المؤمنون وزلزلوا زلزالا شديدا فتنة التجنيس، لأنها ترجع إلى المساس بروح الدين الذي يضحى في سبيله المسلمون بكل عزيز ونفيس"، للتعقق والتدقيق ينظر، حكم الله في

التجنيس، المجلة الزيتونية: ج 10، مج 1، جوان 1937م، ص 2.

(4) - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح..، ج 1، المصدر السابق، ص 379.

والحقيقة أن فتح باب التجنس أمام التونسيين، أُريدَ به سلخ التونسيين من جنسيتهم⁽¹⁾ وهويتهم ولغتهم ودينهم، الأمر الذي جعل بعض ضعاف النفوس يدخلون في البوتقة الفرنسية ويهللون ويكبرون لفرنسا- الحماية- ونظامها الذي لم يكن في الحقيقة إلا نقمة وويلات على البلاد التونسية، التي تلبدت سماؤها بغيوم وسحب الحزن الداكنة.⁽²⁾

فمشروع التجنيس في ظاهره، لا يجبر أحدا عن التخلي على جنسيته، ولكنه في الباطن فتنة تصعب معها على ضعاف العزائم المحافظة على قوميتهم، فالمتجنس يعامل معاملة فريدة عن غيره في كل شيء، في التوظيف وفي الراتب وفي الاحترام والوصول إلى كل ما يرغب فيه، أما غيره فمهضوم الحق مهان، لا يبلغ الوظائف السامية مهما كانت قدرته وأمانته (= في نظر المتجنس وفرنسا)⁽³⁾ هذا، وقد كان الشرك المنصوب للشعب التونسي، شركاً هائلاً من خلال محاولة- استنزاف- المواطنين التونسيين، من أجل أن يتضخم عدد الفرنسيين في تونس- اصطناعياً-⁽⁴⁾، وعلى هذا

(1) - نفكر أساسا في مشروع تجنيس التونسيين، فعلى إثره ارتأت سلطات الحماية الفرنسية تأسيس جمعية المسلمين المتفرنسين، والتي تتركب من أفراد نبذوا جنسيتهم واندمجوا في العائلة الفرنسية ليس حبا في فرنسا، ولكن لأطماع في نفوسهم وضعف أخلاقهم ورذالة شبوا عليها، وعلى رأس هذه الجماعة نجد عبد القادر القبائلي (= أصله من الجزائر)، حيث ألفت به الأقدار إلى تونس وشغل منصب محامي بمخدرات أداها إلى فرنسا في المغرب، ولما لم يوفق في صناعته تجنس فأعطوه رتبة محامي "ذيقانمور" حتى يضمّنوا له بهذه الخطة العمل الدائم، حيث ترأس هذا الأخير تلك الجمعية التي دعت إلى التزغيب في التجنس بالجنسية الفرنسية وبذلت إدارة الحماية الفرنسية مساعدات لتحقيق ذلك قصد انصهار التونسيين في- الحضارة- الفرنسية..، للتعرق في هذه النقطة ينظر، جمعية المسلمين المتفرنسين، جريدة الشورى: ع 140، الخميس 28 جويلية 1927م.

(2) - محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 61.

(3) - جمعية المسلمين المتفرنسين..، الوثيقة نفسها.

(4) - لماذا شددت فرنسا على الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية فيما رغبت التونسيين في الحصول عليها؟ وماذا كانت تهدف من وراء ذلك؟ هدّفت الفرنسيون من وراء هذه السياسة، إلى رفع عدد الفرنسيين في البلاد، فحسب الإحصاء العام لسنة 1921م والذي يورد بأن عدد الفرنسيين بتونس قدر بـ 4436 نسمة، بالمقارنة مع عدد الايطاليين الذي قدر بـ 84799 نسمة في ظل مطامع إيطاليا في تونس والبحر الأبيض المتوسط التي اتخذت صبغة مكشوفة، وهو الأمر الذي تخوفت منه فرنسا مما جعلها تتساهل، بل تُرغّب في اكتساب الجنسية الفرنسية..، ينظر محمد كراغل: المرجع السابق، ص 228.

الأساس، كانت مرغبات التجنس بالجنسية الفرنسية كثيرة⁽¹⁾ من أجل ضمان تفوق الجالية الفرنسية في البلاد التونسية التي هُددت من طرف الإيطاليين.⁽²⁾

أمام المد الإيطالي الذي تزايد بأعداد كثيرة وكان أكبر من عدد الفرنسيين في تونس، ارتأت سلطات الحماية الفرنسية صياغة قانون التجنيس الصادر في 1923م⁽³⁾، والقاضي بمنح الجنسية الفرنسية للتونسيين الراغبين في ذلك، ولم تكثف بهذا الحد، بل قدمت مجموعة من الإغراءات أهمها الثلث الاستعماري،-أي يصبح الموظف التونسي يتقاضى ثلث مرتبه بالإضافة إلى مرتبه الأصلي-.⁽⁴⁾ فسلطات الحماية رغبت في التجنس وكانت المرغبات كثيرة منها: الحصول على جنسية دون شروط، كما أن راتب التونسي يتساوى مع راتب الفرنسي، إذا تجنس طبعاً، وتفتح في وجهه -أبواب المنافع- المادية المفتوحة في وجه الفرنسيين على اعتبار أنه أصبح أحد المواطنين الفرنسيين.

وعلى هذا الأساس، يصبح المتجنس مع- الغالبين لا المغلوبين- وهنا، قامت حملة عداوية ضد المتجنسين، ذلك أن المتجنس الذي يقع في الشرك الفرنسي عليه أن يعلن صراحةً عند طلبه الجنسية الفرنسية، خروجه عن القانون الإسلامي، وقبوله للقانون الفرنسي، وهذا عدولٌ طوعيٌّ عن أحكام

(1)- من بين المرغبات التي أطلقتها سلطات الحماية للتجنس بالجنسية الفرنسية محاولة منها لهدم القومية الشخصية في تونس نجد: التساوي من تجنس بالجنسية الفرنسية من التونسيين مع المواطن الفرنسي في الأجور، زيادة على التساوي في الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي، كما تفتح في ذلك المتجنس أبواب المنافع المادية المفتوحة في وجه الفرنسيين.

(2)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح..، ج 1، المصدر السابق، ص 379.

(3)- سبق هذا القانون عديد مشاريع التجنيس التي عرضت على البرلمان الفرنسي، ومما نجده في هذا الصدد وثيقة بعنوان "قضية تجنيس التونسيين بالبرلمان الفرنسي"، ومما جاء فيها: "لعل الأوامر العلية الصادرة بالبلاد الفرنسية إلا بعد صدور أمر عليّ إذا اقتضى الحال وما ذلك إلا لبقاء الجنسية التونسية على ما هي عليه..، إذا أراد أحد التجنس لا يتم ذلك الأمر إلا بعد مصادقة دولته عليه..". للتدقيق والتعمق ينظر **CND, sér MN, code B-3-37, date de 12 Aout 1933.**

(4)- محمد الصادق عبد اللطيف: المؤتمر الأفخارستي بتونس، حملة صليبية عليها، مجلة الإنخاف، ع60، 01 جويلية 1995، ص ص 6- 7.

الإسلام وخروج عليّ عن دائرته، وبالتالي تنطبق عليه الآية الكريمة⁽¹⁾: ﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا﴾⁽²⁾.
بناء على هذه الاعتبارات، ومن أجل خلق شَرْخٍ في الوحدة الوطنية التونسية، تم صياغة قانون إميل مورينو-Emile MORINAUD (=نائب مقاطعة قسنطينة بمجلس الأمة سابقاً) الخاص باكتساب الجنسية الفرنسية⁽³⁾ والموافق عليه من طرف مجلس النواب في 12 جويلية 1923م، والشيوخ 20 ديسمبر 1923م، وهذا اعتبارا من التشجيع على التجنيس والتنصير معا.⁽⁴⁾
ولم تقف سياسة الحماية الفرنسية في تونس بصدد هذه السياسية التي ترمي إلى ذوبان المجتمع التونسي في الإطار الفرنسي عند تقديم التحفيزات فقط، بل رأت أن أحسن طريقة إلى ذلك هي استصدار فتوى من كبار مشايخ الإسلام في تونس⁽⁵⁾، وكل هذا في إطار السياسة التي تهدف إلى زيادة عدد الفرنسيين في تونس والذي بلغ 2062212 فرنسي سنة 1907م، بزيادة سنوية بـ 32818 فرداً.⁽⁶⁾

(1) - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح..، ج 1، المصدر نفسه، ص ص 379-380.

(2) - سورة البقرة، الآية 85.

(3) - حدد القانون المذكور أعلاه، الإمكانيات المتاحة لاكتساب الجنسية الفرنسية عبر العديد من المواد، تُعَرِّجُ على الأساس منها، ومما جاء في المادة الأولى "يُعَدُّ فرنسياً كل شخص ولد بتونس من أبوين واحد منهما سبق أن ازداد بالولاية نفسها، اللهم إذا رفض أو أعرض عن صفته الفرنسية، طبقاً لأحكام الأشكال والشروط المنصوص عليها بالمواد من 2 إلى 10، وهذه المقتضيات لن تطبق سوى على - الأهالي - والرعايا المحميين الفرنسيين بتونس والجزائر والمحميات والمستعمرات الفرنسية"، أما في المادة الرابعة: "الن يصبح متجنساً سوى من بلغ سن الحادية والعشرين، وأثبت قدرته على الكتابة والقراءة بسهولة باللغة الفرنسية"، وبالنسبة لهذه المادة فقد اندرجت تحتها مجموعة من الشروط..، للتعلم والاستزادة، ينظر أحمد مالكي: المرجع السابق، ص 185.

(4) - أحمد مالكي: المرجع نفسه، ص 185.

(5) - محمد الصادق عبد اللطيف: المرجع السابق، ص 5.

(6) - Stéphane REVOLON, œuvre des Français en Tunisie, imp- Georges GUINEL & C^{ie}, Italie, 1910, p 13.

هذا، وقد كان بطل مسألة التجنيس هو دائما المسيو مورينو، فقد طلب من وزير الخارجية الفرنسية المسيو ريمون بوانكاريه أن يستحث الحكومة الفرنسية على إشهار حملة لفائدة تجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية، حتى ينمو - صناعيا- والذي (= بوانكاريه) وَعَدَ بذلك.⁽¹⁾

ولعل فتح الباب أمام تجنيس التونسيين أفرادا، كان من منطلق أن السياسة الفرنسية في تنصير الجماعات وتمسيح المحيط التونسي قد فشلت بالعودة إلى مجريات المؤتمر الأفخارستي⁽²⁾، فهؤلاء الفرنسيين الذين يقصدون وطنهم ويمجدونه، فقد كانوا يعدون أكبر سبة للشخص منهم أن يرمي بعدم محبة وطنه وخيانة أبناء ملته.⁽³⁾

وكمحاولة من سلط الحماية الفرنسية لمغالطة التونسيين والتصدي لهم وزيادة عدد الفرنسيين في تونس⁽⁴⁾، قامت بمنح الجنسية الفرنسية للفرنسيين الذين تخلوا عن جنسيتهم ثم رغبوا في التجنس بها من جديد، بالإضافة إلى التسهيلات التي منحت للأجانب⁽⁵⁾ المقيمين في تونس من أجل التجنس بالجنسية الفرنسية وذلك بالعودة إلى القرار المؤرخ في 28 فيفري 1928م.⁽⁶⁾

(1)- الشهاب، مج 9، ج 7، السنة 9، جوان 1933، ص 293.

(2)- علال الفاسي: المصدر السابق، ص 73.

(3)- الجيلاني الفلاح: المصدر السابق، ص 24.

(4)- بالموازاة مع ذلك فقد كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية صعبة جدا، فالجماعة فتكت بمناطق مختلفة من البلاد وازداد الحقم الشعبي وانتشرت البطالة ونزح السكان من الأرياف إلى المدن وعم الاستياء لدى كافة شرائح المجتمع، وكان هذا كله في ظل تعنت سلطات الحماية في البلاد التونسية على التقدم في مختلف الميادين في إطار مشروعها الاستعماري الرامي إلى البقاء في البلاد...، لتتعمق في هذه المسألة، ينظر محمد كراغل: المرجع السابق، ص 33.

(5)- مما تجدر الإشارة إليه، أن من بين الاعتداءات الصارخة للفرنسيين على الجنسية التونسية ما جاء في التشريع الذي استصدرته سلطات الحماية، القاضي بإخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم في تونس من الجنسية التونسية وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية، ماعدا الإيطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة، ومن أجل ذلك، أعطت سلطات الحماية لاعتدائها هذا صبغة قانونية وأرادت أن تجعله غير مُتَعَارِضٍ مع قانون الجنسية التونسية، فقررت أن هؤلاء الأجانب يكتسبون أولاً الجنسية التونسية ولكنهم يتركونها في الوقت نفسه لتتسبب عليهم الجنسية الفرنسية، ينظر عبد العزيز الثعالبي: هذه تونس، المصدر السابق، ص 80-81.

(6)- عبد العزيز الثعالبي: المصدر نفسه، ص 79.

وإزاء ذلك، ومع أواخر 1932م، بدأت الحوادث الناتجة عن مسألة التجنيس⁽¹⁾ إذا اعتبر الشعب كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية مارقا كافرا، وليس له الحق في أن يدفن في مقابر المسلمين، فتعددت الحوادث العنيفة كلما مات مسلم متجنس، في ظل استصدار سلطات الحماية لفتوى من طرف أكبر السلطات الدينية في تونس، تقضي بالتجنس دون التخلي عن الأحوال الشخصية.⁽²⁾ ومما تجدر الإشارة إليه، أنه في ربيع 1933م انفجرت قضية التجنيس، مما أدى إلى ازدياد الأوضاع سوءا في البلاد التونسية، وأمام تصاعد الغضب الشعبي ارتأت سلط الحماية تعيين مقيم عام جديد هو مارسيل بيرطون - Marcel PEYROYTON⁽³⁾، الذي وصل إلى البلاد التونسية يوم 8 أوت 1933م ليجدها في وضع ينذر بالانفجار الحتمي.⁽⁴⁾

2-5 تداعيات سياسة التجنيس على العمل الوطني التونسي:

لعل نقمة التجنيس كانت نعمة!، فالدعوة إلى التجنيس لم تكن لتتم دون خلق استجابات متتالية، من مواقع اجتماعية وفكرية متنوعة داخل صفوف الحركة الوطنية، فالأهمية التي أبدتها سلطات

(1) - حققت الحركة الوطنية التونسية استفاقة بين 1931م-1932م، وقد ساهم في ذلك العديد من العوامل، منها أحداث المؤتمر الأفخارستي التي تركت الأثر البالغ في نفوس الشعب التونسي المنكوب، بالإضافة إلى أحداث التجنيس التي ساهمت هي الأخرى في بعث تلك الحركة، ولعل الجلبة التي أثارها قضية التجنيس خير دليل على نشاط الوطنيين الذين التفوا حول جريدة العمل التونسي - l'action Tunisienne من خلال العديد من المقالات التي صاغها الوطنيون التونسيون أمثال الحبيب بورقيبة وغيرهم قصد تنوير العقول... محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 121-122.

(2) - محمد الهادي الشريف: المرجع نفسه، ص 119.

(3) - مارسيل بيرطون - Marcel PEYROUTON (1887م-1983م) تولى وزارة الخارجية 1940م إلى 1941م، متحصل على الدكتوراه في الحقوق، شغل مناصب كثيرة في وزارة المستعمرات، تنقل بين الطوغو مدغشقر وإفريقيا الغربية والجزائر وتونس ثم المغرب فيما بعد، عُرفَ عهده في تونس بعدة اضطرابات، حيث وقعت في ولايته أحداث 08 أوت 1933م بالمنستير إثر منع دفن طفل لأحد المتجنسين من التونسيين في المقبرة الإسلامية، مما أسفر عن استشهاد شعبان البحوري وسقوط العديد من الجرحى.. بعد أن فتح الجند الفرنسيون النار في وجه المتظاهرين المسلمين، وقد عُذَّ ذلك أول استشهاد وطني في مطلع الثلاثينات، مما فتح الباب أمام الغطرسة والتعسف البيروطوني في البلاد التونسية.. للتعمق والاستزادة حول شخصية بيرطون ينظر، محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 64-65

(4) - حسونة المصباحي: الزعيم التونسي الدكتور محمود الماطري من خلال مذكراته، جريدة العرب الثقافي، الخميس 02 ديسمبر 2012، ص 9.

الحماية لموضوع التجنس في تونس ضمن إستراتيجيتها، هي تلك التأويلات التي قدمها منظرو الاستعمار عند قراءتهم للأحداث والنصوص المنظمة للتجنس ولتطبيقاتها الإدارية والسياسية.⁽¹⁾

بدايةً، كشفت قضية دفن المتجنسين التي نشبت في بنزرت، عن شحذ العزائم للنضال الوطني وخاصة لجناحها المتصلب، وعن وسيلة عمل هي من النجاحة بمكان في تعبئة السكان التونسيين، فقد كشفت عداة التونسيين للمتجنسين مدى تشبثهم بدينهم، كما أن فتوى مفتي بنزرت كانت بمثابة المرجع الأدبي والديني⁽²⁾ الذي ساعد على التعبئة الشعبية ضد دفن المتجنسين ونظام الحماية معاً.⁽³⁾

فما كاد أن يوضع مشروع التجنيس على بساط المناقشة بالدوائر الرئيسية العليا بباريس وتقع مصادقة مجلس النواب عليه، حتى ارتاعت الأمة التونسية لهذا النبأ وانزعج الرأي العام⁽⁴⁾، إذ أن الأمر هو مساس عظيم بحياة هذه الأمة التي جعلتها الإجراءات السياسية الأخيرة تترقب بعين الحذر.⁽⁵⁾

في السياق نفسه، شكلت مسألة التجنيس هذه امتحانا عسيراً، دخله الشعب التونسي وأحرس المبطلين بفضل نخبة من شبابه الذي لَطَّالَمَا اعترى بجنسيته وهويته ووطنه، وقد كان في مقدمتهم المحامي الحبيب بورقيبة⁽⁶⁾، والذي كان المحرك الرئيسي والموعز لأبناء جلدته بوجود الوقوف إلى آخر نفس في الحياة، أمام حملات التبشير والتنصير لرد الباغين المعتدين على أعقابهم.

(1) - أحمد مالكي: المرجع السابق، ص 187.

(2) - ينظر الملحق الخاص بفتوى التجنس في البلاد التونسية.

(3) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 528.

(4) - CND, sér MN, code B-3-37, doc 7, date de 12 Aout 1933.

(5) - الجيلاني الفلاح: المصدر السابق، ص 24.

(6) - الحبيب بورقيبة: (1903م - 2000م)، ولد الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير سنة 1903م، بدأ مسيرته الدراسية بالمعهد الصادقي، لينتقل فيما بعد إلى معهد كارنو أين تحصل على البكالوريا سنة 1924م، لينتقل إلى فرنسا لإكمال دراسته بجامعة باريس، حيث اختص في دراسته في القانون إلى أن تحصل على الإجازة في الحقوق ودبلوم معهد العلوم السياسية سنة 1927م، امتهن المحاماة، كما لم يمنعه ذلك من المشاركة في الحياة السياسية، على اعتبار انخراطه في ح د ح ثم تأسيسه ح د ج، زيادة على ذلك، فقد كان لبورقيبة ضلوع في الصحافة من خلال المساهمة بالعديد من المقالات في الكثير من المجلات التونسية على غرار صوت التونسي و جريدتي العمل واللواء التونسي، تم اعتقاله ونفيه ليعود سنة 1955م إلى تونس حيث حضى باستقبال كبير، انتخب رئيساً لتونس سنة 1957م..، ينظر كلا من الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص 386-387، وكذلك الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 1999، ص 1 وما بعدها.

هذا، وقد شهدت تونس حملة واسعة ضد سياسة فرنسا الرامية إلى فَرْنَسَة المحيط التونسي اعتبارا من أنها تشكل خطرا كبيرا بتوطيد دعائم الحماية، لاسيما وأن تلك السياسة قد مَسَّت شريحة من السكان فقط⁽¹⁾، وندد الدستوريون بهذه السياسة كونها تهدف إلى اضمحلال الشعب التونسي بالقضاء على شخصيته⁽²⁾، كما أشاروا إلى أن جنسية المسلم تتمتع مع دينه، خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، وأن تغيير الشخصية يساوي هو تغيير الدين.⁽³⁾

وعلى هذا الأساس، اعتبر الدستوريون أن المتجنس مرتدٌ ولا دين له⁽⁴⁾، وبذلك تسقط من جهته جميع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب عزله تماما عن حياة المجتمع المسلم، فلا يجب

(1) - نتساءل هنا عن السبب في التجنس بالجنسية الفرنسية؟ وما إذا كانت تلك الجنسية تمنح للعموم؟ أم أنها مقتصرة على البعض فقط دون الكل؟ لعل منح المواطنة الفرنسية كان لفئة من التونسيين ولم يكن لعمومهم حيث خص القلّة منهم فقط، وهذه الفئة هي الفئة الأكثر استنارة في تونس والتي تمثل نخبة المجتمع، وقد أُريد من ذلك خدمة المصالح الفرنسية، لا منح الجنسية في سواد أعين التونسيين، كما أننا لو رجعنا إلى منح المواطنة الفرنسية في إطار السياسية الاستعمارية بين الجزائر وتونس فإننا سنجد اختلافا كبيرا في ذلك، اعتبارا من أن الجزائريين كانوا - يطمحون إلى التجنس بالجنسية الفرنسية-، في حين أن فرنسا في تونس كانت قد رغبت في التجنس، ولعل ذلك كان دائما في إطار زيادة أعداد الفرنسيين في تونس أمام المد الإيطالي.

(2) - في هذا الصدد، استدلت التونسيين بالعديد من النصوص القرآنية التي بينت حكم الإسلام في المتجنس، وما نذكر من تلك الآيات، قوله تعالى: ﴿فلا تخشوا الناس واخشوني ولا تشتروا بآيات الله ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾، كما نجد قوله عز وجل في آية أخرى: ﴿ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا وإياي فاتقون ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾، كما استدلو كذلك بالآية الكريمة: ﴿وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾...، كما توجد العديد من الآيات الماثلة.

(3) - Félix GARAS, Bourguiba et la naissance d'une Nation, éd- René JULLIARD, paris, 1956, p75.

(4) - اعتبارا من الفوضى والحراك السياسي الذي أثارته مسألة التجنس يتبادر إلى أذهاننا التساؤل فيما يخص إذا كان المتجنس مسلما أم لا؟ اعتبر المُفْتُوُّ التونسيون المتجنس كافرا مارقا خارجا عن الدين، وهناك من اعتبره فاسقا زنديقا، وفي ظل عدم وجود نصٍ صريح في القرآن الكريم حول التجنس، فقد استند المفتون إلى بعض الآيات القرآنية الكريمة، وقياسا عليها يتبين أن المتجنس كافرٌ شرعاً، ومن بين تلك الآيات الكريمة، الآية 48 من سورة المائدة: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ حيث حكم المفسرون بضم المحكوم إلى الحاكم وأطلقوا ما تقتضيه هذه الآية على كل مسلم يرضى طوعا أو اختيارا بأن يحاكم طبق قوانين ليست من القرآن الكريم، كما تُبَيِّنُ الآية 62 من سورة النساء خروج المتجنس عن الملة نحو قوله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾، كما يمكن الاستفسار في مجموعة من النقاط في مسألة إمكانية استمرار المتجنس لاتباع أوامر دينه ونواهيها؟ هل يمكن انتهاج طريقة للزواج الإسلامي بما فيها تعدد الزوجات في إطار التجنس؟ هل يمكن للمتجنس الخضوع لأحكام القرآن؟ وبعبارة أخرى هل يمكن له إطاعة الشرع الشريف في كل ما يتعلق بحالته الشخصية؟

الاقتراب منه أو إقامة علاقات معه، ولا يمكنه أن يرث مسلما، أو أن يُنقل إليه إرث، كما لا تجب عليه صلاة الجنازة ولا يدفن في مقابر المسلمين.⁽¹⁾

وبالموازاة مع ذلك، قام الدستوريون بحملة توعية واسعة من أجل فتح أعين التونسيين والتعريف بمخاطر السياسة الفرنسية الرامية إلى تجنيس الشعب التونسي المسلم بالجنسية الفرنسية وذوبان عناصره الشخصية في-أمة- لا دين ولا ملة لها، وقد استعمل الدستوريون الصحافة لتنوير الرؤى للتونسيين من خلال العديد من المقالات التي توضح وضع المتجنس أولا، والسياسة الخبيثة للفرنسيين ثانيا.⁽²⁾ وعلى هذا الأساس، قرر الشعب التونسي مقاطعة المتجنسين وعدم التزواج منهم، وقد نجحت هذه المقاطعة نجاحا كبيرا أدى إلى التقليل من عدد الذين حاولوا التجنس، ثم انقطاعه نهائيا، وبالتالي، سجلت الحركة الوطنية التونسية انتصارا كبيرا على سياسة الإدماج الفرنسي.⁽³⁾

كما عالج مسألة التجنس مجموعة من الوطنيين التونسيين كـ"حسب رأيه، فنجد أن الشيخ الطاهر الحداد⁽⁴⁾ قد ناقش قانون التجنس الصادر في 1923م في مقال له نحو قوله: "قانون التجنس

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 527.

(2)- علال الفاسي: المصدر السابق، ص 73.

(3)- مما تجدر إليه أن هذا النشاط الذي سجلته الحركة الوطنية التونسية إزاء سياسة التجنيس الفرنسية، قد كان له الأثر من المضاعفات الخطيرة ما كان، حيث تم تسجيل العديد من الحوادث والضحايا التي أصدر عنها مكتب الأبناء التابع للجنة التنفيذية لحزب الدستور الحر رسالة خاصة بصدد تلك الحوادث، قام فيها الحزب بالتعريف بقضيته، زيادة على التنديد بممارسات سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية بالإضافة إلى الأعمال التعسفية لها...، ينظر علال الفاسي: المصدر نفسه، ص 73.

(4)- الطاهر الحداد: (1899م أو 1901م؟؟ - 1935م) كاتب وأديب وشاعر وصحفي، أصله من فطناسة من عائلة عمالة فقيرة، ولد بتونس العاصمة، بدأ مسيرته العلمية بالدراسة في الكُتَّاب ثم انتقل إلى جامع الزيتونة سنة 1914م حيث تحصل منها على شهادة التطوع، أَلَّفَ كتاب "امراتنا في الشريعة" والذي أثار جدلا كبيرا في الأوساط التونسية، وبذلك منعه مدير العديلية من إكمال الجزء الثاني من شهادة التطوع من جامع الزيتونة إثر ذلك الكتاب، إلى جانب منعه من التعليم، كان للحداد نشاط سياسي ونقابي غزير في تاريخ تونس، فبالإضافة إلى نشاطه في حزب الدستور الحر، شارك إلى جانب محمد علي الحامي في وضع اللبِن الأولى للنقابة التونسية، كما يعتبر أبرز أعلام الحركة الإصلاحية التونسية، توفي إثر مرض القلب الذي نجم عن الحملة الشرسة ضده بسبب الكتاب المذكور آنفا، أعيد له الاعتبار بعد الاستقلال فتم طبع جميع مؤلفاته...، حول شخصية الحداد ينظر كلا من، محمد محفوظ: المرجع السابق، ج2، ص 109 وما بعدها، وكذلك أحمد خالد: الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثالث الأول من القرن العشرين، الدار التونسية للنشر، تونس، 1967، ص 102 وما بعدها.

الذي جاء به الفرنسيون ليصير التونسيين فرنسيين، يتناقض مع معاهدات الصلح والمودة التي وقع تأكيدها وتحديدها فيما يسمى بمعاهدة باردو..، فتلك المعاهدة بقيت حبرا على ورق".⁽¹⁾

ولعل المتمعن في سياسة سلط الحماية الفرنسية عبر محاولات تجنيس المحيط التونسي، يستشف أن السياسة التي اتبعتها تتركز في هدفين تمخض عنهما انقسام التونسيين، فكان انقسام الشعب التونسي انقساماً، أُريدَ منه خلق طبقة متميزة تسود قرارات الحكومة وتحضى بمجموعة من الامتيازات تكون متساوية مع الأوربيين، وطبقةً ضعيفةً مستغلةً مضطهدةً ومحرومةً.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس، هبّت تونس لمقاومة حركة التجنيس والمؤتمر الأفخارستي مقاومة شديدة، ولقد كان مفهوم النضال لدى الوطنيين التونسيين مفهوماً إسلامياً، أي أنه اتخذ طابعا دينياً، على اعتبار أن العمل على تحرير البلاد من المستعمر، هو جزء من رسالة الدعوة الإسلامية إلى الحرية والقيام بنهج الإسلام في بناء المجتمع، ولذلك فقد كان مُعارضاً للنفوذ الاستعماري.⁽³⁾

وبالتالي، لم يكن التجنيس إلا حلقة من سلسلة طويلة للسياسة التقليدية التي تجري عليها أوروبا وفي طليعتها فرنسا- للقضاء- على الكيان الإسلامي⁽⁴⁾، فهي تريد اختصار الوقت وانتهاز الفرص في سياستها، حتى تتمكن في وقت وجيز من صنع ما لم تستطع عليه الدول الأخرى في مئات السنين عبر القضاء على الشخصية الإسلامية، مستصدرين في ذلك فتوى لتجنيس التونسيين.⁽⁵⁾

(1)- الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص 226.

(2)- عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر وتق- سامي الجندي، دار القدس، بيروت، ط1، 1975، ص 194.

(3)- أنور الجندي: عبد العزيز الثعالبي (رائد الحرية والنهضة الإسلامية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984، ص 40.

(4)- يذهب الفيلسوف جون جاك روسو- John Jaque ROUSSEAU إلى القول بأن المواطنين في دولة حرة هم من يفعلون كل شيء بسواعدهم ولا شيء بما لهم، فهم لا يدفعون المال من أجل إعفائهم من القيام بواجباتهم، بل يدفعون للقيام بها بأنفسهم، ولعل هذا التعريف ينطبق على التونسيين الذين وعّوا مواطنتهم في عهد الحماية الفرنسية من خلال وعيهم بمخاطر السياسة التي جاءت بها سلطات الحماية، ولاشك أن ضبط قوائم أسماء هؤلاء المناضلين وما توفر من معلومات حولهم، هو عمل من شأنه أن ينصفهم ويخلد في ذكراهم..، للتعلم في هذه النقطة ينظر، خميس عرفاوي: نداء المواطنة - قراءة في الوضع القانوني للتونسيين في عهد الاستعمار الفرنسي-، المطبعة الثقافية، تونس، 2017، ص59.

(5)- أنور الجندي: المرجع نفسه، ص 41.

ولعل الوطنيين التونسيين قد أدانوا وبشدة موقف رجال المجلس الشرعي⁽¹⁾، ورفضوا شروط التوبة التي حددتها الفتوى، هذا وقد اعتبر هؤلاء الوطنيون أنه يتوجب على من أراد حقاً العودة إلى المجموعة الإسلامية أن يتخلى عن الجنسية الفرنسية فعلاً لا قولاً، وهذا ما نبهوا إليه في جريدة التونسي في مقالها الداعي إلى إعلان المتجنس عن توبته، وأن يتطابق ذلك مع أفعاله وألا يرجع النائب أبداً إلى ذلك الفعل، وعليه أن يصلح ما يجب إصلاحه.⁽²⁾

هذا وقد ندد الوطنيون بالمناورة التي أدت إلى استصدار الفتوى⁽³⁾ بصفة عامة، وبطريقة توظيف السلطات الاستعمارية للدين، وهو ما يشكل مساساً خطيراً بمعتقدات الشعب التونسي، بالإضافة إلى مؤاخذه العلماء ولومهم على تلك الفتوى⁽⁴⁾ التي كانوا يهدفون من ورائها ترضية فرنسا.⁽⁵⁾

(1) - بالموازاة مع ذلك، أوفد الدستوريون وفداً بقيادة الشاذلي المورالي إلى المقيم العام لنقل انشغالهم واحتجاجهم على سياسة سلط الحماية ومشروع التجنيس الذي جاءت به، ومما جاء على لسان ذلك الوفد: "يا جناب المقيم، لقد تأثرت البلاد من حادث خطير، ألا وهو القانون الذي وافق عليه مجلس النواب في تجنيس التونسيين..، إن حالتنا يا جناب المقيم مقررة بالشرع، بل هي جزء لا يتجزأ من عقيدتنا..، وفي أملنا أن تكون هذه الحالة آيلة إلى الانقشاع وتعقبها سياسة الثقة بين فرنسا والتونسيين."، وقد قابل الوفد بنوع من المماطلة ووعد بتحقيق أملهم، ينظر م ت و، قسم الحركة الوطنية، ب-3-37، و7، (20 نوفمبر 1923).

(2) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، 531.

(3) - تمحورت تلك الفتوى حول السماح بدفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية، فتم إعداد جملة أسئلة وطرحوها على المجلس الأعلى الشرعي منها، إذا اعتنق شخص جنسية يختلف تشريعها عن أحكام الإسلام ثم حظر لدى القاضي ونطق بالشهادتين وأعلن أنه مسلم، هل يحق له ما للمسلمين وعليه ما عليهم؟ وهل يصلى عليه بعد موته؟ وهل يدفن في مقابر المسلمين؟ وقد أجاب المجلس الشرعي بالنسبة للحنفيين بالإثبات، أما بالنسبة للمالكيين فقد أضافوا لدى حضور المتجنس لدى القاضي ونطقه بالشهادتين عليه أن يصرح بالتخلي عن الجنسية التي اعتنقها، وفي هذه الحالة يحق له أن يدفن في مقابر المسلمين، وبناء على الآراء المختلفة للمذهبيين، انجر عنه سلسلة من الردود المتباينة..، ينظر في هذا السياق، الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 79.

(4) - عند اشتداد الخطب واللغو وتفاقم الأمر، طلبت سلطات الحماية من الباي أن ينشر لرعاياه منشورا يطمئن به أفكارهم ويزيل روعهم، فنشر الوزير الأكبر السيد الهادي الأخوة منشوراً باسم الأمير يقول له فيه أن ما وقع (يعني فتوى المتجنسين) إنما المقصود بها حفظ الحالة الراهنة، كما أمر رعاياه بعدم الانصياع لجماعة المفسدين والمشوشين، ولعل في ذلك محاولة لاحتواء الوضع من جهة، وترضية سلط الحماية الفرنسية من خلال التواطؤ معها من جهة أخرى..، للتعمق والتدقيق ينظر كلا من الشهاب: مج 9، ج 7، جوان 1933م، ص 325، وكذلك م ت و، قسم الحركة الوطنية، B-3-37، و15.

(5) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع نفسه، ص 531.

وعليه، اعتبر الدستوريون فتوى التجنس مساندة لِسُلْطِ الحماية، اعتبارا من أن تلك الفتوى قد سهلت من مهمة الحكومة، كما أدانوا بشدة موقف المجلس الشرعي، الأمر الذي أظهر موقف المفتين في تونس بمظهر الخونة للدين والوطن، وهو ما أشارت إليه الصحافة التونسية في عديد المقالات⁽¹⁾، ولهذا رأى التونسيون في التجنيس خروجاً عن الدين والملة، كما أن التجنس هو محوٌ للشخصية الوطنية من إطارها الأصلي⁽²⁾

وقد قابل الوطنيون التونسيون مسألة التجنيس كما بينته أعلامهم في الصحافة، بنوع من الثبات وقوة الشكيمة، وعليه أعلنوا أنهم لن يرجعوا ولو نفوا وذاقوا أنواع التنكيل وألوان التعذيب، حيث عقد حزب الدستور مؤتمره العام⁽³⁾ وانضم إليه نشطاء جدد لم يكونوا فيه من قبل، وخرج المؤتمر بقرارات- خطيرة- اعتبارا من أن سياسة المشاركة قد زالت، وألا مطلب لهم سوى الاستقلال.⁽⁴⁾

وهنا، نقف عند شيئين أساسيين ساهما في تطور النضال الوطني التونسي⁽⁵⁾، الأمة التونسية بمفهومها القريب والأمة الإسلامية بمفهومها البعيد، فمفهوم الأمة التونسية كان فاعلا في عقول النخبة

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 533-534.

(2)- محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 61.

(3)- هل اقتصر نشاط الوطنيين التونسيين على عقد هذا المؤتمر فقط؟ بالموازاة مع ذلك، كان هناك العديد من النشاطات، حيث نذكر في هذا الصدد ما جاء على لسان أحمد توفيق المدني نحو قوله: " وأضرمتنا نارا حامية، وأعلننا حربا لا هواده فيها وأصبحنا نحمل راية الدين باليمين وراية السياسة بالشمال، هذا وقد ألتف حولنا الشعب من جديد إلتفافا عضويا ملتحمًا، فلم نكن في وقت من الأوقات أقوى مما كنا عليه في ذلك العهد، وقد أقنعنا الشعب أن الوجود الفرنسي في البلاد ليس بوجوهٍ سياسيٍ فحسب، إنما هو جزء من حرب صليبية هوجاء شنتها المسيحية ضدنا..، ثم ازددنا ولوجا في باب المقاومة فأعلننا في صرخة مدوية أن المتجنس لا يمكن أن يدفن في مقابر المسلمين، فهو ليس منهم بالاستناد إلى الآية الكريمة ﴿ومن يتولم منكم فإنه منهم﴾، ووقعت جراء ذلك حوادث مؤلمة قاسية للمتجنسين ولعائلاتهم، وأخرجت بالقوة الشعبية أحداث من دفن منهم في مقابر المسلمين، إلى أن اضطرت الإقامة العامة إلى فتح مقابر خاصة بالمتجنس،" للتدقيق في هذا الصدد ينظر، أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج 1، المصدر السابق، ص ص 380-381.

(4)- عبد العزيز بن حمد الحسن: المرجع السابق، ص ص 306-307.

(5)- توخت الحركة الوطنية التونسية خلال مسيرة نضالها بحقباتها المتتالية منهجا براغماتيا متميزا فقد نجحت هذه الحركة في ربط كل جبهات النضال وجعلها تخدم قضية الاستقلال كمحور مركزي لها، وهو ما نلمسه في مشاركة أغلب الشرائح الاجتماعية في نضال الثلاثينات منذ موجة المؤتمر الأفخارستي وأحداث التجنيس، فقد كان للطالب والمرأة والشباب والتلميذ والزيتوني والعملة

الثقافية أو الاجتماعية المتصلة بالعالم العصري، أما مفهوم الأمة الإسلامية فكان راسخا في أذهان الجماهير الشعبية⁽¹⁾، وعليه فقد استند النضال الوطني إلى الجهاد الديني والعكس.⁽²⁾

وأمام إقرار اتباع فرنسا لسياسة لا تتماشى مع الظروف السياسية آنذاك، عمدت على إقامة مقابر للمتجنسين ومحاولة القضاء على المعارضة، وبالموازاة مع ذلك، قامت إدارة الحماية الفرنسية بإصدار أمرين عليّين في 6 ماي 1933م، أُعتبراً "بمثابة الأوامر الاستثنائية العاتية" التي فتحت الباب أمام الرقابة الإدارية، وسلطت كل الوسائل الزجرية على الصحافة.⁽³⁾

وبهذا، تكون سنوات العشرينات والسنوات الأولى من الثلاثينات قد مرّت بين يأسٍ وقنوطٍ (= أول الأسباب كانت الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، بالإضافة إلى الجفاف والقحط)، مما دفع بالفرنسيين إلى مواصلة جبروتهم وطغيانهم، وبين مشاحنات ومنازعات ازدادت واتسعت رقعتها عند الوطنيين، ما أدى إلى خلاف كبير⁽⁴⁾ داخل الحزب على أنه أمر طبيعي بين قدامى ومحدثين.⁽⁵⁾

وفي خضم تصاعد النضال الوطني وتزايد القمع الاستعماري، كان لا بد من تحقيق نوع من - التقارب- بين مختلف الاتجاهات في حزب الدستور، وعليه عقد الحزب مؤتمره العام يومي 12 و13 ماي 1933م في العاصمة تونس، وكان من أبرز قراراته أن يضم إلى صفوفه في اللجنة التنفيذية كل

=والفلاحين، إلى جانب النقابيين والمتقنين مكان في الديناميكية الجديدة التي تُوجِّحُ ببناء أمة إسلامية متلاحمة..، للاستزادة في الموضوع، ينظر زهير الذوادي: شغف الاستقلال، المرجع السابق، ص 112-113.

(1)- يرجع ذلك التشعب بالقيم الإسلامية إلى الحركة الإصلاحية النهضوية التي حاولت إقحام أكثر ما يمكن من إصلاحات وتنقيحات وترميمات في صلب التركيبة الاجتماعية، الاقتصادية - السياسية والأيدولوجية- والثقافية القائمة، لتمكين الطاقات الكامنة في المجتمع من البروز والتبلور والتأثر على مجرى الحياة العامة، في اتجاه التقدم، لكن مفهوم التقدم كان يطرح الكثير من المشاكل النظرية و- الدينية-، أما الإشكالية فكانت تهدف- موضوعيا- إلى دحض النظام الاستعماري القائم في البلاد وتجسيد وحدة الأمة..، راجع في هذا الصدد زهير الذوادي: الوطنية وهاجس التاريخ..، المرجع السابق، ص 309.

(2)- الشهر السياسي في عالمي الشرق والغرب: الشهاب، مج 9، ج7، جوان 1933م، ص 327.

(3)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير..، المصدر السابق، ص 100.

(4)- كإشارة إلى الاختلاف بين القدامى والجدد، والذي يرجع إلى توجهات هؤلاء من حيث الفكر وطبيعة النضال، وهذا بسبب التكوين، على اعتبار أن البعض منهم تلقى تكوينا عربيا إسلاميا في المدارس والمعاهد الإسلامية، أما البعض الآخر فقد تلقى تكوينا- عصريا- في المدارس الفرنسية بدءا من معهد كارنو إلى المعاهد والجامعات الفرنسية، وهو ما زاد من الطين بلة.

(5)- محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 65.

من محمود الماطري، الحبيب بورقيبة والطاهر صفر⁽¹⁾ ومحمد بورقيبة⁽²⁾ والبحري قيقة⁽³⁾، اعتبارا من النشاط الكبير الذي قام به هؤلاء.

3-5 أعراض أخرى للمؤتمر الأفخارستي وأزمة التجنيس:

كانت المظاهرات العمومية التي قام بها الكاثوليك أثناء المؤتمر الأفخارستي في قرطاج، والاحتفالات الخمسينية⁽⁴⁾ سببا في بعث النشاط من جديد⁽⁵⁾، الأمر الذي أقلق إدارة الحماية، ما أدى بها إلى قمع تلك الحركة، كما عملت على توقيف نشاط الصحافة العربية والفرنسية، كما عملت الإقامة العامة على حل حزب الدستور⁽⁶⁾ بموجب القانون الذي أصدرته في ماي 1933م.⁽⁷⁾

(1) - الطاهر صفر: (1903م - 1942م)، ولد الطاهر صفر بالمهدية أين زاول تعليمه الابتدائي ثم انتقل إلى المعهد الصادقي ثم معهد كارنو، عُيِّنَ فيما بعد مديراً لمدرسة العرفانية، عُرفَ بنشاطه الزخم ضمن العمل النقابي برفقة علي الحامي، ونشاطه الصحفي إلى جانب نضاله السياسي ضمن حزب الدستور الجديد، ينظر رشيد صفر: ذكريات وعبر، ج1، دون معلومات أخرى، ص 8.

(2) - محمد بورقيبة: (1882م - 1956م)، سياسي وضحفي تونسي، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة ثم انتقل إلى الزيتونة للنهل عن مشايخها وأساتذتها، أنشأ جريدة نتائج الأخبار التي تعتبر أول جريدة تصدر بعد انتصاب الحماية، عُرِفَ بقضية بلده شرقا وغربا كما نشط كعضو في النادي التونسي ثم جمعية الآداب، دخل معترك السياسة بانخراطه في حزب الدستور..، للاستزادة حول شخصية محمد بورقيبة ينظر، الصادق الزملي: المصدر السابق، ص 295.

(3) - البحري قيقة: (1904م - 1995م)، ولد بمدينة تاكرونة أين زاول تعليمه الابتدائي، ثم أكمل دراسته بمعهد كارنو رفقة الحبيب بورقيبة، لينتقل فيما بعد إلى باريس أين تحصل على الدكتوراه في القانون، هذا ويعتبر البحري قيقة من المناضلين التونسيين اللامعين، اعتبارا من انخراطه في حزب الدستور الجديد، حيث عين أمين المال للحزب، كما أسس جريدة العمل التونسي..، ينظر: **Kamel LEBIDI, la langue descente aux enfers de la Tunisie, rev- de le monde diplomatique, mars 2006, pp 11- 12.**

(4) - مما تجدر الإشارة إليه أن الأوضاع في تونس كانت قد ازدادت تفاقما إثر الحوادث السالفة الذكر، وقد امتدت تلك الآثار إلى المظاهرات العارمة التي أقامها التونسيون في أفريل 1933م، وهو ما اضطر بسلطات الحماية الفرنسية إلى إرسال كوكبة من الجند من أجل محاصرة حي الخلفاوين وباب سويقة لتشتيت مظاهرة تونس، ينظر أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 535.

(5) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير..، المصدر السابق، ص 65.

(6) - في 6 ماي 1933م، وقع الباي باقتراح من المقيم العام مونسرون على أمرين يقضيان بفرض الرقابة الإدارية على الوطنيين، بالإضافة إلى تسليط إجراءات قمعية على الصحافة الوطنية التونسية وخاصة الناطقة بالفرنسية منها.

(7) - Roger LE TOURNEAU, Op- cit, p 76- 77.

كما لا يمكن إغفال زيارة دلادييه - Daladier إلى تونس وما نتج عنها، حيث قامت العديد من المظاهرات التي عَمَّت أرجاء البلاد التونسية، شاركت فيها جميع الشرائح، ثم تطورت تلك المظاهرات لتأخذ منحرجا آخر، حيث تحولت إلى أعمال عنف وتخريب طالت ممتلكات الفرنسيين.⁽¹⁾ بالموازاة مع ذلك، يمكن القول أن أسلوب العمل السياسي لدى حزب الدستور قد اقتصر على المطالبة بالدستور الذي نادى به منذ تأسيسه، زيادة على التظاهر ورفع العرائض والحجج واللوائح⁽²⁾، ومن الملاحظ أن هذا النشاط، قد أصبح نشاطا تقليديا لا يتماشى مع متطلبات الوضع على اعتبار أن سلط الحماية الفرنسية في البلاد كانت قد زادت من غطرستها وجبروتها.⁽³⁾

وإزاء الحماس الذي أظهره كل من الشعب التونسي وخاصة منهم الشباب، فقد قررت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري عقد مؤتمر لها، من أجل النظر في الخطة التي أنجبتها حركة الاحتجاجات الشعبية في البلاد، وانعقد المؤتمر بين رجال اللجنة التنفيذية وممثلي شعب الحزب، كما انطوت ضمن المؤتمر جماعة العمل التونسي التي تمثل النزعة اليسارية للحزب.⁽⁴⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤتمر جاء في ظل نهوض جماهيري عارم⁽⁵⁾ لعب فيه الحزب دورا متميزا رغم سريان ورغم استمرارية العمل بالأوامر الجائرة، مُعزِّزًا بالمد الوطني والطاقة النضالية الشعبية وتضامن العالم الإسلامي، الأمر الذي مَكَّن الحزب من الخروج من وضع التردد، ليضم إلى صفوفه وقياداته مناضلين جددا عرفوا بمواقفهم الراديكالية.⁽⁶⁾

(1) - م ت و: ملف 30 - 04 - A، و 08.

(2) - CND, sér MN, code B-3-37, doc 39, date de 23 Avril 1948.

(3) - نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 120.

(4) - غلال الفاسي: المصدر السابق، ص 74.

(5) - في هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن البلاد التونسية كانت قد عاشت جوا مشحونا من التوترات والاضطرابات التي كانت تُنبئ بانفجار الوضع، وقد اعتبرت سلط الحماية تلك الاضطرابات عبارة عن أعمال شغب قام بها عاطلون عن العمل وأن الوضع لا يدعوا إلى القلق، ويمكن لها أن تسيطر على الوضع، كما عبرت على عدم ضلوع الدستوريين في تلك المظاهرات أبداً...، للتدقيق والتعمق في هذا الصدد ينظر، أ و ت: سل 21، علة 385، مل 1، و 1.

(6) - خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 83.

وفي هذه الأثناء، كانت هناك مجموعة من المثقفين الذين يعملون بجريدة العمل التونسي⁽¹⁾، والتي كان على رأسها الدكتور محمود المطري، قد برزت خاصة في موقفها المعارض لقانون التجنيس، حيث قاومت هذا القانون وعارضته بشدة، بحجة أنه يرمي إلى تنصير المحيط التونسي وفرنسته، ونخص بالذكر منهم في هذا الصدد الطاهر صفر، والذي يعتبر من أبرز النشطاء الذين تصدوا لتلك السياسة.⁽²⁾

ومن باب الإيضاح، فقد خرج المؤتمرين بعدة توصيات، صاغوها في شكل ميثاق تضمن المطالب التي عجزت سلط الحماية عن تحقيقها أو تماطلت في ذلك (= تحقيقها) سابقا، وعبروا من خلال ذلك عن فشل سياسة التفاهم مع فرنسا، وعن عزمهم في انتهاج سياسة غايتها تحرير البلاد، ومنحها دستورا يحفظ لها شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم، وقد اشتملت توصيات ذلك المؤتمر⁽³⁾ على العديد من النقاط نذكر منها:

* تكوين مجلس نيابي تونسي منتخب، يملك حق التشريع وحق إدارة مفاوضاته.

* تكوين حكومة للمجلس المذكور.

* فصل السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية عن بعضها.

* استقلال القضاء التونسي وسيادته على جميع من تظلمهم سماء البلاد.

* كفالة الحريات العامة لجميع التونسيين.

* حفظ كيان البلاد الاقتصادي.

(1) - ساهمت الكثير من التراكيمات في البلاد التونسية التي أدت إلى تخمر الوعي فعلى غرار الصحافة ونشاطاتها، نجد كذلك تطور التعليم، إلى جانب النمو الديمغرافي الذي شهدته تونس وخاصة النمو الحضري منه، وهذا ما ساهم في تعميق الوعي الوطني ففتح عن ذلك اختلال في درجته بالنسبة للجماهير والتكتيك المعتمد من قبل القيادة القديمة لحزب الدستور...، للتعلم في هذه المسألة ينظر، خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 81.

(2) - ANT, sér BA, car 16, dos 1, doc 3, (1914- 1936).

(3) - أحمد بن عامر: المرجع السابق، ص 392 - 393.

هذا وقد إنتخب هؤلاء في المؤتمر الاستثنائي، لجنة تنفيذية جديدة للحزب الدستوري فيما بين 12-13 ماي 1933 والذي عرف بمؤتمر الجبل الأخضر، ولم يمر على وجود جماعة العمل سبعة أشهر حتى نشبت خلافات بينهم وبين قيادات الحزب، وقدم بورقيبة استقالته من الحزب في 09 سبتمبر 1933م.⁽¹⁾

*- الانشقاق في حزب الدستور:

خلافًا لقدماء اللجنة التنفيذية⁽²⁾، كان أغلب التونسيين الشباب الذين بلغوا قيادة الدستور في شهر ماي 1933م والذين تم ذكرهم سلفًا، كلهم من منطقة الساحل، وهذا على اعتبار أن هذه المنطقة، كانت من بين المناطق الأكثر تضررا جراء أحداث الثلاثينات⁽³⁾ من منطلق خلوها من البرجوازية الحقيقية نظرا إلى أن الملكية الصغيرة هي القاعدة الأساسية فيها.

وفي السياق نفسه، ظهر جماعة من التونسيين المتخرجين من المعاهد والجامعات الفرنسية، ونظرا لنشاطهم المكثف وجهودهم في سبيل قضايا الوطن، انتخبهم مؤتمر نهج الجبل السالف الذكر، أعضاء في لجنته التنفيذية، غير أن التباين الثقافي والانتماء الفكري أدى إلى استحالة التوفيق بين الفريقين.⁽⁴⁾

(1) - ANT, sér E, car 544, dos 25- 3, doc 05, date de (1934- 1936).

(2) - لا يهمننا هنا أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الدستور، بقدر ما تحمنا طبيعة تشكيلة تلك اللجنة التي حددتها توجهات أعضائها ونشاطاتهم، وعليه، نجد أن هذه اللجنة تضم 5 محامين و6 ملاكين عقارين و3 تجار و4 صحفيين وموظفا من إدارة الأوقاف وأستاذا من جامع الزيتونة، ولعل هذه التشكيلة كانت قد تغيرت فيما بعد 1934م، حيث ضمت هذه اللجنة 5 محامين وصيدليا و3 فلاحين كبار وملاكين عقارين وتاجرين من تجار الجملة..، لمعرفة أعضاء تلك اللجنة ينظر، علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 559.

(3) - نجد في هذا الصدد الأحداث التي مرت بها تونس، والتي كان لها الأثر البالغ على مسار الأحداث في المنطقة في أوائل الثلاثينات وفي إطار السياسة الاستعمارية، من المؤتمر الأفخارستي والاحتفالات الخمسينية، زيادة على الأزمة العالمية الاقتصادية وتداعياتها في البلاد التونسية، بالإضافة إلى ذلك نجد أحداث التجنيس وما ترتب عنها.

(4) - يوسف مناصرية: الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934م- 1937م)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2002، ص 13.

ولعل كل ذلك قد ساهم ذلك في تصدع النضال الذي عرفت من خلاله الحركة التونسية نوعا من التصلب في مسارها ضد سلط الحماية الفرنسية، حيث نجد أنه لم يمر على جماعة العمل التونسي سبعة أشهر فقط، حتى نشبت الخلافات بينهم وبين قيادات الحزب الدستوري.⁽¹⁾

وبالموازاة مع ذلك، لم تغض سلط الحماية الفرنسية النظر على عودة الدستوريين إلى نشاطهم القديم، ففي مارس من العام 1933م استصدر المقيم العام مونسرون مرسوما يجيز للإقامة العامة تعليق عمل الصحف التونسية وتعطيلها، والقبض إداريا على الأشخاص الذين يهددون الأمن.⁽²⁾

وفي هذا الموقف نتساءل، كيف سيواجه الدستوريون الوضع الجديد؟ وهل ستتحج سياسة الحماية الفرنسية التي عملت جاهدة لزرع الفرقة والانشقاق في صفوف الحزب والقضاء عليه؟

في ظل هذه الظروف السيئة، عاد الحزب كما سبق الذكر إلى العمل من جديد، ولكن التناقضات وتباين وجهات النظر والاتجاهات كانت واضحة جدا بين قيادات الحزب وأعضائه، وأخذت المعارضة التي تزعمها الشباب المتعلم في أوربا، والمتأثر بالمبادئ الاجتماعية والسياسية والإدارية، تتهم الحزب ليصبح تنظيما كفاحيا متراصا يقود تحركات الجماهير التونسية.⁽³⁾

وقد كانت النزعة الجديدة التي تمثلها كتلة شباب العمل التونسي⁽⁴⁾ التي يظهر أنها أخذت تتكيف من حيث حماسها مع النزعة التي كان يمثلها رجال اللجنة التنفيذية القداماء، وقد حاولوا تحاشي أي انشقاق في الصفوف، فدعوا إلى مؤتمر قسم الجبل.

(1) - جدير هنا أن نرجع عن الاختلاف الذي شَبَّ في صفوف الوطنيين التونسيين، حيث تجلّى هذا الصراع في صورته الواضحة منذ سنة 1925م، وعليه ندرك التضارب الذي سجل في هذا الصدد على مستوى أساليب العمل، حيث نلمس ذلك التضارب بين الدستوريين وجماعة جامعة عموم العملة التونسية، الأمر الذي فتح المجال أمام الصراعات التي تعرضت لها الحركة الوطنية التونسية.. حول هذه ينظر علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 558.

(2) - صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1993، ص 331.

(3) - أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 103.

(4) - نشير هنا بالذات إلى روح الحماس التي جاء بها جماعة هذه الفئة على اعتبار أن طريقة العمل التي سلكها حزب الدستور أصبحت لا تتناسب مع متطلبات الحال، من منطلق أن طريقة عمل الحزب أصبحت بدائية لا ترق إلى مطالب التونسيين، وبالتالي فإن ذلك الحماس قد خلق نوعا من الهوة بين أفراد الحزب ككل، سواء من الشباب أو من القدامى على حد سواء.

وفي هذا الصدد، أعلن بيروطن استعداده للتعاون مع الدستوريين⁽¹⁾ وإن لم يكن هذا الوعد بالإصلاح البسيط، فإن هذه السياسة عجلت بحدوث ما كان يُخشى وقوعه من خلاف بين الشباب الدستوري ورجاله القدماء، ذلك أن البحري قيقة لم يتوان في التصريح بما أدلى به بيروطن لأنه لا وجود لسر يخفى بين الدستوريين والإقامة العامة وهو ما اعتبره الآخرون خَلْفاً للوعد.⁽²⁾

بالموازاة مع ذلك اتبع هذا المقيم سياسةً ترمي إلى نوع من التقارب، وذلك بإحداث لجنة مهمتها دراسة الإصلاحات، إلى جانب اتباع سياسة الانتظار التي تزامنت مع الانقسامات التي أخذت تتفاقم في صفوف الحزب الدستوري، انطلاقاً من الشق المتشعب بالأفكار الأكثر تقدماً وتحرراً، حيث تصدى لمقاومة اللجنة التنفيذية⁽³⁾، ورغم أن هذه السياسة اقتضت نوعاً من التأخير في الإعلان عنها، وذلك لمنح المقيم العام فرصة تبيان صدقه من كذبه، ويمكن اعتبار هذه المسألة بسيطةً إلا أنّها القطرة التي أفاضت الكأس بين الدستوريين وأحدثت الانشقاق، زيادة على محاولة العناصر الشابة للامساك بيد من حديد في الحزب، فكل هذا قد عصف بلحمة الحزب ووحدته.⁽⁴⁾

في خضم هذه الأحداث، شهد حزب الدستور القديم نزيفاً حاداً على مستوى قاعدته الشعبية، على اعتبار انسحاب فئات واسعة من التونسيين من الحزب، وخاصة أولئك الذين تأثروا بتداعيات الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى الجيل الجديد من الشبان الذين دفعهم حماسهم إلى الانتماء والتعاطف مع الأحزاب الحركية التي لا تتوان في مواجهة الاستعمار.⁽⁵⁾

(1) - يمكن القول في هذه المسألة، أن المقيم العام في تونس (= المقيم بيروطن)، قد أبدى استعداده للعمل مع التونسيين من خلال الاجتماع بكبار السياسيين وإعلانه الموافقة على بعض المطالب كالتقليل من عدد الموظفين الفرنسيين وتعويضهم بالتونسيين، بشرط عدم إعلان موافقته جهاراً ليتمكن من تنفيذها دون قيام معارضة من طرف الفرنسيين، ولعل هذه المبادرة التي قام بها بيروطن ليست سواداً في أعين التونسيين، وإنما هي وجه آخر لسياسة فرق تسد من خلال محاولة زرع الفرقة والانشقاق بين أعضاء الحزب الدستوري وتعميق الهوة بينهم...، للتعلم في هذا الموضوع ينظر غلال الفاسي: المصدر السابق، ص 75.

(2) - غلال الفاسي: المصدر نفسه، ص 76.

(3) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير..، المصدر السابق، ص 100 - 101.

(4) - محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس، سراس للنشر، تونس، ط3، 1993، ص 122.

(5) - خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 87.

وعن سبب ذلك الاختلاف، فقد أرجعه علال الفاسي إلى بؤح البحري قيقة بالعقد الذي تم بين الوطنيين التونسيين والمقيم العام بيروطن، والذي وصف بالسرية (= إفشاء أسرار من شأنها الإضرار بمصالح الحزب والأمة معا) على اعتبار أن ما أقدم عليه البحري قيقة زاد من اللهيبة بين أعضاء الحزب، لما فيه من تعدي على ميثاق الحزب وما تعاهد عليه أعضاؤه.⁽¹⁾

أما الطاهر عبد الله، فقد رأى أن السبب يعود إلى عامل الثقافة الذي صقل أعضاء الحزب على اعتبار أن ذلك أدى إلى الاختلاف في طريقة العمل بين جيلين، جيل الشباب المتأثر بالحضارة الغربية والذي يتطلع إلى التجديد، وجيل الشيوخ الذي تعوّد على الاحتجاج ونشر المقالات المطولة، وهو الأسلوب الذي لم يُعُد يرضي الشباب الذين تعودوا على أساليب التنظيم الحزبي وتكوين الخلايا والتنظيمات السرية، وهو ما يتنافى مع أسلوب الشيوخ.⁽²⁾

وبخصوص علي المحجوبي، فقد أرجع أسباب الاختلاف إلى الأوضاع المفجرة لغضب التونسيين جراء تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من منطلق الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، حيث مثلت العامل الرئيسي لاحتداد الحركة الوطنية التونسية، إلى جانب الظروف الاجتماعية جراء ما مرت به البلاد التونسية من تداعيات المؤتمر الأفخارستي ودفن المتجنسين⁽³⁾ والتي لعبت دورا هاما في تصدع الحركة الوطنية التونسية اعتبارا من التراكبات التي نتجت عن ذلك.⁽⁴⁾

كما يمكن إرجاع سبب الاختلاف⁽⁵⁾ إلى - تحمر - الفكر النضالي لبعض الوطنيين التونسيين أمثال بورقيبة، حيث نلمس تغييرا في إستراتيجية المقاومة من دائرة التعاون التونسي الفرنسي، إلى

(1) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 75.

(2) - الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية قومية جديدة)، دار المعارف للطباعة، تونس، ط2، د ت ن، ص 61.

(3) - في أزمة التجنيس، نستدل في أن احتدام الحركة الوطنية التونسية يرجع بالأساس إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية وما نجم عنها من تدهور للأوضاع الاجتماعية، من منطلق أنه كانت قبل أزمة التجنيس ودفن المتجنسين في تونس في الثلاثينات، حالات تجنيس ووقع دفن للمتجنسين في المقابر الإسلامية من قبل، ولم يعترض المسلمون في تونس على ذلك.

(4) - علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية..، المرجع السابق، ص 94.

(5) - مما تجدر إليه الإشارة في سياق الاختلاف، نقطة أساسية سقطت منا سهوا، وهي أن الاختلاف في الرؤى أسفر عن البدايات الأولى للانقسام، حيث انقسم حزب الدستور على نفسه من خلال ظهور فئتين مختلفتين، تمثلت الأولى في اللجنة

سياسة المشاركة والتحالف، حيث نجد في هذا الإطار أن بورقيبة قد ركز على ما تقتضيه معاهدة الحماية التي تقرر في أصلها الاستقلال الداخلي لتونس.⁽¹⁾

ومن الملاحظ أن النقاش الذي شغف المناضلين آنذاك، لم يمس المبادئ والأهداف الإستراتيجية للحزب من الناحية النظرية أو من الناحية السياسية للحزب، فهو لم يشكل من الناحية التاريخية إعادة نظرية إستراتيجية الأهداف أو صياغة العمل النضالي، التي تقرر في مؤتمر نهج الجبل، بل إن النقاشات دارت حول نضال الحزب وسياسته وعمله أو ركوده، بالإضافة إلى النقاط السوداء في حياة الحزب من محسوبة ومحاباة وتقرب ومجاملة وعلاقات..، وما ينجر عن ذلك من تعفن في الأطر وعدم التسلح للقيام بالمهام ضمن عمل الحزب.⁽²⁾

وما انفكت الخلافات القائمة بين شقي الحزب تتضاعف شيئا فشيئا، وازدادت الاتهامات بين الطرفين خاصة الشباب منهم، حيث قاموا بالتهجم على القدماء ووصفهم بقليبي الاهتمام بالدعاية وسط الجماهير⁽³⁾، كما عابوا عليهم اقتصر نشاطهم على العناصر البرجوازية التقليدية التي شكلت القاعدة الشعبية للحزب، وإهمال - الطبقات - الأخرى من شريحة الشعب.⁽⁴⁾

=التنفيذية والتي ستبقى محافظة على تشبثها بأفكارها ومحافظة على ولائها لحزب الدستور، أما بالنسبة للفئة الثانية فقد تمثلت في الديوان السياسي الذي دعا إلى تجاوز الطرق - البدائية - في مواجهة سلطات الحماية الفرنسية، وهذه الفئة هي التي ستتشق فيما بعد عن حزب الدستور الحر، لتؤسس تنظيمًا سياسيًا جديدًا عرف بالحزب الدستوري الجديد.

(1) - الحبيب بورقيبة: حياتي أرائي، جهادي، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978، ص 145.

(2) - الشايب قدادرة: المرجع السابق، ص 139.

(3) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص 78.

(4) - في الوقت نفسه والذي نشطت فيه الجماعة لكسب الأنصار متحالفة مع خصوم الحزب الدستوري أمثال محمد شنيق ومحمد بدرة وغيرهما..، تمكنت من تجنيد عديد الشُّعَبِ وجرها إلى صفها معززة بذلك جانبها ومكرسة في الوقت نفسه حتمية انعقاد المؤتمر الاستثنائي، بحيث اكتفت القيادة الدستورية لمواجهة المنشقين باللجوء إلى الآيات القرآنية عليها تفلح في تنفير الناس وإبعادهم من حول هؤلاء، داعيةً بذلك الدستوريين إلى الانتباه إلى المؤامرة التي يحكيها هؤلاء - الفاسقون - فكثيرا ما كانت البيانات الموجهة متضمنة آيات قرآنية مثل الآية الكريمة 6 من سورة الحجرات نحو قوله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ أو بتفسير الخلاف على أنه صراع حول الزعامة والشهرة..، حول هذه المسألة ينظر، حفيظ طباطي: المرجع السابق، ص 71.

هذا، وقد طالب المعارضون من الشباب إعادة بناء الحزب ليصبح تنظيما كفاحيا متراسا يقود تحركات الجماهير التونسية، كما طالب هؤلاء بالجمع بين الحركة الوطنية التحريرية من جهة، وبين النضال في سبيل المطالب الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وتمكنت المعارضة من بسط نفوذها على الفلاحين وبعض القطاعات العمالية ووَحَّدَتْهَا للنضال ضد الاستعمار.⁽¹⁾

وعليه، فإن الشباب في هذا الصدد قد باشروا عملهم في البداية بجلب أنظار عدد أكبر من التونسيين، الأمر الذي يساهم في التحضير لبناء قاعدة شعبية عريضة، معتمدين في ذلك تحت طائلة الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1930م على الطبقة الكادحة المتضررة من تداعيات تلك الأزمة (= التي عصفت باقتصاديات العالم)، فقد كانت (= تلك الخطوات التي قام بها الشباب) بصفة عامة أميلَ إلى تبني صيغة المقاومة الوطنية⁽²⁾ التي نادى بها الشباب (= الجدد).⁽³⁾

وبالتالي فإن الحبيب بورقيبة ورفاقه - الجدد - قد قاموا بالعديد من الجولات عبر التراب التونسي في زيارات لجميع شُعَبِ حزب الدستور، ولعل هذه الزيارات كانت سابقة لأوانها، على اعتبار أنها هدفت إلى كسب التأييد المسبق، وذلك من منطلق عرض أساليب عمل جديدة متطورة عن الأساليب القديمة والمتبعة من طرف أعضاء اللجنة التنفيذية.⁽⁴⁾

(1) - أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 104.

(2) - بالرجوع إلى الاختلاف الحاصل بين الفريقين، القدامى والجدد في الأفكار والآراء، فإن الوسائل حتما ستختلف، ولهذا، فالوسائل التي تناولها دارسون كثيرون بالبحث هو جانبها المتصل ببلورة فكرة الأمة التونسية وإبراز ذاتيتها، إذ عمد الوطنيون التونسيون القدامى منهم أو - الشيوخ - إلى استعمال أدوات عمل مختلفة، على اعتبار التوجه إلى جمهور محلي تختلف درجات وعيه وثقافته، زيادة على الاعتماد على علاقات الحزب التي فرضت أشكالاً معينة من التحرك للاستفادة من مساندتها للمطالب التونسية، كما أن القيادة الدستورية أقرت توجهها واضحا يعتمد الخروج من طور الانكماش في العاصمة إلى محاولة إشراك التونسيين في المسؤوليات، وذلك من خلال انتخاب شُعبٍ للحزب تشمل كل القرى وكل المدن، بحيث يكون هناك تناغم بين القمة والقاعدة، وبذلك تتكون رابطة متينة تجعل البلاد التونسية كلها جسدا واحدا، ولعلها السياسية التي اتبعها الجدد - الشباب - في نضالهم الوطني من خلال البحث عن قاعدة شعبية عريضة، لكن الاختلاف يكمن في طريقة العمل، حيث اعتبر الشباب عمل الشيوخ (= رفع العرائض والحجج والتجمهر...) لا يلبي حاجيات التونسيين أمام التعنت الفرنسي وزيادة تردّي الأوضاع في البلاد التونسية فدعوا إلى مجابهة الاستعمار من خلال التعاون معه!، ينظر سعيدة بحيرة: المرجع السابق، ص ص 128 - 129.

(3) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 139.

(4) - الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص 87.

وباستنكار هؤلاء- الشباب- لأعمال اللجنة التنفيذية قدموا استقالة جماعية من الحزب أواخر عام 1933م، وبداية من هذا التاريخ، انقضى نهائيا عهد التعاون بين الحزب الدستوري وبين أسرة " العمل التونسي" التي أسست فيما بعد " حزب عمل الشبيبة الدستورية"، وأمام هذا الوضع أصبح من الضروري أن تُفصل القاعدة بين الشباب والشيوخ (= بين الشباب والشيوخ).⁽¹⁾

وفي خضم هذه الأحداث وأمام احتدام الوضع وتأزمه⁽²⁾، حرّض الشباب رؤساء الشعب الدستورية على اللجنة التنفيذية⁽³⁾ مستعملين في ذلك كافة الطرق، وهذا من خلال استعمال الجهوية والطرقية وغيرها من خصوم الإصلاح الاجتماعي والديني الذي كان يتزعمه الحزب الدستوري⁽⁴⁾، وبالموازاة مع ذلك دعا الشباب إلى عقد مؤتمر طارئ- خارجي للعادة- يجمع الشباب بالشيوخ.⁽⁵⁾

فلعل هيئة تحرير جريدة العمل التونسي⁽⁶⁾ قد قامت بالدعوة إلى حضور هذا مؤتمر الذي يجمع بين أعضاء الحزب الواحد، والذي كانت قد دبت فيه التقسيمات والانشقاق والفرقة، أمام احتدام

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 545.

(2)- اعتبر حمادي الساحلي أن الوازع والعامل الديني لم يكن على الإطلاق عاملا في احتداد الحركة الوطنية التونسية! للتدقيق ينظر حمادي الساحلي: المصدر السابق، ص 398.

(3)- نتساءل عن محل إعراب قيادة الحزب الدستوري أمام القضية برمتها؟ بالموازاة مع النجاح الكبير الذي أحرزه الشباب، هرعت القيادة إلى توجيه التهم " المتهافنة" لتشويههم أمام الرأي العام الوطني، والدستوري بالخصوص، وقد عبّرت اللجنة التنفيذية بذلك عن عجزها على مواجهة أزمته الداخلية والقيام بنقد ذاتي لتجاوز الخلاف وإعطاء دفع جديد للحركة الوطنية، فقد كالت للمنشقين شتى أنواع التهم، كإتهامهم بالزندقة والإلحاد ومناصرة الحدادين والماسونيين والشيوعيين، وحاولوا تأليب التونسيين ضد هؤلاء مستغلة في ذلك حساسية قطاع هام من التونسيين إزاء هذه الحركات، ينظر حفيظ طباي: المرجع السابق، ص 74.

(4)- يوسف مناصرية: الصراع الأيديولوجي..، المرجع السابق، ص 14.

(5)- نتساءل في هذا الصدد عن سبب إضفاء معظم الباحثين صفة- خارق العادة- للمؤتمر الذي دعا له الشباب؟! ولا نعرف بالضبط السبب في وصفه بتلك الصفة! ربما لأن المؤتمر كان في وقت وصلت فيه الحركة الوطنية التونسية إلى طريق مسدود، أم أن السبب يرجع إلى الاختلافات التي كانت بين الطرفين في مسألة الكفاح والسبيل المتبع في ذلك- واحتقار الجدد للقدامى- وهو ما استبشرت به سلطات الحماية.

(6)- استعملنا هنا مصطلحات مختلفة من هيئة تحرير جريدة العمل التونسي إلى الجدد والشباب وجماعة الديوان السياسي للدلالة على تعدد التسميات لفئة واحدة من حزب الدستور، كما اختلفت التعابير عن الفئة الثانية والتي أخذت عدة تسميات هي الأخرى من الهيئة التنفيذية، الشيوخ والقدامى وغيرها من التسميات، وهو الأمر الذي يدفع بنا لطرح تساؤل حول سبب التعدد في تلك التسميات؟ وما الغرض من ذلك؟

الصراع بين أطرافه، وبَدَلِ الاتحاد وتسديد التونسيين لتلك السهام صوب الاستعمار الفرنسي، رَمَوْا بها بعضهم بعضاً.⁽¹⁾

6-1 حزب الدستور الجديد 1934م، وتجدد الخطاب السياسي التونسي:

مما تجدر الإشارة إليه، أن الخلافات بين الأطراف المتنازعة قد انتهت بقطيعة⁽²⁾ تامة سنة 1934م عند دعوة الجدد كما سبق وأن أشرنا، إلى اجتماع عام في قصر هلال⁽³⁾، وبالموازاة مع تلك الدعوة، نجد أن القدامى قد رفضوا حضور هذا الاجتماع وقاطعوه، ولذلك فإن الجدد قاموا بفصل أصحاب الجناح القديم من حزب الدستور!⁽⁴⁾

وأمام هذا الوضع، رفض الجناح القديم بزعامة الشيخ الثعالبي حضور المؤتمر، ولعل هذا الأمر قد سمح للعناصر الجديدة بالانشقاق عن القدامى⁽⁵⁾ وتأسيس الديوان السياسي للحزب الدستوري الحر

(1)- أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 103.

(2)- كانت تلك القطيعة، نهاية لذلك العهد الذي أقامه الدستوريون عند تأسيس الحزب الدستوري القديم، اعتبارا من تلك الدعوة إلى أصحاب الرأي الصائب والكفاءة، لينظموا إلى القداماء الذين أحلصوا الله والوطن لتكوين وحدة، وأن يشرعوا في دستور جديد محكم كيفما تحول لهم الظروف أسوة في السير، ثم تأليف لجان دائمة للسياسة والثقافة والاقتصاد...، وبعد ذلك ينادون لمؤتمر عام يضم جميع طبقات الشعب كي يعرضوا عليهم الدستور المبين الذي لا محيد عنه، ثم يقسمون عليه بالقرآن المنزل أن يسيروا بالقافلة حتى النهاية..، لتعمق ينظر المنار، ع54، السنة الثالثة، 10 جويلية 1953م.

(3)- قصر هلال: مدينة تقع جنوب العاصمة تونس بالقرب من مدينة المنستير، أخذت في الفترات السابقة عدة تسميات وذلك بالعودة إلى السكان الذي استوطنوا المنطقة منذ عصور قديمة، ونجد من التسميات اسم عرش المشيخات التي هي في الأصل مجموعات بشرية نزحت إلى المدينة من مناطق مختلفة، مثل سيدي الهاني وقفصة وبوحجر ومناطق أخرى من البلاد التونسية، كما أن بعض الباحثين ربطوا اسم هلال بالمدينة وذلك اعتبارا من الهجرة الهلالية التي تعرضت لها المنطقة بعد استقرارهم فيها...، للاستزادة حول المدينة ينظر مجموعة من الباحثين: قصر هلال، دار أليف، تونس، 1995، ص ص 25-26.

(4)- عز الدين زايدي: نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجليلي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 45.

(5)- مما تجدر الإشارة إليه أن الحزب الدستوري، كان ليضم في هيئته الأولى وفي جميع تشكيلاته المتتالية، ثلة من التونسيين والجزائريين بعد أن أدّوا قسما سريرا كما ذكر الشيخ أبي اليقظان في مذكراته، على أن يكون هدفهم تحرير المغرب العربي بأسره، حيث جرت مراسلات بين هؤلاء المؤسسين وبين نظرائهم من الزعماء المغاربة، للانضمام للحزب على الرغم من صبغته التونسية، ينظر، محمد صالح الجابري: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ص 11.

الذي اشتهر بالحزب الدستوري الجديد، كما قاموا بانتخاب الدكتور محمود المطري رئيسا لهم، والمحامي الحبيب بورقيبة أمينا عاما والظاهر صفر نائبا له والبحري قيقة أمينا للمال.⁽¹⁾

هذا، وقد انعقد المؤتمر في قصر هلال في 2 مارس 1934م بدار أحمد بن عياد، حيث ضم المؤتمر قرابة 50 شعبة من شعب الحزب الدستوري بالإضافة إلى العديد من نواب الشعب التونسي⁽²⁾ ولعل المؤتمر المفتوح في 2 مارس 1934م، لم يعد له من دور سوى تكريس وضع كان قد دخل حيز الواقع، كما كان المؤتمرون مقتنعين من قبل بسداد ما وجهته جماعة العمل التونسي من الاتهامات إلى زعماء الدستور القداماء⁽³⁾، وعلى هذا الأساس لم يدم ذلك المؤتمر سوى يوما واحدا.⁽⁴⁾

وقد خطب الحبيب بورقيبة في هذا المؤتمر، مؤكدا على أن أعضاء الديوان السياسي سيتبعون في تونس، طرق المقاومة الأوربية التي تعلموها في المعاهد والكليات الفرنسية، وكانت قد فطرت عليها نفوسهم، وأنهم سينتهجون نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قوامه العدالة والمساواة، وفي ظل ذلك يكون التونسيون مرتبطين بفرنسا لما بينها وبينهم من علاقة لا ينكرها أحد!⁽⁵⁾

6-2- برنامج حزب الدستور الجديد، ووسائل عمله: في إطار سياسة الحزب الجديد، تبنى

الحزب المنشق سياسة مختلفة عن سياسة الحزب القديم، كونه لم يكن مواليا للنظرة التيقراطية⁽⁶⁾

(1) - Roger LE TOURNEAU, Op- Cit, pp 75- 76.

(2) - فوزي المروغي: خصائص كتابة تاريخ الحركة الوطنية التونسية في التأليف المدرسي (كتاب الأقسام النهائية لسنة 1983 مثالا)، مجلة روافد، ع 13، 2008، ص 38.

(3) - لجأ أعضاء اللجنة التنفيذية لتشويه سمعة جماعة بورقيبة أمام الشعب الدستورية، وقد استعملوا في ذلك العديد من الحجج والآيات الكريمة، ومنها الآية 14 من سورة الحجرات: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ غير أن حجة منع جماعة العمل التونسي من التحدث باسمه ما كانت لتقنع العديد من المناضلين الذين كانوا في ماي 1933م، قد أوصلوهم إلى اللجنة التنفيذية، حيث يرى العديد من المناضلين أن الخلاف بين أعضاء القيادة لا يمكن حسمه إلا في نطاق المؤتمر الذي هو في الأساس الهيئة العليا للحزب، ينظر الشايب قدادرة: المرجع السابق، ص 139.

(4) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية.. المرجع السابق، ص 568.

(5) - يوسف مناصرية: الصراع الأيديولوجي في الحركة.. المرجع السابق، ص 14 - 15.

(6) - التيقراطية: كلمة أصلها من اللغة اليونانية thoos وتعني الله، وتعني السلطة، بمعنى أن الله هو مصدر كل سلطة، ولعل في ذلك إشارة إلى الدولة الدينية، ومنه نستطيع القول أن السلطة مصدرها الله وأنها نظام إلهي من صنع الله.. ينظر غسان سليم عرنوس: القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية، مجلة جامعة دمشق، مج 31، ع 3، 2011، ص 577.

للحكم (= الحكم الديني)، بل يبينه على أساس القانون العام الغربي، متمسكا بالهوية التونسية أكثر من العمل على الدعوة إلى السلفية الإسلامية والقومية العربية.

وقد استهدف الحزب الدستوري الجديد مناهضة نظام الحماية والقضاء عليه لصالح استعادة السيادة التونسية عبر نقل الصلاحيات الحكومية والتشريعية منها والإدارية، وهذا عبر تبني سياسة المرحلة و-المحافظة- على مصالح فرنسا في الميادين الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية.⁽¹⁾

كما اهتم الحزب الجديد، بإعداد الشباب في إطار خلق جيل مفكرٍ واعٍ قادرٍ على تحمل المسؤولية، وإنشاء منظمات تابعة للحزب⁽²⁾، بالإضافة إلى فتح شُعبٍ له عبر كامل التراب التونسي، وفي خضم ذلك، عمَلَ الحزب على إنشاء جمعيات كُشْفِيَّةٍ وتأسيس نقابات وطنية كذلك، ولعل كل هذا كان في إطار تدعيم الحركة الوطنية التونسية.⁽³⁾

وعليه، تغلغل الدستور في أعماق البلاد التونسية، حتى أصبحت الدستورية عقيدة وصارت قوة تقرأ لها حكومة فرنسا ألف حساب، وهو ما نتج عنه القمع البيروطوني⁽⁴⁾ بالرغم من وجود- تجانس- في خطة العمل بين البرنامج المسطر للدستوريين الجدد⁽⁵⁾ والسياسة التي جاء بها بيروطون.⁽⁶⁾

(1)- في هذا الصدد، تدرجت علاقة الحركة الوطنية التونسية بصفة عامة، والحزب الدستوري الجديد بصفة خاصة اتجاه الإدارة الاستعمارية منذ الانشقاق إلى غاية ح 2 عبر مراحل مختلفة بدءا من مرحلة المواجهة، ثم نجد مرحلة الوفاق المتبادل مع الجبهة الشعبية وفشلها، وأخيرا مرحلة العودة إلى الصدام والتصلب..، للتدقيق راجع أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 188.

(2)- محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 211.

(3)- André RAYMAND et Jean PONCET, Op- Cit, p 57- 58.

(4) - ANT, sér E, carton 544, dos 25/3, date de 1936- 1946.

(5)- من الواضح أن برنامج الحزب ناجم عن مذاهب كامنة في الأذهان، وتنقسم إلى أعمال سلمية وأعمال تعسفية، فالأعمال السلمية تظهر في طور تكوين الوعي القومي، أو في طور تقويته، حيث يغلب عليها المستوى الثقافي المتقدم، وذلك اعتبارا من تأسيس المدارس الوطنية ونشوء الأدب الشعبي (= أغاني وطنية ومسرحيات..)، والقيام باجتماعات عامة وبحظب حماسية ومنها الاحتجاجات الكتابية أو العلمية، والإضرابات العمالية والمدرسية وغيرها، ومن الأعمال التعسفية، نجد الأعمال ذات الصبغة الفوضوية، مثل الاعتداءات وأعمال التخريب والحرق والتباعد الجماعي..، ينظر حمادي الشريف: مساهمة الطبقات الشعبية في الحركات القومية التحريرية في الشرق والغرب، حوليات الجامعة التونسية، ع 1، 1964، المطبعة الرسمية، تونس، ص 121.

(6)- الشهاب، مج 11، ج 2، ماي 1935م، ص 121.

ورغم الهزة العنيفة التي عرفها حزب الدستور جراء المؤتمر الاستثنائي وما نجم عنه من انشقاق، وبالتالي، فقد حاولت اللجنة التنفيذية للحزب ممثلة في- القدماء- على استدراك الوضع بمحاصرة الخطر المحدق وفضح نوايا المنشقين⁽¹⁾ بحملة دعائية عبر صحافتها⁽²⁾ بزعامة محي الدين القليبي⁽³⁾ حتى لا يدبّ الارتباك في الشعب الدستورية من جهة، وتشويه سمعة المنشقين من جهة أخرى.⁽⁴⁾

كما أن برنامج الحزب يشبه إلى حدٍ كبيرٍ برنامج الحزب الإصلاحيّ، واعتبر بورقيبة أن اللجنة التنفيذية وبرنامجها ستعود بالشعب التونسي إلى مراحل متأخرة على اعتبار أن الحزب مازال متمسكا بمبدأ الاستقلال⁽⁵⁾! ومجاهة فرنسا⁽⁶⁾، ومما يلاحظ على المنشقين أنهم⁽⁷⁾ لم يلتزموا بما جاء في مؤتمر نهج الجبل لسنة 1933م.⁽¹⁾

(1)- بصدد هؤلاء المنشقين، فقد أطلقت عليهم تسمية الوطنيين الشباب، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، الطاهر الحداد والحبيب بورقيبة، حيث اتخذ هؤلاء في موقفهم خطة للعمل، حتى وإن كانت تتقاطع في مجملها مع حزب- الثعالبي- في جل اختياراته فإنه يختلف عنه في طريقة التعامل مع الأحداث... ينظر الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص 146.

(2) - Habib BOULLARÉS, Op- Cit, p 560.

(3)- محي الدين القليبي: (1900-1954) سياسي وكاتب وصحفي تونسي، حفظ القرآن الكريم بالكتاب ثم انتقل إلى جامع الزيتونة بطريقة الانتساب الحر، أين وصل إلى المرحلة النهائية، لكنه لم يكمل دراسته، لينظم فيما بعد إلى طليعة الرواد المصلحين والشباب المثقف الذي يتحسس طريق الخلاص من جور المستعمر، التحق بركب السياسة بدءا من الخراطه في حزب الدستور الحر حيث عين في اللجنة التنفيذية للحزب، ثم أصبح الأمين العام له بداية من 1925م، حيث تميز القليبي بنشاط واسع من خلال مقارعة الاستعمار عبر إلقاء الخطب والمحاضرات، إلى جانب نشاطه الصحفي من خلال عديد المقالات الموقعة بأسماء مستعارة، وبسبب نشاطه هذا، فقد تعرض للملاحقة القانونية وتعرض للنفي إلى البوف سنة 1934م، وبعد عودته من المنفى استقر في المشرق العربي بين مصر والحجاز والشام مستكملا خدمة قضايا بلده إلى أن وافته المنية.. حول شخصية محي الدين القليبي ينظر، محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1985، ص 118 وما بعدها.

(4)- حفيظ طبائي: المرجع السابق، ص 81.

(5)- بالموازاة مع تصور الجماعة لتاريخ البلاد في مثل هذا الغموض والتلثم، فإنهم لم يكونوا مؤمنين تمام الإيمان باستقلال تونس ولا بقدرتها على مجابهة الأحداث وحدها، خاصة وأنهم أمام نظام للحماية له أهداف واضحة وخطة محددة، إذ كان يكبح جماع الثقافة العربية ويعزل الأيالة عن سائر العالم الإسلامي..، للتعلم والتدقيق في هذا الصدد ينظر، البشير بن سلامة: النظرية التاريخية في الكفاح التحريري التونسي، ج1، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر، تونس، (د ت ن)، ص 138.

(6)- يوسف مناصرية: الصراع الأيديولوجي..، المرجع السابق، ص 14-15.

(7)- لَمَّا وقع تأسيس الحزب الدستوري الجديد، أسندت رئاسته في البداية إلى الدكتور محمود الماطري، لكن الحبيب بورقيبة ظل الشخصية الرئيسية في الحزب، فبوضوح رؤياه ومبادراته الجرئية وتفرغه للعمل الحزبي، واتصاله المستمر بالمناضلين وعامة الشعب في

وأمام مباشرة الحزب الجديد للمقاومة بخطط عصرية وبرامج عمليّة وطرق ناجعة، خاض الحزب بعض المعارك الحاسمة والتي كانت صعبة جدا، حيث واجهها الحزب بقوة عزيمة وخرج منها في النهاية منتصرا⁽²⁾ وأصبح الحبيب بورقيبة زعيم الحزب، فيما استمر قادة الحزب القدامى أمثال أحمد الصافي وصالح فرحات ومحي الدين القليبي يؤكّدون على زعامة عبد العزيز الثعالبي ويعملون ضمن إطار الحزب القديم، ومع ذلك، فقد بقي الحزبان على الطابع -الإصلاحي- خلال هذه المرحلة وتعرض كلاهما للملاحقة، لاسيما حملة الاعتقالات والنفي.⁽³⁾

هذا وقد بيّن الحبيب بورقيبة سياسة الحزب الجديد، والمتمثلة في المطالبة بالحقوق والحريات العامة، وبناء نظام سياسي واقتصادي قوامه المساواة والعدالة، على أن هذا النظام سيزيد من فرنسا قوة! بقدر ما يكون الشعب قويا مرتبطا بالأمة الفرنسية عن طيب خاطر، لما بينه وبينها من تضامن لا ينكره أحد، وأكد في الأخير على أن الشعب التونسي لا يكن لفرنسا أي إحساس عدواني!⁽⁴⁾

= كل أنحاء البلاد، أصبح المؤجّه الفعلي لسياسة الحزب، فلا شك أنه- رجل سياسة- قبل كل شيء، بدليل أن تفكيره لا يخلو من مرجعية دينية، فقد كان شعار حزبه الآية الكريمة: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾، وقد كتبت هذه الآية في بطاقات الانخراط الحزبية وعلّت جريدة الحزب " العمل التونسي"، وكان بورقيبة يبدأ خطبه بآيات بينات، ملحاً على ضرورة وغيّ الجماهير بحالتهم الراهنة وبإمكانية الخروج منها إذا نزعوا عنهم مركبات الذل والمسكنة، وعقدوا العزم على توحيد الصفوف ومقاومة كل أشكال الاضطهاد، وكان يعزز دوماً كلامه بالآية الكريمة: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾، حول هذه النقطة ينظر، حامد الزغل: بورقيبة والدين، أعمال المؤتمرين العاشر والرابع عشر لمنتدى الفكر العربي المعاصر حول المواطنة والدولة والمجتمع في المغرب العربي المعاصر، منشورات مؤسسة عبد الجليل التميمي، تونس، ط1، 2007، ص 163.

(1)- من بين ما جاء به هذا المؤتمر: * إنشاء برلمان تونسي منتخب انتخابا عاما مالكا لإعداد محاضر جلساته ومكتسبا لكامل السلطة التشريعية، * إنشاء حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان، * الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، * امتداد اختصاص القضاء التونسي إلى لجميع المقيمين في البلاد التونسية، * إعطاء الحريات لجميع المواطنين دون استثناء، * التعليم الإجباري للجميع، * حماية الحياة الاقتصادية-، والملاحظ عن هذه المبادئ والتوصيات التي خرج بها المؤتمر أنها تخلوا من مطلب الاستقلال التام، فرما كان السبب في ذلك يرجع إلى خوف المؤتمرين من التصادم مع سلطات الحماية والمواجهة المباشرة معهم، حول هذه النقطة ينظر، محمد يوسف نحلة: المرجع السابق، ص 121.

(2)- الهادي الكوش: الأمة التونسية بين الأمس واليوم، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006، ص 65.

(3)- محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوندوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 48.

(4)- يوسف مناصرية: الحزب الدستوري التونسي..، المرجع السابق، ص 201.

وبالرغم من أن برنامج الحزب الجديد كان أكثر وضوحا وأكثر ميلا للتفاهم مع فرنسا، وتماشيا مع الحياة الغربية الحديثة وتأثرا بالثقافة الفرنسية إلا أن انتشار مبادئه بين التونسيين أزعجت السلطات الفرنسية، ووجدت أن سياسة المهادنة مع هذا الحزب لن تأتي إلا بأوخم العواقب على فرنسا.⁽¹⁾ وفي الأشهر الموالية لتأسيس الحزب الدستوري الجديد، ضاعف القادة من نشاطهم السياسي عبر المقالات التي نشروها في جريدة العمل التونسي، بالإضافة إلى عقد عديد الاجتماعات التي أرادوا من خلالها تثقيف الشعب التونسي حتى يدرك رغائبه ويعلم ما له وما عليه⁽²⁾، لاسيما وأن الحزب قد تدعم بمختلف الشرائح، على غرار الطلبة الذين تعاطفوا معه.⁽³⁾

ومن هذا المنطلق، وبناء على هذا النشاط، والذي أُعْتَبِرَ نشاطا- غزيرا- عبر العديد من المواجهات على عدة واجهات⁽⁴⁾، استطاع هذا الحزب أن ينفذ إلى مختلف طبقات الشعب ويكسب ثقته وتأييده⁽⁵⁾، وبالموازاة مع ذلك أحست سلطات الحماية الفرنسية بحجم الخطر المحدق الذي يهدد مصالحها في المنطقة جراء نشاط الحزب، ولذلك فقد عمدت إلى عرقلة ذلك النشاط.⁽⁶⁾

وعليه، ناصبت فرنسا العداء للحزب منذ ظهوره لما تميز به المنخرطون من حماسية واندفاعية تجاه قضيتهم الوطنية (= في ظل الدعوة إلى العمل مع فرنسا!)، ولذلك فقد أُلْقَت القبض سنة 1934م على عدد من زعمائه وفتتهم وأبعدتهم عن مجال نشاطهم السياسي، لإجهاض تلك الحركة.⁽⁷⁾

(1)- أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 104.

(2)- أحمد بن عامر: المرجع السابق، ص 394.

(3)- عادل بن يوسف: النخبة العصرية التونسية (طلبة الجامعات الفرنسية 1880م-1956م)، سراس للنشر، تونس، 2006، ص 545.

(4)- م ت و، قسم الحركة الوطنية، أ- 2- 3، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 02 مارس 1964.

(5)- استطاع هنا حزب الدستور كسب تأييد العديد من الشخصيات والمنظمات والدول على غرار دول المغرب العربي، ونذكر من ذلك، مساعي سياسيي تونس في الخارج للتعريف بقضية بلدهم... ينظر محمد بن الخوجة: هل كان لتونس نواب سياسيون يمثلونها في الخارج؟، المجلة الزيتونية، مج 1، ج 7، مارس 1937، ص ص 128-129.

(6)- مجموعة باحثين: دراسات في المجتمع العربي، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1967، ص 322.

(7)- رشيد الناظوري وآخرون: المغرب الكبير (الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال)، ج 3، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص 1083.

ورغم محاولات الدستوريين التي قاموا بها في رحلتهم، وترقب الأمة بفارغ الصبر إنجاز المقيم العام لوعده، وتدخل الباي شخصيا لإطلاق سراح المعتقلين⁽¹⁾، فإن المقيم العام بيروطون وعد بإطلاق سراح 5 مبعدين يوم 03 أكتوبر، الأمر الذي دفع بالتونسيين إلى التظاهر من جديد، وعليه، شهدت تونس موجة من الإضرابات الشاملة في كل أنحاء البلاد.⁽²⁾

وبالموازاة مع ذلك، نجد أن المقيم بيروطون قد خانته التوفيق ونأت عنه الحكمة بجانبها، فذلك أمر قد أصبح مشهوداً، وما الحوادث التي انفجرت انفجار القنبلة ببعيدة عن البرهان عن ذلك، من مظاهرات بصفة كانت في بعض البقاع أقرب إلى الثورة⁽³⁾، الأمر الذي فتح عهدا جديدا أمام سياسة شرسة للمقيم العام ضد الوطنيين التونسيين.⁽⁴⁾

(1) - Albert DE LE BERGE, **En Tunisie**, éd- L'Harmattan, Paris, (sd), p 169.

(2) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص ص 79 - 81.

(3) - الشهاب: مج 10، ج 10، 11 سبتمبر 1934م، ص 465.

(4) - محمد يوسف نخلة: المرجع السابق، ص 126.

6-2 الدستوريون الجدد و سياسة الإقامة العامة:

لم تكن سُلطُ الحماية الفرنسية قد عرفت مثل النشاط الذي قاده الدستوريون الجدد من قبل، فقد اعتادت على معايشة حركات وطنية سابقة تتحاشى الصدام وترفض المواجهة، مع سلط الاستعمار، فقد كان انطلاق العمل لكتل الجماهير العاطلة عن العمل - والبائسة - مؤذنا بخطر يدهم مصالح المستعمر، وعلى هذا الأساس، كان همُّ حزب الدستور الجديد مجابهة الإمبريالية ومواجهة الفرنسيين لا النشاط من أجل النشاط فقط.⁽¹⁾

وعليه، عندما شعر بيروطنون بخيبة أمله بعد ظنه أنه مجرد انقسام، أحس بأن هذا الخلاف لا يمكن أن يتعدى كونه خلافا بين وطنيين في أسلوب مقاومة-الحضور- الفرنسي في تونس، اعتبارا من أن الجناح الجديد قد قام بتوسيع نشاطه وتكوين الخلايا والفروع الحزبية في كافة أنحاء البلاد التونسية، ولم يحدث كما استبشر بأن ذلك الانقسام، يمكن أن يكون بداية النهاية لزحم الحركة الوطنية.⁽²⁾

وأمام هذا الوضع، وجد بيروطنون نفسه أمام خيارين، حاول في الأول أن يخترق صفوف الجناح الجديد، ويُقَرَّبَ العناصر ذات النزعة المتفرنسة منه ويستميلها إلى صفه، خاصة وأن ذلك الجناح قد أظهر حركية ونشاطا كبيرين، وأما الخيار الثاني فكان عليه فيه أن يبطش بكل من الجناحين القديم والجديد، وقد آثر الخيار الثاني وأحدث نوعا من القمع والإرهاب.⁽³⁾

(1) - محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 94.

(2) - الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 62.

(3) - كانت الغلبة هنا لبيروطنون، فإنه بما يملك من وسائل زجرية تمكن من تقليص أظافر الذين وقفوا على رأس هذه الحركة، فمنهم من اتخذ الصحراء إجباريا مشقى ومربعا ومصيفا، ومنهم من اجتاز البحر تاركا الدار تعنى من بناها، ومنهم من آوى إلى زاوية في بيته يائسا، وبهذا أصبح بيروطنون يقف وحده في ميدان الصراع فلا يرى حوله دستوريا فينادي بأعلى صوته أن الحركة قد اضمحلت، وأن الهدوء قد رجع ولن يكدره مُكَدَّرٌ.. راجع ينظر الشهاب: مج 11، ج 2، ماي 1935م، ص 130.

وبالموازاة مع ذلك، حاول بيروطون إحكام قبضته على البلاد⁽¹⁾، في حين أخذ الوطنيون التونسيون يزيدون من مقاومتهم لسياستي الإقامة العامة وبيروطون معاً⁽²⁾ محاولين استغلال أي فرصة للتعبير عن سخطهم عن السياسة التي يتعرضون لها جراء الاضطهاد.⁽³⁾

وبالموازاة مع ذلك، عبّر بيروطون عن الوضع الذي أصبح متأزماً بقوله: "منذ أيام، حدثت بعض الاضطرابات، قام بها مجموعة من العاطلين عن العمل وقد تبين من خلال تلك الأحداث والأبحاث التي قمت بها، أنها لا تشكل خطراً على الأمن وهي ناتجة عن وضعهم المزري، وعن الصعوبات التي يجدها - أهالي - الريف في إيجاد عمل، وليس استجابة لرغبة الدستوريين في إحداث الشغب".⁽⁴⁾

وتماشياً مع التعسف البيروطوني، وقفت السيارات على الساعة الثالثة بعد منتصف الليل أمام منازل سادات الحزب⁽⁵⁾ الدستوري القديم والجديد على حد سواء، حيث أُزكِبُوا فيها تاركين عائلاتهم في الحيرة والانزعاج، وذهبَ بهم تَوّاً إلى الجنوب التونسي حيث وُضِعُوا تحت مراقبة السلطة العسكرية

(1) - مما تجدر الإشارة إليه أن القمع البيروطوني في تونس قد تزامن مع التوتر الشديد، فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية لم تحفّ وطأهما، وكان الظرف مناسباً لتصاعد الكفاح الوطني، في وقت اشتدت فيه التناقضات بين الشعب التونسي وسلطات الحماية الفرنسية والفتات التي تمثلها، وتغيرت فيه التوازنات السياسية والاجتماعية، وتجلّى ذلك في تحول التحالفات في معسكر الجالية الفرنسية، بانضمام قسم هام من الموظفين الذين يشكلون القاعدة الأساسية لفرع الحزب الشيوعي في تونس إلى صف التشكيلات اليمينية، كرد فعل على الإجراءات التي أعلن عنها بيروطون، وذلك من خلال تخفيض الثلث الاستعماري (من 33 % إلى 28%)، واحتجاجاً على "ميوعة" سلطة الحماية في مواجهة -الخطر الأهلي-، ينظر خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 91.

(2) - في ظل ذلك واصل حزب الدستور حملاته للمطالبة باندفاع متزايد وطرق عملية عصرية، واتخذت دعايته جميع الوسائل، بحيث كانت الصحافة منبرا لنقد النظام الجائر، كما بعثت الاجتماعات العمومية حماساً بالغاً في نفوس التونسيين، وعملت الشعب المحلية على استمرار تلك الشعلة المقدسة، ولقد بانّت طريقة الحزب الدستوري الجديد العملية على جانب كبير من المرونة إذ كان يستحيل عليه أن يعرض برنامجاً مبني على أصول السيادة الشعبية والتسامح المنعقد وتفريق السلطات على جماهير يصعب عليها إدراك تلك المبادئ...، للتدقيق راجع شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير..، المصدر السابق، ص 102.

(3) - ماذا في تونس؟ جريدة الجامعة العربية، ع 1451، السنة 8، الثلاثاء 23 أكتوبر 1934، ص 3.

(4) - محمد الحناص: الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية (1881م-1950م)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007، ص 234.

(5) - نذكر من هؤلاء الشخصيات، أعضاء من الديوان السياسي وهم: الدكتور محمود المطايري، المحامي محمد بورقيبة وشقيقه الحبيب بورقيبة، إلى جانب زعماء بعض الشعب الدستورية أمثال محمد العسكري والحبيب بوقطفة ويوسف الرويسي، حيث تعرض هؤلاء إلى القمع والتعنيف من طرف سلطات الإقامة العامة.

هنالك⁽¹⁾، وأمام احتدام الوضع عزم من بقي من الدستوريين على تنظيم مظاهرة، هرع إليها التونسيون رجالا وركباناً⁽²⁾، ومنهم من سلك سبيله مشيا على الأقدام (18 كلم)، وتجمهر في المدينة قرابة 30 ألف تونسي، أما النسوة فقد شاركن في المظاهرة العظمى مشاركة محسوسة.⁽³⁾

وبناء على ذلك، مارس هؤلاء نوعا من تضيق الخناق على بيروطون، وقد تدعم ذلك برفع العرائض والاحتجاجات والمناشير والمظاهرات بلا انقطاع، واستغل هؤلاء إحياء ليلة القدر في 1935م بالجامع الأعظم، مطالبين الباي بالتدخل لصالح المُبْعَدِين، الأمر الذي استغله بيروطون لمواصلة أعماله القمعية، وبالتالي، كلما زادت سلط الحماية من قمعها، زاد معها رد الفعل الشعبي.⁽⁴⁾

وبناء على ذلك، فإن كل التحركات السابقة الذكر، كانت قد زادت في تقوية عود الحركة الوطنية صلابة⁽⁵⁾، ولم يعد بإمكان التعسف البيروطوني أن يدوم طويلا⁽⁶⁾، فالنضال الباسل للشعب التونسي قد بدأ يعطي ثماره، نتيجةً لذلك الحراك السياسي الذي عرفته تونس عبر العديد من المحطات، ولعل ذلك الحراك، قد فتح في تونس والميتروبول نوعا من إعادة النظر والحسابات.⁽⁷⁾

(1) - تم تخيير هؤلاء أمام تقديم التوبة وإظهار الندم والتأكيد على عدم الرجوع للميدان والعمل السياسي، أو مغادرة البلاد التونسية وكل بلاد تحت حماية ونفوذ فرنسا والعيش في الخارج عيشة الأعراب المتشردين، أو البقاء في المنفى والجحيم الجنوبي إلى أن يقضي الله بين الحاكم والمحكوم.. للاستزادة راجع الشهاب: مج 11، ج 7، أكتوبر 1935م، ص 426.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه أن الجنرال سليم دزيري قد وقف ضد التونسيين وطنيين وشعباً، وكان من بين مؤيدي بيروطون وسياسته، والتي كانت قد دعمتها حكومة شنيق من قبل..، للتعلم في هذا الصدد ينظر:

El Ouma, n° 36, 4^{eme} année, décembre 1935.

(3) - الشهاب: مج 10، ج 10، سبتمبر 1934م، ص 521.

(4) - عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899م-2000م (دراسة تاريخية وفكرية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 182.

(5) - تتساءل عن العوامل المساهمة في شد عضد الحركة الوطنية التونسية؟ رُبَّ نعمة كانت وراءها نِعَمٌ كثيرةٌ، وعلى هذا الأساس، كان لإبعاد ونفي الوطنيين التونسيين إلى الجنوب التونسي، الأثر البالغ في المسيرة النضالية للحركة الوطنية، اعتباراً من تلاقي المبعدين هناك، ما خلق نوعاً من التقارب بين تلك الزعامات الوطنية، كما مَسَّتْ عملية النفي كذلك شخصيات نقابية، فعلى سبيل المثال نجد الزعيم النقابي بلقاسم القناوي، حيث شكل ذلك، فرصة للتعارف والتقارب بين تلك الشخصيات..، للتدقيق راجع محمود الماطري: مذكرات مناضل، تر- حمادي الساحلي، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 71.

(6) - خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 92.

(7) - أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار الفري، بيروت، ط2، 2016، ص 680.

فالوضع المتفجر في تونس بداية من 1936م، زيادة على الحملات العنيفة التي شنتها صحف الأحزاب اليسارية والديمقراطية ضد دكتاتورية بيروطن، أثار قلق الحكومة الفرنسية، خصوصا وأن الوضع السياسي بفرنسا بات يؤكد على أن ميزان القوى أصبح يميل إلى كفة اليسار والقوى الديمقراطية بصفة عامة، ولم يبق إلا الانتخابات في ماي لتكريسها.⁽¹⁾

وفعلاً، كان الحدث البارز في ربيع 1936م، هو انتصار الجبهة الشعبية في انتخابات 26 أبريل و3 ماي 1936م، والتي وصلت بموجبها الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم، وبالتالي استبشر التونسيون بذلك⁽²⁾، ومع استمرار الاضطرابات والمظاهرات والوضع المحتقن، أُجبرت فرنسا على تغيير سياستها بدءاً من تغيير المقيم العام بيروطن.⁽³⁾

غادر بيروطن تونس إلى المغرب الأقصى حيث عينته حكومة الحماية الفرنسية مقيماً عاماً جديداً على المنطقة، ليترك وراءه وراثته صعبة لا يستطيع أحد أن يتحمل تبعاتها، لئلا تُسند حكومة الجبهة الشعبية من يمثلها في تونس للمقيم أرمان غيون - Armand GUILLON⁽⁴⁾، بحيث علق الناس على هذا الأخير آمالاً كبيرة لحل الأزمة وتخفيف الضغط.⁽⁵⁾

وبمجرد حلول المقيم العام الجديد بتونس، سارع باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتصفية الأجواء⁽⁶⁾ منها، الإفراج عن المعتقلين السياسيين بالجنوب التونسي، والعفو الشامل على طلبة الزيتونة، وفي مقابل بوادر الانفراج هذه، تلقت الإقامة العامة من الزعامات التونسية البيان التالي: "إن

(1) - حفيظ طبائي: المرجع السابق، ص 127.

(2) - Mustapha KRAIEM, **Mouvement National et Front Populaire (La Tunisie des années trente)**, T2, ISHMN, Université Tunis1, 1996, p 102.

(3) - علي البلهوان: **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي سي آس سي، المملكة المتحدة، 2017، ص 53.

(4) - أرمان غيون - Armand Guillon: سياسي فرنسي، عمل في شمال فرنسا، عين مقيماً عاماً في تونس خلفاً لبيروطن رسمياً في 21 مارس 1936م، وهو اليوم الذي عين فيه بيروطن مقيماً عاماً في المغرب الأقصى، لكن غيون التحق بمنصبه بعد 3 أسابيع من تعيينه وهذا لدراسة الملف التونسي، جاء بعدة إصلاحات... ينظر Mustapha KRAIEM, **ibid**, p103

(5) - محمد كراغل: **المرجع السابق**، ص 92.

(6) - من المؤكد أن ما جاء به أرمان غيون المقيم العام الجديد ليس سواداً في أعين التونسيين، بل كان حاملاً لمجموعة من التوصيات لتهدئة الأوضاع أمام اشتداد حركة الاحتجاج وتصاعد مد التظاهر، ينظر عز الدين معزة: **المرجع السابق**، ص 182.

المعنيين ليؤكدون بأنهم لم يعارضوا أبداً مبدأ الحماية، وبأن نشاطهم السياسي لم يكن ولا يمكن أن يكون له طابع تحريضي، ولم تكن نيتهم دوماً إلا المطالبة بنظام قائم على العدالة والحرية بصفةٍ أوسعٍ وسياسةٍ تشارك حقيقةً مع الأمة الحامية، وهم يضيفون بأنهم يضعون كامل ثقتهم في ممثل فرنسا لمواصلة سياسة ليبرالية وإنسانية لا تستند إلا إلى مسعى الصالح العام...".⁽¹⁾

فبوصول حكومة الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم وتأليف حكومة بلوم، حاولت الجبهة تحسين الأوضاع في تونس وهو ما استبشر به التونسيون⁽²⁾، ففي هذا الصدد تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين، زيادة على إعادة الحريات العامة، بالإضافة إلى رفع الحظر عن الصحافة، كما سمحت بتأسيس الاتحاد الشعبي التونسي⁽³⁾ الذي كان يضم العناصر الاشتراكية والراديكالية.⁽⁴⁾

وبالتالي، فإن ولاية غيون قد بدأت باتخاذ إجراءات ليبرالية رفعت كابوس القمع والإرهاب الذي خيم على البلاد أثناء ولاية بيروطون، وأشاعت في البلاد جواً من الانفراج تم فيه الإعلان عن الإصلاحات السابقة الذكر، بالإضافة إلى سحب الإجراءات الاجتماعية التي نصت عليها اتفاقيات ماتينيون-les accords de MATIGNON المبرمة في 1936م.⁽⁵⁾

(1) - أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 192.

(2) - Roger LE TOURNEAU, Op- Cit, p 78.

(3) - مما يمكن ملاحظته أن الاستعمار لم يعد يقسو قسوته كما كان في السابق، وأنه اليوم يكاد- يتميز غيضا- جراء اليقظة العامة التي يشاهد آثارها على الشعوب المبتلاة والمستعمرة، ولعل الإصلاحات التي أقرها في الأقطار الخاضعة له، ليست إلا نوعاً من محاورة الصم، والدليل على ذلك هو رواج مقيم وقدوم آخر، وهذا ليس إلا تجديداً للاحتلال بصورة أعم مما كان عليه في الأول...، راجع بوعلام بلقاسمي: مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة التحريرية، الندوة الدولية 13 حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، 4-6 ماي 2006، تونس، ص 244.

(4) - أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 105.

(5) - نصت هذه الاتفاقيات في مجملها على بعض الإصلاحات الاجتماعية في مجال قانون العمل، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: أسبوع الأربعين ساعة (= العمل في الأسبوع أربعين ساعة)، بالإضافة إلى العطلة الأسبوعية، زيادة على العطلة المدفوعة الأجر... وغيرها، ينظر في هذا الصدد حولة لعيرج: المرجع السابق، ص 93.

وبعد الإفراج عن المعتقلين، جرت احتفالات بهيجة عبر كامل التراب التونسي⁽¹⁾، وفي خضم ذلك سارع القادة الدستوريين إلى اغتنام الفرصة والأجواء الليبرالية التي وفرتها حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، ونظموا عمل حزبهم من جديد، وفتحوا فروعاً له في كل أنحاء البلاد التونسية، حتى أن عدد المنخرطين في صفوفه في فترة ما بين أكتوبر ونوفمبر 1936م بلغ 70 إلى 80 ألف منخرط في 350 أو 400 خلية، بالإضافة إلى المنظمات الأخرى المرتبطة به من كشافه وتجمعات ثقافية...⁽²⁾

وعمت الروح المتفائلة في أوساط الوطنيين، فبعد انتصار الجبهة الشعبية كما سبق الذكر ووقع إطلاق سراح المعتقلين والعفو عن الطلبة الزيتونيين المحكوم عليهم بسبب الإضرابات، كان اتجاه سياسة الحماية في تونس هو - الحرص على العدل الاجتماعي - وهو الشيء الذي رحب به الوطنيون التونسيون قصد تحسين أوضاع البلاد، وبينوا نيتهم في التعاون مع سلطة الجبهة الشعبية.⁽³⁾ واعتباراً من ذلك، فقد استأنفت العلاقات بين سلط الحماية الفرنسية والحزب الدستوري الجديد، وتمكن الحزب من مواصلة دعايته ونشاطه، وذلك بدءاً من تنظيم صفوفه وقواعده، حيث عرف توسعاً لقاعدته الشعبية توسيعاً منقطع النظير، وهذا من منطلق أن الحزب قد استطاع أن يجمع أكثر من 100 ألف عضو.⁽⁴⁾

وفي هذا الجو، برز الحبيب بورقيبة كزعيم للحزب الدستوري الجديد، حيث اكتسب شعبية كبيرة بفضل حوادث الإبعاد، وكان من بين نشاطاته إعادة إصدار صحف وجرائد الحزب⁽⁵⁾ على غرار جريدة العمل التونسي - l'action Tunisienne، كما انتهز الفرصة والظروف المحيطة لعقد

(1) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيرو...، المصدر السابق، ص 106.

(2) - عبد العزيز بن حمد بن عبد الله الحسن: المرجع السابق، ص 309.

(3) - زهير الذوايدي: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين (1929م - 1939م)، الأطلسية للنشر، تونس، ط 1، 2003، ص 124.

(4) - Michel BRACIARD, le Maghreb au cœur des crises, ed-Chronique Sociale, Lyon, 1994, p 38.

(5) - برزت العديد من الصحف والجرائد على غرار صحيفة الحزب العمل التونسي - l'action Tunisienne الصادرة بالفرنسية، إلى جانب جريدة العمل الصادرة باللغة العربية.

مؤتمر للحزب في 10 جوان 1936م، أعلن فيه ثقته في الحكومة الفرنسية الجديدة⁽¹⁾، وقام من خلال المؤتمر المذكور بتحديد مطالب الشعب التونسي التي نصت على⁽²⁾:

* إلغاء الثلث الاستعماري.⁽³⁾ * التعليم الإجباري للجميع. * تكوين بلديات منتخبة.

* توقيف الاستعمار الفلاحي الرسمي (= وقف عمليات الاستيطان واستلاب الأراضي الزراعية).

* تعيين التونسيين في مختلف الوظائف الحكومية، مع إشراكهم في المهمة.

* تنظيم جدي لوسائل الإسعاف. * مقاومة الربا.

* إلغاء المجلس الكبير وتعويضه ببرلمان تونسي وحكومة مسؤولة أمامه.⁽⁴⁾

وبالتالي، ساعدت الإجراءات التحررية لحكومة الجبهة الشعبية على تكثيف الأنشطة السياسية⁽⁵⁾

وانتشار الوعي بين الأوساط التونسية، كما مهّد كل ذلك، لتعزيز روح المقاومة للاستعمار في تونس.⁽⁶⁾

وفي خضم ذلك، سافر الحبيب بورقيبة إلى باريس في أوت 1936م واتصل بالجبهة الشعبية

للتعريف بمحمل المطالب وبرنامج السياسي وقدم نسخة منه إلى سكرتير وزارة الخارجية بيار فينو-

Pierre VIENOT بعد أن كُلفَ بالاهتمام بشؤون تونس والمغرب الأقصى من طرف رئيس

الحكومة بلوم، وعلى هذا الأساس زار فينو تونس لتتبع حقائق الأمور حيث انتقد أنانية بعض

(1) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص 95.

(2) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص ص 80 - 81.

(3) - يعتبر الثلث الاستعماري من بين السياسات الفرنسية التي تدخل في إطار سياسة التفرقة والتمييز العنصري على اعتبار أن الموظفين من الفرنسيين كانوا يتقاضون ثلث أضعاف راتب الموظفين من التونسيين.

(4) - مما يلاحظ على هذه المطالب، أنها كانت في معظمها مطالب اجتماعية، ولم تُلمَح أساسا إلى مطلب الاستقلال، ولربما كان السبب في ذلك هو التخوف من التصادم مع سلطات الحماية من جهة، كما أن مبادئ الحزب وأفكاره - نقصد هنا أفكار الوطنيين التونسيين من أعضاء حزب الدستور الجديد - كانوا قد أعلنوا منذ البداية استعدادهم للعمل مع سلطات الحماية.

(5) - إلى جانب نشاط حزب الدستور الجديد، فإننا نجد نشاط الجمعيات التي نظمت العديد من التظاهرات التي دعمت النضال الوطني، وعليه، قامت مثلا جمعية الشبان بتنظيم العديد من المظاهرات والتظاهرات بمسرح قصر الجمعيات، إحياءً للذكرى الأولى لفقيد الإسلام الشيخ رشيد رضا بحضور جمع غفير من العلماء والأدباء والشباب الطلابي ورؤساء الجمعيات، راجع سمير البكوش:

الواقع السياسي بتونس من خلال الجمعيات الثقافية (1936م - 1952م)، دار سحر للنشر، تونس، 2010، ص 76.

(6) - خميس عرفاوي: المرجع السابق، ص 50.

المعرضين من غلاة الاستعماريين وطالب بتحسين حالة الفلاح والعامل وتنظيم البلاد عسريا، وفي الوقت نفسه، أكد أن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا، وفي هذا الصدد قام بصياغة مشروع أخذ اسمه (= مشروع فينو).⁽¹⁾

ومما تجدر الإشارة إليه، تباين الرؤى لدى كل من الحبيب بورقيبة والوزير فينو، وذلك من خلال تعبير هذا الأخير ردا على مطالب بورقيبة معتقدا أن وجود فرنسا في بلد محمي له صبغة نهائية، ولا يمكن لأي فرنسي أن يتصور نهاية فرنسا في حكمها المباشر على البلاد التونسية، أما بورقيبة فقد صرح بأن الحماية في أساسها القانوني هي نظام انتقالي لا بد أن ينتهي مع زوال الأسباب التي ولّدتها، وهذه النهاية، ما هي إلا المآل العادي والحتمي لتقدم الشعوب وانعتاقها.⁽²⁾

وعلى أساس هذه التصريحات والمواقف والتباين في الرؤى⁽³⁾ يتبين ملياً بدءاً أفول تجربة الوفاق المتبادل في العلاقات التونسية- الفرنسية بداية من شهر جوان 1937م⁽⁴⁾، ولو أن تجربة الجبهة الشعبية ستتواصل بشكل خافت مع الحزب الراديكالي اليساري، إلا أن خيبة الأمل⁽⁵⁾ ستكون دافعا للعودة إلى جو المواجهة والصدام، حيث عرف فيه الوضع السياسي أوج توتره، وقد تزامن كل هذا،

(1) - مشروع فينو: من بين المشاريع التي أقرتها سلطات الإقامة العامة في تونس تحت رئاسة الجبهة الشعبية، في إطار التخفيف من وطأة وُجْدَة السياسة الاستعمارية في تونس، وقد جاء هذا المشروع بجملة من الإصلاحات أخذت الطابع الإصلاحي في المجال الاجتماعي على اعتبار أنه دعا إلى التسوية في الأجور والمعاملات، كما دعا المشروع إلى إنشاء مجالس مشتركة، ولقد وجد المشروع معارضة شديدة من الكولون على اعتبار أنه يضر بمصالحهم، للتدقيق في المشروع ينظر محمد كراغل: المرجع السابق، ص 96.

(2) - أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 192.

(3) - مما تجدر الإشارة إليه أن حكومة الجبهة الشعبية قد سلكت نفس السياسة التي كانت تسلكها الحكومات التي سبقتها على اختلاف ألوانها السياسية، وهي سياسة بذل الوعود التي لا تنفذ، ولا يقصد منها غير تخدير الشعب وكسب الوقت...، للتعلم في هذا الصدد راجع، الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 95.

(4) - Jacques BERQUE, Op- Cit, p 290.

(5) - لم تكن تونس أقل انخداعا بالجبهة الشعبية من الجزائر، خصوصا بعدما كان الاشتراكيون الفرنسيون وعلى رأسهم ليون بلوم قد شاركوا عمليا في مقاومة مارسيل بيروطن والعمل على إخراجها من تونس، الأمر الذي - أكده- المسيو أرمان غيون الذي ابتداء مهمته بإظهاره لنوع من النية والعزم على تحسين حالة الأهالي واتباع سياسة تحريرية تهيئ التونسيين لمستقبل أفضل! على اعتبار تصريحه عند قدومه لأول مرة إلى تونس من خلال أنه يريد الحكم بقلبه، وهو الأمر الذي دعمه بالعفو عن المعتقلين السياسيين وعودة الزعماء السياسيين إلى مراكزهم، للاستزادة ينظر علال الفاسي: المصدر السابق، ص 79.

مع عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس بعدما غادرها نفيا في جويلية 1937م من بلاد المشرق منذ 1923م، حيث استقبلته البلاد التونسية بحفاوة وترحيب منقطعي النظر، على اعتبار أنه أب الحركة الوطنية التونسية⁽¹⁾، وهو الأمر الذي أعطى دفعا جديدا للنضال الوطني التونسي.⁽²⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أن البلاد التونسية قد عرفت صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإيجاد حل لطبيعة العلاقات التونسية- الفرنسية في المستقبل، فحكومة بلوم قد وعدت مرارا بأن تُمكّن الشعب التونسي من المشاركة في حكم البلاد، لكن تطبيق هذه الوعود الغامضة ضمن تسيير البلاد وتقرير المصير، ظل حبرا على ورق يُرجأ في كل مرة وباستمرار.⁽³⁾

هذا وقد صادف تردي الأوضاع الاجتماعية⁽⁴⁾ في البلاد التونسية احتضار حكومة بلوم التي أوشكت على السقوط وبدأت بوادر الزوال تظهر، وهذا كله في ظل إفلاس الجبهة الشعبية، وبالتالي بدأت تتضاءل الآمال التي كانت معلقة على إمكانية التطوير السلمي لنظام الحماية وظهر المستقبل من جديد محملاً بالأخطار⁽⁵⁾، الأمر الذي لم يستسغه الحزب الدستوري الجديد وقام بانتقاد الإدارة الاستعمارية انتقادا لاذعا، كما اعتبر الحزب أن الحكومة الديمقراطية ليست أحسن حال من الأنظمة

(1) - حاول الشيخ الثعالبي بعد عودته إلى تونس توحيد الحزبين والإشراف على الحركة الوطنية التونسية في اتجاه القومية العربية والدعوة الإسلامية، وهذا ما قوبل بالرفض القاطع من طرف زعامات الحزب الدستوري الجديد، وأرادوا أن يكون ذلك الشخص هو الحبيب بورقيبة الذي، أصبح يتصف بالمجاهد الأكبر فيما بعد.

(2) - الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 95.

(3) - أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، المرجع السابق، ص 681.

(4) - عبّرت الشهاب عن الوضع الذي صاحب حكومة ليون بلوم في مقال لها بعنوان "الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في تونس"، ومما جاء فيه: "لا نعلم أنه حَدَثَ في القطر التونسي منذ خمسين عاما ما هو واقع بما الآن من مجاعة وكرب مُحَقِّق، إن الأبناء التي ترد إلينا مقتنضة عن ذلك، لكن المقدار اليسير الذي نتحصل عليه من ذلك يكفينا لتصوير الحالة بصورة مزعجة تقض المضاجع وتفتت الأكباد، فالمناطق التي كانت أزهى وأزهر جهات تونس، أصبح فيها الجياع عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، ورأينا أن الحكومة قد وزعت بعض شيء على الفقراء الجياع" ينظر الشهاب: مج 12، ج 12، فيفري 1937م، ص 529.

(5) - أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 560 - 561.

الاستبدادية في تطبيقها لمذاهبها المختلفة، على اعتبار أن كلتا الحكومتين تهدفان إلى هدف واحد أناني مضر بالشعوب المستعمرة.⁽¹⁾

ومع اشتداد التيارات الرجعية في فرنسا والتخلي التدريجي عن مبادئ الجبهة الشعبية بدأت أحلام التونسيين بالأفول، وأُفْلِتَ معها مطالبهم التي كانوا يطمحون في تحقيقها في ظل تلك الحكومة وهو ما تجسد بالفعل بسقوط حكومة ليون بلوم وزوال حكم التيار اليساري، وذلك عبر تزعم التيار اليميني لمقاليد الحكم.⁽²⁾

من المؤكد أن الإصلاحات التي وعد بها المقيم العام أرمان غيون وكاتب الدولة فيينو، لم يقع تطبيقها بخذافيرها، كما أن اللجنة التي بعثت بها إدارة الحماية الفرنسية من أجل التحقيق في أوضاع المستعمرات (بما فيها تونس) لم تُزْرَ الأيالة، مما ولد شعورا بخيبة الآمال لدى الجماهير التونسية، فحكومة الجبهة الشعبية لم تعرف أو لم تقدر على السير - بإمبراطوريتها- في اتجاه التحرر ومنح الشعوب حق تقرير المصير مثلما التزمت به في بداية تجربتها في الحكم.

ولعل السبب في ذلك، يرجع إلى نظرة الأحزاب المنتمية إلى التحالف الحاكم في فرنسا التي كانت تعتبر أن مسألة المستعمرات مسألة ثانوية في مجال السياسة الفرنسية، والدليل على ذلك قول موريس طوريس - Maurice TORRES في هذا الصدد نحو قوله: " إن دواعي الجبهة الشعبية كانت اعتبارات داخلية لفرنسا..، إنها مقاومة الفاشية الفرنسية".⁽³⁾

وعلى أنه من الواجب الرجوع إلى الواقع واعتبار فترة المواجهة الشعبية صحواً عابراً في سماء العلاقات الفرنسية- التونسية⁽⁴⁾، وذلك انطلاقاً من أن الحكومات اليمينية التي خلفت حكومة ليون

(1) - علي الزبيدي: الزيتونيون - دورهم في الحركة الوطنية التونسية من 1904م إلى 1945م، - تق- عبد الحليل التميمي، مكتبة علاء الدين للنشر، تونس، 2007، ص 63.

(2) - خميس عرفاوي: المرجع السابق، ص 50.

(3) - زهير الذواوي: تحولات العمل الوطني..، المرجع السابق، ص 145.

(4) - Mostapha KRAIEM, Op- Cit, p 360.

بلوم قد عادت إلى انتهاج السياسة الإمبريالية تجاه جميع الحركات الوطنية في تونس بصفة خاصة، وفي المغرب العربي بصفة عامة- داخل الإمبراطورية الفرنسية-⁽¹⁾

وبالتالي، قام الفرنسيون بإصدار مرسومين في 02 أبريل 1938م يفتحان المجال أمام الإدارة الاستعمارية إلى العودة إلى الإجراءات التعسفية⁽²⁾، وبالموازاة مع ذلك، رفض الدستوريون التحالف وطالبوا بتحرير التونسيين⁽³⁾، كما قاموا بالتحريض على العصيان والامتناع عن دفع الضرائب⁽⁴⁾. في السياق نفسه نجد أن الدستوريون⁽⁵⁾ قد ردوا من جهتهم على المرسومين الذين سبقا ذكرهما في اجتماع 04 أبريل 1938م⁽⁶⁾ عبر مواجهة القوة بالقوة، وبادروا بسلوك نهج يهدف إلى تصعيد اللهجة مع سلط الحماية، ولعل القطرة التي أفاضت الكأس هي الخطاب الحماسي الذي ألقاه علي البلهوان، والذي أذاع من خلاله عملية طرده من العمل من المدرسة الصادقية.⁽⁷⁾

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 561.

(2)- Mostapha KRAIEM, Ibid, p 362.

(3)- في هذا الصدد، وجراء الأعمال التي قام بها الدستوريون قصد تنوير الفكر ومحاولة الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي من خلال المظاهرات والإضرابات، فإن سلط الحماية قد اتهمت الدستوريين بالتآمر على أمن الدولة وزرع الفتنة..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، م ت و، قسم الحركة الوطنية، أ-2-7، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 7 أبريل 1938م.

(4)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير..، المصدر السابق، ص ص 112-113.

(5)- نشير هنا بالتحديد إلى الدستوريين الجدد، وهذا اعتبارا من أن القدامى قد ركنوا نوعا ما إلى -الراحة والحمول-، وذلك من خلال محاولة الثعاليي لِم شمل الحركة الوطنية التونسية وتزعمها، الأمر الذي قابله الدستوريون الجدد بالدعوة إلى عقد مؤتمر عام يحدد برنامج العمل السياسي، مما رفضه القدامى خوفا من انتصار ساحق للجدد، وفي ظل ذلك، فإن الشيخ عبد العزيز الثعاليي قد تلقى نصائح كثيرة من خلال العديد من الصحف من أجل العدول عن بقية الرحلة، حيث لازم الشيخ بيته واعتزل السياسة، وهو أمر ينفيه تماما الدكتور يوسف مناصرية..، للتدقيق والتعمق في هذه المسألة ينظر كلا من محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 163، وكذلك يوسف مناصرية: الصراع الأيديولوجي..، المرجع السابق، ص ص 45-46.

(6)- مما تجدر الإشارة إليه هنا، أن لائحة المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد المنعقد يومي 13 و14 مارس 1938م، كانت قد نادت المناضلين إلى مواصلة نشاطهم وكفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته المشؤومة، وفي ظل ذلك تبنت اللائحة تنظيم مجموعة من المظاهرات في إطار تلك المقاومة، وبالتالي، يكون حزب الدستور قد قطع علاقته بحكومة الجبهة الشعبية، أمام هذا الاختيار الواضح، استمر غموض موقف الحزب الدستوري القديم الذي مال إلى الراحة والحمول، بالإضافة إلى نقابة بلقاسم القناوي التي رفضت تسييس النضال النقابي..، راجع زهير الذوايدي: تحولات العمل الوطني..، المرجع السابق، ص 158.

(7)- عبّرت صحافة الدستور القديم عن الأعمال التي يقوم بها الحزب الجديد أنه لا بد من التضحية، وأنه لا يوجد تحرير لأنفسهم إلا بأنفسهم دون غيرهم، على اعتبار أنه حتمية لا مناص منها، ولا تضحية تدخر في سبيل ذلك، كما شرع الحزب في تذكية روح

ففي هذا الصدد، ومع انسداد الوضع في البلاد التونسية، واعتبارا من شروط القطيعة بين الحركة الوطنية التونسية وسلط الحماية الفرنسية فإن الوضع أصبح خطيرا، خاصة وأن صفوف الوطنيين التونسيين لم تعد موحدة، فالبعض منهم كان على مواقف معارضة لمواقف الفصائل الأخرى⁽¹⁾ مما ساهم في تضارب الآراء عند الوطنيين والتضارب حول مصير الأمة التونسية.⁽²⁾

وأمام هذا الوضع، احتشدت الجماهير الشعبية في حدود الساعة الثالثة مساءً أمام المحكمة المدنية يقودها علي البلهوان، وحاولوا اقتحام المحكمة قصد إطلاق سراح المعتقلين، وفي تلك الأثناء اشتد الحماس أكثر بين المتظاهرين، خاصة بعد إطلاق النار من طرف القوات الفرنسية⁽³⁾، فَعَمَّت الفوضى⁽⁴⁾ وكانت سلط الحماية الفرنسية على استعداد تام لذلك، وقاموا بتطويق المكان وإطلاق

الاستشهاد بتلاوة آيات قرآنية تمجد الذين يستشهدون في سبيل إيمانهم أثناء الاجتماعات العمومية، وهو ما يبين تغير وجهة الحزب وطريقة عمله، للتدقيق ينظر شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير...، المصدر السابق، ص 113.

(1) - بالمقابل، نجد أن لبعض التشكيلات السياسية التونسية هدف واحد وهو عدم تعقيد وضعية الجبهة الشعبية واجتذاب كل ما من شأنه أن يساعد الفاشيين..، فالأهم هو تحسين حالة الشعب التونسي ثم فرض استقلاله، أما بالنسبة للسياسة الفرنسية فالتجهت صوب القمع الذي أحض كل إمكانية القيام بإصلاحات في تونس، وبالتالي، عمّق ألبير سارو الذي خلف بيير فيينو في الحكومة الفرنسية الاتجاه السليبي الذي تبناه المركز الاستعماري في تونس، مما زاد من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتنامي الحُفْن الشعبي..، للتدقيق راجع زهير الذوايدي: تحولات العمل الوطني...، المرجع السابق، ص 161.

(2) - عرفت الحركة الوطنية التونسية نقاشات واسعة في موضوع تحديد مكونات الأمة منذ مطلع العشرينية الثانية، فقد كان يطلق على التونسيين تسمية " الشعب التونسي " و " الجماهير التونسية " و " الأمة التونسية " دون التقييد بمقاييس موضوعية لتحديد مقومات الأمة وعناصر تكوينها السيكولوجي، فالبعض ينفي وجود أمة تونسية، ومنهم من رأى أن التونسيين خلال العشرينات لا يشكلون حتى شعبا مثل سائر الشعوب!، للتعلم في هذا الموضوع راجع زهير الذوايدي: الوطن والحرية - مقدمة في الكتابات السياسية لعلي البلهوان -، المطبعة الأساسية، تونس، 1997 ص ص 19 - 20.

(3) - مما تجدر الإشارة إليه أن حركة الاضطهاد قد ازدادت حدة بداية من عام 1938م، ضد الشعب التونسي، وعلى إثر هذه الموجة من الاضطهاد وقعت صدامات بين التونسيين والجيش الفرنسي، حيث كانت بداية تلك الصدامات والاضطهادات من مدينة بنزرت التي استشهد وجرح فيها العديد من المواطنين، جراء التصادم مع شرطة الحماية الفرنسية..، ينظر كلا من أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 106، وكذلك رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، دار روتابرينت للطباعة والنشر، باب اللوق، 1996، ص ص 143 - 144.

(4) - يتحدث الحبيب بورقيبة في هذا الصدد نحو قوله: " في يوم 8 أبريل 1938م، قررنا إجراء مظاهرة شعبية كبرى قصدت مقر الإقامة العامة بعد أن طوقت سلطات الحماية المكان بالأسلاك الشائكة والدبابات والجنود، وترك المقيم العام المظاهرة تمر أمام مقر

النار على المتظاهرين⁽¹⁾ إلا أن يوم المعركة الحاسمة كان بمدينة تونس العاصمة يوم 09 أبريل 1938م، حيث عم الإضراب كامل البلاد التونسية من شرقها إلى غربها ونزل طلبة جامع الزيتونة والمدرسة الصادقية إلى جانب العمال والحرفيين إلى شوارع المدينة في مظاهرات منظمة رهيبية، قارب عدد النازلين فيها مئات الآلاف⁽²⁾، لكن المظاهرات الطلابية كانت أشدها، وهذا على اعتبار الأثر البالغ التي تركته هذه المظاهرات زيادة على عدد الضحايا والنتائج الوخيمة لها.⁽³⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أن المظاهرات كانت جد عنيفة، إذ هبَّ الشعب التونسي ساخطاً للتصدي لإرادة سلط الحماية الفرنسية، مغتمين في ذلك فرصة سقوط الحكومة⁽⁴⁾ الأمر ترتب عنه أحداثاً داميةً تجسدت في هلاك مئات التونسيين، إلى جانب مئات الجرحى.⁽⁵⁾

وفي السياق نفسه، قامت إدارة الاحتلال بحملة اعتقالات طالت عددا هائلا من المتظاهرين⁽⁶⁾، إلى جانب توقيف إطارات الحزب الدستوري الذين قاربوا 900 اتهموا بتآمرهم على أمن الدولة ووقعت تتبّعات في حق البعض الآخر⁽⁷⁾، وعلى العكس، يمكن القول أن الحزب قد أمكن له التعبير

الإقامة، وقام علي البلهوان وخطب في الناس الذي أعلن أنها ستكون هناك مظاهرة أخرى يوم الأحد المقبل، وهنا قررت سلطات الحماية الفرنسية التدخل والتعرض لها"، للتفصيل أكثر في المسألة ينظر، الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص 106.

(1) - عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899م-2000م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 188.

(2) - الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 66.

(3) - خير الدين شترة: المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، دار كراداة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 85.

(4) - جدير بالذكر أن الحكومة الثانية التي أسسها ليوم بلوم قد سقطت في اليوم الذي سبق حوادث 9 أبريل 1938م، وهذا راجع إلى الأزمة الوزارية التي اندلعت في فرنسا، فالسلطات الفرنسية كانت أبعد مما يكون عن الاهتمام بما كان يحدث بتونس.

(5) - Ahmed MESTIRI, Témoignage pour l'histoire, éd- sud, Tunis, 2012, p 24.

(6) - طالت عمليات الاعتقال عددا هائلا من الدستوريين الجدد، وكان على رئيسهم الزعيم الحبيب بورقيبة، ومما نجده في هذا الصدد تقرير مفصل لرئيس الشرطة العامة بتونس العاصمة، والذي أرسله إلى المقيم العام، وقد تضمن ذلك التقرير- توڑط-

الحبيب بورقيبة في المظاهرات والإعداد لها ينظر ANT, sér MN, car 38, dos 01, doc10, 1938- 1942.

(7) - يذكر مصطفى كريم أن الحبيب بورقيبة برفقة 12 من الوطنيين التونسيين (أمثال البحري قيقة والطاهر صفر.. وغيرهم) قد تعرضوا للمتابعة القانونية في إطار المساس بأمن الدولة والتآمر على استقرارها، وقد حوكموا ومن ثمة فقد تعرضوا للاعتقال يوم العاشر من أبريل 1938م، حيث زج بهم في السجن ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد سنة 1943م، للتعق في هذه النقطة ينظر:

Mostapha KRAIEM, Op- Cit, p 388.

عن وجهة نظره من خلال بعض الصحف كجريدة " تونس " حيث وُصِفَتْ هذه الأخيرة بأنها تكاد تكون مخصصة للتشويش الدستوري، ما عرضها للتعطيل مرارا وتكرارا.⁽¹⁾

أما الحزب الدستوري القديم فقد داس من دون شفقة على خصمه الطريح، وابتهج بما ناله من عقاب نتيجة لحيانته، ولم يتورع الشيخ عبد العزيز الثعالبي عن الإدلاء بشهادة قاسية ضد بورقيبة، كما نجد في هذا الصدد أن الكولون قد طالبوا بالأخذ بالثأر وما كان لهم إلا ذلك⁽²⁾، كما فرضت سُلْطُ الحماية حالة الحصار والتي لم ترفع إلا يوم 18 أوت، وقد سبق ذلك- أي في 1 جويلية- إصدار السلطات نفسها لأوامر حادة للحريات (=حرية الصحافة والاجتماعات)، كما أن تكوين التنظيمات يفرض ضرورة الالتزام باحترام معاهدة الحماية وحقوق الباي والدولة الحامية.⁽³⁾

ولعل أحداث أفريل التي صارت اليوم رمزاً لمعاني المقاومة والتضحية⁽⁴⁾، قد كانت امتحانا عسيراً للحركة الوطنية خرج منه الحزب الدستوري الجديد كاسباً تعاطفا جماهيريا كبيرا رغم الضربات الموجعة التي تلقاها، وعلى هذا الأساس سار الحزب في ظل نفي واعتقال أبرز القيادات إلى العمل السري.⁽⁵⁾

(1)- علي الزيدي: المرجع السابق، ص 63.

(2)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 568.

(3)- حفيظ طبائي: المرجع السابق، ص 220.

(4)- أكَّد الأستاذ الطاهر صفر في رسالة حول حوادث أفريل على بسالة التونسيين ومدى نضجهم السياسي، على اعتبار أن تلك الأعمال التي قاموا بها أعظم قيمة في تاريخ البلاد ولم تكن إلا مطالبةً منهم بحقوقهم، كما برهنوا من خلالها على إدراكهم التام للواجبات وما يقضي به التبصر من التضامن بينهم وتحقيق الوحدة، لتقف تلك الأحداث في وجه الفرنسيين الباغين..، للتعلم والاستزادة راجع م ت و، قسم الحركة الوطنية، A-2-7، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 18 أفريل 1938م.

(5)- المنجي الزاويدي: التجمع الدستوري الديمقراطي (التحولات التاريخية ورهانات التغيير)، نشر جريدة الحرية، تونس، ط1، 2008، ص 41.

ثانيا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م في الجانب الاقتصادي وتأثيراتها.

عملت سُلطُ الحماية الفرنسية في البلاد التونسية على إيجاد وضعٍ خاصٍ في المنطقة فيما تعلق بالجانب الاقتصادي، وذلك من منطلق التجربة التي مرت بها في الجزائر⁽¹⁾، حيث وضعت في الحسبان كل ما استفادت منه هناك، كما أنها سعت إلى تفادي كل ما فشلت فيه في سياستها الاقتصادية في ذلك البلد (= في الجزائر)، وذلك قصد استغلال أمثل للموارد.⁽²⁾

1- الفلاحة⁽³⁾:

قبل الخوض في غمار سياسة الحماية الفرنسية في البلاد التونسية في المجال الاقتصادي⁽⁴⁾ في الشق الزراعي، لابد من الوقوف عند نقطة مفصلية تخص سياسة الحماية في استلاب الأراضي الزراعية من التونسيين، على اعتبار أن تلك الأراضي قد مثَّلت عماد الزراعة وأساس النشاط التونسي الذي كان قائما على زراعة الأرض، من منطلق أن تونس هي بلاد زراعية. يمكن القول أن سُلطُ الحماية الفرنسية قد واصلت جهودها الرسمية الرامية إلى تفعيل وجودها في البلاد التونسية منذ إمضاء معاهدة الحماية، وذلك من خلال جهودها في تحقيق مشروعها الاستيطاني

(1) - أرادت فرنسا في تونس الاستفادة من أخطائها في الجزائر في مجال الاستيطان، حيث بدأت بالاستعمار الرسمي بعد أن تمكنت من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سهل عليها إحكام قبضتها بكل سهولة، فتتابعت المراسيم والملاحق لتثبيت سياسة استعمارية محكمة، ولعل مرسوم فيفري 1882م هو بمثابة أول خطوة حطَّتْهَا سلط الحماية في محاولة ضم الأراضي والاستيلاء على مساحات شاسعة من تونس..، في هذا الصدد راجع، الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص 67.

(2) - " الحالة في تونس والعيد الخمسيني"، الجامعة العربية، ع 575، 24 أبريل 1931م.

(3) - عنونا هذا العنصر من البحث بالفلاحة، على اعتبار أن النشاط الفلاحي يظم الزراعة وتربية الماشية، ولهذا، فإننا سنعالج في هذا الجزء من البحث سياسة الحماية الفرنسية فيما بين الحريين في المجال الفلاحي بدءا من سياسة استلاب الأراضي إلى السياسة الزراعية مرورا باستغلال الثروة الحيوانية في إطار سياسة الحماية دائما.

(4) - مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الاقتصاد في المغرب العربي ككل وفي ظل السيطرة الاستعمارية، قد تحول من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي إمبريالي، وعليه ظهرت هناك عمالة موسمية من جهة، كما حافظ المستعمرون على هذا الطابع حتى لا تتوفر للطبقة العاملة ظروف الاستقرار من جهة أخرى، بحيث يخضع هذا الوضع إلى قانون العرض والطلب الذي يؤدي بدوره إلى تدني الأجور..، للاطلاع ينظر عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي..، المرجع السابق، ص 46.

الذي يهدف إلى نقل ملكية الأرض من التونسيين⁽¹⁾ إلى الأوربيين بصفة عامة، والفرنسيين بصفة خاصة وبشقي الطرق⁽²⁾، والتي هي في الأساس حق من حقوق التونسيين.⁽³⁾ وعليه، فقد عملت سلط الحماية الفرنسية كل ما في وسعها إلى استلاب تلك الأراضي من مالكيها الحقيقيين، ولعل أبرز الأمثلة⁽⁴⁾ عن ذلك نجد وضعها لتشريعات عديدة تسهل عليها وضعها ليدها على تلك الأراضي، كما أنها حاولت عبر الشركات الفرنسية، حيازة الأراضي الزراعية التونسية في إطار الاستعمار الزراعي.⁽⁵⁾

ومما لا شك فيه أن الهيمنة على الزراعة هي ذاتها تحصيل حاصل لسياسة استعمار الأراضي وبالتالي، فإن سياسة الاستعمار الرسمي قد وجدت دعما متولدا، انطلاقا من أن هذه السياسة قد

(1) - في هذا الصدد، اقترنت الحماية الفرنسية في البلاد التونسية بالتخطيط لإحداث المدارس والمعاهد الفلاحية، من منطلق أن إ الحماية كانت تعتقد جازمة في دور هذه المؤسسات في إنجاح سياسة الاستعمار الفرنسي الزراعية، فكان لا بد من توظيف هذا القطاع، واستخدام الأدوات والوسائل العصرية لتطوير هذا القطاع وذلك خدمة لمصالح الإدارة الاستعمارية وإنجاح المشروع الاستعماري، ونشير هنا، إلى المخابر والمدارس والمعاهد التي أنشأتها سلط الحماية الفرنسية في البلاد التونسية- لتطوير الفلاحة-، وكمثال عن ذلك نجد مخبر تربية الماشية وإعادة بعث المدرسة الفلاحية، كما تم إنشاء سنة 1913م مصلحة النبات، وفي سنة 1914م، أحدثت الإدارة الفرنسية مدرسة فلاحية بسيدي ناصر والتي أضيف إليها بعد مدرسة القطاع الفلاحي...، للتدقيق والتعمق في هذا الصدد ينظر، بوراوي الطرابلسي: تاريخ تونس المنسي (السكان والأرض)، الأطلسية للنشر، تونس، 2015، ص ص 201- 202.

(2) - وضعت إدارة الحماية الفرنسية يدها على معظم أراضي التونسيين، لتحويلها فيما بعد إلى إدارة الزراعة والاستعمار التي تأسست سنة 1898م، لتم فيما بعد توزيعها على الكولون بأثمان زهيدة، تدفع تلك المبالغ والأثمان في شكل أقساط، امتدت إلى عشر سنوات!، للتدقيق راجع، زاهر رياض: المرجع السابق، ص 247.

(3) - ناجي كشيدة: التعليم الفلاحي الاستعماري بالجزائر وتونس، رافد من روافد الهيمنة الاستعمارية (1882- 1930م)، مجلة روافد، ع21، 2016، ص 62.

(4) - محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 189.

(5) - نذكر في سياق طرُق تملك الأرض من طرف سلط الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، التي عملت من خلالها على تكريس الهيمنة الفرنسية على القطاع الزراعي، مما ترتب عنه استعمار الأراضي الذي استفحل منذ انتصاب الحماية، عبر عمليات- الشراء- الأمر الذي فتح المجال أمام امتداد الاستعمار الحر، إلى جانب تجميع ما يمكن من الأراضي بين يدي الدولة لتوزيعها على الفرنسيين مع تسهيل عملية الدفع، ينظر علي المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحربين...، المرجع السابق، ص 12.

جمعت بين أيدي الدولة أراضٍ شاسعة جداً، إلى جانب ذلك فهي أكثر الأراضي خصوبة⁽¹⁾ تم طرد- الأهالي - التونسيين منها⁽²⁾ ومُنِحَتْ للفرنسيين.⁽³⁾

وأمام ذلك، فإن سُلْطَ الحماية قد جعلت مصلحة تونس دُبُرَ أذُنْها أوتحت أقدامها، فبدأت بانتزاع الأراضي الخصبة من ملاكها التونسيين الشرعيين، كما استولت على أراضي القبائل الكلية⁽⁴⁾ بالإضافة إلى أراضي الأوقاف⁽⁵⁾ وقامت بتوزيعها على الكولون بأثمان زهيدة، هذا وقد توالى اعتداءات فرنسا في تونس على أملاك التونسيين وأموالهم⁽⁶⁾ ولم ترعَ في ذلك ذمة ولا شريعة ولا عرفاً.⁽⁷⁾ ومما نجده في باب الأراضي الزراعية المستغلة من طرف الفرنسيين تونس، عبر الاستناد إلى بعض الإحصائيات، إلى أن مساحة الأراضي المستغلة بعد فرض الحماية كانت تقدر بـ 600 000 هكتار،

(1) - في هذا الصدد واجهت سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية أشكالا جديدة من الملكيات العقارية التي لم تعرف في أوروبا، فقد كانت أغلب العقارات الريفية خاضعة إلى جملة من التراتيب المتشعبة من أبرز سماته هشاشة حق الملكية وغموضها في ما يزيد عن 7 أعشار الأراضي الصالحة للزراعة، وتوزع الملكية العقارية إلى أصناف عديدة ومتنوعة تتداخل في صلبها الحقوق، وهي الملك الخاص وملك البايك وأملاك الأحباس العامة والخاصة، بالإضافة إلى الأراضي المشاعة والأراضي الموات والأراضي الجماعية والعروضية، ولعل سلط الحماية قد وجدت نوعاً من السهولة في إطلاق يدها على هذه الأملاك من خلال التلاعب في القوانين ومحاولة استغلال تلك الأرض بشتى الطرق، خاصة وأن أراضي الأحباس واستغلالها يمثل خطأً أحمرًا، على اعتبار أن التعدي عليها هو تعد على الشريعة الإسلامية..، للاستزادة في الموضوع راجع، خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 48.

(2) - احتكر الفرنسيون الأرض الخصبة ووظفوا لاستغلالها عمال من إيطاليا تم استقدامهم من ليبيا، وأمام هذا الوضع، لم يكن أمام المسلمين إلا التسول في الشوارع وذلك بعد أن انتزع من التونسيين أراضيهم التي هي مصدر رزقهم الوحيد، وبقوا عرضة للفقر والأوبئة والأمراض والموت، حتى أن الفرنسيين إذا ما مات أحد المسلمين التونسيين في أي منطقة دفن هناك اعتقاداً منهم أن جثة المسلم تلقح الأرض لمدة 50 سنة مقبلة!، ينظر يوسف مناصرية: الحزب الدستوري التونسي..، المرجع السابق، ص 38.

(3) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص ص 29 - 30.

(4) - CND, sré MN, code B-2- 39, doc 20, date de 26- 11- 1936.

(5) - أراضي الوقف: هي أوقاف المسلمين من الأراضي على المساجد والمدارس وأوجه الخير والبر الأخوي خاصة كانت أم عامة، توجه عائداً لها لخدمة المساجد والفقراء والأيتام..، بلغت مساحة الأوقاف أربعة ملايين هكتار بقدر مساحة أراضي القبائل الكلية.

(6) - نقرأ في هذا الصدد مقالاً لجريدة الوقت - le temps المعروفة بنزعتها العنصرية، حيث أنها لا تزال توالي حملاتها على التونسيين طالبة من سلط الحماية إرهابهم ومعاملتهم أسوء معاملة، وقد كانت الجريدة تملأ مقالاتها تلك بالمطاعن والمثالب وتذيلها بإمضاءات الكتبة الصريحة، راجع شكيب أرسلان: "حول المسألة التونسية"، جريدة الشورى، ع 20، 05 مارس 1925 م.

(7) - حسن محمد جوهر: تونس، دار المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1961، ص 52.

لترتفع في سنوات الثلاثينات إلى أكثر من 3 ملايين هكتار، لكن ذلك الارتفاع كان لفائدة الاستيطان الفرنسي الرسمي الذي بدأ في النمو في المنطقة منذ 1892م.⁽¹⁾

وقد مكن انتصاب الحماية الفرنسية المئات من الأوربيين من الهيمنة على أكثر وأكبر أراضي البلاد خصوبة ومردودا⁽²⁾ على حساب السواد الأعظم من - الأهالي - المسلمين التونسيين⁽³⁾، وبالتالي فإن هذه السياسة المتبعة في السيطرة على الأراضي قد فتحت المجال أمام الأوربيين للسيطرة على الفلاحة أهم مورد اقتصادي، الأمر الذي نجم عنه تدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى.⁽⁴⁾

وبخصوص فترة الدراسة، فإن سلطات الحماية الفرنسية قد عادت بُعِدَ ح ع 1 لتعويض ما خسرت أثناءها، الأمر الذي أدى بها إلى تغيير سياستها الاستيطانية في البلاد التونسية، وذلك عبر محاولتها لتثبيت صغار ومتوسطي الكولون في المناطق أو الأراضي المنتزعة، قصد تكوين الإدارة الحقيقية للاستيطان، بدلا من كبار المضاربين العقاريين.⁽⁵⁾

(1) -R- BASSET et autres, initiation à la Tunisie, Paris, 1950, pp 307- 308.

(2) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية.. المرجع السابق، ص 38.

(3) - لإضفاء نوع من الصبغة الشرعية على محاولات سلطات الحماية الفرنسية لتملك الأراضي في البلاد التونسية، فإنها عمدت إلى وضع التونسيين أمام عقود البيوع التي أرغموا فيها على التنازل عن أراضيهم بمبالغ زهيدة، وهو ما يجسد نوعا من التحايل على القانون، قصد كسب الطابع القانوني الشرعي على عقود التملك التي بموجبها حازت على تلك الأراضي من التونسيين..، للاطلاع على المراسلات والمطالب الموجة إلى القسم العقاري الذي يحوي عقود البيع والبيع بالإنزال ينظر أ و ت: سل C1، 9م، 1م، 1م، 1م (1908م-1934م).

(4) - اعتمدت الإدارة الفرنسية في تلك السياسة - سياسة نزع الملكية العقارية - على التشريعات والقوانين التي ترجع في حقيقة الأمر إلى عهد المقيم العام بول كامبون، والذي يعتبر المهندس الفعلي والحقيقي لمشروع فرنسا الاستعماري في البلاد التونسية، إذ كان يهدف من خلال تلك النواميس وحزمة القوانين التي تم صياغتها، إلى ضمان حق التملك، وحق تصرف الأوربيين عموما والفرنسيين خصوصا في الأراضي التي آلت إلى ملكيتهم، ولعل سياسة الاستلاب تلك، قد ظهرت بداية مع قانون 1 جويلية 1885م الذي ضم 14 عنوانا ب 379 مادة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الرغبة الشديدة لسلطات الحماية الفرنسية في احتوائها ووضع يدها على أراضي التونسيين خدمة لمشروعها الاستعماري..، للتدقيق والتعمق في هذا الصدد راجع الأزهر الصخراوي: المرجع السابق، ص 100.

(5) - خميس الفرجاني: الهياكل العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة باجة (1881م-1930م)، مذكرة لنيل شهادة التعمق في البحث، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 1990-1991، ص 324.

فترة ما بين الحربين، فترة مهمة بالنسبة للاستعمار الفرنسي الرسمي، ولهذا أصدر هؤلاء المراسيم لتنفيذه وتخصيص قطع جديدة له، بتقسيط ثمن الأرض على آمد طويلة إلى عشرين سنة بعد أن كانت عشر سنوات، وبهذه السياسة فقد قبضت سلطات الحماية الفرنسية بيد من حديد في البلاد التونسية على مسألة العقار والأرض، في إطار سياسة النهب والاستلاب.⁽¹⁾

وعليه، فإن الأملاك الاستعمارية الأوربية التي مُسحت (=بعد عملية المسح) في نهاية ح ع 1 قد بلغت 641000 هكتار، قد تدعّمت فيما بين 1920م و1934م بما يقارب 214500 هكتار تم اقتناؤها بفضل - ابتياع - مزارع خاصة وتشييد أحكام النظام الغابي⁽²⁾، إلى جانب إعادة إقرار صغار الفلاحين التونسيين بعد إخراجهم من قسم من أراضيهم.⁽³⁾

وفي هذا الإطار، نجد أن الأمر الصادر في 1914م، قد أعطى توجّهاً جديداً لسياسة الاستيطان الفرنسي في البلاد التونسية بعد ح ع 1⁽⁴⁾، لترتكز هذه السياسة على الشروط التالية⁽⁵⁾:

* أن يكون - للمعمر - إلمام بالميدان الفلاحي.

* أن تكون عائلة - المعمر - كثيرة العدد.

* ضرورة التواجد الشخصي - للمعمر - على الأرض التي - يكتنيها -.

(1) - وذلك عبر فتح المجال للشركات الفرنسية الباب أمام حيازة الأراضي الزراعية التونسية والاستحواذ عليها في إطار الاستعمار الزراعي، ينظر: محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 186 - 187.

(2) - يمكن أن نضيف هنا ضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، الأمر الذي أدى إلى الاستيلاء على أراضي شاسعة في الجنوب، زيادة على الاستيلاء على الأوقاف الخيرية، وعلى هذا الأساس فإن معدل حصول الكولون على مساحات الأراضي قد قارب 1000 هكتار سنويا تحصلوا عليها بالطرق المتتوية، ينظر صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 199.

(3) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 626.

(4) - ازدادت الظاهرة تفاقما بتغير طبيعة الاستعمار الفلاحي الفرنسي لتونس، من استعمار كانت فيه الهيمنة للمضاربين العقاريين إلى استعمار أصبحت فيه الهيمنة لصغار ومتوسطي - المعمرين - منذ ح ع 1، وذلك في إطار إستراتيجية عامة للامبريالية الفرنسية وهي إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي المتضرر جراء الحرب على حساب المستعمرات، ينظر في هذا الصدد سمير البكوش: التدخل الاستعماري وانعكاساته على الواقع الاجتماعي والسياسي بالمراقبة المدنية للقيروان (1881م - 1939م)، أطروحة

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ج 1، جامعة تونس الأولى، 1998 - 1999، ص 287.

(5) - خميس الفرجاني: المرجع السابق، ص 324.

ولم تكن سلطات الحماية الفرنسية بتلك الإجراءات من تشريع للقوانين لاستلاب الأراضي⁽¹⁾ بل استمرت بالإجراءات نفسها التي طبقتها في الجزائر والخاصة بتَمَلُّك أراضي القبائل المشاعة، ولم تعترف حيث صودرت مساحات شاسعة منها بدعوى أنها أراضٍ فائضة، ووُكِّلت إلى الصندوق الاستيطاني الذي يتم من خلاله التصرف في الأراضي المستلبة.⁽²⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أن سلطات الحماية الفرنسية قد اتبعت سياسة تهدف من خلالها إلى تحقيق سياسة استعمارية فلاحية بامتياز⁽³⁾ خاصة في فترة ما بين الحربين والتي تدعمت بـ⁽⁴⁾:

* منح القروض للكولون بفوائد ضعيفة قدرها 2%.

* رصد الأموال الضرورية - لاقتناء- الأراضي، وهذا بطلب من رؤساء المصالح.

* دعم مجلس النواب لسياسة - اقتناء- الأراضي بإضافة 21 مليون فرنك.

* انتهاج سياسة التجنيس، بإصدار أمر 08 نوفمبر 1921م وكذلك أمر 20 ديسمبر 1923م.

وفي السياق نفسه، عملت فرنسا على تنفيذ خطتي الاستعمار⁽⁵⁾ الاستيطاني الخمسيتين

1919م- 1929م، وعليه، انتقلت إلى أيدي الكولون أراض جديدة قاربت مساحتها عشرات

(1) - بالإضافة إلى التشريعات التي أصدرتها سلطات الحماية قصد الاستحواذ على مساحات شاسعة من تونس، فإننا نجد أن تلك السلطات وفي ذلك الصدد قد جاءت بمجموعة من المشاريع الاستيطانية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مشروع فلاندا - Flandin الذي يهدف إلى جعل تونس مكانا لتحقيق الأمن الغذائي للميتروبول عبر انتزاع 3500000 هكتار عبر ما تم غراسته في تلك المساحات من حبوب وكروم وزيتون، ينظر عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص 29.

(2) - عبد الملك خلف التميمي: أضواء على المغرب العربي..، المرجع السابق، ص 36.

(3) - لعله من الأسباب التي كانت تستوجب على سلطات الحماية حسن استثمار البلاد التونسية، إقامة تجهيزات أساسية وخاصة شبكة الطرقات والمواصلات، وبفضل القروض والاعتمادات المالية ما لبثت الخطوط الحديدية حتى امتدت إلى كامل البلاد، وكان ذلك أساسا لخدمة المناطق التي تضم الكولون ومصالح فرنسا، ينظر محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 101.

(4) - خميس الفرجاني: المرجع السابق، ص 326.

(5) - انقسم الاستعمار الفرنسي للبلاد في تونس إلى قسمين: الفردي والرسمي وقد سارا بالتوازي، حيث بلغت مساحة الأراضي المستغلة من طرف الاستعمار الرسمي سنة 1914م ما يزيد عن 258 ألف هكتار، أما الاستعمار الفردي فقد فاق 1/2 مليون هكتار، ليتم تخصيص 140 ألف هكتار لعائلة فرنسية مهاجرة، ينظر محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 189.

الآلاف من الهكتارات من أخصب الأراضي⁽¹⁾، حيث بدأت في هذه المزارع مكنته الأعمال الزراعية الأساسية.⁽²⁾

وبالموازاة مع انعقاد المؤتمر الأفخارستي في تونس في ماي 1930م، فإن سلطات الحماية الفرنسية كانت قد عملت على مصادرة آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية وعملت على تسخير كل الوسائل التي من شأنها خدمة تلك الأرض، والاستفادة منها إلى أبعد الحدود⁽³⁾ خدمة لمشروعها الاستعماري القاضي باستغلال الأرض ومن وما عليها.⁽⁴⁾

وفي هذا الصدد، نبين من خلال الجدول الآتي، حدود استلاب الأراضي في الفترة الممتدة بين

1901-1926، الأمر الذي يجسد مشروع الاستيطان الفرنسي في تونس⁽⁵⁾ (الوحدة = هكتار) :

السنة:	الفرنسيون:	الإيطاليون:	المالطيون:
1901	24000	71000	12000
1906	34600	81156	10000
1911	46000	88082	11300
1921	54447	84819	12036
1926	71020	89215	8395

(1) - لعل الهيمنة الفرنسية على القطاع الزراعي هي نتيجة لاستعمار الأراضي الذي استفحل منذ انتصاب الحماية، عبر عمليات - الشراء - حيث امتد الاستعمار الحر، إلى جانب تجميع ما يمكن من الأراضي بين يدي الدولة لتوزيعها على الفرنسيين مع التسهيل في عملية الدفع كما سبق وأن أشرنا وفي الوقت نفسه، أثار مشروع الإدارة الرامي إلى انتزاع قطع أراضي من الأوقاف الخاصة سخط جميع الوطنيين التونسيين، على اعتبار أنه خرق للتقاليد الإسلامية ينظر كالا من علي المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحريين، المرجع السابق، ص 12 وكذلك أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 502.

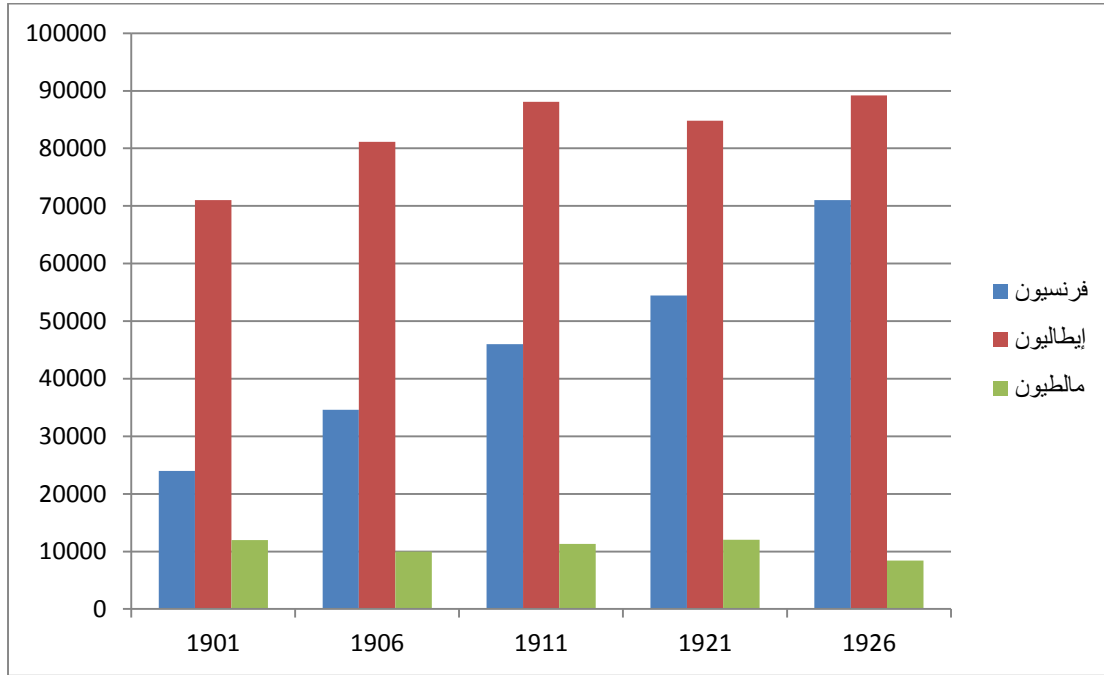
(2) - أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي: المرجع السابق، ص ص 676-677.

(3) - صورت الأيديولوجية الاستعمارية البلاد التونسية على أنها الأرض الموعودة، إذ أنها تحتوي على ثروات لا يعرف أهلها قيمتها ولا يحسنون استغلالها، وبالتالي جاءت هنا مهمة فرنسا في تثقيف السكان وتجهيزهم وإدراك مزايا الحضارة الجديدة وتجهيز البلاد بالبنية التي تستحقها لاستغلال امثل لتلك الثروات!، للتعلم في هذه النقطة ينظر محمد الأزهر الغربي: المجال في المغرب بين الذاكرة والتاريخ، منشورات م أ ت ح و، تونس، 2015، ص 113.

(4) - "مطالب تونس من مغتصبي حقها": جريدة فلسطين، ع 1983961، الجمعة 27 جانفي 1939، ص 4.

(5) - صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص 322-323.

ولعل تحويل المعطيات المتوفرة إلى أعمدة بيانية، يسهل علينا دراستها:



من خلال الرسم الذي بين أيدينا نلاحظ الارتفاع المستمر لعدد - المستوطنين - في تونس من الأوربيين، وهذا راجع إلى السياسة الاستعمارية المتبعة من خلال تشجيع هؤلاء إلى الهجرة إلى تونس منافسة للعنصر المحلي، زيادة على تهجير الفائض من الفرنسيين ومحاولة استثمار تلك الطاقات البشرية في الجانب الاقتصادي من زراعة وصناعة وخدمات.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن القطر التونسي قد خضع لأبشع أنواع الاستغلال الاستعماري على اعتبار أن التونسيين قد صاروا يشاهدون هضم حقوقهم، ففي المجال العقاري انتقل 1/3 من الأراضي الزراعية إلى 20000 فرنسي، فيما لم يحتفظ 3000000 تونسي إلا بـ 2/3 منها، بحيث أن ما يملكه كل فرنسي يعادل ما يملكه 150 تونسي!⁽¹⁾

1-1- الزراعة:

بعد سيطرة فرنسا على أخصب وُجُلِّ الأراضي في البلاد التونسية، فإنه يمكن القول أن سلطات الحماية الفرنسية قد سيطرت على الزراعة في تلك البلاد، حيث تميز ذلك بنمط رأسمالي قائم على-

(1) - حمادي الساحلي: المصدر السابق، ص 149.

استتجار- اليد العاملة⁽¹⁾، كما نلمس لجوء فرنسا لأشكال أخرى من استغلال الأراضي واستصلاحها كالمغارة والمساقاة⁽²⁾، وذلك تحقيقا لسياسة زراعية تحدم مصالح الميتروبول⁽³⁾. وفي هذا السياق، يمكن القول أن الاتجاه نحو الاستثمار الفرنسي في القطاع الفلاحي قد تطور منذ 1892م، والذي تدعم- بجهود بذلتها- سلطات الحماية الفرنسية في مجال البنية الأساسية⁽⁴⁾، كما تطورت إجراءات دعم الاستثمار الخاص في الفلاحة خلال العشرينات⁽⁵⁾، الأمر الذي أدى إلى-تطور- في البحوث والتقنيات الزراعية عبر الاستفادة مما وفره التعليم الفلاحي⁽⁶⁾. وفي المقابل، كان الفلاحون التونسيون يستغلون أراضيهم بطرق تقليدية بسيطة، مما جعل من المحصول ضئيلا لا يتعدى 3 قناطير في الهكتار بينما قارب محصول الفرنسيين 11 قنطارا في الهكتار، في

(1)- استوجب الاستثمار في تونس رأسمال هام أُخذ من الميزانية، فبالإضافة إلى أموال صندوق الاستثمار وُضع نظام مرن يتماشى مع جميع احتياجاته، وجعلت الاستفادة منه في متناول الفرنسيين، وذلك بموجب مرسوم 1907، وخصص له اعتماد مالي سنوي بقيمة 150000 فرنك، ليضاف 800000 فرنك إلى المبلغ الأول، ليصل المبلغ بحلول 1920م 2000000 فرنك، ثم تدعم بإعانات جديدة أخذت مما تم تخصيصه للتعليم والصحة العمومية..، ينظر يوسف درمونة: المصدر السابق، ص 77.

(2)- اهتمت سلطات الحماية بإنشاء السدود، ليس سوادا في أعين التونسيين ولكن خدمة للمشروع الاستعماري دائما، حيث تم إنشاء السد الكبير سنة 1925م بطاقة تخزين بلغت قرابة 12.5 مليون م³، وبمتوسط كمية محمولة إلى الخزان سنويا قارت 11 مليون م³، أما بالنسبة للكمية الصالحة للاستعمال في هذا السد فقد تمثلت في 8 مليون م³، لتعمق في هذا الصدد راجع، بشير الزبيدي: السياسة المائية الفرنسية بمنطقة القيروان في الفترة الاستعمارية، (بالفرنسية)، روافد، ع 13، 2008، ص 76.

(3)- عبد السلام بن احمدية: تاريخ الحركة النقابية الوطنية الشغيلة بتونس (1924م-1956م)، تر- مجموعة باحثين، نشر دار محمد علي الحامي، تونس، (د ت ن)، ص 11.

(4)- اهتمت سلطات الحماية بالبنية التحتية من خلال مد السكك الحديدية التي بلغت 2000 كلم إلى جانب خطوط الشركات كما ربطت السواحل بعضها ببعض، فضلا عن إنشاء الطرق وتعبيدها، كما ازدادت الحاجة إلى الآلات والوقود، تحقيقا لمشروع استعماري بامتياز واستغلال أمثل للأرض ومن عليها..، ينظر محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 190.

(5)- عبد المجيد بلهادي: تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار، م م أ ت م، تونس، 2016، ص 107-108.

(6)- نشير هنا أساسا إلى المخابر والمدارس والمعاهد التي أنشأتها سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية- لتطوير الفلاحة-، وكمثال عن ذلك نجد مخبر تربية الماشية، إلى جانب إعادة بعث المدرسة الفلاحية، كما تم إنشاء سنة 1913م مصلحة النبات، وفي سنة 1914م أحدثت سلط الحماية مدرسة فلاحية بسيدي ناصر، والتي أضيف إليها فيما بعد مدرسة القطاع الفلاحي..، ينظر بوراوي الطرابلسي: تاريخ تونس المنسي (السكان والأرض)، الأطلسية للنشر، تونس، 2015، ص 201-202.

ظل الضرائب المفروضة على التونسيين والمساعدات الحكومية القليلة، الأمر الذي وضعهم أمام مجموعة من الصعوبات كالدين والرهن... وغيرها⁽¹⁾، ويمكن لنا أن نبيّن ذلك في الجدول التالي⁽²⁾:

المساحة: (هكتار)	الإنتاج: (قنطار)	القنطار في الهكتار:
86000	1398000	قراة 8.7
48000	752000	قراة 2.9

ومما تجدر الإشارة إليه أن الزراعة ظلت عماد الاقتصاد التونسي خاصة بعد الكساد الذي أصاب الصناعة التونسية جراء المنافسة الأوربية، وذلك من منطلق الإقبال المنقطع النظير على المنتجات الفلاحية في الأسواق الخارجية، حيث يفسر ذلك بالتقسيم الإمبريالي للإنتاج العالمي، وقد أوكل لبعض المستعمرات على غرار البلاد التونسية نوعا من الأنشطة الزراعية.⁽³⁾

وفي سياق الحديث عن الزراعة التونسية على عهد الحماية وفي فترة ما بين الحربين بالضبط، فإن سلطات الحماية بعد الحرب مباشرة قد اتبعت سياسة تشجيع الاستعمار الزراعي تلبية لاحتياجاتها، تلك السياسة القائمة على الاستغلال المححف⁽⁴⁾ حيث فاقت فلاحية البلاد التونسية فلاحية فرنسا.⁽⁵⁾

(1) - لم تمر عملية مكننة الفلاحة الاستعمارية في البلاد التونسية دون أن تخلف أثرا على السكان - الأهليين - وعلاقاتهم بالكولون الأوربيين، إذ زادت في عمق الهوة بين القطاع الفلاحي العصري الذي يمثله أغلبية الأوربيين الساحقة والقطاع التقليدي الذي بقي بأيدي التونسيين، ينظر علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية.. المرجع السابق، ص 629.

(2) - Jean PONCET, **La colonisation et l'agriculture européennes en Tunisie depuis 1881**, ed- la Haye, Paris, 1961, P141.

(3) - جدير بالذكر أن المنتوجات الفلاحية للبلاد التونسية قد عرفت طلبا كبيرا خاصة أثناء ح ع 1، وهو الأمر الذي أدى إلى انتعاش ذلك القطاع نسبيا، اعتبارا من احتياجات فرنسا الغذائية التي تزايدت بسبب مشاركتها في ح ع 1 من منطلق ما تم تجنيده من الأيدي العاملة في تلك الحرب مما ساهم في تقلص الإنتاج الفلاحي بها، في هذا الصدد ينظر: الحسين فالحي: المسألة الاقتصادية في الفكر التونسي الحديث خلال الثلث الأول من القرن العشرين، (د م أ)، ط 1، 2007، ص ص 98- 99.

(4) - أحدثت هذه السياسة شرخا كبيرا في البنية الاجتماعية، على اعتبارا أن جموع العاطلين كانت متزاكمة، كما نجد طلبات العمل تلح يوميا من النجارة والبناء والدهن وصناعة الحديد... بحيث لم يجد البعض سد رمق عيشه، ولا تخاذ - التداير اللازمة - تم فتح بعض الأشغال بأزهد الأثمان، ينظر م ت و، قسم الحركة الوطنية، أ - 4 - 2، وثيقة غير مرقمة، 19 مارس 1934 م.

(5) - علي الطيب: الملكية العقارية واستراتيجيات الاستيطان الاستعماري الفرنسي بجهة مجاز الباب - تستور (1860م -

1936م)، م م أ ت ح و، تونس، 2013، ص 115.

وهو ما يؤكد الجدول الآتي⁽¹⁾ رغم السنوات العجاف التي مرت بها الزراعة في البلاد التونسية بين 1920م و1924م بسبب توالي سنوات الجفاف و أسراب الجراد التي غزت المنطقة، إذ لم تعرف تونس سنواتٍ عجافٍ مثل تلك السنوات منذ مدة قاربت الخمسين سنة.⁽²⁾

السنة:	الحبوب:	القمح الصلب:	القمح اللين:	الشعير:
1918	102000	5050	1525000	
1919	350000	2000	430000	
1920	80000	1340	95000	
1921	795000	3150	1200000	
1922	24000	500	45000	
1923	575000	3000	1410000	
1924	10000	140	30000	
1925	300000	4800	600000	

من خلال الجدول، يتبين لنا أن الحبوب قد حظيت باهتمام خاص بين الزراعات، على اعتبار أن سلط الحماية، قد اهتمت بهذا النوع من الزراعات تحقيقا للأمن الغذائي في الميتروبول، كما أنها في إطار سياستها الاستعمارية في مجال زراعة الحبوب، فإنها قامت بانتقاء مجموعة من أنواع الحبوب⁽³⁾ عبر فترات متفاوتة، تتناسب مع مناطق البلاد المختلفة وترتبتها المتنوعة وكميات الأمطار المتساقطة.⁽⁴⁾

(1) - علي اللطيف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بظهير سوسة في ما بين الحربين (القلعة الكبرى وأكودة أنموذجا)، ج1، م م أ ت ح و، تونس، 2011، ص 238.

(2) - عبد السلام بن احمد: المرجع السابق، ص 62.

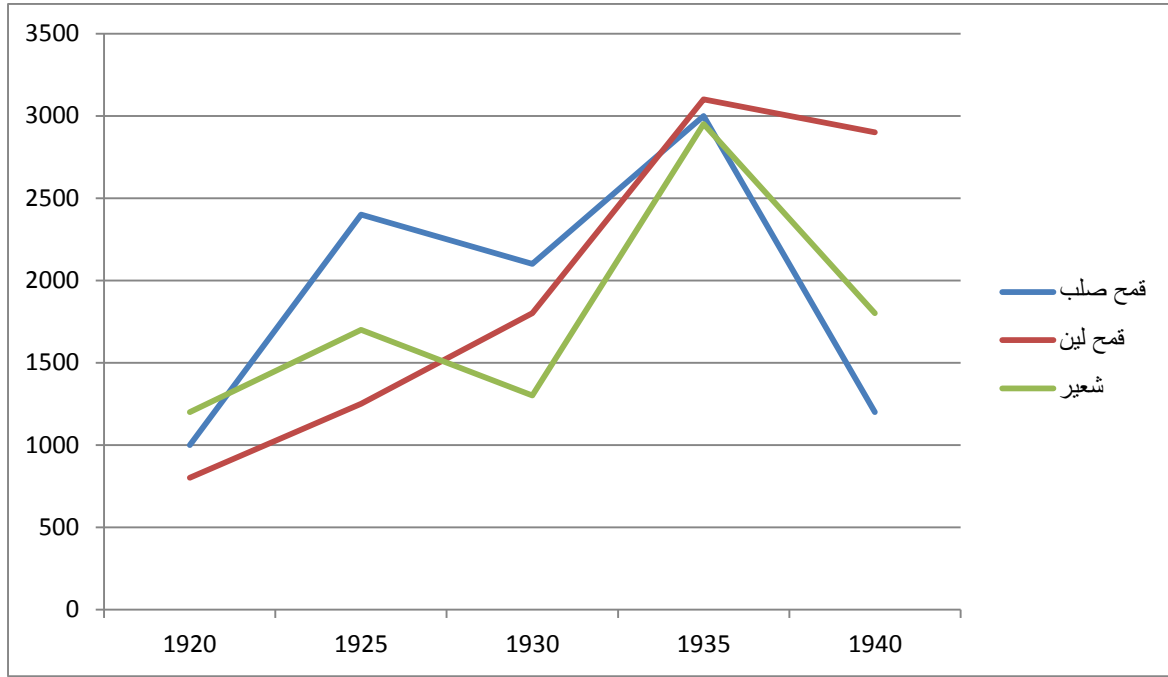
(3) - مكنت الأبحاث في مصلحة النباتات التي أسستها سلطات الحماية الفرنسية في تونس خدمة للمشروع الاستعماري، من اصطفاء نوع جديد من القمح يدعى القمح اللين "فلورانس - أورو" الذي وجد رواجاً كبيراً في الأسواق الفرنسية، اعتباراً من القيمة الكبيرة في ميدان الخبازة، وبالتالي فقد خصصت له أخصب الأراضي وأحسن طرق وأساليب الزراعة العصرية..، للتعمق والاستزادة راجع، أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 133.

(4) - عبد الباقي باشا وتامر سعد: الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في الذكرى الخمسين لتأسيسه، منشورات الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، تونس، 2000، ص 18.

كما أن المساحات المخصصة لهذا النوع من الزراعة⁽¹⁾ كانت قد شهد ارتفاعا متزايدا (80000 هكتار بين 1930م و1931م)، وبالتالي شهد إنتاج الحبوب ارتفاعا بشكل لافت، وارتفعت معه كمية صادراتها⁽²⁾، حيث كان قمح "فلورانس" وحده يمثل نسبة 60% وذلك سنة 1935م.⁽³⁾ وبناء على بعض الإحصائيات، فقد تم تسجيل ارتفاعا مستمرا في إنتاج الحبوب فيما بين 1926 إلى 1929م، وبالتالي فقد ازداد إنتاج القمح بنوعيه بين هذه السنوات ليصل إلى 3207500 قنطارا، في حين نجد أن محصول الشعير قد ارتفع بكمية قاربت 200750 قنطارا ولعل ذلك الارتفاع قد امتد إلى 1940م- رغم حالة التذبذب التي سجلت بين السنوات التي تم اتخاذها كعينة للدراسة- كما هو مبين في الجدول الآتي⁽⁴⁾- الوحدة: بالآلاف القناطير:-

المنتج السنة	1920م	1925م	1930م	1935م	(1940م)
القمح الصلب	1000	2400	2100	3000	1200
القمح اللين:	800	1250	1800	3100	2900
الشعير:	1200	1700	1300	2950	1800

- (1)- قامت زراعة الحبوب في تونس في عهد الحماية على نظامين اثنين، الأول نظام الخماسة والذي انتشر في الشمال، والثاني، نظام الرباعة في الوسط والجنوب، ويتجلى ذلك من خلال إعطاء صاحب الأرض لشخص يخدمها ويقسم ما تم حصاده إلى 5 أساط في الحالة الأولى وإلى 4 في الثانية، ولا حقّ للذي خدم في الأرض إلا بقسط واحد في كلتا الحالتين، وقد عاش كل من الرباعة أو الخماسة أوضاعا معيشية مزرية بسبب ما كانوا يجنونه من تلك الأعباء، مقابل نصيب ضئيل جدا من المعاش جراء خدمة تلك الأرض، لتتلاشى تلك الطريقة في العمل- الرباعة والخماسة- مع مرور الوقت، ينظر كلا الهادي التيمومي: الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية (الكادحون والخماسة في الأرياف التونسية 1861م-1943م)، ج2، دار محمد علي الحامي، تونس، (د ت ن)، صص 182-183، وكذلك عبد السلام بن احمد: المرجع السابق، ص 16.
- (2)- مما تجدر إليه الإشارة في هذا الصدد أن كمية تصدير القمح قد بلغت عام 1919 وأغلبه إلى فرنسا بـ 863636 قنطار في حين لم يبلغ معدل السنوات العشر التي سبقت 168812 قنطاراً، ولعل ذلك يرجع إلى الاستغلال المحفّف زيادة على الرغبة الفرنسية في تحقيق- نهضة- اقتصادية في مجال الزراعة وبالخصوص في مجال زراعة الحبوب(القمح)، للتعمق راجع محمد الصالح مزالي: تاريخ تونس الاقتصادي، تر- الهادي التيمومي، منشورات بيت الحكمة، تونس، 1993، ص 40.
- (3)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 133.
- (4)- نور الدقي وآخرون: المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري...، المرجع السابق، ص ص 29-30.



* منحنى بياني يمثل تطور إنتاج الحبوب في فترة ما بين الحربين*

مما يلاحظ من خلال الجدول أن المحاصيل الزراعية فيما تعلق بالحبوب بأنواعها، قد عرفت تزايدا مستمرا في الإنتاج خاصة فيما بين 1920م إلى غاية 1939م - رغم حالات التذبذب - ولعل ذلك الارتفاع راجع إلى الاستعمال الوسائل الحديثة وإدخال أساليب وطرق جديدة في الزراعة.⁽¹⁾ وخلال بداية الثلاثينات (1930 - 1932) عرفت البلاد التونسية أزمتين متتاليتين في ميدان الزراعة وخاصة الحبوب، كانت الأولى تقليدية ارتبطت بالتقلبات المناخية وما نتج عنه من انخفاض في الإنتاج، وكانت الثانية عكس الأولى فقد ارتفع الإنتاج وبالمقابل انخفضت الأسعار، والتي تعتبر من تداعيات الأزمة العالمية التي عفت باقتصاديات العالم⁽²⁾، وهو ما نوضحه في الجدول الآتي⁽³⁾:

(1) - في هذا الصدد، نجد أن إدارة الحماية الفرنسية في البلاد التونسية قد بادرت بالتخطيط لإحداث المدارس والمعاهد الفلاحية، من منطلق أن سلط الحماية كانت تعتقد جازمة في دور هذه المؤسسات في إنجاح سياسية الاستعمار الفرنسي الزراعية، فكان لا بد من توظيف هذا القطاع واستخدام العصرية لتطويره وذلك خدمة لمصالح الإدارة الاستعمارية وإنجاح مشروع الاستعمار.

(2) - حسن العنابي: الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات ودورها في نمو الحركة الوطنية التونسية (1930 - 1936)، ندوة مصادر تاريخ الحركة الوطنية، تونس 1991، ص 339.

(3) - Naura ALINE, Les socialistes de Tunisie devant la crise de 1929 et ses conséquences politiques in le mouvement social, n° 78, Janvier- Mars, 1972, p70.

السنة: الإنتاج:	القمح: (بالقنطار)	الشعير: (بالقنطار)
1929م:	2650000	2500000
1930م:	2030000	1200000
1931م:	2700000	1800000

بناء على الجدول، نلاحظ التذبذب في الإنتاج، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ظاهرة الجفاف التي تعرضت لها البلاد فيما بين 1930 و1931، وبالعكس تماطلت الأمطار بغزارة (= الفيضانات) في ديسمبر 1931م، إلى جانب أسراب الجراد التي أتت على الأخضر واليابس، الأمر الذي أدى إلى انهيار الإنتاج الحيواني والنباتي، والذي كان له الأثر البالغ على باقي القطاعات الاقتصادية.⁽¹⁾

وبالموازاة مع الأزمة في الإنتاج التي حلت بالبلاد التونسية⁽²⁾، فإننا نلمس كذلك تراجعاً في أسعار الحبوب كأعراض لتلك الأزمة⁽³⁾، حيث نجد أن سعر القمح الصلب قد انخفض إلى 80 فرنك في 1935م بعد أن كان 164 فرنك في 1931م، أما بالنسبة للشعير فقد هَوَتْ أسعاره هو الآخر، حيث كان سعره في 1931م 73 فرنكا، ليصل إلى 37 فرنك في العام 1935م.⁽⁴⁾

وعليه، كان لهذه الأزمة الأثر الكبير على الفلاحين التونسيين، والذين كانوا من قبل في حالة يرثى لها، بسبب الديون المتراكمة والفوائد الربوية الفاحشة والتي أثقلت كاهلهم، وخاصة منهم صغار الفلاحين الذين سقطوا في كماشة المرابين والسماسرة، وخاصة اليهود منهم.⁽⁵⁾

(1) - نتج عن ذلك كله تداعيات خطيرة على السكان، فالأغلبية لم تكن تعاني من نقص في الإنتاج ورياءة المحصول وتقلص الثروة الحيوانية فقط، وإنما كذلك ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والمعيشية الأساسية، وبالتالي أصبحت هناك قطاعات واسعة تهدمها المجاعة مست جميع مناطق البلاد التونسية، وكان من مضاعفات ذلك، انتشار الأوبئة والأمراض وحلت النكبات والأزمات بالبلاد... للاستزادة ينظر حفيظ طبائي: المرجع السابق، ص 26- 27.

(2) - عرجنا على الأزمة الاقتصادية العالمية، من منطلق تأثير تلك الأزمة على اقتصاد الميتربول، حيث كان اقتصاد البلاد التونسية مربوطاً باقتصاد فرنسا في إطار السياسة الاستعمارية، وغايتنا من ذلك هو تبيان آثار تلك الأزمة على البلاد التونسية.

(3) - نشير هنا إلى أن تقلبات الأسعار، والتي مست جميع المنتجات على غرار المنتجات الزراعية مثل الزيتون وزيتته، والخضر، إلى جانب الصوف، المنتجات المعدنية والمنجمية من فوسفات، حديد... وغيرها.

(4) - André NOUSCHI, Op- Cit, pp 114- 115.

(5) - Mustapha KRIEM, Op- Cit, p 24.

وعلى هذا الأساس، فقد عانت الفلاحة التونسية من عجزٍ، لاسيما تلك الديون التي لم تستطع تلك الفلاحة تسديدها⁽¹⁾، وأمام هذا الوضع (= الأزمة الاقتصادية وتداعياتها) الذي امتدت آثاره في البلاد التونسية طوال الثلاثينات من القرن العشرين⁽²⁾، فقد طلب الفلاحون والحرفيون المساعدة والحماية من الحكومة، كما استعطفوا الإقامة العامة وطلبوا منها اتخاذ سياسة ملائمة للأزمة، على غرار تدعيم الأسعار وتقديم تسهيلات الاقتراض.⁽³⁾

ومما لا شك فيه أن سلط الحماية الفرنسية ممثلة في المقيم العام مارسيل بيروطن⁽⁴⁾ قد فشلت في التصدي لتلك الأزمة وتداعياتها⁽⁵⁾، وكل ما كان من تدابير، كان القصد منه هو، التخفيف من وطأة الديون والبيوعات الرهنية، ومحاولة التنفيس قليلا عن الوضعية المنهارة.⁽⁶⁾

(1) - تعقب صحيفة الشهاب قائلة في هذا الصدد: " فالضائقة الاقتصادية أناخت بكلاكيها على البلاد التونسية، حتى قضت على الفلاحين قضاءً مُبرماً، وذهب هؤلاء ضحية المرابين وضحية الغرماء الدائنين، فكادت الفلاحة الأهلية كلها تلعن إفلاسها وأن تباع مكاسبها في المزاد العلني"، ينظر في هذا الصدد: الشهر السياسي في عالمي الشرق والغرب - حوادث سوريا وحوادث تونس - : الشهاب، ج7، مج9، جوان 1933م، ص ص 291-292.

(2) - من دون شك أن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول، قد امتدت إلى تونس بعد أن عصفت باقتصاد فرنسا اعتبارا من ربط اقتصادها باقتصاد تونس في إطار سياسة الاستعمارية الفرنسي، راجع محمد لطفي الشابي: الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية (1894م-1956م)، ج2، مركز النشر الجامعي، تونس، 2013، ص 180.

(3) - نتساءل عن موقف سلطات الحماية أمام القضية برمتها؟ أليست تلك التسهيلات تعميقا لتلك الأزمة؟ أرادت سلطات الحماية الفرنسية التخفيف من شدة الأزمة في البلاد التونسية، اعتبارا من أن هناك بعض الرعايا من الفرنسيين هناك، كما أن المبادرات التي قامت بها سلطات الحماية في هذا الصدد لم تكن موجهة للتونسيين ولذلك لم يستفيدوا منها إلا بالشيء القليل جدا، وعليه أنشأت سلطات الحماية الصندوق التونسي للقرض وتوثيق الديون- ولعل هذا الأمر هو أزمة فوق تلك الأزمة- سنة 1934م، كما قامت بإنشاء الصندوق العقاري الذي عمل على إعطاء فروض بعيدة الآجال، وبالتالي يمكن القول أن المبادرات التي قامت بها فرنسا ما هي إلا ذر للرماد في الأعين وتعميق للأزمة على التونسيين، ينظر الهادي العثماني: أزمة متوسط الثلاثينات في المجال الريفي التونسي، مذكرة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة 9 أفريل 1938، تونس، 1995-1996، ص 22.

(4) - حددنا من بين المقيمين العاملين في البلاد التونسية بيروطن دون غيره على اعتبار أن ذروة الأزمة كانت في عهده.

(5) - من بين الإجراءات الواهية التي اتخذتها سلط الحماية، تكوين لجنة تحت رئاسة السي خليل بوحاجب، وقد ضمت تلك اللجنة العديد من الأعضاء على غرار شيخ المدينة ومدير المالية العام..، وقد كان مهمة هذه اللجنة هو دراسة الأوضاع، ومما يعاب عليها في هذا الصدد هو عدم اتخاذ التدابير اللازمة، وليس إيفاد لجنة لدراسة الأوضاع، للتدقيق ينظر:

ANT, sér MN, code B- 2- 38, doc 01, date de 13 février 1939.

(6) - حفيظ طبائي: المرجع السابق، ص 128.

وفي سياق الحديث عن الزراعة، فإننا نجد إلى جانب زراعة الحبوب غراسة الكروم، حيث نجد أن سلطات الحماية الفرنسية قد أحاطت هذه الزراعة بأهمية منقطعة النظير، وهو ما يفسر اعتبار زراعة الكروم زراعة استعمارية بالدرجة الأولى⁽¹⁾، ولعل السبب في إحاطة سلطات الحماية هذه الزراعة باهتمام كبير هو النقص الفادح في إنتاج الكروم في فرنسا، وذلك من منطلق إصابة أشجار الكروم بمرض الفلوكسييرا - *Filoxera*، وعليه، وجدت سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية بيئة خصبة لغراسة الكروم لتوفّر التربة والمناخ الملائم لذلك، إلى جانب تخصيص الأراضي لغراسة العنب⁽²⁾ تعويضا للخسائر المسجلة في هذا النوع من الغراسة، زيادة على استعمال تلك الكروم في إنتاج الخمور والتي سجلت ارتفاعا في البلاد التونسية.

وبالتالي، قامت سلطات الحماية الفرنسية بالعمل على توسيع غراستها، والتي تدخل في إطار سياستها الاستعمارية في شقها الاقتصادي، وعليه تم تسجيل قرابة 28000 هكتار من بساتين العنب والكروم سنة 1925م، لتزداد حصة الكروم من الزراعة، حتى أصبحت سنة 1934م 50000 هكتار، مما تم تخصيصه لهذا النوع من الغراسة (= زراعة الكروم) فقط.⁽³⁾

ولعل الهدف من زراعة الكروم بالنسبة لسلطات الحماية الفرنسية ليس هو العنب في حد ذاته ولكن الهدف الرئيسي من تلك الغراسة هو إنتاج الخمور، وبازدياد المساحة المخصصة لغراسة الكروم ازداد معها الإنتاج مما نستلزم زيادة في إنتاج الخمور، حيث بلغ الإنتاج 17000 هكتولتر في 1932م، رغم تسجيل حالة من التذبذب في 1933م، حيث بلغ الإنتاج 14200 هكتولتر 1933.⁽⁴⁾

(1) - André NOUSCHI, **Op- cit**, P 120.

(2) - نظرا للأهمية البالغة التي اكتسبتها زراعة الكروم بالنسبة لسلطات الحماية الفرنسية، فإنها استعملت مستعمراتها وبصفة خاصة أقطار المغرب العربي في هذا النوع من الزراعة، كما أنها وفرت جميع الوسائل والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق فائض في الإنتاج، كما نذكر في هذا السياق أنها أقامت المختبرات والندوات العلمية حول هذا النوع من الغراسة، ومما تجده في هذا الصدد مؤتمر العنب الذي أقيم سنة 1929م في تونس، والذي يهدف إلى تطوير غراسة أشجار العنب لما لها من أهمية بالغة في الاقتصاد الفرنسي!، في هذا الصدد ينظر: (1929)، **ANT**, ser F, car 19, dos 51, doc P1.

(3) - الشيباني بنبليث: **أبحاث في تاريخ تونس الحديث والمعاصر**، مكتبة علاء الدين للنشر، تونس، 2008، ص 140.

(4) - André NOUSCHI, **Ibid**, P 124.

إلى جانب غراسة الكروم، نذكر كذلك غراسة الزيتون والتي تعتبر زراعة أساسية إلى جانب زراعة الحبوب، اعتبارا مما تحصّله هذه الزراعة من فوائد كثيرة، على غرار الزيت والزيتون وأعلاف الحيوانات⁽¹⁾، وبالتالي فإن نصيب المساحات المزروعة أشجار زيتونٍ قد غطى 700000 هكتار، وقد تواجدت حقول تلك الغراسات في الوطن القبلي الغربي والمنطقة الشمالية في تونس.⁽²⁾

ففي إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية في مجال غراسة أشجار الزيتون، فإنها كانت الموجه لها، فإلى جانب الأرض التي استحوذت عليها في البلاد التونسية فإنها قامت باستغلال الطاقات البشرية كذلك، وبالتالي فإن سلطات الحماية قد وفرت رأس المال من منطلق السياسة الاستعمارية القائمة على الاستعمار الرأسمالي⁽³⁾، في حين أُستغل التونسي وجهه في تلك الغراسة.⁽⁴⁾

وعليه، حظيت زراعة الزيتون باهتمام كبير من طرف سلط الحماية الفرنسية، اعتبارا من المساحات التي خصصت لها، زيادة على الاهتمام بالأشجار والاعتناء بها، حيث قارب عدد الأشجار المغروسة 15572613 شجرة في 1925 ليعرف عدد الأشجار بعد ذلك، ارتفاعا بلغ 17000000 شجرة سنة 1939م كان منها 11500000 شجرة منتجة.⁽⁵⁾

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أن سلطات الحماية الفرنسية قد مدت يدها على ما يزيد عن مئات الآلاف من أشجار الزيتون في البلاد التونسية تماشيا مع سياستها الاستعمارية القاضية

(1) - لوسات فالنسي: الفلاحون التونسيون - الاقتصاد الريفيّ وحياة الأرياف في القرنين 18م و19م، تر- مصطفى التليلي، دار سيناترا، تونس، 2015، ص 234.

(2) - جون بونسي: العلاقات بين طرق الاستغلال الفلاحي وتعرية التربة بالبلاد التونسية، تر- المنجي بوقو، دار سيناترا، تونس، 2010، ص 231.

(3) - يمكن القول هنا، أنه مع بداية الثلاثينات استعادت النخبة الوعي الوطني، فبدأت ترمج لقطيعة مع الاحتلال على مستوى البرامج والارتباط - بالمشروع الاقتصادي الاستعماري - وتعد العدة لصياغة وبلورة مشروع اقتصادي يكون سندا للمشروع السياسي، ولذلك كانت هذه المرحلة مغايرة للمراحل السابقة على مستوى الوعي الاقتصادي، إذ وقع البحث في الإمكانيات والقدرات والسبل الموصلة إلى الاستقلال الاقتصادي أسوة بالسياسي وبرمجة مشاريع لذلك... راجع، عبد المجيد بلهادي: الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860م-1956م)، النشر الجامعي، تونس، (د ت ن)، ص 20.

(4) - سمير البرشاني: فيتورة الزيتون بالبلاد التونسية من المعاصر إلى المعامل، مجلة روافد، ع19، 2014، ص 38.

(5) - جون بونسي: المرجع السابق، ص ص 234-235.

بالاستثمار في كل ما يخدم مشروعها الاستعماري⁽¹⁾، بغض النظر عن الماشية وبقية الأراضي الفلاحية والعقارات السكنية والتجارية بمختلف مناطق من تونس.⁽²⁾

وتعتبر فترة ما بين الحربين، الفترة التي عرفت دفعا جديدا في غراسات الزيتون بالنسبة لسلط الحماية الفرنسية، فإثر ح 1 ع وإثر بدايات التفويتات مجددا تواترت عملية الغرس وازدادت أهميتها، ومن المؤكد أن الشركات الاستعمارية، قد ساهمت في عملية الدفع الجديد، بدليل أن العديد من الشركات تحّت عند القيام بالتحقيق إلى أن غراستها ما زالت صغيرة وفي بدايات إنتاجها.⁽³⁾

هذا وقد ساهمت إدارة الحماية الفرنسية فيما تعلق بزراعة الزيتون وإنتاج الزيت في تونس - زراعة الأهالي - بالقضاء عليهما بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تعرضهما إلى نكبات ترتب عنها اللجوء إلى المصارف والمرابين، الأمر الذي جعل الفلاحين مثقلين بالديون والضرائب والفوائد الفاحشة وأصبحت زراعة الزيتون لا تلي حتى نفقاتها، ما يفسر محاولة كسر منافسة الزراعة الاستعمارية.⁽⁴⁾

وفي سياق الحديث عن الزراعة التونسية تحت سيطرة الحماية الفرنسية، وفي إطار سياسة هذه الأخيرة في المجال الزراعي، لا يمكن إغفال مد يد الفرنسيين إلى زراعة النخيل، حيث مثل ذلك النوع من الغراسات مصدر رزقٍ بالنسبة لسكان الجنوب⁽⁵⁾، ولكن الفرنسيين رأوا وجوب السيطرة عليه لما فيه من تموين للوطن - الأم -، زيادة على الأرباح الناتجة عن تصدير التمور.

(1) - عبد الواحد المكّي: خربجو الزيتون والحراك الاجتماعي (مثال عدول الإشهاد بالبلاد التونسية زمن الحماية)، أعمال الندوة الدولية 11 حول الزيتون - الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي -، تونس، 5 - 6 ماي 2002، ص 163.
(2) - Robert WASTELIEE, études sur la colonisation en Tunisie, imp- L, DANIEL, Lille, 1903, pp 9- 10.

(3) - الكراي القسنطيني: الأرياف المحلية والرأسمال الاستعماري (ظهير صفاقس 1892م - 1929م)، منشورات كلية الآداب، منوبة، 1992، ص 347.

(4) - " الحالة الاقتصادية في تونس": جريدة فلسطين، ع 246، السنة 15، 04 جانفي 1932م، ص 7.

(5) - تعتبر غرسة النخيل مصدر دخل بالنسبة لسكان الجنوب التونسي، اعتبارا من توفرها هناك، ولعل هذا النوع من الغراسات يتطلب الحرارة المرتفعة والجفاف النسبي، وهو ما يتوافق مع المناخ السائد في بعض المناطق الجنوبية من البلاد التونسية كما سبق الإشارة، على غرار الوطن القبلي ومنطقة توزر وبرج البوف وغيرها من المناطق الجنوبية الصالحة لغرسة النخيل.. ينظر:

J- DEPOIS, Op- Cit, p 53.

وعليه، أولت سلطات الحماية الفرنسية اهتماما بالغا بهذه الزراعة، وخاصة في فترة ما بين الحربين حيث وصل عدد أشجار النخيل سنة 1938م 570000 نخلة⁽¹⁾، وقد تمثل اهتمامها بتخصيص الظروف اللازمة لهذا النوع من الغراسية، ومنه تحقيق إنتاج يتماشى مع متطلبات السوق، وفي هذا الإطار نجدها قد اهتمت بتخصيص الأراضي لذلك، عبر الاهتمام بالوحدات من جهة، واستصلاح قرابة 120 هكتار، ليتم بعدها غراسيتها بما يقارب 120000 نخلة.⁽²⁾

وبناء على ما سبق، قاربت زراعة النخيل في البلاد التونسية 60097 نخلة موجهة لإنتاج - الدقلة-، كما بلغ إنتاج التمر ما يقارب 14000 قنطارا اعتبارا من عدد النخلات الموجهة لإنتاج هذا النوع، زيادة على وجود قرابة 975055 نخلة موجهة لنوعية التمر العادي، والتي بلغ الإنتاج من خلالها 350000 قنطارا خلال سنة 1938م.⁽³⁾

وما يمكن قوله في باب الزراعة تحت سيطرة حكومة الحماية خاصة في فترة ما بين الحربين اعتبارا من قوة فرنسا آنذاك، أن هذه الأخيرة، كانت لا تتدخل في المسائل التي تتعلق بالزراعية- الأهلية- إلا حرصا منها على التخفيف من الآثار السيئة الناجمة عن قوانينها المغتصبة، زيادة على محاولة تهدئة حواطر الذين يستندون إلى المعاهدات ويطالبون بحق التونسي في تَبَوُّئِهِ مكانةً على الأرض.⁽⁴⁾ وكما سيطرت فرنسا على أنواع الغراسات المذكورة، سيطرت كذلك على تربية المواشي، حيث احتل هذا النشاط مكانة هامة في سياسة الحماية من جهة، والفلاحين التونسيين من جهة أخرى⁽⁵⁾

(1)- محمد الحماس: المرجع السابق، ص 214.

(2)- عبد الفتاح القاصح: واحات الجريد دراسة في الجغرافيا الزراعية، مج 2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1991، ص ص 51- 52.

(3)- محمد الحماس: المرجع السابق، ص 216.

(4)- الهادي جلاب: النخب الاقتصادية التونسية (1920م-1956م)، م م أ ت ح و، تونس، 1999، ص 39.

(5)- في هذا الصدد، ولأن تربية الماشية هي مصدر رزق بعض التونسيين، فإنهم كانوا يلجؤون في كثير من الأحيان إلى حياة التنقل والترحال في البلاد التونسية شمالا في الصيف وجنوبا في الشتاء بحثا عن الماء والكأ في إطار ما يسمى بالعشابة شتاء والمطاية صيفا، خاصة بعد نفاذها من المناطق التي يقيمون بها...، للتعلم والتدقيق راجع، عروسية التركي: فصول في تاريخ

الحركة الوطنية في تونس المعاصرة، مكتبة علاء الدين للنشر، تونس، 2005، ص ص 19- 20.

على اعتبار أن بعض التونسيين كانوا يقتاتون على ما ينجم عن تربية تلك الحيوانات، وقد شملت الأغنام والأبقار والماعز والخيول والخنازير، لكن عدد هذه الأخيرة كان بدرجة قليلة جدا.⁽¹⁾ ولعل الجدول الآتي⁽²⁾ يبين لنا النسبة المئوية لتربية الماشية من كل نوع⁽³⁾:

النوع:	الخيول:	البغال:	الأحمر:	الإبل:	الأبقار:	الأغنام:	الماعز:
النسبة:	10.67	15.94	5.61	15.82	24.40	34.43	26.65

وفي إطار سياسة الاستعمار الفرنسي، فإن هذا الأخير قد أثر على تربية الماشية بالرغم من أنها قد مثلت مصدر رزق لبعض التونسيين، خاصة من الذين هم مستقرون في السباسب، على اعتبار أن سلط الحماية قد قامت بانتزاع آلاف الهكتارات من التونسيين، وبالتالي، تم تقلص مساحات الرعي إلى 1.1% مما كان يقدر بـ 9000000 هكتار.⁽⁴⁾

ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن استلاب سلطات الحماية الفرنسية للأراضي، قد سدد ضربة موجعة لتربية الماشية في البلاد التونسية، وعبر ذلك الاستعمار، حُرمت تربية الماشية من مراعي منطقة التلال وأصبحت الأراضي الرعوية العمومية مقتصرة على الأراضي الجرداء والردئية، كما أن الوضع تفاقم بعد افتكاك الأراضي الغابية (= انتزع من التونسيين حق الرعي العام)، وبهذه السياسة، فقد قضت سلط الحماية على تربية الماشية في البلاد التونسية.⁽⁵⁾

وبهذه السياسة التي عملت من خلالها سلط الحماية الفرنسية على القضاء على هذا المورد بطريقة أو بأخرى، كما أنها أغلقت بذلك منافسة المُربِّين والموالين من التونسيين، للمُربِّين من

⁽¹⁾ - حمادي حسن الفلاحي: تونس أثناء الحرب العالمية الثانية 1939م - 1945م، دراسة اقتصادية اجتماعية، أطروحة

دكتوراه في التاريخ المعاصر (غير منشورة)، جامعة الأنبار، العراق، 2018 - 2019، ص 55

⁽²⁾ - الإحصائيات الموجودة في الجدول تخص منطقة الفراشيش فقط.

⁽³⁾ - محمد الحماس: المرجع السابق، ص 216.

⁽⁴⁾ - Hbib ATTIA, les hautes steppes tunisiennes de la société pastorale à la société paysanne, thèse de doctorat en géographie, université de Paris 7, Paris, 1976- 1977, p286.

⁽⁵⁾ - علي المحجوبي: جذور الحماية الفرنسية..، المرجع السابق، ص 39.

الكولون⁽¹⁾ فبعد أن انتزعت إدارة الحماية الفرنسية - مجمل - الأراضي من التونسيين، قامت بتوزيعها على الكولون، وعلى هذا الأساس، تم تخصيص جزء منها للزراعة وجزء آخر للرعي، وبانتزاع تلك الأرض، تم القضاء على القضاء على هذا النشاط (= تربية الماشية) لدى التونسيين.⁽²⁾

كما عملت على دعم الكولون في ذلك، عبر توفير الأراضي والمراعي كما سبقت الإشارة، إلى جانب توفير الأطباء البيطرة لمتابعة قطعان الماشية، ومهما يكن، فإنه وبالرغم من تذبذب تربية الماشية في البلاد التونسية التي مست قطعان التونسيين بهلاك الكثير منها⁽³⁾، إلا أن إنتاج رؤوس الماشية قد تضاعف بعد 1938م بالمقارنة مع سنة 1900م، وهو ما نبينه في الجدول الآتي⁽⁴⁾:

المنطقة والسنة والصنف	الأغنام:		الماعز:		الجمال:		الأبقار:	
	1938	1900	1938	1900	1938	1900	1938	1900
مدنين:	22000	7000	21000	9000	330	100	200	100
تطاوين:	45000	14000	70000	75000	11000	3000	250	75
قبلي:	30000	10000	35000	12000	5700	2000	60	40
بن قردان	35000	20000	35000	8000	8000	3500	100	40
جرجيس:	6000	6600	2000	3800	3000	1900	40	476
مطماطة:	25000	15000	35000	20000	3500	2500	850	1000
المجموع:	163000	176000	198000	60000	2050	1170	1500	1691

(1) - زيادة على هذه السياسة، والتي دفعت بتربية الماشية في البلاد التونسية إلى - الإفلاس -، فإننا نجد إلى جانب ذلك توالي السنوات العجاف خاصة فيما تعلق بسنوات 1294م، 1925م، وأزمة الثلاثينات اعتبارا من الحالة السيئة التي مرت بها البلاد من فياضات وجفاف وأسراب الجراد، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض أعداد رؤوس الماشية.

(2) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية..، المرجع السابق، ص 61.

(3) - الشورى، ع322، الأربعاء 06 ماي 1921.

(4) - الجدول يخص بعض المناطق فقط من البلاد التونسية، للتدقيق راجع، محمد الحماس: المرجع السابق، ص 215.

2- الصيد البحري: اعتبارا من امتلاك البلاد التونسية لواجهتين بحريتين على البحر الأبيض المتوسط

(جهة شرقية وجهة شمالية)، الأمر الذي جعل منها بلداً يتمتع بما يوجد به البحر من ثروات بحرية⁽¹⁾ من الأسماك وغيرها⁽²⁾، لكن ما يلاحظ بصدد الصيد البحري في تونس في عهد الحماية، هو اعتماد الصيادين التونسيين على طرق ووسائل يمكن القول أنها بدائية متوارثة عن الأجداد.⁽³⁾

ومما تجدر الإشارة إليه، أن سلطات الحماية الفرنسية قد أولت اهتماما بالغاً بالصيد البحري والثروة البحرية لما لها من أهمية في الاقتصاد، ولذلك عملت على الاستثمار في هذا الجانب من خلال استغلال الثروات البحرية في البلاد التونسية، وعليه عمدت على إدخال واستعمال أحدث الوسائل التي تمكنها من استغلال هذه الثروة تماشياً مع مشروعها الاستعماري الاقتصادي.⁽⁴⁾

ويمكن أن نبين من خلال الجدول الآتي⁽⁵⁾ كمية الإنتاج في مجال الصيد البحري بمختلف أنواعه مع سعر الكيلوغرام الواحد وقيمة ما تم تحقيقه من أرباح جراء ما تم اصطياده- الوحدة بالقنطار:-

الكمية:	سعر الكيلوغرام الواحد	قيمة الدخل بالفرنك:
سنة 1938م: 44000 قنطار.	3.48 فرنك.	15260000 فرنك
سنة 1939م: 33870 قنطار.	4.16 فرنك	14050000 فرنك

⁽¹⁾ - J- DEPOIS, Op- Cit, p 25.

⁽²⁾ - بخصوص الأسماك فقد تنوعت في المراكز التونسية، منها الأسماك المستقرة مثل القاروص والحصيرة والنازلي...، إلى جانب الأسماك المغامرة التي تقترب من الساحل أو تدخل البحيرات المربوطة بالبحر لتغادر المنطقة بعد فترة ونجد منها السلور والخنشة والمسلة...، زيادة على الأسماك المهاجرة من البلاميت، الماكرو والسردين واللاشة والتونة وغيرها، وبالإضافة إلى الأسماك نجد صيد الأخطبوط والإسفنح، وقد كانت هذه الثروة موزعة على طول السواحل التونسية، وبصفة خاصة بنزرت وقبيلية والمهدية وصفاقس والمحرس، في حين كانت المراكز الكبرى للصيد متمركزة في تونس العاصمة وحلق الوادي وسوسة...، ينظر في هذا الصدد، سامية بن عيسى: الموانئ والصيد البحري بالبلاد التونسية في فترة الحماية (1881م-1956م)، رسالة ختم الدراسات للحصول على الأستاذية، جامعة 09 أفريل 1938، تونس، 1993- 1994، ص ص 60- 61.

⁽³⁾ - سامية بن عيسى: المرجع نفسه، ص 59.

⁽⁴⁾ - عبد الباقي باشا وثامر سعد: المرجع السابق، ص 27.

⁽⁵⁾ - ANT, sér E, car 395, dos 1, s/ dos 2, doc 3, (1938- 1939).

3- الصناعة: بالرغم من أن تونس بلد زراعي، إلا أن احتواءها على بعض المعادن جعل من الصناعة تنتعش فيها، ولعل تشجيع سلط الحماية على البحث عن المعادن واستغلالها، أدى إلى ظهور صناعات خاصة بمعالجتها وتنقيتها، كما هو الحال بالنسبة للفوسفات والرصاص، زيادة على ذلك، فقد اهتم الفرنسيون ببعض الصناعات ذات الصلة بما تزخر به تونس من مواد، على غرار صناعة الصابون والورق والمنسوجات والدخان.⁽¹⁾

هذا وقد ركزت فرنسا على جملة من الصناعات، بالرغم من أنها كانت لا تسع إلى تصنيع تونس، من منطلق أنها كانت تسعى إلى استغلال مواردها وما تحتويه من خامات ثم تصديرها إلى الميتروبول، ومن هذا المنطلق فقد بلغ عدد المصانع (مصانع النسيج، معامل الصناعات الجلدية والورق والتبغ إلى ورشات الأشغال العامة والبناء) في فترة ما بين الحربين في البلاد التونسية 230 مؤسسة!⁽²⁾ وقد اعتمدت الصناعة التونسية على وفرة نسبة للمواد الأولية، وخاصة فيما تعلق بالصناعات التقليدية من الصناعات النسيجية- وخاصة الشاشية-⁽³⁾ وحياسة الصوف والحرير والقطن وصناعة الزراي ودباغة الجلود⁽⁴⁾، بالإضافة إلى وجود صناعات أخرى، مثل صناعة المجوهرات والعطارة وخدمة المعادن، وأهم ما ميز هذه الصناعات، اكتساؤها طابعا تقليديا اعتبارا من الإنتاج الذي تحققه.⁽⁵⁾ ومن هذا المنطلق، فقد تضررت هذه الصناعات التي مثلت مصدر رزق بالنسبة للحرفيين من التونسيين، ولعل السبب في ذلك راجع إلى إدخال سلطات الحماية الفرنسية لأنماط جديدة من

(1) - محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص ص 190 - 191.

(2) - Jean PONCET, Op- cit, p256.

(3) - نذكر من بين الصناعات التقليدية التي نالت حصة الأسد، الشاشية والتي اكتست مكانة هامة في الاقتصادي التونسي من خلال تصديرها إلى مختلف مناطق العالم، على غرار مصر وأقطار المغرب العربي الأخرى، وفي إطار سياسة الاستعمار الفرنسي القاضية بكسر المنافسة التونسية، فإنها عملت على خلق منافسة بين الشاشية التونسية والطربوش المصنَّع في فرنسا وغيرها وهو ما دفع بالقضاء على هذا النوع من الصناعات التقليدية التونسية.. ينظر حمادي حسن الفلاحي: المرجع السابق، ص 66.

(4) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية..، المرجع السابق، ص 481.

(5) - علي المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحربين..، المرجع السابق، ص 14.

العادات والتقاليد من جهة، ومنح رخص المواد المصنعة من جهة أخرى، ما دفع ببعض الحرفيين من التونسيين إلى التخلي عن تلك الصناعات التقليدية والبحث عن عمل في المصانع الجديدة.⁽¹⁾

كما أن الصناعة النسيجية في البلاد التونسية أثناء فترة ما بين الحربين، قد أصيبت إصابة بالغة اعتبارا من أنواع الأقمشة التي لم تعد تنتج إلا الثلث أو الربع، ولم تعد توفر لأصحابها إلا مكاسب ضئيلة لا تسد رمق قوتهم اليومي، في ظل سعي الصناعة الفرنسية في القضاء على الصناعات المحلية رغم أنها لم تستطع استيعاب ما كانت تدفع به البوادي من الكادحين.⁽²⁾

كما عملت سلطات الحماية الفرنسية على القضاء على الصناعة المحلية في البلاد التونسية⁽³⁾ وذلك من خلال المنافسة الشديدة التي عرفتتها الصناعة التونسية أمام البضاعة الأوربية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة، ورغم ما سجل من انتعاش للصناعة التونسية في فترات مختلفة إلا أن شغل التونسيين سيؤول إلى الكساد بداية من ح 2ع.⁽⁴⁾

4- التجارة:

مثل التسرب التجاري الفرنسي للأسواق التونسية، الأشكال الأولى للاكتساح الرأسمالي الذي استوفى شروط تركزه بالبلاد التونسية، اعتبارا من النفوذ القائم داخل النظام الاقتصادي التونسي، من منطلق محاولة سلطات الحماية التحكم في جميع القطاعات الاقتصادية، على غرار التجارة، وقد كان لهذه التطورات، انعكاسات سلبية على الاقتصاد التونسي ككل في عهد الحماية الفرنسية.⁽⁵⁾

(1) - الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص 70.

(2) - محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 107.

(3) - مما تجدر الإشارة إليه أن الصناعة الفرنسية قد تدهورت بسبب المنافسة المحتدمة من طرف الفرنسيين الذين حاولوا القضاء عليها، ولعل ما وجد من صناعات بسيطة لا يمكن تسمتها بصناعات على اعتبار أنها حرف تقليدية، ينظر في هذا الصدد الهادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي..، المرجع السابق، ص 153.

(4) - الهادي التيمومي وآخرون: المرجع السابق، ص 542.

(5) - محمود فروة: التجارة والتجار في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م - 1956م)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 09 أفريل 1938، تونس، 1999، ص 477.

وفي سياق الحديث عن سيطرة سلطات الحماية الفرنسية على قطاع التجارة في البلاد التونسية فإن ذلك تزامن مع السيطرة الفرنسية المالية⁽¹⁾، وذلك عبر سيطرة التجار الفرنسيين إلى جانب اليهود على هذا النشاط الاقتصادي⁽²⁾، بالإضافة إلى محاولة فتح السوق التجارية التونسية على مختلف البضائع الأوربية في إطار حركة التوريد، لتبقى تونس مختصة في تصدير المواد الفلاحية.⁽³⁾ ومما تجدر الإشارة إليه أن معدل المبادلات⁽⁴⁾ في تونس، قد انخفض بداية مع ح ع 1 على اعتبار انخفاض نسبة فرنسا في مساهمة التجارة التونسية من 53% سنة 1913 إلى 31% سنة 1918م، وعكس ذلك، ازدادت المبادلات التجارية التونسية نحو فرنسا لتمويل الحرب، زيادة على الأوامر القاضية بتصدير منتجات تونس إلى فرنسا دون غيرها، ومع نهاية الحرب، استعادت المنتجات الفرنسية مكانتها في الهيمنة على المبادلات التونسية الفرنسية، حيث ارتفعت حصتها سنة 1928م إلى ما يقارب نسبة 72% من مجمل المبادلات التجارية مع الدول الخارجية، في حين انخفضت نسبة المبادلات التونسية الإنجليزية من 23% إلى 3% والتونسية الإيطالية من 32% إلى 19%.⁽⁵⁾

(1) - حاولت الفرنسيون السيطرة على القطاع الاقتصادي بجميع أنواعه، حيث رأت في السيطرة على رأس المال الوسيلة الأنسب للسيطرة على الاقتصاد ككل ونخص التجارة بالذكر، حيث خلقت العديد من الشركات الرأسمالية في هذا الصدد، ولعل أبرزها الشركة المرسلية للقرض، وبالتالي فقد حاولت إدارة الحماية إدخال علاقات الإنتاج الرأسمالية في تونس في ظل خلق سوق موحدة قائمة على البضاعة ورأس المال وقوة العمل، والتي سينمو في رحهما مشروعها الاقتصادي الاستعماري الذي تتطلع إليه... للتدقيق راجع كلا من عبد الحميد بلهادي: المرجع السابق، ص 109، وكذلك الهادي التيمومي: المسار التحديثي في تونس (1846م-1964م)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 09 أفريل 1938، تونس، (د ت ن)، ص 53.

(2) - مقابل ذلك، فقد حاول التونسيون بناء اقتصادهم، وقد سلكوا في ذلك العديد من السبل، وكمثال عن ذلك نجد إيفادهم لبعثة إلى المشرق العربي قصد تنمية العلاقات التجارية، وكان الوفد بقيادة الشيخ الثعالبي، ولعل هذه المبادرة قد كانت تسعى إلى النهوض باقتصاد البلد، للتعلم ينظر، م ت و، قسم الحركة الوطنية، أ-2-4، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 25 ماي 1935م.

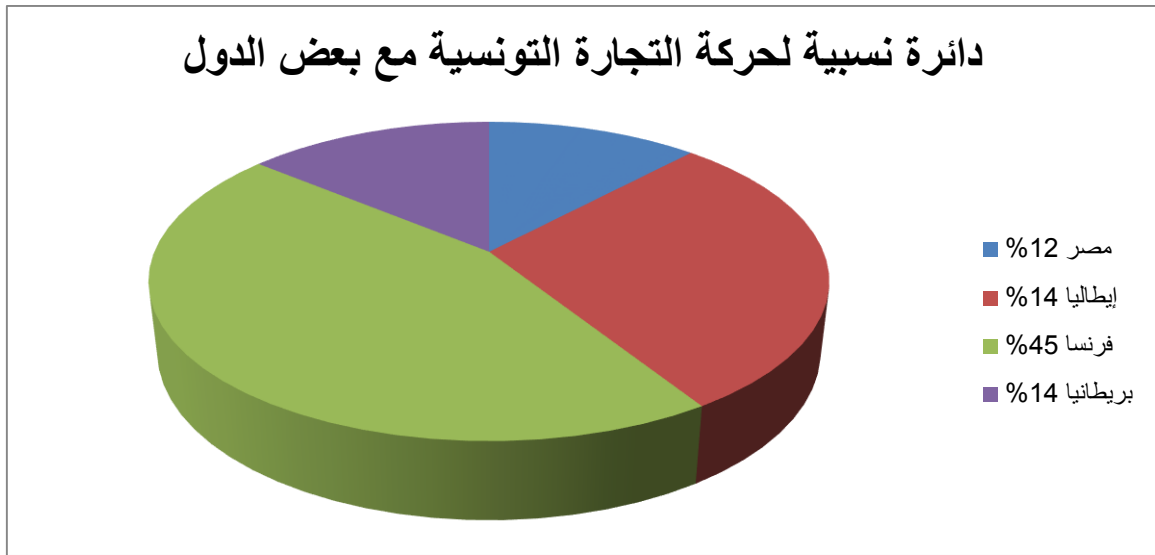
(3) - علي اللطيف: المرجع السابق، ص 209.

(4) - جدير بالذكر أن التجارة التونسية كانت على نوعين، مبادلات تجارية داخلية أو ما يمكن تسميته بالتجارة الصغرى التي يتعاطها أساساً التونسيون المسلمون، وهذا الصنف كان مرتبطاً بالأساس مع الصناعة التقليدية والفلاحة، بالإضافة إلى التجارة الخارجية في إطار حركة التصدير والاستيراد، والتي كانت تحت أيدي الفرنسيين وأقلية من اليهود المتحسين بالجنسية الفرنسية أو الإيطاليين... للتعلم ينظر علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية..، المرجع السابق، ص 484.

(5) - محمد فروة: المرجع السابق، ص 405.

كما أن العلاقات الاقتصادية في إطار التجارة الخارجية والتي كانت تحت سيطرة سلطات الحماية الفرنسية قد امتدت إلى عدة دول عبر العالم وخاصة الدول الغربية، ونجد منها الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد من المراسلات والبروتوكولات التي سعت لربط علاقات تجارية مع فرنسا (البلاد التونسية) قصد الاستفادة من المنتجات التونسية.⁽¹⁾

وفي إطار سيطرة الفرنسيين على التجارة التونسية، فقد ربطت علاقات تجارية مع مختلف دول أوروبا (= بريطانيا وإيرلندا والنرويج)⁽²⁾ والتي طلبت منح امتيازات تجارية في تونس عبر إدارة الحماية، حيث أن هذه الأخيرة قد أعفت بريطانيا من بعض الديون التي كانت على عاتقها لتونس.⁽³⁾ ومما نجده في باب التجارة التونسية أثناء فترة الحماية، وفي فترة ما بين الحربين بالخصوص، هو الطغيان الواضح لحركة المبادلات بين فرنسا وتونس، ولعل الدائرة النسبية التالية تبين ذلك⁽⁴⁾:



وفي هذا الصدد نبين حجم الصادرات والواردات بالفرنك بين فرنسا والبلاد التونسية في الفترة الممتدة بين 1920م - 1929م في الجدول الآتي⁽⁵⁾:

⁽¹⁾ - للاطلاع على هذه المراسلات والتعمق والتدقيق فيها ينظر:

ANT, sér F, car 16, dos 19, doc 2, date de (1911- 1956).

⁽²⁾ - ANT, sér F, car 16, dos 06, doc 10-18-21- 33, (1898- 1946).

⁽³⁾ - ANT, sér F, car 16, dos 05, doc 3 et 7, date de (1897- 1941).

⁽⁴⁾ - J- PONCET, Op- Cit, p 280.

⁽⁵⁾ - نور الدقي وآخرون: المرجع السابق، ص 46.

السنوات:	الصادرات:	الواردات:
:1920	337057488	635562552
:1921	672893886	721700155
:1922	44679644	856377102
:1923	554014384	817459220
:1924	582353545	927943882
:1925	846225831	1086270752
:1926	1269724895	1360331544
:1927	1026673482	1771629439
:1928	1233352000	1680175000
:1929	1408443000	1984555000

وفي ظل المؤتمر الأفخارستي، عملت سلطات الحماية في تونس على فتح السوق الفرنسية عن طريق الاتحاد الجمركي⁽¹⁾ لأرباب الشركات الصناعية الفرنسيين بصفة خاصة والأوروبيين واليهود بصفة عامة، في ظل مراقبة إدارة الحماية لجميع قطاعات الدولة الحيوية، ولكن مع بداية أزمة الثلاثينات، انتهجت فرنسا سياسة حمائية توجيهية، لا تسمح بتحرير المبادلات بين تونس وفرنسا، كما أن بداية ح ع2 قد أدخلت اضطرابات على مجرى المبادلات التقليدية بين البلدين.⁽²⁾

(1) - الاتحاد الجمركي - union douanière: تكتل تجاري، يتكون من منطقة تجارة حرة مع تعرفه جمركية وسياسات خارجية مشتركة..، للاستزادة، راجع مجلس التعاون المشترك لدول الخليج العربية: الاتحاد الجمركي، 2003، ص 3.

(2) - أحمد القصاب: المصدر السابق، ص 251 - 252.

ثالثا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م في الجانب الاجتماعي وتأثيراتها.

1- التجنس من الإلحاق إلى مسخ الهوية - محاولة في تفكيك البنية الاجتماعية:-

من المعلوم أن قضية التجنيس⁽¹⁾ في البلاد التونسية قد شغلت بال المفكرين أكثر من أيّ مسألة وُضعت على بساط البحث من تاريخ تكوين الحركة الفكرية في البلاد التونسية، وعلى هذا الأساس، فقد صبّ معظم المفكرين التونسيين نظرهم على هذه المسألة، والتي أسالت الكثير من الحبر ونالت نصيبها من النشر، وعلى المستويين الداخلي والخارجي.

ومن هذا المنطلق، فقد لقيت مسألة التجنيس من التونسيين معارضة أعربت عن ثبات تاريخ الأمة التونسية واستقرار جنسيتها في نفوس التونسيين كافة، فمنذ مصادقة البرلمان الفرنسي على تعميم التجنيس في تونس وجعل حدوده سهلة الاجتياز، ظهر من العموم انزعاج يدل عن نفور واستنكارٍ وفي هذا الصدد نشطت الصحافة، حيث تناولته رغم اختلاف مشاربها، فشجنت معظم أعمدتها بما يُوضِّحُ سوء مغبته، بالإضافة إلى أن حديث التونسيين كله كان منصب على التجنس والتجنيس.⁽²⁾ ففي ظل التزايد الهائل لعدد الوافدين الإيطاليين على تونس بالمقارنة مع الفرنسيين، رغم تعدد الإجراءات المتخذة في ذلك من تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس⁽³⁾، وكمحاولة من سلط الحماية الفرنسية بالمنطقة، للتصدي لذلك الخطر المحدق بمصالحها في البلد، فإنها قامت بإقرار قوانين التجنيس المختلفة قصد التصدي لذلك المد (= المد الإيطالي).⁽⁴⁾

(1) - ليس في نيتنا الاستطراد في مسألة تجنيس التونسيين وإعادة ما ذكرناه سابقا، ولكن حريّ بنا تناول الموضوع من جانب اجتماعي، وبالتالي الوقوف عند نقطة جوهرية هي تأثير سياسة التجنيس على التونسيين اجتماعيا في إطار استراتيجية فرنسا الرامية إلى مسخ الهوية الوطنية والشخصية الاجتماعية في البلاد التونسية، وتأثيراتها وكيفية مواجهة تلك السياسة.

(2) - الجيلاني الفلاح: المصدر السابق، ص 14.

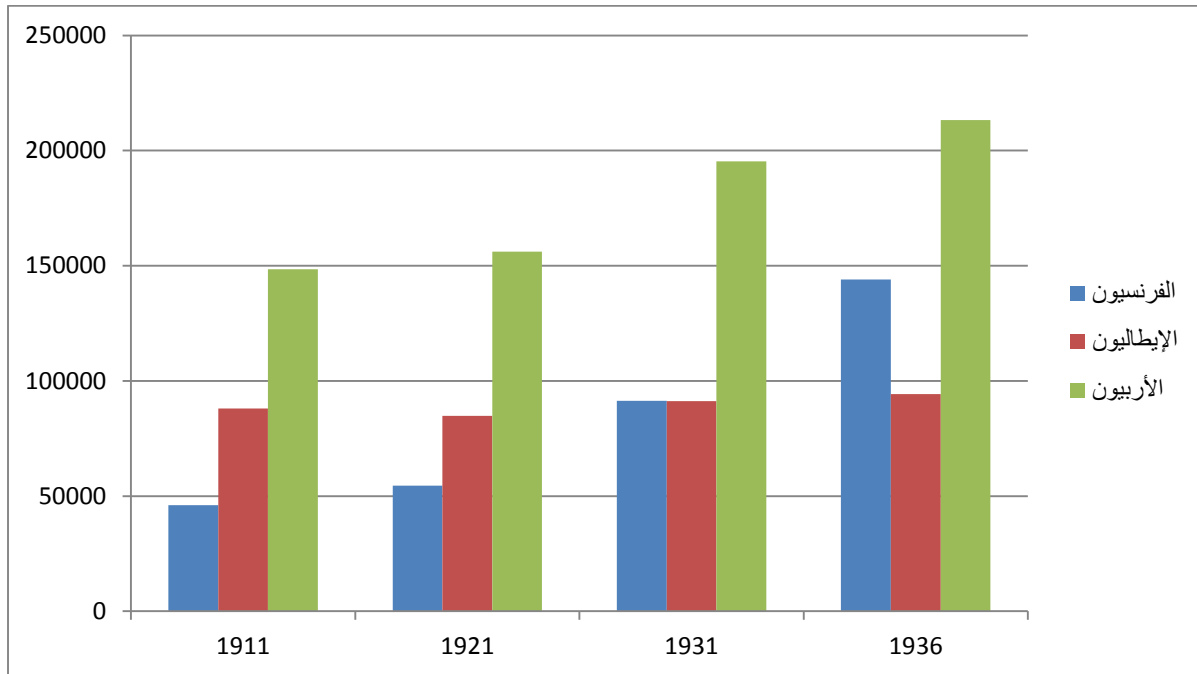
(3) - رفض التونسيون البقاء كعنصر مساوٍ للصر أو يقاربه، وبناء على ذلك، تصدوا للغبة الفرنسية التي جلبت لهم الشؤم والمهانة، وفي ظل ذلك سعى هؤلاء (= التونسيون) إلى تكوين مصيرهم بأنفسهم ومواصلة الكفاح للحيلولة دون تحقيق المطامع الاستعمارية على حساب الشعب التونسي صاحب البلاد والحق فيها، وعليه، فقد بقي ذلك الشعب صامدا في وجه المرامي العامة لسياسة الاستعمار التي كانت ترمي إليها سلط الحماية، وذلك من أجل التعجيل في انحلاله وذوبانه في- الحظيرة- الفرنسية، بعد الدّوس على مشاعره وتحويل أرض تونس إلى أرض فرنسية...، للتدقيق راجع، محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 52.

(4) - ANT, sér A, car 1, dos 16, doc 388, (1881- 1914).

وفي الجدول التالي، نبين عدد الوافدين الأوربيين - عامة - بالإيطاليين والفرنسيين - خاصة -⁽¹⁾:

السنة:	الفرنسيون:	الإيطاليون:	الأوربيون:
1911م	46044	88082	148476
1921م	54476	84799	156115
1931م	91427	91178	195293
1936م	143977	94289	213205

وللتوضيح أكثر، نمثل معطيات الجدول في الأعمدة البيانية الآتي:



من خلال الرسم البياني الذي بين أيدينا، نلاحظ ارتفاع عدد الأوربيين - بصفة عامة - المقيمين في البلاد التونسية، وما يهمننا هنا أن عدد الفرنسيين كان أقل بالمقارنة مع الإيطاليين قبل سنة 1930م، وربما يرجع ذلك إلى موقع إيطاليا القريب من تونس، كما أن هذا العدد كان في تطور مستمر، ولكن بعد 1930م نلمس ارتفاعا لعدد الفرنسيين الذي - جاوز - عدد الإيطاليين، ولعل السبب في ذلك هو محاولة سلط الحماية الفرنسية في التصدي للزحف الإيطالي.

(1) -Amira ALEYA SGHAIER, **la droite Française en Tunisie entre 1934 et 1946**, éd- PISHMN, Tunis, 2004, p 17.

وبالعودة إلى القرارات التي مُنحت بموجبها الجنسية الفرنسية للتونسيين، في إطار السياسة الرامية إلى القضاء على القومية والهوية العربية التونسية إلى فترة ما بعد الحماية، فإننا سنبدأ مع القانون الذي سنته في هذا الصدد والمؤرخ في 26 جوان 1889م.⁽¹⁾

وفي هذا السياق، فقد سنت سلط الحماية الفرنسية مجموعة من القوانين نذكر منها قوانين 1910م، 1920م، 1921م، وقانون 1923م...، وغيرها من القوانين التي تهدف إجمالا إلى تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية، وبالتالي إقحام البلاد التونسية في وضع - مماثل - للوضع الجزائري - اعتبارا من محاولة الإلحاق في إطار سياسة الإدماج.⁽²⁾

وفي السياق نفسه، نجد من أبرز القوانين، قانون 1920م الذي هدف إلى الحد من تأثيرات الحركة الوطنية التونسية، وذلك بمحاولة استقطاب المناضلين والعناصر التونسية المثقفة التي يمكن أن تتعاطف معها، وهذا من خلال ترغيبها في الحصول على الجنسية الفرنسية، ولأن عرف النشاط الدستوري فتورا، فإن هياكله سرعان ما استفاقت مع صدور القانون، ولكن الوطنيين التونسيين استغلوا ذلك في شن حملة صحفية ضد الادارة الاستعمارية.⁽³⁾

ولعل سلط الحماية الفرنسية قد اتبعت سياستها الحمقاء في إطار التجنيس، وذلك عبر محاولتها إغراء التونسيين في التجنس بالجنسية الفرنسية وزيادة الترغيب فيها، ولذلك عمدت تلك السلطات إلى استصدار فتوى بأن الخوض في المسألة لا يتعارض مع الدين الإسلامي، كمحاولة منها لتمويه التونسيين ومحاولة تغليطهم.⁽⁴⁾

(1) - في ظل ذلك، اعتبرت فرنسا الحصول على الجنسية التونسية لغير - التونسيين - أمرا مستحيلا بينما سهلت الخروج منها، وقد قضى القانون المذكور أعلاه بأن المرأة الفرنسية التي تتزوج أجنبيا لا تتبع جنسية زوجها، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها زوجها تسحب عليها جنسيته، أما إذا كانت هذه القوانين لا تحوّل لها ذلك، فإنها تبقى على جنسيتها الأصلية، وهكذا فإن الفرنسية التي تتزوج تونسيا تبقى فرنسية، والحال أنه قبل صدور هذا القانون كانت تتبع جنسية زوجها...، للتعمق والتدقيق في هذا الطرح ينظر، لحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 79 - 80.

(2) - زهير الذوايدي: تحولات العمل الوطني..، المرجع السابق، ص 12.

(3) - خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 69.

(4) - محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 207.

وعليه، فمشروع التجنيس⁽¹⁾ كسائر المشاريع الفرنسية، وُجدَ قصد الانتقام من التونسيين الذين نظموا حركة الدفاع التي جاءت على إثرها الهدنة التي أخرجوا بها صدر سلط الحماية الفرنسية، ومما لا شك فيه أن التونسيين لا هيئة تهمهم من طوارق التجنيس، كما أنه ليس لهم قانون أساسي يحتجون به لأنفسهم، غير العهود الفرنسية التي أمضى عليها الباي وغير الحق العام بين الأمم.⁽²⁾

ومن المؤكد أن فرنسا قد فكرت في التساهل مع المتجنسين المسلمين⁽³⁾ يوم رأت الخطر الإيطالي وحمله من تهديد لنفوذها في هذا البلد، وإلا فيكيفها أن العدلية التونسية نفسها أصبحت في قبضة الفرنسيين، بمن فيها (= مدير العدلية ونائبه ونواب الحق العام في جميع المجالس العدلية)، فالمتجنس لا يمتاز إلا عن مواطنيه، ولا ينتفع مواطنوه جراء تجنسه بشيء، إلا إذا كان مراعيًا للحرمة مفضلًا مصالح أبناء جنسه على غيرهم، وهذا نادر جدا لمن تجنس بجنسية أجنبية.⁽⁴⁾

وفي السياق نفسه، فإن سلطات الحماية قد شجعت الفرنسيين على الهجرة إليها بعد أن وضعت أمامهم كل المغريات، ولما كانت إيطاليا أقرب إلى تونس من حيث الموقع وأن الإيطاليين أقدم من الفرنسيين في المنطقة، فإنها تعرضت إلى هجرات من كلا البلدين، وعليه، فقد فاق عدد المهاجرين مئات الآلاف، الأمر الذي شكل كيانا يقف أمام الوطنيين.⁽⁵⁾

(1) - مما تجدر الإشارة إليه في قضية التجنيس، أنه وبالموازاة مع محاولة القضاء على الهوية الشخصية للتونسيين، فإن فرنسا قد خاضت كذلك حربا ضروسا ضد اللغة العربية، كما أنها ألحّت إلحاح شديدا وفي كل المغرب العربي على استئصال شأفة اللغة العربية، وبالتالي فإن المعركة كانت أشد ضراوة مما جرّ بالكثيرين إلى الاعتراف والافتناع بجدوى الفرنسية وعدم جدوى العربية!! وهذا الأمر كان دائما في إطار سياسة الحماية الفرنسية في تونس..، ينظر عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 23.

(2) - الجيلاني الفلاح: المصدر السابق، ص 84.

(3) - في باب إغراء التونسيين قصد التفرنس، فإن إدارة الحماية قد انتهجت هذه السياسة كي لا يمنح التونسيون إلى الاستقلال زيادة على منافسة العنصر الإيطالي كما سبق الذكر، فقامت بمنح المتفرنسين امتيازات خاصة وامتيازات هي وقف على الفرنسيين فقط، زيادة على السماح لهم بالزواج من الفرنسيات..، ينظر حسن محمد جوهر: المرجع السابق، ص 53-54.

(4) - الجيلاني الفلاح: المصدر السابق، ص 96.

(5) - زاهر رياض: الدين والمجتمع على ضوء شهادة الشيخ محمد الصالح النيفر، ومحاضر جلسات جمعية الشبان

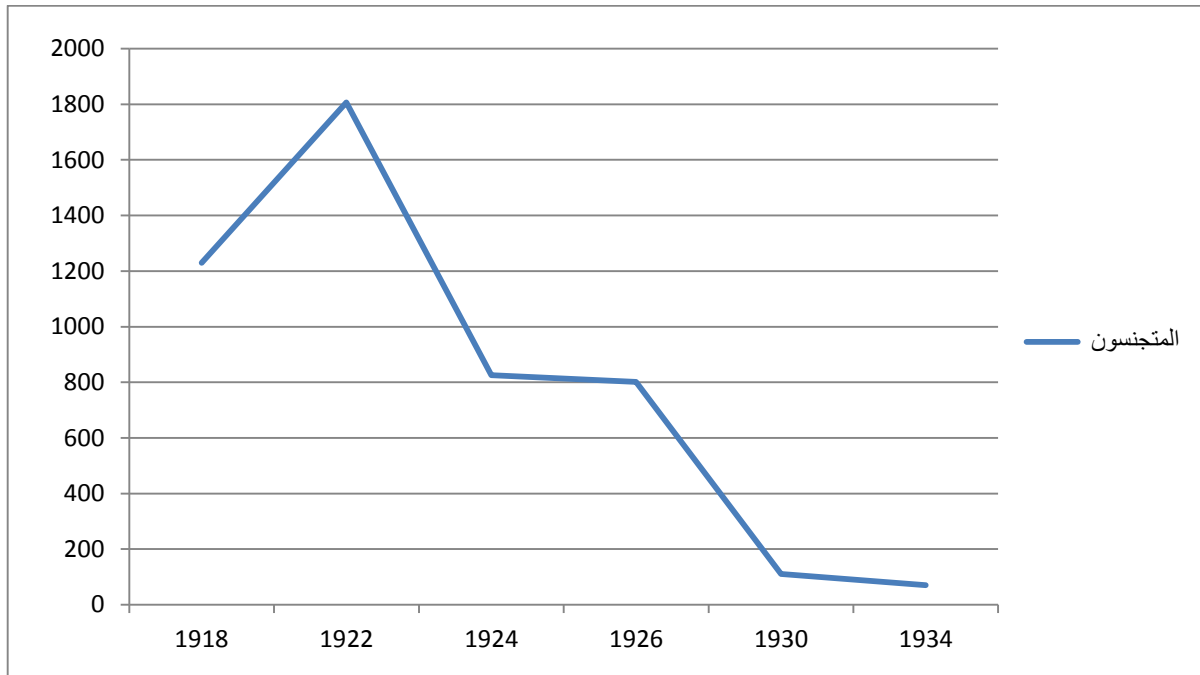
المسلمين (1939م-1956م)، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، 2012، ص ص 9-10.

والجدول التالي يوضح لنا عدد التونسيين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية في فترة ما بين الحربين

(= 1919 م - 1939 م).⁽¹⁾

السنة:	1918	1922	1924	1926	1930	1934	1938
المتجنسون	1230	1807	826	801	110	70	53

ولنا أن نحول قيم الجدول إلى منحى بياني قصد التوضيح أكثر:



من خلال المنحنى، نلاحظ أن عدد المتجنسين في فترة ما بين الحربين قد تراجع، وهذا راجع إلى نفور التونسيين من تلك السياسة التي جاءت بها فرنسا، بالموازاة مع فتاوى التجنيس الصادرة ولعل البعض الذي بقي يرغب في الجنسية الفرنسية هم من اليهود، كما أننا نلاحظ أنه وبعد سنة 1924م بالضبط قد تراجعت نسبة تجنس التونسيين.⁽²⁾

(1) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص ص 233 - 234.

(2) - لعل من أسباب تراجع نسبة تجنس التونسيين، والتي سُجِّلَتْ بداية من 1924م، هي الأزمة الاجتماعية التي أَلَمَّتْ بالبلاد التونسية، زيادة على الأوضاع التي كانت تنبؤ بانفجار الوضع في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على دول العالم، بالإضافة إلى فتوى التجنيس كما ذكرنا سابقا ودفن المتجنسين في المقابر الإسلامية..، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه قد وقع دفن للمتجنسين في مقابر المسلمين قبل 1924م ولم يحدث ذلك الحراك من قبل مثل الذي حدث تزامنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية، وهنا، نستشف أن الحرك الأساسي لذلك، هي الضائقة التي عرفها التونسيون.

مما لا شك فيه أن التجنس يمثل خطراً سياسياً، على اعتبار أنه يمس الذات السياسية مساساً كبيراً، وذلك من منطلق أن معاهدة الحماية (= معاهدة باردو) قد اعترفت بالسيادة الداخلية، وبيّنت أن غاية التجنس هي الإكثار من عدد الفرنسيين للتغلب على - الأهالي -⁽¹⁾ وهو ما سيجعل عدد التونسيين يتناقص، وبالتالي، يعتبر ذلك مساساً بسلطة الباي الذي رأى بأن عدد رعاياه يتناقص.⁽²⁾ وعلى هذا الأساس، كان وقع إباحة التجنيس على الشعب التونسي أمراً شديداً الهول عليهم، حيث أنهم يرونه أمامهم كفتح باب - الانقراض - أمام التونسيين، الداخِل فيه لا يرجع، وهكذا يتم الفناء عن قِصرٍ أمدٍ أو عن طولٍ فيه، فتحرك التونسيون مطالبين بصدّ ذلك الباب، وردّ هذا التيار الذي يعتبر تهديداً صريحاً وضرباً للهوية الوطنية التونسية.⁽³⁾

وعليه، فقد أحدث موضوع التجنس لدى التونسيين حيرة كبيرة، مما دفع بالناس إلى الاستفسار في حكم التجنس⁽⁴⁾ حتى يكون الناس على بينة من أمرٍ ربما يقع بينهم فيعلمون حكم الله فيه⁽⁵⁾، وبما أن التونسيين قد رأوا خطر تلك المسألة ومساسها بالدين، فإن خشية هؤلاء على اللبس في دينهم

(1) - في هذا الصدد واجهت سلطات الحماية الفرنسية عدة عقبات في مسألة منح صفة المواطنة الفرنسية للتونسيين، فرفض التجنيس أمر مفروغ منه بالنسبة للشعب التونسي، وهو ما يعتبر أول عقبة أمام الفرنسيين، زيادة على ذلك فإن قوانين التجنيس قد كانت سبباً في مجموعة من الخلافات والنزاعات بين إيطاليا وفرنسا تجسيدا للمنافسة بينهما قصد الاستحواذ على مناطق النفوذ وعدم تهديد مصالح أي طرف، هذا من جهة، وبين بريطانيا وفرنسا كذلك من جهة أخرى، وهذا بسبب سعي هذه الأخيرة إلى تجنيس المالطيين من رعايا الانجليز في تونس زيادة على تجنيس التونسيين مسلمين ويهود، إضافة إلى بقية العناصر الأجنبية الأخرى في المحمية التونسية وهذا استناداً إلى أمر 8 نوفمبر 1921م وقانون 20 ديسمبر 1923م لفتح باب الجنسية أمامهم..، للاستزادة في هذه النقطة ينظر محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 53.

(2) - الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص 226.

(3) - بالمقابل فإن الإدارة الفرنسية قد استصدرت فتوى التجنيس قصد كسب نوع من الشرعية في مسألة تجنيس التونسيين، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل هنا عن دافع إصدار فتوى التوبة؟ مما ذُكر في أحد أعداد الشهاب نقلاً عن جريدة الزهرة الغراء أن رجال الإفتاء تحت تأثير شيخ الإسلام المالكي الطاهر بن عاشور هم الذين - تطوعوا - لله بهذه الفتوى ترضية للإدارة والمتجنسين! ينظر في هذا الصدد مجلة الشهاب، مج 9، ج 7، السنة التاسعة، جوان 1933م، ص ص 324 - 325.

(4) - الجليلاني الفلاح: المصدر السابق، ص 104.

(5) - محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، م د و ع، بيروت، ط 1، 1987، ص 39.

كان أكبر⁽¹⁾ وبالتالي، فقد دعا هؤلاء إلى اجتنابه والتشبث بالمقومات الوطنية، مصداقا للآية الكريمة: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾⁽²⁾. وفي هذا الصدد، وأمام- فشل- سلط الحماية الفرنسية لتجسيد مبدأ الفرنسية في البلاد التونسية كما تراه هي، فإنها سلكت طريقا آخر موازٍ لسياسة التجنس في إطار ما يعرف بسياسة المشاركة حيث أنه يمكن للتونسي أن يصبح مواطنا فرنسيا دون التخلي عن أحواله الشخصية، وعليه، يجمع التونسي هنا بين المواطنة الفرنسية والمحافظة على أحواله الشخصية⁽³⁾، ومما لا شك فيه أن الإدارة الفرنسية أرادت من هذه السياسة اجتثاث نخبة المجتمع التونسي.

فبالإضافة إلى الإيطاليين والفرنسيين المهجرّين، منحت سلط الحماية الفرنسية الجنسية لليهود التونسيين⁽⁴⁾، وكل ذلك في إطار سياستها الرامية التي هدفت من ورائها إلى استعمال الأجانب كقوة ضاغطة، وذلك بصدد تكوين حزام بشري تطوّق من خلاله التونسيين، وتقف به في وجه شعار "الريادة لأصحاب الأرض"⁽⁵⁾.

(1) - مما تجدر الإشارة إليه أن بعض التونسيين من ذوي القلوب الضعيفة والذين سقطوا في فخ التجنس، قد ضعفوا أمام سياسة التجنس القائمة على الإغراء، وربما يرجع ذلك إلى ألوان التسلط والعنصرية والتمييز التي كان يعيشها التونسيون أمام الفرنسيين وبقية الأجناس الموجودة في تونس، ففي هذا الصدد نذكر مثلا التمييز القائم في تونس على أساس الأجر، حيث نلاحظ تمييزا بين التونسيين وغيرهم في الأجر مع التساوي في مدة العمل، بالإضافة إلى ذلك، اللامساواة في دفع الضريبة التي أرهقت كاهل السكان، حيث أنها كانت تفرض على التونسيين دون غيرهم وبألوان متعددة، إلى جانب عدم المساواة في توزيع الميزانية كذلك... للتدقيق والتفصيل أكثر، راجع علي المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحربين...، المرجع السابق، ص ص 21-22.

(2) - الآية 104 من سورة آل عمران.

(3) - Marouane LAJILI, la législation coloniale française en matière du domaine de l'état en Tunisie (1881- 1956), pré- Abdesselem BEN HHAMIDA, éd- ISHMN, Tunisie, 2010, p 125.

(4) - أمام سياسة فرنسا الرامية إلى تجنيس اليهود، فإن التونسيين قد نشطوا ضد تلك السياسة فدعوا إلى مقاطعة التعامل مع اليهود الذين رضوا بالتجنس بالجنسية الفرنسية وهذا عبر مقاطعة المتاجر والمنتجات اليهودية، الأمر الذي ساهم في رواج التجارة الوطنية، وأكد التونسيين من جهة أخرى على مدى وعيهم بالأخطار المترتبة بهم من طرف سلط الحماية الفرنسية... للتعمق أكثر ينظر، صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 223.

(5) - عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية- العهد التركي في تونس والجزائر)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2005، ص 323.

ولعل حكومة الحماية قد كان في وسعها فيما ظهر أن تتخذ وسائل أخرى من غير التجنيس أكثر فائدة لبسط نفوذها في البلاد التونسية، وكان من شأنها أيضا نظرا للتشويش السائد على الفكر الظالم ولذعر القلوب أن تأتي على توسعة أنواع التسهيلات مقابل الفوائد التي تسعى وراءها.

وعليه، فإن مسألة التجنيس التي جاءت بها إدارة الحماية الفرنسية على المسلمين في البلاد التونسية كانت أعظم أثرًا⁽¹⁾، والدليل على ذلك أن المسألة قد بلغت أطراف العالم، وأسالت الكثير من الحبر في صحف الدول العربية والأعجمية، وبلغ الأمر مشارق الأرض ومغاربها.⁽²⁾

وكما سبق الذكر، فإن قضية التجنيس كانت امتحانا عسيرا مرَّ به الشعب التونسي، وكافح فيه هؤلاء بفضل نخبة من شبابه الحر (= جمعية الشبان المسلمين - أنموذجا) والمعتر بقوميته العربية الإسلامية، فكان لا بد من الوقوف إلى آخر رمق في الحياة أمام حملات التبشير والتنصير والتجنيس، وكان ذلك الرد دليلا على بدء حركة مباركة ستتمو مع الأيام وتحقق الانتصارات.⁽³⁾

وبالتالي، غني عن البيان أن الدور الذي لعبته قضية التجنيس على مسرح الأحداث السياسية القومية، يمثل منعرجا حاسما وخطيرا في تاريخ الكفاح المتواصل التونسي، من أجل الحفاظ على أهم مقومات الشخصية التونسية العربية المسلمة⁽⁴⁾ وحافزا قويا لتحريك السواكن وإيقاظ الضمائر، لدرء ما أضحت به أصالتها مهددة من أخطار ذوبان الكيان واضمحلال الذات.⁽⁵⁾

(1) - لما كان حادث قانون التجنيس 1923م قد أوقع أسوأ تأثير في نفوس التونسيين ذووا القومية العربية، اجتمع أعضاء لجنة حزب الدستور الوطني وقرروا تأليف وفد يمثل الأمة لمقابلة عميد فرنسا من أجل التعبير عن مدى استياء الأمة التونسية واعتراضها على إدخال قانون التجنيس محتجين في ذلك على مبدأ الدين والقومين الذين يجب احترامهما، والتصريح بأنه من الواجب على فرنسا الحماية إرضاء الأمة التونسية بمطالبها القومية الحيوية، لاسيما وقد حصل سوء تفاهم بسبب تداخل من لا يحسنون للسياسة إسما...، للتعقق والاستزادة في هذا الصدد راجع، الجيلاني الفلاح: المصدر السابق، ص 130.

(2) - الجيلاني الفلاح: المصدر نفسه، ص ص 120 - 122.

(3) - أوت، حافظة 01، ملف 05، ملف فرعي 04، الوثيقة 02.

(4) - محمد الطاهر عقير: المرجع السابق، ص 137.

(5) - امتد الصراع بين مد وجزر حقبة من الزمن، وقد استخدم في ذلك شتى أنواع السلاح بمعنيها المادي والمعنوي، فلا شك أن تصدي الجماهير الشعبية لهذه السياسة كانت تنتهي غالبا بفرض إرادتها وتجريد مشروع التجنيس من مغرباته التي جاء بها، مما ساهم في إيقاظ الشعور القومي والديني الكامنين في النفوس المشبعة بتعاليم الدين الإسلامي السَّمَح.

وبالموازاة مع سياسة الحماية الفرنسية الرامية إلى إلقاء التونسيين في غيابات التجنس، فإن هؤلاء (= التونسيين) قد ردوا في كثير من المناسبات على هذه السياسة⁽¹⁾، ومما نجد من رد هؤلاء محاولة الشبان المسلمين التصدي لهذه السياسة ومحاولة تنوير العقول وإزالة الغموض واللبس وخاصة الشباب منهم، على اعتبارا أن التونسيين هم أفراد مسلمون، ينتمون إلى أمة عريقة هي أمة الإسلام.⁽²⁾ ومما لا شك فيه أن مسألة التجنيس أصبحت تشكل الشغل الشاغل للفكر العام الإسلامي في البلاد التونسية، على اعتبار أن المسألة قد مسّت بشخصية الشعب التونسي الذي أبقى التضحية بتلك الشخصية، وكافح من أجلها ببرقيات الاحتجاج ونشريات الصُحف ومقابلة ممثلي الإدارة الفرنسية منها (= عميد فرنسا) والتونسية (= الباي).⁽³⁾

2- إصلاحات 1922م بين المناورة السياسية والغضب الجماهيري:

أخذ الباي يطالب سلط الحماية بتحقيق مطالب شعبه، مما أدى إلى توتر العلاقات بينه وبين فرنسا، الأمر الذي دفع بالمقيم العام إلى إصدار الأوامر بمحاصرة القصر الملكي، فثار الشعب عن بكرة أبيه ضد هذا الاعتداء الصارخ، وقامت المظاهرات وعمت الاضطرابات كامل البلاد التونسية، وأوشك الأمر أن يخرج عن منْحَاهِ وتؤول إلى أحداثٍ دامية.⁽⁴⁾ وفي الواقع، فقد أُفرِغت تراتيب هذه الإصلاحات من محتواها، ولم تقبل فرنسا تطبيق هذه الإصلاحات إلا مع الحرص على إبقاء سلطتها كاملة في البلاد التونسية والمحافظة على مصالحها

(1) - في هذا السياق، وصلت ردود فعل التونسيين على دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية إلى الإضراب والتهكم على سلط الحماية، فمما نجده في هذا الصدد تقريرٌ عن بعض المشادات التي جرت بعد دفن الإدارة الفرنسية لأحد المتجنسين غضبا، وقد وقع على إثر ذلك مشادات كبيرة في فيرغيل (= منزل بوقبية)، حيث انتهت المظاهرات بسقوط العديد من القتلى، بمن فيهم عقيلة رئيسة جمعية المتفرنسين، كما هاجت البلاد وماجت وأقفلت الدكاكين وقابلت فرنسا كل ذلك باحتياطات وأقامت جواً من الإرهاب..، للتدقيق ينظر م ت و، قسم الحركة الوطنية، B-3-37، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 12 ماي 1933م.

(2) - أ و ت: حا 1، مل 5، مل/ ف: 4، و 388، (د ت).

(3) - م ت و: قسم الحركة الوطنية، ب- 3- 37، وثيقة رقم 07، بتاريخ 20 نوفمبر 1923.

(4) - الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص ص 87 - 88.

المادية والمعنوية هناك، وبالتالي، أخذت سلط الحماية لهذا الغرض كامل التدابير والاحتياطات قصد تجاوز كل ما من شأنه أن يضر بمصالحها.

كما اتخذت في هذا الصدد احتياطاتها على مستوى تركيبة مختلف المجالس⁽¹⁾، وتجنبنا لأي تقليص من سلطة فرنسا ونفوذها في البلاد التونسية، حُرِّمَتْ هذه المجالس من كل نفوذ سياسي وتشريعي ودستوري، فكانت صلاحياتها تتعلق بالاقتصاد والميزانية لا غير، على أنه يجب التنبيه إلى أن سلطاتها في هذه الميادين كانت سلطة استشارية وليست سلطة فعلية.⁽²⁾

ومن المؤكد أن- إصلاحات- 1922م هي إصلاحات تمحضت عن الندوة الاستشارية- وهي هيئة الفرنسيين بتونس-(1899م-1922م)، والتي انبثق عنها المجلس الكبير(1922م-1945م) وبالرغم من أن هذا المجلس قد-كُرِّس- تمثيل التونسيين نسبيا، إلا أن التفرقة والتمييز حول نواب ذلك المجلس يتحلى بوضوح، وهو ما يفسر سياسة فرنسا في تقويض البنى الاجتماعية.⁽³⁾

3- المجتمع التونسي بين مطرقة المؤتمر الأفخارستي وسندان خمسينية الحماية:

3-1- المجتمع التونسي والمؤتمر الأفخارستي:

قبل الخوض في مجريات المؤتمر الأفخارستي وتأثيراته الاجتماعية، لا بد من الإشارة إلى نقطة أساسية ذات صلة عميقة بذلك المؤتمر، فاعتبارا من أن المؤتمر كان بمثابة حملة صليبية⁽⁴⁾ لا بد من

(1)- في هذا الصدد، نقف عند مسألة مهمة وهي انتخابات تلك المجالس وسياسة الإجحاف الفرنسي، فطريقة انتخاب تلك المجالس مخالفة تماما لمبادئ الديمقراطية، فالطبقات التي يمكن تسميتها بالطبقات الكادحة من الفقراء والفلاحين والخماسة والعَمَلَة لا حق لهم في تلك الانتخابات، كما أن تلك الانتخابات قد استثني منها مناطق مختلفة من المدن والقرى الكبرى أين تقيم معظم العناصر ذات النضج والوعي، للتعلم في هذه المسألة راجع علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 333.

(2)- علي المحجوبي: المرجع نفسه، ص 520.

(3)- الأزهر الصخراوي: المرجع السابق، ص 154.

(4)- بالعودة إلى رموز المؤتمر فإننا نستشف الروح الصليبية في هذا المؤتمر وما يحمله من حقد وكرهية بكل معنا للكلمة من خلال حمل جميع تلك الرموز لرمز الصليب إضافة إلى ثلاثة ثقوب ربما تعود لعقيدة التثليث، ينظر

الإشارة إلى تلك الروح الصليبية التي تتمتع بها فرنسا، بالإضافة إلى حقدتها الدفين على الإسلام والمسلمين.⁽¹⁾

فكانت الأيام الأولى من 1930م تندر بمرور أيام عصيبة على التونسيين وعلى دينهم، اعتبارا من الإجراءات التي قامت بها سلط الحماية الفرنسية في المنطقة، فقد بدأت تلك الأيام بظهور كتاب: " الكنيسة الكاثوليكية في إفريقيا منذ 1830" وإلقاء المحاضرات المغرضة ضد الإسلام والمسلمين عبر كافة التراب التونسي، ما يعني مواصلة حملة التبشير والتنصير.⁽²⁾

وبالموازاة مع ذلك، فقد استعدت إدارة الحماية الفرنسية في تونس لعقد المؤتمر الأفخارستي تخليدا لنزعة صليبية قديمة، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يتجاسر فيها أسقف قرطاج على الشعب التونسي اعتقادا منه أنه في وطنه، وذلك على حد تعبيره: "وَلَمْ لا قرطاج؟ هنا ترفرف روح سان لويس، لا نخشى من أي حساسية، إننا في وطننا".⁽³⁾

وقد اعتبر الفرنسيون المؤتمر الأفخارستي حملة صليبية، فيما اعتبره التونسيون مساسا بكرامتهم وتعرضا لدينهم، گوّن انعقاد ذلك المؤتمر المسيحي في بلاد الإسلام، ولذلك فإن الانعكاسات التي تركها هذا المؤتمر كانت بليغة الأثر على الشعب التونسي، فاحتجوا على انعقاده، كما قامت المظاهرات والانتفاضات التي كانت مشّعة بالسخط والنقمة على إقامته.⁽⁴⁾

ولعل هذا الاتجاه الجديد قد شجع المبعوثين المسيحيين في شمال إفريقيا على التظاهر برغباتهم، في استغلال السلطة لنشر المسيحية، مستغلين في ذلك مختلف الوسائل غير مبالين بما يجرح عواطف

(1) - مما تجدر الإشارة إليه أن انعقاد المؤتمر الأفخارستي كان قد تزامن مع احتفال الفرنسيين بمرور مائة عام على احتلالهم للجزائر، وفي سياق الروح الصليبية التي تكنها فرنسا للإسلام والمسلمين فإنها وبالعقدتها ذلك المؤتمر في تونس قد عجت الشوارع بالرهبان الذين حلوا بالبلاد، زيادة على الشبان الذين حملوا لافتات كتب عليها " الحملة الصليبية التاسعة"، وهذا يعني أنهم كانوا بصدد أخذ الثأر للملك الفرنسي لويس التاسع الذي فشل في احتلال تونس باسم الحملة الصليبية الثامنة..، للتعلم والاستزادة في هذا الصدد ينظر، حامد الزغل: المرجع السابق، ص 161.

(2) - محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 29.

(3) - محمد علي بلحولة: المصدر نفسه، ص ص 29 - 30.

(4) - أحمد بن عامر: المرجع السابق، ص 387.

التونسيين وأحاسيسهم الدينية، ومما زاد من الوضع تعقيدا هو قيام إدارة الحماية بتخصيص مبلغ 02 مليون فرنك من ميزانية تونس لإقامة ذلك المؤتمر.⁽¹⁾

وبالتالي، فكل هذا كان ضمن الإجراءات القمعية الشديدة⁽²⁾ لأن عقد المؤتمر كان بالموازاة مع التجنيس الفردي والجماعي، وهو ما أُعْتَبِرَ بمثابة دعمٍ جديدٍ للنشاط التبشيري وحملات التنصير، بل والأكثر منه، الإصرار على إقامة تمثال لـ: سان لويس⁽³⁾ بوسط قرطاج، ولا يمكن إدراج هذه السياسة إلا في خانة الأعمال الممتهنة لهوية التونسيين وشخصيتهم التاريخية.⁽⁴⁾

ومما تجدر الإشارة إليه، أن تلك الأعمال التعسفية التي شنتها الكنيسة على الإسلام والمسلمين في البلاد التونسية، من محاولة إقامة نصب تذكاري لـ: سان لويس إلى جانب تنصيب تمثال الكاردينال لافيغري، زيادة على إقامة مؤتمر قرباني يجمع مسيحيي العالم هو كذلك تشهير بالتحاق الكنيسة بالجهاز الاستعماري في شكل صارخ ومتعد.⁽⁵⁾

لا يخفى ما في تنظيم المؤتمر الأفخارستي بالبلاد التونسية من استفزاز، ولعل الجانب المظلم في ذلك المؤتمر، أنه كان من ضمن أعضاء اللجنة العليا الراعية للمؤتمر شيخ الإسلام والباش مفتي، ففي

(1) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 71.

(2) - انطلاقا من الحاجة الأكيدة والمتجددة لجهاز فاعل يساعد إدارة الحماية في مواجهتها للضغوطات والمشاكل المستعصية الناجمة عن الحراك السياسي والشعبي، من منطلق الانتفاضات التي قام بها التونسيون رداً على سياسة الحماية الفرنسية التي تميزت بالقمع والقهر والظلم، وعلى هذا الأساس قامت حكومة الحماية باستحداث جهاز يحتضن مشروعها ويساعدها في مهامها، في إطار المراقبة السياسية والاستعلامات العامة لحفظ الأمن السياسي..، للتعلم والاستزادة في هذا الصدد ينظر طارق بضيوف: المراقبة السياسية بالبلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية- الجهاز السري أنموذجا-، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع،

تونس، ط1، 2017، ص51

(3) - مما تجدر الإشارة إليه أن إقامة النصب المذكور، هي احتفال بمئوية مولد الكاردينال لافيغري، ومن أجل تخليد الذاكرة وتخليدا- لأعماله- التبشيرية نصبت سلط الحماية الفرنسية تمثالا لهذا الأخير.

(4) - محمد مالكي: المرجع السابق، ص 188.

(5) - زهير الذواودي: تحولات العمل الوطني التونسي..، المرجع السابق، ص 11.

هذا الصدد كتبت وقتها جريدة النهضة أن شيخ الإسلام أحمد بيزم⁽¹⁾ هو الذي طلب إدراج اسمه في الهيئة الشرفية، ولم يصدر أبدا تكديبا منه بشكل مباشر.⁽²⁾

ومما تجدر الإشارة إليه، هو ذلك الشعور السيئ الذي خلفه المؤتمر من بلبله، وهو ما اعتبره القائمون على المؤتمر والأوساط المقربة من المنظمين للتظاهرة نجاحا للحملة الصليبية التاسعة ضد البلاد التونسية⁽³⁾، بعد إخفاق الحملة الصليبية الثامنة الموجهة للبلاد نفسها⁽⁴⁾، وإزاء هذا التحدي لعواطف المسلمين، قرر الشعب التونسي الاحتجاج والتظاهر، كما أضرب عمال الرصيف بينزرت وتونس يوم نزول المؤتمرين، إضافة إلى تجار القطن وعماله في سائر الجهات.⁽⁵⁾

ولعل المظاهرات التي قام بها الطلبة الزيتونيون والصادقيون عند تنظيم هذا المؤتمر، دلّت على اهتمام الشباب بمصير أمتهم وقضايا مجتمعه من جهة، وتمسكه بدينه من جهة أخرى، الأمر الذي أزعج سُلطَ الحماية الفرنسية، وعليه قام مدير المعهد الصادقي ميرا- Mérat بصّد باب المعهد في وجه التلاميذ الذين شاركوا في المظاهرات، وكرّد منهم على ذلك المدير وسلط الحماية معاً، فإن تلامذة المعهد اختاروا المدارس الإيطالية في إطار فكرة - Tunisia nostra⁽⁶⁾، الأمر الذي زاد من المسألة تعقيدا على فرنسا، باعتبار أن المنافس اللدود للفرنسيين في تونس هم الإيطاليون.

(1) - محمد بيزم: اعتنى والده بتربيته، وبعد تجاوزه مرحلة التعليم الابتدائي، دخل المدرسة الصادقية حيث يعتبر من أوائل خريجيه، وعند استقرار والده بمصر، التحق به هناك، وانخرط في الحياة العملية هنالك، حتى تقلد منصب قاضٍ بالمحكمة المختلطة بالقاهرة... حول شخصية محمد بيزم ينظر، محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج 1، المرجع السابق، ص 148.

(2) - الهادي البكوش: الاستعمار والمقاومة بين الأمس واليوم، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، فندق الهيلتون، 02 - 03 جويلية 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 32.

(3) - محي الدين القليبي: المصدر السابق، ص 29.

(4) - Ali ELMAHJoubi, le congrès Eucharistique de Carthage et le mouvement national, cahiers de Tunisie, 2^{ème} trimestre, n° 101-102, 1978, p 109.

(5) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 52.

(6) - ظهرت الفكرة في إطار السياسة الإيطالية التي جاء بها موسولوني - Tunisia nostra - وتعني تونس لنا، وهو نوع من الاستقلال الذي أراد أن يبثه في التونسيين كمبادرة منه لمجاهة الفرنسيين، ينظر محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 104.

فمقاومة التونسيين لذلك المؤتمر، هي مقاومة لسياسة ترمي إلى فرنسة وتمسيح المحيط التونسي⁽¹⁾ ولعل استعمال القوة الروحية التي تمثلها المسيحية، هو تمكين للمستعمر من الوصول لأغراضه في هدم الكيان التونسي وهو الباعث الأول في الموضوع، زيادة على ذلك فإن إدارة الحماية الفرنسية لن تسمح للتونسيين بإقامة مؤتمر بالحجم الذي أقامت به مؤتمرها المسيحي⁽²⁾.
ومما تجدر الإشارة إليه أن ردود فعل التونسيين لم تكن نابعة من تعصب ديني⁽³⁾ ولا عن تفرقة عنصرية، حيث أن أغلب المدن التونسية كانت تتضمن العديد من الكنائس، التي يقيم فيها المسيحيون شرائعهم بكل حرية، وعندما تحولت حرية الشعائر تلك إلى تهجم على المسلمين وشعائرهم، وإلى تهديد بغزو صليبي جديد، وبالتالي، تحولت ردود الفعل إلى غضبٍ عارمٍ وسخطٍ ومظاهرات⁽⁴⁾.

وبهذا الرد الديني الصادق، لم يستطع رجال الكنيسة القيام على ما كانوا يبنون القيام به من الأعمال التبشيرية في إطار ذلك المؤتمر⁽⁵⁾، اعتبارا من الصدمة التي تعرضوا لها جراء غضب الرأي العام ورفضه - التعاون - مع سُلطِ الحماية في تنظيم ذلك المؤتمر والإعداد له وإقامته، وعلى هذا الأساس، لم تزد تظاهرات واحتفالات وفعاليات المؤتمر عن ثلاثة أيام، ولعل هذا ما يؤكد على فشله⁽⁶⁾.

(1) - ANT, sér M, s/ sér M 5, car 11, dos 699, doc 71, (1929-1930).

(2) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 82.

(3) - عندما نقارن المنطلقات الفكرية للأمة التونسية بمثيلائها في المنطقة المغاربية ككل، نلاحظ أن البعد الديني لم يكن متصدرا للمطالب الوطنية، وإنما كان مضمنا في مطلب الدفاع عن الشخصية التونسية، ولذلك نستشف أن الأحزاب الوطنية كانت علمانية النزعة حتى وإن اختلفت رؤيتها للتراث الحضاري، زيادة على ذلك لم تكن لرجال الدين مشاركة مؤسسية في نضال التونسيين، على غرار ما حدث في الجزائر بالعودة إلى نضال ج ع م ج، إلى جانب مشاركة الصوفية في النضال لدى المغربيين والليبيين...، للتدقيق ينظر، نور الدين الدقي: تونس من الأيالة إلى الجمهورية..، المرجع السابق، ص 153 - 154.

(4) - الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص 240.

(5) - محمد الصادق عبد اللطيف: المرجع السابق، ص 11.

(6) - Henry TEISSIER et Autre, histoire des chrétiens d'Afrique du Nord, éd-Desché, Paris, 1991, p141.

وبالتالي، ثار التونسيون على تلك السياسة، اعتبارا من أنها سياسة تهدف إلى هدم كيان الأمة ومحاولة الوصول إلى ما يسمى بالانحلال الاجتماعي، وذلك عبر القضاء على وسائل المناعة والحصانة، وممارسة جميع السبل التي تساهم في اضمحلال المجتمع وذوبانه في- أمة- خارج إطار الأمة الجامعة المانعة المحصنة، وهي الأمة الإسلامية.⁽¹⁾

3-2- الاحتفالات الخمسينية 1931م الوجه الآخر لسياسة التعسف الفرنسي في تونس:

قبل الخوض في الانعكاسات الاجتماعية للاحتفالات الخمسينية ببسط الحماية الفرنسية على البلاد التونسية، تجدر بنا الإشارة إلى نقطة أساسية وهي أن السلطات الفرنسية قد أقامت معرضا استعماريًا في باريس في شهر ماي من العام 1930م يهدف إلى تمجيد عمل فرنسا الاستعماري، وذلك قصد إضفاء نوع من الشرعية على تلك الاعمال، زيادة على تلقين الفرنسيين مشاعر الإجلال للإمبراطورية، وبالمقابل فإن فرنسا بسياستها هذه أبعد ما تكون عن أدنى استعداد لاتخاذ إجراءات تحريرية في تونس ولو على المدى البعيد.⁽²⁾

وبالحديث عن الاحتفالات الخمسينية في البلاد التونسية، يمكن القول أنه ما كاد الجرح الذي أحدثه المؤتمر الأفخارستي بقرطاج لسنة 1930⁽³⁾م ليندمل حتى خرجت سُلطُ الحماية الفرنسية في البلاد التونسية بالاحتفالات الخمسينية المخلدة لمعاهدة باردو 1881م، ومنه إقرار الحماية على هذا البلد (= تونس) المنكوب، ومثلما هو الحال بالنسبة لاحتفالات فرنسا في الجزائر التي سبقتها تحضيرات مختلفة قصد الاستعداد لها، فإن السلوك نفسه انتهجته فرنسا في البلاد التونسية حيث خصصت مبلغ 300 مليون فرنك لتنظيم تلك الاحتفالات من الميزانية التونسية!، علماً أن التونسيين أنفسهم كانوا في أمس الحاجة إلى مثل هذا المبلغ.⁽⁴⁾

(1)- محي الدين القليبي: المصدر السابق، ص 6.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية.. المرجع السابق، ص 520.

(3)- مما أثار حفيظة الشعب التونسي وزاد من سخطه، هو الأعضاء المشاركون في المؤتمر، زيادة على أن- السلطات- المحلية ممثلة في أحمد باشا قد كان على علم بالمؤتمر ورخص له منذ 13 نوفمبر 1929م، للتدقيق والاستزادة ينظر:

ANT, sér E, car 500, dos 16, doc 3, (1929-1930).

(4)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية.. المرجع السابق، ص 519.

وفي السياق نفسه، فإن البلاد التونسية كانت تعيش ظروفًا اجتماعية قاهرة، فالجماعة فتكت بمناطق مختلفة من تونس وازداد الاحتقان الشعبي وانتشرت البطالة⁽¹⁾ ونزح السكان من الأرياف إلى المدن وعمَّ الاستياء كافة الفئات الاجتماعية⁽²⁾، وكل هذا في ظل استمرار إدارة الحماية على تأكيد التقدم المحقق في مختلف الميادين في البلاد التونسية، وبالتالي، بقاؤها ساكنة.⁽³⁾ وعليه، فإن ربيع 1931م كان أيام زهور وحبور - لمستوطني - البلاد التونسية من المستعمرين الذين كانوا يشربون نخب انتصاراتهم المحققة على حساب شعوب مغلوبة ومقهورة، زيادة على ذلك فقد رمت بها قرون التحلف والانحطاط في الحضيض، وزادها - المستعمر الجديد - إذلالا ومهانة وخضوعا لبلاد بيعت بأثمان زهيدة.⁽⁴⁾

(1) - نتساءل هنا عن موقع السلطات الفرنسية من القضية برمتها؟! عكس ما كانت عليه البلاد التونسية من حالة اللااستقرار والحسن الاجتماعي، فإن سلط الحماية الفرنسية قد انتهزت الفرصة بالموازاة مع تلك الاحتفالات للتحدث بإعجاب عن العمل الذي تقوم به فرنسا في البلاد التونسية، في ظل التأكيد على الروابط المتينة إلى أبد الدهر، والتعبير - بسداحة مغرورة - عن المستقبل المفعم بالأمال والذي يتصوره المستعمر، ذلك أن فرنسا التي هي دولة أوروبية من - الطراز الأول - قد ضمدت جراح الحرب وأقرت العزم على الحفاظ على - إمبراطوريتها - وحماتها من كل الأخطار التي تهددها من الداخل أو الخارج..، للاستزادة في هذه المسألة، ينظر أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 533.

(2) - عبّر علي التونسي - نائب بالجهة الشمالية بالحجرة الفلاحية الأهلية - في مقال له في جريدة النهضة 01 مارس 1931، عن الأوضاع المتردية في البلاد التونسية الناتجة عن سوء المحصول الذي تزامن مع الاحتفالات الخمسينية، (=يمكن القول أنه قد اجتمع على الشعب التونسي أمران أحلاهما مُرٌّ)، ومما جاء في المقال: "لم يُخفَ على المراجع العالية وكل من يدب على أديم المملكة التونسية شدة الجائحة التي أصابتنا في هذا العام الذي كنا نأمل من صائفته الفارطة على أحرار محصول من الزرع يجبر ما خسرنه في الأعوام قبله، خاب الظن إذًا بنا عند الحصاد، نُجمع سنبلًا لا شيء به، وحتى التبن لم نُجمع منه إلا القليل.."، للاستزادة والتعمق في هذا الصدد راجع، جريدة الشورى، ع 322، الأربعاء 06 ماي 1931م.

(3) - الحالة في تونس والعيد الخمسيني: جريدة الجامعة العربية، السنة الخامسة، ع 575، الجمعة 24 أبريل 1931، ص 36.

(4) - بالإضافة إلى ذلك، فإن حالة الشعب التونسي التي أقل ما يقال عنها أنها كانت كارثية للغاية من منطلق أن المستعمر قد سلب حتى الابتسام من وجوه أبناء البلاد التونسية، في حين يُطلب منه الاستعداد لاستقبال رئيس الجمهورية الفرنسية غاستون دوميرق - Gaston DOUMEGUE والاحتفاء به أيما احتفال! فكيف يكون ذلك والشعب يتخبط في الأمراض والأوبئة؟ وكيف يكون ذلك بعد أن انتزعت منه أرضه انتزاعًا وأصبح الفلاح التونسي يعيش في الشقاء والحرمان؟، راجع في هذا الصدد، محمد علي بلحولة: المصدر السابق، ص 36.

وبناء على هذا، طرح في هذا الصدد مجموعة من التساؤلات، من قبيل، ما العمل يا ترى وفرنسا تحتفل في كبرياء بخمسينية الحماية وسط المهرجانات والحفلات الصاخبة بينما يعيش الشعب التونسي ويتذوق مرارة الحزن والألم؟ وهل وجب على التونسيين السكوت على هذا الظلم المخل بالكرامة؟ أم أن الوقت قد حان لمجابهة فرنسا بقوة الحديد والنار وافتكاك الحقوق؟

وعلى هذا الأساس، قام التونسيون بالدعوة إلى إحباط تلك الاحتفالات، وبالتالي، تألفت جمعية سرية لهذه الغاية، علقت منشورات على الجدران للتفنير من ذلك الاحتفال والدعاية ولقّت الأنظار إلى الواجبات الوطنية، مما دفع بسُلط الحماية إلى بث العيون والأرصاد في كل مكان، الأمر الذي أسفر عن سجن العشرات وأحالت البعض على محكمة تونس الفرنسية.⁽¹⁾

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الجرأة التي أظهرها التونسيون رغم التبعات العدلية إضافة إلى الحملة الواسعة ضد النظام الاستعماري، كلها عوامل خلقت في نفوس الجماهير الشعبية عامة، حركة تضامن واسعة، تجلّت في إضراب التاسع جوان 1931م، من خلال إغلاق المحلات، وتجمع عدد كبير من التونسيين أمام قصر العدالة مساندة للشبان في إطار قضية "صوت التونسي".⁽²⁾

وفي ظل هذا الدفاع المستميت، فإن سلط الحماية الفرنسية قد وقفت بالمرصاد فسخرت القوات الأمنية لعمليات القمع، بالإضافة إلى إصدار الأوامر التعسفية القاضية بإبعاد كل من تُسوّل له نفسه القيام بعمل ترى فيه مُناهضةً لنظام الحماية أو سياسيتها، وبالتالي فإن مصيره التشتيت في البراري والصحاري والفجاج الخالية⁽³⁾، ولعل هجرة البعض منهم من الاضطهاد الفرنسي إلى الخارج استكمالا لمسيرة التحرير من هناك، دليل على إصرار التونسيين على مواجهة الفرنسيين، وعدم الخضوع لفرنسا واستعبادها للشعب التونسي.⁽⁴⁾

(1) - جريدة: الشورى، "العيد الخمسيني"، ع317، 25 مارس 1931م.

(2) - علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية.. المرجع السابق، ص 36.

(3) - محمد علي بلحولة: الجهاد التونسي في الشعر الشعبي (1855م-1955م مائة عام من تاريخ تونس)، ج1، سراس للنشر، تونس، 1978، ص 36.

(4) - عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة.. ج3، المرجع السابق، ص 329.

وبظن الاستعمار الفرنسي أن الزيارات السامية والمظاهرات وتلك التهاريج ستمكّنه من ذر ما بقي في جعبته من الرماد في أعين التونسيين فهو مخطئ في ذلك، ومن دون شك في أن تعنته في إبقاء الحكم المستبد ونكته للوعود فضحت أساليبه وغاياته، وبذلك أظهرت الأمة شعورها للحكم الاستبدادي وهي تترصد الساعة الحاسمة لتقول كلمتها الأخيرة.⁽¹⁾

4- هدم البنية الاجتماعية:

قبل الخوض في السياسة الفرنسية القاضية بنقل أعداد كبيرة من الفرنسيين بصفة خاصة والأوروبيين بصفة عامة إلى تونس، لا بد من الإشارة إلى نقطة أساسية تتمثل في تطور السكان التونسيين في الفترة ما بين 1919م إلى 1939م، وذلك من أجل مقارنة زيادة عدد التونسيين بتوافد وترحيل الأوروبيين إلى المنطقة⁽²⁾، وعليه فقد شهدت البلاد التونسية في سنوات ما بين الحربين نموا سكانيا كبيرا، ولعل الجدول الآتي يوضح لنا نسبة الزيادة السكانية أكثر⁽³⁾:

السنوات:	1918م - 1922م	1925م - 1929م	1935م - 1939م
نسبة الزيادة:	122	150	164

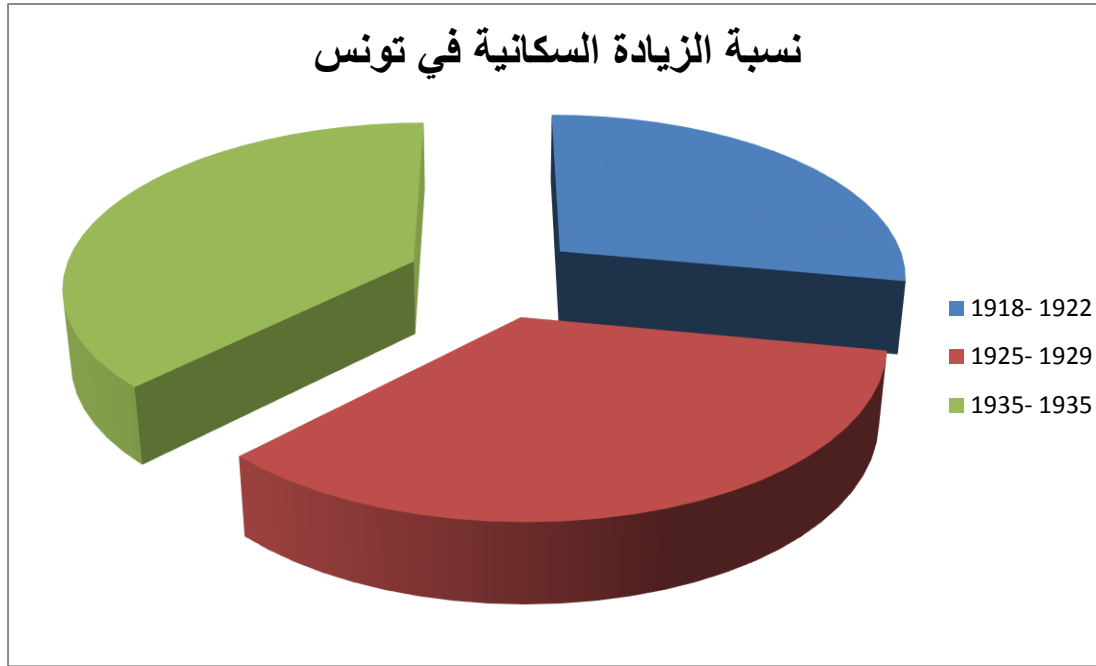
واعتمادا على الجدول، يمكن لنا ترجمة المعطيات من نسبة الزيادة تلك، إلى الدائرة النسبية التي

هي بين أيدينا للتوضيح أكثر:

(1) - الجامعة العربية: السنة الخامسة، ع 574، الخميس 03 أفريل 1931م.

(2) - بالموازاة مع ذلك فإن البلاد للتونسية قد شهدت نوعا من الهجرة الخارجية بحثا عن لقمة العيش، وإلى جانب الهجرة نجد أيضا النزوح الريفي، والذي يعتبر ظاهرة ترجع إلى ثلاثينات القرن 20، وهو يختلف عن الهجرات القديمة التقليدية لسكان الجنوب وإقليم طرابلس نحو الشمال، ولكن هذه الهجرة كانت توجه الوافدين نحو الأرياف والمدن الشمالية وتمس أعدادا محدودة، أما النزوح الريفي العصري ابتداء من 1930م فهو مرتبط بعوامل متشعبة من بينها استحواذ الكولون على أراضي التونسيين...، للاستزادة والتعمق هذا الصدد ينظر، خليفة الشاطر وآخرون: دراسات في المسائل السكانية في الجمهورية التونسية، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1985، ص 83.

(3) - محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 104.



فمن خلال الدائرة النسبية المعروضة أمامنا، يمكن لنا أن نستشف أن عدد السكان في البلاد التونسية بين الحربين، قد شهد ارتفاعا وذلك بالعودة إلى الارتفاع المسجل في الزيادة السكانية، ولعل هذه الزيادة كانت قد تزامنت مع تردي الأوضاع الاجتماعية، الأمر الذي أثر سلبا على التنمية في البلاد التونسية في ظل السيطرة الاستعمارية.

ثم إن النمو الديمغرافي الذي بلغ في البلاد التونسية بالنسبة للسكان المسلمين بين 1931م- 1936م- رغم الأزمة الاقتصادية- 178988 نسمة، قد زاد من تردي الأوضاع الاجتماعية⁽¹⁾، إذ يتعذر على المجتمع التونسي استيعاب كل هذه التراكمات الجديدة، مما ساهم في خلق بنية اجتماعية جديدة، عبر نزوح العديد اتجاه المدينة بحثا عن وظائف تسد رمق العيش.⁽²⁾

وفي السياق نفسه، فإن سُلطَ الحماية الفرنسية قد عملت في إطار- التوطين- على إقصاء التونسيين من الوظائف العامة، لتعويضهم بالموظفين من الفرنسيين، وأغدقت عليهم الوظائف المهمة

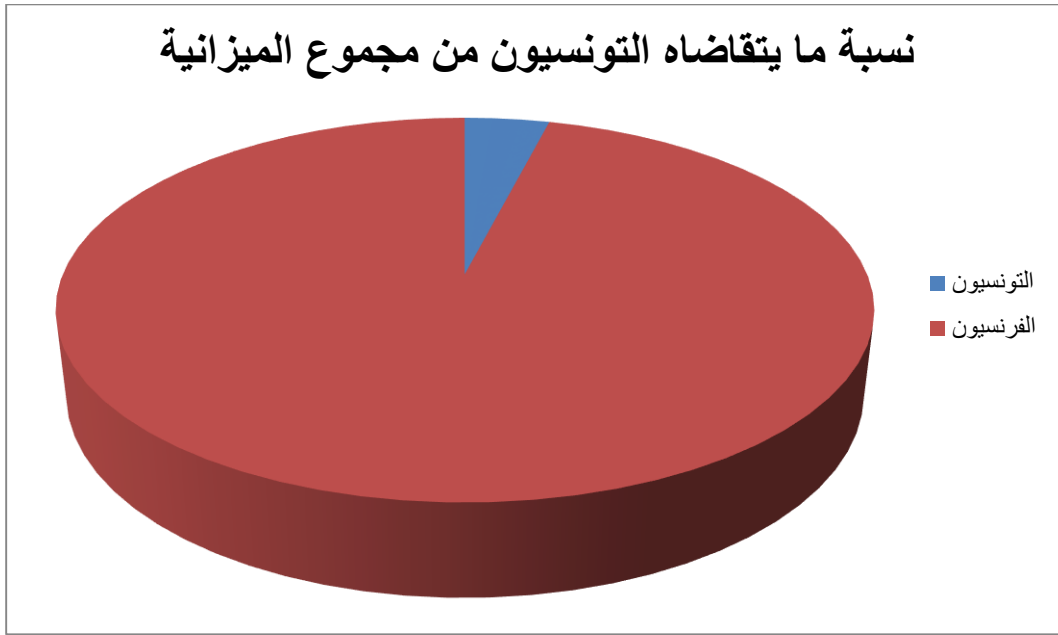
(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 104.

(2)- كثيرا ما يشعر التونسيون بالأزمة ويتحسسون آثارها ويمتصون مخلفاتها ويستعدون لأخرى، وهذا راجع إلى دورية هذه الأزمات وطبيعة نشاطهم القائم على الفلاحة في الأرياف والحرف في المدن، والتي يسيطر عليها الجمعيات الحرفية والأمناء، وهو أمر آخر ساهم في تطويق التونسيين..، للتدقيق ينظر الأزهر الصخراوي: الفكر الاقتصادي للحركة الوطنية التونسية (1881م- 1956م)، ميديا كوم للنشر، تونس، (د ت ن)، ص 46.

والمنح المتعددة، وتركت لبعض التونسيين وظائف محتشمة، كما أن ميزانية الموظفين لا مجال للمقارنة فيها، من خلال مقارنة ما خصص للتونسيين بما تم تخصيصه للفرنسيين.⁽¹⁾

وعليه، فإن نسبة ما يتقاضاه الفرنسيون يمثل 96% من مجموع ميزانية الحكومة كما هو مبين

في الدائرة النسبية التالية:



من خلال الرسم البياني، نستنتج أن الحظ الأوفر من مجموع ما حُصصَ لرواتب الموظفين من الميزانية كان من نصيب الفرنسيين، وهو ما يؤكد عدم المساواة في الأجور بين هؤلاء وأولئك، وهذا في ظل التساوي في ساعات العمل، ومن دون شك أن كل هذا يندرج ضمن سياسة الحماية الفرنسية القائمة على العنصرية واللامساواة.⁽²⁾

(1) - "مطالب تونس المجاهدة من مغتصبي حقها، نداء زعيم تونس إلى المسيو دلاديه"، جريدة فلسطين، ع1983961، السنة 22، الجمعة 27 جانفي 1939، ص 4.

(2) - مما نجده في هذا الصدد ما جاء في جريدة الدفاع: "...صدر قرار وزيري بتعيين الدكتور حجوج طبيبا للبلدية بالعاصمة، وفي يوم الجمعة الماضي باشر مهمته، ونحن نعلق على هذا التعيين بالتساؤل الآتي: هل حكومة فرنسا عدلت فكرتها وفكرت في إشراك التونسيين في إدارة بلادهم في الوظائف العليا بعد ما كانت وقفاً على الفرنسيين؟"، ولعل في هذا التساؤل شك في نية فرنسا في محاولة اجتثاث واستنزاف نخبة المجتمع، بالإضافة إلى أن ذلك التعيين لم يكن في سواد أعين التونسيين، بل هو مخطط ضمن استراتيجيات الحماية الفرنسية، للاستزادة والتعمق في هذا الصدد ينظر، جريدة الدفاع، ع205، السنة الخامسة، الخميس 20 ديسمبر 1934، ص 2.

4- السياسة الصحية الفرنسية في البلاد التونسية:

كما سبق وأن أشرنا للسياسة الفرنسية الصحية في الفصل الأول، حيث أمكننا القول أن الإدارة الاستعمارية قد استغلت التطبيب في خدمة أغراضها الاستعمارية، وذلك من خلال السياسة التي انتهجها في هذا الجانب، حيث كانت سلط الحماية الفرنسية بالدرجة الأولى، تعتبر نفسها ناقلاً للحضارة الغربية إلى الشعب التونسي بصفة خاصة ومستعمراتها الأخرى بصفة عامة. وفي هذا الصدد، فإن إدارة الحماية الفرنسية قد استعملت الطب كوسيلة من الوسائل التي تنشر بها الحضارة - حيث كانت ترى أن البلاد التونسية - في قمة الانحطاط والتخلف - فيما يخص الجانب الصحي (وهو ما يهمننا في هذا الصدد)، وبالتالي فقد استعملت التطبيب كوسيلة لنشر تلك الحضارة كما تدعي، ولكنها في الحقيقة استعملت هذه المهنة النبيلة فيما يخدم أغراضها الاستعمارية.⁽¹⁾ وعليه، فإن الإدارة الاستعمارية قد استعملت الطب كوسيلة فعالة، تُرغّب بها التونسيين في - الحضارة الغربية - كما أن الاكتشافات المختلفة في مجال الطب⁽²⁾ قد دفع بالغربيين إلى الغرور وبشرعية إنقاذ الشعوب - المتخلفة - التي تمثل الأوبئة والأمراض أحد أهم أسبابه.⁽³⁾

(1) - نتساءل هنا عن موقع الأطباء من القضية برمتها اعتباراً من الجانب الإنساني الذي يميز مهنة الطب؟ لعله من باب القول أن الأطباء الأوروبيون عامة قد - حاولوا تدارك الوضعية الصحية ولم ييخلوا بذلك - وأوضاعها المتعفنة بسبب النظام الجائر وما تبعه من أزمات وظروف سيئة لحقت بالبلاد والعباد جراء تفوق وتكبر فئة الكولون أصحاب الامتيازات على التونسيين، وبالتالي كانت شؤون الصحة في التنظيم الإداري الاستعماري عبارة عن مصلحة - لحفظ الصحة - حتى ارتقت إلى إدارة للصحة العامة، ضمت مراكز للعلاج لا تُف بالضرورة بالنسبة للتونسيين، بينما أنشأت مراكز أخرى خاصة بالكولون وإطارات وعمال شركات الاستغلال الاستعماري ولرعاية صحة الجاليات الأوربية دون غيرها، وعلى هذا الأساس لم يكن للأطباء يد في الاستعمار بقدر ما كان للإدارة ومنظري الاستعمار في ذلك... للتدقيق في هذا الصدد راجع، محمد علي بلحولة: الطبيب التونسي (رسالة ومواقف 1893م-1993م)، مطبعة Omega، تونس، 1995، ص 66.

(2) - إذا ما رجعنا إلى موقع أصحاب المهن الحرة من الأطباء والصيدالة أمام مسألة احتكار الممارسة الطبية الفرنسية لزمّام الأمور في إطار سياسة الحماية، فإننا سنقف عند وضع يمكننا الجزم من خلاله بانعدام مؤسسة استشفائية تونسية بحتة، وذلك اعتباراً من النقص الفادح في عدد الأطباء والصيدالة والمرضى التونسيين بالعودة إلى عددهم الذي كان قليلاً جداً...، للتعلم ينظر محمد علي بلحولة: المرجع نفسه، ص 186.

(3) - عبد الرحمن الوينيسي: السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية (1881م-1939م)، ج 2، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة 09 أفريل 1938، تونس، 2002 - 2003، ص 6.

فندهور الحالة الصحية العامة في تونس كان واضحا وملموسا في جميع الأوساط، ويعود ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات في مقدمتها سوء التغذية الناشئة عن الفقر المدقع الذي شمل جميع طبقات المجتمع التونسي جراء سياسة الحماية الفرنسية المتبعة⁽¹⁾، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد الإهمال وعدم قيام إدارة الحماية بالإسعاف اللازم، لذلك تم تخصيص الجنس الأوربي عامة والفرنسي خاصة، بالجانب الأوفر من الإعفاءات رغم قلتها.⁽²⁾

ويمكن القول أن سلط الحماية قد أولت اهتماما بالجانب الصحي في البلاد التونسية مع نهاية ح 1ع، ويعود السبب في ذلك إلى عدة اعتبارات منها، مخلفات تلك الحرب، زيادة على تفتن الفرنسيين إلى - فشل - مشاريعهم في المنطقة، كما نجد في السياق نفسه، ضغط العديدين من داخل البلاد وخارجها لإدخال إصلاحات، مما ساهم في تغيير نظرهم إلى السياسة الصحية في البلاد.⁽³⁾

(1) - لعل هذه السياسة القائمة على العنصرية امتدت حتى إلى الجوانب الإنسانية التي لا ينبغي أن توضع في قالب مثل الذي بين أيدينا (= التمييز)، ففي مقال لجريدة الدفاع بعنوان: "سياسة الاستعمار وأثرها في نفوس التونسيين" تتجلى تلك السياسة، ومما جاء فيه: "لقد مضى على الحماية الفرنسية أربعة وخمسون عاما، كانت سياسة البلاد تتحول فيها من غموض إلى وضوح ..، وكان القائمون على تنفيذ صك الحماية يختلفون شدة ولينا ومرونة..، ولعل سياسة الحماية واحدة في موضوعها كما كان واضحا من قبل، ولكن طرق تطبيقها وفهم مغزاها يختلف باختلاف الرجال وما اتفق لهم من الإحساسات نحو أبناء هذه البلاد، فهل هم يتصورون الاستعمار بالمعنى الحقيقي وبالمعنى الذي عناه العلم والفرن؟ أم أنه استعمار متسلط ومبيد - للأهالي -؟ ولذلك جرى عن سياسة الحماية تناقض في الأشكال والأوضاع، وإيثار الإحساس والشعور الملي على الحقائق الثابتة بما غيّر الوضعية، وصيّر الفرنسي في نظرهم هو المرشد، ومن هنا أصبح تسيير شؤون البلاد التونسية بيد الجماعات ذات المصالح والمطامح لينكمش التونسي على نفسه، ربما لحفظ ذاته والدّود عن كيانه، وأن وقف وقفة كلها احتراز وتبصر، مخافة أن يصبح أثرا بعد عين، ووقوفه وقفة الحيران أمام قوات وأنه مرغم على ذلك وغير راغب فيه، وبذلك تساوره أفكار كثيرة في أن عامة القوات تعمل ضده إذلالا ومعنى للتألب أو التحيز.."، للتعلم في هذه النقطة ينظر جريدة الدفاع: تونس الخضراء - سياسة الاستعمار وتأثيرها في نفوس التونسيين -، ع 205، السنة الخامسة، الخميس 20 ديسمبر 1934، ص 1 - 2.

(2) - يونس درمونة: تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، مطبعة الرسالة، (دون معلومات أخرى)، ص 96.

(3) - في هذا الصدد، يمكن التعرّيج على نقطة أساسية من خلال إيفاد الطبيب بيار دوفال - Pierre DUVAL (= من أشهر الأطباء الفرنسيين في الجراحة، يشتغل بحطة أستاذ في كلية الطب بباريس وطبيب بمستشفى لاريبوايسيار - Lariboisière) في أكتوبر 1919م من وزارة الخارجية الفرنسية لتقدم تقرير عن الأوضاع الصحية في تونس إثر ح 1ع، حيث أعرب في تقريره عن عدم وجود هيكل يشرف على تنظيم الخدمات الصحية وإن كانت هناك محاولات، فهي تفتقر إلى الانسجام والتكامل بسبب غياب إدارة للصحة!، وبذلك - استطاع دوفال من أن يضع إصبعه على النقيصة المسجلة في سياسة الحماية الفرنسية في المجال الصحي..، للتدقيق في المسألة راجع، عبد الرحمن الونيسي: المرجع السابق، ص 464 - 465.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سبب كثرة الوفيات في تونس راجع إلى إهمال سلطات الحماية لشؤون الصحة، وخاصة فيما تعلق بمقاومة الأمراض البوائية كالسل والزهري⁽¹⁾ ورعاية الطفولة إلى جانب عدم الاهتمام بالإسعاف العام⁽²⁾، والجدول الآتي يوضح لنا نسبة انتشار الأمراض - فيما يخص فترة ما بين الحربين - في الأوساط التونسية وحالات الوفاة الناتجة عن ذلك⁽³⁾:

السل:	تسجيل 400 حالة سنة 1926م بنسبة زيادة 4.12 % ليرفع إلى 2800 حالة سنة 1934م.
حمى المستنقعات:	سُجلت 800 حالة سنة 1921م ليعرف المرض انتشارا بشكل وبائي بعد 1923م (وعلى إثر ذلك تم تسجيل 8 وفيات سنة 1933م).
الزهري:	تفشي المرض في أوساط - الأهالي - بنسبة 80 % خاصة لدى المومسات والعاهرات.
الرمد الحبيبي:	تم تسجيل نسبة إصابة 90 % لدى التونسيين، في مدينة قفصة وحدها، 91 % لدى اليهود و26 % عند الأوربيين، ويعتبر أغلب المرضى من فئة الأطفال.

وفي سياق الحديث عن سياسة سلط الحماية، نقف عند نقطة أساسية وهي أن عهود حكم الإطلاق ثم الاستعمار قد عطلت تحقيق قفزة في مجال الصحة⁽⁴⁾ العامة بالخصوص⁽⁵⁾، فعلى طول

(1) - أمام هذا الموقف، نجد أن السلطات الفرنسية قد قامت ببعض الإجراءات فيما يتعلق بهذه الأمراض والأوبئة، فمن المؤكد أنها قامت بإجراءات التحذير من انتشار الكوليرا وخاصة بعد الكارثة الصحية التي عرفتها البلاد بعد 1917م بعد انتقال الوباء من دول جنوب شرق آسيا، ومما نجد في هذا الصدد أنه تم عقد مؤتمر سُمِّي بمؤتمر شمال إفريقيا، وقد تم التطرق فيه إلى محاولة - حفظ الصحة العامة - ليس فقط في البلاد التونسية، وإنما في جميع أقطار المغرب العربي، ينظر:

ANT, sér E, car 19, dos 28/1, doc 55, (1927- 1928).

(2) - الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 65.

(3) - تم رسم الجدول اعتمادا على إحصائيات موجودة في أطروحة عبد الرحمن الويسي: المرجع السابق، ص 703 وما بعدها.

(4) - لا يمكننا نفي الدور الذي لعبه الأطباء التونسيين في مجال إنعاش الحياة الصحية في تونس وخاصة بعد نهاية ح 2، نذكر منهم بالخصوص ذوو التكوين الأوربي، ومن هذا المنطلق، هناك مجموعة كبيرة من الأطباء ساهمت في خدمة بلدها في الميدان الصحي نذكر منهم على سبيل المثال الدكتورة توحيدة ابن الشيخ، الدكتور الحبيب تامر، صالح عزيز، إلى جانب الكثيرين...

(5) - أثناء الاحتفالات الخمسينية سنة 1931م، أصدرت مجلة تونس الطبية عددا خاصا يتضمن العديد من المقالات، حول إنجازات فرنسا الطبية في البلاد التونسية، ومن بين المقالات التي تضمنتها المجلة مقالا للمدير العام للداخلية الذي كان يشرف على مكتب الإسعاف العام والوقاية ومما جاء فيه: "إن فرنسا ومنذ أن بسطت حمايتها على تونس واجهت مهمة عظيمة كان عليها إنجازها، فقد أخذت على عاتقها هدفا ساميا وهو أن تنقل إلى محبيها نعم الحضارة الغربية، وأن تفتح البلاد على التطور المادي والأخلاقي، وأن تستميل القلوب بالعطف والرفق والعناية، ومن أكثر الميادين أهمية وإلحاحا نجد منازع الإسعاف الطبي والوقاية حيث كان كل شيء يقتضي الانجاز.."، للتعمق والتدقيق راجع عبد الرحمن الويسي: المرجع نفسه، ص 5.

فترة الحماية، كانت الحصيلة في مجال الصحة هزيلة جدا⁽¹⁾، ولعل ما تم توفيره من رعاية صحية كان موجها إلى فئة محدودة من الأوربيين⁽²⁾ وما خصص - للأهالي - فهو لخدمة أغراض الاستعمار.⁽³⁾ وأمام هذا الوضع، نتساءل هنا عن موقف سلط الحماية الفرنسية تجاه الأمراض والأوبئة المنتشرة في البلاد؟! وما الذي قدمته للبلاد التونسية باعتبارها (= فرنسا) حامية لها (= لتونس)؟ ومما نجده في هذا الصدد أن الإدارة الفرنسية لم تعط القضية أية اهتمام!، اعتبارا من أن الأمراض والأوبئة كانت متفشية في أوساط التونسيين⁽⁴⁾، ولكن، ما فتئت هذه الأخيرة تمس مراكز الأوربيين والكولون حتى باشرت باتخاذ الإجراءات اللازمة.⁽⁵⁾

- (1) - لعل قلة العناية بصحة التونسيين في ظل سياسة التفجير والتجهيل وإهمال ضروريات الحياة ..، قد عرّض هؤلاء إلى الأوبئة والأمراض التي فتكت بالكثير منهم...، ينظر، محمد علي بلحولة: الطبيب التونسي، المرجع السابق، ص 191.
- (2) - في مراسلة من المدير العام للصحة بتونس إلى المدير العام للخارجية الصادرة في 09 فيفري 1924م، والتي لم يعرج من خلالها على الأوضاع الصحية المزرية التي تشهدها تونس وإهمال تام للخدمات الصحية من طرف الدولة الحامية التي يتوجب عليها توفير كل ما يؤدي إلى تطوير الصحة العمومية، إلا أن مدير الصحة اكتفى بتقديم حوصلة عامة عن مشاركته في المؤتمر الدولي حول الصحة الذي تم عقده في الرباط، زيادة على ذكر بعض الأوبئة والأمراض التي تعاني منها البلاد التونسية على غرار الزهري والطاعون...، ينظر في هذا الصدد: (09 février 1924)، ANT, sér E, car 19, dos 28/2, doc 31.
- ومما تجدر الإشارة إليه أنه تم عقد العديد من الملتقيات والمؤتمرات المحلية - على مستوى التراب التونسي - والدولية لدراسة أوضاع الصحة العامة في بلدان شمال إفريقيا بوجه عام، حيث نجد مؤتمر الجزائر في 1927م، والمؤتمر الدولي الخامس في الرباط سنة 1928م، وغيرها من المؤتمرات، ينظر: (1927- 1928)، ANT, sér E, car 19, dos 28/2, doc 67/ 73.
- (3) - مارس الفرنسيون التمييز حتى في التطبيب، فمن المؤكد أن المرضى التونسيين قد كان محروما عليهم دخول المستشفيات الأوربية - الموجهة للأوربيين دون غيرهم - واقتصر الأمر على المستشفى الصادقي فقط، كما أنها كانت تحترق الأطباء التونسيين من ممارسة العمل الطبي في المستشفيات وحضور الملتقيات والندوات...، راجع محمد علي بلحولة: المرجع نفسه، ص 65.
- (4) - نتساءل عن موقع الأطباء هنا؟ في الحقيقة أن الأطباء التونسيين كان عددهم قليل جدا، وفي ظل ذلك كان هؤلاء يعيشون في عزلة عن المجتمع إلا ما يخص عياداتهم ومرضاهم في دائرة ضيقة، ولم يخدموا التونسيين بالمساهمات الصحية والتحرير والإرشادات الطبية وما يجرون وراءه هو النيابة فقط!، في حين كان أطباء الشرق يقومون بماته الأعمال كلها ويسارعون فيها!، فعلا إنها حقيقة مرة...، للتعلم ينظر م ت و، قسم الحركة الوطنية، أ-2-3، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 21 أبريل 1934م.
- (5) - اقتصرت سلط الحماية الفرنسية هنا على توفير التحاليل وبعض اللقاحات والتي كانت على عاتق ميزانية البلدية! إلى جانب إرسال بعثات طبية من فرنسا إلى البلاد التونسية، ومما يلاحظ على السياسة الصحية لفرنسا في البلاد التونسية أنها أسهبت في ذكر ما قامت به - والذي ظل حبرا على ورق! -، هذا وقد أرجعت سلط الحماية انتشار تلك الأوبئة والأمراض إلى جهل التونسيين، وأمام الانتشار الفادح لتلك الأمراض والأوبئة ورغم تحذيرات الأطباء بتفاقم الوضع وتدهور الحالة الصحية، فإن إدارة الحماية تلك اكتفت بالدعوة إلى إلقاء الخطب والمحاضرات وحضور الندوات والمؤتمرات.

ومما لا شك فيه أن سلط الحماية التي رأت بأن الطب وسيلة لتمير مشايخ الاستعمار وجذب التونسيين، وبتقصيرها وسوء تقدير الوضع الصحي التونسي أدى إلى عكس ما كانت تصبوا إليه، حيث أن التمييز الذي حصل في مجال التطبيب، أنتج نوعا من الوعي بتناقضات الاحتلال.⁽¹⁾

5- الآفات الاجتماعية محاولة في تجريد القيم:

تطرقنا إليها في الجانب الاجتماعي في الجزائر في إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية بين الحربين وتأثيراتها الاجتماعية، فإننا سنقف في هذا الصدد على بعض النماذج والتي عملت سلط الحماية على إذكائها في تونس قصد هدم القيم وإفساد الأخلاق ونشر الرذيلة والجريمة.

فالجريمة تمثل ظاهرة اجتماعية⁽²⁾، وهي في كل الأحوال مخالفة للقواعد الاجتماعية والقانون الجنائي، إذ تشكل خروجاً عن إجماع المجتمع، غير أن الكثير من القوانين التي سنتها الإدارة الاستعمارية يتم إسقاطها على مجتمع المستعمرات، وهي بذلك لا تتماشى ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عادة، مما يولد الكثير من المشاكل والمآسي.

ومما نجده في باب الآفات الاجتماعية التي دفعت سلط الحماية الفرنسية إلى ظهورها وتفشيها ظاهرة التسول التي تعتبر ظاهرة دخيلة على المجتمع التونسي، اعتبارا من أن هؤلاء المتسولين قد نشطوا في شكل عصابات اقتسمت الأحياء والأسواق والأماكن العمومية فيما بينها- للتسول-، والجدول التالي يوضح لنا ارتفاع نسبة المتسولين الموقوفين في البلاد التونسية⁽³⁾:

السنة:	1934	1935	1936	1937	1938
المتسولون:	4693	3159	4631	4688	4239

(1)- عبد الرحمن الويسي: المرجع السابق، ص 741.

(2)- مما تجدر الإشارة إليه أن أغلب الجرائم التي ارتكبتها التونسيون خلال الفترة الاستعمارية بصفة عامة هي جرائم من النوع- البسيط-، وقد كانت تلك الجرائم نابعة عن شعور- المخالف- بالاضطهاد والاستغلال الذي كان يتعرض إليه الفرد والمجتمع نتيجة التحولات الاقتصادية والسلوكية التي تتولد عن الحالة الاستعمارية.. ينظر عبد اللطيف الحناشي: السجن وظروف المساجين التونسيين الصحية بين 1920م-1929م، مجلة روافد، ع 13، 2018، ص ص 174 - 175.

(3)- الهادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي (1881م- 1956م)، دار علي الحامي للنشر، تونس، ط2، 2001، ص 146.

ولعل فترة ما بين الحربين قد شهدت ارتفاعا كبيرا في نسبة الموقوفين من المتسولين والمتشردين، وذلك اعتبارا من الأوضاع التي مرت بها البلاد، وإلى جانب ظاهرة التسول فإننا نجد كذلك السرقة واللصوصية⁽¹⁾ حيث كان هؤلاء المنحرفون واللصوص ينشطون في البلاد التونسية جماعات أو فرادى⁽²⁾، ويتكلم بعضهم لغة خاصة بهم هي- القجمي- ويلتزم البعض منهم بميثاق شرفٍ إلتزاما مثيرا للإعجاب، حيث يلتزمون بعدم الاعتداء على النساء والأطفال والإشفاق على الفقراء... .
ومما يسجل في هذا الباب في البلاد التونسية⁽³⁾ في فترة ما بين الحربين، أن الظاهرة قد عرفت انتشارا واسعا وخاصة تزامنها مع الأوضاع التي عرفتتها البلاد التونسية بالاستناد إلى الأزمة العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم وما ترتب عنها، ولذلك يمكن القول أن سلط الحماية الفرنسية قد دفعت بالتونسيين بطريقة أو بأخرى إلى مثل هذه الآفات اعتبارا من سياسة التفجير المتبعة.⁽⁴⁾

(1)- في مسألة السرقة، يمكن القول أن البعض من التونسيين الذين لجؤوا إلى السرقة في بعض الأحيان، قد كان الدافع هو سد رمق العيش أو تحقيقا للمتطلبات والاحتياجات المنزلية، فمن بين الوثائق التي وجدناها، أن أحد التونسيين قد لجأ إلى السرقة بدافع الفقر وأن اللص الذي تم إيقافه كان تحت كفالته والدته التي تعاني المرض وأنه في حاجة ماسة لتأمين الدواء لها ومختلف الحاجيات، ينظر في هذه النقطة: ANT, sér 04, car 25, dos 1/5, doc 10, (1926- 1934)

ومما نجد أيضا في مسألة التلصص والسرقة، بعض الشكايات من طرف بعض التونسيين إلى العمدة، حيث تعرض هؤلاء إلى اعتداءات وسرقة أغراضهم في المكان المسمى- الكاف- حيث طالب هؤلاء باسترجاع أغراضهم من جهة، إلى جانب توفير الأمن من جهة أخرى، ينظر في هذا الصدد: ANT, sér A, car 57, dos1, doc S1, (1924- 1935)

(2)- مما تجدر الإشارة إليه هنا أنه وبالعودة إلى بعض الوثائق الأرشيفية، نجد مجموعة من المراسلات بين المقيم العام الفرنسي في البلاد التونسية والمراقب المدني في منطقة الكاف التونسية- مثلا- والتي تتضمن- المراسلات- تعبيرا عن انتشار ظاهرة السرقة بصفة لافتة للانتباه، وخاصة في الجهة المسماة "سارس- Sers"، حيث راسل المراقب المدني المقيم العام من أجل الدعوة إلى التنسيق بينه وبين المحافظ الحكومي في الكاف- le commissaire du gouvernement du Kef للتصدي للظاهرة، (ولعل كل هذه الإجراءات التي تقف في وجه هذه الآفة هي للكبح من الظاهرة التي طالت ممتلكات الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة، أي أن الإجراءات المتخذة ليست تحقيقا للأمن، وإنما هي مبادرة للحفاظ على ممتلكات الأوروبيين)، ينظر:

ANT, sér A, car 57, dos1, doc 137, (1924- 1935).

(3)- نرجع هنا على إحدى الدعاوي القضائية التي تخص جريمة السرقة، حيث أن أحد المدعين تراجع عن دعوته ضد أحد المعتدين على البيت اعتبارا من أن الجريمة لم تكن بصدد السرقة، ولكن من أجل تصفية بعض الحسابات العالقة بين المدعي والمدعى عليه، نظر: أ و ت: رصيد العدلية التونسية، العدلية 1، ح7، مل 58، و7، بتاريخ 1921م- 1946م.

(4)- الهادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص 147.

إلى جانب السرقة واللصوصية فإنه يتوجب علينا الوقوف عند إحدى الآفات الاجتماعية التي ألحقت بالمجتمع التونسي أضرارا كبيرة من خلال الآثار المترتبة عنها، ألا وهي ممارسة الدعارة، التي تعتبر ظاهرة قديمة في تاريخ تونس، ومما يسجل في الدعارة في البلاد التونسية برعاية إدارة الحماية أن هذه الأخيرة قد جعلت منها مهنة⁽¹⁾، حيث وضعت قوانين خاصة لتنظيمها.⁽²⁾

ومن دون شك أن نشاط الدعارة قد عرف تزايدا في فترة ما بين الحربين، وخاصة في سنوات احتداد الأزمة الاقتصادية، مما جعل ظاهرة تعاطي البغاء بارزة لدرجة الإعلان⁽³⁾ اعتبارا من غزو العاهرات والمومسات للشارع التونسي⁽⁴⁾، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد المواخير ودور الدعارة العلنية حيث سُجل في تونس العاصمة لوحدها 07 بيوت دعارة علنية سنة 1936م.⁽⁵⁾

- (1) - مما تجدر الإشارة إليه أن البلاد التونسية ووفقا للتشريع الفرنسي فيما يخص تقنين مهنة الدعارة، قد أصبحت الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك قانونا ينظم مهنة الدعارة والبغاء العلني، وبالتالي جعلها مهنة لها قوانينها ووجود أمكنة خاصة لممارستها وتجار يقومون بتسييرها، يطلق عليهم تسمية تجار الرقيق الأبيض - *traites de blanches* ونسوة تحترفنها وتملكن رخصاً لممارستها، ينظر سنية الريجاني: التاريخ الاجتماعي لتونس العاصمة في فترة ما بين الحربين من خلال جريدتي الزمان والشباب لمحمود بريم التونسي، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة 09 أبريل 1938، تونس، 2013-2014، ص 66.
- (2) - في إطار سياسة الحماية الفرنسية الرامية إلى هدم البنية الاجتماعية التونسية عبر القضاء على مقومات المجتمع من أخلاق وفضائل، فإنها جعلت من الدعارة مهنة ووضعت لها قوانين تنظمها، ولعل البنود التالية توضح لنا الأمر أكثر: *الدعارة مهنة تمارس في محل خاص* على العاهرات تسجيل أسمائهن في دفتر خاص موجود في ذمتهن في دار البلدية *خضوع العاهرات إلى الفحص الطبي كل أسبوع* تكون مواقع المواخير بعيدة عن المدارس وأماكن العبادة والثكنات العسكرية..، راجع في هذا الصدد الهادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص 148.
- (3) - نجد في هذا الصدد شكايات بعض التونسيين الذين ضاقوا ذرعا بالسلوكات اللامسؤولة لبعض العاهرات اللاتي لم يكن لهن شيء من الحياء في ممارسة - نشاطهن - العلني، وذلك اعتبارا من سياسة الحماية الفرنسية الرامية إلى تشجيع ذلك النشاط، ينظر: أوت: رصيد العدلية التونسية، العدلية 1، ح 10، مل 58، و2، بتاريخ 1921م-1946م، (جهة ماطر).
- (4) - ضمت قائمة العاهرات والمومسات التي امتهن الدعارة في البلاد التونسية في الفترة الاستعمارية وبالخصوص فترة ما بين الحربين نساءً من كل الملل والنحل والجنسيات، وقد تم تسجيل سنة 1936م 366 مومسا وعاهرة من بينهن 151 امرأة أوروبية، إضافة إلى 215 امرأة تونسية منهن 23 مسلمة و12 يهودية، موزعة على قرابة 300 دار للبعاء، كما تجدر الإشارة في سياق الحديث عن دور البغاء والدعارة، إلى إحصاء دار للبعاء الذكوري (ضمت 13 شابا يهوديا وفرنسيا واحدا وإيطاليا واحدا) في حارة اليهود سنة 1937م..، للتدقيق في هذه النقطة، ينظر سنية الريجاني: المرجع نفسه، ص 65-66.
- (5) - نتساءل عن موقع سُلط الدولة الحمية من القضية؟ فأمام التفشي الفظيع للظاهرة وما نتج عنها، كله دفع بالسلطة للعمل على القضاء عليها، حيث قامت إدارة المحافظة بتونس بتجنيد رجال الضبطية لمطاردة من اتخذ من البغاء السري مهنة لهن.

وأمام هذا الوضع المأساوي، فإن سلط الحماية الفرنسية قد هدفت إلى تجريد التونسيين من أخلاقهم⁽¹⁾ بالقضاء عليها والمساهمة في إفسادها من جهة، ومن جهة أخرى، هدفت إلى القضاء على التوازن الاجتماعي، في ظل وَضْعٍ انتقلت فيه المرأة من مدرسة لتربية النشء وإعداد الأجيال، إلى بضاعة مروجة لها بائعها ولها شاربها، ولعل كل هذا، ساهم في إجهاض الفضيلة ونشر الرذيلة.⁽²⁾

إلى جانب آفة الزنا والبغاء، فإننا نقف عند آفة أخرى لا تقل خطورة عن الأولى، وهي آفة الخمر⁽³⁾ والتي أثار استياء لدى العديد من الشخصيات الدينية والسياسية بالمجتمع التونسي، اعتبارا من الانتشار المنقطع النظير خاصة بعد أزمة الثلاثينات، من منطلق تحول زراعة الحبوب إلى غراسة الكروم لإنتاج الخمر، والتي أدّرت ربحا كبيرا على منتجي هذه المادة.⁽⁴⁾

وبالتالي، فإن انتشار زراعة الكروم قد ساهم بدرجة كبيرة في انتشار آفة الخمر، والتي ترجع إلى سياسة الحماية الفرنسية، جراء التحول الحاصل في ميدان الزراعة من زراعة معاشية إلى زراعة ربحية⁽⁵⁾،

(1) - في هذا السياق، نجد مقالا مستفيضا تم التعبير فيه عن ضلوع الفرنسيين في آفة الدعارة، والمقال مجلة مكارم الأخلاق (=) صدرت المجلة في صفاقس وكان صاحب امتيازها السيد علي قدور، وقد صدر العدد الأول منها في أكتوبر 1936م) في مقال لها ومما جاء فيه: " هجمت علينا ما تسمى بالمدينة الحديثة بخيلها ورجالها، وألّف كتابها الروايات والقصص الخيالية والغرامية وحبذوا عندهم ما يسمى بالحرية الإباحية..، ولما جعلوا للزنا نُظْمًا، يَحْمُونُهُ تحت نظر القانون وأعوان يقومون بتطبيق تلك القوانين، وفتحوا باباً لجيشٍ عرمرمٍ من العاهرات تحت حراسة أعوان حاسبين"، للتدقيق راجع، الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص 200، نقلا عن جريدة مكارم الأخلاق، السنة 1، ع 4، 1936م.

(2) - الطاهر الحداد: امراتنا في الشريعة والمجتمع، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 5، 1989، ص 178 - 179.

(3) - نذكر هنا جميع أنواع الخمر بما فيها الكحول أو روح الخمر والبيرة والكانياك...، وبغض النظر عن حكمها الشرعي وتأثيراتها على الجسم، فإنها قد أثرت على المجتمع (= نخص بالذكر هنا المجتمع التونسي محل الدراسة) باعتبارها أم الخبائث، الأمر الذي ساهم في انتشار رذائل أخرى ساهمت في فساد المجتمع وذهاب القيم فيه، وما يعيننا هنا هو أن سلط الحماية الفرنسية، قد كان لها الدور الفعال في انتشار هذه الآفة، من خلال استبدال مئات الهكتارات من زراعة الحبوب بالكروم الموجهة لصناعة الخمر، ينظر في هذا الصدد، حسن الراجحي المناب: إجمال القول في مضار الكحول، المطبعة العمومية، تونس، (د ت ن)، ص 10.

(4) - Hamid GHAZI, l'alcoolisme en Tunisie dans le contexte colonial, rev-rawafid, n° 21, 2016, p 91.

(5) - يرجع السبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة التي أصابت غراسة الكروم في الميتروبول - مرض الفلوكسيريا - Phylloxéra، كما أن الكولون والمصنعين والتجار وأرباب العمل قد استصاغوا هذه الزراعة الموجهة لصناعة الخمر اعتبارا من العائدات المالية الجيدة والمرجحة لها... ينظر في هذا الصدد: Hamid GHAZI, Ibid, p 92

ومما تجدر الإشارة إليه أنه وبحلول 1925م وصل إنتاج الخمر إلى 500000 هكتولتر، كما أن التونسيين كانوا يصنعون شرابهم الكحولي بأنفسهم من النخيل والتين بعيدا عن الرقابة.

وفي سياق الحديث عن آفة الخمر التي غزت البلاد التونسية خاصة مع مطلع الثلاثينات من القرن 20م، فإن سلط الحماية الفرنسية، قد قامت بمنح رخص خاصة لفتح المخامر والحانات ومقاهي الكازينوهات والتي منحت للأوروبيين دون غيرهم، ولعل الهدف من وراء منح تلك الرخص، هو إفساد المجتمع التونسي، والقضاء على قيمه وأخلاقه، تماشيا مع المشروع الاستعماري.⁽¹⁾

وبالحديث عن الخمر والمسكرات، لا بد من الوقوف عند آفة المخدرات والحشيش والتدخين والكوكايين، والتي لا تقل ضرراً عن آفة الخمر، بحكم التشابه الكبير في مضارها وتأثيراتها على المجتمع التونسي الذي تفشت فيه هذه الآفات الخطيرة التي عملت على تقويض أركانه وهدفت إلى تجريد التونسيين من أخلاقهم، ومما نجده، التدخين أو ما اصطلح على تسميته حشيشة الدخان، وإن كان استعمالها أقل خطراً، إلى جانب حشيشة التكروري التي تعتبر من الحشائش المسكرة.⁽²⁾

فبعد ح 1ع، عاد التونسيون إلى الانشغال بعادات جديدة، وهي في الحقيقة عادات وآفات تعتبر امتدادا لفترة ما قبل الحرب، من خلال استعمال الكوكايين والحشيشة والبنج والأفيون..، فإلى جانب كونها عادات دخيلة⁽³⁾ على مجتمع مسلم وبغض النظر عن حكمها الشرعي، فقد ساهمت

(1) - Hamid GHAZI, Op- Cit, pp 92- 93.

(2) - "الفتاوى والأحكام": المجلة الزيتونية، مج 1، ج 10، جوان 1937م، ص ص 509 - 510.

(3) - يمكن الإشارة إلى بعض العادات الدخيلة هنا مثل تأثر التونسيين باللباس الفرنسي، وإن كان هذا الأمر يمس الجانب الثقافي فإن تأثيراته على المجتمع كانت كبيرة، فالتونسيين لم يكونوا يعرفون من اللباس غير اللباس العربي، ومما لا شك فيه أن اللباس الأوربي قد بدأ في الانتشار بين أغلب الحواضر التونسية بصورة واسعة في عهد الحماية الفرنسية، من منطلق ناموس اقتداء الغالب بالمغلوب، ولعل كل ذلك كان يصب في هدم البنية الاجتماعية، وكمثال عن ذلك، نجد أن الفرنسيين قد أدخلوا عادات جديدة على المجتمع التونسي من خلال اللباس، حيث تأثر التونسيون باللباس الفرنسي بين الخاصة والكافة، سواء لدى أصحاب الحيشيات والوظائف أو غيرهم، ولعل لبس الشباب التونسي للشاشية المجيدي- البرنيطة- بدل الشاشية التونسية هو نموذج بسيط عن ذلك، وقد نجم ذلك عن تماون أهل الشرع والنفوذ في البلاد التونسية بنواميس الشرع الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى التحرر وظهور المسلم بمظهر يتنافى مع مقررات الشرع- حسب الفتوى الموجودة في المجلة الزيتونية-، للتعمق ينظر كلا من الفتاوى والأحكام:

المجلة الزيتونية، مج 1، ج 1، سبتمبر 1936م، وكذلك محمد بن الخوجة: المصدر السابق، ص ص 278 - 279.

الإدارة الفرنسية في انتشار هذه الآفات وزرعها في المجتمع وهو الأمر الذي أرادت سياسة الحماية الفرنسية.⁽¹⁾

وإزاء سياسة الحماية الفرنسية في نشر هذه الآفات الخبيثة في أوساط المجتمع التونسي، فإن البعض من التونسيين الغيورين على بلدهم، قد خاضوا معركة ضد هذه السياسة التي هدفت إلى إخراج الشعب التونسي من محتواه العربي والإسلامي، ومن طابعه المحافظ إلى محاولة خلق كينونة لا تتلاءم مع طبيعة ذلك المجتمع الذي كان إلى حد قريبٍ قِدوةً عبر جوامعه ومعاهده الدينية.

وعلى هذا الأساس، شهدت تونس تجربة ظهور حركة إصلاحية كانت متقدمة في بعض جوانبها على مثيلاتها في مصر وتركيا، ولم يقلل فشل هذه المحاولات من جاذبيتها بالنسبة للبرجوازية المستنيرة التي كانت تميل إلى التطلع إلى الشرق بدلا من الغرب في بحثها عن نماذج تُحتذى، واختفى الحنين إلى الفترة العثمانية ليحل محله الأمل في المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسن، وبدأت الحركة القومية تتحدث بلهجة جديدة، وهو ما أدى إلى طرح القضية على الرأي العام في فرنسا نفسها، وخاصة على القطاع الاشتراكي من المجتمع الفرنسي.⁽²⁾

6- سياسة التفجير والبؤس الأهلي:

لم تكن الأخلاق والمستوى الفكري الذي تردى لدى الشعب التونسي جراء سياسة وممارسات الحماية الفرنسية، هما كل أسباب انحلال العقد الاجتماعي، بل كان هناك متسع لمعاول أخرى ساهمت هي الأخرى في هدم كيان- الأمة- التونسية، من خلال مشاهد البؤس والحرمان، التي أقرتها سياسة الفرنسيين القاضية بذلك، وما دفعت به تلك السياسة، وما ترتب عنها من نتائج وخيمة على المجتمع⁽³⁾

(1)- الطاهر المناعي: المرجع السابق، ص ص 201 - 202.

(2)- ألبير آدو بواهن وآخرون: تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880م- 1935م)، مج 7، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990، ص 612.

(3)- الطاهر الحداد: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار صامد للنشر، تونس، ط1، 2015، ص 155.

وبالموازاة مع ذلك، وفي السياق نفسه فإن الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد قامت باتباع سياسة خرقاء⁽¹⁾ لتطلق يدها على جميع الممتلكات التونسية، وبالتالي يمكن القول أنها امتصت منابع الحياة من شرايينها، فأطلقت أيادي الطغمة من أعوانها سلبا ونحبا وهدما لأركان الذاتية، ليجعلوا من الأمة التونسية شعبا فقيرا ذليلا لا حول ولا قوة له يدفع بها يد الاستعمار والاحتلال.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس، عَمَّت مظاهر البؤس والقهر الاجتماعي والإقصاء ودبَّت في أوساط المجتمع التونسي، والتي نتجت عن سياسة الفرنسيين، التي فضحتنا الصحافة، وكشفت عن آلام أولئك- البائسين-، ولكن بعد أن اكتسحت المجاعة ما يربوا عن نصف مليون نسمة من السكان، ولم تُعز سلط الحماية التفافا وأهمية إلى ذلك الأمر، مادام بين- الأهالي-، ولو تجاوز الأمر إلى أحد الاستعماريين، لبطشت بطشة كبرى وأخذت الصحيح بالسقيم.⁽³⁾

ولعل سياسة تضخيم الميزان والخروج به عن طوق البلاد من حيث الدفع، هي سياسة قامت على مساعدة المجلس الكبير للحكومة في تلك الزيادات الفادحة التي ألقت بالأمة في مخالب المجاعة تلك هي علة العلل والسبب الرئيسي في شقاء التونسيين، وبالتالي، تمخض عن ذلك ظهور طبقتين طبقة ثرية مترفة، وطبقة بائسة إلى حد فقدان.⁽⁴⁾

وللتوضيح أكثر نبين في الجدول الآتي⁽⁵⁾، عينة من طغافة الأجر وضعفه بالمقارنة مع احتياجات السكان⁽⁶⁾:

(1)- اتضح معالم هذه السياسة بشكل كبير بُعيد ح 1ع، انطلاقا من تجنيد أغلب المزارعين في تلك الحرب التي قتل معظمهم اعتبارا من وجودهم في جبهات ومقدمات القتال، وما بقي من الفلاحين فقد هجر الضيعات خوفا من التجنيد، هذا في ظل سياسة الحماية الفرنسية القائمة على استلاب الأراضي الزراعية من مالكيها، وفي المقابل ارتفعت مواد الاستهلاك لتتعاضم صورة البؤس أكثر مع اتباع سياسية التضخم المالي من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية بالبلاد...، للتعلم في هذه المسألة ينظر الكراي القسنطيني وآخرون: المغبيون في تاريخ تونس الاجتماعي، منشورات بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 541.

(2)- "فرنسا وممتلكاتها": جريدة الشورى، ع 136، الخميس 13 جوان 1927م.

(3)- "المجاعة بشمال إفريقيا": جريدة الشورى، ع 4، الأحد 12 نوفمبر 1924م.

(4)- نور الدقي وآخرون: المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، منشورات م أ ت ح و، تونس، 1997، ص 99.

(5)- الجدول يخص المصاريف اليومية لعائلة تتركب من 05 أفراد (أب وأم و03 أولاد).

(6)- الطاهر الحداد: العمال التونسيون.. المصدر السابق، ص 125.

البضائع:	جويلية 1923م:	أكتوبر 1924م:
الخبز: (كلغ)	1.10	1.50
الدقيق: (كلغ)	1.25	2.10
زيت الزيتون: (اللمترة)	4.35	6.00
الصابون: (كلغ)	2.30	3.30
القهوة: (كلغ)	8.00	12.00
السكر: (كلغ)	2.85	3.10

ما يلاحظ من خلال الجدول، أن جل ما تحتاجه العائلة التونسية في حياتها اليومية⁽¹⁾ من مواد استهلاكية، هو في الحقيقة مقتصر على بعض - الضروريات - منها دون الكماليات، على اعتبار أنه لا وجود للحم والفواكه، في ظل عدم وجود كذلك مصاريف العلاج والترويح عن النفس!، فالأمر يدل على الفاقة التي ميزت المجتمع التونسي في سنوات الحماية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جموع المفقرين كانت تتعاضد في الأرياف بفعل عمليات الاغتصاب العقاري واستلاب الأراضي من التونسيين، والتي (= الأراضي) تعتبر مصدر رزق الكل، وقد مس ذلك الاغتصاب من طرف سلط الحماية حتى أراضي الأحباس والأوقاف وأراضي القبائل، وعليه، أصبح التونسيون مزارعين أجراء وخماسة أو رباة في أراضيهم، ولا يسد عمل يومهم قوتهم اليومي.⁽²⁾

(1) - بالمقارنة مع بعض العائلات الأخرى، يمكن الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد الرأسمالي والتنظيم الإداري الاستعماري بداية من الثلاثينات، قد أحدث تفككا خطيرا في الهياكل القبلية التقليدية وفي أنماط العيش القديمة، فتوفرت لأقلية المشايخ ومستخدمي الدولة والتجار وغيرهم فرصة الثراء، بينما كانت الأغلبية قابعة وتنغمس أكثر فأكثر في مهانة اقتصادية واجتماعية مدقعة، كما سبق وأن أشرنا من خلال معطيات الجدول، وما زاد من الطين بلة تضاعف العنصر البشري الذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية بداية من الثلاثينات... للاستزادة في الموضوع راجع، محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 105 - 106.

(2) - نذكر في هذا الصدد، بعض صغار مالكي وسائل الإنتاج، والذين أحيل أغلبهم على الفاقة والفقر، وهذا بالرجوع إلى سياسة الحماية الفرنسية القاضية بدم كل ما من شأنه أن يساهم في بناء البلاد التونسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ساد عليهم غطاء الفقر بحكم الأزمات الاقتصادية المتتالية، وعدم قدرتهم على الصمود وانعدام تكافؤ فرص المنافسة...، للتعلم في الموضوع ينظر، الهادي التيمومي وآخرون: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة للنشر، تونس، 1999، ص 542.

وفي سياق الحديث عن مسألة التفجير ومظاهر البؤس، نجد أن البلاد التونسية قد عاشت تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بداية من 1929⁽¹⁾، والتي أثرت بعمق في هيكلية المجتمع التونسي وتركيبته، وأضرت بمصالح شرائح عديدة فتفاقت البطالة وحركة النزوح الريفي⁽²⁾ وتزايدت مظاهر الفاقة والتخلف⁽³⁾، وقد شكّل كل ذلك ما يعرف بالهامشيين أو البروليتاريا الرثة، أو أشباه البروليتاريا.⁽⁴⁾

ولعل فرنسا بسياساتها التعسفية الرامية إلى استغلال الأرض ومن عليها⁽⁵⁾، من استثمار للأرض واستغلال للعباد اعتبارا من المطامح التي أرادت لها سُلْطُ الحماية الفرنسية، جعل من التونسيين والفقير توأمين.⁽⁶⁾

(1) - تمخض عن تلك الأزمة مجاعة في البلاد التونسية، وهنا نتساءل هل المشكلة هي مشكلة مالية، أم أنها مشكلة إنتاج وتوريد مواد غذائية؟، بالنسبة للتونسيين فإن المشكل واحد، سواء أكان ماليا، أم سياسيا أم اقتصاديا كان، فالمشكل مشكل المجاعة بما فيه من مسؤولية على عاتق أولي الأمر بهذه البلاد.. إنه مشكل المجاعة التي يتخبط فيه مئات الآلاف من الأرواح البشرية المهتدة بالفناء والمحقر! إنه مشكل المجاعة الذي يتطلب المعالجة السريعة الحاسمة والهادفة التي لا تقبل التحاليل الدبلوماسية والمغالطات السياسية ولا نكران الواقع، هذا ما نجده حسب تعبير فرحات حشاد أما علي المحجوبي، فيذكر أن التونسيين لم يتأثروا بتلك الأزمة! اعتبارا من أن جلهم كانوا كَسْبَةً صغارا إن لم نقل أنهم معدومين، ولم تندهر الأحوال المعيشية للتونسيين، بل إن مواردهم قد ازدادت!، ينظر نور الدقي وآخرون: المرجع السابق، ص 105، وكذلك علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 492.

(2) - يمكن الإشارة إلى مسألة النزوح الريفي اعتبارا من سياسة الحماية الفرنسية القاضية باستلاب الأراضي الزراعية من التونسيين والذين لم يبق لهم سوى المحجرة الداخلية في إطار ما يعرف بالنزوح الريفي، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد النازحين في الفترة الممتدة من 1926م إلى 1936م قد بلغ 9084 نازحا بنسبة 6.5 % ومعدل 1000 نازح في السنة..، للتدقيق في هذا الصدد راجع، الهادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص 135.

(3) - المنحي الزايدي: المرجع السابق، ص 34.

(4) - البروليتاريا - prolétariat: هي الطبقة التي لا تملك أي شيء من وسائل الإنتاج سوى مجهودها البدني والعضلي للعيش.

(5) - أمام سياسة الحماية الفرنسية القاضية بالإجحاف الزائد إزاء حقوق التونسيين، فإن هؤلاء وقفوا ضد تلك الإجراءات عبر القيام بالعديد من الاحتجاجات، كما احتج التونسيون كذلك على عدم تنفيذ المندوب السامي الفرنسي الذي أرسل إلى تونس لدراسة الوضع لعدم وفائه بوعوده، وهو الأمر الذي اعتبره التونسيون إهانة لهم ومساسا بكرامتهم..، ينظر "مستقبل تونس": جريدة الدفاع، ع 173، السنة الأولى، الثلاثاء 13 جويلية 1934م.

(6) - نظرا للأوضاع المزرية والفقير المدقع الذي كان يعيشه أغلبية الشعب التونسي في زمن الحماية وفترة ما بين الحربين بالخصوص، فإن هؤلاء قد قرروا مجابهة تلك الحالة بالتكافل بينهم، وتكوين لجنة الإغاثة، زيادة على تنظيم أيام يكون فيها جمع المساعدات على غرار الأيام والأعياد الدينية، حيث أن البلاد قد اغتنمت فرصة يوم عرفة والعيد ليكون يوم تونس العظيم، وذلك ليبين الناس مدى وعيهم والمساهمة في إنقاذ من وقع بين أنياب الفقر، ينظر محمد علي بلحولة: المرجع السابق، المصدر السابق، ص 145.

وهذا على اعتبار أن هذا الأخير (= الفقر) قد عاشر المجتمع التونسي⁽¹⁾ وطَبَعَهُ بطابعه على طول السنين⁽²⁾، وبخصوص مظاهر البؤس والفقر التي طبعت المجتمع التونسي جراء سياسة الحماية الفرنسية، فإنه لا يفوتنا الأمر في ذكر مساكن التونسيين، فما يمكن قوله أن وضع المساكن كان سيئا للغاية، وكانت ترتبط بمجموعة من الاعتبارات مثل الفقر المدقع..⁽³⁾، وللمسكن التونسي أنواع، منها المتسع والكافي والغير كافي والمزدحم في المدينة، أما في الريف، فأغلب المساكن عبارة عن خيامٍ وأكواخ⁽⁴⁾. وفي سياق الحديث عن السكن، فإن المدن الكبرى مثل تونس العاصمة قد شهدت ظهورا منقطع النظير للبيوت القصدية⁽⁵⁾ وهذا بالرجوع إلى ظاهرة النزوح الريفي التي ظهرت ابتداء من 1930م، والتي ترجع إلى استحواذ الكولون على أحسن الأراضي الزراعية التونسية، الأمر الذي تسبب في تحولات جوهرية أدت إلى أزمات اجتماعية متعددة.⁽⁶⁾

(1) - بغض النظر عن مساهمة فرنسا في تفجير التونسيين، نتساءل في هذا الصدد عن الوجه الآخر لسُلْطِ الحماية أمام مظاهر البؤس من منطلق أن فرنسا دولة - حامية - لتونس؟ كانت الإصلاحات التي جاءت بها حكومة الجبهة الشعبية تدعو إلى تحسين أوضاع التونسيين في المدن والقرى، ففي عام 1936م ألغيت بعض قوانين الضرائب التي تشكل عبئا كبيرا على الشعب، كما اعترفت الحكومة بملكية القبائل الجماعية للأراضي التي تملكها قبل إقرار الحماية، والتي لم يتمكن الفرنسيون من السيطرة عليها، وفي الوقت عينه وضعت الحكومة برنامجا للتنمية الزراعية وتنظيم استغلال الأرض ومساعدة الفلاحين، وإن كان تطبيق هذا البرنامج لم يتم بصورة كاملة وفي الوقت المحدد له، ينظر في هذه المسألة، أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 105.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه بالنسبة لنشاط الحزب الدستوري، فعلاوة على النشاط الأساسي المتمثل في النضال السياسي فإن الحزب قد أخذ على عاتقه جانبا اجتماعيا ناضل فيه هو الآخر، حيث كان نشطاء الحزب يقومون بمهمة جمع التبرعات لفائدة العائلات المعوزة والتي نال الفقر منها جراء سياسة فرنسا القاضية بتفجير الشعب التونسي.. ينظر:

ANT, sér MN, car 34, dos 1, s/dos1, doc 6, (1936).

(3) - يونس درمونة: المصدر السابق، ص ص 92 - 93.

(4) - فاطمة جراد: العائلة والحياة العائلية بجهة تطاوين (1881م - 1956م)، م م أ ت ح و، تونس، 2015، ص 335.

(5) - مما ذكرته المجلة التونسية للدراسات الاجتماعية أن الاستعمار وفي كل الشمال الإفريقي، قد أثر تأثيرا عميقا على المجتمع، حيث أنتج العديد من التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى، ولعل من جملة التأثيرات التي أثرت تأثيرا مباشرا نجد: نهب الأراضي والتحول الكلي للهيكل الفلاحية، ظهور المدن القصدية إلى جانب النشاط - décalage بين المدينة والنمو الاقتصادي والتشغيل..، ولعل كسر القواعد الاقتصادية للمجتمعات الفلاحية، قد أنتج هو الآخر نزوحا جماهيريا ولَدَّ بدوره مدينة غير متوازنة جراء التطور الحضري اللامتوازن..، للاستزادة في هذه النقطة ينظر، فرج السطمبولي: الأحياء القصدية في المدن الشمال - إفريقية (دراسة اجتماعية)، المجلة التونسية للدراسات الاجتماعية، ع64، السنة18، 1981.

(6) - حافظ ستهم: النزوح الريفي في الجمهورية التونسية، دراسات في المسائل السكانية..، المرجع السابق، ص 83.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد تطرقنا للسياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس فيما بين الحربين وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

أثرت ح 1ع على البلاد التونسية والتونسيين، وبغض النظر عن التأثيرات السلبية، فقد ساهمت في تحمير الأفكار الوطنية بعد الاحتكاك في جبهات القتال وبرياح التغيير في العالم، ما ساهم في بروز الحركة الوطنية كحركة منظمة ومهيكلية في إطار الحزب الدستوري الحر ثم الحزب الدستوري الجديد.

مارست إدارة الحماية الفرنسية سياسات واستراتيجيات متعددة قصد إحكام السيطرة، وفي هذا الصدد نجد إصلاحات 1922م التي مُنحت بموجبها بعض الامتيازات للبعض دون الكل، كما ساهمت في خلق المجلس الكبير الذي عوّض الندوة الاستشارية، وعليه كانت تلك الإصلاحات هزيلة جدا ولم تَزَقْ إلى متطلبات الشعب التونسي ولذلك عارضها، رغم الترحيب بها من طرف البعض، الأمر الذي أسفر عنه انشقاقٌ في صفوف حزب الدستور الحر بين مؤيد ومعارض.

وفي سياسة الاستعمار الفرنسي كذلك، عمدت الإدارة الفرنسية إلى القضاء على كيان الأمة وضرب العقيدة في البلاد، وهذا من خلال إقامة المؤتمر الأفخارستي الذي كان له عظيم الأثر على التونسيين، من خلال القيام بالعديد من المظاهرات والاحتجاجات، كما أنه ترك الأثر البالغ على الساحة السياسية في البلاد التونسية عبر تصاعد النضال السياسي الوطني رفضا له.

وكما احتفلت بها فرنسا بمرور 100 سنة على احتلالها للجزائر، فإنها احتفلت بمرور 50 سنة على بسطها الحماية على البلاد التونسية، حُصِّصَ لها ما يزيد عن 5 ملايين فرنك لإقامتها من ميزانية تونس، حيث كان التونسيون في أمس الحاجة إليها، الأمر الذي أثار حفيظتهم وانجر عنه تأثيرات اجتماعية بالغة الأثر عبر الاحتجاجات والمظاهرات التي قاموا بها تعبيرا عن سخطهم عن سياسة الحماية الفرنسية في إقامة تلك الاحتفالات، بالإضافة إلى التأثير السياسي من خلال تنظيم الوطنيين للمظاهرات والاحتجاجات ورفع العرائض والمطالب ما ساهم في تقوية عود الحركة الوطنية التونسية.

ولم تقف سياسة الفرنسيين عند هذا الحد، بل حاولوا إذابة العنصر التونسي في العائلة الفرنسية بعد القضاء على الهوية الشخصية والقومية العربية في إطار سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية، تحقيقا للمشروع الاستعماري الذي يهدف إلى زيادة عدد الفرنسيين في البلاد التونسية كسرا للمنافسة الإيطالية التي شكلت كابوساً للفرنسيين، ومما لا شك فيه أن هذه السياسة قد تركت الأثر البالغ هي الأخرى على الحياة الاجتماعية، عبر رفض التونسيين لها ومجابهتها، بالإضافة إلى تأثيراتها السياسية من خلال نشاط الوطنيين الذين وقفوا بالمرصاد لهذه السياسة بفضح مثل هذه الاستراتيجيات من جهة، إلى جانب تبيان حكم التجنس ومخاطره ومبتغى فرنسا من ذلك كله من جهة أخرى.

تزاوحت سياسة الفرنسيين بين اللين والقسوة، ما نستشفه في سياسة المقيمين العامين الذين تم تعيينهم في البلاد التونسية، فنجد أن بيرطون قد أقام سياسة امتازت بنوع من الإرهاب والقمع، فيما سلك البعض سياسة امتازت بنوع من - اللين -، وهذا ما تجلّى في السياسة - الإصلاحية الواهية -.

وكما أثرت سياسة الاستعمار الفرنسي على الحياة السياسية في البلاد التونسية، فإنها أثرت على الجانب الاجتماعي كذلك، بدءاً من ح 1 ع التي جُنِد فيها التونسيين، حيث هلك العديد من أبناء تونس في حرب لا ناقة ولا جمل لهم فيها، بالإضافة إلى التغيير الواضح في البنية الاجتماعية من خلال هجرة العديد رفضاً للتجنيد، وهو ما أثر كذلك على الجانب الاقتصادي عبر تغيير بنية الاقتصاد بتغيير نشاط البعض وتجنيد البعض الآخر (= نقص اليد العاملة)، حيث كان لذلك الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تونس، بالإضافة إلى نشر الآفات الاجتماعية والردائل التي هدفت من خلالها إلى تقويض أركان الأمة وكيانها.

هذا وقد أثرت سياسة الاستعمار الفرنسي في البلاد التونسية على الجانب الاقتصادي بدءاً من الاستيطان بانتزاع الملكية، بالإضافة إلى تغيير بنية الاقتصاد التونسي وتحويله إلى اقتصاد كولونيالي يخدم اقتصاد الوطن الأم، فكان الاستثمار في زراعة الحبوب والكروم اعتباراً من أنها زراعة ربحية، أما بالنسبة للصناعة في تونس فقد عمل الفرنسيون على القضاء عليها لكسر المنافسة وعَدَم تصنيع البلاد التونسية مطلقاً، وبسيطرتهم على الزراعة والصناعة، فإنهم سيطروا على التجارة وخاصة الخارجية منها.

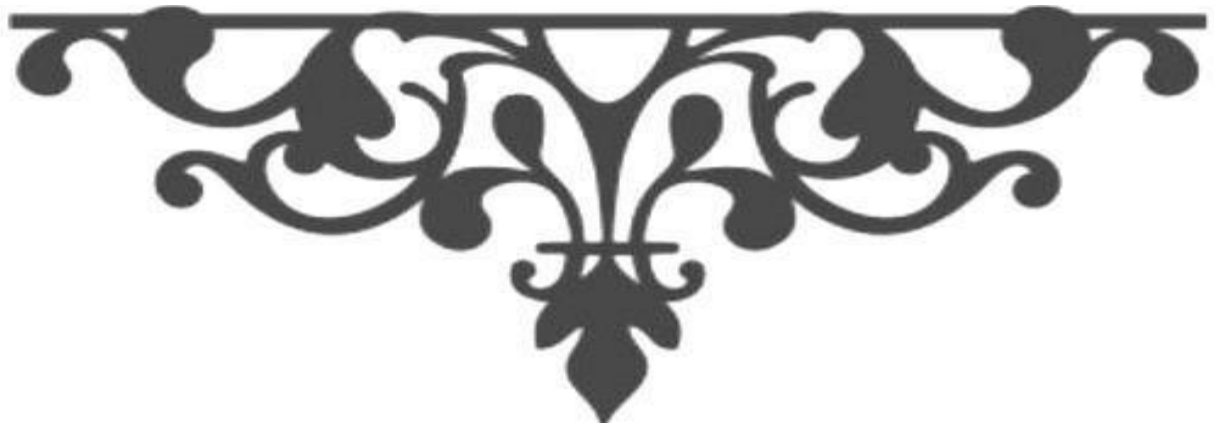
سجلنا بعد تطرقنا لهذه الدراسة الخاصة بهذا الفصل تداخلاً في جوانب السياسة الاستعمارية من حيث تأثيرات تلك السياسات والاستراتيجيات على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومثال ذلك تأثير المؤتمر الأفخارستي على الحياة السياسية في البلاد التونسية بالإضافة إلى تأثيره على الحياة الاجتماعية كما سبق الذكر.



الفصل الثالث

سياسة الاستعمار الفرنسي بالمغرب الأقصى 1919م-

1939م وتأثيراتها سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا



مقدمة الفصل الثالث:

يتميز المغرب الأقصى بمجموعة من الخصوصيات (= الموقع الاستراتيجي، الثروات والخيرات، المواد الخام والموارد الأولية..)، وعلى أساس تلك الخصوصيات كان المغرب محور تقاطع العديد من القوى الأوروبية ومحط أنظار المستعمر، وبحكم سيطرة الفرنسيين على الجزائر ثم تونس التي تشكل وحدة ليست جغرافية فحسب، بل تعدته إلى اعتبارها سيرورة تاريخية تضافرت في تكوينها ديناميات الانتماء إلى الدين واللغة والمصير المشترك، وبناءً على دخول كل من الجزائر وتونس حقل الظاهرة الاستعمارية، كانت المحصلة تدعوا إلى وقوع المغرب الأقصى في برائين الاستعمار الفرنسي.

حيث ساهمت في ذلك الاستعمار مجموعة من التراكمات، لعل أبرزها ما يعرف باحتضار الدولة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي أجهزت عليه معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م، والتي كانت ثمرة جهود دبلوماسية مضنية ومعقدة (= انتهاء مسألة التكالب الأوربي على المغرب لصالح فرنسا بعد نجاحها بسلسلة من المساعي الدبلوماسية رفقة إسبانيا بالمغرب الأقصى) أكثر منها أعمال عسكرية.

وبعد تحقيق السيطرة على المغرب (= نخص بالذكر هنا السيطرة الفرنسية، محلّ الدراسة) شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي في تجسيد المشروع الاستعماري عبر العديد من السياسات والاستراتيجيات التي سنعمل على تبيائها في هذا الفصل من الدراسة، والذي خصصناه للسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب الأقصى فيما بين الحربين العالميتين، وتأثيرات تلك السياسة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث خصصنا العنصر الأول لتبيان معالم السياسة وتأثيراتها فيما رصدنا في الثاني تأثيرات السياسة الاستعمارية على الجانب الاقتصادي، أما العنصر الثالث، فقد تطرقنا فيه لتأثيرات تلك السياسة على الحياة الاجتماعية.

أولاً- سياسة فرنسا في المغرب الأقصى 1919-1939 وتأثيراتها السياسية:

شكلت فترة ما بين الحربين في المغرب الأقصى، محطة هامة في التاريخ السياسي لهذا البلد اعتباراً من الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة، وهذا من منطلق السياسة الاستعمارية التي انتهجتها سلطت الحماية الفرنسية في المنطقة، والتي كان لها الأثر البالغ على الحياة السياسية المغربية، وهو ما يفسره نشاط الوطنيين الذي عرفته البلاد في تلك الفترة.

1- سياسة فرنسا بالمغرب الأقصى والحرب العالمية الأولى:

مما تجدر الإشارة إليه أن فرنسا قد اعتمدت في ح ع 1 على مستعمراتها في المغرب العربي، ولعل هذا الاعتماد قد طال استغلال المجال من خلال استغلال خيرات المنطقة كمصدر تموين بما تحتاجه للحرب، زيادة على استغلال الطاقات البشرية التي وظفتها في إنشاء جيشها⁽¹⁾، قصد خوض معارك الحرب التي لم يكن لهؤلاء منفعة فيها!.

وفي هذا الصدد، وَجَّهَ ليوتي- Lyautey ملاحظاته بصدد مشروع قانون من شأنه التعبئة العسكرية، حيث قال: "أما فيما يخص تجنيد الأهالي بالمغرب، فإنني ألاحظ أولاً أن المغرب ليس بلاد حماية فحسب، بل حماية من نوع خاص، ويمكن القول بأن هذا النوع لا نظير له لأن المغرب قد حفظت له المعاهدات الدولية أكثر من تونس وضعيته كدولة (رغم كونها محمية) تتمتع باستقلال ذاتي تحت سيادة السلطان الفعلية الذي هو ليس رئيس سياسي فحسب، ولكنه رئيس ديني أيضاً..، ومن جهة أخرى، فإن للسلطان وحده حق التشريع بالمغرب الأقصى⁽²⁾ فيما يخص رعاياه الذين يعتبرون

(1) - لسنا هنا بصدد تمجيد الجيش الفرنسي، ولكن من الخطأ الاعتقاد أن تنظيم الجيش الفرنسي وتطوره وأمجاده هو وليد الصدفة، أو أن هذا الجيش عمل رجال لم يكونوا أكثر من آلات في يد القدر، بل إن تطوره جاء بعد عدة تراكمات منها: الاستفادة من الانتصارات التي حققها والانكسارات التي لحقت به، زيادة على ذلك فإن الجيش الفرنسي قد عمَدَ إلى استغلال مستعمراته في هذا الجانب حيث استغل الطاقات البشرية لتلك المستعمرات وخاصة أقطار المغرب الثلاث، حيث شكل المجندون من هذه البلدان الجبهات الأولى للقتال في ساحات المعارك، بالإضافة إلى استغلال المجال..، لتعمق والتدقيق في هذا الصدد راجع لونيس الحاج، المرجع السابق، ص 6.

(2) - حزب الاستقلال: المغرب الأقصى "مراكش" قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، المطبعة العربية، بيروت، (د ت ن)، ص 6.

تابعين له لا سياسياً فحسب، ولكن دينياً أيضاً، وهذا هو الشيء الذي ينبغي ألا يُعزَّب عن فكرنا طرفة عينٍ، ثم إن هذا التجنيد العسكري لا يمكن أن ينظم إلا بظهير يتخذه السلطان وحده باتفاق تام مع الدولة الحامية، لا بقوانين ولا بقرارات صادرة عن فرنسا..⁽¹⁾

كما أن الاستعمار الفرنسي وبسيطرته على المغرب الأقصى قد وضع يده على مكسب جديد في المغرب العربي، على اعتبار التدخل في شؤون المغرب الأقصى من جهة، زيادة على خضوع مناطق عديدة لاستعمار الفرنسيين من الضباط والعسكريين والسياسيين من جهة أخرى، بالإضافة إلى الأحكام العرفية القاضية بزج الشباب في المعتقلات والسجون وتجنيد أغليتهم في الحروب.⁽²⁾

وبالموازاة مع اندلاع ح 1ع، كانت الفرصة سانحة للمغربيين للثورة ضد فرنسا⁽³⁾، الأمر الذي دفع بالمريشال ليوتي - Lyautey إلى مجابهة هذا الخطر، بسياسة الخداع السياسي والاقتصادي وبالتالي، عمل على ألا يترك للمغاربة مجالاً للإحساس بأي صدى لتطورات الحرب، إلى جانب عدم الاهتمام بما يجري في أوروبا⁽⁴⁾، وكأنه كان واثقاً من انتصار فرنسا وحلفائها في الحرب.

ومع بداية ح 1ع، ورغم أن فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى، لم يمحض عليه إلا سنتان فقط، إلا أن سلط الحماية الفرنسية وعلى رأسها ليوتي، قد استطاعت تجنيد العديد من الفرق

(1) - ما يستشف من كلام ليوتي أنه عبارة عن ذر للرماد في الأعين لا غير، على اعتبار أن فرنسا كانت تملي أوامرها على سلطان المغرب، زيادة على ذلك، فإن الأسلوب الذي حكمت به فرنسا المغرب الأقصى ينتزع جميع السلطات من أيدي الحكام الوطنيين، فتصبح حكومة المغرب الأقصى (= المخزن) صورة لا تملك من الأمر شيئاً..، في هذا الصدد راجع أحمد رمزي: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د ت ن)، ص 90.

(2) - أحمد رمزي: المرجع نفسه، ص 91.

(3) - نركز هنا على الجانب الفرنسي من منطلق موضوع الدراسة الذي يختص بالسياسة الفرنسية.

(4) - اتبع هنا المقيم العام ليوتي - Lyautey سياسةً قاضيةً بإلقاء المغربيين نوعاً ما، من خلال بناء الورشات لإنشاء الطرق والموانئ والمعامل والأبنية الإدارية والعسكرية، كما بدأ بإقامة المعارض والأسواق التجارية في الدار البيضاء والرباط، ولعل الهدف من كل هذا هو جعل المغربيين يُحسُّون بقوة فرنسا..، وفي هذا الصدد فقد كان ليوتي يكثر من حركة قواته ليغطي ضعفها وليصعب على الناس تقدير عددها، كما كان حريصاً على ألا يثير الثوار ضده، وكان يوازن دوماً ردود فعله العسكرية مع الأهداف التي يتبناها، أما بالنسبة للدعاية الألمانية فقد قام بإغلاق القنصليات ومكاتب المؤسسات الألمانية، وحاكم بعض الرعايا ذوو السلطة وأعدمهم، إلى جانب استخدام البعض في الأعمال الشاقة على غرار شق الطرق..، للاستزادة في هذا الموضوع ينظر، محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912م-1939م)، دمشق، 1972، ص 107-108.

العسكرية من المغاربة لخوض المعارك في ساحات القتال إلى جانب فرنسا، كما أنه من باب القول أن سلط الحماية تحت تصاعد العمليات والمعارك الحربية والانهمامات المتوالية، قد أمرت ليوتي بإخلاء الرقعة المحتلة المغربية باستثناء المدن المطلة على المحيط الأطلسي، الأمر الذي رفضه ليوتي معللا ذلك أنه باستطاعته ضمان استمرار الوجود الفرنسي في المنطقة، بالإضافة إلى إمداد ساحات القتال بكل ما يمكن من الجنود المغاربة.

وبالفعل، فقد قام ليوتي بتنفيذ قراراته لا قرارات إدارة الحماية الفرنسية، وبالتالي، أخذ على عاتقه إرسال بعثات عسكرية من المغاربة للقتال إلى جانب الفرنسيين في معارك ح 1ع، بالإضافة إلى إرسال قوافل المساعدات، والتي ساهمت في تموين وسدّ حاجيات الجنود الفرنسيين، وبالموازاة مع ذلك، نجد أن ليوتي قد احتفظ بمجموعة من الجنود لمناورة المغاربة بها عبر دوريات المراقبة الدائمة وعلى مدار الساعة، وذلك من أجل أن يشعر المغاربة بكثرة الجنود قصد ترهيبهم وإيهامهم بالقوة العسكرية الفرنسية في المشاركة في ح 1ع والاحتفاظ في الوقت نفسه على احتلال المغرب.

في هذا الصدد، نجد أن ليوتي قد استعان في تفعيل مخططه وتحقيق أهدافه على المخطط التناوري الذي يقضي بجلب المهاجمين الحربيين من الألمان إلى المغرب والعمل على تشغيلهم في بناء الطرقات ومد الجسور، وذلك من أجل أن يرى المغاربة بأعينهم الألمان عدو الفرنسيين معتقلين ومكرهين على الأعمال الشاقة، كما نجده قد صرف أنظار المغاربة عن تلك الحرب وما يروج لها من الدعاية الألمانية عبر بعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي.⁽¹⁾

هذا وقد مرت فرنسا في المغرب الأقصى في 1916م بظروف جد حرجة وصل فيها الفرنسيون إلى حافة الانهيار، وفي هذا الصدد كتب ليوتي قائلاً: "إن الفرنسيين باتوا على قيد أنملة من الانهيار التام بسبب ضعف القوات عددا وخبرة وازدياد نشاط الثوار"، كما أثر امتداد الحرب في ازدياد مصاعب الفرنسيين، وقد وصل أقصى درجاته سنة 1918م.

(1) - محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد (التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية)، ج 1، مؤسسة حسن الوزاني للنشر، الدار البيضاء، (د ت ن)، ص ص 173 - 174 - 175.

وفي السياق نفسه، ومع ازدياد نشاط الدعاية الألمانية التي كانت تسعى إلى التنسيق بين جهود الثوار للقيام بهجوم عام يواكب هجوم الألمان في الجبهة الغربية الأوروبية، وفي الوقت نفسه كان الفرنسيون قد وصلوا إلى أقصى درجات- الضعف-، وذلك اعتبارا من النقص المسجل في تعداد القوات التي سُحبت من المغرب لخوض معارك ح 1 ع في أوروبا.⁽¹⁾

تزامنا مع الدعاية الألمانية، وبالموازاة مع ذلك، نجد أنه خلال ح 1 ع قد شككت فرنسا في دقة حياد إسبانيا على اعتبار أن الإسبانين قد سهلوا على العملاء من الألمان التسلل إلى المغرب الأقصى لمساعدة الثوار المغاربة، وهو ما قابله الفرنسيون بتسهيل عبور الأسلحة إلى منطقة الريف، والتي هي تحت حكم الإسبانين، وهو الأمر الذي يفسر وجود تنافسٍ شديدٍ بين فرنسا وإسبانيا في المغرب.⁽²⁾ وبناء على هذا الصراع الذي طغى على العلاقات بين الفرنسيين والإسبان في مسألة فرض السيطرة على المغرب الأقصى، وفي إطار كسب مناطق النفوذ والتوسع في المنطقة، فإننا نجد أن المغاربة قد استفادوا من ذلك الوضع الذي آلت إليه العلاقات الفرنسية الإسبانية في خضم ذلك الصراع وهذا عبر تنظيم الصفوف وشحن الهمم لمواجهة المستعمر⁽³⁾، وهو ما نلمسه في معارك حرب الريف.

2- فرنسا وقيام جمهورية الريف، بين تنظيم المقاومة وتنظيم الدولة:

شهدت منطقة الريف المغربي⁽⁴⁾ سلسلة من المعارك المتقطعة بعد استشهاد محمد أمزيان⁽⁵⁾ الذي لعب دورا هاما في التصدي للمستعمر، واستمر ذلك الكفاح بوسائل متواضعة مع محدودية في

(1)- محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 108.

(2)- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 263.

(3)- اعتبارا من موضوع دراستنا الذي يندرج تحت السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب الأقصى، فإننا سنركز في بحثنا في هذا الصدد على الجوانب التي تخص مواجهة المغاربة للفرنسيين دون الإسبان.

(4)- الريف يمتد على شواطئ المتوسط من إقليم وهران إلى القبيلة البحرية لغمارة، غير بعيد عن تطوان، راجع في هذا الصدد أوجيست موليبيراس: المغرب المجهول، تر- عزالدين الخطابي، ج 1، دار النجاح للنشر، المغرب، 2007، ص 29.

(5)- محمد أمزيان: (1859م 1912م) من أبطال ورموز المقاومة المغربية، كرس جهوده لمقاومة الاستعمار في المغرب، حيث عمل على طرد بوحارة من الريف وسلوان، زيادة على تأخير التغلغل الإسباني في منطقة الريف من 1909م إلى 1912م...، للتعلم ينظر جميل حمداوي: الحضارة الأمازيغية، منشورات إفريقيا للشرق، الدار البيضاء، ط 1، 2011، ص 151.

الفاعلية والتأثير، خاصة وأن الفترة الممتدة ما بين 1912م-1918م قد شهدت اندفاعاً للمستعمر من أجل التوسع، كما أن غياب سلطة المخزن عن التأثير في الأحداث اعتباراً من سقوطه بين فكي الحماية المزدوجة⁽¹⁾، جعل القوى الشعبية المغربية أمام التصدي للمستعمر.⁽²⁾ ومن المؤكد أن تلك القوى التي تحمل شعلة كبيرة من الوطنية والنضال، كانت تفتقر إلى القيادة التي تسير بها إلى مرحلة من الكفاح المنظم، ومن هذا المنطلق، كان لا بد من تنظيم الصفوف وشحن الهمم لمواجهة حركة الاستعمار، وهو ما تجلّى في حركة المقاومة التي تزعمها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي⁽³⁾، حيث استطاع بفضل دهائه وحنكته السياسية⁽⁴⁾ والعسكرية، أن يضيف اسم الخطابي إلى قائمة الأبطال والزعماء الثوار.

(1) - بعد توقيع السلطان عبد الحفيظ على معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى، وتحت ستار حماية الدولة القوية للدولة الضعيفة، استكمل الاستعمار الفرنسي سيطرته على جهاز الدولة في المغرب، الأمر الذي جعل من ذلك الاستعمار صاحب السلطة الفعلية في المنطقة، وعليه لم يبق للسلطان في سيادته على الدولة إلا السلطة الصورية.. للاستزادة في هذا الصدد ينظر:

Yves LACOSTE et Autre, **l'état du Maghreb**, éd- la découverte, paris, 1991, p 331.

(2) - محمد علي داهش: صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة للنشر، بغداد، ط1، 2002، ص 95.

(3) - عبد الكريم الخطابي: هو محمد بن عبد الكريم الخطابي، لم يرد تاريخ محدد لمولده، فقد أورد البعض تاريخ ميلاده في 1881م، وأورد البعض الآخر أنه ولد في 1882م أو 1883م أو 1887م، لكن المتفق عليه أنه ولد في 1882م، تلقى تعليمه الأولي علي يد والده، حيث تعلم القراءة والكتابة، إلى جانب حفظه للقرآن الكريم، انتقل إلى تطوان لاستكمال النهل من علميها وشيوخها، ومنها إلى جامع القرويين أين تحصل على الإجازة في العلوم الدينية، ليسافر إلى إسبانيا بعدها ويتحصل على شهادة في الحقوق بعد أن دخل إحدى جامعاتها، تُوّلد لديه شعور بوجوب مجابهة الأعداء، ولذلك أعلن الثورة على الإسبان عام 1919م، ولكن بتحالف الإسبان مع الفرنسيين الذين استطاعوا التغلب على الأمير تحتم عليه الاستسلام، وبذلك نفى إلى مرسيليا ثم إلى جزيرة لارينيون، ليجأ فيما بعد إلى القاهرة ويواصل نشاطه من هناك في إطار تحرير بلدان المغرب سنة 1947م حتى وفاته هناك، حول شخصية عبد الكريم الخطابي ينظر كلا من منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 282، وكذلك رشدي الصالح ملحق: سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتها، المطبعة السلفية، القاهرة، (د ت ن)، ص 20.

(4) - من الظروف التي جعلت من عبد الكريم الخطابي يدخل المعترك السياسي، أنه احتك مباشرة بحقائق الحياة السياسية في بيئته ومارس التعليم والقضاء والصحافة.. وبالتالي، عملت هذه التراكمات كلها في صقل شخصية عبد الكريم الخطابي، وهو الأمر الذي أهله لينظر إليه الوسط الذي ينتمي إليه بوصفه رجلاً جديراً بالاعتداء.. ينظر، محمد العربي المساري: محمد بن عبد الكريم الخطابي من الوطن إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2012، ص 30.

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن الأمير الخطابي قد حقق مجموعة من الانتصارات على الإسبانيين في البداية، ولعل الانتصار الساحق الذي حققه كان في معركة أنوال الشهيرة⁽¹⁾، وبعد تلك الانتصارات العسكرية إلى جانب استطاعته توحيد قبائل الريف المغربي أعلن قيام جمهورية الريف⁽²⁾ في 13 سبتمبر 1921م، ليدخل المغرب، مرحلة حافلة نسبياً بالتطورات والأحداث التي ميّزت تاريخه المعاصر.⁽³⁾

وبموجب الانتصارات التي حققها الأمير عبد الكريم الخطابي، فإن هذا الأخير، قد حقق نوعاً من التأييد الداخلي من خلال محاولة بعض القبائل المغربية الدخول والانضواء تحت رايته، وبالتالي، أصبحت المقاومة الريفية تحظى بنوع من الاهتمام، وعليه، فقد حققت هذه التراكمات وهذه الحملات الاستقصائية هدفها المنشود بإعطاء الدعم المادي والمعنوي، الأمر الذي ساهم في دفع عجلة حركة المقاومة وإعطائها نوعاً من الدينامكية والفعالية.⁽⁴⁾

(1) - ضمن محاولات الإسبان التوسع في المناطق الشمالية المغربية، فإن الجنرال سيلفستر كان يهاجم يومياً ويزداد اشتداد الهجوم وقوته كل مرة، لكن قوات الأمير عبد الكريم الخطابي كبدته خسائر كان أقسامها في المعركة المسماة معركة أنوال في 22 جويلية 1921م، حيث استمرت المعركة ستة أيام اضطر فيها الإسبانيين إلى التراجع وإخلاء مراكز أنوال وكل المراكز التي حولها، وكان تقهقر الإسبان في شكل هروب مريع، كما أنه بهذا الانهزام سقط في يد الخطابي قرابة 100 مركز حربي وكميات كبيرة جداً من الأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية وعدد كبير من الأسرى والسيارات والحافلات إلى جانب 200 مدفع!، وتعتبر هزيمة الإسبان هنا الأداة الفعالة التي منحت الخطابي الوسيلة المادية لتنظيم جيش ذي عتاد ومواد لم تكن له سُبُلٌ لاكتسابها، زيادة على ما بعثه في النفوس من الروح المعنوية التي يذكيها النصر ويبعثها اليقين بالظفر، ينظر علال الفاسي: المصدر السابق، ص 127.

(2) - نقصد بصدد تأسيس هذه الجمهورية الدور الذي لعبته في مواجهة الاستعمار، اعتباراً من أن المغاربة قد خاضوا عدة مقاومات، منها مقاومات ضد إمضاء عقد الحماية والتي عرفت من خلالها فاس أياماً دامية وتتابعت الثورات على الفرنسيين فقامت قبائل الشراردة بالتمرد على الفرنسيين شرق فاس إلى جانب قبائل الهوارة وأولاده بوقيس، لتنتقل فيما بعد الثورة إلى الشيخ ماء العينين وابنه هبة الله، فاكتمسحوا مناطق الجنوب وزحفوا إلى مراكش واحتلوا أغادير، لكن تلك المقاومات قد فشلت بسبب تعنت الاستعمار وقوته، للتدقيق ينظر محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: المرجع السابق، ص 87-88.

(3) - محمد زنيير: صفحة من المقاومة المغربية إثر حرب الريف، أعمال الندوة العلمية حول المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904م-1955م) الجذور والتجليات، 13-15 نوفمبر 1991، جامعة ابن زهر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أغادير، 1997، ص 168.

(4) - محمد خرشيش: التدخل الفرنسي في حرب الريف (1924م-1926م)، أعمال الندوة العلمية حول المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904م-1955م) الجذور والتجليات، المرجع نفسه، ص 160.

ومما تجدر الإشارة إليه أن حركة اتحاد هذه القبائل فيما بينها تحت راية واحدة بالإضافة إلى تلك الانتصارات التي حققها الأمير عبد الكرم الخطابي، قد ساهمت في وضع الأسس المؤسسية للجمهورية (=لدولته الفتية) والتي اصطلح على تسميتها بجمهورية الريف⁽¹⁾، وعليه عمل الخطابي على وضع الأسس الأولى لبناء هذا الكيان الذي سعى من خلاله إلى الاعتراف الدولي⁽²⁾، زيادة على تحقيق مغربٍ غير المغرب الذي قبع في الديون والأزمات والنكبات التي أدت به إلى فرض الحماية⁽³⁾. وبالحدِيث عن تلك الانتصارات- الكبيرة- التي حققها الأمير عبد الكرم الخطابي، والتي شكَّلت الدعامة الأساسية التي قامت عليها جمهورية الريف، على اعتبار أن تلك الانتصارات قد فتحت المجال أمام الخطابي لبيسط نفوذه على كامل منطقة الريف، وعليه اتحدت المنطقة تحت- حكومة- واحدة، وعلى إثر ذلك، أصبحت أغادير عاصمة لتلك الدولة الفتية⁽⁴⁾.

(1)- نتساءل هنا عن مدى ارتقاء حكومة الأمير الخطابي إلى اعتبارها جمهورية؟ يمكن القول أن تسمية جمهورية الريف لتلك الدولة الفتية التي قام الأمير عبد الكرم الخطابي بتأسيسها هي تسمية تحمل الكثير من المبالغة، ولكن، لم تكن مبالغة ساذجة بل كانت مبالغة مقصودة اعتباراً، من أن التجربة إذا ما استندت في قيامها إلى تقاليد الجماعة كمؤسسة شورى وتحكيم رأي شيوخها وأعيانها في أمور القبيلة مما يوحى بممارسة ديمقراطية تشكل عماد النظام الجمهوري، فإن هذا الطابع ساهم في إضفاء صبغة تقوم بتكريس الجمهورية التي تكون نقيضاً للنظام السلطاني الشريف، للاستزادة والتعمق راجع أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 212.

(2)- للإشارة، فإن عبد الكرم الخطابي أراد بناء مغربٍ يرجوا من خلاله تحقيق الازدهار والتقدم والرفي لأبنائه وتخليصه من السيطرة الأجنبية من غير حب للظهور أو الشهرة، زيادة على ذلك، فإن الخطابي وعبر مؤلفاته المتعددة من "مأساة مراكش" أو "الشعب يواجه الاستعمار الإسباني" أو كتاب "المنفى" لم يُشر إلى ما يدل على نسبته لأي عمل من شأنه إظهاره بدور البطل، وإنما كان يشير دائماً إلى المعارك بصيغة الجمع "استطاع الثوار..، قام مجاهدونا..، انتصر الثوار الاحرار..، نجح المجاهدون.."، كما أنه أنكر ذاته في كل ما كتب عن حرب الريف، بحيث جعل من شخصيته شخصية ثانوية في تلك الملحمة الجهادية الكبيرة..، للتعمق والاستزادة في هذا الصدد، ينظر حسن البدوي: مذكرات محمد بن عبد الكرم الخطابي، دورية كان التاريخية، ع7، مارس 2010، ص 55-56.

(3)- حراس مختار: الأشراف ووحدة القبائل، أوراق المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب بوهان 1983، دو م ج، الجزائر، 1987، ص 471.

(4)- شوقي عطا الله الجمل وآخرون: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1998، ص 211.

وبالحديث عن جمهورية الريف أو الدولة التي أسسها الأمير عبد الكريم الخطابي، فتجدر الإشارة إلى القواعد والأسس التي قامت عليها هذه- الدولة-، والتي نجد منها⁽¹⁾:

* تكوين حكومة دستورية، وعاصمة للجمهورية هي أغادير.

* عدم الارتباط بعقد الحماية لسنة 1912م.

* استقلال الريف المغربي ماعدا سبتة ومليلة.

* تعويض الخسائر والأضرار التي لحقت بالريفيين جراء حربهم مع الإسبان.

* بناء علاقات مع كل الدول، حتى أنها سعت إلى الانضمام لعصبة الأمم المتحدة.⁽²⁾

وفي هذا الصدد، فإن الخطابي قد عمل على تنظيم- دولته الفتية- من خلال إعداد مشاريع قصد مجابهة العدو، زيادة على توحيد القبائل وتسليحها⁽³⁾، إلى جانب إقامة عدة تنظيمات وفي جميع المجالات على غرار الجهاز القضائي، بالإضافة إلى صياغة دستور يتضمن مجموعة القواعد الأساسية التي تعمل على تنظيم تلك- الدولة-، كما عمل الخطابي على صك عملة خاصة- بدولته-.⁽⁴⁾ زيادة على ذلك، فقد أعلن الخطابي عن الأهداف التي جاء من أجلها قيام جمهورية الريف، والتي تمحورت في مجملها حول عدم الاعتراف- بالاستعمار- الفرنسي ولا الاسباني في المغرب الأقصى، وبالمقابل، طالب بجلاء المستعمر عن منطقة الريف المغربي ومن كل المناطق المحتلة.⁽⁵⁾ وبناء على هذا، فإن سَعْيَ الخطابي إلى تأسيس ما يعرف بجمهورية الريف، لم يكن يعني إيجاد نظام سياسي جديد في المغرب بديلا عن السلطة المركزية، لأنه إذا ما تتبعنا مواقفه سنجد التعلق

(1)- للاطلاع والاستزادة في موضوع مؤسسات جمهورية الريف ينظر، عبد الرحمن اليوسفي: مؤسسات جمهورية الريف، مجلة أمل، ع 08، 1998، ص ص 90-91.

(2)- جرمان عياش: أصول حرب الريف، منشورات الشركة المغربية، الرباط، 1992، ص 62.

(3) -Mohamed KHARCHICHE, **la France et la guerre du rif 1921-1926**, éd-ALTOPRESS, Tanger, 2013, p 36.

(4)- أكرم بوجمعة: محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس- الجزائر- المغرب)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص ص 174-175.

(5)- شوقي عطا الله الجمل وآخرون: المرجع السابق، ص 212.

بالمخزن المغربي وإبقائه قويا قادرا على إدارة البلاد ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وبالتالي لم يكن هدف الخطابي الوصول إلى السلطة، وإنما كان التحرر والحصول على الاستقلال والوحدة الوطنية وفي نظره أن تحرير إقليم الريف من الشمال المغربي هو خطوة لتحرير المغرب الأقصى ككل من الحماية المزدوجة المفروضة عليه.⁽¹⁾

كما أن الهدف الأسمى الذي كان يتطلع إليه الأمير الخطابي، هو محاولة خلق مشروع يبحث في إشكاليات المغرب المعاصر، والتي أوجدت نوعا من الصراعات بين المناطق الثائرة والسلطة المركزية، وقد استند الأمير الخطابي على الإسلام في بناء الدعامة التي يقوم ويعتمد عليها ذلك المشروع، قصد التأسيس لدولة تواكب التطلعات وتساير الدولة بمفهومها الحديث حيث ينعم شعبها بنعمة الاستقلال والحرية.⁽²⁾

وقد حاول الأمير عبد الكريم الخطابي أن يثبت من خلال تلك التنظيمات والمبادرات التي قام بها للعالم عامة، وللفرنسيين والإسبان خاصة، أن المغاربة في منطقة الريف، قادرين على تسيير شؤونهم بأنفسهم وليسوا بحاجة إلى وصاية أو انتداب، وهو الأمر الذي عبّر عنه في كثير من المناسبات بأنهم أكثر تنظيما من الفرنسيين وأكثر كفاءة وقدرة من الإسبانين.

والجددير بالذكر، فإن ثورة عبد الكريم الخطابي ضد الإسبان في الريف المغربي وتأسيسه لتلك الجمهورية لم تثر قلق الفرنسيين في بادئ الأمر⁽³⁾، فقد رحّب الفرنسيون بتلك الاضطرابات والمعارك

(1) - محمد علي داهش: صفحات من الجهاد والكفاح..، المرجع السابق، ص ص 147 - 148.

(2) - محمد امزيان سلام: محمد بن عبد الكريم الخطابي، آراء ومواقف (1926م - 1963م)، مطبعة الكوثر، الرباط، 2002، ص ص 22 - 23.

(3) - لعنا نجد في هذا الصدد اختلافا في الآراء أو نوعا من التناقض لدى المؤرخة بخصوص هذه القضية، على اعتبار أن البعض يقول أن فرنسا لم تأبه بحرب الريف، لكن ما نجده لدى البعض الآخر من المؤرخة أنه منذ قيام حرب الريف وفرنسا منزعة من امتداد الثورة إلى المنطقة التي هي تحت سلطتها، وهو ما يفسره زيارة ليوتي - Lyautey إلى مدريد وإلحاحه على الحكومة الإسبانية لاحتلال جميع المناطق التي حددت في إطار الاتفاق الثنائي الذي تم في سنتي 1904م و1911م، كما قامت سلطُ الحماية الفرنسية - بتهديد - الإسبانين بالتدخل في حالة عدم قيام الإسبان بذلك..، للتدقيق ينظر عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب..، ج3، المرجع السابق، ص 261.

التي كانت بين الريفيين والإسبان، من منطلق أنهم كانوا يتطلعون إلى الانتقام من إسبانيا، لِمَا كان من الإسبانين من تحريض وتشجيع للعناصر المعادية لفرنسا من المنطقة الإسبانية.⁽¹⁾

لكن، مما لا شك فيه أن الانتصارات التي حققها الأمير عبد الكريم الخطابي⁽²⁾ قد زادت في انزعاج فرنسا، وذلك من منطلق أن الريف أصبح في مرتبة- الدول المستقلة- على حدود المنطقة التي تحتلها فرنسا، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار فكرة الاستقلال الكلي للمغرب مثلما ذكرنا سابقاً، من خلال الهدف الذي يصبوا إليه الخطابي من تأسيسه جمهورية الريف من جهة، زيادة على أن انهزام إسبانيا في حرب الريف يجعل الاتفاقيات والمعاهدات الفرنسية الإسبانية ملغاة.⁽³⁾

ففي منتصف 1922م، تجاوز الموقف الفرنسي حالة القلق والانزعاج والحذر، وهذا بالرجوع إلى تراكم الأحداث في منطقة الريف، عبر الدخول في بوتقة الأحداث التي تشهدها المنطقة، وهو ما فسره القيام بتدخل عسكري فعال ومضاد لإضعاف دولة الريف بتحطيم قواها الاقتصادية، وهو ما تجسد في عزل منطقة الورغة التابعة لدولة الريف التي تعتبر من أغنى المناطق وراثتها اقتصادياً، ولعل هذه المبادرة الفرنسية هي بمثابة إعلان الحرب على منطقة الريف.⁽⁴⁾

كما أن الانتصارات التي حققها الريافة (= مجاهدو الريف) قد جذبت فرنسا إلى ساحات المعارك بطريقة غير مباشرة، وخاصة بعد الإمضاء على المعاهدة الفرنسية الإسبانية في 11 جويلية

(1) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 109 - 110.

(2) - نتساءل عن الأسباب التي ساهمت في تحقيق تلك الانتصارات؟ نُعرِّج هنا على العوامل التي ساهمت في صقل شخصية الأمير عبد الكريم الخطابي، والتي جعلت منه - بطلاً - فذاً، وهذا من منطلق نبوغه في ابتداع أساليب وقواعد الحرب الشعبية التي استفاد منها كبار الثوار على غرار ماوتسي تونغ والجنرال جياب، بالإضافة إلى زعامته السياسية من خلال خلقه لسلطة ثورية، إلى جانب ذلك نجد أن من بين الأشياء التي ساهمت كذلك في صقل شخصيته، هو عمله في القرويين، وهذا عبر ما اكتسبه وما تعلمه وما استفاد منه في تلك المؤسسة العتيقة..، للتدقيق والتعمق في هذا الصدد ينظر، عثمان أشقرا: المغرب السادس، بيان من أجل التنوير، منشورات باب الحكمة، تطوان، ط1، 2019، ص ص 19 - 21.

(3) - عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب..، ج3، المرجع السابق، ص 262.

(4) - محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، بغداد، ص ص 170-171.

1925م من أجل تضافر الجهود قصد القضاء على مقاومة الريافة⁽¹⁾، وهذا ما جسده على أرض الواقع من خلال تخصيص مئات الآلاف من الجند لكلا الطرفين.⁽²⁾

في أواخر جوان 1925م انعقد مؤتمر في مدريد بين الفرنسيين والإسبان، قصد التنسيق فيما بينهم فيما يخص العمليات الحربية ضد ثورة الريافة، حيث كان من بين توصيات وقرارات المؤتمر تنسيق العمليات الحربية بين القيادتين الفرنسية والإسبانية، ومحاربة تجارة الأسلحة بين الدول الأوربية وجمهورية الريف، بالإضافة إلى السماح لجيوش الدولتين بتعقب الريافة في منطقة نفوذ الدولة الأخرى، زيادة على عدم التعامل وإبرام المعاهدات بشكل منفرد دون الاتفاق مع الطرف الآخر.⁽³⁾

وبالموازاة مع ذلك، عمل كل من الطرفين على مضاعفة وزيادة التجهيزات العسكرية والحربية، الأمر الذي أدخل الخطاب في صراع محتدم⁽⁴⁾، وهو ما تُرجمَ في التنسيق الإسباني الفرنسي سنة 1925م لمحاولة القضاء على الأمير عبد الكريم الخطابي والمقاومين الريفيين، فزحفت القوات الإسبانية

(1) - رأت الحكومة الفرنسية في المغرب الأقصى، ضرورة اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة التي نتجت عن انتصارات المقاومين الريفيين على الإسبانين، ولذلك بدأت فرنسا في استعراض الجنود والقادة والعسكريين لإرهاب السكان، وأيقنت فرنسا أن مصيرها في المغرب متعلق بالحرب الإسبانية، فانتصار هذه القوة الفتية لابد وأن يدفع المغاربة جميعاً إلى التضامن والوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي... ينظر في هذا الصدد، محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب...، المرجع السابق، ص 144.

(2) - Abdelmadjid BENJLOUN, pacification de la zone d'influence Espagnol au Maroc, revue d'histoire magrébine, n° 35, 1984, p 28.

(3) - بعد هذا المؤتمر وبعد القرارات التي خرج بها، أصبح وضُعت جمهورية الريف وضِعاً جِداً محرّج، ومما زاد من الوضع سوءاً، زيادة القوات الفرنسية لعددتها إلى أكثر من 200 ألف جندي، كما زادت القوات الإسبانية من تعداد قواتها هي الأخرى إلى أكثر من 100 ألف جندي، ولم تستطع جمهورية الريف مواجهة هذه القوات بما يقارب 80 ألف جندي، وفي المقابل فقد كانت القوات الفرنسية والإسبانية تفوق الجنود الريافة في العتاد كذلك على اعتبار أنها كانت مدعمة بأحدث الأسلحة من طائرات ودبابات وأسلحة ومدفيعات، بينما لم يكن مقاومو الريف يملكون سوى بنادق عتيقة وبعض المدافع التي غنموها...، للتعلم في هذا الصدد ينظر أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 214.

(4) - نطرح هنا مجموعة من التساؤلات التي قد تساهم في توضيح الصورة، لماذا- تورط- الأمير عبد الكريم الخطابي في الحرب على جبهتين اعتباراً من صعوبة المحاربة على ميدانين رغم أنه كان لا يضمّر عداً للفرنسيين؟، ألم يكن في مقدوره الاستثمار في الصراع الذي كان قائماً بين الإسبان والفرنسيين عن طريق زرع الشقاق بينهم وضرب طرف بالآخر؟، بالرغم من علم الأمير عبد الكريم الخطابي بخطورة المواجهة على جبهتين، فقد تحاشى الدخول مع الفرنسيين في الحرب، لكن أمام تصاعد العمليات العسكرية والانتصارات التي دفعت فرنسا إلى دخول الحرب، فإن الخطابي وجد نفسه مجبراً على مواجهة الفرنسيين في ظل التعاون الفرنسي

الإسباني للقضاء على ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي...، راجع Abdelmadjid BENJLOUN, Ibid, p 28

من الشمال والقوات الفرنسية من الجنوب، وقد ساهم ذلك العمل العسكري المزدوج، في إرباك المقاومين المغريين وإضعافهم مبدئياً.⁽¹⁾

ليبدأ في سبتمبر 1925م الهجوم الإسباني- الفرنسي الموحد على جمهورية الريف، إلا أن الريفيين أظهروا شجاعة وبسالة في مجابهة الاعتداء المزدوج، وذلك من خلال محاولة إضعاف قوى الجنود الإسبان والفرنسيين عبر عدم الدخول معهم في مواجهات مباشرة، زيادة على اتباع حرب العصابات، لكن الريفيين رغم ذلك اضطروا إلى التراجع أمام عدم تكافؤ القوى بين الطرفين.

وفي إطار الحرب الريفية الفرنسية، فإن جيش جمهورية الريف إلى غاية أواسط أكتوبر من العام 1925م قد فقدَ العديد من الأراضي والتي كان قد حررها في فترة الهجوم، أما بالنسبة إلى القبائل في المناطق التي احتلها الفرنسيون، فقد اضطرت إلى الاستسلام والبقاء تحت رحمة الفرنسيين على الرغم من أن الكثير من هذه القبائل قد واصلت الحرب، وبالرغم كذلك من أن عدد المجاهدين قد تقلص كثيراً.⁽²⁾

فعلى إثر ذلك، حُوَصِرَ الأمير الخطابي بطوق من فولاذ على اعتبار أن القوات الإسبانية قد انطلقت جنوباً من الحسيمة، بينما اندفع الفرنسيون شمالاً على جبهة عريضة من توناط، وفي الشرق بين ميدار وتمسمان ومن الغرب بين تطوان ووزان، قامت على إثر ذلك معركة دامت عشرة أيام كاملة بدأ من خلالها جيش الريف بالتقهقر، وهو ما أدى إلى انسحاب الأمير عبد الكريم الخطابي إلى جبال قريبة من تارجيست، كما خضعت مجموعة من القبائل إلى سيطرة الغزاة.⁽³⁾

(1) - روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر- نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963، ص 155.

(2) - أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص ص 214 - 215.

(3) - روبرت فورنو: عبد الكريم أمير الريف - قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي والإسباني، دار دمشق للنشر، القاهرة، (د ت ن)، ص 228.

أمام هذا الوضع، تم عقد مؤتمر في مدينة وجدة (= مؤتمر وجدة) في أبريل 1926م، وتم فيه تقديم شروط الصلح⁽¹⁾ إلى الأمير الخطابي والتي نصت على⁽²⁾:

* إقصاء الأمير الخطابي وأسرته من الريف، وتقديم الطاعة للسلطان يوسف.⁽³⁾

* نزع السلاح من رجال الريف.

* إطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين والإسبان.

* احتلال العديد من النقاط الإستراتيجية.⁽⁴⁾

وفي ظل استمرار التحالف الإسباني- الفرنسي⁽⁵⁾ لإضعاف مقاومة الأمير إلى جانب عدم تكافؤ القوى بين الطرفين، انطلقا من أن جيش الخطابي المكون من 75000 جندي- نادرا ما

(1)- مما تجدر الإشارة إليه أنه وعلى امتداد حرب الريف قَدِ اقترحت جمهورية الريف على فرنسا وإسبانيا مرارا إجراء مفاوضات سلمية، وطرح شرطاً أساسياً لذلك وهو الاعتراف بالاستقلال الذاتي لجمهورية الريف، وهو الشرط الذي كان يؤرق الفرنسيين والإسباني على حد السواء ولم يقبلوه، وبالموازاة مع ذلك فإن الأمير عبد الكريم الخطابي قد وجَّه نداءه إلى الشعبين الفرنسي والإسباني أكَّده من خلاله رغبة الجمهورية الريفية في عقد الصلح مع الفرنسيين والإسبان..، ينظر أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 215.

(2)- محمد علي داهش: صفحات من الجهاد والكفاح..، المرجع السابق، ص 224.

(3)- السلطان يوسف: (1881م- 1927م) ولد بمكناس، ينتسب إلى الأسرة العلوية، عين سلطاناً على المغرب بعد تنازل أخيه المولى عبد الحفيظ عن الحكم سنة 1912م وبقي على سدة الحكم إلى غاية وفاته بفاس في 1927م، شهدت فترة حكمه العديد من الاضطرابات إلى جانب صدور العديد من الظواهر التي مكنت للفرنسيين من الحكم في المنطقة.

(4)- رد الأمير الخطابي على هذه المطالب بمذكرة أهم ما جاء فيها: * الاعترافُ بسلطة صاحب الجلالة لا مرأى فيه، زيادة على تجديد الولاء له، وإثارة قضية مثل هذه من طرف سلط الحماية ما هي إلا سفسطةٌ ودسائسٌ يجب الإعراض عنها، على اعتبار أن الخطابي لم يطالب بالعرش. * عدم الاعتراض على تبادل الأسرى لما فيه من جوانب إنسانية. * خروج الخطابي وأخيه من الريف لا يتم إلا بإعطاء ضمان كافٍ بالإبقاء على كيان الريف كدولة مستقلة بعيدة عن أي استعمار أو احتلال أجنبي، في ظل الاعتراف بسلطة السلطان طبعاً. * بخصوص نزع السلاح واحتلال المناطق الإستراتيجية، فهذا طلب مرفوض بتاتا..، للتدقيق في هذه المطالب راجع، محمد علي داهش: صفحات من الجهاد والكفاح..، المرجع السابق، ص ص 224- 225.

(5)- مما تجدر الإشارة إليه أن التحالف الفرنسي- الإسباني قد تعزز هو الآخر بتحالف من طرف المخزن المغربي! في إطار كسب الصبغة الشرعية على ذلك، وهذا من خلال دخول السلطان عبد الحفيظ في الحرب بجيش قارب 7 آلاف جندي من الخيالة، وتم إعلان الحرب على المقاومين الريفاة..، للتعلم في هذا الصدد ينظر حسن أدونيس وآخرون: حراك الريف (نضال شعب بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية)، منشورات جمعية أطاك، الدار البيضاء، 2018، ص 9.

يجتمعون في دفعة واحدة- بالإضافة إلى قلة العتاد⁽¹⁾، كُُل هذا قد أترَّ على مقاومة الأمير الذي بدأ يفقد السيطرة، زيادة على سقوط معظم مراكز الخطابي، والذي (= الخطابي) اضطر أمام هذا الوضع، إلى الاستسلام⁽²⁾ في ماي 1926م.⁽³⁾

ومما لاشك فيه أن حرب الريف من بين الأحداث التاريخية التي طبعت المقاومة المسلحة في المغرب، على اعتبار أنها- أول انتفاضة هزت أركان الإمبريالية الأوربية بصفة عامة، وأعطت الإشارة لانطلاق حركة تحرر الشعوب المستعمرة-، والواقع أن حرب الريف لم تكن حدثا طارئا أو وليد صدفة عابرة، بل هي حدث كبير كغيره لدى الشعوب المستعمرة، نتيجة حركة تاريخية استلهمت مقوماتها من تطور الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سيرورة ممتدة في الزمان والمكان.⁽⁴⁾

وما يمكن قوله بالنسبة لجمهورية الريف في إطار تلك الحرب وزعيمها عبد الكريم الخطابي⁽⁵⁾ أنها تركت الأثر العميق، ليس في المغرب الأقصى أو العربي فحسب، بل في العالم العربي والإسلامي ككل، من خلال الانطباعات التي رُسمت حول تلك الحرب والخطابي الذي أصبح مثالا في التضحية

(1)- روم لاندو: المرجع السابق، ص 157.

(2)- نساءل هنا عن نتائج استسلام الأمير عبد الكريم الخطابي على واقع العلاقات بين الفرنسيين والإسبانيين؟ يمكن القول أنه انعقد مؤتمر في باريس بين الفرنسيين والإسبانيين في الفترة الممتدة بين 14 جوان و10 جويلية وذلك قصد تسوية المشاكل السياسية الناتجة عن استسلام الأمير عبد الكريم الخطابي، وقد احتتم هذا المؤتمر أعماله، بالتوقيع على اتفاقية خاصة بتحديد خط الحدود بين المنطقتين الخليفية والشريفية على أساس اتفاقية 27 نوفمبر سنة 1912م، واتفقت الدولتان على ضرورة المحافظة على التعاون بينهما في ميدان الرقابة البحرية لسواحل المغرب والتعاون الحربي والإداري، ووقع على هذه الاتفاقية كل من الجنرال بريان والجنرال دي أستيل الذي حضر خصيصا لذلك في باريس في 13 جويلية، وأخيرا، فإن هذا المؤتمر قد اتفق فيه على إرسال الخطابي للمنفى، راجع جلال يحي: عبد الكريم الخطابي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1968، ص 111.

(3)- شوقي عطا الله الحمل وآخرون: المرجع السابق، ص 218.

(4)- عبد العزيز التمسamani خلوق: مذكرات محمد أزرقان عن حرب الريف "الظل الوريق في محاربة الريف" للقاضي أحمد

سكيج، مجلة دار النيابة، ع9، السنة 3، شتاء 1986م، ص 58.

(5)- باستسلام الأمير الخطابي انهارت المقاومة في الريف إلى درجة كبيرة، ولعل الدليل على ذلك أن ما يقارب 15000 من قبيلة بني ورياغل هجروا المنطقة، واستسلم البعض منهم للفرنسيين والبعض الآخر إلى الإسبانيين، والتحقوا بتارجيست معقل الخطابي، ولا نستثنى من ذلك ما قام به هريرو الذي لم يستسلم وقام بجمع قوة صغيرة من رجال جبالة، وانسحب إلى جبال غمارة حيث خاض هناك حربا ضروسا حتى شهر نوفمبر أين سقط شهيدا في إحدى المعارك مع الفرنسيين، ليقوم رجاله بحمل جثته وأقبروه في جبل بني أروس بجانب قبر مولاي عبد السلام بن ماشيش، ينظر روبرت فورنو: المرجع السابق، ص 233.

والبطولة، زيادة على أنها أحييت الروح الوطنية وألهبتها وبيّنت أن قوة الأجنبي مهما كانت لن تقو أمام جهاد الحق من أجل قضية عادلة.⁽¹⁾

3- المغرب الأقصى والإقامة العامة، بين سلطة المخزن الصورية وسلطة المقيم الفعلية⁽²⁾:

3-1 سياسة الإقامة العامة بالمغرب الأقصى: بنفس الطريقة التي حكم بها الفرنسيون البلاد التونسية، فإنهم حكموا بها المغرب الأقصى، وذلك من منطلق أن سلط الحماية الفرنسية، قد أبقّت على نظام الحكم الوطني برئاسة السلطان ومجلس الوزراء، هذا في الظاهر، ولكن في الحقيقة فقد كانت السلطة بيد المقيم العام الفرنسي والمستشارين الفرنسيين للوزراء المغاربة، وعليه، تم وضع الإدارة المغربية تحت إدارة ضباط فرنسيين لضمان السيطرة الكاملة على المدن الحساسة.⁽³⁾

ومما نجده أن معاهدة الحماية قد جعلت الدور الأساسي في حكم المغرب لحكومته وإدارته الوطنية، وأعطت الدولة الحامية مهمة- الإشراف والمساعدة على تحسين الأجهزة المغربية وإصلاحها وإدخال ما يلزم إدخاله من أجهزة جديدة-⁽⁴⁾، وقد طُبّق نص المعاهدة بشكل يخالف مضمونها، على اعتبار أن الفرنسيين خلقوا جهازاً حكومياً لا وجود له في معاهدة الحماية.⁽⁵⁾

(1) - Abdelmadjid BENJLOUN, Op- Cit, p 28.

(2) - ركزنا في هذا الصدد على سياسة المقيم ليوتي- Lyautey وذلك اعتباراً من الجوانب التي طبعت هذه السياسة التي امتازت بنوع من الغموض أو الخبث السياسي، كما أن سياسته كانت تمثل إلهاماً للمقيمين العامين من بعده.

(3) - محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1989، ص 86.

(4) - هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية الفعلية، فقد كانت سياسة فرنسا في هذا الجانب قائمة على إبقاء الحكم المحلي شكلياً ولكن السلطة الحقيقية كانت في يد الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وهو الأمر الذي يفسره تعيينها للفرنسيين في الوظائف والمناصب الكبيرة، ولم تترك للمغاربة سوى المناصب الصغيرة..، ينظر في هذا الصدد جميل بيضون وآخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر، الأردن، 1992، ص 116.

(5) - أقام الفرنسيون إلى جانب الحكومة المغربية، بل فوقها حكومة فرنسية فعلية كانت تمثل السلطة الحقيقية في المغرب الأقصى، وقد اعترف المارشال ليوتي بهذا، بالمقابل نجد أن مفهوم الحماية أن يحتفظ البلد بمؤسساته ويدير أجهزته الخاصة تحت إشراف بسيط من الدولة الحامية، كما أن السلطان يوقع الظهائر (= مجموعة القوانين والمراسيم) ولم يكن له سلطة فعلية حقيقية، وفي الواقع لا يطلب رأي السلطان إلا صورياً، كما لا يشترك رئيس الوزراء أو الوزراء في أية مناقشة حول المسائل الهامة التي تعالج بمعزل عنهم في الدوائر الفرنسية، لتتعمق في هذه المسألة ينظر محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 130.

وذلك من منطلق أن معاهدة الحماية قائمة في المغرب على تأسيس حكم منظم جديد، وذلك تمهيداً للقيام بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية إدخالها مع احترام دين- الدولة- ومكانة السلطان⁽¹⁾، على أن تقوم حكومة فرنسا بالإجراءات اللازمة التي تساهم في فرض الأمن، إلى جانب إصدار أوامر تنفيذ التدابير الجديدة عن السلطان وحتى تمثيله خارج البلاد.⁽²⁾

ولعل ليوتي بخوضه للتجربتين الاستعماريتين، حيث كانت الأولى في الجزائر وقد كانت عنيفة ومباشرة قائمة على التدخل العسكري المباشر، في حين نجد أن التجربة الثانية كانت- هادئة- في تونس، ستجعله يضع أسساً وتصورات خاصة للحماية في المغرب الأقصى، من منطلق أنه اعتبر الحركة الاستعمارية نشاطاً اجتماعياً وترميماً للدول وتأسيس الإمبراطوريات!⁽³⁾

كما أن ليوتي بدخوله المغرب، أكد على حقيقة قلما أقرتها الإسطوغرافيا⁽⁴⁾ الاستعمارية، وهو ما عبّر عنه بقوله: "لقد وجدنا بمراكش دولة وشعباً، وإذا كانت هذه البلاد قد اجتازت أزمة فوضى فإنها فوضى حديثة العهد وأكثر اتصالاً بالحكومة منها بالشعب..، ولنا أن نرجع إلى ما قبل ذلك

(1)- إن قيام الحكم الفرنسي في المغرب كان يدعوا في الظاهر إلى اعتبار السلطان الحاكم الوحيد للبلاد من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قسمت تلك السيادة بينه وبين المقيم العام الفرنسي، ليتضح فيما بعد أن سلطة الملك أصبحت رمزية في حين أن سلطة المقيم العام أصبحت سلطة فعلية بالرغم من اتخاذ المارشال ليوتي لكل الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الصدد من حيطة وحذر، بل يمكن القول أن سلطة المقيم العام أوشكت أن تكون سلطة مطلقة، وبالتالي لم يبق من القيود ما يجد من تلك السلطة إلا بعض الالتزامات الدولية التي أقرتها المعاهدات والاتفاقيات التي لا بد من احترامها بموجب عقد الحماية، للتعلم والاستزادة في هذه المسألة ينظر، روم لاندو: أزمة المغرب الأقصى، ج1، تر- إسماعيل علي وحسين الحوت، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1961، ص 115-116.

(2)- عبد المجيد بن جلون: هذه مراكش، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط1، 1949، ص ص 74-75.

(3)- محمادي هرنان: السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكيك وإعادة الإنتاج، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2005-2006، ص 267-268.

(4)- الإسطوغرافيا- Historiographie: تحمل كلمة إسطوغرافيا معنيين مختلفين الأول ضيق والثاني واسع، يفيد الأول مجموع النتائج التي توصل إليها الدارسون للكتابات التقليدية مثل الحوليات والمذكرات، بينما يفيد الثاني دراسة طرق البحث والاستقصاء في شؤون الماضي، ينظر عبد الله العروي: مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2005، ص 97.

بسنوات لنجد أن حكومةً مغربيةً لها مكانتها بين الدول قد اتصلت - بأعظم - الدول... كما يوجد بجانب الحكومة مؤسسات وإن كانت تختلف بحسب النواحي فهي تمثل شيئا حقيقيا".⁽¹⁾

كما أن فترة الإقامة العامة لليوتي - Lyautey والتي قارت 13 سنة، كانت قد صقلت شخصيته لصياغة معالم المغرب الأقصى - بطريقة خاصة لم يُقْمَ بها قائد آخر -، فمن المؤكد أنه أعاد المعالم المميزة للملكة الشريفة⁽²⁾، كما أنه بصدد ذلك، عرف طريقة التحايل بانسيابية مع الدين الإسلامي⁽³⁾، وبالتالي ربح السلام في المغرب لفترة طويلة.⁽⁴⁾

ففي هذا الصدد، نجد أن المقيم العام ليوتي، قد عمل ما في وسعه على تقوية السلطنة بالمغرب الأقصى!⁽⁵⁾، فكان يرى لزاما على المغاربة ألا يفرقوا بين العاطفة الوطنية والإيمان الديني⁽⁶⁾، أو

(1) - أحمد مالكي: المرجع السابق، ص 131.

(2) - ليس في نيتنا الاستطراد في الأعمال التي قام بها المقيم العام ليوتي - Lyautey، وبالتالي الوقوع في فخ تمجيد الاستعمار، ولكن انسياقنا وراء ذلك يفسره أن معظم الكتابات التي تناولت الموضوع هي بأقلام فرنسية، ولنا أن تصور الذاتية والمغالطات التي تقع، وذلك من أجل تلميع صورة الاستعمار، وكمثال عن هذه الكتابات نجد:

- Guillaume JOBIN, Lyautey le résident (le Maroc n'est qu'une province de mon rêve), éd- Magellon et Cie, Paris, (sd).

- Lyautey, l'africain, éd- Plon, Paris, 1957.

(3) - في هذا الصدد فقد أقام ليوتي - Lyautey اتصالات وثيقة مع العلماء - للاعتناء بهم - والاعتناء كذلك بالإسلام كي لا ينفجر على بني قومه!، وذلك طبقا لعقد الحماية الرامي إلى احترام السلطان واحترام الدين الإسلامي، ينظر عبد الرحيم الوردغي: فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912م-1956م)، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1، 1993، ص43.

(4) - إسماعيل عزام: قراءة في كتاب ليوتي المقيم العام، جريدة هيسبريس، السبت 08 فيفري 2014، ص 3.

(5) - يذكر في هذا الصدد جورج سبيلمان أن السنوات 13 الأولى للحماية الفرنسية في المغرب بصمات بارزة للماريشال ليوتي، وهو بذلك يمجّد هذا الأخير جراء الأعمال التي قام بها من خلال - استرجاع وحدة الإمبراطورية الشريفة - وتمكين الدولة من زمام الأمور، زيادة على محاولته لضمان ازدهارها والقضاء على الأوبئة، وليست هذه السياسة ذريعة ظرفية، بل هي قناعته المتجذرة بخصوص مسألة الاستعمار التي استشفها من مختلف المستعمرات!، راجع جورج سبيلمان: المغرب من الحماية إلى الاستقلال

(1912م-1956م)، تر - محمد المؤيد، أمل للنشر، الرباط، ط1، 2014، ص ص 21 - 22.

(6) - نتساءل عن سبب قيام ليوتي يمثل هذه المبادرات؟ أهى في سواد أعين المغريين؟ أم أنها مجرد مراوغة منه لجذب المغريين فقط؟ مما تجدر الإشارة إليه أن محاولة استمالة القبائل أو حتى محاولة استمالة المخزن المغربي كفيلتين بإخضاع المغرب، إذ وجب الاطلاع على بعدهما الأيديولوجي وعمقهما الاقتصادي، فانصب البحث على بلورة صيغ جديدة للاستعمار، ومما تجدر الإشارة في هذا الصدد أنه قد تعددت بهذا الشأن الكتابات التي ارتكزت على ثلاثة محاور هي: المغرب المتحف، المغرب المجهول، والمغرب

بالأحرى أن السلطة السياسية لا تنفصل عن السلطة الدينية، كما عمل كما ينبغي على حفظ-
الإمبراطورية التاريخية- بصفته كقائم بسلطة الحامي لدى السلطان، على اعتبار أن السلطان هو-
المجسد لجميع القوات التأسيسية للبناء المغربي-⁽¹⁾.

ولعل الأمر الذي جعل من ليوتي ينجح في سياسته، هو دعم أسياده له، انطلاقا من الدعم
الذي كان يحضى به من طرفهم، على اعتبار أنه كان يدفع وحداته إلى الزحف دونما حاجة إلى إذن،
ويخترق الحدود متوسعا داخل المغرب ومواقع يرفض فيما بعد الجلاء عنها- بالرغم من الأوامر الصريحة
التي كان يتلقاها من حكومة الحماية-.

ومما لاشك فيه أن ليوتي وهو يخدم مخططات⁽²⁾ سادته يمثل هذه الأملعية، لم يَغْفَلْ منذ اللحظة
الأولى عن استقطاب من يخدم سياسته هو الآخر، وعليه، كان دائما يحاول التقرب من الصحفيين
ورجال الأدب والقادة مكرما إياهم إكرام السادات الكبار، وبجانب مظاهر الأبهة والفخخة التي
يحرص على الظهور بها ساعة استقبالهم، كان يبرز دوما مودته لهم.⁽³⁾

وفي هذا الصدد، اعتبر المقيم العام ليوتي نفسه- فاتحا لبلاد المغرب الأقصى!- وعليه وضع
خطة جهنمية للاستيلاء وتثبيت أركان الحماية، مستعملا حنكته في تسيير شؤون المغرب بطريقة لا

=الخلاص، للتعمق في هذا الصدد ينظر، محمد مزيان: المغرب في الأدبيات الكولونيالية ومشروعية الغزو والإلحاق، مجلة
عمران، ع17، صيف 2016، ص 116.

(1)- عبد الرحمن الورديني: المرجع السابق، ص 44.

(2)- من بين هذه المخططات على سبيل المثال لا الحصر، نقل العاصمة من فاس إلى الرباط.

(3)- يمكن القول في هذا الصدد أن المارشال ليوتي ما هو إلا مستخدم للحزب الاستعماري على اعتبار أنه مثل صورة الرجل
الخدوم المطيع، وهو ما يفسره اختياره مقيما عاما في المغرب الأقصى بعد توقيع معاهدة الحماية، وبالتالي ممارسة السيطرة الفرنسية
في عين المكان، حتى وإن كان بإمكان الحزب الاستعماري والمجموعات التي يخدمها أن تكون متيقنة من أنه سيمضي قدما في
خدمتها وخدمة المشروع الاستعماري على أوسع نطاق وعلى نفس النهج الذي سار عليه في الجزائر، للتعمق في هذا الصدد ينظر
جرمان عياش: أصول حرب الريف، تر- محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمساني خلو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار
البيضاء، 1992، ص 65.

تثير له المشاكل وتدفع به إلى صدامات مع المغاربة⁽¹⁾ في تحقيق أهدافه الاستعمارية⁽²⁾، وهذا ما فسرتة رسالته التي جاء فيها: "...نمارس الحماية لا الإدارة المباشرة...، ينبغي ألا نطمس الأطر القديمة التي نستعملها وألا نقاوم أعضاء المخزن، بل نسخرهم في إدارة البلاد...، ينبغي أن ننطلق من كوننا أقلية قليلة في هذه البلاد، فلا نفكر في أن نحل محلهم!، ولا يتعدى عملنا المراقبة والإرشاد، ولا نعص من تقاليدهم أبدا ولا أن نعدل من عاداتهم...، لنؤمن بأن في كل مجتمع طبقة حاكمة خُلقت لتحكم، وطبقة محكومة...، ولنعمل على تسخير الطبقة الحاكمة، فهي قوة وليس علينا أن نزعجها فإننا نملك زمامها...".⁽³⁾

وبالموازاة مع ذلك، لا يمكن القول أنه لم يواجه ليوتي صعوبات في تحقيق المشروع الاستعماري، لكن، من المؤكد أنه قد توفرت لديه جميع وسائل النجاح، من خلال الجيوش المجهزة، زيادة على أنه لم يكن أمامه جيش يتصدى له، وذلك اعتبارا من أن الوحدات التي كان السلطان يتولى أمرها، هي وحدات متفككة، ولإن كانت هذه الوحدات قد تمردت في فاس بالإضافة إلى المقاومة التي قام بها الريفييون في شمال المغرب، فقد تطلب الأمر حملة توجب الاستسلام.⁽⁴⁾

وبالموازاة مع ذلك، فإن ليوتي كان شديد الاعتزاز بنفسه وبآرائه على اعتبار أنه كان ينفر من كل الأوامر التي تصدر إليه من كل سلطة فوقية عسكرية كانت أم سياسية، ويتشدد في الوقت نفسه

(1) - يمكن لنا التوضيح هنا بطرح تساؤل حول كيفية تفسير الإبادة والتعاون الفرنسي الاسباني من أجل القضاء على حرب الريف في ظل ما تميزت به سياسة ليوتي - Lyautey تتساءل هنا؟

(2) - يعزو معظم المؤرخة الفرنسيين السياسة المتبعة من طرف ليوتي التي امتازت في ظاهرها باللين إلى ميولاته الشخصية، وأنه كان ملكيا في الأصل، فقد وجد في المغرب فرصة ليكون صانع الملك فيطبق آراءه هناك مستترا وراء السلطان، كذلك يذكر هؤلاء الكتاب بشيء من الفخر أنه احتزم روح معاهدة الحماية! فأبقى على أجهزة الإدارة الوطنية دون المساس بها وهذا ما تجلى مليا، ولكن ما يمكن قوله أنه أبقى عليها كتراث تاريخي يحافظ عليه كما يحافظ على التراث، ويشبه هذا الأسلوب موقفه من تعمير المدن المغربية زيادة على المحافظة على أسلوب الحياة الاجتماعية هناك...، ينظر صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 279.

(3) - أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية (1930م-1940م)، ج 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 1992، ص ص 33-34.

(4) - جرمان عياش: المرجع السابق، ص 65.

في فرض آرائه على من هو دونه، لا يقبل في ذلك مراجعةً ولا تلوّكاً، كما أنه كان يلعب بالسلطان على فرنسا ويلعب بفرنسا على السلطان في سياسة أقل ما يقال عنها أنها خبيثة.⁽¹⁾

وبذلك رأى ليوتي بأنه من أساسيات الوحدة لا بد من وجود سلطانٍ، وبالخصوص لدى النخبة لتعيش في هدوء، ويمكن للمغاربة أن ينتقدوا السلطان وأعماله وأن ينزلوه عن العرش، ولكن لا يمكنهم التخلي عنه، كذلك السلطان بالنسبة لليوتي، هو في نظره رجل ضروري وجب تشريفه، لاسيما وأنه هو الذي يشيع قرارات إدارة الحماية عبر رعاياه بصفتهم مسلمين ومغاربة.⁽²⁾

وعليه، فإن روح الحماية وفلسفتها كما تصورها ليوتي، كانتا تهدفان إلى تحقيق اتفاق اختياري بين الفرنسيين والمغربيين بعدما تم التوقيع على تلك المعاهدة، أو بعبارة أخرى، فإن ليوتي كان يهدف إلى الحصول على رضا المغاربة بالوضعية التي سيصبح على إثرها خاضعا فيما بعد للسلطات الفرنسية، وهو ما يساهم في تحقيق المشروع الاستعماري القاضي باستغلال موارد البلاد الطبيعية منها والبشرية. وبالتالي، فالنظام الوحيد حسب رأيه والذي يضمن الوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات المرجوة في السيطرة على الشعوب، هو ذلك النظام الذي يتيح لهذه الشعوب الاحتفاظ بما لها من عادات وتقاليد وأساليب في الحكم، ويحافظ في الوقت نفسه على ما لها من استقلال مزعوم، وبذلك يمكن القول أنه اتبع سياسة التخدير في إخضاع المغرب الأقصى.⁽³⁾

ومما يمكن قوله حول سياسة ليوتي، أنه استطاع أن يمنح فرنسا موطأ قدم في المغرب الأقصى، زيادة على أنه قد وقر عليها كثيرا من المشاكل وأزاح من أمامها كثيرا من العقبات، ولكنه في الوقت

(1) - يمكن تفسير هذا القول بأن ليوتي كان يعرف كيف يفرض رأيه على حكومته، ويعرف كيف يدفع السلطان إلى الموافقة دون اعتراض على آرائه، كما أنه استطاع أن يعرف كيف يختار ويدرب جهازا من الأعوان وكيف يطيعونه، ولهذا فإن المقيم ليوتي قد تميز عن باقي المقيمين باتساع السلطات المدنية والعسكرية، إلى جانب النفوذ القوي الذي تمتع به في أوساط معينة برلمانية وحزبية وصحفية، وعلى هذا الأساس، وجد ليوتي نفسه متمتعا بحرية تامة في المغرب بصلاحيات مطلقة، متحررا من العوائق الدولية، وكل هذا جعل منه - خليفة الملك -..، ينظر كلا من محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 132-133، وكذلك جنرال كاترو:

ليوتي المغرب، أو تطبيق الحماية بالمغرب، تر- أحمد لقمهري، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 2017، ص 34.

(2) - عبد الرحمن الوردغي: المرجع السابق، ص 18.

(3) - حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 71.

نفسه احتفظ للمغرب بمؤسساته الوطنية القديمة الأساسية التي ساعد بقاؤها على احتفاظ المغرب بسلاح يمكن أن يستخدم في الوقت المناسب عندما تتضح الظروف الداخلية والخارجية.⁽¹⁾

2-3 تأثيرات سياسة الإقامة العامة وتداعياتها:

مما يمكن قوله في البداية أنه كان هناك نوعٌ من- النجاح- الفرنسي في المغرب الأقصى في الفترة التي عُيِّنَ فيها ليوتي مقيماً عاماً هناك، لكن التفسير النهائي لهذا النجاح لا يرجع إلى موهبة رجل أو لمزايا العرق بقدر ما يرجع إلى المجموع الكلي للموارد الاقتصادية والمالية والنفوذ السياسي والعسكري والمخزون البشري (= الطاقات البشرية)⁽²⁾، تلك هي الإمكانيات التي كانت في الأوساط الاستعمارية تتوفر عليها أكثر فأكثر.⁽³⁾

ومع ذلك فقد تعرض ليوتي إلى انتقادات لاذعة، وذلك من منطلق أنه باحترامه وتعزيزه لبنيّة المغرب في المجالين السياسي والاجتماعي، إلى جانب تعزيزه عرش وسلطة السلطان وبعتماده على كبار الفلاحين والإقطاعيين المغاربة، كل ذلك فسح المجال أمام مشاعر الملكية التي ليست بخفية، زيادة على ذلك، فقد اعتبر البعض أن سياسة ليوتي هي مجرد تحقيق لأغراض شخصية، وأن مبدأ

(1) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 137.

(2) - هدفت الإقامة العامة الفرنسية والتي مثلت رأس الحربة في استعمار المغرب الأقصى، بتهيئة كل الظروف وتوفير كل السبل التي من شأنها تسهيل عملية إخضاعه في إطار ما يسمى بسياسة تحطيم الدولة، من منطلق أن تحل فرنسا محل السلطة السياسية في المغرب الأقصى، قصد إحكام السيطرة، وبالتالي السعي إلى استغلال المجال الجغرافي واستغلال الطاقات البشرية وكذلك الخيرات والثروات...، ينظر إسماعيل العربي: تاريخ المغرب العربي من خلال كتابات عبد الله العروي، أوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي 22، الأردن، 24-26 أبريل 2018، ج1، منشورات جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2019، ص ص 85-86.

(3) - إذا كان من الصواب الإقرار بهذا- النجاح-، فإن ما تقدم لا يتفق بالعكس مع ما نُسيح حول ليوتي من ترهات، فقد اعتبر أن- النجاح- المذكور يعكس وحدة القلوب بين المستعمر والمستعمَر، وبالتالي نتساءل هنا: كيف تم تحقيق هذه الوحدة؟ وإلى أي مدى استمرت صلاحيتها؟ وهل تحققت تلك الوحدة في خضم المعارك التي قامت بين المستعمر والمستعمَر التي أبي فيها المغاربة الاستسلام وفضلوا الشهادة؟ أم بعد استتباب الأمن (= يعني القضاء على معظم الثورات)؟، وهنا، علينا الإقرار كذلك بأن تلك الوحدة كانت افتراضية أكثر مما هي واقعية، أم أنها كانت لتلطيف الجو فقط، وكانت في حاجة ماسة إلى التجسيد على أرض الواقع وعلى جميع الأصعدة، من منطلق أن ليوتي كان يدرك أكثر من غيره أن كل الجهاز الذي يخدمه سواء في فرنسا أو المغرب الأقصى والذي يعد الشرط الأول لنجاحه، قد يبقى مع ذلك قليل الفعالية إذا لم يتوصل بنفسه إلى زرع الشقاق وترسيخه بشكل دائم بين المغريين، ينظر في هذا الصدد، جرمان عياش: المرجع السابق، ص ص 70-71.

السيادة المغربية الذي يدعيه، ليس بالنسبة إليه إلا ستارا ليتخلص من مراقبة الحكومة الفرنسية⁽¹⁾ على اعتبار أنه أراد أن يلعب دور حاجبٍ لقصر سلطانٍ صوريٍّ فقط.⁽²⁾

وفي هذا الصدد، فقد حاولت الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب الأقصى وضع سياسةٍ تتقارب مع تطلعات الشباب المغربي، وإزاء ذلك قامت بتأسيس جمعية فرنسية⁽³⁾ مغربية استدعت لرئاستها أحمد بركاش- والذي عيّن وزيرا للشؤون الدينية والأوقاف فيما بعد-، ولكن المقاومة التي خاضها الشباب المغربي قد أظهرت للإقامة العامة مليا رغبة المغاربة في الاستقلال وعدم التعاون معها إلا في إطار تحقيقه (= تحقيق الاستقلال)، والتخلص من نير الاستعمار.⁽⁴⁾

وبالموازاة مع ذلك، بدأ المثقفون من الشبيبة المغربية يتحدثون عن الأمة المغربية على نحو ما كان يتحدث به الفرنسيون في كتبهم المدرسية عن فرنسا، وهذا كمظهر من مظاهر المقاومة المغربية لنظام الحماية⁽⁵⁾، وبدؤوا يعيدون تشكيل تاريخهم وإبراز مناحي العظمة فيه، قصد تنوير العقول وتوضيح الرؤى، في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يببالغون في وصف حالة الفوضى والتدهور في المغرب

(1) - بالرغم من أن ليوتي كان حريصا على التمسك بمظاهر الإدارة غير المباشرة، فإن ملامح التحول نحو الإدارة المباشرة كان واضحا في أواخر فترة حكمه، وبالتالي فقد أدرك خطورة ذلك وقد ذكر في هذا الصدد: "إننا في الواقع نسير أكثر فأكثر نحو الإدارة المباشرة، وهذا عدا عن كونه صراحة ضد مفهوم الحماية فإنه يثير مخاطر كبيرة...، إنه لا اعتقاداً واهم أن المغاربة لا يتأثرون من إبعادهم عن الشؤون العامة، إنهم يتألمون ويتحدثون عن ذلك.."، ينظر محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 135-136.

(2) - Loius BARTHOUS, la bataille de Maroc, lib- ancienne HONORE

CHAMPOIN, Paris, 1929, p 45.

(3) - مما تجدر الإشارة إليه أن المغاربة كذلك، قد قاموا بتأسيس بعض الجمعيات بصدد إنشاء تلك الجمعيات الفرنسية كرد فعلٍ على ذلك، ونذكر منها أول جمعية سرية تأسست على يد علال الفاسي أثناء مزاولته لدراسته في جامع القرويين سنة 1925م، وقد عين رئيسا شرفيا لها بالرغم من صغر سنه آنذاك، وقد اتخذت هذه الجمعية طابعا اقتصاديا (= في طريقة كفاحها) مثلما هو الحال في الهند من خلال مقاطعة البضائع الأجنبية عامة والبضائع الفرنسية خاصة، والعمل على تشجيع الصناعات المحلية والمنتجات الوطنية، وهو ما يدخل في إطار المقاومة الاقتصادية...، للتعلم في هذا الصدد ينظر، أسيم القرقرى: علال الفاسي وإستراتيجية مقاومة الاستعمار، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 2006، ص 17.

(4) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 151 - 152.

(5) - Zaki M'BAREK, le Maroc de la résistance a la pénétration pacifique au mouvement de libération nationale (1845- 1958), rev- d'histoire maghrébine, année 15, n° 49-50, juin 1988, p 124.

الأقصى قبل الحماية ليعطوا أعمال الحماية مظهرا مجيدا (= مظهر العظمة)، وعكس ذلك بدأ المغاربة يبالغون في عظمة المغرب قبل الحماية وينتقدون ما قامت به الحماية وما لم تقم به.⁽¹⁾ وعليه، يمكن القول أن هذا النشاط الذي أخذته الشبيبة المغربية على عاتقها قد فتح المجال أمام نوع من المقاومة الوطنية في إطار حركة التحرر الوطني، ومما لا شك فيه أن تكوين النظرية بالنسبة لحركة تحرر وطني، يعني الحاجة إلى الوضوح النظري سياسيا أولا وأساسا، وعليه فإن الحركة التحريرية وخصوصا في مرحلة حاسمة من مراحل تطورها تكون أحوج ما تكون إلى وعيها بذاتها كهوية متميزة، وبالتالي إبراز خصوصياتها المتميزة وتأكيد ذاتيتها.

وفي السياق نفسه فالبحث عن الهوية في هذه الحالة، يعني رسم الفوارق والمسافات التي تبرز الكيان الخاص والمستقل الذي يسعى إلى أن يتحدد بأبعاده الذاتية وحدها، ويتجلى ذلك في مختلف الأشكال التعبيرية الفكرية لعمل الحركة الوطنية (من شعر ونثر، إلى المقالة الصحفية والخطابة والتجمعات والمظاهرات والعرائض والوفود، إلى جانب التحليل السياسي والتفسير التاريخي..).

هنا يكون هذا النتاج الذي يتجه نحو الغزارة والتنوع وعيا بهذه الهوية ومحاولة للتعبير عنه في الوقت ذاته، وهو بالنسبة للحركة الوطنية في المغرب إعلان عن إرادة القطع مع أزمنة العصور الوسطى ورغبة في الانخراط الواعي في العالم الحديث، ما دام يُفهمُ التحرر الوطني على أنه ليس مجرد استعادة للحالة السابقة على وقع الاستعمار، بل على أنه محاولة لتجاوز تلك الحالة التي ساهمت في استعمار المغرب ورمت به في براثن الاحتلال والسيطرة الأجنبية.

وبالتالي، فالتحرر الوطني لا يكون سوى مخرج مزدوج عبر التحرر الفكري إلى جانب التحرر السياسي، ولأنَّ الأمر كان كذلك بالنسبة إلى هذه الحركة، ولأن الأمر يتعلق ببلد عربي، فإن المسألة كلها تتخذ وجهها آخرا، وجهها ربما يجعل الأمور تصاغ على النحو التالي⁽²⁾:

(1) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 443.

(2) - سعيد بن سعيد العلوي: الوطنية والتحديثية في المغرب، م د و ع، بيروت، ط1، 1997، ص ص 61-62.

* النتاج النظري للحركة الوطنية المغربية هو جزء من النتاج النظري للفكر العربي المعاصر، وبالتالي فهو لا يُفهم إلا ضمن القضايا والأطروحات التي يطرحها الفكر العربي المعاصر، على اعتبار أنه يكوّن وحدة ويصدر عن إشكالية واحدة هي إشكالية التحديث ومحاولة تجاوز التأخير.

* الانتباه لبعض الجوانب الخصوصية، والتميز فيها هو إغناء لفهم معنى وطبيعة التيارات الفكرية والأيدولوجية التي يتوزع الفكر العربي المعاصر فيها.

من هذا المنطلق وبداية من القرن العشرين، تبلورت فكرة العمل السياسي لدى النخبة المغربية اعتباراً من أنها فتحت باب القول في المسألة الدستورية، ولعل ذلك يرجع إلى تأثيرها بتجارب إسلامية حديثة، كتجربة التنظيمات العثمانية، زيادة على التجربة الدستورية في تونس، وذلك بالاستثمار في السياق الداخلي المتمثل في البيعة الحفيظية.⁽¹⁾

وبالتالي، اتخذت الحركة الوطنية المغربية في العشرينات طابعا دينياً⁽²⁾، لتنشط في إطار الحريات العامة، حيث تستطيع الأحزاب أن تعبر عن آرائها، من منطلق أنها كانت شبه معطلة وفقاً لمجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تُحُدُّ من حرية التعبير إلى أبعد حد، وبما أن معاهدة الحماية كانت تتضمن تعهد الفرنسيين رسمياً باحترام الدين الإسلامي وتسهيل ممارسته، فقد اصطبغت الحركة الوطنية المغربية بصبغة دينية.⁽³⁾

(1) - محمد كراغل: المرج السابق، ص 117.

(2) - هناك خصم مشترك، يتمثل في السلطات المحلية بالنسبة للمخزن أي السلطة المغربية، وهو - الإسلام - الشعبي والطرقية بالنسبة لكل من السلفية المغربية والمخزن معاً، فالسلفية تدافع عن إسلام العلماء مقابل الإسلام الشعبي، والمكلمية المغربية أيضاً ضد الطرقية منذ ظهورها، وهذا ما يفسر تأييد الملكية المغربية منذ القرن 18 للحركة الوهابية، لذا وقع التقاء محاربة الطرقية، وبالتالي، من شأن هذا التحالف أن يضرب السلطات المحلية ويجعل الحركة الوطنية المغربية تلعب ورقة السيادة..، للتدقيق راجع علي أومليل: النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، ع 93، السنة 09، نوفمبر 1986م، ص 141.

(3) - يعتبر العديد من المؤرخة في المغرب الأقصى أن الإسلام ظل يشكل الخلفية الثقافية للنضال الوطني والقومي ضمن الحركة الوطنية، وهذا على امتداد مرحلة تكوينها وإرهاصات نشأتها، وبهذا الوعي، أطل أوائل الوطنيين على الأحداث التي كان يعرفها المشرق العربي، وعليه، يعتبر التحرك ضد السياسة البربرية الدافع الأساس لانطلاق المقاومة السياسية المغربية كما سنراه في تداعيات الظهير البربري على الحركة الوطنية المغربية لاحقاً..، ينظر عبد الإله بلقزيز وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947م-1986م) محاولة في التاريخ - قراءات -، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 3، ع 13، 1993، ص 181.

وبالتزامن مع حرب الريف، وإثر سياسة المقيم العام ليوتي - Lyautey فقد نشطت تلك الحركة السلفية التي وجد فيها الشباب المغربي ميداناً لبذل جهوده والتَعَوُّدِ على العمل لخدمة الأمة والتضحية في سبيلها، ثم ما لبثت إلى أن أخذت في تناول الشؤون العامة بأسلوب غير الأسلوب الأول، وعليه سرعان ما تأسست جماعات صغيرة لدراسة القضايا القائمة، والعمل على تنوير الرأي العام بأضرارها⁽¹⁾، وما زاد من الأمر فعاليةً، هو التواصل مع المشاركة، إضافة إلى الإخوان من الشمال الإفريقي، الأمر الذي أثمر نوعاً من التنظيمات التي تبلور في سياقها ذلك النشاط، وكمثال عن ذلك نجد تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا.⁽²⁾

وعليه، تهيأت الظروف والمناخ أمام الشباب المغربي لممارسة النضال السياسي⁽³⁾، وذلك بدخوله النضال الجمعياتي الذي فتح نافذة على النضال السياسي ضمن النشاط الحزبي بدءاً من النضال ضد المتصوفة، والتي حملت (= المتصوفة) مظاهر الدروشة، إلى جانب استخدامها من طرف الفرنسيين لتسهيل التوسع والاستعمار، ولعل النضال ضد هؤلاء، هو نضال سياسي بالدرجة الأولى، اعتباراً من النضال القائم على محاربة التخلف والجمود والتعاون مع الاستعمار.⁽⁴⁾

(1) - علال الفاسي: المصدر السابق، 159.

(2) - جمعية طلبة شمال إفريقيا - L'association des étudiants musulmans nord-africain: تعود أصول هذه الجمعية إلى فترة ما قبل ح 1ع، لتشهد التأسيس الفعلي في فرنسا في ديسمبر 1927م بعد عدة مبادرات قام بها الطلبة المغاربة، وكان من بين هؤلاء الطلبة وأعضائها الذين غدوا زعماء حركات التحرر في أقطار المغرب العربي، مصالي الحاج، الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي... وغيرهم، وقد تبنت هذه الجمعية مختلف القضايا الوطنية في المغرب العربي...، للتعمق ينظر معمر العايب: مؤتمر طنجة المغربي - دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 42-43.

(3) - شكلت هزيمة الأمير عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي منعطفاً هاماً في التاريخ السياسي للمغرب المعاصر، إذ بدأت النخبة - الحضرية - في تجاوز آثار الإخفاق العسكري عبر العمل السياسي، ولم يكن العمل السياسي ممكناً في ظل غياب تنظيم سياسي يسهل عمليات التواصل وإمكانيات التنسيق، وفي هذا السياق، تم تأسيس أول تنظيم يمكن اعتباره تنظيمًا سياسيًا مباشرة عقب الحرب الريفية وبالضبط في 02 أوت 1926م والذي أطلق عليه تسمية الرابطة المغربية، وقد شكل مكتباً يضم أحمد بلفريج، المكي الناصري، محمد القباچ ومحمد بنونة وآخرون...، راجع في هذا الصدد محمد ضريف: الأحزاب السياسية المغربية، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، 1988، ص ص 19-20.

(4) - Roger LE TOURNEAU, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, 1920-1961, éd- Armand COLIN, Paris, 1962, p 176.

4- السياسة البربرية وتأثيراتها على الحياة السياسية في المغرب الأقصى:

رسمت السوسيولوجيا الاستعمارية صورةً للمغرب، جعلت منه بلداً منشطاً ومقسماً إلى قسمين وكتلتين بشريتين على اعتبار التمازج البشري في المنطقة من عرب وبربر، إلى جانب نظامين متبعين هما الشرع والعرف، هذه الصورة، استحضرتها أقطاب الحماية الفرنسية وعلى ضوءها انتهجوا سياسة استعمارية عُرفَتْ بالسياسة البربرية، والتي كانت (= السياسة البربرية) مفتاحاً لفرض الهيمنة والسيطرة على المغرب.

4-1- جذور السياسة البربرية وأصولها:

على اعتبار أن المغرب كان يضم تنوعاً إثنياً في تركيبته الاجتماعية⁽¹⁾، الأمر الذي استغلته سُلْطُ الحماية الفرنسية كَمِعْوَلٍ لهدم بنية المجتمع المغربي، وعليه، قامت سياسة الحماية الفرنسية على عدة محاورٍ أساسيةٍ، لعل أبرزها كان السياسة البربرية⁽²⁾ القائمة على سن قوانين مدنية خاصة بالبربر، والتي مثلت استهدافاً للإسلام، وإخراج البربر عن دينهم الحنيف وزرع الشُّقَاقِ بين المغاربة. هذا ولم تكن السياسة البربرية التي جاءت بها سُلْطُ الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى في 1930م وليدةً خطةٍ جديدةٍ، بل كانت طبعة مغربية للسياسة البربرية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر⁽³⁾ منذ الاستيلاء عليها، مع أن السياسة المنتهجة في المغرب الأقصى كانت خطيرة في الحال والمآل، ذلك أنها جاءت مؤكدة لتجارب الاستعمار الفرنسي هناك.⁽⁴⁾

(1) - هل فعلاً كان لذلك التنوع الإثني تأثير كبير على التركيبة الاجتماعية في المغرب الأقصى؟ اعتبر الفرق بين العرب والبربر في المغرب الأقصى فرقا لا يعدو الاختلاف في اللسان، فهو اختلاف لا يقوم على أساس عرقي أو إثني، فهنا يجري الحديث باللغة العربية وحدها، وهناك يقع التواصل بلهجة من اللهجات المحلية (= الأمازيغية)، وفي مناطق أخرى تستعمل العامية واللهجة البربرية - معا بحسب نسبة مئوية معينة، سواء على مستوى الجنس أو على مستوى المكانة داخل المجتمع..، للتدقيق والتعمق في هذه المسألة راجع، محمد مزيان: المرجع السابق، ص 115.

(2) - نتساءل هنا لماذا السياسة البربرية وليست السياسة الأمازيغية؟، وذلك من منطلق أن شعب المغرب الأقصى عبارة مجتمع يتكون من إثنية بشرية ممتزجة بين الأمازيغ والعرب.

(3) - هدفت فرنسا إلى فرنسة المحيط الجزائري، وبالموازاة مع ذلك فإنها قد اتبعت سياسة التفرقة بين - الأهالي - في المناطق المختلفة من الجزائر وخاصة بين المتحدثين بالعامية واللهجة البربرية، ولعله من الخطأ القول أن السياسة البربرية في الجزائر تعود إلى العهد الاستعماري على اعتبار أن النزعة البربرية قد ظهرت في القرن 19م في الوقت الذي برزت فيه الأفكار القومية في العالم، والمتبع

وعليه، من الخطأ الاعتقاد أن السياسة البربرية في المغرب الأقصى تعود إلى ثلاثينات القرن العشرين، بل تمتد إلى الفترة التي تزامنت مع فرض الحماية الفرنسية⁽²⁾ على المغرب قصد إرساء قواعد الاستعمار على قواعد وأسس متينة، وعليه، نجد أول ترجمة لهذه السياسة في الظهير⁽³⁾ 11 سبتمبر 1914م⁽⁴⁾، والذي دعا إلى احترام الأنظمة العرفية المعمول بها في الأوساط البربرية.⁽⁵⁾

=للنزعة البربرية في الجزائر يدرك أنها ذات توجهين، نزعة بربرية ذات توجه إسلامي، ونزعة بربرية ذات توجه لائكي، وقد نشأت هذه الأخيرة بفعل تأثير المدرسة الاستعمارية، ويعود اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بهذه السياسة وبمنطقة القبائل لعدة اعتبارات، نجد على رأسها صعوبة فرض السيطرة على المنطقة...، للتعمق في هذه المسألة ينظر كلا من رابح لونيبي: دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر، 2002، ص ص 28-30، وكذلك أحمد نعمان: فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1991، ص 84.

(1) - محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد (التاريخ السياسي للحركة التحررية الوطنية المغربية) - مرحلة الانطلاق 1930م-1934م-، ج3، مؤسسة محمد حسن الوزاني، ط1، 1984، ص 10.

(2) - من دون شك أن قول ليوتي يعزز أن السياسة البربرية جاءت عقب إمضاء معاهدة الحماية مباشرة على اعتبار أنه المبادر بانتهاج هذه السياسة، حيث يقول: "إن مصالحنا تأمرنا بأن ننظم البربر خارج إطار الإسلام" وهي دعوة صريحة لفصل البربر عن العرب وإخراجهم من حظيرة المسلمين، ينظر محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد...، ج3، المصدر السابق، ص 21.

(3) - الظهير - dahir: هو المرسوم الملكي أو الأمر السلطاني، وكلمة الظهير عبارة مستعملة منذ العهد المريني، كما أن كلمة الظهير تتداول في الوقت الحاضر باسم المرسوم، أما فيما يخص العنوان الحقيقي للظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930م كما هو في النص العربي: ظهير شريف بالاستناد إلى الجريدة الرسمية (العدد 919) التي صدر فيها هذا الظهير والذي ورد فيها بهذا الاسم - ظهير شريف-، أمّا في النص الفرنسي فإننا نجد التسمية على النحو الآتي:

Dahir de 16 mai 1930 réglant le fonctionnement de la justice dans les tribus de coutume Berbér.

أي ظهير 16 ماي 1930 المنظم للقضاء بالقبائل ذات العرف الأمازيغي...، ينظر في هذا الصدد، إسماعيل العربي: الظهير البربري في المغرب وسياسة فرنسا التقسيمية 16 ماي 1930، المجلة التاريخية الجزائرية، ع8، جوان 2018، ص 172.

(4) - تضمن هذا الظهير فصلين، ويتعلق هذا الظهير بأمر القبائل البربرية بالأيالة الشريفية، ومما جاء في الفصل الأول: إن القبائل البربرية الموجودة بأيتنا الشريفة، تبقى شؤونها جارية على مقتضى قوانينها وعوائدها الخصوصية تحت مراقبة ولاية الحكومة، أما بالنسبة للفصل الثاني من هذا الظهير فقد نص على أن القرارات تصدر من الصدر الأعظم بعد الموافقة من طرف الكاتب العام لدى الدولة الشريفة في تعيين القبائل المتبعة للعوائد البربرية، كما يقع تعيين ما ينطبق على تلك القبائل والقوانين والضوابط الصادرة بها، وقد حرر هذا الظهير برباط الفتح في 20 شوال 1332هـ/ الموافق ل11 سبتمبر 1914م، اطلع عليه وأذن بنشره محمد بن الجياص، الرباط في 15 سبتمبر 1914م، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، عبد المطلب الزيزاوي: أوهام الظهير البربري - السياق والتداعيات-، إصدارات فيديرانت، (دون معلومات أخرى)، ص ص 12-13.

(5) - محمد ضريف: المرجع السابق، ص 21.

وفي عام 1915م أصدرت إدارة الحماية مجموعة من البلاغات، اعتبرت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبربر ويتم التداول بها في السجلات والعقود⁽¹⁾، كما دعت في منشور 1919م إلى إعداد الإطارات العسكرية من أبناء البربر دون إخوانهم العرب في العديد من المناطق في المغرب الأقصى⁽²⁾. وإلى جانب الظهائر التي سبق ذكرها، نجد كذلك ظهير 15 جوان 1922م المتعلق بتفويت العقارات للأجانب بالقبائل ذات العوائد البربرية، والتي لا توجد بها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية للإسلام⁽³⁾، أي المناطق التي تعتمد على العرف⁽⁴⁾ في تشريعاتها لا على الشريعة الإسلامية⁽⁵⁾ وفي سياق الحديث عن جذور السياسة البربرية وبالحديث عن مختلف الظهائر، فإننا نقف كذلك عند ظهير آخر لإدارة الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى، حيث نجد ظهير 15 جوان 1928م، الذي نص على تعويض العقارات لصالح الأجانب بتوقيع من السلطان المغربي، وتم إلغاء حقوق المغاربة في ذلك، وتمكن الكولون من الأوربيين وأغلبهم من الفرنسيين من الاستيلاء على بعض أراضي القبائل البربرية بموجب هذا الظهير⁽⁶⁾.

وبالتالي، فقد صدرت عدة ظهائر تعلقت بهذه الخطة السياسية- الدينية-، حيث كلف المقيم العام الجنرال ليوتي- Lyautey (= واضع أسس السياسة البربرية في المغرب) مجموعة من منظري

(1) - recueil de législation et de jurisprudence Marocaines, année 1915, p 62.

(2) - محمد على داهش: دراسات في تاريخ المغرب ..، المرجع السابق، ص 27.

(3) - من منطلق- حساسية- بعض البربر للقوانين الإسلامية، وجدت سلطات الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى بابا لمراوغة المغاربة، ولعبت على هذا الوتر الحساس من أجل تشجيع العمل بالقوانين العرفية، وهي الصورة التي وجدت منذ انتشار المذهب الخارجي في البلاد بتأسيس الدولة الإدريسية، ينظر

G- H, BOUSQUET, les Berbères, éd- presse universitaire de France, Paris, 1957, p 101

(4) - العرف: ما تعارف عليه أفراد المجتمع في عاداتهم وتقاليدهم و..، دون اكتساب الصبغة القانونية.

(5) - محمد ضريف: المرجع السابق، ص 21.

(6) - إسماعيل العربي: الظهير البربري وسياسة فرنسا..، المرجع السابق، ص 174.

الاستعمار برئاسة جورج سوردون لإيجاد صياغة قانونية تتناسب مع - أعراف البربر - وإخراج تلك الصياغة في صورة من - الحقائق - عن طريق أبحاث ملفقة، لكسب نوع من الشرعية.⁽¹⁾

وهذه السياسة، تدخل ضمن التفرقة من أجل السيطرة، تنفيذا لرغبة الكولون وأنصار الاستعمار⁽²⁾، فقد بذلت سُلطُ الحماية جهودا كبيرة منذ بداية الاحتلال حتى الثلاثينات من القرن العشرين، إلى إحداث الاختلاف في البنية الاجتماعية للمغرب، وجاءت محاولاتهم المحمومة في العمل على تنصير المغاربة وفرنستهم وإحداث تفرقة بينهم، لإشعال نار الفتن الطائفية والعرقية.

ومما نجد كذلك من بين هذه الظواهر، ظهور 16 ماي 1930م الذي كان له الأثر البالغ على الشعب والنضال الوطني المغربي⁽³⁾ وهو ظهورٌ منظمٌ لسير العدالة بالقبائل ذات الأعراف البربرية، والتي لا توجد بها محاكم لتطبيق الشريعة⁽⁴⁾، أما القرار الوزاري الصادر في 08 أفريل 1934م تطبيقا لظهير 16 ماي 1930م، فقد أخذ صبغة تنظيم المحاكم العرفية.⁽⁵⁾

4-2- ظهور 16 ماي 1930م⁽⁶⁾:

4-2-1- مضمونه: صدر ظهير 16 ماي 1930م تحت ضغط الحماية الفرنسية، والذي يركز على التفرقة بين العرب والبربر في الأمور التشريعية والمدنية⁽⁷⁾، بحسبانه البربر - خلافا للعرب - أصحاب

(1) - أحمد إسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص 443.

(2) - محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب.. المرجع السابق، ص 27.

(3) - إسماعيل العربي: الظهير البربري وسياسة فرنسا.. المرجع السابق، ص 175.

(4) - سبق صياغة ذلك الظهير وصول تيودور ستيج إلى السلطة، ولعل هذا الأخير قد قام بتعيين لوسيان سان مقيما على المغرب، حيث قام بنقل تجربته التي خاضها في تونس إلى المغرب الأقصى، ينظر

Roger LETOURNEAU, histoire de Maroc moderne, Op- Cit, p 185.

(5) - عبد الوهاب بن منصور: محمد الخامس والظهير البربري، مجلة دعوة الحق، ع 282، الرباط، 1991، ص 85.

(6) - ركزنا هنا على الظهير البربري والصادر في 16 ماي 1930م لعدة اعتبارات، منها الأثر البالغ الذي خلفه هذا الظهير على النضال السياسي في المغرب الأقصى وهو موضوع دراستنا، زيادة على خطورته وما أحدثه من ضجة في المغرب الأقصى بصفة خاصة والعالم العربي والإسلامي عامة.

(7) - تتساءل في هذا الصدد، لماذا ركزت فرنسا في هذا الظهير على الجانب القضائي؟ نرى أن القضاء أبرز جانب في الدولة الإسلامية، على اعتبار أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالقرآن والسنة الذين هما مصدرين أساسيين للتشريع، وقد ظل هذا الارتباط إلى غاية بداية مزاحمة التشريع المدني للتشريع الديني في كثير من جوانب السلطة القضائية، ينظر محمد ضريف: المرجع السابق، ص 251.

منظومات عرفية ومحلية خاصة لا ينطبق عليها النظام الشرعي المطبق على عموم البلاد، وعلى هذا الأساس، استخلص المغاربة من هذا الظهير ثلاثة أمور هي⁽¹⁾:

* فصل قسم من المغاربة المسلمين عن القضاء الشرعي.

* تحويل المسائل القضائية في مناطق البربر إلى المحاكم الفرنسية وقد أُعْتَبِرَ ذلك في نظر المغاربة، خطوة لتنفيذ سياسة التنصير من جهة، وإعلان حرب صليبية جديدة من جهة أخرى.

* تمزيق وحدة السلطة المغربية، وهو ما اعتبر خرقا لمعاهدة فاس الممضاة سنة 1912م.

وقد تضمن هذا الظهير 08 فصول كما هي موضحة كالاتي:⁽²⁾

الفصل الأول: إن المخالفات التي يرتكبها المغربون في القبائل ذات العوائد البربرية بأيالتنا الشريفة، والتي ينظر فيها القواد في بقية نواحي مملكتنا السعيدة، يقع زجرها من طرف رؤساء القبائل، وأما بقية المخالفات فينظر فيها ويقع زجرها طبق ما هو مقرر في الفصلين الرابع والسادس من ظهيرنا الشريف هذا.

الفصل الثاني: إنه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنسية بأيالتنا الشريفة، فإن الدعاوي المدنية أو التجارية والدعاوي المختصة بالعقارات والمنقولات تنظر فيها محاكم خصوصية تُعرف بالمحاكم العرفية ابتدائيا أو نهائيا بحسب الحدود- أي المقدار- التي يجري تعيينها بقرار وزيري، كما تنظر المحاكم المذكورة في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية أو بأمور الإرث وتطبق في كل الأحوال العوائد المحلية.

الفصل الثالث: إن استئناف الأحكام الصادرة من طرف المحاكم العرفية يرفع أمام محاكم تُعرف بالمحاكم العرفية الاستئنافية، وذلك في جميع الأحوال التي يكون فيها الاستئناف مقبولا.

الفصل الرابع: إن المحاكم الاستئنافية المشار إليها، تنظر في الأمور الجنائية ابتدائيا ونهائيا بقصد زجر المخالفات المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل الأول أعلاه، وكذلك زجر جميع المخالفات التي يرتكبها أعضاء المحاكم العرفية التي يطوق باختصاصاتها الاعتيادية رئيس القبيلة.

(1)- محمد كراغل: المرجع السابق، ص 259.

(2)- الحاج حسن بوعياذ: الحركة الوطنية والظهير البربري- لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج- (1348هـ/

1930م)، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1979، ص ص 11-12.

الفصل الخامس: يجعل لدى كل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية مندوب مخزني مفوض من طرف حكومة المراقبة بالناحية التي يرجع إليها أمره، ويجعل أيضا لدى كل واحدة من المحاكم المذكورة كاتب مسجل يكون مكلفا أيضا بوظيفة موثق.

الفصل السادس: إن المحاكم الفرنسية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها، لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية، ويجري العمل في هذه الأحوال بالظهير الشريف المؤرخ في 12 أوت سنة 1913م المتعلق بالمرافعات الجنائية.

الفصل السابع: إن الدعوى المتعلقة بالعقارات إذا كان الطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجح أمرهم للمحاكم الفرنسية، فتكون من اختصاصات المحاكم الفرنسية المذكورة.

الفصل الثامن: إن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزيرية متوالية تصدر بحسب الأحوال ومهما تقتضيه المصلحة.

حرر بالرباط في 17 ذي الحجة عام 1348هـ الموافق لـ 16 ماي سنة 1930م.

سُجِّلَ هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 17 ذي الحجة عام 1348هـ الموافق لـ 16 ماي سنة 1930م.

اطلع عليه وأذن بنشره في الرباط في 23 ماي سنة 1930م الكوميسير المقيم العام لوسيان سان.⁽¹⁾
ولعل المتمعن فيما جاء في هذا الظهير⁽²⁾ يستشف أنه قد وضحت مقتضيات هذا النص القانوني خضوع القبائل المعترف بها كقبائل ذات أعراف بربرية غير متوفرة على محكمة شرعية لتنظيم

(1) - الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمية، ع919، الرباط، 6 جوان 1930، ص ص 1323 - 1324.

(2) - لعل المتمعن في هذا الظهير يرى أنه يحمل طابع السلطان محمد بن يوسف وبالتالي يمكن اعتباره ظهيرا ملكيا، كما أن مصلحة الرعايا المغاربة وطمأنينة البلاد تقتضيان الاحتفاظ بالتنظيم العرفي لهذه القبائل!، كما أنه في الفقرة الثانية من الفصل الأول دليل واضح على أن هذا الظهير كان يطبق على جميع المغاربة دون استثناء في ظل اعتقاد أن للمحاكم الفرنسية الصلاحيات المطلقة، زيادة على أن سلطات الحماية كانت ترى أن إحداث المحاكم الفرنسية من أهم إنجازاتها لإقامة - الدولة العصرية-، ولعل الفصل السادس يؤكد ذلك، هذا ويتضح أن الشرط الوحيد الذي وضعه المشرع للخضوع للقضاء العرفي هو تواجد المتقاضين في منطقة الاختصاص الترابي للمحاكم العرفية وعند خروجه من هذه المنطقة يصبح خاضعا للمحاكم المخزنية، وبالتالي فهذا الظهير يخضع إلى اختصاص مجالي (=ترابي، أو إقليمي)، ولا يقوم على اختصاص عرقي أي أنه لا يخص القبائل الأمازيغية فقط، والدليل على ذلك لم تكن قبائل جنوب درعة ومراكش والأطلس الكبير الخاضعة لنفوذ الكلاوي مصنفة ضمن قبائل العرف، فبالنظر إلى النصوص القانونية يتضح أن الأمر متعلق بالقضاء العرفي ولم يشر هذا الظهير إلى تقسيم المغرب بين عرب وبربر..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر عبد المطلب الزياوي: المرجع السابق، ص ص 17 - 18.

قضائي يدعى المحاكم العرفية، ويتكون هذا التنظيم من درجتين تشكلهما كل من المحاكم العرفية ومحاكم الاستئناف العرفية.⁽¹⁾

كما أنه لا تخضع هذه المحاكم، للمحكمة العليا الشريفة كمحكمة نقض، إذ تعتبر محاكم الاستئناف العرفية آخر درجات التقاضي في هذا النظام، كما يوجد في كل محكمة مندوب حكومي وكاتب ضبط، ويتم تكوين وتنظيم هذه المحاكم بقرارات وزيرية، تستمد قوانينها من الأعراف المحلية في المناطق التي يقطنها البربر.⁽²⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أنه بصدور الظهير البربري أو ظهير 16 ماي 1930م، يكون قد تم استكمال تنظيم القضاء التقليدي المنظم لسير العدالة بالقبائل ذات الأعراف البربرية⁽³⁾، حيث رسم ذلك الظهير القضاء العرفي بالبلاد، هذا القضاء الذي يعتبر أقدم قضاء في المغرب وذلك من خلال استمرارية تطبيقه عبر العصور وصدوره أمام هزات الأحداث لآلاف السنين.⁽⁴⁾

وبالرغم من أن هذا الظهير غامض الدلالة، إلا أنه جرّد الحكومة الشريفة⁽⁵⁾ - على اعتبار أن هذا الظهير قد أمضاه السلطان محمد بن يوسف - من سلطتها على القبائل البربرية، وذلك عبر إحداث محاكم عرفية لم تكن من قبل⁽⁶⁾، وهو ما يعتبر اعتداء شنيعا على الشريعة الإسلامية

(1) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص 259.

(2) - الحسين وعزي: نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب (1967م-1991م)، الرباط، ط 1، 2000، ص 31.

(3) - Charles Robert AGERON, politiques coloniales.., Op- Cit, p 110.

(4) - محمد مونيبي: الظهير البربري أكبر أكلدوية سياسية في تاريخ المغرب المعاصر، مؤسسة تاوالت، كاليفورنيا، 2003، ص 161.

(5) - لعل الأهداف الحقيقية المتوخاة من الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930م هي إقصاء السلطان من المناطق التي اعتبرت قبائلها ذات عوائد بربرية وتجريده من سلطته عليها، بالإضافة إلى تدجين العنصر البربري وتطويعه وتهيئته ليشكل قوة معارضة أو قوة موازية للعرب في المغرب، تستغلها فرنسا في دعم سيطرتها على البلاد، زيادة على استغلال الموارد الاقتصادية الموجودة بهذه المناطق بجرية تامة وبعيدا عن مراقبة المخزن...، للتدقيق ينظر، عبد الحميد احساين: سياسة فرنسا البربرية بالمغرب الأقصى (1913م-1930م)، ضمن ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار...، المرجع السابق، ص ص 184 - 185.

(6) - علاال الفاسي: المصدر السابق، ص 161.

واختصاصات سلطان البلاد ووحدة المغاربة والعادات والمعاملات، فضلاً على أنه خَرَقَ لمعاهدة الحماية التي تقضي باحترام مؤسسات وتنظيمات المغرب الدينية.⁽¹⁾

وبالتالي، فالإصرار على كسر مقومات الشعب المغربي والنيل من مؤسساته ومكتسباته التاريخية عبر ما يقتضيه هذا الظهير، هي بكل المقاييس الخلفية السياسية والفكرية المركزية التي حكمت إستراتيجية الاحتلال وَوَحَّدَتْ توجهاته، بالإضافة إلى كونه كسراً للالتزامات المبدئية التي تضمنتها المعاهدات المبرمة بين فرنسا والمغرب الأقصى.⁽²⁾

4-2-2- تداعيات الظهير البربري على العمل الوطني في المغرب الأقصى:

يمكن اعتبار المرحلة التي امتدت من 1930 إلى غاية 1934م مرحلة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية⁽³⁾، سواء من حيث التفاف الشعب حولها، أو من حيث العمل الإيجابي الذي قامت به، ولعل هذه المرحلة التي برزت فيها الحركة الوطنية كحركة شاملة، لم تعد تناضل في سبيل عمل جزئي كالذي كان ضد الظهير البربري أو في نطاق ضيق كالمدين الكبرى، ولكن هذه الحركة قد واجهت الاستعمار، ليتمد عملها إلى محاولة لف الشعب حولها ومن كل الأطياف.⁽⁴⁾

(1) - مصطفى الشايب: سنة 1930 في المغرب أو استعادة الثقة في النفس، مجلة المناهل، السنة 31، ع89-90، جوان 2011، ص 25.

(2) - احمد مالكي: المرجع السابق، ص 194.

(3) - مما تجدر الإشارة إليه أن الوطنية المغربية ترجع إلى سنة 1900م، وقد تزامنت مع ظهورها في جميع أقطار المغرب العربي، ولعل هذه الوطنية قد أخذت غطاء ما اصطلح عليه بتسمية " النهضة"، التي اتخذت من العربية والثقافة الإسلامية طابعا لها، وفي السياق نفسه، نجد أن البعض من الشبان المنحدرين في الغالب من العائلات البرجوازية، قد أسسوا كتلة العمل التي كانت في الحقيقة عبارة عن نادي أكثر منه حزبا سياسيا على اعتبار أن عدد هؤلاء المنخرطين كان لا يتجاوز العشرات، ينظر كلاً من:

Bassma KODMANI DARWISH et Autre, Maghreb les années de transition, éd- MASSON, Paris, (s d), p 95.

وكذلك محمد البارودي الحداوي: الصراع من أجل السلطة في المغرب الأقصى - قراءات-، جريدة المنظمة، ع762، الجمعة 1 رمضان 1420 هـ / الموافق ل10 ديسمبر 1999م، ص 8.

(4) - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية من نهاية حرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 2000، ص 137.

وفي هذا السياق، يمكن القول أن الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930م قد مثل منعرجا حاسما في تاريخ المغرب المعاصر، اعتبارا من التداعيات والتأثيرات التي ترتبت عن هذه السياسة، وذلك من منطلق أن هذا الظهير كان بمثابة المحفز والمحرك للقومية المغربية⁽¹⁾، بالإضافة إلى أنه قد ساهم في ربط اللحمة بين الأفكار والمنظمات التي كان احتكاكها محدودا⁽²⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه غالبا ما ركزت الكتابات التي أرخت لتجربة الحركة الوطنية المغربية، وحللت موضوعات نشاطها السياسي والنضالي على ظهير 16 ماي 1930م، على اعتبار أنه شكل نقطة مفصلية في تطور العلاقات بين المغرب وفرنسا، وبالضرورة بين مشروعية نضالهم من أجل الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية وإصرار سُلطِ الحماية على ترسيخ وجودها في المنطقة⁽³⁾.

على هذا الأساس، فقد مثلت قضية صدور الظهير البربري، نقطة الانطلاق الفعلية للحركة الوطنية المغربية، على اعتبار أنها ضربت العمق المغربي، حيث شكلت تهديدا لوحدة البلاد على جميع المستويات⁽⁴⁾، فقد كان ظهير 16 ماي 1930م الحافز القوي الذي أدى إلى التقاء الاتجاهات المطالبة التي تمخضت عن الوطنية المغربية المشحونة بجوٍ من الغليان⁽⁵⁾.

وعلى إثر هذا الظهير، فقد كوّن أعيان فاس وفدا من 17 عضوا⁽⁶⁾، لتقديم احتجاجاتهم على تصرفات إدارة الحماية، وكنتيجة لذلك أطلق سراح المعتقلين من المحتجين في المظاهرات التي قامت ضد هذا الظهير في المدينة (= فاس)، ولم يقف عمل الوفد عند هذا الحد، بل تطلع إلى تقديم عريضة

(1) - Jille LAFEUNTE, **dossier Marocain sur le dahir Berbère de 1930**, rev- de l'occident musulman et de la Méditerranée, n° 38, 1984, p 83.

(2) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 453.

(3) - محمد مالكي: المرجع السابق، ص ص 191 - 192.

(4) - محمد ضريف: المرجع السابق، ص 22.

(5) - روبرت ريزيت: الأحزاب السياسية في المغرب، تر- محمد ضريف وآخرون، (دون دار النشر)، ط1، 1992، ص 78.

(6) - حول أعضاء ذلك الوفد ينظر الحاج حسن بوعياض: المصدر السابق، ص 17.

لمطالب المواطنين إلى السلطان، وقبل ذلك، اجتمع ذلك الوفد من أجل انتخاب الأعضاء الذين سيأخذون على عاتقهم مهمة تقديم تلك العريضة، وتم استبعاد البعض الآخر.⁽¹⁾

هؤلاء المستبعدون من الوفد، سيأخذون على عاتقهم تنظيم أول حزب سري في 23 أوت 1930م، حيث بادرت تلك العناصر، بتحرير عريضة مطلبية اعترموها تقديمها إلى سلط الحماية وكانت هذه العريضة في جوهرها مرآة عاكسة للاحتجاجات على السياسة البربرية بشكل عام والظهير الصادر في 16 ماي 1930م بشكل خاص⁽²⁾، وتلخصت المطالب التي صادق عليها الوفد وأيدتها مختلف شرائح الشعب من كل جهة في⁽³⁾:

* إلغاء ظهير ماي وسائر الظهائر التي اتخذت في معناه.

* تكوين قضاء موحد يخضع له جميع المغاربة.

* ربط جميع الموظفين الدينيين بسلطة السلطان الشخصية.

* ليس في المغرب دين - قومي - إلا الإسلام واليهودية.

* منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير.

* اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية، ولذلك يجب أن تكون أساسية في البرامج التعليمية.⁽⁴⁾

(1) - من الذين استبعدوا الشريف حمزة الطاهري الذي أخذ اسم أبو بكر، علال الفاسي باسم عمر، محمد بن حسن الوزاني تحت اسم عثمان، الحاج العربي بوعبيد الذي اختير له اسم علي، بالإضافة إلى أحمد مكوار وعبد القادر التازي، محمد الديوري.. وغيرهم، للتدقيق راجع، الحاج حسن بوعبيد: المصدر السابق، ص 19.

(2) - لعل الاستعداد الوطني والاندفاع النضالي الذي أفرزته المظاهرات الشعبية والحراك الاجتماعي الذي ترتب عن صدور الظهير البربري كان ذا فائدة عظيمة، وبالتالي كان على القيادات الوطنية الاستثمار فيه وتثمينه، وذلك من خلال الإسراع باتخاذ بوادز كفيلاً بإرساء هياكل وهيئات تنظيمية تستقطب الطاقات وتستوعبها، وعليه سرعان ما سوف تتجلى تعابير تلك الجهود في بادرتين الأولى من تطوان والثانية من فاس..، ينظر أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 237.

(3) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 166.

(4) - مما تجدر الإشارة إليه أنه قد تزامن مع رفع هؤلاء الوطنيين الذين نشطوا في المنطقة الشريفية، نشاط مجموعة أخرى من الوطنيين في المنطقة الخليفية، وعليه فأهم ثاني عريضة مطلبية ساهم في إعدادها التنظيم الحزبي " السري " هي تلك التي تقدم بها وطنيُّو الشمال إلى الحكومة الإسبانية في 8 جوان 1931م، فعند سقوط حكومة ألفونسو13، في أبريل 1931 واعتلاء الجمهوريين لسدة الحكم، تم التفكير في استغلال هذا التحول للمطالبة ببعض الإصلاحات في منطقة الحماية الإسبانية، وبالتالي نلمس هنا نوعاً من التنسيق في إطار النضال السياسي ضد الحماية المزدوجة، وهو الشيء الذي ترجمته رسالة علال الفاسي إلى

وبالموازاة مع ذلك فقد أخذ هؤلاء- المكونين للوفد والذين سيأخذون على عاتقهم مهمة النضال السياسي- على شحذ الهمم و تنظيم صفوف المغاربة، وهذا من خلال تنظيم تلك الأعمال الاحتجاجية ورفع المطالب والعرائض إلى جانب المحاضرات والندوات قصد تنوير بصيرة الشعب من أجل تضافر الجهود لمواجهة الاستعمار في إطار النضال السياسي، إلى جانب ذلك عملوا على تكوين الخلايا⁽¹⁾ وإنشاء الصحف والجرائد والمجلات.⁽²⁾

إلى جانب هذا، فقد استغل هؤلاء الوطنيون زيارة الملك إلى فاس ومكناس للتقرب منه ومحاولة إكساب نشاطهم صبغة شرعية، وقد كان استقباله استقبالا حارا تحول إلى مظاهرات هاتفة بحياة الملك والمغرب وأعمالٍ شغبٍ، وأمام هذا الوضع فإن سلط الحماية قد تخوفت من كل ذلك ومن خروج الأمور عن السيطرة ما دفع بها إلى منع الصلاة في القرويين والتجمع والتظاهر، ولحفظ ماء الوجه فقد أصدرت بيانا أفادت من خلاله أن الملك غادر فاس استنكارا - لأعمال الشغب تلك-. وبالموازاة مع ذلك، عمدت إدارة الحماية الفرنسية إلى إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات، وهذا يعني أن عقد الحماية قد انتهى، وبذلك يتحول- المغرب من دولة محمية إلى مستعمرة- ومنه جزء من- الإمبراطورية الفرنسية-⁽³⁾، الأمر الذي دفع بالوطنيين المغاربة إلى إنشاء كتلة العمل الوطني في

=الحاج عبد السلام بنونة التي أبدى من خلالها دعمه الكامل لِبِنُونَة في النضال الذي تزامن مع انقلاب الحكم في إسبانيا ودعوة علال الفاسي لبِنونة إلى انتهاز الفرصة والنشاط أكثر، ينظر محمد ضريف: المرجع السابق، ص 26-27.

(¹)- مما تجدر الإشارة إليه أن النضال السياسي المغربي الذي بدأ مع أول تنظيم وهو التنظيم الحزبي السري (1930م- 1934م) قد بُني على هيكلية تتكون من الزاوية بعشرين عضوا، وهي أعلى مستوى التنظيم السري، ثم الطائفة والتي تتكون من 60 عضوا وتمثل المستوى الثاني منه وكانت تعرض عليها قرارات الزاوية، لنجد بعدها لجنة السفير، والتي تتكون هي الأخرى من 4 أعضاء، وتتجسد مهمتها في التنسيق وربط الاتصال بين مختلف الفروع والجماعات، ونجد في الأخير الخلايا، والتي تمثل قاعدة التنظيم السري وكان على رأس كل خلية مسير تتمثل مهمته في بث الوعي بالقضية الوطنية وإيصال القرارات والأوامر إلى أعضاء خليته...، للتعلم في هيكلية التنظيم السري ينظر، محمد ضريف: المرجع نفسه، ص 24-25.

(²)- في هذا الصدد، تأسست عديد الصُخُفِ للدفاع عن مصالح الوطن، على غرار عمل الشعب الصادرة في باريس والتي تعتبر أول صحيفة أنشأتها كتلة العمل الوطني، وكانت تصدر باللغة الفرنسية تحت رئاسة محمد حسن الوزاني، إلى جانب ذلك نجد جريدة الحياة الصادرة والتي نشأت في شمال المغرب- في فاس- برئاسة عبد الخالق الطريس، بالإضافة إلى مجلة السلام الصادرة في تطوان...، بصدد هذه الجرائد والمجلات ينظر، إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكرا: المرجع السابق، ص 158.

(³)- محمد كراغل: المرجع السابق، ص 119.

ماي 1934م، وقد أعدت برنامجا إصلاحيا تَضَمَّن لائحة مطلبية على جانبيين، مطالب متعلقة بالسياسة العامة، وأخرى تتعلق بالحريات العامة، وقد اشتملت على⁽¹⁾:

- المطالب التي تتعلق بالسياسة العامة، ومما تضمنته:

* إلغاء سياسة القواد الكبار.

* إنشاء بلديات منتخبة مشتركة لكل من المسلمين واليهود من المغاربة.

* إنشاء مجلس وطني منتخب تعرض قراراته على السلطان للمصادقة.

* إنشاء غرف اقتصادية جهوية منتخبة بحسب اقتراع الدرجتين، تمثل الفلاحين والتجار والصناع والملاكين.

- المطالب المتعلقة بالحريات العامة، وتضمنت:

* حرية التعبير.

* إلغاء التعسف القضائي.

* الاعتراف بعدم حرق البيوت والمراسلات.

* تطبيق التشريع المنافي للاسترقاق وتجارة العبيد.

* حرية الاجتماع والتجمع، حرية التنقل في ربوع القطر المغربي بإلغاء جوازات السفر داخله.⁽²⁾

(1) - أحمد عبيد: المرجع السابق، ص ص 214 - 242.

(2) - هل كانت هذه المطالب تعبر عن رغبة الشعب في نيل حريته؟ ما نستشفه من خلال هذه المطالب أن كتلة العمل الوطني قد تحاشت مواجهة سلطات الحماية مباشرة، وذلك من منطلق أنه لم يرد في لائحته المطالبة تلك مطلب الاستقلال ولا حتى الإشارة إليه، وبالتالي، يمكن إدراك المحدودية التي سطرتهما كتلة العمل الوطني لنفسها كوصية على الحركة الوطنية المغربية، ولنا أن نتساءل هنا عن السبب في عدم المطالبة بالاستقلال على غرار مطالب الحركة الوطنية في كل من الجزائر والبلاد التونسية؟ لعل السبب في ذلك راجع إلى فتوة الحركة الوطنية حيث تزامن تأسيسها مع رفعها لتلك المطالب، زيادة على التخوف من ظهور الحركات المناوئة للحركة الوطنية من الطرفين والإصلاحيين والمتعاونين مع سلط الحماية، زيادة على أن السلطات الفرنسية كانت لا تزال تعمل على القضاء على معازل المقاومة المسلحة وكل مطالبة بالاستقلال في ظروف لم تكن فيها على استعداد قد يؤدي بها إلى نكبة خطيرة أو انتكاسة محققة، للتعلم في هذا الصدد ينظر كلا من أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 242، وكذلك عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية..، المصدر السابق، ص ص 145 - 146.

وبالموازاة مع رفع هذه المطالب من طرف الكتلة، فقد عملت على إقناع الحكومة الفرنسية بشرعية هذه المطالب وألحّت على تطبيقها، حيث قابلت سلط الحماية تلك المطالب بنوع من عدم الاكتراث والمبالاة، زيادة على معارضة الكولون لأي إصلاح، الأمر الذي أدى إلى قيام مظاهرات عارمة⁽¹⁾ ریح من خلالها الوطنيون تأييد الشعب⁽²⁾، إلى جانب قيام حملة من الاعتقالات انتهت في الأخير بتعيين بيروتون - Peyrouton مقيماً عاماً على المغرب، والذي عُزِلَ فيما بعد بسبب سياسته المحففة التي تسببت في التصادم⁽³⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة، كانت مناسبة لتمتين العلاقات بين كتلة الشمال وكتلة الجنوب، والعمل على التنسيق فيما بينهما في مجال مواجهة الاستعمار - بغض النظر عن الوسائل المتاحة في ظل اختلاف سياسة الاستعمار بين فرنسا وإسبانيا⁽⁴⁾، كما قامت الكتلة بإنشاء شبكة من الفروع المحلية عبر البلاد، وتوغل الحزب حتى في الأرياف النائبة أين برز تأثيرهم⁽⁵⁾.

وعاود زعماء الكتلة رفع لائحة المطالب إلى وكيل الخارجية الفرنسية في باريس، حيث لم يستقبل الوفد أبداً وعاد خالٍ الوفاض، لتزداد مطالب الوطنيین حدةً وإلحاحاً، حيث وجهت الكتلة الدعوة

(1) - لعل مناهضة الظهير البربري هي وجه من أوجه المقاومة المغربية ضد سلط الحماية، على اعتبار أن تلك الحركة الاحتجاجية قد صاحبها رفع مطالب استعجالية في 1934م و1936م، راجع مصطفى الكتيري: 11 يناير محطة بارزة في مسار الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، مجلة تواصل، ع74، فيفري 2009م، ص ص 115 - 116.

(2) - لم تكن لتلك المظاهرات والاحتجاجات التي قامت في المغرب بصفة خاصة والعالم الإسلامي بصفة عامة، الأثر البالغ على فرنسا من حيث العدول أو التراجع عن سياستها، بل زادت فرنسا من تمسكها بضرورة استئصال ما له علاقة بتنمية الروح القومية لدى المغاربة، ولذلك انتظم الوطنيون في دائرة كتلة العمل الوطني لتنظيم تلك الحركة قصد تنوير الرأي العام في فرنسا على وجه الخصوص، والعالم على وجه العموم من جهة، وتنبية الشعب وإعداده لتحمل أطوار المقاومة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي ساهم في ازدياد موجة الاحتجاجات والتظاهر ونبوغ ألوان جديدة من المقاومة على غرار نُظُم الأشعار ونشر الأبحاث والمقالات والتظاهر والاحتجاج، إلى جانب الدعوة إلى مقاطعة البضائع الفرنسية التي اصطبغت بنوع من المقاومة السلمية..، للتدقيق في هذا الموضوع ينظر علال الفاسي: المصدر السابق، ص 173.

(3) - مكتب المغرب العربي: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية (نص المحاضرة التي ألقاها علال الفاسي بمناسبة مرور 36 سنة على فرض الحماية على مراكش)، مطبعة الرسالة، (د م ن)، ط1، 1948، ص 36.

(4) - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية..، المصدر السابق، ص 142.

(5) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير..، المصدر السابق، ص 178.

لبعض الفرنسيين والصحافة لحضور اجتماعاتها، الأمر الذي قابلته سلط الحماية الفرنسية بالمنع بتاتاً، وقامت باعتقال زعماء الكتلة، ما ترتب عنه مظاهرات عارمة طالبت بإطلاق سراح المعتقلين في ظل غياب المقيم العام عن المغرب، وبمجرد عودته من باريس قرر بمعية السلطان إصدار عفوٍ عامٍ عن السياسيين المعتقلين، وقام بمجموعة من التدابير ذات الطابع الاقتصادي والثقافي، الأمر الذي قابلته الجالية الفرنسية بنوع من الهيجان واعتبار الإقامة العامة ضعيفة.⁽¹⁾

وما يسجل عن الكتلة تحقيقها لبعض المطالب، خاصة وأن هذه الكتلة قد- اكتشفت نفسها- بعد استطاعتها تقديم البديل للحكم الاستعماري في المغرب، زيادة على إحساس سلط الحماية بعد القضاء على ثورة الريافة (= ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي)، بأن هناك مقاومة سياسية منظمة تستطيع- مجابهة- نظام الحماية بمطالب منطقية.⁽²⁾

وفي خضم ذلك، عرفت كتلة العمل الوطني منذ أكتوبر 1936م تحولات في بنيتها أدت إلى النظر في إعادة هيكلتها، وعليه، تم عقد اجتماع في جانفي 1937م قصد اختيار لجنة تنفيذية جديدة، عُيِّن على إثرها علال الفاسي رئيساً للحزب ومحمد حسن الوزاني أميناً عاماً، وهو ما لم يعجب هذا الأخير⁽³⁾ فانسحب من الكتلة في ظل جو غذته الإقامة العامة لتكريس القطيعة، حيث ما إن برز الشقاق⁽⁴⁾ حتى سارعت إلى حل حزب كتلة العمل الوطني في 18 مارس 1937م.⁽¹⁾

(1)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير...، المصدر السابق، ص ص 183- 184.

(2)- عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية...، المصدر السابق، ص ص 161- 162.

(3)- لعل الإرهاصات الأولى للانشقاق تعود إلى الاختلاف في وضع قانون خاص بكتلة العمل الوطني يكفل للحزب الجديد نظاماً ديمقراطياً محكما بصفته حزبا عصرياً، وفي هذا الصدد، فقد رأى الفاسي وعمر عبد الجليل أن يكون قانون الكتلة هو نفسه قانون الحزب الدستوري الجديد التونسي رغم أن إعداد القانون قد عهد إلى الوزاني! ما أثار حفيظة هذا الأخير الذي بيّن عيوب ذلك التقليد الأعمى، كما بيّن أن قانون الحزب الدستوري المفضل عندهما هو قانون حزب- دكتاتوري سافر- لا يتفق مع المبادئ والاتجاهات التي طبعت المغاربة واعتبار الحركة الوطنية المغربية حركة تحررية وهو ما يتناقض مع مبادئها وأهدافها...، للتدقيق في هذا الموضوع ينظر، محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد (التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية- ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1936م- 1946م-)، ج 5، مؤسسة حسن الوزاني للنشر، (د م ن)، 1986، ص ص 19- 21.

(4)- يعود السبب في انشقاق الكتلة إلى وجود اختلاف كبير بين زعامات الحزب، وبالتالي يترجم ذلك الانشقاق عن فوارق في التفكير وفي الطابع بين الزعيمين علال الفاسي وحسن الوزاني، فعلال الفاسي يمثل رجل النهضة العربية الذي يُعَلَّبُ مصلحة

وعليه، فإن حل الكتلة كان بمثابة محاولة من سلطات الحماية الفرنسية للقضاء على الحركة الوطنية المغربية، لكن الوطنيين المغاربة عاودوا العمل في إطار النضال السياسي، حيث أنشأ علال الفاسي الحزب الوطني الذي نشطت صحافته عبر جريدتين الأولى باللغة العربية وهي جريدة الأطلسي إلى جانب جريدة العمل الشعبي الناطقة باللغة الفرنسية، الأمر الذي أقلق سلطات الحماية الفرنسية، مما دفعها إلى نفي علال الفاسي إلى الغابون وأحمد بلافريج⁽²⁾ إلى كورسيكا.⁽³⁾

وبانشقاق الوزاني عن الكتلة فقد سعى إلى خلق تنظيم خاص به، وفي هذا السياق فقد حصل في فاس بداية من جانفي 1937م على ترخيص بإصدار جريدة عمل الشعب - l'action du peuple التي كانت لسان حال التنظيم الذي أنشاه، والذي أخذ اسم العمل الوطني المغربي - l'action nationale marocaine وهو ما سيتمخض عنه حزب الحركة القومية⁽⁴⁾، وقد

=الإسلام على كل اعتبار آخر، كما يعتمد على عناصر تقية وخاصة منهم تلامذة المدارس الحرة، زيادة على أنه يتمتع بشعبية كبيرة جدا إلى حد - العبادة-، وبالعكس نجد أن الوزاني يزخر بثقافة غربية ويشعر بميل أقل إلى متطلبات الإسلام الكلية، ويظهر على نفسه بعض التنازلات، إلى جانب الاختلاف المسجل بينهما في خطة العمل..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير..، المصدر السابق، ص 188.

(1) - محمد ضريف: المرجع السابق، ص ص 38 - 39.

(2) - أحمد بلافريج: ولد بلافريج في مدينة الرباط، أين زاول تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم سافر إلى القاهرة ليلتحق بالجامعة المصرية، وبعدها إلى جامعة السوربون حيث نال شهادة الدراسات العليا حول موضوع أسرى المسلمين في أوربا، ليعود بعدها إلى المغرب الأقصى..، عمل على تأسيس الخلية الوطنية في 2 أوت 1926م، كما أسس مع الرعيل الأول من الوطنيين المغاربة كتلة العمل الوطني في 1934م كرد فعل على صدور الظهير البربري سنة 1930م، كما أسس سنة 1943م حزب الاستقلال المغربي وهياً جمعية مجموعة من الوطنيين المغاربة وثيقة الاستقلال، هذا وقد توازى عمله السياسي مع نشاطه الصحفي، حيث عمل على نشر مجلة السلام الصادرة في تطوان تحت إدارة الشيخ أحمد داوود، الأمر الذي دفع بإدارة الحماية الفرنسية إلى اعتقاله ونفيه إلى جزيرة كورسيكا إلى أن أطلق سراحه في 1946م، بعد الاستقلال عينه الملك محمد الخامس وزيرا للخارجية كما تقلد رئاسة الحكومة سنة 1958م، ليصبح بعدها الممثل الشخصي للملك، تفرغ للوقوف على مدرسة محمد جسوس في العقدين الأخيرين من عمره حتى وافته المنية سنة 1990م..، للتعمق حول شخصية أحمد بلافريج ينظر، عبد الكريم كريمة: من تاريخ الحركة الوطنية المغربية، أحمد بلافريج، مجلة أمل، ع13، ديسمبر 1988م، ص 83.

(3) - فادية عبد العزيز القطعاني: الحركة الوطنية المغربية (1912-1937)، المجلة الجامعة، ع16، مج1، فيفري 2016، ص 49.

(4) - E- Douglas ASHFORD, political change in Morocco, Princeton university press, Princeton New Jersey, 1961, p 35.

تزامن ميلاد الحزب مع أحداث بوفكران⁽¹⁾ التي كان لها الأثر البالغ على الحزب من خلال اعتقال محمد حسن الوزاني ونفيه إلى تخوم الصحراء، وبنفيه - نُفي - معه حزب الحركة القومية.⁽²⁾

5- النضال الوطني المغربي في ظل حكومة الجبهة الشعبية:

من الواضح أن نجاح اليساريين والراديكاليين في انتخابات 1936م في فرنسا، قد ترك الأثر البالغ على مسار الأحداث في المغرب الأقصى، اعتباراً من استبشار الوطنيين المغاربة بوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم من منطلق تعاطف الأحزاب اليسارية⁽³⁾ مع الوطنيين المغاربة⁽⁴⁾، وعليه فقد بعث تكوين هذه الحكومة، الأمل في نفوس أعضاء كتلة العمل الوطني، على اعتبار أن الجبهة قد ادعت عدم تفاهمها مع الحكومة الفرنسية التي عملت على اضطهاد الوطنيين وتجاهل مطالبهم. ولعل الأمل الذي عقده الوطنيون في الجبهة الشعبية، كان محركاً لخروج الكتلة من طور الانتظار والتوقع الذي فرضته ظروف ما بعد تقديم المطالب، وعليه، عملت الكتلة على مخاطبة حكومة الجبهة بالمطالب التي كانت الأحزاب اليسارية قبل اعتلائها سدة الحكم ترى فيها مطالب معتدلة وجب تطبيقها، على اعتبار أنها مطالب مشروعة كالحريات العامة وتنظيم التعليم والقضاء..⁽⁵⁾

(1) - أحداث بوفكران: تعلق هذه الأحداث بقضية المياه في المغرب، حيث ترجع القضية إلى وادي بوفكران بضواحي مكناس، وقد حاولت الإدارة الاستعمارية تحويل مياه الوادي لصالح الكولون على اعتبار أنهم يمتلكون أراضٍ واسعة في هذا الإقليم، الأمر الذي دفع بساكنة المدينة إلى الثورة، حيث قامت مظاهرات عارمة في 02 سبتمبر 1937م في المنطقة، مما دفع بسلط الحماية إلى تطويق المتظاهرين والقيام بحملة من الاعتقالات تزامنت مع إطلاق وابل من الرصاص أدى إلى استشهاد العديد من المواطنين وجرح العشرات..، للتدقيق والتعمق راجع، عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية..، المصدر السابق، ص 193.

(2) - محمد ضريف: المرجع السابق، ص ص 38 - 39.

(3) - تكونت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا من الاشتراكيين والراديكاليين والشيوعيين الذين وصلوا إلى الحكم بعد انتخابات ماي 1936م، وذلك بعد فشل الحكومات الحزبية المتوالية بالرغم من أن هذه الجبهة لم تعمر طويلاً، كما أن النشاط أتاح الفرصة لقيام المؤامرة ضد المصالح الفرنسية في المغرب، والتي من شأنها الوقوف ضد الاستعمار الفرنسي، ينظر كلا من عبد الكريم غلاب: المصدر نفسه، ص 69، وكذلك جورج أوفيد: اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية (1905م - 1955م)، ج 2، تر-

محمد الشركي، دار تونيقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1988، ص 7.

(4) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 478.

(5) - عبد الكريم غلاب: المصدر نفسه، ص ص 169 - 170.

وبصدد تحقيق هذه الإصلاحات، قام وطنيو المغرب بإرسال عريضة إلى وزارة الخارجية الأمريكية قصد الاحتجاج على- الإصلاحات- الدستورية التي قامت بها إدارة الحماية الفرنسية في المغرب، وذلك اعتبارا من أن هذا- الإصلاح- قد فُرضَ فرضا، وبالتالي، هو مجرد أداة جديدة للسيطرة الفرنسية على البلاد، وبالموازاة مع ذلك قاموا كذلك بإثارة الصحافة الأمريكية حول قضية بلادهم.⁽¹⁾ وبالموازاة مع ذلك، فقد استبشر الوطنيون المغاربة بإتهام مهام المقيم العام بيروطنون- Peyrouton⁽²⁾ كمقيم عام في المغرب الأقصى، في الوقت الذي عمل فيه محمد حسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل على ربط اتصالات مع كاتب الدولة المساعد للشؤون الخارجية واللجنة العليا للبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا الشمالية برئاسة الحكومة الفرنسية.⁽³⁾

وفي هذا الصدد فقد قامت حكومة الواجهة الشعبية- بالاهتمام- بشؤون المستعمرات وبلدان الحماية على غرار أقطار المغرب العربي الثلاث، وبالتالي فقد اقترحت الحكومة المذكورة- البحث- في الرغائب الشرعية مع اقتراح الإصلاحات التي تراها مناسبة⁽⁴⁾، وذلك في ظل الاحتفاظ بحقوق الأمراء الذين هم تحت حماية فرنسا بفرنسا، وفي هذا الصدد، حصل مجلس الحكومة على لائحة الإصلاحات وهو ما يبين- صدق- النوايا لحكومة الجبهة.⁽⁵⁾

(1)- م ت و، قسم الحركة الوطنية، سل: أ- مل 2، و 5.

(2)- مما تجدر الإشارة إليه أن المقيم العام بونصو، هو المقيم العام الوحيد الذي وقف في وجه الكولون وحركة الموظفين الفرنسيين وممثلي الجالية الفرنسية في المجالس الاستشارية، وبالتالي طالب هؤلاء برأسه، كما كان العمل على أشده ضده على اعتبار أن سياسته كانت حجر عثرة في طريق مطامع هؤلاء، ولم يهدأ لهم بال حتى تم تعويضه بمارسيل بيرطون المعروف بميولاته الشديدة اتجاه الكولون وأنصار الاستعمار، بالإضافة إلى اتباعه سياسة الترهيب والقمع في حق الوطنيين التونسيين بعد أن كان مقيما عاما في البلاد التونسية، حتى أنه لم يكتفم اتباع النهج الذي سلكه في تونس بعد تعيينه مقيما عاما في المغرب، لكنه اصطدم بواقع غير واقع البلاد التونسية،- حيث قابله قادة الحركة الوطنية مقابلة الخصوم لخصمها-..، حول الموضوع ينظر، محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد..، ج 4، المرجع السابق، ص ص 187-188.

(3)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير..، المصدر السابق، ص 179.

(4)- تميزت هذه الإصلاحات بطابع اجتماعي، حيث نجد أن فرنسا قد أدخلت إصلاحات في مجال التوظيف عبر توفير وسائل العيش الرغيد والرفاهية، إلى جانب تقلص تسهيلات للنازحين في طلب الرزق، كما نجد في السياق، محاولة تحسين حال الشعوب واتخاذهم أحلافا وأخدانا وفي الكوارث أعوانا، ينظر في هذا الصدد: م ت و، قسم الحركة الوطنية، سل: أ- مل 2، و 17.

(5)- م ت و، قسم الحركة الوطنية، سل: أ- مل 2، الوثيقة السابقة.

هذا، وقد ازدادت مطالب الوطنيين إلحاحاً، خاصة بعد التماس الوزاني وعمر عبد الجليل مقابلة وكيل الخارجية الفرنسية لشؤون الشمال الإفريقي بيار فينو-vignot قصد تقديم المطالب المستعجلة وكيفية تطبيقها، والتي تمحورت في مجملها حول منح الحريات الديمقراطية وكيفية تطبيق جميع الإصلاحات اللازمة، وما يلاحظ على عمل الوزاني وعمر عبد الجليل، أنهما قوبلا بنوع من اللامبالاة حيث رفض فينو استقبالهما بحجة ما تحمله الرسالة من طابع تهديدي.⁽¹⁾

إلا أن سرعة الأحداث على غرار أحداث بوفكران، بالإضافة إلى نتائج اللجنة التنفيذية للكتلة التي كان من انعكاساتها اعتزال الوزاني من الكتلة وتأسيسه لحزب الحركة القومية كما سبق الإشارة، في ظل تصاعد وتيرة الاحتجاجات والمظاهرات⁽²⁾، فإن سُلطَ الحماية قد أقدمت على اعتقال زعماء الحركة الوطنية بتهمة تكوين حكومة سرية مناهضة للسلطان!⁽³⁾، لكن النضال الوطني المغربي قد استمر بشكل سري وأخذ على عاتقه مواجهة- الاستعمار- الفرنسي.⁽⁴⁾

ومما نستنتجه بخصوص السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى في فترة ما بين الحربين وتأثيراتها السياسية، أن فرنسا قد حاولت فرض سيطرتها على المنطقة عبر سلسلة من الإجراءات التي كان لها الأثر البالغ على مسار الأحداث، من خلال ظهور الحركة الوطنية المغربية وتصاعد المد النضالي الوطني في إطار مواجهة الاستعمار.

(1)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير...، المصدر السابق، ص 183.

(2)- في هذا الصدد نشير إلى أن البعض من الشباب المغاربة، قد شنوا موجة من الاحتجاجات عبر الصحافة، حيث غذت الجرائد تلك الاحتجاجات، كما اتصل المغاربة المتواجدون في فرنسا بالأوساط اليسارية هناك قصد التعريف بقضيتهم، وقد مثلت الجرائد منبراً للتشهير بالاستغلال الاستعماري الفرنسي، زيادة على المطالبة بإلغاء كل نظام -يشوه روح الحماية-!...، للتدقيق في هذا الصدد راجع، شارل أندري جوليان: المصدر نفسه، ص 184.

(3)- خالد فؤاد طحطح: نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، ع4، جوان 2009، ص 32.

(4)- أرادت سلطات الحماية الفرنسية أن تطبق سياستها من خلال الاعتماد على النخبة المثقفة المغربية، والتي عملت على كسبها إلى صفها، الأمر الذي واجهته هذه النخبة بالرد الصادم لها عبر إفشال مخططات الفرنسيين، وهو ما تجلّى في المظاهرات والاحتجاجات على إصدار الظهير البربري، إلى جانب تظاهر العديد من الطلبة والذين فاق عددهم 1600 طالب، ينظر:

William A- HOISIGTON, native elites and French colonial policy in morocco in the 1930, revue d'histoire maghrébine, n^o 27- 28, December 1982, p 251.

ثانيا- سياسة فرنسا في المغرب الأقصى 1919-1939 وتأثيراتها الاقتصادية:

بالرغم من أن المغرب الأقصى قد حاول الحفاظ على- كيانه نوعا ما- كدولة، وبالرغم من وقوعه في الزاوية الأخيرة من المغرب العربي، إلا أن الخيرات التي يتمتع بها وعلى جميع المستويات، جعلت منه محط أنظار المستعمر، فمع بداية القرن العشرين وقع تهاافتٌ كبيرٌ على هذه الدولة قصد استغلال تلك الثروات، متبعين في ذلك قانون الغاب والعمل بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وهو الأمر الذي أسفر عن وقوع تلك الدولة بين فكي- الاستعمار- المزدوج⁽¹⁾، وبالتالي، فُتِحَ الباب أمام الإسبان والفرنسيين للاستغلال الاقتصادي.

1- الجوانب الاقتصادية في سياسة المقيم ليوتي⁽²⁾ -Lyautey (1912م-1925م):

في المجال الاقتصادي، حاول الفرنسيون الإبقاء على تبعية الاقتصاد المغربي للاقتصاد الفرنسي وعليه أحكم الفرنسيون قبضتهم على جميع أسس الاقتصاد وموارده من زراعة وصناعة وتجارة ومعادن، كما كان لرأس المال الأجنبي، الأولوية في جميع الاستثمارات والأعمال الاقتصادية.⁽³⁾ وما لا شك فيه أن منظري الاستعمار الفرنسي من اقتصاديين وعسكريين، كانوا يرون أن الوجود الاستعماري في المغرب الأقصى هو استعمار مهترٌ ما لم يرقم على دعائم يمثلها- المستوطنون- الزراعيون، والذين هم بمثابة ضمانات لرسوخ السلطة الاستعمارية هناك، وباعتبار أن ليوتي- Lyautey هو أول مقيم عام على المغرب، فقد كان عليه ألا يكرر الصيغة التي أُتِّبَعَتْ في الجزائر

(1)- مما تجدر إليه الإشارة في البداية أن المغرب الأقصى هو أقرب دول المغرب العربي إلى العالم الأوربي، وبحكم هذا المركز فقد كان طمَّحُ الأوربيين مبكرا وحثيثا، وهو ما تفسره الحماية المزدوجة للفرنسيين والإسبانيين، زيادة على التمسك الأوربي (الإسباني) ببعض المناطق إلى اليوم من البلد، على غرار مدن سبتة ومليلة والحسيمة، من منطلق أنها تعتبرها مناطق تابعة لها، مثلما اعتبرت فرنسا الجزائر قطعة تابعة لها في العهد الاستعماري..، للتدقيق في هذا الموضوع ينظر، عزة النص: الوطن العربي، الاتجاهات السياسية والملاح الاقتصادية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سوريا، 1952، ص ص 36-37.

(2)- نركز بالأساس هنا على الجانب الفلاحي، وخاصة فيما تعلق بالاستيطان على اعتبار أن هذا الأخير هو بمثابة تعبيد للطريق أمام الاستغلال الاقتصادي بجميع جوانبه، كما ركزنا على سياسة ليوتي التي تعتبر- إلهاما لمختلف- المقيمين العاملين اللاحقين.

(3)- محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: المرجع السابق، ص ص 87-88.

وبالتالي، خوض التجربة التي تكون أ نموذجاً للتقارب المفقود والتعاون الخالي من حسن الجوار على حد تعبيره، وعليه، ففتح أبواب المغرب على الاستيطان البشري وخاصة القطاع الفلاحي.⁽¹⁾

ومن هذا المنطلق، اتسمت سياسة ليوتي- باللين- قصد تفعيل معاهدة الحماية⁽²⁾، والحقيقة أن ذلك النظام السوري الذي أقامه، ما هو إلا مجرد سياسة من أجل استتباب الأمن والنظام للفرنسيين من أجل الاستغلال الفلاحي واستغلال الغابات والأراضي والثروات البحرية والنفوسفات..، وهو الأمر الذي يفسره جعل المغرب منطقة جذب للأوروبيين (= الكولون) من كل حدبٍ وصوبٍ.

وبالتالي، تم فتح الباب أمام الكولون لاختيار أجود قطع الأراضي وخصوصاً في المناطق التابعة لمدينة فاس، كما أقاموا عليها ضيعات وحاولوا استغلالها استغلالاً أمثلاً، وعليه، أصبحت المنطقة مصدراً لتصدير القمح إلى أوروبا بصفة عامة- تحت سيطرة الفرنسيين بالطبع- وفرنسا بصفة خاصة والتي كانت محتاجة إليه في تحقيق الأمن الغذائي، على حساب الفلاحين المغاربة والذين تم استلاب أراضيهم بالقوة.⁽³⁾

ومما نجد من أقوال ليوتي بصدد السياسة الاقتصادية⁽⁴⁾ ما يلي: "لاشك أن لهذه النظرية أساساً نفعياً، بل إن ذلك هو وجه الدفاع عنها لدى أهل فرنسا، فإن لها كامل المرونة اللازمة لتمكيننا من

(1)- نتساءل هنا عن تلك السياسة وإلى أي مدى تم تطبيقها؟ لم يكن من السهل العثور على صيغة- سياسة- تمنع الابتزاز الذي جرى في الجزائر وتحوّل دون تجريد الفلاحين المغاربة من أراضيهم مع ذلك التعلق والحب الشديدين لتلك الأرض، وبالتالي كان على ليوتي إيجاد الحلقة المفقودة من تلك السياسة التي تدعم وتتماشى مع المشروع الاستعماري، وعليه اتجه إلى تشجيع الاستيطان الزراعي الخاص ودعم الاستيطان الزراعي الرسمي، للتعمق ينظر، أحمد تافسكا: المرجع السابق، ص 11- 12.

(2)- جنرال كاترو: المصدر السابق، ص 107.

(3)- عبد الرحمن الوردغي: المرجع السابق، ص 19.

(4)- قادت الثروات المتنوعة فرنسا إلى الاستيلاء على المغرب الأقصى، فإسهام المؤسسات الاقتصادية الكبرى على غرار المؤسسات المالية والصناعية التي دعمت الدبلوماسية الفرنسية دعماً كبيراً في المغرب قبل الحماية وفيما بعد التدخل العسكري، قد ركزت منذ البداية على ما أطلق عليه ليوتي- Lyautey تسمية المغرب النافع، كما أن سياسة تجهيز المغرب من خلال مد شبكة الطرق والمواصلات والطاقة الكهربائية والري وغيرها، كله كان من أجل ذلك الغرض الأساسي، والذي يقضي بخلق أحسن الشروط من أجل استغلال الثروة المغربية أحسن استغلال..، للتدقيق راجع، محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 365.

تحويل بلد من البلدان أقصى ترف اقتصادي..، وأن نجعل من هذا البلد الصفقة الراجحة تجاريا وصناعيا، تلك الصفقة التي يجب أن تكون الغرض الجوهري لكل مؤسسة استعمارية...".⁽¹⁾

2- الفلاحة:

كما في المطلبين المخصصين للفلاحة في الفصل الأول والفصل الثاني من هذه الدراسة، فقد خصصنا هذا المطلب للتطرق إلى سياسة الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى وتأثيراتها من الناحية الاقتصادية، وخصوصا الفلاحة التي ارتأينا الحديث عنها بهذه الصيغة على اعتبار أن الفلاحة أوسع من الزراعة وباعتبارها تضم تحت طياتها كذلك تربية الماشية.

أُولتْ سُلْطُ الحماية الفرنسية اهتماما بالغا بالزراعة⁽²⁾، وذلك من منطلق أن المغرب الأقصى هو بلد زراعي بالدرجة الأولى، وقد اتخذ الفرنسيون لأجل توسيع نطاقها (= أي الزراعة) جميع السبل إلى تحقيق ذلك، ومما نجده في هذا الصدد، إنشاء المدارس التعليمية الفلاحية، بالإضافة إلى الدعم المقدم من رساميل وتزويد الفلاحين (= الكولون) بالمكننة.⁽³⁾

وقبل الخوض في تأثيرات السياسة الاستعمارية الاقتصادية في المجال الزراعي في المغرب الأقصى، لابد من الإشارة إلى المسألة العقارية وملكية الأراضي⁽⁴⁾، فمن منطلق أن استعمار أقطار المغرب

(1) - حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 71.

(2) - لماذا كل ذلك الاهتمام؟! المغرب بلد فلاحي وذلك اعتبارا من أن أربعة أخماس سكانه يمارسون الفلاحة، كما أن القسم الأكبر من الأراضي الفلاحية هي مخصصة لزراعة القمح والشعير والذرة بنسبة 90% من إجمالي المساحة المحروثة، إلى جانب ذلك نجد أشجار الفواكه التي يشتهر بها المغرب كذلك، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد بعض الزراعات الربحية على غرار زراعة القطن وعباد الشمس والقنب والتبغ، وإلى جانب هذه الخيرات، نجد الثروة الغابية بمساحة قارت 3.5 مليون هكتار في أغلبها أشجار البلوط..، للتعلم في هذا الصدد ينظر، الصديق بن العربي: المرجع السابق، ص 11-12.

(3) - محمد الصالح مرمول: قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغربية (تونس - الجزائر - المغرب)، دار بقاء الدين للنشر، الجزائر، ط1، 2013، ص ص 233-234.

(4) - لم تختلف ملكية الأراضي الزراعية في المغرب الأقصى عما كان عليه الأمر في الجزائر والبلاد التونسية، وما يمكن ملاحظته في مسألة ملكية الأراضي أنها قُسمتْ إلى أملاك المخزن وهي أملاك الدولة التي تشرف عليها قبائل المخزن، بالإضافة إلى أملاك العرش أو الأملاك المشاعة، وهذه الأخيرة بمثابة الأملاك الخاصة وهي قليلة جدا، زيادة على الأحباس وهي أملاك الوقف والتي هي وقف على بعض المشاريع الخيرية، وما عدا ذلك يعتبر أرضا مَوْتَاً وهي ملك لمن استصلحها..، للتدقيق في هذا الموضوع راجع العربي الزبير: المرجع السابق، ص 106.

الثلاثة كان استعماراً واحداً (= استعماراً فرنسياً)، فقد عمدت سُلطُ الحماية الفرنسية إلى تملك أراضي المغرب بجميع الطرق التي تفتح أمامها ذلك الأمر واستغلالها أحسن استغلال، زيادة على أن أنظار الراغبين في استثمار الرساميل قد شُدَّتْ إلى استثمارها في الأراضي من منطلق أنها أفضل مجال لذلك، وعلى هذا الأساس، ظهرت بالمغرب الأقصى عدة شركات زراعية استفادت من دعم وتشجيع إدارة الحماية الفرنسية في ذلك الصدد.

ونظراً لكون السنوات الأولى من الحماية إلى حدود عام 1930م بالنسبة للاستعمار بطيئة فإنه لم يكن أمام فرنسا سوى تشجيع الاستيطان الزراعي، والبحث عن وسائل وآليات للسيطرة على الأراضي، في وقت كانت فيه هذه الأخيرة في يد القبائل والجماعات، وبالتالي، أدت عملية التهدة ثم السيطرة على مجمل أراضي تلك القبائل التي قام بها الاستعمار إلى تطور وتيرة الاستغلال، وعليه تصاعدت عمليات الاستيلاء على الأراضي لمصلحة الكولون من الأوربيين بصفة عامة والفرنسيين بصفة خاصة، لتبلغ ذروة استلاب الأراضي من يد المغاربة مع مطلع الثلاثينات.⁽¹⁾

و مما لاشك فيه أن أول ما شغل إدارة الحماية هو العمل بكل وسيلة لتمليك الأراضي الزراعية للكولون، على اعتبار أن تلك العملية ستساهم في إعطاء الاحتلال مدلوله الواقعي وتطبيقه الفعلي وذلك من منطلق أن الاستعمار الذي ينقصه الاستيطان هو مجرد استعمار صوري وبالتالي فإن تمليك الأراضي المغربية للأوربيين كان بمثابة غاية ووسيلة لسياسة الاستعمار الذي أخذ شكل الحماية.⁽²⁾

وفي هذا الصدد، نجد أن إدارة الحماية الفرنسية في إطار انتزاع الملكية العقارية، قد عمدت ضمن سياستها الرامية إلى استلاب الأراضي إلى وضع عدة تشريعات وظهائر⁽³⁾ ومما نجده في هذا

(1) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص 173.

(2) - محمد حسن الوزاني: وطنيات، مؤسسة محمد حسن الوزاني للنشر، فاس، ط1، 1987، ص ص 124 - 125.

(3) - في هذا الصدد نجد أن ليوتي - Lyautey قد تحايل في إطار استلاب الأراضي الزراعية، بحيث عمد إلى نزع ملكية بعض المغاربة لفائدة بعض الشركات الأجنبية، وقد قامت على إثر ذلك العديد من الاحتجاجات في عديد المدن المغربية، كما عملت إدارة الحماية على تثبيت ملكية الأجانب للأراضي الزراعية التي تم الاستحواذ عليها بإعطائها الصفة النهائية، بالإضافة إلى إحاطتها بجميع الضمانات القانونية الغير قابلة للطعن، وبالتالي فقد أقدمت على إصدار العديد من الظهائر التي تعمل على تلك السياسة..، ينظر كلا من علال الفاسي: المصدر السابق، ص 150، وكذلك محمد حسن الوزاني: المصدر نفسه، ص 125.

الصدد ظهر 09 أبريل 1919م⁽¹⁾ والذي حصلت بموجبه سلطات الإقامة العامة في المغرب الأقصى على جزء من أراضي جماعات القبائل والأفخاذ، على اعتبار أن الأراضي المنتزعة هي موضوعة في أساسها للمصلحة العامة!

إلا أن ظهر 09 أبريل 1919م لم يطبق على قبائل الجيش التي تم إدماج أراضيها بالأملاك الخاصة بالدولة بظهر 1914م، وقد تم استغلالها باستغلال النص القانوني الذي احتواه هذا الظهير⁽²⁾، وعليه، لم تُعتبر قبائل الجيش مالكة للأراضي التي كانت تنتفع بها تقليديا إلا بعدما تخلت عن جزء منها زيادة على ذلك نجد في هذا السياق أراضي المُلْك، إلا أن تملكها تَوَازَى مع مقاومة المالكين الأمر الذي جعل من الاستيطان أمرا معقدا⁽³⁾، وعليه أُعْطِيَتْ مجموعة من النصائح سنة 1928م للمراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية من أجل تخطي المصاعب التي تعترضهم⁽⁴⁾.

كما نجد في مسألة انتزاع الملكية العقارية في المغرب الأقصى من طرف سلط الحماية الفرنسية أنها تحايلت في هذا الباب، وهذا ما نلمسه في الظهير الصادر في 10 جويلية 1914م والذي من

(1) - بعد نهاية ح ع 1، تدفقت الرساميل في المغرب الأقصى (1920م) وازداد عدد الشركات العقارية، بحيث تم مطالبة الحكومة الفرنسية بسياسة تَنْشِطٍ أكثر وتُسَهِّلَ تعبئة الأراضي المغربية لفائدة الكولون، وعليه قامت اللجنة التي أُنشِأت بموجب ظهير 03 مارس 1919م بالبحث عن أراضي القطاع الخاص بالدولة، والتي يحتلها بعض الخواص دون أن يكون لهم الحق في ذلك، بينما نظم ظهير 09 أبريل 1919م (والذي عوض ظهير جويلية 1914م) الوصاية على الجماعات الأهلية وحدد الأراضي الجماعية، وبالتالي تم الإقرار بأن أملاك القبائل والأفخاذ والدواوير أو أية تجمعات أخرى غير قابلة لا للتصرف ولا للتقادم ولا للحجز إلا في بعض الحالات الاستثنائية، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، ألبير عياش: المغرب والاستعمار - حصيلة السيطرة الفرنسية، تر- عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 1985، ص 173.

(2) - Réginald KANN, le protectorat Marocain, éd- BERGER- LEVARAULT éditeur, Paris, 1921, p 180.

(3) - بالتعريج على فترة ليوتي فيما يخص الهجرة الأوربية وارتباطها بالاستيطان الزراعي، فإننا ندرك عدم مجازاة هذا الأخير لهذه السياسة، وذلك اعتبارا من موقفه الذي كان يخشى فيه مواجهة جماعات ذات حقوق وتقاليد سياسية واسعة تعرقل سلطته المطلقة، ومع ذلك فقد كان تيار هذه السياسة الاستعمارية أقوى من أن يقاومه ليوتي من منطلق أنه قد دخل المغرب في عهده قرابة ألف - مستوطن - زراعي، إلى جانب عدد هائل من الحرفيين والصناع والتجار في مختلف المدن المغربية، هذا وقد صرح ليوتي بمساحة الأراضي التي تملكها الفرنسيون والتي قاربت 4000000 هكتار، صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 280-281.

(4) - ألبير عياش: المصدر نفسه، ص 173 - 174.

خلال تنظيم العدلية الأهلية فيما تعلق بالعقار، بحيث ارتأت سلط الحماية وضع مجموع الأراضي⁽¹⁾ تحت سلطة المخزن⁽²⁾ التي - تتحكم فيه وتملي عليه قراراتها-، وعلى هذا الأساس، يتم استغلال تلك الأراضي بطريقة غير مباشرة.⁽³⁾

وعليه، يمكن القول أن تملك الأراضي في المغرب كان مخالفا لما في الجزائر وتونس من منطلق أن الفرنسيين قد اتبعوا طرقا جديدة في انتزاع الأراضي، اعتبارا من أن هناك من الأراضي ما لم تستطع إدارة الحماية انتزاعها لما يقتضيه العرف عبر بيعها لأحد أفراد- القبيلة- فقط، فوجب على الفرنسيين الاستحواذ على تلك الأراضي بأقل التكاليف وبالهدوء اللازم تجنباً لإثارة- القبائل-، وبالتالي، لجأ الفرنسيون إلى دفع إدارة المخزن لمقاضاة تلك القبائل قصد انتزاع تلك الأراضي منهم، وضمها إلى ما يعرف بأراضي الجيش ليتم توزيعها فيما بعد على الكولون ومبالغ رمزية!⁽⁴⁾

(1)- تتكون هذه الأراضي من الأراضي المشتركة فيها القبائل أو الأراضي التي لازالت تحت العوائد القديمة، بحيث لا تباع ولا تُقسَّم، إلى جانب الأوقاف التي يجري معاوضتها ونقلها موقوفان على إذن المخزن، بالإضافة إلى الغابات والأراضي التي منحها المخزن لقبائل الجيش للسكن أو الاستغلال دون تفويت، زيادة على الأراضي الخالية التي لا تصلح للفلاحة والأراضي المهملة التي ليس لها مالك، وعلى العموم سائر العقارات المسماة الأراضي الموات التي تعود ملكيتها للمخزن..، للتعلم في هذا الصدد ينظر، بول سايز: العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية، تر- بناصر بن عمر، المجلة المغربية للقوانين والأحكام والمذاهب الأهلية، ع4، السنة الأولى، 1935م- 1936م، ص 17.

(2)- المخزن: من الفعل خَزَنَ يَخْزِنُ، أي أحرز الشيء وادخره، والمخزن هو المكان الذي تخزن فيه الأشياء، أما في الاصطلاح فالمخزن مؤسسة تعود إلى عهد المنصور الذهبي الذي أراد أن يضبط القبائل بالمصانعة وإشراكها في الحكم حتى يأمن شرها، أو يتخذ منها حزبا ليضعفها ويكسر شوكتها، لتتطور هذه المؤسسة فيما بعد لتصبح بمثابة وزارة كاملة في الوقت الحالي، وقد كانت مؤسسة المخزن موجودة في منطقتي الحماية الإسبانية والفرنسية على حد سواء..، للتعلم في مؤسسة المخزن ينظر كلا من أمين الريحاني: المغرب الأقصى، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2018، ص ص 140- 141، وكذلك:

Henri TERRASSE, histoire du Maroc, éd- atlantides, Casablanca, 1950, pp 465- 466.

(3)- إسماعيل العربي: السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919-1939) تونس والمغرب الأقصى - أنموذجا-، مجلة القرطاس، مج 07، ع01، جانفي 2020، ص 168.

(4)- نساءل هنا عن موقع قبائل المخزن من قضية التحايل هذه؟ مما لا شك فيه أن قبائل المخزن قد اضطلعت بالدور الأساس في عملية دعم الاستعمار الاستيطاني بالرجوع إلى السياسة المتبعة في انتزاع أراضي القبائل، على اعتبار أن جل الأراضي التي تم انتزاعها من تلك القبائل تم ضمها إلى أراضي الجيش لتستحوذ عليها إدارة الحماية فيما بعد، وهو ما يفسر سياسة التمويه التي اتبعتها إدارة المخزن في هذه العملية، إلى جانب هذا فإن سلط الحماية الفرنسية قد استغلت جهل الفلاح بإجراءات تسجيل

وللإشارة، فإن مسألة سيطرة فرنسا على ملكية الأراضي قد قامت على ثلاثة أطاريح: أطروحة إدماج أراضي الدولة المحمية في أراضي الدولة الحامية وذلك بالاستناد إلى الحجج من القوانين التشريعية ومن القضاء الذي تم توظيفه خدمة لتلك المحاولات، زيادة على أطروحة الأرض الأجنبية التي هي نقيض الأولى، والتي تستند إلى المعاهدات الموقعة مع الدولة الحامية، بالإضافة إلى الأطروحة الأخيرة والقائمة على الأرض المختلطة والتي تمثل جمعاً بين الأطروحتين السابقتين، القائمة على الثنائية العقارية والتي هي في الأساس جوهر الحماية.⁽¹⁾

والجدير بالذكر أن الفرنسيين ومع نهاية حرب الريف قد أدركوا أن الجو ملائم لتوزيع الغنائم، وبالتالي، أخذوا في استصدار الظهائر باقتطاع الفرنسيين أراضي الجيش وأراضي الدولة وأراضي القبائل، وقد تتابع ذلك في مدة عامين، وعليه، أصبح الكولون على حواف الطرق الكبرى من وجدة إلى مراكش، في ظل استحواذهم على قرابة 1000000 هكتار.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس، تم استلاب مجموعة من العقارات المختلفة في المناطق المغربية خاصة أمام حيل المرابين من المغاربة التي كان مصدر رزقهم الوحيد تلك الأراضي، اعتباراً من النشاط الذي يزاولونه فيها⁽³⁾، وقد تحولت هذه الأراضي من أيديهم إلى أيدي الكولون بفضل تشجيعات سلط الحماية الفرنسية في المغرب، من خلال توفير الدعم اللازم لخدمة مشروعها الاستعماري.⁽⁴⁾

الأرض أو عدم قدرته على عملية التسجيل، أو افتعال الذرائع ثم رفع الدعاوي القضائية ثم الاستيلاء على تلك الأرض...، للتدقيق في هذه النقطة راجع، عبد الملك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 43-44.

(1) - عبد الله بن المليح: التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار - البنيات السياسية، تر - محمد الناجي، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 2014، ص 147.

(2) - محمد الطيب العلوي: المصدر السابق، ص 41.

(3) - يمكن القول في هذا الصدد أن المغاربة عاشوا في نيران أشبها عليهم الاستعمار من جهة والكولون من جهة وسلطة القواد من جهة أخرى، يحكمون حسب هواهم وبما يُرضي أسيادهم من الكولون والفرنسيين على حدٍ سواء، وبالتالي لم يُبقَ للمغاربة وخاصة في البادية ما يتجددون به لطلب الرزق وهرباً من الظلم الثلاثي، وهو الأمر الذي دفع بمعظم الشباب إلى الهجرة والانخراط في الجيش الفرنسي والاسباني ليدودوا عن كيان المستعمر وليثبتوا قدم الاستعمار على أرض أوطانهم...!، لتعمق في هذه المسألة ينظر، محمد الطيب العلوي: المصدر نفسه، ص 42.

(4) - إسماعيل العربي: السياسة الاستيطانية في تونس والمغرب الأقصى...، المرجع السابق، ص 109.

وفي السياق نفسه، عملت إدارة الحماية على تقنين الطرد الجماعي للفلاحين لاملاكهم واستغلالهم للأراضي بطريقة غير قانونية، وبدأت تنتهج سياسة الإبعاد والحصر، أي إبعاد الفلاحين من الأراضي الخصبة وحصرهم في المناطق القاحلة، وقد ركز الكولون إلى جانب إدارة الحماية على أراضي المخزن والأوقاف والأراضي الجماعية، لجعلها الميدان الرسمي للاستيطان الزراعي الأوربي، كما نجد أن عملية التحفيظ العقاري قد ساهمت بشكل كبير في إرغام الفلاحين على التنازل على أراضيهم غير المحفوظة، بحيث كانت معظم الأراضي التي يملكها المغاربة غير مسجلة.⁽¹⁾

ومثلما هو الحال في البلاد التونسية، فإن سلط الحماية الفرنسية بالمغرب قد لجأت إلى الاستيطان الرسمي والاستيطان الخاص⁽²⁾، حيث لم يشمل الاستيطان الرسمي سنة 1922م إلا 57000 هكتار، تم تقسيمها فيما بعد إلى مجموعة من القطع، لكن احتياطي الأراضي استنفذ، وقد كشفت أزمة 1930م ثغرات الاستعمار الرسمي الكبيرة الذي وقع التخلي عنها، وبالتالي فإن آخر مبيعات القطع (= 12000 هكتار) كانت بين سنتي 1933م و1935م.

كما أنه بين سنتي 1930م و1935م اهتمت الإدارة بالدرجة الأولى بإعادة ترتيب أوضاع الكولون الذين أفلسوا، حيث تم استعمال 26000 هكتار لفائدة أصحاب القطع وإعادة تسوية 300 قطعة والتي ستضاف فيما بعد إلى ممتلكات الكولون، وفي سنة 1935م كانت هناك 1735 قطعة بمساحة 271000 هكتار، وهو ما يفسر الارتفاع المستمر للمحاولات الفرنسية للسيطرة على الأراضي المغربية، وخلال الفترة نفسها سيشهد الاستعمار الخاص نموه الأكثر تميزا، وبمقتضى ذلك سيتم الاستيلاء على 358000 هكتار.

(1) - نتساءل عن وُقوع هذا الإجراء على ملكية المغاربة للأرض؟ من دون شك أن تطبيق هذا النظام العقاري جعل الكثير من الفلاحين المغاربة يفقدون أراضيهم، وذلك لعجزهم عن تسديد نفقات التسجيل والجدولة القانونية، أو لعدم توفر الشروط التي تتطلبها عملية التحفيظ، وبالتالي نجد أن مستند الملكية الذي تطالب به المحافظة العقارية لا يجوز عليه معظم أصحاب الملكيات العقارية في المغرب وخصوصا في البوادي، كما لا يجوزون حتى على معلومات كافية عن ملكياتهم!، وبالتالي فقد ساهم هذا النظام في المضاربات الفاحشة التي يقودها كبار- المعمرين- ثم انتزاع الأرض، للتعلم ينظر، محمد كراغل: المرجع السابق، ص 174.

(2) - Jean Louis MIEGE, Op- cit, p 69.

وعلى هذا الأساس، قامت سياسة الحماية بجعل الأرض لمن لا يملك لا لمن يعمل، بل إن فرنسا جعلت من يعمل جزءاً من الأرض التي يملكها الإقطاعي (= أي ملك الأرض ومن عليها)، ولذلك كان الفلاح عند الكولون وعند كبار الملاك عاملاً أجيّراً، يتعب ويعمل بكد من أجل أن يزيد من ثروة هؤلاء الإقطاعيين من الكولون والملاك الكبار⁽¹⁾ ليبقى هو خماساً أو رباعاً أو عاملاً بالسّهمة مع مالك لا يجوز له أن يملك تلك الأرض أساساً.⁽²⁾

ولعل الجدول الذي بين أيدينا، يبين لنا توزيع الاستعمار الرسمي والاستعمار الخاص في المغرب⁽³⁾:

الاستعمار الخاص:		الاستعمار الرسمي:		نوع الاستعمار:	المنطقة:
المساحة:	الاستغلالية:	المساحة:	الاستغلالية:		
52000	223	3487	8		المغرب الشرقي:
58000	110	55905	251		فاس:
84000	371	54208	296		مكناس:
312000	1219	62571	666		الرباط والغرب:
255000	2044	86838	269		الدار البيضاء:
32000	174	25745	144		مراكش:
22000	128	/	/		أغادير:
728000	4269	288754	1634		المجموع:

* جدول يمثل الاستعمار الرسمي والخاص في المغرب الأقصى - المحمي - (دون ذكر التاريخ)*

(1) - عبد الكريم غلاب: ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، (د م ن)، 1974، ص ص 17 - 18.

(2) - لم تغير إدارة الحماية الفرنسية في نمط امتلاك تلك الأرض، بل تعدى الأمر إلى تغيير زراعة تلك الأرض في حد ذاتها، والتي أصبحت تسمى بالفلاحة الكولونيالية، وذلك من منطلق إقامة أو محاولة بناء إنتاجية تتماشى مع مقتضيات السوق الفرنسية خاصة والأوروبية عامة والمراكز الرأسمالية، وعليه احتكر الفرنسيون الأرض من خلال السيطرة المطلقة في إطار الاستيطان، زيادة على احتكار - الفلاحة - العصرية..، للتدقيق ينظر، جلال زين العابدين: الانعكاسات الاجتماعية للاستيطان الأوربي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية، مجلة قضايا تاريخية، ع3، 2016، ص 29.

(3) - ألبير عياش: المصدر السابق، ص 176.

وبناء على هذا الجدول يمكن توضيح مجال استغلال تلك الأراضي من طرف إدارة الحماية الفرنسية عبر الجدول الآتي⁽¹⁾:

الأراضي	المساحة والنسبة:	المساحة بالهكتار:	النسبة المئوية من كل المساحة:
المزروعة حبوبا:		3720000	/
المستريحة:		3430000	/
المغروسة أشجارا:		520000	/
المجموع:		7670000	17.04%
الغابات والمراعي والحلفاء:		13700000	30.44%
المجموع العام:		21370000	47.44%

ولعل هذه السياسة والتي أدت إلى استلاب مجموعات عقارية كبيرة، قد أحالت العديد من المغاربة على البطالة، على اعتبار أن هذه الأرض هي المصدر الوحيد الذي يقتات منه، وبالتالي فإن هذه السياسة، قد زادت من تفاقم الأوضاع الاجتماعية في المغرب، بالإضافة إلى تفشي البطالة. وعليه، عمل الاستعمار الاستيطاني على تدمير القاعدة الاقتصادية لجماهير الفلاحين المغريين التي شكلت قرابة 95% من مجموع السكان، وهي القاعدة التي كانت إدارة الحماية الفرنسية تعتقد بأنها وسيلة ناجحة في القضاء على التكوينات الاجتماعية التي كانت قائمة، لتتمكن من تحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وحتى هؤلاء الفلاحين - البؤساء - تم جرهم إلى العمل لصالح الاقتصاد الاستعماري بعد تجريدهم من الأراضي التي كانوا يجوزونها.⁽²⁾

وبالتالي، فقد أدت هذه السياسة إلى تغيير جذري في المراتب الاجتماعية، اتسم ذلك التغيير في أساسه بتفكير شرائح عريضة من المجتمع المغربي، بالإضافة إلى تجريد النخب المسيرة، ولم تقتصر هذه السياسة بتفكير شرائح المجتمع - الدنيا - والمتوسطة منه، بل تعدى الأمر إلى إحكام القبضة على

(1) - أحمد عسه: المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، بيروت، ط1، 1975، ص 534.

(2) - عبد الملك خلف التميمي: أضواء على المغرب العربي.. المرجع السابق، ص 42.

الاقتصاد المحلي من جهة، وتقويض القواعد المادية للمجتمع المغربي من جهة أخرى، بالإضافة إلى هجرة السكان وخاصة إلى الدول الأوروبية على غرار فرنسا، ألمانيا، هولندا، إسبانيا..⁽¹⁾

وبخصوص الزراعة⁽²⁾، فإنه يمكننا القول أن أهم ما يميز المغرب الأقصى عن بقية الدول من المغرب العربي، وفرة المياه، من خلال احتوائه على شبكة هيدروغرافية كبيرة، وهذا من منطلق الأودية الكثيرة التي يحوز عليها، بالإضافة إلى المياه، يزرع المغرب بمناطق خصبة ذات تربة سوداء في عمومها، ما جعل مردود المهكتار الواحد من الحبوب على سبيل المثال بين الثلاثين والستين قنطارا.⁽³⁾

وبالتالي، فقد كانت إدارة الحماية الفرنسية تسعى من وراء احتلال المغرب الأقصى إلى استغلال ثرواته الاقتصادية المتنوعة⁽⁴⁾، وفي مقدمتها الغابات التي تُعدُّ أساسا للطاقة، بالإضافة إلى الزراعة المروية تخضع إلى نظام- الأمطار- والمياه الجوفية، وعلى هذا الأساس، نجد زراعة تقليدية تخص- الأهالي- وأخرى حديثة تخص الأوربيين.⁽⁵⁾

وفي السياق نفسه، نجد أن مساحة الأراضي المزروعة في المغرب قد قاربت 04 مليون هكتار بحيث كان الأوربيون يستغلون وحدهم الكروم ومنتجاتها إلى جانب الموالح وثلاثي الحبوب، كما أن لهم

(1)- نور الدين الدقي: المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، المرجع السابق، ص 55.

(2)- يمثل الجانب الزراعي في المغرب الأقصى عماد الاقتصاد في البلد، بالرغم من أن هناك بعض القطاعات الأخرى التي لا تقل أهمية عن الزراعة مثل الاستغلال المنجمي بالعودة إلى المعادن والثروات التي تزخر بها المنطقة، ولعل الدخل القومي من تلك القطاعات أحسن دليل على التفاوت في الأنشطة الاقتصادية من حيث الأهمية، والإحصائيات التالية تبين لنا ذلك، حيث نجد أن الزراعة تحقق من الدخل 42% أما بالنسبة للمناجم فتحقق 7%، بالإضافة إلى الصناعة والتجارة والمهن الصناعية المنزلية بـ 40%، كما نجد 7% بالنسبة للخدمات العامة والاحتكارات الحكومية، أما فيما يخص الإيرادات الخارجية فنجدها تحقق ما نسبته 4%، للتدقيق والتعمق أكثر في هذا الموضوع ينظر، دوجلاس آي أشفورد: المرجع السابق، ص ص 29-30.

(3)- العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، منشورات ENAP، الجزائر، 1985، ص 105.

(4)- محمود الشرقاوي: المغرب الأقصى..، المرجع السابق، ص ص 9-10.

(5)- يمكن الإشارة إلى أن الاستعمار الزراعي قد شكل الغاية التي لطلما تباهى بها النظام الفرنسي في المغرب العربي ككل، لذلك فهو عندما يتحدث عن الزراعة فإنه يقصد هنا الزراعة الحديثة أي فلاحه الكولون، بحيث أن الإنتاج يؤول إلى الكولون، غير أنه إذا كان الاستعمار يعرف كيف يضبط مصالحه مع تغير الوسط، فإن الأمر حصل له بفضل مساعدة إدارة الحماية..، للاستزادة في هذا الصدد ينظر، عادل المساتي: المرجع السابق، ص 108.

10% من أشجار الزيتون البالغ عددها قرابة 9400000 شجرة، بالإضافة إلى القنب والكتان إلى جانب ذلك تنبت بالمنطقة الحلفاء التي تستخدم في صناعة الحصير.⁽¹⁾

والجدول الآتي يبين لنا كمية المنتوج بالمقارنة مع المساحة المزروعة في المغرب خلال 1931م⁽²⁾:

نوع الزراعة:	المساحة بالهكتار:	الإنتاج بالقنطار:
القمح الصلب:	838000	3657000
القمح اللين:	376000	2652000
الشعير:	1689000	10857000
الخرطال:	48000	475000
الذرة:	608000	2613000
البقوليات:	155000	555000

من خلال الجدول نلاحظ اهتمام سلط الحماية الفرنسية بالجانب الزراعي فيما تعلق بالحبوب، وذلك من منطلق احتياجات- الوطن الأم- إلى مثل تلك المنتجات⁽³⁾، كما حاولت سلط الحماية استغلال الثروة الزراعية⁽⁴⁾ لاسيما ما تنتجه الأشجار المثمرة، وفي الجدول الآتي نبين غراسة الأشجار المثمرة والتي كانت تحت يد إدارة الحماية في مغرب 1920م وبعض قبائله⁽⁵⁾:

(1) - Jean Louis MIEGE, **Op- Cit**, pp 85- 86.

(2) - محمود الشرقاوي: المغرب الأقصى...، المرجع السابق، ص 10.

(3) - لم يقف اهتمام سلط الحماية الفرنسية بنوع المنتوج ومحاولة الزيادة فيه، فقد عمدت في إطار الاستيطان وتشجيع الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة على الاستثمار في المغرب من خلال إقامة ضيعات صغيرة أشبه بالقرى الفلاحية، حيث وفرت فيها كل الضروريات والحاجيات، وذلك قصد ترسيخ أقدام الفرنسيين في المنطقة تدعيما للاحتلال العسكري، ولعل هذه السياسة بالموازاة مع انتزاع الأراضي قد خلقت ما يعرف بالبروليتاريا، للتدقيق ينظر:

Paul EUZIÈRE, **Tunisie et Maroc de la colonisation à la mondialisation**, rev-Recherches internationales, n° 77, Mars 2006, p 50.

(4) - اعتمدت سلط الحماية في الاستغلال الأمثل للثروات على نظام الجمعيات التعاونية الزراعية وحقوق التجارب، بالإضافة إلى إنشاء المدارس والمعاهد الفلاحية، زيادة على توفير المستشارين الزراعيين...، ينظر روم لاندو: أزمة المغرب الأقصى...، المرجع السابق، ص 124.

(5) - الطيب بياض: المخزن والضريبة والاستعمار، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 2011، ص 273.

المنطقة:	الأشجار:	أشجار الزيتون واللوز:	النخيل:	أشجار أخرى:
الخلط والطلق:	276	20	3805	
أولاد عزيز:	9817	8	/	
إيالة القائد الكلوي:	76877	117	7610	
كندافة:	76354	359	36567	
الدير:	23649	6194	118	

وفي سياق الإحصائيات التي تناولت موضوع غراسة الأشجار⁽¹⁾، نجد في الفترة الممتدة بين 1930م - 1935م⁽²⁾ أن أشجار الزيتون التي احتلت المرتبة الأولى بـ 6755000 شجرة، والتين بـ 5 ملايين شجرة، ثم الحمضيات بـ 383541 شجرة، وبالنسبة لأشجار اللوز فقد بلغ عددها 3223498 شجرة، أما فيما يخص النخيل، فقد بلغ عدد الأشجار 873604 شجرة.⁽³⁾

ومما يسجل بالنسبة للزراعة المغربية تحت السيطرة الفرنسية، فإن الكولون ومنذ البداية، اتجهوا إلى التخصص في الإنتاج الزراعي القابل للتصدير والذي يضمن ربحا سريعا وبأقل التكاليف، مثل الحبوب من القمح اللين بالإضافة إلى الكروم والحمضيات، وهذا ما يفسره ارتفاع مساحة الأراضي المزروعة قمحاً من 24000 هكتار سنة 1920م إلى 44000 هكتار سنة 1923م إلى 15700 سنة

(1) - بَعْضُ النظر عما تنتجه تلك الأشجار من ثمار وفواكه، فإنه لا يمكن إغفال ثروات أخرى ناتجة عن غراسة الأشجار، وهي الثروة الخشبية الناتجة عن تواجد الغابات في المغرب، حيث كانت تلك الغابات قبالة الأطلس المتوسط، بالإضافة إلى الهضاب العليا بمحاذاة السلاسل الجبلية، ومما تجدر الإشارة إليه أن سلط الحماية الفرنسية قد وضعت يدها على هذه الثروة وهذا من منطلق أن سعر الخشب قد بلغ سنة 1919م 201 فرنك، لتعمق ينظر:

L- BOUDY, les forêts du Maroc, rev- mensuelle illustrée, organe du comité des foires du Maroc, n° 06, 15juin 1919, pp 148- 149.

(2) - بالنسبة للأراضي التي تم غراستها من طرف سلط الحماية الفرنسية، يمكن القول أنه وبمجرد استحواذ الفرنسيين على الأراضي (= ما يفوق مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة) تم غراستها بما ينصب عليه اهتمام هؤلاء من المنتجات الأكثر إقبالا، وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن مساحات الكروم قد نالت حصة الأسد من هذه المساحة، حيث قاربت 4100 هكتار من الأراضي بين مكناس والرباط والدار البيضاء، للتدقيق راجع، فخر الدين ميهوبي: إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي - دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار-، مكتبة الوفاء للنشر، الإسكندرية، ط1، 2014، ص ص 82- 83.

(3) - ألبير عياش: المصدر السابق، ص 176.

1927م لتبلغ 275000 هك سنة 1929م، وبخصوص الحمضيات فقد ارتفعت المساحة المخصصة لغراستها من 500 هك سنة 1928م إلى 5500 هك سنة 1938م، أما بالنسبة للكروم، فقد ارتفعت المساحة المخصصة لغراستها من 800 هك سنة 1919م إلى 24000 هك سنة 1936م، وعليه، ازداد إنتاج الخمر من 40000 هكل سنة 1920م إلى 70000 هكل سنة 1923م، ليصل إلى 750000 هكل سنة 1938م.⁽¹⁾

وبحكم طبيعة الاستعمار الفرنسي القائم على استغلال جميع موارد البلد وتسخيرها لخدمة اقتصاد الوطن الأم⁽²⁾، فقد اتجهت سلط الحماية في الجانب الزراعي إلى الزراعات الصناعية أو الزراعات الربحية كما سبق تسميتها، وقد قامت هذه الزراعة على عدة أنواع منها: زراعة قصب السكر⁽³⁾ والكتان، بالإضافة إلى القطن والتبغ⁽⁴⁾، كما نجد في هذا الصدد زراعة القنب.⁽⁵⁾

ولعل استلاب الأراضي من المغاربة ومحاولة تغيير نمط الزراعات، هي سياسة إجحافٍ كان لها التأثير البالغ على المغرب والمغاربة، اعتباراً من دخول هؤلاء دائرة الفقر من منطلق أن الفلاح المغربي

(1) - أحمد تفاسكا: تطور الحركة العمالية في المغرب، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1980، ص ص 21-22.

(2) - نشير إلى وقوف كتلة العمل الوطني ضد هذه السياسة عبر المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية من أجل فضح سياسة سلط الحماية القائمة على مختلف أنواع الاغتصاب، كما دعت الكتلة إلى دراسة حاجيات كل منطقة في هذا الصدد، كإنشاء معامل السكر في الحسيمية مثلاً، على اعتبار أن المنطقة تشتهر بإنتاج قصب السكر، كما ناهضت التعدي الصارخ على حقوق الملكية والاستلاب المباشر للأراضي الزراعية، راجع عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية.. المصدر السابق، ص 235.

(3) - بخصوص قصب السكر، فقد انتشرت زراعته بدرجة كبيرة في المغرب، ويعود الفضل في ازدهار زراعة قصب السكر واستخراجه إلى الدولة السعودية، حيث أدرك سلاطين هذه الدولة الأهمية البالغة لهذه المادة في الاقتصاد، والتي ساهمت في ثراء خزينة الدولة وتحقيق متطلباتها من السلاح جراء عائدات تلك المادة، بالإضافة إلى ظهور مدن جديدة ارتبطت بهذا النشاط الاقتصادي (= أين كان ينبت قصب السكر والشمندر السكري)، للاستزادة ينظر، عزالدين شعوب: صناعة السكر في العهد السعودي، مجلة ليكسوس، ع21، فيفري 2018م، ص ص 55-56.

(4) - يمكن القول أن التبغ أصبح مورداً هاماً بعد السكر لكثرة استعماله، حيث قُدِّر الاستهلاك في 1939م 18600 طناً بقيمة 129 مليون فرنك و80% من المداخيل، تعود كلها إلى الخزينة، ينظر حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 124.

(5) - مما تجدر الإشارة إليه أن زراعة القنب قد لقيت استحساناً من طرف الأهالي - وتشجيعاً من طرف سلط الحماية الفرنسية! حيث كانت هذه الزراعة تتم بطريقة يمكن القول أنها طريقة بدائية، أما وبعد نهاية ح 1ع، فقد أقبل على هذه الزراعة الكولون وذلك لما تدره هذه الزراعة من أرباح طائلة، ينظر محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 400.

قد أصبح بلا أرض بحكم الاستلاب الممارس ضده، ما دفع بالفلاح ليكون عاملا لدى الكولون، وعليه، فقد بلغت العمالة المغربية في الثلاثينات 100000 عامل في مزارع الكولون، وهم عمال موسميين و60000 عامل في مزارع الحوامض، يعيش معظم هؤلاء الفلاحون في مزارع الكولون (= التي هي في الأصل ملك لهم) في ظروف سيئة، وكل هذا في ظل التفاوت الصارخ في الأجور.⁽¹⁾

بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل غياب اهتمام سلط الحماية بمصالح الفلاح المغربي ومصيره في السياسة الزراعية الفرنسية، بالموازاة مع تشجيع وخدمة مصالح الكولون من الأوربيين لتداخل مصالحهم (= الكولون) مع مصالح فرنسا، جعل من الفلاحين المغاربة محصورين في أراض قاحلة، أو جعلتهم خماسة أو رابعة عند الكولون، بالإضافة إلى أن هذه السياسة قد أدت إلى انهيار الزراعة.⁽²⁾

وبخصوص تربية الماشية، فقد أولت سلط الحماية الفرنسية أهمية بتربيتها، كونها مورداً يساهم في - الاقتصاد عبر التصدير - من جهة⁽³⁾، بالإضافة إلى محاولة تموين الوطن - الأم - بما تحتاجه من ألبان وأجبانٍ وصفوف ولحوم من جهة أخرى، وذلك من منطلق أن المغرب ككل هو بمثابة مخزنٍ أو مصدرٍ كسبٍ لسلط الحماية من الثروات والخيرات المتعددة.

وعليه، فتربية الماشية قد شغلت مكانة هامة في بناء الاقتصاد الفرنسي - القائم - على الثروة الحيوانية المغربية، والجدول الآتي يبين لنا حجم الاستغلال خلال سنة 1939م⁽⁴⁾:

العدد:	الأغنام:	الماعز:	البقر:	الخيل:
1100000 رأس.	6000000 رأس.	1800000 رأس.	335000 رأس.	

وفي سياق الحديث عن تربية الماشية في المغرب على عهد الحماية الفرنسية، فإن تربيتها في السنوات الأولى لفرض الحماية، قد عرفت تراجعا كبيرا وبصفة خاصة بالنسبة للجمال والخيول وذلك

(1) - عبد الملك خلف التميمي: الخليج العربي والمغرب العربي - دراسات في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي - دار الشباب للنشر والترجمة، قبرص، ط1، 1986، ص 200.

(2) - للتعمق في موضوع نتائج الاقتصاد فيما تعلق بمسألة انهيار الزراعة ينظر أحمد تفاسكا: المرجع السابق، ص 49 - 54.

(3) - François BERNARD, le Maroc économique et agriculture, éd- George MASSON, Paris, 1919, p150 .

(4) - عبد المجيد بن جلون: المصدر السابق، ص 114 - 115.

من منطلق أن المعارك والحروب قد قضت على الكثير منها، بالإضافة إلى أن الظروف السائدة قد وقفت عائقا أمام الاهتمام بتربية الماشية ككل، لتعرف نوعا من الاهتمام في السنوات القليلة التي أعقبت فرض الحماية وهو ما ساهم في تطور أعداد الماشية، كما هو مبين في الجدول الآتي⁽¹⁾:

المواشي:	السنة:	1917م:	1919م:
الإبل:		81392	84118
الخيول:		139164	96544
البغال:		255628	42420
الأحمر:		692863	250869
الأغنام:		3682883	877640
الخنازير:		15955	39116
الأبقار:		1259293	1511004

* جدول يمثل تطور تربية الماشية في المغرب الأقصى فيما بين 1917م- 1919م *

بناءً على الجدول، فإن سلط الحماية الفرنسية قد اهتمت بتربية المواشي كما اهتمت بتربية الخنازير، وقد شارك الكولون- الأهالي- في تربية الأبقار والأغنام، زيادة على إقامة شركات- مؤقتة رفقة المغاربة- كان رأس المال فيها أوربيا أو فرنسيا في غالب الأحيان والعمل مغربي، ليحصل المغربي على ثلث أو ربع الأرباح، كما كانت هناك شركات على المدى الطويل، وخاصة فيما تعلق بتربية الأبقار، والتي يأخذ فيها الفرنسيون ثمن العجول بينما يحصل العامل المغربي على الحليب.⁽²⁾

ومن هنا، ندرك هيمنة الكولون على نشاط تربية الماشية، ويرجع ذلك إلى اهتمام سلط الحماية بالدرجة الأولى بهذا القطاع، ومن ثمة فقد قامت بإمداد الكولون بمختلف الإعانات والتحفيزات بمنح

(1) -François BERNARD, Op- Cit, p 152.

(2) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 400.

الجوائز والتشجيع والدعم اللازمين، في ظل العناية البيطرية وتوفير كل الضروريات، بالإضافة إلى أن سلط الحماية قد كانت تُعنى باختيار أهم الأنواع (= انتقاء السلالات).

يظهر إذن باستعراض السياسة الاستعمارية بين 1919م- 1939م في المغرب الأقصى فيما تعلق بالجانب الفلاحي، وكنتيجة للآثار والتداعيات التي ترتبت عن سياسة سلط الحماية في هذا الصدد، فقد أدت كل هذه التراكمات إلى تغيير البنى الاقتصادية، الأمر الذي ساهم في هجرة المغاربة من الأرياف إلى المدن ومن المدن الصغرى إلى المدن الكبرى، إضافة إلى انتقال المغاربة في إطار الهجرة الداخلية، فقد عرف المغرب هجرة خارجية منتظمة من خلال انتقال أعداد كبيرة من المغاربة إلى دول أخرى، وخاصة إلى فرنسا.

وفي سياق الحديث عن الآثار والتداعيات التي عرفها الجانب الفلاحي كمحصلة للسياسة الاستعمارية، فإننا نلمس تعددا لتلك الآثار وهذا راجع إلى ألوان السياسة المتعددة، وعليه، فإن ليوتي⁽¹⁾ قد وضع أسساً بُني عليها- الاستعمار- الفرنسي في المغرب، ففيما يخص الجانب الفلاحي أثرت سياسته عبر السيطرة المطلقة على الأراضي من خلال ازدياد أعداد الأوربيين في المغرب ومنحهم

(1)- ليس في نيتنا أن نخص بالذكر سياسة المقيم العام ليوتي- Lyautey، لكن باتباع مسار السياسة الاستعمارية لسلط الحماية في المغرب التي سلكها كافة المقيمين، فإننا نقف عند السياسة الأبرز من حيث ما أفرزته الظاهرة الاستعمارية في المغرب، اعتباراً من تداول مجموعة من المقيمين على المغرب، كان ليوتي بمثابة منارة اقتدى بها من جاء بعده من المقيمين، ولنا أن نرجع في هذا الصدد على سياسة المقيم العام الجنرال نوكيس- Noguès (1936م- 1943م) الذي اتبع سياسة ليوتي في إيجاد مغرب- جديد- وبالتالي، فقد اتبع سياسة يمكن القول أنها امتازت بنوع من اللين، خاصة فيما تعلق بالجانب الاقتصادي على اعتبار أنه حاول- خدمة- الاقتصاد المغربي عبر سلسلة من الإجراءات من خلال تشجيع الصناعات الحرفية والتقليدية التي اندثرت، زيادة على التزامه بحماية الإنتاج الفلاحي والماشية واجتناب الخسارة عبر النهوض بقطاع التأمين ومؤسسات القرض، وأمام هذا الوضع نطرح عدة تساؤلات في هذا الصدد: إلى أي مدى طبقت إصلاحات نوكيس في المجال الاقتصادي؟ أو بتعبير آخر، هل كانت هذه السياسة مجرد حبر على ورق ومجموعة وعود كاذبة؟ هل كانت هذه السياسة خدمة للاقتصاد المغربي؟ أم أنها خدمة للمشروع الاستعماري؟ هل مست هذه السياسة كامل المغريين؟ أم أنها كانت حكراً على البعض ما دامت هذه الإصلاحات في المغرب؟ أم أنها كانت خاصة بالكولون فقط؟ للتدقيق في مسألة المقيمين العامين خلفاء ليوتي ينظر كلا من روم لاندو: أزمة المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص 155- 156، وكذلك وليام هونسطن: الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس (1936م- 1943م)، تر- إبراهيم أبو طالب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2001، ص 114.

تلك الأراضي المسلوقة، وعليه، تحوّل المغاربة المالكين الحقيقيين إلى خماسة أو رباة أو إجراء بالإضافة إلى انتشار البطالة جراء ممارسات المصادرة، باعتبار أن الأرض هي مصدر رزق أغلب المغريين. وفيما يخص تأثيرات الظهير البربري على الجانب الاقتصادي فيما تعلق بالاستيطان في إطار انتزاع الملكية الزراعية، فإننا نلمس أن الشعب المغربي وبمجرد فرض أحكام عرفية أو إخضاعه إلى النظام الفرنسي الجاري العمل به في مختلف المعاملات، فإن هذه السياسة، قد أثرت فعلا على الجانب الاجتماعي، والذي كان له هو الآخر تأثيرات على البنية الاقتصادية، على اعتبار أن تلك التشريعات والأحكام قد حتمت على المغاربة الانتقال من منطقة إلى أخرى في إطار ما يسمى بالهجرة الداخلية، وهو ما ساهم في تغيير الأنشطة الاقتصادية لدى هؤلاء المهاجرين من المغاربة.

3- الصيد البحري:

اعتبارا من امتلاك المغرب لواجهتين بحريتين، الواجهة الغربية على المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى الواجهة الشمالية على البحر الأبيض المتوسط، فإنه بالمحصلة يزخر بثروات بحرية متعددة في مقدمتها الأسماك، وعليه، فقد وضعت سلط الحماية يدها على هذه الثروة، تدعيماً لاقتصادها الاستعماري القائم على الاستغلال المححف لجميع ثروات المغرب ظاهرةً وباطنةً.

ومما نجده في سيطرة الأوربيين على الصيد البحري في المغرب الأقصى، أن الشركات الفرنسية كانت تحتكر ذلك النشاط، وهذا ما يفسره وجود خط ملاحى بين مراكش، بوردو - Bordeaux ومرسيليا - Marseille، بالإضافة إلى أن أغلب الملاحين في المغرب الأقصى كانوا من الفرنسيين (= مثال عن الدار البيضاء التي فاق فيها عدد الملاحين 686 ملاحا منهم 376 ملاحا فرنسيا)، وقد تم تسجيل نسبة إنتاج بحوالي 42159 طنا بقيمة دخل قارت 1350000 فرنك.⁽¹⁾

وبالتالي، فمصائد الأسماك التي هي تحت يد المغرب، لم تستغل استغلالا حقيقيا فيما قبل 1912م، أي في السنوات التي سبقت فرض الحماية الفرنسية، وهي الصورة المغايرة تماما في سنوات الحماية على اعتبار أن الفرنسيين قاموا باستغلال تلك الموارد البحرية - الأسماك - بالشكل الذي

(1) - زاهر رياض: المرجع السابق، ص 250.

يتناسب مع المشروع الاستعماري، وهو ما تترجمه الإحصائيات، حيث تم تسجيل كمية 5000 طن من الإنتاج سنة 1912م، لتبلغ الكمية 91000 طن سنة 1951م⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، نلاحظ سيطرة سلط الحماية على الثروة السمكية وعلى جميع الثروات التي يزخر بها المغرب، واعتبارا من أن السردين المغربي هو من أجود أنواع السردين في العالم، فقد كان الفرنسيين يقومون بتصديره إلى الدول الأوروبية بصفة عامة، ليقب المعاربة محرومين من ثروات بلادهم بحكم ممارسات سلط الحماية في إطار السياسة الاستعمارية.

4- الصناعة:

بالرغم من أن المغرب بلدٌ فلاحِيٌّ، إلا أننا نلمس وجود العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي لا تقل أهمية عن الفلاحة، وتعتبر الصناعة- خاصة منها الصناعة التقليدية- من بين الأنشطة المزدهرة في المغرب الأقصى، وذلك من منطلق توفر المواد الأولية التي ساهمت في انتشارها وازدهارها من جهة، وتنوعها من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد يمكن القول، أن المغرب الأقصى قد اشتهر بصناعاته التقليدية المتنوعة⁽²⁾ من دباغة الجلود وصناعة الأحذية والأواني الفخارية والنحاسية والصابغة، إلى جانب الصناعات النسيجية وخاصة فيما تعلق بصناعة الزرابي والأحذية التقليدية (البابوش) التي كانت تصدر إلى خارج المغرب⁽³⁾

(1) - روم لاندو: أزمة المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص ص 124 - 125.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه أن اختلاف المناطق في المغرب قد ساهم هو الآخر في اختلاف الصناعات، وعليه نجد مثلا أن منطقة فاس تشتهر بصناعات متنوعة لاسيما الأنسجة الغليظة من الألبسة الصوفية، إضافة إلى صناعة السيوف والسكاكين والمصنوعات الخشبية..، بالإضافة إلى منطقة المهبط التي تشتهر بالصناعات القطنية والأصبغة والجلود، كما اشتهرت منطقة هسكورة بالصناعة الأهلية من سروج وبرانس، أما فيما يخص منطقة سوس فقد ازدهرت فيها صناعة الحلبي من ذهب وفضة، بالإضافة إلى صناعات أخرى مثل صناعة الثياب، زيادة على ذلك نجد بعض المناطق، قد اقتصت ببعض المصنوعات على غرار صناعة الخزف وبعض الصناعات الغذائية والنحاسية والزجاج والأصداف، زيادة على معالجة قصب السكر..، للتدقيق في هذا الصناعات راجع، عبد العزيز بنعبد الله: معطيات الحضارة المغربية، ج2، دار الكتب العربية، الرباط، 1963، ص ص 68 - 69.

(3) - Réginald KANN, Op- Cit, p 207.

ومن هذا المنطلق، فقد مثلت الصناعة مصدر رزق الآلاف من سكان المغرب، اعتباراً من عائدات تلك الصناعة، إلى جانب ارتباطها بالحركة الاقتصادية من تجارة.

ومن الملاحظ أن الصناعة في المغرب قد انقسمت مثل الزراعة إلى قطاعين، قطاع أهلي يعتمد على الجهود الفردية إلى جانب رساميل بسيطة ووسائل قديمة⁽¹⁾، ومن دون شك، أن هذا القطاع يعمل فقط على سد حاجيات السوق المحلية، أما بخصوص القطاع الآخر، فهو القطاع الأوربي الذي يعتمد على المواد الاستخراجية والتحويلية⁽²⁾، حيث تقوم هذه الصناعة على رساميل ضخمة ووسائل كبيرة، بالإضافة إلى المساعدات المتنوعة من إدارة الحماية، وتسهيلات التصدير.⁽³⁾

ورغم طابع الصناعة - الأهلية - التقليدي، إلا أنها لم تسلم من مزاحمة الرساميل الأوربية، خاصة بعد إقامة معرض لبعض الصناعات في 1919م، حيث كان ناجحاً جداً بسبب ما جذبته من زوار وما لقيه من استحسان، الأمر الذي أسال لعاب الأوربيين الذين تهاطلوا على المغرب للاستثمار في ذلك، وعليه، تم تأسيس عديد الشركات ذات الرأسمال الأوربي واليد العاملة المغربية، حيث نجد في هذا الصدد، تأسيس الشركة الإفريقية للغزل بالرباط في 1929م برأسمال قدره 8 ملايين فرنك و طاقة عمالية قدرت بـ 400 عامل مغربي، وهو ما ساهم في إقبار الصناعة التقليدية (= الغزل بالطبع).⁽⁴⁾

(1) - Jean DESPOIS, l'Afrique du nord, pré- Jean DRESCH, éd- presses universi-taire de France, Paris, 1958, p 393.

(2) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص ص 405 - 406.

(3) - نتساءل هنا، هل فعلاً أقامت فرنسا في المغرب صناعة حقيقية؟ أو بعبارة أخرى، هل أقامت سلط الحماية مصانع ومؤسسات صناعية في المغرب تستطيع خدمة الاقتصاد المغربي؟ من الواضح أن إدارة الحماية لم تفكر أساساً فيما يخدم مصلحة المغرب، ولذلك فما بنته من مصانع في المغرب وما أقامته من مؤسسات صناعية هناك، ما هو إلا مؤسسات يمكن القول أنها معامل للصناعات التقليدية كمحاولة منها لمنافسة الصناعة المغربية، حتى وإن كانت اليد العاملة في تلك المؤسسات هي يد مغربية، إلى جانب أن سلط الحماية الفرنسية، قد أقامت بعض المؤسسات التي هي مكتملة لما هو موجود في الوطن الأم، أو يمكن تسميتها بمستودعات تخزين، على اعتبار أن الغرض من الاحتلال هو استغلال الموارد، وليس الهدف هو التصنيع، وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن المغرب كان مثل بقية الدول المستعمرة التي تنتج المواد الأولية من مواد زراعية أو معدنية، واعتباراً من بعض بنود معاهدة الحماية التي أقامت نظام الباب المفتوح والمساواة الاقتصادية، أصبح المغرب سوقاً تتقاسمه القوى الرأسمالية العظمى... للاستزادة في هذا الصدد ينظر، ألبير عياش: المصدر السابق، ص 193.

(4) - أحمد تفاسكا: المرجع السابق، ص ص 55 - 56.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الصناعات التي أقيمت في المغرب في عهد الحماية قد تنوعت بحسب ما يخدم اقتصاد المستعمر، وعليه نجد الصناعات التعدينية⁽¹⁾ عبر إقامة بعض المصاهر والمقاولات لصناعة الهياكل المعدنية وعلب الصفيح، وهي في الغالب ورشات إصلاح، بالإضافة إلى الصناعة الكيماوية، حيث تم إنشاء ورشة لصناعة الحامض الكبريتي في الدار البيضاء سنة 1922م، زيادة على شركات للأسمدة، أما بالنسبة لصناعة المصَبَّرات فقد لقيت نوعا من الاهتمام اعتبارا، من توفر المواد الأولية خاصة منها الزراعية والسمك⁽²⁾، كما نجد الصناعة النسيجية والجلدية التي كانت منتشرة بدرجة كبيرة في الأوساط المغربية، والجدول التالي يوضح لنا عدد المغازل وكمية الإنتاج⁽³⁾:

العمال:	الإنتاج:	النول(الآلات):	المغازل:	العدد:	
.2200	طن 2500	.400	13500	.7	غزل النسيج:
/	طن 1200	/	/	.2	معامل حلج القطن:
.3500	طن 1700	.1300	50000	.3	غزل ونسج القطن:
/	طن 600	.300	/	.10	نسج الرايون واللينان:
/	5ملايين صنفه	.600	/	.30	مؤسسات النساجة:
.1500	/	.1000	/	.30	معامل الصناعة الجاهزة:

(1) - بالحديث عن المعادن، فإننا نقف عند ثراء المغرب بمجموعة من المعادن والتي استغلت بطريقة مجحفة على غرار المنغنيز الذي أُكْتُشِفَ في بوعرفة وفي جنوب الأطلس، حيث بلغت قيمة الاستخراج سنة 1936م 80 ألف طن، بالإضافة إلى الحديد الذي وُجِدَ في مناطق متفرقة من المغرب، حيث بلغ الإنتاج سنة 1936م 420 ألف طن، إلى جانب الحديد نجد كذلك الرصاص والزنك في مختلف مناطق المغرب، حيث بلغ إنتاج الرصاص سنة 1939م 35400 طن والزنك 5500 طن، كما أن المغرب يعتبر أحد الدول الثلاث المنتجة للكوبالت حيث تم إنتاج 6500 طن، زيادة على أن المغرب يعتبر من بين الدول القليلة المنتجة للموليدين حيث بلغ الإنتاج قبل 1939م 207 أطنان، ولعل ما تم استخراجه من معادن في المغرب كان من طرف سلط الحماية الفرنسية ولم يتم تصنيعه هناك، بل قام الفرنسيون بتصديره إلى الوطن - الأم -،،، للتعلم في مسألة استغلال المعادن في المغرب ينظر كلا من محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 407، وكذلك: Jean Louis MIEGE, Op- Cit, p100

(2) - Réginald KANN, Op- Cit, pp 215- 216.

(3) - ألبير عياش: المصدر السابق، ص ص 201 - 202.

من خلال الجدول، ندرك أهمية الصناعات النسيجية لدى سلط الحماية الفرنسية⁽¹⁾، وهو الأمر الذي دفع بها إلى محاولة الاستثمار فيها، باعتبارها صناعةً رائجةً، بالإضافة إلى توفر المواد الأولية على غرار الصوف والقطن والجلود، كما نلاحظ أن التسيير كان فرنسياً في حين أن اليد العاملة كانت مغربية، بحكم وفرتها ومهارتها في مجال الصناعات النسيجية والجلدية.

هذا، ويعتبر المغرب كبقية الدول المستعمرة ينتج المواد الأولية الزراعية والمعدنية⁽²⁾، ومن هذا المنطلق، فإن الصناعة التي أقامها الفرنسيون في المغرب، هي صناعة استخراجية (= المعدنية)⁽³⁾، وذلك من منطلق أن هذا البلد يزخر بثروات باطنية متنوعة من الحديد والكوبالت ومواد معدنية نفيسة أخرى، بالإضافة إلى الفوسفات الذي يمثل أكبر ثروة بالنسبة للمغرب، ومما يسجل حول استغلال

(1) - فيما تتجلى مظاهر تلك الأهمية؟ ما الغرض من الاهتمام بتلك الصناعات من طرف سلط الحماية؟ مما تجدر الإشارة إليه أن سلط الحماية الفرنسية قد- اهتمت بالصناعات المغربية-، ومما نجد من مظاهر ذلك الاهتمام أنها أقامت العديد من التظاهرات التي ساهمت في إبراز قيمة الصناعات المغربية، ولعل أحسن مثال عن ذلك إقامة ما تم تسميته بالمعرض التقليدي في ربيع 1939م، والتي شجعت من خلاله تلك الحرف والصناعات، وليس تناقضاً منا أن نذكر أن سلط الحماية قد سعت إلى القضاء على الصناعة المغربية لنستعرض الآن أنها عملت على تشجيعها، فليس اهتمام الفرنسيين بالصناعة المغربية سواداً في أعين الغاربة، بل إنها سعت إلى تشجيع الصناعات التي رأت فيها خدمة لمصالحها الاقتصادية، على اعتبار أنها بالفعل قامت بدفن الصناعات التقليدية التي هي مصدر رزق الكثير من المغاربة، بالمقابل قامت بفتح ورشات كان العمال فيها والصناع مغاربة، لأن بعض الصناعات قد لقيت استحساناً خارج المغرب، من منطلق جودتها واعتبارها صناعة معقولة الثمن...، للتدقيق في هذه النقطة ينظر: Jacques BERQUE, **Op- cit**, p 300.

(2) - لتحقيق استغلال أمثل للموارد والثروات التي يزخر بها المغرب، فإن سلط الحماية الفرنسية قد قامت بإنشاء العديد من الموانئ على غرار ميناء الدار البيضاء والقنيطرة والرباط، أما فيما يخص السكك الحديدية فقد كان متأخراً نسبياً بالمقارنة مع شق الطرق وبناء الموانئ، حيث نجد أن سلط الحماية فيما يخص الطرق التي تم إنشاؤها سنة 1930م، فقد بلغ 7000 كلم...، راجع في هذا الصدد، نور الدين الدقي: **المغرب العربي والاستعمار الفرنسي**، المرجع السابق، ص 106.

(3) - حاول الفرنسيون استغلال خيرات المغرب المعدنية منذ قيام جمهورية الريف، على اعتبار أنهم حاولوا في البداية دعم الأمير عبد الكريم الخطابي في السيطرة على الريف ليُفسح لهم المجال فيما بعد باستغلال معادن المنطقة (= الريف) بحكم ثرائها بالمعادن لكن ما حدث كان عكس ما تصوره الفرنسيون وما خططوا له، حيث تعود أسباب إخفاق الفرنسيين في هذه المسألة إلى اعتقاد ليوتي- Lyautey أن ثورة الخطابي هي مجرد تمرد بسيط لإحراج الإسبانيين، ولكن العكس ما أثبتته تلك الثورة، زيادة على أنه من العوامل الأساسية التي جعلت من الفرنسيين يغيرون موقفهم من الأمير هو غنى المنطقة بالمعادن، وكانت الدول الأوروبية تتطلع إلى استغلال تلك الثروة ما إن يستتب الأمر للخطابي وعلى رأسهم إنجلترا التي حاولت الاستثمار في ذلك، ومن هنا بدأت تتغير نظرة الفرنسيين إلى الخطابي في ظل الانتصارات التي حققها على الإسبان وتأسيسه لجمهورية الريف...، للاستزادة في الموضوع ينظر، شوقي عطا الله الجمل وآخرون: **المرجع السابق**، ص 213.

هذه المادة من طرف الفرنسيين، أنه كان متأخراً نوعاً ما، حيث بدأ استغلاله في 1921م⁽¹⁾، لكن استغلاله تطور بشكل رهيب بحكم جودته (=نسبة التركيز 75%)، بالإضافة إلى قلة التكاليف، وقرب المناجم من موانئ التصدير نسبياً، رغم التراجع المسجل في سنوات الأزمة العالمية⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك، نجد بعض الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية، لاسيما الصناعة القطنية، كما نجد الصيد البحري، وخاصة فيما تعلق بتصبير الأسماك والصناعات التعليبية، اعتباراً من توفر تلك المواد التي ساهمت في تلك الصناعات، زد على ذلك، نجد صناعات البناء والأعمال التجهيزية من أجل استحداث مدنٍ على النمط الأوربي⁽³⁾.

ومن هذا المنطلق، تعتبر الصناعة المغربية في عهد الحماية الفرنسية صناعة تنتج في الغالب بضائع الاستهلاك، كَوْنَهَا تمارس في غالب الأحيان في البيوت (= صناعة بيتية) بحيث لا نجد أكثر من 125 ألف عامل في الصناعة الحديثة، بالمقارنة مع الصناعات التقليدية التي تستوعب نحو 300 ألف عامل، والذين هم منتشرون عبر كامل المدن المغربية⁽⁴⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن ما كان يصنع في المغرب من مصنوعات تقليدية، يُوجَّه جزء منه للبيع إلى المستهلك مباشرة، مما جعل من ثمن تلك المصنوعات يحافظ دائماً على أقل مستوى معقول،

(1) - ألبير عياش: المصدر السابق، ص ص 201 - 202.

(2) - نتساءل هنا عن موقع مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء من محاولات الفرنسيين لاستغلال المعادن، اعتباراً من أن بعض بنود المعاهدة كانت تقضي باجتناب النشاط المنجمي (= عدم استغلال الثروات المنجمية)؟ لم تكن الأنشطة المنجمية بمعزل عن الاستغلال المححف من طرف الفرنسيين، فتحثباً لما تقتضيه معاهدة الجزيرة الخضراء وردعا للأطماع الأوربية، عمد ليوتي- Lyautey كمثال عن ذلك إلى استحداث المكتب الشريف للفوسفات ووضعته تحت تصرف إدارة المخزن! ولعل هذا الإجراء هو بمثابة مراوغة من طرف ليوتي لكسب نوع من الشرعية في استغلال الثروات المنجمية..، للتعلم ينظر، محمد القبلي وآخرون: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ط1، 2011، ص 552.

(3) - Hildebert ISNARD, le Maghreb, éd- presses universitaire de France, Paris, 3^{ème} éd, 1978, pp 73- 74.

(4) - دوجلاس اي أشفورد: المصدر السابق، ص 34.

وبالنسبة للجزء الآخر من المصنوعات، فتتحكم فيه سلط الحماية التي توجهه إلى التصدير، وخصوصاً في أسواق هولندا وإنجلترا والأرجنتين والو م أ.⁽¹⁾

وبهذا تكون سلط الحماية الفرنسية قد حاولت القضاء على الصناعة المغربية⁽²⁾ حتى وإن كانت تقليدية، وذلك لعدم ترك المجال للمنافسة أمام الصناعات الفرنسية من جهة، زيادة على جعل المغرب سوقاً لتصريف المنتجات الفرنسية والسيطرة على اقتصاد البلد من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس، فقد كانت سلط الحماية تفرض ضرائب متنوعة، أرهقت كاهل هؤلاء الصناع، وهو الأمر الذي جعل مداخل تلك الصناعات لا تلي حتى سداد تلك الضرائب التي فُرضت عليهم.⁽³⁾

وفي سياق الحديث عن مظاهر القضاء على الصناعة المغربية، فإننا نجد أن فرنسا، قد أقامت مصانع كان أغلب العمال فيها مغاربةً، نشطوا في الصناعات الخفيفة⁽⁴⁾ على غرار الصناعة الغذائية

(1) - عبد المجيد بن جلون: المصدر السابق، ص 122.

(2) - هل استطاعت فعلاً الصناعات الحديثة وسلط الحماية الفرنسية القضاء على الصناعة المغربية رغم أنها صناعة تقليدية؟ مما تجدر الإشارة إليه أن الصناعة الحديثة وحركة الاستيراد قد أثرت على الصناعة المغربية، لكنها لم تقض عليها تماماً وذلك من منطلق ما للصناعة المغربية من أثر بالغ الأهمية في حياة المغاربة، زيادة على عجز المصانع الحديثة على إنتاج مصنوعات مثل ما تنتجه الصناعة التقليدية من منطلق ما تمتاز به من جودة.

(3) - عبد العزيز بن عبد الله: المصدر السابق، ص 71.

(4) - نكاد نجزم أنه لا توجد بالمغرب صناعة ثقيلة بتاتا، وذلك من منطلق السياسة الاستعمارية القاضية بعدم تصنيع المغرب حيث أن إنشاء صناعة مغربية بحتة هو تأسيس لاقتصاد وطني مستقل، وبالتالي، ليس هذا هو الهدف المبتغى من طرف سلط الحماية الفرنسية، زيادة على ذلك، تتطلب تلك الصناعة الثقيلة أدوات ضخمة ويد عاملة مؤهلة ورساميل هامة، ولعل ما وُجد من معاملٍ، فهي مكملات لمصانع - الوطن الأم-، وفي الجدول الآتي نوضح بعض الصناعات في المغرب على عهد الحماية:

مصاهر:	مجموع المقاولات:	عدد العمال:	نسبة العمال من المغاربة %:	الإنتاج بالطن:
مصاهر:	40.	1000.	80.	8000.
الغزل والنسيج:	1.	150.	90.	1500.
ورشات بحرية:	12.	1000.	90.	/
ورشات ميكانيك:	100.	2500.	40.	/
الآلات الزراعية:	16.	400.	؟	650.
منتجات ثانوية للمطاحن:	3.	70.	90.	25000.

للتدقيق والتعمق أكثر راجع، ألبير عياش: المصدر السابق، ص 205.

والتصبير⁽¹⁾، وقد تتجلى تلك السيطرة بطريقة غير مباشرة، وكمثال عن ذلك تعليب الأسماك، على اعتبار أن المغاربة الذين كانوا يصطادون الأسماك ويقومون بتصنيفها في علب، كان عليهم شراء تلك العلب من فرنسا، ثم بيع البضاعة في الأسواق الفرنسية حسب الأسعار التي تفرضها تلك الأسواق، ما جعل المغاربة لا تستفيدون إلا 5% من تلك الصناعة أما بالنسبة للصناعات الثقيلة، فإن الوضع مختلف تماماً، حيث كان مُحرمًا على المغرب والمغاربة حتى التفكير في إنشاء صناعة ثقيلة، سواء أكانت برساميل وطنية أم أجنبية أم مشتركة⁽²⁾، وذلك قصد غلق الباب أمام المنافسة⁽³⁾. هذا، وفي صدد القضاء على الصناعة⁽⁴⁾ دوماً، فقد توازى مع نشاط المغاربة في تلك الصناعات التقليدية، إنشاء صناعاتٍ حديثةٍ كان الهدف منها كسر احتكار المغاربة، بالإضافة إلى كثرة البضائع المستوردة من الخارج وبالأخص من فرنسا، وذلك اعتباراً من أن سُلطَ الحماية الفرنسية أرادت من المغرب أن يكون سوقاً لتصريف المنتوجات، لا ورشات صناعية تكون منافسةً للصناعة الفرنسية⁽⁵⁾. ولعل استراتيجية سلط الحماية في القضاء على الصناعة المغربية، قد كان له التأثير الكبير، ويتجلى ذلك في تحويل الصناع والحرفيين المغاربة من أصحاب ورشات - صغيرة - إلى عمال لديها،

(1) - زاهر رياض: المرجع السابق، ص ص 250 - 251.

(2) - لكن، نجد بالموازاة مع هذا، محاولة الإقامة العامة إنجاز برنامجها في مجال الاستثمار في الموارد الطاقوية للمغرب كمثل، وذلك بتكوين شركة للفحم تملك ثلثها الحكومة الفرنسية وثلث مؤسسة المخزن، ويبقى الثلث المتبقي للبرساميل الأجنبية والمغربية معاً مع عقد قرضٍ للحكومة الشريفة من فرنسا تستطيع أن تمول به الثلث المُؤمَّم لها!، كما أن المقيم العام في هذا الصدد قد دعا أرباب المال المغاربة إلى المشاركة في مؤسساته الاقتصادية، والتعاون معه على اعتبار أن ذلك فائدة للمغرب وفرنسا على حد سواء، للتدقيق ينظر علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص 336.

(3) - أحمد عسه: المرجع السابق، ص 468.

(4) - نتساءل عن موقف الحرفيين المغاربة والحركة الوطنية أمام القضية برمتها؟ من الواضح أن المغربي، سواء كان فلاحاً أم حرفياً، قد كان مغلوباً على أمره، ومن الواضح كذلك أنه لم يكن له إلا الاستسلام لأمرٍ لم يستطع مواجهته إلا بالسلاح، ولعل تلك المقاومة المسلحة قد ساهمت هي الأخرى في القضاء على حرف المغاربة بحكم انصرافهم إلى جبهات القتال، أما بالنسبة للحركة الوطنية فقد كان نضالها على جبهتين، من خلال محاولات التوعية التي لعب فيها المسجد دوراً بارزاً في تبليغ الدعوة، بالإضافة إلى وضع ظروف الفلاحين والحرفيين المغاربة في مقدمة البرامج واهتماماتها (= اهتمامات الوطنيين المغاربة) ..، للتعلم في هذه المسألة راجع عبد الكريم غلاب: قصة المواجهة بين المغرب والغرب، المرجع السابق، ص ص 291 - 292.

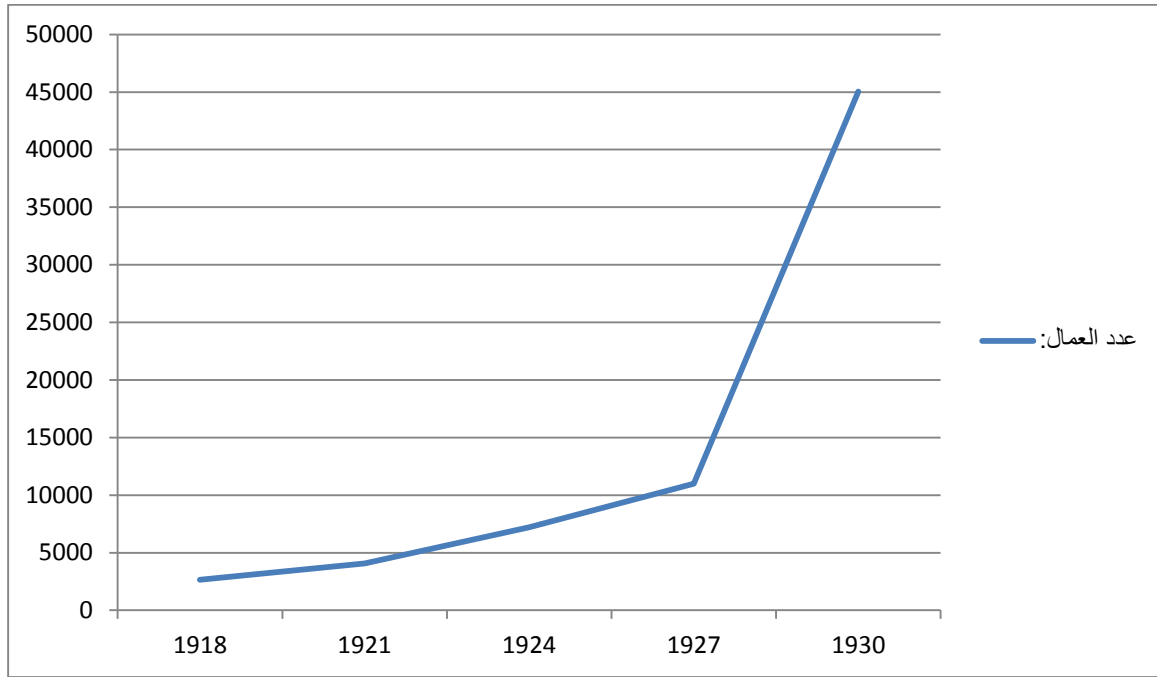
(5) - عبد المجيد بن جلون: المصدر السابق، ص 122.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أنها قامت بـدفع الصناعة المغربية، فمن خلال الإحصائيات الواردة في العام 1930م كما هو مبين في الجدول الآتي⁽¹⁾، نلمس تطور عدد العمال المغاربة فيما تعلق بالصناعة، وللإشارة فإن المعامل والورشات التي كانت تضم هؤلاء العمال هي ملك للفرنسيين، كما تضم بعض الفرنسيين دون المغربيين الذين كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات على غرار المنح والأجر المرتفع والسكن وتوفير التعليم والمستوصفات.

السنة:	1918م.	1921م.	1924م.	1927م.	1930م.
عدد العمال:	2666	4060	7223	10990	45052

* جدول يمثل تطور عدد العمال المغاربة في الفترة ما بين 1918م- 1930م*

وللتوضيح أكثر مثلنا معطيات الجدول في رسم بياني كما هو موضح:



من خلال المنحنى البياني، نلاحظ التطور والارتفاع المستمر في عدد العمال في قطاع الصناعة، وهذا راجع إلى عدة أسباب، على غرار الحالة الاجتماعية التي دفعت بالعامل المغربي إلى العمل في

(1) - أحمد تفاسكا: المرجع السابق، ص ص 90 - 92.

أيّ مجالٍ، من أجل إعالة من هم تحت وصايتهم، بالإضافة إلى محاولة احتكار الفرنسيين للصناعة⁽¹⁾ والاستثمار في اليد العاملة المغربية في إطار السياسة الاستعمارية، كما توجه معظم المغاربة إلى العمل في مصانع الفرنسيين بعد تغيير نشاطهم من الفلاحة، كَوْنَ معظم الأراضي قد أُسْتُلبت منهم. ساهمت هذه الوضعية في انهيار الصناعة المغربية، وبالتالي، كان ذلك كمحصلة للسياسة الاستعمارية، وإلى جانب هذا، نجد كذلك الدور الذي لعبته مؤسسات التصدير والاستيراد الأوربية ككل، من خلال إغراق السوق المغربية بالمنتجات، على غرار الأحذية الأوربية والنسيج البريطاني، حيث كانت هذه البضائع تأتي في المرتبة الثانية في قائمة الواردات المغربية، في ظل تحول ذوق البرجوازية المغربية إلى اقتناء المنسوجات الأوربية.⁽²⁾

وما يمكن قوله حول الصناعة المغربية، أنها تلقت ضربة قاضية من إقامة الاقتصاد الأوربي بنفسه هياكل الاقتصاد المغربي، بالإضافة إلى تطور الأزمات التي انعكست من حيث تردي الأوضاع المعاشية للمغربيين، على اعتبار أن أغلبهم كان يفتقر من عمل يده، سواء الفلاحين أو الصناع⁽³⁾، في ظل اتساع دائرة الهجرة وتحويل نشاط أغلب الصناع إلى نشاط آخر.

4- التجارة:

مما تجدر الإشارة إليه أنه كان للمغرب تجارة داخلية قبل الحماية الفرنسية، وكانت هذه التجارة موزعة في الأسواق المحلية والرئيسية في المدن الكبرى على شكل مستودعات كبيرة، مثل التي تحوز

(1) - في هذا الصدد، تم تأسيس بعض المصانع في فرنسا لإنتاج بعض الصناعات التقليدية، كالخناجر والسيوف والسواطير وبعض الصناعات الخشبية والنحاسية، كما تخصصت بعض المصانع في إنتاج الطربوش المغربي، وكانت هذه المنتجات تصدر إلى المغرب! لتساهم هذه الوضعية في دفن الصناعة في المغرب.. للتدقيق راجع أحمد تفاسكا: المرجع السابق، ص 56.

(2) - أحمد تفاسكا: المرجع نفسه، ص 56.

(3) - في هذا الصدد، شكّل الفلاحون الزيتون الرئيسي في السوق الداخلية لأصحاب الصناعات التقليدية، وكانت هذه السوق تقتلص تدريجيا، الأمر الذي ساهم في انتشار الفاقة والبؤس في الأوساط المغربية، حتى أن معظم تلك الأسواق تغلق في سنوات المجاعات والكوارث الطبيعية، وما زاد من الطين بلة، المنافسة الحادة التي تعرضت لها الصناعة المغربية، سواء من خلال إقامة الفرنسيين لمصانع للصناعات التقليدية، أو إغراق السوق المغربية بمختلف المنتجات التي تم جلبها، وبالتالي، يمكن القول أن هدف الاستعمار في المجال الصناعي كان تقويض كل ما له علاقة بالصناعة المغربية، وهو ما كان له الأثر البالغ.

عليها كل من مدن مراكش وفاس وغيرها، كما كانت للمغرب العديد من العلاقات التجارية الخارجية والتي أخذت تزداد منذ أواخر القرن التاسع عشر.

كما تجدر الإشارة إلى أن التجارة في المغرب⁽¹⁾ بعد فرض الحماية قد عرفت- تطورا- ملحوظا، وهذا راجع إلى العديد من العوامل⁽²⁾، من منطلق تدفق العديد من المهاجرين الأوربيين إلى المنطقة والذين حاولوا الاستثمار في المغرب اعتبارا من المساعدات والتسهيلات التي تلقوها من الحكومة الفرنسية في البلاد، في ظل الرساميل التي يمتلكونها، زيادة على التجهيزات الحديثة من موانئ وطرق وسكك حديدية⁽³⁾، وهذا بالموازاة مع استغلال المناجم وتطور الزراعة وتوسعها.⁽⁴⁾

(1)- قلنا التجارة في المغرب ولم نقل التجارة المغربية، وذلك اعتبارا من أن سلط الحماية قد سيطرت على الأنشطة الاقتصادية المتبقية على غرار الزراعة والصناعة، فباخضلة نلمس سيطرة الفرنسيين على التجارة كذلك، فهدف هؤلاء (= الفرنسيين) كان إقامة الحجر على الاقتصاد المغربي، وبالتالي، سيطرت سلط الحماية على جميع القطاعات الاقتصادية في المغرب.

(2)- ساعد موقع المغرب الهام على ازدهار التجارة عبر العصور باعتباره همزة وصل بين قارتين (= الإفريقية والأوربية) بحكم قرب المغرب من أوربا (16 كلم عبر مضيق جبل طارق)، وهذا ما جعل من المنطقة ملتقى للطرق التجارية، حيث نجد الطريق الرابط بين أوربا والمشرق العربي بداية من أوربا مرورا بمراكش ثم فاس إلى تلمسان، قسنطينة، القيروان إلى طرابلس ومصر ثم الانتقال إلى باقي مناطق شبه الجزيرة العربية، ولعل هذا الطريق التجاري هو أ نموذج عن العديد من الطرق على غرار الطريق الرابط بين أوربا والدول الإفريقية (= ممالك إفريقيا الإسلامية)، وهذا ما يجسد فكرة انتعاش التجارة المغربية عبر العصور، للتدقيق ينظر:

Jean DESPOIS, l'Afrique du nord, Op- Cit, p 466.

(3)- نتساءل عن اهتمام سلط الحماية بشبكة الطرق والمطارات والموانئ (= شبكة المواصلات) في المغرب؟ تعتبر المواصلات حجر الزاوية في بناء الاقتصاد التصديري في المغرب، فبالرجوع إلى ارتباط الاستغلال الاقتصادي بالإخضاع العسكري، سندرك أهمية المواصلات، فبدونها يستحيل إخضاع المغرب، فللنهوض بقطاع الأشغال العمومية، ساهم الفريق الهندسي في رصف الكثير من الطرق وذلك من أجل تسهيل العلاقات والمبادلات وخاصة في البادية لينتشر فيها- المستوطنون- الزراعيون، بالإضافة إلى إقامة العديد من الموانئ والأرصفة العائمة، وذلك اعتبارا من أن كل هذه العمليات ستساهم في نقل ثروات المغرب إلى الموانئ ثم تصديرها إلى الخارج، ولعل التطور السريع الذي شهدته الأشغال بالإضافة إلى ذلك الاهتمام البالغ، يبين الأهمية الاقتصادية للمغرب..، للتدقيق ينظر كلا من، جون دوتوي: إعلان الحماية على مدينة أزموور، مجلة المناهل، ع89-90، منشورات وزارة الثقافة المغربية، جوان 2011، ص ص 225-226، وكذلك أحمد تفاسكا: المرجع السابق، ص 34.

(4)- لسنا بصدد تمجيد الاستعمار هنا، ولكن فعلا تم تسجيل تطور وتوسع ملموس في مجال الزراعة، بالإضافة إلى توسع الاستغلال المنحني بالنسبة إلى استغلال المعادن، فالهدف من تشجيع الاستغلال وتطوير الزراعة وتوسيعها هو خدمة الاقتصاد الفرنسي وليس النهوض بالاقتصاد المغربي، لعل التنمية الاقتصادية في المغرب على عهد الحماية الفرنسية قد بلغت أعلى مستوياتها، وليس الهدف من ذلك الاهتمام خدمة الاقتصاد المغربي بل خدمة المشروع الاستعماري، ولعل الدليل على ذلك اهتمام ليوتي- Lyautey بجميع مجالات الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة واستغلال المناجم بالإضافة إلى بعض الموارد الطبيعية على غرار

ظل المغرب يلعب دور المستهلك للمنتجات الفرنسية في سياستها الاقتصادية، والعكس، احتل المرتبة الثانية بعد الجزائر في الصادرات إلى المستعمرات، كما يحتل المرتبة الخامسة في تزويد فرنسا بحاجياتها المختلفة⁽¹⁾، وعليه، يمكن القول أن الأنشطة التجارية في المغرب، كانت في يد الفرنسيين.⁽²⁾ في هذا الإطار، يفسر تركيب المبادلات التجارية عدم كفاية تطور المغرب الاقتصادي، حيث نلمس تفوق الواردات على الصادرات (= ما يفسر جعل المغرب سوقا لتصريف المنتجات)⁽³⁾، كما أن تلك الواردات، كانت من المنتجات الكاملة التي يدخل فيها قدر هام من العمل الأجنبي، في حين كانت الصادرات من المواد الخام أو نصف الخام التي تدخل فيها نسبة ضعيفة من العمل الوطني.⁽⁴⁾

= الفوسفات...، في هذا الصدد ينظر جورج سبيلمان: المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912م-1956م)، تر- محمد المؤيد، نشر مطابع الرباط، ط1، 2014، ص 42.

(1) - جدير بالذكر أن المغرب كان يضطلع بدور أساسي في التخفيف من أزمات فرنسا! فخلال ح ع1 قام المغرب بتزويد فرنسا بما يزيد عن 1.5 مليون قنطار من الحبوب، وبالتالي، ارتفعت حصة فرنسا من الصادرات المغربية من 84.38% سنة 1916م إلى 98.84% سنة 1917م، بالمقابل انخفضت حصتها من الواردات المغربية من 64% سنة 1915م إلى 55.77% سنة 1916م إلى 50.5% سنة 1918م، لتعرف حصة الواردات المغربية من فرنسا ارتفاعا تدريجيا في سنوات ما بعد الحرب، لتتكرر الظاهرة بالطريقة نفسها في سنوات ح ع2...، لتتعمق راجع أحمد تفاسكا: المرجع السابق، ص 41-42.

(2) - مما يسجل بالنسبة إلى المبادلات التجارية الداخلية، أنها كانت محدودة، وذلك من منطلق أن البضائع المتبادل بها قائمة على مواد الاستهلاك بالإضافة إلى المصنوعات التقليدية، كما تُسجل سيطرة أصحاب المال عليها، وخاصة منهم الكولون، زيادة على ظهور العديد من الوكالات التجارية والسماسة الذين يرتادون الأسواق، بالإضافة إلى أن سيطرة الفرنسيين على التجارة، قد كان واضحا في التجارة الخارجية لا الداخلية، كما يمكن القول أن التجارة الصغرى والمتوسطة قد عرفت مصاعب كبيرة وخاصة مع بداية الثلاثينات (=1931م، 1932م، 1933م) بسبب العجز المسجل في الاستعمار الفلاحي، عبر عدم قدرته عن تأدية الديون، في ظل الانخفاض العام للأجور والرواتب، للاستزادة والتعمق ينظر، ألبير عياش: المصدر السابق، ص 207.

(3) - منذ إبرام معاهدة الحماية، عمل الفرنسيون على احتكار التجارة، ما يفسره احتلال المرتبة الأولى بالنسبة إلى الدول المؤكدة للمغرب، وكمثال عن ذلك عمدت سلط الحماية الفرنسية على إضعاف المبيعات البريطانية التي كانت متساوية في القيمة مع المبيعات الفرنسية سنة 1912م، وعليه أصبحت المبيعات الفرنسية إلى غاية 1922م تفوق المبيعات البريطانية بثلاث مرات، وفي سنة 1926م بخمس مرات وفي 1928م بسبع مرات، للتدقيق ينظر: François BERNARD, Op- Cit, p 55.

(4) - هل كان التباين بين قيمة الصادرات والواردات فقط؟ أم أن هناك جوانب أخرى مسها ذلك التباين؟ مما نجد في هذا الباب التباين الكبير الذي مس كذلك سعر الطن بين الصادرات وبين الواردات، حيث قارب سعر الطن في الواردات خمسة أمثال سعر الواردات بالرغم من أن البعض من الصادرات كانت أعلى قيمة من الواردات (هذا بالحديث عن التجارة التي كانت تحت سلطة المخزن، إن لم نقل أن المبادلات التجارية قد كانت حكرا على الفرنسيين)، ينظر محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 411.

هذا وتتأثر الحركة التجارية في المغرب بالحالة الزراعية (= انتظام تساقط الأمطار)، وذلك من حيث الصادرات التي تتكون في الغالب مما ينتجه المغرب من منتجات نباتية (= الحبوب والخضر والفواكه) بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية (= لحوم وألبان وأجبان والصوف والسمك والماشية)، وبالتالي فإن اضطراب تساقط الأمطار أو انقطاعها يتسبب في كساد تلك التجارة.⁽¹⁾

إلى جانب نظام التساقط الذي يتحكم في التجارة، هناك أيضاً رأس المال الذي يعتبر عصب الحركة التجارية⁽²⁾ والحرية في التصدير والتوريد⁽³⁾، زيادة على الأساطيل التجارية التي تُنشط تلك الحركة، كما أن للتنظيم الجمركي والأسواق الأجنبية دور هام في ازدهارها، ومن المؤكد أن أغلب هذه الأمور التي ذكرناها، قد كانت حكراً على الفرنسيين.⁽⁴⁾

(1) - عبد المجيد بن جلون: المصدر السابق، ص 124.

(2) - نتساءل إن كان للمغاربة مساهمة في الاستثمارات أو رأس المال؟ رغم أن بعض الشركات هي في الأساس مغربية اعتباراً من قيامها على ثروات المغرب، وكمثال عن ذلك نجد الشركة الشريفة للبترول أو شركة فحم شمال إفريقيا، ففي معظم الحالات تساهم فرنسا في تلك الشركات المتعددة بأغلب الأسهم من المغرب، حيث نجد مساهمة فرنسا بالنسبة لشركة فحم شمال إفريقيا قد بلغت بين 30 إلى 40% وهو ما يمثل النسبة الأكبر دائماً، كما يملك الفرنسيون مساهمات في شركات أخرى وتحتكر فيها نسبة 58.89%، والمغاربة بـ 33.41%، وتحتل بقية الشركات والاكتابات نسبة 7.7%، وبالتالي فإن ثلثي رأس المال هو ملك لشركات أو مساهمين أجانب، رغم مساهمة المغرب بملكيته ثم ثلث رأس المال!، وهذه الوضعية استفحلت أكثر، طبقاً لما يفرضه الفرنسيون من مساهماتها بالمبلغ نفسه الذي يساهم به المغرب..، ينظر حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 109.

(3) - مما تجدر إليه الإشارة في مسألة اهتمام سلط الحماية الفرنسية بالتجارة المغربية، أنها قامت كما سبق الذكر بمد شبكة المواصلات في المغرب من أجل تسهيل الحركة وخاصة فيما تعلق بالطرق والموانئ بالإضافة إلى إقامة عديد المعارض والمؤتمرات التي تساهم في الانفتاح على الخارج في إطار المبادلات التجارية، وكمثال عن ذلك تم عقد ما يسمى بالمؤتمر الجغرافي التجاري فيما بين 10 إلى 15 سبتمبر 1931م بباريس من أجل التشجيع على التجارة، بالإضافة إلى معرض 1938م، ومعرض 1939م، إلا أن هذه الدعوة تتناقى مع الواقع، حيث نجد سيطرة الفرنسيين على تجارة المغرب الخارجية، والجدول الآتي يدل على ذلك:

الدولة:	فرنسا.	الو.م.أ.	ألمانيا.	بريطانيا العظمى	إيطاليا	الاتحاد السوفياتي	إسبانيا	بلجيكا، لوكسمبورغ
النسبة:	41%	11%	5%	3%	3%	3%	2%	6%

* جدول يمثل نسبة مساهمة الفرنسيين في التجارة الخارجية للمغرب الأقصى*

للتدقيق في الموضوع ينظر كلا من:

Jean Louis MIEGE, Op- Cit, p 119, et aussi- Jacques ANCEL, congrès de géographie commerciale de 1931, rev- commerciale Française, Op- Cit, p 208.

(4) - العربي الزبيدي: المرجع السابق، ص 115 - 116.

وبالتالي، ساهم كل ذلك في إضعاف تجارة المغاربة، أو بعبارة أخرى في القضاء على التجارة المغربية⁽¹⁾ (= عدم دخول المغاربة في حركة الصادرات والواردات)⁽²⁾، وذلك من منطلق ارتباط الصادرات المغربية في حجمها وقيمتها بمصلحة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي، كما أن جشع فرنسا وطبعها في الاستغلال المححف، جعلها تحتكر الجزء الأكبر من التجارة الخارجية المغربية.⁽³⁾

ولعل الجدول الآتي⁽⁴⁾ يبين لنا قيمة المبادلات التجارية بين المغرب وفرنسا في العام 1938م⁽⁵⁾:

السلع والبضائع:	الصادرات:	الواردات:
منتجات حيوانية: لحوم، أجبان، صوف..	24.9 مليون فرنك	2.7 مليون فرنك
الخضر:	46 مليون فرنك	32.4 مليون فرنك
المعادن:	26.1 مليون فرنك	15.6 مليون فرنك
المواد الصناعية:	3 مليون فرنك	49.3 مليون فرنك

(1) - في هذا الصدد، يمكن القول أن فرنسا قد احتكرت التجارة في المغرب، حيث أقصت العديد من الدول في إطار المنافسة الرأسمالية على غرار ألمانيا وإنجلترا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا والو.م.أ، وقد واجه الفرنسيون هذه المنافسة بما يلائم مصالحها، ومثال ذلك أقصت ألمانيا عملياً بظهير 09 جانفي 1920م الذي يُخضع التجارة الألمانية لرسوم جمركية مرتفعة جداً، لتُصدِرَ أيضاً ظهير 08 أوت 1922م الذي يُخضع لنفس الإجراءات البضائع الألمانية المصدرة إلى المغرب، بالإضافة إلى ذلك، أصدرت فرنسا ظهيرا أقصت بموجبه إسبانيا من المغرب تجارياً على إثر عصيان فرانكو، كما أصدرت ظهير 11 مارس 1936م الذي يمنع التصدير ماعدا إلى فرنسا..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر، أحمد تفاسكا: المرجع السابق، ص 42.

(2) - كان على فرنسا قبول نظام الباب الاقتصادي المفتوح حينما فرضت حمايتها على المغرب، وبذلك يحق لكل الدول أن تصدر ما تشاء إلى المغرب الأقصى، على أن تدفع 10% بالإضافة إلى ضريبة خاصة قدرها 2.5%، وقد ظل الأمر على هذا الحال منذ ذلك الحين إلى قيام ح 2ع، حيث مكنت قوانين الصِّرف الجديدة سُلطة الحماية من السيطرة على الواردات، وعليه، سيطر الفرنسيون على الحركة التجارية بواسطة قوانين النقد الاستثنائية، أما الصادرات، فإن نفوذها الداخلي قد فتح المجال أمام السيطرة عليها، كما سيطر الفرنسيون على التجارة بواسطة الرساميل (= الفرنسية بالطبع)، ومما يسجل في هذا الصدد انتقال قرابة 15 مليار فرنك فرنسي، وهذا بتشجيع من سلط الحماية الفرنسية، للتدقيق ينظر عبد المجيد بن جلون: المصدر السابق، ص 124.

(3) - أحمد تفاسكا: المرجع نفسه، ص 44.

(4) - Jean DESPOIS, L'Afrique du nord, Op- Cit, p 480.

(5) - من الملاحظ أن الجدول تضمن قائمة للصادرات هي نفسها الواردات، ولكن قد تكون تلك ما استوردته فرنسا من المغرب قد صُدِّرَ إليه مرة أخرى، ولكن في شكل آخر، أم أن قائمة الصادرات المغربية لم تتضمن بعض المواد ولذلك تم استيرادها.

والمغرب بموجب التوجيه المفروض على تجارته الخارجية، - مجبرٌ - على أن - يصدر - إلى فرنسا المنغيز والكوبالت والرصاص وبعض المواد الغذائية، هذه المواد التي لو باعها لبلاد أجنبية أخرى، لَحَصَلَ على قسطٍ مهم مما يحتاجه من عملة أجنبية.⁽¹⁾

ولعل ما ميّز التجارة الخارجية في المغرب عجز الميزان التجاري والتفوق الفرنسي كمصدرٍ ومستورد⁽²⁾ ويُفسر هذا العجزُ بتركيب المواد التجارية، فبين 1912م إلى 1939م طغى على الميزان التجاري مواد من حاجات التجهيز والعمليات العسكرية و- توطين- الأوربيين، حيث أسرف الفرنسيون في الاستيراد دون مراعاة عجز الميزان التجاري (= الآلات، المنسوجات، الوقود، مواد البناء، منتجات غذائية..)⁽³⁾ حيث بلغ حجم الواردات 1020800 طن بقيمة 2547430000 فرنك، لتبلغ بذلك خسارة الميزان التجاري 1200 مليون فرنك.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ - إن تجهيز المغرب يتطلب عملة أجنبية، ولا يمكن للبلاد أن تستوف حاجياتها من هذه العملة إلا إذا كانت حرة في مبادلاتها وفي توجيهها مع ما يتناسب مع مصالحها، - فالسوق العالمية - هي التي تتحكم دائما في المغرب، إلا أنه إذا استثنينا الفوسفات الذي يعتبر مصدرا أوليا للعملة الأجنبية، يتضح لنا من خلال الميزان التجاري أن نسبة 80% من الصادرات المغربية توجه إلى فرنسا (أو بالأحرى البلدان التي تتعامل بالفرنك) وأن مختلف البرامج التي ترمي إلى إنعاش الصناعة الفرنسية، كلها تنص على وجوب الزيادة في الإنتاج المعدني والفلاحي بالمغرب، ولكن معظم هذه الزيادة، تدور حول الحاجيات الفرنسية، وبذلك ما يكون الاقتصاد المغربي إلا عنصرا متما للاقتصاد الفرنسي..، للتدقيق ينظر حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 102.

⁽²⁾ - نشير إلى مسألة وهي أن سيطرة فرنسا على المبادلات التجارية في المغرب كان حتى قبل إعلان الحماية عليه! حيث نجد مجموع التجارة (= حجم المبادلات) كان لا يتعدى سنة 1890م المؤشر 7 ليرتفع إلى المؤشر 20 بسبب معاهدة 1892م، أما بالنسبة إلى التجارة مع إسبانيا، فقد كانت راکدة ولم تتعد آنذاك 540 ألفاً؟، ثم نزلت نزولا فضيحا رغم أنها عقدت معاهدات كانت كلها في الظاهر عظيمة ولكنها هزيلة في الباطن..، للاستزادة ينظر مصطفى بوشعراء: الاستيطان والحماية بالمغرب (1863م-1894م)، تق- عبد الوهاب بن منصور، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ص 305.

⁽³⁾ - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 413.

⁽⁴⁾ - نوضح أكثر من خلال الجدول الآتي عجز الميزان التجاري بالعودة إلى قيمة الصادرات والواردات:

الصادرات:	الواردات:
مصبرات الأسماك، الإسمنت، الحبوب بكافة أنواعها، المعادن (بقيمة 16 مليون فرنك فرنسي.)	السكر، الشاي، الملابس القطنية، الآلات. (بقيمة 29 مليون فرنك فرنسي.)

للتدقيق والتعمق ينظر كلا من دوجلاس اي أشفورد: المصدر السابق، ص 34، وكذلك عبد المجيد بن جلون: المصدر السابق، ص 124.

بالاعتماد على معطيات الجدول والقيم الخاصة بالصادرات والواردات، ندرك مساعي سلط الحماية الفرنسية في المغرب إلى إضعاف التجارة المغربية⁽¹⁾ - وهو ما يفسره عجز الميزان التجاري- الأمر الذي يتوازى مع السيطرة المطلقة من طرف الفرنسيين على المبادلات التجارية في المغرب، حيث نالت نسبة المبادلات التجارية المغربية الفرنسية حصة الأسد.⁽²⁾

هذا، ويمكن القول أن الفرنسيين لم يسيطروا فقط على المبادلات التجارية في المغرب، بل تمت السيطرة على جميع القطاعات الاقتصادية، فالحديث عن السيطرة الاستعمارية الفرنسية في هذا المجال هو حديث عن سياسة، يمكن التعبير عنها أنها استعبادٌ اقتصاديٌّ بامتياز، وذلك من منطلق بلوغ حدود استلاب الأراضي أقصاه، بالإضافة إلى تغيير المنظومة الاقتصادية في المجال الزراعي مع ما

(1) - هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في إضعاف التجارة في المغرب، على غرار السيطرة الفرنسية على حركة المبادلات، بالإضافة إلى ذلك، نجد الأزمة الاقتصادية العالمية، فبالرغم من جهود الفرنسيين في بناء اقتصاد أوروبي متين، إلا أن ركائز ذلك الاقتصاد قد انهارت باندياع تلك الأزمة، فأغلقت الأسواق العالمية أمام- الإنتاج المغربي- وكان ذلك حربا على اقتصاد قائم على التصدير، وعليه فقد انخفضت نسب إنتاج الفوسفات وأغلقت بعض المناجم، زيادة على تصدع الزراعة من منطلق انهيار أسعار الإنتاج الزراعي، وليس في نيتنا الحديث عن مظاهر تلك الأزمة، وذلك من منطلق أن جميع القطاعات الاقتصادية في المغرب كانت في يد الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة، ولكن المهم هنا هو كيفية مرور تلك الأزمة على الشعب المغربي الذي كان الخاسر الأكبر فيها، فقد تم اجتياز هذه الأزمة على حساب المغاربة مرة أخرى، وعليه، انتشرت البطالة والبؤس، وبالموازاة مع ذلك فقد التهمت أسعار المواد الاستهلاكية في ظل الزيادة في الضرائب، وواجهت سلط الحماية الجماعات التي ضربت البلاد بإقامة محتشدات من أجل منع النزوح وضمان اليد العاملة- المجانية تقريبا-، هذا وقد حرصت إدارة الحماية الفرنسية على حماية أصحاب المصالح من الأوروبيين من الاحتناق، واتخذت الإجراءات اللازمة لتخفيف شدة الأزمة عبر تخصيص الإعانات والقروض البنكية، حيث خصصت سنة 1937م 90 مليون فرنك لمكافحة البطالة في صفوف الأوروبيين المقيمين بالمغرب، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للجمعيات الخيرية في مختلف المدن المغربية قصد التكفل بالأوروبيين المتضررين، كما يمكن القول أن تلك الأزمة لم تؤثر على المستوى المعيشي للأوروبيين بدليل ارتفاع نسبة الواردات من الكماليات على غرار السيارات، أما بالنسبة للمغاربة فقد زادت من الوضع سوءا...، للتعلم في المسألة راجع أحمد تفاسكا: المرجع السابق، ص ص 75-77.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه أن سلط الحماية وفي إطار محاولة احتكار التجارة، قد وضعت قيودا جمركية للحد أو كسر المنافسة سواء المغربية أو الخارجية (= الأوربية)، ومما يلاحظ أنها وضعت تلك القيود على الواردات فقط، على اعتبار أنها كانت مسيطرة على الصادرات، من منطلق أن كل خيرات وثروات المغرب كانت توجه إلى فرنسا، وبخصوص الواردات، فقد بلغت تعريفه الضرائب %71/2، وقد مست تلك الضرائب حتى صغار التجار الذين فكروا في إنشاء محلات أو دكاكين صغيرة...، للتدقيق والتعمق في هذا الصدد راجع:

Office du protectorat de la République Française au Maroc, **Renseignements économique**, éd- Emile LAROSE, Paris, (sd), p 27.

يتماشى واقتصاد الميتربول⁽¹⁾، أما بالنسبة للصناعة، فقد عمَدَ الفرنسيون إلى القضاء على كل ما من شأنه منافسة صناعاتهم، وبالسيطرة على الزراعة والصناعة تكون بالمحصلة السيطرة على التجارة.⁽²⁾ فالمتتبع للسياسة الاستعمارية في هذا الجانب، سيلاحظ أن سلط الحماية الفرنسية قد أقامت الحجر على الاقتصاد- المغربي⁽³⁾، ما تمخض عنه اندثار الصناعة الوطنية التي تم القضاء عليها من خلال جعل المغرب سوقا لتصريف المنتوجات، بالإضافة إلى احتكار استغلال الثروة النباتية والمعدنية وفيما تعلق بالجانب التجاري، فالميزة الأساسية هي إبعاد المغرب عن الأسواق العالمية، لتبقى التجارة الداخلية تجارة ضعيفة، ويرجع ذلك إلى طبيعة المواد المتاجر بها (= منتجات معاشية).⁽⁴⁾ وبالتالي، فقد جعلت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها فرنسا في المغرب من الأرض التي يستطيع فيها الكولون إيجاد البيئة الخصبة ليكون سيد الأرض ومن عليها (= توظيف المغربي خماسا في أرض

(1)- في هذا الصدد، نفكر أساسا في محاولات سلط الحماية الفرنسية تغيير نمط الزراعات المغربية من الزراعات المعاشية إلى الزراعات الربحية السوقية، ولعل هذا الأمر قد فرضته مجموعة من الظروف، حيث نجد في هذا الصدد، تحويل آلاف الهكتارات من مساحات لزراعة الحبوب إلى حقول لغراسة أشجار العنب الموجه لصناعة الخمر (= اعتبارا من أنها صناعة مربحة)، وخاصة بعد الأزمة التي ألمت بهذه الزراعة في فرنسا وأوروبا عامة، بسبب انتشار مرض الفلوكسييرا- *Filoxera* الذي قضى على مساحات كبيرة من بساتين الكروم، كما نجد في السياق نفسه، استغلال البيئة المغربية الملائمة، اعتبارا من المناخ والتربة الخصبة ووفرة المياه ما يوفر الشروط لتنوع الزراعات، بالإضافة إلى تسخير اليد العاملة المغربية بأزهد الأثمان.

(2)- عمر فروخ: المصدر السابق، ص 96-97.

(3)- بالنسبة للمغاربة فقد كانوا مغلوبين على أمرهم، اعتبارا من وقوعهم بين مطرقة فرنسا وسندان المخزن، ما جعلهم مكتوفي الأيدي أمام ممارسات الفرنسيين الذي جردوهم من أراضيهم وحاولوا بشتى الطرق القضاء على صناعاتهم أمام حركة التوريد، ما جعل المغربي يقبع في دائرة الفقر والبؤس، كما ساهمت سياسة الفرنسيين، في تشجيع الهجرة وخاصة الخارجية منها كما سبق الذكر، لكن نتساءل هنا عن موقف الوطنيين المغاربة أمام مختلف الممارسات الفرنسية في المجال الاقتصادي؟ لظالما طالبت الكتلة في هذا الصدد عن طريق المقالات الصحفية ورفع العرائض والاحتجاجات والمذكرات بحل- الأزمات- الاقتصادية الناتجة عن سياسة سلط الحماية الفرنسية، وذلك عبر تقديم المساعدات وفتح الأسواق في الخارج، ولعل ما أقدمت عليه الكتلة، قد دفع بمختلف الأحزاب التقدمية الفرنسية (= وهي فروع من الأحزاب اليسارية في المغرب) إلى التعاطف مع الشعب المغربي، وعليه، قامت هي الأخرى برفع عدة بيانات إلى سلط الحماية للمطالبة بحل تلك المشاكل الاقتصادية، ومما نجده في هذا الصدد بيان المكتب الإداري للحزب الاشتراكي يعلن فيه ويطلب من خلاله مايلي: " ارفعوا البؤس عن الشعب المغربي.. ارجعوا للشعب الأراضي التي اغتصبتموها.. أعطوهم الحياة الأولية التي يطالبون بها.."، ينظر عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية..، المصدر السابق، ص 193.

(4)- حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 99.

كان مالكا لها)، ومالك الصناعة والمستخدمين فيها(= صناعة تقليدية في مصانع فرنسية بيد مغربية)، وإمبراطورا للتجارة (=احتكار المبادلات التجارية)، ما ساهم في خلق مجتمع جديد، أطلق عليه تسمية المجتمع المستوطني، وهو مجتمع قائم على التمييز وأبشع صور الاستغلال والسيطرة الاقتصادية.⁽¹⁾ وبالتالي، كانت السيطرة متجذرة في المغرب الأقصى والتي مست الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وعليه، كانت سلط الحماية تحاور الكولون على مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، ولو من خلال مجلس استشاري يمثل أصحاب المصالح الاقتصادية يرأسه المقيم العام، بحيث لم تكن للمغاربة أية أدنى مشاركة في ذلك الحوار.⁽²⁾

هذا ويمكن القول أن الميزة الأساسية التي طبعت الحياة الاقتصادية في المغرب منذ بدء الحماية الفرنسية، قد ميزها زحف الكولون وازدياد- أهمية- الدور الذي يلعبونه في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى تدفق الرساميل الأجنبية ودخول الوسائل الحديثة في الزراعة، زيادة على الاستغلال المححف للموارد والثروات الطبيعية، وما تبعها من تحسين شروط- الاستثمار- في جميع المجالات.⁽³⁾ ومما لاشك فيه، أن المرء يُؤخَدُ في البداية بضخامة الأرقام التي تدل على- التطور الاقتصادي- في المغرب، وعندما تتضح للمرء حقيقة الفائدة التي تعود من هذا التطور، يتحول إعجابه إلى سخرية بادعاء فرنسا بعملها في النهوض الاقتصادي الكبير، لأن هذا النهوض عمِلَ على إثراء الفرنسيين وحدهم دون غيرهم من المغاربة، هذا وقد قدم الفرنسيون الرساميل والوسائل ليقدم المغاربة الأرض وباطنها وجهدهم البشري، وعليه، جنا الفرنسيون الأرباح الفاحشة، ولم يجن المغاربة سوى الشقاء.⁽⁴⁾

(1)- عبد الكريم غلاب: قصة المواجهة بين المغرب والغرب، المرجع السابق، ص ص 195-196.

(2)- عبد الكريم غلاب: الفكر الديمقراطي عند الحسن الثاني، الندوة الدولية حول فكر الحسن الثاني-أصالة وتجديد-، 24-26 أبريل 2000، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2000، ص ص 17-18.

(3)- تمثل هذه العناصر، من زحف الكولون من الفرنسيين والأوروبيين وتدفقٍ للرساميل- والاستثمارات- أهمية كبيرة، وهي جدية بأن تلعب دورا كبيرا في تبديل طابع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، لو لا أنها عملت على تكوين قطاع جديد في الحياة الاقتصادية، وبالموازاة مع ذلك فقد اكتفت سلط الحماية الفرنسية بتقليص حدود القطاع القديم الذي ظل قائما دون أن يتأثر بمذه العناصر الجديدة..، للتعلم في الموضوع راجع، محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 415.

(4)- محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 418.

ثالثا- سياسة فرنسا في المغرب الأقصى 1919-1939 وتأثيراتها الاجتماعية:

1- التأثيرات الاجتماعية لسياسة المقيم ليوتي-**Lyautey** (1912م-1925م)⁽¹⁾:

بعد إمضاء عقد الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 1912م، عيّنت حكومة الحماية ليوتي- **Lyautey** مقيما عاما، والذي يعتبر شخصية- معقدة، بليغة التأثير على النفوس-، على اعتبار أن هذا الأخير، قد جمع بين السلطتين المدنية والعسكرية، وهو الشيء الذي ميز سياسته التي طُبعت هي الأخرى بنوع من الغموض من جهة، وبالشدّة واللين من جهة أخرى.⁽²⁾

فبالرغم من الظروف⁽³⁾ التي ميّزت فترة حكم ليوتي كمقيم عام على المغرب الأقصى، فقد استطاع التأقلم مع تلك الظروف، حيث اعتمد في ذلك على استغلاله لعلوم كثيرة، مثل علم الاجتماع الذي ساهم في معرفته لخصائص الشعوب، كما اعتمد كذلك على علم الاقتصاد وعلم النفس، وهذا ما مكّنه من استغلال ذلك في غزو النفوس، وعليه، امتزجت سياسته- بالرحمة- المصطنعة-⁽⁴⁾ حيث سعى إلى إحلال النشاط- وتطويع الأرض والارتقاء بالسكان المتخلفة-.⁽⁵⁾

ولعل ليوتي في إطار سياسية الاستعمار، قد اتبع نوعا من اللين- أو ما اصطلح عليه بالاستبداد الحكيم-، والذي تجلّى في انعكافه على احترام التقاليد المغربية بصفة خاصة والإسلامية بصفة عامة،

⁽¹⁾- ركزنا هنا على سياسة المقيم العام ليوتي- **Lyautey** دون غيره من المقيمين العامين لعدة اعتبارات، نذكر منها تعيينه مقيما على المغرب لفترة قاربت 13 سنة، وهو ما سمح لهذا المقيم باتباع سياسة- فريدة- حاول أغلب المقيمين العامين الذين خلفوه اتباعها، كما ركز ليوتي على التقرب من سلطة المخزن قصد كسب هذا الأخير إلى صفه، زيادة على أن سياسته قد امتازت بعدد الأساليب التي جمعت بين السياسية والعسكرية والاجتماعية، ولعل ذلك يرجع إلى- الخبرة العسكرية- التي اكتسبها في المستعمرات في مناطق مختلفة من إفريقيا، كما أن سياسته التي تهدف إلى خدمة الميتروبول، جعلته يظهر بمظهر المصلح في المغرب، وهي السياسة التي غابت عند المقيمين العامين الآخرين.

⁽²⁾- العربي الصقلي وآخرون: مذكرات من التراث المغربي، تجزئة ومقاومة (1906م - 1933م)، ج 5، منشورات nord organisation، (د م ن)، 1985، ص 91.

⁽³⁾- نذكر من تلك الظروف، المقاومة الشرسة التي قادها المغاربة ضد إمضاء عقد الحماية، إلى جانب قيام ثورة الريف.

⁽⁴⁾- Rouger LE TOURNEAU, histoire de Maroc moderne, pub- de l'université de Provence, Aix- en Provence, 1^{er} éd, 1992, p 151- 152.

⁽⁵⁾- رولان لوبيل: الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب (من القرن السادس عشر إلى ثلاثينات القرن العشرين)، تر- حسن بجراوي، دار الأمان، الرباط، 2017، ص 309.

وكان الهدف منه - محافظة إدارة ليوتي على عاطفة وكرامة المسلم المغربي-، وهذا ما جسده محافظته على دوام تقديم الهدايا إلى السلطان في مختلف المناسبات الدينية.⁽¹⁾

كما أنه دافع عن الزوايا القديمة، كمظاهرات الزوايا الكائنة بفاس، ومنهم طوائف الكتانيين والعيساويين والدرقاويين⁽²⁾، ومظاهرة الاحتفال بعرض سلطان الطلبة القديمة بفاس منذ صعود العلويين إلى سدة الحكم، وعلى هذا الأساس أظهر المقيم ليوتي-Lyautey بذلك أنه كان محافظا على التقاليد المغربية أكثر من المغاربة!⁽³⁾

فالمقيم العام ليوتي، قد اتبع سياسة أبدى من خلالها- حبه- للمغاربة، ولعل ذلك- الحب- قد تجلّى في محافظته على مَدَنِيَّة المغرب والمغاربة على حد سواء، وبالشكل الذي طوّعت له طبيعته من تدرج عناصر إنشائية، والتي من شأنها أن تُدخِلَ اتجاهات جديدة ونظرة حديثة في نفوس المغاربة، إلا إذا كانوا أعداءً للتجديد!⁽⁴⁾

وفي السياق نفسه، فإن ليوتي، قد دعا المغاربة إلى نوع من التحرر!⁽⁵⁾، ولعل ذلك التحرر من قيود الاستعمار الذي دعا إليه ليوتي، كان يستدعي بالأساس ظهور حركة مناهضة لتلك الظاهرة- أي

(1) - نتساءل هنا، هل كانت هذه الأعمال والتي قامت بها سلط الإقامة العامة الفرنسية في سواد أعين المغاربة، أم أنها لا تعدو أن تكون سياسة للإحتواء فقط؟

(2) - إلى جانب ذلك نجد الطريقة العليوية، والتي انتشرت في أجزاء كبرى من المغرب، حيث عملت سلط الحماية على دعمها ودعم الطرق الصوفية ككل، لما رأته فيها من حياد عن الطريق الصحيح والشريعة الإسلامية، كما أن سلط الحماية الفرنسية قد وقرت- لمشايخ- هذه الطرق ورؤسائها الحماية التامة، والسماح لهم بالنشاط لما رأته فيه من إعانة لها في مشروعها الاستعماري، وهذا ما تفسره المراسلات العديدة بين هؤلاء- الشيوخ- والإدارة الفرنسية في المغرب الأقصى..، ينظر في هذا الصدد:

ANT, sér ATE, esp02, car 81, dos 95, doc 64, (juin 1933).

(3) - عبد الرحيم الوردغي: المرجع السابق، ص ص 41-42.

(4) - على العكس، وفي إطار السياسة التي اتبعتها ليوتي القائمة على سياسة المراوغة، فإن هذا الأخير قد كسب نوعا من الود الظاهري من طرف المغاربة واحترامهم، وذلك من منطلق أنه حاول المحافظة على مؤسساتهم وأنظمتهم وتقاليدهم وقوانينهم..، زيادة على أنه أحاط السلطان بكل أنواع التبجيل..، وبالموازاة مع ذلك، فإنه لم يَنْتَبِه الكلل ولا الملل في التأكيد لكل من كان تحت إمرته، أن الشرط الأول لنجاحهم في مهمتهم هو العلم الدقيق بأحوال- الأهالي- وزعمائهم والتعاون الدائم معهم..، للتدقيق راجع روم لاندو: أزمة المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص ص 101-102.

(5) - نتساءل هنا عن طبيعة هذا التحرر؟ وهل هو مجرد مراوغة من طرف الإقامة العامة في إطار السياسة الاستعمارية؟

الاستعمار-⁽¹⁾، وبالرغم من أن الثورة كانت محركاً ولعبت دوراً هاماً في حركة المقاومة السياسية في المغرب ضد الحماية⁽²⁾، إلا أن فشل هذه الثورة، أدخل المنطقة في ثورة جديدة في إطار ما يعرف بالحركة الإصلاحية السلفية.⁽³⁾

وعليه، ما يمكن قوله أن المغرب الأقصى بلدٌ مهياً أكثر من أي بلد إسلامي لقبول الحركات التي تطالب بالعودة للدين الصحيح والعقيدة السنية في إطار ما يسمى بالحركة السلفية⁽⁴⁾، ويبدو أن

⁽¹⁾ - مما تجدر الإشارة إليه أن سياسة ليوتي - Lyautey في هذا الصدد، هي سياسة ذر الرماد في العين، على اعتبار التناقض الذي وقع فيه من خلال دعوة المغاربة إلى التحرر! من جهة، ومحاولته الاحتراس التام من تأثر المغاربة بالأحداث التي طبع العالم في عشرينيات القرن الماضي من جهة أخرى، والتي كانت فيها الدعوة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بظهور مبادئ ويلسن¹⁴، إلى جانب انتشار أفكار التطور والتحرر في معناهما الثوري...، للتدقيق في هذه النقطة راجع، محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد..، ج 1، المصدر السابق، ص ص 199-200.

⁽²⁾ - تزامنت محاولات الإصلاح في المغرب العربي ككل مع تلك المحاولات التي قامت في بلاد المشرق، وفيما يخص المغرب الأقصى، فإن محاولات الإصلاح ترجع إلى الدعوات الرسمية التي قام بها عدد من السلاطين العلويين بدءاً مع السلطان سيدي محمد بن عبد الله، في إطار ما يسمى بالسياسة الدينية للمخزن، وهو ما يبين المحاولات المغربية التي يمكن أن يستمد منها الفكر السلفي المغربي أصوله ومنطلقاته، بالإضافة إلى التأثير المشرقي...، ينظر محمد الفلاح العلوي: القرويين وأصول السلفية في المغرب - محمد كنون أنموذجاً-، سلسلة ندوات أبحاث التاريخ الديني، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1996، ص 72.

⁽³⁾ - بداية، نشير إلى أن النضال السياسي المغربي قد تَوَلَّد عن تلك الحركة السلفية من خلال تأثر الحركة السلفية المغربية بأختها في المشرق العربي، والتي سيتمخض عنها القومية الوطنية التي سَتَوَلَّد من رحمها الحركة الوطنية المغربية، ولكن نتساءل هنا عن طبيعة تلك الحركة السلفية المغربية؟ تمثلت السلفية المغربية في التمسك بالدُّوَب بالانخراط في الطرق الدينية، ومن ثمة ممارسة طقوسها التي تأصلت لدى أفراد المجتمع، وقد تعلق أفراد ذلك المجتمع بتلك الطرق ومشايخها أشد التعلق - حيث أنه كان من لا شيخ له، فإن الشيطان شيخه-، وبالتالي أصرت الذهنية المغربية تحت تأثير الأمية على الانقياد في المنحنى الخرافي، رغم ما كان من نصوص من تلك السلفية المنتورة التي تتنافى مع ما هو مبتدعٌ منافٍ للأصول الدينية الصحيحة...، للتعمق والتدقيق في هذا الصدد ينظر كلا من حسن أحمد الحجوي: العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي (1757م-1912م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 2003، ص ص 67-68، وكذلك:

Claude PALAZZOLI, le Maroc politique, éd- Sindbad, Paris, 1974, pp 22- 23.

⁽⁴⁾ - على غرار أقطار المغرب في تونس والجزائر، فإن المغرب الأقصى كان بصدد استمرارية، ليست استمرارية الاتجاه الإصلاحي، بل استمرارية الاتجاه السلفي، وبالتالي، فقد تغير الظروف وتتحول طبيعة الدعوة، ولكن الإطار السلفي يبقى الإطار السائد كتوجيه عام، وكطريقة لإضفاء الشرعية على التغيرات الممكنة، وعليه، يجمع الباحثون المغاربة على أن السلفية كانت الأساس الذي قامت عليه الحركة الوطنية نفسها...، للاستزادة ينظر، محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، م د و ع، بيروت، ط 1، 1987، ص ص 40-41.

بساطة هذا الدعوة ووضوح طابعها يتفق إلى حد بعيد مع - سداجة- الصوفية المغربية، وحب الطبيعة القومية للتأكد من دقائق الأشياء.

كما أن هذه الحركة، لم تقتصر على الدعوة ضد الخرافات، بل تجاوزتها إلى حثّ الشعب على العلم والدعوة إلى إصلاح شامل ومقاومة الجمود في كل فروع الحياة ومناحيها⁽¹⁾، وعليه، فالمتمعن في تاريخ الحركات العامة التي قامت (= كل الحركات)، يتضح له أنه لم تقم ثورة مفيدة في بلد ما، إلا وسبقها دعوة بالرجوع إلى - الماضي البعيد، ذلك أن الرجوع الذي يظهر في شكل تقهقر إلى الوراء، هو نفسه تحرر كبير من أشياء كثيرة وضعتها الأجيال العديدة والعصور المختلفة-⁽²⁾.

هذا وقد نشطت الحركة الإصلاحية السلفية بالمغرب الأقصى بشكل كبير في عشرينات القرن الماضي (= القرن العشرين)، وخاصة بعد حرب الريف⁽³⁾، نظرا لما أظهره شيوخ الطرق الصوفية من تعاون مع سلطة الاحتلال، كما أننا نجد في هذا الصدد، تقاربا بين الحركة السلفية ومحاولات إنشاء جمعية إصلاحية ذات طابع سياسي بزعامة عبد السلام بنونة⁽⁴⁾ في تطوان وأحمد بلافريج في الرباط.⁽⁵⁾

(1) - كان الهدف من وراء ذلك، مقاومة الاستعمار من منطلق أن تلك الحركة قد مثلت إحدى دعائم تلك المقاومة، وقد ركزت تلك الحركة على الدعوة إلى إصلاح التعليم وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة، زيادة على التركيز على الجانب الاجتماعي لما لهذا الجانب من أهمية تُماثل الجوانب الثقافية والاقتصادية، وكل هذا في ظل فضح نظام الحماية الذي لم يكن في مستوى التزاماته ولا مستوى النظام الذي كان يعول عليه كإطار مساعد لنهوض البلاد!، للاستزادة في هذا الصدد ينظر، محمد معروف الدفالي: فقهاء القرويين والحماية- تيار العقلانية والاعتدال-، ضمن الندوة الدولية حول: الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس، 5-6 ماي 2002، منشورات م أ ت ح و، منوبة، ط2، تونس، 2006، ص 406.

(2) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 153.

(3) - محمد أمزيان سلام: محمد بن عبد الكريم الخطابي آراء ومواقف (1926م-1963م)، منشورات صوت الديمقراطيين المغاربة ببولندا، لاهاي، 2003، ص 113.

(4) - عبد السلام بنونة: ولد في مدينة تطوان المغربية في 16 فيفري 1888م، تعلم مبادئ القراءة والكتابة، كما حفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه، أدى مناسك الحج في 1911م، ارتحل شرقا وغربا لربط العلاقات والصّلات وهو ما ساهم في بناء شخصيته، يعتبر عبد السلام بنونة أب الحركة الوطنية المغربية، اعتبارا من الانخراط المبكر في النضال السياسي، هذا، وقد تقلد الحاج عبد السلام بنونة العديد من المناصب السامية على غرار وزارة المالية، توفي بإسبانيا في 09 جانفي 1935م.

(5) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص 252.

ومن هذا المنطلق، فقد حاولت تلك الحركة، محاربة التأخر والجمود ونبد الخرافات والبدع وترك التقليد الأعمى، وكل الأعمال التي نشرتها الطوائف والطرق الصوفية التي حادت عن منهجها⁽¹⁾، كما عمد إصلاحيو المغرب أيضا إلى محاربة مشايخ الطرق والزوايا الذين كانوا يستغلون الانحرافات الدينية والاجتماعية والغفلة العقلية، لتسخير فئات من الشعب لتحقيق مصالحهم الدينية والاجتماعية، من منطلق الابتزاز والسيطرة عليها باسم الزعامة الإسلامية⁽²⁾، وما يمكن قوله أن هذه الحركة هي حركة سبقت انتصاب الحماية الفرنسية على المغرب، ولكن نشاطها ازداد مع فرض تلك الحماية، اعتبارا من الأهداف المرجوة من تلك الحركة في محاربة نظام الحماية.

2- السياسة البربرية الوجه الآخر لسياسة فرق تسد، وانعكاساتها الاجتماعية:

لعل فرنسا كانت قد سنت في إطار سياستها الأهلية، السياسة البربرية التي تقوم على الفروقات العرقية - *différences de race*⁽³⁾، ففي هذا الصدد أعلن ليوتي - Lyautey مرارا عن تشبته بنظام الحماية واحترامه لسيادة السلطان المغربي، لكن ذلك لم يمنعه من تطبيق مبادئ السياسة البربرية، خصوصا في منطقة الأطلس المتوسط، فمما قام به في هذا المجال هو إحداث نوع من اللاتوازن في السياسة المغربية، وذلك بين المخزن والقبيلة للسيطرة على المغرب.

كما أن ليوتي قد عمل على ترسيخ جذور السياسة البربرية بالمغرب، وتجريد السلطان من سلطته على أكبر جزء من البلاد، عن طريق رفع العرف إلى مستوى الشرع، وإنشاء الجماعات القضائية البربرية ومحاربة كل المؤثرات العربية الإسلامية، وكان ظهير 11 سبتمبر 1914م الأساس الذي ارتكز عليه والقاعدة التي استند عليها لتحقيق ذلك.⁽⁴⁾

(1) - عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 1999، ص 205.

(2) - عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830م-1912م)، تر- محمد حاتمي ومحمد جادور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2016، ص 423.

(3) - J- Chailley BERT, Dix années de politique coloniale, éd- Armand COLIN, Paris, (sd), p 45.

(4) - عبد الحميد احساين: سياسة فرنسا البربرية بالمغرب (1913م-1930م)، ضمن ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار - الجذور والتجليات-، المرجع السابق، ص 183.

فالمتتبع لعوامل التطور الفكري والروحي في ذهنية المغاربة، سيقف عند السياسة البربرية التي كان من أبرزها، الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930م⁽¹⁾ والذي خص المناطق التي تسكنها القبائل الأمازيغية بالمغرب⁽²⁾، والحقيقة أن هذه السياسة، هي آخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسي للقضاء على مقومات المغرب وشخصيته الوطنية، إلى جانب محاولة إدماجه في - الحظيرة - الفرنسية.⁽³⁾ وقد كان المقصود من الظهير البربري، هو زرع الشقاق بين العرب والبربر⁽⁴⁾، وعلى هذا الأساس قامت موجة من السخط في الأوساط العامة المغربية في كلتا منطقتي الحماية، حيث عمّت المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية البلاد، وساهم فيها سكان المدن والأرياف من العرب والبربر⁽⁵⁾، وقد كان رد الفعل عنيفا من المغاربة ضد هذا الظهير، فلبت مساجد مراكش وبصورة خاصة مسجد الكتبية ومسجد اليوسفي والمواسين ومسجد باب ذكالة، دورا في تجسيد هذا الرفض.⁽⁶⁾ ومنذ إصدار الظهير البربري، تدفق جيش من المبشرين على المغرب، وأخذ الرهبان والقساوسة ينتقلون في بلاد - البربر - ويتصدون اللقطاء والأيتام وضعاف الإيمان، مقابل منع إدارة الحماية الفقهاء والوعاظ من التحول بين البربر، كما أغلقت المدارس والكتاتيب القرآنية وأقفلت المحاكم الشرعية وطردت القضاة، كما أصبحت تلاوة القرآن وإقامة الصلاة واستعمال اللغة العربية أشياء محظورة لدى - قبائل البربر -.⁽⁷⁾

(1) - ركزنا هنا على الظهير الصادر في 16 ماي 1930م، دون غيره من الظهائر اعتبارا من الأحداث والتداعيات التي نجمت عنه، كما أن الظهائر التي سبقته لم يكن لها الأثر البالغ على مسار الأحداث في المغرب الأقصى أو لم يأبه لها المغاربة مطلقا.
(2) - Jaques BERQUE, Op- cit, P 228.

(3) - على هذا الأساس رأت سلطات الحماية الفرنسية في التفرقة بين العرب والبربر نقطة انطلاق لتحقيق سياستها الرامية إلى إحداث شرخ في المجتمع المغربي، ينظر:

Jean SERVIER, les Berbères, éd- presse universitaire de France, Paris, 1er éd, 1990, p 67.

(4) - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 161.

(5) - أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي: المرجع السابق، ص 766.

(6) - أحمد أزكور: صفحات من تاريخ كفاح ومقاومة مراكش، مجلة المقاومة وجيش التحرير، ع39، 1995، ص 766.

(7) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 452.

وعليه، فقد مثل ردُّ الفعل على الظهير البربري انفجاراً وطنياً، وقد اعتمد هذا الانفجار على عنصرين مهمين، مثَّل الأول عزل المناطق القبائلية عن المناطق المغربية، وبالتالي، ضرب الحضور الوطني المغربي والقضاء على هوية المغريين، على اعتبار أن هذه السياسة، قد هدفت إلى تكريس التقسيم العرقي والجغرافي داخل المغرب، أما الثاني فقد مسَّ تمزيق الوحدة الدينية والتشريعية، وعلى هذا الأساس، فجرت تلك السياسة ما يمكن تسميته برفض الغرب وكرهية الآخر.⁽¹⁾

هذا وقد قامت العديد من المظاهرات في المغرب ضد هذا الظهير⁽²⁾، ولعل مظاهرات فاس أحسن مثال عن ذلك، حيث قامت الشبيبة الفاسية بمظاهرة حول ذلك الظهير، وكرد فعل على تلك المظاهرة، أمَرَ باشا فاس بإلقاء القبض على المتظاهرين- والمشوشين-، اعتباراً من رغبة هؤلاء الشباب في دخول عالم السياسة جراء التحريض من طرف الجرائد الواردة على مدينة فاس من الخارج.⁽³⁾ وتضاعفت المظاهرات بعد إخبار الناس بالخطر الذي يهدد دينهم، على اعتبار أن فقيه المساجد المكلف بالتعليم الديني في مناطق البربر، قد مُنِع من فتح المساجد وتأدية دوره⁽⁴⁾، ما فتح المجال أمام موجة عارمة من الاحتجاجات والمظاهرات في كل من فاس والرباط وسلا وطنجة وغيرها من المدن المغربية، وكانت المساجد مقرات لآلاف المتظاهرين الذين يَحْتَمون بقراءة اللطيف.⁽⁵⁾

(1) - عبد الكريم غلاب: قصة المواجهة بين المغرب والغرب..، المرجع السابق، ص ص 249-250.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه أن العديد من المظاهرات التي قامت ضد الظهير البربري، كانت ضد السياسة التي هدف إليها هذا الظهير، على اعتبار أنه دعا إلى التحلي عن قوانين الشريعة الإسلامية لا بصفتها دينية مستمدة من القرآن الكريم، بل بصفتها قوانين عربية، وبالتالي كان الهدف من ذلك، القضاء على تلك القوانين أو بعبارة أخرى، القضاء والحد من تأثيرات التشريعات القرآنية على المغاربة..، للتدقيق ينظر، عبد الجليل التميمي: مقاربات في التاريخ التونسي والمغربي أثناء الزمن الراهن، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2014، ص 76.

(3) - زكي مبارك ومحمد الصغير الخلوئي: المرجع السابق، ص 20.

(4) - عبد المطلب الزيزاوي: المرجع السابق، ص ص 38-39.

(5) - قراءة اللطيف: من لفظ الجلالة "اللطيف"، وقد تعددت صيغ قراءة اللطيف ونجد منها: "يا لطيف أنقذنا من معاملة القدر السيئة، ولا تفصلنا عن إخواننا البربر"، بالإضافة إلى الصيغة الأخرى نحو: "اللهم يا لطيف، نسألك اللطف فيما جرت به المقادير وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البربر"، للتعلم في هذا الصدد، ينظر كلا من شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير..، المصدر السابق، ص 171، وكذلك محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد..، ج 3، المصدر السابق، ص 73.

ولأن هذا الظهير قد مس الشعور و الأحاسيس الدينية و الوطنية، فقد واجهه المغاربة بشدة، عبر اليقظة والشعور القومي والأنفة العربية التي تحلى بها هؤلاء، ودليل ذلك، حينما أرادت سلط الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى كبح جماح وهيجان- الأهالي- ضد الظهير البربري المشؤوم، فقبضت على المئات من المغاربة الذين تظاهروا ضده⁽¹⁾ وضد سياستها، وزجت بهم في السجون.⁽²⁾ وانتشر الخبر في البلاد، فبدأت وفود الاحتجاج، وقامت سلط الحماية الفرنسية بسلسلة من الاعتقالات مرة أخرى كرد فعل منها على احتجاج المغاربة⁽³⁾، وبعد ذلك اضطر مدير الشؤون الأهلية إلى إصدار بيان يطمئن فيه المغاربة على- إسلام البربر-، وأن كل ما فعلته سلط الحماية هو تنظيم لقضاء قديم!⁽⁴⁾، وكدليل على حسن النية أطلق سراح المعتقلين.⁽⁵⁾

(1)- مما تجدر الإشارة إليه أن ردود الفعل ضد هذا الظهير قد عمت أقطار العالم العربي والإسلامي، ومما نجده في هذا الصدد احتجاج أقطار المغرب العربي وجمهورية مصر العربية إلى جانب العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، وقد امتدت موجة الاحتجاجات معظم الأقطار الإسلامية على غرار باكستان ومسلمي الهند...، للتعلم في هذا الموضوع ينظر كلا من، الحاج حسن بوعياذ: المصدر السابق، ص 15، وكذلك منير عويد محسن الأسود: صدى الظهير البربري في الوطن العربي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تكريت، العراق، 2004-2005، ص 35 وما بعدها.

(2)- بيان لجنة الدفاع عن المغرب العربي في برلين، الجامعة العربية، ع 574، السنة الخامسة، الخميس 03 أبريل 1931م، ص 1.

(3)- كان رد الفعل الشعبي عنيفاً وانتهى في بعض الأحيان إلى مواجهات دامية مع الجيش، ومثال ذلك احتجاجات يوم 22 أكتوبر، حتى أن تلك الاحتجاجات قد امتدت بسرعة البرق من مراكش إلى وجدة، ودخلت معها الجيوش الفرنسية إلى هذه المدن، والتي دخلت كذلك مدينة فاس القديمة، التي لم تدخلها تلك الجيوش منذ توقيع معاهدة الحماية سنة 1912م، وتم تطويق جامع القرويين وقت صلاة الجمعة واعتقل جميع الحضور، وفي هذا الصدد، صرح الجنرال نوجيس- Nogués أمام أعيان مدينة فاس قائلاً: "لقد اتخذنا إجراءات القوة، وكان ذلك من أجل الصالح العام...، وسنستمر في ذلك طويلاً، إذا ما استدعى الأمر"، ينظر في هذا الصدد، ألبير عياش: المصدر السابق، ص 391.

(4)- زكي مبارك وآخرون: الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993، ص 25-26.

(5)- هناك من المؤرخة من مال إلى كفة الفرنسيين في قضية الظهير البربري، حيث اعتبر أن الظهير البربري كان السبب في انفصام عرى- المودة والمحبة والتعاون- بين المغاربة وبين الدولة الحامية، على اعتبار أن البعض وجدوا في مظاهرة المغرب ضد ذلك الظهير سبباً في إفراغ جعبتهم- المسمومة- من خلال الصيد في المياه العكرة، ومحاوله الاستثمار في تلك الأحداث، عبر إحداث شرح في العلاقات المغربية- الفرنسية...، للتدقيق في هذه المسألة ينظر كي مبارك ومحمد الصغير الخلوئي: المرجع السابق، ص 15.

ومما تجدر الإشارة إليه أن صدور ظهير 16 ماي 1930م، قد أثار ضجة كبيرة في المغرب خاصة، وفي الأوساط الإسلامية عامة⁽¹⁾، وقاومه المغاربة مقاومة شديدة أجبرت الحكومة على التراجع شيئاً فشيئاً، وهو ما تفسره الرسائل التي حرضت السلطان على توجيهها إلى المساجد التي كانت مراكز للتصدي لهذا الظهير، ووجه المقيم العام إلى سلط المراقبة المختصة، أوامراً بعدم تطبيق الظهير إلا بكثير من الحذر، وبعد تأكدهم من قبول الذين سيطبق عليهم.

وفي هذا الصدد، أصدرت سلط الحماية ظهير 08 أبريل 1934م، والذي عدّل بعض الأجزاء التي اشتد الاعتراض عليها من الناحية الجزائرية، وقد وُحِدَ هذا القرار القانون الجزائري في المغرب، فألغى اختصاص محاكم الاستئناف العرفية والمحاكم الفرنسية، كما حوّل هذا الظهير للباشوات والقواد النظر في الجنح والجرائم الخفيفة، كما حوّل للمحكمة العليا الشرفية، النظر في الجنح والجرائم الشديدة، كما حوّل استئناف أحكام الباشوات والقواد، وبالتالي، تضمن هذا الظهير تجديداً في المحكمة العليا الشرفية، على اعتباراً أنه أحدث شعبة جزائية عرفية.⁽²⁾

3- سياسة التجنيس - محاولة في هدم البنية الاجتماعية:-

ظل الفرنسيون منذ احتلالهم الجزائر يبحثون عن الوسيلة التي تهيب لهم الامتلاك الدائم للمغرب العربي وتعميره بمسيحيين من العنصر اللاتيني، ومما كان يقف حجرة عثرة في طريقهم، هم السكان الأصليون المتمسكون بعروبتهم وأصالتهم ووحدهم العرقية والدينية وغيرها، الأمر الذي دفع بسلط الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى إلى التفكير في أفضل السبل للقضاء على ذلك العنصر، وذلك خدمة لمشروعها- الاستيطاني-.

(1) - مما نذكره في هذا الصدد، تضامن البلدان الإسلامية عامة والمغاربة خاصة مع المغريين في المحنة التي ألمت ببلدهم من خلال التفرقة بين أبناء البلد الواحد، اعتباراً من مساس الفرنسيين بما يشترك فيه هؤلاء (= المسلمين عامة والمغاربة خاصة) من حيث العقيدة (= الإسلام)، وعلى هذا الأساس، نجد مثلاً بعض المراسلات للدعاية إلى تنظيم مؤتمر ضد الانتهاكات الفرنسية من خلال إجراء الفرنسيين للمؤتمر الأفحارستي في تونس وتطبيق التنظيم البربري في المغرب الأقصى، للتدقيق في هذا المراسلات راجع:

ANT, sér SG, dos SG2, car 27, dos 42 date de (1930- 1932).

(2) - محمد ضريف: المرجع السابق، ص ص 283 - 284.

ولعل أفضل السبل التي اهتمت إليها سلط الحماية، هي التغلب على السكان المحليين عبر تشجيع الهجرة، إلى جانب إعطاء المهاجرين الامتيازات التي تجعل - الأهالي - في حالة من البؤس والشقاء لا يستطيعون معها تنظيم المقاومة، وعليه، كان الفرنسيون يرون القدوة الصالحة فيما قاموا به هم في المقاطعات الفرنسية في كندا، وما قامت به الشعوب اللاتينية في أمريكا الجنوبية التي ظلت زمنا طويلا - المثل الأعلى - لرجال السياسة الأهلية في المغرب العربي.

وما يمكن قوله، أن الفرنسيين قد قسموا سكان المغرب إلى قسمين مختلفين، مثل القسم الأول المسلمين، بينما مثل القسم الثاني الأوربيين الذين هم من الفرنسيين والإيطاليين والإسبان واليهود من أي جنسية كانوا، وفي هذا الصدد (= الحديث عن جنسية اليهود)، عمدت سلط الحماية الفرنسية إلى تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية، قصد الزيادة في عدد الفرنسيين مقابل المسلمين، فإلى جانب تسهيل إجراءات التجنس، منحوهم مجموعة من الامتيازات، بالإضافة إلى ذلك، فقد عمدت إلى تجنيس - الأهالي - ممن يرغب في التجنس.⁽¹⁾

وفي سياق الحديث عن محاولات تجنيس المغاربة، فقد رفض هؤلاء الدخول في الدائرة الفرنسية، وعليه ظل العنصر المغربي يحافظ على كيانه بالرغم مما يحاط به من مكر وتقتيل وهجرة أجنبية، ولم تتمكن فرنسا نيل الأغلبية في المغرب، وتقويتها بتجنيس اليهود والمغاربة والجاليات الأوربية، ولعل الأمر يعود في ذلك إلى طبع المغاربة الذين يرفضون الاندماج في مجتمع غير مجتمعهم.⁽²⁾

كما أن كبرياء المغاربة، قد دفعهم إلى عدم قبول جنسية قوم يعتبرونهم متخلفين ورجعيين، وهي عنصرية واحتقار ناتجان عن روح قومية بالمعنى الذي يفهمه الأوربيون، ولكن مصدر هذا الاحتقار هو ديني ناشئ عن جو الإسلام الذي يحاصر هؤلاء - رغما عنهم -، وبالتالي، لا تكون الفرنسية إلا عن طريق التمسيح، ومن الذي يستطيع أن يواجه المسلمين بالدعوة إلى الخروج عن دينهم!⁽³⁾

(1) - عمر فروخ: وثبة المغرب، مكتبة المدرسة ودار الكتاب للطباعة والنشر، بيروت، 1961، ص 233.

(2) - غلال الفاسي: المصدر السابق، ص 161.

(3) - صدقي علي أزايكو: الإسلام والأمازيغ، دار أبي رقرق للنشر، الرباط، 2002، ص 13.

ولعل سلط الحماية الفرنسية قد ارتكزت في مهمتها في تجنيس المغاربة على عنصر البربر من المغرب، على اعتبار أن هذا العنصر يمثل الأغلبية في المنطقة، وهذا من منطلق أن هؤلاء- البربر، وإن كانوا يسمون أنفسهم مسلمين- فإسلامهم سطحي نوعاً ما، واتفاقهم مع العرب ليس باتفاقٍ دائمٍ وذلك من منطلق المصلحة الناشئة عن- تغلب العرب وتسلطهم⁽¹⁾.

وعليه، إذا حِيلَ بين العرب والبربر وبين كل ما جاء به العرب من لغة وعادات وثقافات، فإن البرابرة سَيَحْسُونُ بوجودهم الخاص، وسيبحثون عن- الروحانية القديمة التي جاءت بها روما إلى المنطقة من قبل- وبالتالي، ليس ببعيد أن يتمسحوا، وبعد ذلك فسيظهر منهم العامل القوي لمعاداة الاندماج والدخول في- الحظيرة الفرنسية- والتجنس بالجنسية الفرنسية⁽²⁾.

وبالموازاة مع ذلك، فإن إدارة الحماية الفرنسية، قد قررت القيام بوضع تمثال رسمي للقديسة سانت تيريز⁽³⁾ - Saint Tirées- راعية الدعاية الكاثوليكية- في مدينة الخميسات باعتبارها مدينة تحتل نسبة كبيرة جدا من البربر فيها، وبالتالي، قرر الفرنسيون أن تكون المدينة هي المركز الأول لتحقيق سياستهم⁽⁴⁾.

(1)- نتساءل هنا، هل يمكن أن نُسلِّمَ بهذا الطرح؟ لو رجعنا إلى السنوات الأولى لانتشار الإسلام في أوساط- البربر- لربما سنوافق هذا الطرح، اعتباراً من المواجهة التي وجدها الفاتحون من- البربر- عبر رفض الدين الجديد ورفض الفاتحين، في ظل صعوبة تغيير معتقد- البرابرة-، إلى جانب محاولات الارتداد المسجلة، أما إذا ما رجعنا إلى الفترة المعاصرة فإن هذه الأطروحة تتعلق بسياسة الاستعمار الذي حاول ضرب كيان الأمة باتباع سياسة فرق تسد، وبالتالي حاول الانطلاق من فكرة أن هناك اختلافاً بين العرب والأمازيغ، وارتكزت زعماً في ذلك على قابلية- البربر- للتمسح..، للتدقيق والتعمق في هذا الصدد ينظر، صدقي علي أزايكو: المرجع السابق، ص 13.

(2)- علال الفاسي: المصدر السابق، ص ص 161- 162.

(3)- سانت تيريز- Saint Tirées: اسمها الأصلي ماري فرونسوا مارتن تيريزا، ولدت بفرنسا في 2 جانفي 1873م وتعتبر سانت تيريز من بين أشهر قديسات الكنيسة الكاثوليكية، ولذلك عُرفَت يُوَزِدَة المسيح الصغيرة، دخلت الدير وهي صغيرة السن، حيث كانت راهبة وهي بنت الـ 15 سنة، تميزت- بحبها للعمل والتفاني فيه وإخلاصها-، هذا وقد تركت مجموعة من المقالات التي طبعت فيما بعد في كتاب بعنوان "حكاية روح"، توفيت في 30 سبتمبر 1897م.

(4)- علال الفاسي: المصدر نفسه، ص 249.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سياسة التجنيس تلك، والتي اتبعتها سلط الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى، قد تزامنت مع صدور مختلف الظهائر التي تقضي بتقسيم وحدة المغاربة، وبالتالي، يمكن القول أن هذه السياسة، قد قوبلت بما قوبل به مختلف تلك الظهائر الصادرة، من غضب عارم، على اعتبار أن المغاربة قد رفضوا هذه السياسة جملة وتفصيلا، ولعل أحسن دليل على ذلك، تمسك المغاربة بوحدتهم ودينهم، وهو ما تجلّى من مظاهر على غرار تلاوة اللطيف كما سبقت الإشارة.

إلى جانب مقاومة المغاربة لسياسة التجنيس عبر المظاهرات والاحتجاجات، فإنه من باب الإشارة إلى مقاومة المؤسسات أيضا لتلك السياسة، حيث لم تتراجع جامعة القرويين في فاس في القيام بالدور التاريخي الذي اضطلعت به عبر التصدي لسياسة التجنيس، فنجد في هذا الصدد أن علال الفاسي لم يتوان في تحويل محاضراته إلى دروسٍ في التربية القومية العربية والإسلامية، إلى جانب تأسيس أحمد بلافريج لجمعية أنصار الحق التي نادى بالحفاظ على الشخصية الوطنية.⁽¹⁾

4- سياسة الحماية الفرنسية الصحية، من عمل إنساني إلى أداة استعمارية:

اعتبارا من الخصوصيات التاريخية والعلاقات الدبلوماسية للمغرب الأقصى ونظام حكمه وما يربطه من علاقات ومعاهدات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حظيت هذه الدول بامتيازات انتزعت بها فوائد تجارية وتمكنت من الحصول على تنازلات ومكتسبات، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى الحفاظ عليها وديمومة مقتضياتها في نطاق التنافس الحاد بين هذه الدول.

ولعل هذه الخصوصيات والتي تميز بها المغرب اتجاه تلك الدول (= رغم تأثيرها على سيادته فيما بعد)، تفسر إلى حد بعيد الأسباب الموضوعية والتاريخية التي حالت دون احتلاله مبكرا من طرف فرنسا وإسبانيا، كما أنه وبعد الاحتلال فإن توغل المستعمرين في هذا البلد كان تدريجيا، ولهذا فقد عمدت سلط الحماية في المغرب إلى تأجيل تنفيذ مخططاتها في انتظار الفرص المواتية.⁽²⁾

(1) - نازلي معوض أحمد: التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، م د و ع، بيروت، ط1، 1986، ص ص 82-84.

(2) - زكي مبارك: الطب الاستعماري من عمل إنساني إلى أداة للتسرب الاستعماري السلمي، يوم دراسي حول تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2010، ص7.

وتعتبر السياسة الصحية إحدى اهتمامات سلط الحماية في المغرب في إطار مشروعها الاستعماري⁽¹⁾ وتظهر أهمية ذلك الاهتمام من خلال التعليمات التي صدرت لتنظيم السلطة أو القيادة العسكرية في مختلف الجهات، والخاصة بالحفاظ على صحة الجنود بالدرجة الأولى لا بصحة المغاربة، خصوصاً وأن المهاجس الأول لسلط الحماية كان عسكرياً يهدف إلى التوسع.⁽²⁾

وقد رأت سلط الحماية الفرنسية في التطبيب عنصراً هاماً من العناصر الأساسية التي تساهم في التوغل السلمي، وذلك من منطلق الجانب الإنساني الذي يكتسيه، وعليه، اهتم ليوتي - Lyautey بهذا الجانب، على اعتبار أن الهدف الحقيقي من تقديم العلاج هو إنقاذ الأرواح والناس من الأمراض والأوبئة⁽³⁾، لكن هدف فرنسا كان خفياً، وهو اتخاذ كالأداة للتوسع.⁽⁴⁾

(1) - مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن برنامج الإصلاحات التي جاءت به كتلة العمل الوطني والذي رُفِع سنة 1934م من طرف الوفد المغربي إلى حكومة الحماية في باريس قد تضمن 15 فصلاً، جاء الفصل السابع منها بعنوان "الصحة العامة والإسعاف الاجتماعي" - دون التفصيل في هذا الفصل -، إلى جانب المطالب التي رفعت (سنة 1936م) في فترة تعيين الجنرال نوجيس مقيماً عاماً على المغرب والتي عُرفت بالمطالب المستعجلة، ومما خصَّ التطبيب نجد: الإكثار من عدد المؤسسات الصحية وتوزيع الأدوية على المحتاجين، الكفاح الدائم ضد المساكن القذرة، مقاومة البغاء، بناء القدر الكافي من الملاجئ والمراكز لإيواء العجزة والمحتاجين، بالإضافة إلى توسيع المساعدات للمنظمات الخيرية... ينظر علال الفاسي: المصدر السابق، ص 190 - ص 217.

(2) - آسية بنعدادة وآخرون: المعرفة الطبية وتاريخ الأمراض في المغرب، منشورات عكاظ، الرباط، 2011، ص 231.

(3) - دافع مؤرخو النزعة الاستعمارية عن الظاهرة الكولونيالية ميرزين الجوانب التي استفادت منها الشعوب المستعمرة!، فجعلوا في مقدمة حسنات الاستعمار الطب وفوائد الطب الاستعماري، إلا أن البعض الآخر من المؤرخة من مدارس تاريخية مختلفة وتوجهات فكرية متباينة، نفوا ذلك وتصدوا له، ومن هؤلاء، مُحَرِّرو كتاب "الطب الإمبريالي"، وعليه، نطرح مجموعة من التساؤلات هنا عما إذا كان الطب الغربي في المستعمرات طباً عقلاً وطباً إنسانياً؟، وهل يعتبر هذا الطب فعلاً إحدى فوائد الإمبريالية التي لا يمكن إنكارها؟! ألا يمكن أن يكون هذا الطب في الحقيقة سلاحاً آخر لترسانة من الأسلحة الأيديولوجية للحكم الأجنبي التي تستخدمها في محاولته للهيمنة؟ ولمصلحة من استخدم هذا الطب؟ هل كان أساساً لمصلحة أفراد الإدارة الاستعمارية والجيش؟ أم لمصلحة شعوب المستعمرات أم الاثنين معاً؟، لتعمق في هذا الصدد وللإجابة على هذه التساؤلات راجع، زكي مبارك: الطب الاستعماري من عمل إنساني إلى أداة للتسرب الاستعماري السلمي...، المرجع السابق، ص 13.

(4) - مما نجده في هذا الصدد أن جوانب التوسع الاستعماري قاسية، فهو ليس خالياً من العيوب والنقصان، غير أنه إذا كان هناك ما يضيف على هذا التوسع نبلاً وبيرو، فهو عمل الطبيب باعتباره مهمة ورسالة شريفة، وهي الوسيلة التي اتخذ منها الاستعمار أداة لتحقيق مآربه في إطار ما يسمى بالمشروع الاستعماري، ينظر آسية بنعدادة وآخرون: المرجع السابق، ص 233.

وعليه، يتجلى الحضور الصحي بقوة لدى المستعمر من خلال التدابير الإدارية التي اتخذتها، حيث مُنِحَ للقطاع الصحي الأهمية نفسها التي منحت لباقي الجوانب، فإلى جانب المصالح الإدارية الكبرى الخاصة بالإقامة العامة وقيادة الرئاسة العسكرية التي كانت تحكمها الهواجس السياسية والأمنية التي تم وضعها لتنظيم الحماية، تم وضع المديرية العامة لمصلحة الصحة.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس، فإن سلط الحماية الفرنسية عند إرسائها لقواعد نظام الحماية في المغرب الأقصى بما فيها القواعد السياسية والإدارية والعسكرية، لم يَغِبَ عليها وجوب استحضار النظام الصحي، لما فيه من سلمية في التوغل الاستعماري، وبالتالي، قامت بمجموعة من الإجراءات لتنظيم هذا القطاع ووضعت له مصالحه الخاصة به وحددت له توجهات عامة.

وبالحديث عن التنظيمات الصحية لسلط الحماية الفرنسية التي قامت بها بين 1913م إلى غاية 1926م في المغرب قد شملت ما يلي⁽²⁾:

أ- المصالح الإدارية البحتة واختصاصاتها:

* التشكيلات الصحية المدنية، استشارات، علاجات، مشافي...

* مصلحة الاستيطان الطبية.

* الصحة والوقاية العامة.

* البوليس الصحي البحري.

* مراقبة المصالح الصحية البلدية، التفتيش الصحي المدرسي، مراقبة معهد باستور.⁽³⁾

* مسائل الإسعاف.

(1) - من ضمن التعليمات الأخرى التي تبرز حضور الهاجس الصحي في البرنامج الاستعماري منذ البداية، التأكيد على وجوب ضم كل جهة لرئيس المصلحة الهندسية، إلى جانب رئيس مصلحة المدفعية والمصالح الإدارية، بالإضافة إلى رئيس المصلحة الصحية، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن مصلحة الصحة هي بمستوى المصالح العسكرية الكبرى نفسها، وبالتالي، كان هناك حضور كبير لمصلحة الصحة أيضا، ينظر في هذا الموضوع آسية بنعدادة وآخرون: المرجع السابق، ص 233 - 234.

(2) - محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 326 - 327.

(3) - تم إنشاء معهد باستور بالمغرب بعقد بين المقيم العام سان لوسيان ومدير معهد باستور في باريس، وقد باشر المعهد عمله في المغرب سنة 1932م.

ب- معهد المغرب الصحي وهو مكلف بمركزة وتنسيق المعلومات التي تهم الدفاع عن الصحة، ويضم شعبة فنية (= لجان طبية، معامل مختلفة..)، وشعبة وقائية عامة.

ج- شعبة مركزية لمكافحة الملاريا - Antipaludique.

د- الصيدلية المركزية العامة في الدار البيضاء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأعمال التي قامت بها إدارة الحماية الفرنسية في المغرب لم تكن في سواد أعين المغاربة، وإنما حاولت من خلالها تعبيد الطريق وتسهيل ترسيخ الهيمنة الاستعمارية طبقا للسياسة والمخطط التي وضعها ليوتي-Lyautey في هذا المجال، وعليه فقد اعتبرت سلط الحماية أن طبيا واحدا يعادل فيلقا كاملا، كما أن الطبيب هو أداة قيمة وفعالة في الاستقطاب والاستحواذ والانجذاب.⁽¹⁾

ومما تجدر الإشارة إلى أن سلط الحماية الفرنسية قد اهتمت في مجال الصحة (= مجال الدراسة) بالأوروبيين الذين كانوا يتميزون عن المغاربة في كل شيء، على اعتبار المشافي التي كانت مخصصة لهم دون غيرهم من المغاربة، بالإضافة إلى الميزانية التي خصصت للمستشفيات الأوربية دون المستشفيات المغربية، وهو ما يتبين لنا في الجدول الآتي⁽²⁾: (الوحدة: بالفرنك).

المدن:	المستشفيات:	الأوربية:	المغربية:
فاس:		4000000	800000
مراكش:		4000000	500000
مكناس:		5000000	500000

فحسب بعض المعطيات التي تتوفر لدى إدارة الصحة والإعانة الطبية، فإن سياسة الحماية الفرنسية في المجال الصحي قد كانت لها نتائجها- الإيجابية- على اعتبار أن التنظيم الصحي في

⁽¹⁾- زكي مبارك: الطب الاستعماري من عمل إنساني إلى أداة للتسرب الاستعماري السلمي..، المرجع السابق، ص 15.

⁽²⁾- جدول يمثل الميزانية المخصصة للمستشفيات الأوربية بالمقارنة مع المستشفيات المغربية حسب توزيع قرض سنة 1932م، وللتدقيق في هذه الإحصائيات، ينظر حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 136.

المغرب الأقصى، قد أظهر نتائجه⁽¹⁾ (= بالنسبة لمبتغى الفرنسيين)، وذلك من منطلق أنه استعمل كأداة للتوغل، كما أنه وسيلة لحماية الجالية الأوربية في المغرب من جهة، وتأمين الجو المناسب لاستقرارهم من جهة أخرى.

ولعل هذا الأمر يفسره كلام ليوتي-Lyautey نحو قوله: " ليس هناك شيء أكثر من نجاعة دور الطبيب كعامل للتوغل والاختراق، وكذلك للجذب والإغراء والتهدئة.."، وعلى هذا الأساس أُعْتَبِرَ الطب الاستعماري مساعدا مباشرا ومقوما أساسيا في عملية احتلال المغرب، ومن هذا المنطلق، وظفته سلط الحماية كعنصر أساسي في سبيل اختراق المغرب.⁽²⁾

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة الصحية الاستعمارية بالمغرب كانت تتوخى المحافظة على صحة المستعمرين وتوفير وسائل العلاج والوقاية من الأمراض والأوبئة من جهة، ومن جهة أخرى، فقد عملت سلط الحماية على إرساء الخدمات الصحية ذات الطابع النفعي، من أجل توفير الشروط اللازمة لإنعاش مصالحها وقضاء مآربها الاستعمارية وعلى جميع الأصعدة.⁽³⁾

صحيح أن السياسة الصحية الفرنسية في مغرب الحماية قد قدمت خدمات صحية أحدثت - نوعا من التغيرات - على مستوى البنية الصحية المغربية بمكافحة بعض الأمراض والأوبئة الفتاكة⁽⁴⁾ إلا

(1) - في هذا الصدد، نتساءل عن مدى صحة هذه المسألة؟ وهل فعلا استفاد المغاربة من الخدمات الصحية لسلط الحماية؟ إذا ما رجعنا إلى الجدول الذي عالج الميزانية المخصصة للمستشفيات الفرنسية مقابل الميزانية المخصصة لمستشفيات المغاربة، فإننا سنقف عند نقطة تعارض بين تلك الفرضية وما هو موجود على أرض الواقع، بالإضافة إلى أن معدل الأطباء بالنسبة للمواطنين بلغ 200 طبيب فقط لكل 45 ألف نسمة، هذا في المدن، أما بالنسبة إلى البادية، فقد تم تسجيل طبيب واحد فقط لكل 120 ألف نسمة!، كما أن عدد العيادات والمستشفيات التي وصلت إلى 84 عيادة ومستوصف كان منها 65 مخصصة للأوربيين، وهذا كله في ظل الإهمال الكبير الناتج عن عدم استطاعة الطبيب - من الناحية الإنسانية - التكفل بجميع المرضى، ما نتج عنه ازدحام العيادات وغياب النظافة، الأمر الذي أدى إلى انتشار أمراض أخرى في ظل ظروف العيش التي أدخلها الاستعمار..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر كلا من، حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 137-138، وكذلك، ألبير عياش: المرجع السابق، ص 332.

(2) - رضوان شعابي: صورة المغرب في كتابات الأطباء الفرنسيين (1912م-1956م)، نشر جمعية البحث والتوثيق، الدار البيضاء، ط1، 2016، ص 233.

(3) - آسية بنعدادة وآخرون: المرجع السابق، ص 255.

(4) - رضوان شعابي: المرجع نفسه، ص 295.

أن ذلك كله يندرج ضمن السياسة الاستعمارية التي أرادت سلط الحماية الفرنسية احتواء الشعب المغربي من خلالها، بحيث وقف لها هذا الأخير بالمرصاد، وتجلى ذلك في الاعتماد على الطب التقليدي كممارسة لنوع من المقاطعة للتطبيق الاستعماري.

5- الآفات الاجتماعية بين دعم سُلطِ الحماية وفساد الأخلاق:

مثل انتشار الآفات الاجتماعية⁽¹⁾ فرصة سانحة بالنسبة لسلط الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى لتطبيق مشروعها الاستعماري، وذلك من منطلق أن انتشار تلك الآفات قد فتح الباب على مصراعيه لفساد الأخلاق التي ساهمت في هدم البنية الاجتماعية، وعليه سعت سلط الحماية لنشر الأخلاق الذميمة في مجتمع المغرب المسلم والمحافظ، ولعل المتتبع لسياسة فرنسا في هذا الجانب سيدرك مدى تشجيعها لانتشار الرذائل وسوء الأخلاق بأنواعها وبشتى الطرق.

في هذا الصدد، نقف عند العديد من الآفات الاجتماعية، والتي نجد على رأسها انتشار الزنا، حيث تفتشت الدعارة في المجتمع المغربي كغيره من المجتمعات المسلمة الأخرى، بفعل تشجيع سلط الحماية الفرنسية، ويتعلق الأمر بنساء يمارسن البغاء إما بطريقة منتظمة أو غير منتظمة، يَعِشْنَ على ما يكسبن من أقدام مهنة في التاريخ، أو يجدن في تلك المهنة مكملًا لمداخيلهن.⁽²⁾

ومما تجدر الإشارة إليه في البداية أنه في سنة 1922م، وفي ظل التزايد المستمر للعاهرات والمومسات في المغرب الأقصى، فإن سلط الحماية الفرنسية قد عَمَدَتْ إلى تنظيم هذه المهنة- وتقنينها، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على رغبة الفرنسيين في تفتيت المجتمع المغربي من خلال القضاء على الأخلاق داخله، وفي إطار هذه العملية، فقد قامت إدارة الحماية الفرنسية بتخصيص أماكن لممارسة البغاء.

(1) - بخصوص الآفات الاجتماعية، فإننا نجد بعض المقالات لجريدة الشهاب التي تعبر عن الوضع المأساوي الذي آل إليه المغرب الأقصى جراء انتشار تلك الرذائل والأخلاق الدنيئة، ومما نجد من بين ما احتوتُهُ تلك المقالات: ".لقد ظهرت أقوام، هتكوا أستار الشريعة.. وقاموا بتحليل المحرمات مما أدى إلى انتشار الرذائل والموبقات على غرار السرقة..". ينظر الشهاب، مج2، السنة الثانية، 1926م- 1927م، ص 473.

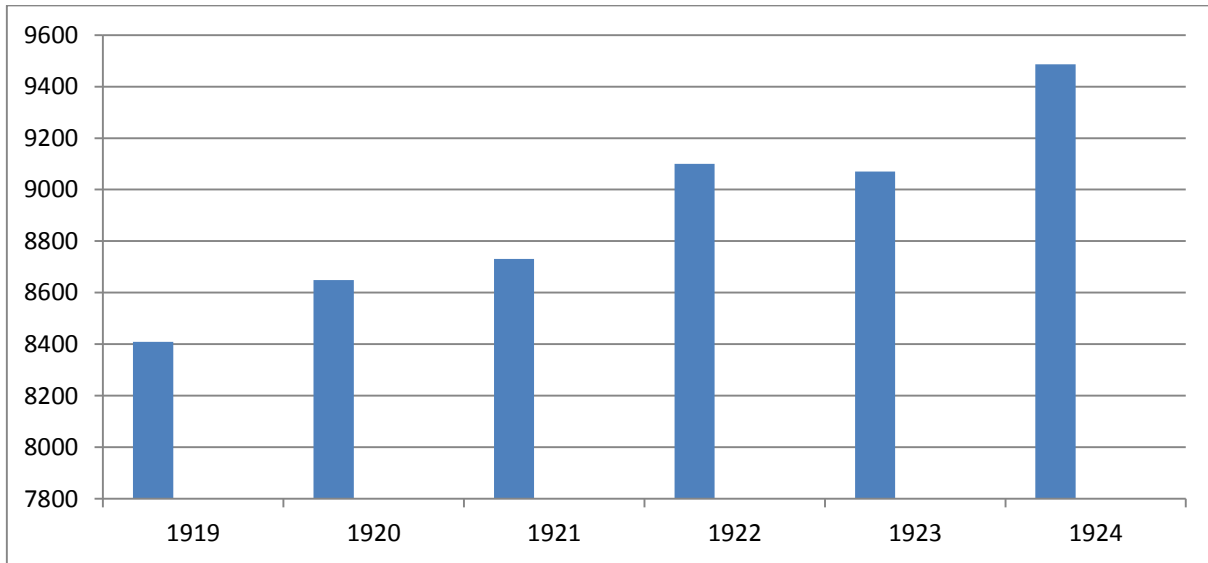
(2) - رضوان شعابي: المرجع السابق، ص 197.

وعليه قررت سلط الحماية الفرنسية أن تجمع عددا من المومسات والعاشرات في أزقة، ليس من أجل القضاء على هذه المهنة أو الظاهرة ومحاولة تطويقها، وإنما كان السبيل في ذلك تسهيل عملية مراقبة تلك العاشرات لدواعي سياسية وأمنية، داخل حي بناه المغاربة بالدار البيضاء يدعى بوصبير⁽¹⁾، وبالموازاة مع ذلك، فإن مصالح البلدية بالدار البيضاء في 1923م، قد أمرت بترحيل كل المومسات إلى حي باب مراكش على حدود المدينة القديمة، وهو الحي الآخر الذي يجمع كذلك مجموعة من العاشرات إلى جانب حي بوصبير الذي يضم وحده أكثر من 600 مومس.

ولعل الجدول الآتي يوضح لنا تطور أعداد العاشرات بالمغرب الأقصى أثناء فترة الحماية⁽²⁾:

السنة:	1919م	1920م	1921م	1922م	1923م	1924م	1925م
عدد العاشرات:	8409	8649	8731	9100	9070	9486	8596

وللتوضيح أكثر، نمثل معطيات الجدول عبر الرسم البياني الآتي:



* أعمدة بيانية لتطور عدد العاشرات في المغرب فيما بين 1919م- 1925م*

(1) - تعود تسمية حي بوصبير إلى القطعة المكثرة من طرف الفرنسي بروسبير فيريو - Prosper FERRIEU، المتصرف فيها منذ سنة 1908، حيث تم تخصيص بناية فيها ممارسة الفحش والفسوق، وكان يطلق السكان على مجموع الحي الموجودة فيه البنائات المخصصة للدعارة تسمية درب بوصبير - Bousbir حيث أن أصل الكلمة درب بروسبير - Prosper، وحرّفَ النطق إلى اللسان المغربي درب بوصبير... ينظر رضوان شعابي: المرجع السابق، ص 199.

(2) - آسية بنعدادة وآخرون: المرجع السابق، ص 212.

من خلال الرسم البياني نلاحظ التطور المستمر لعدد العاهرات في المغرب أثناء فترة الحماية الفرنسية (بالضبط بين 1919م و1925م)، حيث بلغ عددهن سنة 1919م 8409 عاهرة ليرتفع إلى 8596 عاهرة سنة 1925، وهذا بسبب تشجيع سلط الحماية الفرنسية لهذه الآفة بطريقة أو بأخرى من خلال محاولة تقنينها، بالإضافة إلى تخصيص دُور لها.

بغض النظر عن تأثير هذه الآفة التي ساهمت إدارة الحماية في انتشارها على المستوى الاجتماعي من فسادٍ أخلاقيٍّ وانحلالٍ خلقيٍّ⁽¹⁾، فإن تأثيراتها الصحية على المجتمع كانت هي الأخرى خطيرة إلى حد بعيد، وهذا من خلال انتشار العديد من الأمراض في أوساط المجتمع التي انتقلت بفعل العدوى، على غرار مرض الزهري ، والذي ساهمت هذه الآفة في انتشاره.

وعليه، وعند إحساس سلط الحماية الفرنسية بحجم الخطر الناتج عن هذه الآفة، على الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة وبالأخص الجنود، فقد بادرت باتخاذ الإجراءات اللازمة للوقوف ضدها اعتباراً من التأثيرات الناجمة عنها، وبالتالي، قامت بتنظيمها أكثر وضبطها، وبَسَطِ قوائم بأسماء العاهرات والمومسات، وقامت بأخذ التدابير اللازمة للوقاية من الآثار المترتبة عنها من أمراض ولم تأخذ تدابيراً لمكافحةها.⁽²⁾

وفي السياق نفسه، فقد قامت إدارة الإقامة العامة، بضبط الدعارة والعاهرة بالرجوع إلى أسبابها الحقيقية وجذورها التي تعود إلى الفقر بالدرجة الأولى، إضافة إلى المشاكل العائلية والأسرية، وبالتالي الهروب من العائلة، ذلك أن ما طرأ على البوادي المغربية مع دخول الاستعمار من مستجدات، لم يكن السكان قادرين على مسابته إلا البعض منهم، ما عرّض العلاقات الاجتماعية في البوادي إلى

(1) - توازى ذلك مع انتشار ظاهرة الاستحمام المختلط في الشواطئ التي يكشف فيها النساء ملء أجسادهن، وقد وصل الحد إلى انتشار اللواط الذي يبدو هو ذاته مظهراً من مظاهر المغالاة في الذكورة، فهذا النوع من الآفات طُرِحَ على سلط الحماية التي كان عليها الاستجابة لحل مثل هذه المشاكل، إلا أنه لم يطمس المشكل نهائياً من منطلق الأمراض المتفشية والمنتشرة نتيجة ذلك من مرض الزهري وغيرها من الأمراض المتنقلة عن طريق الممارسات الجنسية، ينظر في هذا الصدد عادل المساتي: سوسولوجية الدولة بالمغرب، تق- أحمد بوجداد، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2010، ص ص 79-80.

(2) - رضوان شعابي: المرجع السابق، ص 211.

اختلال كانت أهم أعراضه تكسير توازنات الأسرة والسير نحو التفتت، بالإضافة إلى الأزمات والضيق الاقتصادي، الأمر الذي زاد من عدد العاطلين عن العمل والعاشرات.⁽¹⁾

وإلى جانب الدعارة، فإننا نجد كذلك من بين الموبقات والمحرمات الأخرى التي كان لسلط الحماية الفرنسية يد في انتشارها في المغرب الأقصى، شرب الخمر والسكر العلني، على اعتبار منح الرخص والتسهيلات لبيع تلك الخمر، حيث أن هذا الخلق الديني قد استفحل في الأوساط المغربية، ما يفسر تدهور أخلاق العامة، إلى جانب العديد من الآثار السيئة التي ترتبت عن هذه الممارسات المشينة، من خلال تعرض السكان باستمرار إلى تهديدات ومضايقات وانتهاك حرمة المساجد والبيوت المجاورة، إلى جانب المشاجرات التي تقع بين السكارى وما يترتب عنها.⁽²⁾

ولنا أن نتساءل عن موقف العلماء والوعاظ والفقهاء وعامة المجتمع بصدده هذه الفواحش والموبقات وانتشارها في المجتمع المغربي؟ فمما نجده في هذا الصدد أن العلماء الذين - طوقهم - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لم يحركوا ساكناً إزاء تلك الممارسات، على اعتبار أنهم كانوا متقاعدین عن الجهر والإعراب عن أفكارهم السلفية، إلا القلة القليلة منهم.⁽³⁾

أما بالنسبة للبعض من المغاربة، فقد ظهرت منهم الموافقة وهتكوا أستار الشريعة وقاموا بتحليل المحرمات، الأمر الذي أدى إلى انتشار تلك الرذائل والفضائح⁽⁴⁾، إلا أن أغلبية الشعب المغربي المحافظ والمتمسك بدينه، قد قرروا التصدي لتلك الآفات والوقوف ضدها، وعليه هبّ المحافظون من المغاربة

(1) - يمكن الإشارة هنا إلى أن الأزمة العالمية لسنة 1929م قد داهمت كذلك المغرب، إذ تفاقم أمر العاهرات وكثر عددهن في شوارع الدار البيضاء، دون قيام الشرطة أو البلدية بتحريك ساكن، ولا شك أن ضائقة 1937م وما خلفته من نزوح ريفي في إطار الهجرة الداخلية، قد أدت بموجات كبيرة من السكان إلى حزم رحالها نحو المدن، ليزيد هذا الأمر من صفوف العاطلين عن العمل والعاشرات والمومسات، ولهذا الافتراض ما يزيه اعتباراً من أن عدد ممن تم فحصهن من العاهرات في المكاتب الصحية للمدن والبلديات، انتقل من 84419 سنة 1937م إلى 100649 سنة 1938م! وهو ما يعني زيادة رهيبية فيما بين السنتين..، للتعلم في الموضوع ينظر آسية بنعدادة وآخرون: المرجع السابق، ص 213.

(2) - محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد..، ج4، المصدر السابق، ص 52.

(3) - الشهاب، مج2، السنة الثانية، 1926م - 1927م، ص 471.

(4) - المصدر نفسه، ص 473.

لنصرة الدين ومحاربة الرذائل إلى جانب قيام العديد من المظاهرات⁽¹⁾ التي تدعو إلى التصدي لتلك الآفات الدخيلة من جهة، وتعبّر عن سخطها عن سلطات الحماية التي ساهمت بشكل كبير في انتشارها من جهة أخرى، ولعل أحسن دليل على ذلك، المظاهرة التي قامت ضد باعة الخمر في 10 محرم 1353 هـ (= مارس 1934 م).⁽²⁾

6- سياسة التفجير: بعد انتصاب الحماية الفرنسية على المغرب، عمدت الإدارة الفرنسية إلى توزيع الثروات الموجودة في المنطقة على الكولون من الأوربيين والوافدين إليه، كما سعت في هذا الصدد، إلى المحافظة على امتيازات تلك الأقلية من الأوربيين، الذين سَعَوْا إلى فرض السيطرة على مختلف النشاطات الاقتصادية بالمغرب من زراعة وصناعة وتجارة، لذلك كانت تتمتع تلك الطبقة بامتيازات كبيرة⁽³⁾، لاسيما وأنها (= تلك الطبقة) هي التي توجه جميع القطاعات وتستهلك 5/4 من الثروة.

(1) - في هذا الصدد نجد أن الأستاذ- بجامع القرويين- علال الفاسي، قد عبّر عن الوضع بقوله: "ظهر الفساد في البر والبحر، وكثرت العَهَاةُ والفحور في السر والجهر..". وعليه، عبّر الفاسي عن الوضع المأساوي الذي آل إليه المغرب، حيث أرجع انزلاق المجتمع المغربي إلى التحلي عن مبادئ الإسلام، ومحاولة تقليد المغاربة للغرب في إطار ما يعرف بالغزو الثقافي، وبالتالي، فقد اعتبر أن الأمة لا ينقصها إلا الأخلاق الفاضلة والتربية المثلى لتتوفر عوامل النهضة، كما دعا إلى تطهير النفس وتربية الأبناء التربية الحقة..، للاستزادة في الموضوع ينظر الشهاب، المصدر نفسه، ص 474.

(2) - سبق هذه المظاهرة اجتماع ديني بمناسبة ليلة عاشوراء من عام 1353 هـ، وعلى إثر ذلك عبّر الوزاني عن الوضع بقوله: "إن الإسلام يأمر بتغيير المنكر، فإن لم تفعلوا ذلك بأيديكم وبأنفسكم، بقي الفُحش والمنكر سائدين بينكم"، كما عقب على ذلك أحمد معينيو بقوله: "غدا يوم عاشوراء، نغتنمها فرصة ونعمل على إقفال أماكن الخمر بكل وسيلة، ومن اقتنع بهذه الفكرة فليصل بنا غدا في الثامنة صباحا بالضبط في مكان- معين-"، وعليه تحمس الحاضرون وتجمع الوطنيون الأحرار، وما كادت العاشرة حتى أغلقت 27 حمارة في جو رهيب حماسي، وهنا تتضح النية السيئة لسلط الحماية الفرنسية التي طوقت المظاهرة وتلك الأعمال بالشرطة التي وقعت بينها وبين هؤلاء الغيورين على دينهم من المغاربة مشادات أسفرت عن اعتقال العديد من المغاربة..، للتعلم في هذه المسألة ينظر، محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد، ج4، المصدر السابق، ص 52-53.

(3) - نشير في هذا السياق إلى أن المغرب الأقصى، قد تميز بخاصيتين أساسيتين، أولاهما ظهور الرأسمالية في قطاعات محدودة منذ منتصف القرن 19 م، وعود الاستقرابية المدنية أو ما يسمى ببورجوازية الأعمال إلى كفة السلطة الاقتصادية، والثانية، أهمية الوزن السياسي والاجتماعي للأرياف ومئات العلاقات الاقتصادية التقليدية السائدة بين كبار الملاك وصغار الفلاحين، وبالتالي، شهدت البنية الاجتماعية المغربية حركية ملحوظة، فبمقابل تفجير عامة الفلاحين، نجد تطورا كبيرا لبورجوازية الأعمال، ولعل هذه الحركية التي شهدتها المغرب، قد استفادت منها شرائح معينة من الكولون والوسطاء والتجار من اليهود والمسلمين فقط دون غيرهم، للتعلم في هذا الصدد ينظر، نور الدين الدقي: المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر، تونس، 1997، ص 65.

أما المغاربة، فقد كان دورهم في النشاط الاقتصادي محدودا وفي تقلص مستمر، كما كان تطورهم الاجتماعي يسير نحو الأسوأ، في الوقت الذي كانت فيه تكاليف المعيشة في تزايد مستمر ومساحات الأراضي التابعة لهم في تناقص، نتيجة انعدام العدالة واحتكار الكولون لمختلف الموارد، فقد أدت سياسة الحماية إلى زيادة فقر وبؤس المغاربة.⁽¹⁾

ولعل البؤس الذي تجرعه المغاربة كان نتيجة الاستغلال الذي كانوا خاضعين له، كما أنهم مهتمشون في غالبيتهم في أعمال شاقة يمكن القول أنها مُدِلَّةٌ، تقود إلى الاعتقاد- بتخلف- المغاربة وبالتالي فهم- عاجزون- عن الوصول إلى مستوى الحياة العصرية ولا قدرة لهم بالتحكم في مصائرهم، وهو ما ولد نوعا من الشعور لدى الفرنسيين بالتفوق، رغم أن كل ذلك كان بسببهم.⁽²⁾

وبالموازاة مع ذلك، نجد ارتفاعا كبيرا لعدد السكان، ولنا أن نتصور الضغط الذي تحدثه الزيادة الكبيرة في عدد السكان، من خلال الواجبات التي يفرضها ذلك التزايد على القائمين على ذلك الشعب، في ظل عجز- الدولة- عن تلبية متطلبات السكان وحاجياتهم، خاصة وأن كل القطاعات كانت تحت سيطرة إدارة الحماية الفرنسية، وبالتالي وقوع المغاربة بين فكي الفقر والبؤس.⁽³⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أن السبب الرئيسي في انتشار مظاهر البؤس والفاقة في المغرب الأقصى، انتزاع الأراضي الذي قضى على مصدر رزق المغاربة، بالإضافة إلى المضاربة في الأسعار⁽⁴⁾ التي زادت هي الأخرى من مظاهر البؤس والفاقة، حيث كانت المضاربات في جميع أنحاء المغرب الأقصى خاصة

(1)- محمد كراغل: المرجع السابق، ص 178.

(2)- ألبير عياش: المصدر السابق، ص 300.

(3)- دوجلاس آي أشفورد: المرجع السابق، ص ص 26-27.

(4)- مَسَّتْ المضاربة الجانب العقاري هو الآخر، فالتخطيط لنمو المدن يشترط التحكم الكلي في الأراضي التي يُرَادُ إنشاؤها عليها، بمعنى أن يتم كسر شوكة المضاربة العقارية التي تكتسح المدن وإيقاف حركة الهجرة الداخلية، وهي السياسة التي اتبعتها إدارة الحماية الفرنسية والتي باءت بالفشل، على اعتبار أن سنوات الجفاف وسياسة الحماية المحففة وما ترتب عنها من بؤس، كل ذلك أرغم سكان البوادي بهجرات (= مسيرات أو هجرات الجوع) نحو المدن..، للتعمق في هذه المسألة ينظر أحمد كوال: التحضر،

التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2012، ص 162.

بمدينة مراكش التي لم تكن بمنأى عن تلك المضاربات، وخاصة القمح الذي أُشْتَرِيَ بـ 25 فرنك، ثم بيع ثانية بالرباط بـ 120 فرنك.⁽¹⁾

كما أُعْتَبِرَتْ هذه المضاربات سببا في عودة الأيام العسيرة التي أظهرت البؤس والشقاء الذي دَبَّ في المجتمع المغربي في أبلغ الصور والتجليات، وبالإضافة إلى المضاربة، نجد سيطرة الكولون على مجلس الميزانية المغربية الذي لا وجود للمغاربة به⁽²⁾، وهذا بالرجوع إلى سيطرة الكولون على المسائل الاقتصادية للبلاد المغربية⁽³⁾، وهو الأمر الذي ترتب عنه هجرة داخلية كبيرة للمغاربة⁽⁴⁾، في إطار ما يسمى بالنزوح الريفي وما ترتب عنه من مشاكل اجتماعية، على غرار انتشار الآفات الاجتماعية والإجرام وانتشار الأحياء القصديرية.

وبالحديث عن السكن وعلى غرار استقرار المغاربة في الأحياء القديمة الموزعة عبر أغلب المدن المغربية، فإنه قد وازت تلك المدن والأحياء أحياء الصفيح والبيوت القصديرية⁽⁵⁾، وعليه، فقد طرأ

(1) - الشهاب، مج 13، ج 8، أكتوبر 1937م، ص 385.

(2) - في هذا الإطار، ظل عالمًا المغاربة والأوربيين في معزل عن بعضهما، تفصل بينهما حواجز عرقية واجتماعية أشبه بمحدود دولة محروسة، وذلك من منطلق التمييز الحاصل في جميع المجالات، الجانب الصحي، التعليمي..، حتى أن البعض من الأوربيين كان لا يدخل حيا- أهليا- إلا بالإكراه، وكان لا يوجد بالأحياء الأوربية من المغاربة إلا النخبة من الإطارات العليا في الإدارة المخزنية أو أصدقاء الإطارات العليا الفرنسية من المتعاونين، أما البقية من المغاربة، فكان لا يسمح لهم بالدخول إلى الأحياء الأوربية إلا الخدم وباعة الصحف والحمالين وبعض الشحاذين الذين- حالفهم الحظ- إلى الولوج إلى تلك الأحياء قصد استعطاف قلوب بعض الأوربيين بسبب الفاقة والعوز البؤس..، للتدقيق ينظر أحمد تافسكا: المرجع السابق، ص 108.

(3) - محمد كراغل: المرجع السابق، ص 180.

(4) - تزامنت الهجرة مع النمو المطرد للسكان، وهذا بالعودة إلى المعدل المرتفع لنسبة الولادات (= ما بين 38 إلى 44 بالألف)، والانخفاض في معدل الوفيات، في الوقت الذي ازداد فيه عدد الوافدين الأوربيين على المغرب، والذي تضاعف 04 مرات فيما بين 1921م إلى 1954م، وبالتالي انتقل بالمنطقة الشريفة من 80000 نسمة إلى 362000 نسمة..، ينظر محمد القبلي وآخرون:

تاريخ المغرب، تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ط 1، 2011، ص 465.

(5) - كانت مخططات توسيع المدن الموجودة أو بناء مدن جديدة، تجسد بدورها التمييز العنصري والطبقي الذي اتسمت به سياسة الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى، وعليه اهتمت إدارة الحماية ببناء الأحياء الأوربية العصرية بشوارعها المتسعة والطرق المعبدة، إلى جانب ذلك أقيمت المتاجر والمقاهي والفنادق.. وبقية المرافق العمومية، إلى جانب هذا، تقف المدن المغربية القديمة في تناقض شارخ، ببيوتها المتداعية والجو العام المظلم فيها، مما أدى بشكل منطقي إلى ظهور الأحياء القصديرية، مما يعكس بوضوح مبدأ التمييز العرقي الذي شكل حجر الزاوية في السياسة الفرنسية العمرانية، ينظر أحمد تافسكا: المرجع السابق، ص 108.

على النمو الحضري تطورات عميقة في المغرب، إلا أن تأثيرها سلبي على الحياة القروية، من خلال الهجرة إلى المدن، وبالتالي، أحدث الاستعمار شرخاً في توزيع السكان ولم يخلق وسائل لعيش هؤلاء. وفي السياق نفسه، يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي قد كان له تجارب سابقة في بلدان أخرى، وللحرص على استمرار تواجده المادي والثقافي والعمراني في المغرب الأقصى، فقد تنافس المقيمون العامون على ترك بصماتهم في البلدان التي أوكلت إليهم أمر إدارتها، وبالتالي كانت المدن التقليدية، محطة اهتمام بالغ عند المقيمين العامين الفرنسيين بالمغرب والذين ساهموا بشكل سيء في تهيئة المدن، اعتباراً من أن النشاط العمراني كان تابعا مباشرة لوزارة الحربية بباريس.⁽¹⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أن أحياء الصفيح قد رافقت النمو الاقتصادي العصري وعنف سيرورة التمدن⁽²⁾، كما أن أحياء القصدير من الناحية الجمالية ترمز إلى القبح، زيادة على أنها من الناحية السياسية منبع الفوضى والتمرد، كما أنها من الناحية الاقتصادية، تشكل منبعاً للعاطلين عن العمل، وهذا ما أدى إلى تردي الوضعية الاجتماعية لقاطني تلك الأحياء.

وبالنسبة للإحصائيات العامة لسنة 1932م، فإننا نجد أن أحياء الصفيح قد اكتسحت المدن المغربية، على اعتباراً أن الدار البيضاء وحدها، قد ضمت 150 ألف ساكن في الصفيح، إلى جانب

(1) - لعل أبرز ما رسخه الاستعمار الفرنسي في المغرب في المجال العمراني، يتمثل في جعل - التمدن أداة رئيسية لتوجيه تطور المجتمع - وتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي، الأمر الذي ساهم في تخطيط معالم المدينة العتيقة، وفي هذا الإطار، شكلت الدار البيضاء أول حقل للتجار في ميدان تدبير المجتمع بواسطة المجال وتدبير المجال بواسطة المجتمع، اعتباراً من العلاقة التكاملية فيما بينهما، وعلى هذا الأساس، يظل تفعيل المجال في تدبير المجتمع من المستجدات التي رسخها عهد الاستعمار، نظراً للدور الذي تعطيه مراكز السلطة للمجال في توجيه تطور المجتمع..، راجع في هذه النقطة، أحمد كوال: المرجع السابق، ص 148.

(2) - مما تجدر الإشارة إليه أن معدل التمدن في المغرب أوائل القرن العشرين كان ضعيفاً جداً، وذلك من منطلق أن نسبة التمدن كانت لا تمثل سوى 8 % قبل فرض الحماية الفرنسية على المغرب (= أي قبل 1912م)، ومع ذلك فإن نسبة التمدن في المغرب الحماية (1912م - 1956م) بقت على تلك الحالة (= نسبة ضعيفة)، لتنتقل في غضون الخمسين سنة بعد الاستقلال (1960م - 2014م) إلى 29 % - وربما تفوق نسبة 70 % في آفاق 2030م بحسب الإسقاطات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط -، هذا، ويمثل سكان المدن السبع الكبرى في المغرب أكثر من 41 % من مجموع السكان الحضريين، و 25 % من مجموع ساكنة المغرب الأقصى ككل، للتدقيق في هذا الصدد راجع، عبد الرحمن رشيق: السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران، ع18، خريف 2016، ص 8.

الرباط التي ضمت قرابة 15 ألف ساكن، أما في أغادير فنجد 10 آلاف، وكذلك هو الحال بالنسبة لمدينة آسفي بـ 10 آلاف ساكن في الصفيح (= هذا بالتحريج على المدن الكبرى فقط).⁽¹⁾ وعليه، يمكن القول أن أحياء الصفيح قد اكتسحت المدن المغربية ككل، حيث شكلت الأكواخ 12.2% من مجموع المساكن فيما بين 1919 إلى 1952 في الوسط الحضري، تقابلها 3% في الوسط الريفي، والجدول الآتي يبين لنا عدد مساكن الصفيح المنتشرة في سائر أقاليم المغرب لسنة 1930م⁽²⁾:

الأحياء القصدية:			العدد الإجمالي للمساكن:	العمالات والأقاليم:
عدد السكان:	النسبة المئوية:	عدد المساكن:		
41900	13.9	7750	55750	الدار البيضاء:
67800	24.4	12550	51250	الرباط:
32400	18.7	6000	32150	طنجة:
20250	7.6	7350	49300	مكناس:
18100	9.8	3350	34350	تطوان:
1600	0.8	300	36100	وجدة:
1400	2.2	250	11250	أغادير:
1100	0.7	200	28450	فاس:
1100	0.3	200	65300	مراكش

(1) - لعل الاختلاط وافتقار هذه الأحياء إلى أبسط شروط الراحة وأبسط ضروريات الحياة كما في الدروب المأهولة، يمثلان خطرا رهيبا، حيث أن هذه الأحياء لا تتوفر على البالوعات والمراحيض، وعليه يكون قضاء الحاجات للرجال والنساء في الخلاء، كما أن الماء غير موجود، بالمقارنة مع الأوربيين الذين يتمتعون بحرية أكبر بطبيعة الحال داخل المدن الجديدة المُنعدة لهم، ففي الدار البيضاء يحتلون داخل القطر البلدي 3442 هكتار من مجمل 3850 هكتارا، بينما لا يتعدى ما يملكه المغاربة 804 هكتار، أما في الرباط فتصل إلى 932 هكتارا مقابل 182 هكتار، والكثافة المتوسطة في هاتين المدينتين تصل في الهكتار الواحد بالتقريب إلى 100ن/كم² في الأحياء الأوربية مقابل 1100ن/كم² في الأحياء المغربية في الدار البيضاء، أما بالنسبة للرباط، فنجد 86 بالنسبة للأحياء الأوربية مقابل 420 في الأحياء المغربية.. ينظر ألبير عياش: المرجع السابق، ص ص 305 - 306.

(2) - أحمد كوال: المرجع السابق، ص 139.

ومن خلال الجدول، يتضح مليا أن ظاهرة الأحياء القصدية تنتشر بدرجة كبيرة في الدار البيضاء والرباط، لتتوحد في مدن الشمال الغربي على غرار مكناس وتطوان، لينعدم وجودها في أقاليم الجنوب مثل ورزازات وطرفاية والراشدية وغيرها من المدن، وعلى العموم، فقد كان انتشار أحياء الصفيح في المدن المغربية نتيجة للسياسة الاستعمارية القاضية بتفجير السكان، الأمر الذي أدى إلى هجرتهم نحو المدن وهو ما أدى إلى انتشار تلك الظاهرة.

خلاصة الفصل الثالث:

تحليل الخلاصات والاستنتاجات المتوصل إليها في نهاية هذا الفصل من الدراسة إلى وجود علاقة وطيدة بين جوانب السياسة الاستعمارية المتنوعة، وعليه، كان لسياسة الاستعمار في المغرب الأقصى مختلف التأثيرات وعلى جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهذا من منطلق ممارسات الاستعمار الفرنسي ذات الأوجه المتعددة.

انطلقنا في هذا الفصل من تداعيات ح 1ع، والتي كان لها الأثر البالغ على الشعب المغربي حيث ساهمت تلك الحرب في بلورة الوعي لدى المغاربة والانفتاح الفكري، كما انطلقنا كذلك من سياسة ليوتي التي كانت مصدر- إلهام- للكثير من خلفائه من المقيمين العامين في المغرب، كونه اتبع سياسة امتازت بالخداع والتمويه، فقد حاول غرس جذور الاستعمار الفرنسي في المغرب من دون أيّة حسائر، لتمس تلك السياسة جميع الجوانب والميادين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا.

لإحكام السيطرة وفي إطار سياسة فرق تسد، أقرت الإدارة الفرنسية السياسة البربرية عبر العديد من الظواهر، وكان أشهرها ظهير 16 ماي 1930م الذي أثر تأثيرا بالغا على مسار الأحداث في المغرب خاصة في الجانب السياسي، كما أثر اجتماعيا اعتبارا من ازدياد اللّحمة بين المغاربة من عرب وبربر، وفي ذلك، دليل على فشل إستراتيجية فرنسا في اللعب على رهان التفرقة.

خلصنا كذلك في هذا الفصل إلى ظهور الحركة السلفية في المغرب الأقصى والتي ظهرت في كل دول المغرب العربي، بالإضافة كذلك إلى ظهور زعامات دينية في هذا الإطار، على غرار أبي شعيب

الدكالي...، حيث نجد أن تلك السلفية قد تَعَدَّتْ في أساسها إلى الدعوة للإصلاح الديني وتطهير العقيدة، لتحمل على عاتقها تأطير النضال السياسي وتعبئة الجماهير ضد الاستعمار.

خلصنا كذلك فيما تعلق بالجانب الاقتصادي إلى إقامة فرنسا ما يسمى بالحجر الاقتصادي على المغرب، فعلى قاعدة النظام الرأسمالي والاستعمار، تأسس خطاب الاحتلال الذي أرادت فرنسا من خلاله تحقيق السيطرة على جميع القطاعات الاقتصادية، من السيطرة على الفلاحة (= الزراعة وتربية الماشية) والصناعة إلى جانب السيطرة على التجارة.

خلصنا إلى تعدد وتنوع وتلون استراتيجيات الاستعمار في المغرب، خاصة فيما تعلق بالجانب الاجتماعي، حيث كان للسياسة الاستعمارية الفرنسية التأثير البالغ على المجتمع المغربي، عبر التفجير والتهجير ونشر الرذائل والآفات وهدم البنية الاجتماعية، إلى جانب اتباع جميع السبل للتغلغل في المجتمع، حتى وإن تعلق الأمر ببعض الجوانب الإنسانية وتوظيفها في خدمة الاستعمار كالمطب.

بحكم الخصوصيات التي يتميز بها المغرب، فإن إدارة الحماية الفرنسية قد اتبعت سياسةً استعمارية في المغرب، كانت مغايرة لما اتبعته في الجارتين الجزائر وتونس، فالظروف الداخلية والخارجية كانت مغايرة في كل من البلدان الثلاثة، فالاستعمار في المغرب الأقصى كان أشد تحفظا منه في الجزائر (= استعمار استيطاني وعسكري مباشر) وتونس، وهذا على اعتبار أن الفرنسيين قد حفظوا للسلطان مكانته، حتى وإن كانت تلك المكانة صورية، بالإضافة إلى التشابه في الأهداف (= أهداف الاستعمار في المغرب العربي) من أجل - خلق فرنسا جديدة - في شمال إفريقيا.



خاتمه



في ختام دراستنا لموضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية 1919م-1939م وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي، خلصنا إلى النتائج الآتية:

* أفرز تطور المنظومة الرأسمالية الظاهرة الاستعمارية، وقد وقعت أقطار المغرب العربي بين فكي هذه الظاهرة مع بدايات القرن التاسع عشر إلى بدايات القرن العشرين، وبالتالي، عمل الفرنسيون بالتأسيس للاحتلال في المغرب العربي عبر مظاهر متعددة (=الاستعمار الاستيطاني- الاستعمار العسكري المباشر-)، فرض الحماية) وتحت راية هذا الاحتلال، مارس الفرنسيون سياسات متنوعة بهدف ترسيخ الاحتلال وتثبيت أقدامهم من جهة، وتحقيق الاستغلال الاقتصادي في إطار المشروع الاستعماري الذي سطر من جهة أخرى.

* ومن المؤكد أن فرنسا قد اتبعت عدة استراتيجيات وسياسات في تحقيق سيطرتها على المغرب، ومن المؤكد أيضا أن تلك السياسات والاستراتيجيات لم تخرج في سياقها العام عن محاولات المساس بالفرد، (= بالمغاربة)، من خلال المساس بالهوية، المقومات، والتاريخ، زيادة على محاولات الفرنسيين لضرب كيان الأمة ووجودها، ومن المؤكد كذلك أن هذه المكونات قد شكلت محورا لمشروع الاحتلال ورسمت معالمه، والتي شكلت أيضا مهمازا للتنظير- لإمبراطورية- فرنسية وشيدت قاعدتها.

* وبالموازاة مع ذلك، فقد عمدت فرنسا إلى إتباع سياساتٍ وخططٍ أقرها تطور النظام الرأسمالي، من أجل استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية التي تزخر بها المغرب، وهذا بحسب مقتضيات المنظومة الرأسمالية المعززة بثورتها الصناعية، حيث مثلت منطقة المغرب حقلا خصبا لبناء مشروع الاحتلال (= احتلال الأرض وما تشمله)، إلى جانب تحقيقها جس التوسع وبسط النفوذ.

* على أساس الهوية، التمدن، الأرض، الموارد الطبيعية، اليد العاملة، تأسس خطاب الاحتلال عند الفرنسيين، وعلى هذا الأساس، حدد الفرنسيون الأدوات والوسائل والخطط والاستراتيجيات التي من شأنها غرس جذورها في المغرب العربي و بناء- إمبراطورياتها-.

* مثَّلت سياسة تقويض أركان الأمة (= عن طريق الإدماج، الإلحاق، التجنيس..)، حجر الزاوية في سياسة الاستعمار الفرنسي لإحكام القبضة على المغرب والمغاربة وبسط النفوذ، وعليه

كانت أغلب مشاريع- الإصلاح- التي جاءت بها فرنسا تصب في هذا قالب، ومما نجده في هذا الصدد إصلاحات 1919م المتمثلة في قانون الرابع فيفري 1919م، مشروع بلوم فيوليت في الجزائر، سياسات التحنيس في كل من تونس والمغرب الأقصى..، اعتباراً ببلدان المغرب العربي مقاطعات تابعة للوطن الأم-(= فرنسا) في إطار ما يسمى بالإلحاق، وهي نقطة التقاء سياسات واستراتيجيات الفرنسيين في المغرب العربي.

* كما مارس الفرنسيون في المغرب العربي سياسات تراوحت بين الشدة والبطش والقسوة تارة، وبين اللين والترث والمراوغة تارة أخرى، وهو ما نلمسه في سياسة بعض الحكام العامين الذين حكموا في الجزائر، إلى جانب سياسة المقيمين العامين الذي عُيّنوا في كل من تونس والمغرب الأقصى، ولعل إتباع سياسة اللين والمراوغة لم تكن ترجع إلى طبيعة هؤلاء الحاكمين، بقدر ما يرجع ذلك إلى تخوف فرنسا من تأزم الأوضاع في هذه الأقطار (= المستعمرات)، ومن ثمّ فقْدانها لتلك المستعمرات، لذا رأت فرنسا في إتباع تلك السياسة (= سياسة اللين والتقارب) حلاً لتخطي ذلك.

* أما بالنسبة للسياسات التي اتسمت بالعنف، القسوة، ومحاولة القضاء على كيان المغاربة، فنجد العديد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تقويض أركان الأمة وتفكيك وحدتها، بالإضافة إلى المساس بكرامة وكبرياء الأفراد، وعليه، كان الاحتفال بالذكرى المئوية استفزازاً ومساساً بالشعور الوطني أكثر مما كان مجرد تهاريج واحتفالات، كما لجأت الإدارة الفرنسية في كل من المغرب الأقصى والبلاد التونسية إلى محاولة محو الشخصية عن طريق التحنيس في تونس، وإتباع سياسة فرق تسد في المغرب الأقصى، عبر صياغة العديد من الظهائر والقوانين التي تهدف إلى هذه السياسة.

* وفي سياق الحديث عن المساس بكيونة ووحدة الأمة ومقوماتها، فإن الفرنسيين قد عمدوا كذلك إلى محاولة ضرب الدين الإسلامي الذي مثل المتنفس الوحيد لتك الشعوب- المغلوبة-، وهو الأمر الذي نستشفه في الاحتفال المئوية، كَوْنُها احتفالاً بدفن جنازة الإسلام في الجزائر على حد تعبير عُلاة المستعمرين، وقد تزامنت تلك الاحتفالات مع إقامة المؤتمر الأفخارستي في تونس والظهير البربري في المغرب الأقصى وهو ما يثبت الحقد الدفين ومحاولة الفرنسيين الإجهاز على هذه الأقطار.

* أثرت السياسة الاستعمارية الفرنسية على الحياة السياسية في المغرب، ففي الجزائر كانت تلك السياسات والاستراتيجيات السبب في- ظهور الحركة الوطنية وتميكلها-، بداية من مجيء فرنسا بإصلاحات 1919م، وظهور حركة الأمير خالد التي نادى بالاستقلال، لِتُكوّن بذلك النواة الأولى للتيار الاستقلالي في الجزائر، كما أن الذكرى المئوية قد قدمت القضية الوطنية اعتباراً من الوعي الوطني الذي اكتسبه الجزائريون، بالإضافة إلى تدعيم الحركة الوطنية بتيار جديد وهو التيار الإصلاحي (وإن كان موجوداً من قبل في طابع آخر) المتمثل في ج ع م ج، كما أن مشروع بلوم فيوليت قد ساهم هو الآخر في تمتين عضد الحركة الوطنية الجزائرية التي عرفت جراً ذلك المشروع مشاريعاً للوحدة بين تياراتها وأقطابها، حيث كان المؤتمر الإسلامي سواء الأول منه أو الثاني فرصةً لِم شمل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، وعليه، كانت سياسة الاستعمار الفرنسي نقمة كما كانت- نعمة-، خاصةً فيما تعلق بالجانب السياسي، اعتباراً من التدايم والآثار التي خلفتها تلك السياسة في لَم الشمل وشَحذ العزائم والهمم من أجل مواجهة الاستعمار.

* لعل انتقال فرنسا من سياسة التسلط خاصة في القرن التاسع عشر، إلى سياسة الاعتدال واتباع نوع من اللين، هو يقينها بمدى وعي الجزائريين، وهذا من منطلق أن السياسة المتبعة، قد آلت إلى نوع من العقم والانسداد، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى اتباع سياسة اللين وإدراكها أن جزائر الأمس ليست بجزائر اليوم، وهو الأمر نفسه الذي نجده في كل من تونس والمغرب الأقصى.

* وفي سياق الحديث عن تأثير السياسة الاستعمارية على الحياة السياسية، فتجدد بنا الإشارة إلى تطور النضال السياسي في البلاد التونسية، ومن دون شك، أن السبب في ذلك هو الاستعمار في حد ذاته وسياسته، فقد أكد بعض الباحثين على أن المؤتمر الأفخارستي كان السبب في التطورات التي شهدتها الساحة السياسية التونسية، وهذا من خلال انشقاق حزب الدستور الحر، والذي تمخض عنه حزباً آخر هو الحزب الدستوري الجديد، بزعامات وبرامج وأفكار جديدة.

* ومن دون شك، أن السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى قد أثرت هي الأخرى على الحياة السياسية هناك، وفعلاً، مَثَل صدور الظهير البربري الانطلاقة الفعلية للحركة الوطنية المغربية،

وهذا بالرجوع إلى الآثار والتداعيات التي خلفتها تلك السياسة على البعد الروحي والقومي والوطني لدى أبناء الوطن الواحد.

* إجمالاً معالم سياسة استعماري الفرنسي في المغرب في سياسات مست الدين والقومية والهوية والوحدة، وهي قضايا جد حساسة بالنسبة لمجتمع عربي مسلم، ما نستشفه في رد الفعل العنيف لهذه الشعوب، بالإضافة إلى استنكار شعوب المنطقة بصفة خاصة، وباقي الشعوب العربية بصفة عامة لتلك السياسات والاستراتيجيات الاستعمارية، نظراً لما أحدثته من استفزاز وشرخ لمقومات تلك الشعوب ووحدها وضرب عقيدتها.

* اعتماد الاستعمار الفرنسي على العامل الديني في سياسته وفي جميع بلدان المغرب، في إطار ما يسمى بالصراع بين المسيحية والإسلام، ولعل الدليل الأكبر على ذلك تزامن بعض سياسات الاستعمار في المغرب العربي في وقت واحد (= نخص بالذكر هنا الذكرى المئوية في الجزائر، والمؤتمر الأفخارستي في تونس، والظهير البربري في المغرب الأقصى).

* رغم اشتراك السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي في فترة ما بين الحربين في بعض النقاط بحيث شكلت نقاط التقاء، إلا أنها اختلفت في نقاط أخرى، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة الاستعمار، فالاستعمار في المغرب الأقصى وتونس (= تطبيق نظام الحماية) كان أشد تحفظاً منه في الجزائر (= الاستعمار الاستيطاني والعسكري المباشر) اعتباراً من أن الفرنسيين قد حفظوا للسلطان في المغرب والباي في تونس مكانتهما حتى وإن كانت تلك المكانة صورية، بالإضافة إلى تشابه الأهداف (= أهداف الاستعمار) من أجل - خلق فرنسا جديدة - في المغرب العربي.

* اعتبار فترة ما بين الحربين (= من 1919م إلى غاية 1939م) فترة هامة بالنسبة للمغرب في القرن العشرين، على اعتبار أنها الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى (= مشاركة المغاربة في تلك الحرب إلى جانب فرنسا)، والتي حاولت فرنسا بعدها ترتيب أوضاعها واسترجاع أنفاسها في تلك المستعمرات إلى جانب محاولة تضييد جراحها، وهذا على حساب شعوب ذقت ألوان البطش الاستعماري، كما تجرعت آثار المنظومة الإمبريالية.

* هذا، وقد شكلت تلك الفترة (= فترة ما بين الحربين) بالنسبة لأقطار المغرب العربي الثلاثة، منعرجا حاسما ومحطة تاريخية هامة، كَوْن تلك الأقطار قد شهدت مقاومات للاستعمار الفرنسي (= استمرار المقاومات المسلحة، ويتضح ذلك بشكل جلي في المغرب الأقصى) وبفشلها، انتقل المغاربة إلى النضال السياسي، حيث كانت تلك الحرب عاملا رئيسيا في نموه، من خلال اكتساب المغاربة لنوع من الوعي الوطني والسياسي عبر الاحتكاك بشعوب أخرى، والذي نُجْم عن مشاركتهم في تلك الحرب التي انطوت تحت لواء الصراع والتكالب الأوربي في إطار الرأسمالية.

* أما بالنسبة لسياسة الاستعمار في شقها الاقتصادي، فقد ارتكزت تلك السياسة على الاستيطان في كل من أقطار المغرب الثلاثة، من منطلق الأهمية البالغة التي يكتسبها الاستيطان، باعتباره عمادا للاستعمار، وهذا على اعتبارا أن الاستعمار الذي ينقصه الاستيطان هو مجرد استعمار صوري، وبالتالي سعت الإدارة الاستعمارية في المغرب العربي إلى تَمَلِك الأرض بكل الطرق والوسائل، حيث عمل الفرنسيون على انتزاع الأراضي في الجزائر وتوزيعها على الكولون، ولاكتساء ذلك صبغة شرعية، فقد صاغت العديد من القوانين التي تخول لها ذلك، وهي الطريقة نفسها التي انتهجتها في كل من البلاد التونسية والمغرب الأقصى.

* كما يمكن القول أن بعض السياسات التي انتهجتها فرنسا في المغرب العربي، قد أثرت هي الأخرى على الجانب الاقتصادي في المنطقة، ففي هذا الصدد، وبالنسبة للذكرى المثوية، فقد نوهت بمجهودات الكولون في الاستغلال الاقتصادي، زيادة على إقامة عديد المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي خدمة للمشروع الاستعماري، وحتى مشروع بلوم فيوليت الذي جاء كمحصلة لتلك الاحتفالات ورغم فشله، إلا أنه أثر على الجانب الاقتصادي، وهذا من منطلق أن ما جاء في المشروع كان يهدف إلى إلحاق القليل من الجزائريين والذين هم في معظمهم حرفيين وتجار وفلاحين كبار، الأمر الذي أرادت من خلاله فرنسا استنزاف شريحة من الجزائريين، والعمل على الاستثمار فيها، خدمة للمشروع الاستعماري و تدعيما للاقتصاد الفرنسي.

* كما نجد أن سياسة التجنيس في تونس قد أثرت على الجانب الاقتصادي هي الأخرى، وهذا من خلال الرغبة في زيادة عدد الفرنسيين بتجنيس التونسيين أمام المد الإيطالي، ومنحهم العديد من الامتيازات التي يمتلكها الفرنسيون، كما أن ردود الفعل جراء سياسة التجنيس من خلال مقاطعة المنتجات الفرنسية قد أثرت كذلك على الجانب الاقتصادي عبر كساد التجارة، الذي بَجَمَّ عن حملة المقاطعات، والتي اتخذ منها التونسيون طريقة للتعبير عن رفضهم لتلك السياسة ومواجهتها ومحاربتها.

* أما بالنسبة للمغرب الأقصى فقد أثر الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930م على الحياة الاقتصادية، وهذا من خلال معارضته، الأمر الذي أدى إلى حركة داخلية للسكان، وهو ما ساهم من دون شك في تغيير نشاطات بعض المغاربة (= من فلاحين ومُربيّ مواشي مثلا إلى حرفيين وتجار)، وبالتالي، نلمس في هذا الصدد تأثّر الحركة الاقتصادية في المغرب الأقصى جراء بعض سياسات إدارة الحماية الفرنسية.

* وفي سياق الحديث عن تأثيرات سياسة الاستعمار على الجانب الاقتصادي، فإن فرنسا وفي إطار السياسة الاستعمارية قد عملت على بناء اقتصاد كولونيالي في أقطار المغرب العربي، وهذا من خلال تحويل الزراعة إلى زراعة تماشى مع طبيعة الاقتصاد الاستعماري أو متطلبات - الوطن الأم-، كما حاولت كذلك السيطرة على الصناعة تجنبا للمنافسة، وبالسيطرة على الزراعة والصناعة فإن فرنسا تكون قد وضعت يدها على التجارة خاصة منها الخارجية، وبالتالي، يمكن القول أن فرنسا قد أقامت ما يعرف بالحجر الاقتصادي على المغرب العربي.

* وفيما يخص تأثيرات السياسة الاستعمارية على الحياة الاجتماعية في المغرب العربي، فإن تلك السياسة (= سياسة الاستعمار) قد تركت الأثر البالغ، بدءا من قانون فيفري 1919م الذي أثر على حياة الجزائريين، وهذا على اعتبار أن القانون هو إفراغٌ لجنسية المسلم من محتواها، بالإضافة إلى اعتبار أن تلك الإصلاحات التي تضمنها القانون هي إصلاحات غير كافية واعتبارها ذرا للرماد في العين بالمقارنة مع التضحيات الجسام للجزائريين في ح 1ع، لتفشل تلك الإصلاحات في الأخير، كما أن الذكرى المئوية قد تركت الأثر البالغ هي الأخرى، اعتبارا من مظاهر الاستفزاز التي حملتها، والتي

تواصلت على مدى ستة أشهر كاملة من جانفي إلى غاية جوان 1930م، أظهر الفرنسيون من خلال تظاهرات تلك الاحتفالات التي كانت جارحة لكبرياء الجزائريين (= بإعادة صورة الاحتلال سنة 1830م) كرههم للجزائريين ومحاولة القضاء على كيانهم، زيادة على مشروع بلوم فيوليت الذي أرادت من خلاله فرنسا ترويق ما قامت به في احتفالاتها المئوية، ورغم فشله، إلا أنه ترك الأثر البالغ في نفوس الجزائريين وخاصة ممن كانوا يرون فيه تحقيقا لحلمهم، فيما اعتبره البعض الآخر كبحا لهمم الجزائريين وكسر عزيمتهم.

* كما نجد كذلك، أن بعض السياسات التي اتبعتها إدارة الحماية الفرنسية في البلاد التونسية قد تركت أثرا في المجال الاجتماعي، وعليه، نجد أن المؤتمر الأفخارستي، قد أثار سخطا في الأوساط التونسية، باعتباره ضرباً للعقيدة الإسلامية التي ظلت متنفسا للشعب في هذا البلد، والأمر نفسه بالنسبة للاحتفالات الخمسينية بفرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1931م، فبالإضافة إلى ما أحدثته تلك الاحتفالات من إساءة للشعور الوطني، فإن ميزانيتها قد أفتطعت من ميزانية تونس، بحيث كان التونسيون في أشد الحاجة إلى ذلك المبلغ (= 5 مليون فرنك) الذي استعمل ضد أصحابه. * أما بالنسبة للمغرب الأقصى، فقد أثرت السياسة البربرية على الحياة الاجتماعية في المنطقة، وهذا اعتبارا من التداعيات والآثار التي خلفتها عبر عديد المظاهرات والاحتجاجات الراضة لتلك السياسة، كونها هدفت إلى زرع الفرقة والشتات بين أبناء البلد الواحد.

* كما يمكن القول أن فرنسا قد اتبعت سياسة اجتماعية هدفت من ورائها إلى هدم وتقويض أركان مجتمع المغرب العربي ككل، إلى جانب بسط نفوذها وسيطرتها، وفي هذا الإطار فقد استعملت الطب كوسيلة للتغلغل السلمي داخل المجتمع، وبالتالي، تحوّل التطبيب من عمل إنساني إلى أداة استعمارية، ولعل السياسة الاقتصادية هي الأخرى قد أثرت على الجانب الاجتماعي من خلال ما هدفت إليه من تفتير لمجتمع المغرب العربي، بدءاً من انتزاع ملكيته والقضاء على مصدر رزقه.

* وفي إطار القضاء على بنية مجتمع المغرب العربي كذلك، فقد عمد الفرنسيون إلى نشر الرذائل والموبقات والآفات الاجتماعية من خمر وسرقة وفحش ودعارة داخل المجتمع المغربي المسلم والمحافظ،

وهذا كله في ظل محاولة القضاء على الدين الإسلامي، من خلال عمليات التبشير في إطار نشر المسيحية، قصد فسح المجال أمام التغلغل الاستعماري.

وفي الختام، وبعد تطرقنا لهذه الدراسة، نرجوا من الله أن تنال رضا لجنة المناقشة الموقرة، فبعد بذل مجهودنا في الإلمام بمختلف أطراف هذه الأطروحة، إلا أنها لم تَسْتَوْفِ جميع جوانبها، لِتَأْمَلَ إن شاء الله أن نوفق أو يوفق غيرنا في ذلك.



الملاحق



ملاحق البحث:ملاحق خاصة بالجزائر:

- الملحق رقم 01: مراسلة تتضمن اقتراح الحاكم العام بالجزائر لإدخال بعض الإصلاحات.
- الملحق رقم 02: دعوة الحاكم العام جونار - Jounard لترقية حقوق الجزائريين.
- الملحق رقم 03: محتوى قانون الإصلاحات لعام 1919م.
- الملحق رقم 04: نص قانون 04 فيفري 1919م.
- الملحق رقم 5: نماذج من الوثائق المكونة للملف الذي يحضره - الأهلي الجزائري - قصد الحصول على المواطنة الفرنسية بموجب قانون 04 فيفري 1919م.
- الملحق رقم 06: لجنة الدعاية والتنظيم الخاصة بالاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر في
- الملحق رقم 07: من بين تظاهرات التي أقيمت بمناسبة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر، إقامة بعض الرياضات واستقبال رئيس الجمهورية الفرنسية قاستون دوميرق - Gaston DOUMERGUE.
- الملحق رقم 08: بعض النصب التذكارية المخدلة للاحتفالات المئوية باحتلال الجزائر.
- الملحق رقم 09: صدور العديد من المطبوعات المتنوعة بين الكتب والمجلات التي تخلد للذكرى المئوية باحتلال الجزائر.
- الملحق رقم 10: إصدار العديد من الطوابع البريدية تخليدا للذكرى المئوية.
- الملحق رقم 11: صك العديد من العملات الفرنسية بمناسبة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر.
- الملحق رقم 12: قمة الاستفزاز في الاحتفالات المئوية، إعداد وليمة تخليدا للذكرى المئوية.
- الملحق رقم 13: ما جاء في مشروع موريس فيوليت - Maurice VIOLLETTE.
- الملحق رقم 14: حكم التجنس، حسب رأي الطبيب العقبي.

ملاحق خاصة بتونس:

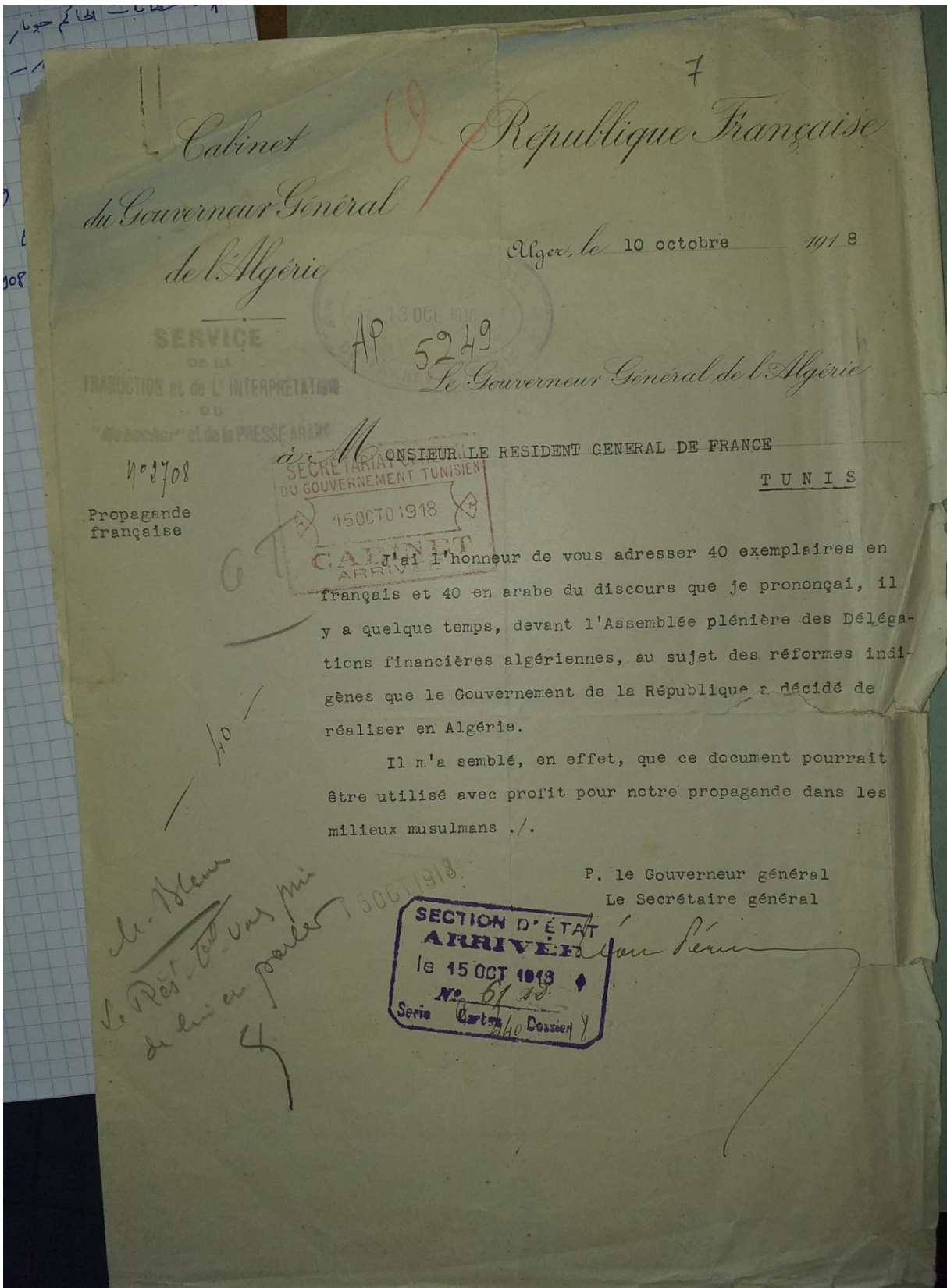
- الملحق رقم 15: وثيقة تحدد برنامج الحزب الدستوري الحر وتوجهه ووسائل عمله.
- الملحق رقم 16: من بين نشاطات الحزب الدستوري التونسي.
- الملحق رقم 17: محاولة الشبان المسلمين للتصدي لسياسة التجنيس الفرنسية.
- الملحق رقم 18: فتوى التجنس في البلاد التونسية.

- الملحق رقم 19: دعوة الوزير الأول الهادي الأخوة إلى التعلق والتحلي بالشكيمة في قضية دفن المتجنسين.
- الملحق رقم 20: اختيار مدينة قرطاج مقرا للمؤتمر الأفخارستي.
- الملحق رقم 21: الميزانية المخصصة للمؤتمر الأفخارستي.
- الملحق رقم 22: من بين تظاهرات المؤتمر الأفخارستي.
- الملحق رقم 23: عريضة إلى سمو الباي، احتجاجا على إقامة المؤتمر الأفخارستي.
- الملحق رقم 24: صك العديد من العملات الفرنسية بمناسبة الاحتفالات الخمسينية بفرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م-1931م.
- الملحق رقم 25: أمودج من استدعاء لحضور مؤتمر قصر هلال، والموجه لكافة الشعب الدستورية.
- الملحق رقم 26: نواب الشعب الدستورية المشاركة في مؤتمر قصر هلال 1934م.
- الملحق رقم 27: لائحة مؤتمر قصر هلال 02 مارس 1934م.
- الملحق رقم 28: برنامج الحزب الدستوري الحر التونسي.
- الملحق رقم 29: وثيقة تبين برنامج عمل الحزب الدستوري التونسي.
- الملحق رقم 30: موارد متنوعة للحزب الدستوري (سواء منه القديم أو الجديد).
- الملحق رقم 31: المسألة التونسية واتجاه الدستوريين الجدد.
- الملحق رقم 32: رسالة من الدكتور محمود المطاري إلى الشاذلي خير الله، حول المسألة التونسية واتجاه الدستوريين الجدد.
- الملحق رقم 33: حوادث 09 أفريل 1938م.

ملاحق خاصة بالمغرب الأقصى:

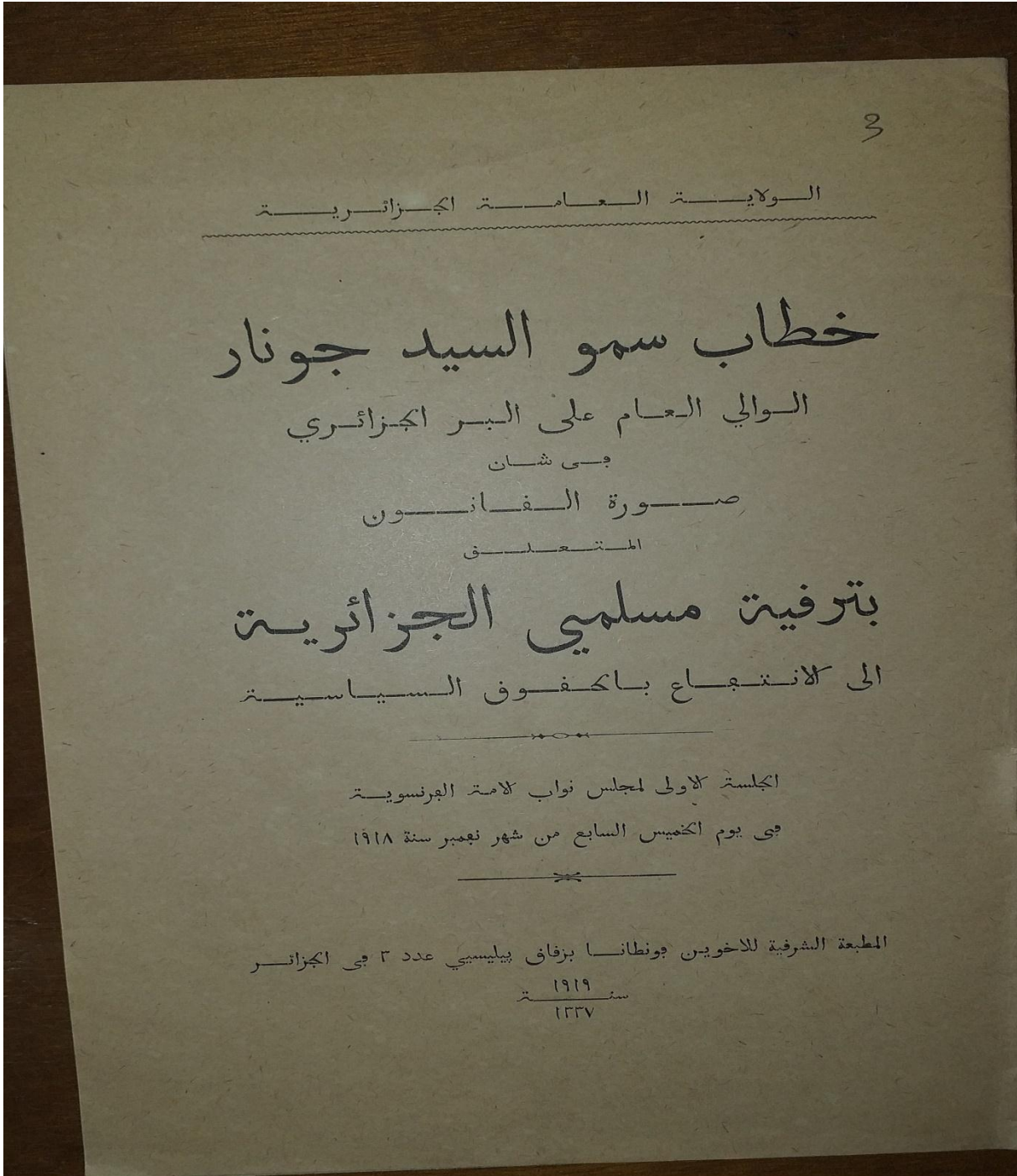
- الملحق رقم 34: نص الظهير البربري ل 16 ماي 1930م.
- الملحق رقم 35: مراسلات تتعلق بالظهير البربري.
- الملحق رقم 36: الظهير البربري وتأثيراته.
- الملحق رقم 37: مراسلة من محب الدين الخطيب إلى عمر بن قفصية، تتضمن سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب العرب التي تزامنت مع بعضها سنة 1930م، كما تضمنت الرسالة دعوة المسلمين إلى النهوض ضد الاستعمار وسياسته.

ملحق 01: مراسلة تتضمن اقتراح الحاكم العام لإدخال بعض الإصلاحات بالجزائر⁽¹⁾:



(1) - ANT, section d'état, sér A, car 270, dos 19, doc 7, (1919).

ملحق 02: دعوة الحاكم العام جونار لترقية حقوق الجزائريين - إصلاحات 1919م-⁽¹⁾:

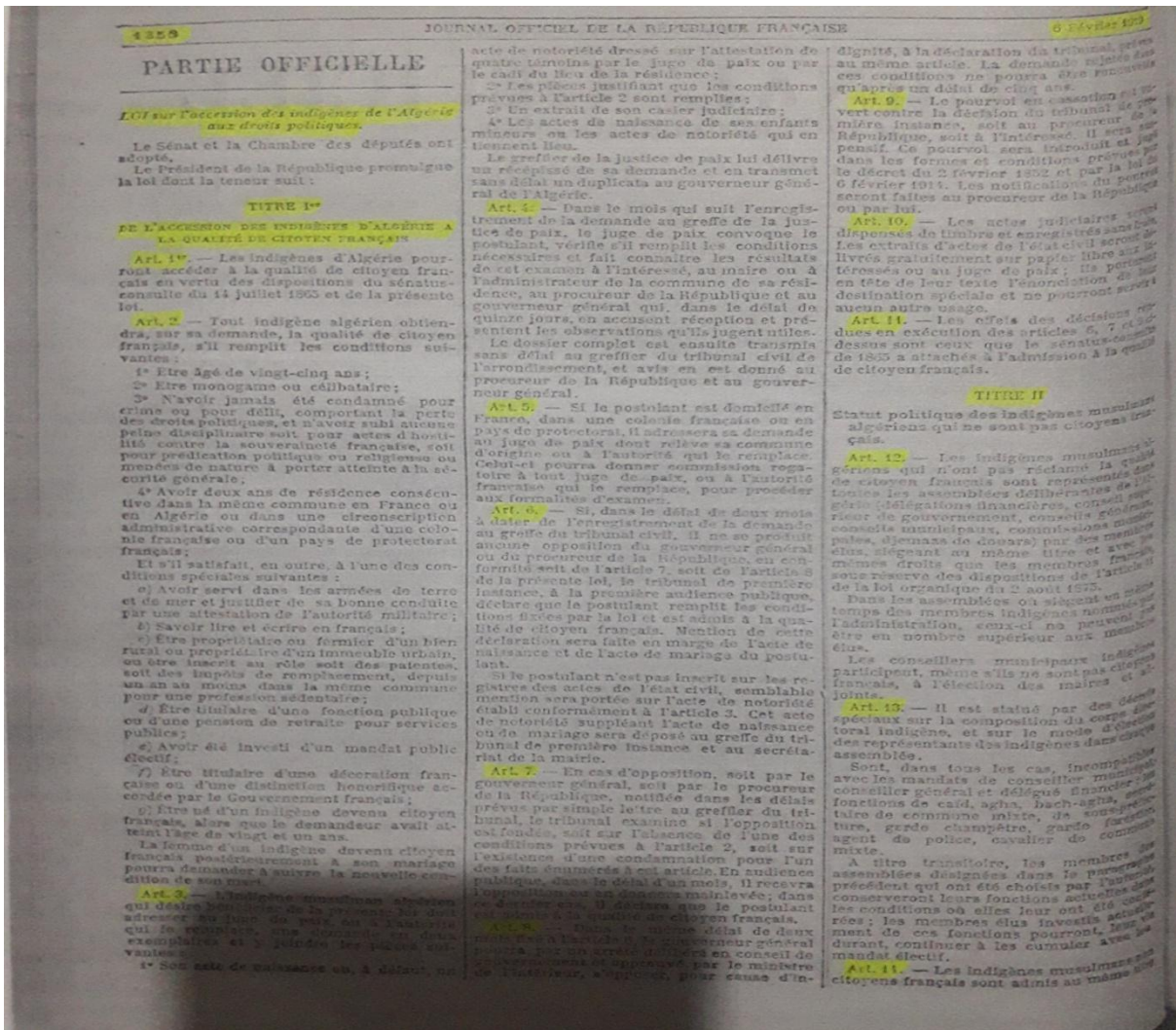


(1) - ANT, sér A, car 278, dos 19, doc 03, date de 1919.

ملحق 03: محتوى قانون الإصلاحات لعام 1919م^(١):

الباب الأول: جاء بعنوان: **مساعدة الوطنيين الجزائريين المسلمين على نيل الجنسية الفرنسية** التامة، تضمن هذا الباب 11 فصلا، حددت هذه الفصول كيفية حصول المسلمين الجزائريين على صفة المواطنة الفرنسية.

الباب الثاني: جاء هذا الباب بعنوان: **الحالة السياسية الممنوحة للوطنيين الجزائريين المسلمين الذين هم غير متجنسين بالجنسية الفرنسية**، تضمن الباب الثاني من قانون 04 فيفري 1919م خمسة فصول، حددت وضعية الجزائريين المسلمين الذين ليست لهم صفة المواطنة الفرنسية.



(١) - **ANT**, sér A ,car 278, dos 19, (1919), et aussi **journal officiel de la république Française**, 51^{eme} année, n^o 68, jeudi 06 février 1919.

que les citoyens français, et sous les mêmes conditions d'aptitude, aux fonctions et emplois publics.

Néanmoins, un décret déterminera la liste des fonctions d'autorité qu'ils ne pourront exercer que s'ils sont citoyens français.

Ceux qui seront inscrits sur les listes électorales ne peuvent être condamnés, en ce qui concerne les contraventions et les délits que pour les mêmes faits et par les mêmes tribunaux que les citoyens français, sous réserve des mesures spéciales édictées pour la protection et la conservation des forêts par la loi du 21 février 1903, et des dispositions de la loi du 14 juillet 1914 relatives à la mise en surveillance spéciale.

Art. 13. — Dans les douars constitués en exécution du sénatus-consulte du 22 avril 1863, et dans tous les groupes de population indigène régulièrement pourvus d'une djemma, les prestations fournies en argent ou en nature par les habitants du douar, pour les chemins vicinaux et ruraux, déduction faite des contingents prélevés au profit des départements, et les revenus des biens communaux appartenant au douar, seront exclusivement affectés aux travaux de viabilité ou d'aménagement des sources et des puits ou autres travaux d'utilité publique intéressant la population de ce douar.

Art. 16. — Les dispositions de la présente loi sont applicables à tout le territoire civil de l'Algérie.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 4 février 1919.

R. POINCARÉ.
Pr. le Président de la République :
Le garde des sceaux, ministre de la justice,
LOUIS NAIL.
Le ministre de l'intérieur,
J. PAMS.

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR

Par décret du Président de la République en date du 3 février 1919, rendu sur la proposition du ministre de l'intérieur :

Les dispositions du décret du 31 décembre 1918, nommant commissaire central de police hors classe (7.000 fr.) à Grenoble (Isère), M. Berthé (Eriest), commissaire de police de 3^e classe exceptionnelle à Marseille (Bouches-du-Rhône), sont et demeurent rapportées.

M. Berthé est maintenu, sur sa demande, dans ses fonctions de commissaire de police de 3^e classe exceptionnelle à Marseille (Bouches-du-Rhône).

M. Quin (Abellard-Louis-Amable-Marie), commissaire central de police de classe exceptionnelle à Montpellier (Hérault), est nommé commissaire central de police hors classe (7.000 fr.) à Grenoble (Isère), en remplacement de M. Berthé, précédemment nommé à ce poste et non installé.

M. Nèvé (Adolphe), commissaire de 1^{re} classe de police de classe exceptionnelle à Montpellier (Hérault), en remplacement de M. Quin, qui reçoit une autre destination.

M. Hoffmann (André-Jules), commissaire de police de 2^e classe à Chaumont (Haute-Marne), est nommé commissaire de police de 1^{re} classe à Lille (Nord), en remplacement de M. Nèvé, qui reçoit une autre destination.

M. Bardeau (Fernand-Maurice), commissaire de police de 2^e classe à Halluin (Nord), est nommé commissaire de police de

2^e classe à Sedan (Ardennes) et non installé, est nommé commissaire de police de 2^e classe à Chaumont (Haute-Marne), en remplacement de Hoffmann, qui reçoit une autre destination.

M. Bisodin (Henri-Albert), commissaire de police de 2^e classe à Revin (Ardennes), est nommé commissaire de police de 2^e classe à Halluin (Nord), en remplacement de M. Bardeau, qui reçoit une autre destination.

M. Grégoire (Albert), inspecteur de police spéciale de 2^e classe à Lille (Nord), candidat civil admis, précédemment nommé commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe sur les chemins de fer du Midi à la résidence d'Hendaye (Basses-Pyrénées), et non installé, est nommé commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe à la direction de la sûreté générale à Paris.

M. Gilbert (Paul-Elie-Jean-Baptiste), commissaire spécial de police de 3^e classe sur les chemins de fer de P.-L.-M. à la résidence de Fontan (Alpes-Maritimes), est nommé commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe sur les chemins de fer du Midi à la résidence d'Hendaye (Basses-Pyrénées), en remplacement de M. Grégoire, précédemment nommé à ce poste et non installé.

Les dispositions du décret du 21 décembre 1918, nommant commissaire de police de 1^{re} classe à Nantes (Loire-Inférieure), M. Joly (Victor), commissaire de police de 2^e classe à Sedan (Ardennes), sont et demeurent rapportées.

M. Joly est maintenu, sur sa demande, dans ses fonctions de commissaire de police de 2^e classe à Sedan (Ardennes).

M. Lombardi (Robert-Louis-Alexandre), commissaire de police de 2^e classe à Blois (Loir-et-Cher), est nommé commissaire de police de 1^{re} classe à Nantes (Loire-Inférieure), en remplacement de M. Joly, précédemment nommé à ce poste et non installé.

M. Fogel (Joseph), commissaire de police de 3^e classe à Bennes (Meurthe-et-Moselle), est nommé commissaire de police de 2^e classe à Blois (Loir-et-Cher), en remplacement de M. Lombardi, qui reçoit une autre destination.

M. Rideaux (Sosthène-Léon-Elphège), commissaire de police de 4^e classe à Digne (Haute-Alpes), est nommé commissaire de police de 3^e classe à Bennes (Meurthe-et-Moselle), en remplacement de M. Fogel, qui reçoit une autre destination.

M. Mombroun (Paul), commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe sur les chemins de fer de l'Est à la résidence de Conflans-Jarry (Meurthe-et-Moselle), est nommé commissaire spécial de police de 3^e classe sur la même ligne à la résidence de Briey (même département).

Les dispositions du décret du 21 décembre 1918, nommant commissaire spécial de police de 3^e classe sur les chemins de fer de l'Est à la résidence de Givet (Ardennes), M. Moity (Emile), commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe sur les chemins de fer de P.-L.-M. à la résidence de Bellegarde (Ain), sont et demeurent rapportées.

M. Moity est maintenu, sur sa demande, dans ses fonctions de commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe à Bellegarde.

M. Bouquet (Louis-Joseph-Eugène), commissaire spécial de police hors classe (7.000 fr.) sur les chemins de fer de Paris-Orléans à la résidence de Bourges (Cher), est nommé commissaire spécial de police hors classe (7.000 fr.) sur les chemins de fer de l'Est à la résidence de Givet (Ardennes), en remplacement de M. Moity, précédemment nommé à ce poste et non installé.

M. Lagader (Gaston-Félix), commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe sur les chemins de fer du Nord à la résidence de Valenciennes (Nord), est nommé commissaire de police de 3^e classe à Laon (Vendée), par permutation avec M. Delattre.

M. Delattre (Gilbert-Achille), commissaire de police de 2^e classe à Laon (Vendée), est nommé commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe sur les chemins de fer du Nord, à la résidence de Valenciennes (Nord), par permutation avec M. Lagader.

Les dispositions du décret du 21 décembre 1918, nommant commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe sur les chemins de fer du

Nord à la résidence de Valenciennes (Nord), M. Vachier (Georges-Alphonse-Victor), commissaire spécial de police adjoint de 2^e classe sur la même ligne à la résidence de Lille (même département), sont et demeurent rapportées.

M. Vachier est maintenu, sur sa demande, dans ses fonctions de commissaire spécial de police adjoint de 2^e classe à Lille.

M. Pas (Eugène-Jules-Alfred), commissaire de police de 2^e classe à Reims (Marne), précédemment nommé commissaire spécial de police de 2^e classe sur les chemins de fer de l'Est à la résidence d'Épernay (Marne), et non installé, est nommé commissaire spécial de police adjoint de 2^e classe sur les chemins de fer du Nord à la résidence de Valenciennes (Nord), en remplacement de M. Vachier, précédemment nommé à ce poste et non installé.

M. Marrot (Jules-Denis), commissaire de police de 3^e classe à Remiremont (Vosges), est nommé commissaire spécial de police de 3^e classe sur les chemins de fer de l'Est à la résidence d'Épernay (Marne), en remplacement de M. Pas, précédemment nommé à ce poste et non installé.

M. Beaujean (Louis-Henri), commissaire de police de 4^e classe à Belfort (Alsace), est nommé commissaire de police de 3^e classe à Remiremont (Vosges), en remplacement de M. Marrot, qui reçoit une autre destination.

M. Vacher-Colomb (Edouard-Philippe), candidat civil admis, est nommé commissaire de police stagiaire à Belfort (Alsace), en remplacement de M. Beaujean, qui reçoit une autre destination.

M. Clavier (Jean-Jacques-Élie), commissaire de police de 4^e classe à Lille (Haute-Saône), est nommé commissaire de police de 3^e classe à Draguignan (Var), en remplacement de M. Suard, précédemment nommé à ce poste et non installé.

M. Engel (Eugène-Joseph-François), commissaire spécial de police de 3^e classe sur les chemins de fer de l'Etat, à la résidence de Lavayenne (Mayenne), précédemment nommé commissaire spécial de police de 3^e classe sur les chemins de fer de l'Etat à la résidence d'Hirson (Aisne), et non installé, est mis en congé, avec solde, pour raisons de santé, par application des dispositions de l'article 16, paragraphe 7 du décret réglementaire du 9 novembre 1913, à compter du 31 décembre 1918.

M. Boisbrière (Auguste-François-Joseph), commissaire spécial de police adjoint de 2^e classe sur les chemins de fer de l'Etat à la résidence du Havre (Seine-Inférieure), précédemment nommé commissaire de police de 3^e classe à Halluin (Nord), et non installé, est nommé commissaire spécial de police de 2^e classe sur les chemins de fer de l'Etat à la résidence d'Hirson (Aisne), en remplacement de M. Engel, précédemment nommé à ce poste et non installé.

M. Ronzy (François-Daniel), commissaire de police de 1^{re} classe à Firminy (Loire), précédemment nommé, en la même qualité à Ambert (Puy-de-Dôme) et non installé, est nommé commissaire de police de 2^e classe à Dax (Landes) (Seine-Inférieure).

M. Vergnes (André-Ismaël), commissaire de police stagiaire à Saint-Vallery-sur-Orne (Normandie), est nommé, en la même qualité, à Fréjus (Var), en remplacement de M. André, qui a reçu une autre destination.

M. Dolbonne (Ferdinand-Auguste-Sébastien), candidat civil admis, est nommé commissaire de police stagiaire à Ambert (Puy-de-Dôme), en remplacement de M. Ronzy, précédemment nommé à ce poste et non installé.

M. Meslin (Jean-Marie), commissaire de police de 3^e classe à Belleville-les-Rocres (Seine-Inférieure), est nommé commissaire de police de 2^e classe à Ébeaulieu (même département), en remplacement de M. Hirn, qui a reçu une autre destination.

M. Ferlon (Louis-Edouard-Joseph), commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe à la direction de la sûreté générale, à Paris, est nommé commissaire de police de 3^e classe à Sotteville-lès-Rouen (Seine-Inférieure), en remplacement de M. Meslin, qui reçoit une autre destination.

M. Bachelot (Naurice-Alfred-Clement), commissaire spécial de police adjoint de 3^e classe

ملحق 04: نصُّ قَانُون 04 فيفري 1919م⁽¹⁾:

جاء الفصل الأول بعنوان: الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التحنس بالجنسية الفرنسية التامة عملا بأحكام قانون مجلس الشيوخ (= القرار المشيخي) الصادر في 14 جويلية 1865م وبموجب القانون الحالي، في حين جاء الفصل الثاني بعنوان: كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط، أما بالنسبة للفصل الثالث فقد أقر بأن الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التحنس بالجنسية الفرنسية التامة طبق هذا القانون، يجب عليه أن يوجه إلى قاضي الصلح أو الحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين، ويضيف مجموعة من المستندات والوثائق، في حين بين الفصل الرابع أن من قدم ذلك الطلب فإنه بعد شهر يُستدعى إلى المحكمة قصد التحقيق في تلك الوثائق، وبخصوص الفصل الخامس فقد بيّن أن كل محل سكني طالب التحنس في فرنسا أو احد مستعمراتها أو المقاطعات التابعة لها من المحميات، فإنه يتوجه إلى محكمة الصلح في محل بلده الأصلية من أجل النظر في طلب التحنس.

بالإضافة إلى ذلك، حوا الفصل السادس أنه بعد مُضيِّ شهرين من يوم تسجيل الطلب في مكتب المحكمة الأهلية بحيث لم يقع عليه أي اعتراض من طرف الوالي أو وكيل الدولة عملا بالفصل السابع أو الفصل الثامن من هذا القانون، وفيما يخص الفصل السابع فقد تضمن أنه في حالة إذا ما وقع اعتراض من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة وجرى الإخبار به في الآجال المحددة بمجرد بطاقة مرسلة إلى كاتب المحكمة الأهلية، فإن هذا المحكمة تنظر في صحة الاعتراض بكونه مبنيا على عدم شرط من الشروط المنصوص عليها في الفصل الثالث، أو على تعمير ذمة الطالب بحكم لارتكابه فعلا من الأفعال المذكورة في ذلك الفصل نفسه، ثم إن المحكمة تنعقد في أجل شهر انعقادا علنيا لقبول ذلك الطلب الاعتراض أو رفضه، وفي حالة رفضه يصرح بأن الطالب مقبول في الجنسية الفرنسية.

وعن الفصل الثامن ففي نفس الشهرين المقرر بالفصل 06، فإنه يجوز للوالي العام أن يصدر أمرا بعد المحاورة فيه بمجلس الولاية وموافقة وزير الداخلية عليه يعترض به على تصريح المحكمة المنصوص عليه في هذا الفصل نفسه بدعوى أن طالب الجنسية الفرنسية غير أهل لها وإذ ذاك يصير الطلب الملغى بتلك الحثيات لا يمكن تجديده إلا بعد مضي خمس سنوات، فيما حوا الفصل التاسع فحوى الاستئناف إلى المحكمة العليا لنقض الأحكام في الحكم الصادر من محكمة المطلب الأول بأنه

(1) - **ANT**, sér A ,car 278, dos 19, Doc 01, date de (1919).

مفتوح سواء لوكيل الدولة أو لطالب التجنس، وبه يتوقف الطلب وتقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا المذكورة وحكمها فيه يقع بالوجوه والأحوال المنصوص عليها في الأمر الدولي الصادر في 02 فيفري 1914م والإعلامات بالاستئناف توجه إلى وكيل الدولة أو تصدر منه.

وفيما تعلق بالفصل العاشر بالرسوم الشرعية التي تعفى من حق الطابع وتسجل مجاناً وملخصات عقود الازدياد والزواج تعطى مجاناً أيضاً في أوراق مطلقة إما لطالباها أو لقاضي الصلح، ويكتب في أعلى تلك الأوراق أنها استخرجت لتلك الخصوصية فقط، ولا يجوز استعمالها في غير ذلك من وجوه الاستعمال، وعن الفصل الحادي عشر فقد تعلق بنتائج الاحكام الصادرة بمقتضى الفصول 06، 07، والفصل 09، وهي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ (= القرار المشيخي). أما بخصوص الشرط الثاني فقد جاء بعنوان: "النظام السياسي - للأهالي - المسلمين الجزائريين غير المواطنين الفرنسيين" ضم هو الآخر 5 مواد:

نصت المادة أو الفصل الثاني عشر على أن الوطنيين الجزائريين المسلمين الذين لم يطلبوا الاتصاف بالجنسية الفرنسية، فينوب منهم في جمع مجالس المناظرة بالبر الجزائري أعضاء منتخبون بالوجه والحقوق التي هي للأعضاء الفرنسيين، مع استثناء أحكام الفصل 11 من القانون النظامي الصادر في 02 أوت 1875م، فيما جاء الفصل الثالث عشر ليبيّن أن الأوامر الدولية تصدر في تنظيم الدائرة الانتخابية الوطنية الإسلامية وفي أسلوب انتخاب الأعضاء الذين ينوبون من المسلمين في كل المجالس، ولا يسوغ لمن يُنتخب عضواً في المجلس البلدي أو مجلس العمالة أو مجلس النيابات المالية أن يكون موظفاً في وظيفة قائد أو أغا أو باشاغا أو خوجة في بلدة مختلطة أو خوجة في قسمة من قسمة العمالة أو حارس أو شرطي أو فارس في بلدة مختلطة.

وبخصوص الفصل الرابع عشر فقد عُني بالوطنيين غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية بحيث يجوز توليتهم في الوظائف والمناصب العمومية بالوجه الذي يجوز في ذلك للفرنسيين، وبشروط الأهلية المطلوبة من الفرنسيين، إلا أنه سيصدر أمر من الدولة بتعيين عدة وظائف دولية لا يجوز للمسلمين ان يتولوها ما لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسية التامة، وإن الوطنيين المسلمين الذين سيستفيدون في القوائم الانتخابية لا يسوغ الحكم عليهم فيما يخص المخالفات والجنح إلا بارتكابها من الأفعال ما يرتكبه الفرنسيون أصالة أو تجنسا، ولا يحكم عليهم في ذلك إلا المحاكم التي تحكم على الفرنسيين

ما عدا الأمور الخصوصية المتوسل بها بحماية الغاب وحفظه بمقتضى قانون 21 فيفري 1903م، وما عدا أحكام قانون يوم 14 جويلية 1914م المتعلق بالنفي تحت مراقبةٍ خصوصيةٍ.

وقد تطرق الفصل الخامس عشر الى أنه في كل دوار مكون عملا بقانون مجلس الشيوخ(= القرار المشيخي) الصادر في 22 أبريل 1865م، وفي كل قسم من أقسام الوطنيين المسلمين له جماعة ينوب عنه قانون ينتفع في خدمة الطرق والآبار والعيون وغير ذلك من الأعمال التابعة للعمامة المفيدة الصالحة لسكان الدوار .

هذا وقد جاء الفصل السادس عشر والأخير من هذا القانون ليبين أن أحكام هذا القانون يجري به العمل في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري.

ملحق 05: نماذج من الوثائق المكونة للملف الذي يحضره - الأهلي الجزائري - قصد الحصول على
المواطنة الفرنسية بموجب قانون 04 فيفري 1919م⁽¹⁾:

نموذج رقم 1:

Acte de Notoriété Tenant Lieu D'acte D'état Civil

L'an
Devant nous (juge de paix ou cadi) ont comparu :
1°
2°
3°
4°
Tous les sus-nommés, honorablement connus à
Lesquels nous ont individuellement déclaré certifier et atteste pour vérité et notoriété :
1- Qu'ils connaissent parfaitement le sieur
2- Qu'ils savent qu'il est né à arrondissement de
..... département de le et qu'il est le fils de
..... et de
3- Qu'ils savent en outre que le dit sieur est (monogame ou célibataire)
Desquelles déclarations et attestations nous dressé et délivré le présent acte du notoriété
pour servir et valoir ce que de droit.
Et lecture faite les comparants ont signé avec nous.

نموذج رقم 2:

Certificat de Résidence

Nous Juge de paix de canton de
Assiste de greffier.
Conformément à l'article de la loi du 4 février 1915 avons constaté :
1- Que le sieur
Sait lire et écrire en français.
2- Qu'il résulte de (indication des pièces qui ont été produits ou des témoins qui ont
comparu)
que le dit sieur a deux ans de résidence dans la commune de
.....
Fait à le

(1) - عايدة حباطي: المرجع السابق، ص ص 236 - 235.

Attestation Relative Aux Peines Disciplinaires

Nous (maire ou administrateur) de la commune

de

Conformément à l'article 2 de la loi du 4 février 1919.

Nous sommes livré à une enquête de laquelle il résulte que le sieur (énumérer les peines subis et, s'il y a lieu, supprimer la formule finale)

N'a jamais subi aucune disciplinaire, soit pour acte d'hostilité contre la souveraineté, soit pour prédication publique ou religieuse ou menée de nature à porter d'atteinte à la sécurité générale.

Fait à le

ملحق 06: لجنة الدعاية والتنظيم الخاصة بالاحتفالات المنعوية لاحتلال الجزائر⁽¹⁾:

Le Président de la République Française

Sur le rapport du Ministre de l'Intérieur DÉCRÈTE:

Il est institué au Ministère de l'Intérieur un comité de propagande chargé d'étudier les moyens d'associer la France entière à la commémoration du Centenaire de l'Algérie.

Ce Comité est composé ainsi qu'il suit.

Président:

Le Ministre de l'Intérieur.

Vice-présidents:

Albert LEBRUN, Sénateur, ancien Ministre- Albert SARRAUT
Sénateur, ancien Ministre.

Membres:

MM. DUROUX, Sénateur d'Alger.

Paul CUTTOLI, Sénateur de Constantine- SAURIN, Sénateur d'Oran-
LAQUIERE, Député d'Alger.

MALLARME, Député d'Alger.

RICCI, Député d'Alger.

MORINAUD, Député de Constantine.

THOMSON, Député de Constantine.

Jules CUTTOLI, Député de Constantine.

MOLLE, Député d'Oran.

BRIERE, Député d'Oran.

ROUX-FREISSINENG, Député d'Oran.

Jules CAMBON, ancien Gouverneur Général de l'Algérie et aussi

LEPINE, STEEG, VIOLLETTE.

François MARSAL, Sénateur, ancien Président du Conseil, Président
de l'Union Coloniale.

Léon BÉRARD, Sénateur, ancien Ministre, Président Publique
de la Commission de propagande de l'Exposition coloniale.

CHAUMET, Sénateur, ancien Ministre, Président de la Ligue
maritime et coloniale:

MESSIMY, Sénateur, ancien Ministre, Président de Colonies Science.

(1) - هذه اللجنة، موجودة على مستوى أحد الكتب، حيث تم نشر الجزء المتضمن لهذه اللجنة دون بيانات تخص ذلك الكتاب.

Mario ROUSTAN, Sénateur, ancien Sous-secrétaire d'Etat à la Marine Marchande.

Maurice ORDINAIRE, Sénateur, Président de la réunion d'études algériennes.

Lucien HUBERT, Sénateur.

BARÉTY, Député du Comité Algérie-Tunisie-Alcide DELMONT, député, Président de l'Institut colonial.

Henri LORIN, Député, Secrétaire général de la Société de géographie commerciale;

DE WARREN, Député, Président du Comité trans Saharien.

HANOTAUX, de l'Académie Française, Président de l'Académie des Sciences coloniales- ROQUÈRE, Conseiller d'Etat, Secrétaire général de Ministère de l'Intérieur.

Le PRÉSIDENT du Conseil Municipal de Paris.

Le PRÉSIDENT du Conseil Général de la Seine.

Le PRÉFET de la Seine.

Le PRÉFET de Police.

Le DIRECTEUR du Contrôle- de la Comptabilité et des Affaires Algériennes au Ministère de l'Intérieur.

Le REPRÉSENTANT du Ministre de l'Instruction.

Le REPRÉSENTANT du Ministre de l'Agriculture.

Le REPRÉSENTANT du Ministre du Commerce.

Le REPRÉSENTANT du Ministre des Affaires Etrangères.

Le REPRÉSENTANT du Ministre de la Guerre.

Le REPRÉSENTANT du Ministre de la Marine.

Le REPRÉSENTANT du Ministre des Colonies.

Le REPRÉSENTANT du Ministre des Finances.

Le REPRÉSENTANT du Ministre des Travaux Publics.

Le DIRECTEUR Général des Beaux-arts.

Le DIRECTEUR des Publications Officielles de la République Française.

Le COMMISSAIRE Général du Centenaire.

Le DIRECTEUR de l'Office de l'Algérie.

Le DIRECTEUR de l'Office national du tourisme; Maroc.

Le SECRÉTAIRE Général de l'Exposition coloniale.

Le GOUVERNEUR du Crédit Foncier de France.

Le DIRECTEUR Général de la Banque de France.

André LEBON, Vice-président du Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie.

PHILIPPAR, Vice-président du Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie.
Le PRÉSIDENT de la Chambre de Commerce de Paris.
Le DIRECTEUR de la C'e des chemins de fer de Paris à Lyon et à la Méditerranée.
Le DIRECTEUR de la Ce des chemins de fer de Paris à Orléans.
Le DIRECTEUR de la Ce des chemins de fer du Midi.
Le DIRECTEUR Général de la Ce Générale Transatlantique.
Le DIRECTEUR de la Ce de Navigation mixte.
Le DIRECTEUR de la Ce générale des transports maritimes à vapeur.
Le PRÉSIDENT de la Société de géographie.
Le PRÉSIDENT du Touring-Club de France.

RICARD, ancien Ministre, Président de la Société des Hôtels et voyages nord-africains.

De PEYERIMHOFF, Vice-président du Conseil national économique, ancien Directeur au Gouvernement général de l'Algérie.

Pierre GODIN, ancien Président du Conseil Municipal de la Ville de Paris.

FERLET, Préfet honoraire, ancien Préfet d'Oran.

LAMY-BOISROZIERS, Préfet honoraire, ancien Préfet de Constantine.

DEPONT, ancien Inspecteur général des communes mixtes.

Louis BERTRAND, de l'Académie française.

Augustin BERNARD, professeur à la Sorbonne.

CROUZET, Inspecteur Général de l'enseignement au Ministère des Colonies.

RONDET-SAINT, Directeur de la Ligue maritime et coloniale.

Le GÉNÉRAL AUBIER, ancien commandant de la division d'Oran.

Le Général FÉRAUD.

ROBERT-RAYNAUD, Secrétaire général de l'Institut musulman.

Pierre DELONCLE, publiciste.

Henry SIMOND, représentant de la presse parisienne.

BOURRAGEAS, représentant de la presse départementale.

VIVIEN, représentant de la presse coloniale.

GUIMIER, représentant de l'Agence Havas.

DUBIEF, Gouverneur général honoraire.

Georges MARTIN, négociant importateur; Secrétaire général.
le Général FERAUD, Secrétares.

M. BOUVIER, Secrétaire de la Direction du Contrôle de la
Comptabilité et des Affaires Algériennes.

BOSC, Secrétaire-adjoint de la Direction du Contrôle, de la
Comptabilité et des Affaires Algériennes.

ملحق 07: من بين التظاهرات التي أقيمت بمناسبة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر، إقامة بعض الرياضات واستقبال رئيس الجمهورية الفرنسية قاستون دوميرق - Gaston DOUMERGUE⁽¹⁾:



(1) - <http://engival.fr> الجمعة 03 جانفي 2020 على الساعة 17:34 مساءً

ملحق 08: من بين النصب التذكارية المخددة للاحتفالات المئوية باحتلال الجزائر⁽¹⁾:
النصب التذكاري المخلد لقادة الحملة العسكرية على الجزائر في سيدي فرج.



من بين النصب التذكارية الأخرى التي خلدت للذكرى المئوية باحتلال الجزائر بسيدي فرج.



(1) - إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 138.

النصب التذكارى المخلد لعملية إنزال الجيش الفرنسى الذى شن الحملة على الجزائر بسيدى فرج. (1)



بعض النصب التذكارية من كان حتى فى الغرب الجزائرى - عين الترك-.



(1) - [http:// piclick.fr](http://piclick.fr) الجمعة 03 جانفي 2020، على الساعة 16:43 مساءً، وكذلك إلياس نايت قاسي: المرجع

السابق، ص 138.

ملحق 09: صدور العديد من المطبوعات المتنوعة بين الكتب والمجلات التي تخذ للذكرى المئوية باحتلال الجزائر⁽¹⁾ ومن بينها:
* مثال عن المجلات:



* مثال عن الكتب:



الجمعة 03 جانفي 2020 على الساعة 17:32 مساءً. - <http://media.presse.info> - (1)

ملحق 10: إصدار العديد من الطوابع البريدية تخليدا للذكرى المئوية⁽¹⁾:



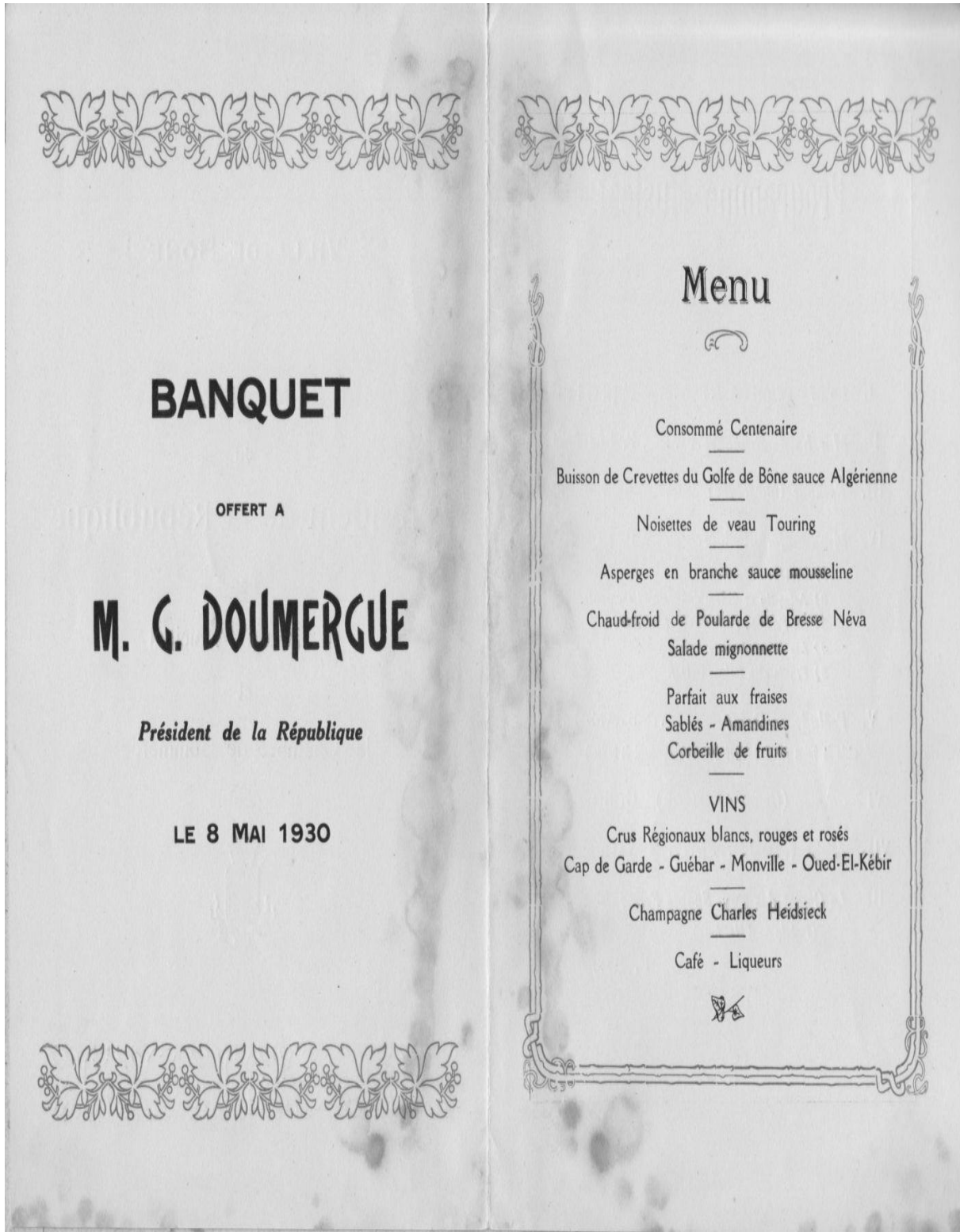
(1) - <http://wikitimbres.fr> بتاريخ الجمعة 03 جانفي 2020 على الساعة 17:45 مساء، وكذلك إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 138.

ملحق 11: صك العديد من العملات بمناسبة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر⁽¹⁾:



(1) - إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 135.

ملحق 12: قمة الاستفزاز في الاحتفالات المعنوية، إعداد وليمة تخليدا للذكرى المعنوية.⁽¹⁾



الجمعة 03 جانفي 2020 على الساعة 17:35 مساءً. ⁽¹⁾ - <http://engival.fr>

ملحق 13: ما جاء في مشروع مورييس فيوليت - Maurice VIOLLETTE⁽¹⁾:
نصّ مشروع مورييس فيوليت - Maurice VIOLLETTE على ثمانية (08) فصول.
احتوت تلك الفصول الثمانية التي جاء بها المشروع على خمسين (50) مادة.

الفصل الأول:

المستعمرة (الجزائر).

الفصل الثاني:

المدارس والمستشفيات.

الفصل الثالث:

إصلاحات - الأهالي -.

الفصل الرابع:

الجيش والبحرية.

الفصل الخامس:

التمثيل النيابي.

الفصل السادس:

التنظيم العام.

الفصل السابع:

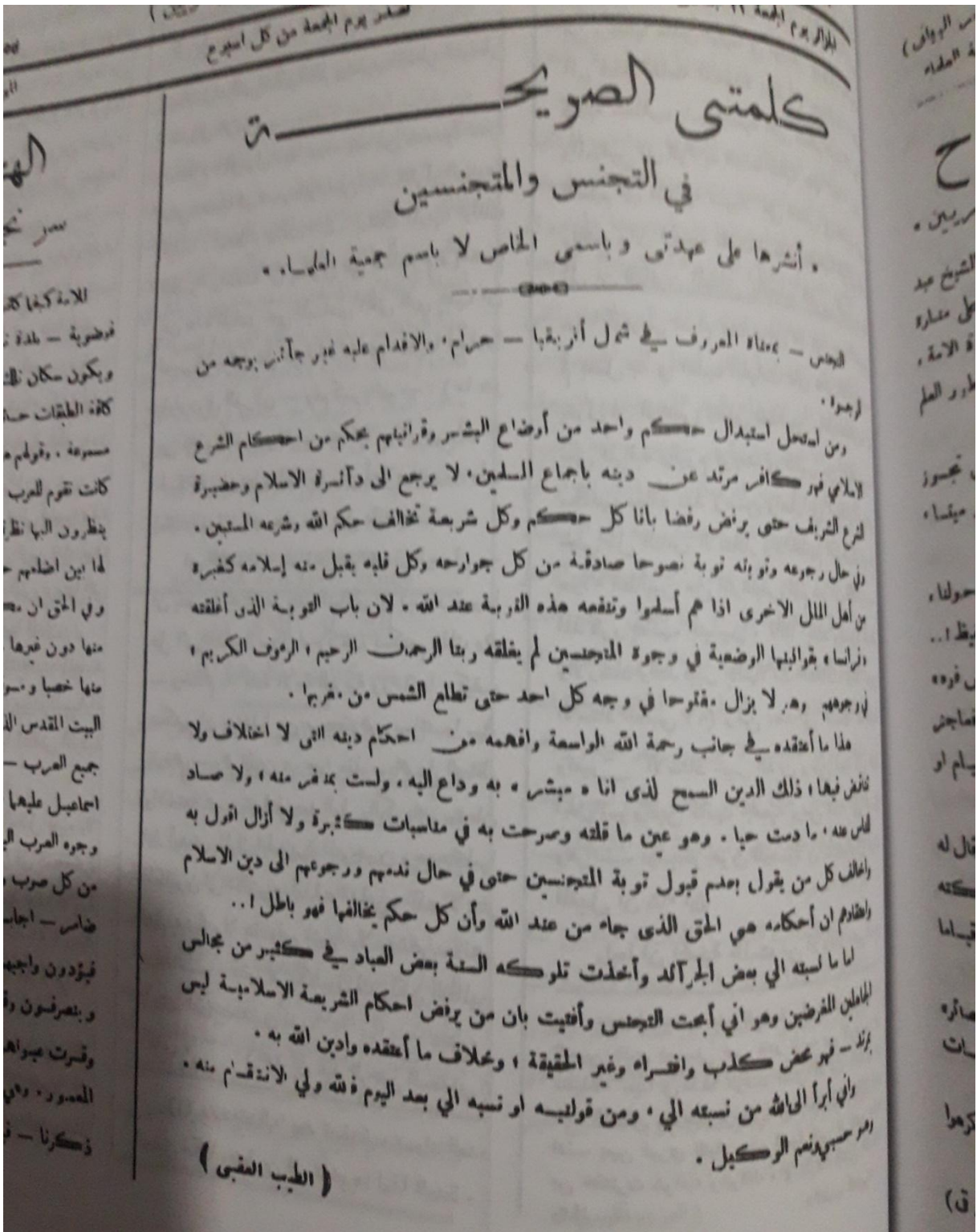
التجمعات الجزائرية.

الفصل الثامن:

الاهتمام بالجنوب.

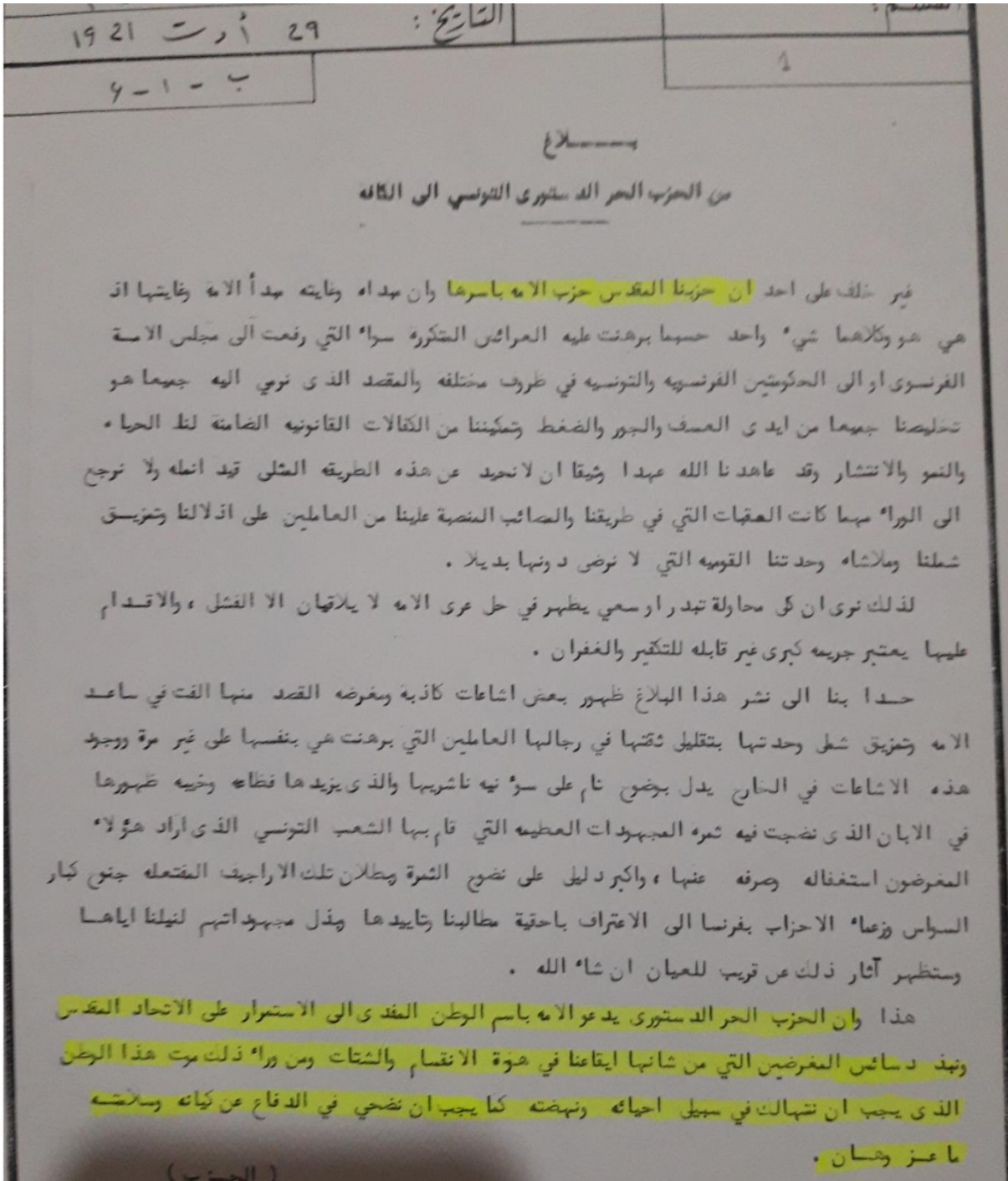
(1) -Maurice VIOLLETTE, **Op- Cit**, pp 475- 495.

ملحق 14: حكم التجنس، حسب رأي الطيب العقي. (1)



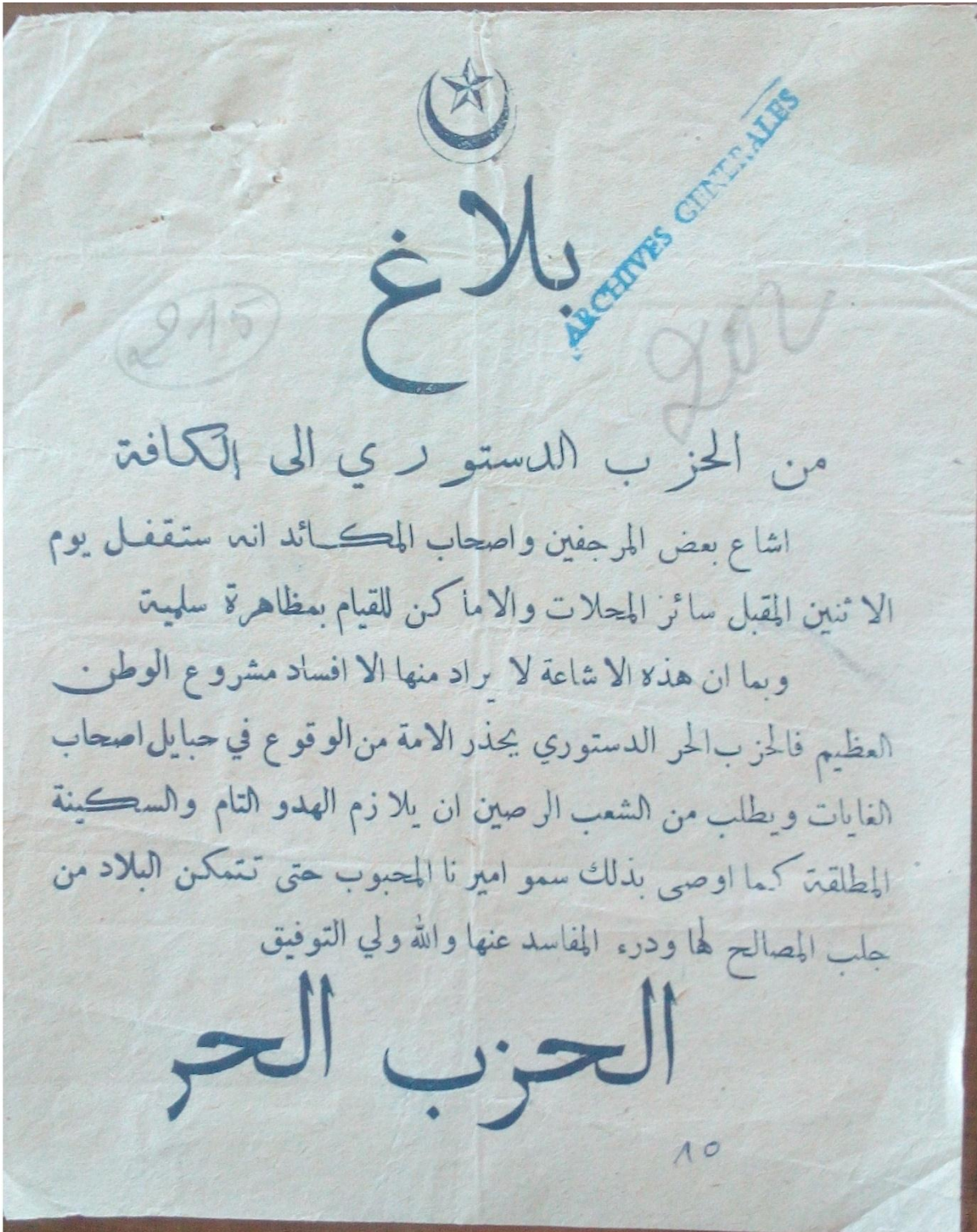
(1) - الطيب العقي: "كلمتي في التجنس"، البصائر، ع77، الجمعة 30 جويلية 1937م، ص 213.

ملحق 15: وثيقة تحدد برنامج الحزب الدستوري الحر وتوجّهه ووسائل عمله⁽¹⁾:



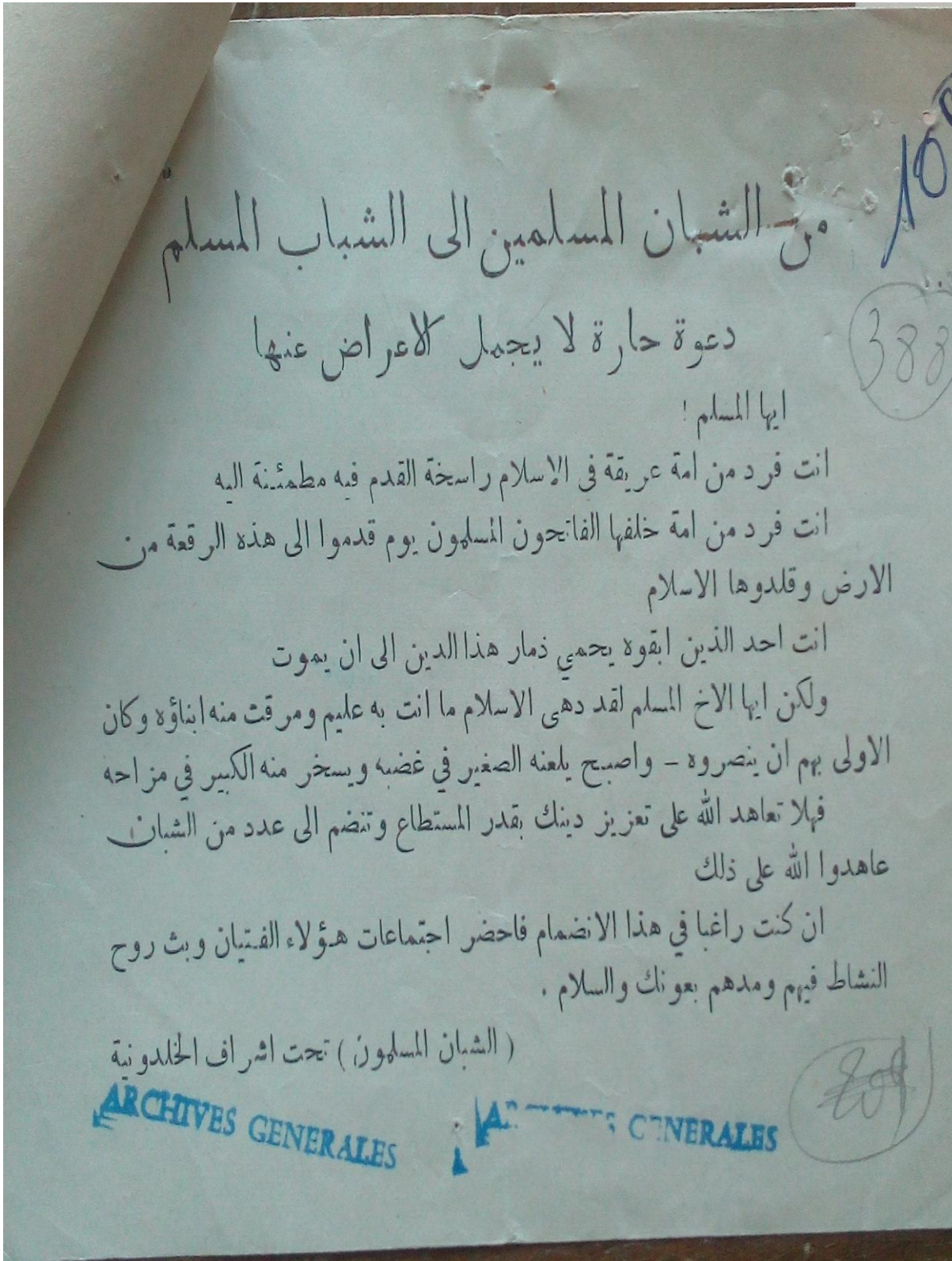
(1) - م ت و : قسم الحركة الوطنية، ب - أ - 4، و 1، بتاريخ 29 أوت 1921م.

ملحق 16: من بين نشاطات الحزب الدستوري التونسي⁽¹⁾:

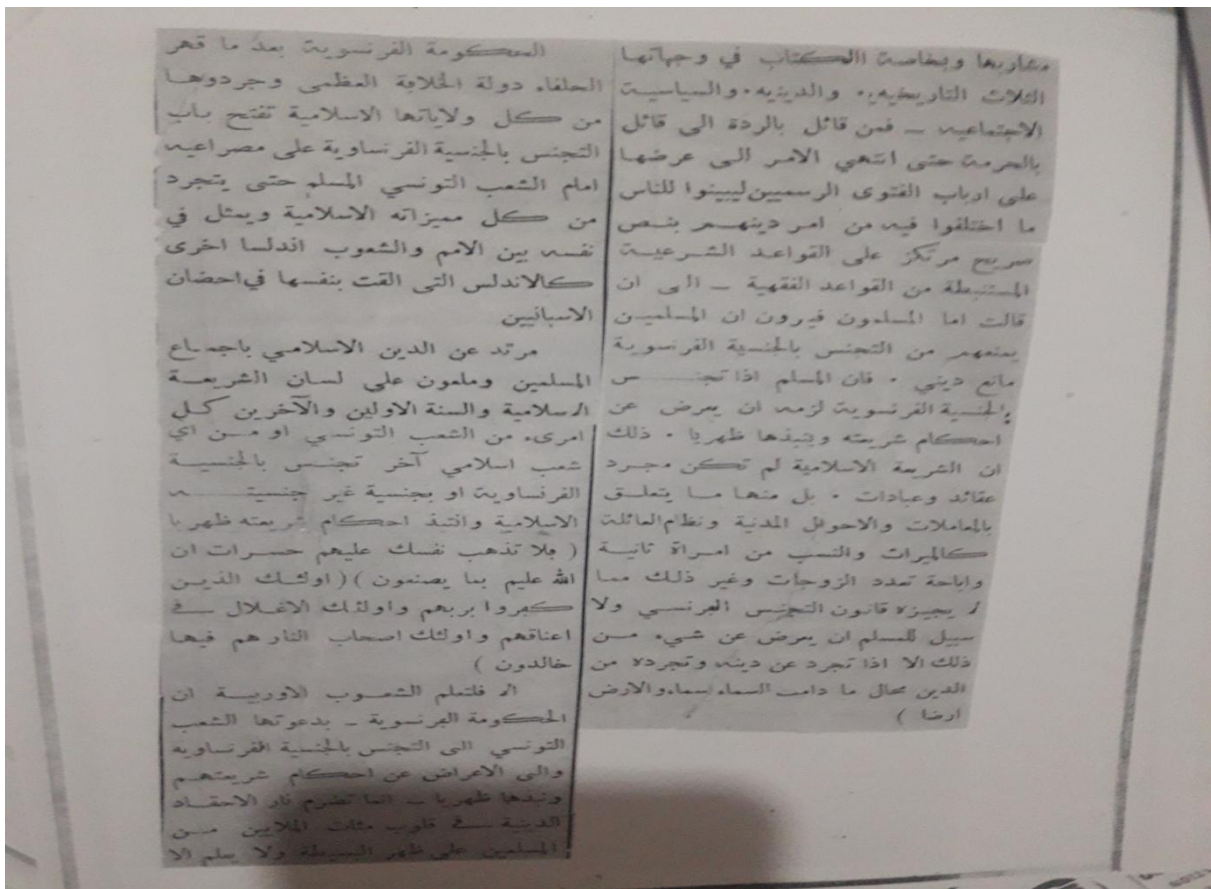
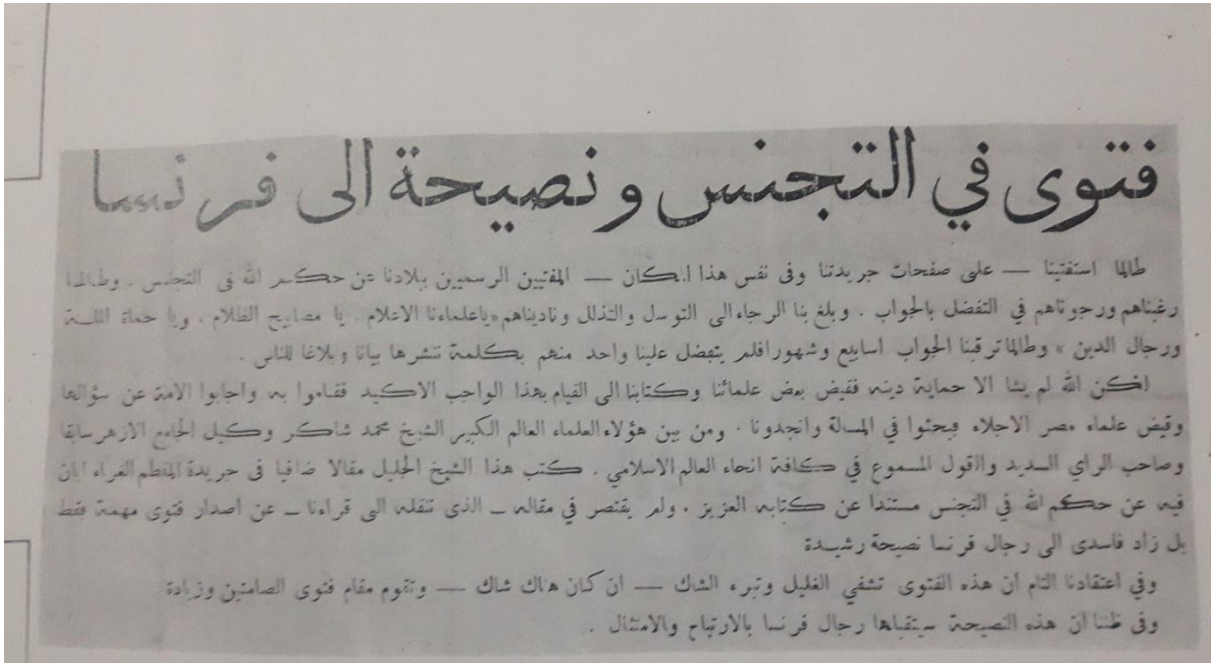


(1) - ANT, sér MN, car 21, dos 1, doc 215, date de (1922).

ملحق 17: محاولة الشبان المسلمين للتصدي لسياسة التجنيس الفرنسية⁽¹⁾:



(1) - أوت: ح 1، مل 5، مل/ف: 4، و388، (د ت).

ملحق 18: فتوى التحنس في البلاد التونسية⁽¹⁾:(1) - **CND**, sér MN, code 37-3-B, doc 08, date de 08 décembre 1923.

ملحق 19: دعوة الوزير الأول الهادي الأخوة إلى التعقل والتحلي بالشكيمة في قضية دفن المتجنسين⁽¹⁾:

بلاغ
من جناب المولى الوزير الأكبر
لكافة الرعايا عن اذن الحضرة العلية عزها وعلاها
والصلاة والسلام على رسول الله

الحمد لله

اما بعد فان الحضرة العلية دام عزها وعلاها تفضلت بمخاطبتي بما مضمونه انها تتبعت بكامل الامعان الحوادث الاخيرة المكدرة التي شوشت الافكار وآلت الى تجمهر بالطرقات العامة سواء بالعاصمة او ببعض مدن المملكة بما حمل الحكومة على اتخاذ تدابير لحفظ النظام العام . ولقد بلغ الحضرة العلية دام لها العز والتأييد ان هذه الحوادث نشأت عما شاع من انه وقع اعتداء على الدين الاسلامي الحنيف ولذلك تنازلت ابقاها الله لتكليفى باعلام رعاياها المخلصين انه لا يمكن ان يتطرق الديانة الاسلامية طارق ان الجناب العالي ساهر ومذب عليها بمقتضى ما لديه من السلطة المستمدة من مقام الامارة ومن نصوص المعاهدات وعليه فان سيدنا ومولانا اظال الله بقاءه يرى انه لم يبق داع للخوف وللتشوش في هذا المضمار سيما وان الامر الذي نشأت عنه الحوادث الاخيرة يحوم حول المحافظة على الحالة الراهنة التي وقعت مراعاتها دائما .

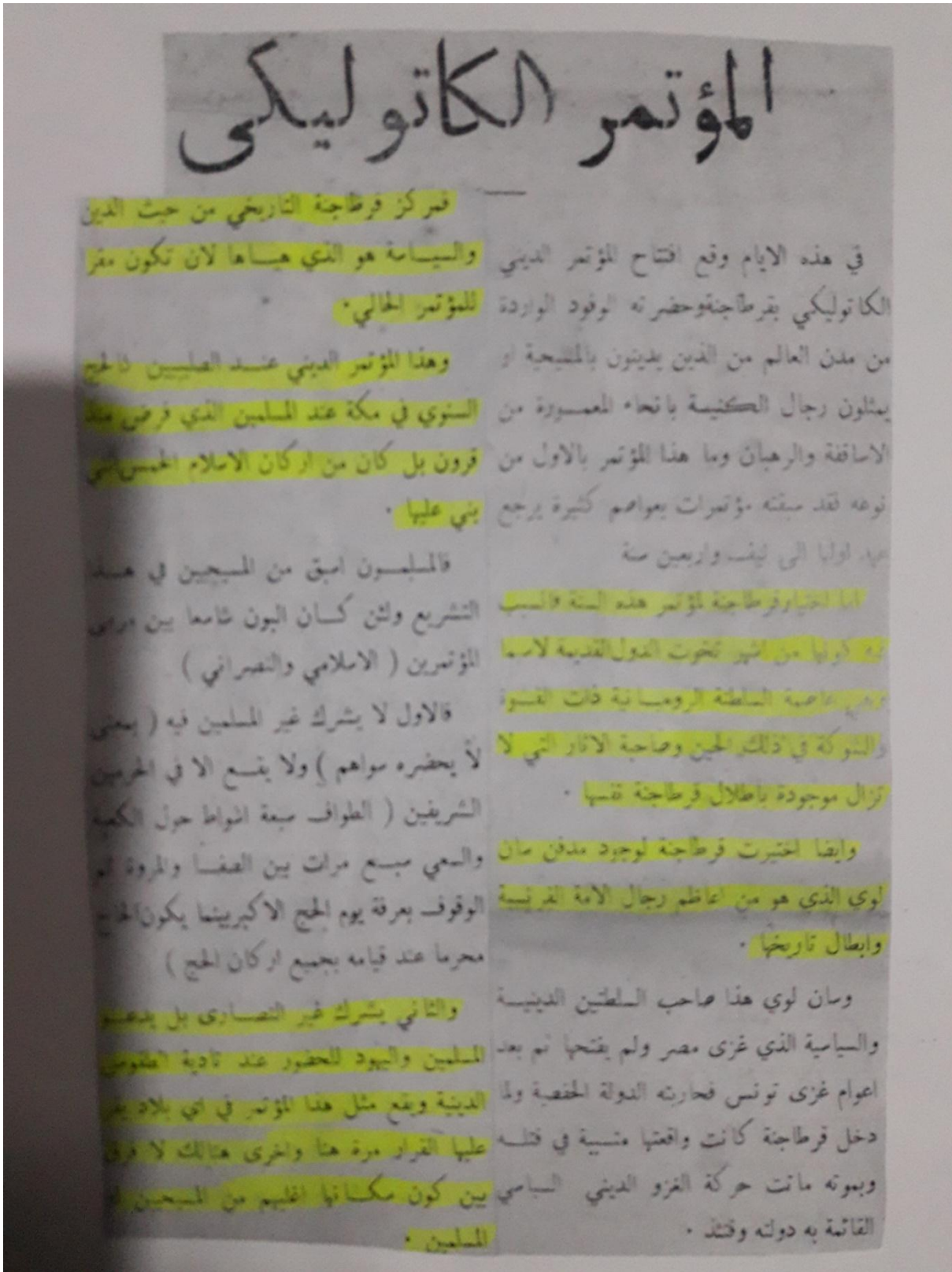
ان الحضرة العلية دام عزها وعلاها تدعو كافة رعاياها الملامه جانب الهدو والسكينة وعدم الاصفاء لتاثيرات ارباب الغايات الشخصية او السياسية مع التباعد عن كل ما يرمي الى تعكير صفو العلائق الاعتبارية الموجودة بين حكومة الحماية والجناب العالي في دائرة المعاهدات والوثائق .

هذا وان سيدنا ومولانا ايده الله ينكر كل الانكار ما بلغه من ان بعض فاقدى المروءة يحاولون الاعتداء على كرامه ذوي المناصب الشرعية والعلمية المتمتعين بكامل ثقته والذين يدركون ما توجب عليهم مهمتهم من موافقة اقوالهم واعمالهم لنصوص الشريعة المطهرة وعليه فان الحضرة العلية دام عزها وعلاها تحذر القائمين بتلك المحاولات من العواقب الوخيمة التي تجر لهم من حراء ذلك والسلام . حرره بالقصر المعمور بحمام الانف الفقير الى ربه تعالى محمد الهادي خواة الوزير الاكبر في 26 ذي الحجة 1351 وفي 21 افريل 1933

الامضاء : الهادي الاخوة

(1) - **CND**, sér MN ,code B-3-37, doc 15, date de 21 Avril 1933.

ملحق 20: اختيار مدينة قرطاج مقرا للمؤتمر الأفخارستي⁽¹⁾:



(1) - م ت و : قسم الحركة الوطنية، أ-1-61، و1، (د ت).

ملحق 21: الميزانية المخصصة للمؤتمر الأفخارستي⁽¹⁾:(1) -ANT, sér E, car 500, dos 16, doc 1, (1929-1930).

ملحق 22: من بين تظاهرات المؤتمر الأفخارستي⁽¹⁾:

* اجتماع رجال الدين من قساوسة ورهبان من كل الأماكن، وحتى الأطفال بزي الصلبان.

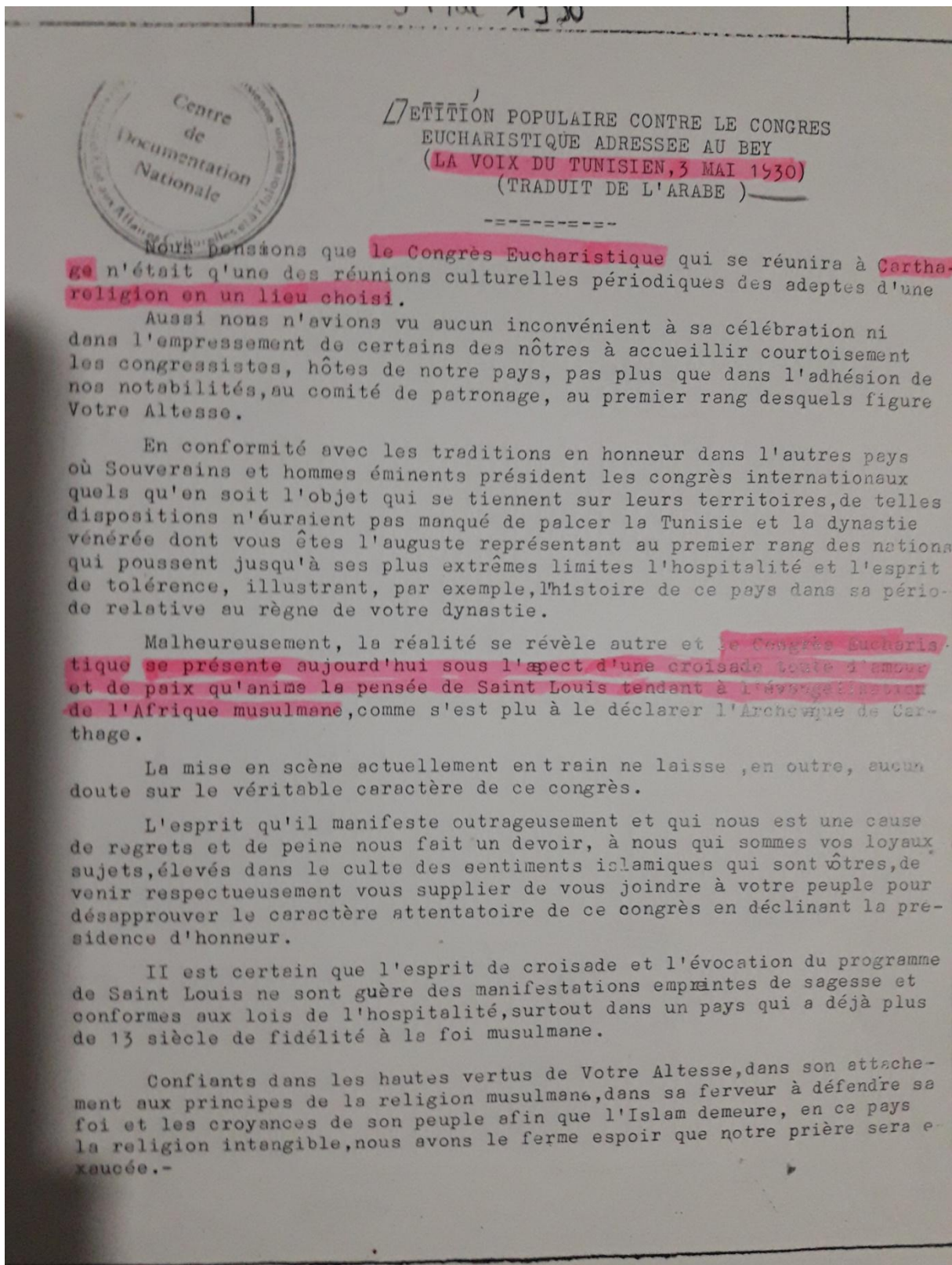


* أصبحت الشوارع في مدينة قرطاج تعج بالأطفال بزي الصلبان:



(1) - خولة لعيرج: المرجع السابق، ص 104، وكذلك [http:// picclick.fr](http://picclick.fr) الجمعة 03 جانفي 2020، 16:40.

ملحق 23: عريضة إلى سمو الباي احتجاجا، على إقامة المؤتمر الأفخارستي⁽¹⁾:



(1) - CND, sér MN, code A54, doc 3, date de 1930.

ملحق 24: صك العديد من العملات الفرنسية بمناسبة الاحتفالات الخمسينية بفرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م- 1931م⁽¹⁾:



(1) - [http:// picclick.fr](http://picclick.fr). الجمعة 03 جانفي 2020، 16:33 مساءً.

ملحق 25: أتمودج من استدعاء لحضور مؤتمر قصر هلال، والموجه لكافة الشعب الدستورية⁽¹⁾:

الرقم	السنوات: مؤتمر قصر هلال 2 مارس 1934	مركز التوثيق القومي
3 - 2 - 1	المصدر:	قسم الحركة الوطنية
	التاريخ: 28 أبريل 1934	

مؤتمر قصر هلال 2 مارس 1934
* : * : *

مركز الوثائق
القومية
مكتبة الدولة بالدار البيضاء

سورة الاستدعاء لحضور المؤتمر الموجه لكافة الشعب بالملكة

الحمد لله

جناب المؤتمر المحترم الوطني النيور سيدي

اما بعده بناء على طلب اغلبية شعب الحزب عقد مؤتمر فوق العادة
لحسم الخلاف الذي حدث داخل اللجنة التنفيذية في شان تطبيق
البرنامج السياسي الذي قرره المؤتمر الاخير واساليب العمل وجعل
نظام داخلي يكفل حياة الحزب ونجاح القضية التونسية فقد قررت
اللجنة الوقتية استدعاءكم لحضور هذا المؤتمر فوق العادة الذي
سينعقد بمدينة قصر هلال على الساعة التاسعة صباحا من يوم
الجمعة 12 ذي القعدة سنة 1352 الموافق لثاني مارس² الاثريجي
القابل والمرغوب ان تعينوا نائبا منكم وتسلموه نيابة بامضاء لجنة
شعبتكم ليدي بها عند الطلب والسلام

الكاتب للجنة الوقتية

الحبيب بوقريب

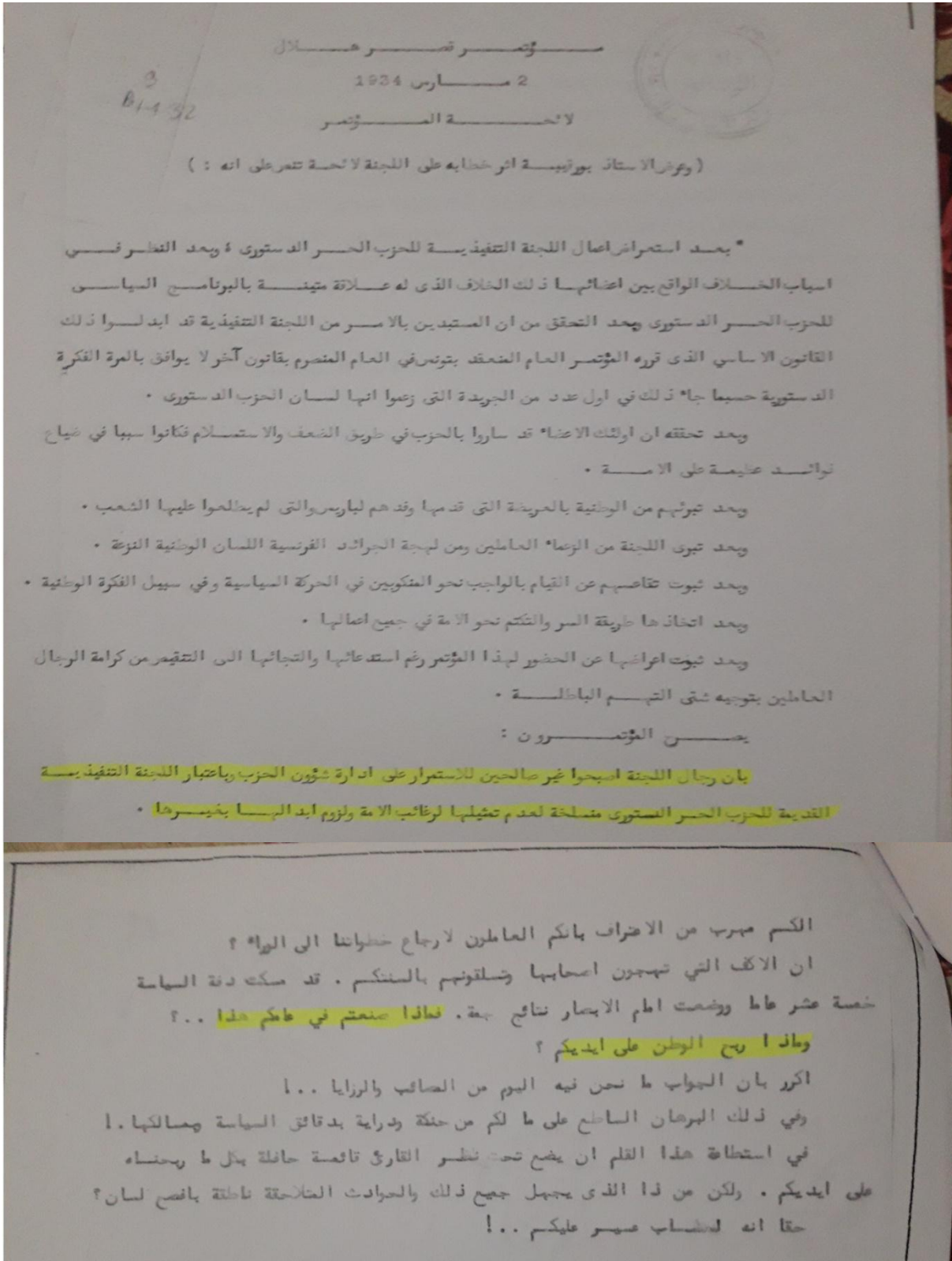
(1) - م ت و: قسم الحركة الوطنية، ملف 1-2-3. وثيقة غير مصنفة، التاريخ 28 أبريل 1934.

ملحق 26: نواب الشعب الدستورية المشاركة في مؤتمر قصر هلال 1934م⁽¹⁾:



(1) - مجموعة من الباحثين: تونس عبر التاريخ.. المرجع السابق، ص 104.

ملحق 27: لائحة مؤتمر قصر هلال 02 مارس 1934م⁽¹⁾:

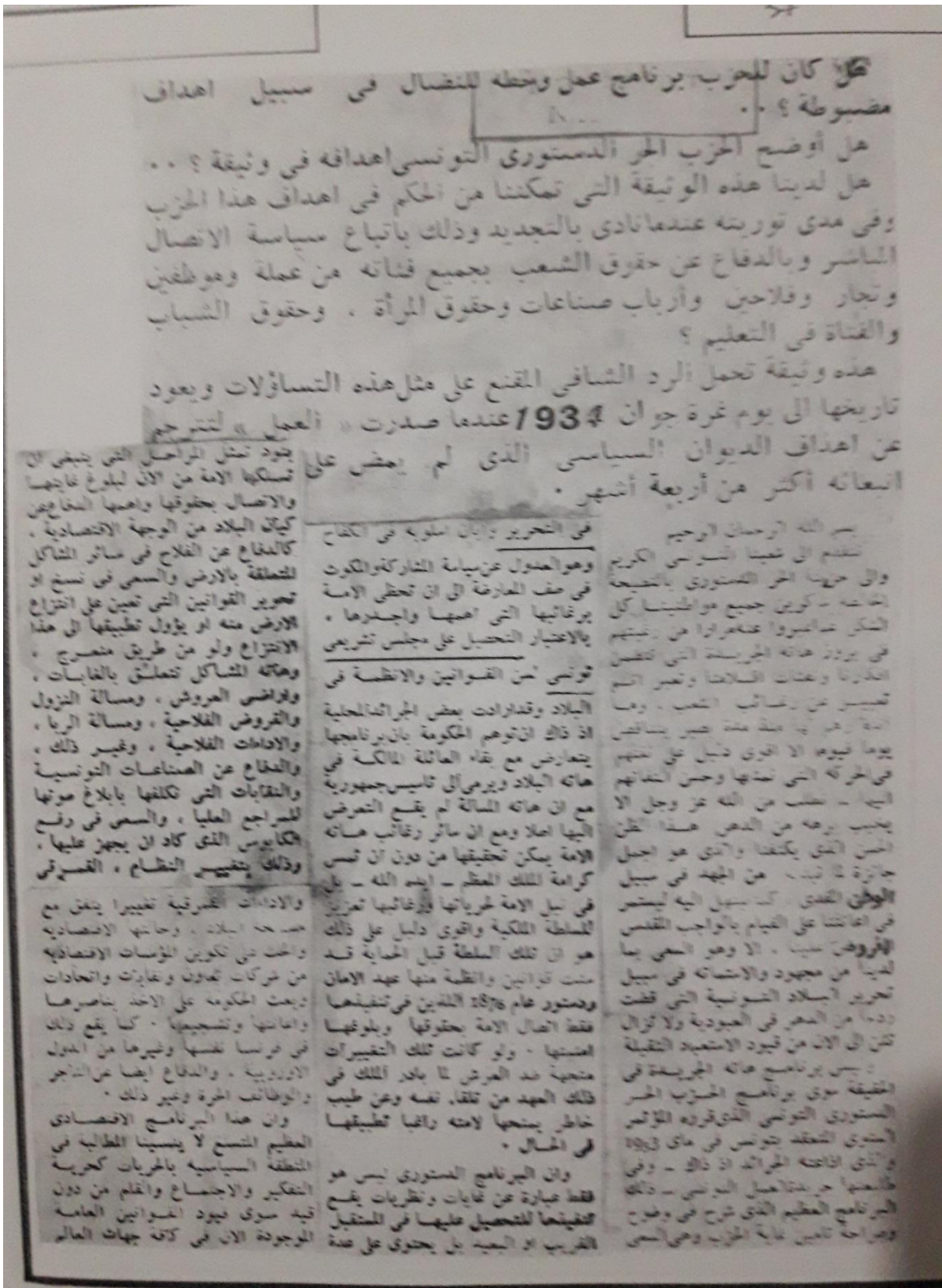


ملحق 28: برنامج الحزب الدستوري الحر التونسي⁽¹⁾:

- * تأسيس مجلس تشريعي من التونسيين والفرنسيين يُنتخبُ انتخاباً عاماً، على أن يكون له الحق في النظر في ميزانية الدولة وتشريع القوانين الداخلية.
- * تكوين حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.
- * الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- * إعطاء الأولوية للتونسيين في سائر الوظائف، إذا توفرت فيهم الشروط التي تجب على الموظف الفرنسي.
- * المساواة في أجور التونسيين والفرنسيين.
- * تأسيس مجالس بلدية منتخبة.
- * التعليم الإجباري.
- * إشراك التونسيين في حق شراء الأراضي العائدة لإدارة الفلاحة أو أملاك الدولة.
- * حرية الصحافة والاجتماعات.

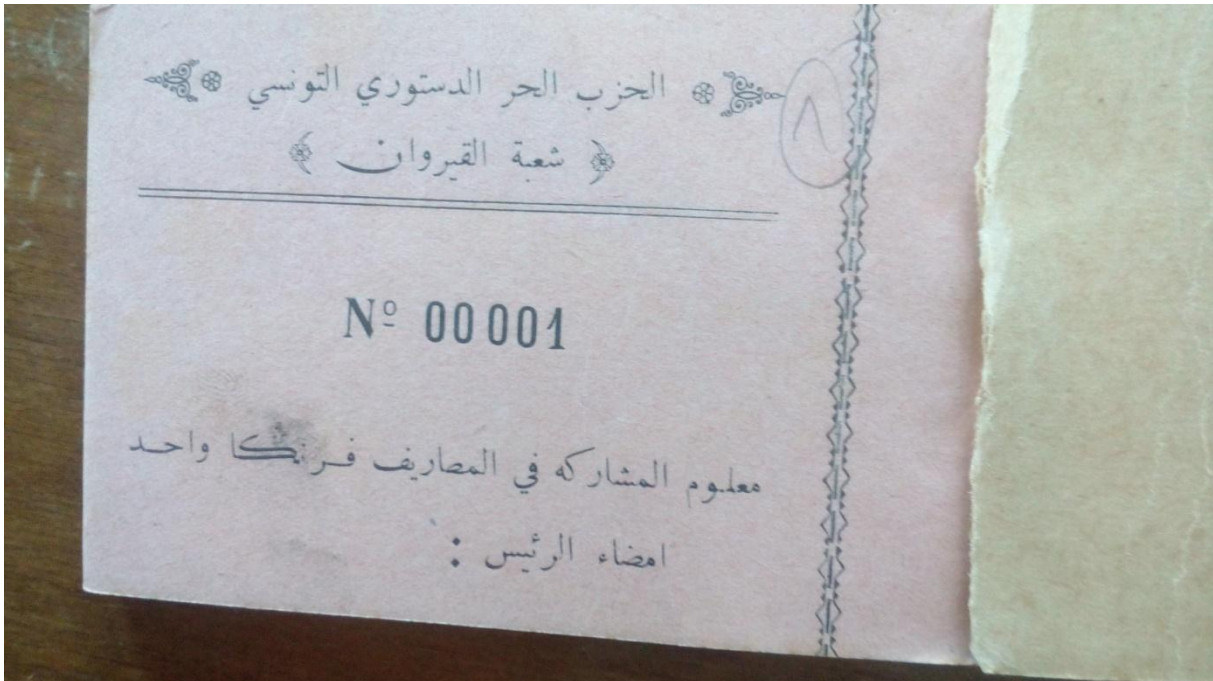
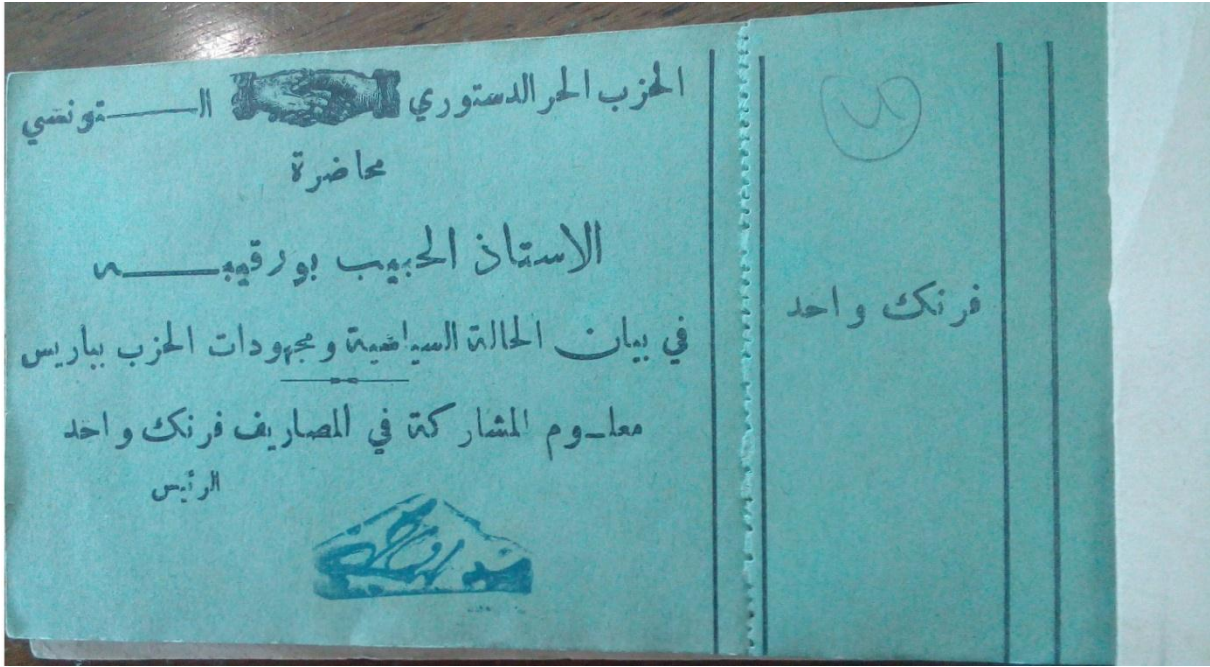
(1) - عز الدين معزة: المرجع السابق، ص ص 180 - 181.

ملحق 29: وثيقة تبين برنامج عمل الحزب الدستوري التونسي⁽¹⁾:

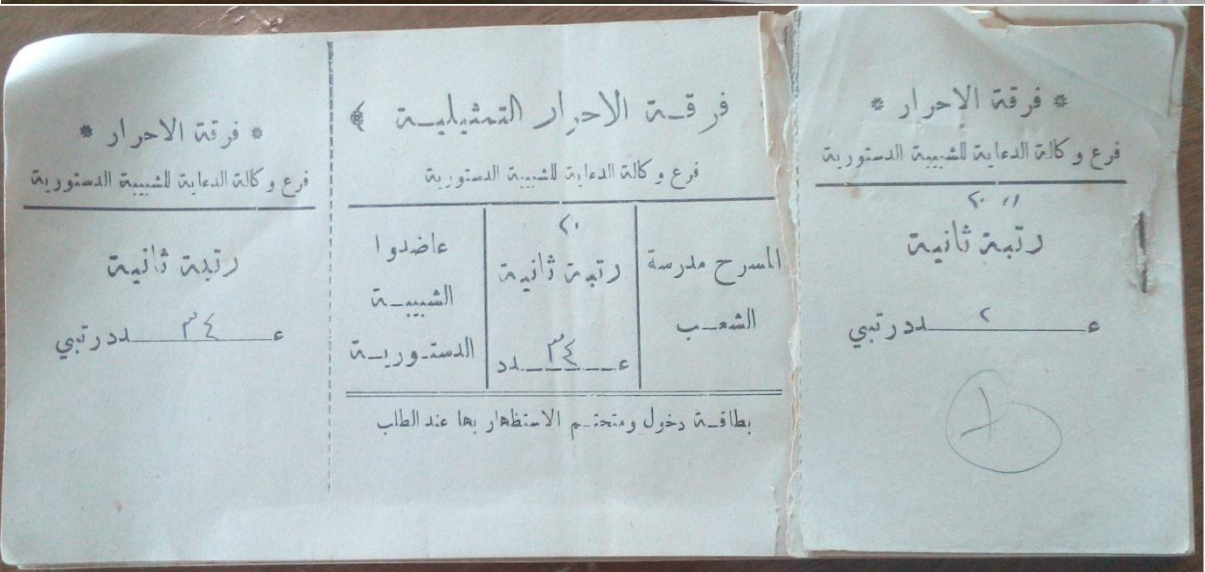
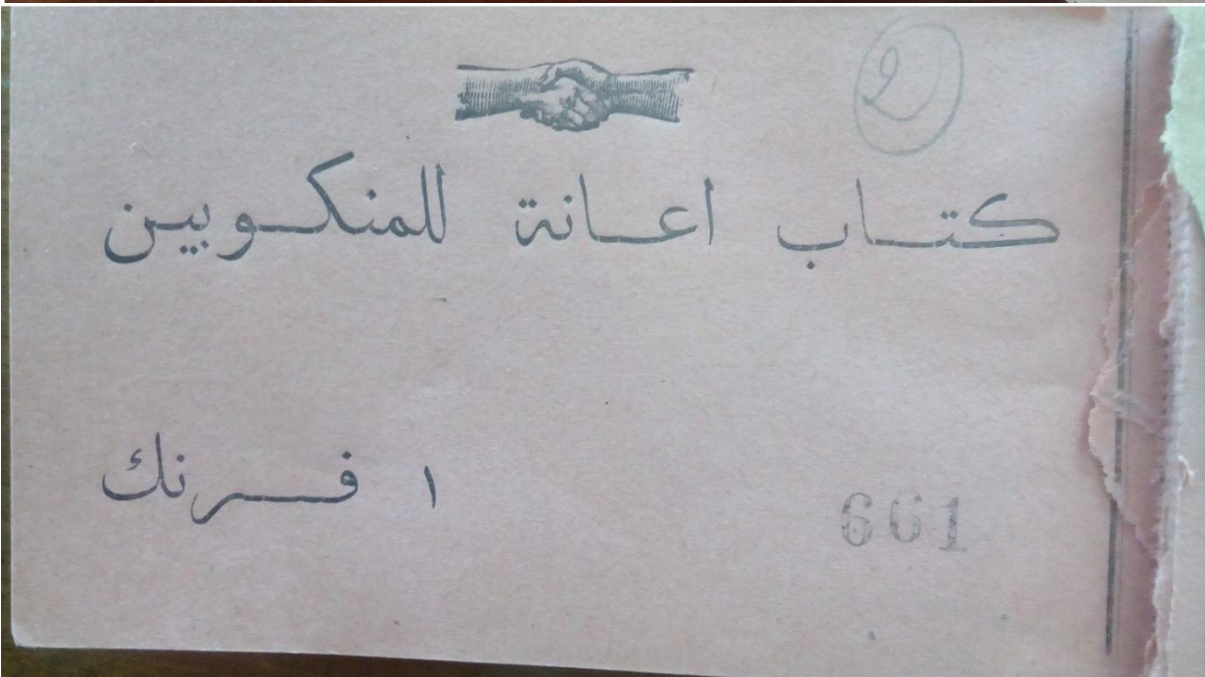
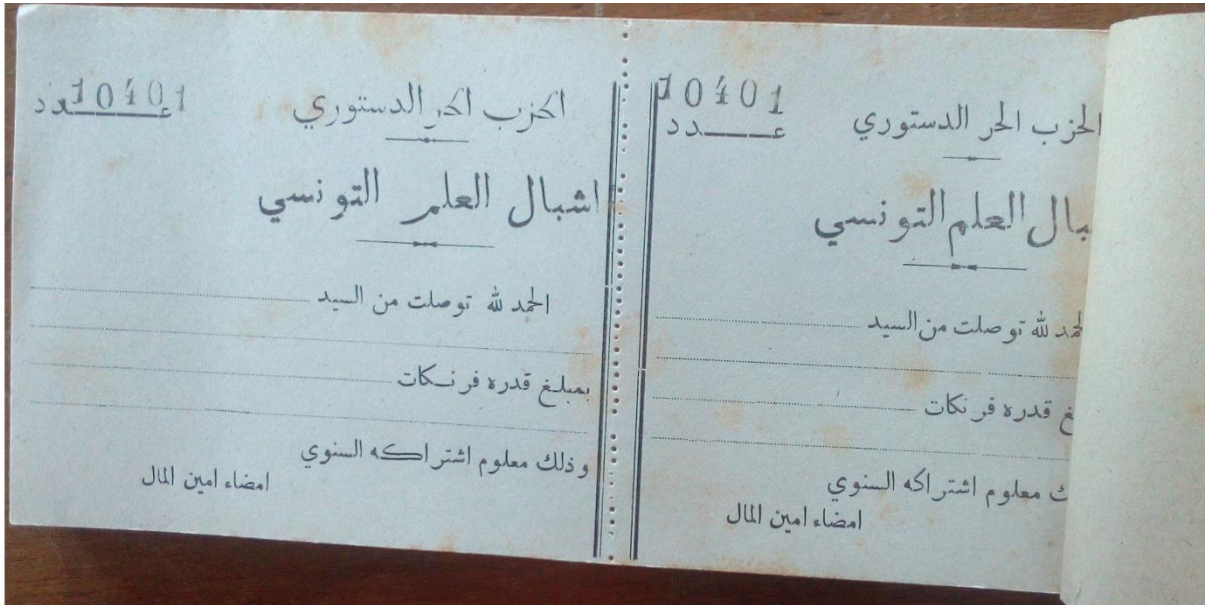


(1) - **CND**, sér MN, code A-3-37, doc 3, date de 19 octobre 1964.

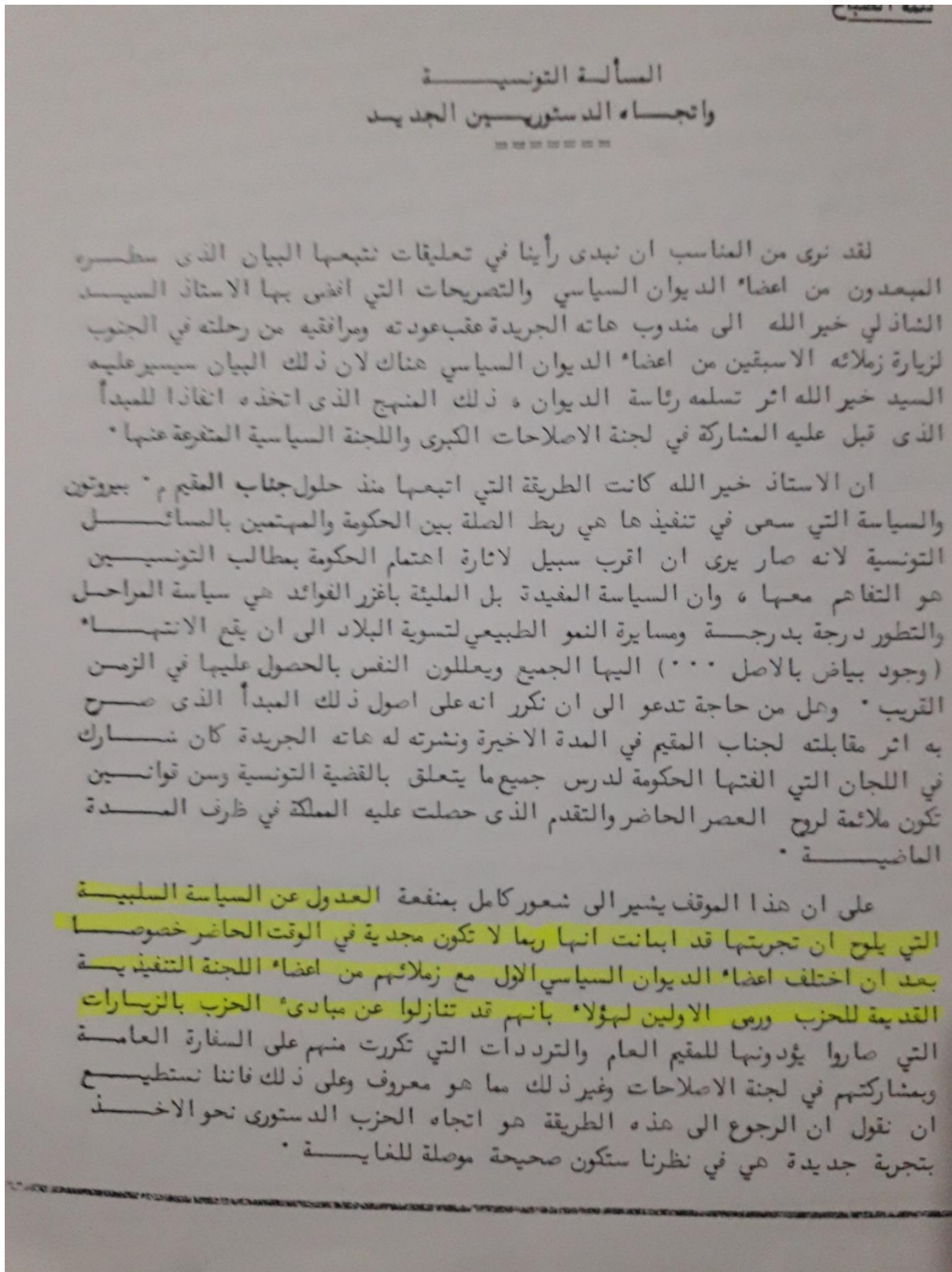
ملحق 30: موارد متنوعة للحزب الدستوري (سواء منه القديم أو الجديد) ⁽¹⁾:



(1) - ANT, sér MN ,car 34, dos 1, doc 4-2-1-7, date extrême 1936.



ملحق 31: المسألة التونسية واتجاه الدستوريين الجدد⁽¹⁾:



(1) - CND, sér MN, code A-2-2, doc1, date de 2 février 1935.

ويصح ان أعضاء الديوان السياسي الاول اثر استقلالهم بالعمل في منظمة خصوصية بهم قاموا باعمال سوا بطريق النشر والكتابة في جريدة " السمل " او بواسطة الخطابة عندما تسبح الفرصة ويحلون بمكان تجولا او على سبيل تضاء العارب كان لها اثر في جانب اكثر عدد ممكن من الانتصار ممن ينتمون للحزب الدستوري ، فوقعت حوادث 3 سبتمبر العاصي التي كان من جرائمها ان ابعاد بعض أعضاء الديوان السياسي والحق بهم افراد من الشيوعيين وسواهم وخلقهم في مكانهم من بقي وانضم اليهم آخرون واستمرت الحالة كما كانت الى اوائل شهر جانفي المنضم ، حيث الحق الاعضاء الجدد القائعون باعمال الديوان وآخرون باخوانهم وهو الى الجنوب بعد حوادث الجامع الاعظم الآسفة واغلاق الاسواق تلك الحوادث التي يظهر وانها كانت ناتجة عن عدم تبصر من قاموا بها وعندئذ وباتفاق بين رؤساء الشعب والكثير من المنتمين للحزب قبل الاستاذ الشاذلي خير الله العمل في الديوان السياسي كرئيس على شرط ان يكون برنامجه المشار اليه انما هو الذي يقع السير عليه وتنفيذه .

لما لقي الموافقة من لدن اولئك اجتمع بجناب م . بيروتون المقيم العام في زهارات خصوصية .

واجتماع عام جمعية معاضده الجدد في الديوان السياسي وتمكن في تلك الاجتماعات من طلب الرخصة في زهارة زملائه المبعدين والتحدث اليهم عن رأيه في الطويق الواجب اتباعه فحصل عليها وقام بتلك الرحلة التي نشرنا انباءها اخيرا نقابل اولئك النواب المشار اليهم في اماكن ابعادهم وكلمهم عن الموقف الجديد وخاض معهم في القضية وعرض عليهم نظريته التي تعهد وتعهد له بانها هي التي تتبع . وكانهم عنك راسداه ما اهداه قروا بيانا اضوه هو الذي اذعناه في هاتمه الجديدة استصوبوا فيه رأى زميلهم على رأس الديوان ووافقوا على تنفيذ البرنامج الذي وضعه والخطة السياسية التي سعى ليقع الرجوع اليها .

غورانا حين اطلعنا على ذلك البيان لم نهرص امنا السيد محي الدين القليبي فكان ذلك حاملا لنا على ان نسعى للحصول على تصريحات من الاستاذ احمد السافسي بصفته الكاتب العام للجنة التنفيذية القديمة للحزب حيث انقضى عليه وهو متقلد تلك الصفة ما يفرق من خمسة عشر عاما لتعرف فكرته في الموقف الحاضر وفي الاتجاه الذي اتخذته سياسة الديوان فتفضل من دخول " هذه المعمعة " وامتنع من الانضام ولو بكلمة واحدة ، الامر الذي يجعل الانسان يستشعر بان هذا التقصي ربما كان منشؤه هو تضامل عدد اعمار الحزب الذي يعثله بصورة صيرته لا يستطوع ان يخوض في هذا الموضوع بصفتهم مثلا لهيئة سياسية .

وحرف النظر عن كل هذه الاعتبارات ، فاننا اليوم بازا انقلاب جديد في سياسة الحزب الدستوري سنهين في التمد ماذا ينتظر الحصول عليه لقائدها لانها اذا وقعت المحافظة على محاذاته ونسج كيف ان ذلك يجلي سبها قويا في رجوع الامور الى مجاريها الحقيقية والوسائل الى مناهجها الاصلية وكيف ان التونسيين اليوم همسكون في ايديهم حبالا متينا وهمسرون في الطريق الامين .

ملحق 32: رسالة من الدكتور محمود المطري إلى الشاذلي خير الله، حول المسألة التونسية واتجاه
الدستوريين الجدد⁽¹⁾:

DOCTEUR M. EL MATIENI
5, BOULEVARD BAS MENARA
TELEPHONE 39-60
CONSULTATIONS DE 2 A 4 H.

Al. Loulou
TUNIS. LE 9 février 1935

41-1-31

Mon cher ami
Les derniers articles parus sur le
journal "Ennahdha" et intitulés :
« المسألة التونسية واتجاه الدستوريين الجدد »
ou « La Question Tunisienne et la nouvelle ligne
de conduite des Destouriens » ; ces deux
articles ont dû certainement te surprendre
comme - ils nous ont péniblement surpris,
nos camarades exilés et moi.

Nous ne pouvons admettre - et tu es
certainement de notre avis - que le journal
"Ennahdha" parle d'une nouvelle ligne de
conduite des Destouriens, et surtout d'une
analogie quelconque entre notre
politique et celle suivie autrefois par le
Parti réformiste ou celle que suivent
actuellement les Grands Conseillers
la politique du 3^e Comité que
tu présides est, à nos yeux,

(1) - CND, sér MN, code A1- 1- 31, doc 09, date de 9 février 1935.

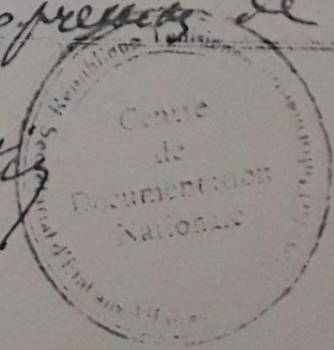
~~est à nous~~ la continuation de celle
 pratiquée par les comités précédents; elle
 ne saurait, par conséquent, souffrir
 d'interprétation que lui donne Emahdha
 et moi, nous avons estimé une mise
 au point nécessaire et nous avons
 adressé aujourd'hui sous pli recom-
 mandé à "Emahdha".

Nous te pri^{ons} donc de faire
 le nécessaire pour que cette mise
 au point indispensable soit
 publiée.

Tous les camarades te donnent
 le bonjour et désirent avoir de
 tes nouvelles de temps en temps.

Avec nos encouragements, recdis
 bis, mon cher ami, l'express de

ma vive sympathie
 Lettre à
 duelli Khairallah



ملحق 33: حوادث 09 أبريل 1938م⁽¹⁾:

الرقم	الموضوع: حوادث 9 أبريل 1938	مركز التوثيق القومي
٢-٢-٩	المصدر: من كتاب معركة الشرق والغرب	قسم الحركة الوطنية
	التاريخ: ٩ - ٤ - 1938	

مسودة 9 أبريل 1938

بعد هذا اليوم أو هناك، شهد وقع بين السلط الفرنسية الدائمة والجمهير الشعبية: سالت فيه الدماء الزكية وأزهقت فيه مئات الأفرع من الصغار الذين لا يحسن لهم عهد.

وأصابت هذه الحوادث الدامية الأليمة هو توتر الحالة بين الدستور الجديد والرجعيين خصوصاً بعد أنها الواجبة الشعبية الفرنسية وما تركته في ظنوب التونسيين من بصير الأمل وتنام حكومة من أحزاب اليمين على انقاضها. وقد كان هم مسنده الحارفة الجديدة ابتدأ أهل التونسيين باليأس والتمرد. ولكن الدستور الجديد لم يأت إلا لتلين له فتاة عود الشعب بالصمود للثورات مهما كانت شديداً. فاستعدت لجميع الطوائف. وقد وضع الرجعيين في حسانهم مقاومة هذه الثورة الغريبة فاختلعت صاوراتهم وما وثقتهم شهر جيرة سريعة. ففي شهر يناير 1938 وقعت حوادث دامية بمدينة "بجرت" مات ومن فيها الكثير من الوطنيين وكانت عاقبة الماويشات سبياً في اندلاع الثورة. وفي أوائل شهر أبريل من السنة المذكورة وقعت بوادي ملير حوادث مبهولة دامية استشهد فيها الكثير من التونسيين وقراب العزبان يجمع العنصر اعطي لهذا النوع على سوء هذه الحالة. فاجمع المؤتمرون على مواصلة القتال ومد العدوان. ومعالجة العنف بالمعنى.

نفي 8 أبريل أضربت البلاد كلها عن العمل، وبارتة الجموع الحائثة هي
مظاهرات صاخبة، وفي الفد ألفت الحكومة القبض على الأستاذ علي البلهوان للحد
من نشاطه لأنه يتنفع بتأييد عظيم من الشباب المدرسي، وكان إذ ذاك أستاذاً بالمعهد
المصايفي.

وما كان يذاع خبر هذا الايثار حتى تصهر الشباب والكهول اطم المعاصرة الفرنسية ليستملوا من حير هذا الزخم المحسوس. وما هي الا لحظة وجيزة حتى اخذت القوات المسلحة تطارد الجماهير وتمهدها بوابل من رصاصها. فكدت تروى نساءنا الموتى في الشوارع، والازقة، وأبين الجرحى والمعتقلين يتعاد الى نساءنا السبا. ولم تبدأ المعركة الا بعد ان غصت الارض بالدماء والامرات الذين انجاسوا

(1) - م ت و: قسم الحركة الوطنية، أ-2-7، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 09 أبريل 1938م.

ملحق 34: نص الظهير البربري 16 ماي 1930م⁽¹⁾:

الفصل الأول: إن المخالفات التي يرتكبها المغربون في القبائل ذات العوائد البربرية بأيلتنا الشريفة، والتي ينظر فيها القواد في بقية نواحي مملكنا السعيدة، يقع زجرها من طرف رؤساء القبائل، وأما بقية المخالفات فينظر فيها ويقع زجرها طبق ما هو مقرر في الفصلين الرابع والسادس من ظهيرنا الشريف هذا.

الفصل الثاني: إنه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنسية بأيلتنا الشريفة، فإن الدعاوي المدنية أو التجارية والدعاوي المختصة بالعقارات والمنقولات تنظر فيها محاكم خصوصية تعرف بالمحاكم العرفية ابتدائيا أو نهائيا بحسب الحدود- أي المقدار- التي يجري تعيينها بقرار وزير، كما تنظر المحاكم المذكورة في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية أو بأمور الإرث وتطبق في كل الأحوال العوائد المحلية.

الفصل الثالث: إن استئناف الأحكام الصادرة من طرف المحاكم العرفية يرفع أمام محاكم تعرف بالمحاكم العرفية الاستئنافية، وذلك في جميع الأحوال التي يكون فيها الاستئناف مقبولا.

الفصل الرابع: إن المحاكم الاستئنافية المشار إليها، تنظر في الأمور الجنائية ابتدائيا ونهائيا بقصد زجر المخالفات المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل الأول أعلاه، وكذلك زجر جميع المخالفات التي يرتكبها أعضاء المحاكم العرفية التي يطوق باختصاصاتها الاعتيادية رئيس القبيلة.

الفصل الخامس: يجعل لدى كل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية مندوب مخزني مفوض من طرف حكومة المراقبة بالناحية التي يرجع إليها أمره، ويجعل أيضا لدى كل واحدة من المحاكم المذكورة كاتب مسجل يكون مكلفا أيضا بوظيفة موثق.

(1) - ينظر كلا من الحاج حسن بوعباد: المصدر السابق، ص ص 11- 12، وكذلك الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمية، المصدر السابق، ص ص 1323- 1324.

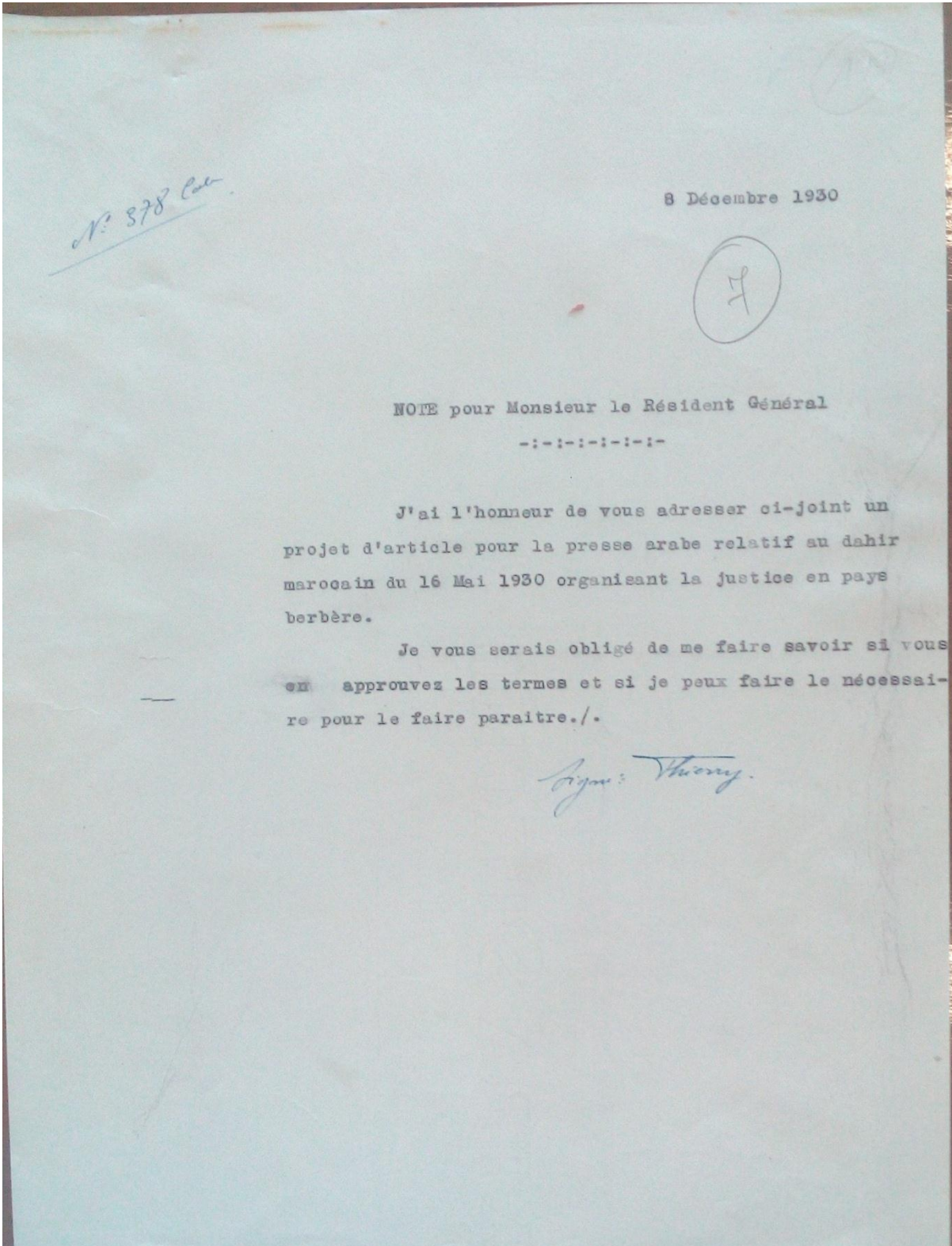
الفصل السادس: إن المحاكم الفرنسية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها، لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية، ويجري العمل في هذه الأحوال بالظهير الشريف المؤرخ في 12 أوت سنة 1913م المتعلق بالمرافعات الجنائية.

الفصل السابع: إن الدعوى المتعلقة بالعقارات إذا كان الطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجع أمرهم للمحاكم الفرنسية، فتكون من اختصاصات المحاكم الفرنسية المذكورة.

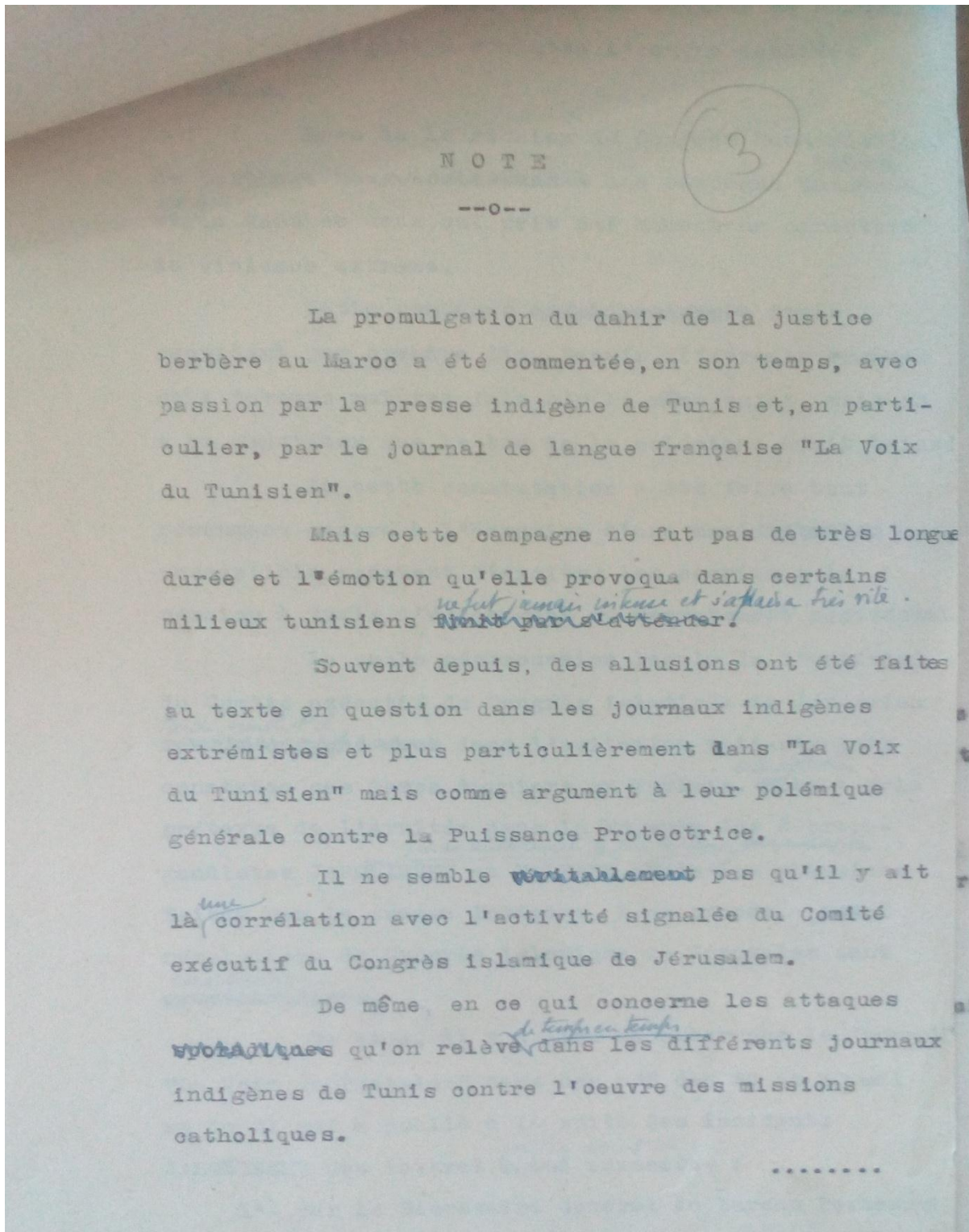
الفصل الثامن: إن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزيرية متوالية تصدر بحسب الأحوال ومهما تقتضيه المصلحة.

وحرر بالرباط في 17 ذي الحجة عام 1348هـ الموافق ل 16 ماي سنة 1930م.

سُجِّلَ هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 17 ذي الحجة عام 1348هـ عام 16 ماي سنة 1930م.

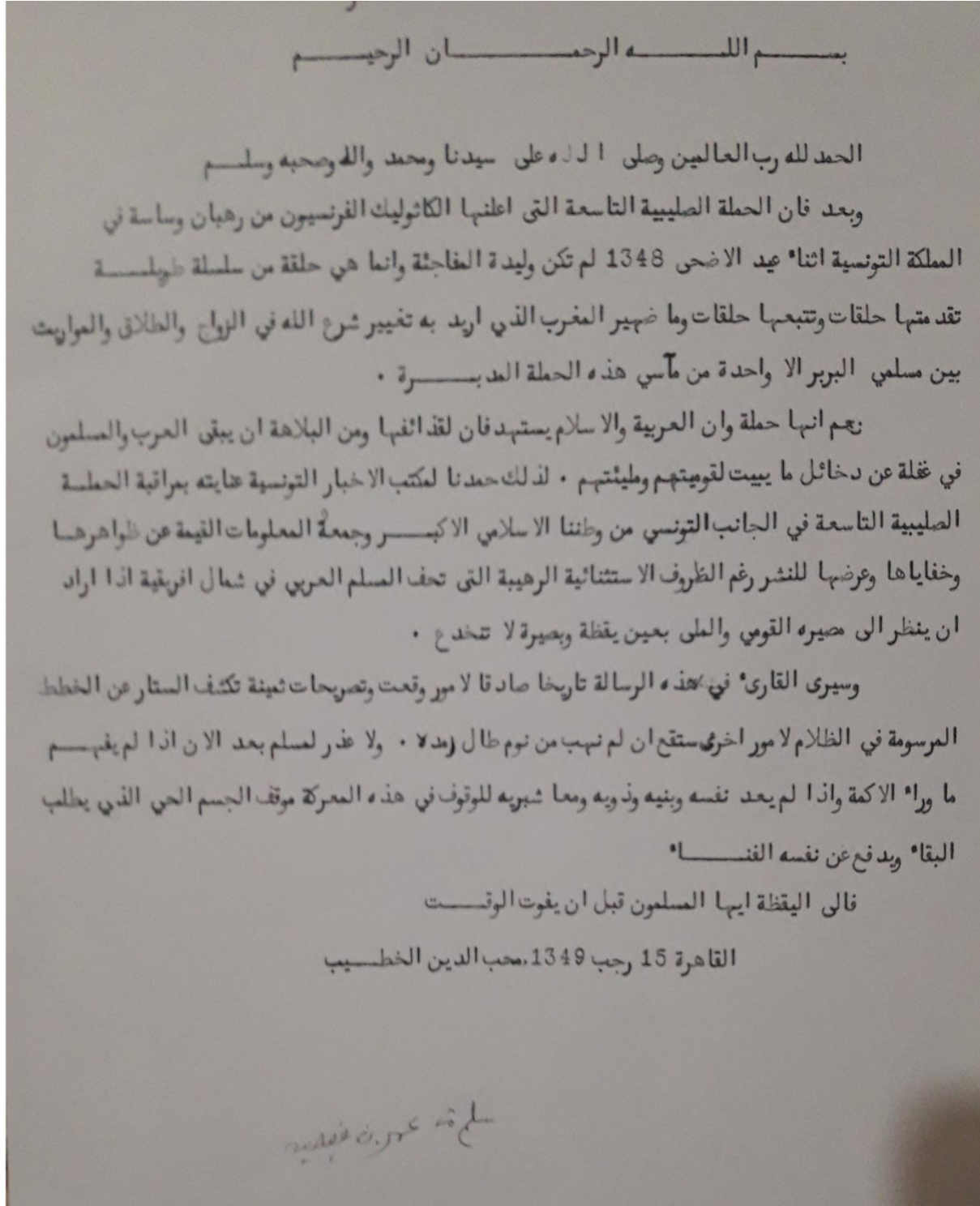
ملحق 35: مراسلات تتعلق بالظهير البربري⁽¹⁾:

(1) - ANT, sér SG dos SG2 car 27 dos42, doc 07, date de (1930- 1932).

ملحق 36: الظهير البربري وتأثيراته⁽¹⁾:

(1) - ANT, sér SG , sér SG 2, car 27, dos 42, doc 3, (1930- 1932).

ملحق 37: مراسلة من محب الدين الخطيب إلى عمر بن قفصية، تتضمن سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي التي تزامنت مع بعضها سنة 1930م، كما تضمنت الرسالة دعوة المسلمين إلى النهوض ضد الاستعمار وسياسته⁽¹⁾:



(1) - م ت و، قسم الحركة الوطنية، A-1-61، و 01، بتاريخ 15 رجب 1349هـ.



قائمة المصادر والمراجع



المصحف الشريف.

أولا- المصادر:

01- الأرشيف:

أ- باللغة العربية:

*الأرشيف الوطني التونسي (تونس العاصمة):أ و ت: نصوص قانونية متعلقة بتنظيم اكتساب الجنسية الفرنسية، وتعليق حول التبعات القانونية

لاكتساب محمود بن عياد الجنسية الفرنسية، حا 1، مل 5، مل / ف: 4، و 388، (د ت).

أ و ت، مراسلة من الشبان المسلمين إلى الشباب المسلم، دعوة حارة لا يجمل الإعراض عنها،

حافضة 01، ملف 05، ملف فرعي 04، الوثيقة 02.

أ و ت: رصيد العدلية التونسية، العدلية 1، ح 7، مل 58، و 7، بتاريخ 1921م- 1946م.أ و ت: مراسلات ومطالب موجهة إلى القسم العقاري تتعلق ببيع إنزال موظف على عقارات، سل

C1، حا 9، مل 1، مل فر 1، (1908م- 1934م).

أ و ت: سل 21، علبة 385، مل 1، و 1، (د ت).أ و ت: سل E، ملف 257، رقم و 223.*مركز التوثيق الوطني (تونس العاصمة):- م ت و، واجهات متعددة يواجهها الحزب، قسم الحركة الوطنية، أ- 2- 3، وثيقة غير مرقمة،

بتاريخ 02 مارس 1964.

- م ت و، اتهام الحزب الدستوري الجديد بـث فكرة العصيان المدني، قسم الحركة الوطنية، أ- 2- 7،

وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 7 أبريل 1938م.

- م ت و، نريد أدوية ناجعة لا مخدرات، قسم الحركة الوطنية، أ- 4- 2، وثيقة غير مرقمة،

19 مارس 1934م.

- م ت و، عودة البعثة الاقتصادية من الديار الشرقية، قسم الحركة الوطنية، أ- 2- 4، وثيقة غير

مرقمة، بتاريخ 25 ماي 1935م.

- م ت و، حول المظاهرة الوطنية الكبرى وما أظهره فيها الشعب من النضج السياسي، قسم الحركة الوطنية، A-2-7، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 18 أبريل 1938م.
- م ت و، أنموذج من استدعاء لحضور مؤتمر قصر هلال، والموجه لكافة الشعب الدستورية، قسم الحركة الوطنية، ملف 1-2-3، وثيقة غير مصنفة، التاريخ 28 أبريل 1934.
- م ت و، قسم الحركة الوطنية، ب-3-37، و07، (20 نوفمبر 1923).
- م ت و، ملف A-04-30، و08.
- م ت و، اهتمام حكومة الجبهة الشعبية بشؤون المستعمرات، قسم الحركة الوطنية، سل: أ- مل 02، و17.
- م ت و، مراسلة إلى وزير الخارجية الفرنسية، قسم الحركة الوطنية، سل: أ- مل 2، و5.
- م ت و، الاحتجاج على مشروع التحنيس، قسم الحركة الوطنية، ب-3-37، وثيقة رقم 07، بتاريخ 20 نوفمبر 1923.
- م ت و، مشكلة دفن المتجنسين في المقابر التونسية، قسم الحركة الوطنية، B-3-37، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 12 ماي 1933م.
- م ت و، قسم الحركة الوطنية، ب-3-37، و15.
- م ت و، قسم الحركة الوطنية، أ-1-61، و1.
- م ت و، ملف A-04-30، و08، مراسلات تتعلق بالدستورين القدامى.
- م ت و، حول المؤتمر الطبي، قسم الحركة الوطنية، أ-2-3، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 21 أبريل 1934م.
- م ت و، قسم الحركة الوطنية، ب-أ-4، و1.
- م ت و، متفرقات، قسم الحركة الوطنية، A-1-61، و01، بتاريخ 15 رجب 1349هـ.
- م ت و: أحداث 09 أبريل 1938م، قسم الحركة الوطنية، أ-2-7، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 09 أبريل 1938م.

ب- باللغة الأجنبية:

*- Archives nationales de l'Algérie:

- **ANA**, FGGA, fond 5 E, boîte 280, rapport d'achat de mouton Algérien pour les besoins de l'Armée et exportation moutons sur la métropole, date de 1915-1919.

***- Archives de la wilaya de Constantine:**

- **AWC**, service des reformes, car11, dos 02, doc12, date de 1934.
 - **AWC**, service des reformes, écoles coraniques (statistique), car11, dos 03, doc 67-57, date de 21 Avril 1938.

***- Archives nationales de la Tunisie:**

- **ANT**, note et correspondances sur la propagande et la protestation de la presse de Tunisie et de congrès islamique de Jérusalem contre la promulgation au Maroc d'un Dahir organisation la justice berbère, sér SG dos SG2 car 27 dos42 (1930- 1932).

- **ANT**, conventions Tunisiennes- extension à la Tunisie des traités et conventions de toute nature en vigueur entre la France et la Grèce, sér F, car 16, dos 05, doc 3 et 7, date de (1898- 1946).

- **ANT**, conventions Tunisiennes- extension à la Tunisie des traités et conventions de toute nature en vigueur entre la France et le Royaume-Uni de Grande Bretagne et d'Irlande et les Royaume Unis de Prince et de Norvège, sér F, car 16, dos 06, doc 10-18-21- 33, date de (1897- 1941).

- **ANT**, Notes et correspondances sur la propagande et la protestation de la presse de Tunisie et de congrès islamique de Jérusalem contre la promulgation au Maroc d'un Dahir organisation la justice berbère, sér SG, dos SG2, car 27, dos 42, date de (1930- 1932).

- **ANT**, conventions Tunisiennes, convention entre la Tunisie et les Etats Unis de l'Amérique, sér F, car 16, dos 19, doc 2, (1911- 1956).

- **ANT**, le discours de Me- Jounard, sér A, car 278, dos 19, doc 03, date de 1919.

- **ANT**, sér MN, car 25, dos 3, (1920).

- **ANT**, coupons destinés à la vente au public pour la contribution au financement du néo-destour, sér MN, car 34, dos 1, s/dos1, doc 6, (1936).

- **ANT**, sér M, s/ sér M5, car 11, dos 699, notes et correspondances relatives à la préparation du congrès Eucharistique de Carthage et la création d'une foire annuelle à Tunis (1910-1930).

- ANT, sér ATE, esp02, car 81, dos 95, doc 64, (juin 1933).
- ANT, congrès de l'Afrique de nord, sér E, car 19, dos 28/1, doc 55, (1927- 1928).
- ANT, 5^{eme} conférence nord Africaine - Rabat-, sér E, car 19, dos 28/2, doc 67/ 73, (1927- 1928).
- ANT, sér MN, car 25, dos 3, doc 15, (1920)
- ANT, sér MN, car 25, dos 3, doc 12, (1920)
- ANT, conférence nord Africaine - Alger-, sér E, car 19, dos 28/2, doc 31, (09 février 1924).
- ANT, affaires diverses, sér 04, car 25, dos 1/5, doc 10, (1926- 1934)
- ANT, affaires diverses, sér A, car 57, dos1, doc S1, (1924- 1935
- ANT, congrès universel des croyances, section d'état, ser F, car 19, dos 51, doc P1, (1929)
- ANT, sér E, car 395, dos 1, s/ dos 2, doc 3, (1938- 1939).
- ANT, section d'état, sér A, car 278, dos 19, doc n^o 3 (1919).
- ANT, le ravitaillement en blé, sér MN, code B- 2- 38, doc 01, date de 13 février 1939.
- ANT, Notes et rapports relatifs à la tournée de propagande effectuée par BOURGUIBA dans le sahel et le Cap Bon Avant les incidents de 09 Avril 1938, sér MN, car 38, dos 01, doc10, 1938- 1942
- ANT, correspondencias sobre el enterramiento de los naturalizados en les cementerios musulmanes, sér ATE, esp02, car 81, dos 95, doc 64, (juin 1933).
- ANT, sér MN, car 34, dos 1, doc 4-2-1-7, date extrême 1936.
- ANT, sér E, carton 544, dos 25/3, correspondances adresses au ministre de le justice, date de 1936- 1946.
- ANT, sér SG, dos SG2, car 27, dos 42 date de (1930- 1932).

***- Centre Nationale de document (Tunis):**

- CND, sér MN, code B-3-37, doc 7, date de 12 Aout 1933
- CND, sér MN, code B-3-37, doc 08, date de 08 décembre 1923.
- CND, les terres des 5 tribus, sré MN, code B-2- 39, doc 20, date de 26- 11- 1936.
- CND, source les annuelles coloniales, sér MN, A-1- 61, date de 16-09-1930.
- CND, sér MN, code A-2-2, doc1, date de 2 février 1935.
- CND, sér MN, code A-3-37, doc 3, date de 19 octobre 1964.
- CND, sér MN, code A1- 1- 31, doc 09, date de 9 février 1935.

CND, sér MN, code B-1-32, doc 09, لائحة مؤتمر قصر هلال (02 مارس 1934م), (sd).

CND, sér MN, code A-1- 61, doc 66, (1917-1940), **le 30^{eme} congrès**

Eucharistique international de Carthage, 1/1930- 11/1934.

CND, sér MN, code B-3-37, doc 39, la naturalisation en Tunisie, date de 23 Avril 1948.

CND, sér MN, code 62-1-1, doc 10, arrive de président de la république Française, date de 1931.

CDN, sér MN, code A-5-51, doc 7, (sd).

02- الوثائق المنشورة:

01- ج ع م ج: سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين, دار المعرفة، الجزائر، (د ت ن).

02- حزب الاستقلال: المغرب الأقصى "مراكش" قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، المطبعة العربية، بيروت، (د ت ن).

03- مكتب المغرب العربي: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية (نص المحاضرة التي ألقاها علال الفاسي بمناسبة مرور 36 سنة على فرض الحماية على مراكش)، مطبعة الرسالة، (د م ن)، ط1، 1948.

03- الجرائد:

أ- باللغة العربية:

- النجاح: (جزائرية)، ع 924، 29 أفريل 1930م.
- النجاح: (جزائرية)، ع 1152، 10 ماي 1931م.
- النجاح: (جزائرية)، ع 1597، 09 أوت 1934م.
- النجاح: (جزائرية)، ع 1600، 17 أوت 1934م.
- النجاح: (جزائرية)، ع 1947، 15 جانفي 1937م.
- النجاح: (جزائرية)، ع 1963، 03 مارس 1937م.
- الشهاب: (جزائرية)، مج 2، السنة الثانية، 1926م - 1927م.
- الشهاب: (جزائرية)، مج 6، ج 7، أوت 1930.
- الشهاب: (جزائرية)، مج 7، ج 5، محرم 1350هـ، ماي 1931م.
- الشهاب: (جزائرية)، مج 7، ج 6، جوان 1931.
- الشهاب: (جزائرية)، مج 9، ج 7، جوان 1933م.
- الشهاب: (جزائرية)، مج 9، ج 8، جويلية 1933.

- الشهاب: (جزائرية)، مج 10، ج 10، سبتمبر 1934م.
- الشهاب: (جزائرية)، مج 12، ج 5، جويلية 1936م.
- الشهاب: (جزائرية)، مج 13، ج 8، أكتوبر 1937م.
- البصائر: (جزائرية)، ع 29، 24 جويلية 1936.
- البصائر: (جزائرية)، ع 47، 30 أوت 1948.
- البصائر: (جزائرية)، ع 66، 07 ماي 1939.
- البصائر: (جزائرية)، ع 77، 30 جويلية 1937م.
- المجلة الزيتونية: (تونسية)، مج 1، ج 10، جوان 1937م.
- المجلة الزيتونية: (تونسية)، مج 1، ج 1، سبتمبر 1936م.
- المنار: (لبنانية)، ع 54، السنة الثالثة، 10 جويلية 1953م.
- فلسطين: (فلسطينية)، ع 246، السنة 15، 04 جانفي 1932م.
- فلسطين: (فلسطينية)، ع 259، السنة 10، السبت 31 ديسمبر 1932م.
- فلسطين: (فلسطينية)، ع 1983961، السنة 22، الجمعة 27 جانفي 1939، ص 4.
- الدفاع: (فلسطينية)، ع 205، السنة الخامسة، الخميس 20 ديسمبر 1934.
- الجامعة العربية: (فلسطينية)، ع 574، السنة الخامسة، الخميس 03 أبريل 1931م.
- الجامعة العربية: (فلسطينية)، ع 575، 24 أبريل 1931م.
- الجامعة العربية: (فلسطينية)، ع 1451، السنة 8، الثلاثاء 23 أكتوبر 1934، ص 3.
- الشورى: (مصرية)، ع 4، 12 نوفمبر 1924.
- الشورى: (مصرية)، ع 20، 05 مارس 1925م.
- الشورى: (مصرية)، ع 136، الخميس 13 جوان 1927م.
- الشورى: (مصرية)، ع 322، الأربعاء 06 ماي 1921.
- الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمية: (مغربية)، ع 919، الرباط، 6 جوان 1930.

ب- باللغة الأجنبية:

- bulletin municipal officiel, 05- 30 Avril 1928.
- Bulletin Quotidien de Presse Étrangère, n^o 6838, vendredi 06 mai 1938.
- Echo d'Alger, n^o 24, 06 Aout 1934.
- El- ouma, 4^{eme} année, n^o 36, décembre, 1935.

- El- ouma, avril 1936.
- journal officiel de la république Française, 68^{eme} année, n^o 303, 30 décembre 1936.
- journal officiel de la république Française, 51^{eme} année, n^o 68, jeudi 06 février 1919.
- journal officiel de la république Française, 57^{eme} année, jeudi 4 avril 1935
- l'Entente, n^o 24, jeudi 27 février 1936.
- La défense, n^o 140, Vendredi 12 mars 1937.
- la défense, 12 mai 1934.
- la défense, 6 juillet 1934.
- La défense, n^o spécial, 19 mai 1930.
- la défense, n^o 129, vendredi 18 décembre 1936.
- la défense, n^o 141, vendredi 19 mars 1937.
- la défense, n^o 147, vendredi 30 avril 1937.
- L'illustration, n^o4551, mai 1930.
- l'avenir, samedi 8 décembre 1935.

04- المذكرات الشخصية:

- 01- ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (الفترة الأولى 1920م-1936م)، ج1، م و ك، الجزائر، 1984.
- 02- الحبيب بوقبية: حياتي أرائي، جهادي، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978.
- 03- الريحاني أمين: المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، دار المعارف، مصر، 1952.
- 04- القادري أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية (1930م-1940م)، ج1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1992.
- 05- الماطري (محمود): مذكرات مناضل، تر- حمادي الساحلي، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 06- المدني أحمد توفيق: حياة كفاح (في تونس)، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2008.
- 07- _____، _____: حياة كفاح 1925م-1954م، ج2، ش و ن ت، الجزائر، 1977.
- 08- الوزاني محمد حسن: مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية - طور المخاض والنشوء-، ج1، مؤسسة محمد حسن الوزاني، (د م أ).
- 09- _____، _____: مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية (مرحلة الانطلاق 1930م-1934م)، ج3، مؤسسة محمد حسن الوزاني، ط1، 1984.

- 10- _____، _____: مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية (ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937م-1946م)، ج5، مؤسسة محمد حسن الوزاني، (د م ن)، 1986.
- 11- بفايفر سيمون: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق- أبو العيد دودو، م و ن ت، الجزائر، 1974.
- 12- رشيد صفر: ذكريات وعبر، ج1، دون معلومات أخرى.
- 13- زكي مبارك وآخرون: الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.
- 14- سلام محمد امزيان: محمد بن عبد الكريم الخطابي، آراء ومواقف (1926م-1963م)، مطبعة الكوثر، الرباط، 2002.
- 15- عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة، مكتبة علاء الدين للنشر، تونس، 2005.
- 16- فروخ عمر: وثبة المغرب، مكتبة المدرسة ودار الكتاب للطباعة والنشر، بيروت، 1961.
- 17- قنانش محمد: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- 18- محمد خير الدين: مذكرات ومشاركة في جمعية العلماء ووجهة التحرير الوطنية ومجلس الثورة الجزائرية، ج2، م و ك، الجزائر، (د ت ن).
- 19- هيبير جاك وآخرون: الحماية الفرنسية، بدؤها، نهايتها من خلال إفادات معاصرة، تع- عبد الهادي التازي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1980.
- 20- مذكرات غليوم الثاني، تر- أسعد داغر ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، (د ت ن).
- 21- مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج (1898م-1938م)، تر- محمد المعراجي، تص- عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

05- المصادر المطبوعة:

أ- باللغة العربية:

*- المصادر العامة:

- 01- ابن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج4، تح- لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، المطبعة الأساسية، تونس، (د ت ن).
- 02- ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، دار المسيرة، بيروت، 1993.
- 03- ابن حوقل أبو القاسم: ميسور صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992.

- 04- ابن خلدون عبد الرحمن: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
- 05- ابن خلدون عبد الرحمن: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج6، جمال للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
- 06- ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، ج1، تح- عبد المنعم عامر، شركة الأمل للطباعة، (د ت ن).
- 07- ابن يعقوب أحمد: صفة جزيرة العرب، تح- محمد ابن علي الأكوغ، مكتبة الإرشاد، اليمن، ط1، 1991.
- 08- إسماعيل بن محمود أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج1، تح- محمد زينهم وآخرون، دار المعارف، القاهرة، (د ت ن).
- 09- الأثير علي ابن محمد: الكامل في التاريخ، ج3، تح- عبد الله أبو الفداء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.
- 10- البكري أبو عبيد الله: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزائر، 1875.
- 11- البلاذري: فتوح البلدان، تح- عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف للنشر، بيروت، 1987.
- 12- الجزنائي علي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح- عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1991.
- 13- الحموي ياقوت: معجم البلدان، ج05، دار صادر، بيروت، 1986.
- 14- الحِمَيْرِي محمد بن عبد المنعم: الروض المعطار في خبر الأقطار، تح- إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984.
- 15- الدباغ أبو يزيد عبد الرحمن: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح- محمد ماضود، مكتبة العتيقة، تونس، 1978.
- 16- الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب، تق وتح- محمد زينهم ومحمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ط1، 1994.
- 17- الزهري أبو بكر: الجغرافيا، تح- حاج محمد صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006.
- 18- السلاوي الناصري أبو خالد: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، دار الكتاب، المغرب، 1954.
- 19- الشريف الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس)، مطبعة بريل، ليدن، 1863.
- 20- الطبري محمد ابن جرير: تاريخ الأمم والملوك، مج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1999.

- 21- القزويني زكرياء محمد بن محمود: آثار البلاد والعباد، دار صادر، بيروت، (د ت ن).
- 22- القيرواني أبو القاسم الرعيبي: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، تونس، ط1، 1286هـ.
- 23- الكتاني جعفر: الأزهار العاطرة الأنفاس بذكر مناقب قطب المغرب وتاج فاس، الرباط، (د م أ).
- 24- بردي ابن ثغري: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج1، تح- محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت ن).
- 25- محمد ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، مج2، تح- بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2013.
- 26- مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تح- عبد القادر بوبايا، دار أبي رقرق، الرباط، ط1، (د ت ن).

* - المصادر المتخصصة:

- 01- التبسي العربي: مقالات في الدعوة إلى النهضة الإسلامية في الجزائر، ج1، جمع وتوثيق وتعليق- شرفي أحمد الرفاعي، دار البعث للنشر، قسنطينة، ط1، 1981.
- 02- أحمد رمزي: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د ت ن).
- 03- الجندي أنور: عبد العزيز الثعالبي (رائد الحرية والنهضة الإسلامية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984.
- 04- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، مطبعة العرب، تونس، 1924.
- 05- الحبيب ثامر: هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، (د ت ن).
- 06- الزيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1984.
- 07- الساحلي حمادي: فصول من التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992.
- 08- السنوسي زين العابدين: لطائف العرب، مطبعة العرب، تونس، 1924.
- 09- زغلول عبد الحميد سعد: تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979.
- 10- الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية (1918م-1956م)، مكتبة الجماهير، بيروت، 1976.
- 11- الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط6، 2003.
- 12- _____، _____: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط1، 1948.
- 13- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والطبع، القاهرة، (د ت ن).

- 14- النص عزة: الوطن العربي الاتجاهات السياسية والملامح الاقتصادية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سوريا، 1952.
- 15- الورثاني الفضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- 16- بلحولة محمد علي: زمن العسر (1930م-1940م) - صفحات مطوية من تاريخ تونس-، (د م أ)، 1989.
- 17- بن جلون عبد المجيد: هذه مراكش، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط1، 1949.
- 18- بن زيدان عبد الرحمن: العز والصلوة في معالم نظم الدولة، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1961.
- 19- بن سلامة البشير: النظرية التاريخية في الكفاح التحرري التونسي، ج1، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر، تونس، (د ت ن).
- 20- بن قينة عمر: صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام.. وقضايا.. ومواقف)، د م ج، الجزائر، 1993.
- 21- بوعيايد الحاج حسن: الحركة الوطنية والظهير البربري- لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج- (1348هـ / 1930م)، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1979.
- 22- بيم محمد الخامس: صفوة الاعتبار لمستودع الأمصار والأقطار، دار صادر، بيروت، 1948.
- 23- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تح- محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2006.
- 24- زاهر رياض: استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
- 25- شيبان عبد الرحمن: من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، (د ت ن).
- 26- زروقة عبد الرشيد: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913م-1940م)، دار الشهاب، بيروت، ط1، 1999.
- 27- عسه أحمد: المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، بيروت، ط1، 1975.
- 28- غلاب عبد الكريم: تاريخ الحركة الوطنية المغربية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 2000.
- 29- فانون فرانز: العام الخامس للثورة، تر- ذوقان قرطوط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002.
- 30- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس، سراس للنشر، تونس، ط3، 1993.
- 31- محي الدين القليبي: ظاهرة مربية في سياسة الاستعمار الفرنسي، هل تمثل مأساة الأندلس من جديد في شمال إفريقيا الحملة الصليبية التاسعة في المؤتمر الأفخارستي؟، المطبعة السلفية، تونس، 1349هـ.
- 32- مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من ح ع1 إلى الثورة المسلحة، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2007.

- 33- التازي عبد الهادي: رسائل مخزنية، ج1، مطبعة أكدال، الرباط، (د ت ن).
- 34- التبسي العربي: مقالات في الدعوة إلى النهضة الإسلامية في الجزائر، ج1، جمع وتوثيق وتعليق- شرفي أحمد الرفاعي، دار البعث للنشر، قسنطينة، ط1، 1981.
- 35- أحمد رمزي: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د ت ن).

ب- باللغة الفرنسية:

- 01- ABBAS Ferhat, la nuit coloniale, pré- Abderrahmane Rabahi, éd- Alger livres, (s d).
- 02- ALBERTINI, E et autre, l'Afrique du nord française dans l'histoire, éd- Archat, Paris, 1937.
- 03- AVELOT Henry et autres, la renaissance de Maroc(dix ans de protectorat 1912-1922), éd- résidence générale république Française au Maroc, paris, (sd).
- 04- BALTA Paul, l'Algérie des Algériens (Vingt ans après..), les éditions ouvrières, Paris, 1981.
- 05- BARTHOU Louis, la bataille de Maroc, lib- ancienne HONORE CHAMPOIN, Paris, 1929.
- 06- BERNARD François, le Maroc économique et agriculture, éd- George MASSON, Paris, 1919.
- 07- BERQUE Augustin, écrits sur l'Algérie, centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, Aix en Provence, 1986.
- 08- BERQUE Jacques, le Maghreb entre deux guerres, éd- SEUIL, Paris, 1962.
- 09- BERT J- Chailley, Dix années de politique coloniale, éd- Armand COLIN, Paris, (sd).
- 10- BENTOUMI Ammar, Crime et Infamie, la colonisation vécue par un Algérien (1923-1962), éd- casbah, Alger, 2013.
- 11- BLOTTIÈRE Jean, Les productions algériennes, pub- comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie
- 12- BONZE Raymond, l'Algérie du centenaire (vue par l'Université de France), pub du comité national Métropolitain du centenaire de l'Algérie (sd et sl).

- 13- BORDES Pierre, **projet de budget**, imp- Administrative Emile Pfister, Alger, 1928.
- 14- BOUSQUET G- H, **les Berbères**, éd- presse universitaire de France, Paris, 1957
- 15- BOUYAC René, **histoire de Bone**, imp- du courrier de Bone, 1941.
- 16- CARLONAL Jules, **l'Algérie et ses produit**, libraire Editeur, Alger, 1922.
- 17- CHABOT J, B- Abble, **recueil des inscriptions Libyques**, Paris
- 18- CHRUCH R, J- Harrisan, **modern colonisation**, London, 1951.
- 19- DE LA BERGE Albert, **En Tunisie**, éd- L'Harmattan, Paris, (sd).
- 20- DE VAULABELLE Achille, **chute de l'empire**, histoire des deux restaurations jusqu'à la chute de Charles x, t7, éditeur de la méthode Wilhem, Paris, 1852.
- 21- DEPONT Octave, **l'Algérie de centenaire**, lib- de recueil Sizey, Paris, 1928.
- 22- DESPOIS Jean, **l'Afrique du nord**, pré- Jean DRESCH, éd- presses universitaire de France, Paris, 1958.
- 23- DESPOIS Jean, **la Tunisie**, librairie Armand Colin, Paris, 2^{eme} ed, 1961.
- 24- Dhé et DENIZET Jean, **Les liaisons maritimes aériennes et terrestres de l'Algérie**, pub- comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, (sl et sd).
- 25- DIEHL Charles, **l'Afrique Bizintiane (533-709)**, T 1, éd- Esnest Leroux, Paris, 1896.
- 26- DUVAL Jules, **l'Algérie et les Colonies Françaises**, lib- Guillaumin et C^{ie}, Paris, 1877.
- 27- EGRETAUD Marcel, **réalité de la nation Algérienne**, éd- sociales, Paris, 1961.
- 28- Enfantin, **colonisation de l'Algérie**, éd- libraire P Bertrand, Paris, 1843.
- 29- ESQUER Gabriel, **l'apprise d'Alger 1830**, Paris, 1929.
- 30- FAUCON Narcisse, **La Tunisie Avant et Apres l'occupation française Histoire et Colonisation**, T2, lib- coloniale, Paris, 1893.
- 31- FONCIN- P, **géographie générale**, lib- Armand Colin, Paris, 5^{eme} éd, 1899.

- 32- François BERNARD, le Maroc économique et agricole, Coulet et fils lib éditeurs, Montpellier, 1917.
- 33 - GALIBERT Léon, histoire de l'Algérie ancienne et moderne, imprimerie de H. Fournier, Paris, 1848.
- 34- GARAS Félix, Bourguiba et la naissance d'une Nation, éd- René Julliard, paris, 1956.
- 35- GARROT Henry: Les juifs Algériens et Leur origines, lib- Louis RELIN, Alger, 1898.
- 36- GHALEB Pierre, protectorat religieux de la France en orient, lib- Aubanel frères, (sd).
- 37- GOUTIER Emil Félix, Genséric roi des Vandales, éd- payot, Paris.
- 38- GUENANECHÉ Mohamed, le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres (1919-1939), tr- Sid Ahmed Bouali, ENAL, Alger, 1990.
- 39- GUENANECHÉ Mohamed, le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres (1919-1939), tr- Sid Ahmed Bouali, ENAL, Alger, 1990.
- 40- GUERNIER Eugène Leonard, l'Afrique champ d'expansion de l'Europe, éd- Armand COLIN, Paris, 1938.
- 41- HENRY LAVANZELLE Charles, l'expédition militaire en Tunisie, Paris, 1881.
- 42- Hérodote, histoire 2, eta par Ph- Legrand, ed les belles lettres, paris, 1960.
- 43- HUBERT Lucien, une politique coloniale, lib- Félix ALCAN, Paris, 1918.
- 44- ISNARD Hildebert, le Maghreb, éd- presses universitaire de France, Paris, 3^{ème} éd, 1978.
- 45- J, P- KBEMER, projet de colonisation de l'Algérie, éd- dusacq, Paris, 1848.
- 46- KANN Réginald, le protectorat Marocain, éd- BERGER LEVARAULT, Paris, 1921.
- 47- LARASE Emile, renseignements économiques, office du protectorat de la république Française au Maroc, Paris.(sd).
- 48- LE BARON Berthezene, souvenirs militaires, librairie militaire, Paris, (sd).

- 49- LE BLOND Maurice, **Georges Clemenceau (biographie critique)**, éd- E, SANSOT C^{ie}, Paris, (s d).
- 50- LE TOURNEAU Roger, **Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961**, éd- Armand COLIN, Paris, 1962.
- 51- LECOQ CHANOINE Alexandre, **XXX^{ème} congrès Eucharistique international Carthage (7-11 mai 1930)**, éd- Litho, (sl), 1930.
- 52- Lois Hubert LYAUTEY, **Paroles d'action Madagascar sud-Oranais Oran Maroc (1900-1926)**, pré- M. Louis BARTHOU, éd- Armand COLIN, Paris.
- 53- LOUZON Robert, **cent ans de capitalisme en Algérie**, éd- Acratie, (sd et sl).
- 54- M, DOPIGEZ, **aumônier de l'armée d'Algérie- souvenir de l'Algérie-**, éd- Bettune, Paris, 1840.
- 55- MARTIN Claude, **histoire de l'Algérie Française**, éd- fils Aymon, 1963.
- 56- MAYER -J, M et autre, **l'Afrique dans l'histoire du Christiane des origines à nos jours**, Les églises d'orient et d'occident.
- 57- MILLIOT Louis, **Le gouvernement de l'Algérie**, publications du comité nationale métropolitain du centenaire de l'Algérie, Algérie, (sd).
- 58- MOTPEZAT le M^{is} De, **domination Française en Algérie**, éd- Henri PPLON, (sl), 1865.
- 59- M-YONGE Charlotte, **memoirs of Marishal Bugeaud**, vol-1, Hust and Blacgett publishers, London, 1884.
- 60- NOUCSHI André, **la naissance du nationalisme Algérien (1914-1954)**, de Minuit, 1^{er} éd, Paris, 1962.
- 61- Office du protectorat de la République Française au Maroc, **Renseignements économique**, éd- Emile LAROSE, Paris, (sd).
- 62- OPPERMANN Thomas, **le problème Algérien**, ed- François Maspero, Paris, 1961.
- 63- PALAZZOLI Claude, **le Maroc politique**, éd- Sindbad, Paris, 1974.
- 64- PONCET Jean, **La colonisation et l'agriculture européennes en Tunisie depuis 1881**, éd- la Haye, Paris, 1961.
- 65- R, BASSET et autres, **initiation à la Tunisie**, Paris, 1950.

- 66- RAYMOND André et PONCET Jean, la Tunisie, éd- presses universitaire de France, Paris, 1^{er} éd, 1961.
- 67- RECLUS Elisée, nouvelle géographie universelle (la terre et les Hommes), T 6, lib- Hachette et C^{ie}, Paris, 1886.
- 68- REVOLON Stéphane, œuvre des Français en Tunisie, imp- Georges Guinel & C^{ie}, Italie, 1910.
- 69- ROUSSEAU Alphonse, chronique de la régence d'Alger, imprimerie du gouvernement, Alger, 1841.
- 70- SARZEAU- J, les français aux colonies, Sénégal-Soudan français-Dahomey-Madagascar-Tunisie, lib- Blood et Barral, Paris.
- 71- SYBILE GROW- E, the Berlin West African conference 1884-1885, London, 1942.
- 72- TERRASSE Henri, histoire du Maroc, éd- atlantides, Casablanca, 1950.
- 73- VIOLLETTE Maurice, l'Algérie vivra-t-elle ? notes d'un ancien gouverneur général, éd- Félix ALCAN, Paris, 1931.
- 74- WASTELIEE Robert, études sur la colonisation en Tunisie, imp- L, DANIEL, Lille, 1903.
- 75- ZACCANE- P, réflexions sur la colonisation en Algérie, Challomel lib, Paris, 1872.
- 76- ZIEGLE Jean, de colonisation instabilité et famines en Afrique(100ans après la conférence de berline), solidarité, (sd).

06- الكتب المترجمة:

- 01- ابن اشنهو عبد اللطيف: تكوين التخلف في الجزائر- محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسالية في الجزائر بين عامي 1830م- 1962م-، تر- نخبة من الأساتذة، ش و ن ت، الجزائر، 1979.
- 02- آجرون شارل روبر: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م- 1919م، ج2، تر- م.حاج مسعود و ع.بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- 03- إدوارد سعيد: الاستشراق (المفاهيم الغربية للشرق)، تر- محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
- 04- أزولاي أرييلا وأوفير عدي: نظام ليس واحدا، تر- نبيل الصالح، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 05- اكصيل اصطيفان: تاريخ شمال إفريقيا القديم، ج1، تر- محمد التازي مسعود، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2007.
- 06- الأشرف مصطفى: الجزائر، الأمة والمجتمع، تر- حنفي بن عيسى، م و ك، الجزائر، 1983.

- 07- ألبير عياش: المغرب والاستعمار - حصيلة السيطرة الفرنسية-، تر- عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي، (د ت ن).
- 08- التشايحي عبد الرحمن: المسألة التونسية والسياسية العثمانية 1881م-1913م، تر- عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، ط1، 1979.
- 09- الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، تر وتو- سامي الجندي، دار القدس للنشر، بيروت، ط1، 1978.
- 10- الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، ج3، م د ب ا ق اج، تونس، 2005.
- 11- الحجوي محمد بن محمد: فتح الملك العلام في تراجم بعض علماء التيجانية الأعلام، تر- أنور ترفاس، مؤسسة ناشرون، بيروت، (د ت ن).
- 12- إرنهاس هارتموت: فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر- أحمد ابن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015.
- 13- الطويل توفيق: قصة الكفاح بين روما وقرطاجة، دار النشر الحديث، القاهرة، 1936.
- 14- العروي عبد الله: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830م-1912م)، تر- محمد حاتمي ومحمد جادور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2016.
- 15- القصاب أحمد: تاريخ تونس المعاصر (1881م-1956م)، تر- حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986.
- 16- المحجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر- عمر بن ضو وآخرون، سراس للنشر، تونس، 1986.
- 17- _____، _____: جذور الحركة الوطنية التونسية، تر- عبد الحميد الشابي، منشورات بيت الحكمة، تونس، 1999.
- 18- أندرسون ماتيون: تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا، تر- نورالدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، 1977.
- 19- أوفيد جورج: اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية (1905م-1955م)، ج2، تر- محمد الشركي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1988.
- 20- باسور كيفن: الفاشية، تر- رحاب صلاح، هنداوي للنشر، القاهرة، 2013.
- 21- باصي روني: أبحاث في دين الأمازيغ، تر وتو- همو بوشخار، دفاتر وجهة نظر للنشر والتوزيع، (د م ط)، 2012.
- 22- بريستير إيفه: في الجزائر يتكلم السلاح، تر- عبد الله كيحل، دار نور شاد، الجزائر، 2013.

- 23- برفيلي غي: النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880م- 1962م)، تر- محمد حاج مسعود وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص142.
- 24- برنيان أندري وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر- رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، د م ج، الجزائر، 1984.
- 25- بروكلمان كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، تر- فارس نبيه ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1948.
- 26- بن احمد عبد السلام: تاريخ الحركة النقابية الوطنية الشغيلة بتونس (1924م- 1956م)، تر- مجموعة باحثين، نشر دار محمد علي الحامي، تونس، (د ت ن).
- 27- بن المليح عبد الله: التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار- البنيات السياسية-، تر- محمد الناجي، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 2014.
- 28- بنعمران جيلالي: أزمة السكن (آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر)، تر- عبد الغني بن منصور، ENL، الجزائر، (د ت ن).
- 29- بوشامة كمال: الجزائر أرض عقيدة وثقافة، تر- محمد المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 30- بوفيل: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، تر- الهادي أبو لقمة و محمد عزيز، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1988.
- 31- بونسي جون: العلاقات بين طرق الاستغلال الفلاحي وتعرية التربة بالبلاد التونسية، تر- المنجي بورقو، دار سيناترا، تونس، 2010.
- 32- بيار جورج: معجم المصطلحات الجغرافية، تر- محمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2002.
- 33- تازروت محند: التاريخ السياسي لشمال إفريقيا، تر- مراد براهيم، تق- الصادق سلام، مطبعة عالم الأفكار، الجزائر، 2012.
- 34- توردوف وليام: الحكم والسياسة في إفريقيا، تر- كاظم هاشم نعمت، أكاديمية الدراسات العليا للنشر والتوزيع، طرابلس، ط1، 2004.
- 35- جرمان عياش: أصول حرب الريف، تر- محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماي، منشورات الشركة المغربية، الرباط، 1992.
- 36- جنرال كاترو: ليوطي المغرب، أو تطبيق الحماية بالمغرب، تر- أحمد لقمهري، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2017.

- 37- جوليان شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، تر- المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
- 38- _____، _____: تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى منذ البدء حتى الفتح الإسلامي 647م)، تر- محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1969.
- 39- دايفيدسون باسيل: إفريقيا القديمة تكتشف من جديد، تر- نبيل بدر و سعد زغلول، الدار القومية للطباعة والنشر، (د م ن).
- 40- دوكريه فرونسوا: قرطاجة أو إمبراطورية البحر، تر- أحمد عزو، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1996.
- 41- ريسلر كميل: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها 1830م-1962م (تعليقات جزائرية على شبه اعتراف فرنسي)، تر- نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر، ط1، (د م ن)، 2016.
- 42- سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تر- عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 43- سبيلمان جورج: المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912م-1956م)، تر- محمد المؤيد، نشر مطابع الرباط، الرباط، ط1، 2014.
- 44- سطورا بنيامين: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898م-1974م)، تر- الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى 40 للاستقلال.
- 45- سماتي محفوظ: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر- محمد الصغير بناني، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- 46- شومبيتر جوزيف: الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، تر- حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، البصرة، ط1، 2011.
- 47- عباس فرحات: الشباب الجزائري 1930م، تر- أحمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.
- 48- فرحات عباس: ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها، تر- أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
- 49- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830م-1960م)، تر- جوزيف عبد الله، دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1983.
- 50- غوتيه إيميل فليكس: ماضي شمال إفريقيا، تر- هاشم الحسيني، مؤسسة تاوالت الثقافية، (د م ن)، 2010.
- 51- غونيه كلود: إفريقيا للإفريقيين، تر- أحمد كمال يونس، دار المعارف، القاهرة، (د ت ن).

- 52- فالنسي لوسات: الفلاحون التونسيون - الاقتصاد الريفي وحياة الأرياف في القرنين 18م و19م-، تر- مصطفى التليلي، دار سيناترا، تونس، 2015.
- 53- فانون فرانز: العام الخامس للثورة، تر- ذوقان قرطوط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002.
- 54- فورنو روبرت: عبد الكريم أمير الريف - قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي والإسباني-، دار دمشق للنشر، القاهرة، (د ت ن).
- 55- فيرو مارك: الكتاب الأسود للاستعمار ق16م- ق21م (من الإبادة إلى التوبة)، ج1، تر- محمد أحمد صبح، دار الكتاب للنشر، (د ت ن).
- 56- فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، تر- ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997.
- 57- قداش محفوظ: جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830م-1954م)، تر- محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008.
- 58- كارخال مارمول: إفريقيا، ج2، تر- محمد حجي وآخرون، مطبعة المعرفة الجديدة، الرباط، 1988.
- 59- _____، _____: إفريقيا، ج3، تر- محمد حجي وآخرون، مطبعة المعرفة الجديدة، الرباط، 1989.
- 60- كام جوزيف: المستكشفون في إفريقيا، تر وتق- يوسف نصر، دار المعارف، القاهرة، (د ت ن).
- 61- كامبس غابريال: البربر ذاكرة وهوية، تر- عبد الرحيم حزل، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014.
- 62- كريم يونس: على أبواب المستقبل، تر- مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013.
- 63- لاسكورتيس كايل: نظام دولة الوفاق الأوربي وحوكمة القوى العظمى اليوم، مؤسسة RAND، (د م ن)، 2017.
- 64- لاندو روم: أزمة المغرب الأقصى، ج1، تر- إسماعيل علي وحسين الحوت، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.
- 65- _____، _____: تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر- نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963.
- 66- لوبيل رولان: الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب من القرن السادس عشر إلى ثلاثينات القرن العشرين، تر حسن بجاوي، منشورات دار الأمان، الرباط، 2017.
- 67- لوتيسكي: تاريخ الأقطار - العربية الحديث، تر- فارس غصوب، دار الفرائي للنشر، بيروت، ط8، 1985.
- 68- لومبا أنيا: في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، تر- محمد عبد الغني غيوم، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007.

- 69- لومبارد موريس: الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي، تر- عبد الرحمن حميدة، دار الفكر المعاصر، (د ت ن).
- 70- ليفيتسكي تاديوش: دراسات شمال إفريقيا، ج2، تر- أحمد أبو مزكو، منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية، 2006.
- 71- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، ج2، تر- أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.
- 72- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر- محمد الشاوش ومحمد عجيبة، سراس للنشر، تونس، ط3، 1993.
- 73- محمود باشا محمد: الاستيلاء على أقاليم الجزائر أو ذريعة المروحة، تر- عزيز عثمان، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2005.
- 74- مزالي محمد الصالح: تاريخ تونس الاقتصادي، تر- الهادي التيمومي، منشورات بيت الحكمة، تونس، 1993.
- 75- ميدان مادلين هورس: تاريخ قرطاج، تر- إبراهيم بالش، منشورات عويدات، لبنان، 1981.
- 76- هونستن وليم: الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس (1936م-1943م)، تر- إبراهيم أبو طالب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2001.
- 77- ي ساقليف و ج فاسلييف: موجز تاريخ إفريقيا، تر- أمين الشريف، مؤسسة العصر الحديث، القاهرة، (د ت ن).
- 78- كاري جاك: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تر- عبد الرزاق قسوم، عالم الأفكار للنشر، الجزائر، 2015.
- 79- كوران أرجمند: السياسية العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي 1827-1847، تر- عبد الجليل التميمي، ط2، تونس، (د ت ن).

ثانيا- المراجع:

01- الكتب:

أ- باللغة العربية:

- 01- الوكيل محمد: تاريخ اليهود في القارة الإفريقية، ج2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- 02- محمد حسن: الجغرافية التاريخية لإفريقية (ق1م-ق9م)، فصول في تاريخ المواقع والمسالك والمجالات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ط1، 2004.

- 03- إبراهيمي عبد الحميد: المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، م د و ع، بيروت، 1996.
- 04- ابن اشنهو عبد اللطيف: الدولة الجزائرية في 1830م (مؤسساتها في عهد الأمير عبد القادر)، موفم للنشر، الجزائر، 2013.
- 05- أبو الروس أيمن: نابليون بونابرت، مطابع العبور الحديثة، القاهرة، (د ت ن).
- 06- أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830م-1855م، م و ك، الجزائر، 1989.
- 07- أبو خليل شوقي: الإسلام وحركات التحرر العربية، دار الأنوار للطباعة، دمشق.
- 08- أبو عامر محمد سعد: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 09- أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- 10- أحمد خالد: الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الأول من القرن العشرين، الدار التونسية للنشر، تونس، 1967.
- 11- —، —: عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي، الدار العربية للكتاب، (د م ن)، 2001.
- 12- —، —: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د ت ن).
- 13- أحمد سميح حسن: الاستيطان اليهودي في الجزائر (1830م-1962م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014.
- 14- أحمد نعمان: فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1991.
- 15- أدونيس حسن وآخرون: حراك الريف (نضال شعب بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية)، منشورات جمعية أطاك، الدار البيضاء، 2018.
- 16- أسبر أمين: إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق، بيروت، 1985.
- 17- أشقرا عثمان: المغرب السادس، بيان من أجل التنوير، منشورات باب الحكمة، تطوان، ط1، 2019.
- 18- —، —: الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب من 1930م إلى 1956م، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2007.
- 19- أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار الفرابي، بيروت، ط2، 2016.
- 20- الإخناوي فوزي: دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، (د ت ن).
- 21- الأرقش دلندة وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، (د م ن)، 2003.

- 22- الأزهر الصحراوي: الفكر الاقتصادي للحركة الوطنية التونسية (1881م-1956م) ميدياكوم للنشر، تونس، (د ت ن).
- 23- البار أمين و بسكري منير: مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2004.
- 24- البيلاوي حازم: النظام الرأسمالي ومستقبله، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2011.
- 25- البراوي راشد: اقتصاديات العالم العربي، القاهرة، 1973.
- 26- البطريق عبد الحميد: التيارات السياسية المعاصرة 1815م-1960م، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
- 27- البكوش الهادي: الأمة التونسية بين الأمس واليوم، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.
- 28- التميمي عبد المالك خلف: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة-)، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1983.
- 29- _____، _____: الخليج العربي والمغرب العربي - دراسات في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي-، دار الشباب للنشر والترجمة، قبرص، ط1، 1986.
- 30- التويجري عبد العزيز بن عثمان: العالم الإسلامي والغرب (التحديات والمستقبل)، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، (د م ن)، 2007.
- 31- التيمومي الهادي: الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية (الكادحون والخماسة في الأرياف التونسية 1861م-1943م)، ج2، دار محمد علي الحامي، تونس، (د ت ن).
- 32- _____، _____: المسار التحديثي في تونس (1846م-1964م)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 09 أفريل 1938، تونس، (د ت ن).
- 33- _____، _____: مفهوم الإمبريالية من عصر الاستعمار العسكري إلى العولمة، تق- سمير أمين، دار محمد علي للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2004.
- 34- الثعالي عبد العزيز: تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، تح- أحمد بن ميلاد ومحمد إدريس، تق- حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987.
- 35- الجابري محمد صالح وآخرون: تاريخ الأدب التونسي الحديث والمعاصر، بيت الحكمة للنشر، تونس، 1993.
- 36- الجابري محمد صالح: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990.

- 37- الجمل شوقي عطا الله وآخرون: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1998.
- 38- الجميل بطرس وآخرون: سر الأفخارستا والقداس، منشورات معهد الليتورجيا في جامعة روح القدس، لبنان، 2005.
- 39- الجندي أنور: عبد العزيز الثعالبي (رائد الحرية والنهضة الإسلامية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984.
- 40- الجوهري يسرى: جغرافية البحر الأبيض المتوسط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984.
- 41- _____، _____: جغرافية المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 42- _____، _____: شمال إفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980.
- 43- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- 44- الحجوي حسن أحمد: العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي (1757م-1912م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2003.
- 45- الحسيني محمد الهادي: الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، الجزائر، 2007.
- 46- الحمّاص محمد: الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية (1881م-1950م)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007.
- 47- الخديمي علال: الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية (الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية)، دار أبي رقرق، الرباط، ط1، 2009.
- 48- الخزني صالح: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1995.
- 49- الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، م و ك، الجزائر، 1985.
- 50- _____، _____: حزب الشعب الجزائري (جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي)، م و ك، الجزائر، 1986.
- 51- الداودي غالب: نظام الانتداب وجريمة فلسطين، دار الطباعة الحديثة، عشار، 1965.
- 52- الدقي نور الدين: تونس من الأيالة إلى الجمهورية (1814م-2014م)، المنشورات الجامعية بمنوبة، تونس، ط1، 2016.
- 53- _____، _____: حركة الشباب التونسي، منشورات م أ ت ح و، تونس، 1999.

- 54- الذواودي زهير: الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي، دار نقوش عربية للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2014.
- 55- _____، _____: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين (1929م- 1939م)، الأطلسية للنشر، تونس، ط1، 2003.
- 56- _____، _____: شغف الاستقلال، الدار العربية للكتاب، تونس، 2007.
- 57- الريحاني أمين: المغرب الأقصى، مؤسسة هندواوي للنشر، المملكة المتحدة، 2018.
- 58- الزاهي نورالدين: الزاوية والحزب، الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، منشورات إفريقيا للشرق، الدار البيضاء، 2001.
- 59- الزاوي أحمد الطاهر: تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط4، 2004.
- 60- الزبيري العربي: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، منشورات ENAP، الجزائر، 1985.
- 61- _____، _____: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1984.
- 62- _____، _____: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دم ن)، 1999.
- 63- _____، _____: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ش و ن ت، الجزائر، ط2، 1985.
- 64- الزيزاوي عبد المطلب: أوهام الظهير البربري - السياق والتداعيات-، إصدارات فيديرانت، (دون معلومات أخرى).
- 45- الساحلي حمادي: فصول من التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992.
- 66- الساكت محمد عبد الوهاب: دراسات في النظام الدولي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.
- 67- السائحي الحسن: الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط2، 1986.
- 68- السحار عبد الحميد جودة: قاييل وهابيل، مكتبة مصر للنشر، الفجالة (مصر).
- 69- السروجي محمد محمود: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية للنشر، ليبيا، (د ت ن).
- 70- الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، ج3، م د ب اق اج، تونس، 2005.
- 71- _____، _____: دراسات في المسائل السكانية في الجمهورية التونسية، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1985.
- 72- الشابي محمد لطفي: الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية (1894م- 1956م)، ج2 (1925م- 1943م)، مركز النشر الجامعي، تونس، ط2، 2015.

- 73- الطويل توفيق: قصة الكفاح بين روما وقرطاجة، دار النشر الحديث، القاهرة، 1936.
- 74- الطويلي أحمد: الزعيم عبد العزيز الثعالبي - مسيرة نضاله الفكري والسياسي-، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2012.
- 75- العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي - دراسة تحليلية تقييمية-، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- 76- العربي إسماعيل: حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 77- _____، _____: التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)، ج2، SNED، الجزائر، (د ت ن).
- 78- _____، _____: المدن المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 79- _____، _____: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1982.
- 80- _____، _____: مذكرات وليام شارل، قنصل أمريكا في الجزائر (1816م-1824م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت ن).
- 81- العربي الصقلي وآخرون: مذكرات من التراث المغربي، تجزئة ومقاومة (1906م-1933م)، ج5، منشورات nord organisation، (د م ن)، 1985.
- 82- العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، ج1، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط6، 2000.
- 83- _____، _____: مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2007.
- 84- _____، _____: مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2005.
- 85- العسلي بسام: الأمير خالد الهاشمي الجزائري (سلسلة جهاد شعب)، دار النفائس، بيروت، ط2، 1984.
- 86- العطية عصام: القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، ط6، 2006.
- 87- العقاد صلاح: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.
- 88- _____، _____: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1993.
- 89- العلوي سعيد بن سعيد: الوطنية والتحديثية في المغرب، م د و ع، بيروت، ط1، 1997.
- 90- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د ت ن).

- 91- الغري محمد الأزهر: المجال في المغرب بين الذاكرة والتاريخ، منشورات م أ ت ح و، تونس، 2015، ص 113.
- 92- الغزالي محمد: الاستعمار أحقاد وأطماع، نهضة مصر للطباعة، الإسكندرية، ط4، 2005.
- 93- الفاسي محمد: التعريف بالمغرب، مطبعة لجنة البيان المغربي، بيروت، (د ت ن).
- 94- الفاعوري إبراهيم: تاريخ الوطن العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001.
- 95- الفرحي بشير كاشة: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 2007.
- 96- القاصح عبد الفتاح: واحات الجريد، دراسة في الجغرافيا الزراعية، مج 2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1991.
- 97- القبلي محمد وآخرون: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ط1، 2011.
- 98- القدوري عبد المجيد: المغرب وأوروبا مابين القرنين 15م-18م، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.
- 99- القرقرسي أسيم: علال الفاسي وإستراتيجية مقاومة الاستعمار، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 2006.
- 100- القزدغلي حبيب: تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919م-1943م)، تق- علي المحجوبي، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992.
- 101- القوزي محمد علي: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2001.
- 102- الكراي القسنطيني: الأرياف المحلية والرأسمال الاستعماري (ظهير صفاقس 1892م-1929م)، منشورات كلية الآداب، منوبة، 1992.
- 103- اللطيف علي: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بظهير سوسة في ما بين الحربين (القلعة الكبرى وأكودة أنموذجا)، ج1، م أ ت ح و، تونس، 2011.
- 104- المجذوب محمد: التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط8، 2006.
- 105- المحجوبي علي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.
- 106- المدني أحمد توفيق: قرطاجنة في أربعة عصور، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 107- المرزوقي محمد: صراع مع الحماية، سلسلة معارك وأبطال، ج2، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973.
- 108- المساري محمد العربي: محمد بن عبد الكريم الخطابي من الوطن إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2012.

- 109- المسيلي محمد: ابن باديس وعروية الجزائر، ش و ن ت، الجزائر، ط2، 1973.
- 110- المشيرفي محمد محي الدين: إفريقيا الشمالية في العصر القديم، دار الكتب العربية، لبنان، ط4، 1969.
- 111- المكني عبد الواحد: النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881م-1956م) - الأشراف والبلدية مثالا-، منشورات كلية الآداب بصفاس، تونس، 2004.
- 112- المناعي الطاهر: المثقفون التونسيون والحضارة الغربية فيما بين الحربين العالميتين (1919م-1939م)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط1، 2001.
- 113- الميداني عبد الرحمن حبنكة: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، دار القلم، دمشق، ط8، 2000.
- 114- الميلبي محمد: المؤتمر الإسلامي، دار هومة، الجزائر، (د ت ن).
- 115- الوردغي عبد الرحيم: فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912م-1956م)، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1، 1993.
- 116- اليوسفي فؤاد: اتحاد المغرب العربي، ليبيا، ط1، 1989.
- 117- آيت مدور محمد: الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري (1830م-1962م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 118- بازما مصطفى: ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، مكتبة الفكر، طرابلس، 1975.
- 119- باسمور كيفن: الفاشية، تر- رحاب صلاح، هنداوي للنشر، القاهرة، 2013.
- 120- باسيلبي بنيامين مرجاني: الأفخارستا الجذور الكتابية والآبائية، ج2، كنيسة مارمرقس للنشر، مصر، 2007.
- 121- باشا عبد الباقي وسعد تامر: الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في الذكرى الخمسين لتأسيسه، منشورات الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، تونس، 2000.
- 122- بجاوي محمد الصالح: متعاونون ومجنودون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830م-1918م، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.
- 123- بروق سالم: الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010.
- 124- بركات محمد علي: السياسة البريطانية واسترداد السودان، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977.
- 125- بلاح بشير وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 126- بلاح بشير: المواقف الحركة الإصلاحية من الثقافة الفرنسية (1925م-1940م)، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

- 127- بلحاج صالح: الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1910م- 1939م)، منشورات بن مرابط، قسنطينة، 2015.
- 128- بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 1999.
- 129- بلعباس محمد: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت ن).
- 130- بلعكي أحمد: المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1985.
- 131- بلغيث محمد الأمين: تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)، دار ابن كثير، بيروت، ط2، 2007.
- 132- بلهادي عبد المجيد: الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860م- 1956م)، النشر الجامعي، تونس، (د ت ن).
- 133- _____، _____: تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار، م م أ ت م، تونس، 2016.
- 134- بلوفة عبد القادر جيلالي: الحركة الاستقلالية في عمالة وهران خلال ح ع 2 (1939م- 1945م)، الألفية للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2011.
- 135- بن احميدة عبد السلام: النقابات والوعي القومي - مثال تونس - (تطور الوعي القومي في المغرب العربي)، م د و ع، بيروت، 1986.
- 136- بن أشنهو عبد اللطف: الهجرة الريفية في الجزائر، نشر مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، (د ت ن).
- 137- بن العربي الصديق: كتاب المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، (د م ن)، ط3، 1984.
- 138- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دزائر إنفو، الجزائر، 2013.
- 139- بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1830م- 1962م)، ج1، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2015.
- 140- بن زيدان عبد الرحمن: العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1961.
- 141- بن عامر أحمد: تونس عبر التاريخ منذ أقدم العصور إلى إعلان الجمهورية، مكتبة النجاح للنشر، تونس، ط1، 1960.
- 142- بن عامر تونسي: قانون المجتمع الدولي، دم ج، الجزائر، 1998.
- 143- بن عبود محمد: دراسات مغربية، محاضرات في التاريخ، شعبة التاريخ بتطوان، 1992.

- 144- بن قينة عمر: صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام.. وقضايا.. ومواقف)، د م ج، الجزائر، 1993.
- 145- بن منصور عبد الوهاب: مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1985.
- 146- بن يوسف عادل: النخبة العصرية التونسية - طلبة الجامعات الفرنسية- (1880م- 1956م)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2006.
- 147- بن بليغث الشيباني: أبحاث في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، مكتبة علاء الدين للنشر، تونس، 2008.
- 148- _____، _____: الجيش في عهد محمد الصادق باي 1859م- 1882م، تق- عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي، صفاقس، 1995.
- 149- بن عبد الله عبد العزيز: معطيات الحضارة المغربية، ج2، دار الكتب العربية، الرباط، 1963.
- 150- بنعدادة آسية وآخرون: المعرفة الطبية وتاريخ الأمراض في المغرب، منشورات عكاظ، الرباط، 2011.
- 151- بنور فريد: المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1782م- 1830م، كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 152- بو الشعير سعد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، ط2، 1993.
- 153- بوالصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931م- 1954م)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- 154- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.
- 155- بوخاوش السعيد: الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيت للطباعة، (د م أ).
- 156- بوراوي الطرابلسي: تاريخ تونس المنسي (السكان والأرض)، الأطلسية للنشر، تونس، 2015.
- 157- بوروية رشيد وآخرون: الجزائر عبر التاريخ، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د ت ن).
- 158- بوشراي آمنة: أهمية العامل الفكري في تشكيل الهوية واسترجاع الحرية، الجزائر- أنموذجا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 159- بوشعراء مصطفى: الاستيطان والحماية بالمغرب (1863م- 1894م)، تق- عبد الوهاب بن منصور، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984.

- 160- بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830م-1930م) وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 161- بوعزيز يحيى: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1999.
- 162- _____، _____: تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع ق 16م إلى مطلع ق 20م، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 163- _____، _____: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، ويليها السياسة الاستعمارية من خلا مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830م-1954م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 164- بوكابوس سعدون: محاضرات في الاقتصاد الجزائري (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1997-1998.
- 165- بونار رابح: المغرب العربي تاريخه وثقافته، دار الهدى، عين مليلة، (د ت ن).
- 166- بياض الطيب: المخزن والضريبة والاستعمار، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 2011.
- 167- بياضون جميل وآخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1992.
- 168- تابليت علي: فرحات عباس رجل دولة، ثالة للنشر، الجزائر، 2007.
- 169- تافسكا أحمد: تطور الحركة العمالية في المغرب، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1980.
- 170- ثنيو نور الدين: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للبحوث، بيروت، ط1، 2005.
- 171- جراد عبد العزيز: البعد الجيوسياسي للمغرب العربي، د م ج ، الجزائر، 1986.
- 172- جغلول عبد القادر: مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، دار الحداثة، ط1، 1982.
- 173- جلاب الهادي: النخب الاقتصادية التونسية (1920م-1956م)، م م أ ت ح و، تونس، 1999.
- 174- جلال يحيى: عبد الكريم الخطابي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1968.
- 175- جودة حسين جودة و أحمد علي هارون: جغرافية الدول الإسلامية، منشأة المعارف للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999.
- 176- حاج فريد: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (1837م-1937م) المنطلق، السيرورة، الآمال، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
- 177- حارش محمد الهادي: التاريخ المغربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، وحدة بن بولعيد، الجزائر، (د ت ن).

- 178- _____، _____: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر وبلدان المغرب في العصور القديمة، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 179- حافظ حمدي والشرقاوي محمود: الجزائر بين الأمس والغد، دار القاهرة، مصر، (د ت ن).
- 180- حافظ صلاح الدين: صراع القوى الأوروبية حتى القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1983.
- 181- حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ من عصر ما قبل التاريخ إلى نهاية دولة الموحدين، ج1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000.
- 182- _____، _____: المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، ج3، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط3، 1999.
- 183- حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ط3، (د ت ن).
- 184- حسن محمد جوهر: تونس، دار المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1961.
- 185- حسنين إبراهيم محمد: تاريخ السلام في المغرب العربي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 186- حسنين محمد: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط4، 1986.
- 187- حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1947.
- 188- حلومي عبد القادر: جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية واقتصادية)، المطبعة العربية، الجزائر، ط1، 1968.
- 189- حماميد حسينة: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954م-1962م، منشورات الخبر، الجزائر، 2007.
- 190- حماني أحمد: صراع بين السنة والبدعة، ج1، دار البعث، الجزائر، (د ت ن).
- 191- حمدان جمال: إستراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق، القاهرة، 1983.
- 192- حمداوي جميل: الحضارة الأمازيغية، إفريقيا للشرق، الدار البيضاء، ط1، 2011.
- 193- _____، _____: الديانة عند الأمازيغ، شبكة الألوكة، دون معلومات أخرى.
- 194- حمودة عبد الحميد حسين: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2006.
- 195- خطاب محمود شيت: قادة فتح المغرب العربي، ج1، دار الفكر، (د م ن)، ط7، 1984.
- 196- خياطي مصطفى: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.
- 197- _____، _____: الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.
- 198- خيضر إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م-1962م، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

- 199- داهش محمد علي: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد المكتب العربي، دمشق، 2004.
- 200- _____، _____: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، بغداد، (د ت ن).
- 201- _____، _____: محمد بن عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002.
- 202- _____، _____: صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة للنشر، بغداد، 2002.
- 203- دبو محمد علي: تاريخ المغرب الكبير، ج1، مؤسسة تاوالت الثقافية، (د م ن)، 2010.
- 204- دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918م-1939م)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.
- 205- دنون عبد الواحد طه: الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال إفريقيا والأندلس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2004.
- 206- رزاق عبد الرحمن: تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين)، ش و ن ت، الجزائر، (د ت ن).
- 207- _____، _____: الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسة)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 208- رشيد الناظوري وآخرون: المغرب الكبير (الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال)، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966.
- 209- رضوان شعاعي: صورة المغرب في كتابات الأطباء الفرنسيين (1912م-1956م)، نشر جمعية البحث والتوثيق، الدار البيضاء، ط1، 2016.
- 210- زرقانة إبراهيم: الحضارات المصرية في فجر التاريخ، دار المعارف، القاهرة، 1948.
- 211- زروقة عبد الرشيد: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913م-1940م)، دار الشهاب، بيروت، ط1، 1999.
- 212- زكي مبارك وآخرون: الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.
- 213- زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914م-1939م)، د م ج، الجزائر، 2010.

- 214- _____، _____: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2012.
- 215- _____، _____: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د م ج، الجزائر، 2009.
- 216- زيادي أحمد: انتفاضة الشاوية 1907م، دار قرطبة للنشر، الدار البيضاء، 1986.
- 217- سامعي إسماعيل: قضايا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة، ط1، 2013.
- 218- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1930م)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط4، 1992.
- 219- _____، _____: تاريخ الجزائر الثقافي (1830م-1954م)، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998.
- 220- _____، _____: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3.
- 221- سعد الله فوزي: يهود الجزائر (هؤلاء المجهولون)، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2004.
- 222- سعودي محمد: الوطن العربي دراسة لملامحه الجغرافية، دار النهضة العربية، بيروت، (د ت ن).
- 223- سعيد مزيان: السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م-1914م)، ج1، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2012.
- 224- سلام امزيان محمد: محمد بن عبد الكريم الخطابي، آراء ومواقف (1926م-1963م)، مطبعة الكوثر، الرباط، 2002.
- 225- سلطان علي: تاريخ العرب الحديث 1516م-1918م، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس، (د ت ن).
- 226- سيدي صالح حياة: اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين 1870م-1895م، دار الهدى عين مليلة، 2012.
- 227- سيمو بهيجة: الإصلاحات العسكرية في المغرب 1844م-1912م، منشورا اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط، 2000.
- 228- شاوش حباسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)، دار هومة، الجزائر، (د ت ن).
- 229- شريط عبد الله والميلي محمد: الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث للنشر، قسنطينة، ط1، 1965.
- 230- شكيب أرسلان: تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسويسرا وإيطاليا وجزائر المتوسط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1966.
- 231- شنوف عيسى: يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، (د ت ن).

- 232- شويق فاروق عبد الجواد وآخرون: الموسوعة الإفريقية، مج1، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 1997.
- 233- صالح معيوف مفتاح: جبل نفوسة وعلاقته بالدولة الرستمية، مؤسسة تاوالت، 2006.
- 234- صدقي علي أزيكو: الإسلام والأمازيغ، دار أبي رقرق للنشر، الرباط، 2002.
- 235- صفر أحمد: مدينة المغرب العربي في التاريخ، ج1، مطبعة العمل، تونس، 1959.
- 236- ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، 1988.
- 237- طاس أحمد: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاسها على الثورة 1956م-1958م، دار الهدى، عين مليلة، 2013.
- 238- طاشمة بومدين: البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر، الوفاء للنشر، الإسكندرية، ط1، 2015.
- 239- طبابي حفيظ: الحزب الحر الدستوري التونسي (1934م-1938م)، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2001.
- 240- طلاس مصطفى: عقبة بن نافع الفهري، طلاس الأطلس للنشر، دمشق، 1991.
- 241- طه نعيم ياسين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفكر، الأردن، ط1، 2010.
- 242- عادل المساتي: سوسيولوجية الدولة بالمغرب، تق- أحمد بوجداد، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2010.
- 243- عاشوراكس أحمد محمد: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1500م-1962م، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، ط1، 2009.
- 244- عاطف عيد وآخرون: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس والجزائر)، مج21-22، منشورات édito creps، بيروت، 1999.
- 245- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514م-1830م، دار هومة، الجزائر، 2012.
- 246- عبد الجليل التميمي: مقاربات في التاريخ التونسي والمغربي أثناء الزمن الراهن، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2014.
- 247- عبد الرزاق إبراهيم: المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1989.
- 248- عبد العزيز بن حمد الحسن: مختصر تاريخ البلاد التونسية- الإنسان والأرض- (من عصور ما قبل التاريخ حتى الاستقلال)، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2018.
- 249- عبد العزيز بن عبد الله: جغرافية المغرب (لطلبة المدارس العربية)، مطابع لانسكي إخوان، الدار البيضاء، (د ت ن).

- 250- عبد العزيز غوردو: الفتح الإسلامي لبلاد المغرب (جدلية التمدين والسلطة)، تق- عبد الرحيم تمحري، دار الشرق للنشر الإلكتروني، (د م ط)، ط2، 2011.
- 251- عبد القادر فضيل ومحمد الصالح رمضان: إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- 252- عبد الله العروي: مجممل تاريخ المغرب، ج1، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، ط6، 2000.
- 253- عبد الله العروي: مجممل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 1999.
- 254- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المسلمون والاستعمار الأوربي في إفريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- 255- عبيد أحمد: التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010.
- 256- عثمان مسعود: الثورة التحريرية، دار الهدى، عين مليلة، 2012.
- 257- عرفاوي خميس: نداء المواطنة - قراءة في الوضع القانوني للتونسيين في عهد الاستعمار الفرنسي-، المطبعة الثقافية، تونس، 2017.
- 258- عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة، مكتبة علاء الدين للنشر، تونس، 2005.
- 259- عزيز خثير: قضايا في تاريخ الحركة الوطنية، دار الخليل العلمية، الجلفة، (د ت ن).
- 260- عشراقي سليمان: الشخصية الجزائرية (الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية)، د م ج، الجزائر، 2007.
- 261- علي الطيب: الملكية العقارية واستراتيجيات الاستيطان الاستعماري الفرنسي بجهة مجاز الباب- تستور (1860م-1936م)، م م أ ت ح و، تونس، 2013.
- 262- علي بدر: ماسينيون في بغداد (رسائل المستشرق لويس ماسينيون إلى الأب أنستاس ماري الكرملي 1908م-1919م)، منشورات الجمل، ألمانيا، ط1، 2005.
- 263- علي موسى: جغرافية العالم الإقليمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1981.
- 264- عماري أحمد: النظام القانون للوحدات الاقتصادية في الجزائر، د م ج، الجزائر، 1984.
- 265- عمارة رابح تركي: ج ع م ج التاريخية (1931م-1956م) ورؤساؤها الثلاثة، منشورات ENAG، الجزائر، ط1، 2004.
- 266- عمر عبد العزيز عمر وحجر جمال محمود: صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2004.

- 267- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م)، دار المعرفة، الجزائر، (د ت ن).
- 268- عميرايي حميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م- 1954م)، منشورات م و د ب ح و ث أن، الجزائر، 2007.
- 269- عميرايي حميدة: أوراق تاريخية، دار الهدى، عين مليلة، 2006.
- 270- عودة محمد عبد الله والخطيب إبراهيم ياسين: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989.
- 271- عوض صالح: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر 1830م-1962م، الزيتونة للنشر، الجزائر، 1985.
- 272- عيساوي أحمد: أعلام الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ج2، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.
- 273- عيون عبد الكريم: جغرافية الغذاء في الجزائر، م و ك، الجزائر، 1985.
- 274- غانم محمد الصغير: الملاحم الباكورة للفكر الديني الوثني في شمال إفريقيا، دار الهدى، عن مليلة، 2007.
- 275- غانم نهي الزيني: أيام الأمازيغ (أضواء على التاريخ السياسي الإسلامي)، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2001.
- 276- غربي الغالي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر (الخلفيات والأبعاد)، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 277- غلاب عبد الكريم: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2005.
- 278- _____، _____: ملاحم من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، (د م ن)، 1974.
- 279- غنيم إسمت: تاريخ الحروب الصليبية، مكتبة فلسطين، (د م ن)، 2007.
- 280- فالحي الحسين: المسألة الاقتصادية في الفكر التونسي الحديث خلال الثلث الأول من القرن العشرين، (د م أ)، ط1، 2007.
- 281- فرحاتي فتيحة: نوميديا (من حكم الملك غايا إلى بداية الاحتلال الروماني) الحياة السياسية والحضارية 213 ق م- 46 ق م، منشورات أبيك، متيحة، 2007.
- 282- فرحي يوسف: فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 سنة من عملية الاستعمار في الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- 283- فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2008.

- 284- فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر، الجزائر، (د ت ن).
- 285- _____، _____: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر، عنابة، 2005.
- 286- فروة محمود: التجارة والتجار في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م- 1956م)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 09 أفريل 1938، تونس، 1999.
- 287 - فضلاء محمد الحسن: المسيرة الرائدة للتعليم العربي بالجزائر (القطاع القسنطيني)، ج1، دار الأمة، الجزائر، ط1، 1999.
- 288- فضلاء محمد الطاهر: الطيب العقبي رائد لحركة الإصلاح الديني في الجزائر، مطبعة الجيش، الجزائر، 2007.
- 289- فغور دحو وآخرون: فلسفة المقاومة، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.
- 290- فيلاي عبد السلام: الجزائر- الأمة والمجتمع-، دار الوسام العربي، الجزائر، ط1، 2013.
- 291- فيلاي عبد العزيز: اعتداء اليهود على أهل قسنطينة 1934م، دار الهدى، الجزائر، 2014.
- 292- _____، _____: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830م-1850م، دار الهدى، عين مليلة، 2012.
- 293 - قاسم نيت بلقاسم مولود: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، او بعض مآثر فاتح نوفمبر، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط2، 2002.
- 294- _____، _____: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج2، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2007.
- 295- قدوري عبد المجيد: المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15م- 18م، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000.
- 296- قشي فاطمة الزهراء: قسنطينة في عهد صالح باي، دار مداد يونيفارستي براس، قسنطينة، ط2، 2013.
- 297- قنان جمال: المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة الهري 1911م- 1914م، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 298- _____، _____: دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د ت ن).
- 299- كوال أحمد: التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2012.

- 300- لعيرج خولة: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية -مقاربة- (1881م-1964م)، تونس، 2008.
- 301- لقبال موسى: المغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 302- لونيسي رابح: دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر، 2002.
- 303- ماجدوف هاري: الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.
- 304- مالكي احمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، م د و ع، بيروت، ط2، 1994.
- 305 - مانع جمال عبد الناصر: اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004.
- 306- متولي محمود و رأفت الشيخ: إفريقيا في العلاقات الدولية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1975.
- 307- مجاهد حورية توفيق: الاستعمار كظاهرة عالمية (حول الاستعمار والامبريالية والتبعية)، عالم الكتاب، القاهرة، 1975.
- 308- مجلس التعاون المشترك لدول الخليج العربية: الاتحاد الجمركي، 2003.
- 309- مجموعة باحثين: اتحاد المغرب العربي (الوحدة التاريخية والجغرافية)، مركز زايد للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
- 310- مجموعة باحثين: المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية، دار الرشاد للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط5، 2000.
- 311- مجموعة باحثين: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، (دم ن)، 1998.
- 312- مجموعة باحثين: تاريخ المغرب العربي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2004.
- 313- مجموعة باحثين: جغرافية العالم دراسة إقليمية (أستراليا وإفريقيا)، ج2، مطبوعات عين شمس، مصر، 1967.
- 314- مجموعة باحثين: دراسات في المجتمع العربي، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1967.
- 315- مجموعة باحثين: قصر هلال، دار أليف، تونس، 1995، ص ص 25-26.
- 316- مجموعة باحثين: موسوعة الأندلس والمغرب، ج4، دار المدار الثقافي، البليدة، ط1، 2009.
- 317- محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- 318- محمد القبلي وآخرون: تاريخ المغرب، تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ط1، 2011.

- 319- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس، سراس للنشر، تونس، ط3، 1993.
- 320- محمد أمزيان سلام: محمد بن عبد الكريم الخطابي آراء ومواقف (1926م-1963م)، منشورات صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا، لاهاي، 2003.
- 321- محمد أمين الإسماعيلي: جوانب من الغزو الفكري المعاصر، مطبعة فضالة، المغرب، (د ت ن).
- 322- محمد بومدين: إفريقيا والأقنعة الجديدة للاستعمار، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009.
- 323- محمد حافظ ذياب وآخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، م د و ع، بيروت، ط1، 1996.
- 324- محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912م-1939م)، (د د ن)، دمشق، 1972.
- 325- محمد رياض وعبد الرسول كوثر: إفريقيا (دراسة لمقومات القارة)، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1973.
- 326- محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، م د و ع، بيروت، ط1، 1987.
- 327- محمد قاسم وحسين حسني: تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا (منذ عهد الثورة الفرنسية حتى الحرب العظمى)، مكتبة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط6، 1929.
- 328- محمد مونيبي: الظهير البربري أكبر أكلدوبة سياسية في تاريخ المغرب المعاصر، مؤسسة تاوالت، كاليفورنيا، 2003.
- 329- محمد ناصر: المقالة الصحفية في الجزائر، نشأتها، تطورها، أعلامها (1903م-1931م)، ش و ن ت، الجزائر، 1978.
- 330- محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 331- محياوي رحيم: الاستيطان والتوطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
- 332- مربعي السعيد: التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 333- مرمول محمد الصالح: قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية (تونس- الجزائر- المغرب)، دار بهاء الدين للنشر، الجزائر، ط1، 2013.
- 334- مريوش أحمد: محاضرات في تاريخ الجزائر 1900م-1954م، ج2، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013.
- 335- مطبقاني مازن بن صلاح: الاستشراق والاتجاهات الفكرية في التاريخ الإسلامي (دراسة تطبيقية على كتابات برنارد لويس)، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1995.

- 336- _____، _____: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931م-1939م)، تق- أبو القاسم سعد الله، عالم الأفكار للطباعة، الجزائر، (د ت ن).
- 337- _____، _____: عبد الحميد ابن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي، دار القدس، دمشق، ط2، 1999.
- 338- مقالاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، د م ج، الجزائر، 2014.
- 339- ملحس رشدي الصالح: سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتها، المطبعة السلفية، القاهرة، (د ت ن).
- 340- مناصرة يوسف: (النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م-1962م)، دار البصائر، حسين داي الجزائر، ط1، 2009.
- 341- _____، _____: الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934م-1937م)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2002.
- 342- _____، _____: تطور الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919م-1939م، م و ك، الجزائر، 1988.
- 343- مهران محمد بيومي: المغرب القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
- 344- مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر (1830م-1954م)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 345- _____، _____: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 346- مياسي إبراهيم: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830م-1962م، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 347- ميهوبي فخر الدين: إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي- دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار-، مكتبة الوفاء للنشر، الإسكندرية، ط1، 2014.
- 348- مؤامرة من خلف الستار (مسيرة بوضياف وقصة اغتياله)، مطبعة النخلة، الجزائر، (د ت ن).
- 349- بوعمامة فاطمة: اليهود في المغرب الإسلامي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2009.
- 350- نازلي معوض أحمد: التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، م د و ع، بيروت، ط1، 1986.
- 351- نوار عبد العزيز سليمان ونعني عبد المجيد: التاريخ المعاصر لأوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
- 352- نور الدين الدقي: المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر، تونس، 1997.
- 353- هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر 1830م-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- 354- وعزي الحسين: نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب (1967م-1991م)، الرباط، ط1، 2000.
- 355- يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912م-1948م)، دم ج، الجزائر، (د ت ن).
- 356- يزلي عمار: الثقافة في مواجهة الاحتلال، منشورات السهل، الجزائر، 2009.

ب- باللغة الأجنبية:

- 01- ABDELMAULA Mahmoud, l'université Zaytounienne et la société Tunisienne, éd- centre national de recherche scientifique, Tunis, 1971.
- 02- ALAIN Jean Claude, Agadir 1911, publication de la Sorbonne, Paris, 1976.
- 03- AMIR Khaled, lettre au président Wilson et autre texte, éd- ANEP, Alger, 2005.
- 04- AMOURA Amar, résumé de l'histoire de l'Algérie, éd- Raihana, Alger, 2002.
- 05- André RYMOND, Les Liberaur anglais et La question de 1880-1881, Les Cahiers de Tunisie, (sl), 1955.
- 06- BELVAUDE Catherine, l'Algérie, éd- Karthala, Paris, 1991.
- 07- BENZAADA Mohamed Tahar, le régime politique Algérien, ENL, Alger, (sd).
- 08- BOULARÉS Habib, histoire du la Tunisie – les grandes dates de la préhistoire à la révolution, éd- Cérès, Tunis, 2001.
- 09- BRANCIARD Michel, le Maghreb au cœur des crises, éd- Chronique Sociale, Lyon, 1994.
- 10- COLLOT Claude et Jean ROBERT HENRY, Le mouvement national algérien 1912-1954 (textes), éd- L'harmattan, (sl), 1990.
- 11- CONATON Michel, les camps de regroupement de la guerre du l'Algérie, éd- l'harmattan, Paris, 1998.
- 12- COTE Marc, l'Algérie, éd- Armand COLIN, Paris, 2^{ème} éd, 1996.
- 13- DE CONSTANT Paul Henri d'Estourelles, La Conquête de la Tunisie 1852-1924, éd- SFAR, 2002.

- 14- DE LA CHAVANNE Radolphe Daresté, **de le propriété en Algérie**, loi de 16 juillet 1851, Sénatus -Consulte du 22 avril 1863, 2^{eme} éd, 1864.
- 15- DEARBORN Fitory, **encyclopedia of African history**, v3, éd- Kevin SHLLLGTON, New York, 2005.
- 16- DECRET François et FANTAR Mohamed, **l'Afrique du nord dans l'Antiquité**, éd- Payot, Paris, 1998.
- 17- DURLAIT- J, **les dédicaces d'ouvrages de défense dans l'Afrique Byzantine**, Rome, 1981.
- 18- ELMACHATI Samya, **le nationalisme Tunisienne, scission et conflit (1934-1944)**, Paris, 2002.
- 19- FOURNIER Jacques, **l'Algérie retrouvée (1929- 2014)**, éd- Média Plus, Blida, 2015.
- 20- HOSFORD Desmond and J, Wojtkowski CHONG, **French Orientalism**, Cambridge Scholars Publishing, United Kingdom, 2010.
- 21- JENNAS Messaoud, **Algérie résistance et épopée**, éd- Casbah, Alger, 2009.
- 22- JÉROME Louis, **La question d'Orient sous Louis-Philippe**, éd- Ecole pratique des hautes études, Paris, 2011.
- 23- KADDACHE Mahfoud, **histoire du nationalisme Algérien (question nationale et politique Algérienne 1919- 1951)**, T1, éd-SNED, Alger, 1981.
- 24- KADDACHE Mahfoud, **l'Emir Khaled (documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme Algérien)**, OPU, Alger, 2009.
- 25- KADDACHE Mahfoud, **la vie politique à Alger de 1919 à 1939**, éd- ENAG, Alger, 2009.
- 26- KAEGI Walter, **Muslim expansion and byzantine collapse in north Africa**, Cambridge university press, United Kingdom, 2010.
- 27- KASSAB Ahmed, et OUNAIES Ahmed, **histoire générale de la Tunisie – l'époque contemporaine (1881- 1956)**, T 5, éd- sud, Tunis, 2010.
- 28- KATEB Kamel, **Européens, Indigènes, et Juifs en Algérie (1830- 1962) représentations et réalités des populations**, éd- el Maarifa, Alger, 2010.

- 29- KHARCHICHE Mohamed, **la France et la guerre du rif 1921-1926**, éd- ALTOPRESS, Tanger, 2013.
- 30- KODMANI DARWISH Bassma et Autre, **Maghreb les années de transition**, éd- MASSON, Paris, (s d).
- 31- KRAIEM Mustapha, **Mouvement National et Frant Populaire (La Tunisie des années trente)**, T2, ISHMN, Université Tunis1, 1996.
- 32- LACOSTE Yves et Autre, **l'état du Maghreb**, éd- la découvert, paris, 1991.
- 33- LARDILLEIR Alain, **le peuplement française en Algérie (1830-1900)**, éd- l'atlanthrope, Paris, 1992.
- 34- LE TOURNEAU Roger, **histoire de Maroc moderne**, publication de l'université de Provence, Aix- en Provence, 1^{er} éd, 1992.
- 35- LENGLET François, **la crise des années 30 est devant nous**, éd- PERRIN, paris, 2008.
- 36- MEMMY Albert, **portrait du colonisé**, éd Payot, Paris, 1973.
- 37- MERAD Ali, **le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1945**, Essaid histoire religieuse et sociale, paris, 1967.
- 38- MEYNIER Gilbert, **l'Algérie révélée**, éd- Elmaarifa, Alger, 2010.
- 39- OUELD CHIKH Mohammed, **Un Romancier Algérien des années trente**, éd- O P U, Alger, 1985.
- 40- PERIER- M, **des races dites Berbères et de leurs ethnogenie**, Paris, 1987.
- 41- PERVILLÉ Guy, **La politique algérienne de la France (1830-1962)**, éd- Le Seuil, Paris, (s d).
- 42- PEYROULOU Jean Pierre - et Autre, **histoire de l'Algérie au période coloniale**, éd- la découverte, (SL), 2014.
- 43- PLANTET Egéne, **correspondances des Days d'Alger avec la Cour de France (1700-1833)**, T 02, éd- Bouslama, Tunis, 1981.
- 44- ROBERT AGERON Charles, **histoire de l'Algérie contemporaine (1871- 1954)**, T 2, éd- PUF, Paris, 1979.
- 45- SAIDI Hedi, **histoire Tunisienne**, pré- Bernard Doumerc, éd- l'Harmattan, 2014.
- 46- SARI Djillali, **La Dépossession des Fellahs (1830-1962)**, éd- SNED, Alger, 2e édition, 1978.

- 47- SERVIER Jean, **les Berbères**, éd- presse universitaire de France, Paris, 1^{er} éd, 1990.
- 48- SGHAIER ALEYA Amira, **la droite Française en Tunisie entre 1934 et 1946**, éd- PISHMN, Tunis, 2004.
- 49- STEWARD Desmond, **François1 Prince of renaissance**, New York, 1973.
- 50- STORA Benjamin, **histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954)**, éd- la découverte Paris, (sd).
- 51- TAGUIA Mohamed, **l'Algérie en guerre**, éd- OPU, Alger, (sd).
- 52- TODD Shepard, **The Invention of Decolonization The Algerian War and the Remaking of France** , University Press, New York , 2006.
- 53- TRAOIN Jean François: **le Maghreb -Hommes et espaces-**, Armand Colin, Paris, 1985.

02- المجالات والجرائد:

أ- باللغة العربية:

- 01- ابن عبد السلام عماد: بين ابن باديس وخصومه... المؤتمر الإسلامي 1936م، جريدة المستقبل، 07، أوت 2017.
- 02- ابن عبود محمد: الجذور التاريخية لوحدية المغرب العربي - مكتب المغرب العربي بالقاهرة أنموذجا- مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، الرباط، جانفي 2002.
- 03- ازكور أحمد: صفحات من تاريخ كفاح ومقاومة مراكش، مجلة المقاومة وجيش التحرير، ع39، 1995.
- 04- الأنباري نجم عبد الأمير: مؤتمر برلين (1884-1885) والصراع الأوربي للسيطرة على القارة الإفريقية: مجلة كلية الآداب، ع95، (د ت ن).
- 05- البدوي حسن: مذكرات محمد بن عبد الكريم الخطابي، دورية كان التاريخية، ع7، مارس 2010.
- 06- البرشاني سمير: فيتورة الزيتون بالبلاد التونسية من المعاصر إلى المعامل، مجلة روافد، ع19، 2014.
- 07- التكريتي غيلان سمير طه: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين (1918م- 1939م)، مجلة آداب الفراهيدي، ع13، ديسمبر 2012.
- 08- الثامن ماي في ذاكرة الشيخ البشير الإبراهيمي، مجلة الذاكرة، س2، ع2، ربيع 1995.
- 09- الحداوي محمد البارودي: الصراع من أجل السلطة في المغرب الأقصى - قراءات-، جريدة المنظمة، ع762، الجمعة 1 رمضان 1420 هـ / الموافق ل10 ديسمبر 1999.

- 10- العربي إسماعيل: السياسة الاستعمارية في المغرب العربي سنة 1930م، مجلة القرطاس، ع8، جانفي 2018.
- 11- _____، _____: السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919-1939)، تونس والمغرب الأقصى - أنموذجا-، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، مج07، ع01، جانفي 2020.
- 12- _____، _____: الظهير البربري في المغرب وسياسة فرنسا التقسيمية 16 ماي 1930، المجلة التاريخية الجزائرية، ع8، جوان 2018.
- 13- الزكاري أسامة: سياقات التحول السياسي بالمغرب الراهن بين منطلق التاريخ وثوابت التقليد، مجلة الرهانات، ع23، صيف 2012.
- 14- السامرائي عبد الحميد حسين أحمد: معركة بلاط الشهداء بوابة الحضارة الإسلامية في أوروبا 114هـ /732م، مجلة التربية والعلم، مج15، العدد4، 2008.
- 15- الشابي مصطفى: سنة 1930 في المغرب، أو استعادة الثقة في النفس، مجلة المناهل، السنة 31، ع89 - 90، جوان 2011.
- 16- الصغير عليّة عميرة: قياديون نقاييون فعلوا في تاريخ تونس الاجتماعي والوطني-تراجم-، مجلة روافد، ع7، جامعة منوبة، تونس، 2002.
- 17- الفتلاوي صباح كريم رياح وباحث إيمان نصيف جاسم: مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام 1919م (دراسة تحليلية)، مجلة دراسات الكوفة، الكوفة، ع6، 2008.
- 18- القطعاني عبد العزيز فادية: الحركة الوطنية المغربية (1912م-1937م)، المجلة الجامعة، ع16، مج1، فيفري 2016.
- 19- الكتيري مصطفى: 11 يناير محطة بارزة في مسار الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، مجلة تواصل، ع74، فيفري 2009.
- 20- المزوغي فوزي: خصائص كتابة تاريخ الحركة الوطنية التونسية في التأليف المدرسي (كتاب الأقسام النهائية لسنة 1983 مثالا)، مجلة روافد، ع13، 2008.
- 21- المصباحي حسونة: الزعيم التونسي الدكتور محمود الماطري من خلال مذكراته، جريدة العرب الثقافي، الخميس 02 ديسمبر 2012.
- 22 - الواعر صبرينة: يهود قسنطينة من خلال رحلات الفرنسيين إبان القرن 19م، مجلة عصور، ع18، أوت 2015.

- 23- اليزيدي بشير: السياسة المائية الفرنسية بمنطقة القيروان في الفترة الاستعمارية، (بالفرنسية)، روافد، ع13، 2008.
- 24- اليوسفي عبد الرحمن: مؤسسات جمهورية الريف، مجلة أمل، ع08، 1991.
- 25- أوعامري مصطفى: الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية (1920-1954)، مجلة الحضارة الإسلامية، ع29، جوان2016.
- 26- أومليل علي: النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، ع93، السنة09، نوفمبر1986.
- 27- بركات أنيسة: الحركات السياسية في الجزائر سنة1936م، القسم الثاني، مجلة التاريخ، النصف الأول من1981.
- 28- بطراوي مصطفى: الامتيازات الأوربية في المغرب الأقصى - ظهورها وتطورها خلال القرنين18م-19م، مجلة الحكمة، ع12، السداسي الثاني2017.
- 29- بلقزيز عبد الإله وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947م-1986م) محاولة في التاريخ - قراءات-، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج3، ع13، 1993.
- 30- بن إبراهيم الطيب: الشر الأبيض، من شارل العاشر إلى شارل ديغول، جريدة الحوار، ع385، 12 نوفمبر2017م.
- 31- بن الشيخ كريم: التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد (1912م-1936م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، مج9، ع1، 2018.
- 32- بن رمضان كلثومة: بوادر الكفاح السياسي وجذور الإصلاحات الفرنسية 1830م-1923م، مجلة القرطاس، ع8، جانفي2018.
- 33- بن صحراوي كمال: يهود الجزائر بين الإدارة الفرنسية والحركة الصهيونية، المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع6، 2013.
- 34- بن عيشة الطاهر: نادي الترقى و الحركة الإصلاحية (الشيخ الطيب العقبي و الشيخ السعيد الزاهري) جريدة المحقق، سل02، ع58، 27 أبريل2007.
- 35- بن فريجة أحمد محمد: المقومات الأساسية لبناء المغرب العربي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، د م ج، الجزائر، ع3، الفصل الثالث، 1986.
- 36- بن منصور عبد الوهاب: محمد الخامس و الظهير البربري، مجلة دعوة الحق، ع282، الرباط، 1991.

- 37- بوعزيز يحي: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، مجلة الثقافة، ع55، السنة10، جانفي- فيفري1980.
- 38- بوقريوة لمياء: مشروع موريس فيوليت، مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائريين، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع04، ديسمبر2012.
- 39- تابلت علي: الحكم الاستعماري الفرنسي للجزائر، مجلة أول نوفمبر، ع164، 2000.
- 40- _____، _____: تاريخ أسطورة المروحة 1827م، مجلة الذاكرة التاريخية، ع1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- 41- تاونزة محفوظ: صدى حوادث قسنطينة سنة 1934م في صحيفتي النجاح القسنطينية والأمة اليقظانية، مجلة قضايا تاريخية، ع06، 2017.
- 42- حارش محمد الهادي: حول أصول عبادة الإله بعل حامون في قرطاج، مجلة الدراسات التاريخية، ع3، 1987.
- 43- حباسي شاوش: الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية 1860م-1881م، مجلة الدراسات التاريخية، ع6، 1992، جامعة الجزائر.
- 44- حراس مختار: الأشراف ووحدة القبائل، أوراق المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب بوهان 1983، دوم ج، الجزائر، 1987.
- 45- حسن سيد سليمان: ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات إفريقية، المركز الإسلامي، الخرطوم، ع2، أبريل1986.
- 46- حلاوي ماجد: فرنسا والبحث عن موقف من قضية سوريا خلال ح ع1، صحيفة البناء، السنة7، ماي2015.
- 47- حمادي الشريف: مساهمة الطبقات الشعبية في الحركات القومية التحريرية في الشرق والغرب، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع1، 1964، المطبعة الرسمية التونسية، تونس، (د ت ن).
- 48- خلوق عبد العزيز التسماني: مذكرات محمد أزرقان عن حرب الريف "الظل الوريق في محاربة الريف" للقاضي أحمد سكيرج، مجلة دار النيابة، ع9، السنة3، شتاء1986.
- 49- دوتوي جون: إعلان الحماية على مدينة أزموور، مجلة المناهل، ع89-90، منشورات وزارة الثقافة المغربية، جوان2011.
- 50- رشيق عبد الرحمن: السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران، ع18، خريف2016.

- 51- زبير رشيد: موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع9، 2013.
- 52- زرمان محمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومنهجها في تجديد العقيدة الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، ع7، دار البعث، قسنطينة، مارس 2001.
- 53- زمام نور الدين: عولمة الثقافة (المستحيل والممكن)، مجلة العلوم الإنسانية، ع1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001.
- 54- زين العابدین: الانعكاسات الاجتماعية للاستيطان الأوربي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية، مجلة قضايا تاريخية، ع3، 2016.
- 55- سايز بول: العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية، تر- بناصر بن عمر، المجلة المغربية للقوانين والأحكام والمذاهب الأهلية، ع4، السنة الأولى، 1935م- 1936م.
- 56- سعيدوني ناصر الدين: يهود الجزائر وموقفهم من الحركة الصهيونية، مجلة الثقافة، ع77، سبتمبر- أكتوبر 1983.
- 57- سيدي محمد رامي: سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس- دراسة مقارنة-، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع9، السداسي الأول (جانفي - جوان)، 2017.
- 58- _____، _____: قراءة في أسباب فشل المقاومات الشعبية في طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر، مجلة قضايا تاريخية، ع7، 2017.
- 59- شافو رضوان: الحرب البكتريولوجية.. الاستعمار الناعم لإفريقيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، ع20، سبتمبر 2015.
- 60- شرابي عبد العزيز: اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع5، 2008.
- 61- شعوب عزالدين: صناعة السكر في العهد السعودي، مجلة ليكسوس، ع21، فيفري 2018م.
- 62- شنتي محمد بشير: تاريخ الجزائر القديم من خلال المؤرخين الفرنسيين، مجلة التربية، ع4، الجزائر، جويلية 1982.
- 63- طحطح خالد فؤاد: نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، ع4، جوان 2009.
- 64- عرنوس سليم: القبود على السلطة في ظل النظريات الدينية، مجلة جامعة دمشق، مح31، ع3، 2011.
- 65- عزام إسماعيل: قراءة في كتاب ليوتي المقيم العام، جريدة هيسبريس، السبت 08 فيفري 2014.

- 66- عقيب محمد السعيد: المؤتمر الأفخارستي بقرطاج ماي 1930م وتطور العمل الوطني التونسي، مجلة البحوث والدراسات، ع22، السنة 13، صيف 2016.
- 67- عمران عبد الحميد: نوميديا أثناء الاحتلال الروماني، مجلة عصور الجديدة، دار القدس العربي، وهران، ع10، جويلية 2014.
- 68- غنابزة علي: علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحزب الشعب الجزائري (1936م-1954م)، مجلة المصادر، ع21، السداسي الأول، 2010.
- 69- قارة فاطمة: مؤتمر فينا 1881 والحركة الاستعمارية في المغرب، مجلة تاريخ المغرب العربي، ع1، جوان 2015.
- 70- قداش محفوظ: الأمير خالد ونشاطه السياسي بين 1919م-1925م، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، ع4، جانفي 1968.
- 71- كرمال صموت: الاستعمار الرأسمالي الفرنسي وحركة الشباب التونسي (1881م-1914م)، تر- عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع1، تونس، جانفي 1974.
- 72- كشيدة ناجي: التعليم الفلاحي الاستعماري بالجزائر وتونس، رافد من روافد الهيمنة الاستعمارية (1882-1930م)، مجلة روافد، ع21، 2016.
- 73- محمد الصادق عبد اللطيف: المؤتمر الأفخارستي بتونس، حملة صليبية عليها، مجلة الإتحاف، ع60، 01 جويلية 1995.
- 74- محمد المختار اسكندر: الحركة الوطنية ما بين 1920م-1954م، مجلة التراث، ع7، نوفمبر، 1994.
- 75- محمد رشيد رضا: جمعية علماء المسلمين في الجزائر، مجلة المنار، مج32، ج8.
- 76- محمد عاشور مهدي: التحولات السياسية في القارة الإفريقية وتأثيراتها السلبية، مجلة قراءات إفريقية، ع3، 2012.
- 77- محمود عصفور سلمان: الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني و الأوربي منها، مجلة ديالي، ع56، السنة 2012.
- 78- مدور خميسة: مشروع بلوم- فيوليت الإصلاحات الضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936م-1938م)، مجلة المعارف، ع7، نوفمبر 2016.
- 79- مرحوم علي: جمعية العلماء (مرور خمسين عاما على تاسيسها 1931م-1981م)، مجلة الثقافة، ع66، السنة 11، نوفمبر- ديسمبر 1981.
- 80- مرقس رودلف منى: الأفخارستا- مقدمة عامة-، مجلة مرقس، ع179، فيفري 1976.

- 81- مزيان محمد: المغرب في الأدبيات الكولونيلية ومشروعية الغزو والإلحاق، مجلة عمران، ع17، صيف 2016.
- 82- مساعد أسامة صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية (1830م-1962م) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع3، مج4.
- 83- معزوز هدى: الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830م-1962م، مجلة المصادر، ع11، (عدد خاص حول المقاومة والحركة الوطنية)، السداسي الأول 2005.
- 84- مهديد إبراهيم ومولاي حليلة: النشاط السياسي للنواب الجزائريين بمدينة تلمسان فيما بين 1919م-1925م، في ظل إصلاحات 1919م، مجلة الحكمة، ع10، السداسي الأول (جانفي- جوان 2017).
- 85- ميسوم بلقاسم: التطورات السياسية في الجزائر خلال 1926م-1936م، مجلة المصادر، ع19، 2009.
- 86- نغاز سيد أحمد: الأسرة الجزائرية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، ع13، السداسي 1، 2006.
- 87- نوان دنيا: التوزيع الجغرافي لسكان المغرب، مجلة المجمع العلمي، الرباط، السنة الأولى، ع2، 1964.
- 88- هلايلي حنيفي: المترحمون في الجيش الفرنسي، آليات وركائز الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1830م - 1962م، مجلة الحوار المتوسطي، ع11-12، مارس 2016.
- 89- يونس عباس نعمة: حركة الإصلاح الديني 1515م-1560م، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مج4، ع1.

ب- باللغة الأجنبية:

- 01- A- HOISIGTON William, native elites and French colonial policy in morocco in the 1930, rev- d'histoire maghrébine, n^o 27- 28, décembre 1982.
- 02- Adel Fethi, un indigène indigné, rev- Mémoire, n^o46, avril 2016.
- 03- ALINE Naura, Les socialistes de Tunisie devant la crise de 1929 et ses conséquences politiques in le mouvement social, n^o 78, Janvier- Mars, 1972.

- 04- BAUMONT Michel, Abel Ferry et les étapes du Contrôle aux Armées (1914-1915), rev- d'Histoire Moderne et Contemporaine, vol 15, janvier -mars 1968.
- 05- BÉLIVES Laure, les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes d'une catégorisation, droit et société, N° 48, 2001.
- 06- BENJLOUN Abdelmadjid, pacification de la zone d'influence Espagnol au Maroc, rev- d'histoire magrébine, n° 35, 1984.
- 07- BOUDY-L, les forêts du Maroc, rev- mensuelle illustrée, organe du comité des foires du Maroc, n° 06, 15 juin 1919.
- 08- COURREYE Charlotte, L'école musulmane algérienne de Ibn Badis dans les années 1930, de l'alphabétisation de tous comme enjeu politique, rev- de monde musulman et de la méditerranée, n° 136, Novembre 2014.
- 09- DELACHARRIER J, Deladreit, les scandales de l'étoile nord-Africaine, in Afrique Française, n° 08, Paris, août 1935.
- 10- DORLEAC Laurence Bertrand, l'art de la défaite 1940-1945, rev- le Monde, 15-16 juin, 2008.
- 11- DUMANT Gerand François et MONTENAY Yves, le Maghreb une géopolitique éclatée, rev- géostratégique, n°32, 3^{ème} tri, 2011.
- 12- EUZIÈRE Paul, Tunisie et Maroc de la colonisation à la mondialisation, recherches internationales, n°77, 2006.
- 13- EUZIÈRE Paul, Tunisie et Maroc de la colonisation à la mondialisation, rev- Recherches internationales, n° 77, Mars 2006.
- 14- G, Messud, France et Tunisie, les origines du protectorat, rev- Le Monde, 10 juin 1950.
- 15- GODIN Pierre, proposition tendant à faire participer la ville de Paris aux fêtes du centenaire Algérien de 1930, conseil municipal, n° 136, 1931.
- 16- GUY Pervillé, qu'est-ce que la colonisation, rev- d'histoire moderne et contemporaine, T 22, juillet-septembre 1975.
- 17- LAFEUNTE Jille, dossier Marocain sur le dahir Berbère de 1930, rev- de l'occident musulman et de la Méditerranée, n° 38, 1984.
- 18- LEBIDI Kamel, la langue descente aux enfers de la Tunisie, rev-du monde diplomatique, mars 2006.

- 19- MAHDJOURI Ali, le congrès eucharistique de Carthage et le mouvement national tunisien, cahiers de tunisien, n°101-102, 1978.
- 20- MEYNIER Gilbert, L'Algérie et les Algériens sous le système colonial Approche historico historiographique, rev- Insaniuat, n°65-66, juillet- décembre, 2014.
- 21- recueil de législation et de jurisprudence Marocaines, année 1915.
- 22- RONDOT Pierre, Mohamed Chenik - Pionnier de l'indépendance Tunisienne (1889-1976), rev- l 'Afrique et l'Asie moderns, n°111, 4^{eme} trimestre 1976.
- 23- WEIL Patric, le statut des Musulmans en Algérie coloniale (une nationalité Française dénaturée), EUI working paper, N° 3, 2003.
- 24- Zaki M'BAREK, le Maroc de la résistance a la pénétration pacifique au mouvement de libération nationale (1845- 1958), rev- d'histoire maghrébine, année 15, n° 49-50, juin 1988.

03- الندوات والأيام الدراسية الوطنية:

- 01- الدفالي محمد معروف: فقهاء القرويين والحماية- تيار العقلانية والاعتدال-، ضمن الندوة الدولية حول: الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس، 5- 6 ماي 2002، منشورات م أ ت ح و، منوبة، ط2، تونس، 2006.
- 02- العلوي محمد الفلاح: القرويين وأصول السلفية في المغرب- محمد كنون أنموذجا-، سلسلة ندوات أبحاث التاريخ الديني، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1996، ص 72.
- 03- العنابي حسن: الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات ودورها في نمو الحركة الوطنية التونسية (1930-1936)، ندوة مصادر تاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1991.
- 04- المكلي عبد الواحد: خريجو الزيتونة والحراك الاجتماعي (مثال عدول الإشهاد بالبلاد التونسية زمن الحماية)، أعمال الندوة الدولية 11 حول الزيتونة- الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي-، تونس، 5- 6 ماي 2002.
- 05- النوي أحمد: افتتاحية اليوم الدراسي حول شخصية الأمير خالد الجزائري بمناسبة الذكرى 50 لوفاته، الأحد 23 نوفمبر 1986م، نشر المركز الوطني للدراسات التاريخية.
- 06- بكلي يحي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (النشأة والتاريخ)، ندوة وطنية، جامعة الجزائر، جانفي 2018.

07- بلقاسمي بوعلام: مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة التحريرية، الندوة الدولية 13 حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، تونس، 4-6 ماي 2006.

08- بومعزة البشير: الاستعمار جريمة ضد الإنسانية... وجريمة حرب، الندوة الوطنية الأولى حول جرائم الاستعمار، 15 مارس 1997.

09- زبير محمد: صفحة من المقاومة المغربية إثر حرب الريف، أعمال الندوة العلمية حول المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904م-1955م) الجذور والتجليات، 13-15 نوفمبر 1991، جامعة ابن زهر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أغادير، 1997.

10- سليمان حسن سيد: العولمة وآثارها على إفريقيا، ندوة الجامعات والعمل الإسلامي، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، مارس 2004.

11- صاري أحمد: مسألة التجنس وموقف الجزائريين منها خلال العشرينات، أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات، (يومي 05-06 ماي 2000)، جمع وتنسيق الهادي جلاب، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2001.

12- عمري الطاهر: الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر، الندوة العلمية الدولية الأولى حول آليات الاستعمار الاستيطاني الأوربي في الجزائر وليبيا، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ماي 2008.

13- غلاب عبد الكريم: الفكر الديمقراطي عند الحسن الثاني، الندوة الدولية حول فكر الحسن الثاني-أصالة وتجديد-، 24-26 أبريل 2000، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2000.

14- مبارك زكي: الطب الاستعماري من عمل إنساني إلى أداة للتسرب الاستعماري السلمي، يوم دراسي حول تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2010.

04- الملتقيات الوطنية والدولية:

أ- باللغة العربية:

01- العربي إسماعيل: تاريخ المغرب العربي من خلال كتابات عبد الله العروي، أوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثاني والعشرون حول التاريخ العربي ومناهج الفكر الحديث، الأردن، 24-26 أبريل 2018، ج1، منشورات جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2019.

- 02- الفاتح الزين الشيخ إدريس: الفتوحات الإسلامية في المغرب وأثرها انتشار الدعوة الإسلامية، المؤتمر الدولي حول الإسلام في إفريقيا، الجامعة العالمية الإفريقية، ليبيا، 26-27 نوفمبر 2006.
- 03- بكوش الهادي: الاستعمار والمقاومة بين أمس واليوم، أوراق الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، فندق الهيلتون، الجزائر، 02-03 جويلية 2006.
- 04- قنان جمال: التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، الجزائر، 02-03 جويلية 2006.
- 05- الزغل حامد: بورقوية والدين، أعمال المؤتمرين العاشر والرابع عشر لمنتدى الفكر العربي المعاصر حول المواطنة والدولة والمجتمع في المغرب العربي المعاصر، منشورات مؤسسة عبد الجليل التميمي، تونس، ط1، 2007.
- 06- حراس مختار: الأشراف ووحدة القبائل، أوراق المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب بوهان 1983، د م ج، الجزائر، 1987.
- 07- عكاش عبد السلام: مجاعة وجفاف 1945 ودورها في انتفاضة 8ماي، الكوارث الطبيعية والحارق الاستعمارية وأثرها على البنية التحتية للمجتمع الجزائري، سل أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، جوان 2013.
- 08- شيخي عبد المجيد: التطور التاريخي للأسرة الجزائرية ومكانة المرأة في المجتمع، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.
- 09- الخديمي علال: مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905م، الملتقى الدولي حول الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19م، جامعة محمد الخامس، الرباط، 20-23 أفريل 1983.

ب- باللغة الأجنبية:

01- GALLISSOT René, après l'illusion du projet Blum- Violette et sous la pression de colonial (difficile de penser la nation Algérienne 1938- 1939), les actes du colloque "la pensée politique algérienne 1830- 1962" 25-26 Septembre 2005, éd ANEP, Alger, 2005.

05- الأطاريح والرسائل الجامعية:**أ- باللغة العربية:**

- 01- ابن حسين كريمة: الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930م إلى سنة 1939م، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1983-1984.
- 02- ابن سليمان عبد النور: امتلاك الأراضي الفلاحية والرعيوية في العرف الجزائري- منطقة ترارا أنموذجا-، أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
- 03- ابن عيسى سامية: الموانئ والصيد البحري بالبلاد التونسية في فترة الحماية (1881م-1956م)، رسالة ختم الدراسات للحصول على الأستاذية، جامعة 09 أفريل 1938، تونس، 1993-1994.
- 04- البكوش سمير: التدخل الاستعماري وانعكاساته على الواقع الاجتماعي والسياسي بالمراقبة المدنية للقيروان (1881م-1939م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، جامعة تونس الأولى، 1998-1999.
- 05- الشايب قدارة: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب 1934م-1954م (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
- 06- العثماني الهادي: أزمة متوسط الثلاثينات في المجال الريفي التونسي، مذكرة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة 9 أفريل 1938، تونس، 1995-1996.
- 07- الفلاحي حمادي حسن: تونس أثناء الحرب العالمية الثانية 1939م-1945م دراسة اقتصادية اجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر غير منشورة، جامعة الأنبار، العراق، 2018-2019.
- 08- المطلق هند محمد العبد الله: الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب 1856م-1912م، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007-2008.
- 09- بحيرة سعيدة: فكرة الأمة التونسية مدلولها وتجلياتها، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تونس 1، تونس، 1998-1999.
- 10- بلجة عبد القادر: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907م-1945م، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2015-2016.
- 11- بلحاج صادق: الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحية والتقليدية (1919م-1939م)، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، جامعة وهران، 2011-2012.
- 12- بن جابو أحمد: المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830م-1954م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

- 13- بن موسى موسى: التغلغل الاستعماري بوادي سوف بين المقاومة والتأقلم (1854م-1947م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة. 2015-2016.
- 14- بوجمعة أكرم: محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
- 15- بودلاعة رياض: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م-1962م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.
- 16- بوسعيد سومية: القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البصائر-أنموذجا)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015.
- 17- بوقرة زيلوخة: سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر (ج م ع م ج أنموذجا)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- 18 - بريم كمال: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحوض الغربي في فترة الاستعمار الفرنسي (1840م-1954م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
- 19- تواتي دحمان: جماعة الملاك الكبار ودورهم في توجيه القرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر (1900م-1954م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، 2016-2017.
- 20- ثابتي حياة: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929م-1954م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 21- جباري مسعود: الفكر السياسي عند الشيخ عبد الحميد بن باديس، رسالة ماجستير في أصول الدين، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2001-2002.
- 22- حباطي عائدة: التجنس وموقف الجزائريين منه 1919م-1939م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003-2004.
- 23- حشلاف علي: المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها (1931م-1939م)، رسالة ماجستير، معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1993-1994.

- 24- خليفى عبد القادر: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر (1899م-1983م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2006-2007.
- 25- خليل كمال: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور (1850م-1951م)، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
- 26- خمري الجمعي: حركة الشبان الجزائريين (1900م-1939م)، ج1، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 1994-1995.
- 27- خميس الفرجاني: الهيكل العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة باجة (1881م-1930م)، مذكرة لنيل شهادة التعمق في البحث، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 1990-1991.
- 28- رفاص محمد: الواقع الصحي في القطاع الوهراني (1914م-1962م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2016.
- 29- رواحة عبد الحكيم: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870م-1930م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.
- 30- زايدى عز الدين: نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015.
- 31- سباعي سيدي عبد القادر: مسألة الإدماج في السياسية الكولونيالية الفرنسية (1870م-1940م) الجزائر أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- 32- سحولي بشير: مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية (1900م-1930م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015.
- 33- سيدي محمد رامي: المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس - دراسة تاريخية مقارنة - أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
- 34- شوب محمد: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015.
- 35- شتوان نظيرة: الثورة التحريرية 1954م-1962م (الولاية الرابعة- أنموذجا)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.
- 36- شين سعيدة: التصورات الاجتماعية للطب الشعبي (دراسة ميدانية في منطقة الزيبان)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

- 37- عبد الحفيظ منصور: الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية (1954م-1962م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
- 38- عديلة محمد الطاهر: تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية (دراسة في المنطلقات والأسس)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.
- 39- عزيز عبد الله مظلوم: سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة سانت كليمنتس، 2011-2012.
- 40- علالي محمود: دراسة لكتابات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2008-2009.
- 41- علامة صليحة: الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830م إلى 1962م، عمالة وهران- أنموذجا- (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
- 42- عمري الطاهر: النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900م-1940م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003-2004.
- 43- عمري الطاهر: دور بُنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار (1830م-1900م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1998-1999.
- 44- عيش يوسف: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلاد المغرب أثناء الاحتلال الوندالي، أطروحة دكتوراه في تاريخ وآثار المغرب القديم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
- 45- عيسى يزيد: السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830م-1914م، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، 2008-2009.
- 46- قدارة شايب: الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1990-1991.
- 47- قيربي سليمان: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940م-1954م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
- 48- قعر المثرّد السعيد: الزراعة في بلاد المغرب القديم، مذكرة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
- 49- كراغل محمد: صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي 1925م-1939م، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

- 50- محمد بكار: نواب الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1919م- 1956م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2013-2014.
- 51- مدوني علي: قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا انعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 52- مرغيت أحمد: موقف الشهاب من قضايا معاصرة (1925م- 1939م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002-2003.
- 53- مطبقاني مازن صلاح: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931م- 1939م)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، 1984-1985.
- 54- معزة عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899م- 2000م (دراسة تاريخية وفكرية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
- 55- مناصرية يوسف: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919م- 1934م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ بجامعة الجزائر، الجزائر، 1985-1986.
- 56- منير عويد محسن الأسود: صدى الظهير البربري في الوطن العربي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تكريت، العراق، 2004-2005.
- 57- مهديد إبراهيم: انتخابات الأهالي في وهران (1919م- 1939م)، رسالة في الدراسات المعمقة، جامعة وهران، 1979.
- 58- نيت قاسي إلياس: الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2002-2003.
- 59- نحلة محمد يوسف: تطور الحركة الوطنية التونسية (1881م- 1956م)، رسالة ماجستير في الدراسات القومية والاشتراكية، فرع الدراسات التاريخية، الجامعة المستنصرية، العراق، 1980-1981.
- 60- هرنان محمادي: السلطة المركزية في مغرب مطلع القرن العشرين بين التفكيك وإعادة الإنتاج، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2005-2006.

ب- باللغة الأجنبية:

01- ATTIA Habib, les hautes steppes tunisiennes de la société pastorale à la société paysanne, thèse de doctorat en géographie, université de Paris 7, Paris, 1976- 1977.

02- BERTE Pierre, genèse du code de la nationalité Française (1789- 1927), thèse de doctorat en droit, université Montesquieu, Bordeaux, 2010- 2011.

03- REEVES Michael Jeremy, modernity and the Jewish question (perspectives on Jewish modernity in morocco- before and during protectorate), thesis for the degree of bachelor of art, June 2015.

06- القواميس والمعاجم:

أ- باللغة العربية:

- 01- الأطلس العالمي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، (د ت ن).
- 02- البعلبكي منير: معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.
- 03- الزملي الصادق: أعلام تونسيون، تق وتر- حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.
- 04- الزناتي أنور محمد: قاموس المصطلحات التاريخية، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.
- 05- الغنيمي محمد طلعت: الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
- 06- الفيروز آبادي محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تح- مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005.
- 07- السيد فؤاد صالح: معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي، منشورات مكتبة العضدية، بيروت، 2010.
- 08- بوالصفصاف عبد الكريم: معجم أعلام الجزائر في القرنين 19م- 20م، ج2، منشورات مخبر الدراسات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 09- غراهام إيفانز، وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004.
- 10- محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.
- 11- مرتاض عبد الملك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 - 1962، الجزائر، دار الكتاب العربي، (د ت ن).
- 12- نويهض عادل: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام إلى الوقت الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والنشر والترجمة، بيروت، ط2، 1980.

ب- باللغة الأجنبية:

- 01- DÉJEUX Jean, **dictionnaire des auteurs Magrébins de langue française**, éd- Karthala, Paris, 1984.
02- **la rousse**, imp- Maury à Malesherbes, Paris, 1997.
03- **oxford**, learner's pocket dictionary, 4th éd, (sd et sl).

07- الموسوعات:

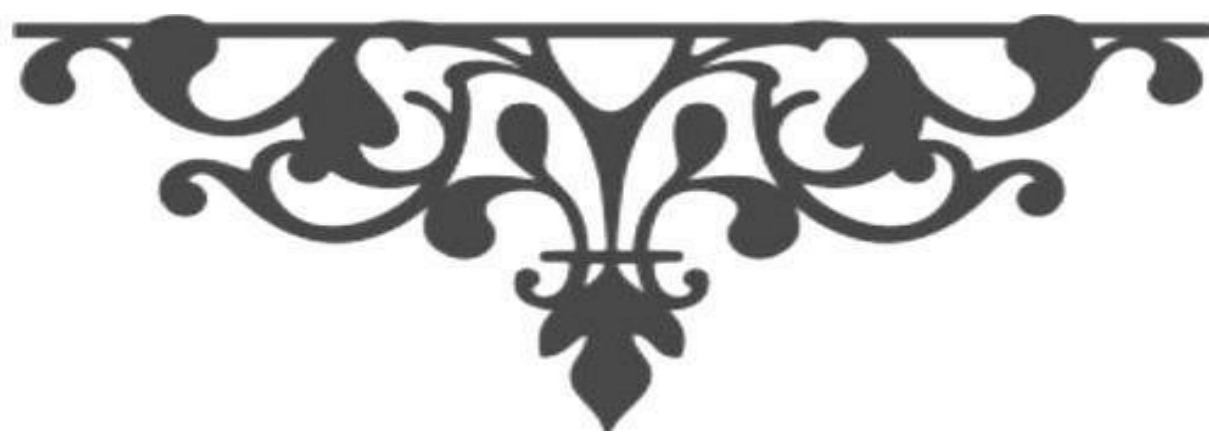
- 01- أحمد مصطفى أحمد وحسام الدين إبراهيم: الموسوعة الجغرافية، ج1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004.
02- زيبب نجيب: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ج2، تق- أحمد ابن سودة، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 1995.
03- مجموعة باحثين: الموسوعة العالمية العربية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1996.
04- محمود شاكر: موسوعة الفتوحات الإسلامية، دار أسامة للنشر، الأردن، 2002.

08- المواقع الإلكترونية:

- <https://gallica.bnf.fr>
<http://media.presse.info>
<http://engival.fr>
<http://picclick.fr>
<http://wikitimbres.fr>
<http://media.presse.info>



فهرس محتوی البحت



محتوى البحت:

شكر وعرفان.

الإهداء.

أ-ع	المقدمة:	19
19	الفصل التمهيدي: مدخل مفاهيمي	20
20	أولا- المغرب العربي، دراسة للملامح الطبيعية والبشرية	20
20	1- المغرب، محاولة في ضبط التسمية والموقع وأهميته	29
29	2- الملامح الطبيعية للمغرب	33
33	3- أقطار المغرب العربي الثلاثة، دراسة في الحدود والخصائص الطبيعية	34
34	3-1 تونس	36
36	3-2 الجزائر	38
38	3-3 المغرب الأقصى:	41
41	ثانيا- الظاهرة الاستعمارية مفهومها ومدلولها	41
41	1- الاستعمار في اللغة	44
44	2- الاستعمار في الاصطلاح	49
49	3- في أسباب الاستعمار ودوافعه	52
52	4- مؤتمر برلين الثاني 1884-1885 وعلاقته بالتكالب الأوربي على القارة الإفريقية	55
55	ثالثا- فرنسا في أقطار المغرب الثلاث	56
56	1- الاستعمار الفرنسي للجزائر	63
63	2- انتصاب الحماية الفرنسية على البلاد التونسية 12ماي 1881م	68
68	3- فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 30مارس 1912م	

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1939 وتأثيراتها سياسيا،	
اقتصاديا واجتماعيا.....	75
مقدمة الفصل الأول.....	76
أولا: سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1919م-1939م وتأثيراتها السياسية.....	78
1- إصلاحات 1919، أو الإصلاحات الواهية.....	78
1-1 السياق العام لاستصدار قانون الإصلاحات 04 فيفري 1919م.....	78
1-2 قانون 04 فيفري 1919م، سؤال المحتوى.....	85
1-3 قراءة في قانون الرابع فيفري 1919م.....	89
1-4 تأثيرات قانون 04 فيفري 1919م على الحياة السياسية في الجزائر.....	93
2- الاحتفالات المئوية بالجزائر، جدلية الاحتفال والاستفزاز.....	99
1-2 التحضير للاحتفالات.....	99
2-2 سير الاحتفالات وتظاهراتها.....	102
3- تداعيات الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر على الحركة الوطنية الجزائرية.....	108
3-1- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	110
3-2 تداعيات الاحتفالات على الاستقلاليين والشيوخيين.....	115
3-3 انعكاسات الاحتفالات على النواب والاندماجيين.....	119
4- مشروع موريس فيوليت - Maurice VIOLLETTE (1931م- 1935م).....	121
1-4 السياق العام لإقرار المشروع.....	121
2-4 في مساءلة المشروع.....	126
4-3 انعكاسات مشروع فيوليت على الحياة السياسية في الجزائر.....	127
5- مشروع بلوم- فيوليت، projet de BLUM- VIOLLETTE (1936-1938)	131
5-1 السياق العام لتبني المشروع، ومضمونه.....	131

133	5-2 قراءة في مقررات المشروع ومدى نجاحه.....
137	5-3 تداعيات المشروع ووقعه على الحياة السياسية الجزائرية.....
144	5-4 المؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936م، وإرادة تجسيد مبادئ مشروع بلوم فيوليت.....
149	ثانيا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م وتأثيراتها في الجانب الاقتصادي.....
149	1- الفلاحة.....
165	2- الصناعة.....
170	3- التجارة.....
178	ثالثا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م في الجانب الاجتماعي وتأثيراتها.....
178	1- الإدماج من الإلحاق إلى مسخ الهوية.....
183	2- انعكاسات وقائع الاحتفالات المئوية على الحياة الاجتماعية الجزائرية.....
183	2- 1 الاستفزات.....
185	2-2 الاحتجاجات.....
188	2-3 حوادث قسنطينة 1934م.....
198	3- تفكيك البنية الاجتماعية.....
200	4- التطبيب من عمل إنساني إلى أداة استعمارية.....
203	5- الآفات الاجتماعية من سياسة التشويه إلى هدم المجتمع.....
205	6- التنصير والتبشير.....
206	7- التفجير والبؤس - الأهلي-.....
210	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس 1919- 1939 وتأثيراتها سياسيا،
216	اقتصاديا واجتماعيا.....
217	مقدمة الفصل الثاني.....

- أولا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م في الجانب السياسي وتأثيراتها..... 219
- 1- سياسة فرنسا بُعِيد ح ع1 وتأثيراتها على العمل الوطني..... 219
- 1-1 تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي..... 222
- 1- 2 هيكله الحزب الدستوري الحر وبرنامجه..... 226
- 1- 3 منعرج 1922م و انقسام الحزب الدستوري..... 230
- 2- إصلاحات 1922م بين سياسة ذر الرماد في الأعين وضغط الوطنيين..... 234
- 3- المؤتمر الأفخارستي بقرطاج 7-11 ماي 1930م أو الحملة الصليبية التاسعة..... 238
- 3-1 أجواء المؤتمر وفعالياته..... 238
- 3-2 تداعيات المؤتمر الأفخارستي على الحركة الوطنية التونسية..... 243
- 4- الاحتفالات الخمسينية لبسط الحماية الفرنسية على تونس(1881م-1931م) وتأثيراتها على الحياة السياسية..... 246
- 5- سياسة التجنيس في تونس، بين سياسة المسخ الفرنسي والعمل الوطني..... 251
- 5-1 سياسة التجنيس، محاولة في طمس الهوية..... 251
- 5-2 تداعيات سياسة التجنيس على العمل الوطني التونسي..... 257
- 5-3 أعراض أخرى للمؤتمر الأفخارستي وأزمة التجنيس..... 265
- *- الانشقاق في حزب الدستور..... 268
- 6- حزب الدستور الجديد 1934م، وتحدد الخطاب السياسي التونسي..... 275
- 6-1 برنامج حزب الدستور الجديد، ووسائل عمله..... 277
- 6-2- الدستوريون الجدد و سياسة الإقامة العامة..... 288
- ثانيا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م في الجانب الاقتصادي وتأثيراتها..... 296
- 1- الفلاحة..... 296
- *- الزراعة..... 303

312.....	*- تربية الماشية.....
317	2- الصيد البحري.....
318	3- الصناعة.....
319	4- التجارة.....
323	ثالثا- سياسة فرنسا بين 1919م-1939م في الجانب الاجتماعي وتأثيراتها.....
323	1- التجنس من الإلحاق إلى مسخ الهوية - محاولة في تفكيك البنية الاجتماعية-.....
331	2- إصلاحات 1922م بين المناورة السياسية والغضب الجماهيري.....
332	3- المجتمع التونسي بين مطرقة المؤتمر الأفخارستي وسندان خمسينية الحماية.....
332	3-1- المجتمع التونسي والمؤتمر الأفخارستي.....
337 ...	3-2- الاحتفالات الخمسينية 1931م الوجه الآخر لسياسة التعسف الفرنسي في تونس...
340	4- هدم البنية الاجتماعية.....
343	4- السياسة الصحية الفرنسية في البلاد التونسية.....
347	5- الآفات الاجتماعية محاولة في تجريد القيم.....
352	6- سياسة التفجير والبؤس الأهلي.....
357	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث: سياسة الاستعمار الفرنسي بالمغرب الأقصى 1919 - 1939 وتأثيراتها
360	سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا.....
361	مقدمة الفصل الثالث.....
362	أولا- سياسة فرنسا في المغرب الأقصى 1919 - 1939 وتأثيراتها السياسية.....
362	1- سياسة فرنسا بالمغرب الأقصى والحرب العالمية الأولى.....
365	2- فرنسا وقيام جمهورية الريف، بين تنظيم المقاومة وتنظيم الدولة.....
376	3- المغرب الأقصى والإقامة العامة، بين سلطة المخزن الصورية وسلطة المقيم الفعلية.....

- 376 1-3 سياسة الإقامة العامة بالمغرب الأقصى
- 382 2-3 تأثيرات سياسة الإقامة العامة وتداعياتها
- 387 4- السياسة البربرية وتأثيراتها على الحياة السياسية في المغرب الأقصى
- 387 1-4- جذور السياسة البربرية وأصولها
- 390 2-4- ظهير 16 ماي 1930م
- 390 1-2-4- مضمونه
- 394 2-2-4- تداعيات الظهير البربري على العمل الوطني في المغرب الأقصى
- 402 5- النضال الوطني المغربي في ظل حكومة الجبهة الشعبية
- 405 ثانيا- سياسة فرنسا في المغرب الأقصى 1919-1939 وتأثيراتها الاقتصادية
- 405 1- الجوانب الاقتصادية في سياسة المقيم ليوتي-Lyautey (1912م- 1925م)
- 407 2- الفلاحة
- 422 3- الصيد البحري
- 423 4- الصناعة
- 431 5- التجارة:
- 440 ثالثا- سياسة فرنسا في المغرب الأقصى 1919-1939 وتأثيراتها الاجتماعية
- 440 1- التأثيرات الاجتماعية لسياسة المقيم ليوتي-Lyautey (1912م- 1925م)
- 444 2- السياسة البربرية الوجه الآخر لسياسة فرق تسد وانعكاساتها الاجتماعية
- 448 3- سياسة التجنيس - محاولة في هدم البنية الاجتماعية-
- 451 4- سياسة الحماية الفرنسية الصحية من عمل إنساني إلى أداة استعمارية
- 456 5- الآفات الاجتماعية بين دعم سلطات الحماية وفساد الأخلاق
- 460 6- سياسة التفجير
- 465 خلاصة الفصل الثالث

468خاتمة
477فهرس الملاحق
479الملاحق
526قائمة المصادر والمراجع
589فهرس المحتوى

ملخص:

مثّلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في أقطار المغرب العربي في الفترة الممتدة ما بين 1919م إلى غاية 1939م، والتي حملت مجموعة من المظاهر واتسمت بالعديد من المعالم، منعرجا حاسما في تاريخ هذه الأقطار، على اعتبار التداعيات والآثار التي خلفتها تلك السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها فرنسا في تحقيق السيطرة، وعلى جميع الأصعدة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الاستعمارية- أقطار المغرب- السيطرة- التداعيات والآثار- فرنسا.

Résumé:

La politique de colonisation française dans les pays du Maghreb arabe entre 1919 et 1939 a marqué un tournant décisif dans l'histoire de ces nations, avec une série de manifestations marquées par différentes perspectives, Compte tenu des implications et des effets de ces politiques et stratégies, la France a poursuivi sa politique pour parvenir à une domination politique, économique et sociale.

les mots clés:

Politique coloniale- les pays du Maghreb Arabe- domination- répercussions et réflexions- France.

Abstract:

The policy of the French colonization in the Arab Maghreb countries in the period between 1919 to 1939 represented a critical turning point in the history of these nations, which carried a series of manifestations and was marked by various standpoints, Given the implications and effects of those policies and strategies, France pursued its politics to achieve domination at the political, economic and social spheres.

key words:

Colonial policy- the countries of Arab Maghreb - domination- repercussions and reflections- France.